

المملكة العربية السعودية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

قسم الدراسات العليا

شعبة أصول الفقه

# التحقيق

في أصول الفقه

القسم الثاني

من أول باب السنة إلى آخر الكتاب

لإمام الأصولي الفقيه

علاء الدين عبد العزيز بن محمد بن محمد البخاري

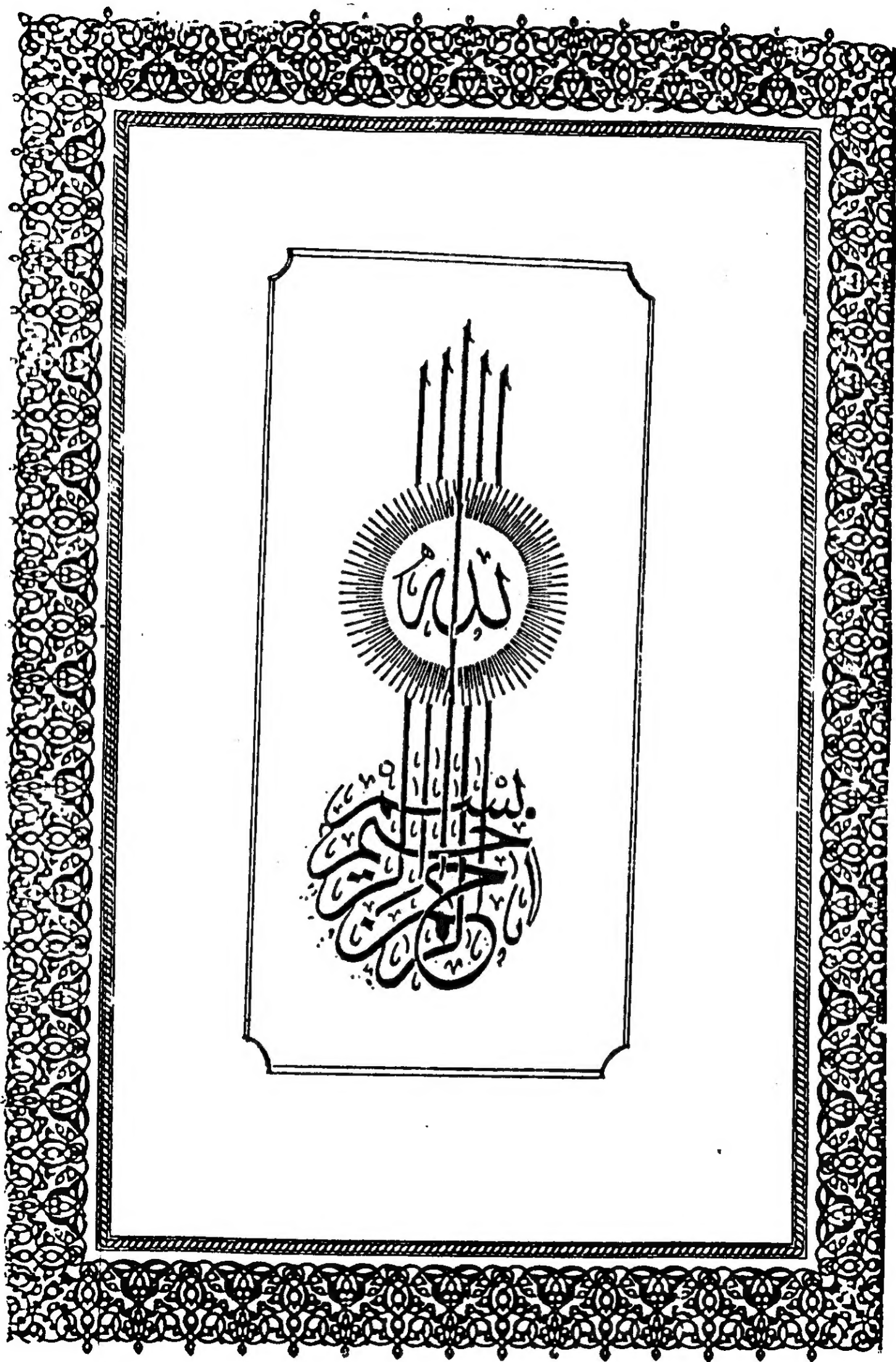
المتوفى سنة ٥٢٣ هـ

تحقيق ودراسة الطالب : فضل الله (الفرجاني) فضل الله

لنيل شهادة العالمية العالية "الدكتوراه"

إشراف فضيلة الدكتور : موسى محمد القرني

١٤٠٦/١٤٠٧ هـ



كَلِمَةُ شُكْرٍ



## كلمة شكر وتقدير

علا بهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : (( لا يشكر الله من لا يشكر الناس ))<sup>(١)</sup> فانى أرى انه من الواجب على أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى كل من أسدى الى عونى فى تحضير هذه الرسالة وأخص بالذكر استاذى الدكتور / زين العابدين العبد محمد النور الاستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا سابقا ، الذى أ فادنى بتوجيهاته السديده وملاحظاته القيمة ، وأشكر الأستاذ الفاضل الدكتور / موسى محمد القرنى الذى تولى الاشراف على هذه الرسالة بعد زهاب مشرفى السابق على توجيهاته وارشاداته ، فجزاهما عنى خير الجزاء ، ولهما دعائى الخالص بالتوفيق والسداد .

كما أتقدم بالشكر للجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة والقائمين عليها لقيامها برسالتها لخدمة الاسلام والمسلمين ، واتهاها الفرصة لى ولأبناء المسلمين على اختلاف جنسياتهم وبلدانهم ، وأسأله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا للعمل لخدمة هذا الدين الحنيف ، ولما فيه خير المسلمين وان يتولانا بعنايته ورعايته ويسخرنا لطاعته ومرضاته .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

---

(١) من حديث أخرجه أبو داود : (١٥٢/٥) فى الأدب به ، باب فى شكر المعروف - وسكت عنه حديث رقم : ٤٨١١ .  
وأخرجه الترمذى : (٢٢٨/٣) فى البر ، باب ما جاء فى الشكر لمن أحسن اليك ، وقال : هذا حديث صحيح حديث رقم : ٢٠٢٠ .  
وأخرجه أحمد فى المسند : (٢١٢/٥) .



الافتتاحية

---

"بسم الله الرحمن الرحيم"

### الافتتاحية

الحمد لله الذي أنزل القرآن فيه هدى وشفاء ورحمة ، ليخرج به  
الناس من الظلمات إلى النور ، وتكفل لنا بحفظه على مر الأعوام والدهور  
بقوله تعالى : « (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) » (١) . وفي هذا  
دليل على أنه من لدن حكيم خبير ، عجز الفصحاء والبلغاء بل والناس  
جميعا على أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ، كما عجز أعداء  
الدين من الكفرة والمعاندون الجاحدين من النيل منه ، فلم يستطعوا  
أن يغيروا منه ولو حرفا واحدا ، وهم الحريصون على ذهابه وتكذيبه ،  
وفي ذلك عبرة لمن أراد الله والدار الآخرة .

والعلاء والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله الرحمة المهداة والنعمة  
السداة ، الذين بين لنا ما نزل علينا ، وبلغ رسالة ربه وأدى الأمانة ،  
ونصحننا إلى ما فيه خيرى الدنيا والآخرة ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ،  
وصحابة الغر المحجلين الذين حفظوا هذا الدين عن نبيهم صلى الله عليه  
وسلم ، وبلغوه لنا بأذنين فى سبيل ذلك أموالهم وأنفسهم فلم تأخذهم  
فى الله لومة لائم ، وعلى الأئمة المجتهدين والعلماء العاطلين ورثة الأنبياء  
والمرسلين الذين أفنوا عمرهم لخدمة هذا الدين فكانوا خير خلف لخير سلف .  
وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه لا تزال طائفة من هذه  
الأمة ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة ، وأنه يحمل هذا العلم من كل  
خلف هـ وله ينفون عنه تعريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين .

فقد لبى هذا النداء المبارك رهط من الرعيل الأول ومعهدهم العلماء من كل عصر ، وقفوا أنفسهم لخدمة هذا الدين والدود عنه ، فكان منهم المجاهدون بالسيف والسنان ، وكان منهم المبرزون بالعلم والبيان ، وكان منهم من جمع بين هذا وذاك ، عاشوا مع دفتى الكتاب والسنة المطهرة ، وخرجوا من الدنيا وتركوا لنا ثروة علمية كبرى فى شتى ميادين العلم والمعرفة ومجموعها تخدم كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الشاطين لمنهج الحياة الدنيا وثواب الآخرة .

ومن بين هذه العلوم علم أصول الفقه والذى لم يدون فى العصر الأول ، فقد كان العلماء من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين من بعدهم على علم بلغتهم ومعرفة أسباب النزول ، وصيرة بأسرار الشريعة ومقاصدها ، وذلك بفضل صحبتهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد عاينوا من أحواله ، وفهموا من أقواله ، وشاهدوا من أفعاله ، فاستنارت بملازمتهم له بصائرهم مع ما كان لهم من حدة الذهن وذكاء القريحة ، وسرعة الفهم ، وسلامة الفطرة ، فلم يكونوا فى حاجة إلى قوائد يسبرون على ضوئها فى استنباط الأحكام من مصادرها ، كما لم يكونوا فى حاجة إلى قوائد لمعرفة بلغتهم فمعرفة الاستدلال وحذقوه ، وكان لهم قدم السبق فى علم أصول الفقه فاستطاعوا التوصل به إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الإجمالية ، وقد تعلموا كل ذلك من صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام ، وأصبحوا قدوة للمجتهدين من بعدهم .

فلما اتسعت رقعة البلاد الإسلامية ، واختلط العرب بغيرهم ، تطرق الوبن إلى اللغة فاحتاج العلماء إلى وضع قوائد تحفظها لهم ، وتيسر تعلمها لغيرهم ، وكذلك كثر تجدد الحوادث ، وتعقدت المسائل بسبب تنوع

مسالك الحياة واشتباكها ، فاضطر علماء الشريعة المجتهدون إلى استنباط أحكام لما جد من الحوادث ، وذلك لأن نصوص الشريعة متناهية محصورة وأن مواقع الإجماع معدودة متناهية ، والحوادث والوقائع متجددة لا نهاية لها ، فإننا نشاهد اليوم وقائع وأحداث لم تكن موجودة في الماضي ، وفي كل عصر تجد وقائع وحوادث ، فلذلك كان لابد لعلماء الشريعة من الاجتهاد فيها ومعرفة الحكم الشرعي .

وقد تفرق العلماء في البلاد وأخذ كل بما رآه وتأثروا بالبيئات المختلفة ، فسلك كل مجتهد في استنباطه ما استقر في نفسه ، أنه الحق الملائم لما أثر عن السابقين ، وكان ذلك مثارا للخلاف في الحكم والفتوى ، فكان من وراء ذلك الخلاف طريقتان في التأليف : الأولى طريقة المتكلمين ، والثانية طريقة الحنفية .

أما طريقة المتكلمين : فإنه كان من رأيهم البحث على طريقة علم الكلام وتقرير الأصول من غير الالتفات إلى موافقة فروع المذاهب لها أو مخالفتها إياها ؛ وقد كانوا ينتسبون إلى مذاهب شتى ، فمنهم المعتزلة ومنهم الشافعية والمالكية والحنابلة ، فما أبدت العقول والحجج من القواعد أثبتوه ، وما خالف ذلك نفوه ، وقلما يشتغلون بالبحث في الفروع الذهبية إلا عرضا .

ومن ألف على هذه الطريقة الإمام أبو حامد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ في كتابه المستصفى ، وفخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، وأبو الحسن الأمدى المتوفى سنة ٦٣١ هـ .

وأما طريقة الحنفية : فإن طريقتهم كان يراعى فيها تطبيق الفروع الذهبية على تلك القواعد حتى أنهم كانوا يقررون قواعدهم على مقتضى ما نقل من الفروع عن أئمتهم ، وإذا كانت القاعدة يترتب عليها مخالفة فرع فقهي

شكلوها بالشكل الذي يتفق معه ، فكانهم إنمادونا الأصول التي ظنوا أن  
أئمة المذهب اتبعوها في تفریع المسائل وإبداء الحكم فيها ، وقد يؤدي  
بهم ذلك في بعض الأحيان إلى تقرير قواعد غريبة الشكل ، لذلك نسرر  
أصولهم ملوثة بالفروع الفقهية الكثيرة لتلك القواعد .

وهذه الطريقة ألف فيها كثيرون من الأحناف قديما وحديثا ، فمن  
المتقدمين أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالجصاص المتوفى سنة ٣٢٠ هـ ،  
وأبو زيد الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ ، وشمس الأئمة السرخسي المتوفى  
سنة ٤٩٠ هـ ، وفخر الإسلام الهزوي المتوفى سنة ٤٨٣ هـ ، ومن المتأخرين  
محمد بن محمد بن عمر الأخسيكي المتوفى سنة ٦٤٤ هـ ، وحافظ الديلمين  
المتوفى سنة ٧١٠ هـ .

وقد توالى الشروح على بعض هذه الكتب كشرح التقوم وشروح أصول  
الهزوي والسنار والمنتخب للأخسيكي .

وعموما فلقد ألفت كتب كثيرة في الأصول على الطريقتين ، فمنها الكتب  
المستقلة ومنها المختصرات ومنها الشروح ومنها الحواشي ، فمنها ما طبع  
ومنها ما فقد ومنها المخطوط ، ولقد وقع اختياري على بعض هذه الكتب  
لرسالة الدكتوراه ، وهو كتاب التحقيق في أصول الفقه شرح المنتخب فسي  
أصول المذهب للأخسيكي .

### سبب اختيار الموضوع

أما عن سبب اختياري لموضوع هذه الرسالة فذلك لأسباب منها :

- ١ - أننى سبق أن جربت الكتابة فى موضوع طس فى مرحلة الماجستير واكتسبت خبرة فى كتابة الموضوعات ، كما أن كثيرا من الموضوعات العلمية طرقتها كثير من الباحثين وكتبوا فيها كتابات وافية مفيدة .
  - ٢ - رغبتى فى التحقيق ، وذلك أنى رأيت أن الفائدة فيه أكثر وأتم ، لأنه يخدم ما ألفه علماء اشتركوا فى فنون متعددة .
  - ٣ - ان علماء الاسلام قد خلفوا ثروة طمية كبيرة فى شتى العلوم والفنون وخصوصا فيما يتعلق بعلوم القرآن والحديث النبوى الشريف وطومه والمقائد والفقه وأصوله والتاريخ والآداب والأخلاق وغيرها ، وان كان كثير من ذلك التراث قد تم طبعه إلا أنه بقى الكثير منه بدون طبع ، وبعض ما طبع لم يحقق أو حقق تحقيقا تجاريا لا علميا ، لذلك نجد كثيرا من الطبوعات يصعب الاستفادة منها ، اما لعدم شرح بعض المصطلحات العلمية الواردة فيها أو تصحيح بعض الأخطاء العلمية أو الفنية فيها ، وأما لعدم وجود فهرس دقيقة لموضوعاتها ، وأما الاجناد على نسخة ناقصة .
- لذلك وجدت من الأنفع لى والأجد رهى أن أطرق باب التحقيق لاساهم فى خدمة تراثنا الاسلامى الذى يخشى عليه من الضياع أو التلف بسبب العوامل الطبيعية ، ولذلك وقع اختياري على كتاب التحقيق للأسباب التالية :
- ١ - يعتبر كتاب التحقيق من الكتب القيمة فى مذهب الأحناف فقد قرأت فى كتب التراجم أن كتابى الشيخ عبد العزيز البخارى وهما الكشف والتحقيق من الكتب المعتمدة فى المذهب وطبيهما مدار أكثر المتأخرين .

٢ - تعدد نسخ الكتاب ووضوحها وهذا من شأنه أن يسهل مهمة المحقق .

لذلك لما تمت الموافقة من قبل مجلس الجامعة استعنت بالله  
وشرعت في العمل .

مفتی

\_\_\_\_\_



## الباب الثانى

### دراسة كتاب التحقيق

ويشتمل على خمسة فصول :

الفصل الأول : فى نبذة عن صاحب المتن وكتابه المنتخب .

المبحث الأول : فى التعريف بالأخسيكتى .

،، الثانى : فى التعريف بالمتن " المنتخب فى أصول المذهب " .

،، الثالث : فى نسخ الكتاب .

،، الرابع : فى شروح الكتاب .

الفصل الثانى : فى وصف كتاب التحقيق .

المبحث الأول : فى عنوان الكتاب .

،، الثانى : فى صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف .

،، الثالث : فى وصف نسخ الكتاب .

،، الرابع : السبب فى عدم إتخاذ نسخة معينة أصلا .

الفصل الثالث : فى محتويات الكتاب .

المبحث الأول : عرض مجمل للقسم الأول من كتاب التحقيق .

،، الثانى : عرض مفصل للقسم الثانى من كتاب التحقيق .

الفصل الرابع : منهج المؤلف وتقييم الكتاب .

المبحث الأول : منهج المؤلف فى كتابه التحقيق .

،، الثانى : تقييم الكتاب

الفصل الخامس : أهمية الكتاب وانتشاره .

المبحث الأول : أهمية الكتاب وانتشاره .

،، الثانى : مصادر الكتاب .

،، الثالث : الكتب التى نقلت من الكتاب .

الخاتمة : على فى التحقيق .

# القسم الدراسي

---

## الباب الأول

### في حياة المؤلف

ويشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : في الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية

في عصر المؤلف .

،، الثاني : في اسم المؤلف ولقبه ونسبه وولادته ونشأته

،، الثالث : في مكانته العلمية .

،، الرابع : في آثاره العلمية .

## الفصل الأول

في الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر المؤلف

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الناحية السياسية .

„ الثاني : „ الاجتماعية .

„ الثالث : „ العلمية .

## ”البحث الأول”

### الناحية السياسية

يتصف القرن السابع الهجري بأنه أخطر قرن مر على تاريخ الإسلام ، فقد شهدت فيه البلاد الاسلامية حوادث عظام ونكبات مؤلمة عدى منها القلوب المؤمنة إلى يومنا هذا ، وأهم هذه الحوادث حملات المغول والصلبيين على بلاد الاسلام .

وفيما يلي نورد عرضا موجزا لأهم هذه الأحداث .

لقد كان العالم الاسلامى فى ذلك الوقت فى غاية الضعف والتفكك والتناحر وذلك بسبب الأطماع الذاتية ، والابتعاد عن الاسلام فى كثير من مظاهره ، وقد كان العالم الاسلامى آنذاك موزع إلى قوى ثلاث تتنازع دولة الخلافة : فقد كان الأتراك السلجوقيين الذين كان لهم قواعدهم فى بغداد وفى الشرق الإسلامى ، والأيوبيين والاكراذ فى مصر والشام والحجاز واليمن ، والبربر فى المغرب والأندلس . (١)

وكان الى جانب هذه القوى دويلات مستقلة كالاسماعيلية ببلاد فارس والخورزمية ببلاد التركستان والدولة الغورية والعزتوية وكانت كلها متناحرة تعمل كل منها فى التوسع على حساب الأخرى . (٢)

ومن أعظم المصائب التى حلت بالمسلمين الغزو المغولى لبلاد الإسلام ، وذلك فى فترات متلاحقة ذاق فيها المسلمون الويلات وأبشع أنواع الدمار والتخريب .

---

(١) محاضرات فى تاريخ الأمم الاسلاميه للخضرى (ص/٥٣٩) .

(٢) تاريخ الاسلام السياسى ، لحسن ابراهيم (٤/٣٠٩) ، وتاريخ التمدن

وكان أول ذلك الشر مديته في عهد جنكيزخان - لعنه الله - الذي لم تجد الرحمة والشفقة إلى قلبه سبيلا ، إذ استطاع أن يوحد قبائل المغول الفارسة في منغوليا بأطراف الصين ، وأن يجعلها خاضعة لسيطرته فكون منها جيشا قويا أعدّه وهبأه حربيا ، وفرس في نفسه حب القتل والسلب والدمار والنهب ، وجمع الأموال بخير حق وبأشنع صورة .

وقد كانت أول هجمات على بلاد ما وراء النهر ، حيث استطاع في سنتي ٦١٢ هـ و ٦١٨ هـ أن يقضى على الدولة الخوارزمية التي كانت تمثل نفرا كبيرا في بلاد الاسلام ، فأرسل جيشا بقيادة ابنه جوجي إلى علاء الدين محمد صاحب خوارزم فهزمه وقتل ستين ألفا ، وفر الشاه إلى سمرقند ، ثم سار جنكيزخان جيشا بقيادة ابنه جغتاي نحو مدينة أوتارار وأستولى عليها ونهبها ، وفي هذا الأثناء تقدم جيش بقيادة جنكيزخان نفسه إلى بخارى فحرقها وسبى آلافا من نساءها وذبح ثلاثين ألفا من رجالها وأستسلمت له سمرقند وبلغ حين وصلها ، ولكنها لم تنجوا من النهب والذباح العامة .

وزحف تولوي بن جنكيزخان بسبعين ألفا اخترق بهم خراسان ، وخرب كل المدن التي مر بها .

وفتحت مرو خبانه ، وأحرقت من آخرها ودمرت مكتبتها وقتل أهلها ، ونهبت كنوزهم .

وقاومت نيسابور المغول بهسالة ، فلما استسلمت سنة ٦١٨ هـ قتل كل من فيها من الرجال والنساء والأطفال ما عدا أرحمائه من صهرة الصناع أرسلوا إلى منغوليا .

(١) ولما خرجت هراة على واليها كان جزاؤها قتل ستين ألفاً من أهلها .

وبعد هذه المآسى العظام رجع جنكيزخان إلى منغوليا ثم مرض هناك ومات بعد أن ترك أسوأ الذكريات ، وذلك انتهى عهد ذلك الطاغية الذي ملأ الأرض زعراً ، وغضب الأرض بالدناءة البرمئة .

وفي عام ٦٥٤ هـ قاد هولاكو حفيد جنكيزخان حملة ضد الإسماعيلية ( الحشاشين ) (٢) للقضاء عليهم ، ولئلا يكونوا عقبه في طريق وصوله إلى دار الخلافة والاستيلاء عليها ، فاستطاع أن يجتث قلاعهم ويحطم قوتهم . وفي هذه الفترة وقعت فتنة كبيرة سنة ٦٥٥ هـ بين أهل السنة والشيعة في بغداد راح ضحيتها الكثير ، وانتصر الخليفة العباسي لأهل السنة مما أفاظ وزيره ابن الملقى الرافض قبحه الله ، فأخذ يعمل في الخفاس للنيل من الخلافة وأهل السنة ، فاعمل بهولاكو وكشف له عن حالة الخلافة وضعفها ، ورغبه في الاستيلاء عليها على أن يكون نائباً له كخليفة طوى . (٣)

وفي عام ٦٥٦ هـ زحف هولاكو إلى بغداد بمائتي ألف محارب وحاصرها وأقتحم أسوارها ، وأعمل فيها القتل والسلب والتشيل مدة أربعين يوماً ، وقتلوا أهلها شرقتة وذبحوهم / العلماء وأئمة المساجد وحملة القرآن ، وخربت المساجد وجردت القصور وأحرق ما فيها من كتب ، ووصل بهم الأمر

(١) أنظر هذه الحوادث المؤلمة في: الكامل لابن الاثير (١٢/١٤٧) وما بعدها

والبداية والنهاية حوادث سنة ٦١٦ وسنة ٦١٨ هـ في الجزء (١٣) ،

وتاريخ الإسلام السياسي (٤/١٤٣ - ١٥٥) .

(٢) هم الذين يقولون: بأن الامام بعد جعفر هو إسماعيل نعه ، ووصفوا بالحشاشين لتعاطيهم الحشيش بكثرة .

انظر : الطل والنحل (١/١٦٧، ١٩١) وتاريخ الحضارة الإسلامية

(ص ١١٢) .

(٣) انظر : البداية والنهاية حوادث سنة ٦٥٤ ، ٦٥٦ هـ .

إلى أن بنوا الجسور على نهر دجلة بكتب التراث الاسلامى . (١)  
وقد اختلف فى عدد القتلى فقليل : إنهم بلغوا ثمانمائة ألف وقال  
آخرون : تسعمائة ألف ، وذهب ابن كثير إلى أنهم بلغوا مليوناً وثمانمائة  
ألف عداً من غرق أو هرب . (٢)

وبذلك أنتهت الخلافة العباسية ، وقضى المغول فى أيام قلائل على  
معظم سكانها ، وضاعت ثروتها العلمية والفكرية وكثرها التى جمعت فى خلال  
خمس قرون . (٣)

ثم بعد دمار بغداد رجع هولاكو إلى مغوليا تاركا جيشه وراءه يتقدم  
لفتح الشام فمر على مدنها فدمرها وأباد معظم سكانها ، وعات فيها فسادا  
وأستولى عليها مدة من الزمن .

وفى طريقه إلى مصر تعدى له جيش السالك بقيادة البطل قطـــــز  
وهزم سنة ٦٥٨ هـ بعين جالوت ، وهزمه هزيمة نكراء وتم النصر لجند الله  
وهزم أهداه الله وانكسرت شوكتهم وأنحنى ظهركم ، وقتل قائدهم كتيهوقا ،  
وبهذا النصر نجت مصر والشام من هذا الخطر الدلهم ، وزفت البشـــــرى  
إلى العالم الاسلامى ، وابتهجت النفوس على اختلاف أديانهم وذهابهم . (٤)

وفى عام ٦٦٣ هـ توفى الطاغية هولاكو وخلفه ابنه آباقا الذى حكم  
إلى سنة ٦٨٠ هـ ، وكان طاغية أرسل حملات إلى سوريا بامت بالفضل  
وكان يميل إلى المسيحيين ، فكاتب ملك أرميا والبابا

---

(١) انظر : الكامل لابن الاثير ، حوادث سنة ٦٥٦ هـ ، وجامع التواريخ  
المجلد الثانى (٢٨١/١) وما بعدها .

(٢) انظر : البداية والنهاية (٤٠٢/١٣) ، وطبقات الشافعية لابن السبكي .

(٣) انظر : تاريخ الاسلام السياسى (١٦١/٤) .

(٤) انظر : البداية والنهاية حوادث سنة ٦٥٨ هـ ، والسلوك حوادث سنة ٦٨٠ هـ .



ليتحالفوا معه ضد المصريين ، ولكنهم لم يبدوا إهتماما بالفكرة . (١)  
وفي سنة ٦٨١ خلاف آباقا أخوه تكودار والذي اعتنق الاسلام وسمى نفسه  
بأحمد تكودار فباسلامه اسلم عدد كبير من المغول ، وعمل على ترك معاداة  
المماليك واختار سلوك المسالمة مع مصر ، وبنى المساجد والمدارس ، وبدأت  
في عهده الحياة العلمية تعود الى الظهور ، ولكن قواده وأمرائه حقدوا عليه  
بسبب اسلامه فقتلوه سنة ٦٨٣ هـ . (٢)

وبعد استشهاد أحمد تكودار رحمه الله جاء عهد أرفون بن آباقـا  
من سنة ٦٨٣ - ٦٩٠ هـ ، وكان يميل الى المسيحيين النسطوريين وقد كان  
سفাকা للديانة فلم ينعم المواطنون بالاستقرار في عصره .  
وجاء بعد أرفون عهد كيخاتوين آباقا الذي حكم من سنة ٦٩٠ إلى  
سنة ٦٩٤ هـ ثم بعده بايدو بن طرغان بن هولكو والذي حكم ستة أشهر  
في سنة ٦٩٤ هـ .

ثم جاء سنة ٦٩٤ هـ غازان بن أرفون والذي أسلم بعد فترة وجيزة  
من حكمه وسمى نفسه محمودا وباسلامه اسلم عدد كبير من قواده وأمرائه وصار  
البلاط إسلاميا ، وكانت سياسته أولا ضد النصاريين واليهود ، ولكنه سرعان  
ما انتقل إلى التسامح الديني ، ومع إسلامه فلم يخالف أغلبية الإيلخانات  
وسار على سياستهم في معاداة المماليك وانتزاع الشام من أيديهم ، وقد قام  
بعدة حملات على بلاد الشام وأحتلها مدة من الزمن ، ولكن المماليك  
انتصروا عليه في النهاية وأزاحوه من الشام بالكلمة ،

---

(١) أنظر : ايران ماضيها وحاضرها ( ص / ٦٢ ) ، والسلوك ج ١ ق ٣ / ٦٨٠  
ومغول ايران ( ص / ٧٧ - ٧٨ ) ، والبداية والنهاية حوادث سنة ٦٧١ هـ  
وسنة ٦٧٤ هـ وسنة ٦٧٦ هـ وحوادث سنة ٦٧٩ هـ وحوادث سنة ٦٨٠ هـ .  
(٢) أنظر : مغول ايران ( ص / ٧٩ - ٨٠ ) .

وفي عهده وجدت نهضة علمية كبيرة واستقرار في بلاده ، ومات سنة ٧٠٣ هـ .<sup>(١)</sup>  
وخلف غازان أخوه أولجايتو سنة ٧٠٣ هـ والذي أسلم بعد أن كان نصرانيا في طفولته ، وسمى نفسه خدابنده أي عبد الله ، وقد ألتحق بفرق اسلامية متعددة فكان حنفيا وشيعيا وسنيا على التوالي ، وقد بنى مدينة السلطانية سنة ٧٠٦ هـ بالقرب من قزوین واتخذها عاصمة بدلا من تبريز ومات سنة ٧١٦ هـ .<sup>(٢)</sup>

ثم خلفه ابنه أبو سعيد بهادر بن ألبايتو سنة ٧١٦ هـ وهو نسي الثانية عشر من عمره فضعفت شخصيته أمام الأمراء والقواد الذين حولوه فطمع كل منهم في الحكم ، وتمرر النبلاء وقويت شوكتهم ، فكان هذا أول سمار يدق في نغش الدولة الإيلخانية ، فبدأت الدولة في الانفصال عن كيانها مما مهد لقيام الدولة التيمورية بوفاة أبي سعيد سنة ٧٣٦ هـ .

وأما إقليم ما وراء النهر فتاريخه ناقص جدا ، ولا توجد عنه معلومات صحيحة ، ويطلق عليه خانية جغتای أو الدولة الجغتائية نسبة لجغتای ثاني أبناء جنكيزخان ، وذلك في زمن المغول .

يقول ستانلي لين هول في كتابه الدول الاسلامية : " وتاريخ أولاد جغتای ناقص جدا ولا توجد معلومات عنهم هذا المعلومات الصحيحة عن بعض الحملات التي جرت على حدود إيران وما جرى في الداخل من صراع . . .

---

(١) انظر في الكلام عن غازان وحروبه مع المماليك في جامع التواريخ ،

والسلوك ج ١ / ق ٣ ص ٨٨٦ - ٨٩٦ ، والنجوم الزاهرة ( ٨ / ١٢١ -

١٥٨ ) ، وندائع الزهور ( ص ١١٧ - ١٢٣ ) ، وتاريخ أبي الفدا

٤ / ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ) ، وانظر السلوك ج ١ / ق ٣ / ٩٢١ ، ٧٨٥ -

٧٨٩ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ .

(٢) إيران ماضيها وحاضرها ( ص ٦٩ - ٧٠ ) .

الى أن قال : إن سلسلة أسرة جغتای وتحديد سنی حکمها شکوک فيها كلها وهي تقریبة . (١)

ويقول أرمنیوس فامبری فی تاریخ بخاری : " . . . إن ما بقى لدينا من تاریخ لهذه الفظائع قليل ، وذلك لعدم وجود وثائق بين أيدينا لتاریخ بلاد ما وراء النهر إذ ذاك فلا معدى لنا والحالة هذه أن نقنع بشأن المعلومات الخاصة بهذه الفترة بما يمكن أن نستخلصه من وثائق المغول فی الصين وفارس . (٢)

وفيما يلي سوف أورد بعض مجريات الأمور فی هذا الاقليم :-  
لقد مر بنا سابقا سقوط بخاری ومعظم مدن إقليم ما وراء النهر فی عهد جنكيزخان فی سنتي ٦١٢ هـ ، ٦١٨ هـ ، وأن هذا الاقليم فصل عن العالم الاسلامي وأصبح تابعاً للدولة المغولية .

وقد آل حكم هذا الاقليم لجغتای الإبن الثاني لجنكيزخان ، والذي أهدى سبله إلى أن يفسد جراح هذا الاقليم التي تقطر دماً ، وكان عدلاً التزم المساواة التامة بين أصحاب العقائد المختلفة والعروق المتباينة فسي دولته ، ونظر إليهم نظرة واحدة ، فعهد بحكومة ما وراء النهر إلى أحد المسلمين ويدعى سعد بك .

وكان عهد جغتای عهد سلام فلم يأت عام ٦٣٢ هـ ولم يمض خمسة عشر عاماً على تخريب معالم مدينة بخاری ، حتى أنشئت منشآت جديدة ، فأنشأت مدرستان أقامهما سعد بك وسرقونى بك وسميت مدرسة سعد بك بالمدرسة السعودية ، ومات جغتای سنة ٦٤٠ هـ .

(١) انظر الدولة الاسلامية لستانلى بول : (١/٥٤٥) .

(٢) انظر تاریخ بخاری : (ص ١٨٣) .

وبعد عشر سنوات من وفاة استطاع حفيد، قرا هولوكو أن يجمع أسرة جفتاي ويوحد ها ، وظل حكم هذا الأقليم في أسرة جفتاي إلى قيام الدولة التيمورية ، وللأسف فقد ظل هذا الإقليم في حروب مستمرة إلى نهاية حكم الجغتائيين ، فقد وصف المؤرخون : أن عهد ما بعد جفتاي كان مظلماً ملطخاً بالدماء يثير الرعب في النفوس ، فهو تاريخ فوضى شاملة عاصفة ، واغراط في الظلم والبغى بلا حدود ، وقتل وتعذيب على التوالي . (١)

ومن الحوادث في هذا الإقليم أنه في عام ٦٥١ هـ قامت حرب بين أريق بغا وبين قوبلاي ، عانت بلاد ما وراء النهر من جرائها معاناة شديدة .

وكذلك لما آل حكم الجغتائيين إلى مبارك شاه بن قرا هولوكو السدي أسلم ، فإن المغول لم يترضوه بسبب إسلامه فاتفقوا على قتله وخلفوا بهراق أويراق حفيد جفتاي الذي كان قد اشترك في قتله .

وأما بهراق هذا فقد كانت له أطماع في الأقاليم المجاورة له ، ما جعل حكام تلك الأقاليم يدخلون معه في حروب .

ففي سنة ٦٦٢ هـ اشتبك مع قائد وحفيد أوكتاي في حرب انتهت بالصلح بينهما والتحالف فيما بينهما على أن يكون لبهراق ثلثا بلاد ما وراء النهر ، ويكون الثلث الباقي من نصيب قائد ووشكوتيمور ، وعلى أن يعيـر بهراق جيحون ويستولى على بعض سالك آباقا خان حاكم فارس .

فبناءً على هذا الصلح واشتباعا لرغبة بهراق التوسعية ، فقد اعتدى بهراق على تيشين أخ آباقا حاكم فارس في شرق ههراة وهادغيش ، فما كان من تيشين إلا أن يهرب أمام بهراق ، ولما علم آباقا بذلك ، وضع كميناً لبهراق ، استطاع به أن ينتصر عليه ويضطره إلى الفـرار .

(١) تاريخ بخاري (ص/١٩٠) .

(٢) تاريخ بخاري (ص/١٩١) وجامع التواريخ (٢١/٢) وما بعدها .

فرجع بوراق إلى بخارى منهزماً متحسراً وظل بها إلى أن مات سنة ٦٦٩ هـ ،  
وهذا تخلصت بلاد ما وراء النهر بموت من شاذب جور ونكد . (١)

ثم جاء بعد بوراق ابنه دوا بن بوراق ، الذي حكم فترة طويلة من  
سنة ٦٧١ هـ إلى سنة ٧٠٦ هـ ، وقد كانت فترة حكمه لسوء الحظ كلها  
حروب دموية مستمرة ، فقد كان مع قابدوفى سلام لفترة من الوقت ولكن  
ما غدت أن اشتعلت الحرب بينهما . كما أن آباءه لم ينس فزوه بوراق  
لخراسان ففزا بخارى سنة ٦٧١ هـ فعمل فيها السلب والنهب ، وأسر من  
أهلها خمسين ألفاً ، وقد اندفع فى موجة من التخريب ، فأحال المدرسة  
السعدية الشهيرة إلى كومة من الرماد ثم رحل آخر الأمر عنها . (٢)

وخلف دوا ابنه قونخوق سنة ٧٠٦ هـ ولم يعمّر طويلاً ، وانتقل الحكم  
بعده إلى تاليقوة سنة ٧٠٨ هـ والذي كان ثانى أمير مغولى على بلاد ما وراء  
النهر ، اعتنق الاسلام فثار عليه المغول وقتلوه فى بلاطه . (٣)

ثم جاء بعده كيك بن دوا سنة ٧٠٩ هـ والذي استبدله المغول  
بأسن بغا الذى اعتدى على ألبايتو أمير فارس وهرج جيحون عام ٧١٥ هـ ،  
وهزم بإساول حاكم خراسان عند مرغاب مما أضطر أمير فارس خد ابنه  
أن يهزوا الجغتائين إذ كان عنده أخ لأسن بغا يسمى يسار ، وقد لجأ إلى  
أمير فارس نتيجة للعلاقة السيئة مع أخيه ، وقد اعتنق يسار الإسلام ،  
فخرج لحرب أخيه ، فأده ألبايتو بفريقين قويتين عبر بهما جيحون سنة ٧١٦ هـ  
وكسب الحرب ولان أخوه أسن بغا بالقرار لتعرض بلاد ما وراء النهر من جديد

(١) أنظر : جامع التواريخ ( ٢١/٢ ) وما بعدها ، وتاريخ بخارى

( ص / ١٩٣ - ١٩٥ ) .

(٢) جامع التواريخ ( ٥٨/٢ - ٦٠ ) وتاريخ بخارى ( ١٩٦ ) .

(٣) أنظر تاريخ بخارى ( ١٦٧ ) والدول الإسلامية ( ص / ٥٤٧ ) .

لأنّ فزع ضروب الدمار، فقد أخرج سكان بخارى وسمرقند وترمد من ديارهم  
ونفوا منها والشتاء القارس في عنفوانه حتى هلك الألوف منهم في الطريق ،  
واختفى بذلك أسن بقاء، وأتى بعده كيك بن دوا للمرة الثانية  
سنة ٧١٨ هـ إلى سنة ٧٢١ هـ . (١)

وجاء بعده ترماشيري من سنة ٧٢٢ إلى سنة ٧٣٠ هـ وكان مسلما ، والذي  
يظهر أن بلاد ما وراء النهر استقرت في فترة حكمه ، وقد وصف ابن بطوطه  
بأنه كان مسلما غمورا وما بلغ من تدبئه أن سمح لأحد الشيوخ أن يعنفه  
بشده في إحدى الحفلات العامة ، ويطلق حديثه هذا بدمع الندم والتوبة .  
وقد ضمن هذا الأمير بعرشه وحياته بسبب إسلامه ، إن قتل بتدبير خليفته  
بوزان بجوار سمرقند . وأنزل هذا الظالم سكان ما وراء النهر من ضروب  
الخسف ما جعلهم يستجدون بالأمراء المسلمين في الأقاليم المجاورة لقطرهم .  
وعموما فإن العالم الإسلامي كانت تتجاذبه الأعداء ، فجد الصليبية تشن  
هجمات على مصر والشام في عصر المماليك ، وكانت الحرب سجالا ، ولكن  
المماليك صدوا نحو هذا الزحف الغادر ، واستطاعوا أخيرا أن يدحروا  
الصليبية كما دحروا المغول في بلاد الشام ، كما أن الفرنجة في المغرب  
الاسلامي استغلوا ضعف المسلمين وتناحرهم ، فاستطاعوا بذلك أن يستولوا  
على كثير من حصونهم .

وإذا نظرنا إلى واقعنا اليوم ، نجد أن الأمم شرقا وغربا تتداعى علينا  
ونحن في غفلة ونوم عميق ، ونسأله تعالى أن يردنا إلى رشدنا ويجعل كيد  
أعدائنا في نحورهم .

---

(١) انظر : تاريخ بخارى (ص/ ١٩٨ - ١٩٩) .

## المبحث الثاني : الناحية الاجتماعية

لقد عاش المؤلف رحمه الله في فترة حكم الجغتائيين في بلاد ما وراء النهر والإبخائيين في بلاد فارس ، وقد كان الحكم في القرن السابع وثنيا إلى عام ٦٩٤ هـ إن ما أستثنينا<sup>حكم</sup> أحد تكودار الذي حكم بلاد فارس سنة ٦٨٠-٦٨٣ هـ وقرا هولاء وتاليقوه في بلاد ما وراء النهر . وكان مصير هؤلاء القتل بسبب إسلامهم لأنهم خالفوا عقيدة آبائهم الوثنية .

وقد كان الحكم في القرن السابع يتميز بالنظام الإقطاعي ، فإن المغول الذين حكموا هذين الإقليمين كانوا يفرضون الضرائب الباهظة ، هذا بالإضافة إلى ما سببت الحروب من إهلاك للحرث والنسل مما جعل السكان يعيشون في حياة فلا وفقر شديد . وزيادة على ذلك فإن الأمن كان غير مستتب والناس لم يأمنوا الحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم .

يقول دهبسون في كتابه تاريخ المغول : إن البلاد التي كانت تتعرض لغارات المغول لم تعرف الرخاء أبداً ذلك أن هؤلاء كانوا يرون ما تغلته هذه البلاد من ثروات هو من حقهم فلا يدعونها لأصحابها أبداً . (١)

وأما في نهاية القرن السابع سنة ٦٩٤ هـ وأوائل القرن الثامن ، فنجد أن العهد الوثني انتهى في فارس ، وذلك بإسلام غازان وامراؤه وقواده وظالمة المغول ، كما أسلفنا ، فصار طابع البلاد إسلامياً ، فكانت الإدارة الرشيدة والرخاء الشامل أهم أهداف الحاكم مع فرض ضرائب عادلة تجمع بانتظام وسنت قوانين منسقة ، وليجاد أمن داخلي ، فبدأ غازان برفع الظالم عن طبقات الشعب وحارب ضروب الفساد المختلفة مثل شرب الخمر

---

(١) انظر تاريخ المغول (ص ٥٢) .

والبغا والربا والتفوه بألفاظ الكفر ، وقد عمل على تأمين الطرق ومعاينة  
الصوص .

كما أنه أنشئت منشآت عامة للمواطنين والعلماء في المدن مثل تهريسز  
والسلطانية مثل الأربطة، والمستشفيات، والمدارس الدينية، والمراصد ، والمكتبات  
والقصور، ومباني الإدارة، والمساجد .

وعموماً فقد بدأ الإستقرار في هذه الفترة في عهد غـازان  
سنة ٦٩٤ هـ - ٧٠٣ هـ وعهد أولجاتيو سنة ٧٠٣ هـ - ٧١٦ هـ ، وعهد  
أبو سعيد سنة ٧١٦ هـ - ٧٣٦ هـ وتمتع أفراد الشعب بحقوقهم ، وقضى على  
كثير من المظالم وأنواع الفساد . (١)

\* \* \*

---

(١) انظر الحالة الإجتماعية في : مغول إيران (ص/٣٧-٤٤) وإيران ماضيها  
وحاضرها ( ص / ٦٧ - ٦٨ ) .



### البحث الثالث : الناحية العلمية

لقد مر بنا أن المغول كانت سيرتهم سيرة تخريب في الأموال والأنفس ، وكان ما أصاب العالم الإسلامي بسببهم قتلهم للعلماء ، وحرقتهم واغراقهم للكتب التي ألقت من عهد التدوين إلى القرن السابع الهجري ، وذلك في أهدم معازل العلم ، كما فعلوا ذلك في مدينة بخارى وسمرقند وبلخ ومرو وهمدان .

وعندما استقر حكمهم لهذه الأقاليم ، فإنهم لم يهتموا بالآداب المحلية والعلوم الدينية قبل اعتناقهم الإسلام ، ولكنهم اجتهدوا لانهاض المدن وترقية الصناعة والتجارة مراعين في ذلك منافعهم الخاصة كالطب والرياضة والهيئة ، فقد أنشأ هولاكو للعالم الفلكي نصير الدين الطوسي<sup>(١)</sup> مرصدا في المراغة بأذربيجان مجهزا بأدق الأجهزة المعروفة في زمانه<sup>(٢)</sup> ، ويمكن أن نستثنى مدينة بخارى في ذلك الوقت إذ كان يحكمها سمود بك كما أسلفنا والذي أنشأ بها المدرسة السعدية التي أصبحت يدرس فيها كثير من الفنون ، ويقصدها مئات الطلاب ، والذي يبدو أن الشيخ عبد العزيز البخارى تلقى تعليمه فيها في ذلك الوقت ، إذ أنها أنشئت سنة ٦٣٢ هـ ولم تدم إلا في سنة ٦٧١ هـ ثم أعيد بناؤها مرة أخرى .

وكذلك يمكن أن نستثنى مدينة تبريز والتي سلمت من الغزو المغولي والتي صارت ملجأ العلماء الفارسيين من الزحف المغولي ، فقد امتلأت هذه المدينة بالعلماء وطلاب العلم ، ولقد وجدت عناية كبيرة في عهد غازان ووزيره رشيد الدين الذي أنشأ ضاحية في خارج تبريز سماها الربيع

(١) هو محمد بن محمد نصر الدين الطوسي وزير هولاكو ، وقد أحسن ابن القيم حيث قال : نصير الشرك والكفر ارضى قتل الخليفة المستعصم والقضاء والفقهاء والمحدثين ، توفي سنة ٦٧٢ هـ .

انظر : الاعلام (٢٠/٧) اغاثة اللهقان ٢٦٧/٢ شذرات الذهب ٣٣٩/٥ .

(٢) تاريخ الحضارة الإسلامية (ص/١٢٨) .

الرشيدى وخصصها لترقية الفنون والعلوم ، وأسكن فيها رجال الدين والفقهاء والمحدثين وقارى القرآن والطلاب وأصحاب الحرف ، فأقاموا فى ثلاثين بيت جميل بنيت بهذه المحلة .

فوجد أن الحركة العلمية ازدهرت فى أواخر القرن السابع فى هذا الأقليم ، فقد بدأ التنافس بين غازان ووزيريه رشيد الدين وعلى شاه فى مدينة تبريز فى إنشاء المنشآت العلمية ، وتمتع العلماء بالاستقرار وما يجرى عليهم من نفقات هذا ما ساعدهم على التفرغ للعلم ، فأصبحوا يشعرون بالسؤولية التى كان لزاما عليهم القيام بها ، وهى التدريس والتأليف ، ففي مجال التأليف ظهرت فى زمنهم التأليف المستقلة والشروح والمختصرات النافعة فى شتى الفنون من تفسير وحديث وفقه وأصول وآداب وغيرها . (١)

وعموما فقد كثرت المؤلفات فى هذا القرن ، وظهر كثير من المؤلفين المشهورين مثل النووى والقرافى وابن تيمية والعلاشى والعز بن عبد السلام وابن دقيق العيد وغيرهم .

\* \* \*

---

(١) انظر الحركة العلمية فى مغول ايران ( ص ٤٨ ) مقدمة ابن خلدون ( ٧٧٤/١ ) طبقات الأصوليين ( ١٠٠/٢ ) ايران ماضيها وحاضرها ( ص ٦٨-٦٩ ) ، تاريخ بخارى ( ص ١٢٨ ) .

## الفصل الثاني

في اسم المؤلف ولقبه ونسبه وولادته ونشأته

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : في اسمه ولقبه

،، الثاني : في نسبه

،، الثالث : في ولادته ونشأته

،، الرابع : في رحلاته العلمية

البحث الأول  
في اسمه ولقبه

هو الإمام الأصولي الفقيه المحدث بمسما وراء النهر علاء الدين

عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي (١)

وأما لقبه : فيلقب بعلاء الدين . (٢)

(١) أنظر ترجمته في :

الفوائد البهية ص (٩٤ ، ٩٥)

الجواهر الضيفة (٤٢٨/٢)

الطبقات السنية برقم (١٢٥٢) نقلا من هاش الجواهر الضيفة .

كنايب أعلام الأخبار برقم (٥٠٢) نقلا من هاش الجواهر الضيفة

أيضا ، وهذا الكتاب لمحمود بن سليمان الرومي اللكنوي المتوفى سنة

٩٩٠ هـ .

تاج التراجم (ص ٣٥)

مفتاح السعادة (١٥٩/٢ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ٢٦٨) .

طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده (ص ١٢٠)

كشف الظنون (١١٢/١) و (١٣٩٥/٢ ، ١٨٤٩) هدية العارفين

(٥٨١/٥) الفتح المبين (١٣٦/٢) الأعلام (١٣/٤ ، ١٤) ،

معجم المؤلفين (٢٤٢/٥) .

(٢) ذكر هذا اللقب في : الفوائد البهية (ص ٩٤) الفتح المبين (٢/٢)

(١٣٦) وكشف الظنون (١١٢/١) وهدية العارفين (٥٨١/٥) .

## المبحث الثانى

### فى نسبته

ينسب الإمام عبد العزيز البخارى إلى مدينة بخارى <sup>(١)</sup> بضم الباء  
الوحدة وفتح الخاء المعجمة والراء بعد الألف ، وهى من أعظم مدن ماوراء  
النهر ، خرج منها جماعة من العلماء فى كل فن ، وينسب إليها خلق كثير  
من أئمة المسلمين فى فنون شتى منهم إمام أهل الحديث : أبو عبد الله محمد  
ابن إسماعيل بن إبراهيم بن مغيرة البخارى الحنفى التوفى سنة ٢٥٦ هـ صاحب  
الصحيح المعروف والذي هو أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .  
وعبد الله بن عمر بن عيسى الدهوسى البخارى الحنفى الفقيه الأصولى  
التوفى ببخارى سنة ٤٣٠ هـ .  
ومحمود بن أحمد بن الصدر الشهيد برهان الدين بن مازة البخارى  
صاحب المحيط البرهانى ، توفى سنة ٥٧٠ هـ .  
والحسين بن حجاج السفناقى البخارى الحنفى الفقيه الأصولى توفى  
بمرو سنة ٧٤٤<sup>٧٤٠</sup> هـ وغيرهم .

---

(١) أنظر فى تعريف مدينة بخارى :

معجم البلدان (٣٥٣/١ - ٣٥٦) واللباب فى معرفة الانساب  
(١٢٥/١) وتاريخ بخارى للرخشى .

### المبحث الثالث

#### ولادته ونشأته

لم تذكر لنا كتب التراجم التي بين أيدينا شيئاً عن ولادته ومكانها ، ولا شيئاً عن نشأته . ولكن يمكننا أن نستشف تاريخ ولادته ونشأته من خلال دراستنا لتلاميذه وشيوخه .

#### ولادته :

فأما ولادته فالذي يبدو وأنه ولد في النصف الأول من القرن السابع الهجري وهذا فيما إذا اعتبرناه أكبر سناً من تلميذه جلال الدين عمر بن محمد ابن عمر البخاري <sup>(١)</sup> المتوفى سنة ٦٩١ هـ فان مولده سنة ٦٢٩ على ما ذكر ابن كثير <sup>(٢)</sup> في البداية والنهاية <sup>(٣)</sup> أنه توفي في السنة المذكورة وله ثنتان وستون سنة ، وعلى هذا التقدير يكون الشيخ عبد العزيز البخاري من المعمرين وأنه تجاوز عمره المائة . وأما إذا اعتبرنا أن سنه في عمر

---

(١) سوف تأتي ترجمته ان شاء الله في تلاميذ المؤلف .

(٢) هو : ابو الفداء ، عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي -  
الدمشقي الحافظ الفقيه المؤرخ المولود سنة ٧٠١ هـ صاحب البداية  
والنهاية في التاريخ وتفسير القرآن الكريم المشهور " والفصول في  
اختصار سيرة الرسول " المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .  
انظر : الدرر الكامنة ( ٣٧٣/١ ) شذرات الذهب ( ٢٢١/٦ ) البدر  
الطالع ( ١٥٣/١ ) الاعلام ( ٣٢٠/١ ) .

(٣) انظر البداية والنهاية ( ٣٣١/١٣ ) ويؤيد كلام ابن كثير في ولادته صاحب  
مفتاح السعادة حيث ذكر وفاته في سنة ٦٩١ وقال :  
==

تلميذه البخازى فيكون أيضا من المعبرين ، وإذا اعتبرنا أن الشيخ عبد العزيز  
أصغر من جلال الدين البخازى فنقدر ولادته في أول النصف الثانى من القرن  
السابع الهجرى والله أعلم .

### نشأته :

كما يبدو أيضا أن نشأته كانت نشأة صالحة وأن أسرته اشتهرت بالعلم  
وأنه بدأ بحفظ القرآن الكريم كمادة أهنا القرن السابع ثم علوم العربية كالنحو  
واللغة والأدب ثم دراسة الفقه والاصول والحديث والتفسير وأنه في بدايته  
حياته درس على عمه محمد بن محمد بن الهاس السمرقنى ثم على شيخه الجامع  
لمعرفة العلوم محمد بن محمد بن نصر حافظ الدين البخارى ، والذي يظهر  
أنه كان في أول حياته في ما يبرغ مع أسرته ثم انتقل الى بخارى وعاش فيها  
خاصه وأنه كان فيها المدرسة السعودية التى يدرس فيها فنون كثيرة .

ويبدو أن الشيخ فى زمن غزو بخارى سنة ٦٢١ هـ و ٧١٥ هـ

نجا من القتل أو أنه كان فى غيرها من مدن ما وراء النهر مثل مدينة  
ترمذ التى درس فيها الفقه .

---

== ومات فى عشر السبعين . وكذلك قال الذهبى بعد ذكر وفاته فى هذه

السنة : وتوفى فى عشر السبعين .

انظر مفتاح السعادة ( ١٨٩/٢ ) وانظر كلام الذهبى فى الشهـــــــــر

الصابى ( ١٤٩/٦ ) والجواهر الضيفة ( ٦٦٩/٢ ) .

## المبحث الرابع رحلاته العلمية وطلبه للعلم

---

لم تذكر لنا كتب التراجم شيئاً عن رحلات الشيخ عبد العزيز البخاري إلا ما ذكره صاحب مفتاح السعادة من أن الشيخ قوام الدين الكاكي تتلمذ عليه بترمد وأخذ عنه الفقه .

والذي يهدون الشيخ عبد العزيز البخاري تنقل فيما بين مدن إقليم ماوراء النهر وذلك لأن مدينته بخاري تعرضت للغزو المغولي ثلاث مرات المرة الأولى في عهد جنكيز خان سنة ٦١٢ ، والثانية سنة ٦٢١ هـ حيث ذبح معظم سكانها وشردوا ، والثالثة سنة ٧١٦ هـ في السنة التي أكمل فيه كتابه التحقيق حيث أن مغول فارس أغاروا على بخاري ونهبوها وشردوا سكانها وأما طلبه للعلم فإنه تلقى العلم على كبار مشايخ إقليم ماوراء النهر وسوف اذكر بعضهم إن شاء الله .



### الفصل الثالث

#### في مكانته العلمية

ويشتمل على ثلاثةباحث :

المبحث الأول : في مكانته العلمية وثناء العلماء عليه .

،، الثاني : في شيوخه .

،، الثالث : في تلاميذه .

،، الرابع : في وفاته .

## الفصل الثالث في مكانته العلمية

### المبحث الأول

في مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لقد كان رحمه الله تعالى إماما في طلي الأصول والفقه وما يدل على طوله في هذا الشأن أنه تتلمذ عليه مشاهير علماء الأحناف فان الشيخ جلال الدين البخاري <sup>(١)</sup> تتلمذ عليه وأخذ عنه الفقه وأصوله وكذلك تتلمذ عليه قوام الدين الكاكي <sup>(٢)</sup> وقد سأله أن يشرح له كتاب الهداية وسؤال الكاكي للشيخ عبد العزيز يدل على تبحر الشيخ عبد العزيز البخاري في هذا العلم .

كما أن الكاكي عندما انتهى من شرحه للضارفي كتابه جامع الأسرار قال في آخره : هذه فوائد ألتقطتها من فوائد شيخنا علاء الدين عبد العزيز بسن أحمد البخاري ومن فوائد حافظ الدين النسفي . <sup>(٣)</sup>

كما أن نقل المتأخرين من كتابه الكشف والتحقيق يدل على تقدمه في هذا العلم - كما أننا نجد له مساهمات في علم الحديث .

ثناء العلماء عليه :

لم نجد ترجمة وافية للشيخ عبد العزيز البخاري إذ أن الإقليم الذي كان يعيش فيه كان ساحة لهجمات المغول الوثنيين ما جعل الاستقرار في ربوعه متعسرا وجعل من يسكن فيه من العلماء قليل ولكن سوف أذكر بعض من أثنى عليه :

(١) (٢) سوف تأتي ترجمتهما عند تلاميذ المؤلف ان شاء الله .

(٣) انظر كشف الظنون : ( ١٨٢٤ / ٢ ) .

قال العلامة الرهاوى فى حاشيته على النار :

هو الامام العالم العلامة علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى صدر  
الوقت ونادى الزمان صاحب المؤلفات النفيسة كالكشف والتحقيق والحاشية  
المسماة بالتحريرو وحاشية على أسئلة الخجندى وحاشية الهداية (١)

وقال صاحب الجواهر الضيفة :

عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخارى الإمام البحر فى الفقه والأصول (٢)

---

(١) انظر حاشية الرهاوى ص (٣٢٣)

(٢) انظر الجواهر الضيفة (٤٢٨/٢)

## المبحث الثانى

### فى شيوخه

لا شك أن للشيوخ أثر كبير فى تكوين شخصية تلاميذهم من الناحية العلمية والدينية والأخلاقية ، كما أن التلاميذ الذين ينهلون من علم شيوخهم فإن نتائجهم يكون امتداد لذلك العلم ، وبهم تتضح مكانة شيوخهم خاصة إذا اشتهروا بالتأليف الذى ي تلقاه العلماء بالقبول وكذلك إذا اشتهروا بحسن السيرة .

ولنذكر أهم شيوخ البخارى الذين تلقى عنهم علم الأصول والفقه والحديث من عشنا على ترجمتهم ومن هؤلاء الشيوخ :

١ - شيخه : محمد بن محمد بن نصر ، أبو الفضل الامام حافظ الدين الكبير البخارى الحنفى المولود بمدينة بخارى سنة ٦١٥ هـ كان شيخا كبيرا حافظا متقنا محققا مشتهرا بالرواية وجودة السماع . قال عنه تلميذه أبو العلاء البخارى : كان اماما ، عالما ، ربانيا ، حسدانيا ، زاهدا عابدا ، مفتيا ، مدرسا ، نحريرا ، فقيها ، قاضيا ، محققا ، مدققا محدثا ، جامعا لأنواع العلوم . تفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردى وقرأ عليه الأدب وسائر العلوم ، وسمع منه ومن أبى الفضل عبد الله بن إبراهيم المحبوبي (١) وسمع من

---

(١) هو : عبد الله بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الطك المحبوبي الامام جمال الدين المعروف بأبى حنيفة الثانى ولد سنة ٥٤٦ هـ . قال عنه الذهبى : عالم الشرق شيخ الحنفية توفى ببخارى سنة ٦٣٠ هـ وصلى عليه شمس الدين أحمد .

==

أبو العلا البخارى (١) وذكره فى معجم شيوخه . وأخذ العلوم عنه  
 حسام الدين السفناقى (٢) وأحمد بن أسعد الخريفعى (٣) وعبد العزيز  
 ابن أحمد البخارى ومحمود بن محمد البخارى . (٤)

وهذا الشيخ أخذ عنه البخارى عن الكرورى عن صاحب الهداية عن  
 نجم الدين عمر النسفى عن أبى اليسر محمد البرزوى عن إسماعيل بن عبد الصادق  
 عن عبد الكريم البرزوى عن أبى منصور الماترىدى عن أبى بكر الجوزجاني عن محمد  
 ابن الحسن الشيباني ، وروى عنه الهداية عن الكرورى عن مؤلفها . توفى رحمه  
 الله سنة ٦٩٣ هـ ببخارى ودفن بكلايان قال تلميذه أبو العلا البخارى توفى  
 ببخارى سنة ثلاث وتسعين وستمائة ودفن بكلايان جوار الامام أبى بكر بن طرخان .

---

== انظر : الجواهر المضية (٢/٤٩٠) الفوائد البهية (ص ١٠٨) المعبر  
 (٥/١٢٠) دول الاسلام (٢/١٣٥) شذرات الذهب (٥/١٣٢) .

(١) تقدمت ترجمته . وهو شمس الدين محمود الكلاباذى الفرضى .

(٢) سوف تأتى ترجمته ان شاء الله .

(٣) هو : أحمد بن أسعد بن محمد برهان الدين الخريفعى البخارى أخذ

عن حميد الدين الضرير وحافظ الدين محمد البخارى وتفقه عليه امير كاتب

الاتقانى . انظر : الفوائد البهية (ص ١٥) .

(٤) هو : محمود بن محمد بن داود ابو المعاهد اللؤلؤى الأفشنجى البخارى

الفقيه المحدث الحافظ المفسر الأصولى المتكلم الأديب كان عارفا بالذهب

تفقه على برهان الاسلام الزرنوجى تلميذ صاحب الهداية وحميد الدين

الضرير ولد ببخارى سنة ٦٢٧ هـ واستشهد فى وقعة بخارى سنة ٦٧١ هـ .

انظر : الفوائد البهية (ص ٢١٠) الجواهر المضية (٣/٤٤٧) تساج

التراجم (ص ٧٢) كشف الظنون (٢/١٨٦٨) ايضاح المكنون (١/٤١٠)

هدية العارفين (٢/٤٠٥) .

٢ - شيخه رحمه : فخر الدين محمد بن محمد بن الياس الميرغى نسبة  
إلى مايرغ (١) قرية كبيرة على طريق بخارى ، كان شيخا كاملا  
تفقه على حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأخسيكى وشمس الأئمة  
الكردى ، وتفقه عليه عبد العزيز البخارى وحسام الدين الحسين  
ابن على السفناقى وروى عنه الهداية عن الكردي عن مصنفها ،  
وأخذ عنه عبد العزيز البخارى منتخب الأخسيكى عن مؤلفه حيث قال :  
أخبرنى بهذا الكتاب على وشيخى وسيدى وسندى وولاي وهو الامام  
الكبير المعظم والهام النحرير المكرم علم الهدى إمام الورى مفتى الأمة .

---

(١) ومايرغ بفتح الميم وسكون الألف والياء الحناة وفتح الميم وهى قرية  
كبيرة على طريق بخارى من نواحي نخشب .  
انظر : اللباب (١٥٨/٣) .

(٢) انظر ترجمته فى : الجواهر الضيفة (٣١٨/٣) والفوائد البهية  
(ص ١٨٦) والورقة الأولى من كتاب التحقيق للمؤلف .  
وانظر الطبقات السنية برقم (٢٢٤٠) وكتاب الاعلام الاخيار برقم  
(٤٦٠) نقلا من هامش الجواهر الضيفة (٣١٨/٣) .

### البحث الثالث

في تلاميذه

لما كان للشيخ عبد العزيز بن أحمد البخاري قدم راسخة في علمي  
الفقه والأصول والحديث فقد قصد طلاب العلم للاستفادة من علمه الغزير وقد  
خرج تلاميذ أصبحوا من بعده من مشاهير العلماء ومنهم ما يأتي :

١ - جلال الدين ، عمر بن محمد بن عمر أبو محمد الخجندی البخاري الفقيه  
الأصولي العالم الزاهد المتسك الولود سنة ٦٢٩ هـ قال عنه العلامة  
البخاري : كان فقيها زاهدا عابدا متسكا عارفا بمذهب أبي حنيفة  
وأصحابه ، وقال عنه الذهبي : المفتي الزاهد الحنفى ، رأته لما  
قدم دمشق يدرس بالعزبة البرانية ثم حج ودرس بالخاتونية وقال عنه  
البرزالي : كان شيخا فاضلا ، ولما مات كان مدرسا بالخاتونية ومن  
شرطها أن يكون المدرس بها من أفضل الحنفية . وقال عنه ابن كثير :  
وكان فاضلا بارعا مضافا صنفا في فنون كثيرة اشتغل ودرس بخوارزم وأعاد  
بيفداد : تفقه على علاء الدين عبد العزيز البخاري عن فخر الدين  
المهمبرغى عن شمس الأئمة الكردي عن صاحب الهداية وأخذ عنه أبو  
العباس أحمد بن سعود بن عبد الرحمن القنوي (١)

(١) هو : أحمد بن سعود بن عبد الرحمن القنوي من كبار الأئمة وأعيان كبار  
الأئمة نحويا لغويا أصوليا ، أخذ عن جلال الدين البخاري عن عبد العزيز  
البخاري عن فخر الدين محمد المهمبرغى عن شمس الأئمة الكردي عن  
صاحب الهداية ، ومن تصانيفه شرح عقيدة الطحاوى ، شرح الجامع  
الكبير في أربع مجلدات ولم يكمله وكله ابنه جمال الدين محمود توفي سنة

والبدر الطويل داود الروي (١) ، وهبة الله بن أحمد التركستاني (٢)  
له حواش على الهداية ، وكتاب المغنى فى أصول الفقه وشرحه وعلى المغنى  
شروح كثيرة . توفى رحمه الله فى آخر ذى الحجة سنة ٦٩١ هـ فى عشر  
السبعين . (٣)

---

== انظر : الفوائد البهية (ص ٤٢) الطبقات السنية (١٠٦/٢) هدية  
العارفين (١٠٨/٥) شذرات الذهب (٤٠/٥) العبر (٣٤/٥) .  
(١) هو : داود بن أظفك بن على الروي المعروف بالبدر الطويل ، نشأ  
بمدينة قونية وقرأ الأرب واللغة وتفقه على جلال الدين البخارى لما  
قدم دمشق وكان له معرفة بالأصوليين توفى سنة ٧١٥ هـ .  
انظر : الفوائد البهية (ص ٧٢) الطبقات السنية (٢٣١/٣) الجواهر  
الضيئة (١٩٠/٢) .

(٢) هو : هبة الله بن أحمد بن على بن محمود الطرازي التركستاني :  
لقبه شجاع الدين . قدم دمشق وتفقه على جلال الدين البخارى وصار  
فقيها أصوليا نظارا فارسا فى البحث ، كانت الطلبة ترحل إليه من  
البلاد ، صنف شرح الجامع الكبير وشرح عقيدة الطحاوى وتبصرة الأسرار  
شرح النار توفى سنة ٦٧١ هـ .  
انظر : الفوائد البهية (ص ٢٢٣) وهدية العارفين (٥٠٦/٦) ،  
والدارس للنعيمى (٥٠٥/١) .  
(٣) انظر ترجمته فى : الفوائد البهية (ص ١٥١) الجواهر الضيئة (٦٦٨/٢)  
- (٦٦٩) البداية والنهاية (٣٣١/١٣) تاج التراجم (ص ٤٧) شذرات  
الذهب (٤١٩/٥) كشف الظنون (١٧٤٩/٢ ، ٢٠٣٣) الضمائل  
الصابي (١٤٩/٦) الدارس فى تاريخ المدارس (٥٠٢/١) ==



٢ - قوام الدين الكاكي : محمد بن محمد بن أحمد البخاري المعسرف  
بقوام الدين الكاكي الفقيه الأصولي . أخذ عن علاء الدين البخاري وعن  
حسام الدين السفناقي وهما عن فخر الدين محمد بن محمد المايبرغي  
وقد سأل شيخه عبد العزيز البخاري أن يشرح له كتاب الهداية عند ما أخذ  
عليه الفقه بترمذ . قال صاحب مفتاح السعادة : قيل انه روح الله  
روحه بعد ما أخذ الفقه بترمذ عن الشيخ عبد العزيز البخاري كما أنه قرأ  
عليه أصول الفقه واستفاد منه في علم الأصول حيث إنه أودع فوائد الشيخ  
البخاري في كتابه جامع الأسرار في شرح النار ، قدم القاهرة فأقام  
بجامع مارد بن يغتي ويدرس إلى أن مات . من تصانيفه شرح الهداية  
سماء الدراية وعمون المذهب جمع فيه أقوال الأئمة الأربعة . قال صاحب  
الفوائد البهية : قال الجامع : وقد طالعت الجامع وهو مختصر نافع  
توفي رحمه الله سنة ٧٤٩ هـ . (١)

٣ - جلال الدين بن شمس الدين الكرلاني ، كان عالما فاضلا تضرب به الأمثال  
وتشد إليه الرحال . أخذ عن عبد العزيز البخاري وحسام الدين السفناقي  
كلاهما عن حافظ الدين البخاري عن شمس الأئمة الكردي —

---

=== الفتح المبين (٧٩/٢) وقد ذكر صاحب الفتح انه توفي سنة ٦٧١ هـ  
والراجح ما اثبتناه وهو الذي عليه كتب تراجم الاحناف والذهبي وابن  
كثير وهم من رأوه ومفتاح السعادة (١٨٩/٢ ، ٢٦٩ ، ٣٤٣) .

(١) انظر ترجمة الكاكي في : الفوائد البهية (ع ١٨٦) الجواهر الضيئة (٤/٢٩٤ - ٢٩٥) مفتاح السعادة (٢٦٨/٢) كشف الظنون (١١٨٧/٢)  
١٨١١ ، ١٨٢٤ ، ٢٠٣٣) وانظر الطبقات السنية برقم (٢٩٦٨) ،

- صاحب الهداية وأخذ عنه ناصر الدين محمد بن شهاب الدين بن يوسف<sup>(١)</sup>  
والد حافظ الدين محمد البزازی<sup>(٢)</sup> صاحب الفتاوى البزازیة وطاهر بن  
إسلام بن قاسم الشهير بسعد غديوش<sup>(٣)</sup> صاحب جواهر الفقه وعبد الأول  
ابن برهان الدين علي بن عماد الدين بن جلال الدين<sup>(٤)</sup> وعلى

---

== وكنايب أعلام الاخبار برقم (٥٥٥) نقلا من هاش الجواهر (٢٩٤/٤)  
وهدية العارفين (١٥٥/٢) ومعجم المؤلفين (١٨٢/١١) الأعلام  
(٣٦/٧).

(١) هو : محمد بن شهاب بن يوسف بن عمر ناصر الدين الكردي كان جامعاً  
للعلوم فروعاً وأصولاً ومعقولاتاً ومنقولاتاً أخذ الفقه عن السيد جلال الدين  
الكرلاني وهو والد صاحب الفتاوى البزازیة .

(٢) هو : محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي صاحب الفتاوى  
السماء بالوجيز المعروفة بالبزازیة كان من افراد الدهر في الفروع  
والاصول وله كتب اخرى منها مختصر في بيان تعريفات الأحكام وآداب  
القضاء . توفي سنة ٨٢٧ هـ .

(٣) هو : طاهر بن إسلام بن أحمد الخوارزمي أخذ العلم عن جلال الدين  
الكرلاني له جواهر الفقه فرغ منه سنة ٧٧١ هـ .

انظر ترجمته في : الفوائد البهية ( ص ٨٤ - ٨٥ ) .

(٤) هو : عبد الأول بن برهان الدين بن عماد الدين من ذرية صاحب  
الهداية فقيه متقن محدث مفسر جامع بين أشتات العلوم تفقه على  
السيد جلال الدين الكرلاني وروى عنه الهداية معنعنا إلى جده الأعلى  
صاحب الهداية .

انظر : الفوائد البهية ( ص ٨٥ ) .

علاء الدين السيرافي (١) ووضع الكرلاني شرحا على الهداية سماه

الكفاية وهي المشهورة بين أيدي الناس . (٢)

٤ - محمد بن محمد الجبلي . ذكره صاحب مفتاح السعادة في شروح النصار

حيث قال : ومن شروح النصار جامع الأسرار وهو شرح نفيس في الغاية

إلا أنا لم نعرف مصنفه غير أنني رأيت في زهيل بعض نسخ هذا الشرح

أن اسمه محمد بن محمد الجبلي وأنه من تلامذة عبد العزيز البخاري

صاحب الكشف في شرح أصول البرزوي ومن تلامذة حافظ الديسن

النسفي . (٣)

---

(١) هو : على علاء الدين السيرافي أخذ العلم عن الكرلاني عن عبد العزيز

البخاري والسفنتاني وقرأ عليه الهداية سراج الدين عرقاري الهداية

استاذ ابن الهمام توفي سنة ٧٩٠ هـ .

انظر : الفوائد البهية ( ص ١٤٤ ) .

(٢) انظر : الفوائد البهية ( ص ٥٨ - ٥٩ ) مفتاح السعادة ( ٢٦٧/٢ )

وكشف الظنون ( ١٤٩٩/٢ ) .

(٣) انظر : مفتاح السعادة ( ١٨٨/٢ - ١٨٩ ) .

## البحث الرابع

### "فسي وفاته"

أجمعت الكتب التي ترجمت للشيخ عبد العزيز البخاري  
في أن وفاته سنة ٧٣٠ هـ ولم تذكر مكان الوفاة .

## الفصل الرابع

### آثاره العلمية

لقد ترك المؤلف رحمه الله آثارا علمية قيمة تدل على إلمامه وتقدمه خاصة في علمي الفقه وأصوله ، وله كتب أخرى وحواشي لم نطلع عليها ولكنها ذكرت في كتب الأحناف ، ولم أجدها في الكتب التي فهرست للكتب المخطوطة والمطبوعة ، وفيما يلي نورد آثاره التي تركها وهي :-

- ١ - كتاب كشف الأسرار شرح لأصول البزوى . مطبوع في مجلدين كبيرين .
- ٢ - كتاب شرح الهداية (١) الى باب النكاح . توفي قبل أن يكمله ، شرحه عندما سأله قوام الدين الكاكي بأن يشرحه .
- ٣ - كتاب الأربعين في الحديث . (٢)
- ٤ - كتاب الأفنية ، ذكر فيه فنا المسجد وفنا الدار وفنا المصر . (٣)
- ٥ - كتاب تخريج أحاديث الكشاف . (٤)
- ٦ - حاشية سماة بالتحريير . (٥)
- ٧ - حاشية على أسئلة الخجندی . (٦)
- ٨ - حاشية الهداية . (٧)

- 
- (١) انظر : مفتاح السعادة ( ٢ / ٢٦٨ ) والجواهر الضيئة ( ٤ / ٢٩٥ ) .
  - (٢) انظر : هدية العارفين ( ١ / ٥٨١ ) .
  - (٣) انظر : هدية العارفين ( ٢ / ١٣٩٥ ) وكشف الظنون ( ٢ / ١٣٩٥ ) .
  - (٤) انظر : اسماء الكتب المتم لكشف الظنون ( ص / ٩٨ ) .
  - (٥) انظر : حاشية الرهاوى ( ص / ٣٣٣ ) .
  - (٦) ، (٧) انظر : حاشية الرهاوى ( ص / ٣٣٣ ) .

٩ - فوائد على أصول شمس الائمة السرخسي . (١)

١٠ - كتاب التحقيق في أصول الفقه ، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا  
والذي أقوم بتحقيق القسم الثاني منه .

\* \* \*

## الباب الثاني

في دراسة كتاب التحقيق

ويشتمل على خمسة فصول :

الفصل الأول : نبذة عن صاحب المتن وكتابه المنتخب .

” الثاني : في وصف كتاب التحقيق .

” الثالث : في محتويات الكتاب .

” الرابع : منهج المؤلف في كتابه التحقيق .

” الخامس : أهمية الكتاب وانتشاره .

## الفصل الأول

نَهْذَه عَنْ صَاحِبِ الْمَتْنِ وَكُتَابِهِ

---

وَمَشْتَمِلٌ عَلَى أَرْبَعِ مباحث :

المبحث الأول : في التعريف بالأخسيكتي .

المبحث الثاني : في التعريف بالمختصر .

المبحث الثالث : في نسخ الكتاب .

المبحث الرابع : في شروح الكتاب .



## المبحث الأول

### في التعريف بالأخسيكي

اسمه : هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر حسام الدين الأخسيكي (١).  
المتوفى سنة (٦٤٤ هـ) .

لقبه : حسام الدين .  
نسبه : ينتسب إلى أَخْسِيكَتْ (٢) بفتح الألف وسكون الخاء المعجمة  
وكسر السين المهملة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفتح الكاف وفي  
آخرها التاء المثناة .

وبعضهم يقول : الأخسيكي بالتاء المثناة .  
قال ياقوت : (٣) وهو الأصح ، لأنّ المثناة ليست من حروف  
المعجم ، وأخسيكت مدينة بما وراء النهر وهي قرية ناحية فرغانة على نهر  
الشاش على أرض ستوية وقد خرج منها جماعة من العلماء قديما وحديثا .

---

(١) انظر ترجمته في : الفوائد البهية (ص ١٨٨) الجواهر الضيفة (٣/

٣٣٤) كشف الظنون (٢/ ١٨٤٨) مفتاح السعادة (٢/ ١٩٠ -

١٩١) تاج التراجم (ص ٥٢) طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده (ص

١٠٨) .

(٢) انظر : معجم البلدان (١/ ١٢١) الباب في تهذيب الانساب (١/ ٣٤)

الفوائد البهية (ص ١٨٨) .

(٣) هو : ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي أبو عبد الله شهاب الدين ، مولى

عسكر الحموي أصله من الروم . كان نحويا ادبيا شاعرا متفننا مؤرخا أخباريا

اشتغل بالتجارة والأسفار من مؤلفاته : ( معجم البلدان ) ، ( المشترك

ونمعا والمفترق صقعا ) قال الذهبي : كبير مفيد ، =

علمه : كان الإمام الأُخسيكى شيخا فاضلا إماما فى الفروع والأصول له المختصر فى أصول الفقه المعروف بالمنتخب الحساس وما يدل على علمه وتقدمه فى الأصول والفروع أنَّ كتابه المختصر له مكانة كبيرة لدى العلماء وطلاب العلم فقد أكبوا على تعليمه وتعلمه وشرحه فقد شرحه كبار العلماء فى القرن السابع والثامن .

وما يدل على إهتمام طلاب العلم به أن تلاميذ الشيخ عبد العزيز البخارى طلبوا منه أن يشرح لهم هذا المختصر .

وما يدل على علم الأمام الأُخسيكى أيضا أنه تخرج على يديه كبار العلماء الذين يشهد لهم بالعلم ، فمن تلاميذه :

١ - محمد بن محمد حافظ الدين الكبير البخارى .

٢ - محمد بن عمر بن ظهير الدين النوحاباذى نسبة إلى نوحاباذ بفتح النون

وسكون الواو ثم الحاء المبسطة بعدها ألف ثم باء موحدة بعدها ألف

ثم زال معجمة قرية من قرى بخارى كان شيخا عالما فقيها عارفا بالمذهب

تفقه على شمس الأئمة الكردوى ببخارى وعلى محمد بن محمد بن عمر

الأُخسيكى ، وتخرج عليه علماء مشهورين منهم أبو العباس أحمد بن الساعاتى<sup>(١)</sup>

---

== (المقتضب من كتاب جمهرة النسب) و (الأنساب) و (الدول) .

أنظر : سير أعلام النبلاء (٣١٢/٢٢) شذرات الذهب (١٢١/٥)

العبر (١٠٦/٥) الأعلام (١٣١/٨) .

(١) هو : أحمد بن على بن تغلب بن أبى الضياء الحنفى البعلبكى المعروف ،

بإبن الساعاتى فقيه أصولى ، أديب من تصانيفه : مجمع البحرين وشرحه ،

فى مجلدين فى فروع الفقه ، والهدى الجامع بين أصول الهزوى ==

وسمع منه أبو العلاء محمود الفرضي <sup>(١)</sup> وأجاز القاسم البرزالي <sup>(٢)</sup> له تصانيف منها " كشف الإبهام لرفع الأوهام " و " كشف الأسرار في أصول الفقه " و " تلخيص القدوري " <sup>(٣)</sup>

== والأحكام للآدي والدرر المنضود على فيلسوف اليهود ابن كونة. توفى سنة ٦٩٤ هـ .

أنظر الجواهر المضيئة (٢٠٨/١ - ٢١٢) كشف الظنون (٢٣٥/١ - ٧٣٤) و (١٥٥٩٩/٢ ، ١٩٩١) الفوائد المبهية (ص ٢٦ ، ٢٧١) المنهل الصافي (٤٠٣/١) .

(١) هو : محمود بن أبي بكر بن أبي العلاء بن علي الكلاباذي البخاري الفرضي أبو العلاء الطلق بشمس الدين ، كان محدثا متقنا فاضلا حسن الأخلاق قال الذهبي : رأس في الفرائض ، عارف بالحديث والرجال ، جمع الفضائل طبع الكتابة ، واسع الرحلة ، سمع منه الحافظ المزني وابن سيد الناس وأبو حيان والبرزالي وعبد الكرم ، سمع ببخاري وقدم بغداد يسمع ويصنف ويكتب ثم رحل إلى دمشق والقاهرة . توفى سنة ٧٠٠ هـ بدمشق .

انظر : المعبر (٤١٢/٥) الجواهر المضيئة (٤٥٢/٣) الفوائد المبهية (ص ٢١٠) مرآة الجنان (٢٣٤/٤) تاج التراجم (ص ٧٠)

(٢) هو القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الأشبيلي الأصل الدمشقي الشافعي علم الدين أبو محمد محدث حافظ مؤرخ فقيه رحل إلى حلب وبعليك ومصر وحدث وأفتى توفى بخليل بالقرب من مكة سنة ٧٣٩ هـ .

انظر : الدرر الكامنة (٢٣٧/٣) النجوم الزاهرة (٣١٩/٩) البسدر الطالع (٥١/٢) الهداية والنهاية (١٨٥/١٤) شذرات الذهب (٦/١٢٢) مرآة الجنان (٣٠٣) كشف الظنون (٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ١٦٤٧) هدية العارفين (٨٣٠/١) الأعلام (١٢٤/٨ - ١٢٥) .

(٣) انظر ترجمة محمد النوحا بازي في : الجواهر المضيئة (٢٩٠/٣) ، الفوائد المبهية (١٨٣) طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده (ص ١١٤) ، إيضاح المكنون (٣٥٥/٢) .

## المبحث الثاني

في التعريف بالمتن " المنتخب في أصول المذهب " .

يسمى كتاب الأخسيكتي : المختصر في أصول الفقه ، واشتهر بالمنتخب الحسامي نسبة إلى لقبه حسام الدين ، ويعرف أيضا بالمنتخب في أصول المذهب <sup>(١)</sup> وهو مختصر متداول معتبر عند الأصوليين ، فاق التصانيف المختصرة في هذا الفن بحسن التهذيب ولطف التشذيب ومثانة التركيب ورصانة الترتيب ، فلذلك شاع فيها <sup>بين</sup> الأنام بعدا وقربا ، وزاع في بلاد الإسلام شرقا وغربا ، بيد أنه رحمه الله اقتصر فيه على الأصول كل الاقتصار قصدا للتخفيف والاختصار فلذلك كان مفتقرا إلى الكشف والتوضيح والتذنيب ، ولذلك أهتم زمرة من العلماء بشرحه ، وسوف أذكر بإذنه تعالى العلماء الذين قاموا بشرحه .

وما تجدر الإشارة إليه أن المؤلف جعل باب حروف المعاني في آخر مختصره على غير عادة الأصوليين وعلل ذلك الشيخ عبد العزيز البخاري بقوله : إنما أخرج الشيخ رحمه الله هذا الباب إلى آخر الكتاب ، لأنه من قسم النحو لا من الفقه الصرف إلا أنه لما تعلق به بعض أحكام الشرع أورد في هذا الكتاب تنسيما للفائدة وإليه إشارة في اعتذاره بقوله : فشطرن من مسائل الفقه مبنى عليها .

كما أننا نجد الشيخ جلال الدين البخاري سلك مسلك الشيخ الأخسيكتي في كتابه المغنى حتى أنه اقتبس معظم عبارات الأخسيكتي في كتابه .

---

(١) أنظر : تسمية كتاب الأخسيكتي في الفوائد البهية (ص ١٨٨) الجواهر المضيئة (٣/٣٢٤) كشف الظنون (٢/١٨٤٨) .

### المبحث الثالث

#### نسخ الكتاب

وهذا الكتاب مشهور وله نسخ كثيرة في العالم فمنها المطبوع ومنها

المخطوط ، وفيما يلي ذكرها :

#### أولا المطبوع :

١ - طبع مع شرحه بعنوان " النظام " النظامي " لنظام الدين قرشي . في دلهي  
سنة ١٩٠٢ هـ

٢ - وطبع مع شرحه " النامي " لأحمد بن عبد الحق دهلوي - في دلهي  
سنة ١٣٢٦ هـ

٣ - وطبع مع شرحه " لمحمد فيض بن حسن جائقوهي في لكو سنة ١٣١٧ هـ

٤ - وطبع حجر مع شرحه على الهامش لدلوي محمد إبراهيم في لكو سنة  
١٣١٨ هـ و ١٣٢٤ هـ .

٥ - وطبع في لكو سنة ١٨٧٧ م

#### ثانيا المخطوط :

١ - توجد نسخة منه في برلين + ٥٢ ، ١٤٥٦

٢ - ، ، ، ، " مبنى جامع " باستانبول برقم ٢٠٤

٣ - ، ، ، ، " أيا صوفيا " باستانبول برقم ( ١٤ / ١ ) : ٢ وما  
وما بعدها .

٤ - ، ، ، ، " هاتنة " بالهند برقم ( ٧٥ / ١ : ٧٦٧ - ٧٦٨ )  
٥٩٥ / ٢ : ٢٧٢ - ٢٧٣ .

٥ - ، ، ، ، " كوكب الهندي قيل " ( ٢٩٣ - ٢٩٧ )

٦ - ، ، ، ، " القاهرة أول " ( ٢٦٠ / ٢ ، ٢٦٦ ، ثان ٣٩٥ / ١ )

- ٧ - توجد نسخة منه في "الاسكندرية" فنون . . .
- ٨ - ، ، ، ، "كلكتا" بالهند رقم (٣٠٢)
- ٩ - ، ، ، ، "عليكرة" بالهند (١٠٩ : ١٣)
- ١٠ - ، ، ، ، "المتحف البريطاني اول" (١١٨)
- ١١ - ، ، ، ، "مانشستر" رقم (١٥١)
- ١٢ - ، ، ، ، "هايدلبرج" محله (٧٨/١٠) (١)

---

(١) انظر في وجود نسخ الكتاب: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (٦/ ٣٤٧) وما بعدها .

## المبحث الرابع شرح الكتاب

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا الكتاب من المختصرات النافعة  
التي أكب عليها طلاب العلم وأهتم به العلماء فقاموا بشرحه فشرحه عدد كبير  
من العلماء الأجلاء وفيما رآه ذكر شروحه التي تدل على قيمته .

١ - منها شرح التحقيق للمؤلف عبد العزيز البخاري .

٢ - " الوافي " للحسين بن علي السفناقي المتوفى سنة ٧١٠ هـ توجد

نسخة في باريس أول ( ٨٨٠ ، ٦٤٥٢ ) القاهرة أول ( ٢٦٩/٢ ) :

( ٣١ ، ٣٤٧ ) أيا صوفيه ( ٩٦/١ : ٥٨ - ٥٩ )

٣ - " التبيين " لأبي كاتب بن أمير عمر الاتقاني سنة ٧٥٨ هـ - ١٣٥٧ م

ألفه سنة ٧١٦ هـ ، ١٣١٦ م في تستر خلال رحلة إلى الحجاز :

برلين ( ٤٨٥٨ ) هايدلبرج . مجلة ( ٢١٦/٦ ) باريس أول

( ٨٠٢ ) المتحف البريطاني أول ( ٢٠٧ ) الاسكندرية ، أصول ( ٥ )

القاهرة أول ( ٢٣٩/٢ ) ثان ( ٣٧٢/١ ) بنى جامع ( ٣٣٩ ) -

( ٣٤١ ) لا له لي ( ٧٤٥ ) المكتبة الخالدية بالقدس ( ١٥ ، ٢٧ )

٤ - " التحقيق " لفخر الدين المايهتي : المكتبة الخالدية بالقدس ( ١٥ ،

٢٦ ) .

٥ - شرح لحسن بن علي الصافاني : لا له لي ( ٧٤٩ )

٦ - شرح لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ ١٣١٠ م

لا له لي ( ٧٥٠ )

٧ - " دقائق الأصول " لفضل الحق آخوان زاده : طبع في دهلستان سنة ١٣٠٠ هـ

٨ - " حاشية السامى " لمحمد يعقوب البنباتى المتوفى سنة ١٠٨١ م -

١٦٧١ م ألفه فى كابل : المكتب الهندى أول (١٤٣٧) :

مانشستر (١٦٢) ( حيث لم ينسب إلى مؤلفه ) طبعه ( ١٠١ : ٢ )

راجبورثان (٥١٧ : ١٢٤) آصفية (٩٦/١ : ٤٩) وما بعدها .

نشره مولانا الحسامى فى دهللى سنة ١٣٠٨ هـ ١٣١٠ م .

٩ - شرح لمبتدئين ( هكذا ) ولد بن أمين بن خواجه محمد بن إسماعيل :

راجبور أول (٢٧٤ : ٦٥) .

١٠ - " مفتاح الأصول " لمجهول : لاله لى (٧٤٤)

١١ - شرح لمجهول : المكتب الهندى أول (١٤٣٨) (١)

١٢ - شرح للقائى مؤيد الدين أبى محمد منصور بن أحمد بن أحمد بن يزيد

المتوفى سنة ٧٠٥ هـ (٢)

١٣ - المنتخب شرح المنتخب للأخسيكى تأليف النورى محمد بن محمد بن

مبنى المتوفى سنة ٦٩٤ نسخة فى سليم أفا (٢٧٤) قوله (٢٩١/١) (٣)

١٤ - شرح للإمام البيضاوى عبد الله بن عمر المتوفى سنة ٦٨٥ هـ . (٤)

وبعتبر كتاب التحقيق للإمام عبد العزيز البخارى من أعظم هذه الشروح

وأوسعها وأكثرها فائدة وقد اعتد عليه أكثر التأخرين وقد أشرنا إلى ذلك سابقا

---

(١) انظر فى أماكن وجود شروح نسخ الكتاب تاريخ الأدب العربى (٣٤٧٦) وما بعدها .

(٢) انظر هدية العارفين (٤٧٤/٢)

(٣) ، ، ، (١٣٨/٢)

(٤) انظر مفتاح السعادة (١٠٤/٢ - ١٠٥)



## الفصل الثانى

فى وصف كتاب التحقيق

وفيه مباحث :

المبحث الأول : فى عنوان الكتاب .

،، الثانى : فى صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف .

،، الثالث : فى وصف نسخ الكتاب .

## الفصل الثانى

### فى وصف كتاب التحقيق

#### المبحث الأول : فى عنوان الكتاب

- لقد جاء عنوان الكتاب فى النسخ الخمس على ما يأتى :
- فى النسخة (أ) وهى نسخة المؤلف من مكتبة "كوبيرلى" بتركيا برقم ٥١٣ التحقيق فى أصول الفقه .
- وفى النسخة (ب) وهى من مكتبة "لاله لى" بتركيا :
- التحقيق فى فن أصول الفقه .
- وفى النسخة (ج) وهى من مكتبة "دار الكتب" بصر برقم ١٢٥ أصول فقه :
- التحقيق وهو شرح لعبد العزيز البخارى .
- وفى النسخة (د) وهى من مكتبة "دار الكتب" بصر برقم ٤٤ أصول فقه :
- تحقيق شرح أخسيكتى .
- وفى النسخة (هـ) وهى من مكتبة "بنى جامع" بتركيا برقم ٢٤٥ :
- التحقيق فى الأصول وهو شرح الأخسيكتى الحنفى .

### المبحث الثانى : فى صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف

هذا الكتاب صحت نسبه إلى مؤلفه الشيخ عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخارى وذلك بأمر ثلاثة :

الأمر الأول : أن المؤلف رحمه الله أثبت فى الورقة الأولى ، أن هذا الكتاب هو شرح للمختصر المنسوب للشيخ محمد بن محمد بن عمر الأخصيكتى وسماه "التحقيق" وشرع فيه بعد فراغه من إملاء كشف الأسرار . (١)

الأمر الثانى : أن جميع كتب التراجم التى ترجمت للشيخ عبد العزيز البخارى نسبت هذا الكتاب إليه ولم أجد خلافا فى ذلك . (٢)

الأمر الثالث : أنه فى كثير من المسائل التى يختصر القول فيها يقول : ولقد بيناه فى الكشف (٣) ، ولقد قمت بالإحالة إلى كشف الأمرار حيث أن المؤلف يتوسع فيه أكثر مما فى كتابه التحقيق .

---

(١) انظر : الورقة الأولى من كتاب التحقيق فى جميع النسخ .

(٢) انظر : المراجع التى أثبتتها فى الفصل الثانى من الباب الأول .

(٣) وذلك فى أماكن متفرقة من الرسالة .

### المبحث الثالث : في وصف نسخ الكتاب

بعد أن ثبت لدينا صحة نسبة الكتاب للشيخ عبد العزيز البخاري ،  
يجدر بنا أن نذكر وصف نسخ الكتاب ، فبعد أن أطلعت على الفهارس  
الخاصة بالمخطوطات تبين لي أن هذا الكتاب له نسخ في كل من تركيا  
وصر وتونس والهند ، وقد قمت برحلة إلى كل من تركيا وصر ، فوجدت  
في تركيا عدة نسخ بالمكتبة السليمانية وأخترت منها خمس نسخ لها أهميتها  
إذ من بينها نسخة المؤلف ونسخة مقابلة على نسخته ، ولم يتم إلى التصوير في  
أثناء وجودي هناك فأولئك إلى أخ لي فقام به وأرسل لي هذه النسخ في دفعتين  
في خلال ستة أشهر ، وبعد تركيا ذهبت إلى صر فوجدت نسختين بدار  
الكتب ، وقد تيسر لي تصويرهما في خلال ثلاثة أيام ، وقد اكتفيت بهذه  
النسخ لأن معظمها مكتمل ولم تكن هنالك ضرورة للسفر إلى تونس والهند .  
وبعد وصول النسخ الخمس من تركيا اخترت منها ثلاث نسخ وتركنت  
نسختين ، وذلك لأن أحدهما تصويرها ردي جدا ، وأما الثانية ففيها  
تحريف وتصحيف بكل ورقة فيها رغم جودة خطها .

وفيما يلي بيان وصف النسخ الخمس التي اخترتها :

#### النسخة الأولى : نسخة المؤلف والتي رمزت لها بـ ( أ )

مكان وجودها : موجودة بمكتبة كهرملي باستانبول بتركيا تحت رقم عام ١٦٤٤  
ورقم خاص ٥١٣ .

وهي بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٦٠١٨ ميكروفيلم .

ناسخها : ناسخها المؤلف الشيخ عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري .

تاريخ نسخها : نسخت عام ستة هـ وسبع مائه سنة ٧١٤ هـ .

عدد أوراقها : ٣٢٦ ورقة من الحجم الكبير .  
سطرتهما : ٢١ سطرا .  
متوسط كلمات السطر : ١٧ كلمة .  
خطها : جيد وواضح ومقرؤ .  
كتب على غلافها : التحقيق في أصول الفقه .  
وكتب على الورقة الأولى منها : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي مهد  
مبائى الاسلام . . .  
كتب على الورقة الأخيرة منها : تمت هذه النسخة على يد جامعته في شعبان  
من شهر سنة أربع وعشر وسبعمائة .  
قلت : تمتاز هذه النسخة بأنها بخط المؤلف رحمه الله وإنها تامة  
ليس فيها نقص ما عدا أماكن قليلة فيها طمس .  
أما بالنسبة لقواعد الإملاء فنجد في بعض الكلمات إختلافا عن قواعد  
الإملاء في وقتنا هذا ومن الأمثلة على ذلك :

الثلاث	يكتبها	:	الثلاث
الأسئلة	،،	:	الأسئلة
سألة	،،	:	سألة
سأل	،،	:	سئل
مخطئا	،،	:	مخطبا
سألوا	،،	:	سلوا
الأشياء	،،	:	بدون الهمزة ونقاط الياء
حيات	،،	:	حيوت
بد	،،	:	بدئا
سوا	،،	:	سوا

كما أنه يهمل كثيرا من النقاط والهمزات .

النسخة الثانية : وهي التي أشرت إليها برمز (ب) .

مكان وجودها : موجودة في مكتبة " لاله لي " باستانبول بمكتبة السلطانية

برقم ٧٤٨ .

وهي في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٤٥٢٨ ميكروفيلم .

ناسخها : علي بن طعما الحنفى .

تاريخ نسخها : يوم الأربعاء الثاني عشر من رمضان من سنة إحدى وثلاثين

وسبعمائة ١٢/٩/٧٣١ هـ .

عدد أوراقها : ٣٠٠ ورقة من الحجم الكبير .

سطرتها : ٢٥ سطر .

متوسط كلمات السطر : ١٦ كلمة .

خطها : خط نسخ مقروء .

كتب على غلافها : التحقيق في فن أصول الفقه .

وكتب أيضا : من كتب الفقير السيد محمد حسين كامل زادة .

كتب في آخرها :

بلغ مقالة .. على نسخة مكتوبة بخط المصنف في آخرها تمت بخط

جامعها ، في شوال سنة تسع وثمانمائة .

وكتب أيضا : لما كان بتاريخ يوم الأحد من شهر شعبان المبارك سنة

تسع وثمانمائة ختم العبد الفقير علي بن صمعا الحنفى هذا الكتاب قراءة على

سيدنا ومولانا الشيخ بدر الدين القدسي مدرس المترادية ، وكان البدايعة

في قراءته أوائل شهر شعبان سنة تسع وثمانمائة .

ومكتوب أيضا : كان الفراغ يوم الأربعاء الثاني عشر من شهر رمضان

المعظم سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة وغفر الله لكاتبه ولمن نظر فيـه

ودعا له بخاتمة الخير ولجميع المسلمين .

- النسخة الخاصة : وهي التي رمزت لها بالرمز (هـ) .
- مكان وجودها : موجودة بمكتبة " بنى جامع " بتركيا تحت رقم ٢٤٥ .
- وفي مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم
- مصورات .
- ناسخها : غير مكتوب .
- تاريخ نسخها : غير مكتوب .
- عدد أوراقها : ٣١٦ ورقة من الحجم الكبير .
- سطرتها : ٢٣ سطر .
- متوسط كلمات السطر : ١٧ كلمة .
- خطها : جيد ومقروء وهو خط نسخ .
- مكتوب على الورقة الأولى منها : التحقيق في الأصول وهو شرح الأخسيكتي الحنفوي
- ومكتوب أيضا : من الكتب التي اشتراها الفقير عصام بن شيخ يحيى سنة ١١٣٧هـ
- وعليها أيضا ختم مكتوب عليه : وقف سلطان أحمد خان بن غازي .

## البحث الرابع : السبب في عدم اتخاذ نسخة معينة أصلا

هناك طريقتان في تحقيق المخطوطات .

### الطريقة الأولى :

هي اتخاذ أقدم نسخة أصلا وإثبات كل ما فيها في صلب الكتاب ، ثم

كتابة بقية الفروق من النسخ الأخرى في الهامش .

وهذه الطريقة وإن كانت في غاية السهولة ، وليس فيها مسئولية الاختيار  
لكتبها قد تصطدم بوجود نقص ، أو طمس أو خطأ ، أو تصحيف أو تحريف في  
النسخة القديمة مما يجعل المحقق مضطرا للعدول عنها والاعتماد على نسخة  
غيرها ، وبذلك يكون المحقق غير ملتزم بخطة واحدة ولا منهج واحد ،  
ولهذا تركت هذه الطريقة .

### الطريقة الثانية :

هي الاعتماد على كل النسخ ، ثم جمع الفروق من كل النسخ ، ثم إعمال  
الفكر والعقل فيها لاختيار الكلمة المناسبة والتعبير الأحسن والحكم الصحيح ،  
وإثبات ذلك من أي نسخة كانت في صلب الكتاب ، ثم ذكر بقية الفروق  
بالحامش .

وقد رأيت اتباع هذه الطريقة رغم أنه عندى نسخة المؤلف ، وذلك لوجود  
طمس في بعض أوراقها ، كما أننى لم أساوئها ببقية النسخ الأخرى ، فقد  
جعلتها مرجحه كما أننى بالنسبة للأماكن التى فيها طمس رجحت بين النسخ  
الأربع ، وقد قصدت بذلك أن يخرج <sup>الكتاب</sup> على الصورة التى وضعها عليه مؤلفه .



## الفصل الثالث

في

محتويات الكتاب

ويشتمل على بحثين :

البحث الأول : في عرض مجمل للقسم الأول من الكتاب

،، الثاني : في عرض تفصيلي للقسم الثاني من الكتاب

### البحث الأول : عرض مجمل للقسم الأول من كتاب التحقيق

لما كان تحقيق القسم الثاني من كتاب التحقيق فإننى سوف اذكر ما تناوله القسم الأول باختصار نظرا إلى أن الأخ صالح سعيد با قلاقل الذى حقق هذا القسم قد تناوله بالتفصيل ، وسوف أتعرض إن شاء الله للقسم الثانى بالتفصيل لأنه موضوع رسالتى .

وفىما يلى أورد مواضيع القسم الأول ومجمله :

اشتمل القسم الأول على خطبة الشارح وصاحب المتن .

وبعد أن تناول الشارح خطبة الماتن بالشرح والتحليل بدأ بشرح

أول أبواب المتن الرئيسية :

وأولها أصول الشرع فبدأ بالأصل الأول : وهو الكتاب ( أى القرآن ) فعرّفه .

ثم انتقل إلى اقسام النظم والمعنى فيما يرجع إلى معرفة أحكام الشرع وهى أربعة :

الأول : فى وجوه النظم صيغة ولغة ويشتمل على :

الخاص .

والعام .

والشترك .

والمأول .

الثانى : فى وجوه البيان وهى أربعة :

الظاهر .

والنص .

والمفسر .

والمحكم .

ولهذه الأسامي أصداد تقابلها وهي :

- . الخفى
- . والشكل
- . والمجمل
- . والمتشابه

الثالث : فى وجوه استعمال النظم وجريانه فى باب البيان وهي أربعة :

- . الحقيقة
- . والمجاز
- . والصريح
- . والكناية

والرابع : فى معرفة الوقوف على أحكام النظم وهي أربعة :

- . عبارة النص
- . وإشارة النص
- . ودلالة النص
- . واقتضاء النص

ثم عقد فصلا فيما يسميه الحنفية بالوجوه الفاسدة وتناول فيه :

( أ ) المفاهيم ( مفهوم الموافقة والمخالفة ) : وتعرض لمفهوم اللقب

والشرط والوصف .

( ب ) المطلق والمقيد .

( ج ) إختصاص العام بسببه .

( د ) القرآن فى النظم بموجب القرآن فى الحكم .

ثم عقد فصلا فى الأمر وتلاه بفصل فى النهى تناولهما وحشهما بحثا

طويلا دقيقا ، تناول جزئياتها وكلياتها واستغرق منه حوالى خمسين ورقة .

ومن هذه الأبحاث حكم الأمر والنهي ، حكم الواجب بالأمر ، صفة الحسن  
بالمأمور به ، حكم الأمر والنهي في إضدادهما وفي ضد ما نسب إليهما .  
ثم عقد فصلا في بيان أسباب الشرائع .  
وختم القسم الأول بفصل في العزيمة والرخصة .

\* \* \*

## المبحث الثاني : تفصيل القول في أبواب القسم الثاني

بعد استعراض ما تناوله القسم الأول باختصار سوف استعرض ما تناوله  
القسم الثاني بالتفصيل حتى يستطيع الباحث الوقوف على ٩ أبوابه وفصوله ومسائله .

### الباب الأول : في بيان أقسام السنة .

ذكر فيه : أن هذا الباب لبيان ما يختص به السنن وما يتصل بها  
وتكلم عن الأخبار بتناول معنى الخبر وإطلاقاته والخلاف في صيغته وكذلك  
تقسيماته من حيث الصدق والكذب .

وتكلم عن السنة وقسمها إلى مرسل وسند ، وبين المرسل عند المحدثين  
والأصوليين والفقهاء ، ثم قسمه إلى أقسام أربعة ما أرسله الصحابي وما أرسله  
القرن الثاني والثالث ، وما أرسله العدل من كل عصر بعدهم ، وما أرسل من  
وجه واتصل من وجه آخر ، ثم تطرق إلى اختلاف العلماء في قبول المرسل  
وفى ترجيح المرسل على السند .

ثم تكلم عن السند وقسمه إلى متواتر وشهير وخبر واحد ، ثم بين شروط  
التواتر المتفق عليها والمختلف فيها ، وتطرق لاختلاف العلماء في العلم  
الحاصل بالتواتر هل هو يقيني أو علم ظاهري ؟ وإلى خلاف الذين قالوا  
بأنه يوجب علم اليقين هل هو ضروري أو استدلالى ؟ .

كما أنه عرف المشهور وحكمه وهل هو ملحق بخبر الواحد أو بالتواتر ،  
وما حكم جاحده .

وذكر أن خبر الواحد ما يرويه الواحد أو الإثنان عند الجمهور خلافاً  
للجاشي ثم تكلم عن حكمه وقبوله ، وذكر أن وجوب العمل به متعلق بشروط

ثمانية أربعة في نفس الخبر وأربعة في المخبر ، أما التي في الخبر :

- ١ - أن لا يكون مخالفا للكتاب . .
- ٢ - أن لا يكون مخالفا للسنة المشهورة .
- ٣ - أن لا يكون في حادثة تعم بها البلوى .
- ٤ - أن لا يكون متروك الحاجة به عند ظهور الاختلاف .

نجد أن عامة الفقهاء والأصوليين والمحدثين خالفوا الأحناف بالنسبة للشرطين الأخيرين فقالوا : إن الحديث إذا ثبت سنده وصح فيقبل وأما خلاف الصحابي إياه وتركه الحاجة به لا يوجب رده .

أما الشروط التي في المخبر فالمعدل، والمعدالة، والضبط، والاسلام .  
وتطرق إلى خبر الستور والفاسق، وخبر الكافر المتأول والفاسق المتأول  
وذكر اختلاف العلماء في ذلك ، كما أنه تطرق إلى رواية الصبي والمعتوه .  
وتكلم عن تقدم خبر الواحد على القياس وعكسه .

كما تطرق إلى اشتراط فقه الراوى ، وتقدير خبره على من ليس بفقيه .  
وذكر أن اشتراط فقه الراوى مذهب عيسى بن أبان وأبى زيد الدبوسى ،  
وعند الكرخى ومن تابعه ليس بشرط وهو مذهب الجمهور والمؤلف .

وتكلم عن الصحابي والاختلاف في تفسيره وطريق معرفه الصحة .  
وتكلم أيضا عن المجهول من الصحابة ثم بين أن رواية المجهول على  
خمس أوجه وذكر تلك الأوجه .

ثم تكلم عن سألة ما إذا أفتى الراوى بخلاف ما رواه من الحديث  
أو عمل بخلافه ، مع ذكر الخلاف في ذلك .

وذكر أيضا الاختلاف في إنكار الراوى للمروى عنه هل يسقط العمل  
بالحديث المروى عنه أو لا ؟

وعقد فصلا في المعارضة وعرفها وذكر تقسيمها وحكمها ، وذكر الكلام من عمل المجتهد فيما إذا وقع التعارض بين الآيتين ، وبين السنتين ، وبين أقوال الصحابة ، وبين أقوال الصحابة والقياس .

وأما إذا وقع التعارض بين القياسين لم يسقطا بل يعمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة قلبه .

كما ذكر اختلاف الفقهاء في خبر النفي هل يعارض خبر الاثبات أو لا ؟ وعقد فصلا في البيان ، وذكر أنه على خمسة أوجه بيان تقرير ، وبيان تفسير ، وبيان تعبير ، وبيان تعديل ، وبيان ضرورة . أما بيان التقرير فهو بيان : فيه خفاء من المشترك والشكل والمجمل والخفى وتكلم في تأخيرها عن وقت الحاجة الى الفعل .

وأما بيان التفسير : نحو التعليق والاستثناء .

وتكلم عن العموم إذا لم يخص منه شيء فهل يجوز تخصيصه متراخيا فذهب الأحناف والمؤلف لا يجوز تخصيصه ، وعند أكثر أصحاب الشافعي وبعض الأحناف يجوز تخصيصه متراخيا كما يجوز متصلا .

وتكلم عن الاستثناء وذكر شروطه وهي الاتصال ، وأن يكون المستثنى داخلا في الكلام لولا الاستثناء ، وأن لا يكون مستغرقا . وذكر أن الاستثناء نوعان : متصل ، ومنفصل ويسمى منقطعا .

وأما بيان الضرورة ، أي البيان الذي يقع بسبب الضرورة فقال المؤلف : هو على أربعة أوجه : وذكرها .

وأما بيان التبدل وهو النسخ فعرفه ، وذكر الاختلاف في جواز نسخ ما لحقه التأبيد أو التوقيف من الأوامر والنواهي ، وذكر شروط النسخ المتفق عليها والمختلف فيها ، فالتفق عليها : كون الناسخ والنسخ

حكمين شرعيين ، وكون الناسخ منفصلا عن المنسوخ متأخرا عنه والتمكن  
قبل الإنعقاد فإنه شرط بالاجماع . أما المختلف فيها : كون الناسخ  
والمنسوخ من جنس واحد ، واشتراط البدل للمنسوخ ، واشتراط كونه أخف  
من المنسوخ أو مثله ، واشتراط التمكن من الفعل .

وذكر الاختلاف في النسخ بالقياس ، فضعفه الجمهور وأجازه ابن سريج  
وفصل فيه الأنماط وضعفه المؤلف .

وذكر مسألة نسخ السنة بالكتاب ، ونسخ الكتاب بالسنة المتواترة ،  
وأن المؤلف والجمهور على جوازه خلافا للشافعي وأكثر أهل الحديث  
وذكر الخلاف في السألتين وأدلة كل فريق .

وذكر المنسوخ من الكتاب وأنه أربعة أقسام :

١ - نسخ التلاوة والحكم جميعا .

٢ - نسخ الحكم دون التلاوة .

٣ - وعكسه .

٤ - ونسخ وصف الحكم مع بقاء أصله نحو نسخ فرضية يوم عاشوراء .

وتكلم عن الزيادة على النص هل هي نسخ ؟ ثم ذكر إختلاف العلماء

في المسألة : فعند الأحناف تكون نسخا ، وعند الشافعية تكون بيانا .

وتكلم عن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وبين أن المراد بها ههنا  
ما يقع عن قصد ، ثم تكلم عن صفة الفعل في حقه عليه الصلاة والسلام ،  
وهل أمته مثله في الإتيان بمثل ذلك الفعل على تلك الصفة ، وفي فعله  
إن كان من جانب القرب ، وذكر خلاف العلماء في ذلك .

ثم ذكر أن أفعاله صلى الله عليه وسلم القصدية سوى الزلة على أربعة

أقسام : فرض وواجب ومستحب ومباح .



وعند الجمهور على ثلاثة أقسام : واجب ومستحب ومباح .  
كما أنه تعرض لإجتihad النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال العلماء فيه .  
ثم عقد فصلا لشرع من قبلنا وهل يجوز التعبد به وخلاف العلماء في ذلك .

### باب الاجماع :-

تناول فيه الإجماع لغة وشرعا ، وفصل الأقوال في حجته وبين أدلة كل فريق .

وتكلم فيمن ينعقد بهم الإجماع ، ورجح أن أهلية الإجماع تثبت بصفة الإجتihad والعدالة ، ثم فصل القول في مراتب الإجماع وشروطه وأحكامه .  
وإذا لم يبق إلا مجتهد واحد أئمنعقد به الإجماع أم لا ؟ وهل الاجماع السكوتي حجة ؟ وانقراض العصر أئعتبر شرط في الاجماع أم لا ؟

بعد تناول ذلك ذكر أن اجماع أهل كل عصر بعد الصحابة على حكم لم يسبقهم فيه قول أئكون إجماعا ؟ مع ذكر الخلاف فيه . وقال والأظهر صحته .

وذكر مسألة ما إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين واستقر خلافهم فيها ، فهل ذلك يمنع إئعتقد الإجماع في العصر الذي بعده ، على أحد قوليهم ؟ فقال : مذهب بعضهم : إئنه لا يجوز . وقال بعضهم : يجوز ورجح القول الأخير مع ذكره لأدلة كل فريق .  
ثم تكلم على حكم من أنكر الاجماع القطعي .

وعقد بابا في القياس تكلم فيه عن القياس لغة وشريعة ، وتعرض لحجتيه  
وشروطه ، وركنه ، وحكمه ، ودفعه ، وذكر أن الدليل السمعى الوارد بالتمعبد به  
قطعى عند الجمهور سوى أبى الحسين البصرى .

وذكر أن شروط القياس أربعة :

- ١ - أن لا يكون الأصل مخصصا بحكمه بنص آخر .
- ٢ - وأن لا يكون معدولا به عن سنن القياس .
- ٣ - وأن يتعدى الحكم الشرعى الثابت بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره  
ولا نص فيه .
- ٤ - وأن يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان قبله .

وذكر أن ركن القياس هو : ما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه  
النص وجعل الفرع نظيرا له فى حكمه بوجوده فيه . والعلم : هو الوصف  
الصالح المعدل بظهور أثره فى جنس الحكم المعلن به .  
وذكر عن بعض المحققين أن أركان القياس أربعة : الأصل ، والفرع ،  
وحكم الأصل ، والوصف الجامع . أما حكم الفرع فثمرة القياس .

وذكر أن القائسين اتفقوا على أن كل أوصاف النص بجملتها لا يجوز  
أن تكون علة ، واتفقوا أيضا على عدم جواز التعليل بكل واحد من الأوصاف ،  
واتفقوا أيضا على أن لا يجوز للمعلل أن يعلل بأى وصف شاء من غير دليل ،  
وأما ما يصلح دليلا على العلة فالنص والإجماع . وعند عدم النص والاجماع  
اختلفوا فيما يصلح دليلا على العلة : فقالت جماعة : الإطراد . وقالت  
عامة : لا يصير الوصف حجة بمجرد الإطراد .

واتفقوا على أن المراد بصلاح الوصف ملائمة - أى موافقته ومناسبته  
للحكم بأن يكون الوصف موافقا للمعلل المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعن السلف رضى الله عنهم ، فإنهم يعللون بأوصاف مناسبة ملائمة .

وتكلم عن عدالة الوصف والاختلاف في تفسير العدالة .

ثم انتقل إلى الاستحسان فبيته لغة واصطلاحاً وعرفه بأنه : أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم في نظائرها إلى خلافه لدليل يقتضى العدول عن الأول . ثم بين أن الاستحسان أنواع أربعة : استحسان بالأثر ، واستحسان بالإجماع ، واستحسان بالضرورة ، واستحسان بالقياس الخفى .

وأن هذا النوع الأخير يصح تعديته بخلاف الثلاثة الأولى ، ثم بين أن الاستحسان إن كان أكثر تأثيراً كان استحساناً تسمية ومعنى ، وإن كان القياس أكثر تأثيراً كان استحساناً تسمية لا معنى ، وإن الاستحسان معنى هو القياس ، كما أنه أثبت حجية الاستحسان وبين خطأ من أبطله .

وبعد ذلك تكلم عن حكم القياس وعرفه : بأنه تعدية حكم النص إلى ما لا ندر فيه ، وأوضح أن التعدى حكم لازم للتعليل عند الأحناف فلو خلا تعليل عن التعدى كان باطلاً . وعند الشافعى رحمه الله صحيح — غير اشتراط التعدى ، وتكلم عن العلة القاصرة ومذاهب العلماء في جوازها فذهب إلى فسادها مع مناقشتها لأدلة هذه المسألة .

وتكلم عن دفع القياس وبين أن العلل نوعان : طردية ، ومؤثرة ، وعرف كل واحدة وبين أن الإحتجاج بالطرد فاسد عند أهل التحقيق ، كما ذكر الفرق بين العلة والشرط .

وتكلم عن وجوه دفع العلل الطردية وقسمها إلى أربعة وجوه :

١ - القول بموجب العلة .

٢ - المانعة .

٣ - فساد الوضع .

٤ - المناقضة .

وعرف كل واحد من هذه الوجوه .

ثم تكلم عن العلل المؤثرة وأنه اذا ورد نقض صوري عليها يجب دفعه

بوجوه أربعة :

١ - بالوصف .

٢ - بالمعنى الثابت بالوصف دلالة .

٣ - بالحكم .

٤ - بالفرض المطلوب بالتعليل .

ثم بين المعارضة وأنها نوعان : معارضة فيها مناقضة ، ومعارضة خالصة .

أما التي فيها مناقضة فالقلب وهو نوعان :

أحدهما : أن يجعل المعلول علة والعلة معلولا على مثال قلب الإناء .

والثاني : أن يجعل السائل وصف المعلل شاهدا لنفسه بعد أن كان

شاهدا عليه ، وهو مأخوذ من قلب الجراب .

ثم المعارضة الخالصة نوعان :

أحدهما : في حكم الفرع والثاني : في علة الأصل .

وتكلم عن الترجيح لغة وفسره بأنه : عبارة عن إظهار الزيادة لأحد

المثلين على الآخر وصفا . وذكر الخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة ، وبين

أن المعاني التي يقع بها الترجيح على وجه الصحة أربعة :

أحدها : الترجيح بقوة الأثر .

والثاني : الترجيح بقوة ثبات الوصف على الحكم الشهود به .

والثالث : الترجيح بكثرة الأصول .

والرابع : الترجيح بالعدم عند العدم . وذكر الخلاف فيه ، ثم ضعفه مخالفا لعامة الأصوليين .

وعقد فضلا لجملة ما يثبت بالحجج التي مر ذكرها على باب القياس وقسمها إلى شيئين : الأحكام المشروعة مثل الحل والحرمة والجواز والفساد ، وما يتعلق بالأحكام المشروعة مثل الأسباب والعلل والشروط .

وأن الأحكام المشروعة فأنواع أربعة :

- ١ - حقوق الله تعالى خالصة .
- ٢ - حقوق العباد خالصة .
- ٣ - وما اجتمع فيه حقان وحق الله تعالى فيه غالب كحد القذف .
- ٤ - وما اجتمع فيه حق العبد فيه غالب كالقصاص .

ثم بين أن حقوق الله تعالى ثمانية أنواع :

- ١ - عبادات خالصة كالإيمان والصلاة والزكاة ونحوها .
  - ٢ - وعقوبات كاملة كالحدود .
  - ٣ - وعقوبات قاصرة وتسمى أجزية مثل حرمان الميراث بالقتل .
  - ٤ - وحقوق دائرة بين الأمرين وهي الكفارات .
  - ٥ - وعبادات فيها معنى المؤنة كصدقة الفطر .
  - ٦ - ومؤنة فيها معنى القربة وهي العشر .
  - ٧ - ومؤنة فيها معنى العقوبة وهي الخراج .
  - ٨ - وحق قائم بنفسه وهو خمس الغنائم .
- وذكر أن حقوق العباد أكثر من أن تحصي نحو ضمان الدية وسدل المتلف والمفصوب ، وملك المبيع والشن وملك النكاح والطلاق وغيرها .

كما أنه تكلم عن الأحكام المشروعة ، وذكر أنها أربعة :

وهي السبب ، والعلة ، والشرط ، والعلامة .

أما السبب فعرفه لغة ، وعرفه اصطلاحاً بأنه : عبارة عما يكون طريقاً إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود ، وبين السبب الحقيقي وأتى له بمثال .

وأما العلة فعرفها لغة ، وعرفها اصطلاحاً بأنها : عبارة عما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداءً ، ثم بين العلة الحقيقية وأنها تتم بأوصاف ثلاثة :  
أحدها : أن تكون علة اسماً .  
وثانيها : أن تكون علة معنى .  
وثالثها : أن تكون علة حكماً .

فإذا تمت هذه الأوصاف صارت علة حقيقية ، وإذا لم يوجد فيها بعض هذه الأوصاف كانت علة مجازاً أو حقيقة قاصرة .

ثم انبأ تنقسم بحسب استكمال هذه الأوصاف وعدم استكمالها إلى سبعة أقسام قسمة عقلية :

- ١ - علة اسماً ومعنى وحكماً .
- ٢ - علة اسماً ومعنى . لا حكماً كالبيع بشرط الخيار .
- ٣ - وعلة اسماً وحكماً لا معنى كالسفر .
- ٤ - وعلة معنى وحكماً لا اسماً كالوصف الأخير من علة ذات وصفين .
- ٥ - وعلة معنى لا اسماً ولا حكماً كالوصف الأول منها .
- ٦ - وعلة اسماً لا معنى ولا حكماً .
- ٧ - وعلة اسماً لا معنى ولا حكماً ، كالطلاق المعلق .

ثم ذكر الأشئلة لأقسام العلة :

وتكلم عن الشرط في اللغة ، وفي الشريعة بأنه : عبارة عما يضاف الحكم

إليه وجودا عنده لا وجودا به .

وقسم الشرط إلى خمسة أقسام :

- ١ - شرط محض .
- ٢ - شرط له حكم العلل .
- ٣ - وشرط له حكم الأسباب .
- ٤ - وشرط اسما لا حكما .
- ٥ - وشرط هو بمعنى العلامة الخالصة .

وذكر أمثلة لهذه الأقسام .

وتعرض للفرق بين السبب الحقيقي والشرط ، وهو أن السبب المحض  
ما يتقدم على المعلول ، والشرط مما يتأخر وجوده عن وجود ضرورة العلامة  
وإن كان يتقدم على انفعالها .

ثم تكلم عن العلامة . وفي الشرع بأنها : ما يعرف وجود الحكم من  
غير أن يتصل به وجوده ولا وجوده . ثم قال وقد تسمى العلامة شرطا مثل  
الإحصان في باب الزنا .

وتكلم عن العقل وتعريفه ومحلّه وذكر الخلاف من إيجاب العقل  
فقال المعتزلة : العقل علة موجبة لما استحسنه محرم لما استقبحه .  
وقالت الأشعرية : لا عبرة بالعقل أصلا في معرفة حسن الأتيا وقبحها  
بدون السمع .

وقال بعض الحنفية وهو ما ارتضاه المؤلف بقوله : والقول الصحيح في باب  
العقل أن العقل غير موجب بنفسه لا كما قال الفريق الأول وغير مهدر أيضا  
كما قال الفريق الثاني . وتعرض لسائلة شكر النعم وسائلة الحسن والقبح  
العقليين وما يتفرع عليهما من سائل والخلاف فيها .

وعقد فصلا في بيان الأهلية بين فيه أن الأهلية نوعان : أهلية الوجوب وأهلية الأداء ، وذكر تعريف كل منهما ، وذكر سأل هل الكفار مخاطبين بفروع الشريعة أو لا ؟ وذهب المؤلف إلى أنهم غير مخاطبين .

وذكر أهلية الأداء نوعان : نوع كامل ونوع قاصر .

وعقد فصلا في الأمور المعترضة على الأهلية . وذكر أن بعضها يزيل أهلية الوجوب كالموت ، وبعضها يزيل أهلية الأداء كالنوم والإغماء وبعضها يوجب تغييرا في بعض الأحكام مع بقاء أهلية الوجوب كالسفر .

ثم بين أن العوارض نوعان : سماوى ، ومكتسب .  
أما السماوى فهو ما يثبت من قبل صاحب الشرع بدون اختيار العبد فيه ولهذا نسب إلى السما .

والعوارض السماوية هي الصفر ، والجنون ، والعتة ، والنسيان ، والنوم ، والإغماء ، والرق ، والمرض ، والحيض ، والنفاس ، والموت .

أما المكتسب فهو ما كان لإختيار العبد فيه مدخل ، وهو نوعان منه ، ومن غيره .

فأما الذى منه : فالجهل ، والسفه ، والسكر ، والهزل ، والخطأ ، والسفر .

وأما الذى من غيره : فالإكراه بما فيه إلجاء وبما ليس فيه إلجاء .

وتكلم عن الجنون ، وبين أنه يوجب الحجر عن الأقوال ويسقط به ما كان ضررا يحتمل السقوط .

وتكلم عن الصفر وبين أن الصغير فى أول أحواله مثل المجنون فيسقط عنه ما يسقط عن المجنون فلم يصح إيمانه ولا تكليفه بوجه ، وتكلم عن أحكام الصغير .



وتكلم عن العته وعرفه بأنه : آفة توجب خللا في العقل فيصير صاحبه مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين ، وكذا سائر أموره ، فهو مثل الصبا مع العقل في كل الأحكام حتى انه لا يمنع صحة القول والنعل ولكنه يمنع العهدة . كما أنه يوضع عنه الخطأ كما يوضع عن الصبي ، ويولى عليه ولا يلى على غيره . وذكر أن الصبي العاقل والمعتوه العاقل لا يفترقان .

وتكلم عن النسيان وتعريفه ، والأحكام المتعلقة به .

وتكلم عن النوم والإغما وتعريفهما والأحكام المتعلقة بهما .

وتكلم عن الرق وعرفه لغة ، وشريعة : بأنه عجز حكى يتهياً به لقبول ملك الغير بالإستبلاء كما يملك الصيد وسائر البهائم . وذكر أنه وصف لا يحتمل التجزئ . وعند محمد بن سلمه أنه يقبل التجزئ ، كما أنه ذكر أن العتق لا يقبل التجزئة بالإتفاق بين الأحناف ، وذكر الإختلاف في الإعتاق فعند أبي حنيفة يتحرراً . وعند محمد وأبي يوسف لا يتجزأ ، ثم عرف الإعتاق . وذكر أن الرق ينافي مالكية المال ، ولا يسقط عن العبد حجة الإسلام ، وأن الرق لا ينافي مالكية غير المال كالنكاح والدم والحياة .

وذكر أنه ينافي كمال الحال في أهلية الكرامات الموضوعة للبشر في الدنيا كالذمة والولاية والحل . وإن الحل يتنصف بالرق حتى ينكح العبد امرأتين وتطلق الأمة ثنتين وتنصف العدة والقسم والحد . كما ذكر أن الرق يوجب نقصاناً في الجهاد ، وأن العبد لا ولاية له على غيره ، كما انه لا ولاية له على نفسه .

وتكلم عن المرض وذكر أنه لا ينافي أهلية الحكم ولا أهلية العبادة ، كما

ذكر ثبوت الحجر على المريض إذا اتصل مرضه بالهتوت ، وكذلك ذكر بطلان إقراره لو ارته .

وتكلم عن الحيض والنفس فعرفهما وبين أحكامهما .

كما تكلم عن الموت ثم بين أن الأحكام المتعلقة بالميت : أحكام الدنيا وأحكام الآخرة .

فأحكام الدنيا أقسام أربعة :

- ١ - ما هو من باب التكليف كوجوب الصلاة والصوم .
- ٢ - ما شرع عليه لحاجة غيره وهو أنواع .
- ٣ - ما شرع لحاجته .
- ٤ - ما لا يصلح لقضاء حاجته .

وأما أحكام الآخرة فأربعة كأحكام الدنيا :

- ١ - ما يجب له على الغير من الحقوق العاليه والمظالم التي ترجع إلى النفس والعرض .
- ٢ - ما يجب عليه من الحقوق والمظالم .
- ٣ - ما تلقاه من ثواب وكرامة بواسطة الإيمان واكتساب الطاعات والخيرات .
- ٤ - ما يلقاه من عقاب وملامة بواسطة المعاصي والتقصير في العبادات .

وتكلم عن الجهل وبين أنه أنواع أربعة :

- ١ - جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر .
- ٢ - وجهل هو دونه ولكنه باطل لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل صاحب الهوى في صفات الله تعالى وفي أحكام الآخرة وجهل الباغى .
- ٣ - جهل يصلح شبهة وهو الجهل في موضع الإجتهد الصحيح أو في موضع الشبهة كالمحتجم إذا أفطر على ظن أن الحجامة فطرته لم تلزمه الكفارة لأنه جهل في موضع الإجتهد .
- ٤ - جهل يصلح عذرا وهو جهل من أسلم في دار الحرب .

وتكلم عن السكر وذكر أنه نوعان : سكر بطريق مباح كشرب الدواء وشرب  
المكره والمضطر ، وأنه بمنزلة الإغما . وسكر بطريق محظور ، وأنه لا ينافى  
الخطاب . والسكر لا يبطل شيئاً من الأهلية وتلزم السكران أحكام الشرع ،  
وتتخذ تصرفاته كلها إلا الردة استحساناً .

وفرق بين إقراره بالحدود الخالصة لله تعالى مثل حد الزنا والشرب  
والسرقة الصغرى والكبرى ، وبين إقراره بالحدود الغير خالصة مثل حد  
القذف والقصاص .

وتكلم عن الهزل في اللغة بأنه اللعب ، وفي الاصطلاح : وهو أن يراءى  
بالشيء غير ما وضع له . وبين حكم الهازل من كفره بالردة هازلاً . كما ذكر  
أنه يؤثر فيما يحتمل النقض كالبيع والإجارة ، ثم ذكر أن جملة ما يدخل فيه  
الهزل أنواع ثلاثة : إنشاء تصرف ، وأخبار عنه ، وما يتعلق بالإعتقاد  
والإنشاء على وجهين : ما يحتمل النقض كالبيع والإجارة ، وما لا يحتمله كالطلاق  
والعتاق .

والإخبار أيضاً على وجهين : الإقرار بما يحتمل النقض . والإقرار بما لا يحتمله .  
وما يتعلق بالإجتهاد على وجهين : ما هو حسن كالإيمان ، وما هو  
قبيح كالردة .

والقسم الأول وهو الإنشاء الذي يحتمل النقض إذا دخل الهزل فيه  
على ثلاثة أوجه : إما أن يدخل في أصل العقد ، أو في قدر العوض فيه ،  
أو في جنسه .

وكل منها على أربعة أوجه : إما أن يتفق المتعاقدان على البناء على  
الهزل ، أو على الاعراض عنه ، أو على أن لم يحضرهما شيء ، أو يختلفان في  
الإعراض والبناء . ثم بين ما يبطل الهزل وما لا يبطله .

ثم تكلم عن السفة في اللغة والشريعة ، وذكر أنه لا يخل بالأهلية ولا يمنع شيئاً من أحكام الشرع ، ولا يوجب الحجر عند أبي حنيفة . وعند أبي يوسف ومحمد يجوز الحجر بسبب التصرفات المحتملة للفسخ وهو قول الجمهور .

وتكلم على الخطأ وتعريفه عند العلماء ، وأحكام المخطئ في الحسد ود القصاص والبيع وغيرها .

وتكلم على السفر لغة وشريعة وذكر أنه من أسباب التخفيف ، ولا يخل بالأهلية بوجه .

وتكلم عن الإكراه وتعريفه وأنه لا ينافي أهلية ولا يوجب وضع الخطأ بحال . وبين أنه ملجئ وغير ملجئ . وبين أن الإكراه متردد بين فرض وحظر وإباحة ورخصة .

فالفرض : كالإكراه على أكل الميتة وشرب الخمر فإنه يفرض عليه الإقدام عليه . وأما الإكراه المحظور كما في الإكراه على الزنا وقتل النفس . وأما الإكراه المرخص فيه كالإكراه على الكفر فإنه يرخص له إجراء كلمة الكفر على اللسان . كما ذكر الخلاف في تصرفات المكره .

وتكلم على حروف المعاني : ويتناول هذا الباب بيان معاني بعض الحروف التي لها تعلق مباشر بالأدلة وسبب الخلاف في معانيها التأثير في استنباط الأحكام من الأدلة ، كما تعرض في هذا الباب لبعض الفوائد اللغوية .

## الفصل الرابع

منهج المؤلف وتقييم الكتاب

ويشتمل على بحثين :

البحث الأول : منهج المؤلف في كتابه التحقيق

« الثاني : في تقييم الكتاب .

## الفصل الرابع منهج المؤلف وتقييم الكتاب

---

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

### ١. المبحث الأول منهج المؤلف في كتابه التحقيقي

---

من عادة المؤلفين أن يبينوا منهجهم في أول كتبهم إلا أن الشيعة  
هذا العزيز البخاري ذكر منهجه أو عظه أجمالاً وذلك في الورقة الأولى بعد  
كلامه عن مختصر الأخسيكتي الذي شرحه : " . . . فالتمس مني زمرة الأصحاب  
وخلص الأحباب بعد فراغي من كشف الأسرار أن أشرع في كشف دقائق معذلاته  
وسلط دقائق مشكلاته وأن أرفع عن نفائس لطائفة الحجاب وأن أكشف عن عرائس  
حقائق النقاب فأجبتهم إلى سئولهم . . . " .

وقال في الورقة الأخيرة بعد الفراغ منه :

" . . . فهدلت مجهودي في توضيح ما استبهم من حقائقه وأنجزت  
معهودي في تشريح ما استصعب من دقائقه ، وبالغت في تصحيح ألفاظه  
وتنقيح معانيه بقدر الإمكان واجتهدت في شرح لغاته وكشف نكاته بأبلغ بيان  
وأوضح تبیان . . . " .

أما عظه في شرحه لكتاب مختصر الأخسيكتي :

" فإنه يذكر بعض المتن ويبدأ بشرح المصطلحات الأصولية لغة واصطلاحاً  
وإن كانت هناك أقوال في التعريف الاصطلاحي فإنه يذكرها ويناقشها أحياناً  
كما فعل ذلك في حد الخبر ثم بعد ذلك يختار التعريف الذي يترجح عنده ويبدأ

بشرحه وبيان محترزاته ، وأحيانا نجده يقتصر على تعريف صاحب المتن  
فيشرحه ويبين محترزاته .

وأما بالنسبة للمسائل الأصولية فإنه يذكرها ويذكر الآراء في المسألة  
ونسبتهما إلى قائلها ثم سبب خلاف العلماء فيها، ويبين أدلتهم، والإعتراضات  
عليها، ثم بعد ذلك يختار القول الراجح لديه ويكون ترجيحه بقوله: والأصح  
كذا ، والقول المختار كذا ، وهذا هو الأظهر، وهذا حسن .

وأما بالنسبة للفروع الفقهية فإنه يذكر المسألة ويضرب لها مثالا  
ويأتى بالخلاف فيها وغالبا يأتى بالخلاف مع الشافعية ونادرا ما يأتى بآراء  
المالكية والحنابلة- مع ذكره لأدلة كل فريق ونجده يطيل النفس في استعراض  
الأدلة .

وأما بالنسبة للكلمات الغريبة فإنه يشرح بعضها ويترك البعض الآخر ،  
كما أنه في <sup>ذكر</sup> الأدلة يذكر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بدون  
عزوها إلى كتبها .

وأما الأحاديث النبوية فإنه لا يبين درجتها من حيث الصحة  
والضعف إلا نادرا جدا .

ويأتى بالمسائل الفقهية ويذكر في كثير منها خلاف الأحناف دون غيرهم  
من المذاهب الأخرى .

## المبحث الثانى

### تقييم الكتاب

---

من الصعب تقييم ما كتبه علماؤنا رحمهم الله وهم الذين أفنوا عمرهم فى طلب العلم ونشره ، ولكنى اذكر مزايا الكتاب والملاحظات عليه . حسب علمى فأن أصبت فمن الله وان اخطأت فمنى ومن الشيطان واستغفر الله . وفيما يلى أذكر المزايا والملاحظات إجمالا :

أولا : مزايا الكتاب :

تتلخص مزايا الكتاب فيما يأتى :

١ - بروز شخصية المؤلف العلمية :

نجد المؤلف رحمه الله شخصية مستقلة فى كتابه فانه حينما يعرض المسألة يذكر الآراء فيها وأدلة كل رأى ثم يرجح ما يراه صوابا على ضوء الكتاب والسنة والإجماع والمعقول ما لم يخالف قواعد أصول مذهبه .

٢ - سهولة العبارة :

فان عبارته واضحة خالية من التعقيدات وأسلوبه جميل ولغته سهلة .

٣ - طول نفسه :

فانه رجى يطيل من ذكر الأدلة والاعتراضات عليها ومناقشتها وقد يكرر ما يراه محتجا إلى التكرار حسب الحاجة إليه فى موضعه .

٤ - نسبه الأقوال إلى أصحابها صحيحة .

٥ - المادة العلمية :

يلاحظ أن مادة الكتاب العلمية غزيرة فنجد عند ذكره للسائل المختلف فيها يستدل لكل فريق بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع



والمعقول وصفحات رساله ناطقه بذلك . كما أن الكتاب مليء بالسائل  
الفقهية الكثيرة مما يساعد على فهم السائل الأصولية .

٦ - أخذ المؤلف من مصادر كثيرة معظمها إما أنه مخطوط أو مفقود لم يطبع  
كما أنه احتفظ لنا بآراء كثير من العلماء المتقدمين .

٧ - تأديبه مع مخالفه :  
فإننا نجد عند ما يرد على خصمه فإنه يرد عليه ردا جميلا ، فكان رحمه  
الله ملتزما بالأدب مع مخالفه خاصة الإمام الشافعي رحمه الله .

ثانيا : الملاحظات عليه :

١ - أنه رحمه الله يرد الأحاديث الصحيحة تحشيا مع قواعد مذهبه بحجة أنها  
مخالفة لظاهر الكتاب ومن ذلك حديث " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب "  
أخرجه البخاري وسلم . أنظر ( ٨٩ / ١ )

وحديث : " الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارا بدم " أخرجه مسلم . انظر  
( ٨٨ / ١ ) .

٢ - يستدل بأحاديث ضعيفة مثل حديث : " أصحابي كالنجوم بأيهم  
أقديتم أهديتهم " وحديث " القهقهه " وبعض الأحاديث التي لم  
توجد في السنن ولا السانيد مثل حديث " ما دخل هذا دار قوم إلا نلوا

٣ - ويلاحظ عليه أنه اقتصر في ذكر السائل الفقهية المتفرقة عن القواعد  
الأصولية على مذهبي الحنفي والشافعي دون غيرها ولا يذكر مذهب  
المالكية والحنابلة إلا نادرا .

٤ - ينقل الحديث بالمعنى وأحيانا يتساهل في النقل كقله في حديث خزيمه

أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى ناقة من أعرابي والصحيح والذي في كتب السنة أنه اشترى فرسا .

٥ - في ذكره للمسائل الأصولية فإنه رحمه الله يقتصر على بعض الأقوال ويترك بعضها .

٦ - إنه رحمه خالف فصيح اللغة في بعض العبارات :

١ - إدخاله أل على الغير . وهذا مخالف للقواعد اللغوية المشهورة .

٢ - ذكره ( أم ) بعد ( هل ) فإن أم لا تأتي إلا بعد همزة التسوية أو الهمزة التي تنوب عن أي قال ابن مالك : وأم بها عطف أثر همز التسوية أو همز عن لفظ أي مغنية .



## الفصل الخامس

### أهمية الكتاب وانتشاره

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أهمية الكتاب وانتشاره

„ الثاني : مصادر الكتاب .

„ الثالث : الكتب التي نقلت من الكتاب .



## الفصل الخامس أهمية الكتاب وانتشاره

### المبحث الأول أهمية الكتاب وانتشاره

#### أهميته :

هذا الكتاب له أهمية عظيمة عند الأحناف وذلك لأنه توسع في ذكر الأدلة وتقرير المسائل وأتى بتفريعات فقهية كثيرة لم توجد فيما سواه من كتب الأحناف المتقدمة عليه بل والتأخرة ، ويظهر ذلك جليا في عوارض الأهلية حيث ذكر كل العوارض السماوية والمكتسبة وعرفها وبين أحكامها وأتى لها بفروع فقهية كثيرة ولو قارنا ما كتبه بالنسبة لمن سبقه مثل الدبوسي في تقويم أصول الفقه والسرخسي في أصوله نجد توسع في عوارض الأهلية وغيرها أكثر منهما .

وما يزيد في أهمية الكتاب أنه جاء فيه بآراء كثير من العلماء الذين سبقوه من لم نجد لهم مؤلفات <sup>كأبي اليسر وغيره</sup> وكذلك نقل عن كثير من الكتب الأصولية التي لم تر النور والتي فقدت .

#### إنتشاره :

ونسبة لأهمية هذا الكتاب فقد انتشربين الأصوليين فنجدهم نقلوا منه في كتبهم فمنهم من صرح بالنقل منه مثل الشيخ عزى زاده في حاشيته على المنار وصاحب قمر الأقطار في حاشيته على نور الأنوار ، والشيخ محمد بن عابد بن في حاشية نسمات الأسفار على إفاضة الأنوار ، وصاحب فواتح الرحموت في شرحه على سلم الثبوت . ومنهم من نقل منه ولم يصرح بالنقل مثل ابن ملك كما نبه إلى ذلك الشيخ عزى زاده في حاشيته على المنار (ص ٤٩) و (ص ٩٤٨) وكذلك كثير من المتأخرين منهم صاحب التلويح وصاحب التنقيح وغيرهم من العلماء والمشاهير . وأيضا ما يدل على انتشاره وجوده في أماكن متفرقة في العالم مثل مصر وتركيا وتونس والهند والحجاز وغيرها .

## المبحث الثاني مصادر الكتاب

---

لقد استفاد المصنف رحمه الله من مصادر شتى استقى منها كتابه التحقيق بالإضافة إلى نتاجه الفكري وإلمامه العلي ، وهذه المصادر منها ما هو موجود وها هو مفقود وما هو مخطوط وفيما يلي اذكر اسم هذه المصادر إجمالاً :

- |   |                       |
|---|-----------------------|
| ١ - أصول البزدوى                                  | لفخر الاسلام البزدوى  |
| ٢ - أصول السرخسى                                  | لشمس الاثمة السرخسى   |
| ٣ - تقويم أصول الفقه                              | لأبى زهد الدبوسى      |
| ٤ - أصول اللامشى                                  |                       |
| ٥ - ميزان الأصول                                  | لعلاء الدين السمرقندى |
| ٦ - شرح التقويم                                   | لفخر الاسلام البزدوى  |
| ٧ - مختصر التقويم                                 |                       |
| ٨ - المعتمد                                       | لأبى الحسين البصرى    |
| ٩ - المستصفى                                      | للإمام الغزالى        |
| ١٠ - كشف الأسرار عن أصول البزدوى للمؤلف رحمه الله |                       |

### كتب الفقه :

- |                        |                         |
|------------------------|-------------------------|
| ١٠ - الأسرار           | للإمام أبى زهد الدبوسى  |
| ١١ - الجامع الكبير     | لمحمد بن الحسن الشيبانى |
| ١٢ - الجامع الصغير     | ، ، ، ،                 |
| ١٣ - النوادر           | ، ، ، ،                 |
| ١٤ - الزهادات          | ، ، ، ،                 |
| ١٥ - شرح الجامع الصغير | للإمام فخر الدين        |





كتب الحديث :

٣٤- صحيح الإمام البخاري للإمام محمد بن اسماعيل البخاري

٣٥- صحيح الإمام مسلم للإمام مسلم

٣٦- الكفاية لشمس الأئمة البيهقي

كتب اللغة :

٣٧- الصحاح للجوهري

٣٨- المغرب للطبري

٣٩- عين المعاني

### المبحث الثالث

#### الكتب التي نقلت من كتاب التحقيق

أن كتاب التحقيق له أهمية كبرى عند علماء الأصول من الأحناف وإنه كتاب معتبر عند هم قال صاحب الفوائد البهية : وطالعت أيضا شرح المنتخب الحسامي واسمه غاية التحقيق . . . صنفه بعد الفراغ من الكشف وهما كتابات معتبرات عند الأصوليين وعليهما اعتماد أكثر المتأخرين .

وفيما يلي نورد بعض النقول من كتاب التحقيق للشيخ  
عبد العزيز البخاري .

١ - نقل صاحب فواتح الرحموت في ( ٢٧٨ / ٢ ) في التحقيق في مسألة تخصيص العلة ما يأتي : ( قال في التحقيق : من قال بتخصيص العلة — من مشايخنا رغم أن ذلك مذهب طائفتنا الثلاثة انتهى )  
وهذا النص موجود في التحقيق في ( ٤٨١ / ٢ )

٢ - ونقل الشيخ محمد هابدين في نسمات الاسرار على شرح افاضة الانوار ص ( ١٢٥ ) ما يأتي : ( وأجاب في التحقيق بمنعه أيضا بأنه رواه كثير من الصحابة مثل أبي موسى الأشعري وجابر وأنس وعمران بن الحصين وعمر وأسامة بن زيد ) اهـ

وهذا النص موجود في التحقيق انظر ( ١٢٣ / ١ - ١٢٤ )  
ونقل أيضا في ص ( ١٢٥ ) في مسألة اشتراط فقه الراوي وعدم اشتراطه :  
( وقد نقل صاحب الكشف ما يشير الى أن هذا الفرق مستحدث وأن خبر الواحد مقدم على القياس من غير تفصيل ) اهـ

هذا النص في التحقيق انظر : ( ١٢٧ / ١ - ١٢٨ )

٣ - ونقل منه صاحب حاشية قمر الاقمار على نور الأنوار في ص ( ١٧٩ ) في مسألة المصراة حيث قال : قال في التحقيق وعندنا التصريح ليست بعيب وليس للمشتري

ولاية الرد بسببها من غير شرط ، لأن البيع يقتضى سلامة البيع ، وبقلة  
السببى لا تفوت صفة السلامة فيقلتها أولى . اهـ

انظر هذا النص فى التحقيق : ( ١٢١ / ١ )

ونقل منه فى ص ( ٢٥٣ ) فى مسألة دفع المناقضة ما يأتى : ( واحترز  
بهذا القول عن اصابة النجاسة من الخارج فانها توجب غسل ذلك الموضع  
ولا توجب غسل جميع البدن بالاجماع كذا فى التحقيق )

انظر هذا النص فى التحقيق ( ٥٣٠ / ٢ )

٤ - ونقل منه الشيخ عزمى زاده فى حاشيته على النار ومثال ذلك :

نقل منه فى ص ( ٨١٧ ) فى باب الاستحسان فى معنى قوله : فيمن تلا  
آية السجدة فى صلاته فانه يركع لها ان شاء : ( وقيل معناه : ان شاء  
ركع . كرمًا على حده وان شاء سجد لها ، وقيل معناه ان شاء أقام ركوع  
الصلاة مقام سجدة التلاوة واليه مال اكثر المحققين كذا فى التحقيق ) .

وهذا النص فى التحقيق : ( ٤٥٩ / ٢ )

ونقل منه فى ص ( ٩٤٨ ) : قال فى التحقيق : ( إن الجنون الحاصل  
قبل البلوغ حصل فى وقت نقصان الدماغ لآفة فيه مانعة له عن  
قبول الكمال مبقية له على ما خلق عليه من الضعف الأصلى والشارح  
قصد ايجاز هذا الكلام فأدخل بالمراد فتدبر ) .

انظر هذا النص فى التحقيق : ( ٢٩٠ / ٣ - ٢٩١ )

ملاحظة : ما بين المعقوفتين فى النص الذى نقله الشيخ عزمى زاده من  
التحقيق والشيخ عزمى زاده لم يأت به فلعلمه نقله من نسخة فيها سقط أو سهو  
من النسخ والله أعلم والشارح الذى ذكره هو ابن مالك .

فنانة

---

(( الخاتمة ))

على في التحقيق :

أما على في التحقيق فقد تمت بالآتي :

- ١ - مقابلة النسخ وإثبات الفروق في الهامش .
- ٢ - إثبات الرسم الإملائي المصطلح عليه اليوم .
- ٣ - اضع النقاط على الحروف التي أهملت .
- ٤ - أبين في الهامش ما في النسخ من تحريف وتصحيف وسقط أو طمس أو زيادة .
- ٥ - أثبت الهزات التي أهملت من بعض الكلمات .
- ٦ - أحيل النصوص التي نقلها المؤلف إلى مصادرهما إن ظفرت بها .
- ٧ - أشرت إلى مواضع الآيات من سورهما .
- ٨ - قمت بتخريج الأحاديث النبوية إلى مصادرهما فإذا وجدت الحديث فسي الصحيحين أو أحدهما اكتفى به غالبا وإذا لم أجده فبهما أخرجه ممن كتب السنن وغالبا ما أبين درجة الحديث من الصحة والضعف .
- ٩ - كما قمت أيضا بتخريج الآثار .
- ١٠ - بالنسبة للسائل الفقهية التي لم يذكر فيها المؤلف المذهب الحنفي والشافعي فاني أذكر في الهامش آراء المذاهب الأخرى مع ذكر مصادرهما .
- ١١ - ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب .
- ١٢ - قمت بتعريف الفرق والطوائف والمذاهب التي في الكتاب .
- ١٣ - عرفت بالكاتب الوارد ذكرها في الكتاب إن عثرت على تعريفها .
- ١٤ - شرحت المفردات اللغوية الغريبة .
- ١٥ - شرحت بعض المصطلحات الأصولية والفقهية .
- ١٦ - أشرت في نهاية كل صفحة من النسخ الخمس شيئا للتوجه الأيمن برقم النسخة مقرونا بالحرف ( أ ) وللوجه الأيسر برقمها مقرونا بالحرف ( ب )

١٧- ولما كانت النسخ خالية من الفقرات والفواصل وعلامات الوقف فاجتهدت

في وضع الفقرات والفواصل والنقاط خدمة للكتاب ولعدم الالتباس .

١٨- واخيرا وضعت فهرس علميه لخدمة الكتاب وهي :

أ - فهرس الآيات القرآنية .

ب - فهرس الاحاديث النبوية والآثار .

ج - فهرس الاعلام .

د - فهرس الابيات الشعرية .

هـ - فهرس الفرق والطوائف والمذاهب .

و - فهرس المصادر والمراجع .

ز - فهرس الموضوعات .

١٩- لما كانت بعض النسخ تذكر السلام على النبي صلى الله عليه وسلم

ومعها يذكر الصلاة والسلام ، فاني أثبتت الصلاة والسلام لقوله

تعالى : ( ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا

صلوا عليه وسلموا تسليما ) ولم أشتر إلى فروق النسخ بالهامش .

كما لم أشتر إلى مروي النسخ التي أهبطت الترضي على الصحابة

رضي الله عنهم وإلى أهبطت الترحم على العلماء رحمهم الله .

نماذج من بعض أوراق النسخ

٤١٥

كتاب التحقيق في فن

سرايا الفقه للشيخ

الاسام العالم العامل

الحق الملائكة

تأليف عبد العزيز بن

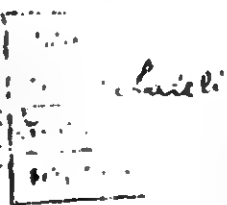
محمد بن محمد

الحارثي

دمية الله

سنة واحدة

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة



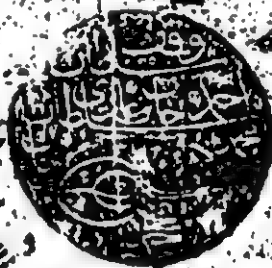


No. ٦٥١ (316)

كتاب التحقيق في الأصول  
وشرح الأحكام

المجلد  
كتاب في أصول الفقه  
شرح الأحكام  
المجلد  
كتاب في أصول الفقه  
شرح الأحكام  
المجلد

٤٤٥



SOLEYMANIYE B. KUTÜPHAN'I	
Kayıt	Yeni Cemi
Yanık	
Emel	345
Emel	237.4





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم ما فيه من الحقائق والبراهين على ما لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالقلوب. والحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم ما فيه من الحقائق والبراهين على ما لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالقلوب. والحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم ما فيه من الحقائق والبراهين على ما لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالقلوب.

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا لنهتدي لهدى هذا لو لم يسلط الله على المؤمنين ولولا فضل الله وبرحمته لكانت الهدى الهدى الذي هدانا لهذا لم يكن لهدانا له. والحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا لنهتدي لهدى هذا لو لم يسلط الله على المؤمنين ولولا فضل الله وبرحمته لكانت الهدى الهدى الذي هدانا لهذا لم يكن لهدانا له.

[illegible]



على الموت حاشا له ويرد عنه من الرفع والقدح حاشا له وان يدبروا حتى يقيم  
 لولي الاقل من الارش ومن قضا المديون من غير خياله في ذلك التحايط الحسن الذي لا  
 من المقدود وغيره من الفرق الا قد انفق في حق المصارف سداد العباد والجد  
 مستحق للولي من الرفع والقدح وان كانت قضا العباد قبل او التزم من القدر والرفع  
 القدر مختلفان صوره ومعنى واستقام التحديد طلبا للرفق كخمس العباد المادون  
 في المعه منها ومن الطهر ولا يلزم على ما ذكرنا تحريم موسى عليه السلام في الرعي ثماني  
 سن وعشرين عاما للغيرا تعالى عنه بقوله قال ذلك معي مثل انما الاجلين  
 قضيت فلا تغرون على قاته محرم من الاقل والاكثري جسر واجل في انما ان  
 زيادة على الثمانية كانت واجبه بل المهر هو الذي لا في سنه لا غير الفضل ان كان  
 دليل قوله فان تمت عشر افر من عمل وهذا نقول الفرض في مسلتا ركعتا والبرادة  
 عليها فكل مشروع للعبد يبرع من عند الا ان اشغال يلا العباد قبل الا ان يكون  
 مفسد للفرض وبول الما قبل انما بالتميز مكره ولا يلزم احكاما لا في باب الجمل  
 بعض الاجا قبل العصر واكثر وكثيرا وباجل العشا وان شاكركم وهاذا كتاب  
 الزان ولو ما تملوا ان في الاقل والاكثري في الثانية ان شاكركم وان لم يكن  
 شاكركم على الاقل ما كان هذا كله محرم من القليل والكثير في جسر واجل في انما ان  
 نفس في القليل على الاكثر زيادة ما توارى وان كان في القليل في مكان التحريم فبدا  
 على ما لا يوجب يخرج جميع ما ورد في فضلها ما علم ولا في غناجه لاصح لا ان  
 شان القسم الاول والابح من حقايقه وان فيهم عن غناضه وكشف عن حقايقه  
 فاشرع في نفس القسم الثاني في غير هذا ليرى هذه في نفس هو قهره مستعين  
 بالشرع وجلا استباط الطافه وحقوق معانيه مستعين بالتوفيق  
 من الاستحسان غنايه وتهديبانيه شاكركم على قاته ومعلم على خبره  
 ونسائه والتكديها واولاها

**في بيان اقسام السنة**

اما لفظ اللفظ المست دون لفظ الخبر كما ذكره عن لفظ اللفظ المست في قول الرسول  
عليه السلام وظهر ومنطلق في طريقه الرسول والعجابه على ما عرفت في الشرح فالحق  
ما هو القسم ما زال حال النبي في قول العجابه صلى الله عليه وسلم في غير ما عرفت لفظا  
مثل ذلك ثم استه وادعى ما قول الرسول في قول الكتاب في الاقسام المذكورة  
من الخبر في المصنف لان قوله عليه السلام جميعه من الكتاب وهو كلام متفرع لغير  
الفتاحيه والبلاغه فيجوز فيه هذه الاقسام ايضا ولما في هذا الباب من اقسامها  
وهو الكتاب في كونهما جميعا في ما رتت جميعا بالكتاب وتعارفه في طريق الاتصال  
ايضا فان الكتاب ليس له الطريق والحد وهو التواتر وليس طريقه مختلفه كما استفت  
عليها هذا الباب لسان تلك الطريق وما اتصل بها ولما ذكر هذا القسم كلاما في الاجابة  
لما من صاحب مصنفه فيقول لقد بطل على قول مخصوص من الاقوال على  
المشاوات للمالية والدلائل المعنوية كما قال الخبر في عتاك من قول الطيب  
وكم لطالما الساع عند من يتخذ المال نوبة كذب . ولكن حقيقته في الاصل  
تستلزم العلم اليه عند الملائكة في خبره في المال في اختلاف في تحريمه فصل انه لا يجد  
انه خبر في التصديق او كل واحد علم بالضرورة والموضع الذي يحسن فيه الخبر وفوق  
منه ومن الموضع الذي يحسن فيه الامر ولولا ان هذه للبقا في متخوره من مملوك  
كذلك وقد بان العلم الضروري بالفرقة من ما يحسن فيه الامر وما يحسن فيه الخبر  
بحرفين اما قبل ذلك في خبر سابق وقيل على الكمال الذي هو ظاهر في الصدوق والكذب وقيل  
يؤخره الصدوق والكذب وقيل يحسن الصدوق والكذب وادعى من على ما بان  
انه وخبر سواه لا يحسنها الكذب ولا الكذب ولا يستلزم ان يكون ايضا فلا يكون  
جامعه ومجاها والعرض ان الخبر هو ما ترك من امر حكم فيه منبجها الى الاخر  
نسب محاذية بحسن الكذب عليها وانما قال المراد في كل امر او لفظه في الخبر  
الافتقار في قال الحكم فيه منبجها لخرج ما ترك من غير نسبة وقال حسن السكون  
عليها لخرج المركبات المقيدة ولفظ نسبة بالمحاذية لخرج الامر ونحوه

ب  
المقام  
بغير كون  
المراد  
بغير كون

المراد باللفظ المست دون لفظ الخبر كما ذكره عن لفظ اللفظ المست في قول الرسول  
عليه السلام وظهر ومنطلق في طريقه الرسول والعجابه على ما عرفت في الشرح فالحق  
ما هو القسم ما زال حال النبي في قول العجابه صلى الله عليه وسلم في غير ما عرفت لفظا  
مثل ذلك ثم استه وادعى ما قول الرسول في قول الكتاب في الاقسام المذكورة  
من الخبر في المصنف لان قوله عليه السلام جميعه من الكتاب وهو كلام متفرع لغير  
الفتاحيه والبلاغه فيجوز فيه هذه الاقسام ايضا ولما في هذا الباب من اقسامها  
وهو الكتاب في كونهما جميعا في ما رتت جميعا بالكتاب وتعارفه في طريق الاتصال  
ايضا فان الكتاب ليس له الطريق والحد وهو التواتر وليس طريقه مختلفه كما استفت  
عليها هذا الباب لسان تلك الطريق وما اتصل بها ولما ذكر هذا القسم كلاما في الاجابة  
لما من صاحب مصنفه فيقول لقد بطل على قول مخصوص من الاقوال على  
المشاوات للمالية والدلائل المعنوية كما قال الخبر في عتاك من قول الطيب  
وكم لطالما الساع عند من يتخذ المال نوبة كذب . ولكن حقيقته في الاصل  
تستلزم العلم اليه عند الملائكة في خبره في المال في اختلاف في تحريمه فصل انه لا يجد  
انه خبر في التصديق او كل واحد علم بالضرورة والموضع الذي يحسن فيه الخبر وفوق  
منه ومن الموضع الذي يحسن فيه الامر ولولا ان هذه للبقا في متخوره من مملوك  
كذلك وقد بان العلم الضروري بالفرقة من ما يحسن فيه الامر وما يحسن فيه الخبر  
بحرفين اما قبل ذلك في خبر سابق وقيل على الكمال الذي هو ظاهر في الصدوق والكذب وقيل  
يؤخره الصدوق والكذب وقيل يحسن الصدوق والكذب وادعى من على ما بان  
انه وخبر سواه لا يحسنها الكذب ولا الكذب ولا يستلزم ان يكون ايضا فلا يكون  
جامعه ومجاها والعرض ان الخبر هو ما ترك من امر حكم فيه منبجها الى الاخر  
نسب محاذية بحسن الكذب عليها وانما قال المراد في كل امر او لفظه في الخبر  
الافتقار في قال الحكم فيه منبجها لخرج ما ترك من غير نسبة وقال حسن السكون  
عليها لخرج المركبات المقيدة ولفظ نسبة بالمحاذية لخرج الامر ونحوه

آخر النسخة (١)

وهي نسخة المؤلف

[illegible]

مكتبة الفقه على يد جامعة في صفاق

من مہر و ستماد مع غفر و سبحان







# القِسْمُ التَّحْقِيقِيُّ

بَابُ

فِي بَيَانِ أَقْسَامِ السُّنَّةِ

---

• باب في بيان أقسام السنة •

باب في (١) بيان أقسام السنة (٢)

(١) الكلمة زيادة في (هـ) .

(٢) السنة في اللغة : الطريقة والسيرة حسنة كانت أو سيئة .

أنظر : مختار الصحاح ص ٣١٧ ، والقاموس المحيط ٢٣٩/٤ ،  
والمغرب ٤١٢/١ .

وأما السنة في الاصطلاح فتختلف باختلاف الفنون والأغراض ، فهي  
عند الأصوليين :

( ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير القرآن من قول أو فعل  
أو تقرير ) .

وتطلق أيضا عند الأحناف على طريقة الصحابة . أنظر فتح الغفار  
٢/٧٥ ، وأنظر في تعريف السنة عند الأصوليين : أصول السرخسي  
١/١١٣ ، كشف الأسرار للمؤلف ٢/٣٠٢ ، تيسير التحرير ٣/٣٠  
التلويح ٢/٢ ، النامى شرح الحسامي ١/١٣٥ ، حاشية التفتازاني  
على ابن الحاجب ٢/٢٢ ، شرح الكوكب المنير ٢/١٥٩ ، الحدود  
للإمامين ص ٥٦ ، إرشاد الفحول ص ٣٣ .

والسنة عند المحدثين :

ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير  
أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة سواء كان ذلك قبل البعثة أم  
بعدها .

وهي بهذا المعنى ترادف الحديث عند بعضهم .

أنظر : قواعد التحديث (٦١-٦٤) ، توجيه النظر ص ٢ .

والسنة عند الفقهاء :

ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير افتراض ولا وجوب .  
نهاية السؤل ٢/١٩٦ ، كشف الأسرار ٢/٣٠٢ ، شرح الكوكب المنير  
٢/١٦٠ .

.....

---

إنما إختار لفظ السنة دون لفظ الخبر <sup>(١)</sup> كما ذكر <sup>(٢)</sup> غيره ،  
لأن لفظ السنة شامل لقول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله ومنطلق  
على طريقة الرسول والصحابة على ما عرف .  
والشيخ قد ألحق بآخر هذا القسم بيان أفعال النبي صلى الله  
عليه وسلم وأقوال أصحابه صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهم فاختار لفظاً  
يشمل الكل <sup>(٣)</sup> .

---

== وتطلق تارة على ما يقابل الفرض وغيره من الأحكام الخمسة .  
وتطلق تارة على ما يقابل البدعة فيقال أهل السنة وأهل البدعة .  
انظر : نهاية السؤل ١٩٦/٢ ، كشف الأسرار ٣٠٢/٢ ، فتح  
الغفار ٧٥/٢ ، شرح الكوكب المنير ١٦٠/٢ ، فواتح الرحموت  
٩٦/٢ ، الموافقات ص ٤١٤ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ ، الأحكام  
للأمدي ٢٤١/١ .  
(١) اختار لفظ السنة دون لفظ الخبر ، لاختصاص الخبر والحديث بقول  
النبي صلى الله عليه وسلم خاصة .  
وقيل : الخبر ما جاء عن غيره ، وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل  
حديث خبر من غير عكس .  
انظر : فتح الغفار ٧٥/٢ ، النامى شرح الحسامي ١٣٥/١ ، قواعد  
التحديث ص ٦١ ، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٢ .

(٢) في ( أ ) وأما : ذكره .

(٣) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

إعلم أن سنة رسول الله عليه السلام جامعة للأمر والنهي ، والخاص ،  
والعام ، وسائر الأقسام التي سبق ذكرها فكانت السنة فرعا للكتاب في بيان  
تلك الأقسام بأحكامها ، وإنما هذا الباب لبيان ما يختص به السنن .

ثم السنة وأعني بها <sup>(١)</sup> قول الرسول هنا تشارك الكتاب في الأقسام  
المذكورة من الخاص <sup>(٢)</sup> إلى المقتضى <sup>(٣)</sup> ، لأن قوله صلى الله عليه وسلم  
حجة <sup>(٤)</sup> مثل الكتاب . وهو كلام مستجمع لوجوه الفصاحة والبلاغة فتجرب فيه  
هذه الأقسام أيضا ، ويكون بيانها في الكتاب بيانا فيها ، لأنها فرع الكتاب  
في كونها حجة إذ هي صارت حجة بالكتاب <sup>(٤)</sup> . وتفارقه في طرق الاتصال  
إليها ، فإن الكتاب له ليس له إلا طريق واحد وهو التواتر . وللسنة طرق  
مختلفة كما ستقف عليها .

(١) في ( ج ) : به .

(٢) الخاص : هو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد .

أنظر النامى شرح الحسام ٨/١ .

(٣) المقتضى : هو عبارة عن جعل غير المنطوق منطوقا ، لتصحيح المنطوق ،  
مثاله : فتحريم رقبه ، فهو يقتضى أن تكون ملوكة ، إذ لا عتق فيها لا يملك . التعريفات ( ٢٠٢ )

(٤) ومن الأدلة على حجية السنة من الكتاب قوله تعالى : ( وأطيعوا الله

و الرسول لعلمكم ترحمون ) آل عمران آية ١٣٢ ، وقوله ( من

يطع الرسول فقد أطاع الله ) النساء آية ٨٠ ، وانظر حجية السنة

في الرسالة ص ٧٣ وما بعدها ، أصول السرخسي ٩٠/٢ ، تيسير

التحرير ٢٢/٣ ، المستصفى ١٢٩/١ ، المحلى على جمع الجوامع

٩٥/٢ ، الأحكام لابن حزم ٨٧/١ ، الروضة ص ٨٢ ، المدخل إلى

مذهب أحمد ص ١٩٩ ، بارشاد الفحول ص ٣٣ .

.....  
-----

فهذا الباب لبيان تلك الطرق وما يتصل بها .  
ولما كان هذا القسم كلاما في الأخبار لا بد من حقيقة الخبر .  
فنقول : الخبر يطلق على قول مخصوص من الأقوال ، وطى الإشارات  
الحالية والدلالات المعنوية ، كما يقال أخبرتنى عيناك . ومنه قول  
أبى الطيب المتنبي<sup>(١)</sup> :

وكم لظلام الليل عندي من يد<sup>(٢)</sup>      تخبر أن المانوية تكذب<sup>(٣)</sup>  
ولكنه حقيقة فى الأوّل لتبادر الفهم اليه عند اطلاق لفظ الخبر دون  
الباقي .

- (١) هو أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفى الكوفى الأديب ، الشهير  
بالتنبي . بلغ الذروة فى النظم ، وكان من المكثرين من نقل اللغة  
والمطلعين على غريبها ، يستشهد بذلك فى شعره ونثره ، ادعى  
النبوّة ثم تاب منها ، له ديوان شعر مطبوع ، ولد سنة ٣٠٣ هـ ،  
وقتل سنة ٣٥٤ هـ .
- انظر ترجمته فى : تاريخ بغداد ١٠٢/٤ ، وفیات الأعيان ١٢٠/١  
١٠٢ ، شذرات الذهب ١٣/٣ .
- (٢) فى العرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب المتنبي<sup>(١)</sup> ٣٠٢/١ :  
عندك .
- (٢) المانوية أصحاب مانى<sup>(٢)</sup> بن قاتك الثنوى الذى يمجّد النور ويعبده  
ويكره الظلمة ويلعن السواد . انظر الملل والنحل للشهرستانى ٧٢/٢ .
- (٤) البيت من قصيدة يمدح فيها المتنبي<sup>(١)</sup> كافورا الاخشيدى .  
انظر : العرف الطيب فى شرح ديوان أبى الطيب المتنبي<sup>(٢)</sup> ٣٣٧/٢ .



.....

-----

واختلف في تحديده .

ف قيل : لا يحد <sup>(١)</sup> ، لأنه ضروري التصور ، إذ كل واحد يعلم بالضرورة الموضع الذي يحسن فيه الخبر ويفرق بينه وبين الموضع الذي يحسن فيه الأمر ، ولولا أن هذه الحقائق متصورة ضرورة لما كان كذلك .

ورد بأن العلم الضروري بالفرقة بين ما يحسن فيه الأمر وما يحسن فيه الخبر بعد معرفتهما ، أما قبل ذلك فغير مسلم .

وقيل <sup>(٢)</sup> : هو الكلام الذي يدخل فيـــــــــــــــــه

---

(١) القائل هو الامام الرازي . فبعد أن أورد تعريفات الخبر ورد بها قال : وإذا بطلت هذه التعريفات ، فالحق عندنا - أن ماهية الخبر غنى عن الحد والرسم والبيان .

راجع المحصول ٢/ق ١ : ٣١٤ .  
ولقد اعترض على هذا التعريف ، فانظر مناقشته في :-  
الأحكام للآمدي ٢/٣ وما بعدها ، جمع الجوامع وعليه المحلى والبناني ٢/١٠٧-١٠٩ ، بيان المختصر ١/٦١٩ ، مناهج العقول ٢/٢١٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٣ ، حاشية الفتازاني وشرح العنقد على مختصر ابن الحاجب ٢/٤٥ .

(٢) هذا القول نسبته الآمدي لأكثر المعتزلة منهم : الجبائي وابنه أبي عبد الله البصري والقاضي عبد الجبار وغيرهم . وقال به أيضا جمع من الحنابلة والجبونيين من الشافعية والقرايين من المالكية وزاد فيه " لذاته " . واختاره الشوكاني وقال : وهذا الحد لا يرد عليه شيء ما سبق . أي ما سبق من الاعتراضات على التعاريف التي قبله . ولكن هذا التعريف وردت عليه اعتراضات وأجوبة من القائلين به ،

.....

-----

الصدق (١) والكذب (٢) .

وقيل (٣) : يدخله التصديق (٤) والتكذيب .

== فراجعه في "المعتمد ٥٤٢/٢ - ٥٤٤ ، الأحكام للآدي ٧/٢ ،  
البرهان ٥٦٤/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٦ ، التمهيد لأبي  
الخطاب ٦٢/١ ، المدة لأبي يعلى ١٦٩/١ ، الميزان ٤٢٠  
المحصل ١/٢ : ٣٠٢ - ٣١٠ ، المستصفى ١/١٣٢ ، حاشية  
النفحات على الورقات ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٢١) الصدق : مطابقة الحكم للواقع ، والكذب عدم مطابقة الخبر

لِلواقع . التعريفات ص ١١٦ ، ١٦١ .

(٣) هذا القول أورده المصنف في كشف الأسرار ٢/٣٦٠ .  
وأورده الغزالي في المستصفى بإدخال "أو" بدلا من "واو" الجمع  
وارتضاه حيث قال : " انه القول الذي يتطرق اليه التصديق أو  
التكذيب ، أو هو القول الذي يدخله الصدق أو الكذب ، وهو أولى  
من قولهم يدخله الصدق والكذب ، ان الخبر الواحد لا يدخله  
كلاهما ، بل كلام الله تعالى لا يدخله الكذب أصلا ، والخبر  
عن المحالات لا يدخله الصدق أصلا " . أنظر المستصفى ١/١٣٢ .  
وهذا التعريف اختاره ابن قدامة في الروضة والأسنوى في التمهيد .  
وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في مذكرة أصول الفقه : وضابط  
الخبر هو ما يمكن أن يقال لقائله صدقت أو كذبت ، انظر هذا  
التعريف ومناقشته في روضة الناظر ص ٨٥١ ، والتمهيد للأسنوى  
ص ٤٤٣ ، وبيان المختصر ١/٦٢٥ ، والأحكام للآدي ١١/٢ ،  
والمحصل ١/٢ : ٣٠٨ ، ٣١١ ، ومذكرة أصول الفقه ص ٩٨ ،  
(٤) التصديق : هو أن تنسب باختبارك الصدق الى المخبر .  
أنظر التعريفات ص ٥٢ .

.....

-----

وقيل : يحتل الصدق والكذب (١) .

واعترض عليها بأن خبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم لا يدخلهما الكذب ولا التكذيب ولا يحتلان الكذب أيضا فلا تكون جامعة (٢) .

ومختار البعض : أن الخبر هو ما تركب من أمرين حكم فيه بنسبة أحدهما إلى الآخر نسبة خارجية يحسن السكوت عليها .

وانما قال : ( أمرين ) دون كلمتين أولفظين ليشمل الخبر النفساني . وقال : ( حكم فيه بنسبة ) ليخرج ما تركب من غير نسبة ، وقال ( يحسن السكوت عليها ) (٣) ليخرج المركبات التقيدية . وقيد النسبة ( بالخارجية ) ليخرج الأمر ونحوه ، إذ المراد بالخارجية أن يكون لتلك النسبة أمر خارجي بحيث يحكم بمدقها أن طابقتها ويكذبها إن خالفته وليس للأمر ونحوه ذلك (٤) .

---

(١) انظر هذا القول في كشف الأسرار ٣٦٠/٢ ، الميزان ص ٤٢٠ ، ارشاد الفحول ص ٤٢ .

(٢) عبارة (ب) و (ج) و (د) : لا يدخلهما الكذب ولا يحتلان — فلا تكون جامعة .

(٣) آخر الورقة ١ - ب من (ج) .

(٤) آخر الورقة ١٣١ - أ من (هـ) .

فنقول السنة نوعان : مرسل وسند .

قوله : ( السنة نوعان ... إلى آخره ) .  
الإرسال : خلاف التقييد (١) لغة (٢) .

وكان هذا النوع الذي نحن بصدده سمي مرسلا لعدم تقييده ، يذكر  
الواسطة التي بين الراوى والمروى عنه .  
وهو فى اصطلاح المحدثين :-

أن يترك التابعى الواسطة التى بينه وبين الرسول صلى الله عليه وسلم  
فيقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا (٣) .

(١) آخر الورقة ١٢٣ - أ من (أ) .

(٢) الإرسال لغة : الاطلاق وعدم المنع ، وتقول أرسلت كذا : اذا أطلقت  
ولم تمنعه . انظر المغرب ٣٢٩/١ ، وتاج العروس ٣٤٤/٧ ، وفتح  
المغيث ١٣١/١ .

(٣) هذا التعريف هو المشهور عند المحدثين سواء أكان التابعى كبيرا  
أو صغيرا ، وبه قال الحاكم وغيره من المحدثين . انظر ( معرفة علوم  
الحديث للحاكم ص ٢٥ - ٢٧ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح  
ص ٤٧ - ٤٨ ، وتدريب الراوى ١٩٥/١ ، التمهيد لابن عبد البر  
١٩/١ - ٢١ .

وهناك تعريفان آخران للمحدثين يتلخصان :

أحدهما : المرسل ما سقط راو من اسناده ، فاكتر فى أى موضع ،  
وبه قال الخطيب البغدادى ويدل عليه صنيع أبى داود فى المراسيل  
وابن أبى حاتم - فى المراسيل - وابنه عبد الرحمن . انظر الكفاية  
ص ٣٨٤ .

وثانيهما : ان المرسل ما رواه التابعى الكبير عن الصحابة . حكاه  
ابن عبد البر عن بعض المحدثين . انظر التمهيد ١٩/١ - ٢١ .

.....

كما كان يفعلُه سعيد بن المسيب <sup>(١)</sup> ، ومكحول  
الدمشقي <sup>(٢)</sup> ، وإبراهيم النخعي <sup>(٣)</sup> ،

(١) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي ، القرشي سيد  
التابعين ، فقيه النفس ، متين الديانة ، جمع الحديث والتفسير  
والفقه والورع والعبادة والزهد ، اتفقوا على أن مرسلاته أصح  
المراسيل . ولد لسنتين خلتا من خلافة عمر ، توفي سنة ٩٤ هـ  
وقيل غير ذلك .

تذكرة الحفاظ ٥٤/١ ، الخلاصة ص ١٢١ ، طبقات الحفاظ  
ص ١٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٢/١ ، شاهير عظماء  
الأمصار ص ٦٣ ، وشذرات الذهب ١٠٢/١ ، المعبر ١١٠/١ .  
(٢) هو مكحول بن يزيد ويقال ابن أبي مسلم بن شاذل أبو عبد الله  
الدمشقي الشامي ، الفقيه التابعي ، قال أبو حاتم : ما أعلم  
بالشام أفقه من مكحول . وقال ابن حجر : ثقة ، فقيه ، كثير  
الارسال ، توفي بدمشق سنة ١١٢ هـ وقيل ١١٨ هـ .

تهذيب الأسماء ١١٣/٢ ، تقريب التهذيب ص ٢٤٧ ، طبقات  
الحفاظ ص ٤٢ ، تذكرة الحفاظ ١٠٧/١ ، طبقات الفقهاء  
للشيرازي ص ٧٥ ، شاهير عظماء الأمصار ص ١١٤ .

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن عمرو بن الأسود النخعي الكوفي ، أبو عمران  
الفقيه ، راوى زيد بن أرقم وغيره من الصحابة ولم يصح له سماع  
من صحابي ، ثقة إلا أنه كان كثير الارسال ، توفي سنة ٩٥ هـ  
وقيل سنة ٩٦ هـ .

تذكرة الحفاظ ٧٣/١ ، الخلاصة ص ٢٣ ، تقريب التهذيب ص ٢٤  
تهذيب التهذيب ٣٤٣/١ .

.....

-----

والحسن البصري (١) وغيرهم .

فان ترك (٢) الراوى واسطة بين الراويين (٣) مثل أن يقول —  
لم يعاصر أباه هريرة (٤) : قال أبو هريرة . فهذا يسمى منقطعاً (٥) عندهم ،

- (١) هو الحسن بن أبى الحسن بن يسار أبو سعيد ، امام أهل البصرة والمجمع على جلالة فى كل فن من سادات التابعين وفلاّتهم جمع العلم والزهد والورع والعبادة ، ثقة ، الا أنه كان يرسل كثيراً ويدلس ، أشهر كتبه تفسير القرآن ، توفى سنة ١١٠ هـ .
- وفيات الأعيان ٣٥٤/١ ، شذرات الذهب ١٣٦/١ ، المعارف ص ٤٤٠ ، تهذيب الأسماء ١٦١/١ ، طبقات المفسرين — للداودى ١٤٧/١ ، تقريب التهذيب ص ٦٩ ، صفة الصفوة ٢٢٣/٣ ، طبقات الفقهاء للشيرازى ص ٨٧ ، الفهرست لابن النديم ص ٢٠٢ .
- (٢) آخر الورقة ١٣٣ - أ من (أ) .
- (٣) فى (د) الروايتين وهو خطأ .
- (٤) هو الصحابى الجليل . أبو هريرة السدوسى ، حافظ الصحابة ، اختلف فى اسمه واسم أبيه . قيل : عبد الرحمن بن صخر . وذهب جمع من النسابين الى أنه عمرو بن عامر ، وقيل غير ذلك ما وقف عليه الحافظ والذي ذهب اليه الاكثرون الاسم الأول مات سنة ٥٩ هـ .
- تقريب التهذيب ص ٤٣١ ، الإصابة ٢٠٢/٤ ، الاستيعاب ٢٠٢/٤ .
- أسد الغابة ٣١٨/٦ .

- (٥) المنقطع عند جمهور المحدثين هو الحديث الذى يسقط من رواه راو واحد قيل الصحابى فى موضع واحد أو مواضع متعددة ، بحيث لا يزد الساقط منها على واحد وألا يكون الساقط من أول السند / <sup>انظر</sup> النخبة وشرحها ، ص ٤٢ ، وعرفه الخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين والفقهاء بأنه ما لم يتصل اسناده على أى وجه كان انقطاعه .
- تدريب الراوى ٢٠٧/١ ، التمهيد لابن عبد البر ١٩/١ - ٢٠ .

.....  
-----  
فان ترك أكثر من واحد فهو المسمى بالمعضل (١) عندهم .  
والكل يسمى إرسالاً عند الفقهاء والأصوليين (٢) .

- 
- (١) المعضل : ما سقط من اسناده اثنان فأكثر على التوالي . تدريب الراوى ٢١١/١ ،  
قال العلائى : فهو والمرسل سواء عند الحنفية وامام الحرمين ومن تابعه .  
وعند الجمهور هو أخص من المنقطع والمرسل ، فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً . جامع التحصيل ص ٢٥ . وانظر الباعث الحثيث ص ٥١ .  
(٢) وكذلك عند بعض المحدثين ، كالخطيب وابن عبد البر وغيرهم . انظر ص ٩ .  
هذا هو التعريف المشهور للمرسل عند الأصوليين والفقهاء .  
وخفى بعضهم المرسل بالعدالة منهم الآمدى وابن الهمام وصاحب سلم الثبوت .  
انظر الأحكام للآمدى ١٢٨/٢ ، مختصر ابن الحاجب مع الشرح والحاشية ٧٤/٢ ، التحرير مع شرحه تيسير التحرير ١٠٢/٣ ، سلم الثبوت ١٧٤/٢ .  
وعرفه بعضهم - بالتعريف المشهور عند المحدثين - منهم ابن فورك وابن الصباغ فى كتابه العدة فى أصول الفقه نقله عنهم العلائى فى جامع التحصيل ص ٢٢ ، ومنهم أبو المظفر السمعانى والقرافى .  
انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٠ ، وانظر تعريف المرسل فى :  
( اللمع ص ٤١ ، الورقات وشرحها حاشية النفحات ص ١٣٧ ،  
الأحكام لابن حزم ١٣٥/١ ، شرح نخبة الفكر ص ١١٠ ،  
==

.....

-----

فالمرسل من الصحابي محمول على السماع ، ومن القرن الثاني

والثالث على أنه وضع له الأمر واستبان له الإسناد .

وهو أربعة أقسام <sup>(١)</sup> :-

ما أرسله الصحابي .

وما أرسله القرن الثاني والثالث .

وما أرسله العدل في كل عصر بعدهم .

وما أرسل من وجه واتصل من وجه آخر .

وهذا القسم لم يذكر في الكتاب .

فالقسم الأول : وهو مرسل الصحابة مقبول بالاجماع <sup>(٢)</sup> حلا لروايتهم

على السماع بأنفسهم ، إن الأصل فيهم السماع لتحقيق الصحة في حقهم ،

---

== كشف الأسرار ٢/٣ وما بعدها ، مناهج العقول ٢/٣٢٣ ، المستصفى

١/١٦٩ ، غاية الوصول ص ١٠٥ ، الروضة ص ٦٤ ، ارشاد

الفحول ص ٦٤ ، جمع الجوامع ٢/١٦٨ .

(١) هذا التقسيم تبع فيه المصنف الهزدي وشمس الأئمة السرخسي

وتبعهم أيضا صاحب حاشية النفحات . انظر أصول الجردوى ٢/٣

وأصول السرخسي ١/٣٥٩ - ٣٦٤ ، وحاشية النفحات ص ١٣٧ .

(٢) خالف أبو اسحاق الاسفراييني من الشافعية الاجماع ، حيث نقل

عنه الشيرازي في التبصرة ٣٢٩ قوله : لا تقبل مراسيل الصحابة ،

كما لا تقبل مراسيل التابعين .



.....

-----

إلا إذا صرحوا بالرواية عن الغير .

وحكى عن الشافعى <sup>(١)</sup> أنه قال : إذا قال الصحابى قال النبى

صلى الله عليه وسلم كذا وكذا قبلت إلا أن أعلم أنه أرسله . كذا فى

المعتمد <sup>(٢)</sup> .

---

(١) هو الامام محمد بن ادريس بن العباس المطلبى الشافعى القرشى  
المكى ، أبو عبد الله نزيل مصر . الامام الجليل صاحب المذهب  
المعروف والمناقب الكثيرة أشهر مؤلفاته الأم ، الرسالة ، أحكام  
القرآن ، اختلاف الحديث ، جماع العلم . ولد سنة ١٥٠ هـ ،  
وتوفى بمصر سنة ٢٠٤ هـ .

تهذيب الأسماء واللغات ٤٤/١ ، طبقات الشافعية الكبرى  
للسبكي ١٩٢/١ ، شذرات الذهب ٩/٢ ، طبقات المفسرين  
للداودى ١٠٢/٢ ، الديباج الذهب ١٥٦/٢ ، طبقات  
الفقهاء للشيرازى ص ٧١-٧٣ .

(٢) انظر المعتمد ٦٣٨/٢ .

قال السخاوى فى فتح المغيث ١٥١/١ فالنقل بذلك عن الشافعى  
خلاف المشهور من مذهبه أنه . وقد صرح ابن برهان فى الوجيز  
أن مذهبه أن المراسيل لا يجوز الاحتجاج بها الا مراسيل الصلابة  
ومراسيل سعيد وما انعقد الاجماع على العمل به . اهـ . وقال  
النووى : فالمذهب الصحيح المشهور . . . انه حجة ( أى مرسل  
الصحابى ) . انظر المجموع للنووى ١٠٦/١ .

.....

-----

(١)  
وأما إرسال القرن الثاني والثالث فحجة عندنا .  
وهو مذهب مالك (٢) ، وأحمد بن حنبل (٤) في إحدى

- 
- (١) وانظر أصول السرخسي ٣٦٠/١ .  
(٢) هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، أبوعبد الله إمام دار الهجرة ومدون السنة ، جمع بين الحديث والفقه والرأي ، وكان شديد التحري في الحديث والفتيا . قال الشافعي : مالك حجة الله على خلقه . مناقبه كثيرة ، ولد سنة ٩٣ هـ ، ودفن بالبقيع سنة ١٧٩ هـ .  
( ) وفيات الأعيان ٢٨٤/٣ ، طبقات الفقهاء ص ٦٢ ، الديباج الذهب ٥٥/١ - ١٣٩ ، تهذيب الأسماء ٢٥/٢ ، طبقات الحفاظ ص ٨٩ ، طبقات المفسرين للداودي ٢٩٤/٢ ، الفتح المبين ١٢٢/١ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ .  
(٣) انظر مذهب مالك في حجة المرسل في (شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٩ ، حاشية البناني على جمع الجوامع ١٦٩/٢ ) .  
(٤) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني إمام المذهب ، ولد ببغداد ونشأ بها وطلب العلم وسمع الحديث فيها ، وسافر في طلب العلم أسفارا كثيرة ، مناقبه وفضائله لا تكاد تحصى ، أعرف من أن يعرف من كتبه : السند ، والتاريخ ، وطل الحديث توفي سنة ٢٤١ هـ .  
وفيات الأعيان ٦٣/١ ، المنهج الأحمد ٥/١ ، طبقات الحنابلة الترجمة الأولى .

.....

-----

الروايين عنه <sup>(١)</sup> ، وأكثر المتكلمين <sup>(٢)</sup> .

وعند أهل الظاهر وجماعة من أئمة الحديث <sup>(٣)</sup> : لا يقبل أصلاً .  
وقال الشافعي رحمه الله :

لا يقبل إلا إذا إقترن به ما يتقوى به فحينئذ يقبل وذلك بأن  
يتأيد بآية ، أو سنة مشهورة ، أو موافقة قياس أو قول صاحبى ،  
أو تلقته الأمة بالقبول ، أو عرف من حال المرسل أنه لا يروى عن  
فيه طة من جهالة أو غيرها ، أو اشترك فى إرساله عدلان ثقتان بشرط  
أن يكون شيوخهما مختلفين ، أو ثبت اتصاله بوجه آخر بأن أسنده غير  
مرسله مرة أخرى . قال : وإنما قبلت مراسيل سعيد بن المسيب لأنسى  
تتبعتها <sup>(٤)</sup> فوجدتها مسانيد . فأكثر ما رواه مراسلاً إنما سمعه عن  
عمر <sup>(٥)</sup> رضى الله عنه . قال : ومن هذا حاله أحب قبول مراسيلهم ،

---

(١) انظر السوذه ص ٢٥٠ ، والعدة ٩٠٦/٣ ، وشرح الكوكب المنير  
٥٢٦/٢ .

(٢) منهم الأمدى وغيره . انظر الأحكام للأمدى ١٢٨/٢ .

(٣) انظر الأحكام لابن حزم ١٣٥/١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦ ، ٢٣ .

الكفاية ص ٣٨٤ ، تدريب الراوى ١٩٨/١ .

(٤) الكلمة من (د) وفي بقية النسخ : أتبعتها .

(٥) هو الصحابى الجليل : عمر بن الخطاب بن نفيل العدوى ، أبـو

جفص . أحد فقهاء الصحابة وأحد العشرة وأول من سى أمير

المؤمنين وأول من وضع الدواوين وأول من اتخذ التاريخ الهجرى .

فتح فى أيامه الأنصار . وكان شديداً فى الحق مناقبه كثيرة ،

استشهد بالمدينة سنة ٢٣ هـ .

.....

ولا أستطيع أن أقول<sup>(١)</sup> لأن الحجة تثبت به كبريتها بالتفصيل<sup>(٢)</sup> .  
تسلك من أبي قبول المرسل : بأن الخبر إنما يكون حجة باعتبار  
أوصاف في الراوى ، ولا طريق لمعرفة تلك الأوصاف في الراوى إذا كان  
غير معلوم ، والعلم به إنما يحصل بالإشارة عند حضرته وبتذكر اسمه  
ونسبه<sup>(٣)</sup> عند غيبته . فإذا<sup>(٤)</sup> لم يذكره أصلا لم يحصل العلم به  
ولا بأوصافه ، فتحقق إنقطاع هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٥)</sup>  
فلا يكون حجة .

يوضحه : أنه لو ذكر المروى عنه ولم يعدله وثق مجهولا لم نقله ،  
فإذا لم يذكره فالجهل أتم ، لأن من لا يعرف غيره كيف يعرف عدالت<sup>(٦)</sup> .  
ولا معنى لقول من قال : رواية العليل تعدل له وإن لم يذكر<sup>(٧)</sup>  
إسمه ، لأن طريق معرفة الجرح والعدالة الإجتهااد .

== الاستيعاب ٢٥٨/٢ ، الأصابة ٥١٨/٢ ، العقد الثمين ٢٩١/٦  
تاريخ الخلفاء ص ١٠٨ .

- (١) نقله المؤلف من الرسالة يقتضوف . انظر الرسالة ص ٤٦١ .
- (٢) في (ب) و (ج) : نسبه وفي (د) : نسبة .
- (٣) في (أ) : فات .
- (٤) آخر الورقة ١١٩ ب من (ب) .
- (٥) آخر الورقة ٢ أ من (ج) .
- (٦) آخر الورقة ١٣١ ب من (هـ) .
- (٧) آخر الورقة ٢ أ من (ج) .

.....

وقد يكون الواحد عدلا عند انسان مجروحا عند غيره بأن يقف  
منه على ما كان الآخر لا يقف عليه ، والمعتبر عدالته عند المروى له ،  
فلو قبلت الرواية من غير كشف لكنا قبلناها تقليدا لا علما .

وكيف نجعل رواية العدل تعدى للمروى عنه ، وقد رويوا حد يثا  
وقد بما عمن لم يحدوا في الرواية أمره ؟  
قال الشعبي <sup>(١)</sup> : حدثني الحارث <sup>(٢)</sup> وكان والله كذابا . <sup>(٣)</sup>

(١) هو : عامر بن شراحيل بن ذى كبار أبو عمرو المعروف بالشعبي ،  
تابع كوفي ، علامة عصره قال ابن خلكان : " جليل القدر وافر  
العلم عالم الكوفة ، له مناقب وشهرة ، وقد أدرك خمسمائة من  
المصابة ، توفي بالكوفة سنة ١٠٣ هـ .

وفيات الأعيان ١٢/٣ ، تاريخ بغداد ٢٢٧/١٢ ، شذرات  
الذهب ١٢٦/١ ، المعارف ص ٨١ ، حلية الأولياء ٣١٠/٤ ،  
تذكرة الحفاظ ٢٩/١ .

(٢) هو الحارث بن عبد الله الأحمري ، البغداني الكوفي أبو زهير صاحب  
علي وابن مسعود ، كان فقيها ثقة إلا أن في حديثه لين . كذبه  
الشعبي وابن المديني ، ضعفه جماعة ووثقه آخرون منهم النسائي  
توفي سنة ٦٥ هـ .

تقريب التهذيب ص ٦٠ ، سير أعلام النبلاء ١٥٢/٤ ، الكاشف  
١٩٥/١ ، ميزان الاعتدال ٤٣٥/١ ، النجوم الزاهرة ١٨٥/١ ،  
طبقات ابن سعد ١٦٨/٦ ، تاريخ البخاري ٢٧٣/٢ .

(٣) انظر ميزان الاعتدال ٤٣٥/١ ، وسلم بشرح النووي ٨٢/١ ،  
أخرجه سلم في ١٩/١ ، في المقدمة ، باب بيان ان الاسناد  
من الدين .

.....

وروى شعبة<sup>(١)</sup> وسفيان<sup>(٢)</sup> عن جابر الجعفي<sup>(٣)</sup> مع ظهور أمره في الكذب.

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد ، أبو بسطام الأزدي العتكي مولا هم الواسطي الامام الحافظ الثقة الثبت الناقد الجيهنذ المالح الزاهد القانع ، أمير المؤمنين في الحديث . وهو أول من جرح وعدل . قال الشافعي : " لولا شعبه لما عرف الحديث بالعراق ، ولسد سنة ٨٠ هـ ومات سنة ١٦٠ هـ .

تذكرة الحفاظ ١٩٣/١ ، طبقات الحفاظ ص ٨٣ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢٤٥/١ ، شذرات ٢٤٧/١ ، تاريخ بغداد ٢٥٥/٩ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧ ، مشاهير علماء الأمصار ، الخلاصة ص ١٦٦ .

(٢) هو : سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري ، أمير المؤمنين في الحديث وأحد الأئمة المجتهدين ، قال النووي " اتفق العلماء على وصفه بالبراعة في العلم بالحديث والفقه والورع والزهد وخشونة العيش وغير ذلك من المحاسن " ، له كتاب الجامع ، ولسد سنة ٩٧ هـ ، ومات سنة ١٦١ هـ .

تهذيب الاسماء واللغات ٢٢٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٢٩/٧ ، مشاهير علماء الأمصار ص ١٦٩ - ١٧٠ ، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٤ - ٨٥ ، تاريخ بغداد ١٥١/٩ - ١٧٤ ، طبقات المدلسين ص ٩ ، طبقات ابن سعد ٣٧١/٦ ، طبقات الحفاظ ص ٨٨ ، الكامل لابن الأثير ٥٦/٦ .

(٣) هو : جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي الرافضي أحد علماء الشيعة وثقة الثوري وشعبة ووكيع . وقال النسائي متروك وقال ابن معين : " كان جعفر الجعفي كذابا " ،

.....

-----

وروى عنه أبو حنيفة <sup>(١)</sup> رحمه الله وقال : " ما رأيت أكذب من جابر <sup>(٢)</sup> .

وروى الشافعي رحمه الله عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي <sup>(٣)</sup>

== وقال : " لا تكتب حديثه ولا كرامة " . قال الحافظ ابن حجر :

" ضعف رافض " . مات سنة ١٢٢ وقيل سنة ١٣٢ .

ميزان الاعتدال ٣٧٩/١ ، تقريب التهذيب ص ٥٣ ، التاريخ الكبير ٢١٠/٢/١ ، الخلاصة ص ٥٩ ، المعارف ص ٤٨٠ ، المجروحين لابن حبان ٢٠٨/١ ، طبقات الحفاظ ص ٣٩ .

(١) هو : النعمان بن ثابت بن زوطى ، اليه ينتسب المذهب الحنفي . نبغ في علم الكلام وبرز في النحو والأدب ، ولكنه امتاز بالفقه . قال الشافعي : " ان الناس عمال على أبي حنيفة في الفقه " . عرض عليه القضاء فرفضه ، وبقيت الحال فأبى ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٠ هـ .

الجواهر المضية ٢٦/١ ، الطبقات السنية ٢٣/١ - ١٦٩ ، تهذيب الأسماء ٢١٦/٢ ، الوفیات ٢١٩/٢ ، المعارف ص ٤٩٥ ، المعبر ٢١٤/١ ، وكتاب أبو حنيفة لأبي زهره ، وكتاب عقود الجبال في مناقب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان .

(٢) انظر قول أبي حنيفة في جابر في ميزان الاعتدال ٣٨٠/١ .

(٣) هو : إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو اسحق المدني ، شيخ الشافعي ، قال يحيى بن معين : " هو رافض قدرى " وقال مرة : كذاب . وقال أبو داود نحو ذلك ، وقال الحافظ ابن حجر متروك ، ولد في حدود سنة ١٠٠ هـ ومات سنة ١٨٤ هـ . الخلاصة ص ٢١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٥٠/٨ ، تقريب التهذيب ص ٢٣١ .

.....

-----

وكان قد ربا رافضا ورضى بالكذب (١) .

وروى مالك عن عبد الكريم بن أبي أمية البصري (٢) من تكلموا فيه .

---

(١) انظر : فى رواية الشافعى عنه فى مسنده .

(٢) هو : عبد الكريم بن أبي المخارق ، أبو أمية البصري .

قبل اسم أبيه قيس ، وقيل طارق . وكان يرى الارحام مع تعبـد

وخشوع .

قال النسائى والدارقطنى : متروك . وقال أحمد : " ضريت على

حد يته " . وقال ابن عبد البر : اغتر مالك ببكائه فى المسجد

وروى عنه فى الفضائل .

أخرج له البخارى تعليقا وسلم متابعة . قال الذهبى وهذا

يدل على أنه ليس بمطرح . توفى سنة ١٢٦ هـ .

سير أعلام النبلاء ٨٣/٦ ، ميزان الاعتدال ٦٤٦/٢ ،

الخلاصة ص ٢٤٢ ، المجروحين لابن حبان ١٤٤/٢ ،

الجرح والتعديل ٥٩/٦ ، تقريب التهذيب ص ٢١٢ .



.....  
-----  
وروى أبو يوسف (١) ومحمد (٢) عن الحسن بن عمار (٣) ،

(١) هو : يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصاري ، أبو يوسف صاحب أبي حنيفة الفقيه المجتهد تولى القضاء للمهدي والهادي والرشيد وهو الذي نشر مذهب أبي حنيفة في الأقطار ، وهو أول من وضع الكتب على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل . خالف إمامه في كثير من المسائل من آثاره الأملى والنوادر والخراج ، ولد بالكوفة سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة ١٨٢ هـ .

الفوائد البهية ص ٢٢٥ ، تاج التراجم ص ٨١ ، أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ٩٠ وما بعدها ، الجواهر المضيئة ٢٢٠/٢ الفتح المبين ١٠٩/١ ، طبقات الشيوازي ص ١٣٤ ، البداية والنهاية ١٨٠/١ .

(٢) هو : محمد بن الحسن بن فرقد ، الشيباني ، أبو عبد الله ، أصله من قرية حرستا بدمشق ، صاحب أبي حنيفة وثقه عليه ثم عن أبي يوسف . وطلب الحديث من مالك ، وروى عنه الموطأ . ناظره الشافعي وأثنى عليه . دون فقه أبي حنيفة ونشره ، أهم كتبه "الجامع الكبير والصغير" الأصل ، والسير الكبير والصغير ، والزيادات والآثار والنوادر وغيرها ، أشهر تلاميذه عيسى بن إبان وابن رستم . توفي سنة ١٨٩ هـ .

الفوائد البهية ص ١٦٣ ، الجواهر المضيئة ٤٢/٢ ، تهذيب الأسماء ٨٠/١ ، المعبر ٣٠٢/١ ، تاج التراجم ص ٥٢ - ٥٤ ، أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٢٠ ، الفتح المبين ١١٠/١ ، الفهرست ص ٢٥٧ .

(٣) هو : الحسن بن عمار البجلي مولاهم ، أبو محمد الكوفي ، قاضي بغداد ، قال أحمد وأبو حاتم وسلم والدارقطني وجماعة :

.....

وعبد الله المحرر<sup>(١)</sup> . وغيرهما من المجروحين .

وإذا كان كذلك لا يمكن أن يجعل إرسال الراوى تعدى لا للمروى  
عنه بخلاف ما إذا قال حدثنى فلان وهو عدل ، لأنه يمكن للمروى<sup>(٢)</sup>  
له أن يتأمل فيه ، فان سككت نفسه الى قوله قبله ، وآلا يتفحص عنه .  
وتسرك من قبله بالاجماع والدليل المعقول .

أما الاجماع فمن وجهين :

أحدهما : إ اتفاق الصلبة رضى الله عنهم على قبول المرسل .

== متروك ، وقال ابن الجزرى : ساقط ، مات سنة ١٥٣ هـ .

تقريب التهذيب ص ٧١ ، ميزان الاعتدال ١/٥١٣ .

(١) هو : عبد الله بن محرر بمهمات الجزرى العامرى القاضى ،  
قال الدارقطنى وجماعة : متروك ، وقال ابن معين : ليس بثقة .  
وقال البخارى : منكر الحديث . مات فى خلافة أبى جعفر .

تقريب التهذيب ص ١٨٧ ، الخلاصة ص ٢١٢ ،

ميزان الاعتدال ٢/٥٠٠ ، الكاشف ٢/١٢٤ .

(٢) الكلمة ساقطة من (ب) و (ج) .

.....

-----

فانهم إتفقوا على قبول روايات ابن عباس (١) وابن عمر (٢) ،  
والنعمان بن بشير (٣) ، وغيرهم من أحداث الصحابة الذين لم يكن  
لهم صحبة (٤) وكانوا يرسلون . ولم يرد عن أحد منهم انكار ذلك ،

(١) هو الصحابي : عبد الله بن العباس بن عبد المطلب أبو العباس  
ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حبر الأمة ، وترجمان  
القرآن ، وفقه العصر . أحد الستة المكثرين من الرواية ، دعا له  
النبي صلى الله عليه وسلم بقوله " اللهم فقهه في الدين وعلمه  
التأويل " مناقبه كثيرة ، توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ .  
الاستيعاب ٢/٣٥٠ ، الاصابة ٢/٣٣٠ ، أسد الغابة  
٣/٢٩٠ .

(٢) هو الصحابي : عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني  
الزاهد ، أسلم مع أبيه قبل بلوغه . وهاجر قبل أبيه ، كان شديد  
الاتباع لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أحد الستة  
المكثرين من الرواية ، بويح بالخلافة بعد أبيه ، فاستنعى على  
ما يفيد كلام ابن عبد البر ، توفي بمكة سنة ٧٢ هـ ، وقيل غير ذلك .  
الاستيعاب ٢/٣٤١ ، الاصابة ٢/٣٤٧ ، أسد الغابة ٣/٢٢٧  
طبقات الفقهاء ص ٤٩ ، طبقات ابن سعد ٢/١٢٣ و ٤/١٤٢ .

(٣) هو الصحابي : النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري الخزرجي ،  
أبو عبد الله . ويقال : أبو محمد . له ولأبويه صحبة ، أول مولود  
للأنصار بعد الهجرة . استعمله معاوية على الكوفة ثم قضاة شق  
ثم امرة حمص ثم قتل بحمص سنة ٦٥ هـ ، ويعد من صبيان  
الصحابة . الاستيعاب ٣/٥٥٠ ، الاصابة ٣/٥٥٩ ، أسد  
الغابة ٥/٣٢٦ ، الكامل ٤/١٤٩ ، التقريب ٤/١٤٩ .

(٤) قلت : ما ذكره المؤلف من نفى الصحبة عن المذكورين ليس بصحيح ،  
فالذي عليه جمهور العلماء : أنهم صحابة ، وقد ترجم لهم ابن عبد البر  
وابن حجر وغيرهم في الصحابة . أنظر مواضع ذكرهم في الصحابة في :  
تدريج الراوي : (٢/٢١٨ ، ٢١٩) وأنظر مراجع ترجمتهم السابقة .

.....

-----

أو تفحص أنهم يرووه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بواسطة أو بغير  
واسطة . فصار ذلك اجماعاً منهم على جواز ذلك ووجوب قبوله .

ولا يقال : قبول <sup>(١)</sup> مراسيل الصحابة مسلم ، لأن عدالتهم  
ثبتت قطعاً بالنصوص ، إنما الكلام في مراسيل من بعدهم .

لأننا نقول لا فرق في هذا بين الصحابي والتابعي ، لأن عدالة  
التابعين ثبتت بشهادة الرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً ، خصوصاً  
إذا كان الإرسال من وجوه التابعين مثل عطاء بن أبي رباح <sup>(٢)</sup> ، وسعيد  
ابن المسيب ، وسائر الفقهاء السبعة <sup>(٣)</sup> ، والشعبي ،

(١) آخر الورقة ١٢٢ - أ من ( د ) .

(٢) هو عطاء بن أبي رباح بفتح الراء والموحدة . واسم أبي رباح : أسلم  
ابن صفوان القرشي مولا هم ، المكي مفتي الحرم ، من أئمة التابعين  
ثقة فقيه عالم ، زاهد كثير الحديث لكنه كثير الإرسال . تغير بآخره  
ولم يكن ذلك منه ، ضعف مرسله الامام أحمد ويحيى القطان .

تقريب التهذيب ص ٢٣٩ ، ميزان الاعتدال ٢/٧٠ ، الخلاصة  
ص ٢٦٦ ، وفيات الأعيان ٣/٢٦١ ، تهذيب الأسما ١/٣٢٣ ،  
النجوم الزاهرة ١/٢٧٣ ، المعارف ص ٤٤٤ ، شذرات الذهب  
١/١٤٧ ، تهذيب التهذيب ٧/١٩٩ ، سير أعلام النبلاء  
٥/٧٨ .

(٣) الفقهاء السبعة هم : سعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبي  
بكر ، وعروة بن الزبير ، وخارجة بن زيد ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن  
وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وسليمان بن يسار .

.....

والنخعي<sup>(١)</sup> ، وأبي العالية<sup>(٢)</sup> ، وأمثالهم . فانهم كانوا يرسلون ،  
ولا يظن بهم إلا الصدق<sup>(٣)</sup> .

== وقد ذكر ابن المبارك سالم بن عبد الله بدل أبي سلمة وجعل أبي  
الزناد بدلها أبا بكر بن عبد الرحمن .

تدريب الراوى ٢/٢٤٠ ، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٤ .

(١) النخعي هو ابراهيم بن يزيد بن الأسود . تقدمت ترجمته .

(٢) هو : ربيع بن مهران الراعى - بكسر الراء - ثقة كثير الارسال ،

رأى أبا بكر ، وقرأ على أبي ، وسمع من عمرو بن سمود وعلي  
وعائشة رضى الله عنهم . قال أبو بكر بن داود : ليس أحدا أعلم  
بالقرآن بعد الصحابة من أبي العالية ثم سعيد بن جبير ، مات  
سنة ٩٣ هـ وقيل سنة ٩٠ هـ .

تقريب التهذيب ، الكاشف ١/٣١٢ ، تذكرة

الحفاظ ١/٦١ ، ميزان الاعتدال ٢/٥٤ .

(٣) انظر الاستدلال باجماع الصحابة على حجية المرسل فى كشف الأسرار

٢/٣ وما بعدها ، أصول السرخسى ١/٢٥٩ ، الأحكام للأسدى

٢/١٧٨ ، المعتمد ٢/٦٣٨ ، فواتح الرحموت ٢/١٢٥ ، المنار

وحواشيه ص ٦٤٥ . العدة لأبي يعلى ٣/٩١٣ .

وللمانعين أن يقولوا : عدالة الصحابة ثبتت بالكتاب والسنة

والاجماع ، وهذه مزية لا يشاركهم فيها أحد أوجب قبول مراسيلهم .

ولم يحدث مثل هذا للتابعين ومن بعدهم بل كان فيهم من ليس بثقة

ولا شك أننا سلمنا بعدالة وجوه التابعين وغيرهم من الثقات الذين

أرسلوا الأحاديث . ولم يكونوا محل النزاع وإنما محل النزاع هو

المرسل عنه ، لأن المرسل قد لا يطلع على موضع الجرح منه .

.....  
-----

والثاني :-

أن العلماء<sup>(١)</sup> من زمن الرسول صلى الله عليه وسلم الى يومنا<sup>(٢)</sup>  
هذا<sup>(٣)</sup> كانوا يرسلون من غير تحاشي وامتناع ، ويقولون قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كذا ، وقال فلان كذا ، وملأوا الكتب منها .  
ولم يرو<sup>(٤)</sup> أن أحدا من الأمة أنكر عليهم .  
ولو كان المرسل مردودا لا تمتنعوا من روايته ولم يقرؤا عليه . فكان ذلك  
إجماعا منهم على قبوله<sup>(٥)</sup> .

== أما الصحابة فانهم كانوا لا يرسلون في الغالب الا عن مثلهم ،  
فلهذا قبلت مراسيلهم لليقين التام بعدالة المرسل عنه ،  
والله أعلم .

- (١) هم التابعون ومن بعدهم .
- (٢) آخر الورقة ١٣٤-أ من (أ) .
- (٣) الكلمة زائدة في (د) .
- (٤) في (ب) يروا .
- (٥) دعوى اجماع التابعين على قبول المرسل وعدم انكاره حكاهما  
ابن عبد البر عن ابن جرير الطبري من المتقدمين في التمهيد ٤/١  
وحكاها ابن الحاجب من المتأخرين . انظر ابن الحاجب مع الشرح  
والحاشية ٢٤/٢ .

ولقد اعترض المانعون لحجية المرسل على دعوى اجماع العلماء  
وقالوا : ان دعوى اجماع التابعين على قبول المرسل باطل ،  
وذلك لأنه قد ثبت عن كثير من التابعين ، بل من كبارهم انكار  
ارسال الاخبار ومنهم من سمعهم ، وعلى رأسهم ابن الصديق وابن  
سيرين وغيرهما .

.....

-----

وأما الدليل المعقول :

فما أشير إليه في الكتاب : أن العدل إذا وضح <sup>(١)</sup> له طريق  
الاتصال واستبان له الإسناد أرسل تيقنا بثبوت المروى وإعتادا على  
صحته ، وإذا لم يتضح له الأمر ، نسب المروى إلى من سمعه منه ليحمله  
ما تحمل عنه ، ويضيف الطعن إليه عند ظهور زيفته <sup>(٢)</sup> .

== ولقد أورد صاحب توجيه النظر ص ٢٤٥ ، والنووي في المجموع  
١٠٣/١ ، نقلا عن الحاكم أبي عبد الله ، وسلم في مقدمة صحيحه  
بشرح النووي ٧١/١ ، والسخاوي في فتح المغيب ١٣٩/١ قول  
التابعين ومن بعدهم بترك الاحتجاج بالمرسل، *مثل*  
سعيد بن المسيب ، وابن سيرين ، ومن أتباع التابعين الزهري  
والأوزاعي ، وشعبة وابن مهدي ويحيى بن القطان وغيرهم .  
وهذا تبطل دعوى القول باجماع التابعين على قبول المرسل .  
وانظر فواتح الرحموت ١٢٥/٢ .

(١) آخر الورقة ٢ - ب من (ج) .

(٢) من الزيف وهو الغش قال في المغرب ٣٧٦/١ - ٣٧٧ .

زيف : زافت عليه دراحه : أي صارت مردودة عليه لغش فيها  
وقياس مصدره ( الزيف ) وأما ( الزيافة ) فمن لغة الفقهاء اهـ .

وانظر القاموس المحيط ١٥٤/٣ - ١٥٥ .

.....

-----

قال الحسن <sup>(١)</sup> : متى قلت لكم حدثني فلان فهو حديث لا غير ،  
ومتى قلت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته من سبعة  
أو أكثر .

وقال ابن سيرين <sup>(٢)</sup> : ما كنا نسند الحديث إلا أن وقع تحت  
الفتنة .

---

(١) هو الحسن البصري كما صرح به صاحب فواتح الرحموت

في ١٢٥/٢ .

(٢) هو : محمد بن سيرين أبو بكر البصري ، الأنباري بالـوـلا ،

مولى أنس بن مالك ، ثقة ، ثبت عابد فقيه ورع مانون كان لا يرى

الرواية بالمعنى روى عن أنس وزيد بن ثابت وعائشة ومنه الشعبي

وقتادة والاوزاعي وخلق كان يصوم يوما ويفطر يوما ، توفي سنة ( ١١٠ هـ ) .

طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٨ ، تقريب التهذيب ص ٣٠١

المعبر ١٣٥/١ ، شذرات الذهب ١٣٨/١ ، تذكرة الحفاظ

٧٢/١ ، الخلاصة ص ٢٤٠ ، تهذيب الأسماء ٨٢/١ ،

شاهير علماء الأنصار ص ٨٨ ، الكاشف ٥١/٢ .



.....

وقال الأعشى<sup>(١)</sup> : قلت لأبراهيم<sup>(٢)</sup> إذا رويت لى حديثاً عن عبد الله<sup>(٣)</sup> فأسنده لى ، فقال : إذا قلت لك حدثنى فلان عن عبد الله فهو الذى روى لى ذلك ، وإذا قلت لك قال عبد الله فقد روى لى غير واحد .

وإذا كان كذلك وجب قبول إرساله حملاً لأمره على الوجه المعتاد .

(١) هو : سليمان بن مهران ، الأسدى ، الكاهلى بالولاء أبو محمد الكوفى . ثقة حافظ شيخ المقرئين والمحدثين . قال ابن خلكان : " كان ثقة عالماً إلا أنه كان يدلس فاضلاً رأى أنس بن مالك وكلمه ولم يرزق السماع عليه ، وروى عن عبد الله بن أبى أوفى حديثاً واحداً . . . وكان لطيف الخلق مزاحاً توفى سنة ١٤٨ هـ وقيل سنة ١٤٧ هـ .

تقريب التهذيب ع ، وفيات الأعيان ٢ / ٤٠٠ ، سير أعلام النبلاء ٢٢٦ / ٦ ، ميزان الاعتدال ٢ / ٢٢٤ ، تاريخ بغداد ٣ / ٩ ، شاهير علماء الأمصار ص ١١١ ، غاية النهاية ١ / ٣١٥ ، شذرات الذهب ١ / ٢٢٠ ، تذكرة الحفاظ ع ١٥٥ .

(٢) المراد به إبراهيم التميمى لما صرح به فى فواتح الرحموت ٢ / ١٧٤ والآدى ٢ / ١٧٩ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٥٢٢ .

(٣) هو عبد الله بن سعود بن غافل الهذلى ، من السابقين الأولين والمهاجرين الى الحبشة والمدينة ، شهد بدرًا وجميع المشاهد ، شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة . من كبار علماء الصحابة ، توفى سنة ٣٢ هـ . الاستيعاب ٢ / ٣١٦ ،

.....

-----

ألا ترى أنه لو أسند إلى غيره قبل إسناده ، ولا يظن به الكذب على المروى  
عنه فلا ن لا يظن به الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قوله :  
" من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار " (١) كان أولى .

== الاصابة ٢/٣٦٨ ، أسد الغابة ٣/٣٨٤ ، سير أعلام النبلاء

١/٤٦١ ، تهذيب الأسماء ١/٢٨٨ ،

وأنظر قول الأعمش في سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٢ ، وفواتح الرحموت

٢/١٧٤ - ١٧٥ .

(١) هذا الحديث رواه البخاري وسلم وغيرهما وهو من التواتر الدنظي

قال ابن الصلاح :

" وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه صلى الله عليه وسلم اثنان وستون

نفسا من الصحابة وفيهم العشرة الشهود لهم بالجنة " .

انظر : مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والابضاح ص ٢٦٧ .

وقيل : رواه أكثر من مائة من الصحابة .

أنظر : تدريب الراوي ٢/١٧٧ .

التخريج :

صحيح البخاري بشرح فتح الباري ١/٢٠٠ ، في العلم ، باب اثم

من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، حديث رقم ١٠٧ .

وصحيح مسلم ١/١٠ في المقدمة ، باب تغليظ الكذب على

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حديث رقم ٣ .

وهو فوق المسند ،

قوله : ( وهو أى المنزل فوق المسند )

يدل على ترجيح المرسل على المسند عند التعارض .

وهو مذهب عيسى بن أبان <sup>(١)</sup> واختيار الامام فخر الإسلام <sup>(٢)</sup> .

(١) هو : عيسى بن أبان بن صدقة ، أبو موسى . كان محدثاً ثم غلب عليه الرأي ، أخذ عن محمد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي ، تفقه عليه القاضي أبو حازم ، تولى قضاء العسكر ثم قضاء البصرة ، له كتاب اثبات القياس ، حبر الواحد ، اجتهاد الرأي ، كتاب الجامع ، كتاب الحج . توفي سنة ٢٢٠ هـ بالبصرة .  
الفوائد البهية ص ١٥١ ، الجواهر المضيئة ٦٢٨/٢ ، أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٤١ ، الفهرست ص ٢٥٨ ، تاريخ بغداد ١٥٢/١ ، تهذيب الأسماء ٤٤/٢ .

(٢) هو : علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ، أبو الحسن ، الامام الفقيه الأصولي بما وراء النهر الحنفي الطلق بأبي العسر لعسر تأليفه ، أخو القاضي محمد أبي اليسر ليسر تأليفه ، من مصنفاته " كنز الوصول الى معرفة الأصول " ، شرحه المؤلف وسماه " كشف الأسرار عن أصول البرزوي " والمبسوط وشرح الجامع الكبير والصغير ، وتفسير القرآن ، وغنا الفقهاء . والبرزوي نسبة الى " بزدة " قلعة حصينة على ستة فراسخ من نيسابور . توفي سنة ٤٨٢ هـ .  
الفوائد البهية ص ١٢٤ - ١٢٥ ، تاج التراجم ص ٣٠ - ٣١ ، الفتح المبين ٢٦٣/١ ، مفتاح السعادة ٥٥٠ ، ٥٤٢/٢ . الجواهر المضيئة ٣٧٢/١ .

.....  
-----  
فانه قال في بعض تصانيفه<sup>(١)</sup> : " المرسل عندنا مثل المسند المشهور  
وموفق مسند الواحد ، إلا أنه لا يجوز الزيادة به على الكتاب " .  
وذهب عبد الجبار<sup>(٢)</sup> : الى أنها يستويان<sup>(٣)</sup> .

---

(١) لقد ذكر المؤلف في كشف الأسرار ٥/٣ ، اختيار فخر الاسلام  
لهذا الرأي دون أن يسمى مأخذه لقوله . ولكن فخر الاسلام  
صرح في ٢/٣ ، بأن ارسال القرن الثاني والثالث حجه عندنا  
وهو فوق المسند كذلك ذكره عيسى بن أبان . وتبعهم صاحب  
التنقيح .

(٢) هو : عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار أبو الحسن الهمداني .  
قاضي القضاة ، وأحد أئمة المعتزلة ، شافعي في الفروع من تأليفه  
( تنزيه الشريعة عن المطاعن ، شرح الأصول الخمسة ، المغني ،  
كتاب العمد في أصول الفقه . شرحه تلميذه أبو الحسين وسماه  
المعتمد . توفي سنة ٤١٥ هـ .

طبقات المعتزلة ص ١٢٢ ، طبقات الشافعية الكسبري  
للسبكي ٢١٩/٣ ، تاريخ بغداد ١١٣/١١ ، طبقات الشافعية  
للأسنوي ٣٥٤/١ ، ميزان الاعتدال ٥٣٣/٢ ، شذرات  
الذهب ٢٠٢/٣ .

(٣) في (ج) : مستويان .

فان لم يتضح له الأمر نسبه الى من سمعه منه ليحمله ما تحمّل عنه . لكن  
هذا ضرب مزية يثبت بالاجتهاد فلم يجز النسخ بمثله .

-----

ونذهب الباقون : الى ترجيح السند على المرسل ، لتحقيق المعرفة  
برواة السند وعد التهم دون رواة المرسل .

ولا شك أن رواة من عرفت عدالتها أولى ممن لم تعرف عدالتها ولا نفسه .  
وتمسك من سوى بينهما بأن الارسال لا يمكن اجراؤه على ظاهره ،  
لأنه يقتضى الجزم بصحة خبر الواحد وهو غير جائز فيكون معنى قوله قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا . . . أى أظن أنه قال : كذا . . . فكان  
مثل الاسناد ، لأن معنى الاسناد هذا أيضا ، فان قال الراوى اذا أرسلت  
الحدث فقد حدثته عن جماعة من الثقات فحينئذ يكون <sup>(٢)</sup> ( مرسله أقوى ) <sup>(٣)</sup>  
من مسند <sup>(٤)</sup> أسنده الى واحد <sup>(٥)</sup> لأجل الكثرة . .

وأحتج من رجح المرسل .

بما ذكر فى الكتاب .

وقوله لكن هذا ضرب مزية . جواب عما يقال لما كان المرسل عندكم  
فوق السند كان <sup>(٦)</sup> مثل المشهور ، ان لا واسطة بين الاحاد والشهرة ،

(١) آخر الورقة ١٣٢ - ب من (هـ) .

(٢) آخر الورقة ١٣٤ / ب من (أ) .

(٣) ما بين المعقوفتين مطسوف (أ) .

(٤) فى (ج) : سنده .

(٥) آخر الورقة ١٢٠ / ب من (ب) .

(٦) الكلمة ساقطة من (ج) .

وأما مراسيل من دون هؤلاء ، فقد اختلف فيه

فينبغي أن يجوز به الزيادة على الكتاب التي هي في معنى النسخ كما يجوز  
بالمشهور .

فقال : هذه مزية أن فصيلة تثبت للمراسيل بالاجتهاد والسرأى  
فيكون مثل قوه تثبت بالقياس ، وقوة المشهور تثبت بالتنصيص ، وما يثبت<sup>(١)</sup>  
بالتنصيص فوق ما يثبت بالنظر ، فلا يكون المرسل مثل المشهور ، فلا  
يجوز الزيادة التي هي من معنى النسخ به ، لأنه يؤدي إلى الزيادة على  
الكتاب بالاجتهاد من وجه<sup>(٢)</sup> .

قوله : ( وأما مراسيل من دون هؤلاء ... ) أي دون القرون الثلاثة  
وهو القسم الثالث من أقسام المراسيل فقد اختلف فيه : يعني اختلف في  
قبولها مشائخنا .

وتدبير الصير بتأويل المذكور .  
قال الشيخ أبو الحسن<sup>(٣)</sup> الكرخي<sup>(٤)</sup> :-

(١) في (أ) تثبت .

(٢) الكتاب المفصود به النص القرآني مثل قوله تعالى ( فاقروا ما تيسر  
من القرآن ) والزيادة على الكتاب ومثل لها الأحناف بقوله عليه الصلاة والسلام  
الثابت بخبر الواحد : " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " .  
فتعين الفاتحة تكون زيادة على هذا النص .

قال السرخسي من المبسوط ١٩/١ وهو رأى الزيادة - يعدل النسخ  
عندنا فلا يثبت بخبر الواحد . اهـ .

(٣) آخر الورقة ٧٣/ب من (٥) .

(٤) هو عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلهم ، أبو الحسن الكرخي ،

.....

-----

يقبل مرسل كل عصر ، <sup>(١)</sup> لأن العلة التي توجب قبول مراسيل  
القرون الثلاثة وهي العدالة والصبط تشمل سائر القرون <sup>(٢)</sup> .

وقال عيسى بن أبان :-

لا تقبل الا مراسيل من كان من أئمة النقل مشهورا بأخذ الناس  
العلم عنه ، فان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل مسنده ويوقف مرسله إلى  
أن يعرض على أهل العلم .

== انتهت إليه رئاسة الحنفية بعد أبي حازم وأبي سعيد البردعي ،  
تفقه عليه الرازي والدامغاني والتنوخي ، كان صبورا على العسر  
زاهدا دينا ورعا صواما قواما ، من مؤلفاته أحكام القرآن ، شرح  
مختصر الكرخي ، جوابات المسائل . ولد سنة ٢٦٠ هـ وتوفي  
ببغداد سنة ٣٤٠ هـ .

تاج التراجم ص ١١٤ ، الفوائد البهية ص ٢٧ ، الطبقات  
السنية ٤٧٧/١ ، طبقات المفسرين ٥٥/١ ، الفتح المبين  
١٨٦/١ .

(١) آخر الورقة ٣/أ من (ج) .

(٢) وقال ابن الحاجب وابن الهمام ان مرسل العدل يقبل مطلقا سواء  
أكان من القرون الثلاثة الأولى أم لا . وإذا لم يكن كذلك فلا يقبل  
مرسله سواء أكان من أهل القرون الثلاثة أم من بعدهم .  
أنظر المنتهى لابن الحاجب ص ٦٤ ، التحرير

.....

-----

وقال أبو بكر الرازي (١) :

لا يقبل إرسال من بعد القرون الثلاثة إلا إذا اشتهر بأنه لا يروى إلا عن هو عدل ثقة ، لشهادة النبي صلى الله عليه وسلم على من بعد القرون الثلاثة بالكذب ، بقوله : " ثم يفسد الكذب " (٢) . فلا تثبت عدالة من كان في زمن شهد النبي صلى الله عليه وسلم على أهله بالكذب إلا برواية من كان معلوم العدالة ، ويعلم أنه لا يروى إلا عن عدل كذا

(١) هو : أحمد بن علي . المكنى بأبي بكر الرازي الحنفي . الملقب بالبحر ، ثقة على أبي الحسن الكرخي . وأخذ الحديث عن أبي العباس الأصم وغيره ، وصار أمام الحنفية في عصره . وكان على جانب كبير من الورع والزهد والتقوى والصلاح ، طلب منه أن يلى القضاء فامتنع توفي سنة ٣٧٠ هـ عن خمس وستين سنة . تاريخ بغداد ٣١٤/٤ ، الهداية والنهاية ٣١٧/١١ ، الاعلام ١٢١/١ ، الجواهر المضيئة ٨٤/١ ، الفوائد البهية ص ٢٧ ، الفتح المبين ٢٠٣/١ .

(٢) ما ذكره المؤلف هو جزء من حديث أخرجه الترمذي في ٥٤٩/٤ ، في الشهادات ، باب ما جاء في شهادة الزور حديث ٢٣٠٣ عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : " خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفسد الكذب حتى يشهد الرجل ولا يشهد ، ويحلف الرجل ولا يستحلف " . وأخرجه ابن ماجه في سننه في ٧٩١/٢ ، وفي الاحكام ، باب كراهية الشهادة لمن لم يشهد حديث ٢٣٦٢ .



.....

-----

(١)  
ذكر شمس الأئمة (٢) .

وقال في المعتد :-

"إذا قال الانسان في عصرنا قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا . .  
يقبل إن كان ذلك الخبر معروفا ( في جملة الأحاديث ، وإن لم يكن (٣)  
معروفا (٤) لا يقبل ، لا لأنه مرسل ولكن لأن الأحاديث قد (ضبطت  
وجمعت) (٥) . فما لا يعرفه أصحاب الحديث منها في وقتنا هذا فهو  
كذب .

- 
- (١) هو : محمد بن أحمد بن أبي سهل ، المعروف بشمس الأئمة  
السرخسي نسبة الى سرخس من بلاد خراسان ، الحنفي ، الفقيه  
الاصولي المجتهد تفقه على شمس الأئمة الحلواني . أشهر  
مصنفاته المبسوط في الفقه من خمسة عشر مجلدا ، أملاه من خاطره  
وهو في السحن . وشرح السير الكبير لمحمد بن الحسن ، وكتاب  
أصول الفقه . توفي سنة ٤٨٣ هـ وقيل سنة ٤٩٠ هـ .
- الفوائد البهية ص ١٥٨ ، تاج التراجم ص ٥٢ ، الجواهر  
المضيئة ٢/٢٨ ، الفتح المبين ١/٢٦٤ ، مفتاح السعادة ٣/٥٥ .
- (٢) أنظر أصول السرخسي ١/٣٦٣ .
- (٣) آخر الورقة ١/١٣٣ من (هـ) .
- (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .
- (٥) في (أ) و (ب) و (ج) : جمعت وضبطت وما أثبتناه موافق لما في  
المعتد .

إلا أن يروى الثقات مرسله كما رووا مسنده مثل إرسال محمد بن الحسن وأمثاله ، وقال الشافعي : لا أقبل إلا مراسيل سعيد بن المسيب فاني تتبعتها فوجدتها سائبة .

وان كان العصر الذي أرسل فيه المرسل عصرا لم تضبط فيه السنن ، قبل مرسله <sup>(١)</sup> .

وقوله ( إلا أن يروى الثقات مرسله كما رووا مسنده ) . بالاضافة .  
والهاه استثناء من قوله : ( فقد اختلف فيه ) <sup>(٢)</sup> . يعني اختلف فسي قبول <sup>(٣)</sup> مراسيل من بعد القرون الثلاثة ، إلا أن يروى الثقات مرسله -  
الضمير راجع الى من - كما رووا مسنده . فحينئذ يقبل ذلك المرسل من غير اختلاف بين أصحابنا ، لأن رواية <sup>(٤)</sup> الثقات عنه وقبولهم ذلك المرسل تعدل له .

وشهادته على اتصال ذلك المرسل <sup>(٥)</sup> برسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وفي المغرب <sup>(٦)</sup> . المراسيل اسم جمع للمرسل كالناكير للمكرر . وفي غيره المراسيل جمع المرسل ، والياء فيها للاشباع كما في الدراهم والصاريف .

---

(١) انظر المعتمد ٦٣٧/٢ .

(٢) أي من قول صاحب المنى . انظر تمام كلامه ص ٣١ .

(٣) آخر الورقة ٣٥ / ١ من (أ)

(٤) في (ب) : رواية . وهو خطأ .

(٥) آخر الورقة ١٢١ / ١ من (ب) .

(٦) انظر المغرب ٣٣٠ / ١ مادة رسل .

.....  
-----  
وأما القسم الرابع :-

وهو ما أرسل من وجه ، وأستد من وجه ، سواء أستد هذا المرسل أو غيره ، فحجة عند العامة ، لأن المرسل ساكت عن حال الراوى ، والسند ناطق بها ، والساكت لا يعارض الناطق .

اختلف أصحاب الحديث في الحديث الذى رواه بعض الثقات مرسلًا وبعضهم متصلًا : **أبلىحق بالمتصل أم بالمرسل ؟** فعلى الخطيب أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم فى هذا وأشباهه للمرسل .  
وقال بعضهم : ان كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فالحكم لهم .  
وقال بعضهم : ان كان من أرسله أحفظ من الذى وصله فالحكم للمرسل ، ولا يقدح ذلك فى عدالة من وصله .  
ومنهم من قال : لا يجوز أن يقال فى سند الحديث الذى يرسله الحفاظ أنه عدل لأن ارسالهم له يقدح فى مسنده فيقدح فى عدالته .  
ومنهم من قال : الحكم للسند اذا كان ثابت العدالة ضابطا للرواية فيجب قبول خبره ويلزم العمل به وان خالفه غيره ، وسواء كان المحالف له واحدا أو جماعة . قال الخطيب : وهذا هو القول الصحيح عندنا .  
قال ابن الصلاح : قلت : وما صححه النووى هو الصحيح فى الفقه وأصوله . . . . ثم قال : ويلتحق بهذا ما اذا كان الذى وصله هو الذى أرسله ، وصله فى وقت وأرسله فى وقت . . . الخ .

راجع الكفاية للخطيب ص ٤١١ - ٤١٢ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٤ - ٦٥ ، ولعزید من التفصيل راجع هذين المرجعين وكشف

### والسند أقسام .

المتواتر لغة : وهو ما يرويه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تواطؤهم  
على الكذب لكثرتهم وعد التهم وتباين أماكنهم . ويدوم هذا الحد الى أن

---

قوله : ( والسند كذا . . . ) هو الخبر المروى عن الغير بواسطة  
أو وسائط<sup>(١)</sup> من غير انقطاع واسطة ( بينه وبين الراوى .

فالسند من السنة هو : ما اتصل بك من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من غير انقطاع واسطة<sup>(٢)</sup> ( <sup>(٣)</sup> من الهين .

وهو مأخوذ من السند ، وهو ما تستند اليه من حائط أو غيره فكأن  
الراوى - يرفع المروى الى من<sup>(٤)</sup> سمعه منه - يستند اليه ويعتمد عليه .

وهو ثلاثة أقسام : متواتر ومشهور وخبر واحد .  
فالتواتر خبر جماعة يعيد بنفسه العلم بصدقه<sup>(٥)</sup> . وقيد ( بنفسه )

---

( ١ ) فى ( ب ) بوسائط .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ب ) و ( ج ) وموجود بهما شهما .

( ٤ ) فى ( ب ) و ( ج ) : ما . وهو خطأ .

( ٥ ) وقال القرافى فى تعريفه : ما رواه جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم

على الكذب عادة عن أمر محسوس .

أنظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ .

يتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك مثل نقل القرآن والصلوات  
الخمسة واعداد الركعات ومقادير الزكاة وما أشبه ذلك . . . . .

-----

ليخرج الخبر الذي عرف صدق القائلين فيه بالقرائن الزائدة <sup>(١)</sup> كخبر  
جماعة وافق دليل العقل ، أو دل قول الصادق على صدقهم .

والتواتر لغة <sup>(٢)</sup> تتابع أمور واحد <sup>(٣)</sup> بعد واحد ، مأخوذ من  
الوتر . يقال : تواترت الكتب ( أى جاء <sup>(٤)</sup> بعضها في اثربعض وترا  
وترا ) <sup>(٥)</sup> من غير أن تنقطع .

ومنه <sup>(٦)</sup> قولهم : جاءوا تترى أى متتابعين واحدا بعد واحد .

( ١ ) القرائن الزائدة المفيدة للعلم قد تكون عادة كالقرائن التي تكون  
على من يخبر عن موت والده من شق الجيوب والتفجع وقد تكون  
عقلية ، كخبر جماعة يقتضى بالبدية أو الاستدلال صدقه ، وقد  
تكون حسية كالقرائن التي تكون على من يخبر عن عطشه .

انظر بيان المختصر ١ / ٦٤٠ .

( ٢ ) انظر معنى التواتر لغة في المغرب ٢ / ٣٤٠ مادة وتر ، ومختار  
الصالح عن ٧٠٨ مادة وتر .

( ٣ ) فى ( ب ، ج ) واحد .

( ٤ ) فى ( ب ) جاءت .

( ٥ ) فى ( ب ) أى جاء أثربعضهم فى اثربعض وترا وتر . وفى ( ج ) :  
أى جاء بعضها فى اثربعضهم فى اثربعض وتواترا .

( ٦ ) فى ( ج ) : ومنها .

.....

-----

وانما قيّد الشيخ رحمه الله <sup>(١)</sup> المتواتر بقوله : ( إلى أن ) <sup>(٢)</sup>  
 يتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه في بيان المتواتر من السنة .  
 فأما تعريف نفس المتواتر بالنظر إلى ذاته ، فلا يحتاج إلى هذا  
 القيد كالخبر عن البلدان القاصية والبلوك الماضية .

ثم إتفقوا على أن من شرطه :-

تكثر المخبرين كثرة تمنع صدور الكذب منهم على سبيل الاتفاق  
 والمواضعة . وهو معنى قوله : لا يتوهم تواطؤهم <sup>(٤)</sup> أي توافقهم  
 على الكذب .

وأن يكونوا <sup>(٥)</sup> عالمين بما أخبروا علما مستندا إلى الحسن لا إلى  
 غيره ، كدليل العقل مثلا . فان أهل بغداد لو أخبروا عن حدث <sup>(٦)</sup>  
 (العالم لا يحصل) <sup>(٧)</sup> لنا العلم بخبرهم (بل بدليل العقل) .

وأن يكون المخبرون في الطرفين والوسط مستوين في الكثرة والاستناد  
 إلى الحسن <sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) آخر الورقة ٢/ب من (ج) .  
 (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب ، ج ، د) . (٣) في (ب ، ج) : اتصل بك  
 (٤) في (ب ، ج) : تواطؤهم على الكذب .  
 (٥) آخر الورقة ١٣٣/ب من (هـ) . (٦) آخر الورقة (١٣٥/ب) من (أ) .  
 (٧) ما بين المعقوفتين مطمس في (أ) .  
 (٨) الحسن هو ما يدرك بأحد الحواس كقولهم : رأينا أو سمعنا ، لأن  
 تواطؤ الجمع الغفير على الخطأ في المعقولات لا يستحيل عادة  
 فترى آلاف العقلاء يتواطؤون على قدم العالم وعلى كذب الأنبياء

.....

والیه أشیر <sup>(١)</sup> بقوله : ( ويدوم هذا الحد . . . ) <sup>(٢)</sup> .

واختلفوا فی أقل عدد یحصل معه <sup>(٣)</sup> العلم .

فقیل : خمسة ، لأن ما دونها بینة شرعیة ، یجوز للقاض عرضها

على المزکین لیحصل غلبة الظن .

ولو كان العلم حاصلًا به لما كان كذلك .

وقیل : أثنا عشر بعدد نقباء بنی اسرائیل ، فانهم خصوا بذلك

العدد لحصول العلم بقولهم <sup>(٤)</sup> .

وقیل : أربعون . لقوله تعالى : ( یا أيها النبی حسبك الله ومن

اتبعك من المؤمنین ) <sup>(٥)</sup> . وكانوا أربعین ، فلولم یفد قولهم العلم لم

یکن حسبا <sup>(٦)</sup> ، لاحتیاجه الى من یتواتر به أمره .

== مع أن تواتر قولهم باطل ، لأنه ليس اخبارا عن محسوس .

انظره وانظر شروط التواتر فی : الأحكام للآلدى ٢/٣٧ ، ٣٨ ،

المحلل على جمع الجوامع ٢/١٢٢ ، المحصول ٢/١/٣٦٧ ،

فوائح الرحوث ٢/١١٥ ، تيسير التحرير ٣/٣٤ ، شرح تنقيح

الفصول ص ٣٥٣ ، ابن الحاجب والعضد عليه ٢/٥٣ ، ارشاد

الفحول ص ٤٧ .

(١) فی (ج) : أشار .

(٢) فی (ج) : ويدوم هذا الحد الى أن يتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) فی (ج) : به .

(٤) فی (ب) و (ج) : بقبولهم . وهو خطأ .

(٥) سورة الأنفال آية ٦٤ .

(٦) فی (هـ) : حسنا .

.....

-----

وقيل : سيعون . لقوله تعالى : ( واختار <sup>(١)</sup> موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا ) <sup>(٢)</sup> . وإنا خصهم لما مرّ .

ولا يخفى أن هذه تحكمات فاسدة ، وأن <sup>(٣)</sup> ما تسكوا به ليس بشبهة فضلا عن حجة ، لأنها مع تعارضها وعدم مناسبتها المطلوب مضطربة . إذ ما من عدد يفرض حصول العلم به <sup>(٤)</sup> لقوم الا ويمكن أن لا يحصل به لآخرين والأولين في واقعة أخرى .

ولو كان ذلك العدد هو الضابط لحصول العلم لما اختلف .

بل الصحيح أنه غير منحصر في عدد مخصوص .

وضابطه :

ما حصل العلم عنده . فبحصول العلم الضروري ، يستدل على أن العدد الذي هو كامل عند الله تعالى قد توافقوا على الأخبار . لا أننا نستدل بكمال العدد على حصول العلم .

والدليل على أنه غير مختص بعدد : إنا نقطع بحصول العلم <sup>(٥)</sup>

بالخبر المتواتر من غير علم بعدد مخصوص أصلا ، بل لو كلفنا أنفسنا معرفة ذلك العدد والحالة التي يكمل فيها ، لم نجد اليها في العادة سبيلا ،

---

(١) آخر الورقة ١٢١/ب من (ب) .

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(٣) من (ب) و(ج) : وإنا .

(٤) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٥) الكلمة ساقطة من (د) .



.....

-----

لأنه يحصل بتزايد<sup>(١)</sup> الظنون على تدرج خفى ، كما يحصل كمال العقل بالتدرج ، وكما يحصل الشبع بالأكل ، والرى بالماء ، والسكر بالخمير بالتدرج<sup>(٢)</sup> . والقوة البشرية قاصرة عن الوقوف على مثل ذلك .

ثم لفظ الكتاب يشير الى شروط بعضها متفق عليه<sup>(٣)</sup> وبعضها مختلف فيه .

فقوله : ( لا يتوهم تواطؤهم .. ) وقوله : ( ويدوم هذا الحد .. )<sup>(٤)</sup> يشير كل واحد الى شرط متفق عليه كما ذكرنا .

وقوله : ( لا يحصى عددهم .. ) يشير الى اشتراط خروج عدد المخبرين عن الاحصاء والحصر - واليه ذهب قوم - لأنهم متى كانوا<sup>(٥)</sup> محصين كان لا مكان<sup>(٦)</sup> للتواطؤ مدخل فى خبرهم عادة . فشرط خروجهم عن الاحصاء والحصر<sup>(٧)</sup> ، نفعاً لذلك الامكان .

(١) فى (ب) و (ج) : تزايد .

(٢) قلت : أى فكأننا نقطع بأن الأكل يشبع والماء يروى والخمر تسكر مع عدم تحديد الحد الذى يقع به الشبع والرى والسكر منها فكذلك فى عدد التواتر ، فإننا نقطع به مع عدم تحديد العدد .

(٣) آخر الورقة ١/٧٤ من (د) .

(٤) فى (ج) : حد . وهو خطأ .

(٥) فى (ج) و (د) : ولا .

(٦) فى (ب) : عددهم .

(٧) آخر الورقة ١/٤ من (ج) .

(٨) آخر الورقة ١/١٣٦ من (أ) .

.....  
-----  
وذهب<sup>(١)</sup> الجمهور إلى أنه ليس بشرط .

فإن الحجيج أو أهل الجامع لو أخبروا عن واقعه صدقهم عن  
الحج ، أو عن الصلاة . يحصل العلم بخبرهم مع كونهم محصين .  
وقوله : ( وعد التهم . . ) يشير إلى اشتراط الاسلام والعدالة  
كما قاله قوم<sup>(٢)</sup> .

لأن الإسلام والعدالة ضابطا الصدق والتحقيق ، والكفر والفسق  
مظنّتا الكذب والمجازفة ، فشرط عدمهما .

---

(١) في (هـ) : فذهب .

(٢) منهم البرزوي من الحنفية وابن عديان من الشافعية .

انظر أصول البرزوي مع كشف الأسرار ٢ / ٣٦١ ، قال البخاري  
في الكشف : وقوله وعد التهم ، يشير إلى اشتراط الاسلام والعدالة  
كما قاله قوم . ثم قال وعند العامة ليس بشرط للمقطع . وانظر التبصرة  
في أصول الفقه ص ٢٩٧ .

قال الشيرازي : ومن أصحابنا من قال : لا يقع العلم بتواتر الكفار .  
والذي قال بذلك ابن عديان كما صرح به صاحب شرح الكوكب  
المنير ٢ / ٣٣٩ .

.....

وعند العامة . لا يشترط العدالة ولا الإسلام <sup>(١)</sup> ، للقطع بأن  
أهل قسطنطينة لو أخبروا بقتل ملكهم حصل العلم بخبرهم ، وإن كانوا  
كفاراً فجاراً <sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup>

وقوله : ( وتباين أماكنهم ) أى تباعدها . . يشير إلى اشتراط  
إختلاف بلدانهم أو أوطانهم ومجالاتهم . وهو مختار البعض ، لأنه أشد  
تأثيراً <sup>(٤)</sup> فى دفع امكان التواطؤ .  
وعند الجمهور : لا يشترط ذلك أيضاً ، لحصول العلم بأخبار  
متوطنى بقعة واحدة ، أو بلدة واحدة ، <sup>(٥)</sup> .  
ولأن اشتراط الكثرة إلى كمال العدد كما بينا يدفع هذا الإمكان .

- 
- (١) فى (ب) وهامش (هـ) : لا يشترط العدالة ولا الاسلام ( فى  
التواتر الموجب للعلم الضرورى ) .  
(٢) انظر عدم اشتراط الجمهور الاسلام فى التواتر فى المستقصى  
١٤٠/١ ، الأحكام للأمدى ٢٣٠/١ ، نهاية السؤل ٢٦١/٢  
المحلى على جمع الجوامع ١٢٢/٢ ، مختصر ابن الحاجب ٥٥/٢  
كشف الأسرار ٣٦١/٢ ، غاية الوصول ص ٩٦ ، شرح نخبة الفكر  
ص ٢١ ، اللع ص ٣٩ ، الروضة ص ٥١ ، المسود ص ٢٣٤ ،  
ارشاد الفحول ص ٤٨ .  
(٣) فى هامش (أ، ب) : إلا أن فى المتواتر من السنة يشترط ذلك كما ستعرف بعد .  
(٤) فى (ب) و (جـ) : تأثير .  
(٥) آخر الورقة ١/١٢٢ من (ب) .

وأنه يوجب علم اليقين بمنزلة العيان علما ضروريا .

وكان الشيخ أشار إلى هذه المعاني لأنها أقطع للاحتمال (١) ،  
وأظهر في الالتزام على الخصوم . لا لأنها شروط (٢) حقيقة بحيث يتوقف  
ثبوت العلم بالتواتر عليها ، بل الشرط فيه حقيقة ما ذكرنا (٣) بد .  
وما أشبه ذلك (٤) مثل أروش الجنائيات واعداد الطواف والوقوف  
بعرفات .

قوله : ( وأنه يوجب علم اليقين بمنزلة العيان . . . ) .  
وهو مذهب جمهور (٥) العقلاء (٦) .  
وزهدت السنية (٧) وهم (٨) قوم من عبدة الأوثان ،

- 
- (١) في (ب) : الاحتمال .  
(٢) في (ج) : شرط .  
(٣) في (هـ) : ذكرناه .  
(٤) قال في النامى شرح الحسامي ١٣٨/١ ، وهذا . . أي الأمثلة التي  
أوردتها الماتن والشارح - مثال لطلق المتواتر لا لتواتر السنة  
لأن في وجودها اختلافنا . . . . .  
(٥) الكلمة ساقطة من (د) .  
(٦) انظر مذهب الجمهور في كشف الأسرار ٢٦٢/٢ ، المعتمد ٥٥١/٢  
العقد فاعلى ابن الحاجب ٥٢/٢ ، مناهج العقول ٢٦٢/٢ ،  
فوائح الرحموت ١١٣/٢ ، الأحكام للأدي ٢٢/٢ ، اللمع ص ٣٩ ،  
السودة ص ٢٣٣ ، روضة الناظر ص ٩٣ ، ارشاد الفحول ص ٤٧ ،  
تهسير التحرير ٣١/٣ .  
(٧) السنية . بضم السين المبهمة وفتح الميم وتشديد هـ - تنسب إلى  
سومنا بلد بالهند . كانوا يعبدون صنما اسمه "سومانت" كسره  
السلطان محمود بن سبكتكين يقولون بالتناسخ وقدّم العالم وأبطال  
النظر والاستدلال . واعتبار الحواس الخمس - وحدها - وسائل  
للعلم والمعرفة . انظر الحور العين ص ١٣٩ ، الفرق بين الفرق  
ص ٢٧٠ ، القاموس المحيط ٢٣٦/٤ ، الطل والنحل  
للشهرستاني .  
(٨) في (د) : وهو .

.....

-----

والبراهمة<sup>(١)</sup> وهم قوم من منكرى الرسالة بأرض الهند ، إلى أن الخبر لا يكون حجة أصلاً ، ولا يقع العلم به بوجه ، لا علم يقين ولا علم طمأنينة ، بل يوجب ظننا .

وذهب قوم منهم النظام<sup>(٢)</sup> من المعتزلة<sup>(٣)</sup> ،

(١) البراهمة : طائفة من الهنود . ينسبون إلى رجل منهم يسمى براهم ، يرى استحالة ثبوت النبوات عقلاً . وهم ينفون النبوات . ثم هم فرق فمنهم أصحاب الفكرة ، وأصحاب البدوة ، وأصحاب التناسخ .

انظر الملل والنحل للشهرستاني ٢/٢٥٠ .

(٢) هو : إبراهيم بن سيار بن هاني البصري ، أبو اسحق ، من أئمة المعتزلة . وهو شيخ الجاحظ ، أنكر عليه عامة المسلمين تقريره مذهب الفلاسفة في القدر ، انفرد بآراء خاصة ، تابعت فرقه من المعتزلة سميت " بالنظامية " نسبة إليه . توفي سنة ٢٣١ هـ .

النجوم الزاهرة ٢/٢٢٤ ، الفرق بين الفرق ص ١٣١ ، فهرق وطبقات المعتزلة ص ٤٩ ، ٥٩ - ٦٢ ، تاريخ بغداد ٦/٩٢ ، الاعلام ١/٣٦ ، الفتح المبين ١/١٤١ .

(٣) المعتزلة : سمو بذلك لأن رأسهم واصل بن عطاء خالف الحسن البصري في القدر وفي النزلة بين المنزلتين ، وانضم إليه عمرو بن عبيد في بدعته فطردهما الحسن البصري عن مجلسه فاعتزلاه إلى سارية من سواري مسجد البصرة ، فقبل لهما ولأتباعهما المعتزلة ، وهم عشرون فرقة ومن آرائهم التقيح والتحسين العقليين ، ووجوب رعاية الله مصالح العباد . الفرق بين الفرق ٢١-٦٢ ، الملل والنحل ١/٤٣ ، المواقف ص ٦٢ .

.....

-----

وأبو عبد الله الطنجي (١) من ألقابها إلى أنه يوجب علم طمانينة لا علم  
يقين .

ويريدون به أن جانب الصدق يترجح فيه بحيث تطمئن اليه  
القلوب فوق ما تطمئن بالظن ، ولكن لا ينتفى عنه توهم الكذب والغلط  
والقاتلون بأنه يوجب علم اليقين إختلفوا :  
فذهب (٢) عامتهم إلى أنه يوجب علم ضروريا .  
وذهب أبو القاسم الكعبي (٣) وأبو الحسين البصري (٤) من المعتزلة

---

(١) هو : محمد بن شجاع الطنجي ، أبو عبد الله ، فقيه أهل العراق ،  
في وقته كان صاحب أبي يوسف بن زياد اللؤلؤي ، له تصانيف ،  
رسم بالبدعة ووضع الحديث . قال ابن حجر متروك . توفي سنة ٢٦٦  
هجريه . تاريخ بغداد ٣٥٠/٥ ، ميزان الاعتدال ١٦٨/١ ، تقريب  
التهذيب ص ٣٠١ ، شذرات ١٥١/٢ ، تاج التراجم ص ٥٥ .  
(٢) في (٥) : فذهب .

(٣) هو : أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البصري ،  
شيخ من شيوخ المعتزلة ، وله تنسب الطائفة الكعبية . له آراء خاصة  
في علم الأصول والكلام . خالف المعتزلة في أصول كثيرة . وكان  
حاطب ليل يدعي في أنواع العلوم ولم يحظ قس شئ منها . توفي  
سنة ٣١٩ وقال ابن خلكان وابن كثير سنة ٣١٢ هـ .

وفيات الأعيان ٤٥/٣ ، البداية والنهاية ٢٨٤/١١ ، الفتح  
المبين ١٢٠/١ ، شذرات الذهب ٢٨١/٢ ، المعبر ١٢٦/٢ .

(٤) هو : محمد بن علي بن الطيب ، أبو الحسين البصري أحد أئمة

وأبو بكر الدقاق <sup>(١)</sup> من أصحاب الشافعي . إلى أنه يوجب علماً  
إستدلالياً <sup>(٢)</sup> .

تسلك من أنكر حصول <sup>(٣)</sup> [ العلم به بأن <sup>(٤)</sup> ] التواتر صار جمعاً  
بالآحاد وخبر كل واحد محتمل للكذب حالة الانفراد ، وبانضمام المحتمل  
إلى المحتمل لا يزداد إلا الإحتمال ، إذ لو انقطع الإحتمال ولم يجرز

== المعترلة على بدعته بشار إليه بالبهان في علم الأصول والكلام ووصفه  
بالذكاء والديانة له تصانيف منها " المعتد شرح المعتمد في الأصول  
اعتد عليه الرازي في المحصول ، وتصنف الأدلة ، وقرر الأدلة وشرح  
الأصول الخمسة . توفي سنة ٤٣٦ هـ . فرق وطبقات المعترلة ١٢٥  
وفيات الاعيان ٢٧١/٤ ، شذرات الذهب ٢٥٩/٣ ، الفتح المبين  
٢٣٢/١ .

(١) هو : محمد بن محمد بن جعفر الدقاق ، الشافعي الفقيه الأصولي ،  
ولي القضاء بكرخ قال الخطيب : " كان فاضلاً عالماً بعلوم كثيرة ، وله  
كتاب في الأصول على مذهب الشافعي وكانت فيه دعاية . ولد سنة  
٣٠٦ هـ وتوفي سنة ٣٩٢ هـ .

طبقات الشيرازي ص ٩٧ ، تاريخ بغداد ٢٢٩/٣ ، النجوم الزاهرة  
٢٠٦/٤ ، الوافي بالوفيات ١١٦/١ .

(٢) وهناك قول ثالث بالتوقف نقله الآمدي والرازي والاسنوي عن المرتضى  
من الشيعة واختاره الآمدي . وانظر تفصيل المسألة في الأحكام للآمدي  
٢٨/٢ ، ٣٤ ، ارشاد الفحول ص ٤٦ ، والمستصفي ١٣٢/١ ، واللمع  
ص ٣٩ ، ونهاية السؤل ٢١٨/٢ ، والمحصل ٣٢٨/١/٢ ، والأحكام  
لابن حزم ٩٣/١ ، والمثخول ص ٢٣٦ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥١

.....

الكذب عليهم حالة الاجتماع إنقلب<sup>(١)</sup> الجائز متنعاً وهو متنع . فثبت  
أن الاجتماع محتمل للتواطؤ على الكذب .

ألا ترى أن المعنى الذي<sup>(٢)</sup> لأجله لا يثبت علم اليقين حاله  
الافراد وهو كون المخبر غير معصوم عن الكذب موجود حالة الاجتماع ،  
وإذا جاز الكذب عليهم حالة الاجتماع إنقضى اليقين عن خبرهم .

على أن اجتماع الجم<sup>(٣)</sup> الصغير على الاخبار بخبر واحد مع اختلافهم  
في الآراء وقصد الصدق والكذب غير متصور ، كما لا يتصور اتفاقهم على أكل  
طعام واحد في صبيحة يوم واحد ووقوع العلم اليقيني به مبني على تصوره  
لا محالة .

ثم إذا إنتفى اليقين عنه فأما أن يثبت به ظن<sup>(٤)</sup> كما قال الفريق  
الاول ، أو طمانينة كما قال الفريق الثاني .

== روضة الناظر ص ٤٩ ، والبرهان ٥٢٩/١ ، وشرح مختصر  
ابن الحاجب ٥٣/٢ ، مناهج العقول ٢٦٤/٢ ، المعتد ٥٥٢/٢  
فوائح الرحموت ١١٤/٢ ، ١١٥ ، تيسير التحرير ٣٢/٣ .

= (٣) آخر الورقة ١٣٦/ب من (أ) .

= (٤) ما بين المعقوفين مطس في (أ) .

(١) آخر الورقة ١٣٤/ب من (هـ) .

(٢) الكلمة ساقطة من (د) .

(٣) آخر الورقة ٤/ب من (ج) .

(٤) في (ب) و (ج) : الظن .



.....  
-----  
واحتج الجمهور :

بأن التواتر بوضعه يوجب علم اليقين كالحس . فان العلم بالطلوك  
الماضية والبلدان النائية الحاصل بالتواتر <sup>(١)</sup> مثل العلم الحاصل بالحس  
من غير فرق ، ونجد المعرفة بجهة الكعبة اخبارا مثلها بجهة منازلنا <sup>(٢)</sup>  
سواء ومن أنكر ذلك <sup>(٣)</sup> فهو مكابر .

وينوع من المعقول :

وهو أن الخبر التواتر إما أن يكون صدقا أو كذبا ، ولا يجوز أن يكون  
كذبا ، لأنه إما أن يقع إتفاقا ، أو للتدين ، أو للمواضعة <sup>(٤)</sup> منهم عليه ،  
أو لداع دعاهم اليه .

والأول فاسد ، لأن صدور الكذب إتفاقا من جماعة كثيرة لا يتصور  
عادة ، كما لا يتصور إجتماعهم على ماكل واحد في زمان واحد إتفاقا .  
وكذا الثاني ، لأن إجتماع مثل هذه الجماعة على الكذب تدينا  
مع كون العقل صارفا عنه وداعيا إلى الصدق وعدم دعوه الهوى والطبع اليه  
لعدم اللذذ والراحة في نفس الكذب أمر غير متصور عادة .  
وكذا الثالث ، لأن كثرتهم واختلاف همهم مانع عن المواضعة  
عادة .

---

(١) في (د) : بالتواتر .

(٢) فـ (ب) : منازلها .

(٣) آخر الورقة ١٢٢/ب من (ب) .

(٤) في (ب) : وللمواضعة ، وفي (ج) : والمواضعة .

(٥) في (ب) و (ج) : من .

.....

-----

وكذا الرابع ، لأن الداعي إما الرغبة أو الرهبة ، وهذا الداعي

لا يتصور شموله في الجماعة العظيمة .

وإذا لم يجز أن يكون كذبا تعين كونه صدقا ، إذ لا واسطة بين

الصدق والكذب في الاخبار ، فكان مفيدا للعلم . كذا في الميزان <sup>(١)</sup> .

ونذكر بعض المحققين أن فتح الاستدلال في هذه المسئلة <sup>(٢)</sup> ،

يفض <sup>(٣)</sup> إلى <sup>(٤)</sup> تطويل الكلام ويرد إن <sup>(٥)</sup> ذاك إشكالات واعتراضات

لا يتم المقصود إلا بالجواب القاطع عنها ، ولا يمكن الجواب عنها إلا بعد

تدقيقات <sup>(٦)</sup> عظيمة ، ومن البين لكل عاقل أن علمه بوجود مكة ومحمد

صلى الله عليه وسلم أظهر من علمه بصحة الاستدلالات المذكورة <sup>(٧)</sup> في هذه

المسئلة والتسك بالدليل الخفي مع وجود الدليل الظاهر هنا الواضح

على الخفي <sup>(٨)</sup> غير جائز - فتبين أن الحق ما ذكرنا : أن حصول العلم

به ضروري والتشكيك والتردد في الضروريات باطل .

(١) أنظر ميزان الأصول في نتائج العقول للمعرقندي ص ٤٢٥ .

(٢) آخر الورقة ١٣٧/أ من (أ) .

(٣) في (ج) : يسقط عن .

(٤) في (ج) : لا وهو خطأ .

(٥) في (ب) و (ج) : فيرد أنه ذلك . .

(٦) في (ج) : بعدات .

(٧) آخر الورقة ٧٤/ب من (د) .

(٨) آخر الورقة ١٣٥/أ من (هـ) .

.....

-----

ثم من قال إنه يوجب علما إستدلاليا تمسك بأن الإستدلال ليس  
إلا ترتيب مقدمات صادقة . وهو موجود فيه ، لأن العلم به لا يحصل  
إلا بعد أن يعلم أن المخبر عنه أمر محسوس وأن المخبرين جماعة لا حاصل  
لهم على التواطؤ على الكذب وأن يعلم أن ما كان كذلك لا يكون كذبا  
فيلزم منه الصدق لعدم الوساطة .

وبأنه <sup>(١)</sup> لو كان ضروريا لما اختلفوا فيه كالم يختلفوا في أن الشيء <sup>(٢)</sup>  
أعظم من جزئه . وأن الموجود لا يكون معدوما .  
وحيث اختلفوا فيه علمنا أنه مكتسب كالعلم بالنبوة عند معرفة  
المعجزات .

وجه قول <sup>(٣)</sup> العامة :-

إنه لو كان إستدلاليا <sup>(٤)</sup> لا يختص به من يكون <sup>(٥)</sup> من أهمل  
الإستدلال . وقد رأينا أنه لا يختص بهم فان كل أحد <sup>(٦)</sup> في صفه يعلم  
أباه وأمه بالخبر كما يعلمهما بعد البلوغ ، مع أنه لا يعرف الإستدلال أصلا .  
والعلم بالملوك الماضية والبلدان النائية يحصل من غير إستدلال وصنع من  
جهة العالم ، وهو حد العلم الضروري <sup>(٧)</sup> ، ولأنه لو كان إستدلاليا لجاز

(١) في (د) : ولأنه .

(٢) في (ب) و (ج) : يختلفون .

(٣) في (ب) و (ج) : عامة العامة .

(٤) آخر الورقة ٥/أ من (ج) .

(٥) في (د) هو من .

(٦) في (ب) و (ج) واحد .

(٧) آخر الورقة ١٢٣/أ من (ب) .

.....

-----

الخلاف فيه عقلا ، لأن شأن العلوم الاستدلالية كذلك ، وإنما إشتغل  
بعض العلماء بالاستدلال للالزام على من ينكر الضرورة تعنتا ومكابرة ،  
وهو يعتقد العلم الإستدلالي فتقوم عليه الحجة (١) .

ثم من يخالف فيه فأننا يخالف بلسانه أو خبط في عقله أو عناد .  
ولو تركنا ما علمنا ضرورة بمخالفكم للزمكم ترك المحسوسات بسبب خلاف  
السوفسطائية (٢) .

وقولهم لا بد من ترتيب المقدمات قلنا : لا يلزم من ترتيبها  
كون القضية الحاصلة منها نظرية ، لأن صورة الترتيب أو التركيب ممكنة  
في كل ضروري حتى في أظهر الضروريات كقولنا الشيء إما أن يكون وإما  
أن لا يكون ( بأن يقال الكون ) (٣) وهو الوجود واللاكون وهو العدم

---

(١) في (د) : وللحجة .

(٢) السفسطة : عرفها الجرجاني بأنها : قياس مركب من الوهميات ،

والغرض منه تغليب الخصم وإسكاته . راجع التعريفات ص ١٠٤ .

والسفسطائية : هم مهطلو الحقائق ، وهم ثلاث فرق : فرقة نفست

الحقائق جملة ، وفرقة شكت فيها ، وفرقة فصلت ، فقالت : " هي

حق عند من هي عنده حق ، وهي باطل عند من هي عنده باطل " .

أنظر الفصل في الطل والنحل لابن حزم ٧/١ . وقد رد عليهم

إبن حزم في ص ٨ - ٩ .

(٣) ما بين المعقوفتين مطلق في (أ) .

.....

-----

متقابلان ، والمتقابلان يمتنع إتصاف الشيء الواحد بهما . فالشيء إما  
أن يكون وإما أن لا يكون (٢) .

وإنما كان كذلك ، لأن إمكان صورة التركيب لا تكفى في كون  
العلم نظرياً بل يحتاج مع ذلك إلى العلم بارتباط تلك المقدمات  
بالمطلوب وإنها الوسطة المفضية إليه .

---

(١) في (د) : يمنع .

(٢) آخر الورقة ١٣٧/ب من (أ) .

والمشهور : وهو ما كان من الآحاد في الأصل ، ثم انتشر فصار  
ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، وهم القرن الثاني ومن بعدهم  
وأولئك قوم ثقات أئمة لا يتهمون ، فصار بشهادتهم وتعدد يقمهم بمنزلة

-----

قوله والمشهور : وهو القسم الثاني من أقسام السند .

وهو إسم لخبر كان من الآحاد في الأصل أي في الإبتداء ثم انتشر

في القرن الثاني حتى روته جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب .

وقيل : هو ما تلقته العلماء بالقبول والإعتبار للإشتهار في القرن

الثاني والثالث <sup>(١)</sup> دون القرون التي بعدهم ، فان أخبار الآحاد إشتهرت

في هذه القرون- ولا تسمى مشهورة حتى لا يجوز الزيادة بها على الكتاب

مثل خبر الفاتحة <sup>(٢)</sup> والتسمية في <sup>(٣)</sup> الوضوء وغيرها- ويسمى مشهورا

ومستفيضاً <sup>(٤)</sup> من شهر بشهر شهرا وشهرة فأشتهر ، أي وضح ومنه شهر

سيفه إذا سلّه . واستفاد الخبر أي شاع . وخبر مستفيض أي منتشر بين

الناس .

---

(١) آخر الورقة ١٣٥/ب من (هـ) .

(٢) أنظر تخريج خبر الفاتحة والتسمية في ص ٨٩ .

(٣) أي قول بسم الله عند الشروع في الوضوء .

(٤) قال الشيخ زكريا الأنصاري : " وقد يسمى المستفيض مشهورا .

أنظر غاية الوصول ص ٩٧ ، وقسم القراني الأخبار إلى متواتر وآحاد

وما ليس بمتواتر ولا آحاد . أنظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ .

ويرى الجمهور أن المشهور من أقسام الآحاد .

أنظر الأحكام للأدي ( ٢ : ٩٩ ) المحلى على جمع الجوامع والبناني

١٢٩/٢ ، كشف الأسرار ٣٦٨/٢ ، ٥٩/٣ ، إرشاد الفحول

ص ٤٩ .

التواتر ، حتى قال الجصاص : أنه أحد قسمي التواتر ، وقال عيسى بن أبان : يضل جاحده ولا يكفر . وهو الصحيح عندنا ، لأن المشهور بشهادة السلف صار حجة للعمل به بمنزلة التواتر فصحت الزيادة به على كتاب الله تعالى وهو نسخ عندنا .

وأما حكمه فقد اختلف فيه :

فذهب بعض أصحاب الشافعي رحمه الله إلى أنه ملحق بخبر الواحد ، فلا ينفذ إلا الظن <sup>(١)</sup> .

وذهب أبو بكر الجصاص وجماعة من أصحابنا إلى أنه مثل التواتر فيثبت به علم اليقين لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة .

وذهب عيسى بن أبان من أصحابنا إلى أنه يوجب علم طمأنينة لا علم يقين فكان دون التواتر فوق خبر الواحد ، حتى جازت الزيادة به على كتاب الله تعالى التي هي تعدل النسخ وإن لم يجز النسخ به مطلقا وهو إختيار القاضي الامام أبي زيد <sup>(٢)</sup> وعامة المتأخرين .

---

(١) وهو رأي الجمهور . أنظر : غاية الوصول ص ٩٧ ، شرح تنقيح

الفصول ص ٣٤٩ ، إرشاد الفحول ص ٤٩ .

(٢) هو القاضي عبد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى ، أبو زيد الديوبسي ،

الفقيه الكبير الأصولي ، الحنفي . كان يضرب به المثل في النظر

واستخراج الحجج . قال ابن خلكان : " . . . وهو أول من وضع علم

الخلافة من مؤلفاته " تأسيس النظر ، وتقويم الأدلة ، وتحديد أدلة

الشرع في أصول الفقه وكتاب الأسرار في الفقه . توفي ببخارى سنة ٤٣٠

هجرية . ترجمته الفوائد البهية ص ١٠٩ ، تاج التراجم ص ٣٦ ، وفيات

الأعيان ٤٨/٣ ، الفتح المبين ٢٣٦/١ ، شذرات الذهب ٢٤٥/٣ .

.....  
-----  
قال أبو اليسر <sup>(١)</sup> : وحاصل الاختلاف راجع إلى الاكثار .  
فعند الفريق الأول من أصحابنا : يكفر <sup>(٢)</sup> جاحده .  
وعند الفريق الثاني : لا يكفر جاحده <sup>(٣)</sup> .  
ونفى شمس الأئمة رحمه الله على أن جاحده لا يكفر بالإتفاق <sup>(٤)</sup> ،  
والله أشير في الميزان <sup>(٥)</sup> أيضا .  
وعلى هذا لا يظهر أثر الاختلاف في الأحكام .  
وجه قول الفريق الأول :-

أن التابعين لما أجمعوا <sup>(٦)</sup> على قبول <sup>(٧)</sup> والعمل به ثبت صدقه

- 
- (١) هو : محمد بن محمد بن عبد الكريم بن موسى صدر الإسلام البزدوى  
كان بارعا في الفروع والأصول . إنتهت إليه رئاسة الحنفية فيما وراء  
النهر . وهو أخو فخر الإسلام البزدوى . توفي ببخارى سنة ٤٩٣ هـ  
ترجمته في الفوائد البهية ص ١٨٨ .  
(٢) آخر الورقة ١٢٣ / ب من (ب) .  
(٣) الكلمة من (د) .  
(٤) أنظر أصول السرخسي : ( ٢٩٢ / ١ ) .  
(٥) أنظر ميزان الأصول للسمرقندي ص ٤٢٨ ٤٢٩ .  
(٦) في (ب) و (د) : إجتمعوا .  
(٧) آخر الورقة ٥ / ب من (ج) .



.....

-----

لأنه لا يتوهم إتفاقهم على القبول إلا بجامع جمعهم عليه ، وليس ذلك إلا  
تعيين جانب الصدق في الرواة <sup>(١)</sup> ، ولهذا سمينا العلم الثابت به  
استدلالاً لا ضرورياً . إلا أنه لا يكفر جاحده ، <sup>(٢)</sup> لأن إنكاره وجعده  
لا يورى إلى تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه لم يسمع من الرسول  
صلى الله عليه وسلم حد لا يتصور تواطؤهم على الكذب ، بل هو خـبـر  
واحد قبله <sup>(٣)</sup> العلماء في العصر الثاني ، وإنما يورى إلى تخطئة  
العلماء في القبول وإتهامهم بعدم التأمل في كونه عن الرسول صلى الله  
عليه وسلم غاية التأمل . وتخطئتهم ليست بكفر بل هي بدعة وضلال ،  
بخلاف إنكار التواتر فإنه يورى إلى تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
إذا التواتر بمنزلة السمع منه صلى الله عليه وسلم وتكذيبه كفر .

وجه قول الفريق الآخر <sup>(٤)</sup> :-

أن الرواة في الأصل لم يبلغوا حد التواتر ، فيمكن فيه شبهة  
لا محالة ، ولهذا لم يكفر جاحده ، لأن الكفر لا يثبت بانكار ما فيه شبهة ،

(١) في (ب) و (ج) الرواية وهو خطأ .

(٢) آخر الورقة ١/١٣٨ من (أ) .

(٣) في (د) : قبله .

(٤) في (د) : الثاني .

(٥) في (ب) : للرواة . وهو خطأ .

وذلك مثل زيادة الرجم والسح على الخفين والتابع في صيام كفارة  
اليمسين .

ولا يمكن اعتبار هذه الشبهة في سقوط العمل <sup>(١)</sup> به لأن الشبهة الثابتة  
في خبر الواحد والقياس التي فوق هذه الشبهة لا تؤثر في اسقاط العمل <sup>(٢)</sup>  
بهما ، فهذه أولى ، فيجب اعتبارها في حق العلم . فلا يثبت به اليقين  
ولكن يثبت به علم طمأنينة يقرب إلى اليقين فوق الظن الذي يحصل بخبر  
الواحد لإتفاق العلماء من الصدر الثاني ومن بعدهم على قبوله والعمل به  
فصار مثل التواتر <sup>(٣)</sup> من هذا الوجه ، <sup>(٤)</sup> فيجوز به الزيادة على الكتاب  
التي هي نسخ معنى ، لأنه متواتر معنى ولا يجوز به نسخ النظم لأنحطاط  
درجته عنه <sup>(٥)</sup> صورة ، وذلك لأن الزيادة بيان من حيث أنها تبين  
محتمل اللفظ ، ونسخ من حيث أنها ترفع الإطلاق وتهدله بالتقييد الذي

هو ضده على ما عرف في فعل النسخ ان شاء الله تعالى .  
ثم الزيادة لو كانت بياناً محضاً كبيان التفسير ، لجازت بالتواتر والمشهور  
والآحاد ، ولو كانت نسخاً محضاً لم يجوز إلا بالتواتر ، لا شرط المعادلة فيه .  
ولما كانت بياناً من وجه ونسخاً من وجه جوزناها بالمشهور الذي هو سنن  
الآحاد من وجه ، ومن المتواتر من وجه ، توفيراً على الشبهين حفظهما .  
وقوله : (عندنا) احتراز عن قول الشافعي رحمه الله وأصحاب الحديث  
فان الزيادة بيان محض عندهم <sup>(٦)</sup> على ما سيأتى كبيان <sup>(٧)</sup> ان شاء الله تعالى .  
قوله : (وذلك . .) أي الزيادة على النص بالخبر المشهور مثل زيادة الرجم  
في حق المحسن بقوله عليه الصلاة والسلام : " الشيب بالشيب [جلد ما ثمة] " <sup>(٨)</sup>  
ورجم بالحجارة <sup>(٩)</sup> ويرجم النبي صلى الله عليه وسلم

(١) في (ب) : العلم . (٢) آخر الورقة (١٣٦/أ) من (ج) (٣) في (ب) : التواتر .  
(٤) آخر الورقة (٧٥/أ) من (د) . (٥) الكلمة ساقطة من (د) .  
(٦) في (ب) : التواتر . (٧) آخر الورقة (١٢٤/ب) من (أ) .  
(٨) انظر مسألة الزيادة على النص (ص/٢٨٩) . (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .  
(١٠) أخرجه مسلم : (٣/١٣١٦) في الحدود ، باب الزنا حديث رقم ١٦٩٠ .

.....  
-----  
(١) (٢) وغيرهما (٣) . والمسح على الخفين (٤) بحديث المغيرة (٥)  
ماعزا  
وغیره .

- 
- (١) حديث ماعز متفق عليه .  
أخرجه البخاري في ١٣٥/١٢ في الحدود ، باب هل يقول الامام  
للمقر هل غمزت ؟ .  
وأخرجه مسلم في ١٣١٩/٣ في الحدود ، باب من اعترف على نفسه  
بالزنا حديث ١٦٩٢ - ١٦٩٥ .  
(٢) هو الصحابي الجليل : ما عزين مالك الأسلمي المدني قيل اسمه  
غريب وماعز لقبه ، أبو عبد الله ، كتب له النبي صلى الله عليه وسلم  
كتابا بإسلام قومه قال فيه صلى الله عليه وسلم : " لقد تاب توبته  
لو تابها طائفة من أمتي لكنتهم " .  
الإستيعاب ٣/٣٢٧ ، الإصابة ٣/٤٣٨ ، أسد الغابسة ٥/٨ ،  
تهذيب الأسماء ٢/٧٥ .  
(٣) الكلمة ساقطة من (ج) قلت والصواب : وغيره .  
(٤) حديث المسح على الخفين أخرجه البخاري في ٢٨٥/١ في الصلاة ،  
باب الصلاة في الخفاف حديث ٣٨٨ عن المغيرة بن شعبه . قال  
" وضأت النبي صلى الله عليه وسلم فمسح خفيه وصلى " .  
(٥) هو : الصحابي الجليل المغيرة بن شعبه بن أبي عامر الثقفي ،  
أبو عبد الله . وقيل أبو عيسى . أسلم عام الخندق وشهد الحديبية  
كان داهيا حليما فطنا أدبيا . ولاء عمر على البصرة ثم الكوفة ثم أقره  
عثمان عليها ثم عزله . وكان ممن اعتزل الفتن . مناقبه كثيرة . توفى  
سنة ٥٠ هـ وقيل غير ذلك . الإصابة ٣/٤٥٣ ، الإستيعاب  
٣/٣٨٨ ، تهذيب الأسماء ٢/١٠٩ .

.....

صيام  
والتتابع في كفارة اليمين بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه :  
( فصيام ثلاثة أيام متتابعات ) ( ١ ) وكانت ( ٢ ) قراءة مشهورة فيجوز ( ٣ )  
الزيادة بها ( ٤ ) . وقد تحقق النسخ معنى في هذه الصور بهذه ( ٥ )  
الزيادات .

- ( ١ ) حكاه أحمد ورواه الأثرم عن أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود  
أنهما قرآ : " فصيام ثلاثة أيام متتابعات " . ورواها ابن أبي شيبه  
عن الشعبي عن ابن مسعود . ورواها عبد الرزاق عن عطاء يقول :  
بلغنا في قراءة ابن مسعود ( فصيام ثلاثة أيام متتابعات ) وكذلك  
نقروها . ورواها الحاكم عن أبي العالبة عن أبي بن كعب .  
أنظر : نيل الأوطار ٢٣٨ / ٨ ، نصب الراية ٢٩٦ / ٣ ، تفسير  
القرطبي ٢٨٣ / ٦ ، الموطأ ٣٠٥ / ١ ، في الصيام ، باب ما جاء  
في قضاء رمضان والكفارات حديث ٥٩ .  
( ٢ ) في ( ج ) : فكانت .  
( ٣ ) في ( د ) : وتجوز .  
( ٤ ) اختلف الفقهاء في اشتراط التتابع في الأيام الثلاثة من الصيام :  
فذهب إلى اشتراط التتابع الحنفية والحنابلة والثوري والشافعي  
في أحد قوليه واختاره المزني قياسا على الصوم في كفارة الظهار ،  
واعتبارا بقراءة ابن مسعود . وذهب مالك والشافعي في قوله  
الآخر وهو الأظهر في المذهب إلى عدم اشتراط التتابع ولكن  
يستحب . أنظر المبسوط ١٤٤ / ٨ ، البدائع ١١١ / ٥ ، بداية  
المجتهد ٤٠٦ / ١ ، تفسير القرطبي ٢٨٣ / ٦ ، مغني المحتاج  
٣٢٧ / ٤ ، المغني ٧٤٣ / ٨ .  
( ٥ ) في ( ج ) : الصورة .

.....

-----

فإن عموم قوله تعالى : ( الزانية والزاني )<sup>(١)</sup> يتناول المحصن كما يتناول

غيره ، فزيادة الرجم انتسخ حكم الجلد في حقه .

وكذا قوله تعالى : ( وأرجلكم )<sup>(٢)</sup> يتناول حالة التخفيف<sup>(٣)</sup>

في إيجاب الغسل ، فزيادة المسح إنتسخ الحكم في هذه الحالة ،

وكذا إطلاق قوله تعالى : ( فصيام ثلاثة أيام )<sup>(٤)</sup> يوجب جواز

التفرق والتتابع فيه فتهجيده<sup>(٥)</sup> بالتتابع انتسخ جواز التفرق .

وليس ما ذكرنا من قبيل التخصيص ، لأن من شرطه عندنا أن يكون

المخصص مثل المخصوص منه في القوة ، وأن يكون متصلا لا متراخيا ،

ولم يوجد الشرطان جميعا .

---

( ١ ) سورة النور آية ٢ . .

( ٢ ) سورة المائدة آية ٦ .

( ٣ ) آخر الورقة ١/٦ من (ج) .

( ٤ ) سورة المائدة آية ٨٩ .

( ٥ ) في (ب) و (ج) : فتهجيده .

لكه لما كان من الآحاد في الأصل ثبتت به شبهة سقط بها علم

اليقين .

وخبر الواحد وهو الذي يرويه الواحد أو اثنان فصاعدا بعد أن يكون

دون المشهور والمتواتر .

قوله : ( لكه ... ) أي المشهور لما كان كذا ...

جواب عما يقال لما صار المشهور بشهادة السلف بمنزلة المتواتر

ينبغي أن يوجب علم اليقين دون علم الطمأنينة <sup>(١)</sup> ؟ .

فقال : لما كان من الآحاد في الأصل ثبت به أي بكونه من الآحاد

شبهة فيه ، سقط بها علم اليقين .

قوله : <sup>(٢)</sup> ( وخبر الواحد ... ) وهو القسم الأخير من أقسام

المسند : هو الخبر الذي يرويه الواحد أو اثنان فصاعدا لا عبرة للعدد

فيه . يعني لا يخرج عن كونه من أخبار الآحاد بأن كان الخبر متعددًا

بعد أن لم يبلغ درجة التواتر والاشتهار .

وقوله : ( الواحد والإثنان ) إشارة إلى رد قول من فرق بين الإثنين

والواحد مثل الجبائي <sup>(٣)</sup> من المعتزلة . فقبل خبر الإثنين دون الواحد ،

---

(١) في ( د ) : طمأنينة .

(٢) آخر الورقة ١٣٦ ب / من ( هـ ) .

(٣) هو : محمد بن عبد الوهاب بن سلام أبو علي الجبائي ، نسبة

إلى جبّ ، بضم الجيم وتشديد الباء ، البصري ، الفيلسوف المتكلم

رأس المعتزلة وشيخهم ، ومع ذلك كان فقيها ورعا زاهدا وإماما

تنسب الجبائية ، أشهر مصنفاته تفسير القرآن ومتشابه القرآن .

ولد سنة ٢٢٥ هـ ، وتوفي سنة ٣٠٣ هـ .

.....

-----

مستدلا بأن أمر الد يانات لما كان أعظم وأهم من المعاملات كان أولى  
باشتراط العدد فيه (١) .

والى رد قول من (٢) شرط عدد الأربعة متمسكا بأن أمر الد يانات  
لما كان أهم فيعتبر فيه أقصى عدد اعتبره الشرع فى باب الشهادة وهو  
الأربع .

== طبقات المفسرين للداودى ١٩١/٢ ، فرق وطبقات المعتزلة  
ص ٨٥ ، الفرق بين الفرق ص ١٦٢ ، وفيات الأعيان ٢٦٢/٤ ،  
اللباب ٢٥٥/١ ، شذرات الذهب ٢٤١/٢ ، طبقات  
المفسرين للسيوطى ص ٨٨ ، البداية والنهاية ١٢٥/١١ .

(١) أنظر قول الجبائى فى المعتد ٦٢٢/٢ ، واشتراط لقبول رواية  
الواحد بأحد شروط منها أن يعضده ظاهر ، أو عمل بعض الصحابة  
أو اجتهد ، أو يكون منتشرا ، وانظر المنحول ص ٢٥٥ ،  
أنظر دليل الجبائى ورد الجمهور عليه فى العضد على ابن الحاجب  
٥٩/٢ ، ٦٨ ، كشف الأسرار ٢٨/٣ ، أصول السرخسى  
٣٣١/١ ، فواتح الرحموت ١٣٤/٢ ، المحلى على جمع الجوامع  
١٣٧/٢ ، المستصفى ١٥٥/١ ، المنحول ص ٢٥٥ - ٢٥٢ ،  
التبصرة ص ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، الروضة ص ٥٦  
تدريب الراوى ٧٣/١ ، ارشاد الفحول ص ٤٩ .

(٢) 'من شرط الأربعة الجبائى أيضا .

أنظر المعتد ٦٢٢/٢ .

(٣) فى هامش (هـ) : الدين .

.....

-----

إلا أنا نقول أن قول الثاني لما لم يوجب زيادة علم لم يكن  
ناهيا بالأول ، لم يكن في إشتراطه قاعدة <sup>(١)</sup> . وإشتراطه في المعاملات  
على خلاف القياس كإشتراط لفظ الشهادة .

وقبل في الفرق بينهما : أن جانب المدعى عليه قد تقوى فـ  
الصدق بتسكه بالأصل وهو براءة الذمة <sup>(٢)</sup> والمدعى ساواه بمعارضته  
بالشاهد الواحد ، فلا بد من شاهد آخر لترجيح <sup>(٣)</sup> جانبه في ظهور  
الصدق <sup>(٤)</sup> . فأما في أمور الدyanat فلا معارض <sup>(٥)</sup> من جانب السامع  
<sup>(٦)</sup>  
وقد ترجح جانب الصدق في المخبر بالعدالة فلا حاجة إلى إشتراط  
العدد فيه .

---

(١) قلت : فائدته تقوية الظن للخبر .

(٢) آخر الورقة ١٢٤/ب من (ب) .

(٣) في (ب) و (ج) : لم ترجح .

(٤) في (د) : صدقه .

(٥) آخر الورقة ١٣٩/أ من (أ) .

(٦) الكلمة مطسمة في (أ) .



وحكمه إذا ورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا تعمم  
بها الهلوى ولم يظهر من الصحابة رضى الله عنهم الاختلاف فيها وترك  
المحاجة به أن يوجب العمل .

---

قوله : ( وحكمه إذا ورد . . . الى آخره ) خبر الواحد إذا وجد بشرائطه  
التي ذكرها يوجب العمل ولا يوجب اليقين ولا الطمأنينة ، بل يوجب  
الظن . وهو مذهب جملة الفقهاء وأكثر أهل العلم . ( ١ )

ومن الناس من أبى جواز العمل به عقلا في أمور الدين مثل الجبائي  
وجماعة من المتكلمين . ( ٢ )

متسكين فيه بأن صاحب الشرع قادر على إثبات ما شرعه بأوضح  
دليل . فأى ضرورة له في التجاوز عن الدليل القطعى إلى ما لا يفيد إلا  
الظن ، بخلاف المعاملات حيث قبل فيها خبر الواحد بلا خلاف ،  
لأن قبوله فيها من باب الضرورة ، فانا نعجز عن اظهار كل حق لنا  
بطريق لا يبقى فيه شبهة ، فلهذا جوزنا الاعتماد فيها على خبر  
الواحد .

---

( ١ ) قال الأسنوى : " اتفق الكل على وجوب العمل بخبر الواحد ففى  
الفتوى والشهادة والأمور الدينية " .  
أنظر التفصيل فى هذه المسألة فى نهاية السؤل ( ٢٣١ / ٢ ) منهاج  
العقول ( ٢٣٠ / ٢ ) المحلى على جمع الجوامع ( ١٣٢ / ٢ ) اللمع  
( ٤٠ ) السوداء ( ٢٣٧ ) المستصفى ( ١٤٦ / ١ ) مختصر ابن الحاجب  
والعضد عليه ( ٥٨ / ٢ ) تيسير التحرير ( ٨١ / ٣ ) إرشاد الفحول  
( ٤٩ ) غاية الوصول ص ( ٩٨ ) مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين  
الشنقيطى ص ( ١٠٣ ) المعتد ( ٥٨٣ / ٢ ) والأحكام للأبى ( ٧٥ / ٢ )  
( ٢ ) وبه قال أكثر القدره وبعض الظاهرية

أنظر أدلة هذا الرأى ومناقشتها فى : تيسير التحرير ( ٨١ / ٣ )  
واللمع ( ٤٠ ) فواتح الرحموت ( ١٢١ / ٢ ) والسودة ( ٢٣٧ )

.....  
و منهم من منعه سماع مثل القاشاني (١) وأبي داود (٢) (٣)

== والدخل إلى مذهب أحمد (ص ٩٢) نهاية السؤل (٢/٢٣١) ،  
ونهاج العقول (٢/٢٣٠) وإرشاد الفحول (ص ٤٩) وشرح الكوكب  
النير (٢/٣٥٩) والأحكام للآدي (٢/٧٥) والأحكام لابن حزم (١/١١٣)

(١) هو : أبو بكر محمد بن إسحق القاشاني بالسّين المهبط كما ضبطه  
السعد التفتازاني في حاشيته على العضد وكما أورد ابن حجر في  
تبصرة المنتبه وأيضاً كما في الباب . والقاشاني نسبة إلى قاشان  
وهي بلدة عند قم . وكان أولاً على مذهب داود ثم إنتقل إلى  
مذهب الشافعي فصار رأساً فيه ومقوماً عند أهله ، له من الكتب  
( الرد على داود في إبطال القياس ، وكتاب إثبات القياس ، وكتاب  
الفتيا الكبير ) .

ترجمته في ( طبقات الفقهاء للشيرازي ١٧٦ ) الفهرست (٢٦٧) ،  
تبصرة المنتبه (٣/١١٤٧) الباب (٢/٧) .

(٢) هو : محمد بن داود بن علي خلف الظاهري ، أبو بكر ، فقيه أصولي  
أديب شاعر مناظر لغوي اخباري قام بفقهاء أبيه بعد وفاته ، كسان  
بناظر ابن سريج ولد ونشأ ببغداد من تصانيف الأصول إلى معرفة  
الأصول ، واختلاف سائل الصحابة ، والفرائض ، والإنذار ،  
ولد سنة ٢٥٥ هـ وتوفي سنة ٢٩٧ هـ

وفيات الأعيان (٤/٢٥٩) تاريخ بغداد (٥/٢٥٦) طبقات الفقهاء  
للشيرازي (١٧٥) تذكرة الحفاظ (٢/٦٦٠) شذرات الذهب (٢/  
٢٦٦) معجم المؤلفين (١/٢٩٦) .

(٣) قول ابن داود خاص به مخالف لأهل الظاهر وقد نقل ابن حزم عن  
داود الظاهري انه يقول بوجوب العمل به ، بل بوجوب العلم ودافع  
عنه وشدد النكير على المخالف .

أنظر الأحكام لابن حزم (٩٧ - ١٢٣) ونسبه الجوهري لطائفة من  
الروافض . أنظر البرهان (٢/٦٠٠) .

والرافضة (١) ستروحين (٢) بقوله تعالى : / (٣) ولا تقف ما ليس لك به علم (٤).

أى لا تتبع ما لا علم لك به ، وخبر الواحد لا يوجب العلم فلا يجوز إتباعه والعمل به بظاهر هذا النص .

قالوا : ولا معنى لقول من يقول العلم ذكر نكرة فى موضع النفسى فيقتضى انتفاء أصلا ، وخبر الواحد يوجب نوع علم / غالب الظن السدى سماه الله طما فى قوله تعالى : ( فان علمتوهن مؤمنات ) (٥) فلا يتناوله النهى لأننا إن سلمنا (٦) أنه يفيد الظن فهو محرم الإتيان أيضا لقوله تعالى : ( إن يتبعون إلا الظن ) (٧) الآية .

ونذهب أكثر أصحاب الحديث منهم أحمد بن حنبل وداود الظاهري (٨)

(١) الرافضة هم الذين كانوا مع زيد بن علي . ثم تركوه لأنهم طلبوا منه أن يتبرأ من الشيخين . فقال : لقد كانا وزيري جدى فلا أتبرأ منهما . فرفضوه . وتفرقوا عنه ومنهم السبئية . أنظر الفرق بين الفرق (٣١) .

(٢) إستروح : وجد الراحة . أنظر القاموس المحيط (٢٣٢/١) ، والصاح (٣٧١/١) .

(٣) آخر الورقة (ب/٦) من (ج) .

(٤) سورة الإسراء آية (٣٦) .

(٥) سورة السجدة آية (١٠) .

(٦) آخر الورقة (١٣٧/أ) من (هـ) .

(٧) سورة النجم آية (٢٣) .

(٨) هوداود بن علي بن خلف ، أبو سليمان الأصبهاني إمام أهل الظاهر كان زاهدا متقللا كثير الورع من عقلاء الناس . كان متعصبا للإمام الشافعي صنف كتابا فى فضائله والثناء عليه ، ثم صار صاحب مذهب مستقل من مؤلفاته الكافي فى مقالة المطلبى ، ابطال القياس

إلى أن الاخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين ، لأن  
 خبر الواحد لو لم يقد العلم لما جاز اتباعه لنهي تعالى عن اتباع الظن  
 بقوله تعالى : ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) <sup>(١)</sup> . وذم على إتباعه في  
 قوله جل ذكره ( إن يتبعون إلا الظن ) <sup>(٢)</sup> ( وأن تقولوا على الله ما لا  
 تعلمون ) <sup>(٣)</sup>  
 وقد إنعقد الإجماع على الإتيان <sup>(٤)</sup> ، فيستلزم إفادة العلم  
 لا محالة . <sup>(٥)</sup>

وتسكت العامة بالكتاب والسنة والاجماع .

أما الكتاب :

بقوله تعالى : ( فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ... الآية ) <sup>(٦)</sup>  
 أوجب الله تعالى على كل طائفة خرجت من كل فرقة الإنذار وهو الإخبار  
 المخوف عند الرجوع اليهم .  
 وإنما أوجب <sup>(٧)</sup> الإنذار طلبا للمعذر لقوله تعالى :

=== وخبر الواحد وكتاب الحجج وكتاب الخصوص والعوم ولد سنة ٢٠٠

وتوفي بهفداد سنة ٢٧٠ هـ .

طبقات الشافعية الكبرى (٢٨٤/٢) تاريخ بهفداد (٣٦٩/٨) ،

الفهرست (٢٧١) الفتح المبين (٢٥٩/١) ميزان الاعتدال (١/١)

(٢٢١) وفيات الأعيان (٥٥/٢) .

(١) سورة الإسراء آية (٣٦) .

(٢) سورة النجم آية (٢٣) .

(٣) سورة البقرة آية (١٦٩) والأعراف آية (٢٣) .

(٤) في (ب) و (ج) : العمل .

(٥) أنظر رأي الامام احمد في العدة (٧٣٢) وقول داود في الاحكام لابن

حزم (١٠٧/١) .

(٦) سورة التوبة آية (١٢٢) . (٧) في (د) : وجب .

( لعلمهم يحذرون ) <sup>(١)</sup> والترجى من الله تعالى محال ، فيحمل على الطلب  
اللازم / <sup>(٢)</sup> وهو من الله تعالى أمر فيقتضى وجوب الحذر م <sup>(٣)</sup> والثلاثة فرقة  
والطائفة منها إما واحد أو اثنان . فإذا روى الراوى ما يقتضى المنع من  
فعل وجب تركه لوجوب الحذر على السامع .

وإذا وجب العمل بخبر الواحد أو الاثنین ههنا وجب مطلقا  
إن لا قائل بالفرق . ولا يقال : لو كان الراجع مأمورا بالإتذار بما سمعه  
لا يدل ذلك على أن السامع يكون مأمورا بالقبول كالشاهد الواحد مأمورا  
بأداء الشهادة ، ولا يجب القبول ما لم يتم نصاب الشهادة ، وما لم  
تظهر العدالة بالتركية .

لأننا نقول وجوب الإنذار مستلزم لوجوب القبول على السامع كما بينا  
كيف وقوله تعالى : ( لعلمهم يحذرون ) يشير إلى وجوب القبول والعمل <sup>(٤)</sup>  
فأما الشاهد الواحد فلا نسلم أن عليه وجوب أداء الشهادة لأن ذلك لا  
ينفع المدعى وربما يضر بالشاهد بأن يحد حد القذف إذا كان المشهود  
به زنا ولم يتم نصاب الشهادة .

وأما السنة :

فقبول رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر سلمان <sup>(٥)</sup> فـ

( ١ ) سورة التوبة آية ( ١٢٢ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٢٩ / ب ) من ( أ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٢٥ / أ ) من ( ب ) . ( ٤ ) فى ( ب ، ج ) : العمل والقبول .

( ٥ ) هو الصحابى الجليل : سلمان الفارسى ، ابن الإسلام أبوعبد الله  
سابق الفرس إلى الإسلام ومولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وصاحبه . أصله من فارس من حى من قرى أصفهان . قيل : عاش مائتين  
وخمسين سنة وقيل : ثلاثمائة وخمسين . وقيل : أدرك وصى عيسى عليه السلام

.....

---

الهدية والصدقة <sup>(١)</sup> وخبر أم سلمة <sup>(٢)</sup> في الهدايا . وكانت الطوك  
يهدون إليه على أيدي الرسل <sup>(٣)</sup> ، وكان يقبل قولهم . ولا شك أن  
الإهداء منهم لم يكن على أيدي قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب .  
بطريق التواتر  
وقد إشتهر واستفاض عنه صلى الله عليه وسلم أنه بعث الأفراد إلى  
الاتفاق لتبليغ الرسالة <sup>(٤)</sup> وتعليم الأحكام

---

== مات بالمداين سنة ٣٥ وقيل ٣٦ ==

سير أعلام النبلاء (٥٠٥/١) أسد الغابة (٤١٧/٢) شاهير طما  
الأخبار ت : ٢٧٤ تهذيب الأسماء واللغات (٢٢٦ - ٢٢٨) .  
(١) خبر سلمان في الهدية والصدقة أورده النووي في تهذيب الأسماء (١/٢٢٧) .  
(٢) هي أم المؤمنين : أم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة . كانت قبل  
النبي صلى الله عليه وسلم عند أخيه من الرضاع أبو سلمة بن عبد الأسد  
المخزومي دخل بها النبي صلى الله عليه وسلم سنة أربع من الهجرة  
وكانت آخر من مات من أمهات المؤمنين قبل سنة ٦١ هـ وقيل في ذلك .  
سير أعلام النبلاء (٢٠٣/٢) تهذيب الأسماء (٣٦٣/٢) أسد  
الغابة (٣٤٠/٧) .

(٣) روى الترمذي في (١٤٠/٤) في السير ، باب ما جاء في قبول هدايا  
المشركين عن علي : " أن كسرى أهدى إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هدية . فقبل منه وأن الطوك أهدوا إليه فقبل منهم " .  
وقال حديث حسن غريب .

(٤) أنظر في بعث الرسول صلى الله عليه وسلم الأفراد إلى الاتفاق في :  
صحيح البخاري (٣١/١) في بدء الوحي و (١٢٦/٨) في  
المغازي ، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقبصر .  
وصحيح مسلم في (١٣٩٧/٣) في الجهاد والسير ، باب كتب النبي  
صلى الله عليه وسلم إلى طوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل والوفاء  
بأحوال المصطفى لإبن الجوزي (٣٩٧/٢) وما بعدها في أبواب  
مكاتبه الطوك . ونصب الراية (٤١٧/٤ - ٤٢٥) .

فبعث معاذاً (١) إلى اليمن أميراً لتعليم الشرائع (٢) ، وكتاب بن أسيد (٣) إلى مكة وديحية (٤) بكتابه / (٥) إلى قيصر (٦) وهرقل (٧)

(١) هو : الصحابي الجليل معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري الخزرجي ، أبو عبد الرحمن الإمام المتقدم في علم الحلال والحرام والقرآن ، شهد المشاهد كلها ، استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على اليمن وقدم منها بعد وفاته عليه السلام في خلافة الصديق توفي بالطاعون في الشام سنة ١٢ هـ .

التقريب ( ٣٤٠ ) الإصابة ( ٤٢٦ / ٣ ) تهذيب الأسماء ( ١٨ / ٢ ) ، سير أعلام النبلاء ( ٤٤٣ / ١ ) شاهر طلاء الأضار ( ص ٥٠ ) ، طبقات ابن سعد ( ١٢٠ / ٢ / ٣ ) .

(٢) أنظر في بعث معاذ إلى اليمن في صحيح البخاري ( ٣٢٢ / ٣ ) في الزكاة ، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة حديث ١٤٥٨

(٣) هو : الصحابي الجليل عتاب بن أسيد بن أبي العيص الأموي ، أبو عبد الرحمن ويقال أبو محمد ، أسلم يوم الفتح واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على مكة وأقره أبو بكر عليها وتوفي يوم مات أبو بكر وقيل كان عاملاً لعمر ٢١ هـ

الإصابة ( ٤٥١ / ٢ ) شاهر طلاء الأضار ( ٣٠ ) تقريب التهذيب ( ٢٣١ ) .

(٤) هو : الصحابي الجليل دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبى ، أول مشاهد الخندق وقيل أحد . كان يضرب به المثل في حسن الصورة وكان جبريل عليه السلام ينزل على صورته ، بقي إلى زمن معاوية .

الإستيعاب ( ٤٧٢ / ١ ) الإصابة ( ٤٧٣ / ١ ) سير أعلام النبلاء ( ٢ / ٥٥٠ ) الخلاصة ( ١١٢ ) .

(٥) آخر الورقة ( ١ / ٧ ) من ( ج ) .

(٦) و (٧) قال ابن حجر في فتح الباري ( ٣٣ / ١ ) : هرقل : هو ملك الروم وهرقل إسمه وهو بكسر الهمزة وفتح الراء وسكون القاف ولقبه قيصر .

.....

---

بالروم وحذافة السهمى (١) بكتابه إلى كسرى (٢) وعمرو بن أمية  
الضمرى (٣) إلى النجاشى (٤) (٥) ومسان بن

---

وأنظر رسالة النبی صلی اللہ علیہ وسلم إلى هرقل وقصته فی صحیح  
البخاری مع فتح الباری (٣١/١) فما بعدها والهداية والنهاية  
٠ (٢٦٢/٤)

(١) فی فتح الباری (١٥٤/١) فی العلم ، باب ما یذكر فی المناولة  
وكتاب أهل العلم إلى البلدان حدیث ٦٤ أن الصحابی الذی أرسل  
إلى كسرى هو عبد الله بن حذافة السهمى . وهو عبد الله بن حذافة  
بن قیس بن عدی ابن سعد بن سهم القرشى السهمى ، یكنی أبا  
حذافة . كناه الزهرى من المهاجرین الأولین هاجر إلى أرض  
الحبشة الهجرة الثانية یقال شہد بدرا .

الإستیعاب (٢٨٣/٢) الاصابة (٢٩٧/٢) سیر أعلام النبلاء (١١/٢)  
(٢) هو : ابرویز بن هرمز بن أبو شروان . وهو كسرى الكبير المشهور وهو  
الذی مزق كتاب رسول الله صلی الله علیہ وسلم . فدا علیهم صلی الله  
علیه وسلم " أن یمزقوا كل مزق " ثم بعد ذلك قتله إبنه زریان .  
أنظر كتاب رسول علیه السلام وما جاء فی شأنه فی صحیح البخاری  
(٣٢/١) و (١٢٦/٨) وسلم (١٣٩٧/٣) .

(٣) هو : الصحابی عمرو بن أمية بن خوید أبو أمية الضمرى ، شہد مع  
المشرکین بدرا واحدا ثم أسلم حین إنصرف المشرکون من أحد ، أول  
مشاهده بئر معونة . كان یبعثه النبی صلی الله علیہ وسلم فی أموره ،  
وبعثه إلى النجاشى . مات فی خلافة معاوية .

الإستیعاب (٤٩٧/٢) الاصابة (٥٢٤/٢) سیر أعلام النبلاء (٣/٣)  
١٧٩ أسد الغابة (٨٦/٤) .

(٤) آخر الورقة (١٣٧/أ) من (هـ) .

(٥) ملك الحبشة إسمه : اصحة ، معدود فی الصحابة وكان من حسن  
إسلامه ولم یهاجر ولا رؤية له ، توفي فی حياة النبی صلی الله  
علیه وسلم ، فصلی علیه علیه السلام بالناس صلاة الغائب ولم یثبت



أبي العاص (١) إلى الطائف وحاطب بن أبي بلتعة (٢) إلى المقوقس (٣)  
صاحب الإسكندرية وشجاع بن وهب الأسدي (٤) إلى الحسار

== انه صلى على غائب سواء .

الإصابة (١٧٧/١) أسد الغابة (١١٩/١) سير أعلام النبلاء (١)  
(٤٢٨) تهذيب الأسماء واللغات (٢٨٧/٢) كنز العمال (٣٣/١٤)

(١) هو : الصحابي عثمان بن أبي العاص الثقفي الطائفي أبو عبد الله من  
عهاد الصحابة وشقشقيهم أسلم في وفد ثقيف ، استعمله صلى الله  
عليه وسلم على الطائف ، سكن البصرة غازيا ، إعتزل الفتن . مات  
في خلافة معاوية سنة ٥١ هـ

تقريب التهذيب (٢٣٤) مشاهير علماء الأصار (٣٨) الإصابة (٢)  
(٤٦٠) الإستيعاب (٩١/٣) سير أعلام النبلاء (٢/٣٧٤) .

(٢) هو الصحابي الجليل : حاطب بن أبي بلتعة عمرو بن عمير ، أبو محمد  
وقيل أبو عبد الله ، حليف الزبير بن العوام . شهد بدرًا والحديبية  
أُرسل إلى المقوقس سنة ٥٦ هـ توفي بالدينة سنة ٣٠ هـ وصلى عليه  
عثمان وكان عمره خمسًا وستين سنة .

تهذيب الأسماء واللغات (١٥١/١) شذرات الذهب (٢٧/١) ،  
الإصابة (٣٠٠/١) مشاهير علماء الأصار (٣١) .

(٣) هو : جريج بن مينا بن قريش القبطي : صاحب الإسكندرية ، لم يسلم  
أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم جاريتين إحداهما مارية القبطية  
أم إبراهيم ومغلة .

البداية والنهاية (٢٧٢/٤) تهذيب الأسماء واللغات (١١٣/٢)  
الإصابة (٥٣٠/٣) .

(٤) هو الصحابي الجليل : شجاع بن وهب ويقال إبن أبي وهب بن ربيعة  
أبو وهب الأسدي ، من السابقين الأولين . هاجر إلى الحبشة  
شهد بدر ، واستشهد باليمامة .

الإصابة (١٣٨/٢) الإستيعاب (١٦٠/٢) .

.....  
 ابن أبي شمر الغساني (١) بد شق .

وولي على الصدقات عمر و قيس بن عاصم (٢) ، ومالك بن نويرة (٣) والزهرقان بن بدر (٤) وزيد بن حارثة (٥) وعمر

(١) هو : الحارث بن أبي شمر الغساني . من أمراء غسان في أطراف الشام . كانت إقامته بغوطة دمشق . مات في عام الفتح .  
 الأعلام (١٥٥/٢) تاريخ الخلفاء (٣٩/٢) .

(٢) في (بج) : عمرو بن قيس بن عاصم . والصواب ما أشتتنا . وهو قيس بن عاصم بن سنان بن خالد النخعي بكسر الميم وسكنون النون وفتح القاف السعدي التميمي أبو علي اشتهر بساد في الجاهلية وهو من حرم الخمر على نفسه في الجاهلية ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد تميم سنة ٩ هـ واستعمله على صدقات قومه . كان موصوفا بالشجاعة والحلم نزل البصرة وتوفي بها .  
 الإستهباب (٢٣٢/٣) الإصابة (٢٥٢/٣) الأعلام (٢٠٦/٥)  
 شاهير طه الأضار (٣٩) .

(٣) هو مالك بن نويرة بن جمر بن شداد اليربوعي التميمي أبو حنظلة فارس شاعر من أرداف البطوك في الجاهلية أدرك الإسلام وأسلم وولا ، رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه ولما صارت الخلافة إلى أبي بكر اضطرب مالك في أموال الصدقات وفرقها . وقيل إرتد فتوجه إليه خالد بن الوليد وقبض عليه وأمر بقتله فقتل .  
 الاعلام (٢٦٧/٥) الإصابة ت ٧٦٩٨

(٤) هو الصحابي الجليل : الزهرقان بن بدر بن إمرئ القيس بن خلف التميمي السعدي يقال إسمه الحصين ، ولقب بالزهرقان لحسن وجهه إستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه ثم أقسره أبو بكر وعمر وعاش إلى خلافة معاوية .  
 الإستهباب (٥٨٦/١) الإصابة (٥٤٣/١) .

(٥) هو الصحابي الجليل : زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبى نسبها

وعمر بن العاص (١) وعمر بن حزم (٢) وأسامة بن زيد (٣)

== الهاشمي بالولا ، أبو أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشهر مواليه ، من السابقين الأولين ، عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم على فزوة مؤتة فاستشهد سنة ٥٨ هـ مناقبه كثيرة . الإستهباب (١/٥٤٤) الإصابة (١/٥٦٣) تهذيب الأسماء (١/٢٠٢) الخلاصة (١٢٧) .

(١) هو الصحابي الجليل : عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي السهمي أبو محمد وقيل أبو عبد الله أسلم قبل الفتح وعرف بحسن الرأي والدها\* والحزم ، إفتتح مصر وولى إمارتها زمن عمر بن الخطاب وتوفي بها سنة ٤٣ هـ .

الإصابة (٢/٣) الإستهباب (٢/٥٠٨) سير أعلام النبلاء (٣/٥٥) شاهير طما\* الأعمار (٥٥) تهذيب الأسماء (٢/٣٠) أسد الغابة (٤/١١٥) حسن المحاضرة (١/٢٢٤) .

(٢) هو الصحابي : عمرو بن حزم بن زيد الأنصاري الخزرجي ، أول مشاهد الخندق ، إستهبطه النبي صلى الله عليه وسلم على نجران ليفقههم في الدين ويعلمهم القرآن وكتب له كتابا بين فيه كثيرا من الفرائض والسنن والصدقات والديات إختلف في سنة وفاته والراجح أنه توفي سنة ٥١ هـ وقيل ٥٣ هـ و٥٤ هـ وقيل في خلافة عمر . الاستهباب (٢/٥١٧) الإصابة (٢/٥٣٢) .

(٣) هو الصحابي الجليل : أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي أبو محمد ويقال أبو زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه أمه أم أيمن حاضنة رسول الله عليه السلام أمره عليه السلام على جيش فيهم أبو بكر وعمر وكان عمره ثمانى عشرة سنة أو عشرين . مناقبه كثيرة ، قيل : توفي سنة ٥٨ هـ أو ٥٩ هـ وصح ابن عبد البر وفاته سنة ٥٤ هـ في خلافة معاوية . الإستهباب (١/٥٧) الإصابة (١/٣١) تهذيب الأسماء واللغات (١/١١٣) .

.....  
 عهد الرحمن بن عوف (١) وأبا عبيدة بن الجراح (٢) وغيرهم ممن يطول ذكرهم .

وانما بعث هؤلاء ليدعوا إلى دينه وليقيم الحجة ، ولم يذكر في موضع ما انه بعث في وجه (٣) واحد عددا يبلغون حد التواتر ، ولو إحتاج في كل رسول إلى انفاذ عدد التواتر معه لم يف بذلك جميع أصحابه . ولعلنا دار هجرته عن أصحابه وأنصاره ، وتكن منه اعداؤه وفسد النظام والتدبير وذلك وهم باطل / (٤) قطعاً .

(١) هو الصحابي الجليل : عهد الرحمن بن عوف بن عهد عوف أبو محمد القرشي الزهري المدني أحد الثمانية السابقين إلى الإسلام ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، واحد ستة الشورى ، هاجر الهجرةتين شهد بدرا وسائر المشاهد مناقبه كثيرة توفي سنة ٣٢ هـ وقيل غيبر ذلك .

الإستيعاب (٣٩٣/٢) الإصابة (٤١٦/٢) أسد الغابة (٤٨٠/٢) سير أعلام النبلاء (٦٨/١) طبقات ابن سعد (٨٧/١/٣) تهذيب الأسماء واللغات (٣٠٠/١) .

(٢) هو الصحابي الجليل : عامر بن عهد الله بن الجراح مشهور بكنيته والنسبة إلى جده من السابقين ، أمين هذه الأمة وأحد العشرة المبشرين بالجنة . شهد بدرا وولى الشام وافتتح اليرموك والجابية ودشق صلحا مناقبه كثيرة توفي في طاعون عمواس سنة ١٨ هـ فـن خلافة عمر .

الإستيعاب (٢٤٣/٢) الإصابة (٢٥٢/٢)

(٣) في (ج ٤ هـ) : درجة .

(٤) آخر الورقة (١٤/أ) من (أ) .

.....

فتبين بهذا أن خبر الواحد موجب <sup>(١)</sup> للعمل مثل المتواتر <sup>(٢)</sup>  
وهذا دليل قطعى لا يبقى <sup>(٣)</sup> معه عذر فى المخالفة ، كذا ذكر  
الغزالي <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> رحمه الله / <sup>(٦)</sup>

وأما الاجماع :

فهو أن الصحابة عملوا بالآحاد وحاجوا بها <sup>(٧)</sup> فى وقائع خارجة  
عن الحصر والعدد من غير تكبر منكر ولا تدافعة دافع كما بينا بغضها فى الكشف <sup>(٨)</sup>

- 
- (١) فى (ب) و (ج) : موجب .  
(٢) فى (د) : التواتر .  
(٣) ما بين المعقوفتين طوس فى (أ) .  
(٤) هو : محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، أبو حامد الطقب  
بحجة الإسلام الشافعى الفقيه الأصولى المتصوف الشاعر الأديب  
قال ابن السبكي : ( جامع أشتات العلوم والبرز فى المنقول منها  
والفهوم ، من مؤلفاته " المستصفى والنخول فى أصول الفقه .  
والوسيط والبسيط والوجيز والخلاصة فى الفقه وأحيا علوم الديــــن  
وتهاافت الفلاسفة والمنفذ من الضلال ومعيار العلوم توفى سنة ٥٠٥ هـ  
طبقات الشافعية للسبكي ط الحلبي ١٩١/٦ . وفيات الأعيان ( ٢١٦/٤ )  
شذرات الذهب ( ١٠١٤ ) الفتح المبين ( ١٠/٢ ) معجم سركميس  
٥٨٦/١ ) .

(٥) أنظر المستصفى ( ١٤٦/١ ) و ( ١٥١/١ ) وما بعدها .

(٦) آخر الورقة ( ١٢٥/ب ) من (ب) .

(٧) فى (ج) بهذه .

(٨) أنظر كشف الأسرار ( ٢٧٤/٢ ) .

فكان ذلك إجماعاً منهم على قبولها وصحة الاحتجاج بها وعلى هذا  
جرت سنة التابعين كعلي بن الحسين (١) ومحمد بن علي (٢) وسعيد  
إبن جبير (٣) ونافع بن جبير (٤) وسعيد بن السائب

(١) هو : علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، السيد الإمام زين  
العابد بن الهاشمي العلوي المدني . يكنى أبا الحسين ويقال أبو  
محمد وأبو عبد الله وهو علي الأصغر كان ثقة مأموناً كثير الحديث ،  
عالمياً رفيعاً ورعاً قال الزهري : ( ما رأيت قرشياً أفضل من علي بن  
الحسين مات سنة ٩٣ هـ وقيل غير ذلك .

سير أعلام النبلاء ( ٣٨٦/٤ ) تقريب التهذيب ( ٣٤٥ ) تهذيب الأسماء  
واللغات ( ٢٤٣/١ ) طبقات الفقهاء للشيرازي ( ٦٣ ) طبقات إمام  
سعد ( ٢١١/٥ ) المعرفة والتاريخ ( ٣٦٠/١ و ٥٤٤ ) .

(٢) هو : محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو القاسم ، المشهور  
بإبن الحنفية المدني . ثقة عالم . دخل على عمرو سمع من عثمان وأباه  
وهو من كبار التابعين وروايته أصح الروايات وأكثرها عن أبيه توفي سنة  
٨٠ هـ وقيل ٧٢ هـ وقيل ٧٣ هـ وقيل ٨٣ هـ .  
تهذيب الأسماء ( ٨٨/١ ) تقريب التهذيب ( ٣١٢ ) الخلاصة ( ٣٥٢ )  
طبقات الفقهاء للشيرازي ( ٦٢ ) .

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الكوفي الأسدي مولاهم ، أبو عبد الله من  
كبار أئمة التابعين وشتت منهم في التفسير والحديث والفقه والعبادة  
وألوع . قتله الحجاج ظلماً سنة ٩٥ هـ .  
تهذيب الأسماء ( ٢١٦/١ ) شذرات الذهب ( ١٠٨/١ ) المصنف  
( ٤٤٥ ) وفيات الأعيان ( ٣٧١/٢ ) غاية النهاية ( ١٣٤٠ ) سير  
أعلام النبلاء ( ٣٢٢/٤ ) البداية والنهاية ( ١٦/١ ) .

(٤) هو : نافع بن جبير بن مطعم بن عدي ، أبو محمد وقيل : أبو  
عبد الله القرشي النوفلي ، التابعي الفقيه الإمام الحجة قال النووي :  
( واتفقوا على توثيقه وجلالته ) توفي سنة ٩٩ هـ

.....

وفقها<sup>١</sup> الحرمين وفقها<sup>٢</sup> البصرة كالحسن وابن سيرين . وفقها<sup>٣</sup> الكوفة  
وتابعيهم . وطيه جرى من بعدهم من الفقهاء من غير انكار عليهم من أحد  
في عصر .

وكذا الإجماع منعقد من الأمة على قبول خبر الواحد في المعاملات  
مع أنه قد يترتب على خبر الواحد في المعاملات ما هو حق الله تعالى كما  
في الأخبار بظهارة الماء ونجاسته . والإخبار بأن هذا الشيء أو هذه  
الجارية أهدى إليك فلان ، وأن فلانا وكلني ببيع هذه الجارية أو ببيع  
هذا الشيء .

وأجمعوا أيضا على قبول شهادة من لا يقع العلم بقوله مع أنها قد  
تكون في إباحة دم وإقامة حد وإستباحة فرج .

وعلى قبول قول المفتي المستفتي مع أنه قد يجيب بما بلغه عن  
الرسول صلى الله عليه وسلم بطريق الآحاد ، فإذا جاز القبول فيها  
ذكرنا من أمور الدين والدنيا جاز في سائر المواضع .

وما ذكرنا من الفرق بين المعاملات وأخبار الدين ، ليس بصحيح ،  
لأن الضرورة متحقة في الأخبار كتحققها في المعاملات ، لأن التواتر<sup>(١)</sup>  
لا يوجد في كل حادثة . فلورد خبر الواحد لشبهة في النقل لتعطلت  
الأحكام فاسقطنا إعتبارها في حق العمل كما في القياس والشهادة .

وأما الجواب / (٢) عن تسكهم بالآيتين :

---

== تهذيب الأسماء واللغات (١٢١/٢) العبر (١١٢/١) الهداية  
والنهاية (١٨٦/٩) تقريب التهذيب (٣٥٥) سير أعلام النبلاء (٤/  
٥٤٣) شذرات الذهب (١١٦/١) الخلاصة (٣٩٩) طبقات ابن  
ابن سعد (٢٠٥/٥) .  
(١) في (هـ) : التواتر .  
(٢) آخر الورقة (١/١٣٨) من (هـ) .

فهو أنا لا نسلم أن المراد منها المنع عن إتباع الظن مطلقا ، بل المراد المنع عن إتباعه فيما <sup>(١)</sup> المطلوب منه العلم اليقيني في أصول الدين / <sup>(٢)</sup> أو فروعه . على أنا ما اتبعنا الظن فيه ، وإنما إتبعنا الدليل القاطع الذي يوجب العمل / <sup>(٣)</sup> بخبر الواحد من السنة المتواترة والاجماع .

وأما دعوى حصول علم اليقين ففاسدة ، لأننا نجد في أنفسنا عدم حصول العلم به بطريق الضرورة كما نجد حصول العلم / <sup>(٤)</sup> بالتواتر . <sup>(٥)</sup>

وقال الخازني رحمه الله : ( خبر الواحد لا يفيد العلم وهو معلوم بالضرورة فانا لا نصدق بكل ما نسمع ولو صدقناه لو تعارض <sup>(٦)</sup> خبران كيف نصدق بالضدين ؟ قال : وما <sup>(٧)</sup> حكى عن بعض المحدثين أنه يورث العلم لعلمهم أرادوا به انه يفيد العلم بوجوب العمل إذ العمل بخبر الواحد معلوم الوجوب بدليل قاطع أوجب عند ظن المصدق ، أو سموا الظن ظنا ولهذا قال بعضهم : يورث العلم الظاهر ، والعلم ليس له ظاهر باطن وإنما هو <sup>(٨)</sup> الظن .

(١) في ( ب ، ج ) : فيما ( هو ) .

(٢) آخر الورقة (٢/ب) من (ج) .

(٣) آخر الورقة (٢٦/أ) من (د) .

(٤) آخر الورقة (١٤٠/ب) من (أ) .

(٥) في ( د ) : المتواتر .

(٦) في ( د ) : لتعارض .

(٧) في ( د ) : ما .

(٨) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٩) أنظر المستصفى (١٤٥/١) وقد نقله المؤلف منه بتصريف .

وما ذهب إليه الخازني قال به الباقلاني ولهم برهان والفخر الرازي

والآمدي وابن عبد الشكور وغيرهم وابن عقيل وابن الجوزي .

ينظر : الأحكام للآمدي (٤٩/٢) فواتح الرحموت (١٢٢/٢)

وشرح الكوكب المنير (٢٥١/٢) (وتوضيح الأفكار (١٢٤٩٦/٥)



وحكمه إذا ورد غير مخالف للكتاب والسنة المشهورة في حاد شلا تعم بها البلوى

ثم قبول خبر الواحد ووجوب العمل به / (١) متعلق بشروط ثمانية على ما أشار الشيخ (٢) إليه في الكتاب . أربعة في نفس الخبر وأربعة في المخبر :

فأحد الأربعة الأولى :

أن لا يكون مخالفاً للكتاب ، وبما أنه أن خبر الواحد إذا ورد مخالفاً لنص الكتاب إن أمكن تأويله من غير تعسف يقبل على التأويل الصحيح ، وإن لم يمكن تأويله إلا بتعسف لم يقبل بلا خلاف ، لأنه لا يمكن قبوله من غير تأويل ، لأن نص الكتاب قطعي وخبر الواحد ظني ، ولا تعارض بينهما ، فيسقط الظني بمقابلة القطعي . ولا يجوز تأويله ، لأنه لو جاز التأويل مع التعسف بطل التناقض من الكلام كله . كذا قيل .

فإن خالف خبر الواحد عموم الكتاب أو ظاهره فكذلك عندنا حتى لا يجوز تخصيص العموم وحمل الظاهر على المجازية كما لا يجوز ترك الخاص والنص من الكتاب به . (٣)

وعند الشافعي وعامة الأصوليين (٤) : يجوز تخصيص العموم به

(١) آخر الورقة (١٢٦/١) من (ب) .

(٢) في (ب ، ج) : إليه الشيخ .

(٣) قال البردوي بهامش الكشف : وقد قال عامة مشائخنا إن العام الذي

لم يثبت خصوصه لا يحتل الخصوص بخبر الواحد والقياس . هذا

هو المشهور واختاره القاضي الشهيد .

وقال المؤلف في الكشف (٢٩٤/١) هذا هو المشهور من مذاهب

علمائنا ونقل عن أبي بكر الجصاص وابن أبيان .

أنظر أصول السرخسي (١٤١/١ ، ١٤٤) والتلويح على التوضيح

(٢٠٤/١) وتيسير التحرير (٢٦٧/١) .

(٤) وهو مذاهب مالك وأحمد بن حنبل وإليه ذهب إمام الحرمين والغزالي

.....  
وبثبت التعارض بينه وبين ظاهر الكتاب بناءً على أن ظواهر الكتاب وعموماته  
لا توجب اليقين عندهم ، وإنما تفيد غلبة الظن كخبر الواحد فيجوز  
تخصيصها ومعارضتها به عندهم .

وعند العراقيين من شائخنا والقاضى الآملى زهد رحمه الله

ومن تابعه من المتأخرين .

لما أفادت عمومات الكتاب وظواهرها <sup>(١)</sup> اليقين كالنصوص

والخصوصات لا يجوز تخصيصها ومعارضتها به .

فأما <sup>(٢)</sup> عند من جعلها ظنية من شائخنا مثل الشيخ أبى منصور <sup>(٣)</sup>

=== وأبو الحسين البصرى والرازى والآدى وابن الحاجب والبيهضاوى ونقله  
ابن الحاجب عن الأئمة الأربعة . انظر : المنتخب (ص/ ١٣١) والأحكام  
للآمدى (٤٧٢/٢) والمستفاد (٢٩/٢) والمفصول (١٧٤) واللمع (١) .  
قلت : الذى يترجح عندى ما ذهب اليه الجمهور لقوة أدلتهم ، ومنها :  
أن الصحابة رضى الله عنهم خصوا القرآن بخبر الواحد ولم يجمع بينكبر ،  
ومثال ذلك : قوله تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) خص بقوله عليه الصلاة  
والسلام : (( لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها )) انظر المراجع السابقة .  
(١) فى (د) نظواهرها . (٢) فى (د) : وأما .  
(٣) هو : محمد بن محمد بن محمود ، أبو منصور الماتريدى . نسبة إلى  
ما تريد محلة بسمرقند الحنفى ، كان إمام المتكلمين ، وعرف  
بإمام الهدى ، كان قوى الحجة فى الخصومة ، دافع  
عن عقائد المسلمين ورد شبهات الملحدين له كتاب التوجيه  
وماخذ الشرائع ، ورد أوائل الأدلة للكمبى وله الجدل فى أصول  
الفقه توفى بسمرقند سنة ٣٣٣ هـ .

الفوائد البهية (١٩٥) تاج التراجم (٥٩) الجواهر الضيئة

(١٣٠/٢) الفتح المبين (١٨٢/١) مفتاح السعادة

(٢١/٢) كشف الظنون (٣٣٥) .

ومن تابعه من مشايخ سمرقند فيحتل أن يجوز تخصيصها به كما ذهب إليه الفريق الأول / (١)

والأصح أنه لا يجوز عندهم أيها ، لأن الإحتمال في خبر الواحد فوق الإحتمال في العام والظاهر ، لأن الشبهة فيهما من حيث المعنى / (٢) وهو إحتمال إرادة البعض من العموم ، وإرادة المجاز من الظاهر دون [النظم والعبارة] (٣) . والشبهة في خبر الواحد في النظم والمعنى جميعاً ، لأن المعنى مودع في اللفظ وتابع له في الثبوت ، فلا بد (٤) من أن تؤثر الشبهة المتكئة في اللفظ في ثبوت معناه ضرورة . ولهذا / (٥) لا يكفر منكر نظمه ولا منكر معناه ، بخلاف منكر العام والظاهر من الكتاب ، فإنه يكفر .

وإذا كان كذلك لا يجوز ترجيح خبر الواحد على ظاهر الكتاب ولا تخصيص عموم به ، لأن فيه ترك العمل بالدليل الأقوى بما هو أضعف منه وذلك لا يجوز ومثاله حديث من الذكر وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال : ( من ذكره فليتوضأ ) (٦) فإنه مخالف للكتاب ، لأن الله تعالى

(١) آخر الورقة (١٣٨/ب) من (هـ) .

(٢) آخر الورقة (١٤١/ب) من (أ) .

(٣) ما بين المعقوفتين طمس في (أ) .

(٤) في (ب ، ج) : ولا بد .

(٥) آخر الورقة (ظ/٨) من (ج) .

(٦) أخرجه مالك في الموطأ (٤٢/١) في الطهارة ، باب الوضوء من

الفرج بلفظ : ( إذا من أحدكم . . . الحديث وأخرجه أحمد في

سند ٤٠٦/٦ - ٤٠٧ ) وسائل أبي داود لأحمد بن حنبل (٣٠٩)

وقال أحمد : هو صحيح . وأخرجه أصحاب السنن كلهم في كتاب

الطهارة ، باب الوضوء من الذكر .

.....

---

مدح التطهرين بالاستنجاء بالماء بقوله عزاسمه : ( فيه رجال يحبون أن يتطهروا ... )<sup>(١)</sup> فإنها نزلت فيه . والإستنجاء<sup>(٢)</sup> بالماء لا يتصور إلا بسفر الفرجين . وقد ثبت بالنص أنه من التطهير . فلو جعل الس حدثا لا يتصور أن يكون الإستنجاء تطهيرا ، لأن التطهير إنما يحصل بزوال الحدث فلا يثبت مع إثبات حدث آخر كما لو توضأ مع سيلان الدم والهول من غير عذر<sup>(٣)</sup> .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارا بدم " <sup>(٤)</sup> . يخالف عموم قوله تعالى : ( ومن دخله كان آمنا ) <sup>(٥)</sup>

---

== أخرجه أبو داود في ( ١٢٥/٢ ) والترمذي في ( ١٢٦/١ ) وقال حديث حسن صحيح . والنسائي في ( ٨٤/١ ) وابن ماجه في ( ١٦١/١ ) . وأخرجه الدارمي ( ١٨٤/١ ) وأخرجه الحاكم في المستدرک ( ١٣٨/١ ) والبيهقي ( ١٣٦/١ ) .

قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي ( ١٢٧/١ ) بعد ذكره لرواية الإمام أحمد : وهو إسناد صحيح متصل ..

( ١ ) سورة التوبة آية ( ١٠٨ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٢٦/ب ) من ( ب ) .

( ٣ ) قلت : لا إجتهااد مع النص ، فقد صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم . وكذلك صح عن ابن عمر أنه كان يقول : إذا مس أحدكم ذكره فقد وجب عليه الوضوء ومعلوم أن ابن عمر لا يوجب إلا ما أوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم .

( ٤ ) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه في ( ٩٨٧/٢ ) في الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها إلا لسنشد على الدوام رقم ٤٤٦ وهو جزء من حديث وفيه " ... إن الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارا بدم ولا فارا بخربة " .

( ٥ ) سورة آل عمران آية ( ٩٧ ) .

وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب " (١) يخالف عموم قوله تعالى : ( فاقراءوا ما تنسرون القرآن ) (٢) .  
وحدِيث التسمية في الوضوء (٣) يخالف ظاهر قوله تعالى :

(١) الحديث متفق عليه .

أخرجه البخارى في (٢٣٦/٢ - ٢٣٧) في الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها : بلفظ : " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " حديث ٧٥٦  
وأخرجه مسلم في (٢٩٥/١) في الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة حديث (٣٩٤/٣٤) بلفظ البخارى وحديث (٣٦ / ٣٩٤) فيه بأمر القرآن بدل فاتحة الكتاب .

(٢) سورة المزمل آية (٢٠) .

(٣) حديث التسمية في الوضوء رواه أبو هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه " .  
أخرجه أبو داود واللفظ له في (٧٥/١) في الطهارة ، باب فسي التسمية في الوضوء .

وأخرجه الترمذى عن سعيد بن زيد في (٣٨/١) في الطهارة ، باب ما جاء في التسمية عند الوضوء .  
وأخرجه ابن ماجه في سننه (٨١/١) والحاكم (١٤٦/١) والبيهقى (٤٣/١)

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٧٢/١) وما بعدها ( بعد أن أورد طرق الحديث والكلام عليها : " والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلا ، وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله . ا هـ

وقال العلامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث في سنن الترمذى (٣٨/١) إسناد حديث الباب ، وهو حديث سعيد بن زيد

( فاضلوا ... ) <sup>(١)</sup> الآية .

فلا يترك العمل بالكتاب بهذه الأحاديث .

وثانيها : أن لا يكون مخالفا للسنة المشهورة ، لأن الخ-

المشهور فوق خبر الواحد حتى جازت الزيادة به على الكتاب ، ولم

تجز بخبر الواحد ، فلا يجوز ترك الأقوى بالأضعف ، ومثاله :

حديث القضاء بالشاهد واليمين ، وهو ما روى ابن عباس رضي الله عنهما

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين الطالب <sup>(٢)</sup> ، فانه

ورد مخالفا للحديث المشهور وهو ما روى عمرو <sup>(٣)</sup> بن شعيب عن أبيه

عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قـ\_\_\_\_\_ال :

== إسناد جيد حسن ==

وقال الألباني في إرواء الغليل ( ١٢٢/١ ) إنه حسن . ونقل عن

الدولابي في كتابه الكنى ( ١٢٠/١ ) إن البخاري قال : إنه أحسن

شيء في هذا الباب .

ونقل عن العراقي في محجة القرب في فضل العرب ص ( ٢٧ - ٢٨ )

هذا حديث حسن .

( ١ ) سورة المائدة آية ( ٦ )

( ٢ ) أخرجه سلم في ( ١٣٣٧/٢ ) في الأقضية ، باب اليمين على

الدعي عليه عن ابن عباس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم

قضى بيمين وشاهد " .

( ٣ ) هو : عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص

أبو إبراهيم الإمام المحدث فقيه أهل الطائف ومحدثهم . قال

القطان : إذا روى عنه ثقة فهو حجة . وقال أحمد : ربما احتجنا

به . وقال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن الدليمي

واسحق بن راهويه يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

.....  
"البينة على المدعي واليمين على الدعا عليه" (١)

وفى رواية : " على من انكر " (٢)

وبان المخالفة من وجهين : أحدهما : أن الشرع جعل جميع  
الايهام في جانب المنكر دون المدعي ، لأن اللام يقتضي إستغراق  
الجنس ، فمن جعل بين المدعي حجة فقد خالف النص المشهور ولم  
يعمل بموجبه وهو الاستغراق .

والثاني : أن الشرع جعل الخصوم قسمين : قسما مدعيا ،  
وقسما منكرا والحجة قسمين : قسما بينه ، وقسما بيننا . وحصر (٣)  
جنس اليمين على من أنكر وكنس البينة على المدعي ، وهذا يقتضي قطع  
الشركة وهدم الجمع بين اليمين والبينة في جانب . والعمل بخبر الشاهد (٤)  
واليمين بموجب ترك العمل بموجب هذا الخبر المشهور فيكون مردودا .

== وقال أبو داود ليس بحجة توفي بالطائف سنة ١١٨ هـ  
تهذيب الأسماء (٢٨/٢) الكاشف للذهبي (٢٨٦/٢) سير  
أعلام النبلاء (١٦٥/٥) ميزان الاعتدال (٢٦٣/٣) الجرح  
والتعديل (٢٣٨/٦) الخلاصة (٢٩٠) .

(١) أخرجه البخاري (٢١٣/٨) في التفسير في تفسير سورة آل عمران ،  
باب ( إن الذين يشترون بعهد الله ) .  
وأخرجه مسلم (١٣٣٦/٣) في الأقضية ، باب اليمين على المدعي  
عليه .

(٢) رواه البيهقي في السنن (٢٥٢/١٠) في الدعوى والبيئات ،  
باب البينة على المدعي .

والدارقطني في سننه (٢٠٦/٤) في الأقضية عن عمر موقوفا .

(٣) في ( ب ج ) وخص .

(٤) أخر الورقة (٨٦/ب) من ( د ) .

.....

وثالثها :  
أن لا يكون في حادثة تعم بها البلوى <sup>(١)</sup> ، لأن العسادة  
تقتضى إستفاضة نقل ما عم به البلوى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
فيما عم به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الآحاد ، بل يلقم إلى عدد  
يحصل به التواتر والشهرة مبالغة في إشاعته لحاجة الخلق إليه .  
ولهذا تواتر نقل القرآن واشتهر أخبار <sup>(٢)</sup> البيع والنكاح والطلاق وغيرها .  
ولما لم يشتهر علمنا أنه سهو أو منسوخ وهذا مختار الشيخ أبي  
الحسن الكرخي وجميع التأخرين من أصحابنا .

وعند عامة الأصوليين يقبل إذا صح سنده . وهو مذاهب <sup>(٣)</sup>  
الشافعي وجميع أصحاب الحديث <sup>(٤)</sup> على ما عرف . وشاله : حديث  
الجهرب بالتسمية . وهو ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يجهر باسم الله الرحمن الرحيم <sup>(٥)</sup> . فإنه لما شذ مع اشتها بالحادثة لم  
يعمل به .

(٢) آخر الورقة (ب/٨) من (ج) .  
(١) خلاف الحنفية وغيرهم فيها إذا كان الحكم في المسألة التي تعم بها  
البلوى هو الوجوب ، وأما إن كانت السنة أو الإستحباب ، فإنهم  
يقبلون فيه خبر الواحد . أنظر المسألة عندهم في أصول السرخسي  
(٣٦٨/١) وفواتح الرحموت (١٢٨/٢) شرح المنار (٦٤٨) .

(٣) آخر الورقة (أ/١٢٧) من (ب) .  
(٤) مه قال عامة الفقهاء . أنظر في ذلك العدة (٧٦٢) والمسودة  
(٢٢٨) وشرح تنقيح الفصول والأحكام للامد (١٦٠/٢) .

(٥) الحديث ورد عن نعيم بن الجمر قال : " صليت وراء أبي هريرة فقرأ  
بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن ... ثم يقول إذا سلم :  
والذي نفس بيده إني لا شبيهكم صلاة - لعله بمصلاة رسول الله (ص)



.....  
 وحديث من الذكر الذي روته بسرة<sup>(١)</sup> . فإنه شاذ لإنفراد هذا  
 بروايته مع عموم الحاجة إلى معرفته . فدل ذلك على زيافته ، إذ القول بأن  
 النبي صلى الله عليه وسلم خصها بتعليم هذا الحكم مع أنها لا تحتاج إليه ،  
 ولم يعلم<sup>(٢)</sup> سائر الصحابة مع شدة الحاجة إليه شبه المحال . كذا  
 ذكر شمس الأئمة .<sup>(٣)</sup>

رابعها :

أن لا يكون متروك الحاجة به عند ظهور الاختلاف ، فإنهم إذا  
 تركوا الحاجة به مع وقوع الاختلاف<sup>(٤)</sup> فيما بينهم يكون<sup>(٥)</sup> مردودا عند  
 بعض أصحابنا المتقدمين وعامة المتأخرين .

== رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٣٤/٢) بِأَبْ قَرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .  
 وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٢٥١/١) فِي الصَّلَاةِ ، جَمَاعُ أَهْلِ  
 الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ بِأَبِ الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ وَالْخَافَتِهِ بِهِ جَمِيعًا بِأَبِ (١٠٠)  
 الْحَدِيثِ ٤٩٩ وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (٢١٥/٣ - ٢١٦) فِي  
 الصَّلَاةِ ، بِأَبِ صِفَةِ الصَّلَاةِ حَدِيثُ ١٧٨٨ وَالِدَارِقُطْنِي فِي سُنَنِهِ  
 (٣٠٥/١ - ٣٠٦) فِي الصَّلَاةِ ، بِأَبِ وَجُوبِ قَرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ  
 الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ حَدِيثُ (١٤) وَقَالَ : هَذَا صَحِيحٌ وَرَوَاهُ  
 كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ . وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢٣٢/١) وَقَالَ ج : صَحِيحٌ  
 عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَأَقْرَبُهُ الذَّهَبِيُّ . وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِ السُّكْرِيِّ  
 (٥٨/٢) فِي الصَّلَاةِ ، بِأَبِ جَهْرِ الْإِمَامِ بِالتَّأْمِينِ .

(١) هي : بسرة بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية . خالة مروان بن  
 الحكم وجدة عبد الملك بن مروان ، ومنت أخى ورقة بن نوفل . قال  
 الشافعي : لها سابقة قديمة وهجرة . وكانت من المايعات وقال ابن  
 حبان : كانت من المهاجرات . عاشت إلى ولاية معاوية .  
 الإستيعاب (٢٤٩/٤) الإصابة (٢٥٢/٤) تهذيب الإسماعيلي (٣٣٢/٢)  
 الخلاصة (٤٨٩)  
 (٢) في (د) يعمل (٣) أنظر أصول السرخسي (٣٦٨/١)  
 (٤) في (ب، ج) : الاختلاف فيه (٥) في (ب، ج) : ويكون .

.....

---

وخالفهم في ذلك غيرهم من الأصوليين وأهل الحديث قائلين :  
[ بأن الحديث ] <sup>(١)</sup> إذا ثبت سنده وصح فخلاص الصحابي إياه وتركه  
العمل والمحااجة به لا يوجب رده ، لأن الخبر حجة على كافة الأمة ،  
والصحابي محجوج به كغيره .

ومن رده احتج بأن الصحابة هم الأصول في نقل الدين ، لم  
يتهموا بترك الاحتجاج بما هو حجه والإشتغال بما ليس بحجة ، / <sup>(٢)</sup> مع  
أن عنايتهم بالحجج أقوى من عناية غيرهم بها . [ فترك المحاجة ] <sup>(٣)</sup>  
والعمل به عند ظهور الإختلاف فيهم دليل ظاهر على أنه سهو / <sup>(٤)</sup> من  
رواه بعدهم أو منسوخ وشاله : ما روى عن زيد بن ثابت <sup>(٥)</sup> رضي الله عنه

---

( ١ ) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٤٢ / ١ ) من (أ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفتين مطلق في (أ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٣٩ / ب ) من و (هـ) .

( ٥ ) هو الصحابي الجليل : زيد بن ثابت بن الضحاك ، أبو سعيد  
الأنصاري البخاري المدني ، أسلم قبل قدم النبي صلى الله  
عليه وسلم للمدينة ، إستصفر يوم بدر وقيل شهد أحد وقيل لم  
يشهدا ، شهد الخندق وما بعدها . وهو كاتب الوحى  
والمصحف ، وأحد الثلاثة الذين جمعوا الصحف مناقبه كثيرة  
جدا .

توفي بالمدينة سنة ٤٥ هـ وقيل غير ذلك .

الإستيعاب ( ٥٥١ / ١ ) الإصابة ( ٥٦١ / ١ ) تهذيب الأسماء

واللغات ( ٢٠٠ / ١ ) تذكرة الحفاظ ( ٣٠ / ١ ) .

.....

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " الطلاق بالرجال " (١)

فان الصحابة رضى الله عنهم اختلفوا فى هذه المسألة :  
فذهب عمر وعثمان (٢) وزيد وعائشة (٣) رضى الله عنهم إلى أن  
الطلاق معتبر بحال الرجل (٤) فى الرق والحرية كما هو قول

(١) قال الحافظ فى التلخيص (٢١٣/٣) روى أنه صلى الله عليه وسلم قال  
" الطلاق بالرجال والعدة بالنساء " والدارقطنى والبيهقى من حديث  
إبن مسعود موقوفا والبيهقى عن إبن مسعود وإبن عباس موقوفا أيضا .

(٢) هو الصحابى الجليل : عثمان بن عفان بن أبى العاص القرشى  
الأموى ، ثالث الخلفاء الراشدين ، ذو النورين ، هاجر  
الهجرتين وهاجر إلى المدينة ، أحد العشرة وأحد ستة الشورى  
جميع الناس على مصحف واحد كان ينفق ماله فى سبيل الله مناقبه  
كثيرة جدا . إشتهر سنة ٣٥ هـ وعمره اثنتان وثمانون سنة .  
الإستيعاب (٦٩/٣) الإصابة (٤٦٢/٢) تهذيب الأسماء (١/  
٣٢) شذرات الذهب (٤٠/١) .

(٣) هى الصحابية الجليلة : عائشة بنت أبى بكر الصديق أم المؤمنين  
تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة ونى بها بعد الهجرة  
وهى من كبار فقهاء الصحابة ومن أكثر الصحابة رواية فضائلها كثيرة  
ومناقبها معروفة . قال عطاء : كانت أفقه الناس وأعلم الناس  
وأحسن الناس رأيا . توفيت بالمدينة سنة ٥٧ هـ عن ٦٥ سنة  
الإستيعاب (٣٥٦/٤) الإصابة (٣٥٩/٤) تهذيب الأسماء  
طبقات الفقهاء (٤٧) .

(٤) فى ( ب ، ج ) : الرجال .

.....

الشافعي رحمه الله (١).

وذهب علي (٢) وابن سمود رضي الله عنهما إلى أنه معتبر (٣)  
بحال المرأة كما هو ذهبن .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه يعتبر من رق منهما ، حتى  
لا يملك الزوج عليها ثلاث تطليقات إلا إذا كانت حرة .

ثم أنهم تكلموا في هذه المسألة بالرأي وأعرضوا عن الاحتجاج  
بهذا الحديث مع أن راويه وهو زيد فهم قد دل ذلك على أنه غير  
ثابت أو منسوخ . ولئن ثبت فهو مأول بأن إيقاع الطلاق إلى الرجال .

(١) وهو قول الجمهور أيضا وذهب أبو حنيفة إلى أنه يعتبر بالزوج  
أنظر الاختيار (١٣٢/٢) بداية المجتهد (٦٢/٢) المهذب  
(٧٩/٢) المغني (٢٦٢/٧) .

(٢) هو الصحابي الجليل : علي بن أبي طالب ، ابن عم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وزوج إبنته فاطمة ، ورابع الخلفاء  
الراشدين وأحد العشرة ، شهد المشاهد كلها إلا غزوة تبوك  
استخلفه فيها عليه السلام ، إشتهر بالفروسية والقضاء والخطابة  
والعلم . وكان من أهل الشورى مناقبه كثيرة جدا إشتهر  
سنة ٤٠ هـ

الإستيعاب (٢٦/٣) الأصابة (٥٠٧/٢) أسد الغابة (٤/  
(٩) تهذيب التهذيب (٢٣٤/٧) تاريخ الخلفاء (١٦٦) ،  
صفة الصفوة .

(٣) في ( ب ، ج ) : يعتبر .

ولم يظهر من الصحابة رضى الله عنهم إلاختلاف فيها وترك الحاجة به أنه يوجب العمل بشروط تراعى فى المخبر وهى أربعة :  
الإسلام والعدالة والعقل الكامل والضبط

---

قوله : ( ولم يظهر من الصحابة إلاختلاف فيها : ... )  
أى فى الحادثة وترك الحاجة به شرط واحد . أى لم يظهر منهم ترك الحاجة به عند وقوع الإختلاف فى الحادثة .  
وأما الأربعة التى فى المخبر فالعقل والعدالة والضبط  
والاسلام .

أما إشتراط العقل وهو نور فى الباطن يدرك به حقائق  
المعلومات كما يدرك بالنور الحسى البصرات ، فلأن الخبر كلام  
لا محالة / (١) والكلام فى الشاهد وضع لإظهار المعنى الذى فى  
القلب ، ولا يحصل ذلك بدون العقل ، ألا ترى أنه قد يسمع من  
بعض الطيور حروف منظومة ويسمى ذلك لحنا لا كلاما لعدم صدورها  
عن عقل .

ولهذا لا يجب بقراءة البغاة سجود التلاوة / (٢) عند  
أكثر المحققين .

وأما إشتراط الضبط (٣) وهو ما ذكره الإمام فخر الإسلام  
رحمه الله : ( سماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهمه بمعناه ثم حفظه  
ببذل المجهود ثم الثبات عليه بمحافظة حدوده ومراقبته بمذكراته

---

(١) آخر الورقة (١٢٢/ب) من (ب) .

(٢) آخر الورقة (٩/أ) من (ج) .

(٣) الكلمة ساقطة من (د) .

فلا يجب العمل بخبر الكافر .....

على إساءة الظن بنفسه إلى حين أدائه (١) . فلأن الحجة هــو  
الكلام الصدق وأصل الصدق لا يحصل بدون الضبط .

وأما اشتراط العدالة ، وهى : الإستقامة على الطريق الحق  
فلأن الضابط قد يكذب وقد يصدق ، لأن كلاً من خبر مخبر غـسير  
معصوم عن الكذب فلم يكن بد من ترجيح جانب الصدق للقبول وذلك  
بالعدالة / (٢) .

وأما اشتراط الإسلام وهو قبول الدين الحق والتصديق بما جاء به  
محمد صلى الله عليه وسلم ، فليس لثبوت الصدق ، لأن الكـفر  
لا ينافى الصدق ولكن لأن الكفر يورث تهمة زائدة فى الخبر تدل على  
كذبه ، لأن الكلام فى الأخبار التى (٣) تثبت بها أحكام الشرع ،  
والكفار يعادوننا فى الدين أشد العداوة فتحطهم المعادة على السعى  
فى هدم أركانه بإدخال ما ليس منه فيه وإليه أشار الله تعالى بقوله :  
( لا يألونكم خبالاً ) (٤) أى لا يقصرون فى الإفساد عليكم . فلم  
يقبل / (٥) خبر الكافر لهذه التهمة الزائدة كما لم يقبل شهادة ذى  
الضمن (٦) ، وكما لم يقبل شهادة الوالد لولده لمعنى زائد  
يمكن تهمة الكذب فى شهادته وهو (٨) الشفقة والميل إليه طبعاً .

- (١) أنظر أصول الجزوى بهامش كشف الأسرار (٢٩٦/٢)  
(٢) آخر الورقة (١٤٢/ب) من (أ) .  
(٣) فى (ب ، ج) : اندى .  
(٤) سورة آل عمران آية (١١٨) .  
(٥) آخر الورقة (١٤٠/أ) من (هـ) .  
(٦) الضمن : الحقد والعداوة والبغضاء . راجع النهاية لابن الأثير (١/٣)  
(٧) فى (د) : لا  
(٨) فى (د) : هو .

.....  
 وذكر بعض الأصوليين <sup>(١)</sup> أن الاعتقاد في رد رواية الكافر على  
 الإجماع المنعقد على سلبه عن أهلية هذا المنصب في الدين لخسته وإن كان  
 عد لا في دين نفسه .

ثم كل واحد منها <sup>(٢)</sup> على قسمين ظاهر وباطن . ونعني بالظاهر  
 ما فيه نوع قصور بالنسبة إلى الباطن ، وبالباطن ما هو كامل .

فالظاهر أي القاصر من العقل ما يحدث منه في الإنسان في حالة  
 الصبا ، والكامل منه ما بلغ أولى درجات الكمال والإعتدال وهو ما يحصل  
 بالبلوغ من غير آفة .

والظاهر من الضبط حفظ المتن بصيغته / <sup>(٣)</sup> ومعناه لغة .  
 والباطن الكامل منه ، أن ينضم إلى ما ذكرنا ضبط <sup>(٤)</sup> معناه فقها  
 وشريعة .

والظاهر من العدالة ما ثبت بنفس الإسلام والعقل فانهما يحملان  
 المرء على الاستقامة ويدعوانه إليها . والباطن الكامل منها ما عرف بالاختبار <sup>(٥)</sup>  
 والاستدلال بأن كان المرء منزجرا / <sup>(٦)</sup> عن محظورات دينه بأن لم يرتكب <sup>(٧)</sup>  
 كبيرة ولم يصر على صغيرة ، فيستدل بظهور أثر دينه وعقله في الإثراجار عنها

(١) ذكر هذا الإجماع الغزالي في المستصفى (١٥٦/١) .

(٢) في (ب ، ج) : منها .

(٣) آخر الورقة (١/٧٧) من (د) .

(٤) الكلمة ساقطة من (ب) .

(٥) في (ب) : الأخبار .

(٦) آخر الورقة (١/١٢٨) من (ب) .

(٧) في (د) : يرتكب .

والفاسق والصبي والمعتوه والذي إشتدت غفلته خلقة أو ساحة أو مجازفة  
والستور كالفاسق لا يكون خبره حجة في باب الحديث ما لم يظهر عدالتـه

---

على ظهور أثرهما <sup>(١)</sup> في الإحتراز عن الكذب في الدين .

والظاهر من الإسلام ما ثبت بالميلاد بين المسلمين [ونشوء على] <sup>(٢)</sup>  
طريقتهم <sup>(٣)</sup> وثبت أحكام الإسلام بتسمية الأبوين .

والباطن منه ما ثبت بالبيان بأن يصف الله تعالى كما هو على سبيل  
الاجمال إن لم يقدر على التفصيل ، وأن يصدق بجميع ما يجب تصديقه  
من الرسالة وأمر الآخرة وغيرها .

وإذا عرفت هذا فاعلم أن الشرط في باب الرواية من العقل والعدالة / <sup>(٤)</sup>  
الكامل منهما / <sup>(٥)</sup> دون القاصر <sup>(٦)</sup> ، لأن القاصر منهما في حكم العدم  
فلا يقبل رواية الصبي لقصور عقله ، ولا البالغ المعتوه ، وهو الذي اختلط  
كلامه وأفعاله فكانت بين أفعال السجانيين وأفعال العقلاء ، لأنه ملحق  
بالصبي في جميع الأحكام . ولا رواية الفاسق لفوات أصل العدالة ولا الستور  
في زماننا وهو الذي لم يعرف فسقه ولا <sup>(٧)</sup> عدالته لقصور عدالته .

---

(١) في ( ب ، ج ) : أثرهما .

(٢) ما بين المعقوفتين مطس في ( أ ) .

(٣) في ( د ) : طريقتهم .

(٤) آخر الورقة ( ٩ / ب ) من ( ج ) .

(٥) آخر الورقة ( ١٤٣ / ١ ) من ( أ ) .

(٦) في ( ج ) : القاصرة .

(٧) الكلمة في ( د ) وفي باقي النسخ : عدالته .



.....

وأما الظاهر من الضبط فشرط لصحة أصل الرواية حتى لم يقبل رواية من اشتدت غفلته خلقه بأن كان سهوه ونسيانه أغلب من حفظه ، أو ساحة <sup>(١)</sup> أى ساهلة ومجازفة وإن وافق القياس لفوات أصل الضبط والنسيان أو لعدم الاهتمام بشأن الحديث . والساهلة : عدم العناية بالسهو والخطأ ، والساهل : الذى لا يأخذ الأمور <sup>(٢)</sup> بالحزم . والمجازفة : التكلم من غير خبرة وتيقظ . " فارسى معرب " .

والكامل منه شرط للمقبول على الإطلاق حتى قصرت رواية من لم يعرف بالفقه ، فلا تعارض روايته رواية الفقيه بل يترجح الثانى على الأول فى الرواية لكمال الضبط فى الثانى دون الأول ، وتقدم <sup>(٣)</sup> رواية الفقيه على القياس ولا تقدم رواية غير الفقيه .

وأما الإسلام فلا يكتفى بظاهره فى صحة الرواية بل يشترط فيه الكمال وهو البيان إجمالاً كما فى سائر الشروط إلا أن تظهر أماراته نحو إقامة الصلاة بالجماعة ، وإيتاء الزكاة وأكل ذبيحتنا فحينئذ لا يشترط البيان للكمال ويكون ذلك بمنزلة <sup>(٤)</sup> البيان

---

(١) فى ( د ) ساحة .

(٢) آخر الورقة ( ١٤٠ / ب ) من ( هـ ) .

(٣) فى ( د ) : وتتقدم .

(٤) الكلمة ساقطة من ( د ) .

إلا في الصدر الأول على ما نهـ

---

منه في الحكم (١) بكمال إيمانه . والحاصل ان البيان لثبوت  
كمال الإيمان إنما يشترط في حق من لم يوجد منه الدلالات الظاهرة  
على الإسلام ، فأما في حق من وجدت فيه فهي قائمة مقام البيان  
فلهذا لا يقبل خبر الكافر لغوات أصل الإيمان ولا خبر من لم يعرف  
إسلامه بالبيان أو الأمارات الظاهرة ، لأنه أسوأ حالا من السـ  
وإن حكنا / (٢) في حقه بظاهر الإسلام بالميلاد بين المسلمين .

قوله : ( إلا في الصدر الأول ) متصل بقوله (٣) لا يكون  
خبره حجة . وأراد بالصدر الأول قرن الصحابة ومن في معناهم  
من القرنين الآخرين .

فخبر السـ في باب الحديث ليس بحجة باتفاق الروايات  
كخبر الفاسق . إليه أشار فخر الإسلام رحمه الله . (٤)

---

( ١ ) في ( د ) : الحكمة .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٢٨ / ب ) من ( ب ) .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

( ٤ ) أنظر أصول البزدوى بهامش كشف الأسرار ( ٢٠ / ٣ ) .

وروى الحسن رحمه الله عن أبي حنيفة أنه مثل العدل فيما يخبر من نجاسة الماء

لما ذكرنا من قوات العدالة الباطنة إلا خبر المستور من القرون الثلاثة<sup>(\*)</sup>  
فانه مقبول بشروط / (١) تذكرها ، لأن العدالة أصل في ذلك الزمان  
بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم لهم بالخيرية وليس تعديل أقوى من تعديل  
صاحب الشرع .

وأحترز بقوله في باب الحديث عن باب القضاء ، فإن القاضي  
لوقضى بشهادة المستور جاز عند أبي حنيفة رحمه الله نظرا إلى العدالة  
الظاهرة .

فأما في الإخبار بنجاسة الماء فقد اختلفت الرواية في خبره  
فروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله<sup>(٢)</sup> أنه كالعدل في هذا الخبر وهو ظاهر  
على مذهبه فانه يجوز القضاء بشهادة المستورين إذا لم<sup>(٣)</sup> يطعن الخصم  
لثبوت عدالتهم ظاهرا لقوله صلى الله عليه وسلم :

(١) آخر الورقة (١٤٣/ب) من (أ) .

(٢) هو : الحسن بن زياد اللؤلؤي نسبة إلى بيع اللؤلؤ ، الكوفي  
أبو علي القاضي الفقيه أخذ عن أبي حنيفة ثم عن أبي يوسف ثم عن  
محمد . وكان مجتهدا مطلقا له من الكتب كتاب النفقات وكتاب  
الخراج وكتاب الفرائض وكتاب الوصايا والأمانى إلا أن كتبه وآراؤه في  
درجة ثانية عند هموم المعتد كتب محمد بن الحسن . كما أن علماء  
الحديث يطعنون في روايته توفي سنة ٢٠٤ هـ

الفوائد البهية (٦٠) تاريخ بغداد (٣١٤/٧) الجواهر الضيفة  
(٢٤٣/١) ميزان الاعتدال (٤٩١/١) الأعلام (١٩١/٢) .

(٣) آخر الورقة (١٠/أ) من (ج) .

(\*) المستور هو من كان عدل في الظاهر مجهول في الباطن .

انظر تدریب الراوى : (٣١٦/١) .

وذكر محمد في كتاب الإستحسان انه مثل الفاسق وهو الصحيح .

---

المسلمون عدول بعضهم على بعض \* (١) . وكذا نقل من عنده  
رضي الله عنه (٢) . فهذا من صاحب الشرع تعديل لكل مسلم . وتعديل  
صاحب الشرع أولى من تعديل المزكى .

وذكر محمد (٣) رحمه الله في كتاب الإستحسان أنه مثل  
الفاسق فقال : وإذا حضر السافر الصلاة ولم يجد ماءً إلا في إناء  
وأخبره رجل أنه قذر ، وهو عنده رجل مسلم مرضى لم يتوضأ به ، وإن  
كان فاسقاً فله أن يتوضأ بذلك الماء وكذلك إن كان ستوراً .

أعني الستور بالفاسق وهو الصحيح ، لأنه لا بد من اشتراط  
العدالة ليترجح جانب الصدق في الخبر . ومما كان

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٠/١٠) والدارقطني (٢٠٧/٤)  
وذلك في كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضى الله عنهما .

(٣) هو : محمد بن الحسن بن فرقد ، الشيباني ، أبو عبد الله  
أصله من قرية حرستا بدمشق ، صاحب أبي حنيفة وأخذ عنه  
الفقه ثم عن أبي يوسف ، طلب الحديث من مالك وروى عنه الموطأ  
ناظره الشافعي وأثنى عليه . دون فقه أبي حنيفة ونشره أهـم  
كتبه الجامع الكبير والجامع الصغير والأصل والير الكبير والصغير  
والزيادات والآثار والنوادر وغيرها . أخذ عنه عيسى بن أبيان  
وابن رستم توفي سنة ١٨٩ هـ .

الفوائد البهية (١٦٣) الجواهر الضيفة (٤٢/٢) تهذيب  
الاسماء (٨٠/١) تاج التراجم ص (٥٤) أخبار أبي حنيفة  
وأصحابه (١٢٠) الفتح المبين (١١٠/١) الفهرست (٢٥٢)  
المعبر (٣٠٢/١) .

وقال محمد رحمه الله في الفاسق يخبر بنجاسة الماء؛ أنه يحكم السامع رأيه، فإن وقع في قلبه أنه صادق يتيم من غير إراقة الماء، فإن أراق وتيم فهو أحوط للتيمم

---

شرطاً / (١) لا يكتفى بوجوده ظاهراً كمن قال لعبد : إن لم تدخل الدار اليوم فأنت حر ثم مضى اليوم فقال العبد : لم أدخل وقال المولى : دخلت . فالقول قول المولى ، لأن عدم الدخول شرط فلا يكتفى بثبوته (٢) ظاهراً لنزول العتق .

قوله : ( وقال محمد رحمه الله ... ) ثم ذكر محمد رحمه الله في الفاسق والمستور: أن السامع يحكم رأيه فإن كان أكبر رأيه أنه صادق يتيم ولا يتوضأ به (٣) ، لأن أكبر الرأي فيما لا يوقف على حقيقته أنه بنى على الإحتياط كاليقين ، وإن أراقه ثم تيمم كان أحوط لإحتمال أنه كاذب في خبره ، وعلى هذا التقدير لا يجوز له التيمم فكان الإحتياط في الإراقة ليصير عادماً للماء فيجوز له التيمم بيقين .

وإن كان أكبر رأيه أنه كاذب توضأ به ولم يتيمم ، (٤)

---

(١) آخر الورقة (١/١٤١) من (هـ) .

(٢) في (ب ، ج ، د) يكتفى بثبوته .

(٣) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٤) آخر الورقة (١/١٢٩) من (ب) .

وفى خبر الكافر والصبي والمعتوه إذا وقع فى قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يتيمم فإن أراق الماء ثم تيمم فهو أفضل

---

فان قيل : كان ينبغي أنه يتيمم أيضا احتياطاً لمعنى التعارض فى خبر الفاسق كما فى سورة الحمار يجمع بين التوضئ والتيمم احتياطاً لتعارض الأدلة فى سورة الحمار .

قلنا : حكم التوقف فى خبر الفاسق معلوم بالنص وفى الأمر بالتيمم ههنا عمل بخبره من وجه ، فكان <sup>(١)</sup> بخلاف النص . وإذا ثبت التوقف فى خبره بقى أصل الطهارة للماء فلا حاجة إلى ضم التيمم إليه .

قوله : ( وفى خبر / <sup>(٢)</sup> الكافر ... إلى آخره ) الكافر إذا أخبر بنجاسة الماء لا يعمل السامع بخبره وإن وقع فى قلبه صدقه ، / <sup>(٣)</sup> بل يتوضأ بذلك الماء ولكن إن أراق الماء إذا وقع فى قلبه صدقه ثم تيمم بعده كان ذلك أفضل . وإن تيمم من غير إراقة وصلى لا تجوز صلاته ، لأن الكافر لما لم يلزمه موجب ما أخبر به لكونه غير مخاطب بالشرائع كان خبره ملزماً على الغير ابتداءً . والكافر ليس من أهل الإلزام .

وكذا الصبي والمعتوه عند عامة المشايخ ، لأن موجب

---

( ١ ) فى ( ب ، ج ) : وكان .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٤٤ / أ ) من ( أ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٧٧ / ب ) من ( د ) .

وفى المعاملات التى تنفك عن معنى الإلزام

ما أخبرا به لم يلزمهما فلو قبلنا خبرهما صار إلزاما على الغير وليس لهما ولاية الإلزام على الغير بوجه ألا ترى أنه لا ولاية لهما على أنفسهما فكيف يثبت لهما ولاية على الغير .

الا أن إحتمال الصدق غير منقطع عن خبرهم ، إذا الكفر والصبا والعته لا ينافى المدق . وعلى تقدير الصدق لا تحصل الطهارة بالتوضى به ويتنجس الأعضاء فكان الإحتياط فى الإراقة ، ثم التيمم بعده لتحصل الطهارة والإحتراز عن النجاسة بيقين .

ولا يجوز له التيمم من غير إراقة لأنه واجد للماء الطاهر ظاهرا قوله : ( وفى المعاملات التى تنفك عن معنى الإلزام / (١) ... إلى آخره ) .

إحتراز به (٢) عما فيه إلزام محض من حقوق العباد كالحقوق التى تجرى فيها الخصومات . فان خبر الواحد لا يقبل فيه الا بشرط العدد ولفظة الشهادة والأهلية بالولاية (٣) / لأنه لما كان من قبيل الإلزامات لم يكن بد من أهلية الولاية للمخبر ليصلح خبره للإلزام . ومن زيادة تأكيد باشتراط لفظة الشهادة والعدد دفعا للتلبس وصيانة للحقوق المعصومة .

(١) آخر الورقة (١٠/ب) من (ج) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٣) آخر الورقة (١٤١/ب) من (هـ) .

كالوكالات والمضاربات والإذن في التجارة يعتبر خبر كل مبرز لعدم  
الضرورة الداعية إلى سقوط سائر الشرائط فان الإنسان قلما يجد  
المستجمع لتلك الشرائط يبعثه إلى وكيله أو غلامه

---

وعا فيه إلزام (١) من وجه دون وجه كعزل الوكيل (٢)  
وحجر المأذون ونحوهما فانه يشترط فيه احد شطرى الشهادة :  
العدالة أو العدد عند أبى حنيفة رحمه الله رعاية لمعنى الإلزام  
من وجه .

وأما ما (٣) ليس فيه إلزام بوجه كالوكالات والمضاربات  
والإذن في التجارات (٤) ، فيقبل فيه خبر كل مبرز عدلا كان أو  
غير عدل ، صبا كان أو بالغا ، مسلما كان أو كافرا لوجهين :  
أحد هما عموم الضرورة الداعية الى سقوط سائر (٥)  
الشرائط المذكورة سوى التمييز فان الانسان / (٦) قلما يجد  
العدل الحر البالغ المسلم في كل زمان ومكان يبعثه إلى وكيله  
أو غلامه . فلو شرط في هذا القسم ما ذكرنا من الشرائط لتمطلت  
المصالح وفيه حرج عظيم فسقط إشتراطها للضرورة ، لأن لها أثرا  
في التخفيف .

- 
- (١) في (ب، ج) الإلزام .  
(٢) الكلمة ساقطة من (ج) .  
(٣) الكلمة ساقطة من (ج) .  
(٤) في (ب، ج) : التجاره .  
(٥) الكلمة من (ب، ج) .  
(٦) آخر الورقة (١٢٩/ب) من (ب) .



ولا دليل مع السامع يعمل به سوى هذا الخبر ولأن إعتبار هذه  
الشرائط لم يترجح جهة الصدق في الخبر فيصلح أن يكون ملزماً وذلك  
فيما يتعلق به اللزوم فشرطناها في أمور الدين دون ما يتعلق به اللزوم من  
المعاملات .

---

وقوله : ( ولا دليل مع السامع يعمل به سوى هذا ) (١)  
الخبر ( بيان للزوم الضرورة ههنا واحتراز عن اخبار الفاسق بنجاسة  
الماء ونحوه حيث لا يعمل به بدون تحكيم الرأي ، لأن الضرورة  
فيه ليست مثلها فيما نحن فيه ، إذ العمل بالأصل هناك ممكن ،  
وهو أن (٢) الأصل في الماء هو الطهارة فلم تكن الضرورة لازمة  
فوجب ضم التحكيم إليه فأما ههنا فلا أصل يعمل به فجعل الفسق  
هدرا وجوز قبول خبره مطلقا كخبر العدل .

والثاني أن الخبر ههنا غير ملزم ، لأن العبد والوكيل  
يباح لهما الإقدام على التصرف من غير أن يلزمهما ذلك .

واعتبار هذه الشروط في الخبر لم يترجح جانب الصدق في  
خبره فيصلح الخبر للزام وذلك أي اعتبارها كما ذكرنا إنما يحسن  
فيما يتعلق به اللزوم (٥) من أمور الدين فلا وجه لإشراطهما  
فيما لا إلزام فيه أصلا من المعاملات .

---

(١) آخر الورقة (١٤٤/ب) من (أ) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٣) في (ج ، د) : الخبر .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٥) في (ج) اللزوم .

لأن العمل بالأصل ممكن وهو أن الماء طاهر في الأصل ، فلم يجعل الفسق هدرا ولا ضرورة في التصير إلى روايته في أمور الدين أصلا ، لأن في العدول من الرواة كثرة وسهم غنيه فلا يمار إليه بالتحري .

---

والرجوع إلى الأصل ، [ وهو أن الماء طاهر في الأصل ] . (١)

وكذا الأصل في الطعام هو الحل فيعمل به وإذا كان كذلك لم يجعل الفسق (٢) هدرا بل اعتبر فسقه من وجه حتى لم يقبل خبره بدون ضم تحكيم الرأي إليه ، بخلاف المعاملات التي تنفك عن معنى الإلزام ، لأن الضرورة شمة لازمة على ما بينها ، ومخلاف (٤) الأحاديث حيث لا يقبل فيها خبر الفاسق أصلا سواء وقع في قلب السامع صدقه أو لم يقع ، لأنه لا ضرورة في التصير إلى قبول روايته ، لأن في العدول الذين تلقوا نقل / (٥) الأخبار كثرة يمكن الوقوف على معرفة الحديث بالسامع منهم ، فلا حاجة إلى الاعتماد على خبر الفاسق .

---

(١) عبارة ( أ ، د ، هـ ) : وهو أن الماء في الأصل طاهر .

(٢) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

(٣) في ( ب ، ج ) : لا .

(٤) في ( ب ، ج ) : بخلاف .

(٥) آخر الورقة ( ٧٨ / ١ ) من ( د ) .

وأما صاحب الهوى فالذهب المختار : أنه لا تقبل رواية  
من إنتحل الهوى ودعا الناس إليه

---

قوله : ( وأما صاحب الهوى فكذا ... ) الهوى : ميلان  
النفس إلى ما تستلذه من الشهوات من غير راحة الشرع . والإنتحال :  
إتخاذ النحلة وهي السلة ، أى الدين .

إعلم أن من اتبع الهوى من يجب إكفاره كعلاء المجسمة والروافض  
وهسى الكافر التأول ، ومنهم من لا يجب إكفاره وهسى الفاسق التأول .  
واختلف فى القسم الأول :

فذهب جماعة من الأصوليين <sup>(١)</sup> إلى قبول شهادته وروايته  
لأنه إذا لم يخرج عن أهل القبلة وكان متخرجاً معظماً للدين غير عالم بكفره  
يحسن ظن المدق فى خبره فيقبل خبره كخبر العدل المسلم .

---

(١) إختلف الأصوليون فى قبول رواية الكافر التأول فذهب الشافعى  
والغزالى وأبو الحسين وفخر الدين الرازى وإمام الحرمين إلى قبولها  
وذهب مالك والهاقلانى والغزالى وعبد الجبار بن أحمد والآتى الى  
رد روايته وأما الفاسق التأول فذهب الجمهور قبول روايته  
وذهب الهاقلانى والإمام مالك إلى رد روايته حتى أن الإمام مالكاً  
لا يقبل رواية من كان فسقه مظنوناً مثل الحنفى إذا شرب النبيذ  
من غير سكر فقال : أحده ولا أقبل شهادته ، ويقول مالك قال  
الجبائىان من المعتزلة .

أنظر تفصيل المسألة فى الأحكام للآدى (١١٢/٢) السودة (٢٦٢)  
شرح تنقيح الفصول (٣٥٩) المعتد (٦١٢/٢) المحصول (٢/  
٥٧٢/١) العدة (٦٥٣/٣) المستصنى (١٥٢/١) اللمع  
(٤٢) علوم الحديث لابن الصلاح (١٠٣) نهاية السؤل (٢٤٨/٢)

.....  
 وذهب اكثرهم الى رد هذا ، لأن الكافر ليس <sup>(١)</sup> بأهل  
 للشهادة ولا للرواية لما بينا ، وكونه متأولا مستنعا عن المعصية غير  
 عالم بكفره لا يجعله أهلا لها فان كل كافر تأول ان اليهود لا يعلمون  
 بكفرهم ، وتورعه عن الكذب كتورع النصراني فلا يلتفت اليه ، كذا ذكر  
 الغزالي رحمه الله . <sup>(٢)</sup>

وأختلف في <sup>(٣)</sup> القسم الثاني <sup>(٤)</sup> أيضا فذهب القاضي  
 أبو بكر الباقلاني <sup>(٥)</sup> ومن تابعه الى رد شهادته وروايته جميعا ،  
 لأن الفسق في العمل مانع من القبول ، فالفسق في الاعتقاد أولى لأنه  
 أفوق . غاية ما في الباب انه جاهل بنفسه ، لكن جهله بنفسه فسق  
 آخر انضم الى فسق فكان أولى بالضعف وام <sup>(٦)</sup> يكن عذرا كجهله بكفر  
 نفسه / <sup>(٧)</sup> صرح بها .

- 
- (١) آخر الورقة (١٤٢/ب) ، (هـ) .  
 (٢) انظر المستقصى (١٥٧/١) نقله المؤلف بتصريف .  
 (٣) الكلمة ساقطة من (ج) .  
 (٤) وهو الفاسق التأول ولقد مر الكلام عليه .  
 (٥) هو : القاضي محمد بن الطيب بن محمد أبو الطيب الباقلاني  
 البصري المالكي الأشعري الأصولي المتكلم ، كان أهرق الناس  
 بحلم الكلام وله تصانيف كثيرة فيه وفي غيره .  
 قال ابن تيمية : " وهو أفضل المتكلمين المنتسبين الى الأشعري ،  
 ليس فيهم مثله ، لا قبله ولا بعده من مؤلفاته التقريب والارشاد  
 في اصول الفقه والتسديد  
 توفي سنة ٤٠٣ هـ .  
 الديهاج الذهب (٢٦٧/٢-٢٢٨) شذرات الذهب (١٦٨/٣)  
 وفيات الأعيان (٤٠٠/٣) ترتيب المدارك (٥٨٥/٤) المعبر (٣/٨٦)  
 (٦) تبيين كذب المفتري (٢١٧)  
 (٦) في (ب ، ج) : فلم  
 (٧) آخر الورقة (١١/ب) من (ج) .

.....

---

وزهد الجمهور إلى قبول شهادته ، لأن شهادة الفاسق إنما لا  
تقبل لتهمة الكذب . والفسق من / (١) حيث الاعتقاد لا يدل عليه ،  
لأنه إنما وقع فيه لغلوه في الإحتراز عن المحذور حيث قال بكفر من (٢)  
إرتكب الذنب ، / (٣) أو بخروجه من (٤) الأيمان ، فهذا الاعتقاد  
يحمل على التحرز من (٥) الكذب أشد الإحتراز لا على الإقدام عليه .  
فكان هذا الفسق نظير تناول متروك التسمية عدا أو شرب المثلث على إعتقاد  
الإباحة فلا يصير به مردود الشهادة إلا الخطابية (٦) من الروافض فان  
شهادتهم لا تقبل ، لأنهم يتدينون بتصديق المدعى إذا حلف عندهم  
أنه محق ويقولون : المسلم لا يحلف كاذبا .  
فاعتقادهم هذا يمكن تهمة الكذب في شهادتهم .

- 
- (١) آخر الورقة (١٤٥/ب) من (أ) .  
(٢) في (ب ، ج) : ما  
(٣) آخر الورقة (١٣٠/ب) من (ب) .  
(٤) في (ب ، ج) : من  
(٥) في (ب) : على .  
(٦) الخطابية : نسبة إلى أبي الخطاب محمد الأجدع مولى بني أسد  
كان ينتسب إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق وآبائهم  
وينسب إليهم الألوهية وكان يقول : " أنهم ابناء الله وأحباءه " .  
تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا فتبرأ الإمام جعفر منه وأمر أصحابه  
بالبراءة منه . أنظر لمعرفة كفرهم وضلالاتهم في الفرق  
الحدود العينية (١٦٩) مقالات الإسلاميين (٢٦/١ - ٨٠) الطل  
والنحل (١٧٩/١ - ١٨١) الفصل (١٨٥/٤ - ١٨٦) الغلو  
والغرف الغالية (٩٩)

لأن الحاجة والدعوة إلى الهوى سبب دأع إلى القول فلا يؤمن  
على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

فاما رواية هذا القسم فمقبولة على الإطلاق عند بعض من قبل  
شهادتهم لما ذكرنا من انتفاء تهمة الكذب ، فإن من احتراز عن الكذب على  
غير الرسول صلى الله عليه وسلم كان أشد تحريزا من الكذب عليه .

وعند بعضهم يقبل إذا كان عدلا ثقة ولم يكن داعيا للناس إلى  
هواه . ولا يقبل إذا كان كذلك وهو مختار الشيخ رحمه الله ومذهب عامة  
أهل الفقه والحديث <sup>(١)</sup> ، لأن دعوته الناس إلى هواه وم حاجته فـ  
ذلك سبب دأع إلى القول أى الإفتراء والكذب ، فيورث ذلك تهمة في  
روايته كما شهادة الوالد لولده <sup>(٢)</sup> فلا يقبل .

وذكر أبو اليسر رحمه الله أن السندع إن كان من يكفر لا يقبل خبره  
وإن كان من لا يكفر ، فإن كان من يعتقد وضع الأحاديث على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يقبل خبره لتوهم الكذب كالكرامية <sup>(٣)</sup> ، فإنهم  
يعتقدون جواز وضع الحديث للترغيب والترهيب . وإن لم يكن من يعتقد  
الوضع وكان عدلا يقبل خبره لرجحان صدقه على كذبه .

---

(١) أنظر مذهبهم في علوم الحديث لابن الصلاح ص (١٠٣) السوداء  
(٢٦٢) والمحصل (٥٦٢/١/٢) .

(٢) في (ب، ج) : للولد .

(٣) الكرامية : فرقة تنسب إلى ابن عبد الله محمد بن كرام بكسر  
الكاف وتخفيف الراء . وهو الذى نص على أن معبوده على العرش  
إستقرارا وعلى أنه بجهة فوق ذاتا وأطلق عليه إسم الجواهر . كما  
زعت النصارى ، ورغم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التى  
منها يلاق العرش . تعالى عما يقول علوا كبير . وقد هدم الشهرستاني  
من الصفاتيه . أنظر في كفرهم وضلالاتهم في الطل والنحل (١٠٨/١)  
٣ (١) والفرق بين الفرق (٢٠٢-٢١٤) .

وإذا ثبت أن خبر الواحد حجة قلنا : إن كان الراوى معروفاً بالفقه والتقدم  
فى الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادلة الثلاثة وزيد بن ثابت ومعاذ  
بن جبل وأبى موسى الأشعرى وعائشة رضوان الله عليهم أجمعين  
وغيرهم ممن اشتهر بالفقه والنظر كان حديثهم حجة يترك به القياس

قوله : ( وإذا ثبت أن خبر الواحد حجة . . . إلى آخره )

ولما بين الشيخ رحمه الله شرائط قبول خبر الواحد وكونه حجة شرع  
فى بيان شرط تقدمه على القياس . فقال : ان كان الراوى / <sup>(١)</sup> معروفاً  
بالفقه كالجماعة المذكورين كان حديثه حجة يترك به القياس عند الجمهور <sup>(٢)</sup>  
وحكى عن مالك رحمه الله : أن القياس يقدم على الحديث <sup>(٣)</sup> لتمكن  
شبهات كثيرة فيه . فانه يجوز أن يكون الراوى ساهياً أو غالطاً أو كان بها  
وجوز أنه لم يكن من النبى صلى الله عليه وسلم . والقياس ما تمكنت فيه  
إلا شبهة واحدة وهى الخطأ ، وما فيه شبهة واحدة أولى ما فيه شبهات  
كثيرة .

- ( ١ ) آخر الورقة ( ١٤٣ / ١ ) من ( هـ ) .  
( ٢ ) وهو مذهب الشافعى وأصحاب مذهبه وأحمد بن حنبل وأهل الحديث  
والكرخى من الحنفية وأختاره الإمام الرازى فى المحصول ونسب لأبى  
حنيفة رحمه الله . الأحكام ( ١٦٩ / ٢ ) .  
( ٣ ) هذا القول من مالك رحمه الله يكاد يكون متفق عليه بين الأصوليين  
أنظر الأحكام ( ١٦٩ / ٢ ) مختصر ابن الحاجب ( ٧٣ / ٢ ) وتنقيح  
الفصول ( ٦٦ ) التحرير ومعه التيسير ( ١١٦ / ٣ ) وجمع الجوامع  
مع حاشية البطار ( ١٦٢ / ٢ ) والمعتد ( ٦٥٥ / ٢ ) وكشف  
الأسرار ( ٢٧٨ / ٢ ) والابهاج .  
ولكن ابن السبكى نقل عن ابن السمعانى بعد عزوة هذا القول

.....  
 واحتج الجمهور باجماع الصحابة رضى الله عنهم ، فانهم <sup>(١)</sup> كانوا  
 يتركون أحكامهم بالقياس إذا سمعوا خبر الواحد . / <sup>(٢)</sup>

وأن الخبر يقين بأصله ، لأنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم  
 والشبهة في طريقه وهو النقل ، والرأى محتمل <sup>(٣)</sup> بأصله في كل وصف ،  
 إذ كل وصف من أوصاف النص يحتمل أن يكون هو المؤثر في الحكم ومحتمل أن  
 لا يكون ، فكان الإحتمال الثابت في الأصل / <sup>(٤)</sup> أقوى من الإحتمال الثابت  
 في الطريق بعد التيقن بالأصل فكان الأخذ بما هو الأضعف إحتتمالا وهو  
 الخبر أولى .

والعبادلة جمع عدل فان من العرب من يقول في عد عدل وفي  
 زيد زيدل ، أو جمع عد وضعا كالنساء للمرأة . وهم عند الفقهاء عد الله  
 بن سعود وعد الله بن عباس وعد الله بن عمرو عند المحدثين عد الله بن  
 الزبير <sup>(٦)</sup> مقام عد الله بن سعود رضى الله عنهم .

== لمالك : " وهذا القول بإطلاقه سمح ستقبح . عظيم . وأنا أجل منزله  
 مالك عنه " ويعلق ابن السبكي على قول ابن السمعاني فيقول : قلت  
 " ويؤيد نقل القاضي عد الوهاب المالكي في " الملخص " أن متقدمهم  
 على ما رأيناه من تقديم الخبر فانه يقدح في صحة المنقول عن مالك اهـ  
 أنظر رفع الحاجب ( ١ / ٢٨٢ )

- (١) الكلمة ساقطة من (ب) ، (ج)
- (٢) آخر الورقة (١٤٦/أ) من (أ)
- (٣) في (د) : المحتمل .
- (٤) آخر الورقة (١٣١/أ) من (ب) .
- (٥) آخر الورقة (١٢/أ) من (ج) .
- (٦) هو الصحابي الجليل : عد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ،  
 أول مولود في الاسلام شهد اليرموك . وهو بعد موت يزيد وطلب على  
 اليمن والحجاز والعراق وخراسان ، وكان فصيحاً لساناً شجاعاً شريفاً  
 وقتل بمكة سنة ٧٣ هـ . الإستهباب (٣٠٠/٢) الإصابة (٣٠٩/٢)  
 أسد الغابة (٢٤٢/٣) العقد الثمين (١٤١/٥) سير أعلام النبلاء (٣/  
 ٣٦٢) البداية والنهاية (٣٣٢/٨) .



وإن كان الراوى معروفا بالعدالة والحفظ والضبط دون الفقه مثل أبى هريرة وأنس بن مالك رضى الله عنهما ، فإن وافق حديثه القياس عمل به وإن خالفه لم يترك إلا للضرورة وإسناد باب الرأى .

وإن كان الراوى معروفا بالعدالة والضبط دون الفقه ، فإن وافق حديثه القياس عمل به .

وإن خالف القياس لم يترك الخبر إلا بالضرورة وإسناد باب الرأى من كل وجه حتى إذا كان موافقا لقياس مخالفا لقياس لم يترك الحديث .

وقوله ( وإسناد باب الرأى ) تفسير <sup>(١)</sup> للضرورة يعنى <sup>(٢)</sup>

إذا كان مخالفا للقياس من كل وجه يترك بالقياس ، لأن ضبط حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عظيم الخطر ، لأنه صلى الله عليه وسلم أوتى جوامع الكلم ، والوقوف على كل معنى ضمنه فى كلامه أمر عظيم . وقد كان نقل الحديث بالمعنى مستفيضا فيهم على ما جاء فى كثير من الأخبار : أمر النبى صلى الله عليه وسلم بكذا . ونهى عن كذا . فاحتمل أن هذا الراوى نقل معنى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبارة لا تنتظم المعانى التى <sup>(٣)</sup> / إنتظمها كلام <sup>(٤)</sup> الرسول صلى الله عليه وسلم لقصور فقهه <sup>(٥)</sup> عن دركها إذ النقل بالمعنى لا يتحقق إلا بقدر فهم المعنى فيدخل <sup>(٦)</sup> هذا الخبر شبهة زائدة يخلو عنها القياس ، فإن الشبهة فى القياس ليست إلا فى الوصف الذى

(١) فى ( ج ) : بعد

(٢) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

(٣) آخر الورقة ( ٧٨ / ب ) من ( د ) .

(٤) فى ( أ ، د ، هـ ) : عبارة .

(٥) فى ( ب ، ج ) : فهمه .

(٦) فى ( ب ، ج ) : فدخل وفى ( د ) : فدخل فى .

وذلك مثل حديث أبي هريرة في المصراة

هو أصل القياس . وههنا تمكنت شبهة في متن الخبر بعد ما تمكنت شبهة (١) في الإتصال فكان فيه (٢) شبهتان وفي القياس شبهة واحدة فيحتاج إلى مثل هذا الخبر لترجيح (٣) ما هو أقل شبهة ، وهو القياس عليه .

قوله ( وذلك ... ) أى مثل ما ذكرنا حديث / (٤) أبي هريرة في المصراة وهو ما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا تصروا " (٥) الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها أسكنها وإن سخطها ردها وصاعاً من التمر (٦) (٧)

والتصرية في اللغة : الجمع . يقال صرّيت الماء وصرّيته إذا جمعته . والمراد بها في الحديث جمع اللبن في الضرع بالسد وترك الحلب مدة ليتخيل المشتري أنها غزيرة اللبن .  
فالشافعي رحمه الله جعل التصرية عينا يعيب حتى نال للمشتري (٨)

- 
- (١) في ( ب ، ج ) : شبهتان .
  - (٢) في ( ب ، ج ) : فيها .
  - (٣) في ( د ) : لترجيح .
  - (٤) آخر الورقة ( ١٤٣ / ب ) من ( هـ )
  - (٥) التصرية : حبس الماء والمصراة هي التي صرى لبنها وحقن وجمع غريب الحديث لابن حجر ( ١٤٢ ) .
  - (٦) أخرجه البخارى : ( ٩٢ / ٣ ) في البهوع ، باب إن شاء رد المصراة وفي حلبتها صاع من تمر .
  - وأخرجه سلم : ( ١١٥٨ / ٣ ) في البهوع ، باب من اشتري مصراة فكرهها .
  - (٧) آخر الورقة ( ١٤٦ / ب ) من ( أ ) .
  - (٨) الكلمة من ( ب ، ج ) .

الخيار إذا تبين بعد الحلب خلاف (١) ما تخيله ، تسكا بهذا الحديث وهو حديث صحيح مخرج في الصحيحين .  
وعندنا التصريفة ليست بعيب / (٢) وليس للمشتري ولاية الرد بسببها من غير شرط ، لأن البيع يقتضى سلامة المبيع ، ومقالة اللبـن لا تفوت صفة (٣) السلامة ، لأن اللبن ثمرة وعدمها لا تنعدم صفة السلامة (٤) فبطلتها أولى . (٥)

فأما الحديث فمخالف للقياس ، لأن ضمان العدوان فيما له / (٦) مثل مقدار بالمثل ، وفيما لا مثل/مقدر بالقيمة بالإجماع .

ثم اللبن إن كان من ذوات الأمثال يضمن بالمثل ويكون القول فى بيان المقدار (٧) قول من طيه ، وإن لم يكن منها يضمن بالقيمة ، فأيجاب الثمر مكانه يكون مخالفا للقياس فيكون ناسخا للكتاب والسنة الموجبتين (٨) للعمل بالقياس ، معارضا للإجماع

(١) فى ( ب ، ج ) : بخلاف .

(٢) آخر الورقة ( ١٣١ / ب ) من ( ب ) .

(٣) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج ) .

(٤) فى ( ب ، ج ) سلامة المبيع .

(٥) وذهب مالك والشافعى وأحمد : إلى أنه يجب بعيب التصريفة رد

ضام من الثمر عوضا عما احتلبه من لبن المصراة .

أنظر : الأم ( ٦٨ / ٣ ) مغنى المحتاج ( ١٢٦ / ٣ ) هداية المجتهد

( ١٧٥ / ٢ ) غاية النهاية ( ٣٤٠٣٣ / ٢ ) الدر المختار و رد المحتار

( ١٠١ / ٤ ) ط الحلبي .

قلت : الذى يترجح عندى مذهب الجمهور لتسكهم بالحديث الصحيح

( ١ ) آخر الورقة ( ١٢ / ب ) من ( ج ) ( ٧ ) فى ( ب ، ج ) : المقدار .

الموجب للعمل به فيكون مردودا به ، [لأنه إنما يقبل من أحاديث  
أبي هريرة رضي الله عنه] <sup>(١)</sup> مالا يخالف القياس ، فأما  
ما خالفه : فالقياس مقدم عليه كذا في الأسرار والمبسوط . <sup>(٢)</sup>

فان قيل : أنكم علمتم بخبر القهقهة <sup>(٣)</sup> على مخالفة القياس مع  
أن رأيوه معبد الجهني <sup>(٤)</sup> ، وأنه لم يعرف بالفقه بين الصحابة  
رضي الله عنهم أجمعين فخير الصراة أولى بالقبول والعمل به ، لأنه أثبت  
متنا وأقوى سنداً ، ورواية وهو أبو هريرة أعلى رتبة في العلم من معبد .  
قلنا : قد روى خبر القهقهة كثير من الصحابة رضي الله عنهم

(١) عبارة ( د ) : لأن من أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه إنما يقبل  
(٢) انظر المبسوط ( ١٠٤٤ / ١٣ )  
قلت : ما نقله المؤلف من الدهوسي والسرخسي في عدة أقوال أحاديث  
أبي هريرة إذا خالفت القياس مردود ، وذلك لثبوت عدالة جميع الصحابة  
من الكتاب والسنة والاجماع والمعقول وأن ما يروونه عن النبي عليه الصلاة  
والسلام صحيح لا مطعن فيه . وقد رد المؤلف طيهما في ص / ١٢٨ - ١٣٠

(٣) حديث القهقهة أخرجه البيهقي في السنن ( ١٤٤ / ١ - ١٤٨ ) في  
الطهارة ، باب ترك الوضوء من القهقهة في الصلاة . عن أبي  
العالية : أن رجلاً أعشى جاء والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي ،  
فتردى في بئر فضحك طوائف من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ،  
فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء .

ورواه الطبراني في الكبير عن أبي موسى  
ومجمع الزوائد ( ٢٤٦ / ١ ) والدارقطني ( ١٦٢ / ١ ) عن أبي العالية  
في الطهارة ، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها .

وروى أحاديث كثيرة في هذا الباب وبين عللها .  
والحديث ضعيفه . أنظر التلخيص ( ١١٥ / ١ ) قال الحافظ : قال ابن  
الجوزي قال أحمد : ليس في الضحك حديث صحيح . وكذا قال الذهبي : لم  
يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحك في الصلاة خبر .

وأنظر نصب الراية ( ٤٧ / ١ - ٥٤ ) وقد بين الزيلعي علل الأحاديث الواردة  
في الضحك في الصلاة .  
(٤) هو الصحابي الجليل : معبد بن خالد أبو زرعة الجهني ، أسلم قدما

مثل أبي موسى الأشعري (١) وجابر (٢) وأنس (٣)

== وهو أحد من حمل ألوية جهنمة يوم الفتح ، روى عن أبي بكر ومصر  
وفيرها . وهو غير معبد بن عكم أو عديم الجهنى التابعى الذى  
تكلم فى القدر . توفي سنة ٧٣ هـ

الإستيعاب (٤٥٧/٣) الإصابة (٤٣٩/٣) تهذيب التهذيب  
(٣٤٢) .

(١) هو الصحابى الجليل : عبد الله بن قيس بن سليم ، أبو موسى  
الأشعري أسلم قبل الهجرة ، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة  
بعد فتح خيبر ، استعمله النبى صلى الله عليه وسلم على بعض  
اليمن واستعمله عمر على البصرة واستعمله عثمان على الكوفة ،  
ثم كان أحد الحكمين بصفين ثم اعتزل الفريقين . كان من علماء  
الصحابة وكان حسن الصوت بالقرآن . توفي سنة ٤٤ هـ وقيل ٤٢ هـ  
الإستيعاب (٣٧١/٣) الإصابة (٣٥٩/٢) تهذيب الأسماء  
(٢٦٨/٢) سير أعلام النبلاء (٦٨٠/٢) مشاهير علماء الأمصار  
(٣٧) الخلاصة (٢١٠) .

(٢) هو الصحابى الجليل : جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، أبو  
عبد الله الخزرجى الأنصارى السلى الصحابى بن الصحابى ، أحد  
المكثرين من الرواية ، مناقبه كثيرة ، كانت له حلقة بالسجدة  
النبوى وهو آخر الصحابة موتا بالمدينة توفي سنة ٧٨ هـ .

الإستيعاب (٢٢١/١) الإصابة (٢١٣/١) تهذيب الأسماء  
(٤٢/١) تهذيب التهذيب (٤٢/٢) .

(٣) هو الصحابى الجليل : أنس بن مالك بن النضر بن ضمض الأنصارى  
الخزرجى البخارى البصرى ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يكنى أبا حمزة ، أمه أم سليم بنت ملحان الأنصارية وهو من المكثرين  
من الرواية دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بكثرة المال والولد

وعمران بن الحصين (١) وأسامة بن زيد . وعمل به كبراء (٢) الصحابة  
والتابعين رضي الله عنهم مثل علي وابن مسعود وابن عمر وجابر . والحسن  
وأبراهيم ومكحول فلذلك وجب قبوله وتقديره على القياس إليه أشير في الأسرار (٣)  
وأعلم أن اشتراط فقه الراوي لتقديم الخبر على القياس مذهب عيسى  
ابن أبان واختاره القاضي أبو زيد رحمه الله . وخرج عليه حديث المصراة  
وتابعه أكثر المتأخرين .

فأما عند الشيخ أبي الحسن الكرخي ومن تابعه من أصحابنا رحمهم  
الله فليس فقه الراوي شرطاً لتقديم الخبر على القياس . بل يقبل خبر كل  
هذا ضابط إذا لم يكن مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة ويقدم على القياس (٤)  
قال صدر الإسلام أبو اليسر : وإليه مال أكثر (٥) العلماء ، لأن التغيير  
من الراوي بعد ثبوت حديثه وضبطه موهوم والظاهر أنه يروى كما سمع ولو غير  
لتغيير على وجه لا يغير المعنى . هذا هو الظاهر من أحوال الصحابة  
والرواة المدول لأن الأخبار [قد] (٦) وردت بلسانهم فعلمهم باللسان

=== توفي سنة ٩١ وقيل غير ذلك وهو آخر من توفي من الصحابة بالبصرة .

الإستيعاب (١٠٩/١) أسد الغابة (١٥١/١) سير أعلام النبلاء

٠ (٣٩٥/٣)

(١) هو الصحابي الجليل : عمران بن الحصين بن عبيد الخزاعي ، أبو

نجيد أسلم هو والده . وأبو هريرة سنة ٧ هـ . بعثه عمر بن الخطاب

إلى البصرة ليفقه أهلها . وولى قضاءها كان مجاب الدعوة . وكان

يمزل بلاد قومه . توفي سنة ٥٢ هـ .

الإستيعاب (٢٢/٣) الإصابة (٢٦/٣) أسد الغابة (٢٨١/٤) سير

أعلام النبلاء (٥٠٨/٢) .

(٢) في (ب، ج) : كثير .

(٣) أنظر الأسرار (١/١٤٤) من (٥) .

(٤) آخر الورقة (١/١٤٤) من (٥) .

(٥) (١/١٤٧) من (١) .

(٦) الكلمة من (ب، ج) .

.....  
 يمنع من فلتهم عن المعنى وعدم فهمهم إياه . وعد التهم وتقواهم تدفع  
 تهمة الزيادة والنقصان عليه ، قال : ولأن القياس هو الذى يوجب وهنا فى  
 روايته . والوقوف على القياس الصحيح متعذر فوجب القبول [بى (١) لا]  
 يتوقف العمل بالاخبار .

واستدل غيره على صحة هذا القول بأن عمر رضى الله عنه قبل  
 حديث حمل بن مالك (٢) رضى الله عنه فى الجنين (٣) . وقضى به  
 وإن كان مخالفا للقياس ، لأن الجنين إن كان حيا وجبت الدية كاملة ،  
 وإن كان ميتا لا يجب فيه شئ\* ، ولهذا قال : ( كذا أن نقضى فيه برأينا

(١) فى ( د ) : كعلا .

(٢) هو الصحابى الجليل : حمل بن مالك بن النابغة الهذلى ، أبو  
 نضلة البصرى ، استعمله النبى صلى الله عليه وسلم على صدقات  
 هذيل ، نزل البصرة ، عاش إلى خلافة عمر رضى الله عنهما .  
 الإستيعاب (٣٣٦/١) الإصابة (٣٨/٢) أسد الغابة (٥٨/٢)  
 الطبقات لابن سعد (٢١/١/٢) .

(٣) حديث حمل فى الجنين هو أن عمر رضى الله عنه سأل عن قضية  
 النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، فقام حمل بن مالك بن النابغة  
 فقال : كنت بين امرأتين ، فضربت إحداهما الأخرى بسطح  
 فقتلتها وجننتها ، فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جننتها  
 بغرة وأن تقتل . فقال عمر : الله أكبر . لو لم تسمع بهذا القضاء  
 بغير هذا .

أخرجه أبو داود فى (٦٩٨/٤ - ٦٩٩) فى الديات ، باب دية  
 الجنين حديث ٤٥٧٢ - ٤٥٧٣ واللفظ له .  
 وأخرجه ابن ماجه فى (٨٨٢/٢) فى الديات ، باب دية الجنين  
 والدارى (١٩٦/٢) وموارد الظمان ص (٣٦٢) والام (١٠٧/٦)

وفيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وقبل أيضا خبر الضحاك (٢) في تورث المرأة من دية زوجها (٣)

وكان القياس عند خلاف ذلك ، لأن الميراث إنما يثبت فيها كان يملكه الموروث قبل الموت ، والزوج لا يملك الدية قبل الموت ، لأنها إنما تجب بعد الموت ، ومعلوم أنها لم يكونا من فقهاء الصحابة .

== ورواه الشافعي في الرسالة ص (٤٢٧) تحقيق الشيخ أحمد محمد

شاكر . والحديث روى في الصحيحين من رواية أبي هريرة .

أخرجه البخاري في (٢٤٦/١٢) في الديات ، باب جنين المرأة من حديث أبي هريرة والمغيرة بن شعبة .

وأخرجه مسلم في (١٣٠٩/٣) في القسام ، باب دية الجنين من رواية أبي هريرة وفي (١٣١٠/٣) من رواية المغيرة بن شعبة .

(١) أنظر سنن البيهقي (٤٣/٨ ، ١١٤) ولفظه : ان كدنا أن نقضوا في مثل هذا برأينا .

(٢) هو الصحابي الجليل : الضحاك بن سفيان بن عوف بن أبي بكر بن كلاب الكلبي ، أبو سعيد كان واليا للنبي صلى الله عليه وسلم على من آمن من قومه ، وجابيا للصدقات منهم . توفي سنة ١١ هـ .

الإستيعاب (٧٤٢/٢) الإصابة (٢٦٧/٣) الأعلام (٢١٤/٣) .

(٣) خبر الضحاك هو : كان عمر بن الخطاب يقول : الدية للعاقلة ، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا ، حتى قال له الضحاك بن سفيان كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أورت امرأة أشيم الضياهي من دية زوجها فرجع عمر .

أخرجه أبو داود واللفظ له في (٣٣٩/٣) في الفرائض ، باب فسي المرأة ترث من دية زوجها .

وأخرجه الترمذي في (٤٢٥/٤) في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها : وقال حديث حسن صحيح .



ولم ينقل <sup>(١)</sup> هذا القول عن أصحابنا أيضا بل المنقول عنهم أن خبر الواحد  
مقدم على القياس ، ولم ينقل [هذا] <sup>(٢)</sup> التفصيل . ألا ترى <sup>(٣)</sup>  
أنهم علوا بخبر أبي هريرة رضى الله عنه في الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا <sup>(٤)</sup>  
وإن كان مخالفا للقياس حتى قال أبو حنيفة رحمه الله : لولا الرواية لقللت  
بالقياس . <sup>(٥)</sup>

وقد ثبت عن أبي حنيفة رحمه الله : ما جاءنا عن الله عز وجل ،  
ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين . <sup>(٦)</sup>

== ورواه مالك في (٢/٨٦٦) في العقول ، باب ما جاء في مسيرات  
العقل والتخليط فيه .

ورواه أحمد في (٣/٤٥٢) والطبراني برقم (٨١٣٩ - ٨١٤٢)

وهذا الرزاق في المصنف برقم (١٧٢٦٤) وابن ماجه (٢/٨٨٣)

في الديات ، باب الميراث من الدية برقم (٢٦٤٢) .

(١) في (ب) : يقبل . وهو خطأ

(٢) الكلمة من (ب) .

(٣) في (ب) : يرى .

(٤) الخبر الذي ورد في الصائم هو : عن أبي هريرة رضى الله عنه ،  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إذا نسي فاكل وشرب فليتم  
صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه " .

متفق عليه واللفظ للبخارى . وفي سلم : " من نسي وهو صائم ...  
الحديث .

أخرجه البخارى : (٤/١٥٥) في الصوم ، باب الصائم إذا أكل أو

شرب ناسيا رقم (١٩٢٣) وأخرجه سلم : (٢/٨٠٩) في الصوم ،

باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر رقم (١١٥٥) .

(٥) أورده المؤلف في الكشف : (٢/٨٣)

(٦) انظر : الانتقاء (١٤٤) ومناقب أبي حنيفة وصاحبيه (ص/٢٠)

.....  
ولم ينقل من (١) أحد من السلف إشتراط الفقه في الراوى ،  
فثبت أنه قول مستحدث .

وأجاب عن حديث المصراة وعن (٢) أشباهه فقال : إنما ترك  
أصحابنا العمل به لمخالفته الكتاب وهو قوله تعالى : ( فاعتدوا عليه بمثل  
ما اعتدى عليكم ) (٤) والسنة المشهورة الموجبة لإيجاب القيمة عند تعذر  
المثل صورة وهي قوله صلى الله عليه وسلم : " من أعتق شقيقا له في عهد  
قوم عليه نصيب شريكه إن كان موسرا " (٥) الحديث .

ولمخالفته الإجماع المنعقد على وجوب المثل أو القيمة عند فوات  
العين وتعذر الرد لا لفوات فقه الراوى .

---

(١) الكلمة ساقطة في ( ب ، ج ) .

(٢) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج ) .

(٣) في ( ب ، ج ) اشباهه .

(٤) سورة البقرة آية (١٩٤) .

(٥) الحديث متفق عليه . رواه البخارى : (١٣٢/٥) في الشركة

باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل وفى (١٥٠/٥) فى  
العتق ، باب إذا أعتق عدا بين اثنين ، أو أمة بين الشركاء

ورواه مسلم : (١١٣٩/٢) فى العتق حديث (١٥٠١) .

ولفظ البخارى : " من أعتق عدا بين اثنين فإن كان موسرا

قوم عليه ثم يعتق " (١٥٠/٥)

.....

---

على أن لا نسلم أن أبا هريرة رضى الله عنه لم يكن فقيها ،  
 بل كان فقيها ولم يعدم شيئا <sup>(١)</sup> من أسباب الاجتهاد / <sup>(٢)</sup> ،  
 وقد كان يفتى فى زمان الصحابة وما كان يفتى فى ذلك الزمان إلا فقيهه  
 مجتهد مع أنه كان من المهاجرين من عليّة أصحاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ورضى عنهم وقد دعا النّبى صلى الله عليه وسلم / <sup>(٣)</sup> له  
 بالحفظ فاستجاب الله له فيه حتى إنتشر فى العالم ذكره وهديشه .  
 وقال إسحق الحنظلى <sup>(٤)</sup> : ثبت عندنا فى الأحكام

---

(١) فى ( ب ) : شىء .

(٢) آخر الورقة ( ٧٩ / أ ) من ( د ) .

(٣) ، ، ( ١٤٤ / ب ) من ( هـ ) .

(٤) هو : إسحق بن إبراهيم بن مخلد ، الحنظلى أبو يعقوب  
 المروزي ، المعروف بابى راهويه كان يحفظ سبعين ألف  
 حديث . جالس الإمام أحمد وزوى عنه ، ناظر الإمام الشافعى  
 وصار من أتباعه وجمع كتبه ، له سند مشهور ومصنفات منها  
 السند والتفسير . توفى بنيسابور سنة ٢٣٨ .

وفيات الأعيان ( ١٩٩ / ١ ) تذكرة الحفاظ ( ٤٣٣ / ٢ ) حلية  
 الأولياء \* ( ٢٣٤ / ٩ ) المنهج الأحمد ( ١٠٨ / ١ ) طبقات  
 الفقهاء \* للشيرازى ( ٩٤ ) طبقات الحفاظ ( ١٨٨ ) الخلاصة  
 . ( ٢٧ ) .

وان كان الراوى مجهولا لا يعرف إلا بحديث أو بحديثين مثل

---

ثلاثة آلاف من الأحاديث <sup>(١)</sup> روى أبو هريرة منها ألفا وخمسة <sup>(٢)</sup>  
وقال البخارى <sup>(٣)</sup> : روى عنه سبعة نفر من أولاد المهاجرين والأنصار <sup>(٤)</sup>

وقد روى جماعة من الصحابة عنه فلا وجه إلى رد حديثه بالقياس  
قوله : ( وإن كان الراوى مجهولا ... إلى آخره ) إعلم أن عامة  
السلف وجماهير الخلف إتفقوا على عدالة جميع الصحابة ، لأن عدالتهم  
ثبتت بتعديل الله تعالى إياهم وثناك عليهم فى آى كثيرة مثل قوله  
تعالى : ( والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين إتبعوهم  
بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه ... ) <sup>(٥)</sup> الآية وقوله عزاسمه :  
( والذين معه أشد على الكفار رحمة منهم ) <sup>(٦)</sup> الآية وقوله جل

---

(١) فى (ب) و (ج) : الحديث .

(٢) لم أجده

(٣) هو : الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، الجعفى مولى هـم  
البخارى ، صاحب الصحيح والتصانيف ، إمام الحفاظ وشيخ الإسلام

ولد سنة ١٩٤ هـ وتوفى سنة ٢٥٦ هـ .

تذكرة الحفاظ (٢٥٥/٢) تهذيب الأسماء واللغات (١/٦٢، ٧٦)

وفيات الأعيان (٤/٨٨ ، ١٩١) الوافى بالوفيات (٢/٢٠٦ ،

٢٠٩) سير أعلام النبلاء (٢/٣٩١) مرآة الجنان (٢/١٦٧) ،

مقدمة فتح البارى . النجوم الزاهرة (٣/٢٥) تاريخ بغداد

(٢/٤ ، ٣٣) طبقات الحنابلة (١/٢٧١)

(٤) لم أجده

(٥) سورة التوبة آية (١٠٠) .

(٦) سورة الفتح آية (٢٩) .

وابصة بن معبد وسلمة بن المحبق . . . .

- جل ثناؤه : ( لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة )<sup>(١)</sup>  
 فى شواهد لها<sup>(٢)</sup> كثيرة . ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم :  
 " أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " .<sup>(٣)</sup>  
 ولا شك أنه لا إهداء من غير<sup>(٤)</sup> عدالة .  
 وقوله صلى الله عليه وسلم : " لا تذكروا أصحابى إلا بخير فلو أنفق  
 أحدكم ملء الأرض ذهباً بأدرك مد أحدهم ولا نصيفه<sup>(٥)(٦)</sup> "

- (١) سورة الفتح آية (١٨) .  
 (٢) عبارة ( ب ، ج ) : وشواهد ها .  
 (٣) هذا الحديث تكلم فيه أئمة الحديث وحكموا عليه بالوضع وبأن جميع  
 طرقه فيه مقال . قال الحافظ بن كثير فى تحفة الطالب ( ٢٠١ / ٥ ) :  
 لم يروه أحد فى الكتب الستة وهو ضعيف .  
 وقال ابن عبد البر فى اسناده فى جامع بيان العلم ( ١١١ / ٢ ) : وهذا  
 إسناد لا تقوم به حجة لأن الحارث بن غزوين مجهول .  
 وقال ابن حزم فى الأحكام ( ٦٤ / ٥ ) : وهذا حديث باطل مكذوب  
 من توليد أهل الفسق . وقال أيضاً فى ( ٨٣ / ٦ ) : فقد ظهر أن هذه  
 الرواية لا تثبت أصلاً بل لا شك أنها مكذوبة .  
 وقال العلائى فى إجمال الإصابة فى أقوال الصحابة ( ق : ١٥ ) :  
 وكأن الحديث صح ولا بد وليس كذلك فإنه لم يخرج فى الكتب الستة ولا  
 فى السانيد الكبار وقد روى من طرق فى كتبها مقال . اهـ  
 (٤) فى ( ب ، ج ) : بغير .  
 (٥) النصيف : النصف . راجع النهاية لابن الأثير ( ٦٥ / ٥ ) .  
 (٦) الحديث متفق عليه بلفظ : " لا تسبوا أصحابى فلو أن أحدكم أنفق  
 مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه " من حديث أبى سعيد  
 الخدرى .  
 رواه البخارى : ( ٢١ / ٧ ) فى فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم  
 باب قول النبى صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذ خليلاً .  
 ===

.....  
 وقوله صلى الله عليه وسلم : " إن الله اختار لى أصحابا وأصحابا  
 وأنصاراً " (١) واختيار الله تعالى لا يكون لمن ليس بعدل ، ولا تعديل  
 أعلى من تعديل علام الغيوب وتعديل رسوله صلى الله عليه وسلم ، كيف ولو  
 لم يرد الثناء لكان ما إشتهر وتواتر من حالهم فى الهجرة والجهاد وهذ لهم (٢)  
 المهج والأموال (٣) ، وقتلهم الآباء والأولاد فى موالاة الرسول صلى الله  
 عليه وسلم / كافيا فى القطع بعد التهم .

وأما ما جرى بينهم من الفتن فبنا على التأويل والإجتهاد ، فان كل  
 فريق ظن أن الواجب ما صار إليه ، وأنه أوفق (٤) للدين وأصلح لأمر  
 المسلمين فلا يوجب ذلك قطعا طعنا فيهم .

ولكنهم اختلفوا (٥) فى تفسير الصحابى :-

فذهبت عامة أصحاب الحديث وبعض أصحاب الشافعى (٦) إلى  
 أن من صحب النبى صلى الله عليه وسلم لخطأ فهو صحابى ، لأن اللفظ  
 مأخوذ من الصحبة وهى تعم القليل والكثير . (٧)

== ورواه سلم : ( ١٩٦٧/٤ ) فى فضائل الصحابة ، باب تحريم سب  
 الصحابة رضى الله عنهم .

( ١ ) روى الخطيب فى الكفاية ( ص ٤٨ ) بسنده إلى أنس بن مالك قال :  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله أختارنى ، واختار  
 أصحابى فجعلهم اصهارى وجعلهم أنصارى ..... الحديث .

( ٢ ) فى ( د ) : بذل .

( ٣ ) فى ( ب ، ج ) : أموالهم .

( ٤ ) فى ( ب ، ج ) : موافق .

( ٥ ) الكلمة مطسعة فى ( أ ) .

( ٦ ) فى ( د ) : فبعض .

( ٧ ) أنظر تدرى الراوى ( ٢٠٧/٢ ) ابن الصلاح ( ٢٦٣ ) الأحكام لملاذى ( ٨٣/٢ )

حاشية البنانى ( ١٦٥/٢ ) .

.....

---

وزهد جمهور الأصوليين إلى أنه إسم لمن إختص بالنبى صلى الله عليه وسلم وطالت صحبته معه على طريق التتبع له والأخذ منه . (١)

ولهذا لا يوصف من جالس عالما ساعة بأنه / (٢) من أصحابه .  
وكذا إذا أطال (٣) المجالسة معه إذا لم تكن (٤) على طريق  
التتبع له والأخذ عنه . (٥)

وكذا لو حلف زيد أنه ليس صاحب عمرو وقد صحبه لحظة لا يحنث  
بالإتفاق . قال الغزالي رحمه الله : الاسم لا ينطلق (٦) إلا على من  
صحبه ، ثم يكفى للإسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة ، ولكن  
أعرف يخص الإسم بمن كثر صحبته .

ويعرف ذلك بالتواتر والنقل الصحيح / (٧) ولا حد (٨) لتلك  
الكثرة بتقدير بل بتقريب . (٩)

---

(١) فى ( ب ، ج ) ؛ عنه .

(٢) فى ( ج ) ؛ أنه .

وآخر الورقة ( ١٤٨ / أ ) من ( أ ) .

(٣) فى ( ب ، ج ) ؛ طالت .

(٤) فى ( ب ، ج ) ؛ يكن .

(٥) فى ( د ) ؛ منه .

(٦) فى المستصفى ( ١٦٥ / ١ ) ؛ يطلق .

(٧) فى المستصفى ( ١٦٥ / ١ ) . . . ويقول الصحابى كثر صحبتي .

(٨) الكلمة ساقطة من ( د ) .

(٩) أنظر المستصفى ( ١٦٥ / ١ ) .

وسمعت عن شيخى رحمه الله : أن أدناها ستة أشهر .  
وعن سعيد بن المسيب أنه قال : لا تعد <sup>(١)</sup> من الصحابة إلا من  
أقام مع الرسول صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين . <sup>(٢)</sup>  
وإذا عرفت هذا علمت أن المجهول في الصدر الأول لا يكون من  
الصحابة ، لأن المراد منه من لم تعرف ذاته إلا برواية الحديث الذي رواه  
ولم تعرف عدالته ولا فسقه ولا طول صحبته وإليه أشير بقوله لا يعرف إلا برواية  
حديث أو حديثين .

وقد عرفت عدالة الصحابة بالنصوص واشتهر طول صحبتهم فكيف يكون  
هو ذا خلا فيهم وعلمت أن وابصة <sup>(٣)</sup> وسلمة <sup>(٤)</sup> ومعتقلا <sup>(٥)</sup> وإن رأوا  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يعدون من الصحابة على ما اختصاره

(١) في ( ب ، ج ) : يعد

(٢) أنظر الكفاية في علم الرواية ص ( ٥٠ )

(٣) هو الصحابي الجليل : وابصة بن معبد بن عتبة الأسدي ، وفد  
على النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع ، كان كثير البكاء . سكن  
الكوفة ثم تحول فأقام بالرقه الى توفي بها قرب سنة ٩٠ هـ .  
تقريب التهذيب ( ٣٦٨ ) الإصابة ( ٦٢٦ / ٣ ) تهذيب الأسماء  
( ١٤٢ / ٢ ) تهذيب التهذيب ( ١٠٠ / ١١ ) .

(٤) هو الصحابي الجليل : سلمة بن المحيق ، ويقال سلمة بن ربيعة  
وإن المحيق الهذلي ، واسمه صخر بن عبيد بن الحارث يكنى أبا سنان  
الإصابة ( ٦٧ / ١ - ٦٨ ) الاستيعاب ترجمة ( ٨٩٠ / ٢ ) تهذيب  
التهذيب ( ١٥٧ / ٤ - ١٥٨ ) .

(٥) هو الصحابي الجليل : معتق بن سنان بن مظهر الاشجعي ، أبو  
عبد الرحمن . حامل لواء قومه يوم فتح مكة ، قتله سلمة بن عتبة المرى صبرا  
يوم الحرة سنة ٦٣ هـ . الإصابة ( ٤٤٦ / ٣ ) أسد الغابة ( ٣٩٧ / ٤ )  
تقريب التهذيب ( ٣٤٣ ) .



لا يعرف إلا بحديث رواه أبو حديثين مثل وابصة بن معبد وسلمة بن المحبق

الأصوليين لعدم معرفة طول صحبتهم .

وقوله : ( لا يعرف إلا بحديث أو حديثين . . ) بيان للجهالة .

أى إن كان مجهولا فى رواية الحديث حتى لا يعرف إلا بكذا .

واحترز عن مجهول النسب فإن هذا اللفظ قد يطلق عليه ، وتلك

الجهالة غير مانعة عن القبول عند عامة الأصوليين وأهل الحديث وإن كانت

مانعة عند البعض مثل : وابصة بن معبد وهو ابن معبد بن عبيد بن قيس بن كعب

نزل الكوفة ثم تحول إلى الجزيرة ومات بها ، روى أن رجلا صلى خلف الصفوف

وحده فأمره النبى صلى الله عليه وسلم أن يعيد <sup>(١)</sup> وسلمة بن المحبق

بكسر الباء لا غير كذا فى المغرب (٢) .

( ١ ) الحديث أخرجه أبو داود فى ( ٤٣٩/١ ) فى الصلاة ، باب

الرجل يصلى خلف الصف وحده .

وأخرجه الترمذى فى ( ٤٤٥/١ ) فى الصلاة ، باب ما جاء فى

الصلاة خلف الصف وحده . وقال حديث وابصة حديث حسن .

واللفظ له .

قال الشيخ أحمد شاكر فى تعليقه على الترمذى ( ٤٤٦/١ ) : وهذا

حديث صحيح : نقل السندى عن البوصيرى فى زوائد ابن ماجه

أنه قال " إسناده صحيح ورجاله ثقات " .

قلت : والحديث رمز إليه بالحسن وبأن رجاله ثقات . أنظر فى

تصحيحه التلخيص الحبير ( ١٢٥ ) وتحفة الأحوذى ( ١٩٤/١ )

والمحلى ( ٥٣/٤ ) وأنظر أيضا سنن ابن ماجه ( ١٦٣/١ ) وسنن

البیهقى ( ١٠٥/٣ ) ونصب الراية ( ٢٤٤/١ ) وشرح معانى

الآثار ( ٢٢٩/١ ) وسند أحمد ( ٢٢٨/٤ ) وأرواه الغليل

( ٣٢٣/٢ ) وحكم عليه أيضا بالصحة .

( ٢ ) انظر المغرب : ( ١٧٦/١ ) .

.....

وأصحاب الحديث يروونه بفتح الباء ، وإسم المحقق : صخر  
ابن البليد بن الحارث . ويقال : سلمة بن عمرو بن المحقق ، نسب إلى  
جده . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فيمن وطئ جارية إمرأته :  
" فان طاوعته فهي له وعليه مثلها وإن إستكرهها فهي حرة وعليه مثلها (١)  
ولم يعمل بهذا الحديث ، لأن القياس الصحيح يرد ، وهو  
كالخالف للكتاب والسنة المشهورة والإجماع كحديث المصراة :

ومعقل بن سنان بن أشجع بن ريث بن غطفان ، أبو محمد . ويقال  
أبو عبد الرحمن شهد فتح مكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . سكن  
الكوفة وقتل يوم الحرة بالمدينة سنة ثلاث وستين . روى قصة بروع كما  
نهيئها .

(١) الحديث أخرجه ابوداود في (٦٠٤/٤) في الحدود ، باب  
الرجل يزني بجارية إمرأته .  
قال الخطابي في معالم السنن (٣٢١/٣) : قلت هذا حديث  
منكر . . لا أعلم أحدا من الفقهاء يقول به . . . وخلق أن يكون  
منسوخا . ولمزيد من التفصيل راجع معالم السنن .  
وأخرجه الترمذى : (٥٤/٤) في الحدود ، باب ما جاء في  
الرجل يقع على جارية إمرأته .  
وأخرجه النسائي في (١٢٤/٥) في النكاح ، باب إحلال الفرج  
وقال الحازمي في الاعتبار في النسخ والمنسوخ (ص ٢٠٦) : فقد  
ذهب نفر من أهل العلم إلى أنه منسوخ وإنما قال النبي صلى الله  
عليه وسلم ذلك قبل نزول الحدود .

فان روى عنه السلف وشهدوا بصحته أو سكثوا عن الطعن صار حديثه مثل  
حديث المعروف .

ثم إن رواية مثل هذا المجهول على خمسة أوجه :

إن روى عنه السلف وشهدوا <sup>بصحة أي</sup> بصحة حديثه ، أو بصحة المروى يعنى  
روايته عن المجهول والعمل به لا للرد عليه .

أو سكثوا عن الطعن والرد بعد ما بلغهم روايته صار حديثه فنى  
هذين الوجهين / (١) مثل حديث (٢) المعروف / (٣) بالفقهاء  
والعدالة والضبط فيقبل ويقدم على القياس ، لأنهم كانوا أهل فقه وضبط  
وتقوى ، ولم يتهموا بالتقصير فى أمر الدين فكانوا (٤) لا يقبلون الحديث  
حتى يصح عندهم أنه مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد ظهر منهم رد ما (٥) خالف القياس من روايتهم فلا يكون  
قبولهم إلا بعلمهم بعدالة هذا الراوى وحسن ضبطه ، أو لأنه موافق  
لما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو لرواية بعض  
المشهورين عنه ، وكذا السكوت فى موضع الحاجة لا يحل إلا على وجه  
الرضا بالسموع والمروى فكان سكوتهم عن الرد دليل التقرير بمنزلة ما لو قبلوه (٦)  
وردوا عنه إن لم يكن كذلك لتطرقت نسبة التقصير إليهم وإنهم لم  
يتهموا بذلك .

(١) آخر الورقة (١٤٥/ب) من (هـ) .

(٢) فى (ب ، ج) : رواية .

(٣) آخر الورقة (٧٩/ب) من (د) .

(٤) فى (د) : وكانوا .

(٥) فى (ب) : من وهو خطأ .

(٦) فى (ب ، ج) : الرجا .

(٧) فى (ب) : التقدير وهو خطأ .

وإن اختلف فيه مع نقل الثقات عنه فكذلك عندنا

صححة  
وإن اختلف فيه أى فى حديثه مع نقل الثقات عنه وهو الوجه  
الثالث فكذلك أى إن عمل به البعض ورده البعض يقبل أيضاً (١) مثل  
حديث المعروف لأنه لما قبله بعض الفقهاء المشهورين صار كأنه رواه بنفسه  
مثل حديث معقل بن سنان فيما روى أن ابن سمود رضى الله عنه سئل  
عن (٢) تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً حتى مات عنها ؟ فلم يجيب  
شهرًا ، وكان السائل يتردد إليه . ثم قال بعد شهر أجتهد فيه برأى  
فإن يك صواباً فمن الله وإن يك خطأ فمن ابن أم عد \* وفى رواية  
فمنى ومن الشيطان والله ورسوله منه بريتان لها مهر مثلها لا وكس فيه  
ولا شطط \* أى لا نقص ولا مجاوزة حد .

فقام معقل بن سنان الأشجعى وأبو الجراح (٣) صاحب رايه  
الأشجعيين وقال : نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى  
بروع بنت واشق الأشجعية بمثل قضائك هذا (٤) .

(١) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج ) .

(٢) فى ( د ) : عن وهو خطأ .

(٣) هو الصحابى الجليل : الجراح بن أبى الجراح الأشجعى قال ابن  
حجر فى الإصابة : ترجم له الطبرانى ولم يسق له نسباً . ويقال  
أبو الجراح وهو مقل من الرواية .

أنظر . تقريب التهذيب ص ( ٥٤ ) والإصابة ( ٢٣١ / ١ ) ١١١٧  
دار الكتاب العربى بيروت .

(٤) هى الصحابية الجليلة : بروع بنت واشق الرواسية الكلابية أو  
الأشجعية التى مات عنها زوجها هلال بن مرة الأشجعى .

أنظر . الإستيعاب ( ٢٥٥ / ٤ ) الإصابة ( ٢٥١ / ٤ ) أسد الغابة  
( ٣٧ / ٧ ) .

وقد كان هلال بن مرة (١) مات عنها من غير فرض مهرود خول . فسر  
بذلك ابن مسعود رضى الله عنه سرورا (٢) لم يسر مثله بعد إسلامه  
لما وافق قضاءه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) وقبل  
حديثه .

ورده على رضى الله عنه فقال : ( ما نضع بقول إعرابى بوال

(١) هو الصحابى الجليل : هلال بن مرة الاشجعى زوج بروع بنت  
واثق .

أنظر الاصابة (٦٠٢/٣)

(٢) فى ( ج ) سرور .

(٣) أخرجه أبو داود فى (٥٨٨/٢) فى النكاح ، باب فيمن تزوج  
ولم يسم صداقا حتى مات .

وأخرجه الترمذى فى (٤٥٠/٣) فى النكاح ، باب ما جاء فى  
الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قيل أن يفرض لها . وقال :  
حديث حسن صحيح .

والنسائى فى (١٢١/٦) فى النكاح ، باب إباحة التزوج بغير  
صداق .

وابن ماجه فى (٦٠٩/١) فى النكاح ، باب الرجل يتزوج ولا  
يفرض لها فيموت على ذلك .

والبيهقى فى سننه (٢٤٤/٧) فى الصداق ، باب أحد الزوجين  
يموت ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها . وحكى البيهقى عن  
شيخه بعد سوق روايات الحديث : ( . . . ) فان جميع هذه  
الروايات اسانيدھا صحاح .

وأخرجه الحاكم فى المستدرک (١٨١/٢) ، وقال : صحيح على  
شرط الصحيحين ووافقه الذهبى .

.....  
 على عقبه ، حسبها الميراث لا مهر لها (١) ، لمخالفته القياس الذى  
 عنده : وهو أن المعقود عليه عاد اليها سالما فلا تستوجب بمقابلته عوضا  
 كما (٢) لو طلقها قبل الدخول بها .

وجعل الرأى أولى من رواية مثل هذا المجهول وهو مذهبنا أيضا .  
 وقيل : إنما رده لمذهب تفرد به وهو أنه كان يحلف السراوى  
 ولم ير هذا الرجل حتى يحلفه . (٣)

=== وأخرجه أحمد فى السند (٤٨٠/٣ ، ٤٩٣) .  
 وأنظر تخریج أحاديث البزوى (١٦١) ونصب الراية (٢٠١/٣)  
 - (٢٠٢) والصنف لعبد الرزاق (٢٩٤/٦) وإرواء الغلیل  
 (٣٦٠ ، ٣٥٧/٦) .

(١) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه (٢٩٣/٦ ، ٤٧٧)  
 قال ابن فطويه : لم أقف عليه بهذا اللفظ وإنما أخرج عبد الرزاق  
 عن الحكم عن ابن عتيبة أن عليا كان يجعل لها الميراث وطيبها العدة  
 ولا يجعل لها صداقا .  
 قال الحكم : وأخير بقول ابن سمعون . فقال : لا نصدق الأعرابي  
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرجه ابن شعبة .  
 أنظر تخریج أحاديث البزوى ص (١٦١) وفى سنن البيهقى (٧/  
 ٢٤٧) أن عليا قال : لا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله  
 وقال ابن التركمانى فى الجوهر النقى (٢٤٧/٧) بعد ما أوضح ضعفه  
 من جهة سنده . قال المنذرى : لم يصح هذا الأثر عن علي - والعجب  
 من البيهقى يصحح روایات حديث معقل ثم يعترض عليه بمثل هذا الأثر  
 المنكر ويسكت عنه ولا يبين ضعفه .

قلت : قال ابن عمر بمثل قول علي وقضى به زيد بن ثابت أنظر الموطأ  
 (٥٢٧/٢) وزاد الباجى ابن عباس . أنظر المنتقى (٢٨١/٣ - ٢٨٢)  
 (٢) آخر الورقة (١٤٩/١) من (أ)  
 (٣) روى الترمذى فى (٢٥٧/٢) فى الصلاة ، باب ما جاء فى الصلاة

ولما اختلف فى قبوله أخذنا به / (١) لما ذكرنا أن الثقات  
رووا هذا الخبر عن مثل ابن مسعود من القرن الأول وعلمقة (٢)  
وسروق (٣) ونافع بن جبير والحسن من القرن الثمانى .

== عند التوبة عن على يقول : إني كنت رجلاً إذا سمعت من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعنى الله منه بما شاء أن ينفعنى به ،  
وإذا حدثنى رجل من أصحابه استحلقتة ، فإذا حلف لى صدقته  
وأنه حدثنى أبوبكر ، وصدق أبوبكر ، ... الحديث .  
وقال الترمذى : حديث على حسن ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه  
وأخرجه ابن ماجه (٤٤٦/١) فى إقامة الصلاة ، باب ما جاء  
فى ان الصلاة كفارة ..  
وأخرجه أحمد فى مسنده (٢/١ ، ١٥٤ ، ١٧٤ ، ١٧٨) .  
والكفاية (٢٨) وموارد الظمان ص (٦٠٨) حديث ٢٤٥٤  
وقال الشيخ أحمد بن شاكرفى تعليقه على الترمذى (٢٥٩/٢) :  
وهذا الحديث حديث صحيح ثم قال : قال الحافظ فى التهذيب  
... وهذا الحديث جيد الاسناد .

(١) آخر الورقة (١٤٦/أ) من و(هـ) .

(٢) هو : علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك ، النخعى ، أبو  
شبل الكوفى الفقيه البار من كبار التابعين ، روى عن الخلفاء  
الأربعة وغيرهم وكان أكبر أصحاب ابن مسعود وأشبههم به ولد  
فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوفى سنة ٦٢ هـ .

تاريخ بغداد (٢٩٦/٢) شذرات الذهب (٧٠/١) طبقات  
القراء (٥١٦/١) الخلاصة (٢٧١) .

(٣) هو : سروق بن الأجدع بن مالك من همدان ويكنى أبا عائشة  
القدوة العابد ، صاحب ابن مسعود ، روى عن أبى بكر وعمر  
ومعاذ وعلى . توفى سنة ٦٣ هـ

فثبت بروايتهم عنه وعلمهم بخبره عدالته .

وقوله : بوال على عقبه : إشارة إلى (١) أنه من الذين غلب فيهم الجهل من أهل البوادي وسكان الرمال ، إن من عاداتهم الإحتباء (٢) في الجلوس من غير إزار والبول في المكان الذي جلسوا فيه إذا إحتاجوا إليه وعدم المبالاة باصابتهم أعقابهم وذلك من الجهل وقلة الاحتياط .

وقوله : ( عندنا ) يشير إلى إختلاف في هذا القسم . فإن ثبت فوجهه أن الرد لما عارض القبول تساقطا ويصير الخبر ما لو لم يلحقه رد ولا نكير فيلتحق بالقسم الخامس .

والجواب : أن ما ذكرنا أن قبول البعض من الثقات وعمله به بمنزلة روايته ذلك الخبر بنفسه ، فلا يؤثر فيه رد غيره .

---

== طبقات الفقهاء (٧٩) طبقات القراء (٢٩٤/٢) تذكرة الحفاظ (٤٩/١) شذرات الذهب (٧١/١) الخلاصة (٣٧٤) طبقات الحفاظ (١٤) .

(١) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

(٢) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج ) .

(٣) الإحتباء : هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعها به مع ظهره ، ويشده عليها وقد يكون الإحتباء باليدين عرض الثوب .

النهاية لابن الاثير (٣٣٥/١) .



وإن لم يظهر في السلف إلا الرد لم يقبل حديثه وصار مستنكرا

وإن ظهر حديثه ولم يظهر من السلف إلا الرد ، وهو الوجه الرابع فلا يجوز العمل به <sup>(١)</sup> إذا خالف القياس ، لأنهم كانوا لا يهتمون برد الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بترك العمل به وترجيح <sup>(٢)</sup> الرأي بخلافه عليه ، فاتفقوا على الرد دليل على أنهم إتهموه في هذه الرواية . ولو قال الراوى : أوهمت . لم يعمل بروايته . فإذا ظهر ذلك من هو <sup>(٣)</sup> فوجه وهو رد الفقهاء من الصحابة كان أولى كذا قال شمس الأئمة <sup>(٤)</sup> رحمه الله .

ويسمى هذا النوع منكرا ومستنكرا ، لأن أهل الفقه والحديث لم يعرفوا صحته . وهو دون الموضوع في إحتمال الكذب ، فإن الموضوع لا يَحْتَمِلُ أن يكون حديثا مثل ما روى محمد بن سعيد <sup>(٥)</sup>

(١) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج ) .

(٢) في ( ب ) : فترجح .

(٣) الكلمة الزائدة في ( ب ) .

(٤) أنظر أصول السرخسي ( ١ / ٣٤٣ ) .

(٥) هو : محمد بن سعيد المصلوب ، شامي من أهل دمشق ، إتهم بالزندقة فصلب ، كان يضع الحديث . وكان من أصحاب مكحول . وقد غيروا إسمه على وجوه ستراله وتدليسا لضعفه فقيـل : محمد بن حسان فنسب إلى جده وقيل : محمد بن أبي قيس . وقيل : محمد بن أبي حسان . وقيل : محمد بن أبي سهل وقيل : محمد بن الطبري . وقيل : محمد مولى بني هاشم . وقيل : محمد الأردني . وقيل : محمد الشامي .

.....

---

عن حميد (١) عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أنا خاتم النبيين لا نبي بعدى إلا أن يشاء الله " (٢) فوضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة (٣) ويدعى التنبؤ (٤) . فأما المنكر (٥) فيحتمل أن يكون حديثا ، لأن كونه حديثا ان لم يكن معلوما عند أهل الصنعة فكونه موضوعا ليس بمعلوم لهم أيضا فكان (٦) من الجائز أن يكون الراوى صادقا فى الرواية ولكنه مع هذا الاحتمال ليس بحجة فى حق الوجوب ولا فى حق الجواز .

وذلك مثل حديث فاطمة بنت قيس (٧) أخبرت أن زوجها

---

(١) هو : حميد بن أبى حميد الطويل ما أبو عميدة البصرى ، اختلف فى اسم أبيه على نحو عشرة أقوال ، ثقة ، مدلس . توفى سنة ١٤٢ هـ .  
 ويقال : سنة ١٤٣ هـ أنظر : ( تقريب التهذيب ص : ٨٤ )  
 (٢) الحديث أوله متفق عليه ، وأما زيادة الاستثناء فموضوعة  
 (٣) الزنديق : من لا يعتقد مله وينكر الشرائع . ويطلق على السافق  
 غريب الحديث لابن حجر (١١٢)

(٤) فى ( ج ) : النبوة .

(٥) فى ( ب ) : للمنكر .

(٦) فى ( ب ، ج ) : وكان .

(٧) هى الصحابية الجليلة : فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر - القرشية الفهرية من المهاجرات الأول ، ذات عقل وكمال وجمال ، طلقها زوجها وتزوجت بعده أسامة بن زيد . وفى بيتها اجتمع أصحاب الشورى . روى عنها أبو سلمة والشعبى والنخعى .

الإستيعاب (٣٨٣/٤) الاصابة (٣٨٤/٤) تهذيب التهذيب

• (٤٤٣/٤)

.....

أبا عمرو بن حفص المخزومي <sup>(١)</sup> طلقها ثلاثا / <sup>(٢)</sup> فأمر بنفقه أصوع  
من شعير فاستقلتها . وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه مع علي رضي  
الله عنهما الى اليمن . فانطلق خالد بن الوليد <sup>(٣)</sup> في نفر من بني  
مخزوم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان عمرا طلح  
فاطمة ثلاثا فهل لها نفقة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " ليس  
لها نفقة ولا سكنى ، وأرسل اليها أن تنتقل الى أم شريك <sup>(٤)</sup> ثم  
أرسل اليها أن أم شريك يأتيها المهاجرون الأولون فانتقلن الى

(١) هو الصحابي الجليل : أبو عمرو بن حفص بن المغيرة المخزومي  
زوج فاطمة بنت قيس . قيل اسمه عبد الحميد . وقيل : أحمد .  
ويقال فيه : أبو حفص بن عمرو بن المغيرة . مات باليمن في أواخر  
حياة النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح .  
تقريب التهذيب (٤١٨) .

(٢) آخر الورقة (١٤٩/ب) من (أ) .

(٣) هو الصحابي الجليل : خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي  
القرشي ، سيف الله السلؤل . أمه لبابة الصغرى بنت  
الحارث أخت ميمنة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أسلم قبيل  
قبل فتح مكة ، أبلى بلاء حسنا في حروب الردة وفتح الشام .  
توفي بحمص سنة ٢١ هـ وقيل بالمدينة المنورة .

الاصابة (٤١٣/١) صفة الصفوة (٢٦٨/١) أسد الغابسة  
(١١٤/٢) البداية والنهاية (١١٣/٢) .

(٤) هي الصحابية الجليلة : أم شريك العامرية ويقال : الدوسية  
ويقال الانصارية اسمها غزية ويقال : غزيلة ويقال : هي الواهبة  
تقريب التهذيب (٤٧٥) سير اعلام النبلاء (٢٥٥/٢) .

.....

إبن أم مكتوم <sup>(١)</sup> ، فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك . <sup>(٢)</sup>

فردء عمر رضى الله عنه ، وقال : ( لا ندع كتاب ربنا ولا سنة <sup>(٣)</sup> ) نهيها بقول امرأة لا ندري أصدفت أم كذبت ، أحفظت أم نسيت <sup>(٤)</sup> ) إتهمها بالكذب والغفلة والنسيان . ثم أخبر أنه ورد مخالفا للكتاب والسنة ، فدل على <sup>(٥)</sup> أن فى كتاب الله تعالى وسنة رسوله نفقه لهذه المعتد .

(١) هو الصحابى الجليل : إبن أم مكتوم . مختلف فى إسمه فأهل المدينة يقولون عبد الله بن قيس بن زائدة القرشى العامرى . وأهل العراق سموه : عمرا وقيل : عبد الله بن عمرو بن شريح كان إسمه قبل أن يسلم الحصين فسماه النبى صلى الله عليه وسلم عبد الله . كان خريرا مؤذنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع بلال وسعد القرط وأبى محذورة مؤذن مكة ، كان النبى صلى الله عليه وسلم يحترمه ويستخلفه على المدينة . يقال إستشهد بالقادسية . وقيل بعدها بالمدينة .

سير أعلام النبلاء (٣٦٠/١) مشاهير علماء الأنصار (١٦) أسد الغابة (٢٦٣/٤) تهذيب الأسماء واللغات (٢٩٥/٢) المعارف (٢٩٠) .

(٢) رواه سلم (١١١٤/٢) فى الطلاق ، باب الطلقة ثلاثا لا نفقة لها والترمذى (٣٢٥/٢) فى الطلاق ، باب ما جاء فى المطلق ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة . وزاد فيه : ( وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة ) .

وراجع نصب الراية (٢٧٣/٣) .

(٣) آخر الورقة (٨٠/أ) من ( د ) .

(٤) نفس المراجع السابقة . والعقود الجواهر (١٧١/١ - ١٧٢) .

(٥) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج ) .

قال عيسى بن أبان : إنه أراد بقوله : كتاب ربنا وسنة نبينا القياس الصحيح ، فانه ثابت بالكتاب والسنة إذ لو كان المراد عين النص والسنة لتلى النص وروى السنة . (١)

وأشار أبو جعفر الطحاوى (٢) رحمه الله فى شرح الآثار (٣) إلى أنه أراد بالكتاب قوله تعالى : ( لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ) (٤) ومن السنة (٥) ما قال عمر رضى الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لها النقطة والسكنى " (٦)

(١) قال السرخسى : فإن ثبوته بالكتاب والسنة وهو قياس الشبه فى إعتبار النقطة بالسكنى من حيث ان كل واحد منهما حق مالى مستحق بالنكاح . أنظر أصول السرخسى (٣٤٤/١) .

(٢) هو : أحمد بن محمد بن سلامة ، أبو جعفر الطحاوى الأزدي المصري الفقيه المحدث الثقة الثبت ، تفقه على مذهب الشافعى ثم تحول إلى المذهب الحنفى وانتبهت إليه رئاسة الحنفية بمصر من مؤلفاته معانى الآثار وشرحه وبيان مشكل الآثار وأحكام القرآن ، وحكم أراضى مكة . توفى بمصر سنة ٣٢ هـ  
البداية والنهاية (١٧٤/١١) تذكرة الحفاظ (٨٨/٣) طبقات الفراء (١١٦/١) طبقات المفسرين للداودى (٧٤/١) تاج التراجم (٨) أخبار أبى حنيفة وأصحابه (١٦٢) الفهرست (٢٩٢) ،  
الفوائد البهية (٣١) وفيات الأعيان (٧١/١) .

(٣) أنظر شرح معانى الآثار (٦٧/٣) .

(٤) سورة الطلاق آية (١) .

(٥) فى ( ج ) : بالسنة .

(٦) أخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار (٦٨/٣) .

ورد أيضا أسامة بن زيد / (١) وأبو سلمة بن عبد الرحمن (٢)  
 وأبو إسحق والأسود (٣) وسعيد بن المسيب والنخعي والثوري وسروان  
 ابن الحكم (٤). ورد عمر كان بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ورضي عنهم ولم ينكر ذلك عليه (٥) أحد (٦) فدل تركهم  
 النكير على أن مذهبهم فيه كذبه . فثبت أن هذا الحديث تنكر فلم يجز  
 العمل به .

- (١) آخر الورقة (١٣٤/ب) من (ب) .  
 (٢) هو : أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، قيل إسمه  
 عبد الله . وقيل : إسماعيل ، الحافظ الثقة أحد الفقهاء السبعة .  
 كان من أفاضل قریش وعبادهم وزهادهم . وقيل إسمه كنيته . توفي  
 سنة ٩٤ هـ وكان مولده سنة بضع وعشرين .  
 تقريب التهذيب (٤٠٩) شاهير علماء الأصار (٦٤) طبقات ابن  
 سعد (١٥٥/٥) سير أعلام النبلاء (٢٨٧/٤) المعارف (٢٣٨)  
 طبقات الحفاظ للسيوطي (٢٣) تهذيب التهذيب (١١٥/١٢) .  
 (٣) هو : الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن  
 مخضرم ثقة مكثر ، كان صواما قواما فقيها زاهدا ابن أخي علقمة  
 رأى أبا بكر وعمر وروى عن علي وابن سعد ومعاذ وإبي موسى وعائشة  
 توفي سنة ٥٤ هـ .  
 تقريب التهذيب (٣٦) شاهير علماء الأصار (١٠٠) تهذيب  
 الأسما (١٢٢/١) .  
 (٤) هو : مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي الخليفة على  
 الشام ومصر ، أبو عبد الملك وابن عم عثمان وكتبه ولد سنة ٢ هـ وقيل  
 ٣ هـ سمع من عمر وعثمان وعلي . وكان يعد من الفقهاء توفي سنة ٦٥ هـ  
 الإصابة (٤٧٧/٣) أسد الغابة (١٤٤/٥) الإستهباب (٤٢٥/٣)  
 سير أعلام النبلاء (٤٧٦/٣) تهذيب الأسما واللغات (٨٧/٢) .  
 (٥) الكلمة ساقطة من (ب ، ج) .  
 (٦) أنظر عدم إنكار الصحابة على عمر في شرح معاني الآثار (٦٩/٣) .

وإن كان لم يظهر حديثه في السلف ولم يقابل برد ولا قبول لم يجب العمل به لكن العمل به جائز ؛ لأنّ العدالة أصل في ذلك الزمان حتى أنّ رواية مثل هذا المجهول في زماننا لا يحل العمل به لظهور الفسق ، فصار التواتر

وإن كان لم يظهر حديثه في السلف أى لم يبلغهم حديث هذا المجهول ولمسم يظهر منهم رد ولا قبول ثم ظهر بعد وهو الوجه الخامس لم يجب العمل به ، ولكن العمل به جائز يعنى <sup>(١)</sup> إذا وافق القياس أو إذا <sup>(٢)</sup> لم يخالف القياس ؛ لأنّ من كان في الصدر الأوّل فالعدالة ثابتة له باعتبار الظاهر لما بيننا من غلبة العدالة في ذلك الزمان فاعتبار <sup>(٣)</sup> هذا الظاهر يترجح جانب الصدق في خبره وباعتبار أنه لم يشتهر في السلف يتمكن <sup>(٤)</sup> تهمة الوهم فيه فيجوز العمل به وإذا وافق القياس على وجه حسن الظن به ولكن لا يجب العمل به ؛ لأنّ الوجوب شرعا لا يثبت بمثل هذا الطريق الضعيف . كذا ذكر شمس الأئمة رحمه الله .

فان قيل : إذا وافقه القياس <sup>(٦)</sup> / ولم يجب العمل به كان الحكم ثابتا بالقياس فما فائدة جواز العمل به ؟

- 
- (١) الكلمة ساقطة من (ج) .
  - (٢) في (ج) : إذا ما لم .
  - (٣) في (ب ، ج) فاعتبار .
  - (٤) في (ب) فيمكن في (ج) : فتمكن .
  - (٥) أنظر أصول المرحسى (٣٤٤/١)
  - (٦) آخر الورقة ١٥٠/أ من (أ) .

يوجب علم اليقين . والمشهور علم طمأنينة . وخبر الواحد علم غالب السرائر .  
والمستنكر منه يفيد الظن وإن الظن لا ينفى من الحق شيئاً .

---

قلنا : هي جواز إضافة الحكم إليه فلا يتمكن نافي القياس من منع هذا الحكم  
لكونه منافياً إلى الحديث . فأما رواية مثل هذا المجهول في زماننا فلا (١) يقبل  
ولا يصح العمل بخبره ما لم يتأيد بقول المدول لخلعة الفسق على أهل هذا  
الزمان .

ثم لخص الشيخ (٢) / الكلام وبين حاصله فقال : فصار (٣) التواتر أي الخبر  
التواتر يوجب علم اليقين وفي مقابلته (٤) الموضع ؛ لا نقطاع احتمال كونه حجة  
بالكلية .

والمشهور علم طمأنينة وفي مقابلته (٥) المستنكر ؛ لأن المشهور حجة يحتمل  
أن يكون غير حجة والمستنكر عكسه .

والمراد من الظن في قوله : ( والمستنكر منه ) أي من الخبر يفيد الظن أو (٦)  
الوهم ، فإن الظن ما كان بجانب الشك فيه راجحاً والمستنكر بهذه المثابة .

---

(١) في (د) : لا

(٢) آخر الورقة ١٤٧/أ من (هـ) .

(٣) في (ب ، ج) : صار .

(٤ ، ٥) في (ب ، ج) متابلة .

(٦) الكلمة من (ب ، ج) .



والسستر منه في حيز الجوار للعمل به دون الوجوب ويسقط العمل بالحديث إذا ظهر مخالفته قولاً أو عملاً من الراوي بعد الرواية

وخبر الواحد علم غالب الرأي أي خبر الواحد الذي هو معروف بالضبط والعدالة أو في حكم المعروف وفي مقابلته السستر ، أي خبر المجهول الذي لم يقابل بسرد ولا قبول ؛ لأن ذلك يوجب العمل وهذا لا يوجبه والله أعلم .

قوله : ( ويسقط العمل بالحديث . . . إلى آخره )

(١) إذا أفتى الراوي بخلاف ما رواه من الحديث أو عمل بخلافه فذلك لا يخلو من أن يكون قبل روايته الحديث وقبل بلوغه إياه .

أو بعد البلوغ قبل الرواية .

أو بعد الرواية .

أو لم يعرف تاريخه .

ولا يخلو كل واحد من أن يكون خلافاً بيقين أي لا يحتمل أن يكون مراداً مسن

الخبر أولاً ولا يكون

فإن كان قبل الرواية وقبل بلوغه إياه لا يوجب ذلك جرحاً في الحديث بوجهه

لأن الظاهر أن ذلك كان مذهبه وأنه ترك ذلك الخلاف بالحديث<sup>(٢)</sup> / ، ورجع إليه

فيحمل<sup>(٣)</sup> عليه احساناً للظن به .

(١) في (ب ، ج) : بخلاف ذلك

(٢) آخر الورقة ١٣٥ / أ من (ب)

(٣) الكلمة ساقطة من (ج)

.....

---

وكذلك إن لم يعرف التاريخ ؛ لأن الحديث حجة بيقين في الأصل ووقع الشك في استواء فوجب العمل بالأصل ويحمل على أنه كان قبل الرواية لأن العمل على أحسن الوجهين واجب ما لم يتبين خلافه .

وكذلك إن كان بعد الرواية ولم يكن خلافاً بيقين بأن كان اللفظ عاماً فعمل (١) بخصوصه دون عمومه ، أو كان مشتركاً ، أو بمعنى المشترك فعل بأحد وجوهه ؛ لأن ظاهر الحديث وإحتماله للمعاني لغة لا يتغير بتأويله وعمله بخلاف الظاهر (٢) وتأويله لا يكون حجة على غيره ، فوجب عليه التأمل (٣) / والنظر فيه فإن إتضح له وجه وجب إتباعه .

وإن كان بعد الرواية أو بعد (٤) بلوغه إياه (٥) وذلك خلاف بيقين فذلك يوجب جرحاً في الحديث ؛ لأن خلافه إن كان حقاً بأن خالف للوقوف (٦) على أنه منسوخ أو ليس بثابت وهو الظاهر من حاله فقد بطل الاحتجاج به ؛ لأن المنسوخ أو ما ليس بثابت ساقط العمل والاعتبار .

---

(١) في (ب ، ج) : فيعمل .

(٢) عبارة (د) : لأن بتأويله وعمله بخلاف الظاهر لا يتغير ظاهر الحديث وإحتماله للمعاني لغة .

(٣) آخر الورقة ١٥٠ / ب من (أ)

(٤) الكلمة من (ب ، ج ، د) .

(٥) الكلمة ساقطة من (ب ، ج) .

(٦) في (هـ) : الموقوف .

.....

---

وإن كان خلافه باطلا بأن خالف لقوله الجلالة والتهاون بالحديث أو لغفلة  
ونسيان فقد سقطت بذلك (١) / روايته ؛ لأنه ظهر أنه لم يكن عدلا وكان فاسقا  
أو (٢) ظهر أنه كان مغفلا ، وكل ذلك مانع من قبول الرواية .

ولا يقال : إنما صار فاسقا بالخلاف مقتصرا على الحال فلا يقدح ذلك في قبول  
ما روى عنه كما لو مات أو جن بعد الرواية .

لأننا نقول قد بلغ الحديث منه اليقين وقد ثبت فسقه ولا بد في الرواية من الإسناد  
إليه فكان بمنزلة ما رواه في الحال وهذا لأن العدالة أمر باطن لا يوقف عليه  
إلا بالاستدلال بالا حترار عن محذور دينه فإذا لم يحترز ظهر أنها لم تكن ثابتة  
بخلاف (٣) / الموت والجنون ؛ لأن الحياة والعقل كانا ثابتين بيقين فلا يظهر  
بالموت والجنون عدمهما .

ومثاله ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
" يغسل الإنسان من ولوغ الكلب سبعاً " (٤) .

---

(١) آخر الورقة ١٤٧ / ب من (هـ) .

(٢) في (ج) أوقد ظهر .

(٣) آخر الورقة ٨٠ / ب من (د) .

(٤) أخرجه البخاري (٢٧٤/١) في الوضوء ، باب الذي يغسل به شعر الإنسان

بلفظ " إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً " .

وأخرجه مسلم (٣٤/١ - ٢٣٥) في الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب .

بلفظ " إذا ولغ الكلب في إناء فاغسلوه سبع مرات وغفروه الثامنة بالستراب " .

وأنظر نصب الرأية (١٣٠/١) ونيل الأوطار (٤٥/١) .

.....  
ثم صح من فتواه أنه ينهر بالفصل ثلاثاً (١) . فيسقط (٢) العمل بما روى ويحصل على أنه عرف انتساخه بعد .

وما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل " (٣)

(١) روى الدارقطني في سننه (٦٦/١) بسنده إلى أبي هريرة . قال :

إذا ولغ الكلب في إلنا فاهرقه ، ثم أغسله ثلاث مرات

وقال الدارقطني هذا موقوف . . .

وأخرجه اللحاوي في شرح معاني الآثار في (٢٣/١) في الطهارة

وقال : ثبت بذلك نسخ السبع ؛ لأننا نحسن الظن بأبي هريرة ،

ولا يجوز عليه أن يترك ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وإلا سقطت

عدالته ولم نقبل روايته . . الخ وانظر لمنه من التصحيح ؛ نصيب الرواية (١٢٢/١) .  
قلت ؛ أن العمرة بما روى الراوي لا بما رأى ، والحجة على الأحناف لردهم حديث  
أبي هريرة المتفق عليه في العمرة بحجة مخالفته للقياس ، فكان من باب أولى أن  
يردوا على مخالفته للنص الذي رواه ، والله اعلم .

(٢) في (هـ) : فيسقط .

(٣) أخرجه أبو داود في (٥٦٦/٢) في النكاح ، باب في الولي .

والترمذي في (٤٠٧/٣) في النكاح ، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي .

وقال حديث حسن .

وابن ماجه (٦٠٥/١) في النكاح ، باب لا نكاح إلا بولي .

واحمد في السند (٤٧/٦ ، ١٦٦)

والحاكم في المستدرک (١٦٨/٢) وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يسم

يخرجه .

والبيهقي في السنن (١٠٥/٧)

واللحاوي في شرح معاني الآثار (٧/٣) .

.....

---

ثم صح أنها زوّجت بنت أخيها <sup>(١)</sup> عبد الرحمن المنذر بن الزبير حين كان  
عبد الرحمن غائباً <sup>(٢)</sup> . فلما أنكحت فقد جوّزت نكاح المرأة نفسها دلالة  
لأن العقد لما إنعقد بعبارة غير المتزوجة من النساء فلا ينعقد بعبارتها أولى  
فيكون فيه عمل بخلاف ما روت فتبين نسخه .

---

(١) إسمها حفصة .  
(٢) هو الصحابي الجليل : عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق شقيق أم المؤمنين  
عائشة ، حضر بدر مع المشركين ثم أنه أسلم وهاجر فهيل الفتح كان الرماة  
المذكورين ومن الشجعان . توفي بالصّفاة ودفن بمكة سنة ٥٢ هـ  
سير أعلام النبلاء ( ٤٧١ / ٢ )  
أسد الغابة ( ٤٦٦ / ٣ )  
الخلاصة ( ٢٢٤ )

(٣) هو المنذر بن الزبير بن العوام شقيق عبد الله ولد في خلافة عمرو وقُتل بمكة  
في حصارها مع أخيه عبد الله  
البداية والنهاية ( ٢٤٦ / ٨ ) .

(٤) أنظر شرح معاني الآثار ( ٨ / ٣ ) .

أو من غيره من أئمة الصحابة والحديث ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم .

---

قوله : ( أو من غيره من أئمة الصحابة )<sup>(١)</sup> / أى يسقط العمل بالحديث أيضا

إذا ظهر مخالفة الحديث من غير رواية من أئمة الصحابة .

قيد بقوله : من أئمة الصحابة ؛ لأن مخالفة غير الصحابة من أئمة النقل وطعن

فيه لا يسقط العمل به على الإطلاق بل هو على التفصيل :

فإن طعن طعننا مهما لا يقبل كما لا يقبل في الشهادة .

وكذا إن كان مفسرا بأمر مجتمد فيه كالطعن بالإرسال وبشرب النبيذ لمن يعتقد

إباحته ،<sup>(٢)</sup> / وبركن الدواب ، وكثرة<sup>(٣)</sup> / المزاج ونحوها .

وكذا إن كان مفسرا بما يوجب الجرح بالإتفاق ولكن الطامن معروف بالتعصب

أرشدتهم ؛ لأن الظاهر أن التعصب حله عليه .

فأما الطعن بما يوجب الجرح بالإتفاق من هو معروف بالعدالة والنصيحة

والإتقان فيقبل .

---

(١) الكلمة مطبوعة في ( أ )

(٢) آخر الورقة ١٣٥ / ب من (ب)

(٣) آخر الورقة ١٦ / أ من (ج)

(٤) آخر الورقة ١٥١ / أ من (أ)

(٥) في (ب) : التعصب .

.....

---

وقيد بقوله : ( والحديث ظاهر ) لأن مخالفة الحديث من الراوى من أئمة الصحابة لا تندرج فى الحديث إذا كان ممن يجوز أن يخفى عليه ذلك الحديث كما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم " رخص للحائض أن تترك الواف الصدر (١) . (٢) ثم صح عن (٣) / ابن عمر رضى الله عنهما : ( أنها تقيم حتى تظهر فتطوف ) (٤) ، فلا يترك به العمل بالحديث المروى ، لأن الحديث الصحيح واجب العمل ، فلا يترك العمل به بمخالفة معنى الصحابة إذا أمكن حمل خلافه على وجه حسن ، وقد أمكن بأن يقال : إنما عمل أو أفتى بخلافه ، لأنه خفى عليه النص ، ولو بلغه لرجع إليه . فالواجب على من بلغه أن يعمل به .

---

( ١ ) الصدر بالتحريك : رجوع السافر من مقصده

راجع النهاية لابن الأثير ( ١٤ / ٣ )

والمقصود به طواف الوداع .

( ٢ ) الحديث أخرجه البخارى ( ٥٨٦ / ٣ ) فى الحج ، باب إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت

عن عائشة رضى الله عنها : " أن صفية بنت حنّ زوج النبى صلى الله عليه وسلم حاضت ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : أحابستنا هي ؟ قالوا : إنها قد أفاضت ، قال : فلا إذا " وأخرجه مسلم ( ١٦٣ / ٢ ) فى الحج ، باب وجوب واف الوداع وسقوطه عن الحائض .

( ٣ ) آخر الورقة ١٤٨ / أ من ( هـ ) .

( ٤ ) أخرجه البخارى ( ٥٨٦ / ٣ ) عن ابن عباس قال : " وسمعت ابن عمر يقول : إنها لا تنفر ، ثم سمعته يقول بعد : أن النبى صلى الله عليه وسلم رخص لهن "

فأما إذا لم يحتتمل مثل ذلك الحديث الخفاء عليه فخلافه (١) يسقط العمل به ويخرجه من أن يكون حجة ، لأنه لما إنقطع توهم أنه لم يبلغه (٢) ولا يظن به مخالفة حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء رواه هو أو غيره ، كان أحسن الوجوه أن يحمل على أنه عرف إنتساخه فترك العمل به .

وذلك مثل ما روى عبادة بن الصامت (٣) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : " البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام والشيب بالشيب جلد مائة ورجم بالحجارة " (٤) .

(١) في (ب) : بخلافه .

(٢) في (ج) : أنه بلغه .

(٣) هو الصحابي الجليل : عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي " أبو الوليد شهد العقبة الأولى والثانية وكان من النخبة شهد بدرا وجميع المشاهد كان من جمع القرآن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعلم أهل الصفة القرآن .

وهو أول من تولى قضاء فلسطين .

توفي بالبرقة سنة ٦٤ هـ وقيل غير ذلك .

الإستيعاب (٤٤٩/٢)

الإصابة (٢٦٨/٢)

شجرة النور الزكية (٨٤/٢)

مشاهير علماء الأئصار (٥١)

(٤) تقدم تخريجه من ( ) ولغظه عند مسلم " خذوا عني خذوا عني "

قد جعل الله لهم سبيلا . البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة والشيب بالشيب

جلد مائة والرجم وانظر أيضا

ذخائر الموارث (٢٨٠/١)

نصب الراية (٣٢٩/٣)

قال الحازمي في الاعتبار (٢٠٣) حديث عبادة كان في أول الأمر وبين الزمانين

أنظر نصب الراية (٣٢٩/٣)

مدة . قلت يعني أنه منسوخ



## فنهمل على الانتصاح

أى رتا البكر بالبكر وحده رتا الشيب بالشيب كذا <sup>(١)</sup> ثم صح عن الخلفاء <sup>(٢)</sup> رضى الله عنهم .  
أنهم أبوا الجمع بين الرجم والجلد بعد طمنا أنه لم يخف عليهم الحديث لشهرته فيهم  
فعرفنا به انتصاح هذا الحكم .

وكذلك صح عن عمر رضى الله عنه قوله : ( والله لا أنفى أحدا <sup>(٣)</sup> أبدا <sup>(٤)</sup> ) بعد ما  
نفى رجلا فلهق بالروم مرتدا ، وقول طى رضى الله عنه : ( كفى بالنفى فتنة <sup>(٥)</sup> ) مع طمنا  
أنه لم يخف عليهما الحديث ، فاستدلنا به على انتصاح حكم الجمع بين الجلد والتغريب .

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٢ ) قال بالرجم على الشيب دون الرجم : أبو بكر الصديق وعمر رضى الله عنهما ،  
والزهري والنخعي وأبو غنيفة ومالك والشافعي وأبو ورائى رحمهم الله .  
وقال بالجمع بين الرجم والجلد : طى وأبى وابن مسعود والحسن البصرى .  
انظر نصب الراية ( ٣ / ٢٢٩ ) .

( ٣ ) الكلمة م من ( ج ، د ) .

( ٤ ) قال الزهلى بنى نصب الراية ( ٣ / ٢٢٩ ) : روى عبد الرزاق بسنده إلى سعيد  
ابن المسيب قال : غرّب عمر ربيعة بن خلف في الشراب إلى خيبر ، فلهق  
بهرقل فتصره فقال عمر : لا أغرب بعده مسلما . . . أ هـ .

قلت دعوى نسخ التغريب باطلة ، فقد روى البخارى في صحيحه عن خالد الجهنى  
رضى الله عنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يأمر فيمن رزى ولم يحصن  
جلد مائة وتغريب عام . . . وروى . . . أن عمر . . . غرّب ثم لم تزل تلك السنة  
وعن أبي هريرة . . . أنه عليه الصلاة والسلام قضى فيمن رزى ولم يحصن بنفس عام  
مما قام الحد عليه ( وفي حديث العيص قسم النبي صلى الله عليه وسلم ليقضين  
بكتاب الله ثم قال : وطى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) .

وقال ابن حجر في الفتح : ونقل محمد بن نصر في كتاب الإجماع الاتفاق على  
نفى الزنا في الأ عن الكوفيين ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف ،  
وأدعى الطحاوى أنه منسوخ ، وتعجب الحافظ من استدلال الطحاوى بسقوط  
النفى عن الجارية ، لسقوطه بالحديث

أنظر صحيح البخارى ومعه فتح البارى : ( ١٢٠ / ١٣٧ ) ( ١٥٦ - ١٥٨ ) .

( ٥ ) وروى أيضا في نصب الراية ( ٣ / ٢٣٠ ) عن عبد الرزاق ومحمد بن الحسن قالا :  
قال عبد الله بن مسعود قد البكر يرون بالبكر يجلدان مائة وينفيان سنة وقال طى :  
حسبهما من الفتنة أن ينفيا . وعن النخعي أنه قال : كفى بالنفى فتنة . أ هـ .  
قلت : يرد على أثر طى رضى الله عنه وأثر النخعي رحمه الله الاعتراض الذى بالهامش  
( ٤ ) .

الحمل به ربه والأب به . وإختلف فيما إذا أنكره المروي عنه . قال بعضهم : يسقط  
الحمل به ربه والأب به

ونوله : ( ويحمل <sup>(١)</sup> على الانتساح ) يتعلق بالنسبين أعد يحمل الحديث على  
غير ربه منسوخا بجملة الراوى . ولا أو عملا ، أو بجملة غيره من أئمة الحجة .

والإنتساح : ما صدر إنتساح المبني للمفصول لا مصدر إنتساح ؛ لأنه متـ

زليل المراد منه ما المتعدي . قوله :

( وإختلف فيما إذا أنكره - أو الحديث - المروي عنه ) .

وعلى وجهين :

أما إن أنكره انكار واحد مكذب بأن قال : ما رويت لك هذا الحديث قط . أو كذبت طوى

أو أنكره انكار مترقب ، بأن قال : لا أذكر أنى رويت لك هذا الحديث أو لا أعرفه

أو نحو ذلك . ففي الوجه الأول يسقط العمل به بلا خلاف ؛ لأن كل من الأصل

والفرع مكذب للآخر . فلا بد من كذب واحد غير معين وهو موجب للقبح في الحديث

، ولكن لا يقدح ذلك في عد التمسك بالثبوتين بمسألة كل واحد ورقوع الشك في زوالها

فلا يترتب اليقين بالشك كهيئتين متكافئتين متعارضتين <sup>(٢)</sup> . لم تقهلا ولم تسقط

التقاهما .

(١) في (ب ، د ، هـ) : يحمل

(٢) في (ج ، د) : عملا .

(٣) آخر الورقة ١٣٦ / أ من (ب)

(٤) في (ب) البيئتين المتكافئتين المتعارضتين .

وفائده تظهر في قبول رواية كل واحد منهما في غير ذلك الخبر كما في عامة نسخ  
الأصول (١) .

وأما في الوجه الثاني فقد اختلف فيه :

فذهب أبو الحسن الكرخي وجماعة (٢) من أصحابنا وأحمد بن حنبل في رواية  
عنه : إلى أن العمل يسقط به كما في الوجه الأول وهو مختار القاضي الإمام أبي زيد  
ومن تابعه من المتأخرين .

ولذهب مالك والشافعي وجماعة من المتكلمين إلى أنه لا يسقط العمل (٣) به كما لو لم  
ينكر . متسكين بأن حال كل واحد منهما محتلة ، فإن حال المدعي يحمل السهو  
والغلط وحال المنكر يحتمل النسيان والغفلة إذ الإنسان قد يروى شيئا لغيره ثم  
ينسى بعد مدة فلا (٤) يذكره أصلا وكل واحد منهما عدل ثقة فكان صدقا في حق  
نفسه (٥) ولا يبطل ما ترجع من جهة الصدق في خبر الراوي بعد التمهين بالآخر  
كما لا يبطل بسمه وجنونه فعلى للراوي الرواية .

(١) في (ب) و (ج) . "أصول الفقه" .

(٢) آخر الورقة (١٤٨/ب) من (هـ) .

(٣) في (ب) ، (ج) به العمل .

(٤) في (د) ولا يذكره وفي (هـ) فلا يذكره

(٥) آخر الورقة ٨١ / أ من (د) .

.....

---

وهذا بخلاف الشهادة على الشهادة ، فإن الأصل إذا أنكر لا يحمل للفرع  
الشهادة ؛ لأن منها على التحميل ، فإذا أنكر الأصل سقط التحميل وبقي العلم  
فلا تحمل له الشهادة .

فأما الرواية فمبنية على السماع دون التحميل ، ألا ترى أنه لو سمع الحديث ولم  
يحدثه ولم يعلم بسماعه <sup>(١)</sup> حلّ للسامع الرواية عنه . فإذا أنكرها والمدعي مصدق <sup>(٢)</sup>  
في حق نفسه بقي السماع فحلت له الرواية .

وإحتج من رده بأن الحديث يرد به تكذيب العادة بأن كان الحديث غريباً ففى  
حادثة مشهورة بهتكذيب الراوى أولى ؛ لأن تكذيبه أدل على الوهن من تكذيب  
العادة ؛ لأنه يدور عليه وهو تكذيب صريحاً . وذلك تكذيب دلالة والصريح  
راجع على الدلالة .

وحقيقة المعنى فيه أن الخبر إنما يكون حجة ومعمولاً به بالإتصال بالرسول  
صلى الله عليه وسلم وإنكار الراوى ينقطع <sup>(٣)</sup> / الإتصال ؛ لأن إنكاره حجة فى حقه  
فينتفى به رواية الحديث أو يصير هو مناقضاً بإنكاره ومع التناقض لا تثبت الرواية  
وبدون الرواية لا يثبت الإتصال فلا <sup>(٤)</sup> يكون حجة كما فى الشهادة على الشهادة .

ولأنه إذا لم يتذكر بالتذكير كان مغفلاً ورواية المغفل لا تقبل .

ولأن أكثر ما فى الباب أن يصدق كل واحد فى حق نفسه .

---

(١) فى (د) سماعه .

(٢) فى (ج) : يصدق .

(٣) آخر الورقة ١٣٦ ب من (ب)

(٤) فى (ب ، ج) : ولا .

وقد قيل : أن هذا قول أبي يوسف خلافاً لمحمد وهو فرع إختلافهما في شاهديين شهدا على القاضى بقضية وهو لا يذكرها . قال أبو يوسف : لا تقبل . وقال محمد : تقبل ، والطمع الصهم لا يوجب جرحاً في الراوى كما لا يوجب في الشاهد ولا يمنع العمل به إلا إذا وقع مفسراً بما هو جرح متفق عليه من إشتهار بالنصيحة والاتقان دون التعصب والعداوة من أئمة الحديث .

---

فقلنا : يحل للراوى أن يعمل به ولا يحل لغيره لتحقيق الإنقطاع في حق غيره بتكذيب المروى عنه .

وقد قيل : ( أن هذا . . . ) أى سقوط العمل بالخبر الذى أنكره المروى عنه قول أبي يوسف خلافاً لمحمد رحمهما الله بناءً على إختلافهما في مسألة ذكرها الخصاف (١) في أدب القاضى (٢) : أن من إنعى عند القاضى أنه قضى له على خصمه بكذا والقاضى لم يتذكر قضاءه وأنكر ذلك فأقام البينة على ذلك تقبل عند محمد لإحتمال النسيان من جهة القاضى ، ولا يقبل عند أبي يوسف رحمه الله لا نكار من يسند القضاء إليه (٣) / فكذا في باب الرواية .

- 
- (١) هو : أحمد بن عمر بن مهران الشيبانى ، أبوكى الطلق بالخصاف ، الحنفى الفقيه ، الفرض ، المحدث ، كان زاهدا ورعا ، له مؤلفات منها : كتاب الوصايا ، أدب القاضى ، الشروط الكبير ، الشروط الصغير ، المخارج على المذهب الحنفى ، كتاب المحاضر والسجلات ، أحكام الوقف . توفى ببغداد سنة ٢٦١ هـ . انظر : الطبقات السنية (٤١٨/١) . الفهرست (ص/٢٩٠) ، الفوائد البهية (ص/٢٩) ، طبقات الفقهاء للشيرازى (ص/١٤٠) ، الأعلام (٣٥/٢) .
- (٢) انظر : أدب القاضى للخصاف (ص/١٨٦) ط : دار الثقافة بالقاهرة سنة ١٤٠٠ هـ .
- (٣) آخر الورقة (١٤٩/أ) من (هـ) .

ومثاله حديث ربيعة بن عبد الرحمن <sup>(١)</sup> عن سهيل بن أبي صالح <sup>(٢)</sup> عن أبيه <sup>(٣)</sup>  
عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم " قضى بشاهد ويحرم " <sup>(٤)</sup> . فإن  
عبد العزيز بن محمد الدراوردي <sup>(٥)</sup> قال : لقيت سهيلاً فسألته عن رواية ربيعة عنه هذا  
الحديث فلم يعرفه ، وكان يقول بعد ذلك حدثني ربيعة عني . فأصحابنا لـ  
يقبلوا هذا الحديث لإتقانه <sup>(٦)</sup> بإتكار سهيل . والله أعلم .

( ١ ) هو : ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التيمي مولاهم أبو عثمان  
وأبو عبد الرحمن المصروف بريعة الرأي مفتي المدينة . شيخ مالك قال النووي  
: " إتفق العلماء من الحديثين وغيرهم على توثيقه وجلالته وعظم مرتبته فـ  
العلم والفهم توفي بالمدينة أو بالأندلس أو بالبحرين أو باليمن أو بالجزيرة  
تهذيب الإسماء والكنيات ( ١٨١/١ ) تاريخ بغداد ( ٤٢٠/٨ )  
شجرة النور الزكية ( ٤٦/١ ) الفهرست ( ٢٥٦ )

( ٢ ) هو سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان أبو يزيد المدني . اختلف فيه  
فوثقه جماعة وضعفه جماعة روى سعيد بن السيب وشعبة وربيعة ومالك مات  
في خلافة المنصور  
الخلاصة ( ١٥٨ ) ميزان الإعتدال ( ٢٤٣/٢ )  
المغني في الصحف ( ٢٨١/١ )

( ٣ ) هو : ذكوان أبو صالح السمان المدني ثقة روى عن أبي هريرة وأبي السدر  
وعائشة وخلق وعنه بنوه سهيل وعبد الله وصالح والأعشى وآخرون مات لـ  
تذكرة الحفاظ ( ٨٩/١ ) ، طبقات الحفاظ ( ٣٣ ) ، الخلاصة ( ١١٢ ) .

( ٤ ) مرتخرجه ( ٩٠ ) وسوا أخرجه مسلم .  
( ٥ ) هو : عبد العزيز بن محمد بن عبيد أبو محمد الدراوردي مولى قضاة وأصله  
من دراورد قرية من خراسان ولد بالمدينة ونشأ بها ، روى عن زيد بن أسلم  
وغيره ورور عنه الشافعي وإبن مهدي وأثنى عليه إبن سعد وإبن مهدي  
وإبن معين توفي سنة ١٨٧ وقيل سنة ١٨٩ هـ .

تابع الرقم ( ٥ )

تذكرة الحفاظ ( ٢٦٩/١ ) طبقات الحفاظ ( ١١٥ )  
الخلاصة ٢٤١ المعارف ( ٥١٥ )  
• يحيى بن معين وكتابه التاريخ ( ٣٦٧/٢ )

( ٦ ) قلت : الحديث وإن أنكره الأحناف من جهة هذا السند ولكنه حسـديـث صحيح أخرجه الإمام مسلم في صحيحه فلا يصح التمثيل به .

# فَصْلٌ فِي الْمُعَارَضَةِ





### فصل فى المعارضة

---

وهذه الحجج التى سبق وجوهها فى الكتاب والسنة لا تتعارض فى أنفسها وضعاً ولا تتناقض .

---

فصل فى المعارضة قوله : ( لا تتعارض فى أنفسها <sup>(١)</sup> وضعاً ولا تتناقض )  
<sup>(٢)</sup> فالتناقض عند من لم يجوز تخصيص العلة <sup>(٣)</sup> : وجود الدليل فى بعض الصور مع تخلف المدلول عنه سواء كان لمانع أو لا لمانع .

وعند من جوزه هو وجود الدليل مع تخلف المدلول عنه بلا مانع  
والتعارض : تقابل الحجتين المتساويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما .  
فالتناقض يوجب بالبيان نفس الدليل والتعارض يمنع ثبوت الحكم من غير أن يتعذر  
للدليل هذا هو الفرق بينهما فى اصطلاح الأصوليين .

---

(١) فى (ب) : أنفسهما .  
(٢) التناقض : هو الذى يقال له فى قواعد العلة بالنقض والنقض هو عبارة عن تخلف الحكم مع وجود ما ادعى كونه طلة له .  
أنظر الأحكام للآمدى (١١٨/٤) .  
(٣) سيأتى الكلام تخصيص العلة فى باب القياس ان شاء الله تعالى .

لأن ذلك من أمارات العجز . تعالى الله عن ذلك .

---

إلا أن كل واحد منهما في النصوص مستلزم للآخر فإن تخلف المدلول عن الدليل  
فيها لا يكون إلا لمانع فيكون ذلك المانع معارضا للدليل فيما تخلف عنه . وكذا  
إذا تعارض النعمان يكون الحكم متخلفا عن كل واحد لا محالة فيتحقق التناقض  
فلذلك جمع الشيخ بينهما كذا قيل - [ والظاهر أنهما بمعنى المترادفين ههنا  
؛ لأن التناقض في عامة الإصطلاحات هو اختلاف كلامين بالنفي والإثبات بحيث  
يقضى لذاته أن يكون أحدهما صادقا والآخر كذبا وهذا هو عين التعارض فيكون  
كلاهما بمعنى (١) ] -

لأن ذلك أي التعارض والتناقض من علامات العجز .  
فإن من أقام حجة متناقضة على شيء كان ذلك لمجزه (٢) / عن إقامة حجة غير متناقضة  
وكذا إذا أثبت حكما بدليل عارضه دليل آخر يوجب خلافه كان ذلك لمجزه عن اقامه  
دليل سالم من المعارضة ، والعجز عن ذلك بناء على الجهل بمقتضى الاشياء  
والله تعالى يتعالى عن أن يوصف بالعجز والجهل فثبت أنه لا تعارض ولا تناقض  
في حجه (٣) حقيقة .

---

(١) ما بين المعقوفين اثبتناه من (د) وهامش (أ) .

(٢) آخر الورقة ١٣٧/أ من (ب)

(٣) في (د) : حجه .

وانما يقع التعارض بينهما لجهلنا بالناسخ من المنسوخ .

وانما يقع ( ١ ) / التعارض بين هذه الحجج لجهلنا بالناسخ والمنسوخ فان أحدهما لابد ان يكون متقدما فيكون منسوخا بالمتأخر ، فاذا لم يعرف التاريخ لم يكن التمييز بين المتقدم والمتأخر فيقع التعارض ظاهرا بالنسبة اليها من غير أن يشهد التعارض في الحكم ، فلا جرم واحتج إلى بيان المعارضة وما يتعلق بها فنقول :

المعارضة لغة : هي المحافظة على سبيل المقابلة ، يقال : عرض لي كذا أى استغلنى فنعنى ما قصدت ، ومنه سعى السحاب عارضا ، لأنه يمنع شعاع الشمس وحرارتها عن الإتحال بالأرض .

وفى اصطلاح / ( ٢ ) الأصوليين : هي تقابل الحججتين المتساويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما .

وقيد بالمساويتين احترازا عن غيرهما ، لأن التدافع لا يتحقق بين القوى والضعيف ، بل يترجح القوى عليه ، فالمشهور لا يقابل المتواتر ، وخبر الواحد لا يعارض المشهور .

ضعف إمكان الجمع احترازا عن إمكان الجمع ( ٣ ) فإن التدافع الذى هو الركن فى المعارضة يسقط ( ٤ ) عند ( ٥ ) / إمكان الجمع بوجه .

( ١ ) آخر الورقة ١٥٢ / ب من ( أ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ١٤٩ / ب من ( هـ ) .

( ٣ ) فى ( ب ، ج ، د ) : الجمع بينهما .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٥ ) فى ( ج ) : عن .

( ٦ ) آخر الورقة ٨١ / ب من ( د ) .

ثم التعارض لا يتحقق إلا بوحدة<sup>(١)</sup> المحكوم والمحكوم عليه ؛ لأن تحققه يتناقض  
الكلامين ولا تناقض إلا عند إتمامهما فإنك إذا قلت الحمل يذبح ويشوى لا يناقضه  
قولك الحمل لا<sup>(٢)</sup> يذبح ولا يشوى إذا أردت برج الحمل ؛ لا اختلاف المحكوم عليه  
وإذا قلت المكروه مختاراً له قدرة على الإمتناع لا يناقضه قولك المكروه ليس بمختار  
على معنى أنه ما خلى ورأيه و... و... ولا خلاف المحكوم .

ويندرج فيما ذكرنا ما شرط فيه من وحدة الزمان والمكان والإضافة والقوة والفس  
والكل والجزء والشرط [والكل والجزء]<sup>(٣)</sup> لأنك إذا قلت زيد جالس أى فـ  
هذا الزمان أو المكان زيد ليس به الس أى فى<sup>(٤)</sup> زمان<sup>(٥)</sup> أو مكان آخر  
كان المحكوم فى الأول غيره فى الثانى .

وكذا إذا قلت زيد أب أى<sup>(٦)</sup> لعمرو ، زيد ليس بأب أى لخالد إذ المحكوم فـ  
الأول أبوة ضرورية فى الثانى أبوة زائدة أو قلت الخمر مسكر فى الدن<sup>(٧)</sup> أى بالقسرة  
الذم ليس بمسكر فى الدن أى بالنخل إذ المحكوم فيهما أمران متغايران . .

(١) فى (ب ، ج) : إلا عند اتحاد .

(٢) آخر الورقة ١٧ / ب من (ج) .

(٣) ما بين المادتين ب من عباس (أ) وسامع من هاشم (ب) .

(٤) فى : فى هنا زمان

(٥) فى (ج) الزمان .

(٦) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٧) الدن : ما عظم من الرافيد وهو كهية الحب إلا أنه أطول مستوى الصنعة فى  
أسفله كهية تونس البيضة وقيل : الذى أصفر من الحب  
أنارلسان العرب (١٣/١٥١) مادة دنن وهـ  
والحب : الجرة الخمة أنارلسان العرب (٢/٢٩٥) مادة حبب .  
وقال ابن دريد : هو الذى يجعل فيه الماء فلم ينوعه .

ولو قلت الزنجى أسود أى جلده ، الزنجى ليس بأسود أى <sup>(١)</sup> جميع <sup>(٢)</sup> أجزائه كان المحكوم عليه فى الأول بعض الأجزاء وفى الثانى كلها . فيتغايران .  
وكذا إذا قلت الجسم الموصوف بالبياض مفرق للبصر أى بشرط كونه أبيض ، الجسم ليس بمفرق <sup>(٣)</sup> للبصر ، أى بشرط كونه أسود فإن المحكوم عليه <sup>(٤)</sup> فى الأول الجسم الموصوف بالبياض ، وفى الثانى الجسم الموصوف بالسواد ، وهما متغايران .  
وبالجملة ينهى أن لا يباير أحد الكلامين الآخر فى شئ البته إلا فى النفسى والإثبات فينهى أحدهما ما يثبت الآخر بعينه من ذلك المحكوم عليه من غير تفاوت .

- 
- (١) الكلمة ساقطة من (د) .  
(٢) فى (ب) و (ج) : بجميع .  
(٣) آخر الورقة ١٣٧ / ب من (ب)  
(٤) آخر الورقة ١٥٣ - أ من (أ)

وحكم المعارضة بين الآيتين المصير إلى السنة .

قوله وحكم المعارضة كذا ( )

إذا وردت نسيان متناقضتان فالسبيل فيه الرجوع إلى طلب التاريخ [فإن علم التاريخ] <sup>(١)</sup>

وجب العمل بالتأخر لكونه ناسخا للقديم ،

وإن لم يعلم ، ولم يمكن الجمع بينهما سقط حكم الدليلين لتعذر العمل بهما

وبأحدهما عينا ؛ لأن العمل بأحدهما ليس بأولى من العمل بالآخر ، ولا يمكن

الترجيح بلا مرجح ولا ضرورة في العمل بأحدهما أيضا لوجود <sup>(٢)</sup> الدليل الذي يمكن

العمل به بعدهما فلا يجب العمل بما يحتمل أنه منسوخ .

وإذا <sup>(٣)</sup> تساقطا وجب <sup>(٤)</sup> المصير إلى دليل آخر يمكن به إثبات الحكم لأن الحادثة

التحتت بما إذا لم يوجد فيه نص الكتاب .

( ١ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) .

( ٢ ) في ( ب ) لوجود .

( ٣ ) في ( ب ) و ( ج ) : فإذا .

( ٤ ) آ- الورقة ١٥٠ - أ من ( هـ ) .

وبين السنتين المصير إلى القياس وأقوال الصحابة على الترتيب في الحجج إن أمكن

---

لتساقط النصين المتعارضين فلا بد من دليل آخر يتعرف<sup>(١)</sup> به حكم الحادثة .

ثم إن كان التعارض بين آيتين<sup>(٢)</sup> وجب المصير إلى السنة إن ثبتت ووجه مسنى

قوله : إن أمكن . أو إلى أقوال الصحابة والقياس إن لم توجد .

وإن كان بين سنتين وجب المصير إلى ما بعد السنة مما يمكن به إثبات حكم

الحادثة .

ثم عند من جوز تقليد الصحابي مطلقا فيما يدرك بالقياس ، وفيما لا يدرك به مثل

أبي سعيد البردعي<sup>(٣)</sup> وجب المصير إلى أقوالهم أولا فإن لم يوجد فإلى القياس .

ويؤيده ما ذكره الإمام فخر الإسلام في شرح التقويم : ( حكم المعارضة أنه إذا وقع

التعارض بين آيتين فالميل إلى السنة واجب وإن وقع بين سنتين فالميل إلى أقوال

الصحابة وإن وقع بين أقوال الصحابة فالميل إلى القياس ، لا تعارض بين القياس وبين

قول الصحابي<sup>(٤)</sup> .

---

(١) في (ج) : يعرف .

(٢) في (د) : الآيتين وفي الهامش آيتين .

(٣) هو : أحمد بن الحسين ، فقيه أصولي ، كان شيخ الحنفية ببغداد ، ينسب

إلى بردعة بأقصى أذربيجان ، ناظر داود الظاهري في بغداد وظهر عليه

وتوفي قتيلا في وقعة القرامطة مع الحجاج سنة ٤١٧ هـ .

الجواهر المضيئة (١/٦٦)

الفوائد المهيبة (١٩)

النجوم الزاهرة (٣/٢٢٦)

تاريخ بغداد (٤/٩٩)

الوافي بالوفيات (٦/٣٣٣)

(٤) في (د) : أقوال الصحابة .

لأن التعارض لما ثبت بين المجتنبين تساوقا ، =

---

وعند من لا يوجب تقليد المجتنب فيما يدرك <sup>(١)</sup> بالقياس مثل أبي الحسن الكرخي رحمه الله وجب المصير إلى ما ترجح عنده من القياس وقول المجتنب لأن قوله لما كان بناءً على الرأي كان بمنزلة تعارض قياسين فيجب العمل بأحدهما بشرط التحري .  
ثم مختار الشيخ رحمه الله / إن كان القول الأول يكون قوله على الترتيب في الحجج متعلقا بالمجموع أن حكم المعارضة بين آيتين المصير إلى السنة وبيان السنتين المصير

---

(١) آخر الورقة ١٨ - أ من (ج) .



= لا ندفع كل واحدة منهما بالأخرى فيجب الصير إلى ما بعدهما من الحجة .

---

إلى أقوال الصحابة والقياس لكن على الترتيب لا على التساوي فيصار إلى أقوال الصحابة أولاً<sup>(١)</sup> ثم إلى القياس .

وإن كان القول الثاني يكون قوله على الترتيب في الحجج متعلقاً بما تقدم<sup>(٢)</sup> /

لا بقوله إلى القياس وأقوال الصحابة .

أى الكتاب مقدم على السنه فعند المجز عن العمل به يصار إلى السنه والسنه

مقدمة على القياس وأقوال الصحابة فعند المجز عن العمل بها يصار إلى أحدهما

ويكون الواو على هذا الوجه بمعنى أو .

وتوله تساقطاً أى سقط الدليلان ولو قال :<sup>(٣)</sup> تساقطتا لكان أحسن .

---

(١) آخر الورقة ١٥٣ - ب من (١)

(٢) آخر الورقة ١٣٨ أ / من (ب)

(٣) فى (أ د هـ) : تساقطتا

وعند تذذر المصير إليه يجب تقرير الأصول كما في سؤر الحمار .

قوله : ( وعند تعذّر المصير ..... ) .

إلى ما بعد المتعارضين من الدليل بأن لم يوجد بعدهما دليل آخر يعمل به  
أو ورد المتعارض في الجميع يجب تقرير الأصول أى يجب العمل بالأصل في جميع ما  
يتعلق بالمتعارفين لما في سؤر الحمار على ما سنبينه إن شاء الله تعالى .

ثم تبيل تأثير التعارض بين آيتين والمصير إلى السنة قوله تعالى ( فاقراءوا ما تيسر  
من القرآن ) <sup>(١)</sup> وقوله عز وجل ( وإذا قرئ القرآن ) <sup>(٢)</sup> فاستمعوا له وانصتوا . . <sup>(٣)</sup>  
فإن الأول به وجه يوجب القراءة على المقتدى لوروده في الصلوات باتفاق أهل التفسير  
وبدلالة السباق والسيان

والثاني ينفي وجوبها عنه إذ الإحصاءات لا يمكن مع القراءة <sup>(٤)</sup> فإن <sup>(٥)</sup> ورد في القراءة  
في الصلاة أيضا عند عامة أهل التفسير فيتمسك بان فيتمسك إلى الحديث وهو قوله  
عليه السلام \* من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة \* <sup>(٥)</sup>

(١) سورة المزمل آية ( ٢٠ )

(٢) آخر الورقة ١٥٠ - ب من (هـ)

(٣) سورة الأعراف آية ( ٢٠٤ )

(٤) الكلمة من (ب) وفي بقية النسخ وانه .

(٥) هذا الحديث رواه جابر رضى الله عنه مرفوعا

أ. رجه عنه الدارقطني في سننه ( ٣٢٣ / ١ ) في الصلاة ، باب ذكر قوله

صلّى الله عليه وسلم من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة .

ورواه أيضا مرسلا في ( ٣٢٥ / ١ )

ثم قال : وسواء السواب . يعنى ارساله

ورواه أيضا الخليلي في معالم السنن ( ٢٠٧ / ١ ) مرسلا

وقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث المعروف " وإذا قرئ فانصتوا " .  
ولا يعارضهما قوله صلى الله عليه وسلم " لا صلاة الا بفاتحة الكتاب " <sup>(١)</sup> لأنه  
محتمل في نفسه قد يراد به نفى الفضيلة على ما عرفت .  
ونظير التعارض بين سنتين والصير إلى القياس ما روى النعمان <sup>(٢)</sup> بن بشير  
رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف كما تصلون بركعة  
وسجدة <sup>(٣)</sup> . وما روت عائشة رضي الله عنها أنه صلاها ركعتين بأربع ركوعات  
وأربع سجرات <sup>(٤)</sup> .

(١) تقدم تخريجه ص

(٢) هو الصحابي الجليل : النعمان بن بشير بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ولد  
قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمان سنين وسبعة أشهر .  
وله ولأبويه حبة ، يكنى أبا عبد الله ، ولي الكوفة ودمشق وقتل بالشام  
سنة ٦٤ هـ .

أسد الغابة (٣٢٦/٥) الخلاصة (٣٤٥)

(٣) حديث النعمان بن بشير أخرجه عنه النسائي (١٤٥/٤) في ١٤ - كتاب  
الكسوف باب كيف صلاة الكسوف بلفظ " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلى حين إنكسفت الشمس مثل صلاتنا يركع ويسجد  
وأنظر في نيل الاوطار ٤ / ١٢٠  
وقال الشوكاني صححه بن عبد البر . وأعله ابن أبي حاتم بالإنقطاع .

(٤) حديث عائشة أخرجه البخاري (٥٣٣/٢) في ١٦ - كتاب الكسوف ٤ -  
باب خُبة الإمام في الكسوف وهو جزء من الحديث رقم ١٠٤٦ وفيه قالت :  
" . . . . فاستكمل أربع ركعات في أربع سجرات ، وإنجلت الشمس قبل  
أن ينصرف . . . . "  
وأخرجه عنها مسلم (٦١٨/٢) ١٠ - كتاب الكسوف ١ - باب صلاة الكسوف

كما في سؤر الدمار . لما تعارضت الدلائل ولم يسلح القياس واحدا ،  
لأنه لا يسلح لنصب الحكم ابتداء .

فإنما لما تعارض ما مرنا إلى القياس وهو الإعتبار بسائر الدلائل . قوله كما في سؤر  
ال دمار <sup>(١)</sup> /

لما تعارضت <sup>(٢)</sup> الدلائل في سؤر الدمار ولم يمكن العمل بالقياس بقي مشتبه —  
فوجب تقرير الأصول .

وبيان التعارض من وجهين :

أحد ما أن الأخبار تعارضت في إثباته لحم الدمار و حرمة فان عبد الله بن أبي أوفى <sup>(٣)</sup>  
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم - رم الدمار الأضلية يوم خيبر <sup>(٤)</sup>

( ١ ) آخر الورقة ( ٨٢ / أ ) من ( د ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( د ) : تعارضت

( ٣ ) شو : الحنابي البليل عبد الله بن أبي أوفى طهمة بن خالد الأسلمي ،

أبو إبراهيم ، له ولأبيه عمية . شهد الحديبية وبيعة الروان وما بعدهم

، نزل الكوفة وكان آخر من مات بها من الصحابة وذلك سنة ٨٦ هـ .

( أريد الغاية ٢ / ١٨٢ ) مساهير علماء الأمصار ( ٤٩ :

الخلاصة ( ٤١ / ٢ ) مسبعة الغبالة الجديدة

تم ذيب الأسماء ( ٢٦١ / ١ ) الإصابة ( ٣٦ / ٤ ) مسبعة

الشرقية ) .

رواه

( ٤ ) الحديث ( البخاري ، في مواضع منها ( ٦٥٣ / ٦ ) في ٧٢ - كتاب الذبائح والصيد

٢٨ - باب ل يوم الدمار الإسمية

حديث رقم ٥٥٢٥ ، ٥٥٢٦ و برقم ٣١٥٥ ج ٦

وأخرجه مسلم في ( ١٠٢٧ / ٢ ) في النكاح ، باب نكاح الصفة .

وروى غالب بن أبجر<sup>(١)</sup> أن<sup>(٢)</sup> / النبي صلى الله عليه وسلم أباح لحوم الحمر الأهلية<sup>(٣)</sup>

(١) هو الصحابي الجليل : غالب بن أبجر المزني بسوحدة و جهم وزن أحمر ويقال :

إبن ديج بكسر الدال .

قال إبن عبد البر هو لعله جده ، نزل الكوفة .

الإصابة ( ١٨٣ / ٣ )

الإستيعاب ( ١٨٣ / ٣ )

تقريب التهذيب ( ٢٧٣ )

(٢) آخر الورقة ( ١٨ / ب ) من ( ج ) .

(٣) رواه أبو داود ( ٣٥٦ / ٣ ) في ٤٣ كتاب الأطعمة ، باب في لحوم الحمر

الأهلية حديث رقم ٣٨٠٩

عن غالب إبن أبجر قال : أصابتنا سنة فلم يكن في بيتي شيء أعلم أهلنا  
إلا شيء من حمر ) وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحمر  
الأهلية ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ، أصابتنا  
السنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان الحمر ، وأنت حرمت لحوم  
الحمر الأهلية ، فقال : \* أطعم أهلك من سمين حمرك ، فإنما حرمتها من  
أجل جوال القرية \* يعني الجلالة .

وفي الحكم على الحديث أنظر

( نصب الرأية ٤ / ١٩٧ )

وقال الزيلعي : في إسناده إختلاف كثير . وقال أيضا : وكذلك إختلاف  
في منه )

وأنظر ( تخریج أحاديث الجزوى ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ )

وقال قاسم بن قطلوبغا : حديث التحريم صحيح وحديث الإباحة مضطرب ،  
وبهذا الإعتراض قال : فلم يوجد ركن المعارضة وكذلك أنه حديث متأخر  
أقول : ومتأخر الحديث إنتفى شرط المعارضة وهو عدم إتحاد الزمان .

فأوجب ذلك إعتباها في لحمه ويلزم منه الإعتباه في سدوره لأنه متولد من اللحم  
فيؤخذ حكمه منه .

واعتبر عليه بأن الفارض غير مسلم لأنه قد ترجى الخبر المرم على الصحيح حسبه  
حكتم بدمه فينبى أن يثبت نجاسة سدوره أيضا ألا ترى أنه قد (١) حكم  
بنجاسة سدور النجس مع تدارر أ- بار الحل والدمرة في لحمها (٢) باعتبار ترجيح الدمرة  
وأوجب بأن الترجيح ثبت بالإعتباه في حق الدمرة للاحتياط دون السدور لأن  
الإحتياط فيه الجمع بينه وبين التراب ولو حكم بنجاسته لوجب التيمم لا غير وليس فيه  
إحتياط لإحتمال كون السدور مأهرا دون التراب .

والثاني ما ذكره من الأئمة الجيهمي (٣) في الكفاية (٤) أن الأخبار تدارغت في طهارة  
سدوره ونجاسته فإن جابرا رضى الله عنه روى أن النبى صلى الله عليه وسلم : سئل

(١) التلعة من (د)

(٢) آخر الورقة ١٣٨ ب من (ب) .

(٣) هو : أحمد بن الحسين بن على ، أبو بكر البيهقي ، النيسابوري ، الفقيه ،  
الشافعي الأتولي الكبير

ولد سنة ٢٨٤ هـ وتوفي بنيسابور سنة ٤٥٨ هـ

أنظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٨)

طبقات الشافعية للأسنوى ١ / ١١٨

(٤) أنار الكفاية

.....

---

أنتوضاً بها (أفضلت) الحمر ؟ قال نعم <sup>(١)</sup> ، وهذا نص <sup>(٢)</sup> يدل على أن  
سوره طاهر . وروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمير  
الأهلية فأنها رجس <sup>(٣)</sup> ، وهذا يدل <sup>(٤)</sup> على أن سوره نجس .  
وقد تعارضت الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم أيضا فإن ابن عمر رضي الله عنه كان  
يكراه التوضؤ <sup>(٥)</sup> بسور الحمار والبغل ويقول : ( إنه رجس ) <sup>(٦)</sup> وابن عباس

---

( ١ ) أخرجه الدارقطني ( ٦٢ / ١ ) في كتاب الطهارة باب الأسار بإسنادين  
وقال في الأول إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف وفي الإسناد الثاني  
ابن أبي حبيب وهو ضعيف ، وكذلك قال الزيلعي في نصب الراية ( ١٣٦ / ١ )  
فيه داود بن الحصين ضعفه ابن حبان  
قال الشوكاني في نيل الأوطار ( ٤٥ / ١ ) : أخرجه البيهقي في المعرفة وقال  
: له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض كانت قوية .

( ٢ ) الكلمة من ( د )

( ٣ ) أخرجه البخاري ( ٦٥٣ / ٩ ) في كتاب الذبائح والصيد ٢٨ - باب لحوم  
الحمر الانسية

عن أنس بيت مالك رضي الله عنه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه ،  
جاء فقال : أكلت الحمر . ثم جاءه ، جاء فقال : أكلت الحمر ، ثم جاءه ، جاء  
فقال : أفنيت الحمر . فأمر مناديا فنادى في الناس : إن الله ورسوله  
ينهاكم عن لحوم الحمر الأهلية ، فأنها رجس . فاكفئت القدور ، وإنهسا  
لتفور باللحم . حديث ٥٥٢٨

وأخرجه أيضا ( ٤٦٧ / ٧ ) في ٦٤ كتاب المغاوي ٣٨ باب غزوة بدر حديث  
٤١٩٨ ، وأخرجه مسلم ( ١٥٤٠ / ٣ ) ٣٤ - كتاب الصيد والذبائح ٥ -  
باب تحريم أكل لحم الحمر الانسية حديث ١٩٤٠ .

- 
- (٤) آخر البرقة ١٥١ - أ من (٥)  
(٥) في (ب، ج، د، هـ) : التوسيع .  
(٦) قال ابن قداموس رواء ابن أبي شيبة  
أنما هو (تاريخ أ. الديك الجزوي ٢٠٦) .



رضى الله عنهما كان يقول ( أن ) (١) الحمار يعلف القتّ وانتين نسوره طاهر لا بأس  
بالتوضي (٢) به (٣)

ولم يصلح القياس شاهد لأن السور إن اعتبر بالعرف ينهض أن يكون طاهراً إن  
العرف طاهر في الروايات الظاهرة وإن اعتبر باللبن ينهض أن يكون نجساً لأن اللبن  
نجس في أصح الروايتين أو يقال لم يصح القياس شاهد لأنه لا يمكن إلحاق بسور الكلب  
في النجاسة بحلة حرمة اللحم لوجود أصل البلوى والضرورة في الحمار الموجب للطهارة  
السور فإنه يهبط في الدور والأفنية ويشرب من الأواني دون الكلب فإنه يطوف حول  
الأبواب لا في الدور والبهوت ،

ولا يمكن إلحاق بسور الهرة في الطهارة بحلة الطوف (٥) لأن الضرورة فيه دونها  
في الهرة لأنه لا يدخل في (٦) المضائق التي تدخلها الهرة . فلو أثبتنا  
النجاسة أو الطهارة لكان إثباتا لها من غير علة جامع بين الأصل والفرع فكان نصيبا  
(٧)

(١) الكلمة ساقطة من (ب) و (ج)

(٢) الكلمة من (ج) وفي بقية النسخ : التوضي .

(٣) الأثر لم أقف عليه

(٤) في (ب) و (ج) : فلم

(٥) في (ب) و (ج) : الأواف

(٦) الكلمة من (ب و ج) .

(٧) في (ب) : نصا . وهو خطأ .

.....

---

لحكم الشرع ابتداءً بالرأى وذلك لا يجوز فثبت أن التعارض متحقق .  
وإذا كان كذلك بقي الاشتباه في الحكم ومار من كلا فوجب تقرير الأصول (١) وهو  
إثبات (٢) ما كان على ما كان فلا يقتضيه ما كان ظاهراً ولا يطهره ما كان نجساً  
لان الطهارة أو (٣) النجاسة عرفت ثابتة بيقين فلا تزول بالشك فكذا وجب ضم التيمم  
إليه ليحصل الطهارة بيقين (٤) /

- 
- (١) في (ب) و (ج) : الأصل  
(٢) في (ج) و (د) وعاش (أ) و (ب) و (هـ) : إبقاء  
(٣) في (ج) والنجاسة  
(٤) آخر الورقة ١٥٤ - ب من (أ) .

قيل أن الماء عرف أهورا في الأصل فلا يتنجس بالتعارض ولم يزل به الحدث فوجب  
نم التيمم إليه ويسمى مشكوكا .

---

ولا يقال لما وجب تقرير الأصول وقد عرف الماء أهورا وأهورا بيقين لزم أن يبقوا  
كذلك ولا يزول واحد منهما بالشك .

لأننا نقول من ضرورة تقرير الأصول زوال صفة الشهورية عن الماء لأنها لو بقيت لزال  
الحدث والنجاسة / (١) به إن لا معنى للشهورية في عرف الفقهاء إلا إزالة الحدث  
والنجاسة . ولو قلنا بزوالهما به لا يكون هذا تقريراً للأصول (٢) / بل يكون عملاً  
بأحد الأصولين . وإهدارا للآخر فوجب القول بزوال الشهورية ، وأعني به وقوع الحدث

---

(١) آخر الورقة ١٩ / أ من (ج)

(٢) آخر الورقة ١٣٩ / أ من (ب)

وإذا وقع التعارض بين القياسين لم يسقطا بالتعارض ليجب العمل بالحال بل يعمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة قلبه .

والإشتماء [بأن يكون عملاً بأحد الأصلين] (١) فيها (٢) لا أنها زالت بالكسبية بدليل وجوب الجمع بينه وبين التيمم . قوله وأما إذا وقع التعارض بين القياسين فلم يسقطا بالتعارض أن لم يسقط العمل بهما بسبب التعارض كما سقط العمل بالنصين (٣) عند التعارض ووجب الرجوع إلى ما بعدهما من الدليل .

بل يعمل المجتهد (٤) بأيهما شاء بشهادة قلبه أي يجب العمل على ما به بأحدهما بشرط التيمم لأننا لو قلنا بالتساقط يؤدي ذلك إلى العمل بلا دليل لأننا حينئذ ينظر إلى مرفة حكم (٥) الحادثة ولا يمكنه ذلك إلا بدليل وليس بعدد القياس دليل شرعي يرجع إليه في مرفة حكم الحادثة فيضلل إلى العمل بإستدحباب الحال الذي شولى بدليل . واحد القياسين حق عند الله لا معالة وحجة بينهما وكل واحد منهما حجة في حق العمل به أعاب المجتهد به (٦) الحز أو أمناه فكان (٧) العمل بأحدهما وهو حجة في حق العمل أولى من القول بتساقطهما والعمل بالحال الذي هو عمل بلا دليل .

- (١) ما بين المعنيتين زياده في (ب)
- (٢) الكلمة ساقطة من (ج)
- (٣) في (د) : بالسنتين .
- (٤) في (ب) و (ج) : المجتهد يعمل
- (٥) آخر الورقة ١٥١ - ب من (هـ)
- (٦) الكلمة ساقطة من (ب) و (ج) .
- (٧) في (د) : وكان .

لأن القياس حجة يحمل به أصاب المجتهد الحق به أو أخطأ فكان العمل بأحدهما  
وهو حجة ألحان قلبه إليها بنور الفراسة أولى من العمل بالحال

---

بخلاف النصين المتعارضين لأن أحدهما وهو المنسوخ منهما لم يبق حجة أصلاً وقد  
ترتب عليهما دليل شرعي يرجع إليه في معرفة حكم الحادثة وهو القياس فلا ضرورة  
في ترك الدليل الشرعي والعمل بما ليس بحجة أصلاً . فإن قيل لما كان كل واحد  
من القياسين (١) حجة يجب العمل به وجب أن يختار أيهما شاء من غير تحرك كما نفس  
أجناس ما يقع به التكفير قلنا: كل واحد منهما حجة في حق العمل به ، لكن كلاهما  
ليس بحجة في إمامة الحق ؛ لأن الحق عند الله تعالى واحد ، والقياس لا يدل (٢)  
عليه من كل وجه ، ولقلب المؤمن نور يدرك به ما هو باطن لا دليل عليه كما قال  
صلى الله عليه وسلم " إتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله تعالى " (٣)

---

- (١) آخر الورقة ٨٢ / ب من (٥)  
(٢) في (ب) و (ج) : لا يدخل وهو خطأ .  
(٣) أخرجه الترمذي (٤ / ٣٦٠) أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في سورة الحجر .  
وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١ / ٢٤٠)  
جاء في كشف الخفاء (١ / ٤٢) والمقاصد الحسنة (٢٣)  
أن طرق كلها ضعيفة وبعضها بتماسك . فلا يليق مع وجود الحكم على  
الحديث بالوضع ، لا سيما ورواه الطبراني والجزار وأبو نعيم بسند حسن

.....

وإصابة الحق غيب فتصلح (١) شهادة القلب حجة في ذلك فمن حيث أنهما (١) يجتاز في حق العمل (٢) ويجب أن يثبت الخيار من غير تحرك كما في الكفارات ومن حيث أن الحق عند الله واحد ويجب أن يسقط لأن أحدهما خطأ والآخر ثواب ولا يدر أيهما الثواب كما في النصين .

ولما وجب السمل من وجه وسقط من وجه قلنا يحكم فيه رايه (٤) ويعمل بشيئنا .  
 ثلثه ليتبرع . جانب العمل بخلاف الكفارات كذا ذكر فخر الإسلام في شرح التقيوس  
 وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله يعمل بأيهما شاء من غير تحرر ولم يذا صار له في مسألة واحدة قولان وأقوال .

وأما الروايتان اللتان رويتا عن (٥) / أسماينا في مسألة واحدة فإنما كانتا فـسـ وقتين مختلفين وأحد ما (٦) ... سيحة والأخرى فاسدة ولكن لم نعرف (٧) الأخير .  
 منهما قال حديث الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بروايتين مختلفتين فإن الصلاة  
 عليه والسلام قد قالهما في (٨) / زمانين ولكن لم نعرف (٩) الأولى من الأخيرة .

- 
- (١) في (ب) ، (ج) فيصلح .  
 (٢) في (د) : أنهما .  
 (٣) في (ب) و (ج) العمل بهما  
 (٤) في (ب) و (ج) : برأيه  
 (٥) آخر الورقة ١٣١ / ب من ب  
 (٦) في (ب) أسماينا في (ج) فأحدهما  
 (٧) في (د) يعرف ، وفي (ب) و (ج) تعرف  
 (٨) آخر الورقة ١٤ - ب من (ج) .

.....

و الفراسة نذر القلب بنور يقع فيه

وفى الصحاح (١) الفراسة بالكسر اسم من قولك تفرست فيه خيرا أى أبصرت وعلمت  
وهو يتفرس أى يثبت وينظر وتقول منه رجل فارس النظر وأنا أفرس فيه أى أعلم وأبصر  
وقيل من غفى (٢) بصره عن المحارم وأسك نفسه عن انشبهات وعمر (٣) / وقتسه  
بدوام المراقبة وتعود أكل الحلال لم تخطئ فراسته.

---

(١) الصحاح (٩٥٨/٣) مادة فرس

(٢) فى (ب) : يغض وفى الهامش : غض .

(٣) آخر الورقة ١٥٢ - أ من (هـ) .

تم التماس إنما يتحقق بين الحججتين بإيجاب كل واحد منهما ضد ما يوجهه الأخرى  
في وقت واحد في محل واحد مع تساويهما في القوة .

---

قوله : ( ثم التعارض إنما يقع بين الحججتين ..... إلى آخره )  
الاختلاف بين الحججتين على سبيل الممانعة ركن المعارضة لأن ركن الشيء ما يقوم  
به ذلك الشيء والاختلاف بينهما السمة لأن المعارضة لا تتحقق بدونها وأما إحصاء  
المحل والزمان وتساوي الدليلين فشرط لا مكان الجمع بدون الأولين وعدم حصول  
المقابلة على سبيل الممانعة بدون الثاني .  
وقد مر تفسير التعارض وبهتان شروطه .



وإختلف مشايخنا رحمهم الله في أن خبر النفي هل يعارض خبر الإثبات أم لا ؟ .

---

قوله : ( وإختلف مشايخنا ... إلى آخره ) . الدليل المثبت هو الذي يثبت

أمرًا عارضًا والنافي هو الذي ينفي المعارض (١) ويبقى الأمر الأول .

فإذا تعارضت امرتان أحدهما مثبتة والآخر نافية يترجح المثبت عند الشيخ أبي الحسن

الكرخي وهو مذهب أصحاب الشافعي رحمه الله لأن المثبت يخبر عن حقيقة والنافي

يعتمد الظاهر فيكون قول المثبت راجحًا لإشتماله على زيادة علم كما في الجبن والتعديل

إذا تعارضتا يرجح قول الجراح على قول المعدل لأنه مخبر عن حقيقة والمعدل يتمد

على الظاهر .

وقال عيسى بن أبان والقاضي عبد الجبار من المعتزلة أنهما يتعارضان لأن ما

يستدل به على صدق الراوي في المثبت من الفعل والضبط والإسلام والعدالة (٢)

موجود في النافي فيتعارضان ويطلب (٣) الترجيح من وجه آخر .

---

(١) في (ب) و (ج) : التعارض .

(٢) آخر الورقة ٧٠ - ب من (أ) .

(٣) في (ب) و (ج) : فيطلب .

وإن تلف عمل أحد أبنا المتقدمين في ذلك نروى أن بريرة إعتقت وزوجها عبد .

وإختلف عمل أحد أبنا المتقدمين يسنى أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد رضى الله عنهم في ذلك أن في تسارن النفي والإثبات في بعض الأمور علموا بالعتق وفي بعضها / بالانافي .

ففي مسألة خيار السقاة وحى ما إذا اعتقت الأمة المنكوحة وزوجها حريثت لهما خيار / فصح النكاح كما إذا كان زوجها عبدا خلافاً للشافعى رحمه الله أخذوا بالعتق فان (١) عروة بن الزبير (٢) روى عن عائشة رضى الله عنها أن بريرة (٣) إعتقت وزوجها عبد (٤) / فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) ومونا ف / لأبيه بحق على الأمر الأسمى ، وإن لا خلاف في أن العبودية كانت ثابتة قبل العتق .

(١) في (ب) و (ج) قال ، وهو خطأ .

(٢) هو : عروة بن الزبير بن السوام الأسدى ، أبوعبد الله المدنى ، أحد الفقهاء السبعة ، ثقة كثير الحديث ، فقيه عالم ثبت مأمون ولد سنة ٢٠٠ هـ وتوفى سنة ١٢٢ هـ .

الخلاصة (٢٢٤) طبقات الحفاظ (٢٣)

تذكرة الحفاظ (٦٢/١) سير أعلام النبلاء (٤٢١/٤) .

(٣) منى : مولاة عائشة رضى الله عنها . إشتريتها من بعض بنى فلان وكانت تحتها وكانت تحت زوى فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمامة (٢٤٥/٤) الاستيعاب (٢٤٦/٤) أسد الغابة (٢٩/٧)

(٤) آخر البرقة ١٤٠ / أ من (ب)

(٥) أخرجه مسلم (١١٤٣/٢) في العتق ، باب إنما الولاء لمن اعتق والترمذى (٤٦١/٢) في الرضاع ، باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوى وأبوا داود (٦٧١/٢) في الطلاق ، باب في المملوكة تعتق وحى تحت جبر أو عبد ولغزأبوا داود والترمذى : عن عائشة قالت : ( كان زوى بريرة عبدا فخيرها النبى صلى الله عليه وسلم ، فإختارت نفسها ، ولو كان سرا لم يخيرها وأخرجه الدارقطنى في (٢٩٠/٢ - ٢٩٢)

وروى أنها إعتقت وزوجها حرم مع إعتاقهم على أنه كان عبدا فأصحابنا أخذوا بالمشيت  
وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال .

وروى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها \* أن زوجها كان حرا حين  
إعتقت \* (١) وهو مثبت لأنه يثبت أمرا عارضا وهو الحرية فأخذوا بالمشيت .  
وفى مسألة جواز نكاح المحرم أخذوا بالنافى فإن يزيد بن الأصم (٢) روى :  
\* أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث (٣) وهو حلال \* (٤) أي  
خارج عن إحصاءه .  
وهو مثبت ؛ لأنه يدل على أمر عارض على الإحصاء

- (١) أخرجه البخارى فى (٣١/١٢ - ٤٠) فى باب الولاء لمن اعتق وباب ميراث  
السائبة  
وقال فى آخر الحديث : قال الحكم : كان زوجها حرا . وقول الحكم مرسل  
وقال ابن عباس : ( رأيت عبدا ) وقال فى سند آخر : قول الأسود منقطع  
وقول ابن عباس رأيت . . أصح .  
(٢) هو : يزيد بن الأصم البصرى ، البكائى ، أبو عوف الكوفى ، نزيل الرقة ،  
وهو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين ، يقال له رؤيه ولا يثبت وهو ثقة .  
مات سنة ١٠٣ هـ . تقريب التهذيب (٣٨١) الخلاصة (٣٧٠)  
(٣) هى : أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية . كان اسمها برة فساها  
صلى الله عليه وسلم ميمونة ، وتزوجها فى ذى القعدة سنة لما إعتسر  
عمرة القضية مات بسرف سنة ٥١ هـ . وقيل غير ذلك  
الإستيعاب (٤٠٤/٤) الإصابه (٤١١/٤)  
أسد الغابة (٢٧٢/٧) تهذيب التهذيب (٤٥٣/١٢)  
(٤) حديث ميمونة أخرجه مسلم (١٠٣٢/٢) فى النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم  
وكراهية خطبته .  
وأبو داود (٤٢٢/٢) فى المناسك ، باب المحرم يتزوج .  
والترمذى واللفظ له (٢٠١/٣) فى الحج باب ما جاء فى كراهية تزويج  
المحرم وباب ما جاء فى الرخصة فى ذلك  
وابن ماجه (٦٣٢/١) فى النكاح ، باب المحرم يتزوج  
وأحمد فى مسنده (٣٣٢/٦) وأنظر تفصيل المسألة فى  
(نصب الراية ١٧١/٣) وما بعدها ، والمنتقى فى أخبار المصطفى (٢٤٧/٢)

وروى أنه عليه السلام تزوجها وهو محرم وإتفقت الروايات أنه لم يكن في الحل الأسير

وروى ابن عباس رضى الله عنهما : " أنه تزوجها وهو محرم (١) ودوناه ؛

لأنه سبق على الأمر الأول ، فإن الإحرام كان ثابتا قبل التزويج فأخذوا به .

وقوله وإتفقت (٢) الروايات احترازا عما قال (٣) أبو الحسن : إن علمائنا إنما

أخذوا بهذه الرواية ؛ لأن الإحرام عارضا والحل أصل فكان هذا منهم عملا

بالمثبت لا بالنافي (٤) نقال : إتفقت الروايات أنه لم يكن في الحل الأسير ،

وإنما اختلفت في الحل المعترض على الإحرام فكان الحل عارضا والإحرام أملا .

والمراد من إتفاق الروايات إتقان عاصمها فإنه قد روى أن رسول الله

لمى الله عليه وسلم بمكة أبا رافع (٥) مولاه ورجلا من الأنصار فزوجه ميمونة بنت

(١) أخرجه البزار في (٥/٤) في جزاء الصيد ، باب تزويج المحرم . عن  
ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم  
وأخرجه مسلم في (١٠٣١/٢) في النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم وكراهية  
خطبته .

وأبو داود (٤٢٢/٢ و ٢٢٤) في الحج ، باب المحرم يتزوج وروى عن  
ابن المسيب أنه قال : ( وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم )

(٢) آخر الورقة ٢٠ / أ من (ج) .

(٣) آخر الورقة ١٥٢ / ب من (ث) .

(٤) ما بين المسقوفتين سابق من (د) .

(٥) هو : أبو رافع التميمي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم : اختلف في إسمه  
شهد أحدا فما بعدنا

توفي بالمدينة بعد إستنهاد عثمان رضى الله عنه .

الإمامة (٦٧/٤)

تهذيب التهذيب (٢/٢) .

.....

---

الحارث رضى الله عنها ورسول الله (١) صلى الله عليه وسلم بالدينة قبل أن يحرم<sup>(٢)</sup>  
كذا في معرفة الصحابة للمستغفرى . (٣)

---

(١) آخر الورقة ٨٣ / أ من (٥)

(٢) حديث أبى رافع أخرجه أحمد في مسنده (٣٩٢ / ٦) ، (٣٩٣)  
والترمذى (٢٠٠ / ٢) في الحج ، باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم  
عن أبى رافع قال : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونه وهو حلال ،  
وبنى بها وهو حلال ، وكنت أنا الرسول بينهما \*  
قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ولا نعلم أحدا أسنده غير حماد  
ابن زيد عن مامر الوراق من ربه  
وأخرجه مالك في الموطأ (٣٤٨ / ١) في الحج ، باب نكاح المحرم  
والبيهقى في السنن (٦٦ / ٥)

(٣) هو : جعفر بن محمد المستغفرى أبو العباس ، كان فقيها محدثا حافظا ،  
له كتاب الطب النبوى ، ومعرفة الصحابة توفى سنة ٤٣٢ هـ واستغفرى نفسه  
إلى جده المستغفر .

البواهر المضيئة (١١ / ٢)      مرآة الجنان (٥٤ / ٣)

الفوائد البهية (٥٧)      تاج التراجم (٢١)

مذرات الذهب (٢٤٩ / ٣) .

فجعل أمنا العمل بالنافي أولى وقالوا في الجرح والتعديل : إن الجرح أولى  
وهو الثبت . والأصل في ذلك أن النفي متى كان من جنس ما يسرف بدليله أو كان  
ما يشتبه حاله .

---

وقالوا في تدارك الجرح والتعديل بأن أخبر مزك (١) : أن هذا التامد عدل  
وأخبر آخر أنه مخرج أن الجرح أولى وهو مثبت لأنه يثبت أمرا عارضا وخبر المعدل  
ناف لأنه منس على الأمر الأول إذ الدالة هي الأصل فثبتوا بالثبت .  
وإذا اختلف علمهم لم يكن بد من أصل جامع لهذا الجنس .

ونحو أن النفي لا يخلو من ثلاثة أوجه :

أما أن يكون من جنس ما يعرف بدليله بأن يكون مبنيا على دليل (٢)

أو من جنس ما لا يسرف بدليله بأن لا يكون مبنيا على دليل بل يكون مبنيا على  
الإستصحاب الذي هو ليس (٤) بدليل .

أو مما يشتبه حاله أن يجوز أن يكون مبنيا على دليل آخر ويجوز أن يكون مبنيا على  
الاستصحاب .

---

(١) في (د) : مزك

(٢) في (ب) و (ج) : كان

عبارة (ب) و (ج) : ليس هو

(٣) آخر البرقة ١٥٦ / أ من (١)

(٤) عبارة (ب ، ج) : هو ليس .

فالنفي في حديث بريرة ما لا يعرف إلا بظاهر الحال .

فإن كان من جنس ما يعرف بدليله كان مثل الإثبات لأن الدليل هو المعتبر لا صورة  
النفي والإثبات .

فإذا كان النفي ما يعرف بدليله ووضح طريق العلم به صار مثل الإثبات فيقع التعارض  
بينهما لتساويهما في القوة

وإن كان ما لا يعرف بدليله لا يعارض الإثبات لأن ما لا دليل (١) عليه لا يقابل ما  
ثبت (٢) بالدليل .

وإن كان ما يشتبه حاله وجب التفحص عن حال المخبر فإن ثبت أنه بنى (٣) على ظاهر  
الحال لم يقبل خبره لأنه يعتمد على (٤) ما ليس بحجة وهو استحباب الحال وإن ثبت  
أنه أخبر عن دليل المعرفة كان مثل المثبت فيقع (٥) / التعارض

فالنفي في حديث بريرة ما لا يعرف إلا بظاهر الحال أي هو بنى على استحباب  
الحال لا على دليل موجب للعلم فإن من روى أن زعيمها كان بهذا (٦) بنى خبره على  
أنه عرف العبودية ثابتة فيه ولم يعلم بالدليل المثبت للحرية فلم يعارض الإثبات الذي  
هو بنى على الدليل .

(١) في (ب) : دليله

(٢) في (ب) و (ج) : ثبت

(٣) في (د) : نفي

(٤) الكلمة زائدة في (هـ)

(٥) آخر الورقة ١٤٠ - ب من (ب)

(٦) هو : القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . الإمام الفقيه القدوة الحافظ .

الحجة الورع عالم وقته بالمدينة أبو محمد وأبو عبد الرحمن ترمي في حجر عتقه  
عائشه وتفق عليها توفي سنة ١٠٦ هـ

أبيقات ابن سعد (١٨٧/٥) تاريخ الإسلام (١٨٢/٤) تقريب التهذيب (٢٧٦)

سير أعلام النبلاء (٥٣/٥) تهذيب الأسماء واللغات (٥٥/٢) .

.....

ولا يقال خبر السبوعية راجع على خبر الحرة لأن رواية عروة بن الزبير والقاسم  
ابن محمد بن أبي بكر (١) عن عائشة روى الله عنها وحيث كانت حالة عروة وعمة  
القاسم فإن سماعها مشافهة وراوى خبر الحرة الأسود عن عائشة وسماعها من  
براء الحجاب فكان الأول أولى لزيادة تيقن في السمع عند عدم الحجاب (٢)

لأننا نقول (٣) أن اتيقن فيما قلنا أكثر لا بتناؤه على الدليل .  
ولأن فيما قلنا عمد الراييتين لأنه يمكن أن يعمل - كما في حال وعبد في حال

.....  
١ - القاسم بن محمد بن أبي بكر السديني ، الإمام الفقيه القدوة المشافهة .  
الخدمة البرزخية عالم رتبة المدينة أبو محمد وأبو عبد الرحمن ترمي في خبر عمة  
عائشة روى الله عنها .  
٢ - إتيان ابن سعد ( ١٨٦ / ٥ ) تاريخ الإسلام ( ١٨٢ / ٤ )  
تاريخ الشهاب ( ٢٠٠ ) سير أعلام النبلاء ( ٥٣ / ٥ )  
تاريخ الأسماء والصفات ( ٥٠ / ٢ )

(٢) على وابن قدامنا على ترمي خبر القاسم وعروة في حرة زين برة إنه أصبح  
إن روى عن عائشة وحيث حالة عروة وعمة القاسم - على خبر الأسود عنها لأنه  
من وراء حجاب بقوله : هذا ترجيح بما لا يشهد بهما من صحيح الرواية عنها من  
رأى أن حجاب في خبر هذا  
وقد روى النسائي عن القصة والأسود أنهما سألا عائشة رضي الله عنها عن  
زين برة فمالت كان - كما يوم اعتقت وبهذا تتفق الروايات والله أعلم .  
إنتهى قول . أنظر ترمي أعلام البزدوى ص ٢٠٦

(٢) آثار البرقة ١٥٢ - أ من (هـ) .



.....

---

والحرية تكون بعد الرق ولا يكون الرق بعد الحرية العارضة فيجعل الرق سابقا  
والحرية لاحقة جمعا بينهما على أن الروايات لو اتفقت على أنه كان عبدا لم تنصف  
ثبوت التخيير إذا كان زوج المعتقة (١) / حرا لأنه ما قال أنى خيرتها لأن زوجها  
كان عبدا ولو قال ذلك ( لا ) (٢) ينفي التخيير أيضا عند الحرية لأن عدم العلة  
لا يدل على عدم الحكم .

والنفي في باب التعديل والجرح من هذا القبيل أيضا لأن الحامل على التزكية  
عدم وقوف المزكى من الشاهد على ما يجرح عدالته ،  
والبناء على ما هو الحال إذ لا يلحق للمزكى إلى الوقوف على جميع أحوال الشاهد  
في جميع الأوقات فلا تعادل (٣) التزكية الجرح الذي مبناه على الدليل وهو (٤) /  
الماينه فكان الجرح أولى .

---

(١) آخر الورقة ٢٠ - ب من (ج)

(٢) الكلمة ساقطة من (ج)

(٣) في (ج) يعدل وفي (د) يعادل وفي (ب) و (ج) تعدل

(٤) آخر الورقة ١٥٦ / ب من (أ) .

وفي حديث ميمونه ما يرف بدليله وهو هيئة المحرم فوقعت الممارضة وجعل روايته  
إبن عباس رضي الله عنهما أنه تزوجها وهو محرم أولى من رواية يزيد بن الأصم  
رضي الله عنه لأنه لا يمدله في النكاح والإتقان .

---

والنفى في حديث ميمونه ما يرف بدليله لأن / الإحرام ما يدل عليه (١) أحسوا  
أشيرة من المحرم محسوسة فصار مثل الإثبات في المعرفة فوقعت الممارضة بينهما  
فوجب المجر إلى ما هو من أسباب الترجيح في الرواة (٢) فجعل رواية إبن عباس  
رضي الله عنهما لفقائته وأجله وإتقانه أولى من رواية يزيد بن الأصم الذي لا يمدله  
في شيء ما ذكرنا فان قوة النسيط تدل على قلة الودع والفلف .  
وقوله وإلا فلا أن / أن (٣) لم يكن النفي من جنس ما يعرف بدليله أو كان ما يستتبه  
بحاله ولم يرف أن الراوي يعتمد دليل المعرفة فلا يكون مثل الإثبات .

---

(١) في (ب) و (ج) : فالحق وفي تمام (ب) : عليه

(٢) في (ب) و (ج) : الرواية

(٣) اللام مضافة (ج) .

و ائهاارة الماء و حل الطعام و الشراب من جنس ما يعرف بدليله مثل النجاسة و الحرمة

---

قوله : ( و طهارة الماء و حل الطعام و الشراب . . . . الى آخره )

يعنى إذا أخبر مخبر ب طهارة ماء (١) و آخر (٢) بنجاسته أو أخبر بحل طعام أو شراب (٣)

و أخبر بحرمة فلا أخبار بالطهارة و الحل ناف لأنه مبق على الأمر الأصلى و الإخبار

بالنجاسة و الحرمة مثبت لأنه يثبت أمرا عارضا (٤) / و النفى فى هذه الدورة من جنس

ما يمكن أن يعرف بدليله لأن الإنسان إذا أخذ الماء من نهر جار فى إناء ظاهر ولم

ينب ذلك الإناء عنه كان عارفا بطهارته بدليل موجب للعلم . (٥)

---

(١) فى ( د ) الماء .

(٢) فى ( د ) : الآخر .

(٣) فى ( د ) : و شراب .

(٤) آخر الورقة ١٧٨ / آمن ( ب ) .

(٥) فى ( ب ) : العلم .

فيقع التماس بين الخبرين وعند ذلك يجب العمل بالأصل .

---

ويحتمل أن يكون النفي بناءً على ظاهر الحال .

فإن ثبت أنه أخبر بناءً على ظاهر الحال وهو أن (١) الأصل في الماء هو الطهارة

لم يتقبل خبره لأنه إخبار لا عن دليل فلا يارس الخبر المثبت .

وأن (٢) ثبت أنه أخبر عن معرفة يقع التماس بين الخبرين أي خبر الطهارة والحس

وخبر النجاسة والسرة فيهما أي في الماء والطعام ؛ لأن كل خبر منى على

الدليل . (٣)

وعند ذلك أن عند ثبوت التماس يجب العمل بالأصل وهو الطهارة في الماء والحل  
(٤)

في الطعام (٤) لأن (٥) إستصحاب الحال وإن لم يسلح دليلاً يسلح مرجحاً فيترجح

خبر (٦) النافى به

---

(١) الثقة ساقطة من (د)

(٢) في (ب) و (ج) : أن

(٣) في (ب) و (ج) : الأصل

(٤) آخر الورقة ١٥٣ / ب من (د)

(٥) في (ج) : لأنه

(٦) الكلمة من (د) وفي بقية النسخ : فترجح .

(٧) في (ب) و (ج) : الخبر .

ومن الناس من رجح بفضل عدد الرواة ؛ لأن القلب إليه أميل .

قوله ؛ ( ومن الناس من رجح بكذا . . . )  
 لا يرجح أحد الخبرين على الآخر بكثرة الرواة ولا بالذكرى والحرية عند عامة أصحابنا  
 وهو قول بعض أصحاب الشافعى  
 وذهب أكثرهم إلى صحة الترجيح بكثرة الرواة (٢) وبه قال أبو عبد الله الجرجاني (٣)  
 من أصحابنا وأبو الحسن الكرخى فى رواية لأن الترجيح إنما يحصل بقوة لأحد  
 الخبرين لا توجد (٤) فى الآخر ومعلوم أن كثرة الرواة نوع قوة فى أحد الخبرين  
 لأن قول الجماعة أقوى فى الظن وأبعد من السهو وأقرب إلى إفادة العلم من قول  
 الواحد فإن خبر كل واحد يفيد ظنا ولا يخفى أن الظنون المجمعة (٦) كلما كانت  
 أكثر كان الصدق أغلب على الظن حتى ينتهى إلى القطع (٧) /

(١) وهو رأى أبو حنيفة وأبى يوسف وعامة علماء الأحناف  
 (٢) وإليه ذهب الشافعى .  
 أنظر الرسالة (٢٨١) أصول السرخسى (٢٤/٢)  
 فوائح الرحمن (٢١٠/٢) وتيسير التحرير (١٦٦/٣)  
 (٣) هو : أبو عبد الله ، محمد بن يحيى بن مهدى الجرجاني الأصل ،  
 البغدادي السكنى ، كان يدرس بمسجد " مطبعة الربيع ببغداد له كتاب  
 " ترجيح مذهب أبى حنيفة " و . . القول المقصود فى زيارة القبر . .  
 توفى سنة ٣٩٧ هـ

أنظر الأعلام ٥/٨ ، تاريخ بغداد ٣ / ٤٣٣  
 الجواهر المضية فى طبقات الحنابلة (١٤٣/٢)  
 طبقات الفقهاء كبرى زاده (ص ٧٢) ،  
 الفوائد البهية فى تراجم الحنفية (ص ٢٠٢)

(٤) آخر الورقة ٨٣ / ب من (د)  
 (٥) بين المعقوفتين سابقا من (ج)  
 (٦) آخر الورقة ١٥٧ / أ من (أ)  
 (٧) آخر الورقة (٢١ / أ) من (ج)

وبالذكورة والحرية في العدد دون الأفراد ؛ لأن به تتم العجة في العدد

---

يؤيده أن خبر الإثنين في الشهادة يرجع على خبر الواحد حتى كان خبر المشنق  
حجة لثمأنينة القلب إليه دون خبر الواحد فكذلك في الأخبار

وبالذكورة والحرية أن رجسوا به ما أمضا في العدد دون الأفراد حتى قالوا خبر  
السرين راجح على خبر العبدین وخبر الرجلین راجح على خبر المرأتین فأما (١) خبر  
رجل واحد فمثل خبر امرأة واحدة وخبر حر واحد مثل خبر عبد واحد لأن خبر  
الرجلين السرين حجة تامة دون خبر العبدین ودون خبر السرائین فيترجح الأول على  
الثاني كما في الشهادة .

بخلاف الأفراد فإن خبر كل واحد منهما ليس بحجة فكان خبر حر واحد كخبر عبد واحد  
وخبر رجل واحد كخبر امرأة واحدة .

---

(١) في (ج) : وأما .

## واستدل بمسائل الماء

وهو معنى قوله لأن به أى بما ذكرنا من وصفى الذكورة والحرية تتم الحرية فى العدد  
واسم ان محذوف وهو ضمير الشأن وحذفه منصوبا جائز على الضعف كما فى قول الشاعر:  
إن من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جنادرا (١) وظباء .  
أى أنه من يدخل [قدر ضمير الشأن لأن من شرطيه وحرف ان لا يجتمع مع حرف الشرط].  
قوله : ( واستدل ) أى من رجع بما ذكرنا ( بمسائل الماء ) فانه اذا أخبر  
واحد بطهارة الماء واثنان بنجاسته أو على القلب يجب العمل بخبر الاثنين .  
ولو أخبر عدد رأيه ثقة بطهارة الماء وحرثقة بنجاسته (٢) / أو على القلب يتحقق  
التعارض ويعمل السامع بأكثر رأيه . (٤)  
وان أخبر بأحد الأمرين ملوكا ن ثقتان وبالأمر الآخر حران ثقتان أخذ بقول الحرين  
نص على ما ذكرناه فى المبسوط (٥) .  
وانا ثبتما (٦) ذكرنا فى مسائل الماء وثبت فى الأخبار أيضا .

- 
- (١) جآذر جمع جؤذر وهو وليد البقرة الوحشية .  
راجع الصحاح (٦١/٢) مادة جآذر .
  - (٢) ما بين المعنيتين من (هـ) وصح فى هامش (أ) و (ب) .
  - (٣) آخر الورقة (١٤١/ب) من (ب) .
  - (٤) فى (ب) و (ج) بأكثر .
  - (٥) أنظر المبسوط .
  - (٦) فى (ب) و (ج) : فيما .

إلا أن هذا منزوك بإجماع السلف

إلا أن هذا أي ما ذكر هؤلاء من الترجيح بالعدد والذكورة والحرية مسترون بإجماع السلف فإن المناظرات (١) جرت من وقت البداية إلى يومنا هذا بأخبار الآحاد ولم يروى شيء منها إشتغالهم (٢) / بالترجيح بزيادة عدد الرواة ولا بالذكورة والحرية في الأفراد ولا في العدد ولو كان ذلك صحيحا لا اشتغلوا به كما إشتغلوا بالترجيح بزيادة الضبط والإتقان وبزيادة الثقة (٣)

فأما ترجيح (٤) خبر المثنى على خبر الواحد وخبر الحرين على خبر العبد من فسخ مسألة الماء فلان الترجيح في العمل به فيما يرجع إلى حقوق العباد فأما في أحكام الشرع فخير الواحد وخبر المثنى وخبر الحر والعبد والرجل والمرأة في وجوب العمل (٥) سواء به لأن كل واحد يوجب علم غالب الرأي لا غير

على أن هذا النوع من الترجيح قول محمد رحمه الله خاصة وأبي ذلك أبو حنيفة رضي الله عنهما وهو الصحيح ؛ لأن كثرة العدد لا تكون دليل القوة ما لم يكن الخبر عن خبر الآحاد إلى التواتر والشهرة

يوضحه أنه لا يترجح (٦) / في الدلالة إحدى الشهادتين بكثرة العدد حتى كان المثنى والأربعة سواء لإستوائهما في عدم إيجاب العلم وكون كل واحدة (٧) حجة فكذلك الواحد والمثنى والحر والعبد في باب الأخبار والله أعلم .

- 
- (١) في (ب) و (ج) المناظرة
  - (٢) آخر الورقة ١٥٤ - أ من (هـ)
  - (٣) في خاص (ب) : الثقة
  - (٤) الثلثة ساقطة من (ج)
  - (٥) في (أ ، هـ) : بها
  - (٦) آخر الورقة ١٥٢ / ب من (أ)
  - (٧) في (ب ، ج) : واحد .



# فصل في البيان





وهذه الحجج بجملتها تحتل البیان وهذا باب البیان وهو على خمسة أوجه :  
بیان تقرير و بیان تفسير و بیان تغییر و بیان تعديل و بیان ضرورة .

---

#### فصل

قوله : ( وهذه الحجج بجملتها ... ) أى الحجج التى مر ذكرها  
من الكتاب بجميع أقسامه من الخاص والعام وغيرهما سوى المحكم منها ،  
والسنة بجملة أنواعها من المتواتر والشهر<sup>(١)</sup> / والآحاد تحتل البیان .  
أى تحتل أن يلحقها بیان إما على وجه التقرير<sup>(٢)</sup> ، أو التفسير<sup>(٣)</sup> ، أو التغيير<sup>(٤)</sup>  
فوجب الحاق فصل البیان بذكر هذه الحجج .

ثم البیان<sup>(٥)</sup> عبارة عن أمر يتعلق بالتعريف والأعلام ، وإنما يحصل  
بدليل والدليل محصل للعلم فهنا أمر ثلاثة :  
اعلام أى تبين<sup>(٦)</sup> .  
ودليل يحصل به الاعلام<sup>(٧)</sup> .

---

- (١) آخر الورقة ٢١/ب من (ج) .
- (٢) بیان التقرير هو توكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز والتخصيص .  
أنظر : المغنى للخبازى (٢٣٧) ، والثامى مع شرحه الحسامى (١٦٥/١) .
- (٣) بیان التفسير : بیان ما فيه خفاء من المجهل والمشارك والشكل والخفى .  
أنظر : الثامى (١٦٥/١) .
- (٤) بیان التغيير نحو التعليق والإستثنا .  
أنظر : الثامى شرح الحسامى (١٦٦/١) .
- (٥) البیان : عرفه صاحب المغنى بأنه الاظهار قولاً أو فعلاً وقد يستعمل

.....

ولم يحصل من الدليل ، ولفظ البيان ينطلق على كل واحد من هذه المعاني الثلاثة ، ولا طلاقه عليه إختلاف في تعريفه .

فمن نظر إلى إطلاقه على الاعلام الذي هو فعل البين كأي بكر الصيرفي (١) قال : هو إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى التجلي (٢) . واعترض عليه : بأنه غير جامع لأن ما يدل على الحكم ابتدأ من غير سابقة (٣) / اجمال واشكال بيان بالإتفاق ، فليس بداخل في التعريف وكذا بيان التقرير والتغيير والتبديل لم يدخل فيه أيضا .

ومن نظر إلى إطلاقه على العلم الحاصل بالدليل كأي بكر الدقاق (٤)

(١) هو محمد بن عبد الله ، أبو بكر الصيرفي البغدادي الشافعي الفقيه الأصولي .

قال : القفاق الشاشي : كان الصيرفي أعلم الناس بأصول الفقه بمحمد الشافعي ، تفقه على ابن سريج من تصانيفه شرح الرسالة ، وكتاب الإجماع وكتاب الشروط ، توفي سنة ٣٣٠ هـ .

أنظر : تهذيب الأسماء واللغات (١٩٣/٢) ، شذرات الذهب (٣٢٥/٢) ، وفیات الأعيان (١٩٩/٤) ، تأريخ بغداد (٤٤٩/٥) طبقات الشافعية لابن هداية (٦٣) ، الفهرست (٢٦٢) .

(٢) أنظر قول الصيرفي في المتجول ص (٦٣) وهو قول صاحب التوضيح أنظر التوضيح لمتن التنقيح (١٧/٢) .

(٣) آخر الورقة .

(٤) هو محمد بن محمد بن جعفر الدقاق الشافعي الفقيه الأصولي ، ولسي القضاء بكرخ ، قال الخطيب " كان فاضلا عالما معلوم كثيرة لیس كتاب في الأصول في مذهبي الشافعي وكانت فيه دعاية ، ولد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٣٩٢ هـ .

أنظر : تأريخ بغداد (٢٢٩/٣) ، النجوم الزاهرة (٢٠٦/٤) .

.....

وأبى عبد الله البصرى<sup>(١)</sup> قال هو العلم الذى يتبين به المعلوم فكان  
البيان والتبيين عنده بمعنى واحد ، ومن نظر إلى إطلاقه على ما يحصل به  
البيان كأكثر الفقهاء والمتكلمين قال هو الدليل الموصل بصحيح النظر إلى  
إكتساب العلم بما هو دليل عليه .<sup>(٢)</sup>

وعارة بعضهم هو<sup>(٣)</sup> الأدلة التى تبين بها الأحكام . قالوا والدليل  
على صحة أن من ذكر دليلاً لغيره وأوضحه غاية الإيضاح يصح لغة وعرفاً  
أن يقال تم بيانه وهذا بيان حسن . إشارة إلى الدليل المذكور وعلى هذا  
بيان الشئ ولكن أكثر استعماله فى الدلالة ( بالقول . فكل )<sup>(٤)</sup> مفيد من  
كلام الشارع وفعله وسكوته وإستشاره بأمر وتنبيهه بفحوى الكلام على علوة  
الحكم<sup>(٥)</sup> بيان ، لأن جميع ذلك دليل ، وإن كان بعضها يفيد ظنة الظن

( ١ ) هو : الحسين بن على ، أبوعبد الله البصرى الملقب بالجعل ، تفقه  
على أبى الحسن الكرخى ، حنفى المذهب وهورأس المعتزلة وشيخ  
المتكلمين ، أخذ الإعتزال وطم الكلام من إبن خلاد ثم أبى هاشم الجبائى  
وهو شيخ القاضى عبد الجبار ، من تصانيفه شرح مختصر إبنى الحسن  
الكرخى ، كتاب تحريم المتعة ، كتاب الأنشربة . ولد سنة ٢٩٣ هـ ، وتوفى  
سنة ٣٦٩ هـ .

أنظر : الفوائد البهية ( ٦٧ ) ، الجواهر المضيئة ( ١٢٢ / ٢ ) ، الفهرست  
( ٢٦١ ) تاريخ بغداد ( ٧٣ / ٨ ) ، فرق وطبقات المعتزلة ( ١١١ ) ، فضل  
الإعتزال وطبقات المعتزلة ( ٣٢٥ ) ، المعبر ( ٣٥١ / ٣ ) ، أخبار أبى حنيفة  
وأصحابه ( ١٦٥ ) .

( ٢ ) أنظر هذين القولين فى المتحول ص ( ٦٤ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ١٥٤ - ب من ( هـ ) .

( ٤ ) الجبلطة مطسدة فى ( أ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ٢٥٨ / أ من ( أ ) .

وهو على خمسة أوجه بيان تقرير وبيان تفسير وبيان تغيير وبيان تبدل وبيان ضرورة .

أما بيان التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع لإحتمال المجاز أو الخصوص

---

فهو من حيث ( أنه ) (١) يفيد العلم بوجوب العمل دليل وبيان .

قوله : وهو أى البيان على خمسة أوجه عرف ذلك بالإستقراء .

بيان تقرير : إضافة البيان الى التقرير والتفسير (٢) والتغيير والتبدل من قبيل إضافة الجنس الى نونه كعلم الطب أى بيان هو تقرير وكذا الباقي أى بيان يحصل بالضرورة .

وسمى القسم الأول بيان تقرير لأنه مقرر لما إقتضاه الظاهر بقطع إحتمال غيره وذلك مثل قوله تعالى - ( ولا طائر يطير بجناحيه ) - (٣) فإن الطائر يحتل الإستعمال فى غير حقيقته يقال للبريد طائر لإسراه فى شبيهه ويقال فلان يطير بهيمته : فكان قوله يطير بجناحيه ، فإن الطائر يحتل تقريراً لموجب الحقيقة وقطعاً لإحتمال المجاز .

ومثل قوله تعالى - ( فسجد الملائكة كلهم أجمعون ) - (٤)

فإن إسم الجمع وهو الملائكة كان شاملاً لجميع الملائكة على إحتمال أن يكون المراد بعضهم فقله كلهم قرر معنى العموم ( منه ) (٥) فيه حتى صار بحيث لا يحتل الخصوص .

---

( ١ ) هذه الكلمة من وضع المحقق ولا يستقيم الكلام إلا بها .

( ٢ ) آخر الورقة ١/١٥٨ من ( أ ) .

( ٣ ) الانعام آية : ٣٨ .

( ٤ ) سيرة الحجر آية : ٣٠ .

( ٥ ) ساقطه من ( أ ) .

فصح موصولا ومفعولا بالإتفاق وكذلك بيان التفسير وهو بيان المجمعل  
والشترك .

ونظيره في السائل : أن يقول الرجل لإمرأته (١) أنت طالق ثم يقول  
عنيت (به) (٢) الطلاق من النكاح أى رفع قيد النكاح لأن الطلاق وإن كان  
في الأصل رفع القيد مطلقا صار مختصا بالنكاح شرعا (٣) وعرفا فصار  
الطلاق لرفع النكاح حقيقة شرعية وعرفية وإحتمل رفع كل قيد بإعتبار أصل  
الوضع ولهذا لو نوى صدق ديانة لإقضاء فكان ذلك بمنزلة المجاز  
لهذه الحقيقة (٤) فيقول: عنيت (به) (٥) الطلاق من النكاح قرر مقتضى  
الكلام وقطع إحتمال المجاز .

وبصح هذا البيان موصولا ومفعولا بالإتفاق ، لأنه مقرر للحكم الثابت  
الظاهر فيجوز مفعولا كما يجوز موصولا : قوله : وكذلك أى مثل بيان التقرير  
بيان التفسير في أنه يصح مفعولا .

بيان التفسير هو بيان ما فيه خفاء من المشترك (٦) والشكـكـل (٧)

- 
- (١) لانه في هامش (هـ) .  
(٢) ساقطه من ( أ ) ، ( د ) ، ( هـ ) .  
(٣) آخر الورقة ١/٢٢ .  
(٤) آخر الورقة ١٤١/ب من (ب) .  
(٥) الكلمة ساقطة في ( د ) .  
(٦) المشترك : ما اشترك فيه معان أو أسام لا على سبيل الإنتظام ، لا يراد  
به إلا واحد من الجملة . أنظر الحسان مع شرحه النامي (١٢/١) ،  
والمغنى للخبازي (١٢٢) .  
(٧) الشكل : هو ما لا يبال المراد منه إلا بالتأمل بعد الطلب كدخوله في  
أشكاله . أنظر الحسان مع شرحه النامي (١٩/١) والمغنى للخبازي (١٢٨)  
وأنظر في تعريفه أصول السرخسي (١٦٨/١) وكشف الأسرار (٥٢/١) .

.....

والمجمل (١) والخفي (٢) وليس له إختصاص بالمشترك والمجمل فكان المراد من  
النور من الكتاب بيان المجمل والمشارك ونحوهما .

وذلك مثل لحوق البيان (٣) من النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى :  
- ( أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) - (٤) فإن الصلاة والزكاة كانتا مجملتين  
ففسر الصلاة بالقول (٥) والفعل (٦) ل

( ١ ) المجمل : هو ما ازدخمت فيه المعاني فاشتبه المراد به إشتباهها  
لا يدرك إلا بالبيان من جهة المجمل . وهو ضد المفسر .

أنظر الحسامي مع شرحه النامي ( ٢١ / ١ ) والمعنى ( ١٢٨ ) .

( ٢ ) الخفي : هو ما خفي المراد منه بعارض غير الصيغة لا ينافي إلا بطلب .

أنظر النامي ( ١٨ / ١ ) والمعنى ( ١٢٨ ) وأصول البزدي ( ٥٢ / ١ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ١٥٥ / أ من ( هـ ) .

( ٤ ) سورة البقرة آية ( ٤٣ ) .

( ٥ ) وذلك في الحديث الذي رواه أبو هريرة في الرجل السبي صلاته والذي  
قال له عليه السلام " ارجع فصل فإنك لم تصل " ثم بين له الصلاة بقوله  
صلى الله عليه وسلم : " إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر  
معك من القرآن ، ثم أركع حتى تطمئن راكعا ، ثم أرفع حتى تعتدل  
قائما ، ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ،  
وأفعل ذلك في صلاتك كلها . "

رواه الترمذي ( ١٠٣ / ٢ ) في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في وصف الصلاة

وقال : حديث حسن صحيح . وأنظر السنن الكبرى للبيهقي ( ٣٧١ / ٧ ، ٣٧٢ ) .

وكقوله عليه السلام " صلوا كما رأيتموني أصلي " قال الحافظ في التلخيص ( ٣٣ / ١ )  
إنه متفق عليه .

( ٦ ) أما الفعل فما ورد في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم والذي ورد بطريق

كثيرة ومنها حديث أبي حميد انه قال : أنا أطم بعلاة رسول الله



ومثل لحوق البيان بقول الرجل لإمرأته أنت بائن أو أنت حرام ونحوهما بقوله عنيت بهذا الكلام الطلاق فإنه يكون بيان تفسير اذا البينونة أو الحرمة مشتركة محتطة للمعاني فيكون بيانه تفسيرا ورفعاً (٣) للإبهام ثم بعد التفسير (٤) يجب العمل بأصل الكلام فتقع البينونة والحرمة ثم لا يجوز تأخير هذا البيان عن وقت الحاجة إلى الفهم

(٣) في (د) : ورافعا . (٤) آخر الورقة ١٥٨ ب من (أ) .

.....

إلا عند من يجوز التكليف بالفعال . (١)

وأما تأخير (٢) إلى وقت الحاجة إلى الفعل (٣) فجائز عند عامة الفقهاء

خلافًا للجبائي وإبنه أبي هاشم (٤)

(١) أنظر هذا القول في المعتمد (٣٤٢/١) والبرهان (١٦٦/١)

والمحصول (٢٧٩/٣ ق/١) والسودة (١٨١) .

(٢) في (ب) : تأخره .

(٣) اختلف الفقهاء في تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة

إلى مذاهب :-

فذهب الجمهور إلى جوازه .

وذهب جماعة إلى إسنائه كأبي إسحاق المروزي وأبي بكر الصيرفي

والقاضي أبي حامد وبعض الحنفية والظاهرية .

وذهب الكرخي وجماعة من الفقهاء إلى جواز تأخير بيان المجهل دون

غيره .

وذهب بعضهم إلى جواز تأخير الأمر دون الخبر .

وذهب الجبائي وإبنه عبد الجبار إلى جواز تأخير بيان النسخ دون غيره

وذهب أبو الحسين البصري إلى جواز تأخير بيان ما ليس له ظاهر ،

كالمجهل ، وأما ما له ظاهر وقد أستعمل في غير ظاهره كالعام والمطلق

والمنسوخ ونحوه ، فقال يجوز تأخير بيانه التفصيلي ، ولا يجوز تأخير

بيانه الإجمالي وهو أن يقول وقت الخطاب : هذا العموم مخصص

وهذا المطلق مقيد ، وهذا الحكم سينسخ .

انظر هذه السألة في الأحكام للآدي (٤١/٣ - ٤٢) والسودة (١٧٨)

وشرح الكوكب المنير (٤٥٣/٣) (والمحصول (٢٨٠/٣/١) والتبصرة

(٢٠٧) وشرح تنقيح الفصول (٢٨٢) والستيفي (٣٦٨/١) والأحكام

لأبن حزم (٧٥/١) وإرشاد الفحول (١٧٤) والمعتمد (٣٤٢/١) ،

التمهيد لأبي الخطاب (٢٩١/٢) .

(٤) هو : أبو هاشم . عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي

.....  
 وحيد الجبار (١) ومتابعيهم (٢) والظاهرية (٣) والحنابلة (٤) وإليه ذهب بعض  
 أصحاب الشافعي كأبي إسحق المروزي (٥) وأبي بكر الصيرفي والقاضي أبي حامد (٦)

== ولد ببغداد سنة ٢٤٧ هـ وهو كلبه في الاعتزال . انفرد عن المعتزلة  
 بأراء خاصة . تبعته فرقة سميت الهشمية ، له مصنفان في الاعتزال .  
 توفي ببغداد سنة ٣٣١ هـ .

طبقات الشافعية الكبرى (٩٢/٥) ، تاريخ بغداد (٥٥/١١ - ٥٦) ،  
 وفيات الأعيان (١٨٣/٣) ، الأعلام (١٣٠/٤) شذرات الذهب (٢٨٩/٢)  
 (١) هو : أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهذلي . القاضي  
 الأصولي ، الشافعي في الفروع المعتزلي في الأصول ، له تصانيف كثيرة  
 منها : تنزيه القرآن عن البطائن ، والآمال .  
 تاريخ بغداد (١١٣/١١ - ١١٥) ، ميزان الإعتدال (٥٣٣/٢) ،  
 الأعلام (٤٢/٤) .

(٢) أنظر رأي المعتزلة في المعتد (٣٤٢/١ - ٣٤٣) .  
 (٣) أنظر رأي الظاهرية في الأحكام لابن حزم (٧٥/١) .  
 (٤) هذا القول في رواية لهم والرواية الأخرى الجواز وهي مذهب أكثر  
 الحنابلة .

أنظر السودة (١٧٨ - ١٧٩) وشرح الكوكب المنير (٤٥٣/٣) .  
 (٥) هو : إبراهيم بن أحمد بن إسحق ، أبو إسحق المروزي الشافعي .  
 نشر مذهب الشافعي في العراق وسائر الأنصار قال عنه أبو إسحق الشيرازي  
 " إنتهت إليه الرئاسة في العلم ببغداد " وإذا أطلق أبو إسحق في  
 الفقه الشافعي فالمراد به المروزي . شرح مختصر المزني له كتب في الفقه  
 وكتاب في الأصول . توفي بصر سنة ٣٤٠ هـ .

وفيات الأعيان ( ٧/١ ) شذرات الذهب ( ٣٥٥/٢ ) حسن المحاضرة  
 ( ٣١٢/١ ) طبقات الفقهاء ( ١٢٢/١ ) تهذيب الأسماء واللغات ( ١٧٥/٢ ) .

( ٦ ) هو : أحمد بن بشر بن طاهر العامري ، القاضي . قال النووي ويعرف

وأما بيان التفسير نحو التعليق والإستثناء فإنما يصح بشرط الوصول

تسك من أبي جواز تأخيريه بأن المقصود من الخطاب هو إيجاب العمل والتكليف به وذلك يتوقف على الفهم والفهم لا (١) يحصل بدون البيان فلو جوزنا تأخير البيان أدى إلى تكليف ما ليس في الوسخ .

ولا يقال : كما أن العمل مقصود فالعلم (٢) والإعتقاد مقصودان أيضاً والاحتمال والاشتراك لا يمنعان من وجوب الاعتقاد ، لأنهم قالوا العمل هو المقصود الأصلي والإعتقاد تابع وتأخير البيان يخل بالمقصود الأصلي فلا يجوز .

واحتج من جوز تأخيريه بأن الخطاب بالمجمل قبل البيان صحيح فإنه يفيد الإبتلاء بإعتقاد الحقيقة فيما هو المراد به في الحال مع إنتظار البيان للعمل به والإبتلاء بإعتقاد الحقيقة فيه أهم من الإبتلاء بالعمل به فكان حسناً صحيحاً من هذا الوجه .

الا يرى أن الإبتلاء بالمشابه (٣) الذي (٤) أسسنا عن بيانه صح بإعتبار إعتقاد الحقيقة فالإبتلاء بالمجمل الذي ينتظر بيانه كان أولى بالصحة . وليس فيه تكليف ما ليس في الوسخ كما زعموا (٥) / لأن وجوب العمل قبل البيان ليس بثابت بل هو متأخر إلى البيان .

قوله وأما بيان التفسير نحو التعليق والإستثناء فكذا . . . . .

== بالقاضي أبي حامد . أحد أئمة الشافعية ، من مؤلفاته شرح مختصر العزني والإشراف على الأصول في الأصول له كتاب ( الجامع ) أحاط فيه بالأصول والفروع ، والجامع الكبير في الفقه . توفي سنة ٣٦٢ هـ .  
تهذيب الأسماء ( ٢١١ / ٢ ) ، طبقات الفقهاء للشيرازي ( ١١٤ ) ، شذرات الذهب ( ٤٠ / ٣ ) ، الفتح المبين ( ١٩٩ / ١ ) .

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٢ ) في ( د ) فالعمل .

( ٣ ) المشابه : هو ما لا طريق لدركه أصلاً حتى سقط طلبه .

الحسامي مع شرحه النام ( ٢١ / ١ ) .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( د ) ( ٥ ) آخر الورقة ( ١ / ١٤٣ ) من ( ب ) .

.....

---

جعل الشيخ / (١) رضى الله عنه التعليق والإستثناء بيان تغيير  
والنسخ بيان تعديل (٢) موافقا للإمام فخر الإسلام (٣) نظرا إلى أن النسخ  
بيان إنتهاء مدة الحكم فيجوز أن يجعل من أقسام البيان .  
وجعل الإمام شمس الأئمة الإستثناء بيان تغيير والتعليق ببيان  
تعديل متابعا للقاضي الإمام أبي زيد رحمه الله ولم يجعل (٤) النسخ من  
أقسام البيان / (٥) فقال : حد النسخ غير حد البيان لأن البيان  
إظهار (٦) حكم الحادثة عند وجودها ابتداء والنسخ / (٧) رفع بعد  
الثبوت (٨) فلم يكن بيانا نظرا إلى أن النسخ وإن كان بيان إنتهاء مدة  
الحكم لكنه في حق صاحب الشرع فأما في حق العباد فهو رفع الحكم  
الثابت . والبيان بيان بالنسبة إلى العباد فإن جميع الأشياء ظاهرة معلوم  
لصاحب الشرع فلا يمكن أن يجعل النسخ من أقسامه بإعتبار كونه ببيان  
إنتهاء مدة الحكم كذا قيل .

- 
- (١) آخر الورقة (٢٢/ب) من (ج) .
  - (٢) قال في المختار للخبازي (٢٥٠) : وأما بيان التعديل فهو النسخ ،  
ومعناه أن يزول شيء ويخلفه غيره . آه .
  - (٣) أنظر أصول البردوي مع الكشاف (١١٢/١) فما بعدها .
  - (٤) في (ن) : تجعل .
  - (٥) آخر الورقة (١٥٥/ب) من (هـ) .
  - (٦) ما بين المعقوفتين ملخص في (أ) .
  - (٧) آخر الورقة (٨٤/ب) من (ن) .
  - (٨) أنظر : أصول السرخسي (٣٦/٢) .

.....

وهذا البيان لا يصح إلا موصولا بإجماع الفقهاء .

ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما : أنه كان يقول بصحة الإستثناء  
منفصلا عن المستثنى منه وإن طال الزمان به قال مجاهد <sup>(١)</sup> . وفي بعض  
الروايات عنه <sup>(٢)</sup> : أنه قدر زمان الجواز بسنة فإن إستثنى بعدها بطل <sup>(٣)</sup>

(١) هو : مجاهد بن جبر المكي المخزومي مولاهم ، أبو الحجاج ، التابعي  
الإمام في الفقه والتفسير والحديث قال النووي : " إتفق العلماء على  
إمامته وجلالته وثيقته . توفي سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك .  
تهذيب الأسماء واللغات (٨٣/٢) ، شذرات الذهب (١٢٥/١) ،  
المعارف (٤٤٤) .

(٢) وهناك قول ثالث لابن عباس أنه يصح الاستثناء إلى شهر . أنظر شرح  
الكوكب المنير ٢٩٨/٣ .

أنظر قول ابن عباس في السندرك (٣٠٣/٤) قال الحاكم : صحيح  
على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وأنظر تخریج أحاديث المنهاج  
ص (٣٠٨) . وأنظر المستصفى (٣٧/٢) ، واللمع (٢٢) ، والتبصرة  
(١٦٢) .

(٣) رأى كثير من العلماء أن هذا القول لا يصح عن ابن عباس رضي الله  
عنهما . وقالوا : إن صح فهو مؤول واختلفوا في تأويله على أقوال  
قال الشيرازي : " الظاهر أنه لا يصح عنه ، وهو بعيد بعيد " .  
(اللمع ٢٣) .

وقال الجويني : " والوجه إتهام المناقل وحمل النقل على أنه خطأ ،  
أو مختلق مخترق " البرهان (٣٨٦/١) .

وقال الغزالي : " والوجه تكذيب الناقل ، فلا يظن به ذلك " المنحول  
(١٥٧) . لكن الشوكاني قال إنها ثابتة في سندرك الحاكم وقال  
صحيح على شرط الشيخين . . . ثم قال فالرواية عن ابن عباس  
قد صحت ولكن الصحيح خلاف ما قاله . إرشاد الفحول (١٤٨) .

.....

---

وعن أبي العالية أنه يجوز إلى أربعة أشهر إعتبارا بالإسلا .  
وعن الحسن وطاووس وعطاء أنهم جوزوا ما لم يقم عن مجلسه إعتبارا  
بالمعقود (١) وه قال أحمد بن حنبل (٢) رضى الله عنه .  
تسك ابن عباس رضى الله عنهما بأن اليهود سألت النبي صلى الله

- 
- == وأنظر المسعنى (١٦٥/٢) ، المعتد (٢٦١/١) ، مختصر ابن  
الحاجب (١٣٢/٢) ، المحصول (٤٠/٣/١) ، فواتح الرحموت  
(٣٢١/١) ، السودة (١٥٢) .
- (١) أنظر التبصرة (١٦٣) ، والمختصر للبهلى (١١٨) ، والفوائد والفوائد  
الأصولية (٢٥١) .
- (٢) أنظر قول الإمام أحمد في القواعد والفوائد الأصولية (٢٥٢) ، والسودة  
(١٥٢) ، والمختصر للبهلى (١١٨) ، والعدة (٦٦١/٢) وعن أحمد  
رحم الله رواية : يصح الإستثنا في اليمين منفصلا في زمن يسير .  
والرواية الأخرى عن أحمد : قول ابن عباس : " إذا إستثنى بعد سنة  
فله ثنياء " ليس هو في الايمان إنما تأويله قول الله عز وجل : - (ولا تقولن  
لشيء إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وأذكر ربك إذا نسيت ) - .  
فهذا إستثنا من الكذب ، لأن الكذب ليس فيه كفارة وهو أشد من اليمين  
لأن اليمين تكفر والكذب لا يكفر .  
قال ابن الجوزى : فائدة الإستثنا خروج الكذب . قال موسى طيبه  
السلام ( قال ستجدنى إن شاء الله صابرا ) ولم يصبر فسلم منه  
بالإستثنا .
- قال البهلى : مراد أحمد رضى الله عنه - والله أعلم - إذا نسي أن يقول :  
أفعل كذا إن شاء الله تعالى فيقول متى ذكر وعليه يحمل مذهب ابن عباس  
أنظر القواعد والفوائد (٥٢) .
- ==

.....

عليه وسلم عن مدة لبث أهد الكهف وغيرها فقال غدا أجيبكم ولم يستثنى فتأخر الوحي عنه بضعة عشر يوما ثم نزل قوله تعالى : - ( ولا تقولن لشئ )  
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله واذكر ربك إذا نسيت . . - (١) أى إستثنى إذا تركت الإستثناء ثم ذكرت فقال إن شاء الله بطريق الحاقة إلى غيره (٢)  
الأول . وهو قوله غدا أجيبكم .

وبأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " لا غزون به قريشا " ثم قال  
بعد سنة : إن شاء الله تعالى . (٣)

== وقال العرافى : وأما الإستثناء بالشيئة الذى هو التعليق فلا يهين مرادها  
ولا وضع لذلك وإنما سبب حال اليمين فى الشرع . وفى اللغة للتعليق  
والربط ، أما البيان فلم يوضع له لا لغة ولا شرعا . راجع كتاب الإستثناء  
فى أحكام الإستثناء ص ( ٥٣٣ ) .

( ١ ) سورة الكهف آية ( ٢٣ ) .

( ٢ ) فى ( د ) : خبر .

( ٣ ) أخرجه أبو داود عن عكرمة مرسلا فى ( ٥٨٩ / ٣ ) فى الايمان والنذور ،  
باب الإستثناء فى اليمين بعد السكوت . عن عكرمة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال : " والله لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا والله  
لأغزون قريشا " ثم قال : " إن شاء الله " .

وفى رواية أخرى قال : ( والله لأغزون قريشا ) ثم سكت . ثم قال :  
إن شاء الله .

قال أبو داود : زاد الوليد بن مسلم عن شريك قال : ثم لم يغزهم  
والحديث روى مرسلا وسندا قال الزيلعى فى نصب الراية من كلام  
إبن القطان : والصحيح مرسل .

راجع التفصيل فى هذا الحديث فى نصب الراية ( ٣٠٢ / ٣ - ٣٠٣ ) .

وقال الخطابى فى معالم السنن ( ٥٢ / ٤ ) : وعامة أهل العلم على  
خلاف قول ابن عباس وأصحابه .  
وأنظر المعبر ص ( ٢٦ ) .



.....

---

واحتج الفقهاء ، بأن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : " من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه (١) حين التكفير لتخليص الحالف ولو صح الإستثنا " منفصلا لقال فليستثن وليأت بالذي هو خير منها لأن تعيين الإستثنا لتخليص أولى لكونه أسهل .

وبأن الشرع حكم بثبوت الإقرارات والطلاق والعتاق وغيرها من العقود ولو صح الإستثنا " منفصلا لم يثبت شيء من هذه العقود ولم يستقر فسادها ظاهر لتأديته إلى التلاعب وإبطال التصرفات الشرعية .

وبأنه لو صح منفصلا ، لما علم صدق صادق ، ولا كذب كاذب (٢) ، ولم يحصل وثوق يمين ، ولا وعد ولا وعيد ، وبطلانه لا يخفى على ذي لب . وإنما سمى هذا النوع ببيان تغيير ، لوجود أثر كل واحد منهما فيه

---

(١) هذا الحديث رواه عبد الرحمن بن سبرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . أخرجه عنه البخاري في (٦٠٨/١١) فسمى كفارات الايمان ، باب الكفارة قبل الحنث وعده .

وأخرجه مسلم في (١٢٢١/٢) وما بعدها في الايمان ، باب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ان يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه . قال الخطابي في معالم السنن (٥٢/٤) : وهامة أهل العلم على خلاف قول إمام حاش وأصحابه ولو كان الأمر على ذهبوا اليه لكسان للحالف المخرج من يمينه حتى لا يلزمه كفارة بحال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي خير وليكفر عن يمينه . اهـ .

وأنظر : نصب الراية (٢٩٦/٣) وما بعدها .

(٢) آخر الورقة (١٤٣/ب) من (ب) .

واختلف في خصوص العموم فعندنا لا يقع متراجها وعند الشافعي يجوز فيه التراجح .

---

فإن التعليق والاستثناء بغيران موجب الكلام إذ لو لم يوجد التعليق لوقع المعلق في الحال ، ولو لم يوجد الاستثناء لثبت موجب المستثنى منه بتمامه فكان فيهما معنى التفسير من هذا الوجه .

ولكنهما لما كانا لإبتداء وقوع الكلام غير موجب في الحال أو غير موجب / (١) لبعض / (٢) ما (٣) تناوله كان فيهما معنى البيان من هذا الوجه . فلذلك سمي هذا النوع بيان تفسير .

قوله (واختلف في خصوص العموم ... إلى آخره )

لا خلاف إن العام إذا خص منه شيء بدليل مقارن ، يجوز تخصيصه بعد ذلك / (٤) بدليل متراجح ، فأما العام الذي لم يخص منه شيء فلا يجوز تخصيصه بدليل متأخر عنه عند الشيخ إبي الحسن الكرخي ، وقامة المتأخرين من أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي ] وعند بعض أصحابنا وأكثر أصحاب الشافعي [ (٥) والأشعرية وقامة المعتزلة يجوز تخصيصه متراجها كما يجوز متصلا والمراد بعدم جواز التخصيص أنه إذا ورد متراجها لا يكون بياننا ان المراد من العام بعضه من الإبتداء بل يكون نسخا للحكم مقتصر على الحال . وفائدته ان العام لا يضير به ظننا ، لأن صيرورته ظننا بإعتبار إحتمال خروج افراد آخر عنه بالتعليل ودليل النسخ لا يقبل التعليل فلا يتطرق به إحتمال إلى الباقي .

---

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٣ / ١ ) من ( ج ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٥٦ / ١ ) من ( هـ ) .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٥٩ / ب ) من ( أ ) .

( ٥ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) .

وهذا بنا<sup>١</sup> على أن العموم مثل الخصوص عندنا في إيجاب الحكم قطعيا  
بعد الخصوص لا يبقى القطع فكان تغيرا من القطع إلى الإحتمال فتقيد  
بشرط الوصل .

وعلى هذا قال طحاينا فيمن أوصى بخاتمه لإنسان والفقير منه لاخر موصولا  
أن الثاني يكون خصوصا للأول ويكون الفرض للثاني وإن فصل لم يكن خصوصا  
بل صار معارضا فيكون الفرض بينهما .

---

وهذا أى الإختلاف المذكور بنا<sup>٢</sup> على الإختلاف في موجب العام .  
لعمد هم موجه على قبل التخصيص لإحتمال إرادة البعض منه كما هو ظنى  
بعد التخصيص فكان تخصيصه بيانا محضا مقررًا ، لأنه يبقى على أصله ظنيا  
كما كان فيصح موصولا ومفصولا .

وعندنا موجه قطعى قبل التخصيص كوجوب الخاص وبعد التخصيص  
يصير ظنيا على ما مر بيانه في أول الكتاب فكان التخصيص تغييرا له من القطع  
إلى الإحتمال فيصح موصولا ولا يصح مفصولا كالتعليق والاستثناء .

بوضوه أنه لما كان قطعيا عندنا وجب (١) إعتقاد ثبوت الحكم في جميع  
أفراد ، كما وجب العمل به فلو جاز التخصيص متراخيا يتبين أن المخصوص  
لم يكن داخلًا فيه ابتداء<sup>٣</sup> ، وأنه لم يكون موجبا في المخصوص حكما من الإبتداء<sup>٤</sup>  
وحينئذ يلزم القول بوجوب الإعتقاد بثبوت الحكم قطعيا فيما لم يكن الحكم فيه  
ثابتا أصلا ، وهذا باطل .

قوله : ( والعموم مثل الخصوص ) أى العام مثل الخاص في إيجاب الحكم .

( بعد الخصوص ) أى بعد التخصيص .

قوله : ( وعلى هذا ) أى على أن الإحصال في التخصيص شرطا عندنا قال

طحاينا رحمهم الله فيمن أوصى بخاتمه لإنسان والفقير منه لاخر موصولا / (٢)

---

(١) في (ج) : أوجب (٢) آخر الورقة (١٤٤/١) من (ب) .

واختلفوا في كيفية عمل الاستثناء أيضا .

---

أى إيضا موصولا بالأول أن الثانى وهو الإيضا بالنفى يكون خصوصا  
أن تخصيصها / (١) للأول وهو الإيضا بالخاتم الذى هو عام بالنسبة إلى  
الفى لتناوله الحلقة والفى لوجود شرط التخصيص وهو الاتصال .  
( وإن فصل ) أى الموصى الإيضا الثانى عن الأول لم يكن هذا  
الإيضا تخصيصا للأول بل صار معارضا فكان كلامه الثانى فى الفى إيجابا  
للتانى ، وفى عموم الإيجاب للأول على ما كان ، والعام (٢) مثل الخاص  
فى الإيجاب فثبت المساواة بينهما فى الاستحقاق ، فجعلناه بينهما نصفين  
وليس الرصة الثانية رجوعا عن الأول كما لو أوصى بالخاتم للتانى .  
ثم الشيخ رحمه الله ذكر السألتين بلا خلاف / (٣) متابعا لأصول  
الفقه لفخر الإسلام وشمس الأئمة . (٤)  
وذكر فى شروح (٥) الزيادات والإيضاح / (٦) والهداية والمبسوط والمنظومة  
خلاف أبى يوسف فى الفصل الثانى حيث قال الفى للتانى فيه كما فى  
الفصل الأول فيحمل على أن فى الفصل الثانى عنه روايتين .  
قوله : واختلفوا في كيفية عمل الاستثناء أيضا .

- 
- ( ١ ) آخر الورقة ( ٨٥ / أ ) من ( د ) .  
( ٢ ) الكلمة ساقطه من ( د ) .  
( ٣ ) آخر الورقة ( ١٥٦ / ب ) من ( هـ ) .  
( ٤ ) أنظر : أصول الهدوى بهامش الكشف ( ١٠٩ / ٣ ) وأصول السرخسى  
( ٣٠ / ٢ ) .  
( ٥ ) فى ( ج ، د ) : شرح .  
( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٣ / ب ) من ( ج ) .

.....

---

قيل الإستثناء قول ذو صيغ محصورة ، دال على أن المذكر به  
لم يرد بالقول الأول ، وفيه إحتراز عن أدلة التخصيص ، فإنها قد لا تكون  
قولا وتكون دليل عقل ، وإن كان قولا فلا ينحصر صيغة .

وإحتراز بقوله ذو صيغ محصورة (١) عن قوله : رأيت المؤمنين ولم أر زيدا  
فإن العرب لا تسميه إستثناء ، وإن أفاد ما يفيد قولنا إلا زيدا .

وقيل هو لفظ لا يستغل بنفسه متصل بجمله بإلا أو إحدى اخواتها  
دال على (٢) أن مدلوله غير مراد مما اتصل به .

وشروطه ثلاث : أحدها : الاتصال وقد بيناه .

والثاني : أن يكون الإستثنى داخلا في الكلام الأول لولا الاستثناء  
كقولك : رأيت القوم إلا زيدا وزيد منهم ، ورأيت عمر إلا وجهه .

فإن لم يكن داخلا كان منقطعا ، ولا يكون إستثناء حقيقة ، فكان  
هذا الشرط لكونه حقيقة لا لصحة ، لأن الإستثناء المنقطع صحيح ففى  
الكلام .

والثالث : أن لا يكون مستغرقا لأن الإستثناء تكلم بالباقي بعد  
الثنا وفي إستثناء الكل لا يبقى شئ يجعل الكلام عبارة عنه .

واختلف فى كيفية عمل الإستثناء ، أى فى موجهه ، كما اختلف فى  
تخصيص المسموم وإليه أشار بقوله أيضا

---

(١) فى (ب) : مخصص .

(٢) الكلمة ساقطة من (د) .

قال أصحابنا : الإستثناء يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى فيكون تكلمنا  
بالباقى بعده . وقال الشافعى رحمه الله الإستثناء يمنع الحكم بطريق  
المعارضة بمنزلة دليل الخصوص .

---

( فعندنا : الإستثناء يمنع التكلم بحكمه (١) بقدر المستثنى (٢) فيجمل  
تكلمنا بالباقى بعد الإستثناء ، وينعدم الحكم فى المستثنى لعدم الدليل  
الموجب له مع صورة التكلم به بمنزلة الغاية فيما يقبل التوقيت ، فإن الحكم  
ينعدم فيما وراء الغاية ، لعدم الدليل الموجب له ، لا لأن الغاية توجب  
نفي الحكم عما وراءها .

وعند الشافعى رحمه الله موجب إمتناع الحكم فى المستثنى لوجود  
المعارض (٣) كإمتناع حكم العام فيما خص منه ، لوجود المعارض صورة ،  
وهو دليل الخصوص وهو المراد من قوله : ( بمنزلة دليل الخصوص )  
فإنه وإن كان يبين أن المخصوص لم يدخل تحت العام ، لكنه بإعتبار  
إستداده معارض للعام صورة حتى جاز تعليقه (٤).  
أو هو معارض للعام صورة ومعنى (٥) على أصله فيكون معناه بمنزلة  
دليل الخصوص عنده .

- 
- ( ١ ) فى ( د ) : حكمه  
( ٢ ) فى ( ب ) : الاستثناء .  
( ٣ ) آخر الورقة ( ١٤٤ / ب ) من ( ب ) .  
( ٤ ) أنظر مسألة حقيقة الاستثناء عند الحنفية والشافعية فى المستصفى  
( ١٦٣ / ٢ - ١٦٤ ) ، وفواتح الرحموت وسلم الثبوت ( ٣١٦ / ١ ) ،  
تخرج الفروع للزنجاني ( ١٥٢ - ١٥٣ ) ، المحلى على جميع الجوامع  
حاشية البناني ( ١٢ / ٢ ) .  
( ٥ ) آخر الورقة ( ١٦٠ / ب ) من ( أ ) .

كما اختلفوا في التعليق بالشرط على ما سبق ، فصار عندنا تقدير قوله  
لفلان على ألف درهم إلا ماكه على تسعمائة وعنده إلا مائة ، فإنها  
ليست على وعلى هذا إعتبر قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام  
إلا سوا سوا في القليل والكثير لأن الإستثناء عارضه في المكيل خاصة  
يقى عاما فيها ورام .

---

وأصل الخلاف في التعليق بالشرط ، فإن التعليق عنده لا يخرج الكلام  
من أن يكون إيقاعا بل يستتبع وقوه لمانع وهو التعليق أو عدم الشرط ،  
فكذا الإستثناء .

وعندنا التعليق يخرج الكلام من أن يكون إيقاعا ويستتبع ثبوت الحكم  
في المحل لعدم العلة مع صورة التكلم بها ، فكذا الإستثناء .  
فإذا قال لفلان على ألف إلا ماكه ، صار عندنا كأنه قال (١) ابتداء :  
لفلان على تسعمائة ، وأنه لم يتكلم بالألف في حق لزوم المائة ، وصار عنده  
كأنه قال إلا مائة فإنها ليست على ، فلا يلزمه المائة للدليل المعارض  
لأول كلامه ، لا لأنه يصير بالإستثناء كأنه لم يتكلم به قوله وعلى هذا أي على (٢)  
أن عمل الإستثناء بطريق المعارضة عنده .

إعتبر الشافعي صدر الكلام عاما في قوله عليه الصلاة والسلام :  
" لا تتبعوا الطعام بالطعام إلا سوا / (٣) سوا " (٤) في القليل والكثير

---

(١) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ب ، ج) .

(٣) آخر الورقة (٢٤/١) من (ج) .

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ ، ولعله مأخوذ من حديث معمر  
ابن عبد الله .

قال الزركشي في المعبر ص (٢١٣) : " لم يرو بهذا اللفظ وإنما روى

.....

---

فإن معناه عنده لا تبيعوا الطعام إلا طعاما ساويا بطعام ساو ، فإن  
لكم أن تبيعوهما .  
أو معناه إلا سوا سوا ، فإنهما إذا صارا متساويين جاز لكم أن تبيعوهما .

---

== مسلم عن معمر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم : قال :  
" الطعام بالطعام مثلا بمثل " راجع صحيح مسلم ( ١٢١٤ / ٣ ) في  
الساقاة ، باب بيع الطعام مثلا بمثل .  
قال ابن قطلوبغا : أخرجه الشافعي في السند بلفظ : " لا تبيعوا  
الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا الهر بالهر ، ولا الشعير بالشعير  
ولا التمر بالتمر ولا الطح بالطح إلا سوا سوا " أنظر سند الشافعي  
( ١٧٧ / ٢ ) في البيوع ، باب جامع الأصناف التي يجري فيها الرها .  
والحديث بهذا المعنى أخرجه الجماعة إلا البخاري من حديث  
صهابة بن الصامت :  
أخرجه ابوداود عنه ( ٤٦٣ / ٣ ) في البيوع ، باب الصرف حديث  
٣٣٤٩ .  
وأخرجه الترمذي عنه ( ٥٤١ / ٣ ) في البيوع ، باب ما جاء أن الحنطة  
مثلا بمثل وكراهية التفاضل فيها . وقال حديث حسن صحيح .  
وأخرجه عنه النسائي ( ٢٧٤ / ٧ ) في البيوع ، باب بيع الهر بالهر  
وباب بيع الشعير بالشعير .  
وأخرجه عنه ابن ماجه ( ٧٥٧ / ٢ ) في التجارات ، باب الصرف ، وما لا يجوز  
متفاضلا يدا بيد .  
وأخرجه الدارمي في ( ١٧٤ / ٢ ) ، والدارقطني في ( ١٨ / ٣ ) .  
وانظر فيه القدير للمناوي ( ٥٧١ / ٣ - ٥٧٢ ) ، ونصب الرامية  
( ٣٦ - ٣٥ / ٤ ) ، ومسلم ( ١٢١٠ / ٣ ) في الساقاة ، باب الصرف  
وبيع الذهب بالورق نقدا .



وقلنا : هذا إستثناء\* حال فيكون المصدر عاما في الأحوال وذلك لا يصلح إلا في المقدر .

أثبت حرمة البيع بمصدر الكلام عامة في القليل والكثير ، أعنى ما يدخل تحت الكيل وما لا يدخل فيه ، مثل الحفنة (١) والحفنتين ، لأن الطعام إسم جنس وقد دخله لام التعريف ، فاستغرق الجميع ، فما إستثنى المساوى إمتنع الحكم فيه بالمعارضة ، فبقى ما وراء داخل تحت المصدر .

ثم المراد من التساوى هو التساوى في الكيل بالإتفاق ، فتثبت المعارضة في المكيل خاصة . فبقى بيع الحفنة بالحفنة والحفنتين داخل في مصدر الكلام فيحرم .

وقلنا هذا إستثناء\* حال (٢) . يعنى عندنا لما كان تكلمنا بالباقي جعلنا هذا إستثناء\* حال ، لأن حمل الكلام على حقيقة واجب ما أمكن ، ولا يمكن إستخراج المساواة من الطعام فيحمل صدر الكلام على ما يجانس الستثنى (٣) ليتحقق الإستثناء\* ، ويمكن أن يجعل تكلمنا بالباقي بعد الإستثناء\* والستثنى حال . وهى المساواة فيحمل المصدر على عموم الأحوال ، فصار كأنه قيل لا تبعوا الطعام بالطعام في جميع الأحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة إلا في حالة المساواة ، ولا تتحقق هذه الأحوال إلا في الكثير ، وهو ما يدخل تحت الكيل ، لأن المراد من المساواة هو المساواة في الكيل إذ السوى (٤) في الطعام ليس (٥) إلا الكيل بالإجماع .

(١) في (هـ) : الجفنة والجفنتين .

(٢) أى إستثناء\* من الحال المقدر .

(٣) في (ب ، ج) : الستثنى منه ، وهو خطأ .

(٤) آخر الورقة (٨٥/ب) من (د) .

(٥) آخر الورقة (١٤٥/أ) من (ب) .

.....

وبدليل /<sup>(١)</sup> قوله عليه السلام " كَيْلًا يَكْمَلُ " (٢) .

وبدليل العرف فإن الطعام لا يباع في العادة إلا كَيْلًا .

وبدليل الحكم فإن إتلاف ما دون الكيل في الطعام لا يوجب المثل ،

بل يوجب القيمة لفوات السوى ، والمفاضلة ، والمجازفة منهتان على الكَيْل  
أيضاً ، إذ المراد من المفاضلة رجحان أحدهما على الآخر كَيْلًا ، ومن المجازفة  
عدم العلم بتساويهما ، وتفاضلهما مع احتمال المساواة ، والمفاضلة ، فثبت  
بما ذكرنا أن صدر الكلام لم يتناول القليل الذي لا يدخل تحت الكَيْل ،  
لعدم جريان هذه الأحوال فيه ، فلا يصح الإستدلال به /<sup>(٣)</sup> على حرمة بيع  
الحفنة بالحفنة أو بالحفتين .<sup>(٤)</sup> فإن قيل : لا نسلم أن الأحوال منحصرة  
على الثلاث المذكورة ، بل القلة من أحواله كالمفاضلة والمجازفة ، فيكون<sup>(٥)</sup>  
المعنى لا تبيعوا الطعام بالطعام في جميع الأحوال ، من القلة والكثرة  
والمفاضلة والمجازفة والمساواة ، إلا في حالة المساواة ، فيبقى القليل داخلًا  
تحت الصدر .

قلنا إنما حكنا بإحصارها في الثلاث ، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى  
عن بيع الطعام بالطعام ، والطعام إذا ذكر مقرونًا بالبيع ، يراد به  
الحنطة ودقيقها .

---

(١) آخر الورقة ( ١/١٦١ ) من (١) .

(٢) وهو جزء من حديث أخرجه أحمد في مسنده ( ٢٣٢/٢ ) .

(٣) آخر الورقة ( ١٥٢/ب ) من (هـ) .

(٤) في ( ب ، ج ) : الجفنة بالجفنة والجفتين .

(٥) في ( هـ ) : فكون .

ويؤيده ما روى في رواية أخرى " لا تبیعوا البر بالبر إلا سواً بسواً " (١)  
ثم البيع لا يجري بإسم الطعام أو الحنطة ، فإن الإسم يتناول الحبة  
الواحدة ولا يبيعها أحد ، ولو باعها لم يجز لأنها ليست بمقومة ، فعرفنا  
أن المراد منه ما صار مقوماً . ولا تعرف (٢) / (٣) ماله الطعام إلا بالكيل ،  
فثبت وصف الكيل (٤) بمقتضى النص ، ويصير كأنه قيل : لا تبیعوا الطعام  
المكيل بالطعام المكيل في جميع الأحوال ، إلا سواً بسواً ، وإذا كان كذلك  
انحصر الأحوال فيما ذكرنا .

وهو (٥) معنى قوله ( وذلك ) أى عموم الأحوال لا يصلح إلا في المقدر  
وهو الذى يدخل تحت الكيل .

يوضحه أنه إنما يدرج في المستثنى منه ما يناسب المستثنى بوصف خاص  
لا بوصف عام ، فإنك إذا قلت ليس في الدار إلا زيد ، يدرج فيه إنسان  
لا حيوان ولا شئ ، فهنا إنما يدرج ما يناسب المساواة في الكيل ، وهو  
المفاضلة والمجازفة ، لا القلة التى هي بمنزلة الحيوان والشئ في تلك  
الصورة .

وذكر شمس الأئمة أن قوله : " إلا سواً بسواً " إستثناء لبعض الأحوال

---

( ١ ) هذه الرواية جزء من الحديث المتقدم الذى رواه الجماعة إلا البخارى

والذى تقدم تخريجه ص ٢١٣ .

( ٢ ) في ( د ) : يعرف .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٤ / ب ) من ( ج ) .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٥ ) في ( ب ، ج ، هـ ) : وهى .

.....

فيكون توقيتا للنهي بمنزلة الغاية ، وبثبت (١) بهذا النص ان حكم الرها  
الحرمة المؤقتة في المحل دون المطلقة ، وأما تتحقق الحرمة المؤقتة / (٢)  
في المحل الذي يقبل المساواة في الكيل ، فاما فيما لا يقبلها لو ثبتت ،  
فانما يثبت حرمة مطلقة ، وليس ذلك من حكم هذا النص . فلهذا  
لا يثبت حكم الرها في القليل وفي المطعم الذي لا يكون / (٣) مكثلا أصلا . (٤)  
ثم الشافعي رحمه الله إحتج فيما ذهب إليه من حكم الإستثناء ،  
بأن أهل اللغة أجمعوا على أن الإستثناء من الإثبات نفى ، ومن النفي  
إثبات ، ولا يستقيم ذلك إلا بأن يكون للإستثناء حكم على ضد موجب صدر  
الكلام ، يمارس الإستثناء به حكم المستثنى منه ، ولو كان تكلما بالباقي  
لما صح ذلك .

وبأن الإستثناء لا يرفع التكلم بقدر المستثنى حقيقة ، لأن الكلام  
بعد ما وجد حقيقة ، لا يتصور أن يجعل غير موجود حقيقة ، وإذا بقى  
التكلم صيغة بقى بحكه ، لأن بقا الدليل يدل على بقا الدلول ، فعرفنا  
أنه لا سبيل إلى القول بارتفاع التكلم بالإستثناء المؤدى إلى انكار الحقائق ،  
فيجب القول بإمتناع الحكم بالمعارضة بين الإستثناء وصدر الكلام في القدر  
المستثنى مع قيام التكلم .

---

(١) في (هـ) : وثبت .

(٢) آخر الورقة (١٦١/ب) من (أ) .

(٣) آخر الورقة (١٤٥/ب) من (ب) .

(٤) أنظر أصول السرخسي (٤٣/٢) .

وإحتج أصحابنا بقوله تعالى : - ( فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ) - .

---

وامتناع الحكم لمانع مع بقا<sup>١</sup> التكلم سائغ (١) كالبيع بشرط الخيار والطلاق المضاف ، وكالعام (٢) المخصوص منه يمتنع حكمه في القدر المخصوص لوجود المعارض (٣) صورة وهو دليل المخصوص ، لا لعدم التكلم بالدليل الموجب ، فأما القول بعدم التكلم مع وجوده فما لا نظير له .

وإحتج أصحابنا رحمهم الله بقوله تعالى : - ( فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ) - (٤) أنه تعالى إستثنى الخمسين عن الألف في الأخبار من لبت نوح عليه السلام في قومه قبل الطوفان ، فلو كان عمل الإستثناء بطريق المعارضة ، لما استقام الإستثناء في الأخبار ، ولا غنى بالإيجاب كدليل المخصوص ، وذلك لأن صحة الخبر عما كان بنا<sup>٥</sup> على وجود المخبر به في الزمان الماضي ، والمنع بطريق المعارضة ، إنما يتحقق في الحال لا في الزمان الماضي .

وكذا في الأخبار عن أمر في المستقبل ، لا يتصور المنع بطريق المعارضة أيضا ، لأنه ليس بموجود ، فثبت أن جعله معارضا لا يستقيم في الأخبار ، لأن التكلم لما بقى بحكمه (٥) لم يقبل الإمتناع بمانع .

- 
- (١) في ( د ، هـ ) : شائع .  
(٢) في ( د ، هـ ) : وكالعام .  
(٣) في ( د ، هـ ) : معارض ، وفي ( ب ، ج ) : المعارضة .  
(٤) سورة العنكبوت آية (١٤) .  
(٥) في ( ب ، ج ) : لحكمه .  
(٦) في ( ب ، ج ، د ) : لمانع .

.....

بخلاف الإنشاء لأنه إثبات (١) في الحال ، فإذا عارضه مانع  
يحتمل أن (٢) لا يثبت .

ألا ترى أنه لو ثبت حكم الألف بجملته ، ثم عارضه الإستثناء فسي  
الخصمين ، لزم كونه نافيا لما أثبتته أولا ، فلزم (٣) الكذب في أحد  
الأمرين ، أما الأول أو الثاني تعالى الله عن ذلك .

ولزم أيضا إطلاق إسم الألف على ما دونه ، وإسم الألف لا ينطلق<sup>(٤)</sup>  
على ما دونه بوجه لأن إسم العدد علم لمدلوله<sup>(٥)</sup> . أي علم جنس<sup>(٦)</sup>  
كأسمه (٧) للأسد . ولهذا يمتنع صرفه إذا انضم إليه سبب آخر  
تقول ثلاثة نصف ستة كذا قيل .

والإسم العلم لا يطلق على غير مدلوله . وكذا لو لم يكن علما ،  
لا يجوز إطلاقه على غير مدلوله بطريق الحقيقة وهو ظاهر<sup>(٨)</sup> .  
ولا بطريق المجاز لانسداد بابه ، إذ لا مناسبه بينه وبين غيره من  
الاعداد معنى ، إلا نسبه عامه ، وهي كون كل واحد عددا ، والنسبة  
العامه لا تصلح طريقا للمجاز .

---

(١) ما بين المعقوفتين مطس في (أ) .

(٢) في (ب ، ج) : إنه .

(٣) في (د) : فيلزم .

(٤) في (د) : يطلق .

(٥) في (ب ، ج) : المدلول .

(٦) آخر الورقة (١٦٢/أ) من (أ) .

(٧) في (ب ، ج) : كاسم الأسماء .

(٨) في (د) : ظاهر هنا .

فالعشرين تعرض للعدد المثبت بالالف لا لحكمه مع بقاء العدد ،  
لأن الألف متى بقيت الفا لم تصلح اسما لما دونها

---

ولا صورة إلا من حيث الجزء والكل ، وهو لا يصلح طريقا له أيضا  
ههنا (١) لأن من شرطه أن يكون الجزء مختصا بالكل ، ليصح (٢) إطلاق  
إسم الكل على لازمه ، وهو الجزء المختص به ، وههنا ما دون الألف  
مثلا ، كما يصلح جزءا للألف ، يصلح جزءا للألفين ولثلاثة آلاف وعشرة  
آلاف وغيرها ، وهذه الجزئية لا تصلح طريقا للمجاز أيضا ، فثبتت  
أنه لا يحتمل غيره ، وهو معنى قوله لأن الفا متى بقيت الفا لم تصلح  
اسما لما دونها .

قوله ( فالعشرين ) أى إستثناء العشرين ، تعرض للعدد المثبت  
بالألف ، أى منع للعدد الذى يثبت بالألف (٣) من الثبوت والدخول  
تحت الاسم ، فلا يثبت به إلا الباقي بعد الإستثناء .

لا لحكمه مع بقاء الألف أى لا أنه تعرض لحكم الألف بالمعارضه  
مع بقاء الألف دالا على مدلوله .

والحاصل أن دخول الإستثناء على الألف صارف له من مدلوله إلى  
الباقي بعد الإستثناء ، ومانع له من أن يكون دالا عليه ، لا أن مدلوله  
ثابت . وإمتنع الحكم فى البعض بالمعارضه على مثال التعليق بالشرط ،  
فإنه يمنع التكلم عن إنعقاده موجبا للحكم فى الحال ،

---

(١) فى ( ج ) : ههنا .

(٢) فى ( د ) : ليصلح .

(٣) آخر الورقة ( ١٥٨ / ب ) من ( هـ ) .

بخلاف العام كاسم المشركين إذا خص منه نوع كان الاسم واقعا  
على الباقي بلا خلل .

---

لا أنه معارض للحكم ومانع له من الثبوت من غير تعرض للتكلم عن الإنعقاد  
فصار المستثنى مع المستثنى منه كلاما واحدا دالا على الباقي ، كما أن  
لفظ تسعماة وخمسين دال عليه .

وقوله ( بخلاف العام . . . ) جواب عن قوله بمنزلة دليل الخصوص  
يعنى أنما يعمل دليل الخصوص بطريق المعارضة صورة ، لأنه إذا عارض  
العام فى بعض أفرادها ، يمنع الحكم بقى الاسم دالا على الباقي  
بلا خلل ، فلم يكن التخصيص تعرضا للتكلم ، بلفظ العام ، بل يكون  
تعرضا للحكم مع بقاء الصيغة على حالها ، فيمكن أن يجعل بطريق  
المعارضة ، وفيما نحن فيه لا ينطلق الاسم على الباقي بعد الإستثناء  
فيكون الإستثناء تعرضا للتكلم حكما لا محالة .



ثم الإستثناء نوهان متصل وهو الأصل وتفسيره ما ذكرنا ومنفصل وهو ما لا يصلح  
إستخراجه من الأول لأن الصدر لا يتناوله فجعل مبتدأ مجازا .

---

قوله ثم الإستثناء نوهان أى ما يطلق عليه لفظ الإستثناء (١) / نوهان :

متصل وهو الأصل أى الحقيقة .

وتفسيره ما ذكرنا يعنى أشرنا إليه فى قولنا فيكون تكلمنا بالباقي بعده فإنه يشير إلى  
أن الإستثناء الحقيقى ما يمكن أن يجعل تكلمنا بالباقي بعد الإستثناء .

ومنفصل وهى منقطعا وهو ما لا يصلح إستخراجه (٢) من الأول أى صدر الكلام  
بأن لا يكون المستثنى من جنس الأول كقولك جاء نى القوم إلا حمارا .

وقيل فى تعريفه هو ما دل على مخالفة بال غير الصفة أو احدى (٣) / أخواتها من غير  
إخراج .

فجعل مبتدأ أى بمنزلة كلام مبتدأ حكمه بخلاف حكم الأول يعمل به بنفسه لا تعلق له  
بأول الكلام إلا من حيث الصورة .

وقوله : مجازا نصب على التمييز والمراد أن إطلاق اسم الإستثناء على هذا النوع  
بطريق المجاز وان كان اللفظ لا ينقاد له (٥) لأن جعل سند إلى الضمير الراجع إلى  
المنفصل أى جعل الإستثناء المنفصل مبتدأ / فكان قوله مجازا تمييزا عن الجملة أى  
جعل المنفصل مبتدأ من الكلام بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة فتصرف المجازة إلى

---

(١) آخر الورقة (١٦٢/ب) من (١)

(٢) فى (٥) : إخراج

(٣) آخر الورقة ٢٥/ب من (ج)

(٤) فى (٥) الحكم

(٥) فى (ج) : لا يتناوله

(٦) فى (ج) : فيصرف

قال الله تعالى : ( فانهم عدولى الا رب العالمين )

أى : لكن رب العالمين

---

كونه مبتدأ من الكلام لا الى كونه (١) استثناء والمراد هو الثانى دون الاول  
وكان (٢) ينهض أن يقال فجعل (٣) مبتدأ وجعل استثناء مجازا .  
قال شمس الاثمة رحمه الله : الاستثناء حقيقة ما بينا وما هو مجاز منه فهو الاستثناء  
المنقطع وهو بمعنى لكن أو بمعنى العطف (٤) قوله : كما فى قوله تعالى ونفى  
بعض النسخ قال الله تعالى ( أفأرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وأبائكم الأقدمون فانهم  
عدولى الا رب العالمين . . . ) (٥) أى كل ما عبدتموه انتم (٦) وعبد آباؤكم  
الأقدمون وهم الذين ماتوا فى سالف (٧) الدهر على الكفر فأنى أعاديهم وأجتنب  
عبادتهم وتعظيمهم الا رب العالمين فأنى أعبدوه وأعظمه .  
والعدو يقع على الجمع لأن ضرر العدو وان كان واحدا لكثير .  
والا رب العالمين استثناء منقطع بمعنى لكن فانه تعالى ليس منهم .

---

(١) فى (ب ، ج) : لكونه .

(٢) فى (ب ، ج) : فكان .

(٣) آخر الورقة ١٤٦ / ب من (ب)

(٤) أنظر أصول السرخسى (٤٢ / ٢)

(٥) سورة الشعرا آيات ( ٧٥ - ٧٧ )

(٦) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٧) فى (د) : سالفه .

وأما بيان الضرورة فهو نوع بيان يقع بخير ما وضع له .

---

و يجوز أن يكون القوم عبادوا الأصنام مع الله تعالى فقال جميع ما عديتم عدولسى إلا  
رب العالمين لأنهم سوا آلهتهم بالله تعالى فأعلمهم (١) أنه قد تجرأ مما  
يعبدون إلا الله عز وجل فإنه لم يتجرأ من (٢) عاداته وهذا قول مقاتل (٣) .  
وعلى هذا يكون الإستثناء متعللاً

قوله ( وأما بيان الضرورة . . . ) أى البيان الذى يقع بسبب الضرورة فهو نوع بيان  
يقع بخير ما وضع للبيان إذ الموضوع له النطق وهذا يقع بالسكون الذى هو ضده

---

(١) ما بين المعقوفين فطسه فى : (١)

(٢) فى (ب ، ج) : عن

(٣) هو : مقاتل بن حيان النبطى بفتح النون والموحدة . أبوسطام البلخسى  
، صدوق فاضل .

قال الحافظ ( أخطأ الأزدى فى زعمه أن وكيعاً كذبه ، وإنما كذب الذى  
بعده .

مات سنة ١٥٠ هـ . بأرض الهند وقال النووى : توفي بكاهل .

تقريب التهذيب ٣٤٦

تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١١٠ .

وهو على أربعة أوجه منه ما هو في حكم المنطوق به نحو قوله تعالى ( وورثه أبواه  
فلأمه الثالث ) .

---

وهو أربعة أوجه لأنه إما أن يكون (١) / ضرورة كثرة الكلام أم لا والأول هو الوجه  
الرابع (٢) /

والثاني إما أن يكون ضرورة دفع الغرور أولاً والأول هو الثالث .  
والثاني إما أن يكون في حكم المنطوق أم لا والأول هو الأول والثاني هو الثاني  
كذا قيل

منه ما هو في حكم المنطوق أي النطق يدل على حكم السكوت عنه فكان بمنزلة المنطوق  
ألا يرى أن ما ثبت بدلالة النص له حكم المنطوق وإن كان النص ساكتاً عنه صور  
لدلالته عليه معنى فكذا (٣) ههنا

نحو قوله تعالى ( فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثالث . . . ) (٤)

---

(١) آخر الورقة (١٦٣ / أ) من ( أ )

(٢) آخر الورقة (٨٦ / ب) من ( ب )

(٣) في ( ب ) : هذا

(٤) سورة النساء آية (١١) .

صدر الكلام أوجب الشركة ثم تخصيص الأم بالثلث ، دل على أن الأب يستحق الباقي  
فصار بياناً لصدر الكلام لا ببعض السكوت .

---

صدر الكلام وهو قوله تعالى ( وورث أبواه ) (١) أوجب الشركة مطلقة حيث أضيف  
الميراث إليهما من غير بيان نصيب كل واحد ثم تخصيص الأم بالثلث بقوله تعالى  
( فلام الثلث ) (٢) دل على أن الأب يستحق الباقي ضرورة ثبوت الشركة فسي  
الإستحقاق .

فصار أي تخصيص الأم بالثلث بياناً لنصيب الأب بصدر الكلام الموجب للشركة لا ببعض  
السكوت إذ لو بين نصيب الأم من غير إثبات الشركة بصدر الكلام لا يعرف نصيب الأب  
بالسكوت بوجه فصار دلالة صدر الكلام كأنه قيل فلام الثلث ولأبيه ما بقي فحصل  
بالسكوت بيان المقدار .

---

(١) و (٢) سورة النساء آية (١١) .

ومنه ما ثبت بدلالة حال المتكلم مثل سكوت صاحب الشرع عند أمر يعانیه عن التفسير يدل على الحقيقة .

---

قوله : ومنه (١) أى من بيان الضرورة ما ثبت بيانا بدلالة حال المتكلم وهو مجاز أى بدلاله حال الساكت المشاهد وكأنه (٢) لما جعل سكوته بمنزلة الكلام سى نفسه متكلما .

مثل سكوت صاحب الشرع عند أمر يعانیه من قول أو فعل عن التفسير يدل على الحقيقة (٣) أى حقيقة (٤) ذلك الامر مثل ما شاهد من بیاعات ومعاملات (٥) / كان الناس يتعاطونها فيما بينهم و مآكل و مشارب كانوا يستديمون مباشرتها فأقرهم عليها ولم ينكرها عليهم . فدل أن جميعها مباح فى الشرع إذ لا يجوز من النبى صلى الله عليه وسلم أن يقرر الناس على منكر محظور فإن الله تعالى وصفه بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى قوله عز ذكره ( يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ) (٦) فكان سكوته بيانا أن ما أقرهم عليه داخل فى المعروف خارج عن المنكر .

---

(١) فى (ب) : ومن

(٢) فى (د) : فكأنه

(٣) فى (د) : الحقيقة

(٤) فى (ج) : حقيقة

(٥) آخر الورقة (١٥٩/ب) من (هـ)

(٦) سورة الأعراف آیه ( ١٥٢ ) .

.....

---

ورأيت في بعض نسخ أصول الفقه أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا علم بفعل  
أو قول صدر عن مكلف وسكت عنه وقرره ولم ينكر عليه مع كونه قادرا على الإنكار فلا  
يخلو من أن يكون من الأفعال أو الأحوال (١) التي سبق من النبي صلى الله عليه وسلم  
النهي عنها وتحريمها ومن الباشر إلا صرار عليها وإعتقاد إباحتها أولا يكون  
كذلك .

فإن كان الأول كسكوته عند رؤيته كافرا يمشى إلى كنيسة من الإنكار فلا يدل على جواز  
ذلك الفعل ولا على (٢) كون النهي منسوخا بالإتفاق

وإن كان الثاني فقد اختلف فيه : قال قوم : إن لم يسبقه تحريم فتقبره دل على  
الجواز ونفى الحرج وإن سبقه تحريم فتقبره يدل على النسخ .

ونذهب طائفة إلى أن تقبره لا يدل على الجواز والنسخ متسكين بأن السكوت  
وعدم الإنكار محتمل إن من الجائز أنه عليه السلام سكت لعمله بأنه لم يبلغه التحريم  
فلم يكن الفعل عليه إذ ذاك حراما أو سكت لأنه أنكر عليه مرة فلم ينجع فيه الإنكار  
وعلم أن إنكاره ثانيا لا يفيد فلم يعاوده وأقره على ما كان عليه وإذا كان كذلك لا  
يصلح دليلا على الجواز والنسخ .

---

(١) في (د) أو من الأقوال .

(٢) آخر الورقة (١٦٣/ب) من (ب) .

(٣) في (ب ، ج) : ذهب .

.....  
و حجة الفريق الأول أن سكوته عليه السلام لو لم يدل على الجواز ان لم يسبق تحريم  
وعلى النسخ أن سبق لزوم ارتكاب محرم وهو باطل .

وذلك لأن الفعل أو القول الصادر لو لم يكن جائزا لكان التقرير عليه والسكوت عن  
الإنكار مع القدرة عليه حراما في حق غير النبي عليه السلام فكيف في حقه مع قوله عليه  
الصلاة والسلام " الساكت عن الحق شيطان أخرس " .

وفيه أيضا تأخير البيان عن وقت الحاجة لأن السكوت عن الباطل يوهم الجواز والنسخ  
وأنه غير جائز بالإجماع إلا عند من يجوز تكليف المحال .  
• قلسم يحتفل أنه لم يبلغه (١) / التحريم قلنا عدم بلوغ التحريم إليه غير مانع من الاعلام  
والإنكار بأن ذلك الفعل أو القول حرام بل الاعلام بالتحريم واجب (٢) حتى لا يعود  
إليه ثانيا وإلا كان السكوت موهما عدم التحريم والنسخ .  
وكذا إذا بلغه التحريم ولم ينزجر بالإنكار مرة مع كونه مسلما متبعاً للنبي صلى الله عليه وسلم  
يجب تجديد الإنكار دفعا للتوهم المذكور .

وهذا (٣) بخلاف إختلاف أهل الذمة الى كئاسهم لأنهم غير متبعين له ولا معتقدين  
تحريم ذلك فلا يتوهم نسخ (٤) / ذلك بسكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن الإنكار

---

(١) آخر الورقة ٢٦ / ب من (ج)

(٢) في (د) : أوجب

(٣) في (ج) : وهو

(٤) آخر الورقة (١٤٧/ب) من (ب) .



وفي موضع الحاجة إلى البيان يدل على البيان مثل سكوت الصحابة عن تقويم منفعة  
البدن في ولد المفرور .

---

عليهم قوله : ( وفي موضع الحاجة إلى البيان يدل على البيان . . ) لا يخلو عن  
إشتباه لأن ضمير يدل ان رجع إلى ما رجع إليه ضمير يدل الأول على معنى (١) أن  
سكوت صاحب الشرع يدل على الحقيقة (٢) وعلى البيان في موضع الحاجة  
إليه لا يطابقه المثال المذكور وهو سكوت الصحابة  
وإن جعل ضميره لطلق السكوت كما هو مراد الصنف بأباه العطف إذ هو معطوف  
على سكوت صاحب الشرع .

ولو قرئ مثل بالنصب على معنى أن سكوت صاحب الشرع يدل على كذا مثل دلالة  
سكوت الصحابة (٣) عليه لا يستقيم أيضا لأن فيه اعتبار سكوت صاحب الشرع بسكوتهم  
وهو قلب الأصل .

ولو جعل (٤) مثل معطوفا على مثل الأول بغير واو وهو جائز عند بعض النحاة  
لاستقام وإن كان فيه تحمل وصار موافقا لعبارة الإهام شمس الأئمة رحمه الله حيث  
قال : ( وأما النوع الثاني فنحو سكوت صاحب الشرع . . . إلى أن قال وكذلك  
سكوت الصحابة .

---

(١) الكلمة ساقطة من (هـ)

(٢) ما بين المعقوفين مطس في ( أ )

(٣) في (جـ) : أصحابه

(٤) في (بـ) : جمل

.....  
المغرور من يطاء امرأة معتمدا على ملك يمين أو نكاح على ظن أنها حرة فتلد منه ثم  
تستحق .

وولده هذا حرا بالقيمة لأن أمه أبقت فزنت بعض القائل وإنتمت إلى بعض قبائل  
العرب فتزوجها رجل من بني عذرة فنثرت ذبا بطنها ثم جاء مولاه فرفع ذلك إلى عمر  
رضي الله عنه ف قضى بها لمولاه وقضى على أبي الأولاد أن يفدى أولاده .  
(١)  
وكان ذلك بحضور من الصحابة رضي الله عنهم فحل محل الإجماع منهم .

ثم أنهم حكموا برد الجارية على مولاه ويكون الولد حرا بالقيمة وبوجوب العقر  
(٢)  
وسكتوا عن بيان قيمة منفعه بدون بدن ولد المغرور ووجوبها للمستحق على  
(٣)  
المغرور فيكون سكوتهم دليلا على أن النافع لا تضمن بالإتلاف المجرد عن العقد  
(٤)  
وعن شبهة العقد بدلالة حالهم لأن المستحق جاء طالبا حكم الحادته وهو جاهل  
بما هو واجب عليه وكانت هذه الحادته أولى حادثة وقعت بعد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما لم يسمعوا فيه نصا فكان يجب عليهم البيان بصفة الكمال  
والسكوت بعد وجوب البيان دليل النفي كذا قال شمس الأئمة رحمه الله .  
(٥)  
(٦)

---

(١) أثر عمر رواء ابن أبي شيبة في البيوع أنظر نصب الرأية (١١٠/٤) .  
وأنظر الموطأ ٧٤١ / ٢ في الأقضية باب القضاء بإلحاق الولد بأبيه .  
وأنظر تخريج أحاديث البردوي ص ٢١٧ .

(٢) الكلمة ساقطة من (ح) .

(٣) في (ب) دليل .

(٤) كالإجارة الصحيحة .

(٥) كالإجارة الفاسدة .

(٦) انظر : أصول السرخسي : (٥٠/٢) - (٥١) .

ومنه ما يثبت ضرورة دفع الغرور ، مثل سكوت الشفيع ، وسكوت المولى حين يرى عبده يبيع ويشترى .

ولا يقال : إنما سكتوا عن بيان قيمة المنفعة لأن الولد كان صغيرا ولم يكن له منفعة .

لأننا نقول : قد ثبت في الروايات كلها أنهم ( قد )<sup>(١)</sup> سكتوا عن تقديم منافعه فدل على أن المنافع كانت موجودة ، وأن الولد كان كبيرا .

قوله : ( ومنه . . . ) أي من بيان الضرورة ما ثبت ضرورة دفع الغرور عن

الناس ، مثل سكوت الشفيع عن طلب الشفعة بعد العلم بالبيع ، جعل ردا

للشفعة لدفع الغرور من المشتري فإنه<sup>(٢)</sup> يحتاج إلى التصرف في المشتري فإذا

لم يجعل سكوت الشفيع إسقاطا للشفعة ، فإما أن يتمتع المشتري من التصرف أو

ينقض الشفيع عليه تصرفه ، فلدفع الضرر<sup>(٣)</sup> والغرور جعل ذلك السكوت كالتمحيص منه

على إسقاط الشفعة<sup>(٤)</sup> ، وإن كان السكوت غير موضوع للبيان .

( وسكوت المولى حين يرى عبده يبيع ويشترى ) .

المولى إذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت عن النهي كان سكوتنا له

في التجارة<sup>(٥)</sup> .

(١) الكلمة من ( د ) .

(٢) الكلمة من ( ب و ج ) .

(٣) في ( د ) : ومن .

(٤) آخر الورقة ( ١٦٠ / ب ) من ( هـ ) .

(٥) في ( ب و ج ) : الضرورة .

(٦) في ( ب ) : الشفيع . وفي ( ج ) : الشفيع .

(٧) آخر الورقة ( ١٦٤ ) ب من ( أ ) .

وقال الشافعى رحمه الله لا يكون إذنا، لأن سكوته عن النهى محتمل قد يكون للرضا  
بتصرفه وقد يكون لغرط الغيظ وقلة الالتفات الى تصرفه لعلمه أنه مجبور (١) عن ذلك  
شرعا والمحمتمل لا يكون حجة .

ونحن نقول لو لم يكن سكوت المولى إذنا له فى التجارة أدى إلى الضرر والفسرور  
ودفعهما واجب لقوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار (٢) فى الإسلام (٣) "  
وقوله صلى الله عليه وسلم " من غشنا فليس منا " (٤)

(١) فى (ج) مسجوز .

(٢) فى (ج) : إضرار

(٣) أخرجه مالك فى الموطأ (٢/٧٤٥) فى الأقضية ، باب القضاء فى المرفق  
بلفظ " لا ضرر ولا ضرار "

وأخرجه ابن ماجه فى (٢/٧٨٤) فى الأحكام ، باب من بنى فى حقه  
ما يضر بجاره

وأخرجه الدارقطنى فى (٤/٢٢٧) فما بعدها ) فى الأقضية بلفظ :  
" لا ضرر ولا ضرار "

وأخرجه الحاكم فى (٢/٥٧) فى البيوع بلفظ " لا ضرر ولا إضرار من  
ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه "

وقال : وهذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه  
وأنظر نصب الراية (٤/٣٨٤) فما بعدها )

(٤) أخرجه مسلم (١/٩٩) فى الايمان ، باب قول النبى صلى الله عليه وسلم :  
" من غشنا فليس منا " بلفظ : " من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا  
فليس منا .

وأخرجه أبو داود فى (٣/٧٣١) فى البيوع ، باب فى النهى عن الغش  
بلفظ : ليس منا من غش .

والترمذى فى (٣/٦٠٦) فى البيوع ، باب ما جاء فى كراهية الغش فـ  
البيوع بلفظ " من غش فليس منا "

.....

---

وذلك لأن الناس يعاملون العبد (١) ولا يعلمون من ذلك عند حضور المولى إذا كان ساكنا فإذا لحقه ديون ثم قال المولى كان عدى محجورا عليه بتأخير الديون إلى وقت حقه ولا بدري متى يمتق وهل يمتق أو (٢) لا يمتق فيكون اتوا حقهم ويلحقهم فيه من الضرر ما لا يخفى ويصير المولى غارا لهم فلدفع الضرر والغرور جعلنا سكوتهم بمنزلة الإذن له في التجارة

والسكوت محتمل كما قال ولكن دليل العرف يرجع جانب الرضا فالعادة (٣) أن من لا يرضى بتصرف عده يظهر (٤) النهي إذا رآه يتصرف ويؤديه على ذلك وربما يستحق عليه ذلك شرعا لدفع الضرر والغرور فبهذا الدليل رجحنا جانب الرضا لدفع الضرر عن المشتري أو البائع قوله ومنه ما ثبت لضرورة الكلام أي ضرورة طول الكلام أو كثرة الكلام مثل قول علمائنا . . . إلى آخره .

---

تابع الرقم ( ٤ )

وأخرجه ابن ماجه ( ٢٤٩/٢ ) في التجارات ، باب النهي عن الغش .  
والدارق ( ٢٤٨/٢ ) في البيوع ، باب في النهي عن الغش  
وأحمد في مسنده في مواضع منها ٢ ، ٥٠ ، ٢٤٢ ، ٤١٧

- ( ١ ) في ( ب ) : العبيد
- ( ٢ ) في ( ب ، ج ) : أم
- ( ٣ ) في ( د ) : والعادة
- ( ٤ ) الكلمة ساقطه من ( ج ) .

ومنه ما يثبت بضرورة كثرة الكلام مثل قول علمائنا رحمهم الله فيمن قال له على مائه  
ودرهم أو مائه وقيصر حنطة ان القطف جعل بياناً للمائة وقال الشافعي : القول

---

وليس الخلاف في هذا الأصل فإن الشافعي رحمه الله يوافقنا في أن السكوت يجعل  
بياناً لضرورة الكلام كما في عطف الجملة الناقصة على الكاملة وكما في عطف العدد  
المفسر على المبهم إنما الخلاف في هذه المسئلة فعندنا هي مبنية على هذا الأصل  
وعنده ليست بمبنية عليه

وجه قوله وهو القياس انه أبهم إلا قرار بالمئة وقوله و درهم ليس بتفسير له لأنه عطف  
عليه بحرف الواو والعطف لم يوضع للتفسير لغة (١) / ألا ترى أن من شرط صحة العطف  
المفاهيم حتى لم يجز عطف الشيء على نفسه ومن شرط صحة التفسير أن يكون عين  
المفسر فإن الدراهم في قوله عشرة دراهم عين (٢) / العشرة لا غيرها (٣) / فكيف  
يصلح العطف مفسراً وإذا لم يصلح مفسراً بقيت المائة مجملة فيكون القول قوله (٤) /  
في بيانها كما في قوله مائه وثوب ومائة وشاة ومائه وعد

---

(١) آخر الورقة (٨٢/ب) من (د)

(٢) آخر الورقة (٢٧/ب) من (ج)

(٣) آخر الورقة (١٦١/أ) من (هـ)

(٤) آخر الورقة (١٤٨/ب) من (ب)

قوله في بيان المائة كما إذا قال على مائة وثوب قلنا : إن حذف المعطوف عليه  
متعارف ضرورة كثرة العدد وطول الكلام وذلك فيما يثبت وجهه في الذمة في عامة

---

بخلاف قوله على مائة وثلاثة دراهم لأنه عطف أحد المبهمين على الآخر ثم فسره  
بالدراهم فينصرف التفسير إليهما لحاجة كل واحد منهما إلى التفسير كما لو قال  
مائة وثلاثة أثواب .

وجه قولنا وهو الاستحسان (١) أن قوله ودرهم ونحوه جعل بيانا عادة لأن حذف  
تفسير المعطوف عليه وتميزه في العدد متعارف إذا كان في المعطوف دليل عليه  
ضرورة طول الكلام يقال :

بعث هذا منك بمائة وعشرة دراهم ومائة وعشرين درهما ومائة ودرهم ومائة  
و درهمن ويراد بالجميع الدراهم من غير فرق بين هذه الصور فلما صلح عطف الدرهم  
على المائة في البيع مفسرا لها بإعتبار العرف كما صلح عطف العدد المفسر لذلك  
( يصلح عطفه مفسرا لها في الإقرار أيضا كما صلح عطف العدد المفسر لذلك ) (٢)

---

(١) آخر الوزنة ( ١٦٥ / أ ) من ( أ )

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) . .

المعاملات كالملك والموزون دون الثياب فإنها لا تثبت في الذمة إلا بطريق خاص وهو السلم .

---

بخلاف عطف ما ليس بمقدر مثل الثوب والشاة والعبد عليها حيث لم يجعل مفسرا لها لأن الموجب للحذف كثرة الاستعمال التي هي من أسباب التخفيف وهي انما ( يتحقق (١) في المقدر الذي يثبت ديننا في الذمة حالا ومؤجلا كالملكيات والموزونات لأنه لما ثبت ديننا في الذمة مطلقا كثر العقود والبايعات به فأما غير المقدر فلم يوجد فيه كثرة استعمال لأنه لما لم (٢) يجب ديننا في الذمة إلا في عقد خاص وهو السلم أو فيما هو في معناه وهو البيع بالثياب الموصوفة مؤجلا لم يقع العقود والمعاملات به وبكثرة الوجوب في الذمة والمعاملات جاز الحذف وصار العطف مفسرا فإذا لم يوجد بقيت المائة مجملة فيرجع في تفسيرها اليه .

---

(١) في (أ) : يتحقق . وفي بقية النسخ : يتحقق .  
(٢) الكلمة ساقطة من (هـ) .



## باب بيان التبديل وهو النسخ

قيل : معنى النسخ لغة الإزالة . يقال : نسخت الشمس الظل أى أزالته ورفعته ، ونسخت الريح الأثر إذا محتها ، ونسخ الشيب الشباب أى أعدمه .

وقيل : معناه النقل وهو تحويل الشيء من مكان إلى مكان أو إحالة إلى إحالة مع بقاءه فى نفسه . يقال : نسخت النحل العسل إذا نقلته من خلية إلى أخرى ومنه تناسخ الموارث لإنتقالها من قوم إلى قوم .

والأولى فى الشرع أن يكون بمعنى الإزالة ، لأن نقل الحكم الذى هو منسوخ إلى ناسخه لا يتمور وأما الإزالة وهى الإبطال والإعدام فمتصوره .

ثم قيل هو فى الشريعة : عبارة عن رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر <sup>(٢)</sup> فقيده بالشرعى إحترازاً عن العقلى ، لأن رفع الأحكام

---

(١) النسخ فى اللغة بمعنى الإزالة يرد على نوعين :

أحدهما : نسخ إلى بدل كنسخ الشمس الظل ونسخ الشيب الشباب أى أذهب وحل محله .

والثانى : نسخ إلى غير بدل نحو " نسخت الريح الأثر أى بطلت وأزالته .

أنظر الإعتبار فى النسخ والمنسوخ للحازمى ص (٨) .

(٢) أنظر النسخ فى الإصطلاح الشرعى فى مختصر إبن الحاجب والعقد

عليه (١٨٥/٢) السوداء (١٩٥) الأحكام لإبن حزم (٤٤٠/٤)

شرح تنقيح الفصول (٣٠١) المحصول (٤٢٣/٣/١) إرشاد

الفحول (١٨٤) .

.....

---

العقلية الثابتة قبل / (١) ورود الشرع التي يعبر عنها بالمباح بحكم الأصل بدليل شرعي متأخر لا يسمى نسخا بالإجماع . وقيد ( بدليل شرعي ) إحترازا عن الرفع بالموت . ويقول : ( متأخر ) إحترازا عن التقييد بالغاية والإستثناء ونحوهما . فإن ذلك لا يسمى نسخا .

وقيل (٢) : هو بيان إنتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي في تقدير أوهامنا إستمراره لولاه بطريق التراخي / (٣)

ويخرج عنه المؤقت ، لأنه ليس في وهما إستمراره . والتخصيص على قول من جوزه متراخيا لأنه (٤) غير مراد من الأصل لا أنه إنتهاء بعد الثبوت إليه أشير في الميزان . (٥)

- 
- (١) آخر الورقة (١٦١/ب) من (هـ) .
  - (٢) القائل هو علاء الدين السمرقندي .  
أنظر ميزان الأصول ص (٧٠٠) .
  - (٣) آخر الورقة (١٦٦/ب) من (أ) .
  - (٤) في (هـ) : إلا أنه .
  - (٥) أنظر ميزان الأصول ص (٧٠٠) .

النسخ في حق صاحب الشرع بيان محض لمدة الحكم المطلق الذي كان معلوما عند الله تعالى إلا أنه تعالى أطلقه فصار ظاهره البقاء في حق البشر فكان تبديلا في حقنا بياننا محضا في حق صاحب الشرع

---

وهو في حق صاحب الشرع بيان محض لإنتهاء [مدة] (١)  
الحكم الأول ليس فيه معنى الرفع ؛ لأنه كان معلوما عند الله تعالى أنه ينتهي في وقت كذا بالنسخ فكان الرفع بالنسبة إلى علمه تعالى مبنيا  
للمدة لا رافعا .

و(٢)  
إلا أنه إذا أطلقه ، أي لم يبين توقيته الحكم المنسوخ حين شرعه فكان ظاهره البقاء في حق البشر لأن إطلاق الأمر بشيء يوهننا بقاء ذلك على التأبيد من غير أن يقطع القول به في زمن الوحي فكان النسخ تبديلا بالنسبة إلى ظاهر الإستمرار الذي في حق العباد بياننا محضا لمدة الحكم في حق صاحب الشرع .

قال صاحب الميزان : هذا غير مستقيم لأنه يؤدي إلى القول بتعدد الحقوق والحق واحد في الشرعيات والعقليات (٣) .

وأجيب عنه : بأن الحق واحد بالنسبة إلى صاحب الشرع .  
فأما بالنسبة إلى العباد فتعدد حتى وجب على كل مجتهد العمل  
باجتهاده ولا يجوز له تقليد غيره .

---

(١) الكلمة من ( ج ) .

(٢) في : ( هـ ) : للحكم .

(٣) أنظر ميزان الأصول ص ( ٧٠٢ )

وهو كالقتل فإنه بيان محض للأجل في حق صاحب الشرع وتغيير وتبديل  
فى حق القاتل .

(١)  
وههنا الحق بالنسبة إلى صاحب الشرع واحد ، وهو كونه بياناً لا رفعاً  
وابطالاً .

وهو أى النسخ فى أنه بيان فى حق صاحب الشرع إبطال فسى  
حق العباد كالقتل فإنه بيان محض للأجل المعلوم فى حق صاحب الشرع ،  
لأن المقتول ميت بأجله بلا شبهة عندنا إذ لا أجل له سواء كما نص الله  
تعالى بقوله : ( فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون )  
(٢)  
والموت الذى حصل فيه يخلق الله تعالى كما حصل فى الميت حتف أنه  
لا بفعل القاتل على ما عرف .

وفى حق القاتل تبديل وتغيير أى ابطال وقطع للحياة بالموت  
لأنه هو المباشر لسبب الموت حتى إستوجب عليه القصاص إن كان عمداً  
رئيسية سى عاقلته ان كان خطأ .

ثم انه جائز عقلاً وواقع شرعاً خلافاً لليهود (٣) لعنهم  
الله تعالى ، فإن نكاح الأخوات كان مشروعاً فى شريعة آدم عليه  
السلام وبه حصل التناسل .

---

(١) فى ( ب ، ج ) : رافعا .

(٢) سورة النحل آية (٦١) .

(٣) قال صاحب النامى شرح الحسامى ( ١٧٨ / ١ ) : وأنكر ذلك  
اليهود وقالوا يلزم منه الجهل والسفه بالنسبة إلى الله سبحانه  
بأنه لو كان يعلم عواقب الأمور ومصالح العباد من الإبتداء إلى  
الإنتهاء ما أمراً ولا بشىء ثم منع عنه ، بل أمر فى أول الأمر  
بما هو خير لهم فى كل وقت ، وغرضهم بذلك أن يكونوا على

وقد ورد في التوراة " أن الله تعالى أمره بتزويج بناته من بنيه " . (١)

وكذا الاستمتاع بالجزء كان حلالا لأدم عليه السلام فإن زوجته  
حواء كانت مخلوقة من ضلعه ثم إنتسخ (٢) ذلك بغيره من الشرائع

وكذا الجمع بين الأختين كان مشروعا في شريعة يعقوب عليه  
السلام ثم إنتسخ في حكم (٣) التوراة . (٤)

والعمل بالسبت كان مباحا قبل شريعة موسى عليه السلام ثم  
إنتسخت تلك الإباحة بشريعة موسى عليه السلام .

وترك الختان كان جائزا في شريعة إبراهيم عليه السلام ثم إنتسخ  
بالوجوب في شريعة موسى عليهما السلام فعرفنا أنه لا وجه إلى إنكاره  
وقد بينا السألة بتمامها في الكشف . (٥)

== اليهودية دائما ويكون دينهم غير منسوخ بشريعة عيسى ومحمد  
عليهما السلام . اهـ

(١) نقله صاحب النامى من الباب العشرين من سفر التكوين . أنظر  
النامى (١/١٧٨) .

(٢) في (ج) : نسخ .

(٣) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٤) نقله وترجمه صاحب النامى من الباب السابع والعشرين من كتاب  
الإستثناء في الآية الثانية والعشرين .

أنظر النامى (١/١٧٨) .

(٥) أنظر كشف الاسرار للمؤلف (٣/١٥٩) .

وأنظر إنتساخ ما في الشرائع السابقة النامى شرح الحسامى (١/١٧٨)

ومحله حكم يكون في نفسه محتملا للوجود والعدم ولم يلتحق به ما ينافي  
النسخ من توقيت أو تأييد ثبت نصا

---

قوله : ومحل النسخ كذا . . . )

لما ثبت أن النسخ بيان مدة الحكم في الحقيقة وإن كان رفعاً  
له في الظاهر لا بد من أن يكون محله حكماً يحتمل / <sup>(١)</sup> أن يكون  
مؤقتاً إلى غاية وأن لا يكون كذلك ليكون النسخ بياناً لمدته .

وذلك لمعنيين :

أحدهما : أن يكون في نفسه محتملاً للوجود والعلم أي يحتمل  
أن يكون مشروعاً وأن لا يكون مشروعاً إذ لو لم يحتمل أن يكون مشروعاً كالكفر  
لا استمر عدم شرعيته والنسخ لا يجري في المعدوم .

ولو لم يحتمل أن يكون مشروعاً كالايمان بالله تعالى وصفاته  
لا استمر شرعيته ضرورة ، فلا يجري فيه النسخ أيضاً ، لأن النسخ  
توقيت ورفع وذلك مناف لما لزم استمرار وجوده . قُتِبَتْ أن محل النسخ  
جائزات العقول لا واجباتها .

والثاني : أن لا يكون ملحقاً به ما ينافي النسخ والتبديل .  
<sup>(٢)</sup> يعني لم يلتحق به بعد أن كان في نفسه محتملاً للوجود والعدم ما يمنع  
لحقوق النسخ الذي هو بيان مدة الشرعية <sup>(٣)</sup> به وذلك ثلاثة أوجه :

توقيت نصا .

أو تأييد صريحا .

أو تأييد دلالة .

---

(١) آخر الورقة (٢٨/ب) من (ج) .

(٢) في (د) : يلحق .

(٣) في (د) المشروعية .

كما في قوله تعالى : ( خالد بن فيها أهدا )

( ١ )

أما الأول : فمثل أن يقول الشارع : أذنت لكم أن تفعلوا كذا إلى سنة كذا ، أو قال : أحللت هذا الشيء إلى عشر سنين ، أو مائة سنة . فإن المنع عنه قبل مضي تلك المدة لا يجوز ، لأنه من البداء والغلط والنسخ المؤدى إليه باطل .

قال القاضي الإمام رحمه الله : وليس لهذا القسم مثال من النصوصات

شعرها .

وذكر في بعض الحواشي أن مثاله قوله تعالى : ( تزرعون سبع سنين دأبا )<sup>(٢)</sup> وقوله عز وجل : ( تستمعوا في دأركم ثلاثة أيام )<sup>(٣)</sup> وليس بسديد لأن ذلك من الأحكام الشرعية وكلامنا فيها .

وأما الثاني : فمثل قوله تعالى : ( خالد بن فيها أهدا )<sup>(٤)</sup>

وصف أهل الجنة بالإقامة فيها<sup>(٥)</sup> وهي تقبل الزوال فلما إقترن بها الأبد صارت بحال لا تقبل الزوال . ولا يجرى في هذا القسم النسخ أيضا ، لأن بيان التوقيت بالنسخ بعد التنصيص على التأبيد لا يكون إلا على وجه البداء وظهور الغلط والله تعالى متعال عنه .

ولا يقال هذا المثال من الأخبار لا من الأحكام وإمتناع النسخ فيه

ليكونه خبرا لا للتأبيد .

لأننا نقول /<sup>(٦)</sup> المقصود بإيراد المثال للتأبيد نصا ولم يوجد في

الأحكام تأبيد صريح . وقد حصل المقصود بإيراده ، فلذلك أوردناه ههنا على أنه يتعلق به وجوب اعتقاد تأبيد أهل الجنة والنار فيهما وهو من الأحكام

فيمح إيراد مثالا من هذا الوجه .

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٢ ) سورة يوسف آية ( ٤٧ ) .

( ٣ ) : هود : ( ٦٥ ) .

( ٤ ) : التغابن : ( ٩ ) .

( ٥ ) الكلمة من ( ج د ) .

( ٦ ) آخر الورقة ( ١٦٢ / ب ) من ( ه ) .

أورد لالة كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

وأما الثالث : فمثل الشرائع التي قبض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنها مؤيدة لا تحتمل / <sup>(١)</sup> النسخ لأنه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ولا نبي بعده ولا نسخ إلا بوحي على لسان نبي فلا يفسى احتمال النسخ بعد هذه الدلالة .

ونظيره ثبوت تأييد الجنة والنار دلالة ، لأن أهلها لما كانوا مؤيدين فيهما كانتا مؤيدتين ضرورة . <sup>(٢)</sup>

وأعلم أن الأصوليين اختلفوا في هذا الفصل فذهب الجمهور منهم إلى جواز نسخ ما لحقه تأييد أو توقيت <sup>(٣)</sup> من الأوامر والنواهي وهو مذهب جماعة من أصحابنا وأصحاب الشافعي رحمهم الله وهو إختصار صدر الإسلام أبي اليسر .

وذهب أبو بكر الجصاص والشيخ أبو منصور والقاضي الإمام أبو زيد والشيخان <sup>(٤)</sup> وجماعة من أصحابنا إلى أنه لا يجوز . <sup>(٥)</sup>

---

(١) آخر الورقة (١٦٦/ب) من (أ) .

(٢) الكلمة ساقطة من (د) .

(٣) في (ب) : وتوقيت .

(٤) الشيخان : شمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام .

أنظر هامش المخطوط (أ) الورقة (١٦٢)

(٥) أنظر هذه المسألة ومناقشتها في : فواتح الرحموت (٦٨/٢)

أصول السرخسي (٦٠/٢) فتح الغفار (١٣١/٢) كشف الأسرار

(١٦٤/٣) المحصول (٤٩١/٣/١) شرح العضد (١٩٢/٢)

شرح تنقيح الفصول (٣١٠) التبصرة (٢٥٥) حاشية البنانى (٢/٢)

(٨٥) المعتد (٤١٣/١) إرشاد الفحول (١٨٦) البرهان (١٢٩٨/٢)



.....

---

ولا خلاف أن مثل قوله : الصوم واجب مستمر / <sup>(١)</sup> أبدا لا يقبل  
النسخ لتأدية النسخ فيه إلى الكذب والتناقض .

تسلك الفريق الأول بأن الخطاب إذا كان بلفظ التأبيد فغايته  
أن يكون دائما على ثبوت الحكم في جميع الأزمان لمعومه ، ولا يمتنع أن يكون  
المخاطب مع ذلك مرهنا لثبوت الحكم في بعض الأزمان دون البعض كما في  
الألفاظ العامة لجميع الأشخاص . وإذا لم يمتنع ذلك لم يمتنع ورود النسخ  
المعروف لمراد المخاطب ولذلك لو فرضنا ذلك لم يلزم عنه محال .

نبيه : أن لفظ التأبيد قد يراد به المبالغة في العرف لا  
الدوام كقول القائل : لازم فلانا أبدا واجتنب فلانا أبدا ، وفلان <sup>(٢)</sup>  
يكرم الضيف أبدا . فيجوز أن يكون كذلك في استعمال الشرع وتبيين <sup>(٣)</sup>  
بلحق <sup>(٤)</sup> النسخ أن المراد به المبالغة لا الدوام .

وتسلك الفريق الثاني بأن نسخ الخطاب المقيد بالتأبيد أو  
التوقيت يؤدي إلى التناقض والبدا ، لأن معنى التأبيد أنه دائم والنسخ يقطع  
الدوام فيكون دائما وغير دائم . وصاحب الشرع منزّه عن ذلك فلا يجوز

---

(١) آخر الورقة (٨٨/ب) من (د) .

(٢) في (هـ) : وفلانا .

(٣) في (ب ، ج) : فتبين .

(٤) في (ج) : بلحق .

.....

القول بنسخه كما لو قيل الصوم دائم مستمر أبدا .  
والدليل عليه أن التأبيد يفيد الدوام والاستمرار قطعا في الخبر  
كما في تأبيد أهل الجنة والنار [حتى أن] <sup>(١)</sup> من قال بجواز فناء  
الجنة والنار وأهاليهما وحمل قوله : ( خالدين فيها أبدا ) <sup>(٢)</sup> على  
المبالغة ينسب إلى الزيغ والضلال فكذا في الأحكام إذ لا فرق في دلالة  
اللفظ لغة على الدوام في الصورتين .

وقولهم : لا يحتج أن يكون المخاطب مريدا لبعض الأزمان دون البعض  
كما في الألفاظ العامة غير صحيح ، لأن ذلك إنما يصح إذا إتصل قرينة  
نطقية أو غير نطقية دالة على المراد من غير تأخر عنه . فأما إذا خلا  
الكلام عن مثل هذه القرينة كان دالا على معناه الحقيقي قطعا لما مر  
فكان ورود النسخ عليه من باب البداء ضرورة فلا يجوز . .

وليس كجريان النسخ في اللفظ المتناول للأعيان ، لأن النسخ  
يؤدي به إلى أنه أريد به <sup>(٣)</sup> البعض بقرينة متأخرة ، بهل  
الحكم ثبت في حق الكل ثم إنقطع في حق البعض بالناسخ فكان هذا  
البعض بمنزلة ما لو ثبت الحكم في حق بنص خاص ثم إنقطع بناسخ .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

(٢) سورة التغابن آية (٩) .

(٣) في ( ب ، ج ) : فيه .

والشرط التمكن من عقد القلب عندنا دون التمكن من الفعل خلافا للمعتزلة

قوله : ( والشرط / (١) التمكن من عقد القلب . . . ) .

إعلم أن للنسخ شروطا بعضها متفق عليه شروطا بعضها عليه :  
مثل كون الناسخ والمنسوخ حكيمين شرعيين ، فإن العجز والموت يزيلان  
التعهد الشرعي ولا يسميان نسخا .

وكذا إزالة الحكم العقلي بالحكم الشرعي لا يسمى نسخا .  
ومثل كون الناسخ منفصلا عن المنسوخ متأخرا عنه فإن الاستثناء  
والغاية لا يسميان نسخا .

ومثل التمكن قبل الانعقاد فإنه شرط بالإجماع . وغيرها .  
ومعناها مختلف فيه مثل كون الناسخ والمنسوخ من جنس واحد ،  
واشتراط البدل للمنسوخ واشتراط كونه أجف من المنسوخ أو مثله ، فإنها  
شرط لصحة النسخ عند قوم على ما عرف .

فمن الشروط المختلف فيها : التمكن من الفعل . والمراد به  
أن يمضي بعد ما وصل الأمر إلى المكلف زمان يسع الفعل المأمور به : (٢)

فعند أكثر الفقهاء وعامة أصحاب الحديث هو ليس بشرط لصحته  
وعند جماهير المعتزلة هو شرط وإليه ذهب بعض أصحابنا مثل  
أبي بكر الجصاص والشيخ أبي منصور والقاضي الإمام أبي زيد وبعض أصحاب  
الشافعي رحمهم الله كالصيرفي وبعض أصحاب أحمد بن حنبل . (٣)

(١) آخر الورقة (١٥٠/ب) من (ب) .

(٢) ، ، (٢٩/ب) من (ج) .

(٣) أنظر التحقيق في هذه السألة في ( فواتح الرحموت ٦١/٢ فما  
بعدها ) المستقصى (١١٢/١ ، ١٢٢) كشف الأسرار (١٦٩/٣)

وصورة المسألة على وجهين :

أحدهما <sup>(١)</sup> أن يرد الناسخ بعد التمكن من الإنعقاد قبل دخول وقت الواجب كما إذا قيل في رمضان حجوا هذه السنة <sup>(٢)</sup> ، ثم قيل في آخره لا تحجوا . أو قيل صوموا غدا ثم قيل قبل إنفجار الصبح لا تصوموا .

والثاني : أن يرد بعد دخول وقته قبل إنقضاء زمن يسـ الوajib كما إذا قيل لإنسان اذبح ولدك فبادر إلى أسبابه ، فقبل إحضار الكل قيل له : لا تذبحه . أو شرع في قوله صم غدا ، فقيل له قبل إنقضاء اليوم لا تصم . كذا في الميزان <sup>(٣)</sup> وغيره .

تسك من شرط التمكن من الفعل بأن العمل بالبدن هو المقصود من شرع الأحكام ، لأن الإبتلاء يتحقق به ، ألا ترى أن الأمر والنهي <sup>(٤)</sup> يدلان بصريحهما على وجوب نفس الفعل ، والإمتناع عنه لدالتهما على الحصد ر لا على العزم والعقد والمنع عنه . ولما كان نفس الفعل هو المقصود بشرع الحكم كان النسخ قبل الفعل أو قبل التمكن منه مؤديا إلى

--- . سبصره ( ٢٦٠ ) البرهان ( ١٣٠٣/٢ ) العضد على ابن الحاجب ( ١٩٠/٢ ) المدة ( ٨٠٧/٣ ) الأحكام لابن حزم ( ٤٧٢/٤ ) ،  
المحلّى على جميع الجواهر وحاشية البناني ( ٧٧/٢ ) التلويح على  
التوضيح ( ٣٣/٢ ) النامى شرح الحسامي ( ١٨١/١ ) المعتمد  
( ٤٠٦/١ ) وميزان الأصول ( ٧١٣ )

- ( ١ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .
- ( ٢ ) ، ، ، ( د ) .
- ( ٣ ) أنظر ميزان الأصول ص ( ٧١٤ ) .
- ( ٤ ) آخر الورقة ( ١٦٣/ب ) من ( هـ ) .
- ( ٥ ) ، ، ( ١٦٧/ب ) من ( أ ) .

.....

### وزمان واحد

اجتماع الحسن والقبح في شيء واحد / لأن الشارع إذا أمر بشيء في وقت دل على حسن ذلك الشيء في ذلك الوقت ، وإذا نهى عن ذلك الشيء في ذلك الوقت دل على قبحه في ذلك الوقت لكون الحسن والقبح من ضرورات الأمر والنهي واجتماعهما لشيء واحد في وقت واحد محال فكان القول بجواز النسخ الذي يؤدي إليه فاسدا . وكان هذا النسخ من باب البداء والغلط لأنه إنما ينهى عما أمر بفعله إذا ظهر له من حال الأمور به ما لم يكن معلوما له حين أمر به .

والبداء على الله تعالى لا يجوز .

وعامة العلماء تسكوا بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بخسين صلاة ليلة المعراج <sup>(٢)</sup> ثم نسخ ما زاد على الخمس فكان ذلك نسخا قبل التمكن من الفعل إلا أنه كان بعد عقد القلب عليه فدل وقوعه على الجواز .

(١) في ( ب ، ج ) : أو الغلط .

(٢) روى الترمذي في ( ٤١٧/١ ) في أبواب الصلاة ، باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات حديث ٢١٣ عن أنس بن مالك قال : " فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به الصلوات خمسين ، ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودي : يا محمد ، انه لا يبدل القول لدى ، وإن لك بهذه الخمس خمسين " وقال : حديث أنس حديث حسن صحيح قريب . وهذا الحديث طرف من حديث الإسراء الطويل الذي أخرجه الشيخان مطولا أخرجه البخاري في ( ٤٥٨/١ ) في الصلاة ، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء . وأخرجه في مواضع أخرى . وأخرجه مسلم في ( ١٤٥/١ ) في الإيمان ، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السموات وفرض الصلوات . ==

فإن قيل هذا حديث غير ثابت . والمعتزلة ينكرون المعراج أصلاً  
ومن أقربهم منهم ومن غيرهم يقولون : لم يرد في حديث المعراج ذكر نسخ  
خمسین صلاة بخمس صلوات وذلك شيء زاده القصاص فيه كما زادوا غيره .  
والدليل عليه أنه لا بد فيه من التمكن من الاعتقاد وكان الأمر بخمسین صلاة  
على ما زعمتم للأمة لا للنبي خاصة ، ولم يوجد التمكن من الاعتقاد (١)  
للمة ، لأنه لا يتصور قبل العلم .

قلنا الحديث ثابت مشهور تلقته الأمة بالقبول وهو في معنى  
التواتر فلا وجه إلى إنكاره . وأهل النقل وناقدا الحديث كما رووا أصل  
المعراج رووا فرض خمسین صلاة ونسخها بخمس صلوات (٢) وذلك في  
الصحيحين وغيرهما من كتب الأحاديث فوجب قبوله كما وجب قبول أصل  
المعراج . ولم يجز القول بكونه من زهادات القصاص .

وقولهم : لم يوجد التمكن من الاعتقاد في حق الأمة (٣)  
فاسد لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الأصل لهذه الأمة وقد وجد منه  
عقد القلب على ذلك .

وبجواز أصل النسخ فإن الدليل لما قام على جواز النسخ دل ذلك  
أن زارة أهل وقت الفعل إذ لا فرق بين أن ينسخ قبل وقسمت

---

== وأخرجه النسائي في (٢١٧/١) في الصلاة ، باب فرض الصلاة .  
وأخرجه ابن ماجه .

وأخرجه أحمد في مسنده في (٣١٥/١ ، ٣٨٢ ، ٤٢٢) .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج ، هـ) .

(٣) ما بين المعقوفتين من (ج) .

.....

---

[الفعل أو بعد] <sup>(١)</sup> وقته ، لأنه يجوز أن يكون المراد بالأمر اعتقاد  
الوجوب والعزم على الفعل إذا حضر وقته ويكون الإبتلاء بهذا القدر . وهذا  
إبتلاء <sup>(٢)</sup> صحيح ، لأن الإيمان رأس الطاعات ، فيجوز أن يبتلى الله  
عباده بقبول هذه العبادة إيماناً . ولا يلزم منه البداء <sup>(٣)</sup> ، ألا ترى  
أن الواحد منا قد يأمر عبده بشئ مقصود . من ذلك أن يظهر عند الناس  
حسن طاعته وإنقياده له ، ثم ينهاء عن ذلك بعد حصول هذا المقصود  
قبل أن يتمكن من مباشرة الفعل ولا يجعل ذلك دليل البداء . وإن كان الأمر  
من يجوز عليه البداء فلأن لا يجعل النسخ قبل التمكن من الفعل بعد عزم  
القلب وإعتقاد الحقيقة موهما للبداء في حق من لا يجوز عليه البداء أولى .

والحاصل أن حكم النسخ عندهم بيان مدة العمل بالبدن ، لأنه  
هو المقصود بالتكليف لحصول الإبتلاء به .

وعندنا حكمه بيان مدة عمل القلب والبدن تارة ، وبيان عمل  
القلب وهو العقد بإنفراده أخرى ، لأن الإبتلاء كما يحصل بالفعل  
يحصل بالعقد أيضاً ، لأنه عمل القلب بخلاف هوى النفس كالعمل بالجوارح

---

(١) ما بين المعقوفتين مطلق في (١) .

(٢) في (٥) : الإبتلاء .

(٣) في (٥) : يرى .

ولا خلاف بين الجمهور أن القياس لا يصلح ناسخا

---

ولما فرغ الشيخ رحمه الله عن بيان الشرط شرع في تفصيل الناسخ  
أعنى الدليل الذي يثبت <sup>(١)</sup> به النسخ بقوله ( ولا خلاف بين الجمهور )  
أي جمل الناس ومعظمهم ( أن القياس لا يصلح ناسخا ) .

القياس المظنون لا يكون ناسخا لشيء عند الجمهور / <sup>(٢)</sup> جليا .  
كان أو خفيا . ونقل عن أبي العباس بن سريج <sup>(٣)</sup> من أصحاب الشافعي  
رحمه : أن النسخ يجوز به ، لأن النسخ بيان كالتخصيص فما جاز  
التخصيص <sup>(٤)</sup> به جاز النسخ به أيضا .

---

(١) في ( ب ، ج ) : ثبت

(٢) آخر الورقة ( ١٥١/ب ) من ( ب ) .

(٣) هو : أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس ، البغدادي القاضي  
الفقيه الأصولي المتكلم . كان يلقب بالهاز الأشهب والأسود  
الضاري ، شيخ الشافعية في عصره ، تتلمذ على المزني . وهو  
شيخ الطبراني المحدث المشهور . فضل على جميع أصحاب  
الشافعي حتى على المزني كما قاله أبو إسحق له تصانيف منها :  
الرد على ابن داود في إبطال القياس في الأصول وفي الفقه :  
التقريب بين المزني والشافعي ، والرد على قيس بن أهبان  
توفي ببغداد سنة ٣٠٦ هـ .

تهذيب الأسماء واللغات ( ٢٥١/٢ ) طبقات الشافعية للسبكي  
( ٢١/٣ ) طبقات الفقهاء للشيرازي ( ص ١٠٨ ) وفيه  
الأعيان ( ٦٦/١ ) الفتح المبين ( ١٦٥/١ ) .

(٤) في ( د ) : به التخصيص .



.....

---

وكان أبو القاسم الأنطاقي من أصحابه لا يُجَوِّز ذلك بقياس الشبه  
 ويُجَوِّز بقياس يستخرج من الأصول . وكان يقول : كل قياس هو مستخرج  
 من القرآن يجوز نسخ الكتاب به وكل قياس هو مستخرج من السنة يجوز نسخ  
 السنة به ، لأن هذا في الحقيقة نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالسنة  
 فثبت الحكم بمثل هذا القياس يكون محالاً به على الكتاب والسنة ، إذ  
 القياس تكثير محال النص . ( ٢ )

تسكك الجمهور بإتفاق الصحابة ( ٣ ) فإنهم كانوا جميعين ( ٤ )  
 على ترك الرأي بالكتاب والسنة ، وإن كانت السنة من الآحاد حتى قال  
 عمر رضي الله عنه في حديث الجنين : ( كدنا أن نقضى فيه برأينا  
 وفيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ) . ( ٥ )

---

( ١ ) هو : عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم الأنطاقي الأهل صاحب  
 الزنى والربيع من كبار الشافعية ، وبه إشتهرت كتب الشافعية  
 بهفداد ، تفقه عليه ابن سريج والاصطخري وابن خيران وغيرهم  
 توفي سنة ٢٨٨ هـ

طبقات الشافعية للسبكي ( ٥٢ / ٢ ) النجوم الزاهرة ( ٢٨٩ / ٣ ) ،  
 طبقات الحفاظ ( ٣٢ / ٣٠ ) .

( ٢ ) أنظر في مسألة جواز النسخ بالقياس أو عدمه في المستصفى ( ١٢٧١ )  
 التبصرة ( ٢٧٤ ) وأرشاد الفحول ( ١٩٣ ) قال الشوكاني : ونقله  
 القاضي أبو بكر في التقريب عن الفقهاء والأصوليين قالوا لا يجوز نسخ  
 شيء من القرآن والسنة بالقياس . . .

وأنظر أيضاً كشف الأسرار ( ١٧٤ / ٣ ) .

( ٣ ) في ( د ) : أصحابه .

( ٤ ) في ( ج ) : مجتمعين .

( ٥ ) تقدم تخريجه . وآخر الورقة ( ٨٩ / ب ) من ( د ) .

وقال على رضى الله عنه : ( لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخف بالمسح  
أولى من ظاهره ، ولكنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على  
ظاهر الخف دون باطنه ) . ( ٢ )

وبأن ما تقدم على القياس المظنون الذى ينسخ به إن كان قطعيا  
لا يجوز نسخه به لإنعقاد الإجماع على وجوب تقديم القاطع على غيره وترك  
الأضعف / ( ٣ ) بالأقوى .

وإن كان ظنيا فلا نسخ ( ٤ ) أيضا ، لأن العمل بالمظنون  
المقدم إنما يثبت مشروطا برجحانه على ما يعارضه وينافيه إذ لو ترجح عليه  
قياس آخر بطل شرط العمل به وخرج عن كونه مقتضيا للحكم .

( ١ ) عبارة ( ب ، ج ) أولى بالمسح .

( ٢ ) أخرجه أبو داود فى ( ١١٤ / ١ ) فى الطهارة ، باب كيف المسح  
بسند ه إلى عبد خير عن على رضى الله عنه قال : ( لو كان الدين  
بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه ) .

وأخرجه البيهقى فى سننه ( ٢٩٢ / ١ ) فى الطهارة ، باب الإقتصار  
بالمسح على ظاهر الخفين قال : وفى سنده عبد خير لم يحتج به  
صاحبا الصحيح .

قال ابن التركمانى فى الجوهر النقى ( ٢٩٢ / ١ ) ردا على البيهقى  
فى طعنه فى عبد خير : أذكر هذه العبارة — أى عبارة البيهقى  
فى حق جماعة ، وكأنه يريد بذلك تضعيفهم وقد ذكرنا أنه لا يلزم من  
كونهما لم يحتجا بشخص أن يكون ضعيفا ، وعبد خير ثقة وقد تقدم  
ذكره . اهـ .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٣٠ / ب ) من ( ج ) .

( ٤ ) فى ( د ) : ينسخ .

( ٥ ) آخر الورقة ( ١٦٨ / ب ) من ( أ ) .

فتبين من القياس الراجح أن حكم المظنون المتقدم لم يكن ثابتا .  
وإن لا ثبوت له فلا رفع ولا نسخ .  
أما إعتبار / (١) النسخ بالتخصيص فننقوض به دليل العقل  
والإجماع وخبر الواحد ، فإن التخصيص بها جائز دون النسخ ، وكيف  
يتساويان والتخصيص بيان والنسخ رفع وإبطال .

وما ذكره الأنماط ضعيف أيها . فإن الوصف الذي به يرد الفرع  
إلى الأصل المنصوص عليه في الكتاب والسنة غير مقطوع بأنه هو المعنى فسي  
الحكم الثابت بالنص . حتى لو كان ذلك المعنى مقطوعا به بأن كان  
منصوصا عليه جاز النسخ به أيضا كالنص .

(٢)  
وكما لا يصلح ناسخا لا يصلح منسوخا عند العامة خلافا للحنابلة  
وعبد الجبار من المعتزلة (٣) لأن ما بعد القياس قطعيا كان أو ظاهريا  
يبين زوال شرط العمل بالقياس المظنون وهو رجحانه لرجحان القاطع .

(١) آخر الورقة (١٦٤/ب) من (هـ) .

(٢) مذهب الحنابلة أن القياس لا ينسخ ولا ينسخ به ومنهم من يجوز  
نسخه في القياس الموجود في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دون  
ما بعده وهو إختيار أبي الخطاب وإبن عقيل وأبي الحسين البصري  
 وإبن برهان وإبن الخطيب . أنظر هذه المسألة في شرح الكوكب  
 المنير (٥٧١/٣) السوداء (٢١٦ - ٢١٧ ، ٢٢٥) العدة (٣/  
 ٨٢٧) المستصفى (١٢٦/١) الأحكام لإبن حزم (٤٨٨/٤) العضد  
 على إبن الحاجب (٩٩/٢) إرشاد الفحول (١٩٣) فواتح الرحموت  
 (٨٤/٢) والمحصل (٥٣٦/٣/١) المحلى على جمع الجوامع  
 وحاشية البناني عليه (٨١/٢) .

(٣) قال أبو الحسين : أي القاضي عبد الجبار - في "الدرس" ان

وكذلك الإجماع عند أكثرهم ، لأن الإجماع عبارة عن اجتماع الآراء ولا يدخل  
للرأى فى معرفة نهاية وقت الحسن والقبح فى الشئ عند الله تعالى

---

والظنى المتأخر عنه وإلا لما صلح <sup>(١)</sup> لنسخ المتقدم وإذا زال شرط العمل  
به فلا حكم له فلا رفع ولا نسخ .

قوله : ( وكذا . . . ) أى وكالقياس الإجماع عند أكثرهم .

<sup>(٢)</sup>  
الإجماع يجوز أناسخا للكتاب والسنة والإجماع عند بعض مشائخنا  
منهم عيسى بن أبان وإليه ذهب بعض المعتزلة متمسكين بأن عثمان رضى الله  
عنه حجب الأم عن <sup>(٣)</sup> الثلث إلى السدس بأخوين قال ابن عباس رضى الله  
عنهما : كيف تحجبهما بأخوين وقد قال الله تعالى : ( فإن كان له  
أخوة فلأمه السدس ) <sup>(٤)</sup> والأخوان ليسا بأخوة ؟  
فقال : حجبهما قومك يا غلام ( فدل على جواز النسخ بالإجماع

=== القياس إن كان معلوم العلة جاز نسخه . . . ) قال أبو الحسين :  
لا يخلو القياس المنسوخ إما أن يكون ثابتا فى حال حياة النبي  
صلى الله عليه وسلم ، أو بعد وفاته . فإن كان فى حال حياته ،  
فليس يمتنع رفعه بالنص والقياس . . . فأما القياس المستفاد بعد  
وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه يمتنع نسخه بخص كتاب أو سنة  
متجددين . . . أنظر المعتمد ( ٤٣٤ / ١ - ٤٣٥ ) .

( ١ ) فى ( ج ) : صح

( ٢ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

( ٣ ) فى ( د ) : من .

( ٤ ) سورة النساء آية ( ١١ )

( ٥ ) أخرجه البيهقى فى سننه ( ٢٢٢ / ٤ ) عن ابن عباس رضى الله عنهما  
" أنه دخل على عثمان بن عفان رضى الله عنه أن الأخوين لا يردان  
الأم عن الثلث . قال الله تعالى : ( إن كان له أخوة ) فالأخوان  
بلسان قومك ليسا بأخوة . فقال عثمان : لا أستطيع أن أرد ما كان  
قبلى . ومضى فى الأضرار وتوارث به الناس .  
===

وبأن المؤلفه قلوبهم سقط نصيبهم (١) من الصدقات بالإجماع  
المنعقد في زمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه . (٢)

وبأن الإجماع حجة من حجج الشرع موجبة للعلم كالكتاب والسنة  
فيجوز (٣) أن يثبت النسخ به كالنصوص ، ألا ترى أنه أقوى من الخبر  
المشهور والنسخ بالمشهور جائز حيث (٤) جازت به الزيادة على  
الكتاب التي هي نسخ فبالإجماع أولى .

وعند جمهور العلماء : لا يجوز النسخ به (٥) لأنه عبارة عن  
إجماع الآراء في شيء ، ولا مجال للرأي في معرفة نهاية وقت الحسن  
والقبح في الشيء عند الله تعالى .

== وأخرجه الحاكم في المستدرک (٣٣٥/٤) وقال : صحيح الإسناد  
ولم يخرجاه . ووافقه عليه الذهبي وصححه وفي التلخيص الحبير  
(٨٥/٣) قال الحافظ بعد ذكره قول الحاكم : وفيه نظر فان فيه  
شعبة مولى ابن عباس وقد ضعفه النسائي .

- (١) الكلمة ساقطة من و (هـ) .
- (٢) .
- (٣) في ( د ) : يجوز .
- (٤) العبارة مطمسة في ( أ ) .
- (٥) مسألة جواز النسخ بالإجماع أنظر تفصيلها في : المعتمد (٤٣٢/١)  
واللمع (٣٣) والسودة (٢٢٤) وارشاد الفحول (١٩٢) والتلويح  
على التوضيح (٣٤/٢) .
- ونقل التفتازاني عن فخر الإسلام البرزوي في التلويح (٣٤/٢) أنه  
يقول بجواز نسخ الإجماع بالإجماع وذلك أن الإجماع الأول يكون على  
مصلحة ثم تتبدل هذه المصلحة فيحصل إجماع على خلاف الإجماع الأول  
وأجاز بعض الحنابلة وروى الإجماع على خلاف النص ولكنهم يقولون : أن  
الناسخ مستند بالإجماع لا الإجماع نفسه وبه قال الشيرازي في اللمع .

ثم أوان النسخ حال / (١) حياة الرسول صلى الله عليه وسلم لا تفاقتنا  
على أن لا نسخ بعده وفي حياته ما كان ينعقد الإجماع بدون رأيه وكأن  
الرجوع إليه فرضا . وإذا وجد البيان منه فالواجب للمعلم قطعاً هو البيان  
المسئوع منه ، وإنما يكون الإجماع موجبا للمعلم بعده ولا نسخ بعده ،  
فعرفنا أن النسخ بدليل الإجماع لا يجوز كذا ذكر شمس الأئمة رحمه الله . (٢)  
ولأن الإجماع لا ينعقد ألبته بخلاف الكتاب والسنة فلا يتصور أن  
يكون ناسخا لهما ، ولو وجد الإجماع بخلافهما لكان ذلك هنا\* على نص  
آخر ثبت عندهم أنه ناسخ للكتاب والسنة .

ولا يصلح أن يصير منسوخا بهما أيضا لعدم قصور حدود كتاب أو  
سنة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . وكذا لا يصلح ناسخا للإجماع  
ولا منسوخا به (٣) ، لأن الإجماع الثاني إن دل على بطلان الأول لم  
يجز ذلك ، إن الإجماع لا يكون باطلا ، وإن دل على أنه كان صحيحا  
لكن الإجماع الثاني حرم العمل به من بعد فلم يجز ذلك إلا بدليل شرعي

(١) آخر الورقة (١٦٩/أ) من (أ) .

(٢) أنظر أصول السرخسي (٦٦/٢ - ٦٧) .

(٣) أنظر مسألة نسخ الإجماع في المراجع السابقة وقال أبو الحسين

البصري في المعتد (٤٣٢/١) : يجوز أن ينسخ الله حكما  
اجتمعت عليه الأمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولكن نسخ الإجماع المعتقد بعد وفاته منوع .

متجدد وقع لأجله الإجماع من كتاب أو سنة أو لدليل كان موجودا خفى عليهم من قبل ثم ظهر لهم وكل ذلك باطل لاستحالة حدوث كتاب أو سنة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم . ولعدم جواز خفاء الدليل الذى يدل على الحق عند الإجماع الأول على الكل لاستلزامه إجماعهم على الخطأ .

وكذا لا يصلح ناسخا للقياس ولا منسوخا به لما مر .  
وأما تسكهم بقصة (١) عثمان ، فضعيف ، لأنها إنما تدل على النسخ بالإجماع إذا ثبت كون المفهوم حجة قطعا حتى يكون معنى الآية من حيث المفهوم فإن لم يكن له أخوة فلا يكون لأنه السدس بل الثالث وإذا ثبت (٢) أيضا أن لفظ الأخوة لا ينطلق (٣) على الأخوين قطعا ولم يثبت واحد منهما كذلك فلا يلزم النسخ [على أنه لا يلزم النسخ] (٤) على تقدير ثبوتها أيضا لا مكان تقدير النص الدال على الحجب ، وإن لو لم يقدر ذلك كان الإجماع على الحجب خطأ وحينئذ يكون النسخ هو النص دون الإجماع .

وكذا تسكهم بسقوط نصيب المؤلفه قلوبهم ، لأن ذلك لم ينسخ بالإجماع بل هو من قبيل إنتهاء الحكم بإنتهائها موجه على ما عرف .

(١) فى ( د ) : بقضية .

(٢) آخر الورقة ( ١٥٢ / ب ) من ( ب ) .

(٣) فى ( ب ، ج ) : يطلق .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

وانما يجوز النسخ بالكتاب والسنة ويجوز نسخ أحدهما بالآخر عندنا  
وقال الشافعي لا يجوز لأن مدرجه إلى الطعن

قوله : ( وانما يجوز النسخ بكذا . . . )

يعنى لما ثبت أن القياس لا يصلح ناسخا ولا منسوخا ، وكذا  
الإجماع لم يبق ما يصلح لذلك إلا الكتاب والسنة ، لإنحصار دلائل الشرع  
على هذه الأربعة . فيجوز نسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة بالسنة <sup>(١)</sup>  
إذا كانت الثانية مثل الأولى أو فوقها في القوة بلا خلاف . <sup>(٢)</sup>

ويجوز نسخ أحدهما بالآخر أي السنة بالكتاب ونسخ الكتاب  
بالسنة المتواترة عندنا ، وهو مذهب جمهور الفقهاء والتكلمين — من  
الأشاعرة والمعتزلة وإليه ذهب المحققون من أصحاب الشافعي رحمه الله .  
وقال الشافعي رحمه الله : لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة قولا  
واحدا وهو مذهب أكثر أهل الحديث . <sup>(٣)</sup>

(١) آخر الورقة (١٦٩/ب) من (أ) .

(٢) قال الغزالي في المنحول : لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب  
أنظر المنحول ص (٢٩٢) .

وأنظر الكلام في نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة وعدم الخلاف فيهما  
في شرح الكوكب المنير (٥٥٩/٣) والتبصرة (٢٧٢) وشرح تنقيح  
الفصول (٣١١) والسودة (٢٠٥) والرسالة (١٠٦) والتلويح على  
التوضيح (٣٤/٢) وفتح الغفار (١٣٣/٢) .

(٣) اختلف الفقهاء في جواز نسخ الكتاب بالسنة فالجمهور على الجواز وخالف  
في ذلك الشافعي وجماعة من أصحابه منهم الصيرفي والخفاف والشيرازي  
قال الشافعي في الرسالة (١٠٦) "وأبان الله لهم أنه إنما نسخ  
ما نسخ من الكتاب بالكتاب ، وأن السنة لا ناسخة للكتاب" .  
وقال أيضا في الرسالة (١٠٨) : ( فأخبر الله أن نسخ القرآن



وله في نسخ السنة بالكتاب قولان : الأظهر من مذهبه أنه لا يجوز  
والآخر أنه يجوز وهو الأولى بالحق كذا ذكر السمعاني<sup>(٢)</sup> من أصحاب الشافعي  
في القواطع .

واليه مال كثير من أنكر جواز نسخ الكتاب بالسنة .  
إستدلوا على عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة بقوله تعالى : ( ما ننسخ  
من آية أو ننسها تأتي بخير منها أو مثلها )<sup>(٣)</sup> / <sup>(٤)</sup> فإنه يدل على أن  
الآية تنسخ إلا بآية أخرى ، لأنه تعالى قال : ( تأتي بخير منها  
أو مثلها ) وهو يدل على أن البدل : خير أو مثل . وعلى أنه من جنس

=== وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله (

وأنظر التفصيل في المسألة في المنحول فـ ( ٢٩٢ ) وقد حقق الشيخ  
محمد حسن هيتو قول الشافعي في المسألة فيحسن الرجوع إليه وأنظر  
البرهان ( ١٣٠٧/٢ ) واللمع ( ٣٣ ) والحصول ( ٥١٩/٣/١ ) ،  
والرسالة ( ١٠٦ وما بعدها ) والسودة ( ٢٠٥ ) وإرشاد الفحول  
( ١٩١ ) وشرح تنقيح الفصول ( ٣١٢ ) .

( ١ ) أنظر رأيه في الرسالة ( ١٠٨ ) فقره ( ٢٢٤ ) حيث قال : وهكذا سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا ينسخها إلا سنة لرسول الله ،  
ولو أحدث الله لرسوله من أمر سن فيه غير ما سن رسول الله لسن فيما  
أحدث الله إليه ، حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة للتي قبلها ما  
يخالفها . وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم . اهـ  
والذي عليه جماهير الفقهاء بما فيهم أصحاب الشافعي الجواز عقلاً  
وشرعاً . أنظر هذه المسألة في اللمع ( ٣٣ ) المعتمد ( ٤٢٣/١ )  
وشرح تنقيح الفصول ( ٣١٢ ) . الحصول ( ٥٠٨/٣/١ ) .

( ٢ ) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار المعروف بابن السمعاني أبو المظفر  
مفسر محدث متكلم فقيه أصولي ثقة على المذهب الحنفي ثم انتقل  
إلى المذهب الشافعي ، من مؤلفاته : التواضع في أصول الفقه ، تفسير  
القرآن ، منهاج أهل السنة ، توفي سنة ٤٨٩ هـ ، انظر البدايات  
والنهاية ١٥٣/١٢ - مرآة الجنان ١٥١/٣ - شذرات الذهب ٣٩٣/٣  
الاعلام ( ٢٠/١٣ )

( ٣ ) سورة البقرة آية ( ١٠٦ ) . ( ٤ ) آخر الورقة ( ١٦٥/ب ) من ( هـ ) .

المبدل منه<sup>(١)</sup> ، لأن قول القائل : لا آخذ منك درهما إلا آتيتك بخير منه يفيد أنه يأتي بدرهم خير من الدرهم المأخوذ . والسنة ليست خيرا من الكتاب ولا مثاله ، ولا من جنسه بلا شك ، لأن الكتاب كلام الله تعالى وهو معجز والسنة كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وهي غير معجزة<sup>(٢)</sup> فلا يجوز نسخه بها .

ولأنه تعالى قال : ( نأت ) وهو يدل على أن الآتى بالخير والمثل هو الله تعالى وذلك بأن يكون الناسخ من الكتاب أيضا .

مقوله تعالى : ( قل ما يكون لى أن أبذل من تلقاء نفسى إن اتبع إلا ما يوحى إلى )<sup>(٣)</sup> أخبر أن الرسول ليس إليه ولاية التبديل وأنه متبع لما أوحى إليه لا مبدل له ، والتبديل باطلاقة يتناول تبديل اللفظ وتبديل الحكم فينتفى الأمران جميعا ولا يكون له ولاية تبديل الحكم كما لا يكون له ولاية تبديل اللفظ .

وفى عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله تعالى ( لتبين للناس ما نزل إليهم )<sup>(٤)</sup> جعل قول الرسول صلى الله عليه وسلم مبيها للمنزل<sup>(٥)</sup> ، فلو نسخت السنة به<sup>(٦)</sup> لخرجت عن كونها بيانا لانعدامها .

(١) الكلمة لم ترد فى ( أ ، د ، هـ ) .

(٢) آخر الورقة ( ٣١/ب ) من ( ج ) .

(٣) سورة يونس آية ( ١٥ ) .

(٤) سورة النحل آية ( ٤١ ) .

(٥) الكلمة طمسة فى ( أ ) .

(٦) فى ( د ) : بالكتاب .

.....

ويقوله عزاسمه : ( ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ) (١)  
والسنة شيء فيكون الكتاب بياناً لحكمها (٢) لا رافعا لها ، وذلك في  
أن يكون مؤيدا لها إن كان موافقا ومبيناً للغلط فيها إن كان مخالفا .

وهما أشار إليه الشيخ رحمه الله في الكتاب وهو يشمل الوجهين .  
وبيانه : أن في القول بعدم جواز نسخ أحدهما بالآخر صيانة  
الرسول صلى الله عليه وسلم عن شبهة الطعن ، لأنه لو نسخ الكتاب  
بالسنة يقول الطاعن : هو أول قائل وأول عامل بخلاف ما يزعم أنه أنزل إليه  
فكيف يعتمد على قوله ؟

ولو نسخت سنة بالكتاب يقول الطاعن : قد كذبه ربه فيما قال فكيف  
نصدق قه ؟

فهو معنى قوله لأنه أي نسخ أحدهما بالآخر . يكون درجة أي  
طريقاً ووسيلة إلى الطعن وإذا كان كذلك كان جعل كل واحد منهما مهيئاً  
ومؤيداً للآخر أولى من جعله رافعاً ومبطلاً لصاحبه سداً لباب الطعن لعلمنا  
أنه مضمون عما يوهم الطعن .

واحتج الجمهور : بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوجه إلى  
الكعبة في الصلاة حين كان بمكة . ولما هاجر إلى المدينة كان يتوجه إلى  
بيت المقدس في الصلاة ستة عشر شهراً ثم نسخ ذلك بالتوجه إلى الكعبة  
فإن (٣) كان التوجه إلى الكعبة حين كان بمكة ثابتاً بالكتاب فقد نسخ

---

(١) سورة النحل آية (٨٩) .

(٢) في ( د ) لحكمه .

(٣) في ( د ) : وأن .

وأنا نقول النسخ بيان مدة الحكم وجائز للرسول صلى الله عليه وسلم بيان مدة حكم الكتاب فقد بعث مبينا وجائز أن يتولى الله تعالى بيان ما أجرى على لسان رسوله

---

بالسنة الموجبة للتوجه إلى بيت المقدس . فإنه ثابت بالسنة بلا شبهة ، لأنه لا يتلى في القرآن . فيكون فيه دليل جواز نسخ الكتاب بالسنة فإن لم يثبت فلا شك في أن التوجه إلى بيت المقدس الثابت بالسنة قد نسخ بالكتاب وهو قوله تعالى : ( قول وجهك شطر المسجد الحرام ) <sup>(١)</sup> فيكون دليلا على جواز نسخ السنة <sup>(٢)</sup> بالكتاب .

وسا ذكر في الكتاب وهو أن نسخ أحدهما بالآخر لم يمتنع عقلا ولم يرد منع منه سمعا فوجب القول بالجواز . <sup>(٣)</sup>

وذلك لأن النسخ في الحقيقة بيان مدة الحكم كما مبينا فإذا ثبت حكم بالكتاب لم يمتنع أن يبين رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة بقاءه بوحي غير متلو كما لم يمتنع أن يبينها بوحي متلو ، وكما لم يمتنع أن يبين مجمل الكتاب بعبارته لم يمتنع أن يبين مدة الحكم المطلق بعبارته .

ألا ترى أن النسخ إسقاط الحكم في بعض الأزمان الداخلة تحت العموم كما أن التخصيص إسقاط الحكم في بعض الأعيان الداخلة تحت العموم فإذا لم يمتنع تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة لم يمتنع نسخه بها أيضا .

وإذا ثبت حكم بالسنة لم يمتنع أيضا أن يتولى الله تعالى ببيان

---

(١) سورة البقرة آية (١٤٤) .

(٢) في ( ج ) الكتاب بالسنة .

(٣) آخر الورقة ( ٩ / ب ) من ( ٥ ) .

عليه الصلاة والسلام

مدته لعلمه بتبدل (١) المصلحة كما لم يمتنع أن يبينها الرسول بنفسه ، لأن  
الحكم الثابت على لسان الرسول بعبارته هو حكم ثابت من الله تعالى بدليل  
مقطوع به (٢) فثبت أن ذلك ليس بممتنع عقلا ولم يرد السمع بعدم جوازه  
أيضا ، لأن ما تلاوا من الآيات لا يدل على عدم جوازه فثبت أنه جائز .

وقولهم هذا مدرجه الطعن فاسد ، لأن النسخ لو امتنع  
بمثل هذا الطعن لم يجوز نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالسنة أيضا ،  
لأن الطاعن يقول إنه تناقض في كلامه ، وينقل عن الله كلاما متناقضا  
فكيف يعتمد عليه . ثم لم يندفع نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة /  
بهذا الطعن فكذا ما نحن فيه .

وهذا لأنه علم بالمعجزات الدالة على صدق صحة رسالته وأنه  
بلغ وإن الجميع من عند الله تعالى فلم يبق للطعن مجال .

وأما تسكهم بالآيات ففاسد ، لأن المراد بالخيرية هو  
الخيرية فيما يرجع إلى مرافق العباد ومصلحتهم . وكذا بالمماثلة لا  
الخيرية . والمماثلة في النظم وقد يكون حكم السنة الناسخة خيرا  
أو مثالا لحكم الآية المنسوخة في المصلحة والثواب ونحوهما .

( ١ ) آخر الورقة ( ٩ / ب ) من ( د )

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٧٠ / ب ) من ( أ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٥٣ / ب ) من ( ب ) .

( ٤ ) في ( ج ) الصدق .

وكذا نسخ الكتاب بالسنة ليس بتعديل من عند نفسه - بل  
يوحي من الله تعالى (إن أتبع إلا ما يوحى إليّ) <sup>(١)</sup> إلا أنه غير  
متلو .

وكذا المراد من قوله ( لتبين ) لتبلغ ولو كان المراد حقيقة  
فالنسخ بيان أيضا .

ثم مثال نسخ الكتاب بالكتاب آيات المسالمة التي هي أكثر  
من مائة آية بآيات القتال . ونسخ وجوب ثبات الواحد للعشرة  
الثابت بقوله تعالى : / <sup>(٢)</sup> ( إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا  
مائتين ) <sup>(٣)</sup> بوجوب ثباته للإثنين بقوله عز اسمه ( الآن خفف  
الله عنكم .. ) <sup>(٤)</sup> الآية .

ومثال نسخ السنة بالسنة قوله صلى الله عليه وسلم : " انى  
كنت نهيتكم عن ثلاث عن زيارة القبور فزوروها فقد أذن لمحمد فنى  
زيارة قبر أمه .

ولا تقولوا هجرا <sup>(٥)</sup> وعن لحوم الأضاحى أن تسكوه فوق ثلاثة  
أيام فاسكوا ما بدا لكم وتزودوا فإنما نهيتكم ليتسع به موسركم على معسكركم

(١) ما بين المعقوفتين أثبتناه من هامش (أ) .

(٢) آخر الورقة (١٦٦/ب) من (هـ) .

(٣) سورة الأنفال آية (٦٥) .

(٤) ، ، ، (٦٦) .

(٥) هجرا : فحشا . أنصر النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير (٥/

.....

---

وعن النبيذ (١) في الدباء (٢) والحنتم (٣) والمزفت (٤) والنقير (٥)  
فامشروا في كل ظرف (٦) ولا تشربوا سكرا . (٧)

---

- (١) النبيذ : ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة وغير ذلك .  
أنظر النهاية لابن الأثير (٦/٥) .
- (٢) الدباء : القرع . واحدتها دباءة .  
النهاية لابن الأثير (١٦/٢) .
- (٣) الحنتم : جوارح حمزفته يؤتى بها من مصر .  
غريب الحديث لأبي إسحق الحري (٦٦٧/٢) .
- (٤) المزفت : هو الإناء الذي طلى بالمزفت ثم أنتبذ فيه .  
النهاية لابن الأثير (٣٠٤/٢) .
- (٥) النقير : أصل النخلة يُنقر وسطه ثم ينبذ فيه التمر ويلقى عليه الماء ليصير نبيذا سكرًا . انظر النهاية لابن الأثير : (١٠٤/٥) .
- (٦) الظرف : الوعاء .  
أنظر غريب الحديث لأبي إسحق الحري (١١٣١/٣) .
- (٧) الحديث رواه مسلم في (٦٧٢/٢) في الجنائز ، باب إستئذان النبي صلى الله عليه وسلم به عز وجل في زيارة قبر أمه .  
ورواه في الأضاحي في (١٥٦٤/٣) حديث (١٩٧٧) .  
ورواه أبو داود في (٩٧/٤) في الأشربة ، باب في الأوعية . وروى النهي عن الشراب في الدباء والحنتم والمزفت والنقير في الأحاديث من ٣٦٩٠ - ٣٦٩٧ .  
ورواه الترمذي في (٣٧٠/٣) في الجنائز ، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور .  
ورواه النسائي في (٨٩/٤) في الجنائز ، باب زيارة القبور .

.....

---

ومثال نسخ السنة بالكتاب نسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه  
إلى الكعبة كما قلنا ونسخ ما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة  
على رد نسائهم <sup>(١)</sup> بقوله تعالى ( فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن  
إلى الكفار ) <sup>(٢)</sup> .

---

== ورواه ابن ماجه في ( ١١٢٧/٢ ) في الأشربة ، باب النهي عن نهيد  
الأوعية .

ورواه مالك في الموطأ ( ٤٨٥/٢ ) في الضحايا ، باب إدخال لحوم  
الأضاحي .

( ١ ) أخرج البخاري في ( ٤٥٣/٧ ) في المغازي ، باب غزوة الحديبية  
لما كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم سهيل بن عمرو يوم الحديبية  
على قضية المدة وكان فيها إشتراط سهيل بن عمرو أنه قال : لا يأتيك  
منا أحد إلا ردته إلينا وخليت بيننا وبينه . وأبى سهيل أن يقاضى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على ذلك . فكره المؤمنون ذلك  
وأعضوا فتكلموا فيه ، فلما أبى سهيل أن يقاضى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إلا على ذلك كاتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فرد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا جندل بن سهيل يومئذ إلى أبيه  
سهيل بن عمرو . ولم يأت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد من  
الرجال إلا رد . في تلك المدة وإن كان مسلما . وجاءت المؤمنات  
مهاجرات فكانت أم كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط من خرج إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي عاتق . فجاء أهلها يسألون  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجعها إليهم ، حتى أنزل الله  
تعالى في المؤمنات ما أنزل . اهـ

( ٢ ) سورة المتحنة آية ( ١٠ ) .



ويجوز نسخ التلاوة والحكم جميعا ويجوز نسخ أحدهما دون الآخر

---

ومثال نسخ الكتاب بالسنة ما قالت عائشة رضى الله عنها ما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أباح الله تعالى له من النساء ما شاء (١) فإن ثبت هذا الخبر كان هذا (٢) نسخا للكتاب وهو قوله تعالى : ( لا يحل لك النساء من بعد ) (٣) بالسنة وهي إخبار النبي عليه السلام ! ياها أن الله تعالى أباح له ذلك كذا قيل .

قال القاضي الإمام أبو زيد لم يوجد في كتاب الله تعالى ما نسخ بالسنة إلا من طريق الزيادة / (٤) على النص .  
قوله : ويجوز نسخ التلاوة .

ولما فرغ من تفصيل النسخ أشار إلى تفصيل النسخ من الكتاب وهو أقسام أربعة :

نسخ التلاوة والحكم (٥) جميعا .

ونسخ الحكم دون التلاوة .

وفكسه .

ونسخ وصف الحكم مع بقاء أصله نحو نسخ فرضية صوم (٦) عاشورا .

---

(١) أخرجه الترمذى فى ( ٣٥٦/٥ ) فى ٥٢ تفسير القرآن ، باب تفسير سورة الأحزاب بلفظ " مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء " .

وأنظر تخریج أحادیث أصول البردوى ص ( ٢٢٥ ) .

(٢) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج ) .

(٣) سورة الأحزاب آية ( ٥٢ ) .

(٤) آخر الورقة ( ٣٢/ب ) من ( ج ) .

(٥) فى ( ب ، ج ) الحكم والتلاوة .

(٦) ، ( ب ، ج ) صيام .

أما الأول فمثل ما نسخ من القرآن في حياة الرسول عليه السلام  
بالإنسا\* وصرف القلوب عنه على ما روى " أن سورة الأحزاب كانت تعادل<sup>(١)</sup>  
سورة البقرة<sup>(٢)</sup> وقال الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أوتي قرآنا  
ثم نسيه فلم يكن أن لم يبق<sup>(٣)</sup> منه شيء لما رفع الله من قلبه ذلك .

وكان هذا النوع من النسخ جائزا في حياة الرسول عليه السلام  
لإستثناه المذكور في قوله تعالى : ( سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله )<sup>(٤)</sup>  
إن لو لم يتصور النسيان لخلا ذكر الإستثناء عن الفائدة وقوله تعالى : ( أو  
نسيها )<sup>(٥)</sup> يدل على الجواز أيضا .

فأما بعد وفاته فلا يجوز . خلافا للتحدة<sup>(٦)</sup> ومعض الرافضة<sup>(٧)</sup>  
لأنه تعالى قال ( إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون )<sup>(٨)</sup> . ومعلوم  
أنه ليس المراد الحفظ لديه ، فإنه تعالى يتمنى من أن يلحقه نسيان أو  
غفلة ، فعرفنا أن المراد الحفظ لدينا فإن الضياع محتمل منا قصدا كما  
فعله أهل الكتاب /<sup>(٩)</sup> والغفلة والنسيان متوهمان منا ، وبكل واحد

- 
- (١) في نص أحد : تعادل .
  - (٢) رواه أحد في سنده (١٣٢/٥) .
  - (٣) في ( ج ) : فلم يبق منه شيء .
  - (٤) سورة الأعلى آية (٦-٧) .
  - (٥) سورة البقرة آية (١٠٦) .
  - (٦) في ( ج ) : الملاحظة .
  - (٧) في ( ب ، ج ) : الروافض .
  - (٨) سورة الحجر آية (٩) .
  - (٩) آخر الورقة (١٦٧/١) من ( ه ) .

.....

---

منهما يفوت الحفظ إلا أن يحفظه الله تعالى . فأخبر أنه هو الحافظ لما أنزله على رسوله عن التغيير والمحو عن القلوب صيانة للدين إلى آخر الدهر فلا يجوز نسخ شيء منه بعد وفاته بطريق الإندراس وذهاب حفظه من قلوب العباد .

وأما القسم الثاني . وهو نسخ الحكم دون التلاوة وعكسه وهو نسخ التلاوة دون الحكم فصحيحان عند جمهور الفقهاء والمتكلمين وأنكرت فرقة شاذة من المعتزلة <sup>(١)</sup> الجواز في القسمين متسكين بأن المقصود <sup>(٢)</sup> من النص حكمه المتعلق بمعناه إذ الإبتلاء يحصل به والنص وسيلة إلى هذا المقصود ، فلا يبقى النص بدون حكمه لسقوط إعتبار الوسيلة عند فسوات المقصود ، كوجوب الطهارة لا يبقى بعد سقوط الصلاة بالحيف . والحكم ثابت بالنص لا بخيره فلا يبقى بدونه كالطك الثابت بالبيع لا يبقى بدون البيع بأن انفسخ .

وتمسكت العامة في القسمين بالمنقول فإن الإبتداء باللسان للزناة وإساک الزواني في البيوت والإعتداد بالحوال للمتوفى عنها زوجها وتقديم الصدقة على نجوى الرسول والتخيير بين الغدية والصوم وسالبة الكفسار

---

(١) قرر أبو الحسين البصري في المعتد (٤١٨/١) جواز نسخ التلاوة دون الحكم وعكسه . وأنظر المسألة في المحصول (٤٨٢/٣/١) والمستصفي (١٢٣/١) وشرح العضد (١٩٤/٢) وشرح تنقيح الفصول (٣٠٩) وكشف الأسرار (١٨٨/٣) وفواتح الرحموت (٢/٧٣) والسودة (١٩٨) والوصول إلى الأصول (٢٨/٢) .

(٢) آخر الورقة (١٧١/ب) من (١)

وثبات الواحد للعشرة أحكام نسخت مع بقاء تلاوة الآيات الموجبة لها  
فدل ذلك على جواز نسخ الحكم دون التلاوة .

وكذا القراءات المشهورة التي لم تثبت بالتواتر مثل قراءة ابن  
سعود رضى الله عنه ( فصيham ثلاثة أيام متتابعات ) (١) مثل قراءة  
ابن عباس رضى الله عنهما ( فأفطر فعدة من أيام آخر ) (٢) ومثل  
قراءة سعد بن أبى وقاص (٣) وله أخ وأخت لأم فلكل واحد  
منهما السدس (٤) / (٥) ومثل رواية عمر رضى الله عنه ( الشيخ  
والشيخة إذا زنيا فأرجوهما البتة نكالا من الله ) (٦) إنتسخت  
تلاوتها فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم بصرف الله تعالى القلوب عن  
حفظها فى حياته إلا قلوب هؤلاء ، وبقيت أحكامها بحفظهم ونقلهم بسند  
وفاء الرسول عليه السلام وخبر الواحد كاف فى وجوب العمل ، فدل ذلك  
على جواز نسخ التلاوة وبقاء الحكم .

(١) حكاة القرطبى عن ابن سعد فى الجامع لأحكام القرآن (٢٨٢/٦) .

(٢)

(٣) هو الصحابى الجنيل : سعد بن مالك بن أهيب القرشى الزهرى من  
السابقين الأولين وأحد العشرة المبشرين بالجنة وآخرهم موتا وأحد  
سنة الثمورى شهد بدرا وسائر المشاهد وكان مجاب الدعوة . إعتزل

الفتن ، مناقبه كثيرة . توفي ودفن بالمدينة سنة ٥٥ هـ .

الإصابة (٣٣/٢) الإستيعاب (١٨/٢) تهذيب الآسما (٢١٤/١)

سير أعلام النبلاء (٩٢/١) أسد الغابة (٣٦٦/٢) .

(٤) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى : (٢٣١/٦) .

(٥) آخر الورقة (٣٣/أ) من (ج) .

(٦) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى : (٢١١/٨) والموطأ (٨٢٤/٢) .

والحاكم فى المستدرک : (٣٥٩/٤) . وابن ماجه (٨٥٣/٢) .

لأن للنظم حكيم : جواز الصلاة وما هو قائم بمعنى صيغته وكل واحد منهما مقصود بنفسه فإحتمل بهان المدة والوقت

وبالمعقول وهو ما ذكر في الكتاب : ( أن للنظم حكيم ) أى ما يتعلق <sup>(١)</sup> / بالنص من الأحكام على قسمين قسم يتعلق بنفس النظم مثل جواز الصلاة والإعجاز وغيرها وقسم يتعلق بالمعنى وهو ما يترتب <sup>(٢)</sup> عليه من الوجوب والحرمة ونحوهما . وكل واحد منهما مقصود بنفسه . أما ما يتعلق بالمعنى فظاهر وأما ما يتعلق بالنظم فلأن <sup>(٣)</sup> فى القرآن ما هو متشابه . ولم يثبت به من الأحكام إلا ما يتعلق بالنظم من جواز الصلاة والإعجاز وحرمة القراءة على ( الحائض ) <sup>(٤)</sup> والجنب ونحوهما وإذا كان كذا لك جاز أن يكون أحدهما مصلحة دون الآخر فإذا إنتسخ ما يتعلق بالمعنى جاز أن يبقى ما يتعلق بالنظم من جواز الصلاة والإعجاز لكونه مقصودا <sup>(٥)</sup> به .

وكذا عكسه كالصوم والصلاة لما كان كل واحد منهما مقصودا جاز بقاء أحدهما مع عدم <sup>(٦)</sup> الآخر .

وتبين بما ذكرنا أن قولهم المقصود من النص حكمه دون نظمه فاسد لأن الحكم المتعلق بالنظم مقصود أيضا .

(١) فى (ب) : تعلق :

(٢) آخر الورقة (١٥٤/ب) من (ب) .

(٣) فى (ب) : ترتب .

(٤) آخر الورقة (١٦٧/ب) من (هـ) .

(٥) الكلمة مطسعة فى (أ) .

(٦) فى (هـ) : مقصود .

(٧) الكلمة ساقطة من (ج) .

والزيادة على النص نسخ عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لأن الزيادة يصير  
أصل المشروع بعض الحق

---

وكذا قولهم الحكم ثابت بالنص فلا يبقى بدونه ، لأن بقاء الحكم  
لا يكون ببقاء السبب الموجب له ، فإن نسخ التلاوة لا يمنع بقاء الحكم  
قوله .

قوله : ( والزيادة على النص نسخ ) وهي القسم الرابع من  
الأقسام المذكورة .

إتفق العلماء على أن الزيادة على النص إن كانت عبادة مستقلة  
بنفسها كزيادة وجوب الصوم أو الزكاة بعد وجوب الصلوات لا يكون نسخا  
لحكم المزيّد عليه لأنها زيادة حكم في الشرع من غير تغيير <sup>(١)</sup> للأول <sup>(٢)</sup> .  
وإختلفوا في غير هذه الزيادة إذا ورد متأخرا <sup>(٣)</sup> عن المزيّد  
عليه تأخرا يجوز التول بالنسخ في ذلك القدر من الزمان كزيادة شرط الإيمان  
في رقبة الكفارة وزيادة التعريب على الجلد في حد الزاني بعد إتفاقهم على  
أن مثل هذه الزيادة لو وردت مقارنة للمزيّد عليه لا تكون نسخا كورود رد  
الشهادة في حق القذف مقارنا للجلد فإنه لا يكون <sup>(٤)</sup> نسخا له  
للقرآن . فقال عامة العراقيين من مشايخنا وأكثر المتأخرين من مشائخ  
دارنا أنها تكون نسخا معنى وإن كان بيانا صورة .  
وقال أكثر أصحاب الشافعي إنها لا تكون نسخا <sup>(٥)</sup> وإليه ذهب

---

( ١ ) في ( ب ، ج ) : تغيير .

( ٢ ) في ( ب ، ج ) : الأول .

( ٣ ) في ( ب ، ج ) : وردت متأخرة .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

( ٥ ) وهو قول المالكية والحنابلة وهناك أقوال أخرى ذكرها أبو الحسين في  
المعتمد ( ٤٣٧/١ ) وأنظر التنقيح لصد الشريعة ( ٣٦/٢ )

.....

أبو على الجبائي وأبو هاشم وجماعة من المتكلمين .

ونقل من بعض أصحاب الشافعي رحمه الله أن الزيادة إن غيّرت  
المزيد عليه تغييرا شرعيا بحيث لو فعله كما قد كان يفعله قبل الزيادة يجب  
إستثناؤه / (١) كانت نسخا كزيادة ركعة على ركعتي الفجر وإن لم تكن  
كذلك لا تكون / (٢) نسخا كزيادة التفرغ في حد الزاني وزيادة عشرين  
على الثمانين في حد القاذف لو فرضنا ورود الشرع بها وإليه ذهب الغزالي  
وعبد الجبار الهذاني من المعتزلة . (٣)

وأثر الخلاف يظهر في جواز الزيادة على الكتاب والخبر المتواتر  
والمشهور بخبر الواحد والقياس .

عندنا لا يجوز (٤) لكون الزيادة نسخا وعندهم يجوز لكونها بيانا .

تسلك من قال بأن الزيادة ليست بنسخ بأن حقيقة النسخ لم توجد  
في الزيادة لأن حقيقته تهديل / (٥) ورفع للحكم (٦) المشروع والزيادة  
تقرير للحكم المشروع وضم حكم آخر إليه والتقدير (٧) ضد الرفع فلا يكون

== وإرشاد الفحول (١٩٤) وشرح تنقيح الفصول (٣١٧) والبرهسان  
(١٣٠٩/٢) وجمع الجوامع (٩١/٢) والمحصول (٥٤١/٣/١) .

والسودة (٢٠٧) والعدة (٨١٤/٣)

(١) آخر الورقة (٣٣/ب) من رجم . (٢) آخر الورقة (٩١/ب) من (د) .

(٣) وإلى هذا القول ذهب ابن برهان أيضا . أنظر قوله في الوصول إلى  
الوصول (٣٢/٢) وأنظر المراجع السابقة والمستصفي (١١٧/١) .

(٤) في (ب ، ج) : لا يجوز عندنا .

(٥) آخر الورقة (١٦٨/أ) من (هـ) .

(٦) في (ب ، ج) : الحكم .

(٧) في (ب ، ج) : والتقدير .

نسخا . ألا ترى أن الحاق صفة الإيمان بالرقبة <sup>(١)</sup> لا يخرجها من أن يكون مستحقه الإعتاق في الكفارة والحاق النفي بالجلد لا يخرج الجلد من أن يكون واجبا بل هو واجب بعده كما كان / <sup>(٢)</sup> قبله فيكون وجوب التغريب ضم حكم إلى حكم وذلك ليس بنسخ كوجوب عبادة بعد عبادة وهو بمنزلة من أدعى على آخر ألف وخمسمائة وشهد له شاهدان بألف وآخران بألف وخمسمائة حتى قضى له بالمال كله كان مقدار الألف مقضيا به بشهادتهم جميعا والحاق الزيادة بالألف بشهادة الآخرين يوجب تغريب الأصل في كونه مشهورا به لا رفعه فتبين بهذا أن الزيادة لا <sup>(٣)</sup> تتعرض لأصل الحكم المشروع فلا يكون فيها معنى النسخ بوجه .

يوضحه : أن النسخ إنما يثبت بدليل متأخر مناف للأول بحيث لو وردا معا لا يمكن الجمع بينهما لتناقضهما <sup>(٤)</sup> وههنا إن وردت الزيادة مقارنة للمزيد عليه وجب الجمع ولا تكون منافية له فكيف يثبت بها النسخ إذا وردت متأخرة بل يكون بينا .

وأحتج <sup>(٥)</sup> من جعل الزيادة نسخا معنويا بأن النسخ بهتان إنتهاء حكم بإبتداء حكم آخر وهو موجود في الزيادة على النص فتكون نسخا . .

- 
- (١) في ( ج ) : في الرقبة .  
(٢) آخر الورقة ( ١٧٢ / ب ) من ( أ ) .  
(٣) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .  
(٤) في ( ج ) : لتناقضهما .  
(٥) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .  
(٦) في ( ب ، ج ) : فيكون .



وما للبعض حكم الوجود فيما يجب حقا لله ، لأنه لا يقبل الوصف بالتجزئ  
حتى أن المظاهر إذا مرض بعد ها صام شهرا فأطعم ثلاثين مسكينا لم يجزه  
فكانت الزيادة نسخا من حيث المعنى

وبما أنه أن<sup>(١)</sup> الإطلاق معنى مقصود من الكلام ، وله حكم معلوم  
وهو الخروج عن العهدة بالإتيان بما ينطلق عليه الاسم من غير نظر إلى قيد  
والتقييد معنى آخر مقصود من الكلام على مضاده المعنى الأول لأن التقييد  
إثبات القيد ، والإطلاق رفعه ، وله حكم معلوم وهو الخروج عن العهدة  
بمباشرة ما وجد فيه القيد دون ما لم يوجد فيه ذلك فإذا صار المطلق مقيدا  
لا بد من إنتهاء حكم الإطلاق بثبوت حكم التقييد لعدم إمكان الجمع بينهما  
للتناقض فإن الأول يستلزم الجواز بدون القيد والثاني يستلزم عدم الجواز  
بدونه وإذا إنتهى الحكم الأول بالثاني كان الثاني ناسخا له ضرورة .

يوضحه : أن المطلق متى صار مقيدا صار ما كان مطلقا قبل  
التقييد بعض المقيد لإشتغال المقيد على معنيين أحدهما ما دل /<sup>(٢)</sup>  
عليه المطلق والثاني ما دل عليه القيد .<sup>(٣)</sup>

[وما للبعض]<sup>(٤)</sup> حكم الوجود فيما يجب حقا لله تعالى أى ليس  
لبعض ما يجب حقا لله تعالى من عبادة أو عقوبة أو كفارة حكم وجود<sup>(٥)</sup>  
الجملة بوجه ولا حكم وجوده فى نفسه بدون إنضمام الباقي إليه فإن الركعة  
من صلاة الفجر لا تكون فجرا ولا بعض الفجر بدون إنضمام الأخرى إليها .

(١) فى ( هـ ) الكلمة ساقطة .

(٢) فى آخر الورقة ( ٣٤ / أ ) من ( ج ) .

(٣) فى ( ج ) المقيد .

(٤) ما بين المعقوفتين مطلق فى ( أ ) .

(٥) فى ( هـ ) : الوجود .

.....  
وكذا المظاهر إذا صام شهرا ثم عجز / (١) فأطعم ثلاثين  
سكينا لا يكون مكفرا بالإطعام ولا بالصوم / (٢)

وكذا لو أقيم بعض الحد على الجاني لا يتعلق به شيء / (٣)  
من أحكام الحد من طهرة (٤) المحدود ، وخروج الإمام عن مهدة  
إقامة الواجب وسقوط شهادة القاذف إذا كان الحد حد القذف عندنا  
فثبت أن الحكم الأول قد إنتهى بالزيادة فيكون نسخا من حيث المعنى  
وإن كانت بهانا صورة .

وإنما قيد بقوله فيما يجب حقا لله تعالى إحترازا لما يجب حقا  
للعباد فإنه ما يقبل الوصف بالتحري (٦) ثبوتا كما بهنا فيما إذا إدعى  
ألفا وخسمائة . وأداء وهو ظاهر حتى لو كان ما لا يقبل التجزئ لا يكون  
للبعض فيه حكم الوجود كالبيع لما كان عبارة عن الإيجاب والقبول جميعا  
لم يكن لأحد الشقين حكم الوجود بدون الآخر بوجه .

---

(١) آخر الورقة (١٧٣/أ) من (أ) .

(٢) آخر الورقة (١٦٨/ب) من (هـ) .

(٣) آخر الورقة (١٥٥/ب) من (ب) .

(٤) في (هـ) : الأحكام .

(٥) في (ب) : طهر .

(٦) في (د ، هـ) : بالتجزئ .

ولهذا لم يجعل علماؤنا رحمهم الله قراءة الفاتحة ركنا في الصلاة بخبر الواحد لأنه زيادة على النص وأبوا زيادة النفس حدا في زنا البكر ، وزيادة الطهارة شرطا في طواف الزيادة وزيادة صفة الإيمان في رقة الكفارة بخبر الواحد والقياس

---

قوله : ولهذا أى ولأن الزيادة على النص نسخ لم يجعل علماؤنا رحمهم الله قراءة الفاتحة ركنا أى فرضا في الصلاة بحيث لا تجوز الصلاة بدونها وإن جعلوها واجبه لأن إطلاق قوله تعالى : ( فاقراءوا ما تيسر من القرآن ) <sup>(١)</sup> وعمومه يقتضى الجواز بدون الفاتحة فكان تقييد القراءة بالفاتحة نسخا لذلك الإطلاق ، فلا يجوز بخبر الواحد وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب " <sup>(٢)</sup>

وأبوا زيادة النفس حدا في زنا البكر أى لم يجوزوا زيادة النفس وهو تخريب عام على الجلد الذى هو حد زنا البكر ، لأن النفس إذا الحق بالجلد بطريق الحد لم يبق الجلد بنفسه حدا ، بل صار بعض الحد وليس للبعض حكم الوجود / <sup>(٣)</sup> كما قلنا فيكون نسخا للحكم الثابت بالكتاب وهو قوله تعالى : ( الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) <sup>(٤)</sup> بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام : " البكر بالبكر جلد مائة وتخريب عام " <sup>(٥)</sup> أى حد زنا البكر كذا . واحترز بقوله حدا عن النفس <sup>(٦)</sup> سياسة فإنه يجوز إذا رأى الامام الصلحة فيه .

---

(١) سورة المزمل آية (٢٠) .

(٢) تقدم تخريجه ص ( ٨٩ ) .

(٣) آخر الورقة (٩٢/١) من (د) .

(٤) سورة النور آية (٢) .

(٥) تقدم تخريجه ص ( ٨٩ ) .

(٦) الكلمة ساقطة من (ج) .

.....

وزيادة الطهارة شرطا<sup>(١)</sup> في الطواف أى أبوا أن تكون الطهارة شرطا في الطواف حتى لا يجوز بدونها لأنه زيادة على الكتاب وهو قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق)<sup>(٢)</sup> بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام: "الطواف بالبيت صلاة"<sup>(٣)</sup> وشرطه شرط الصلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه المنطق.

وزيادة صفة الإيمان في رتبة الكفارة أى أبوا زيادة صفة الإيمان شرطا في رتبة الكفارة أى كفارة اليمين والطهارة .

وقوله : / <sup>(٤)</sup> بخبر الواحد يتعلق بالصورتين الثلاث وقوله أو القياس يتعلق بالصورة الأخيرة .

فخبر الواحد في الصورتين الأوليين ما ذكرنا وفي الصورة الأخيرة ما روى / <sup>(٥)</sup> أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم / <sup>(٦)</sup> برتبة . وقال : على عتق رتبة يعنى عن الكفارة . أفجزئني أن أعتقها؟ <sup>(٧)</sup> فأستحبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدها مؤمنة . فقال : أعتقها ، فإنها مؤمنة <sup>(٨)</sup> فأستحبها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمره بالإعتاق وتعليله بكونها مؤمنة . يدل على أن الإيمان شرط فيها .

(١) في ( ب ، ج ) شرط .

(٢) سورة الحج آية (٢٩) .

(٣) أخرجه الترمذى في (٢٩٣/٣) في الحج باب ما جاء في الكلام في

الطواف . عن ابن عباس مرفوعا بلفظ "الطواف حول البيت مثل الصلاة

ألا إنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير" .

وأخرجه الحاكم في المستدرک (٤٥٩/١) وقال : هذا حديث

صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقد أوقفه جماعة وقال الذهبي : صحيح

وقفه جماعة .

(٤) آخر الورقة (١٧٣/ب) من (أ) .

(٥) ، ، (٢٤/ب) من (ج) .

(٦) ، ، (١٦٩/أ) من (هـ) .

(٧) في (ج) : أعتق .

(٨)

.....

---

وكذا القياس يدل عليه فإن النص شرط الإيمان / <sup>(١)</sup> في كفارة القتل  
لتخليص المؤمن عن ذل الرق الذي هو أثر الكفر فيشترط في سائر الكفارات ،  
لأن الكل جنس واحد على ما مر بيانه ، إلا أن إشتراطه زياده على النص  
المطلق بخبر الواحد أو القياس فلا يجوز .

---

(١) آخر الورقة (١٥٦/١) من (٢) .

# فَصْلٌ فِي أَفْعَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

والذى يتصل بالسنتن أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى أربعة أقسام  
مباح ومستحب وواجب وفرض وفيها قسم آخر وهو الزلة ، لكنه ليس من هذا  
الباب فى شىء لأنه لا يصلح للإقتداء ولا يخلو عن الإقتران ببيان أنه زلة .

---

قوله : ويتصل بالسنتن أفعال النبى صلى الله عليه وسلم لأنها  
طريقته وسمته فيلحق ببيان أحكامها بهذا الباب أيضا .

الأفعال على ضربين : ما ليس له صفة زائدة على وجوده كععض  
أفعال النائم والساهى . فإنه لا يوصف بحسن ولا قبح .

وما له صفة زائدة على وجوده كسائر أفعال المكلفين . وأنها تنقسم  
إلى حسن وقبح والحسن منها ما <sup>(١)</sup> ينقسم إلى واجب ومندوب ومباح  
والقبح منها ما <sup>(٢)</sup> ينقسم إلى محظور ومكروه .

والأقسام الثلاثة سوى القسم الأخير يصح وقوعها من جميع المكلفين  
من الأنبياء عليهم السلام وغيرهم .

فأما القسم الأخير فيصح وقوعه من غير الأنبياء من بنى آدم ولكن  
لا يصح وقوع ما هو معصية من الأنبياء عليهم السلام فإنهم عصوا من الكبائر <sup>(٣)</sup>  
عند عامة المسلمين وعن الصغائر عند أصحابنا خلافا لبعض الأشعرية وإن لم  
يعصوا عن الزلات .

---

(١) و (٢) من (ب ، ج) .

(٣) قال الشوكانى فى إرشاد الفحول ص (٣٣) : ذهب الأكثر من أهل  
العلم إلى عصمة الأنبياء بعد النبوة من الكبائر وقد حكى القاضى أبو  
بكر إجماع المسلمين على ذلك . وكذا حكاه ابن الحاجب وغيره من  
تأخرى الأصوليين وكذا حكوا الإجماع عن عصمتهم بعد النبوة مما  
يزرى بمناصبهم كزنا مثل الأخلاق والدنا آت وسائر ما ينفر عنهم . . .

فتبين أن المراد من أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ههنا ما يقع  
عن قصد (١)، لأن (٢) ما وقع لا عن قصد مثل ما يحصل في حالة  
النوم والاعطاش والسهو لا يصلح للاقتداء وهو (٣) في بيان أحكام ما يصلح  
الإقتداء به فيه .

ثم الفعل الواقع منه عن قصد قد يكون زله وهي : إسم لفعل حرام  
غير مقصود في ذاته للفاعل ولكنه وقع فيه عن فعل مباح قصد فلم يوجد القصد  
فمها إلى عونها ولكن وجد القصد إلى أصل الفعل كمن زل في الطريق لم  
يوجد القصد منه / (٥) إلى الوقوع ولكن وجد القصد إلى المشي بخلاف  
المعصية فإنها إسم لفعل حرام مقصود لعينه للفاعل وإن كان (٦)  
الشرع قد أطلق إسم المعصية على الزلة مجازا .

== ثم قال : وإنما اختلفوا في الدليل الدال على عصم ما ذكر هل هو  
الشرع أو العقل . فقالت المعتزلة وبعض الأشعرية : أن الدليل  
على ذلك الشرع والعقل . . .  
قلت : تبين من قول الشوكاني الإجماع على هذه المسألة وأن بعض  
الأشعرية يقولون بقول المجعنين والله أعلم .

(١) أنظر تفصيل القول في أنواع أفعال النبي صلى الله عليه وسلم وحكم  
الاقتداء بها في سلم اللبوت ومعه فواتح الرحيم (٢/ ١٨٠) ،  
والتقريب والتخير (٢/ ٢٠٣) والمعتد (١/ ٣٨٣) .

- (٢) في (ج) : لا  
(٣) العبارة مطبوعة في (أ) .  
(٤) في (ب ، ج) : يصلح .  
(٥) آخر الورقة (١٧٤/أ) من (أ) .  
(٦) في (ب ، ج) : فإن الشرع .



.....

والزلة لا تخلو عن إقتران بيان <sup>(١)</sup> بها أنها زلة .

أما من جهة الفاعل كقوله تعالى ( أخبرا عن موسى عليه السلام حين وكز القبطى فقتله ) قال هذا من عمل الشيطان <sup>(٢)</sup> أى هيج غضبى حتى ضربته / <sup>(٣)</sup> فوقع قتلا فأضافه إليه تسببا .

أو من الله عز وجل كما قال الله تعالى : ( وهى آدم ربه ) <sup>(٤)</sup> أى بالأكل من الشجرة التى نهى عن الأكل <sup>(٥)</sup> منها فغوى أى أخطأ حيث طلب الطك والخلد يأكل ما نهى عنه وإذا كان البيان مقرونا بالزلة لا محالة علم أنها غير صالحة للإقتداء<sup>١</sup> به فيها فلم تكن <sup>(٦)</sup> ما نحن بصدده أيضا كما ذكر فى الكتاب .

وقد يكون بيانا لمجمل الكتاب وهو تابع للمبين فى الوجوب والندب والإباحة بلا خلاف .

<sup>(٧)</sup> وقد يكون إمثالا وتنفيذا لأمر سابق وهو تابع للأمر أيضا بالإتفاق / فى الوجوب والندب . <sup>(٨)</sup>

وقد يكون مختصا به صلى الله عليه وسلم كوجوب الضحى والتهجد ، وإباحة الزيادة على الأربعة فى النكاح وإباحة صفى المغنم وخمس الخمس وهو ما لا يصلح للإقتداء<sup>١</sup> بالإتفاق أيضا .

- 
- (١) الكلمة ساقطة من ( د ) .  
 (٢) سورة القصص آية (١٥) .  
 (٣) آخر الورقة (١٦٩/ب) من (هـ) .  
 (٤) سورة طه آية (١٢١) .  
 (٥) فى ( د ) : عن أكلها .  
 (٦) فى ( ب ، ج ) : يمكن .  
 (٧) آخر الورقة (١٥٦/ب) من (ب) .  
 (٨) ، ، (١/٣٥) من (ج) .

## واختلف فى سائر أفعاله

الصلاة والسلام  
ثم بعد ذلك أن علمت صفة ذلك الفعل فى حقه عليه / فالجمهور  
على أن أمته مثله فى الإتيان بمثل ذلك الفعل على تلك الصفة حتى يقوم  
دليل الخاص .

وقال أبو الحسن الكرخى من أصحابنا وجميع الأشعرية وأبو بكر  
الدقاق من أصحاب الشافعى أنه مخصوص به حتى يقوم دليل على مشاركة  
غيره إياه فيه . (١)

وإن لم تعلم صفته فإن (٢) كان ذلك الفعل من جملة المعاملات  
ففعله يدل على الإباحة بالإجماع . كذا ذكر الإمام أبو اليسر .

وإن كان من جملة القرب / (٣) فإختلف فيه قال بعضهم يجب  
التوقف (٤) فيه فلا يحكم فيه بشئ ولا يثبت لنا فيه متابعة حتى يقوم  
دليل يبين الوصف ويثبت الشركة وإليه ذهب عامة الأشعرية وجماعة  
من أصحاب الشافعى كالغزالى وأبى بكر الدقاق وأبى القاسم بن كج (٥) (٦)

(١) فى هذه المسألة أقوال أخرى . أنظر الكلام فيها فى حاشية التفتازانى  
على إبن الحاجب (٢٢/٢ - ٢٣) أصول السرخسى (٨٧/٢) تيسير  
التحريغاية الوصول (٩٢) إرشاد الفحول (٣٦) .

(٢) فى (ج) : وإن .

(٣) آخر الورقة (٩٢/ب) من (د) .

(٤) فى (هـ) : الوقف .

(٥) هو : يوسف بن أحمد بن يوسف بن كج الدينورى ، أبو القاسم جمع  
بين رئاسة الدين والدنيا . وهو أحد أركان المذهب الشافعى كان  
يرحل إليه الناس من الآفاق رغبة فى علمه وعلمه وجوده . قال إبن الخلكان  
صنف كتباً كثيراً إنتفع بها الفقهاء منها : المجرى وهو مطول . قتله  
العمارون بالدينور سنة ٤٠٥ هـ . طبقات الشافعية الكبرى لإبن السبكي  
(٣٥٩/٥) طبقات الشافعية لإبن هداية (١٢٦) مرآة الجنان (١٢/٣)  
البداية والنهاية (٣٥٥/١١) وفيات الأعيان (٦٣/٦) .

===

(٦) وهو قول الصيرفى ونسبه إبن عبد الشكور إلى الكرخى

(١)  
وقال مالك وابن شريح من أصحاب الشافعى وأبو سعيد الإصطخرى  
والحنابلة وجماعة من المعتزلة : أنه يلزمنا الإتياع فيه ويكون واجباً في حقه  
وفي حقنا (٢)  
وقال أبو الحسن الكرخى / (٣) نعتقد الإباحة فيه في حقه  
عليه السلام ولا يثبت الوجوب والتدب إلا بدليل ولا يكون لنا إتياعه فيه إلا  
بدليل أيضاً .

=== أنظر هذا القول في تنقيح الفصول (٢٨٨) أصول السرخسى (٢) /  
(٨٧) فواتح الرحموت (١٨١/٢) تيسير التحرير (١٢٣/٣) ،  
السودة (١٨٨) الأحكام لابن حزم (٤٢٢/١) إرشاد الفحول  
(٣٧ - ٣٨) .

(١) هو : الحسن بن أحمد بن يزيد ، أبو سعيد الإصطخرى قاضى قم  
أحد الوجوه في المذهب الشافعى . له مناظرات مع ابن شريح  
كان ورعاً ديناً من تصانيفه أدب القضاء ، كتاب الفرائض الصغير ،  
كتاب الشروط والوثائق والمحاضر والسجلات ( وله كتاب في القضاء  
لم يصنف مثله ) قاله ابن الجوزى ولد سنة ٢٤٤ هـ وتوفى سنة  
٣٢٨ هـ .

طبقات الشافعية (٢٩٠/٣) طبقات الشيرازى (٩) طبقات ابن  
هداية الله (٦٢) المنتظم (٣٠٢/٦) الفهرست (٢٦٧) ،  
تاريخ بغداد (٢٦٨/٧) .

(٢) وهو مذهب أحمد وأكثر أصحابه واختاره ابن السمعانى وابن خيران  
وابن أبى هريرة من الشافعية . أنظر هذا القول في :  
فواتح الرحموت (١٨٠/٢) اللع (٣٧) شرح الكوكب المنير (٢) /  
(١٨٧) شرح تنقيح الفصول (٢٨٨) الأحكام لابن حزم (٤٢٢/١)  
السودة (١٨٧) كشف الأسرار (٢٠١/٣) .

(٣) آخر الورقة (١٧٤/ب) من (٤) .

والصحيح ما قاله الجصاص إن ما علمنا من أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم واقعا على جهة يقتدى به في إيقاعه على تلك الجهة وما لم نعلمه على جهة فعله فلنا فعله على أدنى منازل أفعاله وهو الإباحة ، لأن الاتباع أصل فوجب التسك به حتى يقوم دليل خصوصيته به

---

وقال أبو بكر الجصاص الرازي إن علمت صفة ذلك الفعل في حقه يقتدى به في إيقاعه على تلك الصفة كما هو مذهب الجمهور وإن لم يعلم<sup>(١)</sup> يعتقد فيه الإباحة في حقه ولنا إتباعه فيه حتى يقوم الدليل على الخصوص

(٢)  
وهو مختار القاضي الإمام أبو زيد والشيخين والصف رحمة الله

وجه قول الواقفية أن فعله عليه السلام يحتمل وجوها نحو الوجوب والندب والإباحة فقبل معرفته صفة الفعل لا يمكن إتباعه لأن المتابعة الإتيان بشئ فعل الغير على الوجه الذي فعله من أجل أنه فعله حتى لو لم يكن هذا الفعل مثل الأول كالقيام والقعود .

أولم يكن على الوجه الذي فعله بأن كان أحدهما واجبا والآخر نفلا .

أولم يكن من أجل أنه فعله بأن صلى رجلان الظهر منفردين إمتثالا للأمر لا يكون متابعة فعرفنا أن المتابعة لا يمكن قبل معرفة صفة الفعل وبعد معرفة صفة الفعل يجوز أن يكون الفعل مصلحة في حق

---

(١) في (ب) : تعلم .

(٢) قال ابن عبد الشكور : " وهو الصحيح عند أكبر الحنفية " .  
أنظر فواتح الرحموت (١٨١/٢ ، ١٨٣) وكشف الأسرار (٣ / ٢٠١ ، ٢٠٣) وتيسير التحرير (١٢٢/٣) التوضيح على التلويح (١٥٠) إرشاد الفحول (٣٧) .

.....

---

النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون مصلحة في حقنا . فقد أبيح له ما لم  
يبيح لنا مثل حل التسع وصفى المغنم ووجب عليه ما لم يجب علينا مثل  
قيام الليل وصلاة الضحى وإذا كان كذلك وجب التوقف إلى أن يظهر (١)  
وصف الفعل بالدليل وإلى أن يقوم دليل الشره .

وإحتج من قال بوجوب الإلتباع بالنصوص الموجبه لطاعة الرسول  
وإتباعه على الإطلاق مثل قوله تعالى : ( واتبعوه لعلكم تهتدون ) (٢)  
( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ) (٣) ( قل إن كنتم تحبون الله —  
فاتبعوني يحببكم الله ) (٤) فإن هذه النصوص وأمثالها توجب إتباعه  
مطلقا من غير فصل بين القول والفعل . (٥)

وتسلك الكرخى بأن الإباحة هى الثابتة فى حقه بيقين لتحقيقها  
فى كل الأفعال فوجب اثباتها ولم يجب إثبات غيرها إلا بدليل لوقوع الشك  
فيه ولما ثبتت الإباحة فى حقه لم يجز متابعتها فيه إلا بدليل لأنه قد  
ثبت اختصاصه عليه السلام بالإباحة (٦) بعض الأفعال كما ذكرنا وثبتت  
مشاركة الأمة إياه فى البعض . وهذا الفعل يحتمل الوجهين على السواء  
فيجب التوقف حتى يقوم دليل يرجح أحد الوجهين .

---

(١) آخر الورقة (١٥٧/أ) من (ب) .

(٢) سورة الأعراف آية (١٥٨) .

(٣) ، المائدة آية (٩٢) .

(٤) ، آل عمران آية (٣٠) .

(٥) آخر الورقة (٣٥/ب) من (ج) .

(٦) فى (ب) : لإباحة .

.....  
وجه القول المختار وهو قول الجصاص . وما أشير إليه في الكتاب  
أن الإتياع هو الأصل في حق الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله (١) تعالى :  
( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) (٢) فهذا تنخيص على جواز  
التأسي به في أفعاله .

وقال تعالى : ( فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكيلا يكون  
على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم ) (٣)

فيه بيان إن ثبوت الحل في حقه مطلقا دليل ثبوته في حقه  
الأمة ألا ترى أنه نص على تخصيصه فيما كان هو مخصوصا به بقوله :  
( خالصة لك من دون المؤمنين ) (٤) وهو النكاح بخير مهر فلولم يكن  
مطلق فعله دليل للأمة في الإقدام على مثله لم يكن لقوله (خالصة لك )  
فائدة فان الخصوصية ثابتة بدون هذه / (٥) الكلمة .

وهذا لأن الرسل أئمة يقتدى بهم فالأصل في كل فعل منهم جواز  
الإقتداء بهم إلا ما ثبت فيه دليل الخصوصية وإذا كان الأصل هذا ففي كل  
فعل يكون منهم بصفة الخصوص يجب بيان الخصوصية مقارنا به ، إن الحاجة  
ماسة إليه عند كل فعل يكون حكمه بخلاف هذا الأصل ، والسكوت عن البيان  
بعد تحقق الحاجة اليه دليل النفي . فترك بيان الخصوصية يكون دليلا  
على أنه من جملة الأفعال التي هو فيها قدوة أئمة .

---

(١) في (هـ) : لقوله .

(٢) سورة الأحزاب آية (٢١) .

(٣) ، ، ، (٣٧) .

(٤) ، ، ، (٥٠) .

(٥) آخر الورقة (١٧٠/ب) من (هـ) .

فالحاصل أن عند أبي الحسن الأصل هو الاختصاص والإستراك  
بعارض . وعند أبي بكر الجصاص الأصل هو الإلتباع والخصوصية بعارض  
والعارض لا يثبت إلا بدليل .

ثم الشيخ رحمه الله قسم أفعاله القصدية تسوى الزل على أربعة  
أقسام : فرض وواجب وستحب ومباح <sup>(١)</sup> متابعا للشيخين  
فخر الإسلام وشمس الأئمة رحمهما الله <sup>(٢)</sup> وقسمها القاضى الإمام أبى  
زيد وسائر الأصوليين / <sup>(٣)</sup> على ثلاثة أقسام <sup>(٤)</sup> : واجب وستحب  
ومباح وأرادوا بالواجب الفرض / <sup>(٥)</sup> وهو أقرب إلى الصواب لأن الواجب  
الإصطلاحي ما ثبت بدليل فيه اضطراب ولا يتصور ذلك فى حقه عليه السلام  
لأن الدلائل الموجبة كلها قطعية فى حقه .

ويمكن أن يحمل على أن المراد تقسيم أفعاله بالنسبة إلى  
وحيث أنه يتحقق فيها الواجب الإصطلاحي لتصور ثبوت وجوب بعض أفعاله  
فى حقنا بدليل مضطرب .

(١) فى (ب) : ومباح وستحب تقديم وتأخير .

(٢) أنظر أصول السرخسى ( ٨٦ / ٢ ) .

وأصول البردوى ( ٣ / ١٩٩ ) .

(٣) آخر الورقة ( ١ / ١٥٢ ) من (ب) .

(٤) أنظر : تقويم أصول الفقه ( ص / ٤٨٥ ) .

(٥) آخر الورقة ( ١ / ٩٣ ) من (د) .

ويتصل بالسنن بيان طريقه رسول الله صلى الله عليه وسلم في إظهار أحكام الشرع بالإجتihad واختلفوا في هذا الفصل . والصحيح عندنا أنه كان يعمل بالإجتihad إذا انقطع طمعه عن الوحي فيما يتلى به

قوله : ويتصل بالسنن كذا

لا خلاف في أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يبين الأحكام بالوحي وإن ذلك المنصب <sup>(١)</sup> مختص به ، لأنه بعث مهينا لما أوحى إليه من الشرائع والأحكام وأمر / <sup>(٢)</sup> بتبليغه إلى الناس فكان ذلك من خواصه لا يشركه لأحد فيه بلا شبهة .

وأختلف في كونه متعبدا بالإجتihad فيما لم يوح إليه من الأحكام <sup>(٣)</sup> فأنكرت الأشعرية / <sup>(٤)</sup> وأكثر المعتزلة كون الإجتihad حظ النبي صلى الله عليه وسلم في الأحكام الشرعية .

وقالت عامة أهل الأصول كان له العمل في أحكام الشرع بالوحي والرأى جميعا وهو منقول عن أبي يوسف من أصحابنا وهو مذهب مالك والشافعي وعامة أهل الحديث .

وقال أكثر أصحابنا بأنه <sup>(٥)</sup> عليه السلام كان متعبدا بانتظار الوحي في حادثه ليس فيها وحي فإن لم ينزل الوحي بعد الإنتظار كان ذلك دلالة الإذن بالإجتihad .

(١) في (ب ، ج) : منصب .

(٢) آخر الورقة (١٧٥/ب) من (أ) .

(٣) أنظر تفصيل السألة في

(٤) آخر الورقة (٣٦/أ) من (ج) .

(٥) في (ب) ، (ج) : أنه



ثم قيل مدة الإنتظار مقدرة بثلاثة أيام وقيل : مقدرة بخـوف فوت (ت) الغرض / (١) وذلك يختلف بحسب الحوادث .

تسك الفريق الأول بقوله تعالى ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ) (٢) أخبر أنه لا ينطق إلا عن وحي والحكم الصادر عن إجتهااد لا يكون وحيا فيكون داخلا تحت النفس .

وبأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينصب أحكام الشرع ابتداءً ، والإجتهااد رأى العباد ومحتمل للخطأ فلا يصلح لنصب الشرع ابتداءً ، لأن ذلك حق الله تعالى فكان إليه نصبه لا إلى العباد .

بينه أن المصير إلى الرأي أى (٣) الذى هو محتمل للخطأ إنما يجوز عند الضرورة حتى لم يجز الإشتغال به مع وجود النص والضرورة إنما يثبت فى حق الأمة لا فى حقه إن الوحي يأتيه فى كل وقت فكان إشتغاله بالرأى كإشتغالنا به مع وجود النص .

تسكت العامة بقوله تعالى : ( فاعتبروا يا أولى الأبصار ) (٤) أمر بالاعتبار عما لأولى البصائر إن المراد من البصير البصيرة والنبي صلى الله عليه وسلم أعظم الناس بصيرة وأصفاهم سريرة وأصوبهم إجتهاادا وأحسنهم إستنباطا فكان أولى بهذه الفضيلة وبالدخول تحت هذا الخطاب .

(١) آخر الورقة (١٧١/أ) من (هـ) .

(٢) سورة النجم آية (٤٣) .

(٣) الكلمة من (ب' ، ج) .

(٤) سورة الحشر آية (٢) .

وحديث الخشمية (١) فإنه عليه السلام اعتبر [فيهدين] (٢)  
الله تعالى بدين العباد وذلك ببيان بطريق القياس .

وبأن الإجتهد بنى على العلم بمعاني النصوص والوقوف على  
طريقها الإستعمال ورسول الله صلى الله عليه وسلم أكمل الناس في ذلك حتى  
كان يعلم بالتشابه الذي لا (٣) يعلمه أحد من الأمة . وبعد العلم  
بالمعنى الذي هو متعلق الحكم والوقوف على طريق الإستعمال لا وجه (٤)  
لنفيه عن ذلك ، لأنه نوع حجب وذلك لا يليق بعلو درجته مع إطلاق  
غيره فيه .

وجه القول المختار أن النبي صلى الله عليه وسلم مكرم بالوحي وغالب  
أحواله أنه لا يخلو عن الوحي والرأى ضرورى فوجب عليه تقديم طلب (٥)

(١) حديث الخشمية أخرجه البخارى (٢٧٨/٣) في ٢٥ كتاب الحج  
١- باب وجوب الحج وفضله حديث رقم ١٥١٣ وفي ٢٨ كتاب جزاء  
الصيد ٢٣- باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراجله .  
وأخرجه سلم (٧٢/٢) في ١٥- كتاب الحج ٧١- باب الحج عن  
العاجز لزمانه وهم ونحوهما . أول الموت حديث رقم ١٣٣٤ ولم يذكر  
بين الله .  
وأخرجه النسائي (٢٢٧/٨) في ٥٠- كتاب آداب القضاء ٩- باب  
الحكم بالتشبيه والتشيل . . . عن ابن عباس رضى الله عنهما عن الفضل  
ابن العباس أنه كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم عداة النجر  
فأنته امرأة من خثعم فقالت يا رسول الله ان فرضة الله عز وجل في الحج  
على عداة أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يركب إلا معترضا أفأجح  
عنه ؟ قال : نعم حجى عنه فإنه لو كان عليه دين قضيته .

(٢) ما بين المعقوفتين مطس في (أ)

(٣) في (ج) : لم .

(٤) آخر الورقة (١٧٦/أ) من (أ) .

(٥) في (ب ، ج) : طلب تقديم .

النص بانتظار الوحي لإحتمال إصابة النص بنزول الوحي كما وجب على المتيم طلب الماء في موضع يرجى وجوده فصار<sup>(١)</sup> إنتظار الوحي في حقه كطلب النص النازل الخفي بين النصوص في حق سائر المجتهدين ومدة الإنتظار باقية مادام رجاء نزول الوحي باقيا فإذا خاف أن تفوت الحادثة بلا حكم فحينئذ ينقطع طمعه عن الوحي فيحكم بالرأى .

ثم إجتهد عليه السلام لا يحتمل الخطأ عن أكثر العلماء ،  
لأننا أمرنا بإتباعه في الأحكام بقوله تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت )<sup>(٢)</sup>  
وبغير ذلك من /<sup>(٣)</sup> الآيات فلو جاز الخطأ /<sup>(٤)</sup> فيه<sup>(٥)</sup> لكنا  
مأمورين بإتباع الخطأ . وذلك غير جائز .

وعند أكثر أصحابنا يحتمل الخطأ بدليل قوله عز اسمه ( عفا الله عنك لم أذنت لهم )<sup>(٦)</sup> فإنه يدل على أنه أخطأ في الإذن لهم وبدليل نزول العتاب في أسارى بدر وغيرها من الدلائل لكنه لا يحتمل القرار على الخطأ لما ذكرنا أنه يؤدي إلى الأمر بإتباع الخطأ .

( ١ ) في ( ب ، ج ) : فصار .

( ٢ ) سورة النساء آية ( ٦٥ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٧١ / ب ) من ( هـ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٣٦ / ب ) من ( ج ) .

( ٥ ) في ( د ) عليه .

( ٦ ) سورة التوبة آية ( ٤٣ ) .

فإذا أقر على شيء من ذلك كان ذلك دلالة قاطعة على الحكم بخلاف ما يكون من غيره من البهتان . وهو نظير الإلهام فإنه حجة قاطعة في حقه وإن لم يكن في حق غيره بهذه الصفة .

فإن أقره الله تعالى على إجهاده دل أنه كان هو الصواب فيوجب علم اليقين كالنص فتكون مخالفته حراماً وكفراً .

بخلاف إجهاد غيره من الأمة حيث يجوز مخالفته لمجتهد آخر لأن احتمال الخطأ والقرار عليه جائزاً (١) في حق الأمة فلا يتعمين الصواب في حق أحد وإن كان الحق لا يمتنعهم فيجوز لكل واحد مخالفة الآخر بالإجهاد لإحتمال الصواب في إجهاده (٢) وإحتمال الخطأ في إجهاد غيره .

وهو أي الإجهاد في أنه قطعي من النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره .

نظير الإلهام وهو : القذف في القلب من غير نظر في نص واستدلال بحجه ، فإنه حجة قاطعة في حق النبي صلى الله عليه وسلم حتى لم يجز لأحد مخالفته بوجه للتيقن بأنه (٣) من عند الله عز وجل وعصته عن القرار على الخطأ . وإلهام غيره ليس بحجة أصلاً لسؤال التيقن والبصحة وعدم دليل يدل على أنه حجة .

وأما تسك الخصم بقوله تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ) (٤) إن هو إلا وحي يوحى ) (٥) ففاسد إذ لا دليل فيه على موضع النزاع ،

(١) في (د) : جائز .

(٢) آخر الورقة (١٣/ب) من (د)

(٣) في (ب) (ج) : أنه .

(٤) آخر الورقة (١٦/ب) من (أ) .

(٥) سورة النجم آية (٣ - ٤) .

.....

---

فإنه نزل في شأن القرآن ردا لما زعم الكفار أنه إفتراء من عنده  
فكان معناه أن ما ينطق به قرآنا فهو وحي لا عن الهوى لا أن ما ينطق  
به مطلقا كذلك .

ولئن سلمنا أن المراد به التعميم فلا نسلم أن إجتهاده مع  
التقرير عليه ليس بحجة يوحى بل هو وحي باطن لأن تقريره على  
إجتهاده يدل على أنه هو / <sup>(١)</sup> الحق حقيقه كما إذا ثبت بالوحي  
إبتداء .

---

(١) آخر الورقة (١٥٨/ب) من (ب) .

وما يتصل بسنة نبينا عليه السلام شرائع من قبلنا

---

قوله : ( وما يتصل بسنة نبينا صلى الله عليه وسلم شرائع من قبله ، لأنها لما بقيت إلى بعث النبي صلى الله عليه وسلم وصارت شريعة له لما سببته كانت من سننه .

واعلم أنه يجوز أن يتعبد الله نبيه بشريعة من قبله من الأنبياء وبأمره بإتباعها .

وجوز أن يتعبد بالنهي عن إتباعها وليس في ذلك إستبعاد ولا إستنكار ، وإن (١) صالح العباد قد تتفق وقد تختلف . فيجوز أن يكون الشيء مصلحة في زمان النبي الأول دون الثاني ويجوز عكسه ويجوز أن يكون مصلحة في زمان الأول (٢) والثاني ، فيجوز أن (٣) تختلف الشرائع وتتفق .

إلا أن العلماء اختلفوا في وقوع التعبد بها في موضعين :  
أحدهما : أنه صلى الله عليه وسلم هل كان متعبدا بشرع (٤)  
أحد من الأنبياء ؟ فأبى بعضهم ذلك كأبى الحسين البصري وجماعة من المتكلمين .

وأثبتته بعضهم مختلفين فيه أيضا ف قيل كان متعبدا بشرع نوح وقيل بشرع إبراهيم وقيل بشرع موسى وقيل بشرع عيسى وقيل بما (٥) ثبت

---

(١) الكلمة من (ج) وفي بقية النسخ : وان .

(٢) الكلمة ساقطة من (د) .

(٣) آخر الورقة (١٧٢/أ) من (هـ) .

(٤) في (ج) : بشرائع .

(٥) في (ج) : أما .

أنه شرع وتوقف فيه بعضهم كالغزالي وعبد الجبار ومحل بيان هذه المسئلة  
أصول التوحيد / (١) (٢)

والثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد البعث وأمه هل  
كانوا متعبدين بشرع من تقدم ؟ وهي مسئلة الكتاب . (٣)

فذهب كثير من أصحابنا وعامة أصحاب الشافعي وطائفة من  
المتكلمين إلى أنه عليه السلام كان متعبدا بشرائع من قبلنا من الأنبياء  
وأن كل شريعة ثبتت لنبي فهي باقية في حق من بعده إلى قيام الساعة  
إلا أن يقوم الدليل على الإلتساح فعلى هذا يلزمنا شريعة من قبلنا على  
أنها شريعة ذلك النبي إلا أن يثبت نسخها .

وذهب أكثر المتكلمين وطائفة من أصحابنا وأصحاب الشافعي  
إلى أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن متعبدا بشرائع من قبلنا وأن شريعة كل  
نبي تنتهي بوفاة أوبيعت نبي آخر إلا ما لا يتحمل التوقيت والإلتساح

(١) آخر الورقة (٢٧/٩) من (ج) .

(٢) وأنظر هذه المسئلة في المنار وحواشيه (٧٣٢) .

(٣) واختلف العلماء في هذه المسئلة .

فالمختار عند الحنفية والمالكية ورواية للحنابلة أنها شرع لنا وذهب  
الشافعية في المختار عندهم إلى أنها ليست شرع لنا وهو ما ذهب  
إليه الشافعي رحمه الله وهو رواية عن الحنابلة .

قال الزنجاني : شرع من قبلنا شرعا لنا عند الشافعي رضي الله عنه .

وقال الغزالي : وهو المختار وقال : المحلي : والمختار بعد

النبوة المنع مع تعبد بشرع من قبله .

أنظر المسئلة في المستصفى (١٣٣/١) كشف الأسرار (٢١٢/٣)

والقول الصحيح فيه أن ما قرأ الله أو رسوله منها من غير إنكار يلزمنا على أن نـ  
شريعة لرسولنا .

فعلى هذا لا يجوز العمل بها / (١) إلا بما قام الدليل على بقاءه .

وقال بعضهم يلزمنا العمل بما نقل من شرائع من قبلنا فيما لم يثبت  
إنتساخه على أن ذلك شريعة لنبينا ولم يفسلوا بين ما يصير معلوما منها  
بنقل أهل الكتاب أو برواية المسلمين عما في أيديهم من الكتاب وبين ما ثبت  
من ذلك ببيان في القرآن أو السنة .

وزهد أكثر مشائخنا منهم الشيخ أبو منصور والقاضي الإمام أبو زيد  
والشيخان شمس الأئمة (٢) وفخر الإسلام (٣) وعامة المتأخرين إلى أن  
ما ثبت بكتاب الله تعالى أنه كان من شريعة من قبلنا أو ببيان من الرسول  
صلى الله عليه وسلم يلزمنا العمل به على أنه شريعة نبينا ما لم يظهمـ  
ناسخه فأما ما علم بنقل أهل الكتاب أو بفهم المسلمين / (٤) من كتبهم  
فإنه لا يجب إتباعه لقيام دليل موجب للعلم على أنهم حرفوا الكتب ، فلا  
تعتبر نقلهم في ذلك ، ولا فهم المسلمين ذلك من كتبهم لتوهم إن المنقول  
والفهوم من جملة ما حرفوا وبدلوا .

وكذا لا يعتبر قول من أسلم منهم فيه (٥) لأنه إنما يعرف ذلك

=== العضد على ابن الحاجب (٢٨٦/٢) تخرج الفروع على الأصول  
(١٩٨) روضة النظر (ص/ ١٤٢) شروح المنار (٢٣٢) .

(١) آخر الورقة (١٧٧/أ) من (أ) .

(٢) انظر قول شمس الأئمة في أصول السرخسي (٧٦/٢) .

(٣) وانظر قول فخر الإسلام في أصول البزوي (٢١٢/٣) .

(٤) آخر الورقة (١٥٩/أ) من (ب) .

(٥) الكلمة ساقطة من (د) .



بظاهر الكتاب أو ينقل جماعتهم ولا حجة في ذلك لما قلنا .  
 واحتج الفريق / <sup>(١)</sup> الأول بقوله تعالى ( أولئك الذين هدى الله  
 فبهداهم اقتده ) <sup>(٢)</sup> أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالإقتداء بهدى  
 الأنبياء والهدى إسم للإيمان والشرائع جميعا لأن الإهتداء يقع بالكل  
 فيجب عليه إتباع شرعهم .  
 ويقول تعالى : ( ثم أوحينا إليك أن أتبع ملة إبراهيم حنيفا ) <sup>(٣)</sup>  
 والأمر للوجوب .

وبأن الرسول الذى كانت الشريعة منسوبة إليه لم يخرج من أن يكون  
 رسولا بهيئت رسول آخر بعده فكذا شريعته لا تخرج من أن تكون معولا بها  
 بهيئت رسول آخر ما لم يقم دليل النسخ فيها .  
 يوضحه : أن ما ثبت <sup>(٤)</sup> شريعة لرسول فقد ثبتت حقيقته وكونه  
 مرضيا عند الله تعالى . فما علم كونه مرضيا بهيئت رسول لا يخرج من أن يكون  
 مرضيا / <sup>(٥)</sup> بهيئت رسول آخر . وإذا بقى مرضيا كان معولا به كما كان  
 قبل بعث الرسول الثانى فكان بعث الثانى مؤيدا لها .

واحتج من قال باختصاص كل شريعة بينهما وانتهائها بوفاته أو  
 بهيئت نبي آخر لقوله تعالى : ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) <sup>(٦)</sup> فإنه

(١) آخر الورقة (١٧٢/ب) من (هـ) .

(٢) سورة الأنعام آية (٩٠) .

(٣) سورة النحل آية (١٢٣) .

(٤) في (ج) : ثبت .

(٥) آخر الورقة (٩٤/ب) من (د) .

(٦) سورة المائدة آية (٤٨) .

.....

---

يقتضى أن يكون كل نبي داعياً / (١) إلى شريعته وأن تكون كل أمة مختصة [بشريعة جاء بها] (٢) نبيهم وأن بعث الرسل (٣) ليس إلا لبيان ما بالناس حاجة إلى هدايته وإذا لم يجعل شريعة رسول الله منتبهة / (٤)

ببعث رسول آخر ولم يأت الثاني بشرع ستأنف لم يكن بالناس حاجة إلى البيان عند بعث الثاني لكونه مينا عندهم بالطريق الموجب للعلم فكم يكون في بعثه فائدة . والله تعالى لا يرسل رسولا بغير فائدة فنبت أن الاختصاص هو الأصل في الشرائع .

يوضحه : أن أكثر الأنبياء بعثوا إلى قوم مخصوصين ورسولنا هو المبعوث إلى الناس كافة على ما ورد به النص فإذا ثبت أنه قد كان في المرسلين من يكون وجوب العمل بشريعته على أهل مكان دون أهل مكان كشعيب وموسى عليهما السلام ، فإن شريعة شعيب كانت مختصة بأهل مدين وأصحاب الأيكة وشريعة موسى عليه السلام كانت مختصة ببنى إسرائيل ومن بعث إليهم علمنا أنه يجوز أن يكون وجوب العمل بها على أهل زمان ب دون أهل زمان آخر وأن ذلك الشرع يكون منتبها ببعث / (٥) نبي آخر وأن المبعوث آخر (٦) يدعو إلى العمل بشريعته ويأمر الناس بإتباعه ، ولا يدعو إلى العمل بشريعة من قبله .

(١) آخر الورقة (٣٧/ب) من (ج) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٣) في (ب ، ج) : الرسول .

(٤) آخر الورقة (٧٧/ب) من (أ) .

(٥) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٦) آخر الورقة (١٥٩/ب) من (ب) .

(٧) في (ج) : الآخر .

.....

---

واحتج الفريق الثالث : بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أصلاً  
 فى الشرائع بدليل ما ذكره شمس الأئمة ( أن أخذ الميثاق على النبيين ) (١)  
 بالتصديق فى قوله تعالى : ( وإن أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من  
 كتاب وحكمه ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ) (٢) من أهيئ  
 الدلائل على أنهم بمنزلة من بعث آخراً فى وجوب إتباعه وبهذا ظهر شرف  
 نبينا صلى الله عليه وسلم فإنه لا نبي بعده فكان الكل ممن تقدم ومن تأخر  
 فى حكم المتبع له وهو بمنزلة القلب بطبيعته الرأس ، ويتبعه الرجل (٣) ،  
 وإذا كان كذلك لا يستقيم أن يكون متعبداً بشريعة من سلف ، لأن فيسه  
 جعل الرسول كواحد من أمة من تقدمه وهذا غرض من درجته وحط من رتبته  
 واعتقاد أنه تبع لكل نبي تقدمه ، ولا يستجيز ذلك أحد من أهل العلم .

ولا يقال أن الأنبياء عليهم السلام كانوا قبله فكيف يكون هو أصلاً  
 فى شرائع الذين مضوا قبله .

لأننا نقول تقدمهم فى الزمان لا يمنع عن (٤) ذلك فإن السنة  
 الأربع قبل الطهروهى تابعه له ولا يمنع عن كونه أصلاً فالأنبياء عليهم السلام  
 مع تقدمهم مؤسسون لقادته فإن المقصود من فطرة الخلق إدراكهم لسعادة  
 القرب من الحضرة الإلهية ولم يمكن ذلك إلا بتعريف الأنبياء عليهم السلام  
 فكانت النبوة مقصودة بالاجاد ، والمقصود كمالها لا أولها . وإنما تكمل  
 بالتدريج على ما أجرى الله سنته فتشهد (٥) أصل النبوة بأن عليه السلام (٦)

- 
- (١) آخر الورقة (١/١٧٣) من (هـ) .  
 (٢) سورة آل عمران آية (٨١) .  
 (٣) انظر اصول السرخسى (١٠٢/٢) .  
 (٤) الكلمة ساقطة من (ج) .  
 (٥) فى (ج) : فشهد ٣٨ - أ من ج .  
 (٦) آخر الورقة (١/١٧٨) من (أ) .

ولم تزل تنمو وتكمل حتى بلغت الكمال بمحمد صلى الله عليه وسلم فكان تمهيد أوائلها وسيلة إلى الكمال ، كناسيس البناء وتمهيد أصول الحيطان وسيلة إلى كمال صورة / (١) الدار التي هي غرض المهندس ولهذا كان خاتم النبيين . فإن الزيادة على الكمال نقصان فثبت أنه هو الأصل في النبوة والشرعية وغيره بمنزلة التابع له .

يوضحه : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى صحيفه من التوراة في يد عمر رضى الله عنه \* قال أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى والله لو كان موسى حيا لما وسعه إلا إتباعي \* (٢) ففيه دليل على أن الرسل المتقدمة بعثت نبينا صاروا بمنزلة أمته في لزوم إتباع شريعته لو كانوا أحياء وإن ما لم ينسخ من شرائعهم صارت شريعته له لكن التحريف من أهل الكتاب كان أمرا ظاهرا وكثر الحسد والعداوة والتلبس منهم ووقعت الشبهة في نقلهم فشرطنا أن يثبت ذلك بالكتاب أو السنة إحترازا عن التهمة وإحتياطا في أمر الدين ولا حجة لهم في قوله تعالى : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) لأنه يدل على نسخ الأولى / (٣) في الجملة ولا يدل على انتساخها بالكلية فما بقى منها غير منسوخ يصير شريعة للتأخير .

(١) آخر الورقة (٢٨/أ) من (ج) .

(٢) أخرجه أحمد في سننه في (٣/٤٧٠-٤٧١) عن عبد الله بن ثابت

الأنصاري ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٧٣-١٧٤) رجاله

رجال الصحيحين ، إلا أن فيه جابرا الجعفي وهو ضعيف وقال أيضا

(إلا أن جابرا وهو ضعيف اتهم بالكذب )

وأخرجه أحمد أيضا عن جابر (٣/٣٣٨) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد

(١/١٧٣-١٧٤) وفيه مجالد بن سعيد : (ضعفه أحمد ويحيى بن

سعيد وغيرهما) . وأورد له الهيثمي طرقا عن أبي يعلى والسبزار

والطبراني وكل الطرق التي ذكرها فيها قال .

(٣) آخر الورقة (١٦٠/أ) من (ب) . وآخر الورقة (١٧٣/ب) من (هـ) .

(\*) التهول : الوقوع في الأمر بخير روية ، والمتهول : الذي يقع في كل أمر .

وقيل : التحير . انظر : النهاية لابن الأثير (٥/٢٨٢) .

# فَصِّلْ فِي مُتَابَعَةِ أَصْحَابِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



وما يقع به ختم باب السنة باب متابعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو سعيد البردعي رحمه الله : تقليد الصحابي واجب يترك به القياس ، لإحتمال السماع والتوقيف ، ولفضل إصابتهم في نفس الرأي بمشاهدة أحوال التنزيل ومعرفته أسبابه .

---

قوله : ( وما يقع به ختم السنة )

فصل : متابعة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم لأن شبهة السماع لما تحققت في قول الصحابي ناسب أن <sup>(١)</sup> يلحق بآخر أقسام السنة ، إذ الشبهة بعد الحقيقة في الرتبة .

لا خلاف أن مذهب <sup>(٢)</sup> الصحابي أما ما كان ، أو حاكما أو مفتيا ، ليس بحجة على صحابي آخر . إنما الخلاف في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين .

فقال أبو سعيد البردعي وأبو بكر الرازي في بعض الروايات ، وجماعة من أصحابنا : أنه حجة وتقليد واجب يترك بقوله أو بمذهبه القياس . وهو مختار الشيخين وأبو اليسر والصف . وهو مذهب مالك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه <sup>(٣)</sup>

---

(١) في (ب ، ج) : بأن .

(٢) آخر الورقة (٩٤/ب) من (د) .

(٣) وهذه الرواية عن الإمام أحمد هي أصح الروايات عنه . وقد نص عليه في مواضع كثيرة . وقد جعل ابن القيم قول الصحابي أصلا من أصول الإمام وقال : الأصل الثاني من أصول فتاوى الإمام ما أفتى به الصحابة . فإنه إذا وجد لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها ، لم يعد لها إلى غيرها . أنظر أعلام الموقعين (١/٣٠) ،

وأنظر ما نص عليه في السودة (٣٣٦ - ٣٣٧) والعدة (٥٧٩/٢) وأصول مذهب الإمام أحمد (٣٩٥) ومختصر أصول الفقه لابن اللحام

وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله : لا يجوز تقليد الصحابي  
رضي الله عنه إلا فيما لا يدرك بالقياس وقال الشافعي : لا يقلد أحد منهم

---

والشافعي في قوله القديم

وقال أبو الحسن الكرخي وجماعة من أصحابنا : لا يجوز تقليد ، إلا  
فيما لا يدرك بالقياس . وإليه ميل القاضي الإمام أبي زيد علي ما أشير إليه  
تقريره في التوقيف . (١)

وقال الشافعي في قوله الجديد (٢) : لا يقلد أحد منهم وإن  
كان فيما لا يدرك بالقياس وإليه ذهب الأشاعرة والمعتزلة .

---

(١) انظر : توقيف أصول الفقه : ( ص / ٥٠٣ ) .

(٢) لقد إختلفت جمهور الأصوليين من الشافعية في أخذ الشافعي بقول  
الصحابي في قوله الجديد فذهب عاصمهم : إلى أنه ليس بحجة عنده  
وهو إختيار إمام الحرمين والغزالي والرازي وأتباعه والآمدي وإبسن  
الحاجب وغيرهم وقيدوا إمام الحرمين والسبكي بما لم يكن من الأحكام  
التعبدية وأما الغزالي فقال : لا يكون قوله حجة ولو كان لا مجال  
فيه للاجتهاد .

أنظر : البرهان ( ١٣٦٢ / ٢ ) حاشية العطار ( ٣٩٦ / ٢ ) المستصفي  
( ٢٧١ / ١ ) الأحكام للآمدي ( ٢٠١ / ٤ ) وفواتح الرحموت  
( ١٨٦ / ٢ ) وأنظر المعتمد ( ٩٤٢ / ٢ ) وإرشاد الفحول ( ٢٤٣ ) ،  
والمحصول ( ١٧٤ / ٣ / ٢ )

وذهب العلائي من الشافعية وتقى الدين أبو العباس بن تيمية وإبسن  
القيم من الحنابلة : إلى أنه حجة عنده في القديم والجديد . وهو  
الصحيح والذي تدل عليه عبارات منقولة عنه في الجديد وفي الفروع  
الفقهية التي أستدل عليها بأقوال الصحابة .

أنظر إجمال الأصابع في أقوال الصحابة الورثة ( ٧ ) والسود ( ٣٣٧ )  
وأعلام الموقعين ( ١٢٠ / ٤ - ١٢٣ ) إرشاد الفحول ( ٢٤٣ ) .  
قال ابن القيم : ونحن نشهد بالله أنه لم يرجع عنه - أي قول الصحابي



ومنهم من جواز التقليد . وإن كان لا يوجبه والتقليد إتباع الإنسان غيره فيما يقول أو يفعل معتقدا للحقيه فيه من غير / (١) نظر وتأمل فسي الدليل كأن هذا المتبع جعل قول الغير أو فعله قلادة في عنقه من غير مطالبة دليل فعلي هذا لا يكون إتباع الصحابة تقليدا حقيقة ، لأنه عمل بالدليل معنى كتقليد الأنبياء عليهم السلام إلا أنه سمي تقليدا باعتبار الصورة تسلك القائلون بعدم جواز تقليد الصحابة بأنه قد ظهر فيهم الفتوى بالرأى ظهورا لا وجه لإنكاره / (٢) وأحتمال الخطأ في إجتهاادهم ثابت ، لكونهم غير معصومين عن الخطأ كسائر المجتهدين .

ألا ترى (٤) أنه كان يخالف بعضهم بعضا ويرجع الواحد منهم

=== بل كلامه في الجديد مطابق لهذا موافق له . أنظر أعلام الموقعين

٠ (١٢٢/٤)

وقال القاضى فى التقریب : أنه — قول الصحابى — الذى قاله الشافعى فى الجديد واستقر عليه مذهبه وحكاه عنه المزنى وابن أبى هريرة . أنظر إرشاد الفحول (٢٤٣) ومختصر ابن اللحام (١٦١) وفى السألة هناك أقوال أخرى فقال قوم يكون حجه إذا عذر القياس وقال قوم : الحجه فى قول أبى بكر وعمر . وقال قوم : الحجة فى قول الخلفاء الأربعة . وأنظر أثر الخلاف فى هذه المسألة فى التمهيد للأسنوى (٤٩٩) وتخريج الفروع على الأصول للزنجانى (٨٢) وأنظر المراجع السابقة وأصول السرخسى (١٠٦/٢) والرسالة (٥٩٦) والتمهدة (٣٩٥) وأصول الفقه لأبى زهرة (٢١٧) والشار لابن ملك (٢٥٢) وتأسيس النظر للدبوسى (٥٥) وشرح تنقيح الفصول (٤٤٥) والعدة (٥٧٩/٢) .

(١) آخر الورقة (١٧٨/ب) من (أ) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٣) فى (ب ، ج) : الى انكاره .

(٤) فى (د) : ألا يرى .

عن فتواه إلى فتوى غيره ، وكانوا لا يدعون الناس إلى أقوالهم ، ولو لم يكن محتملاً للخطأ لما جاز لهم المخالفة بأرائهم ، / (١) ولوجب عليهم دعاء الناس إليه وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه : ( إن أخطأت فمضى ومن الشيطان ) (٢) .

وإذا كان قول الصحابي محتملاً للخطأ لم يجوز لمجتهد آخر تقليده ، كما يجوز تقليد التابعي ومن بعدهم من المجتهدين .

ولأن قول الصحابة (٣) لو كان حجة لكان حجة لكونهم أعلم وأفضل من غيرهم ، لما شهدتهم التنزيل وسماهم التأويل ، ووقوفهم من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم / (٤) ومراده من كلامه على ما لم يقف عليه غيره ، ولو كان كذلك لكان / (٥) قول الأعمى الأفضل صحابياً كان أو غيره حجة على غيره لوجود العلة . والأمر بخلافه ، إذ ليس للمجتهد تقليد من هو أفضل منه .

ثم الشافعي رحمه الله [لم يفرق] (٦) بين ما لا يدرك بالرأى بين المقادير ونحوها وبين غيره (٧) لأنه يجوز أنه إنما أفتى فيما لا يدرك

- 
- (١) آخر الورقة (٢٨ ب) من (ج) .  
 (٢) قول ابن مسعود جزء من حديث المفوضة والذي سبق تخريجه ص (١٢٢) .  
 (٣) في (د) : صحابي .  
 (٤) آخر الورقة (١٧٤ أ) من (هـ) .  
 (٥) آخر الورقة (١٦٠ ب) من (ب) .  
 (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .  
 (٧) الذي نقل عن الشافعي إن قول الصحابي عنده حجة فيما ليس فيه للإجتihad مجال . قال الاسنوي في التمهيد ص (٤٩٩) : ( . . . )  
 كذا نص عليه الشافعي في إختلاف الحديث فقال : ( روى عن علي رضي الله عنه - أنه صلى في ليلة ست ركعات ،  
 ===

.....  
بالقياس بخبر<sup>(١)</sup> ظنه دليلا ، ولا يكون كذلك . ومع جواز أن لا يكون  
دليلا لا يلزم غيره ، كالأجتهاد لما أحتمل أن لا يكون دليلا لا يكون حجة  
على مجتهد آخر .

ألا ترى أن قول التابعي وسائر المجتهدين فيما لا يدرك بالرأى ليس  
بحجة مع أنه لا يظن بهم المجازفة والكذب . فكذا قول الصحابي .

وفرق أبو الحسن ومن تابعه بينهما . فقبل قول الصحابي فيما  
لا يدرك بالقياس<sup>(٢)</sup> ، لتعيين جهة السماع فيه إن لا يظن بهم تضارب  
في القول ، ولا يجوز أن يحمل<sup>(٣)</sup> قولهم على الكذب ، فإن الدين ينتقل  
إلينا بروايتهم وفي حمل قولهم على الكذب والباطل تفسيقهم ، وذلك يبطل  
روايتهم ، ولا مدخل للرأى فيه أيضا ، فتعين السماع وصار فتواه فيه كروايته

---

== في كل ركعة ست سجادات وقال : لو ثبت ذلك عن علي - رضى الله عنه  
لقلت به ، فانه لا مجال للقياس فيه ، فالظاهر أنه فعله توقيفا .  
أما الغزالي كما اشرنا فانه لم يرض بهذا الرأى حيث قال : وهذا غير  
مرضى - أى فعل علي رضى الله عنه - لأنه لم ينتقل فيه حديثا حتى  
يتأمل لفظه ومورده وقرائنه وفحواه وما يدل عليه . ولم نتعبد الا بقبول  
خبر يرويه صحابي مكشوفنا يمكن النظر فيه كما كان الصحابة يكتفون بذلك  
مذهب مخالف للقياس ويقدر أن ذلك حديثا من غير تصريح به .  
انظر المستصفى ( ٢٧١ / ١ )

( ١ ) في ( ب ، ج ) : لخبر .

( ٢ ) ، انظر قوله في ميزان الاصول ص ( ٤٨١ )

واصول السرخسي ( ١٠٥ / ٢ ) واصل البزدوى ( ٢١٧ / ٣ ) .

( ٣ ) في ( هـ ) : يحتمل .

.....

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

بخلاف قول التابعي حيث لم يكن حجة لأن احتمال اتصال قوله  
بالسمع يكون بواسطة وتلك الوسطة لا يمكن إثباتها بخير دليل ودونها  
لا يثبت السماع بوجه . / (١)

فأما الصحابي فقد كان مصاحبا لمن نزل عليه الوحي فكان الأصل في  
حقه السماع فلا يجعل قوله منقطعا عن السماع الا اذا ظهر دليل غيره وهو  
الرأى . ولم يوجد فلا (٢) يثبت الانقطاع بالاحتمال اليه اشير في التقديم .  
على أنا لا نسلم أن الفتوى فيما لا مدخل للرأى فيه قد وجد ممن  
بعد الصحابة . من غير ظهور نص كما نقل عن الصحابة . ولو ثبت عنهم قول  
فيما لا مدخل للرأى فيه لقلنا أنه مبنى على نقل ولجعلناه حجة أيضا ولكنه  
لم يثبت .

واحتج القائلون بوجوب التقليد بالنص وهو قوله تعالى : (والسابقون  
الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان) (٣) مدح  
الصحابة والتابعين لهم باحسان وانما استحق التابعون / (٤) لهم هذا  
المدح على اتباعهم باحسان من حيث الرجوع الى رأيهم دون الرجوع الى  
الكتاب والسنة ، لأن في ذلك استحقاق المدح باتباع الكتاب والسنة  
لا باتباع الصحابة . وذلك انما يكون في قول وجد منهم ولم يظهر من بعضهم  
فيه خلاف ، فأما الذي فيه اختلاف بينهم فلا يكون موضع استحقاق المدح

(١) آخر الورقة (١٧٩/أ) من (١) .

(٢) في (ب ، ج) : فلم .

(٣) سورة التوبة آية (١٠٠) .

(٤) آخر الورقة (٩٥/أ) من (٥) .

فانه ان كان يستحق المدح باتباع البعض يستحق الذم بترك اتباع البعض  
فوق التعارض / (١) فكان النص دليلا / (٢) على وجوب تقليد هم اذا لم  
يوجد بينهم اختلاف ظاهر . كذا في الميزان . (٣)

وبالمعقول وهو من وجهين كما اشير اليهما في الكتاب .  
أحدهما : أن احتمال السماع في قول الصحابي ثابت بل الظاهر  
الغالب من حاله أنه يفتى بالخبر ، وانما يفتى بالرأى عند الضرورة ويشاور  
القرناء ، لا احتمال ان يكون عندهم خبر ، فاذا لم يجد استغفل بالقياس  
وقد ظهر من عادتهم أنهم كانوا يسكتون عن الاسناد عند الفتوى اذا كان عندهم  
خبر / (٤) يوافق فتواهم . كما كانوا يسندون الى النبي صلى الله  
عليه وسلم ، لأن الواجب بيان الحكم عند السؤال لا غير واذا ثبت احتمال  
السماع في قوله بل هو الأصل فيه كان مقدما على الرأى الذي ليس عند صاحبه  
خبر يوافقه ويقرره فكان تقديم قول الصحابي من هذا الوجه بمنزلة تقديم خبر  
الواحد على القياس .

والثاني واليه (٥) اشير بقوله وبفضل اصابتهم أن قواه ان كسان  
صادرا عن الرأى فرأى الصحابة أقوى من رأى غيرهم لأنهم شاهدوا طر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان أحكام الحوادث ، وشاهدوا الأحوال  
التي نزلت فيها النصوص ، والمحال الذي يتغير باعتبارها الأحكام . ولهم

(١) آخر الورقة (١٧٤/ب) من (هـ) .

(٢) ، ، (٣٩/أ) من (ج) .

(٣) انظر ميزان الأصول ص (٤٨٥) .

(٤) آخر الورقة (١٦١/أ) من (ب) .

(٥) الكلمة ساقطة من (ج) .

.....  
زيادة جند وحرص في بذل مجهودهم / (١) في طلب الحق ، والقيام بما  
هو سبب قوام الدين ، وزيادة احتياط في حفظ الأحاديث وضبطها ،  
والتأمل فيما لا نمر عندهم فيه (٢) غاية التأمل ، وفضل درجة ليس ذلك  
لغيرهم فهذه المعاني ترجح (٣) رأيهم على رأي غيرهم .

وعند تعارض الرأيين منا اذا ظهر لأحد هما نوع ترجيح وجب الأخذ  
بذلك فكذا اذا وقع التعارض بين رأي الواحد منا وبين رأي الواحد (٤)  
منهم وجب تقديم رأيهم على رأينا لزيادة قوة في رأيهم من الوجوه التي ذكرناها  
وبما ذكرنا (٥) خرج الجواب عن قولهم أنه محتمل فلا يجوز تقليده ،  
لأننا وان سلمنا ذلك ولكن ليست الدلائل المحتملة على نط واحد فان خبر  
الواحد مع احتماله مقدم على القياس فكذا قول الصحابي لكونه أقرب الى الصواب  
لما ذكرنا .

فان قيل أليس أن تأويل الصحابي للنص لا يكون مقدما على تأويل  
غيره ولم تعتبر (٦) فيه هذه الأحوال فكذا في الفتوى بالرأي .

قلنا التأويل يكون بالتأمل في وجوه اللغة ومعاني الكلام ولا مزية  
لهم في ذلك الباب على غيرهم ممن يعرف معاني اللسان ، فأما الاجتهاد  
في الأحكام فانما يكون بالتأمل في معاني النصوص التي هو أصل في أحكام

---

(١) آخر الورقة (١٧٩/ب) من (أ) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٣) في (د) : يترجح .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

(٥) في (د) : ذكرناه .

(٦) في (د) : يتغير .

وهذا الخلاف في كل ما ثبت عنهم من غير اختلاف بينهم ومن غير أن يثبت أنه بلغ غير قائله فسكت مسلماً له .  
وأما إذا اختلفوا في شيء فالحق لا يعدو أقاويلهم ،

---

الشرع وذلك يختلف باختلاف الأقوال ولأجله ظهرت لهم المزية بشهادة الأحوال على / (١) غيرهم ممن لم يشاهد .

ثم بين الشيخ رحمه الله محل النزاع بقوله : وهذا الخلاف أي الخلاف المذكور في كذا .

ذكر في الميزان : ( وصورة المسئلة ما إذا ورد قول عن الصحابي في حادثة لم يحتمل الاشتهار فيما بين الصحابة ، بأن كانت ما لا تعم (٢)

بها البلوى والحاجة للكل ، ولم تكن (٣) من باب ما أشتهر عادة ،

ثم ظهر نقل هذا القول في التابعين ، ولم يرو عن غيره من الصحابة خلاف ذلك . فأما إذا كان القول في حادثة من حقها الاشتهار لا محالة ولا

يحتمل الخفاء ، بأن كانت الحاجة والبلوى تعم العامة واشتهر مثلها فيما بين الخواص ، ولم يظهر خلاف من غيره فيه فهذا اجماع يجب العمل به . (٤)

وكذا إذا اختلفوا في شيء فالحق لا يعدو أقاويلهم / (٥) السى

آخر ما ذكرنا في الكتاب وذكر في بعض الكتب وصورة المسئلة فيما إذا ورد قول من صحابي فيما يدرك بالقياس ولم ينقل من غيره تسليم ولا انكار ورد أن لو كان وروده فيما لا يدرك بالقياس كان حجة بلا خلاف بين أصحابنا . ولو

---

(١) آخر الورقة (١٧٥/أ) من (هـ) .

(٢) ما أشتهاه من (ج) وفي بنية النص : تقع .

(٣) ما أشتهاه من (ج) وفي بنية النسخ : يمكن .

(٤) نهاية نص الميزان . انظر ص (٤٨٢) منه .

(٥) آخر الورقة (١٦١/ب) من (ب) .

ولا يسقط البعض بالبعض بالتعارض ، لأنه تعين وجه الرأى . لما لم  
تجر الحاجة بينهم بالحديث المرفوع محل القياس

---

نقل من غيره تسليم كان اجماعا فلا يجوز خلافه ولو نقل من غيره رد وانكار كان  
ذلك اختلافا / (١) منهم فى ذلك الحكم بالرأى وذلك يوجب الترجيح او العمل  
عند تعذر الترجيح بأيهما شاء وعدم جواز احداث قول آخر لأنهم اذا اختلفوا  
على قولين أو اقوال فقد أجمعوا / (٢) على انحصار الأقوال فيما قالوا ضرورة  
تعذر اجتماعهم على الخطأ وخروج الحق عن أقوالهم فكان القول الخارج عن  
أقوالهم خطأ بيقين فيكون مردودا .

ولا يسقط البعض بالبعض أى لا يسقط بعض الاقوال ببعضها ،  
ولا يطلب فيها تاريخ لجعل الآخر ناسخا للمتقدم ، لأنهم لما اختلفوا ولم  
يحتاجوا بينهم بالسمع من النبى صلى الله عليه وسلم تعين وجه الرأى  
والاجتهاد فى أقوالهم فحل محل القياس أى حل قول الصحابى محل القياس  
فصار تعارض أقوالهم كتعارض وجوه القياس ولا نسخ فى القياس فكذا فى  
أقوالهم ، بل يجب الترجيح ان أمكن والا عمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة  
القلب .

---

(١) آخر الورقة (٩٥/ب) من (د)

(٢) ، ، (١٨٠/أ) من (أ) .



وأما التابعى إذا زاحمهم فى الفتوى يجوز تقليده عند بعض شائخنا رحمهم الله  
خلافًا للبعض

قوله : وأما التابعى فكذا أجمعوا أن التابعى إذا لم يبلغ درجة  
الفتوى فى زمن الصحابة ولم يزاحمهم فى رأى كان مثل سائر أئمة الفتوى من  
السلف لا يصح تقليده .

وان كان ممن ظهر فتواه فى زمن الصحابة كالحسن وسعيد بن المسيب  
والنخعى والشعبي وشرح (١) وسروق وطقم فعن أبى حنيفة روايتان :  
أحدهما : انه قال : لا أقلد هم هم رجال أجتهدوا ونحن رجال  
نجتهد وهو الظاهر من المذهب . (٢)

والثانية : ما نقل عنه فى النوادر أن من كان من أئمة التابعين  
وزاحمهم فى الفتوى وسوفوا له الاجتهاد / (٣) فأنا أقلد ، لأنهم لما سوفوا له  
الاجتهاد وزاحمهم فى الفتوى صار مثلهم بتسليمهم مزاحمته إياهم . (٤)

(١) هو : شريح بن الحارث بن القيس الكندى ، أبو امية من كبار  
التابعين . كان أعلم الناس بالقضاء ، وكان ذا فطنة وذكاء وعدل  
فى قضاءه ، استقضىه عمر رضى الله عنه على الكوفة ، وبقي نفس  
القضاء خسا وسبعين سنة ، ثم استعفى الحجاج فأعفاه فلم يقض  
حتى مات سنة ٨٧ هـ

طبقات الشيرازى (٨٠) وفيات الاعيان (٢/٤٦٠) شذرات الذهب  
(٨٥/١) تذكرة الحفاظ (١/٥٩) .

(٢) انظر قوله فى أصول السرخسى (٢/١١٤) وأخبار أبى حنيفة  
وإصحابه ص (١٠) وفواتح الرحموت (٢/١٨٨) .

(٣) آخر الورقة (١٧٥/ب) من (هـ) .

(٤) انظر أصول السرخسى (٢/١١٤) قال السرخسى مقررا اعتداد أبى  
حنيفة بقول التابعين الذين سوغ لهم الصحابة الاجتهاد : (وعلى  
هذا قال أبو حنيفة لا يثبت إجماع الصحابة فى الأشعار ، لأن إبراهيم  
النخعى كان يكرهه وهو ممن أدرك عصر الصحابة فلا يثبت إجماعهم دون  
قوله (هـ)

ألا ترى أن عليا تحاكم الى شريح . وكان عمر رضى الله عنه ولاء القضاء  
فخالف عليا في رد شهادة الحسن رضى الله عنه للقراية . وكان من رأى على  
رضى الله عنه جواز شهادة الابن لأبيه . ( ١ )

وخالف مسروق ابن عباس رضى الله عنه في النذر يذبح الولد  
فأوجب مسروق فيه شاة بعد ما أوجب ابن عباس فيه مائة من الابل فرجع  
الى قول مسروق . ( ٢ )

وسئل ابن عمر مسئلة فقالوا سلوا عنها سعيد بن جبير فهو أعلم بهما  
منى . ( ٣ )

( ١ ) جاء في أخبار القضاة ( ١٩٤ / ٢ ) أن عليا رضى الله عنه لما رجع  
من قتاله مع معاوية رضى الله عنه وجد درعا له افتقده فوجده بيد  
يهودى يبيعها ، فقال على : درعى لم أبيع ولم أهب . فقال  
اليهودى : درعى فى يدي ، فاخترصا الى شريح ، فقال شريح  
لمعلى : هل لك بهينه ؟ قال : قنبر والحسن ابني ، قال شريح  
شهادة الابن لا تجوز للأب ، فأسلم اليهودى من أجل هذا .

( ٢ ) لقد نقل الشيخ عبد الله بن الصديق الغمارى فى تخرىج أحاديث  
اللمع عن ابن ابي شيبة أربع روايات عن ابن عباس فى مسألة من نذر  
ذبح ابنه فانخرها فيما يلى :

الأولى : قال : " ينحر مائة من الابل كما فدى عبد المطلب ابنه " .  
الثانية : قال : " فى الرجل يقول : هو ينحر ابنه ، قال : كفى ،  
كما فدى ابراهيم اسحق " .

الثالثة : جاءت امرأة فقالت : أنى نذرت ان انحر ابنى فقال ابن عباس  
لا تنحرى ابنك وكفى عن يمينك . . .

الرابعة : قال : " يهدى ديتة أو كيشا " .

انظر تخرىج أحاديث اللمع ص ( ٢٦٤ - ٢٦٥ )

( ٣ ) هذا الأثر أخرجه ابن سعد فى الطبقات . قال جاء رجل الى ابن عمر

وكان أنس ابن مالك رضى الله عنه / <sup>(١)</sup> اذا سئل عن مسأله فقال :  
 سلوا عنها مولانا الحسن <sup>(٢)</sup> فثبت أن الصحابة كانوا يسوفون الاجتهاد  
 للتابعي ويرجعون الى أقوالهم ويعدونهم من جملتهم / <sup>(٣)</sup> في العلم ولما كان  
 كذلك / <sup>(٤)</sup> وجب تقليد هم كتقليد الصحابة .

وجه الظاهر <sup>(٥)</sup> أن قول الصحابي إنما جعل حجة لاحتمال السماع  
 ولغرض اصابتهم في الرأي ببركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك مفقود ان  
 في حق التابعي وان بلغ درجة الاجتهاد وزاحمهم في الفتوى .

ولا حجة لهم فيما ذكره الأمثلة لأن غاية ذلك أنهم صاروا مثلهم ففى  
 الفتوى وزاحمهم فيها وأن الصحابة سلموا لهم الاجتهاد . ولكن المعانى التى  
 بنى عليها وجوب التقليد أو جوازها من احتمال السماع ومشاهدة أحوال التنزيل  
 وبركة صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم مفقودة فى حقهم أصلا ، فلا يجوز  
 تقليد هم بحال كذا فى أدب القاضى للمصدر الشهيد رحمه الله .

== يسأله عن فريضة فقال : ( ات سعيد بن جبیرفانه أعلم بالحساب منى  
 وهو يفرض منها ماأفرض . انظر طبقات ابن سعد (٢٥٦/٦-٢٦٧)  
 وانظر أيضا طبقات الفقهاء للشيرازى ص (٨٢) .

- (١) آخر الورقة (٤٠/أ) من (ج) .
- (٢) هذا الاثر اخرجه ابن سعد فى الطبقات فى ترجمته عن خالد بن رباح :  
 ان أنس بن مالك سئل عن مسألة - قال : ( عليكم مولانا الحسن  
 فسلوه فقاتلوا يا أبا حمزة نسألك وتقول : سلوا مولانا الحسن ؟ فقال :  
 انا سمعنا وسمع فحفظ ونسینا ) .  
 انظر طبقات ابن سعد (١٧٦/٧) وانظر تهذيب التهذيب (٢١٤/٢١٤)
- (٣) آخر الورقة (١٦٢/أ) من (ب) .
- (٤) ، ، (١٨٠/ب) من (أ) .
- (٥) وهو عدم تقليد التابعي . انظر فواتح الرحموت (١٨٨/٢) مما  
 بعدها ، وأصول السرخسى (١١٤/٢) .



# بَابُ الْأَجْمَاعِ





## بَابُ الْجَمَاعِ

بَابُ الْجَمَاعِ :

الاجماع فى اللغة <sup>(١)</sup> : هو العزم يقال : أجمع فلان على كذا اذا عزم عليه ومنه قوله تعالى اخبارا : ( فاجمعوا امركم ) <sup>(٢)</sup> أى : أعزموا <sup>(٣)</sup> عليه <sup>(٤)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم " لا صيام لمن لم يجمع <sup>(٥)</sup> الصيام من الليل " <sup>(٦)</sup> أى : لم يعزم عليه .

والاتفاق أيضا ومنه قولهم : أجمع القوم على كذا ، أى اتفقوا عليه والفرق بين المعنيين : أن الاجماع بالمعنى الاول يتصور من واحد وبالمعنى الثانى لا يتصور الا من اثنين فما فوقهما .

وفى الشريعة هو عبارة عن اتفاق المجتهدين <sup>(٧)</sup> من هذه الأمة فى عصر على أمر من الامور .

فأريد ( بالاتفاق ) : الاشتراك فى الاعتقاد ، أو القول أو الفعل أو اذا أطبق بعضهم على الاعتقاد ، وبعضهم على القول ، أو الفعل الدالين على الاعتقاد .

- 
- ( ١ ) انظر الصباح النير ( ١٧١ / ١ ) والقاموس المحيط ( ١٥ / ٣ ) .  
 ( ٢ ) سورة يونس آية ( ٧١ ) .  
 ( ٣ ) فى ( د ) عزموا  
 ( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( ج )  
 ( ٥ ) فى النهاية لابن الاثير ( ٢٩٦ / ١ ) الاجماع : احكام السنية والعزيمة  
 ( ٦ ) أخرجه ابوداود فى ( ٨٢٣ / ٢ ) فى الصوم ، باب النية فى الصيام حديث ( ٢٤٥٤ ) والترمذى فى ( ١٠٨ / ٢ ) فى الصوم ، باب ما جاء  
 لا صيام لمن لم يعزم من الليل وأخرجه النسائى فى ( ١٩٦ / ٤ ) ( ١٩٧ )  
 فى الصيام ، باب اختلاف الناقلين لخبر حفصة فى ذلك .  
 وأخرجه مالك فى الموطأ ( ٢٨٨ / ١ ) فى الصيام ، باب من أجمع الصيام قبل الفجر وأخرجه ابن ماجه فى ( ٥٤٢ / ١ ) فى الصوم ، باب فى فرض الصوم من الليل حديث ١٧٠٠  
 ( ٧ ) فى ( د ) : اتفاق اهل الاجماع .

واحترز بلفظ ( المجتهدين ) باللام المستغرق للجمع عن اتفاق غيرهم  
كالعامة وأتفاق بعضهم .

ويقوله ( من هذه الأمة ) عن المجتهدين / <sup>(١)</sup> من أرباب الشرائع  
السالفة .

ويقوله ( في كل عصر ) عن إيهام أن الاجماع لا يتم الا باتفاق مجتهدى  
جميع الاعصار الى يوم القيامة لتناول لفظ المجتهدين جميعهم .

وانما قيل <sup>(٢)</sup> ( على أمر من الأمور ) ، ليكون متناولا للقول والفعل  
والاثبات والنفي ، والاحكام العقلية والشرعية .

وهذا التعريف انما يصح على قول من لم يعتبر موافقة العوام ومخالفتهم  
في الاجماع اصلا . <sup>(٣)</sup>

فأما من اعتبر موافقتهم فيما لا يحتاج فيه الى الرأي ، وشرط فيه  
اجتماع الكل كما يشير اليه كلام المصنف ، فالحد الصحيح عنده أن يقال :

( ١ ) آخر الورقة ( ١٧٦ / أ ) من ( هـ ) .

( ٢ ) في ( ب ) : قال .

( ٣ ) اختلف العلماء في اعتبار موافقة العوام في انعقاد الاجماع على  
مذاهب فذهب الجمهور الى عدم اعتبار العوام في الاجماع وانما المعتبر  
المجتهدون قوم منهم القاضي أبو بكر الباقلاني الى اعتبار موافقة  
العوام ومخالفتهم مطلقا وهو ما اختاره الآمدي وقال : ( ان هذه  
السألة أجهادية فير أن الاجماع الذي فيه العوام يكون قطعيا وبدونه  
يكون ظنيا .

ونذهب قوم الى اعتبار الاصول في الفروع دون الفقيه في الفروع ونذهب  
قوم الى العكس . ونذهب قوم منهم الغزالي الى التفصيل وهو ان  
يعتبر العوام في الاجماع العام ، كوجوب الصلاة والزكاة ، دون الخاص



هو الاتفاق <sup>(١)</sup> / في كل عصر على أمر من الأمور من جميع من هو أهله من هذه الأمة .

فقله : ( من هو أهله ) يشمل المجتهدين فيما يحتاج فيه الى الرأي دون غيرهم ، ويشمل الكل فيما لا يحتاج فيه الى الرأي ، فيصير جامعا مانعا .

وهو حجة مقطوع بها عند عامة المسلمين . ( ٢ )  
ومن أهل الأهواء من لم يجعله حجة <sup>(٣)</sup> / مثل ابراهيم النظام ،  
والقاشاني من المعتزلة والخوارج وأكثر الروافض <sup>(٤)</sup> / <sup>(٥)</sup> متمسكين بأن قوعه  
مستحيل ، لأنه لا يمكن ضبط أقاويل العلماء مع كثرتهم وتبايد ديارهم ،

== انظر هذه السألة وأدلة كل مذهب في الاحكام للآدي ( ٣٢٢/١ )  
حاشية العطار ( ١٨٥/٢ ) مختصر ابن الحاجب ( ٣٤/٢ ) المستصفى  
( ١٨١/١ ) المحصول ( ٢٢٩/١/٢ ) المعتد ( ٤٨٠/٢ ) شرح  
تنقيح الفصول ( ٣٤١ ) ارشاد الفحول ( ٨٧ ) شرح المنار لابن ملك  
( ٢٥٥ ) شرح الكوكب المنير ( ٢٢٤/٢ ) الفقيه والشفقة ( ١٦١ )  
( ١ ) آخر الورقة ( ١/٩٦ ) من ( د ) .  
( ٢ ) وقال الآدي والرازي هو حجة ظنية لا قطعية وقيل ظنية فسي  
السكوت ونحوه دون القطعي . وهناك أقوال اخرى . انظر شرح  
الكوكب المنير ( ٢١٤/٢ ) الاحكام للآدي ( ٢٨٦/١ ) كشف  
الاسرار ( ٢٥٢/٣ ) غاية الوصول ( ١٠٩ ) ارشاد الفحول ( ٧٩ ) ،  
فواتح الرحموت ( ٢١٣/٢ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٤٠/ب ) من ( ج ) .  
( ٤ ) وهناك قول للشيعة الامامية : ان الاجماع يكون حجة ان كان فيه قول  
الامام المعصوم — فمعنى ذلك ان الحجة في قول الامام وليس في الاجماع  
انظر قولهم وقول من لم يحتج بالاجماع في المعتد ( ٤٥٨/٢ ) والاحكام  
للآدي ( ٢٨٦/١ ) التمهيد لابن الخطاب ( ٢٢٤/٣ ) والتبصرة  
( ٣٤٩ ) والسود ( ٣١٥ ) والمحصل ( ٤٦/١/٢ ) وكشف الاسرار ( ٣ )  
( ٥ ) آخر الورقة ( ١٦٢/ب ) من ( ب )

.....

---

ألا ترى أن أهل بغداد لا يعرفون أهل العلم بالمغرب ولا بالشرق فضلا عن أن يعرفوا أقوالهم في الحوادث ، فثبت أن معرفة قول الأمة <sup>(١)</sup> بأجمعهم في الحوادث مستذر . / (٢)

وكيف يتصور اتفاق آرائهم في الحوادث مع تفاوت الفطن [والقراء] واختلاف المذاهب والمطالب وأخذ كل قوم غريبا من أساليب الظنون <sup>(٣)</sup> فيكون تصوير اجماعهم في الحكم المظنون بمنزلة تصوير العالمين في صبيحة يوم على قيام ، أو قعود ، أو أكل نوع من الطعام . (٤)

وهذا فاسد لأن الاجماع لما كان متصورا في الأخبار المستفيضة يكون متصورا في الأحكام أيضا ، لأنه كما يوجد أيضا <sup>(٥)</sup> سبب يدعو الى اجماعهم على الأخبار المستفيضة يوجد أيضا سبب يدعو الى اجماعهم باعتقاد الأحكام .

والانتشار انما يمنع عن النقل عادة اذا لم يكونوا مجدين وباحثين ، فاما اذا كانوا كذلك فلا .

---

(١) في (د) : العامة .

(٢) آخر الورقة (١٨١/أ) ساقطة من (ج) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٤) انظر في الرد عليه في الوصول الى الاصول (٦٧/٢) والمعتد

(٥) وقد ذكر ابو الحسين البصري في المعتد (٤٧٨/٢) سلكين

آخرين للقائلين بعدم حجية الاجماع وهما : الاول : استحالة

ثبوت الطريق الى الاجماع . والثاني : انه ليس في العقل ولا في

السمع دليل عليه . انظر حجج القائلين بعدم حجية الاجماع والرد

عليها من الجمهور في المعتد (٤٧٨/٢) والوصول الى الاصول

• (٦٧/٢)

(٦) الكلمة من (د ، هـ) .

.....

---

واختلاف القرائح انما يمنع من الاتفاق فيما هو خفى من الظن لا فيما هو جلى منه بحيث لا يختلفون فيه ، بل يؤدى اجتهاد الكل بالنظر فيه الى حكم واحد .

ويبطل جميع ما ذكروا بالوقوع ، " فاننا نعلم علما لا مرا " فيه باجماع الصحابة على تقديم النص القاطع على ما ليس كذلك ، وباجماع جميع الحنفية على اخفاء التسمية فى الصلاة وباجماع جميع الشافعية على بطلان النكاح بغير ولى ، والوقوع دليل الجواز وزيادة / ( ١ )

ومتسك العامة الكتاب ، والسنة ، والمعقول .  
 أما الكتاب فقوله تعالى : ( ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم ) ( ٢ )

وجه التمسك به أنه تعالى توعّد على متابعة غير سبيل المؤمنين ، كما توعّد على مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم وسوى بينهما فى استيجاب النار ، والسبيل ما يختار الانسان لنفسه قولا وعملا ، ولو لم يكن ذلك محرما لما توعّد عليه ، ولما حسن الجمع بينه وبين مشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم فى الوعيد ، كما لا يحسن الجمع بين الكفر وأكل الخبز الحرام فى الوعيد ، واذا حرم اتباع غير سبيل المؤمنين وجب اتباع سبيلهم ، فيكون الاجماع حجة ، لأنه سبيلهم ، ولا معنى لقول من يقول : ان اتباع غير سبيل المؤمنين متوعّد عليه بشرط مشاقة الرسول ، فلا يثبت التوعّد بدونها ان المعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط .

لأنه قد ثبت أن المشاقة بانفرادها سبب لاستحقاق الوعيد

---

( ١ ) آخر الورقة ( ١٧٦ / ب ) من ( هـ ) .

( ٢ ) سورة النساء آية ( ١١٥ ) .

بقوله تعالى : ( ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب ) (١) وقد ساعدنا الخصوم في ذلك ، فلو كان المجمع سببا لاستحقاق العذاب يلزم منه أن لا تكون المشاقة بانفرادها سببا وهو خلاف النص والاجماع / (٢) وإذا / (٣) كانت المشاقة بانفرادها سببا ، كان الاتباع بانفراده سببا له أيضا ، إذ لو لم يجعل سببا له لم يبق لذكره فائدة / (٤) وصار كقوله تعالى : ( والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما ) (٥) في أن كل واحد من هذه الأمور الثلاثة سبب للآثم .

وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ) (٦)

ووجه التمسك به : أنه تعالى أمر بالكون مع الصادقين ، والمراد من الصادق هو (٧) الصادق في كل الأمور ، إذ لو كان المراد هو الصادق في البعض لزم منه الأمر بموافقة كلا (٨) الخصمين ، لأن كل واحد منهما صادق في بعض الأمور ، ثم لا يجوز أن يكون هذا أمرا بالتابعة في بعض الأمور ، لأنه غير مبين في هذه الآية ، فيلزم منه الاجماع والتعطيل .

ثم يقول ذلك الصادق في كل الأمور الذي يجب متابعتة في كل الأمور ، أما مجموع الأمة أو بعضهم . والثاني باطل ، لأن التكليف

(١) سورة الأنفال آية (١٣) .

(٢) آخر الورقة (١٦٣/أ) من (ب) .

(٣) ، ، (١٨١/ب) من (أ) .

(٤) ، ، (٤١/أ) من (ج) .

(٥) سورة الفرقان آية (٦٨) .

(٦) ، التوبة ، (١١٩) .

(٧) الكلمة ساقطة من (د) .

(٨) في (ج) : كلام .

.....

---

بالكون معهم يستلزم القدرة عليه ، ولا تثبت القدرة الا بمعرفة أعيانهم . وقد  
نعلم بالضرورة انا لا نعرف واحدا نقطع فيه بأنه من الصادقين ، فثبت أن  
الصادقين الذين أمرنا بالكون معهم مجموع الأمة ، / (١) وذلك يدل على أن  
الاجماع حجة .

وأما السنة فما تظاهرت الروايات عن الرسول صلى الله عليه وسلم  
بعصمة الأمة عن الخطأ بالألفاظ مختلفة على لسان الثقات من الصحابة .  
كقوله عليه السلام " لا تجتمع أمتي على الضلالة ، أو على ضلالة ،  
" لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلالة " وروى : " ولا على خطأ " . (٢)

- 
- (١) آخر الورقة (١٧٧/أ) من (هـ) .  
(٢) الحديث رواه أئمة الحديث بالألفاظ مختلفة الا أنها متقاربة في المعنى  
رواه الترمذى فى (٤٦٦/٤) فى الفتن ، باب ما جاء فى لزوم الجماعة  
وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه .  
وأخرجه ابن ماجه فى سننه (١٣٠٣/٢) فى الفتن ، باب السبوا  
الاعظم وأخرجه احمد فى السند (٣٩٦/٦) .  
والحاكم فى المستدرک (١١٥/١ - ١١٦) فى العلم وفى (٥٠٦/٤)  
- (٥٠٧) وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .  
قلت الحديث وان تكلم فيه كما فى تلخيص الحبير (١٤١/٣) والاحكام  
لابن حزم (٧٠٦/٤) وانظر المعبر فى تخريج أحاديث المنهاج  
والمختصر (٥٧ ، ٦٢) الا أنه يعلو ويرتفع الى درجة الصحة لشهرته  
ولشواهد الصحيحة واليك أقوال العلماء فى ذلك .

قال الخطيب البغدادى فى الفقيه والمتفقه (ص ١٥٩) انها  
أحاديث تواتر من طريق المعنى ، لأن الألفاظ الكثيرة اذا وردت من  
طرق مختلفة ورواة شتى ، ومعناها واحد ، لم يجوز أن يكتـون

.....

---

" ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن " (١) (٢)

---

== جميعها كذبا ، ولم يكن بد من أن يكون بعضها صحيحا ومن شواهد ،  
الصحيحة .

قال الحافظ في التلخيص (١٤١/٣) : ويمكن الاستدلال لمحدث معاوية مرفوعا " لا تزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله ، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله " أخرجه الشيخان .

قلت : أخرجه البخاري في (٢٥٠/١٣) في الاعتصام ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون " . ومسلم برقم (١٠٣٧) في الزكاة باب النهي عن المسألة وفي الامارة . باب قوله صلى الله عليه وسلم : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق .

وقال الزركشي في المعتبر (٦٢) وأعلم ان طرق هذا الحديث كثيرة ولا يخلو من علة وانما اوردت منها ذلك ليتقوى بعضها ببعض . ومن شواهد في الصحيحين عن أنس قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم بجنائز فأتوا عليها خيرا فقال : " وجبت " ثم سربا أخرى فأتوا شرا فقال : " وجبت " فقليل : يا رسول الله لم قلت لهذا وجبت ولم لهذا وجبت ؟ قال : شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الارض " وفي لفظ لمسلم " من اثنتيم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن اثنتيم عليه شرا وجبت له النار أنتم شهداء الله في الارض ثلاثا " .

قلت رواه البخاري (٢٢٨/٣) في الجنائز ، باب ثناء الناس على الميت ورواه مسلم في (٦٥٥/٢) في الجنائز ، باب فيمن يثنى عليه خيرا أو شرا من الموتى .

(١) الحديث رواه ابوداود الطيالسي في مسنده (٣٣) حديث (٢٤٦) ، والطبراني في المعجم الكبير (١١٨/٩) حديث (٨٥٨٢) والبيهقي في شرح السنة (٢١٥/١) حديث (١٠٥) وقال : رجاله موثقون والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٣٦٧) حديث (٩٥٩) وقال : وهو موقوف حسن والمجلوني في كشف الخفاء والالباس في (٢٦٣/٢) حديث (٢٢١٤) ، وقال : قال الحافظ ابن عبد الهادي روى مرفوعا عن أنس باسناد ساقط والاصح وقفه على ابن سمعون .

(٢) آخر الورقة (٩٦/ب) من (د) .

• عليكم بالسواد الأعظم • (١)

• من خرج من الجماعة فيد شجر فقد خلع ريقه • (٢) الاسلام عن عنقه (٣)  
الى غيرها من الأحاديث التي لا تحصى كثرة ، ولم تزل كانت ظاهرة  
مشهورة بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم متمسكا بها في اثبات الاجماع  
من غير خلاف فيها ولا تنكير الى زمان المخالف . والعادة قاضية باحالة  
اتفاق مثل هذا الخلق الكثير مع تكرار الأزمان واختلاف مذاهبهم وهمسهم  
ودواعيهم مع كونها مجبولة على الخلاف على الاحتجاج بما لا أصل له ففى  
اثبات أصل من الشهامة وهو الاجماع من غير أن ينه أحد على فساد وإبطاله  
واظهار النكير فيه .

(١) انظر المستدرک (١١٥/١) فى العلم ، باب لا يجمع الله هذه  
الامة على الضلالة أبدا ، وابن ماجه (٣٠٣/٢) فى الفتن ،  
باب السواد الأعظم حديث (٢٩٥٠) .

(٢) الرهقه فى الأصل : هروة فى جبل تجعل فى عنق البهيمة أو يدها  
تسكها . فاستعارها للإسلام . يعنى ما يشد به المسلم نفسه من  
عرى الاسلام : أى حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه . انظر  
النهاية لابن الاثير (١٩٠/٢) والصباح الخير (٢٥٨/١) .

(٣) أخرجه الترمذى فى ( ١٤٩ / ٥ ) فى الأشغال ، باب ما جاء فى  
مثل الصلاة والصيام والصدقة .

والمستدرک (١١٨/١) فى العلم ، باب من فارق الجماعة شبرا

دخل النار وسند الطيالسى ص (١٥٩) حديث (١١٦٢) .

والحديث روى بخناه فى صحيح مسلم (١٤٧٧/٣) حديث (١٨٤٩)  
عن ابن عباس رضى الله عنهما يرويه قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم " من رأى من أموه شيئا يكرهه فليجبر ، فانه من فارق الجماعة  
شبرا فمات فميته جاهلية " وانظر ما قبله وما بعده .

وأما المعقول فهو انه قد ثبت بالأدليل القطعى أن نبينا صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء وشريعته رائدة الى يوم<sup>(١)</sup> القيامة ، فمتى وقعت حوادث ليس فيها نص قاطع من /<sup>(٢)</sup> الكتاب والسنة ، وأجمعت الامة على حكمها ، ولم يكن اجماعهم موجبا وخرج الحق عنهم ووقعوا فى الخطأ أو اختلفوا<sup>(٣)</sup> فى حكمها وخرج الحق عن أقوالهم فقد انقطعت شريعته فلا يكون<sup>(٤)</sup> شريعته /<sup>(٥)</sup> كلها رائدة ، فيؤدى الى الخلف فى أخبار الشارع ، وذلك<sup>(٦)</sup> محال ، فوجب القول بكون الأجماع حجة قطعية لتدوم الشريعة بوجوده حتى لا يؤدى الى المحال .

وقد اعترضوا على هذه الأدلة بوجوده وقد ذكرنا بعضها — اجهتها /<sup>(٧)</sup> فى الكشف<sup>(٨)</sup> فلا نطول هذا الكتاب بذكرها .

- 
- (١) فى ( د ) : قيام الساعة .  
 (٢) آخر الورقة ( ١٨٢ / أ ) من ( أ ) .  
 (٣) فى ( ب ، ج ) : فاختلفوا .  
 (٤) الكلمة ساقطة من ( د ) .  
 (٥) آخر الورقة ( ١٦٣ / ب ) من ( ب ) .  
 (٦) فى ( ب ، ج ) : وهو .  
 (٧) آخر الورقة ( ٤١ / ب ) من ( ج ) .  
 (٨) انظر كشف الاسرار ( ٢٦٠ / ٣ ) فما بعدها .



اختلف الناس فيمن ينعقد بهم الاجماع ؟ قال بعضهم لا اجماع الا للصحابة

ثم اختلف القائلون بأن الاجماع حجة ، فيمن ينعقد بهم الاجماع  
قال : بعضهم لا اجماع الا للصحابة وهو مذهب داود <sup>(١)</sup> ومن تابعه من  
أهل الظاهر وأحمد بن حنبل <sup>(٢)</sup> في احدى الروايتين عنه ، لأن الاجماع  
انما صار حجة بصفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما عرف . والصحابة  
هم الاصول في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنهم كانوا هم المخاطبين  
بقوله تعالى : ( كنتم خير امة أخرجت للناس ) <sup>(٣)</sup> وقوله : ( وكذلك  
جعلناكم امة وسطا ) <sup>(٤)</sup> دون غيرهم ، اذ الخطاب يتناول الموجود دون  
المعدوم .

ولأنه لا بد في الاجماع من اتفاق الكل ، والعلم باتفاق الكل لا يتأتى  
الا في الجمع المحصور كما في زمان الصحابة ، أما في سائر الأزمنة فيستحيل  
معرفة اتفاق جميع المؤمنين على شيء مع كثرتهم وتفرقهم / <sup>(٥)</sup> في مشارق  
الارض ومغاربها .

(١) انظر رأى داود ومن تابعه في المستصفى (١٨٩/١) تيسير التحرير  
(٢٤٠/٣) الاحكام لابن حزم (٥٠٩/٤) قال ابن حزم . قال أبو  
سليمان وكثير من أصحابنا : لا اجماع الا اجماع الصحابة رضي الله  
عنهم . واما . ابن حزم فمع الجمهور . انظر الاحكام لـ  
(٤٩٤/٤) .

(٢) انظر رأى الامام احمد رحمه الله في السودة (٣١٥ - ٣١٦) المدخل  
الى مذهب الامام احمد لابن بدران (٢٧٩) الروضة (٦٢) اصول  
مذهب احمد (٣١٣) (٣١٩) قال ابن بدران : وحكى اصحابنا أنه  
روى عن الامام احمد انكار الاجماع واعتذروا عنه بأنه محمول على الورع ،  
أو على غير عالم بالخلاف ، أو على تعذر معرفة الكل ، أو على العام النطقى  
الى غير ذلك من الاعتذارات . انظر المدخل الى مذهب احمد ص (٢٧٩)  
وانظر المسألة في ، المستصفى (١٨٩/١) والمعتمد (٤٥٨ - ٤٧٧ -  
٤٨٣) والاحكام لابن حزم (٥٠٧/١) (٥٠٩) وشرح تنقيح الفصول (٣٢٢)  
وشرح الكوكب المنير (٢١٣/٢) .

(٣) سورة آل عمران آية (١١٠) (٤) سورة البقرة آية (١٤٣)

(٥) آخر الورقة (١٧٢/ب) من (هـ)

وقال بعضهم : لا اجماع الا لأهل المدينة .

وقال بعضهم : لا اجماع الا لعترۃ النبی صلی اللہ علیہ وسلم

وقال بعضهم وهم الزيدية (١) والامامية (٢) من الروافض لا اجماع  
الا لعترۃ الرسول صلی اللہ علیہ وسلم (٣) أى قرابته . متسكين فى ذلك  
بقوله تعالى ( انما يريد اللہ لیذهب عنکم الرجس اهل البیت ویطہرکم—  
تطہیرا ) (٤) اخبر بنفى الرجس عنهم بكلمة انما الحاصرة الدالة على انتائهم  
عنهم (٥) فقط والخطأ من الرجس فيكون منفيًا عنهم فقط .

ويقوله صلی اللہ علیہ وسلم " انی تارك فيکم الثقليين فان تسکتم بهما  
لم تزلوا کتاب اللہ وعترتی " حصر التسک بهما ، فلا یقف اقامة الحجة على  
غيرهما .

(١) الزيدية هم : اتباع زيد بن علی بن الحسين بن علی بن ابی طالب  
رضی اللہ عنهم ساقوا الامامة فى اولاد فاطمة ولم يجوزوها فى غيرهم  
ستدلين على ذلك بأحاديث موضوعة وأدلة ضعيفة وهم ثلاث فرق  
السليمانية ، والجارودية ، والبترية . انظر الطل والنحل —  
للشهرستاني (١٥٤/١) الفرق بين الفرق (٢٢) .

(٢) الامامية هم القائلون بأن النبی صلی اللہ علیہ وسلم نص على امامة علي  
رضی اللہ عنه نصا ظاهرا وتعيينا صادقا ستدلين على ذلك بأحاديث  
موضوعة وأدلة ضعيفة وهم عدة طوائف . انظر الطل والنحل (١) /  
١٦٢ والفرق بين الفرق (٢٢) .

(٣) انظر هذه المسألة . السوداء (٣٣٣) شرح تنقيح الفصول (٣٣٤)  
ارشاد الفحول (٨٣) الاحكام للامدى (٣٥٢/١) .

(٤) سورة الأحزاب آیه (٢٣)

(٥) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٦) الحديث أخرجه سلم فى (١٨٠٣/٤) فى الفضائل ، باب على رضى  
اللہ عنه عن زيد بن أرقم رضى اللہ عنه بلفظ " ألا وانى تارك فيکم

.....

وأنهم اختصوا بالشرف والنسب ، وكانوا أهل بيت الرسالة ،  
ومهبط الوحي والنبوة ، ووقفوا على أسباب التنزيل ومعرفة التأويل وأفعال  
الرسول وأقواله بكثرة المخالطة فكانوا أولى بهذه الكرامة .  
وقال بعضهم لا إجماع إلا لأهل المدينة .

نقل عن مالك رحمه الله أنه قال : أهل المدينة إذا اجتمعوا على شيء  
لم يعتد بخلاف غيرهم <sup>(١)</sup> . متسكا بقوله صلى الله عليه وسلم : " إن المدينة كنفوس

== ثقلين ، أحدهما : كتاب الله عز وجل ، وأهل بيته ، واذكركم الله  
في أهل بيته قاله ثلاثا " .  
وأخرجه الترمذي في ( ٦٦٢/٥ - ٦٦٣ ) في المناقب ، باب في  
مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى وقال : حديث  
حسن صحيح من هذا الوجه .

( ١ ) لقد اضطرب النقل عن مالك في إجماع أهل المدينة ، فلذلك بين  
الأصوليون من المالكية المراد من قول مالك : أن إجماع أهل  
المدينة حجة .

قال ابن الحاجب : إجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين حجة  
عند مالك . ابن الحاجب ( ٣٥/٢ ) .

فمن المالكية من نفى نسبة هذا القول لمالك ومنهم من بين المراد من  
قوله مذهب القاضي عياض إلى نفى نسبة هذا القول عن مالك حيث  
قال : وهذا ما لم يقله مالك ولا روى عنه . ترتيب المدارك ( ٥٣/١ )  
وزهب القرافي : إلى أن إجماع أهل المدينة عند مالك فيما طريقه  
التوقيف حجة خلافا للجمع شرح تنقيح الفصول ( ٢٣٤ ) .

وقيل : ذلك محمول على أن روايتهم مقدمة ابن الحاجب ( ٣٥/٢ )  
ويشهد لذلك ما نقله ابن تيمية عن يونس بن عبد الأعلى قال : قال لي  
محمد بن إدريس ( الشافعي ) إذا وجدت متقدما أهل المدينة على

.....

---

خبثها كما ينبغي الكير خبث الحديد" (١) والخطأ من الخبث فكان منتفياً  
عنهم وإذا انتفى عنهم وجبت متابعتهم ضرورة .

---

== شئ \* فلا يدخل قلبك شك انه الحق . وكلما جاءك شئ \* غير ذلك فلا  
تلتفت اليه ولا تعبأ به ويؤيد ذلك ما قاله غالب المالكية منهم  
القاضي ابوبكر وابو يعقوب الرازي وابو بكر : ان مراد مالك من القول  
بحجة اجماع أهل المدينة انما ترجيح روايتهم على رواية غيرهم .  
وقال القاضي عبد الوهاب : المراد أن يكون اجماعهم أولى ولا تنزع  
مخالفته . وقال الايام أحمد اذا رأى أهل المدينة حديثاً وعملوا به  
فهو الغاية .

وفي رواية ابن القاسم : اذا روى أهل المدينة حديثاً ثم عملوا به  
فهو اصح ما يكون . انظر الفتاوى ( ٢٠ / ٣٠٠ - ٣٠١ ) والسودة  
( ٢١٢ / ٢٢٢ )

قال ابن تيمية : والكلام في اجماعهم انما هو في اجماعهم في العصور  
الفضلة واما بعد ذلك فقد اتفق الناس على ان اجماع أهلها ليس  
بحجة . وقيل : محمول على المنقولات المستمرة كالاذان والاقامة  
واختار ابن الحاجب كونه حجة مطلقاً . انظر ابن الحاجب ( ٢ / ٣٥ )

( ١ ) الحديث أصله في البخاري وسلم

أخرجه البخاري في ( ٩٦ / ٤ ) ٢٩ - كتاب فضائل المدينة ١٠ -  
باب المدينة تنفي الخبث حديث ١٨٨٣ وأطرافه ج ١٣ حديث  
٧٢٠٩ ، ٧٢١١ ، ٧٢١٦ ، ٧٢٣٢ . باب فضل المدينة  
وانها تنفي خبثها ( ٨٧ / ٤ ) حديث ١٨٧١ وفيه " .. وهي  
المدينة تنفي الناس كما ينبغي الكير خبث الحديد " .

وأخرجه سلم ( ١٠٠٥ / ٢ - ١٠٠٦ ) كتاب الحج ، باب المدينة  
تنفي شرارها حديث ( ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ )

والصحيح عندنا أن اجماع كل عصر من أهل العدالة والاجتهاد حجة ولا عبرة  
لقلة العلماء وكثرتهم ولا بالثبات على ذلك حتى يموتوا ، ولا لمخالفة أهل  
الهيوى فيما نسبوا الى الهيوى ، ولا لمخالفة من لا رأى له فى الباب الا فيما  
يستغنى عن الرأى

وبأن المدينة دار هجرة النبى صلى الله عليه وسلم وموضع قسسه  
وسهبط الوحي ومجتمع <sup>(١)</sup> / <sup>(٢)</sup> الصحابة وستقر الاسلام وتنبوا الايمان  
وفيهما ظهر العلم ومنها صدر فلا يجوز أن يخرج الحق عن قول أهلها ، كيف  
وانهم شاهدوا التنزيل وسمعوا التأويل وكانوا <sup>(٣)</sup> اعرف باحوال الرسول  
صلى الله عليه وسلم من غيرهم فوجب أن لا يخرج الحق عن قولهم .

والصحيح عندنا أن اهلية الاجماع تثبت بصفة الاجتهاد والعدالة  
لأن النصوص والحجج التى جعلت الاجماع <sup>(٤)</sup> حجة تدل على اشتراط ما  
ذكرنا .

أما اشتراط العدالة / <sup>(٥)</sup> فلان حكم الاجماع هو كونه ملزما انما  
يثبت بأهلية أدائه الشهادة كرامة لهذه الامة كما قال تعالى : ( وكذلك  
جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ) <sup>(٦)</sup> وهى تثبت بالعدالة ،  
والفسق يسقط العدالة فلم يبق به أهلا لأداء الشهادة ، / <sup>(٧)</sup> ولا لوجوب

(١) فى (ب) و (ج) : ومجمع .

(٢) آخر الورقة (١٨٢/ب) من (أ) .

(٣) فى (ب) : فكانوا .

(٤) فى ( ) : للاجماع .

(٥) آخر الورقة (١٦٤/أ) من (ب) .

(٦) سورة البقرة آية (١٤٣) .

(٧) آخر الورقة (٤٢/أ) من (ج) .

.....  
 اتباع قوله ، لأن التوقف في قوله واجب وذلك ينافي وجوب الاتباع <sup>(١)</sup> الذي  
 ثبت كرامة فثبت أن الفاسق ليس من أهل الاجماع وأنه لا اعتبار لقوله وافق  
 أم خالف .

ولهذا كان اتباع الهوى مانعا من أهلية الاجماع اذا كان صاحبه  
 داعيا اليه أو ماجنبا به ، أو غالبا فيه بحيث يكفر به ، لأنه اذا كان يدعو  
 الناس الى معتقده سقطت عدالته ، لأنه يتعصب لذلك تعصبا باطلا <sup>(٢)</sup>  
 حتى يوصف بالسفاهة فيصير متبعا في أمر الدين فلا يعتبر قوله في الاجماع <sup>(٣)</sup>  
 وكذا ان مجنبا به أى لم يبال بما قال وما <sup>(٤)</sup> صنع وما قيل له لأن ترك  
 المحاولة سقط للعدالة <sup>(٥)</sup> ايضا .

وكذا ان غلا فيه حتى وجب تكفيره <sup>(٦)</sup> به لا يعتبر خلافه <sup>(٧)</sup>

(١) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٢) آخر الورقة (٩٧/١) من (د) .

(٣) اختلف الأصوليون في اعتبار قول الفاسق في الاجماع

فذهب الحنفية وائمة الحديث ومالك وأحمد وجمهور الشافعية والاوزاعي  
 وابن برهان والجرجاني وأبى يعلى والفخر الرازى وابن عقيل وغيرهم  
 الى أن لا اعتبار بموافقتهم وذهب الجوينى والشيرازى والاسفرائينى  
 والآمدى والغزالى من الشافعية وأبو الخطاب من الحنابلة الى اعتبار  
 قول الفاسق في الاجماع .

انظر المسودة (٣٣١) شرح الكوكب المنير (٢٢٨/٢) والنفخول (٣٠)

ومختصر ابن الحاجب (٣٣/٢) البهاني على جمع الجوامع (١٧٧/٢)

أصول السرخسى (٣١١/١ - ٣١٢) اللع (٥٠) ارشاد الفحول (٨٠)

الاحكام للآمدى (٣٢٦/١ - ٣٢٧) فواتح الرحموت (٢١٨/٢) .

المستصفى (١٨٣/١) .

(٤) في (ب، ج) : وما .

(٥) آخر الورقة (١٧٨/١) من (هـ)

(٦) ما أثبتناه من (جـ) وفي بقية النسخ : اكفاره .

(٧) الكلمة ساقطة من (د) .

ووفاقه أيضا ، لعدم دخوله في سبي الأمة المشهود لها بالعصمة ، وان  
صلى الى القبلة واعتقد نفسه مسلما ، لأن الأمة ليست عبارة عن المصلين الى  
القبلة بل عن المؤمنين وهو كافر وان كان لا يدري أنه كافر .

وأما اذا لم يدع الناس الى هواء ولم يعد فيه فلا <sup>(١)</sup> يعتبر قوله  
وخلافه فيما يضلل هو فيه وهو معنى قوله فيما نسبوا به الى الهوى ، لأنه  
انما يضلل بمخالفته نصا موجبا للعلم وكل قول كان بخلاف النص فهو <sup>(٢)</sup>  
باطل . وفيما سوى ذلك يعتبر قوله ولا يثبت الاجماع مع مخالفته ، لأنه من  
أهل الشهادة ولهذا كان مقبول الشهادة في الأحكام .

وعند بعض العلماء لا يعتمد بقوله في الاجماع أصلا ، لأن كون  
الاجماع حجة ثبت كرامة للأمة وأنه ليس من الأمة على الإطلاق فلا يستحق هذه  
الكرامة وهو مختار شمس الأئمة وصاحب الميزان رحمهما الله . <sup>(٣)</sup>

وأما اشتراط الاجتهاد ففيما يحتاج فيه الى الرأي كتفصيل أحكام  
النكاح والطلاق والبيع فينعتد الاجماع فيه باتفاق أهل الرأي والاجتهاد ،  
ولا يشترط <sup>(٤)</sup> اتفاق غيرهم حتى لو خالفهم بعض العوام فيما اجمعوا  
عليه لا يعتبر بخلافه <sup>(٥)</sup> عند الجمهور <sup>(٦)</sup> ، لأن العامي ليس بأهل

(١) في (د) لا : وهو  
(٢) في (د) : وهو

(٣) انظر اصول السرخسي (١/٢١١ - ٣١٢) وميزان الاصول ص (٤٩١)

وانظر هذه المسألة السوداء (٣٣١) وشرح الكوكب المنير (٢/٣٢٨)

والاحكام للآدي (١/٣٢٦ - ٣٢٧) والاحكام لابن حزم (٤/٧٥)

(٤) آخر الورقة (١٨٣/١) من (أ) .

(٥) في (ب ، ج) : الخلاف .

(٦) هذه المسألة تقدمت .

.....

---

لطلب الثواب ، ان ليس له آلة هذا الشأن ، فهو كالصبي والمجنون في نقصان الآلة ، ولا يفهم من عصاة الأمة من الخطأ الا عصاة من يتصور منه (١) الاصابة لأهليته . قال الغزالي رحمه الله : ( فلهذه مسألة فرضت ولا وقوع لها اصلاً ) (٢) لان العاصي العاقل يفوض مالا يدري الى من يدري فيما أجمع عليه الخواص فالعوام متفقون على أن الحق فيه ما أجمعوا عليه لا يضررون فيه خلافاً فهو مجمع عليه من جهة الخواص والعوام .

ومن ليس من أهل الرأي والاجتهاد من العلماء له حكم / (٥)

العوام ، حتى لا يعتد بخلافه كالتكلم الذي لا يعرف الا علم الكلام ، والفسر الذي لا علم له بطريق الاجتهاد ، والمحدث الذي لا بصر (٦) له في وجوه الرأي وطرق (٧) المقاييس ، والنحوي الذي لا معرفة له بالأدلة الشرعية في الأحكام ، لأن هؤلاء باعتبار نقصان آلتهم في درك الأحكام بمنزلة العوام .

وأما فيما لا يحتاج فيه الى الرأي ، يشترك في دركه الخواص

- 
- (١) في (هـ) : فيه .  
 (٢) الكلمة ساقطة من (ج) .  
 (٣) انظر المستصفى (١٨٢/١)  
 (٤) في (د) : فيما .  
 (٥) آخر الورقة (١٦٤/ب) من (ب)  
 (٦) في (ب ، ج) : نظر .  
 (٧) في (ب ، ج) وطريق .



ولا عبرة لقلة العلماء وكثرتهم .

والعوام / (١) كالصلوات الخمس ، ووجوب الصوم والزكاة ونحوها ،  
فيشترط في انعقاد الاجماع فيه اتفاق الكل من الخواص والعوام حتى لو فرض  
خلاف بعض العوام فيه لا ينمقد الاجماع ، الا أنه غير واقع وهو معنى قوله  
الا فيما يستغنى عن الرأي .

قوله ولا عبرة لقلة العلماء (٢) وكثرتهم .

ذهب بعض الاصوليين كإمام الحرمين (٣) وغيره (٤) الى  
إشتراط عدد التواتر في انعقاد الاجماع ، لأن الجمعيين اذا بلغوا حد  
التواتر لا يتصور تواطؤهم على الخطأ مع اختلاف قرائعهم وفطنهم وده  
طبائعهم الى الاختلاف كما لا يتصور تواطؤهم على الكذب في الخبر فيصير  
قولهم حجة فاما اذا لم يبلغوا ذلك العدد فيتصور (٥) تواطؤهم على الخطأ  
كما يتصور على الكذب ، فلا يكون قولهم حجة .

وذهب الجمهور الى أنه لا يشترط ذلك ، بل الاجماع من علماء

(١) آخر الورقة (٤٢/ب) من (ج) .

(٢) ، ، (١٧٨/ب) من (هـ) .

(٣) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، الجويني ، الشافعي الاصولي  
الفقيه الاديب ، قال ابن خلكان : " اظم التأخرين من اصحاب  
الشافعي على الاطلاق ، المجمع على امامته ، المتفق على غزارة  
مادته وتفننه في العلوم " اشهر مصنفاته : البرهان والورقات في  
اصول الفقه والارشاد في اصول الدين والنهاية في الفقه ولد سنة  
٤١٩ وتوفي ٤٧٨ هـ .

وفيات الاعيان (٦٧/٣) شذرات الذهب (٣٥٨/٣) طبقات  
الشافعية لابن هداية الله ص (١٧٤) المنتظم (١٨/٩) الفتح  
المبين (٢٦٠/١) .

(٤) انظر قول امام الحرمين في البرهان (٦٩١/١) وشرح الورقات (١٢٥)  
ومن قال باشتراط عدد التواتر أبو بكر الباقلاني وهو ما اختاره السبكي  
انظر شرح تنقيح الفصول (٣٤١) وجمع الجوامع (١٨١) وارشاد

الفحول (٨٩) .

(٥) في (ب ، ج) يتصور .

.....

---

الأمة حجة وان كانوا ثلاثة نص عليه في التقويم<sup>(١)</sup> ، لأن الاجماع انما صار حجة كرامة لهذه الأمة نصا لا لانقطاع توهم اجتماعهم<sup>(٢)</sup> على الخطأ والضلال عقلا والأدلة السمعية الموجبه لكونه حجة لا تختص بعدد دون عدد . ولفظ الأمة والمؤمنين يصدق على ما<sup>(٣)</sup> دون عدد التواتر ويوجب عصمتهم عن الخطأ ووجوب اتباعهم .

واختلف في أنه لو لم يبق من المجتهدين الا واحد ، هل تبقى الحججه بقوله أم لا ؟

منهم من قال بكونه حجة<sup>(٤)</sup> لان مضمون الدليل السمعي اذا يخرج الحق /<sup>(٥)</sup> من هذه الامة من غير تفصيل ، ولانه اذا لم يوجد من الأمة سواء

---

(١) انظر قول الجمهور في عدم اشتراط التواتر

المستصفى (١٨٨/١) غاية الوصول ص (١٠٧) المنحول ص (٣١٣)  
 الاحكام للآمدى (٣٥٨/١) اصول السرخسى (٣١٢/١) تيسير  
 التحرير (٢٣٥/٢) فواتح الرحموت (٢٢١/٢) ارشاد الفحول ص (٨٩)  
 السوداء ص (٣٣) الروضة ص (٦٩) شرح تنقيح الفصول ص (١٤١) .

(٢) في (ب ، ج) : اجماعهم .

(٣) الكلمة ساقطة من (ب) و (ج)

(٤) اختار هذا القول الآمدى وابن قدامة والغزالي ، وأبى اسحق والرازي وابن سريج ، قال الآمدى : " انه الحق ، حتى لو كان واحدا ولكن بشرط موافقة العوام له حتى يتحقق معنى الاجماع " وقال ابى اسحق حتى لو كان واحدا نقله عنه الشوكاني . انظر: الاحكام للآمدى (١٨٥)

(٢٥١) روضة الناظر (١٣٥) المستصفى (١٨٨/١) اللع ص (٥٠) ،

المحصول (٢٨٣/١/٢) السوداء (٣٣) شرح تنقيح الفصول (٣٤١)

وما بعدها ، مختصر ابن الحاجب (٣٦/٢) جمع الجوامع (٨١/٢)

وشرح الكوكب المنير (٢٥٣/٢) .

(٥) آخر الورقة (١٨٣/ب) من (أ) .

ولا بالشبهات على ذلك حتى يموتوا

صدق عليه لفظ الأمة لقوله <sup>(١)</sup> تعالى : ( ان ابراهيم كان أمثا قانتا لله ) <sup>(٢)</sup>  
والاصل في الاطلاق الحقيقة . واذا كان أمة دخل تحت النصوص الدالة على  
عصمة الأمة عن الخطأ . فيكون قوله حجة .

ومنهم من قال : لا يكون حجة <sup>(٣)</sup> لأن الاجماع مشعرا بالاجتماع ،  
وأقل ما يكون ذلك انما يكون بين الاثنين ، فلا يكون قول الواحد <sup>(٤)</sup> /  
اجماعا ولا حجة واجبة الاتباع وهو الأظهر .

ورأيت في بعض الحواشي أن أقل ما ينعقد به الاجماع ثلاثة من  
العلماء لأن الاجماع مشتق من الجماعة ، وأقل الجمع الصحيح هو الثلاثة  
والله تشير عبارة شمس الأئمة السرخسي رحمه الله حيث قال : ( والأصح عندنا  
أنهم اذا كانوا جماعة واتفقوا قولا <sup>(٥)</sup> أو <sup>(٦)</sup> فتوى من البعض مع سكوت الباقيين  
فانه ينعقد الاجماع به وان لم يبلغوا حد التواتر ) <sup>(٧)</sup>

قوله : ولا بالشبهات على ذلك حتى يموتوا .  
انقراض <sup>(٨)</sup> المعصوم هو موت جميع من هو من أهل الاجتهاد في  
وقت نزول الحادثة بعد اتفاقهم على حكم فيها شرط لانعقاد الاجماع وصورته  
حجة عند البعض منهم احمد بن حنبل وأبو بكر بن فورك <sup>(٩)</sup> والشافعي في قول

(١) في ( ب ، ج ) : بقوله .

(٢) ٦ (سورة النحل آية ( ١٢٠ )

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في المراجع السابقة .

(٤) آخر الورقة ٩٧ - ب من ( د )

(٥) في ( ب ) : فعلا .

(٦) ( ب ) الكلمة ساقطة .

(٧) انظر أصول السرخسي ( ٣١٢ / ١ ) وتيسير التحرير ( ٢٢٤ / ٣ ) ٢٢٦٠

(٨) آخر الورقة ( ١ / ١٦٥ ) من ( ب ) .

(٩) هو : محمد بن الحسن بن فورك ، أبو بكر الأنباري الأصبهاني الشافعي

وعند الجمهور ليس بشرط<sup>(١)</sup> وهو أصح مذاهب<sup>(٢)</sup> الشافعى وأختلف القائلون بالاشتراط فى فائدته فقال أحمد بن حنبل ومن تابعه : هى ، جواز الرجوع قبل الانقراض لا دخول من سيحدث<sup>(٣)</sup> فى اجماعهم / واعتبار<sup>(٤)</sup> موافقة للاجماع حتى لو أجمعوا وأنقضوا مصرين على ما قالوا /<sup>(٥)</sup> يكون اجماعا وان خالفهم المجتهد اللاحق فى زمانهم ، وقياس هذه الطريقة أن لا يكون المخالف خارقا للاجماع أيضا ، لوقوع الخلاف قبل الحكم بانعقاد الاجماع ، فاذا أنقضوا لم يبق ذلك الخلاف معتبرا ويكون خرقا للاجماع .

=== الفقيه الأصولى النهوى المتكلم الورع الزاهد ، روى عنه ابو بكر البيهقى ، له تصانيف مفيدة فى اصول الفقه واصول الدين ومعانى القرآن وآراؤه مبسوطه فى كتب أصول الفقه مات مسوما سنة ٤٠٦ هـ وفيات الأعيان (٢٧٢/٤) شذرات الذهب (١٨١/٣) انباء الرواء (١١٠/٣) طبقات المفسرين للداودى (١٢٩/٢) الفتح السمين (٢٢٦/١) .

(١) انظر قول الجمهور فى السودة (٣٢٠) المعتمد (٥٠٢/٢) كشف الاسرار (٢٤٣/٣ - ٢٤٤) المحصول (٢٠٦/١/٢) البرهان (٦٩٢/١) الاحكام للآدمى (٣٦٦/١) وفواتح الرحموت (٢٢٤/٢) وذكر الآدمى مذها ثانيا وهو اشتراط انقراض العصر اذا كان الاجماع سكوتيا وهو قول الاستاذ ابي اسحق وطائفة من الأصوليين نقله عنهم امام الحرمين فى البرهان ونسبه الشوكانى لأبى على الجبائى وهو اختيار الآدمى .

واشترط امام الحرمين انقراض العصر اذا كان الاجماع مستندا الى ظنى واما اذا استند الى قطعى فلا . ونقل عنه الشوكانى الاشتراط اذا كان الاجماع مستندا الى قياس . ونقله عنه ايضا ابن الحاجب ولكن ابن السبكي نفى هذه النسبة الى الجوينى حيث قال " وهو وهم وان الجوينى لا يشترطه مطلقا " انظر المراجع السابقة وجمع الجوامع (١٨٣/٢) ومختصر ابن الحاجب (٣٨/٢) وارشاد الفحول (٨٥/٨٣) واكد ابن عبد الشكور كلام ابن السبكي فى فواتح الرحموت .

(٢) فى (ب) : مذهب (٣) فى (ج) يستحدث (٤) آخر الورقة (٤٣/أ) من (ج) (٥) آخر الورقة (٧٩/أ) من (هـ)

.....

---

ونذهب الباقون الى انها جواز الرجوع وادخال من أدرك عصرهم من المجتهدين في اجماعهم واعتبار موافقتهم لا ادخال من أدرك عصر من أدرك عصرهم فيه ، لأنه يؤدي الى أن لا ينعقد الاجماع اصلا .

احتج من شرط الانقراض بأن الاجماع انما صار حجة بطريق الكرامة بناء على وصف الاجتماع ولا يثبت الاجتماع بالاستقرار الآراء ، واستقرارها لا يثبت الا بانقراض العصر ، لأن الناس قبله في حال تأمل وتفحص فكان رجوع الكل أو البعض محتملا ، ومع احتمال الرجوع لا يثبت الاستقرار ، فلا يثبت الاجماع .

يوضحه أن ابا بكر رضى الله عنه كان يرى التسوية في القسمة ولا يفضل من كان له فضيلة على غيره ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة رضى الله عنه ولما صار الأمر الى عمر رضى الله عنه / <sup>(١)</sup> خالفه فيه وفضل في القسمة بالسبق في الاسلام والعلم <sup>(٢)</sup> ولم ينكر عليه أحد ، وانما صحت هذه المخالفة باعتبار أن العصر لم ينقرض .

وان عمر رضى الله عنه كان يرى عدم جواز بيع أمهات الاولاد ، ووافقه الصحابة <sup>(٣)</sup> رضى الله عنهم عليه . ثم أن عليا رضى الله عنه خالفه من

---

(١) آخر الورقة ( ١٨٤ / ١ ) من ( ١ )

(٢) انظر مسألة التسوية في العطا وخلاف عمر لابي بكر في الأموال لابي صيد وتاريخ الفقه الاسلامي للسائس ( ٤٨ ) والمغنى لابن قدامة ( ٤٦٥ / ٦ ) والبرهان

(٣) جاء في السنن الكبرى للبيهقي ( ٣٤٧ / ١٠ - ٣٤٨ ) عن جابر قال : بعنا أمهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر فلما كان عمر رضى الله عنه نهانا فانتهينا . انظر سنن ابي داود ( ٤ / ٢٧ ) رقم ( ٣٩٥٤ ) وابن ماجه ( ٨٤١ / ٢ ) حديث ( ٢٥١٧ )

بعد ، حتى قال له عبيدة السلماني <sup>(١)</sup> : رأيك في الجماعة أحب اليّ من رأيك وحدك <sup>(٢)</sup> . ولم يكن ذلك إلا لأن <sup>(٣)</sup> السمر لم ينقرض فعرفنا ان بدون الانقراض لا يثبت حكم الاجماع .

ولكننا نقول ما يثبت به الاجماع حجة من النصوص الواردة في الكتاب والسنة لا يفصل بين الانقراض وعدمه بل يدل على أنه حجة قبل الانقراض كما هو حجة بعد الانقراض ، فلا يجوز زيادة اشتراط الانقراض عليها ، لأنه شيء لم يدل عليه دليل .

=== ويدائع السنن ( ١٣٩/٢ ) وكنز العمال ( ٣٤٣/١٠ ) رقم ٩٧٢٩ ، ٩٧٤٧ ) والحاكم في المستدرک ( ١٨/٢ ) وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وانظر فيض القدير ( ٣٨٥/٦ ) وتلخيص الحبير ( ٢٤١/٤ ) انظر السنن الكبرى للبيهقي ( ٣٤٨/١٠ )

( ١ ) هو عبيدة بفتح العين وكسر الباء بن قيس بن عمرو السلماني بفتح السين وسكون اللام — المرادى الكوفي ، ابو مسلم ، وقيل : ابو عمرو التامى الكبير . اسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره وهو مشهور بصحبته لعلى وابن سمود رضى الله عنهما قال الشعبي : كان يوازي شريحا في القضاء . توفي سنة ٧٢ هـ وقيل غير ذلك .

الاستيعاب ( ٤٤٤/٢ ) الأصابة ( ١٠٢/٣ ) تاريخ بغداد ( ١٧/١١ ) تهذيب الاسماء واللفات ( ٣١٧/١ ) تذكرة الحفاظ ( ٥٠/١ ) طبقات الحفاظ ( ١٤ ) سير اعلام النبلاء ( ٤٠/٤ ) الخلاصة ( ٢٥٦ ) مشاهير علماء الأمصار ( ٩٩ ) اللباب ( ١٢٧/٢ ) .

( ٢ ) انظر قول عبيدة لعلى في السنن الكبرى ( ٣٤٧/١ - ٣٤٨ ) نيل الاوطار ( ٢٢١/٦ ) والموطأ ( ٧٧٦/٢ ) المصنف لعبد الرزاق ( ٧٨٧/٢ ) رقم ( ١٣٢٢٤ ) ونصب الراية ( ٢٩٠/٣ ) المعتمد للزركشي ( ٩٥ ) قال الحافظ في التلخيص ( ٢١٩/٤ ) : أسناده من أصح الاسانيد .

( ٣ ) في ( د ) : ان

.....

أولاً الزهادة نسخ وهو لا يجوز بما ذكروا <sup>(١)</sup> من الدليل .

ولأن الحق لا يعد والاجماع كرامة لأهل الاجماع من هذه الأمة  
فيثبت ذلك بنفس <sup>(٢)</sup> الاجماع من غير توقف على انقراض العصر ، لأنه لو  
توقف عليه جاز أن تكون الأمة حين اتفقت أجمعت على الخطأ وأنه غير جائز .

وقولهم الاستقرار لا يثبت الا بانقراض العصر لأن ما قبله <sup>(٣)</sup> حال  
تأمل وتفحص فاسد ، لأن الكلام فيما اذا مضت مدة التأمل وقطعت الأمة على  
الاتفاق وأخبروا عن أنفسهم أنهم معتقدون ما اتفقوا عليه فيكون اشتراطه <sup>(٤)</sup>  
بلا حاجة فيكون فاسدا .

وكذا تعلقهم بخبر التسوية لأن عمر رضى الله عنه قد خالفها بكر  
رضى الله عنه في زمانه وناظره في ذلك ، وقال أنجعل من جاهد في سبيل  
الله بماله ونفسه <sup>(٥)</sup> طوعا كن دخل في الاسلام كرها . فقال ابو بكر  
رضى الله عنه <sup>(٦)</sup> " انما عملوا لله فأجرهم على الله ، وانما الدنيا بلاغ  
بلغه العيش ، وهم في الحاجة الى ذلك سواء ، ولم يرو عن عمر رضى الله  
عنه أنه رجع عن قوله الى قول أبي بكر رضى الله عنه ، فلا يكون الاجماع  
بدون رأيه منعقدا . فلما آل الأمر اليه عمل برأيه في حال امامته .

وكذا مخالفة على رضى الله عنه في بيع أنبات الأولاد لم يكن بعد

(١) في ( ب ، ج ) : لما ذكروا .

(٢) في ( هـ ) : بنفس

(٣) آخر الورقة ( ١٦٥ / ب ) من ( ب )

(٤) في ( هـ ) : اشتراط

(٥) في آخر الورقة ( ١٢٩ / ب ) من ( هـ )

(٦) ، ، ، ( ٤٣ / ب ) من ( ج )

.....

---

انعقاد الاجماع ، فانه روى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم أنهم كانوا يرون بيع أسهات الاولاد فى زمان عمر منهم جابر بن عبد الله وغيره (١) فلا يكون الاجماع منعقدا أيضا . وقول عبده : رأيك مع الجماعة أحب اليها من رأيك وحدك (٢) (٣) دليل على أن مع عمر جماعة لا على أن معه جميع الصحابة ، وانما اختار (٤) عبده أن يكون قول على منضما الى قول عمر ، لأنه كان يرجح قول الأكثر على قول الأقل ، وعلى رضى الله عنه لا يرى الترجيح بالكثرة بل بقوة الدليل .

واذا ثبت أن (٥) انعقاد (٦) الاجماع لم يتوقف على انقراض العصر وأن الحق يثبت بنفس الاجماع لم يصح رجوع البعض عما اتفق الكل عليه عندنا ، لأن الحق لما تبين فيما اتفقوا عليه صار اتفاقهم دليلا قطعيا فكان الرجوع مخالفة للدليل القطعى ، وموجباً أن اجماعهم انعقد على الخطأ فيكون مردودا . بخلاف الابتداء ، فان خلاف البعض كان مانعا من انعقاد الأجماع ، فلم يثبت الحق بيقين ، فيجوز لكل واحد منهم العمل بما أرى اليه اجتهاده لا احتمال الصواب .

---

(١) قال جابر رضى الله عنه : كنا نبيع سرارينا أسهات الاولاد والنسبى صلى الله عليه وسلم حتى لا نرى بذلك بأسا .

(٢) فى ( د ، هـ ) : وحده وهو خطأ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) آخر الورقة ( ٩٨ / أ ) من ( د )

(٥) الكلمة ساقطة من ( ب ، جـ )

(٦) آخر الورقة ( ١٨٤ / ب ) من ( أ ) .



ثم الاجماع على مراتب : فالأقوى اجماع الصحابة نصا ، لأنه لا خلاف فيه ،  
ففيهم أهل المدينة وعتره الرسول صلى الله عليه وسلم .  
ثم الذى ثبت بنص بعضهم وسكوت الباقيين ، لأن السكوت فى الدلالة على  
التقرير دون النص ...

---

قوله : ثم الاجماع على مراتب ، أى على درجات متفاوتة كالنصوص  
من الكتاب والسنة مثل الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم ، والتواتر  
والشهور ، وخبر الواحد .  
فالأقوى اجماع الصحابة نصا ، كما جماعهم على خلافة أبى بكر رضى  
الله عنه ، لأنه اجماع لا خلاف لأحد فى صحته ، لوجود عتره الرسول  
صلى الله عليه وسلم وأهل المدينة فيهم ، ولوجود النص من الكل ، فكان مثل  
المحكم من النصوص ، والتواتر من الأخبار .  
( ثم الذى ) أى ثم الاجماع الذى ثبت بنص بعض الصحابة وسكوت  
الباقيين منهم ، فانه وإن كان اجماعا عند الجمهور ، لكنه ثبت بالسكوت  
عن الرد وهو فى <sup>(١)</sup> الدلالة على التقرير أى تقرير الحكم دون التنصيص  
عليه .

وصورة السئلة : ما اذا نص بعض أهل الأجماع على حكم فى سألة  
قبل استقرار المذاهب <sup>(٢)</sup> على حكم تلك السألة وانتشر ذلك بين أهل  
العصر / <sup>(٣)</sup> ومضت مدة التأمل فيه ولم يظهر له مخالف كان ذلك اجماعا عند  
جمهور العلماء ويسمى اجماعا سكوتيا .

---

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ب )

( ٢ ) فى ( ب ) : المذهب .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٦٦ / ١ ) من ( ب )

ونقل عن الشافعى رحمه الله : انه ليس باجماع ولا حجة <sup>(١)</sup> وهو  
مذهب عيسى بن أبان من أصحابنا وأبى بكر <sup>(٢)</sup> / الباقلانى من الأشعرية  
وداود الظاهرى وبعض المعتزلة . <sup>(٣)</sup>

تسكوا فى ذلك بأن السكوت قد يكون للمهابة والتقية كما قيل لابن  
عماس رضى الله عنهما لما أظهر قوله فى العول وقد كان ينكره <sup>(٤)</sup> هـ  
قلت هذا فى زمن عمر رضى الله عنه وأنه كان يقول بالعول ؟ فقال : ( كان  
رجلا مهيبا / <sup>(٤)</sup> فهبته ) وفى رواية منعنى من ذلك دونه <sup>(٥)</sup> وقد

( ١ ) قال الغزالى فى المنحول ص ( ٣١٨ ) قال الشافعى رضى الله عنه فى  
الجديد : لا يكون اجماعا ان لا ينسب الى ساكت قول .  
وانظر اختلاف الحديث ( ١٤٣ / ٢ ) والمستصفى ( ١ / ١٩١ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٨٠ / أ ) من ( هـ ) .

( ٣ ) انظر تفاصيل هذه المسألة فى كشف الاسرار ( ٢٢٩ / ٣ - ٢٣٠ ) ،  
وأصول السرخسى ( ٣٠٣ / ١ ) وشرح تنقيح الفصول ( ٣٣٠ ) الاحكام  
لابن حزم ( ٥٦٦ / ٤ ) والمعتد ( ٥٣٣ / ٢ ) وغاية الوصول ( ١٠٨ )  
والمستصفى ( ١٩١ / ١ ) المحلى على جمع الجوامع وتقريرات الشريينى  
عليه ( ١٨٧ / ٢ ، ١٨٩ ) والاحكام للآبى ( ١٨٦ / ١ )

وهناك قول بأنه ليس باجماع ولكنه حجة . وذكر الشوكانى اثنى عشر  
قولا فى ارشاد الفحول ص ( ٨٤ )

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٦٦ / أ ) من ( ج ) .

( ٥ ) عبارة ( ج ) : بانكار العول .

انظر السنن الكبرى للبيهقى ( ٢٥٣ / ٦ ) والمعتبر فى تخرىج احاديث  
المنهاج والمختصر ص ( ٧ ) والمحلى لابن حزم ( ٢٦٣ / ٩ - ٢٦٤ )  
وصححه . وكنز العمال ( ٢٧ / ١١ ) رقم ( ٣٠٤٨٩ ) .

.....  
 يكون لأنهم لم يتأملوا في المسألة لاشتغالهم بالجهاد ، أو سياسة الرعيّة  
 أو تأملوا فلم يؤدّ اجتهادهم الى شيء فتوقفوا ، وقد يكون لكون الناس  
 أكبر <sup>(١)</sup> سنا وأعظم حرمة وأقوى في الاجتهاد ، فلا يرون البدار الى  
 الانكار مصلحة ، احتراماً له ، وإذا كان محتملاً لهذه المعاني لا يكون  
 حجة ، خصوصاً فيما هو موجب للعلم قطعاً .

وتسكت العامة : بأنه لو شرط لانعقاد الاجماع التنصيص من كل  
 واحد منهم على قوله . واظهار الموافقة مع الآخرين قولاً أدى الى أن لا ينعقد  
 الاجماع ، لأنه لا يتصور / <sup>(٢)</sup> اجماع أهل العصر كلهم على قول يسمع ذلك  
 منهم الا نادراً ، بل انما يكون ذلك في العادة <sup>(٣)</sup> بانتشار الفتوى من  
 البعض وسكوت الباقيين . وفي اتفاقنا على كون الاجماع حجة دليل على بطلان  
 قول هذا القائل ، وهذا لأن المتعذر كالمستنع ، ثم تعليق الشيء بشرط هو  
 مستنع يكون نفياً ، فكذا تعليقه بشرط هو متعذر .

ولأنه اذا ظهر قول من بعض أهل الاجماع فسكوت سائرهم ، امّا  
 لأنهم لم يجتهدوا ، أو اجتهدوا <sup>(٤)</sup> فلم يؤدّ اجتهادهم الى شيء ،  
 أو أدى الى بطلان ذلك القول ، أو الى صحته .

ولا يجوز أن لا يكونوا اجتهدوا ، لأن العادة تخالفه ، فان ترك  
 الاجتهاد من الجم الغفير في حادثة نزلت خلاف العادة ، ومؤدى الى اهمال  
 حكم الله تعالى فيما حدث مع وجوه عليهم لكونهم مجتهدين . والظاهر

---

(١) في (هـ) : اكثر

(٢) آخر الورقة (١٨٥/١) من (أ)

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج ، د ، هـ)

(٤) في (هـ) : اعتدوا . والكلمة ساقطة من (ج)

.....  
 عدم ارتكابه من السلم المتدين ومؤد الى خروج الحق عن أهل العصر بترك  
 الاجتهاد ، وبعضهم بالعدول عن طريق الصواب لو لم يكن ذلك القول  
 حقا .

ولا يجوز أن يكونوا اجتهدوا فلم يؤد اجتهادهم الى شيء\* ، لأن  
 ذلك يؤدى الى خفاء الحق مع ظهور طريقه على جميع الأمة ، وهو محال .

ولا يجوز أن يكونوا اجتهدوا فأدى اجتهادهم الى خلافه ، إلا أنهم  
 كسوا ، لأن اظهار الحق واجب لا سيما مع ظهور قول هو باطل عندهم .

( ١ )  
 والتعلق بالهيبه والتقيه باطل ، لأنهم كانوا يظهرين الحق ولا  
 يهابون أحدا .

وإذا بطلت هذه الأوجه تعين الوجه الأخير وتبين أنهم انما سكتوا  
 لرضاهم ( ٢ ) بما ظهر من القول فصار كالنطق .

ولا يقال / ( ٣ ) يجوز أنهم سكتوا لاعتقاد أن كل مجتهد مصيب .

لأننا نقول : لا يمنع ذلك عن مباحثته / ( ٤ ) وطلب الكشف عن

مأخذه كالعادة الجارية بمناظرة المجتهدين في طلب الحق ، كناظرتهم  
 في مسائل الجد والعول ودية الجنين .

على أنه لم يكن في الصحابة من يعتقد ذلك / ( ٥ ) على ما عرف في

مؤلفه .

( ١ ) في ( هـ ) : فلا يهابون .

( ٢ ) في ( ب ) : برضاهم .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٦٦ / ب ) من ( ب )

( ٤ ) ، ، ( ١٨ / ب ) من ( هـ )

( ٥ ) ، ، ( ٩٨ / ب ) من ( د )

ثم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفا

وذكر صدر الاسلام أبو اليسر : أن هذا الاجماع لا يخلو عن نوع شبهته لما ذكره الخصوم فيكون اجماعا استدلا عليه ، ويكون دون القواطع من وجوه الاجماع لكه هذا مقدم على القياس .

قوله : ( ثم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم ) أى لم يظهر فيه قول الصحابة اصلا <sup>(١)</sup> كاجماعهم على صفة الاستئذان <sup>(٢)</sup> ، لأن هذا ليس باجماع عند من قال لا اجماع الا للصحابة فلما وقع في <sup>(٣)</sup> معرض الاختلاف انحطت درجته عما هو متفق عليه .

والضمير المنصوب في سبقهم راجع الى من الأول والمستكن راجع الى من الثاني ، والضمير المجرور في فيه راجع الى الحكم .

ووقع في بعض النسخ / <sup>(٤)</sup> قول من سبقهم مخالف بالجر على أن يكون بدلا من من أى لم يظهر فيه قول مخالف سبقهم أو بالرفع على

(١) الكلمة ساقطة من (هـ)

(٢) جاء في شرح المنار : والاستئذان فيما فيه تعامل الناس ، مثل أن تأمر انسانا بأن يخرز له خفا بكذا ويبين له صفته ومقداره ، ولم يذكر له اجلا .

والقياس يقتضى أن لا يجوز — لأنه بيع معدوم — لكنهم استحسنوا تركه بالاجماع ، لتعامل الناس فيه .

انظر شرح المنار لابن ملك (٨١٣) وكشف الاسرار (٥/٤ - ٦) ، واصل السرخسي (٢٠٣/٢) والمبسوط (١٣٨/١٢) .

(٣) آخر الورقة (٤٤/ب) من (ج)

(٤) ، ، (١٨٥/ب) من (أ)

ثم اجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف فقد اختلف العلماء في هذا الفصل فقال بعضهم هذا لا يكون اجماعاً لأن موت المخالف لا يبطل قوله . .

أن يكون بدلاً من قول أى <sup>(١)</sup> قول من سبقهم قول مخالف وقيل : هذا ليس بصحيح ، لأن المراد نفي ظهور قول السابقين أصلاً لا نفي قول المخالف منهم خاصة والدليل عليه ما ذكر في التقديم .

ثم اجماع أهل <sup>(٢)</sup> كل عصر بعد هم على حكم لم يسبقهم فيه قول .

والأظهر صحته ، لأن الغرض بيان انحطاط اجماع من بعد الصحابة إلى الدرجة الثانية <sup>(٣)</sup> . وفي هذا اجماعهم على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم أصلاً واجماعهم على حكم ظهر فيه قول موافق من سبقهم سواه .

قوله : ( ثم اجماعهم <sup>(٤)</sup> أى اجماع من بعد الصحابة على قول أى حكم سبقهم فيه مخالف ) فقد اختلف العلماء أى الذين قالوا بأن اجماع من بعد الصحابة حجة في هذا الفصل .

وصورته ما إذا اختلف أهل عصر في مسألة على قولين واستقر خلافهم فذلك هل يمنع انعقاد اجماع في العصر الذي بعده على أحد قوليهما في تلك المسألة ؟ وهل يكون عدم الاختلاف شرطاً لصحته ؟ فذهب أكثر أصحاب الشافعي رحمه الله وعامة أهل الحديث إلى أنه يمنع ، وتبقى المسألة اجتهادية كما كانت . <sup>(٥)</sup>

(١) في (ب) : التي

(٢) ، ، : قول

(٣) ، ، : الثابتة

(٤) في (ب ، ج) : اجماع

(٥) اختلف الأصوليون فيما إذا اختلف الصحابة أو أهل العصر في مسألة على قولين واستقر خلافهم فيها فهل يجوز لمن بعدهم اجماع على

وعندنا اجماع علماء كل عصر حجه فيما سبق فيه الخلاف وفيما لم يسبق

واختلف مشايخنا في ذلك فقال اكثرهم : أنه لا يمنع من انعقاد  
الاجماع ويرتفع الخلاف السابق به عند علمائنا الثلاثة ، وهو مختار المصنف  
وهو الأصح ، واليه ذهب أبو سعيد الأصبغى وأبو بكر القفال <sup>(١)</sup> من  
أصحاب الشافعى .

== أحد القولين ؟ فذهب اكثر الاحناف الى انعقاد الاجماع على أحد  
القولين وارتفاع الخلاف . كما نقل عن بعضهم الخلاف بين أبي  
حنيفة ومحمد بن الحسن فعند أبي حنيفة عدم انعقاد الاجماع وعند  
محمد ينعقد الاجماع وأما أبو يوسف فعنه روايتان : أحدهما مع  
أبي حنيفة والأخرى مع محمد . ولقد رجح المؤلف رأى أكثر الاحناف  
وهو انعقاد الاجماع . وهو مذهب أبي سعيد الأصبغى وأبي بكر  
القفال من الشافعية والحنابلة وهو قول أبي الخطاب وابن خيران وابن  
الصباغ واختاره ابن الحاجب وهو قول المالكية والمعتزلة وغيرهم .

انظر أصول السرخسى ( ٣١٩/١ - ٣٢٠ ) كشف الاسرار ( ٢٤٧/٣ )  
الستصفى ( ٢٠٣/١ ) وابن الحاجب ( ٤/٢ ) الاحكام لابن حزم ( ١/١ )  
٥٠٧ ارشاد الفحول ( ٨٦ ) المعتد ( ٤٩٧/٢ ) و ( ٥١٧/٢ )  
والبرهان ( ٧٨٠ )

وذهب عامة الشافعية الى عدم الانعقاد وتبقى المسألة اجتهادية  
واليه ميل الشافعى كما نقل عنه ومن عبارته : " ان المذاهب لا تموت  
بموت اصحابها " وهو قول الامام أحمد وأبي الحسن الأشعري وإمام  
الحرمين والغزالي والرازي وأبي يعلى وابن ابى هريرة واختاره الآدى  
وبين أدلته .

انظر المراجع السابقة والتبصير ( ٤٥٧ ) والتبصرة ( ٣٧٨ ) والاحكام  
للآدى ( ٣٩٤ ) وتيسير التحرير ( ٢٣٢/٣ ) .

( ١ ) هو : محمد بن على بن اسماعيل أبو بكر القفال الكبير الشافعى أحد أئمة  
الشافعية كان إماماً في التفسير والحديث والكلام والاصول والفروع واللغة

وقال بعضهم فيه اختلاف بين أصحابنا : عند أبي حنيفة رحمه الله يمنع من الانعقاد / (١) وعند محمد رحمه الله لا يمنع ، وأبو يوسف فسى بعض الروايات مع أبي حنيفة وفي بعضها مع محمد رحمهم الله وهو الأصح (٢)

أحتج من جعل عدم الاختلاف السابق شرطا لانعقاد الاجماع : بأن الحجة اتفاق كل الامة ، ولم يحصل الاتفاق ، لأن المخالف الأول من الامة ولم يخرج بموته عن الامة ولم يبطل قوله به (٣) اذ لو بطل لم تبقى المذاهب بموت أصحابها كذهب أبي حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله وغيرهما ، ولصار قول الباقيين من الامة فيما اذا اختلفوا في حكم على قولين ومات أحد الفريقين اجماعا ، لكونهم كل الامة في هذا الوقت وهو باطل . وانما لم يحصل اتفاق كل الامة لا يكون اجماعا .

== والشعر وكان امام عصره بما وراء النهر للشافعية . ولد بشاش سنة ٢٩١ هـ أخذ الفقه عن الاشعري وأخذ عنه الحاكم وابن مند ، وأبو عبد الرحمن السلمي له تصانيف منها أصول الفقه ، شرح الرسالة التفسير ، محاسن الشريعة . توفي سنة ٣٦٥ هـ وقيل ٣٦٦ هـ شذرات الذهب (٥١/٣) تبين كذب المفتري (١٨٢) طبقات الشافعية لابن هداية (٨٨) تهذيب الاسماء (٢٨٢/٢) وفيما ت الاعيان (٢٠٠/٤) الفتح المبين (٢٠١/١) طبقات المفسرين للداودي (١٩٦/٢) .

(١) آخر الورقة (١٨١/أ) من (هـ)  
(٢) قال السرخسي : ( والأوجه عندى أن هذا اجماع عند جميع أصحابنا للدليل الذى دل على أن اجماع أهل كل عصر معتبر ) وانظر أصول السرخسي (٣١٩/١ - ٣٢٠) والتقرير والتحبير (٨٨/٢) .

(٣) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج )



يوضحه أن خلافه أعتبر لدليله لا لعينه ، لأن قول غير صاحب الشرع لا يعتبر إلا بالدليل ، ودليل المخالف باق بعد موته فكان كبقائه نفسه (١) مخالفاً .

ولأنه يلزم من تصحيحه نسبة بعض الصحابة إلى الضلال ، لأنه تبين بإجماع من بعدهم على أحد القولين أن الحق ما ذهب إليه المجمعون وأن القول الآخر (٢) خطأ بيقين فيجب نسبة قائله إلى الضلال ، إذ الخطأ بيقين هو الضلال ، وأحد لا يظن بائن عباس رضى الله عنهما أنه ضل في إنكاره القول ، وفي توريثه الأم (٣) ثلث كل المال في زوج وأبوين (٤) وإن أجمع التابعون على خلاف قوله في المسئلتين ولا بائن (٥) سمعوا رضى الله عنهما ذلك في تقديمه ذوى الأرحام على مولى العتلة (٦) وإن أجمعوا بعده على خلاف ذلك .

وجه قول من لم (٧) يجعل الاختلاف السابق مانعاً من انعقاد الإجماع : أن الدلائل التي عرفنا بها كون الإجماع حجة لا توجب الفصل

(١) آخر الورقة (١/١٢٦) من (أ)

(٢) ، ، (١/٤٥) من (ج)

(٣) في (ب ، ج) : للأم

(٤) انظر مسألة توريث الأم ثلث كل المال في زوج وأبوين في بداية

المجتهد لابن رشد (٣٤٣/٢)

(٥) في (د) : ولا بائن

(٦) انظر الجوهر النقي (٢١٧/٦) في الفرائض ، باب من قال بتوريث

ذوى الأرحام .

(٧) الكلمة ساقطة من (ب ، ج) .

.....  
 من '.....' سببه خلاف ، وبين اجماع لم يسبقه خلاف ، فصرفها الى ما لم  
 يسبقه خلاف تقييد لها من غير دليل يوجبه ، فكان باطلا .

ألا ترى أن اختصاص هذه الأمة بهذه الكرامة ثبت باعتبار الأمر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك انما يتصور من الأحياء في كل عصور ومن  
 مات قبلهم ، فكما أنه لا يعتبر توهم قول من يأتي بعدهم بخلاف قولهم في  
 منع ثبوت الاجماع لا يعتبر قول من مات قبلهم اذا اجتمعوا في عصرهم على خلافه  
 لأنهم كل الأمة في هذا الوقت .

يبينه : أن الصحابة لو اختلفوا في مسئلة على قولين ثم أجمعوا على  
 أحدهما يسقط الاختلاف المتقدم بالاجماع / <sup>(١)</sup> التأخر ، فكذا في مسئلتنا  
 لأن الحجة في اجماع <sup>(٢)</sup> التابعين مثل الحجة في اجماع <sup>(٣)</sup> الصحابة  
 فلما سقط اختلاف الصحابة باجماعهم سقط باجماع التابعين أيضا . <sup>(٤)</sup>

وقولهم دليل الخصم باق سلم لكه لم يبق معتبرا معسولا به بعد ما  
 أنعقد الاجماع على خلافه كمن ينزل بخلاف القياس / <sup>(٥)</sup> يخرج القياس من

---

(١) آخر الورقة (٩٩/أ) من (د)

(٢) (٣) في (ب ، ج) : اجتماع

(٤) قلت : قياس سقوط اختلاف الصحابة باجماع التابعين على أحد

قولي الصحابة على قياس سقوط اختلاف الصحابة باجماع الصحابة

على أحد قوليهما . قياس مع الفارق ، وذلك لأن الصحابة أسقطوا

قول أنفسهم وأجمعوا مع المخالفين منهم ، وأما التابعون فلا حق

لهم في إسقاط قول الصحابة الآخر ، لأن الصحابة لم يتركوا قولهم

والله أعلم .

(٥) آخر الورقة (١٦٧/ب) من (ب) وآخر الورقة (١٨١/ب) من (هـ) .

لكنه فيما لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة الصحيح من الأحاديث

---

أن يكون معلا به لأنه تبين أنه لم يكن دليلاً بل كان شبهة .

ولا يلزم التضليل أيضاً لأن الرأي كان حجة قبل ظهور الإجماع فإذا ظهر انقطع مقتضراً على الحال — كالصحابة إذا اختلفوا في أمر بالرأي فلما عرضوا ذلك على الرسول صلى الله عليه وسلم رد قول البعض — (١) لا ينسب صاحبه إلى الضلال ، وكصلاة أهل : قباء بعد نزول النص قبل بلوغ الخبر اليهم .

قوله لكنه أي لكن إجماع من بعد الصحابة في حكم لم يسبق فيه الخلاف بمنزلة المشهور من الحديث حتى لا يكفر جاحده لشبهة الاختلاف ولكن يجوز الزيادة التي هي في معنى النسخ به ، لأن الاختلاف الواقع فيه مما لا يعبأ به .

واجتماعهم فيما سبق فيه خلاف بمنزلة الصحيح من الأحاديث حتى كان (٢) / (٣) موجبا للعمل دون العلم بشرط أن لا يكون مخالفاً للأصول ، فكان هذا الإجماع حجة على أدنى المراتب كذا في التقويم (٤) وينبغي أن يكون مقدماً على القياس كخبر الواحد .

---

(١) في : للبعض .

(٢) في ( هـ ) : كانت

(٣) آخر الورقة ( ٢٦١ / ب ) من ( أ )

(٤) انظر تقويم أصول الفقه ( ص / ٣٦ - ٣٩ ) .

وانذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان في معنى نقل الحديث المتواتر ، وانذا انتقل اليها بالافراد كان كمثل السنة بالاحاد . وهو يقين بأصله

قوله وانذا انتقل اليها اجماع السلف الى آخره . . .  
 الاجماع أحد الأدلة القاطعة مثل السنة فكما تثبت السنة في حقنا  
 بدليل قاطع ، وبدليل ظني فيه شبهه فكذا الاجماع .  
 فانذا انتقل اليها اجماع الصحابة باتفاق كل عصر على نقله كان بمنزلة  
 نقل السنة بالتواتر فيكفر جاحده (١) عند من جعل انكار الاجماع كفرا كجاحد  
 السنة المتواترة .  
 وذلك مثل اجماعهم على خلافة أبي بكر رضي الله عنه واجماعهم على  
 قتال مانعي الزكاة .  
 وانذا انتقل أي الاجماع اليها بالافراد ، أي بنقل الاحاد بأن روى  
 ثقة أن الصحابة أجمعوا على كذا .

(١) انظر تفصيل الكلام في منكر الاجماع في :

فواتح الرحموت (٢٤٣/٢) كشف الاسرار (٢٦١/٣) تيسير  
 التحرير (٢٥٩/٣) شرح تنقيح الفصول (٣٣٢) جمع الجوامع  
 (٢٠١/٢) النخول (٣٠٩) غاية الوصول (١١٠) المسودة  
 (٣٤٤) شرح الكوكب النير (٢٦٢/٢) ارشاد الفحول  
 (٧٨) .

لكنه لما انتقل اليها بالآحاد أوجب العمل دون العلم وكان مقدما على القياس

كان أى هذا النقل بمنزلة نقل السنة بالآحاد ، أو كان هذا  
الاجماع بمنزلة السنة المنقولة بالآحاد ، فيوجب العمل دون العلم  
ويقدم على القياس عند أكثر العلماء ، لأن الاجماع حجة قطعية كقول  
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم اذا نقلت السنة اليها بطريق الآحاد  
كانت موجهة للعمل مقدمه على القياس ، فكذا الاجماع المنقول بالآحاد .

وذلك مثل ما روى عن عبيدة السلماني أنه قال : ( ما اجتمع أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم على شيء كاجتماعهم على  
المحافظة على الأربع قبل الظهر وعلى الاسفار بالفجر وعلى تحريم نكاح الأخت  
في عدة الاخت )<sup>(١)</sup> ونقل من بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي منهم  
الغزالي انه لا يوجب العمل ، لأن الاجماع دليل قاطع بحكمه <sup>على</sup> الكتاب  
والسنة المتواترة ، ونقل الواحد ليس بقطعي ، فكيف يثبت به قاطع<sup>(٢)</sup> ؟

والجواب أنا لا نثبت بنقل الواحد اجماعا قطعيا موجبا للعلم  
ليمتنع ثبوته به بل نثبت به اجماعا ظنيا موجبا / <sup>(٣)</sup> للعمل وثبوته بنقل  
الواحد غير متنع كخبر الواحد .<sup>(٤)</sup>

ولكنهم يقولون وجوب العمل بخبر الواحد ثبت بدلائل قاطعه وهي

- 
- (١) هذا الاثر لم أجده ونقله السمرقندي في ميزان الأصول ص (٥٣٢)  
(٢) انظر البستفي (٢١٥/١) وتيسير التحرير (٢٦١/٣) .  
(٣) آخلا الورقة (١/١٦٨) من (ب)  
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ)

.....

---

اجماع الصحابة ودلالات النصوص ولم يوجد ههنا دليل قاطع يدل على وجوب العمل به ، فلو ثبت لكان بالقياس على خبر الواحد ولا مدخل للقياس في اثبات أصول الشريعة . لانه نصب شرع بالرأى .

ولا مدفع لهذا الا بان يجعل وجوب العمل به ثابتا بطريق / الدلالة بأن يقال نقل الواحد للدليل الظنى موجب للعمل قطعا كالخبر الذى ( ١ ) تخللت واسطه بين ناقله والرسول فنقل الواحد للدليل القطعى وهو الاجماع الذى لم يتخلل بينه وبين ناقله واسطه اولى بأن يوجب العمل قطعا لأن احتمال الضرر فى مخالفة المقطوع به اكثر من احتماله فى مخالفة المظنون به واذا ثبت وجوب العمل به فى هذه الصورة يثبت فيما اذا تخلل فى نقله واسطه أو وسائط لعدم القائل بالفصل والله تعالى اعلم . واذا تهيأ الفراغ بحمد الله وتأيدته وهدايته وتسديده عن بيان الأصول الثلاثة وتشرريح حقائقها وكشف معضلاتها وتوضيح دقائقها فلتشرع فى بيان الإصل الرابع الذى هو ميدان الفحول وميزان العقول وسبار غور الفكر وضمار ارباب النظر جاہدين فى تحقيق معانيه جادين فى تمهيد مبانيه مستمدين التوفيق من العزيز العلام ومصلين على سيدنا محمد خير الأنام . ( ٢ )

---

( ١ ) آخر الورقة ( ١٨٢ / أ ) من ( هـ )

( ١ ) ، ، ( ١٧٢ / أ ) من ( أ )

( ٣ ) ، ، ( ٩٩ / ب ) من ( د )

باب القياس : وهو يشتمل على بيان نفس القياس وشرطه وركبه وحكمه ودفعه

### باب القياس

القياس أى باب القياس يشتمل على بيان نفس القياس ، أى لغة  
وشرحه ، وشرطه ، وركبه ، وحكمه ، ودفعه ، لأن الكلام لا يصح  
الا بمعرفة معناه وضعا واصطلاحا ، ان لولم يكن له معنى لم يكن مفيدا  
وكان مهملًا كالحن الطيور ، ولا يعتبر الا عند شرطه ، لأن توقف  
المشروط على الشرط كتوقف صحة الصلاة على الطهارة ، وصحة النكاح على  
حضور الشهود ، أمر ظاهر .

ولا يقوم الا بهركه لأن ركن الشئ<sup>(١)</sup> نفس ذلك الشئ ، أو  
بعض ما هو داخل فى ماهيته .

ولم يشرع الا لحكمة ، لأن الشئ<sup>\*</sup> انما يخرج من حد السفه والعبث  
الى حد الحكمة بكونه مفيدا ، وذلك انما يتحقق بالحكم . وبعد تحقق  
هذه الجملة بقى للسائل<sup>(٢)</sup> ولاية الدفع كما ستعرفه فلم يكن بد من  
بيان هذه الجملة .

( ١ ) الركن فى اللغة : الجانب الأقوى .

قال صاحب المصباح : أركان الشئ<sup>\*</sup> اجزاء ماهيته التى لا توجد  
الا بوجوده .

انظر المصباح المنير ( ٣٢٣/١ ) مختار الصحاح ( ٢٥٥ )

( ٢ ) السائل هو : المستخبر الطالب .

انظر التمهيد لأبى الخطاب ( ٦٢/١ )

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( ج )

أما الأول : فالقياس هو التقدير لغة . يقال : قس النعل بالنعل أى قدره به . وأجعله نظير الآخر .

أما تفسيره لغة : فالتقدير <sup>(١)</sup> يقال قست الأرض بالقصبه <sup>(٢)</sup> إذا قدرتها بها . وقاس الطبيب الجرح إذا سبره بالسبار ، ليعرف مقدار غوره . ثم التقدير لما استدعى أمرين يضاف أحدهما إلى الآخر بالساواة ، استعمل بمعنى المساواة أيضا ف قيل قس النعل بالنعل أى سوها <sup>(٣)</sup> بصاحبته .

واسم النعل مؤنث سماعى إلا أن الشيخ رحمه الله ذكر ضميرها نظرا إلى ظاهر اللفظ .

وصلة القياس فى اللغة هى الباء إلا أن كلمة على جعلت صلته فى الشرع فقيل قاس عليه يتضمن <sup>(٤)</sup> معنى البناء ليدل <sup>(٥)</sup> على أن القياس الشرعى للبناء لا للآثبات ابتداء .

وهو مصدر قاس وقايس <sup>(٦)</sup> يقال : قاس يقيس قياسا ، وقايس يقايس مقايسة وقياسا .

(١) انظر فى معنى القياس لغة . القاموس المحيط (٢/٢٤٤) ، الصباح السنير (٢/٨٠٣) كليات ابن البقاء (٢٨٤) تـ حاج العروس (٤/٢٧٧) .

(٢) آخر الورقة (١٨٢/ب) من (ج) .

(٣) آخر الورقة (١٦٨/ب) من (ب) .

(٤) فى (ب ، ج) : بتضمين .

(٥) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٦) آخر الورقة (١٧٧/ب) من (أ) .



# بَابُ الْقِيَاسِ



والفقهاء إذا أخذوا حكم الفرع من الأصل سمو ذلك قياسا لتقديرهم الفرع بالأصل فى الحكم والعلة

قوله : ( والفقهاء إذا أخذوا حكم الفرع من الأصل . . ) فى الأحكام الشرعية ( سمو ذلك قياسا لتقديرهم الفرع بالأصل ) ، وتسويتهم إياه به ( فى الحكم والعلة ) إشارة الى المعنى الاصطلاحي من غير أن يكون تحديدا للقياس .

والعمول عليه فى تحديده ما نقل عن الشيخ أبى منصور رحمه الله : أنه أبانة <sup>(١)</sup> مثل حكم أحد المذكورين بمثل علة فى الآخر .

واختار <sup>(٢)</sup> لفظ الأبانة دون الإثبات ، لأن القياس مظهر وليس بمثبت ، بل مثبت هو الله سبحانه وتعالى .

ونذكر مثل الحكم <sup>(٣)</sup> ، ومثل العلة <sup>(٤)</sup> احترازاً عن لزوم القول بانتقال الأوصاف ، فانه لو لم يذكر لفظ المثل يلزم ذلك .

ونذكر لفظ المذكورين <sup>(٥)</sup> ، ليشمل القياس بين الموجودين وبين المعدومين . كقياس عدم العقل بسبب الجنون على عدم العقل بسبب الصغر فى سقوط الخطاب عنه بالعجز عن فهم الخطاب وأداء الواجب .

(١) الأبانة : الاظهار .

(٢) فى (ب) : واختيار .

(٣) (٤) ذكره للمثل هنا لاستحالة ثبوت عين علة الأصل وعين حكمه

قال صاحب التلويح : ولا بد من ثبوت مثلها فى الفرع ان ثبتت

منها فيه محال لأن المعنى الشخصى — يعنى حكم الأصل — لا

يقوم بمحلين وذلك يحصل ظن مثل الحكم فى الفرع .

انظر التلويح على التوضيح (٥٢/٢) ومراجعة الأصول (٤٣٤) .

(٥) قال فى هاشم مراجعة الأصول ص (٤٣٤) ولو قال حكم أحد الشهيدين

لتبادر منهما وجودى الموجودين فقط بناء على أن الشئ بمعنى

الموجود عند أهل السنة اهـ

.....

ثم التعبد به جائز عقلا ، وواقع سمعا عند جميع الصحابة ،  
والتابعين ، وجمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> والتكلمين .  
وقالت الشيعة كلها ، والخوارج سوى النجدات<sup>(٢)</sup> منهم  
وابراهيم النظام ، وجماعة من معتزلة بغداد<sup>(٣)</sup> : ورود التعبد به مستنع  
عقلا .

وقال داود الظاهري وابنه محمد ، وجميع أصحاب الظواهر ،  
والقاشاني<sup>(٤)</sup> انه ليس بمستنع عقلا ، ولكن الشرع لم يرد بالتعبد به ،  
بل منع من العمل بالقياس ، فكان باطلا .

(١) منهم الأئمة الأربعة . وزاد بعض الحنفية والشافعية في انه واقع  
بدليل العقل أيضا وهو ما اختاره صاحب سلم الثبوت .  
انظر سلم الثبوت (٣١١/٢) والاحكام للامدى (٥/٤ - ٦) .  
(٢) هم أتباع نجدة بن عامر الحنفي من الخوارج . أقاموا على امامته  
مدة ثم اختلفوا عليه لاسباب عدة وانقسموا لثلاث فرق وقد قتلوه  
سنة ٦٩ هـ  
انظر المل والنحل للشهرستاني (١٢٢/١) والفرق بين الفرق  
(٦٦) .

(٣) منهم يحيى الاسكافي وجمعة بن ميثم وجمعة بن حرب .  
انظر الاحكام للامدى (٥٦/٤) .

(٤) ذهب اصحاب هذا المذهب الى أن التعبد بالقياس واجب شرعا  
في صورتين وفيما عداهما يحرم العمل به . الصورة الاولى : فيما  
اذا كانت علته منصوصة أو موصى اليها . والصورة الثانية : ان  
يكون الفرع أولى بالحكم من الأصل .  
وانظر رسالة حجية القياس في : أصول السرخسي (١١٨/٢) ،

وأما شرطه فان لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه بنص آخر كقبول شهادة خزيمة وحده كان حكماً ثبت بالنص اختصاصه به كرامة لـ

وأتفق القائلون بمرور التعبد به سماعاً ، على أن الدليل السماعي الوارد بالتعبد به قطعي / (١) سوى أبي الحسين البصري (٢) من المعتزلة وقد بينا المسئلة بدلائلها وشبهها في الكشف (٣) فلا نشتغل بذكرها ههنا .

قوله : ( وأما شرطه فان لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه بنص آخر ) (٤)

== الفصل للرازي الجصاص (٦٢٠/٢) الاحكام للآدي (٦-٥/٤)  
الاحكام لابن حزم (٩٢٩) السنخول (٣٢٥) البرهان (٧٥٣/٢)  
المعتد (٧٠٥/٢) التلويح على التوضيح (٥٣/٢) المحلى على  
جمع الجوامع (٢٠٣/٢) روضة الناظر (٢٥١) اصول الفقه لابن  
النور زهير (١٧/٤) .

(١) آخر الورقة (٤٦/ب) من (ج) .  
(٢) يرى ابو الحسين البصري ان التعبد بالدليل السمي أنه ظني ،  
ولهذا يدل على الأدلة السمعية الى دليل العقل وقال : العقل  
يوجب التعبد بالأقيسة الشرعية ، لأن النصوص لا تنفي بجميع  
الاحكام لتناهيها وعدم تنافي الاحكام ، فقص العقل بوجوب  
التعبد بالقياس تحريزاً عن خلط الوقائع عن الاحكام الشرعية . والى  
هذا القول ذهب ابو بكر القفال وابو بكر الدقاق  
انظر كشف الاسرار (٢٧٠/٣) والمعتد (٧٢٥/٢) واللمع  
(٥٤) الاحكام للآدي (٦/٤) ، (٣١) واختار الآدي قول  
ابو الحسين البصري .

(٣) انظر كشف الاسرار (٢٧٠/٣) فما بعدها .  
(٤) كتحصيل خزيمة رضي الله عنه بقبول شهادته وحده فلا يقاس  
عليه غيره .

لا بد من بيان الأصل والفرع لكثرة دورهما في المسائل في هذا الباب فنقول الأصل في القياس عند أكثر العلماء <sup>(١)</sup> من أهل الفقه والنظر : هو محل الحكم المنصوص عليه ، كما اذا قيس الأرز على البر ، في تحريم بيعه بجنسه متفاضلا ، كان الأصل هو البر عندهم ، لأن <sup>(٢)</sup> الأصل ما كان حكم الفرع مقيسا منه ، ومردودا اليه ، وذلك هو البر في هذا المثال . وعند المتكلمين <sup>(٣)</sup> هو : الدليل الدال على الحكم المنصوص عليه من نص أو إجماع كقوله عليه الصلاة والسلام : " الحنطة بالحنطة مثل بشل " في هذا المثال ، لأن الأصل ما تفرع عليه غيره ، والحكم المنصوص عليه متفرع على النص ، فكان النص هو الأصل ، وذهبت طائفة <sup>(٤)</sup> الى أن الأصل هو الحكم في محل المنصوص <sup>(٥)</sup> عليه <sup>(٦)</sup> ، لأن الأصل ما ابتنى <sup>(٧)</sup> عليه غيره <sup>(٨)</sup> وكان العلم به موصلا الى العلم ، أو الظن

- 
- (١) وبه قال ابن السبكي في جمع الجوامع والآمدي في الأحكام .  
 انظر جمع الجوامع (٢/٢١٢) والأحكام للآمدي (٣/٢٧٥) .  
 (٢) آخر الورقة (١٨٣/أ) من (هـ) .  
 (٣) نسب الاسنوي وفخر الدين الرازي هذا القول للمتكلمين ايضا ونسبه الشوكاني للقاضي أبي بكر الباقلاني والمعتزلة واختاره ابو الحسين البصري في المعتمد بعد ان بين ان لكل اطلاق وجهها صححا .  
 انظر المحصول (٢/٢٤٤) وارشاد الفحول (٢٠٤) واللمع (٥٧) والمعتد (٢/٧٠٠) .  
 (٤) وهو قول فخر الدين الرازي . انظر المحصول (٢/٢٤٤) وانظر الاحكام للآمدي (٣/٢٧٤) .  
 (٥) آخر الورقة (١٦٩/ب) من (ب) .  
 (٦) الكلمة ساقطة من (ب) .  
 (٧) في (ب) : يعني .  
 (٨) آخر الورقة (٧٨/أ) من (أ) .

بغيره ، وهذه الخاصية موجودة في الحكم لا في المحل ، لأن الحكم الفرع لا يتفرع على المحل ، ولا في النص والاجماع ، اذ لو تصور العلم بالحكم في المحل دونهما بدليل عقلى ، أو ضرورة أمكن القياس ، فلم يكن النص أصلاً للقياس أيضاً .

وهذا النزاع لفظى <sup>(١)</sup> لا مكان اطلاق الاصل على / <sup>(٢)</sup> كل واحد منها لبناء حكم الفرع على الحكم في المحل المنصوص عليه ، وعلى المحل والنص ، لأن كل واحد أصله وأصل الأصل أصل .

لكن الأنشبه أن يكون الأصل هو المحل كما هو مذهب الجمهور <sup>(٣)</sup> لأن الاصل يطلق على ما يهتدى عليه غيره ، وعلى ما لا يستقر الى غيره ، ويستقيم اطلاقه على المحل بالمعنيين .  
أما بالمعنى الأول فلما قلنا .

وأما بالمعنى الثانى فلافتقار الحكم ودليله الى المحل ضرورة من غير عكس ، لأن المحل غير مفتقر الى الحكم ولا الى دليله .

ولأن المطلوب بيان الأصل الذى يقابل الفرع في التركيب القياس ولا شك أنه بهذا الاعتبار هو المحل .

وأما الفرع فهو المحل المشبه عند الأكثر كالأرز في المثال المذكور وعند الباقيين هو : الحكم الثابت فيه بالقياس <sup>(٤)</sup> كتحرير البيع بجنسه

(١) في (ج ، هـ) : اللفظى .

(٢) آخر الورقة ( ١٠٠ / أ ) من ( د ) .

(٣) وهو اختيار الأئمة وانظر استدلاله بعد أن بين أن النزاع في تعريف

الأصل لفظى . الاحكام للأئمة ( ٢٧٥ / ٣ )

(٤) قال أبو الحسين البصرى في المعتمد : ان المعلول هو الحكم من حيث

.....

متفاضلا .

وهذا أولى <sup>(١)</sup> لأنه الذي يبتنى على الغير ، ويفتقر اليه دون  
المحل . الا أنهم لما سموا المحل المشبه به أصلا ، سموا المحل الآخر  
فرعا . وإذا ثبت هذا فنقول : ان كان المراد من الأصل ههنا النص الثابت  
للمحكم ، فالمراد من الخصوص التفرد ، كما في قولك فلان مخصوص بعلم  
الطب أى تفرد به <sup>(٢)</sup> من بين العامة لا يشاركه فيه أحد لا الخصوص <sup>(٣)</sup>  
من صيغة عامة ، فانه غير مانع عن القياس ألا ترى أن أهل الذمة لما خصوا  
عن عموم آية القتال ألحق بهم الشيوخ . والصبيان ، والرهبان ، وغيرهم  
بالقياس . والباء في بحكمه بمعنى مع ، وفي بنص آخر للسببية . والمختص  
به غير مذكور والضمير راجع الى الأصل ، أى يشترط أن لا يكون النص الثابت  
للمحكم في المحل مختصا / <sup>(٤)</sup> مع حكمه بذلك المحل بسبب نص <sup>(٥)</sup> آخر

=== هو ثابت في الفرع لا من حيث هو ثابت في الأصل .

انظر المعتمد (٢٠٥/٢) .

(١) واختار الآدى ان الفرع هو الحكم المفرع على القياس . بعد أن بين

وجهة كلا التعريفين . حيث قال : وأما الفرع : فهل هو بنفس

الحكم المتنازع فيه أو محله ؟

اختلفوا فيه : فمن قال بأن الأصل هو الحكم في الخمر ، قال الفرع

هو الحكم في النبيذ . ومن قال بأن الأصل هو المحل ، قال الفرع

هو المحل ، وهو النبيذ .

وان كان الأولى أن يكون الفرع هو الحكم المتفرع على القياس ، والمحل

أصل الحكم المفرع على القياس ، فتسمية الخمر أصلا أولى من تسمية

النبيذ فرعا ، من حيث ان الخمر أصل التحريم الذي هو الأصل ، بخلاف النبيذ

فانه أصل للفرع ، لا أنه فرع له . انظر الأحكام للآدى (٢٧٧/٣)

والمستصفى (٣٣٠/٢) وتيسير التحرير (٢٩٥/٣) والمعتمد (٧٠٣/٢)

(٢) الكلمة ساقطة من (هـ) (٤) آخر الورقة (٤٧/أ) من (ج)  
(٣) مطمسه ، (أ) (٥) الكلمة مطمسه في (أ)

بدل على اختصاصه بذلك المحل ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام \* من شهد له خزيمة (١) فحسبه (٢) / (٣) فانه مختص مع حكمه وهو قبول شهادة الفرد بمحل ورود ، وهو خزيمة رضى الله عنه بسبب نص آخر يدل على اختصاصه به وهو قوله تعالى : ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) (٤) فانه لما أوجب على الجميع مراعاة العدد لزم منه نفي قبول شهادة الفرد فاذا ثبت بدليل في موضع كان مختصا به ولا يحدوه للنص النافي في غيره وان كان المراد منه محل الحكم كما هو مذهب الجمهور فالمراد من الخصوص التفرد كما قلنا (٥) والباء في بحكمة صلة الخصوص وفي بنص آخر / (٦) للسببية أى يشترط أن

(١) أخرجه النسائي (٣٠١/٧) في كتاب البيوع — باب التسهيل في ترك الاستشهاد على البيع .

وأخرجه الحاكم في المستدرک في (١٧/٢ — ١٨) ووافقه الذهبي على تصحيحه وقال صحيح رجاله ثقات باتفاق .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٤٥/١٠ — ١٤٦)

وأخرج البخاري (٣٥٦/٧) ٦٤٠ — كتاب المغازي ، ١٧ — باب غزوة أحد في شأن خزيمة في جزء من هذا الحديث . . . خزيمة الانصاري الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين \* .

(٢) هو الصحابي : خزيمة بن ثابت الانصاري الاوسي ، ابو عمارة ، ذو الشهاداتتين ، من السابقين الأولين ، شهدا بدرًا وما بعدهما استشهد بصفين سنة ٤٧هـ

انظر ترجمته في ( الاصابة (٤٢٥/١) تهذيب الاسماء واللغات (١)

(١٧٥/ شذرات الذهب (٤٨/١) صفة الصفوة (٢٩٣/١) .

(٣) آخر الورقة (١٨٣/ب) من (هـ)

(٤) سورة البقرة آية (٢٨٢)

(٥) آخر الورقة (١٨٨/ب) من (أ)

(٦) ، ، (١٦٩/ب) من (ب) .



لا يكون محل الحكم مختصا بالحكم المشروع <sup>(١)</sup> فيه بسبب نص <sup>(٢)</sup> آخر يدل على اختصاصه بهذا الحكم .

مثل خزيمة رضى الله عنه فانه مختص أى متفرد بقبول شهادته وحده لا يشاركه فيه غيره <sup>(٣)</sup> وعرف هذا الاختصاص بقوله تعالى : ( واستشهدوا شهادتين من رجالكم ) <sup>(٤)</sup> وعلى هذا الوجه تدل عبارة التقويم . <sup>(٥)</sup>

أو المراد من الخصوص خصوص العموم الا أنه أريد به خصوص بطريق الكرامة لا مطلق الخصوص فانه لا يمنع من القياس .

والباء فى بنص <sup>(٦)</sup> متعلقه <sup>(٧)</sup> الخصوص والنص الآخر الدليل المخصص <sup>(٨)</sup> والمخصوص منه غير مذكور يعنى يشترط أن لا يكون محل الحكم مخصوصا عن قاعدة عامة مع حكمه أو ملتبسا بحكمه <sup>(٩)</sup> بنص آخر يخصه مثل خزيمة رضى الله عنه فانه مخصوص بحكمه وهو قبول شهادته وحده عن العمومات الموجبة للعدد مثل قوله تعالى ( واستشهدوا شهادتين من رجالكم ) <sup>(١٠)</sup> ( وأشهدوا ذوى عدل منكم ) <sup>(١١)</sup> بقوله عليه الصلاة والسلام

- (١) الكلمة ساقطة من ( ج ) .
- (٢) ، ، من ( ج ) .
- (٣) فى ( ب ، ج ) : فيه أحد غيره .
- (٤) سورة البقرة آية ( ٢٨٢ )
- (٥) انظر تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع ( ٢٧٣/١ - ٢٧٤ )
- (٦) فى ( ج ) فى قوله بنص .
- (٧) فى باقى النسخ : يصله .
- (٨) فى ( د ) المختص .
- (٩) ما بين المعقوفتين لم يرد فى ( أ )
- (١٠) سورة البقرة آية ( ٢٨٢ )
- (١١) ، الطلاق ، ( ٢ )

.....

---

" من شهد له خزيمة فحسبه " ولكن بطريق الكرامة فيمنع من الحاق غيره به بالقياس سوا " كان مثله في الفضيلة أو فوقه أو دونه ، لتأدية الحاق الغير به الى ابطال الكرامة الثابتة له بالنص الموجبة<sup>(١)</sup> لانقطاع شركة الغير .

وهذا بخلاف تعليل الدليل المخصص في العام حيث يجوز لأنه لا يوجب ابطال شئ " لبقا " صيغة العموم والدليل المخصص على ما كانا<sup>(٢)</sup> قبله حتى لو أدى الى ابطال النص بأن لم يبق بعد التعليل الا واحد أو اثنان<sup>(٣)</sup> لا يجوز أيضا ، لأنه يصير ابطالا للعموم بالقياس الا أن هذا الوجه انما يصح على قول من جوز تأخير دليل الخصوص عن العام فأما على قول من اشترط الاتصال فلا يمكن حمله على خصوص العموم ، لأن العام الموجب لا يشترط العدد كان سابقا على حديث خزيمة فكان حديثه ناسخا لا مخصصا<sup>(٤)</sup> والضمير في اختصاصه لخزيمة وفي ( به ) للحكم أي ثبت بالنص اختصاص خزيمة بهذا الحكم وهو قبول شهادة وحده . ويجوز أن يكون على العكس أي ثبت اختصاص هذا الحكم بخزيمة كرامة له والأول اوفق لظاهر<sup>(٥)</sup> قوله وأن لا يكون الأصل مخصوصا بحكمه .

وقصة خزيمة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى

---

( ١ ) في ( ب ، د ، هـ ) : الموجب

( ٢ ) في ( ب ، ج ) : كان

( ٣ ) في ( ب ) : واثنان

( ٤ ) ما بين المسقوفتين أشتناه من هامش ( أ ) وعليه كلمة صح وغير موجود

في بقية النسخ .

( ٥ ) في ( ج ) : بظاهر .

.....

---

ناقة (١) من أعرابي ووافاه ثمنها / (٢) ثم جحد استيفاء الثمن وجعل  
يقول / (٣) هلم شهيدا فقال صلى الله عليه وسلم : " من يشهد لى .  
فقال خزيمه بن ثابت : أنا أشهد لك (٤) يا رسول الله أنك أوفى  
الأعرابي ثمن الناقة فقال كيف تشهد لى ولم تحضرنا ؟ فقال : يا رسول  
الله انا نصدقك فيما تاتينا به من خبر السماء أفلا نصدقك فيما تخبر به من  
أرضنا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من / (٥) شهد  
له خزيمه فحسبه " كذا فى المسوط . (٦)

قال شيخنا العلامة مولانا حافظ الملة والدين قدس الله روحه :  
انما اختص (٧) بهذه (٨) الكرامة لاختصاصه من بين الحاضرين (٩)  
يفهم جواز الشهادة للرسول عليه الصلاة والسلام / (١٠) بناء على قوله  
كجواز الشهادة لغيره بناء على العيان فان قوله عليه الصلاة والسلام فسى  
افادة العلم بمنزلة العيان / (١١) والشرع قد جعل التسامع فى بعض الأحكام

---

(١) قصة خزيمه مرتخرجها فى ص (٣٨٠) ولم أجد أن النبى صلى الله  
عليه وسلم استرى ناقة وانما اشترى فرسا .

(٢) آخر الورقة (١٨٤/أ) من (هـ)

(٣) ، ، (٤٧/ب) من (جـ)

(٤) الكلمة ساقطة من (جـ)

(٥) آخر الورقة (١٠٠/ب) من (د)

(٦) انظر المسوط (٢٤٨/٣٠ - ٢٤٩)

(٧) فى (جـ) : خص

(٨) فى (هـ) : لهذه

(٩) فى (ب) : من بين الحاضرين وفى بقية النسخ : من الحاضرين .

(١٠) آخر الورقة (١٧٠/أ) من (ب)

(١١) ، ، (١٨٩/أ) من (أ)

وأن لا يكون الأصل معدولا به عن القياس كإيجاب الطهارة بالقهقهة في الصلاة

بمنزلة العيان <sup>(١)</sup> فكان قول الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك أولى .  
قوله : وأن لا يكون الأصل أى حكم الأصل <sup>(٢)</sup> معدولا  
به عن القياس .

الضيق فى به راجع الى <sup>(٣)</sup> الأصل والباء للتعديمية فان العدول  
لازم وهو الميل عن الطريق فلا يتأتى المجهول عنه الا بالباء ويكون معناه مع  
الباء معنى <sup>(٤)</sup> الفاعل أى ومن شرطه أن لا يكون الأصل أى حكمه عادلا  
عن <sup>(٥)</sup> سنن القياس أى ما يلا عنه يعنى لا يكون على خلافه ، لأن حاجتنا  
الى اثبات الحكم فى الفرع بالقياس على الأصل موافقا للنص فإذا جاء النص فى  
محل مخالفا للقياس لم يمكن اثبات الحكم فى الفرع بالقياس ان القياس يبرر  
هذا الحكم ويقتضى عدمه فلا يستقيم اثباته به كالنص اذا ورد نافيا لحكم  
لا يستقيم اثباته به لأنه يصير نافيا ومثبنا لشيء واحد فى زمان واحد .

وذلك مثل إيجاب الطهارة بالقهقهة <sup>(٦)</sup> فى الصلاة فانه ثبت مخالفا  
للقياس ، لأن الطهارة تزول بالسنافى وهو النجاسة ، ولم توجد ، الا أن  
الشرع جعلها منزلة للطهارة فى الصلاة المطلقة على خلاف القياس ، فلا يمكن

- 
- (١) جعل الشرع التسامع بمنزلة العيان فى النكاح والنسب والموت ،  
قال الكاسانى : لا تطلق الشهادة بالتسامع الا فى أشياء مخصوصة ،  
وهى : النكاح والنسب والموت . فله تحمل الشهادة فيها بالتسامع  
من الناس وان لم يعاين بنفسه ، لأن معنى هذه الأشياء على الاشتهار  
فقامت الشهرة فيها مقام المعاينة . انظر: بدائع الصنائع : (٦/٢٦٦) .  
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) . (٣) فى (ب ، ج) : على .  
(٤) فى (ج ، د) : مع . (٥) الكلمة ساقطة من (د) .  
(٦) حديث القهقهة مر تخريجه : (ص/١٢٢) .

.....  
 الحاق غيرها بها ، حتى لو ارتد في الصلاة والعياد بالله لا ينقص بسببه  
 الطهارة وان كان الارتداد أعظم من القهقهة ولا يمكن تعديده حكمها السي  
 صلاة الجنابة وسجدة التلاوة لأنها جعلت حدثا في صلاة مطلقة بخلاف  
 القياس فيقتصر على مورد النص .

وذكر بعض المحققين تفصيلا في هذا الشرط فقال الخارج من القياس  
 على أربعة أوجه :

أحدها ما أستثنى وخصص عن قاعدة عامة ولم يعقل فيه معني  
 التخصيص (١) فلا يقاس عليه غيره كتخصيص خزيمة بقبول شهادته وحده .

وثانيها ما شرع ابتداء ولا يعقل معناه فلا (٢) يقاس عليه غيره  
 لتعذر العلة كأعداد الركعات ونصب الزكوات ومقادير الحدود والكفارات (٣)  
 وتسمية هذا القسم معدولا به عن القياس تجوز ان لم يسبق له عموم وقياس  
 حتى يسي الاستثنى خارجا عن القياس بعد دخوله فيه ، بل معناه أنه  
 ليس منقاسا لعدم تعقل علة . (٤)

(١) آخر الورقة (١٨٤/ب) من (هـ)

(٢) في (ب، ج، د) : ولا

(٣) خالف الجمهور الأحناف فقالوا بجواز اجراء القياس في الحدود  
 والكفارات والرخص والمقدرات ووافقهم أبو يوسف من الأحناف كما  
 حكاه عنه ابن تيمية . وذهب الى مذهب الأحناف والجباث كما  
 حكاه عنه أبو الحسين في المعتمد والشيرازي في اللمع

ومنع أبو الحسين القياس في المقدرات والرخص . انظر تفصيل  
 هذه المسألة في اللمع (٥٤) والمعتمد (٢٩٤/٢) المسبودة

(٣٩٨) الاحكام للأمدى (٨٢/٤) المستصفى (٢٣٤/٢)

ارشاد الفحول (٢٢٣) والتحرير لابن الهمام مع شرحه التيسير (١٠١٣/٤)

(٤) في (ب، ج، د، هـ) : علة له

.....

ونالها القواعد المبتدأة العديدة النظير لا يقاس عليها / (١)  
غيرها مع أنها يعقل معناها ، لأنه (٢) لم يوجد لها نظير خارج ما تناوله  
النص والاجماع وتسميته خارجا عن القياس تجوز أيضا وذلك كرخي السفر (٣)  
والسح على الخفين فانا نعلم أن السح على الخفين انما يجوز لعسر النزح  
ومسبب الحاجة الى استصحابه ، ولكن لا نقيس عليه العمامة والقفازين (٤)  
وما لا يسترجع القدم ، لأنها لا تساوى الخف / (٥) في الحاجة وعسر  
النزع ، وعموم الوقوع ، فهذه الأقسام لا تجرى فيها / (٦) القياس بالاتفاق .

ما استثنى عن قاعد سابقة تطرق الى استثنائه معنى فيجوز أن يقاس  
عليه كل مسألة دارت من الاستثنى والمستثنى وشاركت الاستثنى في علّة  
الاستثناء عند عامة الأصوليين خلافا للبعض على ما عرف . فتبين بهذا أن  
المراد من المعدول به عن القياس ههنا : ما لا يعقل معناه اصلا ويخالف

( ١ ) آخر الورقة ( ٤٨ / ١ ) من ( ج ) .

( ٢ )

( ٣ ) رخصة السفر قصر الصلاة للصلى واباحة الفطر للمائم فهذه الرخص  
شرعت لأجل مشقة السفر والحكمة في ذلك التخفيف عن السافر فهذه  
الحكمة وهذه العلة قد عرفنا في هذا الحكم فجعل السفر الذي هسو  
مظنة المشقة علة للحكم وألغيت المشقة في غيره فلا يقاس عليه من لحقته  
مشقة بمزاولة الأعمال الثقيلة في الحضر مع تحقق المشقة وقالوا بالقصر  
في السفر ولو لم توجد المشقة فيه .

( ٤ ) القفاز بالضم والتشديد : شئ يلبسه نساء العرب في أيديهن  
يغطي الأصابع والكف والساعد من البرد ، ويكون فيه قطن محشبو

راجع النهاية لابن الاثير ( ٩٠ / ٤ )

( ٥ ) آخر الورقة ( ١٨٩ / ب ) من ( أ )

( ٦ ) ، ، ( ١٢٠ / ب ) من ( ب )

وأن يتعدى الحكم الشرعى الثابت بالنص بعينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه

القياس من كل وجه فانه اذا كان موافقا له من وجه يجوز القياس عليه  
كالمستحسنات . ( ١ )

قوله : ( وأن يتعدى الحكم الشرعى الثابت بالنص بعينه الى فرع  
هو نظيره ولا نص فيه ) .

الضمير فى ( بعينه ) عائد الى الحكم وفى ( نظيره ) الى الأصل  
المفهوم من التعدى وفى ( فيه ) الى الفرع .

وهذا الشرط وان كان شروطا فى الحقيقة لتضمنه اشتراط التعدى  
وكون الحكم شرعيا ، وعدم تغييره فى الفرع فان قوله ( ٢ ) بعينه يشير اليه  
وماثلة الفرع الأصل ، وعدم وجود النص فى الفرع . الا أن الكل لما كان  
راجعا الى تحقق التعدى فانه يتم بالجميع . جعل الكل شرطا واحدا  
بخلاف الشرطين الأولين فانهما ليسا من التعدى بل من شروط التعدى  
كذا فى بعض الشروح .

وانما شرط التعدى الى فرع هو نظير الأصل ، لأن القياس هو التسوية  
بين أمرين فلا يتحقق الا فى محل قابل له والتسوية لا تتصور فى شئ  
واحد فلولم يتعد الحكم الى فرع بالتعليل كان المحل شيئا واحدا  
فلا تتحقق المقايسة .

( ١ ) فى ( ب ) : المستحسنات

وفى ( ج ) : المستحبات

( ٢ ) فى ( د ) قوله فى بعينه .

فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الخمر لسائر الأثرية لأنه ليس بحكم شرعي

(١)

وأما اشتراط أن يكون المتعدي حكما شرعيا فمذهب جمهور الفقهاء

وقال ابن سريج من أصحاب الشافعي والقاضي الباقلاني : لا يشترط

أن يكون الحكم شرعيا (٢) ، بل يجري القياس في الأساس واللغات (٣)

وهو مذهب جماعة من أهل العربية . قالوا : انا رأينا أن عصير العنب

لا يسمى خمرا قبل الشدة الطرية فإذا حصلت تلك الشدة يسمى خمرا

وإذا زالت الاسم والدوران (٤) يفيد ظنة الظن فيغلب على ظننا أن

(١) وهو اختيار الباقلاني نقله عن الشيرازي في المنحول واختاره أيضا  
إمام الحرمين والغزالي والحنفية والآدي وابن الحاجب وابن خوزمندان  
من المالكية .

انظر مسألة اثبات القياس في اللغات واشتراط التعدي أن يكون

حكما شرعيا في الإبهاج (٢٩/٣ ، ٣٣) الأحكام للآدي (

( والمنحول (٧١ - ٧٢) ) والمستصفي (٢٣١/٢)

وفواتح الرحموت (١٨٥/١) واللمع (٥٥ ، ٦)

(٢) وذهب إلى هذا القول أيضا ابن أبي هريرة وأبو اسحق الشيرازي

والإمام الرازي وابن القصار البغدادي وابن التمار من المالكية ونقله

ابن السبكي عن أهل العربية منهم الازني والفارسي وابن جني .

انظر المراجع السابقة والإبهاج لابن السبكي (٣٣/٣) .

(٣) آخر الورقة (١/١٠١) من (د) .

(٤) ، ، (١/١٨٥) من (هـ) .

(٥) الدوران هو : أن يحدث الحكم بحدوث بوصف وينعدم بعده

وهو يفيد ظنا .

راجع الإبهاج (٢٢/٣) .



.....

---

العلة من ذلك الاسم هي الشدة فمتى رأينا الشدة حاصلة في النبيذ غلب على ظننا أنه مسمى بالخمير ، وقد علمنا أن الخمير حرام فحكمنا بحرمة النبيذ لدخوله تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم " حرمت الخمير بعينها " (١) وأوجبنا الحد بشرب القليل والكثير منه كما في شرب الخمير وكذا سائر الأشربة المسكرة لعموم العلة .

وتسلك الجمهور / (٢) بقوله تعالى ( وعلم آدم الاسماء كلها ) (٣) فانه يدل على أنها بأسرها توقيفية فيمتنع أن يثبت شيء منها بالقياس .

وبأن القياس انما يجوز عند تعليل الحكم في الأصل وتعليل الاسماء غير جائز ، لأنه لا مناسبة بين شيء من الاسماء / (٤) وبين شيء من المسميات واذا لم يصح التعليل لم يصح القياس البته .

قال الغزالي رحمه الله : ان العرب ان (٥) عرفتنا بتوقيفها أنا وضعنا اسم الخمير مثلاً للمسكر المعتصر من العنب خاصة لغيره تقول واخترع / (٦) فلا يكون لفتهم بل يكون وضعاً من جهتنا .

---

(١) أخرجه النسائي في (٢٢١/٨) في الأشربة ، باب الأخبار التي أعتل بها من أباح شرب السكر . رواه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما قال : حرمت الخمير بعينها ، قليلها وكثيرها . والسكر من كل شراب .

وأخرجه أحمد في مسنده (٢٠/٢) .

(٢) آخر الورقة (٤٨/ب) من (ج) .

(٣) سورة البقرة آية (٣١)

(٤) آخر الورقة (١٩٠/أ) من (أ) .

(٥) في (ب، ج) : اذا

(٦) آخر الورقة (١٧١/أ) من (ب) .

ولا لصحة ظهار الذي لكونه تغييرا للحرمة المتناهية بالكفارة بالأصل الى  
اطلاقها في الفرع عن الغاية .

وان عرفتنا أنها وضعت لكل ما يخامر العقل فاسم الخمر ثابت  
للتبنيذ بتوقيفهم لا بقياسنا كما أنهم عرفونا أن كل مصدر له فاعل فإذا سمينا  
فاعل الضرب ضاربا ، كان ذلك عن توقيف لا عن قياس .  
وان سكتوا عن الأمرين احتمل أن يكون اسم الخمر اسم ما يختص من  
العنب خاصة ، واسم غيره . فلم نحكم عليهم بأن لغتهم هذا ؟ وقد  
رأيناهم يضعون الأسماء لمعاني ويخصصونها بالمحل كما يسمون الفرس أدهم  
لسواده وكسيتا لحرته ولا يسمون الثوب المتلون بذلك بل الآدمي المتلون به  
بذلك الاسم لأنهم وضعوا الأدهم للكسيت لا للأسود والأحمر بل لفرس أسود  
وأحمر . وكما سمو الزجاج الذي يقر فيه المائعات قاروره أخذنا من القرار  
ولا يسمون الكوز أو <sup>(١)</sup> الحوض قارورة وان قرفيه الماء فاذن كل ما ليس  
على قياس التعريف الذي عرف منهم بالتوقيف لا سبيل الى اثباته ووضع  
بالقياس فثبت بهذا ان اللغة وضع كلها وتوقيف لا مدخل للقياس فيها أصلا <sup>(٢)</sup>  
وانما اشترط أن يكون التعدى حكم النص بعينه أى مثل حكمه من  
غير تغيير له في الفرع بزيادة وصف أو سقوط قيد لأن المساواة بين الأصل  
والفرع في <sup>(٣)</sup> الحكم لا تتحقق مع التغيير وتكون <sup>(٤)</sup> التعدية مع  
التغيير اثبات حكم آخر في الفرع ابتداء غير الحكم الثابت في الأصل  
وهو باطل .

(١) في (هـ) : والحوض

(٢) راجع المستصفي (١/٣٢٣ - ٣٢٤) .

(٣) آخر الورقة (١٨٥/ب) من (هـ)

(٤) في (ب) : فنكون .

.....

فلذلك لا يستقيم التعليل لاثبات صحةظهار<sup>(١)</sup> الذي<sup>(٢)</sup> كما ذهب اليه الشافعى<sup>(٣)</sup> حيث قال : موجب الظهار الحرمة والذي من أهل الحرمة كالمسلم ، وهو من أهل الكفارة ، لأنه من<sup>(٤)</sup> أهل الاطعام والاعتاق<sup>(٥)</sup> وأن<sup>(٦)</sup> لم يكن أهلا للصوم لا يمتنع صحةظهاره كالعبد ليس بأهل للتكفير بالمال وظهاره صحيح ، ولئن<sup>(٧)</sup> لم يكن اهلالالكفارة فهو أهل للحرمة ، فيعتبرظهاره فى حق الحرمة كما اعتبر ابو حنيفة رحمه الله ايلاء<sup>(٨)</sup> الذي فى حق الطلاق ، وان لم يعتبره لايجاب الكفارة ،

#### (١) الظهار لغة : خلاف البطن .

انظر الصحاح (٢/٧٣٠) والقاموس المحيط (٢/٨٤)

واصطلاحا : ان يقول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمى .

انظر معنى المحتاج (٣/٣٥٢) والتعريفات (١٢٧) .

(٢) الذي : هو المعاهد من الكفار ، لأنه أومن على ماله ودمه بالجزية انظر المغرب (١/٣٠٧) والتعريفات (٩٥)

(٣) انظر صحةظهار الذي عند الشافعى فى الأم (٥/٢٧٦) والاشباه والنظائر للسيوطى (ص ٢٥٥) وانظر اثر الاختلاف فى هذه المسألة فى تخرىج الفروع (١٠٠) .

(٤) الكلمة ساقطه من (ج)

(٥) واستدل صاحب معنى المحتاج على صحة تكفير الذي بالاعتاق بناء على أن فى التكفير شائبة الغرامة ، حيث قال : لنا أنه - الظهار لفظ يقتضى تحريم الزوجة فيصح منه كالطلاق ، والكفارة فيه شائبة الغرامة ، ويتصور منه الاعتاق عن الكفارة كأن يرث عبدا مسلما أو يسلم عبده . أو يقول المسلم : اعتق عبدك المسلم عن كفارتى .

انظر معنى المحتاج (٣/٣٥٢) .

(٦، ٧) فى (ب ، ج) : وان

(٨) الايلاء فى اللغة : اليمين مطلقا وهو الحلف بالله سبحانه وتعالى أو

غيره من الطلاق أو العتاق أو الحج ونحو ذلك .

===

.....

---

وقلنا : هذا التعليل باطل لأن حكم الظهار في حق المسلم حرمة متناهية <sup>(١)</sup> بالكفارة ولا يمكن اثبات مثل تلك الحرمة في حق الذي فأنه ليس بأهل للكفارة فلو صح ظهاره لثبتت به حرمة مطلقة ، فيكون تغيير الحكم الأصل في الفرع وهو باطل . وإنما قلنا أنه ليس بأهل للكفارة ، لأن المقصود بالكفار التطهير والتكفير ، ولهذا ترجح فيها معنى العبادة / <sup>(٢)</sup> حتى تتأدى بالصوم / <sup>(٣)</sup> الذي هو عبادة محضة ، ولا تتأدى إلا بنية العبادة ، ويفتق بها ولا يقام عليه كرها والكافر ليس بأهل للتكفير والتطهير ولا لاداء العبادة . <sup>(٤)</sup>

بخلاف العبد لأنه من أهل الكفارة إلا أنه عاجز عن التكفير بالمال

- 
- == انظر المغرب ( ٤٤/١ ) لسان العرب ( ٤٠/١٤ )
- وشرعا : هو اليمين على ترك المنكوحه مدة مثل والله لا أجامعك أربعة أشهر .
- انظر التعريفات ( ٣٤ ) طلبة الطلبة ( ٦١ )
- وانظر احكام الشرع في فتح القدير ( ١٨٨/٤ ) بداية المجتهد ( ٢/١٨ ) مغنى المحتاج ( ٣٤٣/٣ ) والكافي ( ٢٩٧/٢ ) .
- ( ١ ) أى حرمة — مؤقتة — تنتهى بأداء الكفارة .
- ( ٢ ) آخر الورقة ( ١٩٠/ب ) من ( أ )
- ( ٣ ) آخر الورقة ( ٤٩/ب ) من ( ج )
- ( ٤ ) قاس الشيرازي صحة الكفارة بالعتق أو الاطعام من الكافر المظاهر على صحتها في غير الكفارة حيث قال : وان كان المظاهر كافرا كفر بالعتق أو الاطعام ، لأنه يصح منه العتق والاطعام في غير الكفارة فصح منه في الكفارة ولا يكفر بالصوم لأنه لا يصح منه الصوم في غير الكفارة فلا يصح منه في الكفارة . اهـ
- انظر المذهب للشيرازي ( ١١٨/٢ ) .

ولا لتعمدية الحكم من الناس في الفطر الى المكروه والخاطيء\* ، لأن عذرهما  
دون عذره فكان تعديته الى ما ليس بنظيره

لعدم الملك بمنزلة الفقير ، حتى لو اعتق / (١) وأصاب (٢) ما لا كانت  
كفارته بالمال أيضا كالفقير اذا استغنى .

وبخلاف الايلاء لأنه طلاق مؤجل والذي من أهل الطلاق ، ولأن  
الحرمة الثابتة باليمين مطلقة لا مؤقتة بالكفارة ولهذا لا يجوز التكفير قبل  
الحنث بخلاف الظهار .

وأما اشتراط الماثلة بين الأصل والفرع ، فلما ذكرنا : أن القياس  
هو المحاذاة بين الشئيين في العلة والحكم ، فلو لم يكن الفرع نظير  
الأصل لا يتحقق القياس ، ويكون اثبات الحكم في الفرع حينئذ شرعا له  
بالرأى ابتدا\* .

فلذلك لا يصح التعليل لتعمدية الحكم من الناس في الفطر الى  
الخاطيء\* والمكروه في الافطار ، كما فعله الشافعي (٣) فقال : ان الناس  
لما لم يقصد الفطر لتعذر القصد الى الشئ\* مع عدم العلم به لم نجعل فعله  
فطرا وان وجد منه القصد الى نفس الفعل فلأن لا يكون / (٤) ففعل

(١) آخر الورقة (١٧١/ب) من (ب)

(٢) في (ب ، ج) : لو اعتق أو أصاب .

(٣) اختلف الفقهاء في حكم من أفطر مخطئا أو مكرها فذهب ابو حنيفة  
ومالك واحمد في رواية : الى وجوب القضاء عليه .

وزذهب الشافعي : الى عدم وجوب القضاء عليه قياسا على الناس .

انظر : الهداية مع فتح القدير (٣٢٧/٢) المذهب (١٨٣/١)

والمفني (١١٥/٣) والشرح الصغير (٢٤٤/٢ ، ٢٤٦) والنافع

الكبير شرح الجامع الصغير ص (١١١)

(٤) آخر الورقة (١٠١/ب) من (د) .

.....

---

الخاطى فطرا مع أنه لم يقصد الفطر ولا الفعل كان أولى .

وكذا <sup>(١)</sup> المكروه على الفطر ، لأن الاكراه اذا كان بغير حق انتقل

فعل المكروه الى الحامل عليه ، واذا انتقل اليه لم يبق له فعل كفعل الناسي

لما أضيف الى صاحب الحق لم يبق للناسي فعل ، لأنه لا مساواة بين

الناسي وبين الخاطى\* والمكروه فى العذر وعدم القصد ، لأن النسيان أمر

جبل عليه الانسان لا صنع له / <sup>(٢)</sup> فيه ولا يمكن الاحتراز عنه بوجه ،

فكان سماوياً محضاً منسوحاً الى صاحب الحق من كل وجه . كما اشار اليه

قوله صلى الله عليه وسلم : " وانا اطعمك الله وسقاك " <sup>(٣)</sup> أى هو الذى

ألقى عليك النسيان حتى أكلت وشربت . فلم يصلح لضمان حقه ، لأنه صدر

منه فاستقام أن يجعل الركن باعتباره قائماً حكماً . فأما الخطأ فلا ينفك عن

تقصير من جهة الخاطى\* بترك المبالغة فى التحرز مع امكان التحرز عنه

بالتبشير والاحتياط فى المقدمات <sup>(٤)</sup> ولهذا تجب . الدية والكفارة

على الخاطى\* فى القتل ، والاكراه حادث بصنع مضاف الى العباد لا الى

صاحب الحق مع أنه قد يمكن الاحتراز عنه بالالتجاء الى الامام العادل <sup>(٥)</sup>

ولهذا لا يحل له الاقدام على الفطر بالاكراه وهو معنى قوله لان عذرهما

دون عذره أى عذر الناسي . فتعدية الحكم من الناسي اليهما تكوّن

تعدية الى ما ليس بنظيره فتكون فاسدة . <sup>(٦)</sup>

---

(١) فى ( ب ، ج ) وكذلك .

(٢) آخر الورقة ( ١٨٦ / ١ ) من ( هـ )

(٣) تقدم تخريجه ص ( ١٢٧ ) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ، هـ ) .

(٦) فى ( هـ ) فيكون فاسداً .

.....  
 وأما اشتراط خلو الفرع عن النص (١) فمذهبا فان التعليل

لتعدية الحكم الى موضع فيه نص لا يجوز عند عامة أصحابنا ، سواء كان على  
 وفاق النص الذى فى النزع أو على خلافه وهو اختيار القاضى الامام أبى  
 زيد (٢) ومن تابعه من التأخرين . وعند الشافعى ان كان على خلاف

النص الذى فى / (٣) الفرع كان باطلا وان كان على وفاقه من غير أن

يثبت زياده فيه ، أو أثبت زياده لم يتعرض لها النص كان صحيحا ،  
 لأنه اذا كان موافقا له كان مؤكدا لموجه . وان كان مثبتا لزياده / (٤)

كان النص عنهما ساكنا يكون بيانا والكلام وان كان ظاهرا محتمل لزياده البيان  
 فيجوز التعليل لتحصيل زياده البيان ولكنه لا يحتمل خلاف موجه فيبطل  
 التعليل / (٥) على خلافه . (٦)

ولكننا نقول التعليل لاثبات الحكم فى محل فيه نص ان كان موافقا

للحكم الثابت فيه بالنص فلا فائدة فيه لأن الحكم لما ثبت بالنص لا يجوز اضافته

---

(١) الكلمة مطسدة فى (أ) .

(٢) انظر تقويم أصول الفقه للدبوسى (٢٦١/١)

(٣) آخر الورقة (١٩١/أ) من (أ)

(٤) ، ، (٤٩/ب) من (ج)

(٥) ، ، (١٧٢/أ) من (ب)

(٦) وذهب الى قول الشافعى الرازى والبيضاوى وذهب الغزالى والامدى

الى اشتراط ان لا يكون فى الفرع نص حتى قال الامدى : وهذا ما  
 لا نعرف خلافا بين الأصوليين فى اشتراطه .

انظر إلغاء الفليل (٦٧٥) والاحكام للامدى (٣٦٣/٤)

والمحصول (٤٩٧/٢/٢) نهاية السؤل (١٢٤/٣)

الى العلة كما لا يجوز اضافته في النص المعلل الى العلة وان كان مخالفا له فهو باطل لان التعليل لا يصلح مطلقا لحكم النص بالاجماع .

وان كان شتبا لزياده لم يتعرض لها النص فهو باطل أيضا لأن اثبات زياده لم يتناولها النص بمنزلة النسخ والرفع فان جميع الحكم في موضع النص كان ما أثبتته النص وبعد الزيادة يصير بعضه وقد بينا أن ذلك نسخ .

واختيار مشايخ سمرقند على ما يشير<sup>(١)</sup> اليه كلام صاحب الميزان أن يجوز التعليل على موافقة النص من غير أن تثبت<sup>(٢)</sup> فيه زياده وهو الأشبه لأن فيه تأكيد النص على معنى أنه لولا النص لكان الحكم ثابتا بالتعليل ولا مانع في الشرع والعقل عن تعاضد الأدلة وتاكيد بعضها ببعض فان الشرع قد ورد بآيات كثيرة وأحاديث متعددة في حكم واحد وقد ملأ السلف كتبهم بالتمسك بالنص والمعقول في حكم واحد /<sup>(٣)</sup> وقالوا هذا الحكم ثابت بالكتاب والسنة والمعقول ولم ينقل عن أحد في ذلك نكير فكان ذلك اجماعا على جوازه ، يوضحه أن الحديث الغريب<sup>(٤)</sup> يجب قبوله ان كان موافقا

(١) في (ج) اشير

(٢) في (أ ، د) : ثبتت

(٣) آخر الورقة (١٨٦/ب) من (هـ)

(٤) الغريب من الحديث : كحديث الزهري وقتادة واشباههما من الائمة من يجمع حديثهم اذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا .

راجع علوم الحديث لابن الصلاح ص ( ٢٤٣ ) وتدريب الراوى



ولا لشرط الايمان في كفارة اليمين والظهار وفي مصرف الصدقات ، لأنه  
تعد به الى ما فيه نص بتغييره

( ١ )  
للكتاب بقوله صلى الله عليه وسلم " ان روى لكم عنى حديث فاعرضوه على  
كتاب الله تعالى فما وافق فاقبلوه وما خالف فردوه " ( ٢ ) مع انه لا فائدة  
في قبوله الا تاكيد دليل الكتاب به فكذا ( ٣ ) التعليل على موافقة الكتاب يجوز  
لهذه الفائدة . ثم عند الشافعى رحمه الله : لما جاز اثبات زيادة لم يتعرض  
لها التنى بالتعليل في الموضع ( ٤ ) المنصوص عليه شرط صفة الايمان ففى

( ١ ) في ( ب ، ج ) : لقوله  
( ٢ ) أخرجه الدارقطنى في سننه ( ٢٠٨ / ٤ ) في الأقضية .  
وقال العظيم آبادى : وفى سنده جباره بن السفلس ضعفه ابن معين  
وقال البخارى : مضطرب الحديث .  
وأخرجه بمعناه الهيثمى في مجمع الزوائد ( ١٧٠ / ١ ) في العلم ، باب  
المسل بالكتاب والسنة والسخاوى في المقاصد الحسنة ( ٣٦ - ٣٧ )  
ونقل عن شيخه ابن حجر أنه قال : ان جاء من طرق لا تخلو عن مقال  
وأخرجه الشافعى في الرسالة ( ٢٢٥ ) فقره ٦١٨ وقال : ما روى هذا  
احد يثبت حديثه فى شىء صغر ولا كبر .

وقال ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ( ٢٣٣ / ٢ ) باب موضع السنة  
من الكتاب وبيانها نه : ( وهذه الألفاظ لا تصح عن النبي صلى الله  
عليه وسلم عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيم . ونقل عن عبد الرحمن  
ابن مهدى قوله : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث .

ورواه ابن الجوزى فى الموضوعات ( ٢٥٨ / ١ ) ونقل عن المدخل للبيهقى  
هذا حديث باطل لا يصح وقد ينعكس على نفسه بالهطلان . فليس فى  
القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن ، ونقل عن الخطابى :  
( هو حديث باطل لا أصل له ) وروى عن يحيى بن معين : ( فهذا  
حديث وضعه الزنادقة ) وانظر الابتهاج بتخريج احاديث المنهاج  
( ١٠٣ ) والمعتبر ( ٧٥ ) وتخريج احاديث مختصر المنهاج للعراقسى

( ٢٧٩ )  
( ٣ ) فى ( ب ، ج ) فكذلك .

( ٤ ) فى ( ج ) : موضع .

رقبة كفارة اليمين والظهار<sup>(١)</sup> بالقياس على كفارة القتل وشرط صفة  
الايمان أيضا في مصرف الصدقات الواجبة مثل الكفارات وصدقة الفطر<sup>(٢)</sup>  
حتى لم يجز صرفها الى الفقراء الكفار اعتبارا بصرف الزكاة فان الايمان فيه  
شرط بالاجماع .

وقلنا هذا التعليل فاسد ، لأن نصوص الكفارات وصدقة الفطر  
/<sup>(٣)</sup> مثل قوله تعالى : ( أو تحرير رقبة )<sup>(٤)</sup> . ( فتحرير رقبة من قبل  
أن يتماسا )<sup>(٥)</sup> . ( فاطعام ستين مسكينا )<sup>(٦)</sup> ( فكفارة اطعام عشرة  
ساكين )<sup>(٧)</sup> . اغنوهم عن المسألة في هذا اليوم \*<sup>(٨)</sup> مطلقة غير

( ١ ) قال الشيرازي : ( ولا يجزى\* في شئ\* من الكفارات الا رقبة مؤمنة لقوله  
عز وجل : ( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ) وقسنا عليه سائر  
الكفارات . وذهب الى اشتراط الايمان في كفارة اليمين والظهار  
المالكية والحنابلة . وذهب الأحناف : الى جواز عتق أى رقبة سلمة  
كانت أو كافرة .

انظر الهداية ( ٢٥٨/٤ ) المهذب ( ١١٦/٢ ، ١٤٢ ) المغنى  
( ٣٥٩/٧ ) القوانين الفقهية ص ( ١٦٠ )

( ٢ ) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وابو يوسف الى عدم دفع زكاة  
الفطر الى الذمى . وذهب الحنفية الى جواز دفعها للذمى .  
انظر الدر المختار وريد المحتار ( ١٠٧/٢ - ١٠٨ ) القوانين الفقهية  
( ٧٦ ) المهذب ( ١٧٠/١ ) المغنى ( ٢٤/٣ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٦١/ب ) من ( أ ) .

( ٤ ) سورة المائدة آية ( ٨٩ )

( ٥ ) سورة المجادلة آية ( ٣ )

( ٦ ) ، ، ، ( ١٤١ )

( ٧ ) سورة المائدة آية ( ٨٩ )

( ٨ ) لم يرد بهذا اللفظ . قال الزيلعي في نصب الرامة ( ٤٣٢/٢ ) :

مقيدة بالايان فيقتضى باطلاقتها الخروج عن المهددة باعتاق الرقبه الكافرة  
وبالصرف الى الساكين / (١) الكفار فتقيدها بالايان بالقياس يكون  
تقييدها لمواجهتها بالرأى فان تعييد السطلى تنخير كإطلاق المقيد .

وكذا قوله تعالى ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك ) (٢) الآية  
تدل على جواز صرف / (٣) الصدقات الى أهل الذمة فكان اشتراط / (٤)  
الايان بالتعليل مخالفا له .

وانما شرط الايمان في مصرف الزكاة بالحديث المشهور الذى  
يزاد بمثله على الكتاب وهو قوله صلى الله عليه وسلم لمعان بن جبل حين  
بعث الى اليمن " ثم أعلمهم أن الله تعالى فرض عليهم (٥) صدقة تؤخذ  
من اغنيائهم وترد الى فقرائهم " (٦) .

=== ( غريب بهذا اللفظ ) وقال : والحديث أعله البخارى والنسائى وابن  
معين .  
والحديث أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ( ١٢٥ / ٤ ) بلفظ " اغنؤهم  
عن طواف هذا اليوم " .  
وأخرجه الحاكم فى معرفة علوم الحديث بهذا اللفظ فى ص ( ١٦٣ )  
وأخرجه الدارقطنى فى سننه ( ١٥٣ / ٤ ) بلفظ اغنؤهم — يعنى  
الساكين — عن الطواف هذا اليوم ، ونقل الذهبى فى الميزان :  
ان ابن عدى رواه فى الكامل وقال : ابى معشر مع ضعفه يكتب حديثه  
قال الحافظ فى الدراية ( ٢٧٤ / ١ ) : وأصله فى الصحيحين عن ابن  
عمر : " كان النبى صلى الله عليه وسلم : ( يامرنا بزكاة الفطر قبل  
أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة " . وانظر تخرىج احاديث  
الجزدى ص ٣٩ قال ابن قطلوبغا : أخرجه محمد فى الأصل .

- ( ١ ) آخر الورقة ( ١٠٢ / أ ) من ( د )
- ( ٢ ) سورة المستحثة آية ( ٨ )
- ( ٣ ) آخر الورقة ( ٥٠ / أ ) من ( ج )
- ( ٤ ) ( ١٢٢ / ب ) من ( ب )
- ( ٥ ) فى ( ج ) : عليكم .
- ( ٦ ) أخرجه البخارى فى ( ٢٦١ / ٣ ) فى الزكاة ، باب وجوب الزكاة

والشرط الرابع : أن يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان قبله ، لأن  
تغيير حكم النص في نفسه باطل كما أبطلناه في الفروع

قوله : والشرط الرابع : أن يبقى حكم النص المعلن بعد تعليله  
على ما كان قبل التعليل لأن تغيير حكم النص في نفسه أي في ذاته بالرأي  
باطل سواء حصل التغيير لحكم نص <sup>(١)</sup> في الأصل وهو المقيس عليه أو حصل  
التغيير لحكم نص في الفرع كما بينا في قوله ولا نص فيه وهو معنى قوله كما  
أبطلناه في الفروع .

والضمير في نفسه وأبطلناه راجع إلى التغيير .

ويجوز أن يكون معناه أنك تغيير حكم النص المعلن في نفسه بالرأي  
باطل ، كما أن تغيير حكمه في الفرع باطل على ما بيناه في ظاهر الذي .

والضمير في نفسه على هذا الوجه راجع إلى النص ، وذلك لأن  
التغيير لما بطل في الفرع مع أنه لم يتضمن معارضة النص فلان يبطل في  
الأصل مع تضمنه معارضة النص / <sup>(٢)</sup> كان أولى .

== حديث ( ١٣٩٥ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما : " أن النبي صلى  
الله عليه وسلم بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال : ادعهم  
إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا  
فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم  
أطاعوا لذلك فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم  
وترد على فقرائهم .

وأخرجه مسلم في ( ٥٠ / ١ ) في الإيمان ، باب الدعاء إلى الشهادتين

وشرائع الإسلام حديث ( ١٩ / ٢٩ ) .

( ١ ) في ( ج ) : النص

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٨٧ / أ ) من ( هـ ) .

والمراد من التفسير تغيير المعنى المفهوم من النص لغة دون التفسير  
الحاصل من الخصوص الى العموم ، فأن من ضرورة التعليل ان لا فائدة له  
الا تعميم حكم النص .

وذلك مثل ما قال الشافعى رحمه الله ان السباع التى لا يؤكل لحمها  
تلحق بالخمس الفواسق (١) حتى لو قتل المحرم شيئا منها ابتداء لا يجب  
عليه شيء لأن النبی صلى الله عليه وسلم انما استثنى الخمس لأن من (٢)  
طبعهن الايذاء فكل ما يكون (٣) من طبعه الايذاء كان مستثنى من النص  
بمنزلة الخمس .

وقلنا هذا تعليل فاسد لانا لو جعلنا الاستثناء باعتبار معنى الايذاء  
خبر المستثنى من ان يكون محصورا فى عدد الخمس (٤) فكان تغيير الحكم  
النسب المعلن بالتعليل .

(١) الخمس الفواسق اللاتى يقتلن فى الحل والحرم هن : الغراب ،  
والحدأة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب المسقور وفى رواية  
لسلم والحية . والفواسق أمر يقتلن النبی صلى الله عليه وسلم .  
فى الحديث الذى أخرجه البخارى فى (٣٤/٤) فى جزاء الصيد ،  
باب ما يقتل المحرم من الدواب . عن ابن عباس رضى الله عنهم  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " خمس من الدواب كلهن  
فاسق يقتلن فى الحرم : الغراب ، والحدأة ، والعقرب ،  
والفأرة والكلب المسقور " حديث - ١٨٢٩

ومسلم فى (٨٥٦/٢) فى الحج ، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله  
من الدواب فى الحل والحرم حديث ١١٩٨ وذكر الحية بدلا من  
العقرب . والموطأ (٣٥٦-٣٥٧) فى الحج ، باب ما يقتل المحرم  
من الدواب .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج)

(٣) فى (هـ) : كان

(٤) فى (ج) : خمس

وكذلك تجوز اشتراط الخيار فوق ثلاثة ايام باعتبار ان شرع الخيار للنظر والناس يتفاوتون في الحاجة الى / (١) مدة النظر فوجب ان يكون ذلك مفوضا الى رأيهم فيجوز فوق ثلاثة ايام كما جاز ثلاثة ايام (٢) من هذا القبيل ، لأن فيه ابطال حكم النص وهو التقدير بثلاثة ايام ، فلم يكن تعد به لحكم النص .

ونذكر في بعض نسخ اصول الفقه ان تعليل حرمة الربا في الاشياء الاربعة بالقوت كما قال مالك من هذا القبيل لاقتضائه عدم الحكم في الطع .

ثم أشار الشيخ رحمه الله الى الجواب عن النقوض التي ترد على هذا الأصل .

منها ما ذكر أصحاب الشافعي رحمه الله أنكم قد غيرتم بالتعليل حكم النص (٣) في قوله عليه الصلاة والسلام " لا تبيعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء " فان النص يعم القليل والكثير فيوجب (٤) الحرمة في القليل الذي لا يكال كما يوجبها في الكثير الذي يكال وقد خصصتم القليل منه بالتعليل حيث علقتم الحرمة بصفة الكيل فانها لما علقتم بصفة الكيل لم يبين النص متناولا للقليل لأنه / (٥) ليس بمكيل فكان هذا تغييرا لموجبها بالتعليل لا تعدية لحكمه .

(١) آخر الورقة (١٩٢ / أ) من (أ)

(٢) الكلمة ساقطة من (د)

(٣) عبارة (ب ، ج) : حكم النص بالتعليل .

(٤) في (ج) : فوجب .

(٥) آخر الورقة (١٧٣ / أ) من (ب) ، وآخر الورقة (٥٠ / ب) من (ج) .

وانما خصصنا القليل في قوله عليه الصلاة والسلام : " لا تبهعوا الطعام  
بالطعام الا سوا بسوا " ، لأن الاستثناء حالة التساوى دل على عموم صدره في  
الأحوال .

فقال انما خصصنا القليل بدلالة الاستثناء بالتعليل وذلك لما عرف  
ان المستثنى منه في النفي اذا لم يكن مذكورا يثبت ويقدر على وفق المستثنى  
تحقيقا للاستثناء ، فانه لا يصح الا في الجنس من حيث الحقيقة ، حتى  
لو قال : ان كان في الدار الا زيد فعبدى حر كان المستثنى منه بنو آدم ،  
كأنه قال : ان كان في الدار أحد من بنى آدم فكذا فلا يحث بوجود الدابة  
أو المتاع فيها .

ولو قال الا حمار كان المستثنى منه الحيوان الذي يقصد بالسكنى  
حتى لو كان فيها متاع لا يحث .

ولو قال الا ثوب ، كان المستثنى منه كل شئ يقصد بالسكنى  
والاساك في الدور ، حتى لو كان فيها انسان أو دابة ، أو شئ سوى  
الثوب ما يقصد بالاساك في الدور يحث .

وههنا استثنى (١) الحال بقوله الا سوا / (٢) بسوا ان المراد

منه حال تساويهما في الحال ، المذكور في صدر الكلام هو العين واستثناء  
الحال من الأعيان باطل في الحقيقة ، وان كان يحتمل الصحة بطريق  
المجاز بأن يجعل الاستثناء منقطعا ولكن المجاز خلاف الأصل فدل أن  
الاستثناء لم يقع عما تناوله ظاهر اللفظ ، ان لو كان الاستثناء منه لقليل الا  
الحنطة أو الشعير أو التفاح أو نحوها بل عما تضمن اللفظ من أحوال البيع

( ١ ) في ( د ) : استثناء .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٨٢ / ب ) من ( هـ )

ولن يثبت اختلاف الأحوال الا في الكثير فصار التغيير بالنص صاحباً للتعليل لانه

فيثبت عموم صدر الكلام بهذه الدلالة في الأحوال .

كما في قولك ما أتاني زيد الا راكبا ، أى ما أتاني في شيء من

أحواله الا على حالة الركوب .

وكما في التنزيل ( ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى ) (١) أى (٢)

لا يأتونها في شيء من أحوالهم الا في حالة الكسل ( لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم ) (٣) أى لا تدخلوها / (٤) في جميع الأحوال الا على (٥)

حالة الاذن وعموم الأحوال للطعام حال التساوى والتفاضل والمجازفة ،

ان لا حالة لبيع الطعام بالطعام سوى هذه الأحوال على ما بيناه فـ

الاستثناء . ولن تثبت هذه الأحوال المختلفة الا في الكثير ، لأن المراد

من التساوى : هو المساواة في الكيل بالاجماع (٦) والتفاضل عبارة عن

(١) سورة التوبة آية (٥٤)

(٢) آخر الورقة (١٩٢/ب) من (١)

(٣) سورة الاحزاب آية (٥٣)

(٤) آخر الورقة (١٠٢/ب) من (٥)

(٥) الكلمة ساقطة من (٥)

(٦) اتفق العلماء على انه يحرم التفاضل في الاشياء الربوية التي كان

جنسها مكيلا ، أو نوزونا فيما وصل قدره كيلا فأكثر ، فأما

اذا كان أقل من ذلك فقد اختلفوا فيه :

فذهب الشافعى وأحمد والثورى واسحق وابن المنذر الى انه

لا يجوز وذهب ابو حنيفة الى أنه يجوز وذلك مثل بيع الحفنة

بالحفنتين والعبه بالحبنتين واحتج بأن العلة الكيل ولم يوجد

في الميسر . انظر الهداية (٩/٧) المذهب (٢٧٩/١) .

المغنى (٩/٤) .



.....

---

فضل على <sup>(١)</sup> أحد المتساويين كيلا . والمجازفة عباره عن عدم العليم  
 بالساواة والمفاضلة مع احتمال كل واحدة <sup>(٢)</sup> منهما ، فكان آخر الكلام  
 دليلا على أن أوله لم يتناول القليل فصار التغيير بالنص أى حاصله به معنى  
 حصل تغيير أول الكلام عن العموم الى الخصوص بالنص أى بدلالته صاحبها  
 للتعليل أى موافقا له ، وهو منتصب على الحال ، ويجوز أن يكون خبر  
 صار أى صار التغيير الحاصل بالنص صاحبها أو يكون خبرا بعد خبر يعنى  
 تعليلنا بالكمل وافق التغيير الذى حصل بدلالة الاستثناء فى هذا النص  
 فان الاستثناء يدل على أن القليل ليس بمراد من <sup>(٣)</sup> هذا الكلام ، وتعليلنا  
 بالكمل يدل أيضا على أن القليل ليس بمحل للربا فتوافقا لأن <sup>(٤)</sup> التغيير  
 حصل بالتعليل على ما زعمتم . ومنها ما قالوا النص أوجب الشاة <sup>(٥)</sup> فى  
 الزكاة بصورتها ومعناها للفقير ، لأن الله تعالى أوجب الصدقة للفقراء  
 مجملة ، وفسرها النبى صلى الله عليه وسلم بقوله "فى خمس من الابل  
 شاة <sup>(٦)</sup> فى أربعين شاة شاة <sup>(٧)</sup> وأمثالهما . فصار كأن الله تعالى  
 قال : ( انا الشاة للفقير ) فصارت الشاة ستحقة بصورتها ومعناها لسه

---

(١) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج )

(٢) فى ( ب ، ج ) : واحد

(٣) فى ( ب ، ج ) : عن

(٤) آخر الورقة ( ١٧٣ / ب ) من ( ب )

(٥) ( ٥١ / أ ) من ( ج )

(٦) أخرجه البخارى فى ( ٣١٧ / ٣ ) فى الزكاة ، باب زكاة الغنم وهو

جزء من حديث ١٤٥٤ وفيه " .. فإذا بلغت خمسا من الابل ففيها

شاة ... وفى صدقة الغنم فى سائتها اذا كانت أربعين الى

عشره ومائة شاة .

وكذلك جواز الابدال في باب الزكاة ثبت بالنص لا بالتعليل ، لأن الأمر بانجاز ما وعد للفقراء رزقا لهم ما أوجب لنفسه على الاغنياء

كالدال المشفوعة للشفيع والحق المستحق واجب الرأية صورة ومعنى كما فسى سائر حقوق العباد وقد أسقطتم الحق عن صورة الشاة بالتعليل بالمالمية حيث جوزتم دفع القيم<sup>(١)</sup> في الزكوات فكان هذا تغييرا لموجب النص لا تعديه لحكمه ، لأن الشاة كانت هي الواجبة هنا قبل التعليل بحيث<sup>(٢)</sup> لا يسعه تركها الى غيرها ، ويعدله لم يتبق واجبة ، لأنه يسعه تركها الى غيرها وهو القيمة . فكان هذا مثل نقل حق الشفيع من الدال الى الشوب بالتعليل ، ومثل تعليل الركوع والسجود بحلة الخضوع للتعدية الى محل آخر وهو اقامة الخد مقام الجبهة أو اقامة الركوع مقام السجود فكان باطلا . فأشار الى الجواب بقوله وكذلك أى ومثل ثبوت تخصيص القليل بالنص جواز الابدال في الزكاة ثبت بالنص الى آخره<sup>(٣)</sup> .

واظم أن لمشاينا في جواب هذه المسئلة طريقتين :

أحدهما أنا ما أبطلنا الحق المستحق من عين الشاة ، لأنه لا حق للفقير في صورة الشاة وإنما حقه في ماليتها . فان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الابل ظرفا للشاة بقوله " في خمس من الابل شاة " ومنها

=== واخرجه ابو داود في ( ٢٢٥/٢ ) في الزكاة ، باب في زكاة السائمة وهو جز من حديث ١٥٦٨ وفيه " .. في الغنم في كل اربعين شاة شاة " .

( ١ ) اختلف الفقهاء في جواز اخراج القيمة بدل العين الواجبة في الزكاة ، فذهب مالك والشافعي الى انه غير جائز ، وذهب ابو حنيفة الى أنه جائز مطلقا سواء أقر على المنصوص عليه أم لم يقدر . انظر الهداية مع فتح القدير ( ١٩١/٢ ) واللباب مع الكتاب ( ١٤٤/١ ) والمهذب ( ١٧٠/١٥٠ ) وهداية المجتهد ( ٢٢٩/١ - ٢٣٥ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١/١٨٨ ) من ( ٣ )

( ٣ ) ، ، ( ١/١٩٢ ) من ( ١ )

لأن الأمر بانجاز ما وعد للفقراء رزقا لهم مما أوجب لنفسه على الأغنياء من مال  
سعى لا يحتله مع اختلاف الواعيد يتضمن الاذن بالاستبدال فصار التغيير  
بالنصر مجامعا للتعليل لابه .

لا توجد في الابل وانما توجد فيها مالية الشاة فعرفنا أنه اراد بالشاة ماليتها  
الا أن المالية بعض الشاة فكفى بذكر الكل عن البعض فلم يكن في تعليلنا  
ابطال حق الفقير عن صورة الشاة ألا ترى أنه لو أدى واحدا منها جاز بالاجماع  
ولو كان حقه متعلقا بالمصورة لكان ينهض ان لا تجوز كما لو أدى خمسة دنانير  
عن خمسة دراهم على أصل الخصم .

والثاني : يا والله مثل أكثر المحققين من أصحابنا : أنه <sup>(١)</sup> لا حق  
للفقير في الزكاة حتى يتغير بالتعليل ، اذ لو كان له فيها حق لما حل وطء  
الجارية المشتراة للتجارة بعد التحول قبل ادائها الزكاة كالجارية المشتركة .  
ولما حل اكل طعام <sup>(٢)</sup> وجبت فيه الزكاة قبل ادائها . ولما جاز تصرف  
المالك في مال الزكاة بعد وجوبها بدون اذن الامام . بل الزكاة عبادة  
خالصة أصلية من أركان الدين اشترعت شكرا على نعمة المال كالصلاة شرعت شكرا  
على نعمة البدن . ولهذا لا تتأدى بدون النية ، ولا يجوز أن تجب للعباد  
بوجه ، لأنه يؤدي الى الاشتراك وهو يناقض معنى العبادة بل المستحق  
للعبادة هو الله تعالى لا غير ، فثبت أن الواجب لله على الخلوص . ثم حق  
الله تعالى وان كان لا يقبل التغيير بالتعليل كحق العباد الا أن حقه  
ههنا سقط عن الصورة باذنه الثابت باقتضاء النص <sup>(٣)</sup> لا بالتعليل وذلك <sup>(٤)</sup>  
أنه تعالى وعد أرزاق العباد بقوله جل ذكره ( وما من دابة في الأرض الا على  
الله رزقها ) <sup>(٥)</sup> وأوجب لنفسه حقا في <sup>(٦)</sup> مال الأغنياء بالنصوص الموجبة

(١) في ( ب ، ج ) : لأنه  
(٢) : الطعام

رسالة مريانا جاز ما وعد مجامعا للتعليل لابه اي بالتعليل النامي ( ٧٧٢ )

(٤) آخر الورقة ( ١٧٤ / أ ) من ( ب )

(٥) سورة هود آية ( ٦ )

(٦) في ( ج ) : من

.....

---

للزكاة ثم أمر الأغنياء بصرف هذا / <sup>(١)</sup> الحق الواجب له عليهم الى الفقراء  
 ايضاً للرزق الموعود لهم عند الله عز وجل . وحق الفقراء في مطلق المال لا  
 في مال معين ، لأن حوائجهم مختلفة كثيرة لا تندفع الا بطلاق المال ولا  
 يحتمل مال معين ، وهو معنى قوله : ( وهو مال <sup>(٢)</sup> مسمى لا يحتله )  
 أى لا يحتمل انجاز ما هذه الله تعالى مع اختلاف المواعيد <sup>(٣)</sup> فكان الأمر  
 بصرف هذا المال المسمى الى الفقراء مع أن حقهم في مطلق المال دليلاً  
 على اذنه باستبدال حقه ضرورة كالسلطان يجيز أوليائه بجوائز مختلفة <sup>(٤)</sup>  
 ثم أمر بعض وكلائه بانجاز تلك الجوائز من مال معين له في يده ، يكون ذلك  
 اننا باستبدال هذا المال المعين الذى في يده هذا المأمور ضرورة فثبت أن  
 سقوط الحق عن صورة الشاة ثبت ضرورة الأمر بالصرف الى الفقير ، والثابت  
 بضرورة النص كالثابت بالنص .

فصار التخيير بالنص مجامعا للتعليل أى اجتمع التخيير بالنص  
 والتعليل واقتربا لا أن التخيير حصل بالتعليل .

فان قيل الاستبدال فيما ذكرت من المثال ضرورى ان لا يمكن انجاز  
 المواعيد المختلفة من المال المعين . فأما ههنا فلا ضرورة لأنه يمكن ايضاً

---

( ١ ) آخر الورقة ( ٥١ / ب ) من ( ج )

( ٢ ) ، ، ( ١٨٨ / ب ) من ( هـ )

( ٣ ) قال النامي : المواعيد الالهية هي المأكول والمشرب والطيب والمركب

والمسكن وغير ذلك ما يحتاج اليه الناس .

انظر النامي شرح الحسامي ( ١٢ / ٢ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٩٣ / ب ) من ( ب ) ، وآخر الورقة ( ١٠٣ / أ )

من ( ج ) .

الرزق الموعود من عين الشاة ، ألا ترى أنه لو اداها يجوز <sup>(١)</sup> بالاجماع  
فلا حاجة الى التفسير واقامة الغير مقامها .

قلنا : انما نتكلم فيما اذا أدى عين الشاة لا فيما اذا أدى قيمتها  
فان ذلك درجة أخرى . فنقول اذا أدى عين الشاة يصير الفقير قابضاً  
حقه من حيث أنها مال متقوم مطلق لا من حيث أنها مال مقيد مسمى بأنها  
شاة ، أولحم ، لأن مطلق المال هو الموعود وقبض حق الله تعالى يحصل  
مقتضى قبض <sup>(٢)</sup> حق نفسه ، فانه انما يقبض لله تعالى ما يصير قابضاً ايما  
لنفسه بدوام اليد عليه ، فلا يكون الفقير قابضاً مالا مقيداً ، لأن المطلق  
غير المقيد ، فتحققت الحاجة الى ابطال قيد الشاة ، ويصير حق الله  
تعالى مطلقاً لبيكته <sup>(٣)</sup> قبضه حقاً لنفسه ان الأصل في كل حقين مختلفين  
يتأدى ان يقبض واحد أن يجعل الحق الأول على وصف الحق الثاني ، ليتأدى  
الأول بقبض صاحب الثاني حقه كرجل له على آخر <sup>(٤)</sup> كرحنطة وعليه مائة درهم  
لاخر فقال للذي عليه الحنطة أد الدراهم التي على بحالي عندك من الحنطة  
فأدى الدراهم الى صاحبها كان صاحب الدراهم قابضاً حق نفسه وانتقل حق  
صاحب الحنطة عنها الى الدراهم في ضمن الأراء لبيكته <sup>(٥)</sup> جعله قابضاً

(١) في ( ب ج ) يجوز اجماعاً بالاجماع .

(٢) الكلمة ساقطة من ( ج )

(٣) في ( ج ، د ) : لبيكته .

(٤) الكر : مكبال أهل العراق ، وجمعه اكرار . قال الأزهري : الكر

ستون قفيزاً ، والقفيز ثمانية مكالك ، والكوك صاع ونصف ، وهو

ثلاث كيلجات . قال : وهو من هذا الحساب اثنا عشر وسقا كل وسق

ستون صاعاً . قال في القاموس المحيط : ستة أوقار حمار ، أوستون قفيزاً

أو اربعون اردباً . انظر المغرب ( ٢١٤ / ٢ ) والقاموس المحيط ( ٢ /

١٣ ) والتهذيب ( ٤٤٣ / ٩ ) .

(٥) في ( د ) : لبيكته

وانما التعليل لحكم شرعي وهو صلاح المحل للصرف الى الفقير بدوام يده .  
عليه بعد الوقوع لله تعالى باشتداد اليه

للدراهم <sup>(١)</sup> بقبض صاحب الدراهم فان قبضه يتضمن <sup>(٢)</sup> قبض صاحب  
الحنطة حق نفسه الا أن الفرق <sup>(٣)</sup> أن <sup>(٤)</sup> هناك يحتاج الى  
الاستبدال بما لآخر وههنا يحتاج الى ابطال القيد .

وانذا ثبت / <sup>(٥)</sup> أنه عند أدائها الشاة يصير مؤديها حق الله تعالى  
بما ليتها من حيث أنها متقومة بعشرة دراهم مثلاً لا من حيث أنها شاة . كانت  
الشاة وغيرها في ذلك سواء <sup>(٦)</sup> فاذا أدى يجوز / <sup>(٧)</sup> بطريق الدلالة  
كذا في الطريقة <sup>(٨)</sup> البرغبة .

قوله : ( وانما التعليل لحكم شرعي ) جواب عما / <sup>(٩)</sup> يقال لما  
حصل التغير وجواز الاستبدال بالنص لا فائدة في التعليل بعد ، ان فائدة  
تعد به الحكم الى محل لا نفع فيه ولم توجد ههنا .

فأجاب بأن جواز الاستبدال وان ثبت بالنص الا أنه قد يكون بما  
يصلح لدفع حاجة الفقير ، وما لا يصلح له فالتعليل / <sup>(١٠)</sup> لبيان أن الاستبدال

(١) في (ج) : لدراهم .

(٢) في (هـ) : تضمن .

(٣) الكلمة ساقطة من (ب ، ج) .

(٤) ، ، ، (ج) .

(٥) آخر الورقة (١٢٤/ب) من (٧)

(٦) الكلمة ساقطة من (هـ)

(٧) آخر الورقة (١٨٩/أ) من (هـ)

(٨) في (ب ، ج) : طريقه

(٩) آخر الورقة (٥٢/أ) من (ج)

(١٠) ، ، (١٩٤/أ) من (أ)

.....

انما يجوز بما يصلح لدفع حاجة الفقير من الأموال لا بما لا يصلح له كما لو  
أسكن الفقير داره بده بنية الزكاة لا يجوز عن الزكاة لأن المنفعة لا تصلح  
بد لا عن العيين في هذا الباب لأن العيين خير من المنفعة على ما عرف .

أو هو رد لكلام الخصم فانه لما زعم أن تعليلنا وقع لا بطلان حق  
ستحق للفقير لا لتعمدية حكم شرعى الى موضع لا نص فيه بين أولا أن التفسير  
ان حصل حصل بمقتضى النص . وبين ثانيا أن التعليل لم يقع الا لحكم  
شرعى . فان لهذا النص حكيم : وجوب الشاة ، صلاحية الشاة لكفاية  
حق الفقير . (١) . فنحن نعلل صلاحية الشاة ، ونبين المعنى الذى به  
صارت الشاة صالحة لكفاية حق الفقير لتعمديها به الى ما لا نص فيه .

وبما أنه أن تسليم الزكاة الى الفقير يقع لله تعالى على الخلو ففى  
ابتداء القبض قرية مطهرة للمؤدى عن الآثام كما قال الله تعالى : ( ألم  
تعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات ) (٢) .

وقال جل ذكره : ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ) (٣)  
ثم تصير للفقير بدوام بده عليه ، كمن أمر لآخر أن يهب لفلان عشرة داهم  
على أنه ضامن ، ففعل بصير الموهوب له قابضا للامر أولا ثم قابضا لنفسه  
بدوام بده .

(١) قال ابن عابدين : والحاصل أن هنا حكيم جواز الاستبدال  
وصلاحية عين الشاة لأن تكون مصروفة الى الفقير ، فالأول ثابت بدلالة  
النص والثانى استفاد من العبارة وهو معلل بالحاجة وإذا صلحت  
عنها فقيمتها أولى اهـ .

راجع نسمات الأسحار ص ( ١٥٠ ) وانظر مرآة الاصول ص ( ٤٤٣ ، ٤٤٦ )

(٢) سورة التوبة آية ( ١٠٤ )

(٣) ، ، ، ( ١٠٣ )

.....

واذا وقعت قرية مطهرة صارت من الأوساخ كاللحم المستعمل على ما وقعت الإشارة النبوية اليه في قوله عليه الصلاة والسلام " يا معشر بني هاشم ان الله تعالى كره لكم أوساخ الناس " (١) وفي رواية " فسأله الناس وعرضكم منها بخمس الخس من الغنية " (٢) فكان ينبغي أن يحرم الانتفاع بها أصلاً كما كان كذلك في الأم الماضية حتى كانت النار تنزل فتحرق القبل من الصدقات ولم يكن ينتفع بها أحد إلا أنها أحلت لهذه الأمة بعد أن ثبت خبثها بشرط الحاجة كما أحلت الميتة بالضرورة ولهذا لم تحصل للغني إذا لم يكن عاملاً لعدم الحاجة (٣) فثبت أن حكم النص صلاحية المحل للصرف إلى كفاية الفقير ، لأن حكم النص ما أوجبه النص . والنص الموجب للشاة أوجب صلاحيتها للصرف إلى الفقير بعد ما بطلت في الأمم الماضية فيكون ثبوت صلاحية حكم النص .

وانما / (٤) حدثت / (٥) هذه الصلاحية للشاة باعتبار أنها

(٢٠١) قال الزهلي في نصب الراية (٤٠٣/٢) غريب بهذا اللفظ وأصله عند مسلم . انظر صحيح مسلم (٧٥٢/٢) في الزكاة ، باب ترك استعمال آل النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقة وهو جزء من حديث ١٦٧ ، ١٦٨/١٠٧٢ وفيه " .. ثم قال : ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد ، انما هي أوساخ الناس .. " قال في الزوائد (٩١/٣) روى الطبراني في الكبير هذا الحديث وفي آخره : " ... انه لا يحل لكم أهل البيت من الصدقات شيء " انما هي غسالة الأهدى ، وان لكم في خمس الخس ما يغنيكم . قال الهيثمي : وفيه حسين بن قيس الطلق بحسن . وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو محسن . قال الحافظ في الدراية (٢٦٨/١) هو مذکور بالمعنى من حديث عبد المطلب ابن ربيعة ... أخرجه مسلم .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من ( ج ) .

(٤) آخر الورقة (١٨٩/ب) من (هـ)

(٥) (١٠٣/ب) ، (١٠٣/ب) ، (١٠٣/ب)



.....

---

مال متقوم ، لأن حاجة الفقير تندفع باعتبار التقوم .  
 ألا ترى أن الدراهم الخمسة الواجبة / (١) في المائتين منها أو  
 نصف مثقال من الذهب الواجب في عشرين مثقالاً منه لو لم يكن متقوماً لم تندفع  
 به حاجة الفقير أصلاً فعللنا / (٢) هذه الصلاحية بعملة التقوم وعد ينهاها إلى  
 سائر الأموال للاشتراك في العملة على موافقة سائر العلل فإن حكمها تعيين  
 حكم النص مع بقاء حكم النص في / (٣) المنصوص عليه على قراره . وههنا بهذه  
 الثابتة فإن صلاحية الشاة لأداء حق الفقير لم تبطل بهذا التعليل بل بقيت  
 كما كانت .

والحاصل أن وجوب الشاة يتضمن أمرين : كون الشاة حق الله  
 تعالى عنها ، وصلاحية الشاة لكفاية حق الفقير . والاول لا يقبل التعليل ،  
 والثاني يقبله ولكن قبوله للتعليل (٤) لا يفيد المقصود مع بقاء الأول على  
 حاله ، لأن الفقير إنما يأخذ حق الله تعالى من العبد برزقه لا حق العبد (٥)  
 وحق الله تعالى لما بقى في الشاة عنها كيف يمكنه أخذ غير الشاة من العبد  
 باعتبار أنه صالح لكفايته مع أن حق الله تعالى لم يثبت فيه إلا أنه لما ثبتت  
 بدلالة النص في حقه جل جلاله في مطلق المال لا في عين الشاة أمكنه

---

(١) آخر الورقة (١٧٥/أ) من (ب)

(٢) ، ، (١٩٤/ب) من (أ)

(٣) ، ، (٥٢/ب) من (ج)

(٤) في (د) : التعليل .

(٥) في (ج) : للعبد .

وهو نظير ما قلنا أن الواجب إزالة النجاسة والماء آلة صالحة لازالة الواجب  
تعظيم الله تعالى بكل جزء من البدن والتكبير آلة صالحة لجعل فعل اللسان  
تعظيماً

• مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير<sup>(١)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام  
للعراقي الذي علمه الصلاة " ثم قل الله اكبر " وأنتم بالتعليل بالشنا وذكر  
به معاني على سبيل التعظيم غيرتم هذا الحكم في النصوص عليه حيث جوزتم  
افتتاح الصلاة بغير لفظ التكبير مثل قول الله أجل ، أو الرحمن أعظم<sup>(٢)</sup> .

- ( ١ ) الحديث أخرجه أصحاب السنن الا النسائي عن عبد الله بن محمد بن  
عقيل عن محمد ابن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
أخرجه الشافعي في مسنده ( ٧٠ / ١ )  
واحمد في مسنده ( ١٢٣ / ١ - ١٢٩ )  
وابوداود في سننه ( ٤٩ / ١ ) في الطهارة ، باب فرض الوضوء رقم ٦١  
والترمذي ، ، ( ٨ / ١ ) في الطهارة ، باب ما جاء ان مفتاح الصلاة  
الطهور .  
وابن ماجه في سننه ( ١٠١ / ١ ) في الطهارة ، باب مفتاح الصلاة .  
وروى عن جابر وابو سعيد وله طرق اخرى فيها مقال .  
قال الحافظ في التلخيص ( ٢١٦ / ١ ) : قال العقيلي : في اسناده لين  
وقال ابن حبان : هذا الحديث لا يصح . . . وفيه ابن عقيل وهو ضعيف  
وقال ابن العربي : وحديث جابر أصح شئ في هذا الباب .  
وقال الترمذي في ( ٨ / ١ ) : هذا أصح شئ في هذا الباب وأحسن .  
ثم قال وعبد الله ابن محمد بن عقيل صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل  
العلم من قبل حفظه ، وسمعت محمد بن اسماعيل يقول : كان أحمد  
بن حنبل واسحق بن ابراهيم والحديث يحتاجون بحديث عبد الله بن  
محمد بن عقيل . قال محمد : وهو مقارب الحديث .  
وقال الشيخ احمد محمد شاكر في تعليقه على هذا الحديث : عبد الله بن  
محمد بن عقيل بن أبي طالب ثقة لا حجة لمن تكلم فيه بل هو أوثق من  
كل من تكلم فيه : كما قاله ابن عبد البر . انظر هامش سنن الترمذي  
( ٩ / ١ )  
( ٢ ) اختلف الفقهاء في افتتاح الصلاة بغير لفظ التكبير بعد ان اتفقوا على  
جوازها للعاجز فذهب ابو حنيفة ومحمد الى جواز الافتتاح بكل لفظ

والا فطار هو السبب والوقاع آلة صالحة للفطرو بعد التعليل تبقى الصلاحية على ما كان قبله

ومنها أن الشرع علق الكفارة بالوقاع بقوله للاعرابي الذي قال :  
واقعت امرأتى فى نهار رمضان " اعتق رقبه " . . (١) الحديث .  
وقد غيرتسم بالتعليل حكم النص حيث علقتم الكفارة بالفطر وأوجبتموها بالأكل

== فيه تكبير وتعظيم مثل : الله أعظم أو الرحمن أجل . وذهب الجمهور الى اشتراط لفظ ( الله أكبر ) الا أن الشافعى وأبو يوسف قالا : لا تضر زيادة لا تمنع اسم التكبير نحو الله الأكبر . والله الجليل أكبر .  
انظر فتح القدير مع الهداية (٢٨٣/١) المسوط (٣٥/١ - ٣٦)  
مغنى المحتاج (١٥١/١) المغنى (٤٦٠/١) الشرح الصغير (٤٢٣/١) .

(١) هو جزء من الحديث الشافعى عليه من رواية ابى هريرة .  
اخرجه البخارى فى (١٦٣/٤) فى الصوم ، باب اذا جامع فى رمضان ، ولم يكن له شئ فتصدق عليه فليكفر واخرجه فى مواضع أخرى وأخرجه مسلم فى (٢٨/٢) فى الصيام ، باب تغليظ الجماع فى نهار رمضان على الصائم ونص الحديث واللفظ للبخارى : أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : " بينما نحن جلوس عند النبى صلى الله عليه وسلم ان جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت واهلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقعت على امرأتى وأنا صائم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تجد رقبه تعتقها ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : هل تجد اطعام ستين مسكينا ؟ قال : لا . قال : فمكث النبى صلى الله عليه وسلم ، فبينما نحن على ذلك أتى النبى صلى الله عليه وسلم بعرق فيها تمر - والعرق : المكمل - قال : أين السائل ؟ فقال : أنا . قال خذ هذا فتصدق به . فقال الرجل : على أفقر منى يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيمها - يريد الحرتين -

## والشرب عدا . ( ١ )

فأشار الشيخ رحمه الله الى الجواب عن هذه النقوض الثلاثة بقوله وهو أى ايجاب مطلق المال وتعدية الصلاحية التى هى الحكم الشرعى الى غير الشاة نظير ما قلنا فى مسألة ازالة النجاسة بالمائعات أن / ( ٢ ) الواجب ازالة النجاسة عن الثوب / ( ٣ ) لئلا يكون استعمالها حالة أداء الصلاة والماء آلة صالحة للازالة كما أن الواجب فى الزكاة دفع حاجة الفقير ، والشاة آلة صالحة له لا أن يكون استعمال الماء واجبا لعينه ، بدليل أن من ألقى الثوب النجس أو قطع موضع النجاسة بالمقراض أو أحرقه بالنار سقط عنه استعمال الماء ( ٤ ) ولو كان استعماله واجبا لعينه لم يسقط به دون

== أهل بيت أفقر من أهل بيتي . فضحك النبى صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنفاه ثم قال : أطعمه أهلك \* اهـ

( ١ ) اختلف الفقهاء فى حكم من افطر بالاكل والشرب عدا فى نهار رمضان ذهب ابو حنيفة وعطاء والحسن والزهرى والثورى والاوزاعى واسحق بن راهويه الى أن عليه الكفارة قياسا على الجماع .  
~~وضعب مالك الى ان يجب الكفارة بكل ما كان هتكا للصوم الا للربة .~~  
 وذهب الشافعية فى ظاهر المذهب والحنابلة الى أن الكفارة لا تلزم الا فى الفطر بالجماع . انظر المسألة فى بداية المجتهد ( ١ / ٣٠٢ - ٣٠٣ ) مغنى المحتاج \* ( ١ / ٤٤٢ - ٤٤٣ ) المغنى ( ٣ / ١١٥ ) الجامع الصغير ص ( ١١١ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٩٥ / أ ) من ( أ ) .

( ٣ ) ، ، ( ١٢٥ / ب ) من ( ب ) .

( ٤ ) قلت : هذا التعليل غير صحيح ، لأن استعمال الماء لا زالة النجاسة لا يكون الا فى المحل المتنجس ويفقدان المحل لا يجب على المكلف شئ \* كمن قطعت يده أو رجله لا يكلف بغسل ذلك الموضع المفقود والله أعلم .

.....

العدركما في ازالة الحدث .

ثم كونه آلة صالحة للازالة حكم شرعى ، لأن الازالة لا تحصل به الا بالحكم بعدم تنجسه / (١) حالة الاستعمال واختلاطه بالنجاسة ان لو حكم بنجاسته بأول الملاقاة لم تحصل الازالة أصلا ولبقى الثوب نجسا أبدا كما لو ازالها بالبول . والحكم بعدم تنجسه في تلك الحالة شرعى ، كما أن الصلاحية في تلك المسألة أمر شرعى ، فمضى عدينا هذا الحكم الى سائر ما يصلح آلة كالخل وكل ما ينصرف بالعصر فقد بقى حكم النص وهو كون الماء آلة صالحة للتطهير على ما كان قبله من غير تغيير .

وهذا بخلاف التطهير عن الحدث حيث لا يجوز الا بالماء لأنه ثبت غير معقول المعنى فيقتصر على مورد النص على ما بيناه في الكشف . (٢)

وكذا التكبير ليس بواجب لعينه كما زعم الخصم ، بل الواجب عمل اللسان عمل ثنا على الله عز وجل والتكبير شرع لتحصيل عمل اللسان بذكره بمنزلة الآلة للفعل ، لأن الصلاة عبادة بدنية والمستحق فيها أفعال تحل على أعضاء مخصوصة تنهى عن التنظيم كالقيام للقدم ، والركوع للظهر ، والسجود للجبهة ، واللسان من جملة البدن ومن الأعضاء الظاهرة ممن وجه ، فكان المستحق استعماله بما يحصل به التعظيم ما هو ثنا على الله سبحانه وتعالى فعين الشرع التكبير لأنه (٣) يحصل الثناء به ، لأنه هو المستحق في نفسه كما أن المستحق في السجود أن يصير الجبهة

(١) آخر الورقة (٥٣/١) من (ج)

(٢) انظر كشف الاسرار (٣/٣٤٢ - ٣٤٤)

(٣) في (أ ، ب ، ج ، هـ) : لأن .

.....

---

ساجده لا أن تصير الأرض سجوداً بها وكما أن المستحق في ذكر كلمة الشهادة أدلة ما على اللسان من عمل الايمان وهذه الكلمة آلة بها يحصل الأدلة لا أن يكون الركن أن تصير هذه الكلمة مذكوره بلسانه ، ولهذا قام مقامها سائر الكلمات بالفارسية والعربية وغيرها .

وإذا ثبت أن الواجب عمل اللسان صح التعليل واقامة غير التكثير مقامه ، لأن عمل اللسان لا يتبدل به وإنما تتبدل الآله . والآله في (١) /  
 تحصيل (٢) / العمل لا تجب مقصوده بل لضرورة تحصيل العمل بها  
 لصلاحها (٣) / لذلك العمل كالسمى للجمعة واستعمال القلم للكتاب والسكين  
 للتضحيه فلك يكن لها صفة في نفسها الا الصلاحية للعمل والتعليل واقامة  
 آلة أخرى مقامها (٤) / لا يتبدل حكمها فانها تبقى صالحة بعد التعليل  
 كما كانت ويبقى استعمالها واجبا اذا اضطر الى تحصيل العمل بأن لا يجد  
 آلة أخرى وهو كقوله " وليستنج " (٥) بثلاثة أحجار (٦) فان تعيين

---

(١) آخر الورقة (١٠٤/أ) من (٥)

(٢) ، ، (١٩٠/ب) من (هـ) .

(٣) في (ج) : لصلاحتها .

(٤) آخر الورقة (١٩٥/ب) من (أ)

(٥) ، ، (١٢٦/أ) من (ب)

(٦) هو جزء من حديث رواه البيهقي (١٠٢/١) في الطهارة ، باب وجوب الاستنجا بثلاثة أحجار .

ورواه الشافعي في مسنده (٢٨/١) في آداب الخلاة .  
 ورواه مالك في الموطأ مرسل (٢٠٨/١) في الطهارة ، باب جامع الوضوء . واصله في سلم (٢٢٣/١) في الطهارة ، باب الاستطابة من حديث سلمان . وفيه " ... نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول ، أو أن نستنجي باليمين ، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار " .

.....

---

الحجر لا يدل على عدم جواز إقامة الدر<sup>(١)</sup> مقامه بل الحجر آلة . يجوز له<sup>(٢)</sup> أن يتعين ويجوز أن يتخير بينها وبين ما في معناها . ولا يلزم عليه القراءة حيث لا يقوم ذكر آخر مقامها ، لأن الواجب عمل اللسان عمل قراءة وللقراءة فضيلة ليست لغيرها من الأذكار وهي أن القروء من عند الله تعالى وتحرم على الحائض والجنب قراءته . فلا يجوز إقامة غيرها من الأذكار مقامها .

ألا ترى أن غير الفاتحة من السور لما ساوى الفاتحة في الفضيلة المذكورة قام مقامها في الجواز وان تعينت الفاتحة بالحديث .

ولا يلزم عليه الأذان أيضا لأن الواجب هو الاعلام بحضور<sup>(٣)</sup> الصلاة والاعلام لا يحصل الا بهذا الذكر المخصوص .

وكذا الكفارة متعلقة بالافطار الذي هو السبب الموجب لها لأنه هو الجنابة على الصوم ولهذا أضيفت اليه . فقيل : كفارة الفطر والجماع آلة سالحة للفطر وكما ان الجماع آلة ، الأكل والشرب آلة سالحة<sup>(٤)</sup> أيضا فمتى عدبنا هذا الحكم الى الأكل والشرب يبقى الجماع آلة سالحة كما كانت<sup>(٥)</sup> من غير تغيير . فثبت أننا لم نغير بالتعليل شيئا من أحكام النصوص .

---

(١) الدر محركة ، قطع الطين اليابس ، أو العلك الذي لا رمل فيه واحدة بها .

انظر القاموس المحيط (١٣١/١) مادة در .

(٢) في ( ب ، ج ) يجوز له أن .

(٣) آخر الورقة ( ٥٣ / ب ) من ( ج )

(٤) في ( ب ، ج ) كما ان الجماع آلة سالحة ، فكذا الأكل والشرب آلة سالحة أيضا .

(٥) في ( ج ) : كان .



وهذا تبين أن اللام في قوله تعالى : ( انما الصدقات للفقراء ) لا المعاقبة  
أى يصير لهم بمعاقبته .

قوله : ( وهذا تبين الى ... آخره ) .

ولما كانت الزكاة حقا مستحقا للفقير قبل الاداء عند الشافعى رحمه  
الله تعالى حمل اللام في قوله تعالى ( انما الصدقات للفقراء ) <sup>(١)</sup> على  
لام التسلية فقال : أوجب الشرع الزكاة للأصناف المذكورة في هذه الآية  
وأضافها اليهم باللام الموضوعة للتسوية للتسوية فيدل على استحقاقهم بالشركة كمن  
أوصى بثلاث ماله لأمهات أولاده وللفقراء والساكين كان الثلث بينهم على  
الشركة بقضية اللام ، فثبت أن حكم النص جمل الصدقات مشتركة بين  
الأصناف المذكورة حتى وجب صرفها اليهم ولم يجز الاقتصار على صنف واحد <sup>(٢)</sup>  
وقد أبطلتم بتجويز الصرف الى صنف واحد وإلى فقير واحد حق الباقيين  
بالتعليل وهو خلاف موجب النص ، لا تعدية حكمه .

فأشار <sup>(٣)</sup> الشيخ رحمه الله الى الجواب بقوله : وهذا تبين أى  
ما ذكرنا أن المؤدى يقع لله تعالى على الخلو في ابتداء القبض ثم يصير

( ١ ) سورة التوبة آية ( ٦٠ )

( ٢ ) اختلف الفقهاء على اداء الزكاة هل تصرف الى الاصناف الثمانية  
المذكورين في الآية فقط ام يمكن صرفها الى صنف واحد .  
فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة : الى انه يجوز للامام أن يصرفها  
الى صنف واحد او اكثر . وذهب الشافعى الى أنها تقسم على الاصناف  
التي سماها الله تعالى في كتابه .

انظر : بدائع الصنائع ( ٤٣ / ٢ - ٤٦ ) بداية المجتهد ( ٢٧٥ / ١ )  
المهذب ( ١٧٠ / ١ - ١٧٣ ) المغنى ( ٦٦٥ / ٢ )

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٩١ / أ ) من ( ه ) .

.....  
 للفقر في حالة البقاء بدوام يده / <sup>(١)</sup> عليه وأقمنا الدليل عليه . تبين أن  
 اللام في هذه الآية لام العاقبة ، مثلها في قوله تعالى : ( فالتقطه آل  
 فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ) <sup>(٢)</sup> وفي قول الشاعر :

فللموت / <sup>(٣)</sup> تغذو <sup>(٤)</sup> الوالدات سخالها كما لخراب الدهر  
 تنهى المساكن . <sup>(٥)</sup> أى يصير الواجب أو ما هو حق الله تعالى على الخلوص  
 بعاقبته للفقر ، وإن لم يكن لهم فيه حق في الابتداء ، كما أن التقاط  
 آل فرعون لموسى صار بعاقبته للعداوة والحزن <sup>(٦)</sup> لما أدى اليهما وإن لم يكن  
 في الابتداء / <sup>(٧)</sup> لذلك الغرض وكما أن الغذاء والبنا صاراً بعاقبتهما للموت  
 والخراب وإن لم يكونا في الابتداء لهذين الغرضين .

وذكر في السطلع <sup>(٨)</sup> : أن اللام لقصر جنس الصدقات على الأصناف

(١) آخر الورقة (١/١٩٦) من (أ) .

(٢) سورة القصص آية (٨) .

(٣) في (ب ، ج) : تغذو

(٤) البيت لسابق الزهرى استشهد به ابن عد ربه ومطلع البيت :

وللموت تغذو . . .

انظر العقد الفرید (٦٩/٢)

(٥) في (ب) : العداوة .

(٦) في (ج) : للحزن .

(٧) آخر الورقة (١٧٦/ب) من (ب)

(٨) كتاب السطلع لم أشر عليه وقد ذكره صاحب كشف الظنون باسم : مطلع

المعاني وضيع المعاني للشيخ حسام الدين محمد بن عثمان بن محمد

العليا بادی السمرقندی . وهو تفسير كبير بالقول . . . !فتح في

املاک يوم الاربعاء لثلاث لیل خلون من رجب سنة ٦٢٨ هـ .

أولاً أنه أوجب الصرف اليهم بعد ما صار صدقه وذلك بعد الاداء الى الله تعالى

المذكورة المعدودة وأنها مختصة بها لا تتجاوزها الى غيرها لا لاستحقاقهم جميعاً كما يقال إنما الخلافه لقريش يراد لا تتعداهم ولا تكون لغيرهم ويحتمل أن تصرف الى الأصناف كلها وأن تصرف الى بعضها وهو مذهب عمر رضى الله عنه وعلى وابن عباس وابن سمعون وحذيفة وسعيد بن جبير والضحاك وأبى العالية وإبراهيم النخعي وميمون ابن مهران وغيرهم من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم . ( ١ )

وقوله : أولاً أنه أوجب الصرف اليهم بعد ما صار صدقه دليل آخر على أن اللام للعاقبة معطوف على الأول من حيث المعنى ، لأن الواجب خالص حق الله تعالى كانت اللام للعاقبة .

أولاً النص أوجب الصرف / اليهم بعد ما صار صدقة حيث قال الله تعالى : ( ٣ ) إنما الصدقات للفقراء ولم يقل إنما الأموال التي وجب أدائها للفقراء .

== انظر كشف الظنون ( ١٢٢١ / ٢ )

وروى القرطبي عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبیش عن حذيفة في قوله

( إنما الصدقات للفقراء والمساكين ) قال : إنما ذكر الله هذه

الأصناف ليتعرف ، وأي صنف منها أعطيت أجزاءك .

وروى عن ابن عباس قال : في أيها وضعت أجزاء .

انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ١٦٨ / ٨ ) .

( ١ ) انظر تفسير الفخر الرازي ( ١٠٨ / ٨ )

والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ( ١٦٨ / ٨ )

( ٢ ) آخر الورقة ( ٥٤ / أ ) من ( ج )

( ٣ ) في ( ج ) : قال الله تعالى وفي بقية النسخ : حيث قيل .

فصاروا على هذا التحقيق مصارف باعتبار الحاجة

وذلك أى صيروره المالة صدقة انا يكون بعد الاداء الى الله تعالى وذلك لا يتحقق قبل قبض الفقير ، كانت اللام للعاقبة لأن الواجب قبل التسليم ليس بصدقة بل له صلاحية أن يصير صدقه بالقبض وملكا للفقير بعد القبض وصيرورته صدقه لا أنه <sup>(١)</sup> ملك له فى الحال فيكون السلام للعاقبة أى يصير الواجب بعاقبته صدقه وملكا للفقير .

ومحتمل أن يكون معناه انا ان <sup>(٢)</sup> سلنا ان اللام للتطيك لا يدل ذلك على أن الواجب قبل الاداء يكون ملكا للفقير ، لأن النص أو الله تعالى / <sup>(٣)</sup> أوجب الملك لهم فى المال بعد ما صار صدقة وذلك انما يكون بعد الاداء الى الله بقبض الفقير ، فلا يكون فى الآية دليل على أن الواجب قبل القبض حق الفقير فلا يجب صرفه الى جميع الأصناف المذكوره .  
وتبين أنا ما أبطلنا با لصرف الى صنف واحد حق الباقيين ، لأنه لم يكن لهم فيه حق قبل التسليم .

فصاروا على هذا التحقيق مصارف باعتبار الحاجة يعنى لما ثبت أن الواجب خالص حق الله تعالى وان يذكر / <sup>(٤)</sup> هذه الأصناف ليس لبيان الاستحقاق لأنهم لا يصلحون / <sup>(٥)</sup> لذلك للجهالة كان ذكرهم لبيان المصرف الذى يكون المال بقبضهم لله تعالى خالصا أى السبيل فى هذا

( ١ ) فى ( ج ) : لأنه .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( ج )

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٠٤ / ب ) من ( د )

( ٤ ) ، ، ( ١٩١ / ب ) من ( هـ )

( ٥ ) ، ، ( ١٩٦ / ب ) من ( أ )

.....

---

الحق الواجب لله تعالى الصرف الى هؤلاء باعتبار الحاجة ، فانهم  
بحاجتهم وفقدهم صاروا مصارف لهذا المال الذى صار من الأوساخ لا بمجرد  
الاسم ، فان الغارم وابن السبيل والغازى فى سبيل الله تعالى لو لم يكونوا  
فقراء لا تحمل لهم الزكاة ، ولو صاروا مصارف بالاسم لجاز الصرف اليهم  
مطلقا من غير اشتراط الحاجة كما فى الموارث (١) .

وكذا لو اجتمع فى شخص واحد اسام مختلفة بأن كان مكاتبا (٢)  
وابن سبيل (٣) (٤) وسكينا (٥) وغارما (٦) لا يستحق الا سبعا واحدا  
ولو كان الاستحقاق بالاسم لاستحق بكل (٧) اسم سبعا على حدة كما

---

(١) آخر الورقة (١٧٧/أ) من (ب)

(٢) فى (هـ) : السبيل .

(٣) المكاتب : العبد الذى يكاتب على نفسه بشئ ، فان سعى واداء  
عق . انظر المغرب (٢٠٦/٢) والصحاح (٢٠٩/١) وأنهم  
الفقهاء (١٧٠)

(٣) ابن السبيل : السبيل فى اللغة الطريق . وفى الشرع ابن السبيل  
المراد به : الذى انقطعت به الأسباب فى سفره عن بلده وسستقره  
وماله ، فانه يعطى منها وان كان غنيا فى بلده ، ولا يلزمه أن يشعل  
ذمته بالسلف . انظر الجامع لاحكام القرآن (١٨٧/٨)

(٤) فى (هـ) : السبيل .

(٥) السكين : الذى لا شئ له . انظر الجامع لاحكام القرآن (١٦٩/٨)

(٦) الغارم : هو الذى ركه الديه ولا وفاء عنده به . انظر الجامع لاحكام

القرآن (١٨٣/٨)

(٧) فى (ب) : لكل .

وهذه الأسماء أسباب الحاجة

وهم بجملتهم بمنزلة الكعبة للصلاة وكلها قبلة وكل جزء منها قبلية

في الارث اذا اجتمع سببان في شخص بأن كان زوجا وابن عم يستحق بهما جميعا . (١) فعلم أن وجوب الصرف اليهم باعتبار الحاجة ، الا أن الحاجة تقع بهذه الأسباب في الأغلب . فذكر الله تعالى هذه الاسماء التي هي أسباب الحاجة ، ليدل على ان الفقير استحقه بحاجته حتى شاركه غيره لما أحتاج وان لم يكن بسبب الفقر فعلم أنهم مصارف بعلة الحاجة فصناروا جنسا واحدا كأنه قيل : انما الصدقات للمحتاجين بأي سبب احتاجوا . ثم تعلق الحكم بأدنى ما ينطلق عليه اسم الجنس على ما مر بيانه .

وهم بجملتهم للزكاة مثل الكعبة للصلاة . يعني لما ثبت أن النص لا يدل على استحقاقهم الواجب على صاحب المال ، بل يدل على أنهم مصارف صالحة لصرف الواجب اليهم كانوا بمنزلة الكعبة للصلاة ، فانها ليست بمستحقة للصلاة ، ولكنها صالحة لصرف التوجه اما بصيغته كاشتغال نص (٢) الرها على الكيل والجنس ، أو بغير صيغة كاشتغال نص النهى عن بيع الآبق على العجز عن التسليم ، لأن ذلك المعنى لما كان مستنبطا من النص لا بد من أن يكون ثابتا به صيغة أو ضرورة .

وجعل الفرع نظيرا له في حكمه بوجوده فيه الضير في ( لهو حكمه ) راجع الى النص ، وفي ( بوجوده ) راجع الى ما والياء للسببية ، وفي فيه للفرع . يعني وجعل الفرع ماثلا للنص أى المنصوص عليه / (٣) في حكمه

(١) أى يرث بالغرض والعصبة اذا بقى الغرض .

(٢) في (ج) : نفس

(٣) آخر الورقة (١٠٥/أ) من (ج) .

من الجواز والفساد اليها في الصلاة ، فكما أن جميعها قبله ، وكل جزء منها قبله كان جميع الاصناف المذكورة مصرفا ، وكل واحد منهم مصرفا .

وتبين بما ذكرنا أن حكم النص بيان أنهم مصارف الزكاة / (١) ، وبالتعليل لا يتغير هذا الحكم ، لأنهم صالحون للصرف اليهم بعد التعليل صرفت اليهم أم لا ، كالكمية قبله وصالحة لصرف الصلاة اليها أداها واستقبالا فعل العبد أم لا .

وتبين أن المقسوم بينهم حكم (٢) أن كانوا مصارف الزكاة وقد ثبتوا كذلك ، فلا يجوز لأحد أن ينكر كونهم مصارف إلا ما انتسخ من المؤلفات قلوبهم (٣) فأنهم كانوا مصارف بعلة أخرى وهي اعلاء كلمة الله تعالى ،

(١) آخر الورقة (٥٤/ب) من (ج)

(٢) في (د) : حكمه .

(٣) اختلف العلماء في بقاء المؤلفات قلوبهم .

فقال عمرو الحسن والشعبي وغيرهم : انقطع هذا الصنف بعز الاسلام وظهوره وهو مشهور مذهب مالك واصحاب الرأي ، وحجتهم اجتماع الصحابة في خلافة ابي بكر رضى الله عنه على سقوط سهمهم .

وقال جماعة . هم باقون ، لأن الامام ربما احتاج أن يستأنف على الاسلام وانما قطعهم عمر لما رأى من اعزاز الدين .

قلت : أنه لا تعارض بين القول الأول والثاني لأن بقاء سهمهم يتوقف على الحاجة اليهم . فان لم يحتج اليهم يسقط سهمهم كما ذهب اليه اصحاب القول الاول . وان احتج اليهم لا يسقط سهمهم واليك اقوال العلماء في تفصيل ذلك .

قال يونس : سألت الزهري عنهم فقال : لا أعلم نسخا في ذلك .

.....

---

واعزاز دينه بالاحسان لا حاجة المصروف اليه الى الرزق فكان ذلك بابا  
على حده . كتاب العامل اليوم يعطى لا رزقا على الحاجة بل جزاء على  
حسبته فى العمل للفقراء فى جهاته الصدقات كذا فى الاسرار . ( ١ )

---

== قال ابو جعفر النعمان : فعلى هذا الحكم فيهم ثابت ، فان كان  
أحد محتاج الى تألفه ويخاف ان تلحق المسلمين منه آفة ، أو يرجس  
أن يحسن اسلامه بعد دفع اليه .  
قال القاضى عبد الوهاب : ان احتيج اليهم فى بعض الأوقات اعطوا من  
الصدقة .

وقال القاضى ابن العرى : الذى عندى انه ان قوى الاسلام زالوا  
وان احتيج اليهم اعطوا سهمهم كما كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يعطيهم فان فى الصحيح : " بدأ الاسلام قريبا وسيعود كما  
بدأ " . انظر الجامع لاحكام القرآن ( ١٨١ / ٨ ) .

( ١ ) انظر الاسرار للدبوس .



وأما ركنه فما جعل علما على حكم النص مما اشتمل عليه النص وجعل الفرع نظيرا  
له في حكمه بوجوده فيه

قوله : ( وأما ركنه ) أى ركن القياس <sup>(١)</sup> (فما جعل) أى الشئ  
الذى جعل علما ... الى آخره .

ركن الشئ : جانبه الأقوى لغة . <sup>(٢)</sup>

وفى عرف الفقهاء : ركن الشئ ما لا وجود لذلك الشئ الا به : كالقيام  
والسجود للصلاة ، ولما لم يكن للقياس وجود الا بالمعنى الذى هو مناط الحكم  
كان ذلك المعنى ركنا فيه .

وانما سماه <sup>(٣)</sup> علما ، لأن الموجب فى الحقيقة هو الله تعالى .  
والعلل أمارات على الأحكام فى الحقيقة لا موجبات ، فكان ذلك المعنى  
معرفا لحكم الشرع فى المحل وهو معنى العلم .

ثم الحكم فى المنصوص عليه ان كان مضافا الى النص ، وفى الفرع الى  
العلة كما هو مذهب مشائخنا العراقيين والقاضى الامام أبى زيد <sup>(٤)</sup>  
والشيخين <sup>(٥)</sup> ومتابعيهم رحمهم الله يكون ذلك المعنى علما على وجود حكم  
النص فى الفرع .

وان كان الحكم مضافا الى العلة فى الأصل والفرع جميعا كما هو  
مذهب مشائخ سمرقند من أصحابنا وجمهور الأصوليين يكون ذلك المعنى علما  
على ثبوت حكم النص فى الأصل والفرع معا . <sup>(٦)</sup>

( ١ ) آخر الورقة ( ١٩٧ / أ ) من ( أ ) وآخر الورقة ( ١٩٢ / أ ) من ( هـ ) .

( ٢ ) تقدم الكلام على ركن القياس لغة .

( ٣ ) فى ( أ ) : سماها .

( ٤ ) انظر تقويم أصول الفقه للدبوسى ( ٢٥٨ / ١ ) .

( ٥ ) ( ٦ ) انظر أصول البزدوى ( ٣٤٤ / ٣ ) .

وانظر أصول السرخسى ( ١٧٤ / ٢ ) وانظر التوضيح على التنقيح ( ٥٢ / ٢ )

(٢) (مما اشتمل عليه النص ) يعنى ينبغى (١) أن يكون ذلك المعنى

الذى جعل علما على حكم النص من الأوصاف التى اشتمل عليها النص اما بصيغة كاشتغال نص الرها على الكيل والجنس (٢) أو بغير صيغته كاشتغال نص النهى

== قلت : قد ذهب جماعة من الأحناف الى أن ركن القياس هو العلة أشار اليه السمرقندى حيث قال : فالوصف المؤثر فى المنصوص عليه هو ركن العلة لثبوت الحكم به . مع وجود الشرائط فى الفرع . وقال به الدهوسى وفخر الاسلام والمرخسى والأخسيكى .  
وصدر الشريعة قال : ركن القياس هو ما يتقوم به ويتحقق به القياس هو العلة وعلى هذا تكون باقى الاشياء التى يتوقف عليها اثبات الحكم شرائط وليست أركاناً للقياس ، وهذه الاشياء هى الأصل والفرع وحكم الأصل .

وأما عند جمهور الأصوليين من الحنفية وغيرهم فيعتبرون أركان القياس أربعة . الأصل والفرع والعلة الجامعه بين الأصل والفرع وحكم الأصل . انظر فى اركان القياس : ميزان الاصول ص ( ٥٧٤ ) أصول السرخسى ( ١٧٤ / ٢ ) اصول البزدوى ( ٣٤٤ / ٣ ) التوضيح على التنقيح ( ٢ / ٥٢ ) والاستصفا ( ٣٢٥ / ٢ ) ابن الحاجب والتفتازانى عليه ( ٢٠٨ / ٢ ) المحلى على جمع الجوامع ( ٢١١ / ٢ ) روضة الناظر وجنة المناظر ( ٢٨٣ )

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج )

( ٢ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج )

( ٣ ) هذه اشارة الى أنه علة الرها عند الأحناف فى الأصناف الأربعة —

البر — والشعير والتمر والطح — المذكوره فى الحديث الكيل والجنس فيلحق بها ما يشاركها فى العلة .

وأما عند المالكية فالعلة عندهم وحدة الجنس مع الاقتيات والادخار وعند الشافعية فالعلة اتفاق الجنس مع الطعم .

عن بيع الآتي (١) على العجز عن التسليم ، لأن ذلك المعنى لما كان  
 مستتباً من النص لابد من أن يكون ثابتاً به صيغته أو ضرورة وجعل الفرع  
 نظيراً له في حكمه بوجوده فيه .  
 الضمير في له وحكمه راجع إلى النص وفي وجوده راجع إلى ما  
 و الباء للسببية وفي فيه للفرع . يعنى وجعل الفرع سائلاً للنص أى  
 المنصوص عليه في حكمه من الجواز والفساد والحل والحرمه بسبب وجود  
 ذلك المعنى في الفرع وقيل هو احتراز عن العلة القاصرة (٢) .

== عند الحنابلة في المشهور عنهم فالعلة وحدة الجنس مع الكيل هذا في  
 الاجناس الأربعة اما في الذهب والفضة .  
 فعند الحنفية والحنابلة فالعلة الوزن والجنس وانها متعددة  
 وذهب الشافعية والمالكية الى أنها الثبنة وأنها قاصرة .  
 انظر تفصيل الكلام في هذه الاقوال وما يتعلق بها من استدلالات  
 ومناقشات في : المذهب (٢٧٧/٢) الأم (١٢/٣) بداهة  
 المجتهد (١٢٩/٢) المغنى (٣/٤) المسوط (١١٣/١٢) -  
 (١١٤) .

- (١) الباقي : الهروب انظر مختار الصحاح ص (٢)  
 (٢) قال السرخسى : رجل باع عبداً آبقاً فهو باطل لنهى النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن بيع الفرر ، وعن بيع العبد الآبق ، ولأنه عاجز عن  
 تسليمه ، والمالية في الآبق ثابته فهو كالمعدوم حقيقة في المنع من البيع  
 حتى أنه وان عاد من اباقه ، لا يتم ذلك العقد ، لانه لم يصارف  
 محله ، بمنزلة ما لو باع الطير في الهواء ثم اخذه ، الا روايه عن محمد  
 فانه يقول : الملك والمالية بعد الابان باق حقيقة والمانع كان هو العجز  
 عن التسليم ، فاذا زال صار كأن لم يكن كالراهن يبيع المرهون ثم يفتكه  
 قبل الخصومه . انظر المسوط (١٠/١٣) - (١١) .  
 (٣) العلة القاصرة أو الواقعة : هي العلة المختصة بالأصل وسيأتى ان شاء الله  
 الكلام عليها ، واختلاف العلماء فيها في حكم القياس .

وهو الوصف الصالح المعدل بظهور أثره في جنس الحكم المعلن به

ونذكر بعض المحققين أن أركان القياس الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف الجامع . أما حكم الفرع فثمره القياس لتوقفه عليه ولو كان ركنا فيسه لتوقف على نفسه وهو محال . وهذا حسن ، لأن انعقاد القياس كما لا يتصور بدون المعنى لا يتصور بدون الثلاثة الباقية .

قوله وهو الوصف الصالح المعدل تفسير لما جعل علما .  
واعلم أن القائسين اتفقوا على أن كل أوصاف النص / <sup>(١)</sup> بجملتها لا يجوز أن تكون علة ، لأنه لا تأثير لكثير من الأوصاف في الحكم ، فان من المعلوم أنه لا مدخل لوصف الأعرابي المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم / <sup>(٢)</sup> للمجامع في نهار رمضان — أهق رقبة في الحكم فان التركي والهندي فيسه سواء .

ولا لمعنى الحرية ، ولا لوقاع <sup>(٣)</sup> الأهل فان الكفارة تجب على العبد ، وبالزنا ، ولوطى الأمة وكذا الحكم في سائر الحوادث فانها تشتمل على مكان كذا ، وزمان كذا ولا مدخل لمثل هذه الأوصاف في الحكم فثبت أن التعليل بجميع الأوصاف غير مستقيم .

ولأن التعليل / <sup>(٤)</sup> بجميع الأوصاف تعليل بما لا <sup>(٥)</sup> يتعدى ، لأن جميع الأوصاف لا توجد الا في المنصوص عليه وذلك فاسد .

واتفقوا أيضا على عدم جواز التعليل بكل واحد من الأوصاف ، لما

(١) آخر الورقة (٥٥/أ) من (ج)

(٢) ، ، (١٩٧/ب) من (أ) .

(٣) في (ج) : بوقاع

(٤) آخر الورقة (١٩٢/ب) من (هـ)

(٥) في (ب ، ج) : بعلة لا تتعدى .

بيننا <sup>(١)</sup> أنه لا تأثير لجميع الأوصاف في الحكم ، ألا ترى أن الحنطة تشتمل على أنها مكيلة مطعومة نقتاته <sup>(٢)</sup> جسم شئ . ولم يقل أحد أن كل وصف من هذه الأوصاف علة لحكم الربا فيها ، بل العلة بعض هذه الأوصاف .

وأتفقوا أيضا على أنه لا يجوز للمعلل أن يعملل بأى وصف شاء من غير دليل ، لأن ادعاءه وصفا من الأوصاف أنه علة بمنزلة دعواه الحكم فلا يسمع من غير دليل .

وانا لم يكن بد من اقامة / <sup>(٣)</sup> الدليل فالنص يصلح دليلا على العلة بلا خلاف سواء دل عليها بطريق التصريح كقوله تعالى : ( اقم الصلاة لدلوك الشمس ) <sup>(٤)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام " كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحى لأجل الرأفة على القافلة " . <sup>(٥)</sup>

(١) فى ( ب ، ج ) : بيناه .

(٢) فى ( د ) : مقتاته مدخرة .

(٣) آخر الورقة ( ١٧٨ / أ ) من ( ب )

(٤) سورة الاسراء آية ( ٢٨ )

(٥) انظر أصل الحديث فى مسلم ( ١٥٦١ / ٣ ) فى الأضاحى ، باب ما كان

من النهى عن أكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث فى أول الاسلام وبيان

نسخه واباحه الى متى شاء حديث ١٩٧١ / ٢٨ وفيه : فقال :

" انما نهيتكم من أجل الدافة التى دفت فكلوا وادخروا وتصدقوا " .

وفى الترمذى فى ( ٩٤ / ٤ ) فى الأضاحى ، باب ما جاء فى الرخصة

فى أكلها بعد ثلاث حديث ١٥١٠ وفى ابن ماجه ( ١٠٥٥ / ٢ )

فى الاضاحى ، باب ادخار لحوم الاضاحى حديث ٣١٦٠ وفيه :

" كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاثة أيام فكلوا وادخروا " .

وفى الداريمى ( ٧٨ / ٢ ) فى الاضاحى ، باب فى لحوم الأضاحى .

وانظر نصب الراية ( ٢١٨ / ٤ ) وتلخيص الحبير ( ١٤٤ / ٤ ) وتخريج

أحاديث البرزوى ص ( ٢٢٥ ) والدراية ( ٢١٧ / ٢ ) .

.....  
 أو بطريق التنبيه والاشارة مثل قوله عليه الصلاة والسلام : " أرايت  
 لو تمضضت بما " ( ١ )

" أينقص الرطب اذا جف " ( ٢ )

" ثمرة طيبة وما " طهــــــــــــــــور "

( ١ ) قاله النبی صلی اللہ علیہ وسلم لعمر رضی اللہ عنہ حينما سأله عن القبلة  
 وهو صائم . أخرجه ابوداود في سننه ( ٧٧٩ / ٢ ) في الصوم ، باب  
 القبلة للصائم رقم ٢٣٨٥

وأخرجه احمد في سننه ( ٢١ / ١ - ٢٢ )  
 وابن خزيمة في صحيحه ( ٢٤٥ / ٣ ) حديث ١٩٩٩  
 والحاكم في المستدرک ( ٤٣١ / ١ ) وقال : علي شرط الشيخين ولم  
 يخرجاه واقره الذهبي على صحيحه .

والشوكاني في نيل الأوطار ( ٢٨٧ / ٤ ) وعزاء للنسائي ونقل عن النسائي  
 انه قال : انه منكر وقال الشوكاني : صححه ابن خزيمة وابن حبان  
 وانظر موارد الظمان ص ( ٢٢٧ ) .

وقال الشيخ الغماري في الابتهاج ص ( ٢٣٢ ) واستنكره النسائي ولا  
 وجه لاستنكاره ، فان رجال الحديث رجال الصحيح والله اعلم .

( ٢ ) الحديث أخرجه مالك في الموطأ في ( ٦٢٤ / ٢ ) في البيوع ، باب  
 ما يكره من بيع التمر من حديث زيد بن عياش وسعد بن أبي وقاص  
 وفيه : " أينقص الرطب اذا يبس " .

وأخرجه ابوداود في ( ٦٥٧ / ٣ ) في البيوع باب في التمر بالتمر  
 حديث ٣٣٥٩ .

وأخرجه الترمذي في ( ٥٢٨ / ٣ ) في البيوع ، باب ما جاء في النهي  
 عن المحاقلة والمزبنة وقال : حديث حسن صحيح . والعمل على  
 هذا عند أهل العلم وهو قول الشافعي وأصحابنا .

.....

== " ثمرة طيبة وما طهور " (١)

== وأخرجه ابن ماجه في (٧٦١/٢) في التجارات ، باب بيع الرطب  
بالتمر حديث ٢٢٦٤

وأخرجه الدارقطني في (٤٩/٣) في البيوع حديث ٢٠٥

وأخرجه الحاكم في المستدرک (٣٨/٢)

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٩٤/٥)

والحديث مدار على زيد أبي عياش . قال ابن حجر في التقریب

(٢٧٦/١) : صدوق من الثالثة — معنى زيد أبي عياش .

قال ابن قطلوبغا في الابتهاج بتخريج أحاديث النهاج ص (١٧٦)

ولفظ ابن حبان في صحيحه . . . . " أينقص الرطب اذا جف " .

والحديث صحيح : أنظر التعليق المغنى على سنن الدارقطني (٣)

/٤٩ - ٥٠) وقد قال الحاكم في المستدرک (٣٩/٢) : هذا

حديث صحيح لا جماع ائمة النقل على امامة مالك بن أنس وأنه محکم في كل

ما يرويه من الحديث ان لم يوجد في رواياته الا الصحيح خصوصا في

حديث أهل المدينة .

(١) الحديث رواه الأربعة الا النسائي ورواه أحمد من طريق أبي فزارة عن

أبي زيد مولى عمرو ابن حريث عن ابن سمعون أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال له ليلة الجن : عندك طهور ؟ قال : لا الا شئ من نبيذ

في اداوة ، قال : ثمرة طيبة وما طهور ، زاد الترمذی : " فتوضأ منه "

وزاد أحمد : " وصلى " . رواه أحمد في المسند (٤٠٢/١ ، ٤٥٠)

أخرجه اصحاب السنن في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبيذ .

أخرجه ابوداود في (٦٦/١) حديث ٨٤ وأخرجه الترمذی في (١/

١٤٧) حديث ٨٨ وأخرج ابن ماجه في (١٣٥/١) حديث ٣٨٤

قلت : والحديث ضعفه أهل النقل ، ولذا لا يصح الاحتجاج به .

قال الزيلعي في نصب الرأية (١٣٨/١) : وقد ضعف العلماء هذا

الحديث بثلاث علل : احدها : جهالة أبي زيد ، والثاني : التردد

في أبي فزارة . هل هو راشد بن كيسان أو غيره . والثالث : أن

ابن سمعون لم يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن .

==

.....

" من بدل دينه فاقتلوه " (١)

(٢) وكقول الراوى : ( سبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد )

(٣) ( زنا ماعز فرجم )

=== وانظر الكلام فى هذا الحديث فى نصب الراية ( ١٣٧/١ ) فما بعدها  
الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ( ٢٣٠ ) فما بعدها ، المعتبر ص  
( ٢٣٠ - ٢٣١ ) تخريج أحاديث مختصر المنهاج ص ( ٣٠٤ )  
صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٦٩/٤ ) شرح معانى الآثار ( ١/٩٤ ) فما  
بعدها .

(١) هو جزء من حديث أخرجه البخارى فى ( ١٤٩/٦ ) فى الجهاد ،  
باب لا يعذب بعداب الله وفى ( ٢٦٧/١٢ ) فى استتابه المرتد بين  
والمعاندين وقتالهم ، باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم .

(٢) هو من حديث عمران بن حصين ، أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى  
بهم فسبها فسجد ، ثم تشهد ثم سلم " واللفظ للترمذى .

أخرجه الترمذى فى ( ٢٤٠/١ ) فى الصلاة ، باب ماجاء فى التشهد  
فى سجدة السهو وقال : حديث حسن غريب صحيح

وأخرجه ابوداود فى ( ٦١٥/١ ) فى الصلاة باب السهو فى السجدين  
حديث ١٠١٠ وأخرجه النسائى فى ( ٢٦/٣ ) فى السهو ، باب ذكر  
الاختلاف على أبى هريرة فى السجدين . وأخرجه أحمد فى المسند  
( ٤٤٧/٢ ) وأخرجه ابن حبان حديث ( ٥٣٦ ) وأخرجه الحاكم فى  
المستدرک ( ٣٢٣/١ ) وقال : صحيح على شرط الشيخين .

(٣) قصة ماعز رضى الله عنه : أنه أتى النبى صلى الله عليه وسلم تائباً .  
فاعترف بالزنا فرجمه صلى الله عليه وسلم .

والحديث أخرجه البخارى فى ( ١٣٥/١١ ) فى الحدود ، باب هل  
يقول الامام للمقر لعلك لست أو غمرت حديث ٦٨٢٤

===



وكذا الاجماع يصلح دليلا عليها بالاجماع . (١)

وعند عدم النص والاجماع اختلفوا فيما يصلح دليلا على العلة :  
فالت جماعة منهم (٢) : الاطراد (٣) ، وهو وجود الحكم عند  
وجود الوصف من غير أن يعقل فيه معنى من تأثير (٤) أو اخالة (٥) يصلح  
دليلا عليها ، لأن ظواهر الدلائل التي جعلت القياس حجة تقتضى جواز  
التعليل بكل وصف من غير أن يعقل فيه معنى الا أنه اذا لم يكن مطردا دل

== وأخرجه مسلم في (١٣٢٠/٣) في الحدود ، باب من اعترف على نفسه  
بالزنا حيث (١٦٩٣/١٩ ، ١٦٩٥) .

قال الزركشي في المعبر ص (٢٤) حديث زنا ما عزم فرجم هو مروي  
بالمعنى وحديثه في الصحيحين .

(١) مثل ذلك : ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا يقضى  
القاضى وهو غضبان " .

أخرجه البخارى في (١٣٦/١٣) في الاحكام وسلم في (١٣٤٣/٣)  
في الأقضية — أجمعوا على أن علة ذلك اشتغال قلبه عن التفكير ففى  
الدليل والحكم وتغيير طبيعته عن السكوت والتثبت للإجتهد ، فكان كل  
داخل فى قلب الانسان من خوف وحزن وعطش وجوع ومرض بمنزلة ذلك  
وينهى القاضى أن يقضى معه . انظر التمهيد لابی الخطاب (٢١/٤)  
والستصفى (٣٩٥/٢) وفواتح الرحموت (٢٩٥/٢) .

(٢) القائلون بان الطرد حجة وسلكا من سالك العلة هم بعض الشافعية  
واختاره الامام الراى والبيهضاوى والصيرفى . انظر التبصرة (٤٦٠) ،  
والمحصول (٣٠٥/٢/٢) والابهاج (٧٨/٣ - ٧٩)

(٣) والاطراد فى اللغة : البعاد . انظر القاموس المحيط (٣٢١/١) .

(٤) التأثير : عرفه صدر الشريعة بقوله : ( والتأثير عندنا أن يثبت بنص أو  
اجماع اعتبار نوع الوصف أو جنسه فى نوع الحكم أو جنسه .

انظر التنقيح مع شرحه التوضيح كلاهما لصدر الشريعة (٧٢/٢) .

(٥) الاخالة : المناسبة . قال الغزالى : فان حد المناسبة ،

.....

على عدم اعتبار الشرع اياه ، لأن تخلف الحكم عن العلة أمانة النقص (١) .  
 وذلك غير جائز على صاحب الشرع .  
 ولأن علل الشرع أمارات على الأحكام ان الموجب في الحقيقة هو الله  
 جل جلاله ، فلم يشترط فيها أن تكون معقولة المعاني ، بل الشرط فسي  
 الوصف الذي هو علة أن يتميز عن سائر الأوصاف بدليل قطعي أو ظني ،  
 والاطراد يصلح لذلك ، لأن الدوران (٢) مهما حصل ولم يكن مانع من الحكم  
 بالعلية حصل العلم أو الظن عادة يكون المدار وهو الوصف علة للدائر وهو  
 الحكم ، كما اذا دعى انسان باسم فغضب ، ثم ترك دعاؤه به ولم يغضب  
 وتكرر ذلك مرارا علم أن دعاؤه بذلك الاسم هو سبب الغضب (٣) (٤)

== والأخالة عبارة عنها والمناسبة في اللغة الملائمة وفي الاصطلاح : ( كون  
 الوصف بحيث يجلب للانسان نفعا أو يدفع عنه ضررا ) انظر شفاة  
 الغليل ( ١٤٢ - ١٤٣ ) المحصول ( ٢١٧ / ٢ / ٢ ) ارشاد الفحول  
 ( ٢١٤ )

( ١ ) النقض : تخلف الحكم عن العلة في محل لمانع . انظر فواتح  
 الرحمت مع سلم الثبوت ( ٢٧٧ / ٢ - ٢٧٨ ) .

( ٢ ) وهو ما يعبر عنه بالطرد والعكس .

والدوران في اللغة : الطوفان .

وفي الاصطلاح عرفه الاصوليون بعبارات متفاوتة .

قال الامام الرازي معناه : ( أن يثبت الحكم عند ثبوت وصف وينتفى  
 عند انتفائه ) انظر المحصول ( ٨٥ / ٢ / ٢ ) وانظر في تعريفه فواتح  
 الرحمت ( ٣٠٢ / ٢ ) والمستصفي ( ٣٠٧ / ٢ ) وارشاد الفحول ( ٢٢١ )

( ٣ ) ما بين المعقوفتين مطلق في ( أ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١ / ١٩٨ ) من ( أ ) .

ونعنى بصلاح الوصف ملائمته وهو أن يكون على موافقة العلل المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعين السلف . . .

وقالت عايتهم : لا يصير الوصف حجة بمجرد الاطراد ، لأن الاطراد (١) كما يوجد بين الحكم والعلة يوجد بينه وبين الشرط فلم يكن بد من معنى يعقل وهو قول جمهور الفقهاء (٢) من السلف والخلف رضى الله عنهم وذلك المعنى أن يكون الوصف صالحا للحكم ثم يكون معدلا .

واتفق هؤلاء على أن المراد بصلاح الوصف ملائمته (٣) أى موافقته ومناسبته للحكم بأن تصح اضافة الحكم اليه ولا يكون نائبا عنه (٤) كاضافة ثبوت الفرقة فى اسلام أحد الزوجين الى اياه الآخر عن الاسلام لأنه يناسبه لا السى وصف الاسلام لأنه ناب (٤) عنه ، لأن الاسلام عرفا صاميا للحقوق لا قاطعيا لها

(١) آخر الورقة (٥٥/ب) م من (ج) .

(٢) اختلف الاصوليون فى إفادة الاطراد للعلة إلى مذاهب :

ذهب بعض المعتزلة إلى أنه يفيد القطع بالعلة .

وذهب الجمهور إلى أنه يفيد العلة بشرط عدم المزاحمة ، وهو اختيار

الصفى الهندى وامام الحرمين والقاضى ابن الطيب الطبرى .

وذهب بعض الاصوليين إلى أنه لا يفيد لازنا ولا قطعا وهو اختيار

أبو منصور وابن السمعاني والفرزلى والشيخ أبو اسحق الشيرازى والامدى

وابن الحاجب .

انظر المسألة فى : ابن الحاجب والفتاوى عليه : (٢٤٦/٢) وغاية

الوصول (ص/١٢٦) وارشاد الفحول (ص/٢٢١) وشفاء الغليل (٢٦٦)

وما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول (٣٩٦) والمحل والبناني على جمع الجوامع

(٢٨٨ - ٢٨٩) والمستغنى (٣٠٢/٢) ونشر المنود (٢٠٠/٢) .

(٣) آخر الورقة (١٩٣/أ) من (هـ)

(٤) أى بعيد قال الفيروز آبادى : ( ناهى ترك حوارهم وتباعد عنهم )

انظر القاموس المحيط (٣٠/١) .

(٥) قال الفرزلى فى شفاء الغليل (١٨٩) : فأما ما يناسب فأربعة أقسام

مناسب جمع شهادة الأصل والملازمة . فهو حجة باتفاق القائسين .

وكذا المحذور يصلح سببا للعقوبة والمباح سببا للعبادة ولا يجوز عكسه لعدم  
الملائمة . (١)

وهو المراد من قوله : ( وهو أن يكون ) أى حصل الملائمة <sup>(٢)</sup> فى  
الوصف أن يكون الوصف الذى جعل علة على موافقة العلل المنقولة عن الرسول  
صلى الله عليه وسلم وعن السلف رضى الله عنهم فانهم كانوا يعملون بأوصاف  
ملائمة مناسبة / <sup>(٢)</sup> للأحكام غير نابيه عنها ، فما كان موافقا لها يصلح أن يكون  
علة ومالا فلا .

قال الغزالي رحمه الله : ( المراد بالمناسب ما هو على منهاج المصالح  
بحيث اذا أضيف اليه الحكم انتظم كقولنا حرمت الخمر لأنها تزيل العقل الذى  
هو ملاك التكليف وهو مناسب لا كقولنا حرمت لأنها تقذف بالزبد وتحفظ فى  
الدين فان ذلك لا يناسب . (٣)

وأختلفوا فى تفسير العدة فعندنا عدة الوصف تثبت بالتأثير . وهو  
أن يكون لجنس ذلك / <sup>(٤)</sup> الوصف تأثير فى جنس ذلك الحكم فى موضع آخر  
نصا أو اجماعا كذا ذكر فخر الاسلام فى بعض مصنفاته .

وقال بعض أصحاب الشافعى : عدة الوصف تثبت بكونه مخيلا أى موقعا  
فى القلب ( خيال ) <sup>(٥)</sup> القبول والصحة ثم يعرض بعد ثبوت الاخالة على

(١) (٢) ما أشتناه من (أ) وفى باقى النسخ الملائمة .

(٢) آخر الورقة (١٢٨/ب) من (ب)

(٣) راجع المستصفى (٢٩٧/٢) .

(٤) آخر الورقة (١٠٥/ب) من (٥)

(٥) فى (ب) : خال .

الأصول (١) بطريق الاحتياط لا بطريق الوجوب لتحقيق سلامته عن المناقضة والمعارضة (٢).

ونال بسننهم (٣) بل المدالة تثبت بالسرى ، فان لم يرد أصل مناقض ولا معارض صار معدلا .

تسكوا في ذلك بأن الاثر من الوصف لا يحس ليعلم بالحسن ولا يوجب العقل أيضا لأن ثبوت الوصف علة بالشرع لا بالعقل ان (٤) العقل لا يهتدى اليه فوجب النقل عنه الى شهادة القلب التي هي المعتبرة عند انقطاع الأدلة كالتحرى جعل حجة في باب القبلة عند تعذر العمل بسائر الأدلة .

(١) الأصول المراد بها الكتاب والسنة والاجماع أو تسمى قوانين الشرع وقد يراد بها أن يكون جنس ذلك الحكم ثابتا في الأصول ثم تحريم الثلاثة في الجملة . فالعلة المحرمة لمثله مخصوصة أخرى .  
انظر المعتمد (٨٤٩/٢) التلويح على التوضيح (٧١/٢) شفاء الغليل (١٨٩) .

(٢) المعارضة : تسليم المعترض دلالة ما ذكره المستدل من الوصف على مطلوبه وانشاء دليل آخر يدل على خلاف مطلوبه .  
راجع كشف الاسرار (٥١/٤) .

(٣) انظر كلام الشافعية في عدالة الوصف في شفاء الغليل (١٨٩) ، والبرهان (٨٠٢/٢) قال امام الحرمين في فقرة (٧٥٩) فما اعتمد المحققون ، وأرتضاه الاستاذ أبو اسحق : اثبات علة الأصل بتقدير اخالته ومناسبته الحكم مع سلامته عن العوارض والمبطلات ، ومطابقتها الأصول ، وعبر الاستاذ عنه في تصانيفه بالاطراد والجريان ، ولم يعم الطرد المردود ، فانه من اشد الناس على الطاردين ولكنه عرض بالاخالة وقرنه باشتراط الجريان ، وعنى بالجريان السلامة عن المبطلات . هـ

(٤) في (ب ، ج) : ان

ويؤيد ، قول النبي صلى الله عليه وسلم لو ابصه بن معبد " ضع يدك على صدرك واستغفرت قلبك فما حرك في صدرك فدعه / (١) وان افتاك الناس به " (٢) فثبت أن العدالة تحصل بالاخالة والعرض بعد ذلك للاحتياط لا للوجوب بمنزلة ما لو كان الشاهد معلوم العدالة عند القاضي جازله العمل بشهادته .

والعرض على المزكين بعد ذلك نوع احتياط ، فكذا ههنا .

ومن شرط العرض على الأصول لشبوت عدالة الوصف . قال : ان الوصف بعد صلاحه للحكم يحتمل أن يكون منتقضا كالشاهد يحتمل / (٣) أن يكون مجروحاً فلم يكن بد من العرض على الأصول كما لا بد من عرض الشاهد على المزكين فإذا سلم عن النقوض والمعارضات تثبت عدالته وذلك لأن الأصول شهداء الله تعالى على أحكامه كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم في حال حياته ، فيكون العرض على الأصول واستناع الأصول من رده بمنزلة العرض على الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته وسكوته في الرد .

ووجه قول العامة : أن حاجتنا الى اثبات كون الوصف الذي لا يحس

ولا يعاين حجه ، وترجيح احتمال الصواب على احتمال الخطأ والغلط ، وما لا يوقف (٤) عليه من طريق الحس . فطريق معرفته الاستدلال بأشهره الذي ظهر في موضع من المواضع ، ألا ترى أنا / (٥) تعرفنا صدق الشاهد باحترازه عن محظور دينه فان أثر دينه (٦) لما ظهر في منعه عن ارتكاب

(١) آخر الورقة (١٩٨/ب) من (أ) .

(٢) أخرجه الدارس (٦٤٦/٢) وأحمد في مسنده (٢٢٢/٤ - ٢٢٨)

(٣) آخر الورقة (١٩٣/ب) من (هـ)

(٤) في (و) : توقف .

(٥) آخر الورقة (١٧٩/أ) من (ب)

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (د)

كقولنا في الشيب الصغيرة انها تزوج كرها لأنها صغيرة فأشبهت البكر

سائر محظورات دينه يستدل به على منعه عن الكذب الذى هو محظور دينه  
أيضا . ( ١ )

وكذلك ( ٢ ) يعرف الصانع جل جلاله بالاستدلال بآثار صنعه كما أشار  
الله تعالى في آياته كثيرة مثل قوله تعالى ( إن في خلق السموات والأرض ) ( ٣ )  
( ومن آياته أن خلقكم من تراب ) ( ٤ )

( ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره ) ( ٥ ) فثبت أن طريق معرفة  
مالا يحس الاستدلال بالآثر ، وأثر الوصف ان لم يكن محسوسا فهو معقول  
يمكن معرفته بالبيان ، بأن نبين ظهور الأثر فى محل مجمع عليه ، وما كان  
معقولا مثل الذى كان محسوسا فوجب التصير اليه ، لمعرفة صحة الوصف كما  
يجب التصير الى الأثر المحسوس لمعرفة المؤثر .

قوله : ( كقولنا في الشيب الصغيرة ) ( ٦ )

ولاية الانكاح فى النساء بدون رضى المولى عليها ومشورتها مرتبه على  
الصفر عندنا . وعند الشافعى رحمه الله مرتبة على البكارة .

فعنده كان للأب أن يزوج بنته البكر البالغة كرها ( ٧ ) لوجوب  
البكارة كالبكر الصغيرة . وعندنا ليس له ذلك لغوات وصف الصفر ، وعنده

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( د )

( ٢ ) فى ( ب ، ج ) : وكذا

( ٣ ) سورة البقرة آية ( ١٦٤ )

( ٤ ) ، الروم ، ( ٢٠ )

( ٥ ) ، ، ، ( ٢٥ )

( ٦ ) فى ( د ) : البنت

( ٧ ) فى هامش ( د ) : أى بدون رضاها ومشورتها .

فهذا تعليل بوصف ملائم ، لأن الصغر مؤثر في ولاية المناكح لما يتصل به من العجز تأثير الطواف لما يتصل به من الضرورة في الحكم المعلن به في قوله عليه السلام : " ليست بنجسة انما هي من الطوافين والطوافات عليكم

ليس له أن يزوج بنته الثيب الصغيرة لغوات البكارة كالثيب <sup>(١)</sup> الكبيرة ،  
وعندنا له ذلك لوجود وصف الصغر . <sup>(٢)</sup>

وهو معنى قوله لأنها صغيرة ، فأشبهت البكر أى البكر الصغيرة  
فالتعليل بوصف الصغر تعليل بوصف ملائم ، لأن <sup>(٣)</sup> الصغر مؤثر  
في اثبات ولاية المناكح ، لأن ولاية الانكاح لم تشرع الا على وجه النظر للمولى  
عليه باعتبار عجزه عن مباشرة النكاح بنفسه مع حاجته الى مقصوده <sup>(٤)</sup>

- ( ١ ) في ( ٥ ) : البنت .  
( ٢ ) اتفق الفقهاء على أن البكر الكبيرة ، ان كان وليها غير الأب فليس لأحد  
اجبارها الا الجدة ووصى الأب فقد الحق الشافعية الجد بالأب  
والحق المالكية وصى الأب به . وان كان الولي الأب فذهب مالك  
والشافعي وأحمد الى أن له اجبارها ، ويستحب استئذنها .  
ونذهب الحنفية والظاهرية : الى انه ليس له اجبارها .  
وأما الثيب الصغيرة فذهب الشافعية وبعض الحنابلة الى انه لا يجوز  
للأب ولا لغيره تزويجها بل تنتظر حتى تبلغ وتستأذن .  
ونذهب الحنفية والمالكية وبعض الحنابلة الى أن للأب اجبارها على  
النكاح .

انظر الهداية مع فتح القدير ( ٢٦٠ / ٣ ) بداية المجتهد ( ٥ / ٢ ) -  
( ٧ ) المذهب ( ٣٨ / ٢ - ٣٩ ) المغنى ( ٤٨٢ / ٦ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١ / ١٩٩ ) من ( أ )

( ٤ ) في ( ٥ ) : مقصود .



كالنفقة تجب على الولي (١) حقا للمعاجز عنها والصفر مورت (٢) للمعجز  
فكان التعليل لاثبات الولاية بالصفر تعليلًا بوصف (٢) ملائم .

مثل تعليل سقوط نجاسة سؤر الهرة بعملة الطوف في قوله عليه الصلاة  
والسلام " الهرة ليست بنجسه فانها من الطوافين والطوافات عليكم " (٤)

(١) في (د) : المولى .

(٢) في (ج) : مؤثر .

(٣) آخر الورقة (١٩٤/أ) من (هـ)

(٤) الحديث ورد بلفظ " انها ليست بنجس ، انما هي من الطوافين "

عليكم أو الطوافات " اللفظ لمالك أخرجه في الموطأ (٢٣/١) في

الطهارة ، باب الطهور للوضوء .

أخرجه ابو داود (٦٠/١) في الطهارة ، باب سؤر الهرة رقم

٧٥ ، ٧٦

وأخرجه الترمذی في (١٥٤/١) في الطهارة ، باب ما جاء في سؤر

الهرة حديث ٩٢

وأخرجه النسائي في (٥٥/١) في الطهارة ، باب سؤر الهرة .

وفي (٧٨/١) في المياه ، باب سؤر الهرة .

وأخرجه ابن ماجه في (١٣١/١) في الطهارة ، باب الوضوء بسؤر

الهرة والرخصة في ذلك .

وأخرجه الدارسي في (١٨٧/١) في الطهارة ، باب الهرة اذا

ولفت في الاناء .

وأخرجه أحمد في المسند في (٢٩٦/٥ ، ٣٠٣ ، ٢٠٩)

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه في (٥٥/١) في ابواب الاستنجاء بالماء

باب الرخصة في الوضوء بسؤر الهرة حديث ١٠٤

وابن حبان رقم ١٢٨٩ انظر موارد الظمان

والحاكم في المستدرک (١٦٠/١) .

.....

---

فان الطواف موجب للضرورة <sup>(١)</sup> وهى تعذر الاحتراز وصون الأوانس  
 عنها <sup>(٢)</sup> والضرورة مؤثره / <sup>(٣)</sup> فى التخفيف وسقوط الحظر بالنصوص.  
 مثل قوله تعالى : ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ) . <sup>(٤)</sup>  
 ( فمن اضطر فى مخصة ) <sup>(٥)</sup>  
 ( الا ما اضطررت اليه ) <sup>(٦)</sup> فثبت أن هذا التعليل موافق لتعليل  
 صاحب الشرع .

والمناكح جمع منكح اسم المكان أو الزمان من النكاح أى ولاية تثبت <sup>(٧)</sup>  
 وقت النكاح أو فى مكان النكاح أو جمع منكح بمعنى المصدر من الانكاح ،  
 ومبنى " المصدر على وزن المفعول تيماس فى المزيد وعن الميدانى : <sup>(٨)</sup> أن

- 
- (١) فى (ج) : الضرورة .  
 (٢) الكلمة ساقطة من (هـ)  
 (٣) آخر الورقة (٥٦/ب) من (ج)  
 (٤) سورة البقرة آية (١٧٣)  
 (٥) ، المائدة ، (٣)  
 (٦) ، الانعام ، (١١٩)  
 (٧) فى (ب) تثبت فى وقت .  
 (٨) هو : احمد بن محمد بن ابراهيم أبو الفضل ، الميدانى النيسابورى  
 أديب لغوى نحوى ، من مؤلفاته كتاب " الأشغال " والطبوع عدة  
 طبعات وله كتاب نزهة الطرف فى الصرف . توفى سنة ٥١٨ هـ  
 'نزهة الألباء' (٤٦٦) مرآة الجنان (٢٢٣/٣) شذرات الذهب  
 (٥٨/٤) بغية الوعاة (٣٥٦) البداية والنهاية (١٩٤/١٢)

ولا يصح العمل بالوصف قبل الملائمة ، لأنه أمر شرعى وإذا ثبت  
الملائمة لم يجب العمل به الا بعد العدالة عندنا فهي الأثر

المنكح جمع منكوحة / (١) والقياس المنكح ، فحذفت الياء تخفيفا أى  
الصفير / (٢) مؤثر فى اثبات ولاية انكاح المنكوحات تأثير الطواف أى مثل  
تأثيره (٣) فى الحكم المعلن به وهو سقوط النجاسة .

قوله ولا يصح العمل بالوصف قبل الملائمة كما لا يصح العمل بشهادة  
الشاهد قبل ثبوت الأهلية ،

لأنه أى الوصف أمر شرعى فيتعرف صلاحه من جانب الشرع وانما يعرف  
ذلك اذا كان موافقا للعلل المنقولة من السلف فقبل ظهور الموافقة كان وجوده  
وعدمه بمنزلة فلا يجوز العمل به .

وإذا ثبتت (٤) الملائمة جاز العمل به ولكن لا يجب قبل ظهور  
عدالة .

قال ابو اليسر رحمه الله : اذا كان الوصف ملائما يصلح أن يكون  
علة ، ويجوز العمل به ولكن لا يجب العمل به عندنا ما لم يكن مؤثرا ،  
وعند أصحاب الشافعى رحمه الله ما لم يكن مخيلا (٥) فاذا ظهر أثره أو  
اخالته (٦) فحينئذ يجب العمل به فالملائمة شرط لجواز العمل بالعلل  
والتأثير أو الاخالة شرط لوجوب العمل بها قال : ومعنى قولنا يجوز العمل  
بالعلة قبل ظهور التأثير أنه لو عمل بها عامل نفذ العمل (٧) ولم

(١) آخر الورقة (١٠٦/أ) من (د)

(٢) ، ، (١٧٩/ب) من (ب)

(٣) فى (ج) : تأثير الطواف .

(٤) بى (ب ، ج ، د) : ثبت .

(٥) فى (ج) : مختلا

(٦) فى (ج) : واحالته

(٧) فى (ب) : العمل به .

لأنه يحتمل الرد مع قيام الملائمة فيعرف صحته بظهور أثره في موضع من المواضع كأثر الصغر في ولاية المال وهو نظير صدق الشاهد يتعرف بظهور أثر دينه في منعه عن تعاطي محظور دينه .

يقبح <sup>(١)</sup> كما لو قضى القاضى بشهود غير ظاهرة العدالة . .

لأنه أى الوصف .

يحتمل الرد مع قيام الملائمة أى يحتمل الرد من الشارع بأن لم يعتبره علة كالأكل ناسيا مع صلاحه علة للانقطاع <sup>(٢)</sup> إذ الشئ لا يبقى مع فوات ركبه لم يجعل علة له ، لأن الوصف ليس بعلة لذاته بل يجعل الشرع إياه علة فلم يكن بد من دليل يتعرف به صحته واعتباره في الشرع بعد ظهور ملائمته <sup>(٣)</sup> وذلك أن يظهر أثره في موضع من المواضع على ما بينا فحينئذ يجب العمل به كأثر الصغر في ولاية المال فإن العجز لما كان ملازما للصغير لقصور عقله أقبح من هو كامل الرأى <sup>(٤)</sup> وأخر الشفقة مقامه في التصرف في ماله بالاجماع فكذلك يقوم مقامه في التصرف في نفسه أيضا للعجز فثبت أن التعليل بالصغر في ولاية الانكاح تعليل بوصف مؤثر .

وهو أى تعرف صحة الوصف بظهور الأثر .

نظير تعرف صدق الشاهد بظهور أثر دينه في منعه أى منع الشاهد

وهو اضافة المصدر الى المفعول والمانع الدين .

ويحتمل أن يكون اضافة المصدر الى الفاعل أى في منع الدين إياه .

عن تعاطي أى مباشرة محظور دينه . فالمؤثر هو الدين والاستدلال بالاحتراز عن سائر المحظورات استدلال بظهور أثر على أثر آخر وهو الصدق في الشهادة ، كما أن الوصف هو المؤثر . والاستدلال بظهور أثره في موضع استدلال <sup>(٥)</sup> بظهور أثر على ثبوت أثر آخر وهو الحكم الثابت بالقياس .

( ١ ) في (ج) : يصح وهو تحريف ( ٢ ) في (ب) (ج) : الا فطار .  
 ( ٣ ) آخر الورقة ( ١٩٩ ) من (أ) ( ٤ ) آخر الورقة ( ١٩٤ ) من (ب) من (هـ) .  
 ( ٥ ) ( ١ / ٥٧ ) من (ج)

ولما صارت العلة عندنا علة بالأثر قد منا على القياس الاستحسان الذى  
هو القياس الخفى اذا قوى أثره

قواه : ( ولما صارت العلة عندنا علة بأثرها . . . الى آخره ) .  
الاستحسان فى اللغة <sup>(١)</sup> : استفعال من الحسن وهو وعد الشئ  
واعتقاده حسنا ، تقول : استحسنت كذا أى اعتقدته حسنا .  
وفى الاصطلاح / <sup>(٢)</sup> قيد : هو العدول عن موجبات قياس الى  
قياس أقوى منه <sup>(٣)</sup> . وليس بجامع ان لم يدخل فيه الاستحسان الثابت بالأثر  
أو الاجماع أو الضرورة . <sup>(٤)</sup>

وقيل : هو تخصيص قياس بدليل أقوى منه .  
وليس بصحيح ، لأنه يشير الى أنه تخصيص للحلة وليس كذلك .  
وعن الشيخ أبى الحسن الكرخى : هو أن يعدل الانسان عن أن  
يحكم فى المسألة بمثل ما حكم فى نظائرها الى خلافه لدليل يقتضى العدول  
عن الأول . <sup>(٥)</sup>

( ١ ) أنظر القاموس المحيط ( ٢١٤ / ٤ ) تاج العروس ( ١٧٧ / ٩ ) مختار  
الصالح ( ٤٩٠ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٧٠ / أ ) من ( ب )

( ٣ ) انظر هذا التعريف فى كشف الاسرار ( ٣ / ٤ ) والاحكام للأدى ( ٤ /  
٢١١ ) .

( ٤ ) انظر هذا التعريف فى كشف الاسرار ( ٣ / ٤ ) وشرح المنار ( ٨١١ )  
قال المحلى فى شرحه على جمع الجوامع بعد ذكر هذا التعريف : ولا  
خلاف فيه بهذا المعنى ، فان أقوى القياسين مقدم على الآخر قطعا  
انظر المحلى على جمع الجوامع ( ٣٥٣ / ٢ )

( ٥ ) قلت : يكاد يكون هذا التعريف ما اتفق على نقله وأنه لا خلاف فيه  
قال الغزالى فى المستصفى ( ٢٨٣ / ١ ) : وهذا أى قول الكرخى

وأعترض عليه : بأنه يلزم أن يكون معنى ما قال <sup>(١)</sup> أبو حنيفة رحمه الله في بعض <sup>(٢)</sup> المواضع : تركت الاستحسان بالقياس ، تركت الدليل الأقوى بالأضعف وأنه غير جائز .

=== ما لا ينكر وإنما يرجع الاستنكار الى اللفظ وتخصيص هذا النوع من الدليل بتسميته استحسانا اه  
وقال في المنحول ص ( ٣٧٥ ) والصحيح في ضبط الاستحسان ما ذكره الكرخي ...

وقال سعد الدين التفتازاني في حاشيته على العضد ( ٢٨٩ / ٢ ) اعلم ان الذي استقر عليه رأى التأخرين هو : ان الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلى الذى تسبق اليه الأفهام ، وهو حجة ، لأن ثبوته بالدلائل التى هى حجة اجماعا لانه اما بالاثار : كالسلم والاجارة وبقاء الصوم فى النسيان .

واما الاجماع : كالاستصناع . واما بالضرورة : كطهارة الحيض والآبار واما بالقياس الخفى وأمثلته كثيرة . ثم قال : وانت خبير بأنه على هذه التفاسير ليس دليلا خارجا عما ذكر من الأدلة اه

ذكر ابن قدامة فى الروضة ( ١٢٥ ) القول بالاستحسان مذهب أحمد رحمه الله ، وهو : أن تترك حكما الى حكم هو أولى منه . وهذا ما لا ينكر وان اختلف فى تسميته فلا فائدة فى الاختلاف فى الاصطلاحات مع الاتفاق فى المعنى .

وانظر فى تعريف الكرخي للاستحسان . كشف الاسرار ( ٣ / ٤ ) ، اصول السرخسي ( ٢٠٠ / ٢ ) المعتمد ( ٨٤١ / ٢ ) الوصول الى الوصول ( ٣٢١ / ٢ ) أصول مذهب الامام احمد ( ٥١٤ ) .

( ١ ) فى ( ب ، ج ) قاله .

( ٢ ) فى ( ب ، ج ) موضع من .

وأجيب عنه بأن المتروك سى استحسانا ، لأنه أقوى من القياس نفسه  
ولكن اتصل بالقياس معنى آخر صار ذلك المجموع أقوى من الاستحسان ، فترك  
العمل به وأخذ بالقياس .

وقال بعض أصحابنا : الاستحسان المعنوى هو القياس الخفى ( ١ )

كما أشير إليه فى الكتاب ، وإنما سى به ، لأنه فى الأكثر الأغلب يكون أقوى  
من القياس الظاهر ، فيكون الأخذ به مستحسنا ، ولما صار اسما لهذا  
النوع من القياس بقى الاسم وان صار مرجوحا بالقياس الظاهر . فإذا قال أبو  
حنيفة رحمه الله : تركت الاستحسان / ( ٢ ) وأخذت بالقياس . أراد  
بذلك التنبيه على أن فيه علة سوى علة الأصل ، أو معنى آخر يوجب ذلك  
خلاف هذا الأصل ، وأن الأحسن أن نذهب إليه ، لكن لما لم يترجح  
عندى لانضمام معنى آخر إلى القياس الظاهر يوجب العمل به ما أخذت به .

وذكر صدر الاسلام أبو اليسر رحمه الله : أن الاستحسان إذا كان  
أكثر تأثيرا كان استحسانا تسمية ومعنى ، وإن كان القياس أكثر تأثيرا كان

( ١ ) أنظر هذا التعريف فى كشف الاسرار ( ٣ / ٤ )

قد ذكر الغزالي تقسيمات الكرخى للاستحسان وذكر منها : اتباع  
معنى خفى : هو أخص بالمقصود وأمس له من المعنى الجلى .  
ثم قال الغزالي : وأما اتباع المعنى الخفى إذا كان أخص ، فهو  
متبع ، لأن الجلى الذى لا يمس المقصود باطل معه أو مقدم  
عليه . فالشافعية يتفقون مع الأحناف فى هذا التعريف .

انظر المنحول ص ( ٣٧٦ - ٣٧٧ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٠٠ / أ ) من ( أ ) .

.....

---

استحسانا تسمية لا معنى ، والاستحسان معنى هو القياس (١) .  
وأعلم أن بعض القادحين (٢) في المسلمين طعن على أبي حنيفة  
وأصحابه رحمهم الله في تركهم القياس بالاستحسان الثابت بالرأى . وقال  
" ان حجج الشرع الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس ، والاستحسان  
قسم خامس لم يعرّفه أحد من حطة الشرع سوى أبي حنيفة وأصحابه : أنه  
من دلائل الشرع ، ولم يتم عليه دليل بل هو قول بالتشهي ، فكان ترك

---

(١) انظر قول أبي اليسر في كشف الأسرار ( ٥ / ٤ )  
(٢) من الذين أنكروا الاستحسان الظاهرية والشافعية المستزلة كما نسبته  
اليهم الشوكاني والشافعية . وقد شد ابن حزم النكير على من ذهب  
الاستحسان فقال في الاحكام ( ٥ / ٧٥٨ ) بعد كلام طويل فالرد  
على من قال بالاستحسان : ( لأنه لا يجوز أصلاً أن يتفق العلماء  
كلهم على قول واحد مع اختلاف همهم وطبائعهم .  
ثم قال : ونحن نجد الحنفيين قد استحسنا ما استفيحه المالكيون  
وبالعكس فبطل أن يكون الحق في دين الله عز وجل مردودا الى  
الاستحسان . الا ان قال : فصح ان الاستحسان شهوة واتباع  
للهوى والضلال . انظر تفصيل كلامه في الاحكام ( ٥ / ٧٥٨ )  
فقال في كتاب ابطال القياس والرأى والاستحسان ص ( ٥٠ ) " يكفيهم  
اقرارهم أن القياس حق يتركونه للاستحسان ، وما استحسان فقيهه  
بأولى بالاتباع من استحسان غيره ، واوصار الدين الى هذا لكان  
لكل أحد أن يشرع بالاستحسان ما شاء ..... "

واما الامام الشافعية رحمه الله فقد هاجم القائلين بالقياس فقال :  
" من استحسن فقد شرع " نقله عن الغزالي في المنحول ص ( ٣٧٤ )  
وقال في كتابه ابطال القياس : لا يجوز لمن استأهل ان يكون حاكما  
أو مفتيا ان يحكم ولا أن يفتي الا من جهة خبر لازم ، وذلك الكتاب



== شمس السنة أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه ، أو قياس على بعض هذا ، ولا يجوز أن يحكم ولا يفتى بالاستحسان ، إذ لم يكسب الاستحسان واجبا ، ولا في واحد من هذه المعاني .

انظر الأم ( ٢٧٠/٧ ) وقال أيضا في ( ٢٧٣/٧ ) وكل أمر جل ذكره — وأشهادنا بتدليل على إباحة القياس وحظران يعمل بخلافه من الاستحسان . وقال في الرسالة ( ٥٠٧ ) : ( ولا يقول بما استحسنت ، فإن القول بما استحسنت شيء يحدثه لا على مثال سبق ) وقال : إنما الاستحسان تلذذ .

قلت : والذي عليه أهل التحقيق أنه لا يوجد استحسان مختلف فيه ، وما قاله الشافعي رحمه الله محمول على الاستحسان من غير دليل أو عن تشبه كما قال إنما الاستحسان تلذذ ، وأما الاستحسان الذي يقول به الحنفية والمالكية والحنابلة فلا خلاف فيه .

فقد قال ابن الحاجب : " ولا يتحقق استحسان مختلف فيه " ابن الحاجب ( ٢٨٨/٢ ) .

وقال ابن السبكي في جمع الجوامع ( ٢٥٣/٢ ) : " فإن تحقق استحسان مختلف فيه فمن قال به فقد شرع " .

وقال أبو الحسين البصري في المعتمد ( ٨٣٨/٢ ) : " اعلم أن المحكي عن أصحاب أبي حنيفة القول بالاستحسان . وقد ظن كثير من رد عليهم أنهم عنوا بذلك الحكم بغير دلالة . والذي حصل متأخرو أصحاب أبي حنيفة — رحمه الله — هو أن الاستحسان عدول عن الحكم عن طريقة إلى طريقة أقوى منها . وهذا أولى ما ظنه مخالفوهم لأنه أليق بأهل العلم . ولأن أصحاب المقال اعرف بمقاصد أسلافهم ، لأنهم قد نصوا في كثير من المسائل . فقالوا :

استحسننا هذا الأثر لوجه كذا فعلنا أنهم لم يستحسنوا بغير طريق اهـ قال القفال الشافعي : ان كان المراد بالاستحسان ما دللت عليه الأصول بمعانيها فهو حسن لقيام الحجة به . وهذا

.....  
القياس به تركا للحجة الشرعية بما ليس بحجة ، لاتباع / <sup>(١)</sup> هوى أو شهوة

== لا ننكره ونقول به ، وان كان ما يقع فى الوهم من استقباح الشئ واستحسانه من غير حجة دلت عليه من أصل ونظير فهو محذور .  
والقول به غير سائغ . وقد تبعه فى ذلك ابن السمعاني . انظر قول الشاش فى ارشاد الفحول ( ٢٤٢ ) .  
وهذا يتبين لنا ان الائمة الاربعة قالوا بالاستحسان المستند الى دليل بما فيهم الشافعية فنجد الغزالي رحمه الله بعد ما ذكر تعريف الكرخى للاستحسان قال : والصحيح ما ذكره الكرخى وقد قسمه اربعة أقسام :

- ١ - اتباع الحديث وترك القياس . كما فعلوا فى مسألة القهقهة ونبيذ التمر .
  - ٢ - اتباع قول الصحابي على خلاف القياس كما قاله فى تقدير اجرة العبد الآبق ياربعين اتباعا لابن مسعود رضى الله عنه .
  - ٣ - اتباع عادات الناس وما يطرد به عرفهم كصيرهم الى أن المعاطاة صحيحة .
  - ٤ - اتباع معنى خفى هو أخص بالمقصود وأمس له من معنى الجلى .
- قال الغزالي : اما اتباع الخبر فتدبرهما له على القياس فواجب عندنا وأما قول الصحابي اذا خالف القياس : فهو متبع عندنا . وأما اتباع المعنى الخفى اذا كان أخص فهو متبع لأن الجلى الذى لا يمس المطلوب باطل معه ، او مقدم عليه واما القسم الرابع فقد ابطاله انظر المنحول ( ٣٢٥ - ٣٢٧ ) .
- وانظر الكلام فى الاستحسان الرسالة ( ٥٠٣ ) كتاب ابطال الاستحسان فى كتاب الام للشافعى ( ٢٦٧/٢ ) اصول السرخسى ( ٢٩٤/٢ ) كشف الاسرار ( ٢/٤ ) التبصرة ( ٤٩٢ ) .

.....

نفس فكان باطلا .

ثم قال : ان القياس الذى تركوه بالاستحسان ان كان حجة شرعية فالحجة الشرعية حق ، وماذا بعد الحق الا الضلال ، وان كان باطلا فالباطل واجب الترك ، وما لا يشتغل بذكره ، وأنهم قد ذكروا فى بعض المواضع : أنا نأخذ بالقياس ونترك الاستحسان به ، فكيف يجوزون الأخذ بالباطل / (١) والعمل به ، وذكر من هذا / (٢) الجنس ما يدل على قلة الورع وكثرة التهور ، وكل ذلك طعن من غير رؤية ، بوقدح من غير وقوف على المراد ، فأبو حنيفة رحمه الله أجل قدرا وأشد ديانة من أن يقسول فى الدين بالتشهى ، أو عمل بما استحسنه من غير دليل قام عليه شرعا

فالشيخ رحمه الله أشار الى دفع طعنهم بقوله : قد بنا على القياس الاستحسان الذى هو القياس الخفى ، بمعنى أنه عند اصحابنا أحد نوعي القياس ، فانه منقسم الى جلى وخفى ، والاستحسان الذى وقع التنازع فيه هو القياس الخفى ، لا انه قسم آخر غير القياس اخترعوه بالتشهى ، ولا شك أن القياس اذا تعارضا فى حادثة يرجح (٣) أحدهما بدليل ان أمكن ويترك العمل بالآخر .

الا أنه سمي بهذا الاسم للتمييز بين القياس الظاهر الذى تذهب اليه أوهام أهل الاجتهاد . وبين الدليل المعارض له (٤) وإشارة الى أنه

(١) آخر الورقة (٧٥/ب) من (ج)

(٢) ، ، (١٨٠/ب) من (ب)

(٣) فى (د) : ترجح .

(٤) قال السرخسى : وهو نظير عبارات أهل الصناعات فى التمييز بين الطرق لمعرفة المراد ، فأهل النحو يقولون : هذا نصب على التفسير وهذا نصب على المصدر ، وهذا نصب على الظرف ، وهذا نصب

.....

---

هو المعمول به في الأغلب لترجمته على الآخر .  
 وأعلم أيضا أن كل واحد من القياس والاستحسان المعنوي في مقابلة  
 الآخر على وجهين :

فأحد وجهي القياس ما ضعف أثره وفسد بالنسبة الى مقابله (١)  
 من كل وجه وهو الاستحسان .  
 والثاني : ما ظهر ضعفه وفسد أثره بالنسبة الى مقابله في الظاهر

---

== على التعجب وما وضعوا هذه العبارات الا للتمييز بين الأدوات  
 الناصبة . وأهل العروض يقولون : هذا من البحر الطويل ،  
 وهذا من البحر المتقارب ، وهذا من البحر المديد ، فكذلك  
 استعمال علمائنا عبارة القياس والاستحسان للتمييز بين الدليلين  
 المتعارضين ، وتخصيص أحدهما بالاستحسان لكون العمل به  
 مستحسنا ، ولكونه مائلا عن سنن القياس الظاهرة فكان هذا الاسم  
 مستعارا لوجود معنى الاسم فيه ، بمنزلة الصلاة فانها اسم للدعاء  
 ثم اطلقت على العبادة المشتقة على الأركان من الأفعال والأقوال  
 لما فيها من الدعاء عادة . ثم استحسان العمل بأقوى الدليلين  
 لا يكون من اتباع الهوى وشهوة النفس في شيء ، وقد قال  
 الشافعي في نظائرهذا : استحب ذلك . وأى فرق بين أن يقول  
 استحسنا كذا ، وبين أن يقول أستحبه ؟ بل الاستحسان أفصح  
 اللفتين . وأقرب الى موافقة عبارة الشرع من هذا المراد .

راجع اصول السرخسي (٢٠١/٢)

(١) آخر الورقة (٢٠٠/ب) من (أ) .

وقد منا القياس لصحة أثره الباطن على الاستحسان الذى ظهر أثره وخفى فساد ، لأن العبرة لقوة الأثر وصحته دون الظهور .

ولكم انضم اليه معنى خفى هو المؤثر فى الحكم فى التحقيق ، فاندفع به فساد ظاهره ، وقوى به وجه القياس .

وأحد نوعى الاستحسان / (١) ما قوى أثره بالنسبة الى مقابلة كل وجه .

والثانى ما ظهر أثره بالنسبة الى القياس فى الظاهر ولكن فيه فساد خفى بالنسبة الى معنى آخر انضم الى القياس .

ثم العلة لما صارت علة بأثرها عندنا خلافا لأهل الطرد وغيرهم ، قد منا النوع الأول من الاستحسان لقوة أثره وان كان خفيا على النوع الأول من القياس وان كان جليا ،

وقد منا النوع الثانى من القياس الجلى لقوة أثره الباطن على النوع الثانى من الاستحسان الذى ظهر أثره وخفى فساد ، لما ذكرنا أن العبرة لقوة الأثر وصحته دون الظهور ، فان الدنيا ظاهرة والعقبى باطنه ، وقد ترجح الباطن لقوة أثره ، وهو الدوام والخلود والصفوة على الظاهر لضعف أثره وهو الفناء والكدر ، وكذا العقل راجح وان كان باطنا على البدر ، وان كان ظاهرا ، لقوة أثر ادراكه وضعف أثر ادراك البصر بالنسبة اليه .

فان قيل الأثر للمعنى بمنزلة العدالة للشاهد ، ثم بعد ما ثبت أصل العدالة فى الشهود لا يترجح البعض على البعض بقية العدالة ، فينبغى ان لا يقع الترجيح فى الأقيسة بقوة الأثر بعد ما ثبت أصل التأثير فيها .

(١) آخر الورقة (٢٠٠/ب) من (أ) .

وبيان الثاني فيمن تلا آية السجدة في صلاة أنه يركع بها قياساً ،  
لأن النص قد ورد به قال الله تعالى : ( وخرراكعاً وأناب )

قلنا صيرورة (١) الشهادة / (٢) حجة بالولاية الثابتة بالحرية  
والاسلام لا بالعدالة ، بل العدالة شرط ترجح جانب الصدق . فبعد ما  
ثبت أصل العدالة لا يمكن الترجيح بقوة العدالة مع تساوة الكل في الولاية  
فأما صيرورة الوصف حجة فبالأثر ، فيجوز أن يترجح ما هو أقوى أثراً على  
غيره .

على أننا لا نسلم أن القوة أو الزيادة في العدالة مقصورة ، لأن المراد  
بالعدالة (٣) هو الاجتناب عن / (٤) محظورات الدين ، وفيه لا يتصور  
الزيادة بل إذا أجنب الكل كان عدلاً ، وإن ارتكب واحدة منها لم يبق  
عدلاً فأما قوة الأثر لبعض المعاني فتصوره ، فيجوز أن يترجح بها البعض  
على البعض هكذا قيل .

قوله : ( بيان الثاني ... الى آخره ) .

ولما استلزم كل قسم من القياس ما يقابله من قسم الاستحسان ،  
ولم يكن بد من تقديم أحدهما على الآخر عند تقابلها آل الأمر على قسمين :  
تقديم الاستحسان على القياس ، وعكسه .

فالشيوخ رحمهم الله أشار الى القسم الثاني ، وبين مثاله بقوله :  
( بيان الثاني ) أي بيان القسم الثاني / (٥) وهو تقديم القياس على  
الاستحسان لقوة أثر القياس وضعف أثر الاستحسان ( فيمن تلا آية السجدة

(١) في (ج) : صيرورة .

(٢) آخر الورقة (١٨١/أ) من (ب) .

(٣) الكلمة ساقطة من (ب)

(٤) آخر الورقة (٥٨/أ) من (ج)

(٥) ، ، (٢٠١/أ) من (أ)

.....

في صلاته ، أنه يركع بها قياسا ... الى آخره ) .  
 اذا قرأ آية / (١) السجدة خارج الصلاة وركع بها لا يجوز ،  
 لأن الركوع خارج الصلاة ليس بقربه ، فلا ينوب عما هو قربة . وان قرأها  
 في الصلاة فان كانت السجدة في آخر السورة ان شاء ركع وان شاء سجد  
 قيل : معناه ان شاء ركع ركوعا على حدة للتلاوة وان شاء سجد  
 لها ، غير أن الركوع يحتاج الى النية والسجدة لا تحتاج اليها ، لأن  
 الركوع يخالفها صورة وان وافقها معنى ، فمن حيث انه يوافقها معنى يتأدى  
 به الواجب ، ومن حيث انه يخالفها صورة يحتاج الى النية ، بخلاف  
 السجدة لأنها هي الموجب الأصلي فلا يحتاج فيها الى النية .  
 وقيل معناه ان شاء أقام ركوع الصلاة مقام سجدة التلاوة ، واليه  
 ما ل أكثر المحققين .

وان كانت السجدة في وسط السورة ينفي / (٢) أن يسجد لها  
 ثم يقوم ، فيقرأ ما بقى ثم يركع وان ركع في موضع السجدة أجزاء وان ختم  
 السورة ثم ركع لم يجزه ذلك عن السجدة نواها أو لم ينوها ، لأنها صارت  
 دينا بفوات محل الأداء وصيرورتها (٣) دينا صارت مقصودة بنفسها ،  
 لأن ما لا يكون مقصودا لا يجب دينا في الذمة كالطهارة لا تصير دينا في  
 الذمة بحال . فصارت بمنزلة الصلابة (٤)

(١) آخر الورقة (١٩٦/أ) من (هـ)

(٢) الكلمة ساقطة من (ج)

(٣) آخر الورقة (١٠٧/أ) من (د)

١٠٠ س (د) وصيرورتها .

(٥) الصلابة : المقصود بها هنا السجدة التي من صلب الصلاة .

وفى الاستحسان لا يجزئه ، لأن الشرع أمرنا بالسجود والركوع خلافه كسجود الصلاة فهذا أثر ظاهر

( ١ )

فلا تتأدى بالركوع ولا بسجدة الصلاة أيضا إليه أشير فى البسوط والذخيرة

( ٢ )

فالحاصل أن الركوع لا ينوب عن سجود التلاوة الا بشرطين : /

احدهما النية .

والثانى : أن لا يتخلل بينهما فاصل وذلك مقدار ثلاث آيات .

ثم ان اراد أن يركع ركوعا على حدة لأجل سجدة التلاوة على الفور غير ركوع الصلاة ، أو اراد أن يقيم ركوع الصلاة مقام سجدة التلاوة على الفور أجزاء فى القياس . وبه نأخذ . وفى الاستحسان لا يجزئه الا السجدة .

فيحتاج ههنا الى بيان وجه القياس والاستحسان أولا ، ثم بيان قوة

أثر القياس وضعف أثر الاستحسان ثانيا ، ليتضح هذا الكلام .

فوجه القياس أن الركوع والسجود يتشابهان فى معنى الخضوع ، ولهذا

أطلق اسم الركوع على السجود فى قوله عز وجل ( وخر راكعا ) ( ٣ ) أى

( ١ ) انظر البسوط للسرخسى ( ٢ / ٨ - ٩ ) .

أما كتاب الذخيرة فلم أجده وهو المسمى بـ ذخيرة الفتاوى لبرهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخارى المتوفى سنة ٦١٦ هـ . اختصرها من كتابه المشهور بالمحيط البرهانى فى الفقه . قال صاحب كشف الظنون : كلاهما مقبولان عند العامة .

انظر كشف الظنون ( ١ / ٨٢٣ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٨١ / ب ) من ( ب )

( ٣ ) سورة ص آية ( ٢٤ )



ساجدا (١) لأن الخور هو السقوط ، وأنه موجود / (٢) في السجود دون الركوع . ويقال : ركعت النحلة وسجدت اذا طأطأت رأسها ، ولما ثبت التشابه بينهما سنك (٣) الواجب منه بالركوع كما سقط (٤) بالسجود .

أو يقال لما ثبت التشابه بينهما / (٥) ينوب الركوع عن السجود كما (٦) تنوب القيمة عن الواجب في باب الزكاة . فهذا قياس ظاهر لا حاجة فيه الى زيادة تأمل بل هو اعتبار لأهل الفعلين بالآخر بظاهر الشبه .

وظاهر قوله : لأن النص قد ورد به أى بالركوع في مقام السجود قال الله تعالى ( وخر راكعا وأنا ) (٧)

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص (٢٥٦/٥) حيث قال : ان معناه خسر ساجدا ، فعبّر بالركوع عن السجود فجاز أن ينوب عنه اذا صار عبارة عنه .

قال ابن العربي : لا خلاف بين العلماء ان الركوع ههنا السجود ، لأنه اخوه ان كل ركوع وكل سجود ركوع فان السجود هو المهيكل والركوع هو الانحناء واحد هما يدل على الآخر . ولكنه قد يختص كل واحد منهما بهيئة ثم جاء على تسميه أحدهما فسي السجود ركوعا .

انظر أحكام القرآن لابن العربي (١٦٣٩/٤)

فتلاحظ ان ابن العربي ذهب الى ان المقصود بالركوع السجود فقط لا أن ينوب عنه كما قال الجصاص والله أعلم .

(٢) آخر الورقة (٥٨/ب) من (ج) .

(٣) (٤) في ( أ ، د ، هـ ) : يسقط .

(٥) آخر الورقة (٢٠١/ب) من (أ)

(٦) في ( د ) : وكما

(٧) سورة ن آية (٢٤) .

.....

---

اي ساجدا / (١) وان كان يدل على أن هذا تمسك بظاهر النص وليس بقياس لكن المقصود منه ما ذكرنا .

ووجه الاستحسان : أن الشرع أمرنا بالسجود بقوله ( فأسجدوا لله ) (٢) . ( واسجد وأقرب ) (٣) والركوع خلاف السجود أى غيره حقيقة ، ألا ترى أن الركوع فى الصلاة لا ينوب عن سجود الصلاة ، ولا السجود عن الركوع فلأن لا ينوب عن سجود التلاوة كان أولى ، لأن القرب بين ركوع الصلاة وسجودها من حيث أن كل واحد منهما موجب التحريمه أظهر من القرب بينه وبين سجود التلاوة .

ألا ترى أنه لو تلاها خارج الصلاة فركع لها لم يجز عن السجود فى ظاهر الرواية ، ففى الصلاة أولى أن اقام ركوع الصلاة مقام السجود لان الركوع يستحق به بجهة أخرى ، وكذا ان أتى بركوع على حدة لأنه ليس من أفعال الصلاة ان التحريمه لم تنعقد له .

فهذا أى ما ذكرنا أن الركوع خلاف السجود حقيقة ... الى آخره  
أثر ظاهر ، لأن المأمور به لا يتأدى بالاثمان بما يخالفه  
ففسد به وجه القياس وصار مرجوحا لأن هذا عمل بحقيقة كل واحد  
منهما .

---

(١) آخر الورقة (١٩٦/ب) من (هـ)

(٢) سورة النجم آية (٦٢)

(٣) سورة الفلق آية (١٩)

فأما وجه القياس فمجاز محض ، لكن القياس أولى بأثره انباطن . بيانه  
أن السجود عند التلاوة لم يشرع قرينه مقصودة حتى لا يلزم بالنذر وانما  
المقصود مجرد ما يصلح تواضعا

فأما وجه القياس فمجاز محض أى ثابت بدليل هو مجاز محض لأن  
المراد بالركوع السجود باتفاق المفسرين <sup>(١)</sup> فاثبات التشابه والقرب  
بينهما بهذا الدليل وسواء القياس عليه يكون بمنزلة العمل بالمجاز فـ  
مقابلة الحقيقة ولهذا سمينا / <sup>(٢)</sup> الثانى استحسانا لأنه أقوى وأخفى  
بالنسبة الى الأول كما ترى فهذا بيان ظهور أثر الاستحسان وظهور فساد

( لكن القياس أولى ) أى بالعمل به .

(بأثره الباطن ) أى بسبب قوة أثره الباطن الذى يتضمن فساد الاستحسان .

( بهانه ) ای بیان اثر الباطن للقیاس ( أن السجود عند التلاوة  
لم یشرع قرۃ مقصودة ) ای لم یجب قرۃ لعینه - والدلیل علی أنہ  
( ۳ ) ( ۴ )  
غیر مقصود بنفسه أنه غیر مشروع بطریق الاستدلال بنفسه ولهذا لا یلزمه النذر

(١) انظر قول ابن العربي ص ( ٤٦ ) حيث قال : لا خلاف بين العلماء  
أن الركوع ههنا السجود .

وانظر الجامع لاحكام القرآن للمقرطبي (١٨٢/١٥).

(٢) آخر الورقة (١/١٨٢) من (ب)

(٣) الكلمة مطسدة في (أ) وفي (ب) و هـ هـ : يلتزما .

(٤) عند الحنفية اذا نذر الانسان شيئاً لزمه الوفاء به بشروط أربعة وهى :  
 ١ - أن يكون من جنسه واجب : فلا تلزم عيادة المريض أو قراءة المولد

التبوی ، از لیس من جنسها واجب .

٢ - ان يكون مقصود الذات لا لغيره ، فلا يلزم الوضوء بنذره ولا

كما لا يلتزم الطهارة به <sup>(١)</sup> وإنما المقصود مجرد ما يصلح تواضعا  
ليحصل به مخالفه المشركين الذين امتنعوا عن السجود لله تعالى استكبارا  
والاقتداء بالمقربين الذين تهادوا الى السجود تقربا واقتخارا كما أخبر الله  
عز وجل عن الفريقين في مواضع / <sup>(٢)</sup> من السجود / <sup>(٣)</sup>

وفي النصوص المذكورة في تلك المواضع مثل قوله تعالى : ( أولم يروا  
الى ما خلق الله من شيء يتغيرون ظلاله عن اليمين والشمائل سجدا لله ) <sup>(٤)</sup>  
( ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض ) <sup>(٥)</sup>

== ولا قراءة القرآن ، لكون الوضوء ليس مقصودا لذاته لأنه شرع  
شرطا لغيره لحل الصلاة .

٣ - ألا يكون واجبا : فلا يصح نذر الواجبات كالصلوات الخمس ،  
لأن إيجاب الواجب محال . ولا يصح نذر الوتر وسجدة  
التلاوة .

٤ - ألا يكون المنذور محالا : كقوله : لله على صوم الأُس أو  
البارحة إذ لا يلزمه . أنظر مراقي الفلاح (ص/١١٢) .  
قلت : لم يثبت أن قراءة الموطأ قرينة حتى يكون محالا للنزوم  
النذر وعدم لزومه .

(١) الكلمة ساقطة من (هـ)

(٢) آخر الورقة (١/٥٩) من (ج)

(٣) آخر الورقة (١/٢٠٢) من (أ)

(٤) سورة النحل آية (٤٨)

(٥) سورة الحج آية (١٦) .

والركوع في الصلاة يعمل هذا العمل بخلاف سجود الصلاة والركوع في غيرها

( ١ ) ( والله يسجد من في السموات والأرض ضوعا وكرها ) ( ١ )

( ٢ ) ( والله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة ) ( ٢ ) / ( ٣ )

إشارة إلى أن المراد من السجود التواضع والخضوع والانقياد .

وكذا عدم اقترانه بالركوع كما في سجود الصلاة ، وشرعية التداخل فيه دليل على / ( ٤ ) أن عينه ليس بمقصود بل المقصود منه التواضع لكن بشرط أن يكون عبادة لقوله تعالى : ( ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ) ( ٥ ) وبالإجماع إذا شرط فيه الوضوء واستقبال ( ٦ ) القبلة ( ٧ )

والركوع في الصلاة يعمل هذا العمل أى يحصل ما هو المقصود من السجود بالركوع في الصلاة لحصول معنى التواضع والعبادة فيه ، فيسقط عنه السجود به كما سقطت الطهارة للصلاة بطهاره وقعت لغير الصلاة وكالسعى إلى الجمعة يسقط بالسعى لعبادة المريض .

بخلاف سجود الصلاة ، حيث لا يجوز إقامة الركوع مقامه ، ولا عكسه لأن كل واحد منهما مقصود بنفسه . ثبت ذلك بقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أركعوا واسجدوا ) ( ٨ ) وقوله عليه الصلاة والسلام :

( ١ ) سورة الرعد آية ( ١٥ )

( ٢ ) ، النحل آية ( ٤٩ )

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٩٧ / أ ) من ( هـ )

( ٤ ) ، ، ( ١٠٧ / ب ) من ( د )

( ٥ ) سورة الاعراف آية ( ٢٠٦ )

( ٦ ) في ( د ) : والاستقبال .

( ٧ ) الكلمة ساقطة من ( د )

( ٨ ) سورة الحج آية ( ٧٧ )

فصار الأثر الخفى مع الفساد الظاهر أولى من الأثر الظاهر مع الفساد الخفى

" مكن جبهتك من الأرض " (١) . أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء " (٢) .  
وغير ذلك من الآثار فلا يتأدى بغيره .

( والركوع فى غيرها ) أى وبخلاف الركوع فى غير الصلاة حيث لا ينوب  
عن سجود التلاوة فى ظاهر الرواية ، لأن الركوع فى غير الصلاة ليس بعبادة  
والشرط فيما يتأدى به السجود أن يكون عادة .

( فصار الأثر الخفى ) للقياس وهو حصول المقصود بالركوع

( ١ ) هو جزء من حديث نسبه الزيلعى للأزرقى وابن حبان والطبرانى بلفظ

" ... وإذا سجدت فأمكن جبهتك من الأرض ... "

انظر نصب الراية ( ٣٧٣/١ )

وأصله فى أبى داود فى ( ٤٧١/١ ) فى الصلاة ، باب افتتاح الصلاة

حديث ٧٣٤ من حديث أبى حميد الساعدى وفيه " ... "

سجد فأمكن أنفه وجبهته ونحو بين يديه ... "

وأخرجه الترمذى فى ( ٥٩/٢ ) فى الصلاة ، باب ما جاء فى السجود

على الجبهة والأنف حديث ( ٢٧٠ )

وقال : وفى الباب عن ابن عباس ووائل بن حجر وأبى سعيد . قال

الترمذى : و حديث أبى حميد حديث حسن صحيح .

وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه فى ( ٣٢١/١ ) فى باب امكان

الجبهة والأنف من الأرض فى السجود .

( ٢ ) الحديث متفق عليه .

أخرجه البخارى فى ( ٢٩٥/٢ ) فى الاذان ، باب السجود على

سبعة أعظم حديث ٨٠٩ - ٨١١ عن ابن عباس رضى الله عنهما

" أمر النبى صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء " وفى باب

السجود على الأنف حديث ٨١٢ وفيه : " أمرت أن أسجد على سبعة

أعظم . وأخرجه مسلم فى ( ٢٥٤/١ ) فى الصلاة ، باب أعضاء السجود

حديث ٤٩٠

وهذا قسم عز وجوده .

( مع الفساد <sup>(١)</sup> الظاهر ) وهو اعتبار نفس الشبه والعمل بالمجاز مع امكان العمل بالحقيقة ( أولى من الأثر الظاهر ) للاستحسان / <sup>(٢)</sup> وهو العمل بالحقيقة ( مع الفساد الخفى ) وهو جعل غير المتصور مساويا للمقصود .

قوله : ( وهذا ) أى القياس الذى ترجح على الاستحسان بقوة أثره الباطن ( قسم عز وجوده ) أى قل فانه لم يوجد الا فى ست مسائل أو سبع . <sup>(٣)</sup>

منها : ما اذا ادعى الرهن <sup>(٤)</sup> الواحد رجلا كل واحد منهما يقول رهنتنى بألف وقبضته ويقيم البينة فى الاستحسان يقتضى <sup>(٥)</sup> بأنه <sup>(٦)</sup> مرهون عندهما ويجعل كأنهما ارتبنا معا لجهالة التاريخ كما فى الفرقى

( ١ ) فى ( د ) : فساد .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٨٢/ب ) من ( ب )

( ٣ ) انظر فى ترجيح القياس على الاستحسان فى اصول السرخسى ( ٢٠٥/٢ )

— ( ٢٠٦ ) .

( ٤ ) الرهن فى اللفظة : جعل الشئ \* محبوسا اى شئ \* كان بأى سبب .

انظر الصحاح ( ٢١٢٨/٥ ) المغرب ( ٣٥٦/١ ) القاموس المحيط

( ٢٣١/٤ ) .

وفى الشريعة : حبس الشئ \* بحق يمكن استيفاؤه من الرهن كالدون .

انظر تكملة فتح القدير ( ١٣٥/١٠ ) الطلبة ( ١٤٦ ) مغلنى المحتاج

( ١٢١/٣ ) والمغلنى ( ٢٩٧/٤ )

( ٥ ) فى ( د ) : يقتضى .

( ٦ ) فى ( هـ ) يقتضى به بأنه .

والهدى وكما لو ادعى الشراء وفى القياس تبطل البيئتان لتعذر / (١)  
القضاء بالكل لكل واحد منهما بالاستحالة وتعذر القضاء لواحد بعينه لعدم  
الأولية ولكل واحد بنصفه لتأديته الى الشيوع المانع فى صحة الرهن فتعين  
التهاجر . (٢)

وأخذنا بالقياس لقوة أثره (٣) الباطن فان كل واحد منهما يدعى عقدا  
على حدة ، ويثبت بهينه حسبا يكون وسيلة الى مثل الألف فى الاستيفاء  
وهذا القضاء يثبت عقد واحد وحسب يكون وسيلة الى شطره فى الاستيفاء / (٤)  
فيكون قضاء على خلاف مقتضى / (٥) الحجة .

بخلاف الرهن من رجلين فان العقد هناك واحد فيمكن اثبات موجب  
العقد به متحدا فى المحل ،

وبخلاف دعوى الشراء فاننا لم نجعل ذلك كأنهما اشتريا معا ، ان لو  
جعل كذلك لما ثبت الخيار لهما كما لو باع منهما جميعا بعقد واحد .  
ومنها ما اذا وقع الاختلاف بين السلم (٦) اليه ورب السلم (٧) فى  
ذ رعان السلم فيه . فى القياس يتحالفان وهما نأخذ وفى الاستحسان

(١) آخر الورقة (٢٠٢/ب) من (أ)

(٢) التهاجر مأخوذ الهتر وهو السقط من الكلام والخطأ فيه وتهاتر —  
الشهادات : تساقطت وبطلت . وتهاتر القوم : ادعى كل منهم على  
صاحبه باطلا وقيل : كل بينة لا تكون حجة شرعا فهى من التهاجر .  
انظر المغرب (٣٧٧/٢) .

(٣) فى (د) : أثر

(٤) آخر الورقة (١٩٧/ب) من (هـ)

(٥) ، ، (٥٩/ب) من (ج)

(٦) وهو البائع .

(٧) وهو المشتري .



.....

القول قول السلم اليه .

وجه الاستحسان أن السلم فيه <sup>(١)</sup> بيع ، فالاختلاف في ذراعانه لا يكون اختلافا في أصله بل في صفته من حيث الطول والسعة وذلك لا يوجب التحالف كالاختلاف في ذراعان الثوب البيع بعينه .

وجه القياس أنهما اختلفا في المستحق بعقد السلم ، وذلك يوجب التحالف .

ثم أثر القياس ستر ولكنه قوى من حيث أن عقد السلم إنما يعقد بالأوصاف <sup>(٢)</sup> المذكورة لا بالإشارة إلى المعين ، فكان الموصوف بأنه خمس في سبع غير الموصوف بأنه أربع في ست فبهذا تبين أن الاختلاف ههنا في أصل المستحق بالعقد وذلك يوجب التحالف فلذلك أخذنا بالقياس .

ومنها ما إذا قرأ آية السجدة في ركعة فسجد لها ثم أعادها فسي الركعة الأخرى في الاستحسان تلزمه سجدة أخرى وهو قول محمد ونفي القياس لا تلزمه وهو قول أبي يوسف الآخر <sup>(٣)</sup> .

ومنها أن الرهن بمهر المثل رهن بالتمتع استحسان وهو قول محمد ونفي القياس لا يكون رهنا بها وهو قول أبي يوسف <sup>(٤)</sup> .

ومنها غاصب العقار في الاستحسان ضامن وهو قول محمد . ونفي

(١) هو البيع المؤجل .

(٢) في (د) : في الأوصاف .

(٣) في (ج) : الأخير .

(٤) انظر هذه المسألة في المبسوط (٨٥/٥) ولأبي يوسف قول آخر

مثل قول محمد .

وأما القسم الاول فأكثر من أن يحصى

القياس ليس بضامن وهو قول أبى يوسف <sup>(١)</sup> فرجع أبو يوسف رحمه الله فى هذه المسائل من الاستحسان الى القياس لقوته .

قوله : ( فأما الأول وهو تقديم الاستحسان بقوة أثره على القياس ) ( فأكثر من أن يحصى ) كما قالوا : فيما اذا دخل جماعة الحرز فتولى بعضهم أخذ المال قطعوا جميعا فى الاستحسان ، وفى القياس يقطع <sup>(٢)</sup> الحامل وحده ، وهو قول زفر رحمه الله <sup>(٣)</sup> لأن السرقة تتم بالاخراج ولم يوجد الاخراج الا من الحامل .

ووجه الاستحسان أن الاخراج وجد من الكل معنى للمعاونة كما فى السرقة / <sup>(٤)</sup> الكبرى <sup>(٥)</sup> / <sup>(٦)</sup> فيجب قطع الكل . <sup>(٧)</sup>

( ١ ) انظر هذه المسألة فى المبسوط ( ١١ / ٧٣ ) .

وصورة المسألة ما اذا غصب رجل دارا وسكنها فانهدمت أما من سكنها وفعله أو من عطه ، وأما أنها انهدمت من غير فعله وعطه فى الحالة الأولى يكون ضامنا عند أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وأما فى الحالة الثانية فعند أبى حنيفة وأبى يوسف فى قوله الآخر لا يضمن .

وعند محمد والشافعى وأبى يوسف فى قوله الأول : يضمن .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٠٣ ) من ( أ ) .

( ٣ ) انظر المسألة فى المبسوط ( ٩ / ١٤٨ - ١٤٩ )

والى قول زفر ذهب الشافعى أما أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد فقالوا : عليهم القطع جميعا .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١ / ١٠٨ ) من ( د )

( ٥ ) قال السرخسى : السرقة نوعان : صغرى وكبرى فالكبرى هى قطع الطريق .

( ٦ ) آخر الورقة ( ١ / ١٨٧ ) من ( ب ) .

( ٧ ) الكلمة ساقطة من ( د )

وكما قالوا فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فنزعه من ساعته  
لا يحنت استحسانا ، وفي القياس يحنت لوجود اللبس بعد اليمين . (١)

وجه الاستحسان أن اليمين تعقد للبر ولا يتحقق البر الا باستثنا  
زمان النزاع عن اليمين فيستثنى ضرورة / (٢) تحقق البر .

وكما قالوا في سؤر سباع الطير أنه طاهر مكروه استحسانا وفي القياس  
نجس اعتبارا بسؤر سباع البهائم .

وجه الاستحسان أن السبع ليس بنجس العين بدليل جواز الانتفاع به  
شرعا من غير ضرورة ، وقد ثبت نجاسة لحمه ، لأن الحرمة لا للكرامة مع  
صلاحية الغذاء دليل النجاسة فثبت صفة النجاسة في لعابه بتولده من اللحم  
وأنه يشرب بلسانه الذي هو رطب بلعابه فيتنجس سؤره ضرورة مخالفا لعابه  
الماء ، فأما سباع الطير فتشرب بالمنقار وهو (٤) طاهر بذاته ، لأنه  
عظم جاف فلا يجاور الماء بملاقاته نجاسة فيبقى طاهرا / (٥) الا أنا اثبتنا  
صفة الكراهة لعدم تعاملها عن الميتة والنجاسة فكانت كالدجاجة المخلاة

ففي جنس هذه المسائل رجح علماؤنا الاستحسان بقوة أثره الباطن  
على القياس الذي ضعف أثره فثبت أن الاعتبار لقوة الأثر عند هم لا للظهور  
والخفاء .

(١) انظر هذه المسألة في الكتاب مع اللباب (١١/٤) .

(٢) آخر الورقة (١/١٩٨) من (هـ)

(٣) أنظر المسألة في شرح المنار وحواشيه (٨١٤) وتيسير التحرير  
(٧٨/٤) والتقرير والتحبير (٢٢٣/٣) .

(٤) في (ب، ج) وهو عظم طاهر .

(٥) آخر الورقة (١/٦٠) من (ج)

ثم المستحسن بالقياس الخفى يصح تعديته بخلاف المستحسن بالأثر أو  
الاجماع أو الضرورة كالسلم والاستصناع وتطهير الحياض والآبار والأواني

قوله : ( ثم المستحسن بالقياس الخفى . . . الى آخره )  
اعلم أن الاستحسان لا يقتصر على القياس الخفى الذى ذكرنا بل هو  
أنواع أربعة : استحسان بالأثر وهو أن يرد نص بخلاف القياس فيستحسن  
العمل بالنص ويترك القياس به مثل السلم<sup>(١)</sup> فان القياس يأبى جوازه ، لأن  
المعقود عليه الذى هو محل العقد معدوم<sup>(٢)</sup> حقيقته عند العقد ، والعقد  
لا ينعقد فى غير محله ، الا أننا تركنا القياس بالأثر الموجب للترخص وهو  
قول الراوى ورخص فى السلم وقوله عليه الصلاة والسلام " من أسلم منكم فليسلم  
فى كيل معلوم . . الحديث " <sup>(٣)</sup> وأقننا الذمة التى هى محل السلم  
فيه<sup>(٤)</sup> مقام ملك المعقود عليه فى حكم فى جواز السلم .

( ١ ) السلم فى اللغة : التقديم والتسليم . وفى الشرع : ( اسم العقد  
يوجب الملك فى الثمن عاجلاً وفى الثمن آجلاً )  
الاختيار ( ٣٣ / ٢ ) والمهذب ( ٣٠٧ / ١ ) .

( ٢ ) فى ( جـ ) : معدوم .  
( ٣ ) قال الحافظ فى الدراية ( ١٥٩ / ٢ ) متفق عليه من حديث ابن عباس  
رضى الله عنهما .  
أخرجه البخارى فى ( ٤٢٨ / ٤ ) فى السلم ، باب السلم فى كيل معلوم  
وباب السلم فى وزن معلوم حديث ٢٢٣٩ ، ٢٢٤٠  
وأخرجه سلم فى ( ١٢٢٧ / ٣ ) فى المساقاة ، باب السلم فى كيل  
معلوم حديث ١٦٠٤ عن ابن عباس رضى الله عنهما " . . . من أسلف  
فى تمر فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم " .

( ٤ ) هو الصبيح المؤجل .

واستحسان بالاجماع وهو أن ينعقد اجماع <sup>(١)</sup> على خلاف القياس الظاهر مثل الاستصناع فيما فيه للناس تعامل بأن يأمر <sup>(٢)</sup> انسانا ليخزله خفا مثلا بكذا وبين صفته ومقداره ولا يذكر <sup>(٣)</sup> له أجلا ويسلم اليه الدراهم أولا يسلم فانه يجوز <sup>(٤)</sup> والقياس يقتضى عدم جوازه — لأنه بيع معدوم للحال حقيقة وهو معدوم وصفا في الذمة ولا يجوز بيع شيء إلا بعد تعيينه حقيقة أو ثبوته في الذمة كالسلم ، فأما مع العدم من كل وجه فلا يتصور عقد

لكنهم استحسنوا تركه بالاجماع الثابت بتعامل الأمة من غير تكبر ، لأن جهة الخطأ في القياس بالاجماع تتعين في هذه الصورة كما تتعين بالنص فيكون واجب الترك .

ولا يقال الاجماع وقع معارضا للنص في هذه الصورة وهو قوله <sup>(٥)</sup> صلى الله عليه وسلم : " لا تبع ما ليس عندك " . <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) في (ب) : اجماعا .  
 (٢) في (ب ، ج) : أمر .  
 (٣) آخر الورقة (٢٠٣/ب) من (أ)  
 (٤) انظر المسألة في شروح النوار (٨١٣) وكشف الاسرار (٥١٤) والمبسوط (١٣٨/١٢) .  
 (٥) آخر الورقة (١٨٣/ب) من (ب)  
 (٦) أخرجه أحمد في السند (٤٠٢/٣ ، ٤٣٢)  
 وأبو داود في (٧٦٨/٣) في البيوع ، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده رقم (٣٥٠٣) بنفس لفظ المؤلف عن ابن عمر .  
 والترمذي في (٥٣٤/٣) في البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك رقم ١٢٣٢ بنفس اللفظ الذي ذكره المؤلف .  
 والنسائي في (٢٨٩/٧) في البيوع ، باب ما ليس عند البائع .

.....  
 لأننا نقول قد صار النص مخصوصا في حق هذا الحكم بالاجماع / (١)  
 فبقى القياس النافي للجواز معارضا للاجماع فسقط اعتباره بمعارضة الاجماع .

واستحسان بالضرورة وهو أن (٢) يترك القياس (٣) الظاهر لضرورة  
 دعت اليه مثل تطهير الحيض والآبار والأواني فان القياس يأبى طهارة هذه  
 الأشياء بعد تنجسها لأنه لا يمكن صب الماء على الحوض أو البئر ليتطهر .

وكذا الماء الداخل في الحوض أو الذي ينبع من البئر يتنجس بملاقاة  
 النجس والدلو تنجس أيضا بملاقاة الماء فلا تزال تعود وهي نجسه .

وكذا الأناة إذا لم يكن في أسفله ثقب يخرج الماء منه إذا أجرى من  
 أعلاه ، لأن الماء النجس يجتمع في أسفله ، فلا يحكم بطهارته ، إلا أنهم  
 استحسنوا ترك العمل بموجب القياس للضرورة الموجهة الى ذلك لعامة الناس ،  
 وللضرورة تأثير في سقوط الخطاب .

واستحسان بالقياس الخفي كما بينا .

(٤) فالشيخ رحمه الله أشار الى أقسامه وفرق بين القسم الأخير وبين /  
 سائر الاقسام فقال : ( المستحسن ) أي الاستحسان ( بالقياس الخفي ) (٥)  
 يصح تعديته الى محل آخر ، لأنه وإن اختص باسم الاستحسان فهو قياس .

=== وابن ماجه في ( ٧٣٧/٢ ) في البيوع ، باب النهى عن بيع ما ليس عندك

حديث ٢١٨٧

وأخرجه الهيثمي في موارد الظمان الى زوائد ابن حبان في ( ٢٧٤ ) في

البيوع ، باب في المبيع قبل قبض الثمن رقم ( ١١٢٠ )

( ١ ) آخر الورقة ( ١٩٨ / ب ) من ( هـ )

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( هـ )

( ٣ ) في ( ب ) : بالقياس .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٦٠ / ب ) من ( جـ )

( ٥ ) وهو ما يقابل القياس الجلي .

ألا ترى أن الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب يمين البائع قياسا ،  
لأنه هو المدعى ويوجبه استحسانا ، لأنه ينكر وجوب التسليم بما ادعاه المشتري

نمنا

شرعى في الحقيقة . وحكم القياس الشرعى التعدية <sup>(١)</sup> على ما ستعرفه  
بخلاف الاقسام الأخر <sup>(٢)</sup> فإنها غير معلولة بل هي معدول بها عمن  
القياس فلا تقبل التعدية .

ثم بين مثالا لما ذكرنا فقال : ( ألا ترى أن الاختلاف في الثمن  
قبل قبض الثمن والمبيع لا يوجب يمين البائع قياسا ) لأنها لما اتفقا على  
المبيع فقد <sup>(٣)</sup> اتفقا على أن المبيع ملك المشتري فالمشتري لا يكون مدعيا  
على البائع شيئا في الظاهر ، بل البائع يدعى زيادة الثمن والمشتري  
ينكرها <sup>(٤)</sup> فكان القياس بالنظر الى سائر الخصومات أن يسلم المبيع الى  
المشتري بما أقر به ويحلفه البائع على الباقي <sup>(٥)</sup> .

وفي الاستحسان : تجب اليمين على البائع كما تجب على المشتري ،  
لأن المشتري يدعى عليه وجوب تسليم المبيع باحضار أقل الشئين الذى يقر به  
والبائع ينكر تسليم المبيع بما يقر به المشتري <sup>(٦)</sup> من الثمن والمبيع كما يوجب  
استحقاق الملك على البائع يوجب استحقاق اليد عليه عند وصول الثمن اليه .

(١) في (ج) : بالتعدية .

(٢) في (ب) : الآخر .

(٣) في (أ ، ب ، د) : قد .

(٤) في (ب ، ج) : منكرها .

(٥) آخر الورقة (٢٠٤/أ) من (أ)

(٦) آخر الورقة (١٠٨/ب) من (د)

وهذا حكم تعدى الى الوارثين والى الاجارة فأما بعد القبض فلم يجب به  
يعين البائع الا بالأثر بخلاف القياس عند أبى حنيفة وأبى يوسف فلم يصح تعديته

وهذا أى وجوب التحالف قبل القبض حكم تعدى الى الوارثين حتى لو  
مات المتعاقدا ووقع الاختلاف <sup>(١)</sup> بين وارثيهما فى مقدار الثمن قبل  
القبض يجرى التحالف بينهما ، لأن الوارث قائم مقام المورث فى حقون العقد  
فوارث البائع يطالب وارث المشتري بتسليم الثمن ووارث المشتري يطالبه  
بتسليم السبع فيمكن تعدية التحالف اليهما .

وتعدى الى الاجارة أيضا حتى لو اختلف / <sup>(٢)</sup> القصار ورب الثوب  
فى مقدار الأجرة قبل أن يأخذ القصار فى العمل يتحالفان ، لأن التحالف  
مشروع لدفع الضرر عن كل واحد منهما بطريق / <sup>(٣)</sup> الفسخ ليعود اليه رأس  
ماله وعقد الاجارة محتمل للنسخ قبل اقامة العمل كالبيع . ويمكن ان يجعل  
كل واحد منهما مدعى ومنكرا على الوجه الذى قلنا فيجرى التحالف بينهما .

( فأما بعد القبض ) أى الاختلاف الذى وقع بعد القبض فى الثمن .

فلم يجب ، أى لم يجب به يعين البائع الا بالأثر ، لأن المشتري لا  
يدعى لنفسه شيئا على البائع ان السبع سلم اليه ، فكان ثبوت  
التحالف بالأثر على خلاف القياس عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله  
فيقتصر <sup>(٤)</sup> على مورد النص ولا يتعدى الى الوارث حتى لو اختلف وارث البائع  
ووارث المشتري بعد موت المتعاقدين والسلعة مقبوضة قائمة كان القول قول وارث

(١) غنى ( ب ، ج ) : الخلاف .

(٢) آخر الورقة ( ١٩٩/أ ) من ( هـ )

(٣) ، ، ( ١٨٤/أ ) من ( ب )

(٤) فى ( أ ) معتصر .



المشتري ولا يجرى التحالف بينهما ، لأن التحالف بعد القبض معدول به  
عن القياس مستحسن بالأثر وهو قوله عليه الصلاة والسلام " إذا اختلف  
المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا " (١) فان لفظ التراد يشير الى  
جريان التحالف بعد القبض ان التراد لا يتصور الا بعد القبض فلذلك لا يتعدى  
الى غير المنصوص عليه .

(١) قال الحافظ في التخليص (٣٢/٣) حديث ١٢٢٣ رواه عبد الله

ابن احمد في زيادات المسند ورواه الطبري والدارمي .

قلت روى بالمعنى .

روى الدارمي (٢٥٠/٢) في البيوع ، باب اذا اختلف المتبايعان  
عن ابن سمود رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول : البيعان اذا اختلفا والمبيع قائم بعينه وليس  
بينهما بينة فالقول ما قال البائع أو يترد ان البيع " .

ورواه مالك بلاغا عن ابن سمود رضى الله عنه في (١٧١/٢) في

البيوع ، باب الخيار حديث (٨٠) والحديث وصله الترمذي في

(٢٧٠/٢) في البيوع ، باب ما جاء اذا اختلف البيعان حديث

١٢٧٠

ورواه ابو داود في (٧٨٠/٣) في البيوع ، باب اذا اختلف

البيعان والمبيع قائم .

وقال البيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢/٢) بعد ان روى رواية أبي

داود قال : هذا اسناد حسن موصول .

ورواه الحاكم في المستدرک (٤٥/٢) وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه

ووافقه عليه الذهبي .

وأما لفظه : والسلعة قائمة قال الحافظ : هذه الزيادة انفرد بها ابن

أبي ليلى وهو ضعيف سىء الحفظ . وأما قوله : تحالفا فلم يقع عند أحد

منهم وإنما عندهم والقول قول البائع أو يرد ان المبيع .

وعند محمد رحمه الله يجرى التحالف في جميع هذه الصور ، لأن التحالف  
انما يصار اليه عنده باعتبار / <sup>(١)</sup> أن كل واحد منهما يدعى عقدا ينكره الآخر  
ان البيع بألف غير البيع بألفين ، ألا ترى أن شاهدي البيع اذا اختلفا في  
مقدار الثمن لا تقبل الشهادة ، والدليل عليه أنه لو انفرد كل واحد منهما  
باقامة البينة وجب قبول بئنته .

فعرفنا أن كل واحد منهما / <sup>(٢)</sup> يدعى عقدا ينكره الآخر فيحلف كل  
واحد منهما على دعوى صاحبه . وهذا المعنى يتحقق قبل القبض ويعد  
فهبت التحالف في الجميع ويتعدى الى الورثين والاجارة .

ولجواب أنا لا نسلم أن كل واحد منهما يدعى عقدا آخر ، فان العقد  
لا يختلف باختلاف الثمن ألا ترى أن الوكيل <sup>(٣)</sup> بالبيع بألف يملك البيع بألفين  
وأن البيع بألف قد يصير بألفين بالزيادة في الثمن وقد <sup>(٤)</sup> يصير بخمسائة  
بالحط عنه .

وكذا لو كان المشتري جارية حل للمشتري وطئها ولو كان الاختلاف في  
الثمن يوجب اختلاف العقد لما حل له وطئها كما اذا ادعى أحدهما البيع ،  
والآخر الهبة <sup>(٥)</sup> واختلاف الشاهدين في مقدار الثمن لم يمنع من قبول

( ١ ) آخر الورقة ( ٦١ / أ ) من ( ج )

( ٢ ) ، ، ( ٢٠٤ / ب ) من ( أ )

( ٣ ) في ( د ) : قد .

( ٤ ) الوكيل : القائم بما فوض اليه فيكون فعلا بمعنى مفعولا لأنه موكل اليه

انظر المغرب ( ٣٦٨ / ٢ ) والصاحح ( ١٨٤٥ / ٥ ) .

( ٥ ) في ( د ) : قد .

( ٦ ) الهبة لغة ايصال النفع الى الغير . انظر الصاحح ( ٢٣٥ / ١ ) ،

ثم الاستحسان ليس من باب خصوص العلل ، لأن الوصف لم يجعل عليه  
فى مقابلة النص والاجماع والضرورة لأن فى الضرورة اجماعا والاجماع مثل الكتاب والسنة

الشهادة لا اختلاف العقد ، بل لأن المدعى يكذب أحدهما وقبول بهينة  
المشتري عند الانفراد باعتبار أنه مدع / (١) صورة لا معنى ، وذلك كاف  
لقبول بينته ، ولكن لا يتوجه به اليمين على خصمه ، كالمدعى اذا ادعى رد  
الوديعة ، لا يتوجه به اليمين على خصمه وان كانت بينته تقبل عليه .

قوله : ( ثم الاستحسان ليس من باب خصوص العلل ... الى آخره )

اعلم أن تخصيص العلة / (٢) المستنبطة / (٣) وهو تخلف الحكم عن  
الوصف المدعى علة فى بعض الصور لمانع ، جائز عند القاضى الامام أبى زيد  
والشيخ أبى الحسن الكرخى ، وأبى بكر الرازى وأكبر العراقيين ، وهو مذهب  
مالك ، وأحمد بن حنبل رحمهم الله وعامة المعتزلة . (٥)

=== والقاموس المحيط ( ١٤٣/١ ) انظر انيس الفقهاء ( ٢٥٥ )  
وشرعا تطليك عين بلا عوض . انظر اللباب شرح الكتاب ( ١٧١/٢ ) .

- ( ١ ) آخر الورقة ( ١٩٩/ب ) من ( هـ ) .  
( ٢ ) ، ، ( ١٨٤/ب ) من ( ب )  
( ٣ ) تخصيص العلة هو الذى يقال له فى قواعد العلة : النقض وهو تخلف  
الحكم عن العلة . انظر المحلى والبنانى على جمع الجوامع ( ٢٩٤/٢ )  
— ( ٢٩٦ ) وفواتح الرحموت ( ٢٧٧/٢ ) .  
قال المؤلف فى كشف الاسرار ( ٣٢/٤ ) هذا الاختلاف فى العلة  
المستنبطة ، فأما فى العلة المنصوصة فانفق القائلون بالجواز فى  
المستنبطة على الجواز فيها . ومن لم يجوز التخصيص فى المستنبطة  
فأكثروهم جوزه فى المنصوصة ، وبعضهم منعه فى المنصوصة أيضا ، وهو  
مختار عبد القاهر البغدادى وأبى اسحق الاسفرائينى . وقيل : انه منقول عن  
الشافعى رحمه الله اه  
( ٤ ) انظر تقويم الادلة ( ٤٣٨/١ ) .  
( ٥ ) انظر الكلام فى المسألة فى كشف الاسرار ( ٣٢/٤ ) ===

.....  
 وذهب مشايخ ديارنا قديما وحديثا : الى أنه لا يجوز ، وهو  
 أظهر قولى الشافعى رحمه الله ، ومختار المصنف .

احتج من جوزه : بأن العلة الشرعية أمانة على الحكم وليست بموجبة  
 بنفسها ، وإنما صارت أمانة بجعل جاعل فجاز ان تجعل أمانة للحكم فى محل  
 ولم تجعل أمانة فى محل ، كما جاز ان تجعل أمانة فى وقت دون وقت ،  
 وتختلف الحكم عنها فى بعض المواضع ، لا يخرجها عن كونها أمانة . لأن  
 الأمانة لا تستلزم وجود الحكم فى كل المواضع ، بل الشرط فيها غلبة وجود  
 الحكم عند وجودها ، كالغيم الرطب فى الشتاء أمانة للمطر ، وقد يتخلف  
 المطر عنه فى بعض الأحيان ، وذلك لا يدل على أنه ليس بأمانة .

وتسك من أبى جوازه : بأن وجود العلة مع تخلف حكمها مناقضة  
 فتفسد به ، وذلك لأن الوصف الذى جعل علة اذا وجد متعبرا عن الحكم  
 لا يخلو من أن يكون / <sup>(١)</sup> امتناع الحكم : لمانع ، أولا لمانع .

والثانى ظاهر الفساد ، ان التخلف بلا مانع مناقضة بلا خلاف .

وكذا الأول ، لأن علل الشرع أمارات وأدلة على أحكام الشارع ،  
 فكان بمنزلة ما لو نص الشارع فى كل وصف : أن هذا / <sup>(٢)</sup> الوصف دليل  
 على هذا الحكم أينما وجد ، فإذا خلا الدليل عن المدلول كان / <sup>(٣)</sup> مناقضة

=== وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ( ٢٧٧/٢ ) المستصفى ( ٣٣٦/٢ )  
 التبصرة ( ٤٦٦ ) شفاء الغليل ( ٤٥٨ ) المنحول ( ٤٠٤ ) اللع ( ٦٤ )  
 شرح المحلى والبنانى على جمع الجوامع ( ٢٩٤/٢ - ٢٩٦ ) روضة الناظر  
 مع شرحها نزهة الخاطر العاطر ( ٣٢١/٢ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٠٥/أ ) من ( أ )

( ٢ ) ، ، ( ١٠٩/أ ) من ( د )

( ٣ ) ، ، ( ٦١/ب ) من ( ج )

وباقى الكلام مذكور فى الكشف . ( ١ )

ثم من أجاز من مشائخنا تخصيص العلة : زعم أن ذلك مذهب علمائنا الثلاثة ( ٢ ) استدلين بأنهم قد قالوا بالاستحسان ، وليس ذلك الا تخصيص العلة . فان معنى التخصيص وجود العلة مع عدم الحكم لمانع . والاستحسان بهذه الصفة ، فان حكم القياس قد امتنع فى صورة الاستحسان لمانع مع وجود العلة ، فثبت أنهم قائلون بالتخصيص .

فرد الشيخ رحمه الله ذلك وقال : ( الاستحسان ليس من باب خصوص العلل ) يعنى : أنه ليس بدليل مخصص للقياس ، بل عدم حكم القياس لعدم العلة ، وذلك لأن القياس اذا عارضه استحسان لم يبق القياس ،

( ١ ) انظر كشف الاسرار ( ٣٢ / ٤ ) فما بعدها .  
( ٢ ) قال صاحب فواتح الرحموت : قال صدر الاسلام تكلم القوم قد يمسوا وحديثا فى تخصيص العلة ولم يرد عن الامام وصاحبيه وزفر وسائر أصحابنا . وادعى قوم من اجلة اصحابنا كالشيخ الامام ابى بكر السرازى والشيخ ابى الحسن الكرخى والقاضى خليل بن احمد السجزى أن مذهب ابى حنيفة القول بتخصيص العلة واستشهد بمسائل . وذكر المداسبى من الاشعرية : ان ابا حنيفة يقول ذلك وعد من مناقبه . ونقل صاحب فواتح الرحموت من كتاب التحقيق حيث قال : وقال فى التحقيق من قال بتخصيص العلة من مشائخنا زعم ان ذلك مذهب علمائنا الثلاثة اهـ انظر فواتح الرحموت ( ٢٧٨ / ٢ ) .

وقال الفزالى فى شفاء الغليل ( ٤٦٠ ) : ولم ينقل عن ابى حنيفة والشافعى رضى الله عنهما - تصريح بجواز التخصيص أو منعه ، ولكن نقل أبو زيد رضى الله عنه - من كلام ابى حنيفة والشافعى رضى الله عنهما تعليقات بعلى منقوضة : يمكن دفعها بوجوه من النظر مقتبسة

وكذا اذا عارضه الاستحسان أوجب عدمه فصار عدم الحكم لعدم العلة لا لمانع مع قيام العلة ، وكذا نقول في سائر العلل المؤثرة ، وبيان ذلك في قولنا في الصائم اذا صب الماء في حلقه انه يفسد صومه

---

لأن / (١) دليل الاستحسان ان كان نصار ، فلا اعتبار للقياس في مقابلته ان من شرط صحته عدم النص .

وكذا ان كان اجماعا ، لأنه مثل النص في ايجاب الحكم ابتداء .

وكذا ان كان ضرورة ، لأن في موضع الضرورة اجماعا .

وكذا ان كان قياسا خفيا ، لأنه أقوى من القياس الجلي (٢) وأرجح

منه ، فكان المرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة المعدوم . فثبت أن عدم الحكم لعدم العلة لا لمانع مع قيام العلة . فلم يكن من باب التخصيص في شيء .

وكذلك نقول في سائر العلل المؤثرة ، أى مثل ما قلنا في القياس مع الاستحسان / (٣) من عدم الحكم لعدم العلة نقول في سائر العلل المؤثرة اذا تخلف عنها أحكامها في بعض المواضع ، يعنى نضيف العدم الى عدم العلة في جميع الصور ، لا الى المانع (٤).

---

=== عما جرى التعليل به ، لا بطريق التصريح . فاستدل بها على قولهم بالتخصيص ا هـ

وراجع تقويم اصول الفقه للدبوسى ( ٤٣٨ / ١ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٠٠ ) من ( هـ ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( ج ، هـ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١ / ١٨٥ ) من ( ب )

( ٤ ) في ( هـ ) : مانع .

لفوات ركن الصوم ولزم عليه الناس . فمن أجاز خصوص العطل قال بما امتنع حكم هذا التعليل ثمه لمانع وهو الأثر .

وقلنا نحن انعدم لعدم هذه العلة ، لأن فعل الناس منسوب الى صاحب الشرع فسقط معنى الجنائية وصار الفعل عفواً فبقى الصوم لبقاً ركنه لا لمانع مع فوات ركنه

وبيان ذلك أى بيان ما قلنا من عدم الحكم لعدم العلة : قولنا فى الصائم اذا صب الماء فى خلقه بالاكراه وهو ذاكر الصوم أن صومه يفسد خلافاً لغير رحمه الله ، لأن ركن الصوم وهو الاساك ، قد فات لوصول المغذى المفطر الى جوفه .

وهذا تعليل بوصف مؤثر .

ولزم عليه الناس فان صومه لا يفسد مع فوات الركن حقيقة .

فمن أجاز خصوص العطل أى تخصيصها قال : امتنع حكم هذا التعليل ثمة ، أى فى صورة (١) النسيان لمانع وهو الأثر الوارد فيه مع قيام العلة .

وقلنا نحن : عدم الحكم فى الناس لعدم هذه العلة فانها عدمت بسبب زيادة التحقت بها ، وهى أن فعل الناس منسوب الى صاحب الشرع الذى هو صاحب الحق بقوله عليه الصلاة والسلام : (٢) إنما أطعمك الله وسقاك (٣) فصار فعله بهذه النسبة ساقط الاعتبار ولم يبق فيه معنى الجنائية

(١) فى (ج) : موضع .

(٢) آخر الورقة (٢٠٥/ب) من (أ)

(٣) تقدم تخريجه (س/١٢٢) .

فالذى جعل عند هم دليل الخصوص جعلناه دليل العدم وهذا أصل  
هذا الفعل فاحفظه واحكمه ففيه فقه كثير ومخلص كـ

وصار الفعل عفوا أى ساقطا وإذا لم يبق فعله معتبرا شرعا كان ركن الصوم باقيا  
حكما فكان عدم الحكم وهو الفطر لعدم العلة الموجبة للفطر لا لما منع منع من  
الفطر مع قيام العلة الموجبة له .

قالوا : فيه انكار الحس والعقل والشرع وانقلاب الحقيقة .

أما الحس فلأن الأكل قد وجد حسا ، والفعل الحسى لا يقبل الارتفاع  
حقيقة ولا حكما ، إذا الأصل هو المطابقة وأما العقل / (١) فلأن السانافة  
بين الأكل والكف متحققة وقد حكم صريح العقل بوقوع التنافيين بلا ريب  
فانتفى الآخر ضرورة .

وأما الشرع فلأنه لو حلف لا يفطر فاكل (٢) ناسيا يحنث فى يمينه .  
وأما انقلاب الحقيقة فلوجود الأكل حقيقة فلو قلنا بعدمه يؤدى الى  
ما ذكرنا .

والجواب أنا لا نجعل الأكل غير أكل حقيقة ، ولكن لا نجعله سببا  
للفطر بنسبته الى صاحب الحق من حيث التسبب / (٣) ومسألة الفطر ممنوعة

( فالذى جعل عند هم دليل الخصوص ) أى الشئ الذى جعل عند أهل  
التخصيص مانعا للحكم مع قيام العلة من نص أو غيره ( جعلناه ) أى ذلك  
الشئ \* ( دليل عدم العلة ) .

( وهذا ) أى جعل ما صيره دليل الخصوص دليل العدم أصل

( ١ ) آخر الورقة ( ٦٢ / أ ) من ( ج ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( ج )

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٠٠ / ب ) من ( هـ )



.....  
 هذا الفصل ، وهو تخصيص العلة فاحفظ هذا الأصل واحكمه بفتح الهمزة  
 ففيه فقه كثير [ومخلص كبير] <sup>(١)</sup> .

أما الأول فلان <sup>(٢)</sup> تد المعلن يحتاج في رعاية هذا الأصل الى ضبط  
 جميع أوصاف العلة <sup>(٣)</sup> في كل صورة ليتمكن رد ما يرد نقضا عليه بهذا <sup>(٤)</sup>  
 الطريق .

وأما الثاني فلان جميع صور التخصيص تبطل بهذا الأصل فكانت  
 رعايته واجبة / <sup>(٥)</sup> .

قلت : ان الخلاف في مسألة التخصيص راجع الى العبارة ففى  
 التحقيق ، لأن العلة في غير موضع تخلف الحكم عنها صحيحة عند  
 الفريقين وفي موضع التخلف الحكم معدوم بلا شبهة الا أن عدم مضاف الى  
 المانع عندهم ، وعندنا الى عدم العلة ، وقد أوضحناه في الكشف <sup>(٦)</sup> .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج)

(٢) في (ج) : فان .

(٣) في (ب ، ج) العلة كما في .

(٤) في (هـ) : هذا .

(٥) آخر الورقة (١٨٥/ب) من (ب)

(٦) أنظر كشف الاسرار للمؤلف (٤٠/٤ - ٤٢) .

وأما حكمه : فتعدية حكم النص الى ما لا نص فيه ليثبت فيه بغالب الرأى على احتمال الخطأ فالتعدية حكم لازم للتعليل عندنا .

قوله : ( وأما حكمه ) أى <sup>حكم</sup> القياس : فتعدية حكم النص ( أى تعدى حكمه ) الى ما لا نص فيه ( أى ثبوت <sup>(١)</sup> مثل حكم النصوص عليه فى محل لا نص فيه .

وزاد القاضى الامام أبوزيد : ( ولا اجماع ولا دليل فوق الرأى ) <sup>(٢)</sup> ان <sup>(٣)</sup> من شرط صحة القياس عدم دليل آخر فوقه ( ليثبت فيه ) <sup>(٤)</sup> الضمير راجع الى ( ما ) أى ليثبت الحكم فى ذلك المحل ( بغالب الرأى ) <sup>(٥)</sup> / <sup>(٦)</sup> لا بطريق القطع ، ان القياس من الادلة الظنية دون القطعية ، وان كان وجوب العمل به بطريق القطع .

وقوله : ( على احتمال الخطأ ) اشارة الى أن المجتهد يخطئ ويصيب <sup>(٧)</sup> ، كما هو مذهب / <sup>(٨)</sup> العامة .

- (١) فى (ج) : اثبات .
- (٢) انظر تقويم أصول الفقه للدبوسى (١/٣٤٧) .
- (٣) فى (ج) : أى .
- (٤) الكلمة ساقطة من (ب)
- (٥) الكلمة مطسدة فى (أ)
- (٦) آخر الورقة (٢٠٦/ب) من (أ)
- (٧) انظر الكلام حكم المجتهدين فى الفروع فى جمع الجوامع (٢/٣٨٩) ، اللع (٧٣) شرح تنقيح الفصول (٤٣٨) المعتمد (٢/٩٥٦) ، السوداء (٤٩٧) ارشاد الفحول (٢٦٠) والمحصل (٢/٤٧) والمنحول (٤٥٣) .

(٨) آخر الورقة (١٠٩/ب) من (د) .

وعند الشافعى : هو صحيح بدون التعدية حتى جوز التعليل بالثمنية

(١) فالتعدى (حكم لازم للتعليل عندنا) ، حتى لو خلا تعليل عن التعدى (٢) كان باطلا ، فكان القياس والتعليل عندنا بمنزلة المترادفين .

(وعند الشافعى رحمه الله هو صحيح) أى التعليل (٣) صحيح من غير اشتراط التعدى وحكمه : ثبوت الحكم فى المنصوص عليه بالعلة . (٤)

ثم ان كانت العلة متعددة يثبت الحكم بها فى الفرع ، ويكون قياسا . وان لم تكن متعددة بقى الحكم مقتصرا على الأصل ، ويكون تعليلنا مستقيما بمنزلة النص الذى هو عام ، والذى هو خاص . فعلى هذا يكون

(١) فى (ج) : فالتعدية .

(٢) فى (ب ، ج) : التعدية .

(٣) فى (ب ، ج ، د) : التعدية .

(٤) عند الشافعى رحمه الله أن الحكم فى الأصل ثابت بالعلة وعند الأحناف ثابت بالنص .

انظر المستصفى (٣٤٦/٢) وسلم الثبوت (٢٩٣/٢) وهذا الخلاف

لفظى واليه ذهب الغزالى وصاحب سلم الثبوت وابن الهمام والامام

الرازى .

قال الغزالى فى المستصفى (٣٤٦/٢) : (العلة إذا كانت متعددة

فالحكم فى محل النص يضاف الى العلة أو الى النص ؟ فقال أصحاب

الرأى يضاف الى النص . . . وقال أصحابنا يضاف الى العلة . وهو

نزاع لا تحقيق تحته فانا لا نعى بالعلة الا باعث الشرع على الحكم فانه

لو ذكر جميع المسكرات باسمائها فقال : لا تشربوا الخمر والنبيذ وكذا

وكذا ونذر على جميع مجارى الحكم لكان استيعابه مجارى الحكم لا ينعنا

من أن نطن ان الباعث له على التحريم الاسكار فنقول : الحكم مضاف

الى الخمر والنبيذ بالنص ، ولكن الاضافة اليه معلل بالشدة ، بمعنى

ان باعث الشرع على التحريم الشدة ) انظر التحرير مع التيسير (٢٩٤/٢)

والمحصول (٢٣٠/٢) (٤٣١) وجمع الجوامع شرح المحلى (٢٣١/٢) .

.....

التعليل أعم من القياس ، والقياس نوعا منه . وحاصل هذا الفصل : أن أهل الأصول اتفقوا : على أن تعدية العلة شرط صحة القياس ، وعلى صحة العلة القاصرة الثابتة / (١) بنص أو اجماع . (٢)

واختلفوا : في صحة القاصرة المستنبطة كتعليل حرمة الربا في النقد بنبعة الثمنية . (٣)

فذهب أبو الحسن الكرخي من أصحابنا المتقدمين ، وعامة المتأخرين منهم كالقاضي الإمام أبي زيد ومتابعيه إلى / (٤) فسادها وهو قول بعض أصحاب الشافعي وأبي عبد الله البصري من المتكلمين .

(١) آخر الورقة (٦٢/ب) من (ج)  
(٢) اتفق العلماء : على أن العلة القاصرة الثابتة بالنص أو الاجماع صحيحة إلا ما روى القاضي عبد الوهاب المالكي في الملخص عند بعض الفقهاء أنها لا تصح على الإطلاق فيه / سواء كانت منصوطة أو مستنبطة وقال : وهو قول أكثر فقهاء العراق .  
قال ابن السبكي في الإبهاج : وهذا — أي قول القاضي عبد الوهاب يصادم ما نقلناه من وقوع الاتفاق في المنصوصة ، ولم أر هذا القول في شيء مما وقف عليه من كتب الأصول سوى هذا .  
انظر الإبهاج (١٤٤/٣) .

(٣) فالثنوية قاصرة على الذهب والفضة ولا توجد في غيرها . انظر الكلام في العلة القاصرة في تيسير التحرير (٥/٤) والمعتد (٨٠١/٢) فواتح الرحموت شرح الثبوت (٢٧٦/٢) أصول السرخسي (١٥٨/٢) شفاء الغليل (٥٣٧) الاحكام للآلدي (٣١١/٣) التبصرة (٤٥٢) المستصفى (٢٤٥/٢) الإبهاج (١٤٣/٣) شرح تنقيح الفصول (٤٠٩) المسودة (٤١١) ارشاد الفحول (٢٠٩) وتقويم أصول الفقه للدبوسى (٢٦٥/١ — ٢٦٦) وميزان الأصول (٦٣٦) .

(٤) آخر الورقة (٢٠١/أ) من (هـ)

واحتج بأن هذا لما كان من جنس الحجج وجب أن يتعلق به الإيجاب كسائر الحجج ، الا ترى ان دلالة كون الوصف علة لا يقتضى تعديه بل يعرف ذلك معنى فى الوصف

وزهد جمهور الفقهاء\* والمتكلمين مثل : الشافعى وعامة أصحابه ، وأحمد بن حنبل ، والقاضى أبى بكر الباقلانى ، وعبد الجبار ، وأبى الحسين البصرى ، الى صحتها ، وهو مذهب مشايخ سمرقند من أصحابنا ورئيسهم الشيخ أبو منصور رحمه الله ، وهو مختار صاحب الميزان . (١)

تمسكوا فى ذلك : بأن هذا أى الرأى استتبط من الكتاب والسنة من جنس الحجج التى تعلق بها أحكام الشرع ، فوجب أن يتعلق به الإيجاب أى اثبات الحكم مطلقا سواء تعدى الى فرع أولم يتعد ، كسائر الحجج من الكتاب والسنة . فان الحكم يثبت به خاصا كان أو عاما .

وهذا لأن الشرط فى الوصف الذى يحلل الأصل به قيام دلالة التمييز بينه وبين سائر الأوصاف من التأثير ، أو الإخالة والمناسبة ، وذلك يتحقق / (٢) (٤)  
فى الوصف الذى يقتصر على المنصوص عليه (٥) ، كما يتحقق فى الوصف الذى يتعدى عن المنصوص عليه الى فرع آخر ، وبعد ما وجد فيه شرط صحة التعليل لا يثبت الحجر عن التعليل به الا بمانع (٦) وكونه غير متعد لا يصلح أن يكون مانعا للاجماع على صحة العلة القاصرة المنصورة ، انما المانع ما يخرج / (٧)

(١) انظر ميزان الأصول ص (٦٣٦) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ب)

(٣) فى (ب) : الإخالة .

(٤) آخر الورقة (١٨٦/ب) من (أ)

(٥) الكلمة ساقطة من (ج)

(٦) فى (د) : لمانع

(٧) آخر الورقة (٢٠٦/ب) من (أ)

وجه قولنا : أن دليل الشرع لا بد وأن يوجب علما أو عملا وهذا لا يوجب علما ولا يوجب عملا في المنصوص عليه ، لأنه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعه فلم يبق للتعليل حكم سوى التعدية

من أن يكون حجة كما في النص ولم يوجد .

وهأن صفة العلة لو كانت موقوفة على تعدبها لما كان تعدبها موقوفة على صحتها ، لأنه يلزم من ذلك توقف الصفة على التعدى وتوقف التعدى على الصفة وهو دور والتعدى متوقف على الصفة بالاجماع ، فلزم منه بطلان توقف الصفة على التعدى .

وتسلك الفريق الأول : ( بأن دليل الشرع لا بد من أن يوجب علما أو عملا ) ، ان لو خلا عنهما لكان عبثا واشتغالا بها لا يفيد ، ( وهذا ) أى التعليل ، ( لا يوجب علما ) لأنه دليل ظنى بلا خلاف .

( ولا يوجب عملا في المنصوص عليه ) ، لأن وجوب العمل في المنصوص عليه مضاف الى النص لا الى العلة ، لأن النص فوق التعليل ، فلا يصح قطع الحكم وهو ايجاب العمل عن النص بالتعليل ، ان العدول عن أقوى الحجتين مع امكان العمل به الى لضعفها ما يرد ، العقل ، فليس للتعليل أثر الا في الفرع ، ولا يثبت ذلك الا بالتعدى ، فعرفنا أنه ليس للتعليل حكم سوى التعدية الى الفروع ، فاذا خلا التعليل عنه كان باطلا .

فان قيل : الحكم بعد التعليل مضاف <sup>(١)</sup> الى العلة عندى في فى الأصل كما فى الفرع ، لا الى النص فكانت العلة دليل الحكم والنص دليل الدليل ان لو لم يكن كذلك لم يمكن التعدية الى الفرع ان لا بد لها من اشتراك الأصل والفرع / <sup>(٢)</sup> فى العلة .

(١) فى ( ب ، ج ) : يضاف .

(٢) آخر الورقة ( ٢٠١ / ب ) من ( هـ )

.....

---

ألا ترى أنك تقول : هذا الحكم ثبت في الأصل بهذا المعنى وهو موجود في الفرع ، فيتمددى الحكم به / <sup>(١)</sup> اليه .

وإذا كان كذلك ، كان التعليل ههنا <sup>(٢)</sup> أن الموجب للحكم هو العلة فيكون مفيدا فيصح ، كما إذا كانت العلة منصوصة .

قلنا : اضافة الحكم الى العلة في السجل المنصوص عليه بمسند التعليل غير مستقيم ، لأن الحكم قبل التعليل كان مضافا الى النص ، فلو أضيف الى العلة بعد التعليل كان التعليل مبطلا للنص ، لأنه لا يبقى له حكم ، والتعليل على وجه يكون مغيرا لحكم النص باطل ، فكيف إذا كان مبطلا له . <sup>(٣)</sup>

يوضحه : أن العلة انما جعلت موجبة عند عدم النص باجماع الصحابة والسلمين ، فلو جعلت موجبة في مورد النص ، لجعلت علة في غير موضعها وأنه لا يجوز ، لأنها علة شرعية ، فلا يمكن أن ( تجعل ) علة فيما لم يجعلها الشرع علة فيه .

وقولهم : العلة ما يتعلق به الحكم مسلم ، ولكن في الفرع لا في الأصل .

وأما اعتبارهم الأصل بالفرع في أن الحكم فيه / <sup>(٤)</sup> مضاف الى العلة ففاسد ، لأن الفرع يعتبر بالأصل ، فأما الأصل فلا يعتبر بالفرع في معرفة حكمه بحال .

---

(١) آخر الورقة (٦٣/أ) من (ج)

(٢) في (ج) مثبتا .

(٣) الكلمة ساقطة من (ج)

(٤) آخر الورقة (١٨٦/ب) من (ب)

فان قيل التعليل بما لا يتعدى يفيد اختصاص حكم النص به .

وأما صحة التعدية : فلأن الحكم / <sup>(١)</sup> في الأصل بالنسبة الى  
الفرع مضاف الى العلة . وان كان مضافا الى النص بالنسبة الى نفسه فيتحقق  
شرط التعدية ، وهو اشتراك الأصل والفرع / <sup>(٢)</sup> في العلة .

وهذا كتوقف أول الكلام على آخره اذا عطف عليه جملة ناقصة ، فان  
التوقف ثابت بالنسبة الى الناقصة ، ليتحقق الاشتراك في الخبر لا بالنسبة  
الى نفسه كما مر تدقيقه في أول الكتاب . فكذا هذا .

وهذا بخلاف العلة القاصرة المنصوصة فان الشارع لما نص عليها أفادنا  
ذلك علما بأنها هي المؤثرة في الحكم ، ولا فائدة أعظم منها .

ولم يلزم منه تغيير حكم النص بالرأى أيضا ، بل الحكم مضاف الى العلة  
ابتداءً بالنص ، فكانت صحيحة .

ولا يلزم ما ذكرنا تخصيص العلة ، لأنه انما يلزم اذا قطع الحكم عن  
العلة في المنصوص عليه من كل وجه ، ولم يجعل كذلك ، بل أضيف الحكم الى  
العلة فيه بالنسبة الى الفرع كما بينا اليه أشار ابو اليسر .

فان قيل : لا نسلم انحصار الفائدة على ما ذكرتم ، بل لها

فوائد :

أحدها اثبات اختصاص الحكم بالنص ، كما ذكر في الكتاب ، فلا  
يشتغل المجتهد بالتعليل للتعدية الى الفرع بعد ما عرف اختصاص الحكم به .

(١) آخر الورقة (٢٠٧ / أ) من (أ)

(٢) ، ، (١١٠ / أ) من (د)



قلنا : هذا حصل بترك التعليل ، على أن التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى فتبطل هذه الغائدة

وثانيتهما : معرفة الحكمة المسيلة للقلوب الى الطمأنينة والقبول بالطبع والمسارة الى التصديق ، فان القلوب الى قبول الأحكام المعقولة أميل منها الى قهر التحكم ومرارة التعبد .

وثالثتها : السنع من تعدية الحكم عند ظهور علة / <sup>(١)</sup> أخرى متعدية الا بدليل يدل على استقلال التعدية <sup>(٢)</sup> بالعلية وعلى ترجيحها على القاصرة ، ولولا القاصرة لتعدى الحكم بها من غير توقف على دليل مرجح ، وهى / <sup>(٣)</sup> من الفوائد الجليلة .  
واذا ( ثبتت ) <sup>(٤)</sup> هذه الفوائد وجب القول بصحتها . <sup>(٥)</sup>

قلنا حصول هذه الفوائد بها ممنوع .  
أما الأولى : فلأن الاختصاص يحصل بترك التعليل ، لأنه كان ثابتا قبل التعليل ، ان النص لا يدل بصيغته الا على ثبوت الحكم فى المنصوص عليه وانما يتمم حكم النص بالتعليل ، فاذا ترك التعليل يبقى على ما كان ضرورة فلم يحصل بهذا التعليل ما لم يكن ثابتا .

- (١) آخر الورقة ( ٢٠٢ / أ ) من ( هـ )
- (٢) فى ( ج ) : التعدية .
- (٣) آخر الورقة ( ٦٣ / ب ) من ( ج )
- (٤) فى ( ب ، ج ) : ثبت .
- (٥) انظر الكلام فى فائدة العلة القاصرة فى المستصفى ( ٣٤٥ / ٢ ) وشفاء الفليل ( ٥٣٩ ، ٥٤١ ) والابهاج ( ١٤٥ / ٣ ) وقد نقل ايضا ابن السبكي عن امام الحرمين قال : قال من يصحح القاصرة فائدة تحرير التفاصيل فى النقدين تحرير التفاصيل فى الفلوس انما اضريت نقسودا وضعفه .

.....

---

على أن التعليل بما لا يتعدى لا يمنع التعليل بما يتعدى ، لأنه  
 كما يجوز أن يجتمع في الأصل وصفان كل واحد منهما يتعدى الى فروع (١)  
 وأحد هما أكثر تعديا من الآخر ، يجوز أن يجتمع وصفان يتعدى أحدهما  
 ولا يتعدى الآخر ، فيجب التعليل حينئذ بالوصف المتعدى لأنه أقرب الى  
 الاعتبار (٢) المأمور به من غير المتعدى / (٣) فثبت أنه لم يثبت بهذا  
 التعليل اختصاص أصلا .

وكيف يثبت هالاجماع بيننا وبينهم : عدم العلة لا يوجب / (٤) عدم  
 الحكم لجواز أن يثبت الحكم بعللة أخرى ، فوجود القاصرة لا يدل على عدم  
 الحكم في غير المنصوص عليه (٥) ، لجواز ثبوته (٦) بعللة أخرى أيضا .

إليه أشار شمس الأئمة رحمه الله . (٧)

وأما الثانية : فلأن الوقوف على الحكمة من باب العلم لا من باب العمل  
 والرأى لا يوجب علما بالاتفاق ، فلا تحصل هذه الفائدة بهذا التعليل .

فأيته أنه يقيد ظنا بحكمة الحكم ولكن الشرع لم يعتبر الظن الا لضرورة  
 العمل بالبدن ، والقاصرة لا يتعلق بها عمل فوجب الاعتراض (٨) عنها

---

(١) في (ب ، ج) : الفروع .

(٢) في (ج) : اعتبار .

(٣) آخر الورقة (٢٠٧/ب) من (أ)

(٤) ، ، (١٨٧/أ) من (ب)

(٥) الكلمة ساقطة من (ج)

(٦) في (ب ، ج) : ان يثبت .

(٧) انظر أصول السرخسي (٢/٢٣٣)

(٨) في (د) : الاعتراض .

.....

بالنظر الى ما يفيد العلم ، أو يوجب العمل .

وأما الثالثة : فلأننا لا نسلم أن القاصرة تعارض التعددية على وجه يحتاج إلى دليل مرجح ، لأن التعددية إذا طهرت في موضع القاصرة وظهر تأثيرها فهي العلة عندنا دون القاصرة ، وعندكم التعددية راجعة على القاصرة لكونها أكثر فائدة ولكونها متفقا عليها على ما نص في القواطع — والمحصل <sup>(١)</sup> وغيرهما فإذا لم يتوقف ترجيح التعددية على دليل آخر .

وإذا كان كذلك لم تكن القاصرة دافعة للتعددية بوجه .

فثبت أنه ليس فيها فائدة ، فكان وجودها وعدمها بمنزلة .

وأما ما ذكروا من الدور فليس بلام ، لأنه إنما يلزم لو كان توقف كل واحد من الصحة والتعددي توقف تقدم ، وأعني مشروطا بتقدم كل منهما على الآخر وليس كذلك بل هو توقف معيه كما في توقف وجود كل واحد من المتضافين <sup>(٢)</sup> على الآخر وأنه ليس بدور .

(١) انظر المحصول (٤٢٥/٢/٢)

وكتاب القواطع في أصول الفقه — لأبي المظفر منصور بن محمد

السمعاني الشافعي المتوفى سنة ٤٨٩

انظر كشف الظنون (١٣٥٢/٢) .

(٢) في (ج) : منها .

(٣) في (ج) : لمتضافين .

وأما دفعه فنقول العلل نوعان : طردية ، ومؤثرة وعلى كل واحد من القسمين ضروب من الدفع

قوله : ( وأما دفعة <sup>(١)</sup> ... الى آخرة )

ولما فرغ الشيخ من بيان القياس وشرطه وحكمه شرع / <sup>(٢)</sup> في بيان دفعه فقال : العلل قسمان : طردية ، ومؤثرة .

فالعلة المؤثرة : ما ظهر أثرها بنص أو إجماع في جنس الحكم المعلن بها ، مثل التحليل بعلة الطوف في سقوط نجاسة سور سواكن البيوت اعتبارا بالهرة على ما مر بيانه .

والعلة الطردية : هي الوصف الذي اعتبر فيه دوران الحكم معه <sup>(٣)</sup> وجودا عند <sup>(٤)</sup> البعض ، أو وجودا وعدما عند <sup>(٥)</sup> البعض ، من غير نظر الى ثبوت أثره في موضع بنص أو إجماع .

والاحتجاج بالطرد : فاسد عند <sup>(٦)</sup> أهل التحقيق / <sup>(٧)</sup> لأنه لا بد من التمييز بين العلة والشرط <sup>(٨)</sup> . والطرد لا يصلح ميزا ، لأنه يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلة .

(١) اي : دفع القياس المخالف : والدفع هو الاعتراض الذي يورد عليه .

انظر النامى شرح الحسابى (٢/٣٤) .

(٢) آخر الورقة (٢٠٢/ب) من (هـ)

(٣) ما بين المعقوفتين طمس في (أ)

(٤)(٥) في (ج) : عن .

(٦) آخر الورقة (١١٠/ب) من (د)

(٧) ، ، (٦٤٠/أ) من (ج)

(٨) قال المؤلف في كشف الاسرار (١٧٣/٤) في تعريف الشرط بقوله وهو

في الشرع اسم لما يتعلق به الوجود دون الوجوب . أى يتوقف عليه

ولأن أقوى دليل في القياس اجماع الصحابة رضى الله عنهم ولهم  
 خبر / (١) عن أحد منهم ، أنه تسك بطرد لا يناسب الحكم ولا يؤثر فيه ،  
 وإنما نظروا في الأقيسة من حيث المعانى ، وسلکوا طريق الصالح والمرشد  
 التى تشير الى محاسن الشريعة .

ولو كان الطرد صحيحا لما عطلوه ولا أهملوه .

وكذا سائر الأئمة المفهم .

الا أن الاحتجاج بالعلل الطردية لما شاع بين الجدليين ومال اليه  
 عامة أهل النظر ، وجب دفعها بالطرق التى تلجى أصحاب الطرد الى

=== وجود الشئ ، بأن يوجد عند وجوده لا بوجوده ، كالدخول فى  
 قول الرجل لامرأته : ان دخلت الدار فأنت طالق ، فان الطلاق  
 يتوقف على وجود الدخول ، وبصير الطلاق عند وجود الدخول مضافا  
 الى الدخول ، بوجوده عند ، لا واجبا به ، بل الوقوع بقوله :  
 انت طالق عند الدخول . فمن حيث أنه لا اثر للدخول فى الطلاق  
 من حيث الثبوت ولا من حيث الوصول اليه ، لم يكن الدخول سببا  
 ولا علة بل كان علامة . ومن حيث انه مضاف اليه ، كان شبيها  
 بالعلل ، وكان بين العلامة والعلة فسميها غشرضا .

قلت : فهذا التعريف يبين الفرق بين العلة والشرط ، الا على  
 التعريف الآخر للشرط وهو : ما يوجد الحكم عند وجوده وينعدم  
 عند عدمه . وهذا التعريف الفرق بينه وبين العلة ان العلة  
 يشترط فيها التأثير ولا يشترط ذلك فى الشرط .

(١) آخر الورقة (٢٠٨/أ) من (أ) .

أما وجوه دفع العلل الطردية فأربعة : القول بموجب العلة ، ثم  
المانعة ، ثم بيان فساد الوضع ، ثم المناقضة

القول بالتأثير / (١) فشرع الشيخ رحمه الله في بيانه وقال : وأما وجه دفع  
العلل الطردية فأربعة .

وقدم القول بموجب العلة ، لأنه يرفع الخلاف عما أوجبه على  
المستدل ، فكان أولى بالتقديم ، لأن المصير إلى النزاع مع إمكان الوفاق  
وحصول المقصود به اشتغال بها لا يفيد ونوع من السفه .

وقدم الممانعة على فساد الوضع والمناقضة ، لأن النزاع فيها أقل  
بالنسبة إلى ما دونها .

ولأنها أساس المناظرة ، فيه (٢) يتبين (٣) العوار (٤) ،  
والمجيب من السائل (٥) فكان أولى بالتقديم .

وقدم فساد الوضع على المناقضة ، لأنه أقوى في الدفع منها كما  
سنبينه إن شاء الله تعالى .

(١) آخر الورقة (١٨٧/ب) من (ب)

(٢) في (ج) : فيه .

(٣) في (ب ، ج ، د هـ) : تبين .

(٤) العوار بالفتح : العيب . انظر المغرب (٨٨/٢)

(٥) في (ج) السائل

(والسائل هو الذي نصب نفسه لنفي الحكم)

انظر تسهيل الوصول ص (٢٢٧) .

أما القول بموجب العلة فالتزام ما يلزمه المعلن بتعليقه وذلك مثل قولهم  
في صوم رمضان : انه صوم فرض فلا يتأدى الا بتعيين النهي

قوله أما القول بموجب العلة <sup>(١)</sup> : فالتزام ما يلزمه المعلن بتعليقه  
أى أنه قبول السائل ما يوجبه المعلن عليه بتعليقه ، بمعنى مع بقاء الخلاف في  
الحكم المقصود .

وبدل عليه عبارة عامة الاصوليين <sup>(٢)</sup> : هو تسليم ما أتخذه المستدل  
حكما لدليله على وجه لا يلزم منه تسليم الحكم المتنازع فيه . <sup>(٣)</sup>

وهذا النوع من الاعتراض : انما يستقيم فيما اذا أثبت المعلن بدليله  
ابطال ما يتوهم أنه مأخذ الخصم ، فبالتزام السائل موجب دليله مع بقاء نزاعه  
في الحكم يتبين <sup>(٤)</sup> أن ذلك ليس مأخذه ، كما لو قال الخصم ففى

- (١) بموجب بفتح الجيم هو مقتضى العلة . والكسر نفس الدليل .  
انظر التلويح على التوضيح (٩٤/٢) وشرح تنقيح الفصول (٤٠٢)  
وتيسير التحرير (١٢٤/٤) .  
(٢) انظر الاحكام للآمدى (١٥١/٤)  
(٣) قال الآمدى : ومهما توجه على هذا الوجه كان المستدل منقطعا ،  
لتبين أن ما نصبه من الدليل لم يكن متعلقا بمحل النزاع ، وهو —  
القول بموجب العلة — منحصر في قسمين . وذلك لأن المستدل اما  
ينصب دليله على تحقيق مذهبه وما نقل عن امامه ، أو على ابطال  
ما يظنه مذكرا لخصمه . وانظر الكلام في القول بموجب العلة في :  
أصول السرخسى (٢٦٦/٢) المنار وحواشيه (٨٣٦) وفتح الغفار  
(٤١/٣) وتسهيل الوصول ص (٢٢٧) الاحكام للآمدى (١٥١/٤)  
والتمهيد لآبى الخطاب (١٨٦/٤) والنفول (٤٠٢) المغنى للخبازى  
(٣١٦) والمحصل (٣٦٥/٢/٢) والبرهان (٩٧٣/٢) جمع  
الجوامع بشرح المحلى (٣١٧/٢) وحاشية الشيخ بهيت الطيمسى  
(٣٢٤/٤) والقول بالموجب انكره ابن السبكي انظر الابهاج (١٣٢/٣) .  
(٤) فى ( د ) تبين .

.....  
 أن الشرع <sup>(١)</sup> في صلاة النفل أو صوم النفل <sup>(٢)</sup> غير ملزم : باشر نفل قربة  
 لا يمتضى في فاسده ، فلا يلزمه القضاء بافساده كالوضوء .

فنحن نلتزم ذلك / <sup>(٣)</sup> ونقول : عندنا لا يجب القضاء بالافساد <sup>(٤)</sup>  
 حتى أنه يجب اذا فسد لا باختياره بأن كان متيسرا فتذكر في رحله ما ،  
 لكنه يصير مضمونا عليه بالشرع ، وفوات الضمون في ضمانه يوجب القضاء .  
 وكما لو قال في المختلعة <sup>(٥)</sup> : أنها منقطعة <sup>(٦)</sup> النكاح فلا يلحقها  
 الطلاق ، كمنقضية العدة فيلتزم بوجبه . <sup>(٧)</sup>

(١) في (٥) : الشرع وهو خطأ . (٢) الكلمة ساقطة من (ب)  
 (٣) آخر الورقة (٢٠٣/أ) من (هـ)  
 (٤) اختلف الفقهاء فيمن شرع في صوم النفل ثم خرج منه بغير عذر هل  
 يلزمه القضاء أو لا ؟

ذهب الشافعي وأحمد والثوري : الى انه لا قضاء عليه .  
 ابو حنيفة ومالك والنخعي : الى أنه يلزمه القضاء .

انظر بدائع الصنائع (١٠٢/٢) الشرح الصغير (٢٤٦/٢)  
 المذهب (٩٥/١) المغنى (٥١٥/٥)

(٥) الخلع لغة : الازالة مطلقا أو النزع .  
 انظر الصحاح (١٢٠٥/٣) المغرب (٢٦٦/١) .  
 وشرعا : ازالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها - الزوجة -  
 بلفظ الخلع أو ما في معناه . وانظر الكلام في الخلع والمختلعة .  
 شرح فتح القدير (٢١١/٤) واللباب شرح الكتاب (٦٤/٣) ،  
 والكافي (٥٩٣/٢) ومغنى المحتاج (٢٦٢/٣) والمغنى  
 (٣٢٣/٧) .

(٦) في (هـ) : مقطوعة .  
 (٧) في (ب ، ج) : بموجبه .



فيقال لهم : عندنا لا يصح الا بتعيين النية وانما نجوزها باطلاق النية على أنه تعين

ونقول : لا يلحقها الطلاق بهذا الوصف ولكن يلحقها بوصف أنها معتدة عن نكاح صحيح .

أو أثبت بعلته مايتوهم أنه محل انزاع ، ولا يكون كذلك فيمكن للسائل دفعه بالتزام<sup>(١)</sup> موجه مع بقاء مقصوده / <sup>(٢)</sup> كما في المسألة المذكورة في الكتاب . فانا لما ألزمتنا أن الوصف الذي ذكره يوجب التعيين وأن التعيين واجب تبين أن التعيين ليس محل النزاع ، بل النزاع في أن الاطلاق منه تعين أم لا ؟ فعنده : ليس بتعيين ، لعدم وجود / <sup>(٣)</sup> القصد الى الوصف كما في الصلاة .

وعندنا : هو تعيين ، لأن هذا الصوم لما انفرد بالشرعية وعدم المزاحم في هذا الوقت صار اطلاق النية فيه بمنزلة ما لو نوى الصوم المشروع فيه وشمة يجوز بدون التعيين فكذا ههنا ينصرف مطلق الاسم اليه .

وأكثر القول بالموجب يتحقق في القسم الأول لخفا مأخذ الأحكام لكثرتها وتشعبها وعدم الوقوف على ما هو معتد الخصم من جعلتها ، بخلاف محل النزاع وهو الأحكام / <sup>(٤)</sup> المختلف فيها ، فانه قل ما يتفق الذهول عنها ولهذا يشترك في معرفة الأحكام المنقولة عن الأئمة الخواص والعوام دون معرفة المدارك .

والقول بالموجب ، يضطر أصحاب الطرد الى القول بالمعاني الفقهية المؤثرة ، لأنهم لما رأوا أن الاشتغال بالطرد لم يغن عنهم شيئاً حيث أمكن رده بهذا النوع من الاعتراض ، اعرضوا عنه وذكروا بعد المناظرة اوصافاً مؤثرة

لا يمكن ردها بهذا النوع من الاعتراض .

أو لأنهم لما تمسكوا بطراد وصف ورد عليهم بهذا الاعتراض ، اضطروا الى بيان التأثير لذلك ( ٦ ) الوصف ، لمصير حجة على الخصم

( ١ ) في ( د ) لا التزام ( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٠٨ / ب ) من ( أ )

( ٣ ) آخر الورقة ( ٦٤ / ب ) من ( ج ) ( ٤ ) ، ( ١٨٨ / أ ) من ( ب )

( ٥ ) في ( هـ ) : اثبات ( ٦ ) في ( د ) كذلك .

وأما الممانعة : فهي أربعة أقسام : ممانعة في نفس الوصف وفــــى  
صلاحه للحكم ، وفي نفس الحكم ، وفي نسبته الى الوصف .

---

قوله : وأما الممانعة : فكذا .

الممانعة : امتناع السائل عن قبول ما أوجبه المجيب (١) من غير (٢)  
دليل . (٣)

وهي أصل المناظرة ، لأنها وضعت على مثال الخصومات في الدعاوى  
الواقعة في حقوق العباد ، فالمعلل يدهي على السائل لزوم ما رام (٤)  
اثباته عليه ، والسائل يدهي عليه ، فكان سبيله الانكار ودفع الدعوى عن  
نفسه — والأصل في الانكار / (٥) الممانعة ، فكانت هي أساس المناظرة ،  
فلا ينبغي للسائل أن يتعدى الى غيرها الا عند الضرورة .

وهي تلجى أصحاب الطرد ، الى القول / (٦) بالأثر ، لأن السائل  
لما لم يسلم ما ذكر من غير اقامة دليل ولا دليل يقبله سوى بيان الأثر اضطـر  
المجيب الى بيانه ليتمكنه الالتزام على الخصم .

---

(١) المجيب : هو الذى نصب نفسه لاثبات الحكم كما يسمى معللا

ومستدلا ، انظر تسهيل الوصول ص (٢٢٧)

(٢) الكلمة مطسدة في (أ)

(٣) انظر الكلام في الممانعة في كشف الاسرار (١٠٨/٤) النامى شرح

الحسامى (٣٥/٢) أصول السرخسى (٢٣٥/٢) شرح النار (٨٣٧)

فتح الغفار (٤١/٣) الاحكام للأمدى (١٠٩/٤) التمهيد لابن

الخطاب (١١٥/٤)

(٤) رام : طلب . انظر الصحاح (١٩٣٨/٥) .

(٥) آخر الورقة (١/١١١) من (د)

(٦) ، ، (٢٠٣/ب) من (هـ)

.....

ثم الممانعة في العلل الطردية على أربعة أوجه كما ذكر في الكتاب .  
ممانعته في الوصف : بأن يقول لا أسلم أن الوصف الذي تدعيه عللة  
موجودة في التنازع فيه .

وفي صلاحه للحكم ، بأن يقول بعد تسليم وجود الوصف : لا أسلم أنه  
صالح للعلبة .

وفي نفس الحكم ، بأن يقول بعد تسليم وجود الوصف وصلاحه للعلبة  
لا أسلم أن الحكم ثابت . (١)

وفي نسبه ، أي نسبة الحكم الى الوصف : بأن يقول بعد تسليم  
وجود الوصف وصلاحه للعلبة ووجود الحكم : لا أسلم أن الحكم ثابت بهذا  
الوصف ، بل يجوز أن يكون ثابتا بوصف آخر .

وقيل في الفرق بين الممانعة في نفس الوصف ، وبين الممانعة في  
نسبة الحكم الى الوصف : أن الممانعة في نفس الوصف هي منع تعلق الحكم  
بالوصف المذكور في الفرع مع تسليم تعلقه به في الأصل ، والممانعة في نسبة  
الحكم الى الوصف هي منع تعلق الحكم بالوصف المذكور في الأصل .

مثال / (٢) القسم الأول : يتحقق في قول الخصم في كفارة الإفطار  
في رمضان ، أنها عقوبة متعلقة بالجماع فلا تجب بغيره من الأكل والشرب (٣)  
كحد الزنا ، فانا لا نسلم أن الحكم وهو وجوب الكفارة متعلق في الفرع بهذا  
الوصف ، وهو الجماع مع تباينا متعلق الحكم وهو وجوب الحد به في الأصل ،  
بل الكفارة متعلقة بالإفطار عندنا اذا كمل جنابة لا بالجماع ، بدليل أنه لو  
جامع ناسيا لصومه لا يفسد صومه لعدم الفطر . وان كان الوطء زنا يوجب

(١) آخر الورقة (٢٠٩/أ) من (ب) هذا الوجه من أهم الاسئلة .

قال الآدي في الأحكام : ولما كانت العلمية صفة للوصف .

(٢) آخر الورقة (٦٥-أ) من (ج)

(١) لعدم الكلام على هذه المسألة .

الحد . ولو جامع ذاكرا لصومه يفسد / <sup>(١)</sup> لوجود الفطر وان كان الوطء حلالا في نفسه .

وهذا : لأن الجماع آلة الفطر ، والحكم لا يتعلق بالآلة وانما يتعلق بالحاصل بالآلة <sup>(٢)</sup> كما في الجرح ، فان من جرح انسانا بمات المجروح به يجب القصاص ولا يتعلق وجوه بالآلة ، وانما يتعلق بالجرح الحاصل بالآلة ، فعرفنا أنها متعلقة بالافطار على وجه الجنابة ، وهذا الوصف عام يتناول الجماع والأكل والشرب على السواء . فنثبت <sup>(٣)</sup> الحكم بكل واحد .

وعند هذا النع يضطر الى بيان حرف <sup>(٤)</sup> السأله وهو أن الفطر با لجماع فوق الفطر بالأكل والشرب في الجنابة ، فلا يمكن إلحاق الأكل والشرب به قياسا ، ولا دلالة .

وفي قوله : في بيع التفاحه بالتفاحه انه بيع مطعموم بطعموم من جنسه مجازفة ، فيبطل كبيع الصبرة <sup>(٥)</sup> بالصبرة من الحنطة .

فاننا نقول : نريد بالمجازفة مجازفة ترجع الى الذات أو الى الوصف من الراداة والجودة . فلا نجد <sup>(٦)</sup> بدا من القول بالمجازفة في الذات

(١) آخر الورقة (١٨٨/ب) من (ب)

(٢) ما بين المعقوفتين اثبتناه من (ب)

(٣) في (ب ، ج ، د) : فيثبت .

(٤) الحرف في اللغة : الطرف والجانب .

(٥) انظر المغرب (١/١٩٦٥) والنهاية لابن الاثير (١/٣٦٩) .

الصبره : الطعام المجتمع كالكومة .

انظر النهاية لابن الاثير (٣/٩)

(٦) في (هـ) : يجد .

.....  
 لأن التفاوت والتساوي / <sup>(١)</sup> في الوصف ساقط <sup>(٢)</sup> الاعتبار في الأموال  
 الربوية بالاجماع .

ثم نقول : تريد <sup>(٣)</sup> مجازفة في الذات باعتبار صورتها التي بها  
 عرفت تفاحه ، أم مجازفة بالنظر الى المعيار <sup>(٤)</sup> الذي وضع لمعرفة القدر  
 من الأشياء ؟ فلا بد من القول بالمجازفة من حيث المعيار ، لأن المجازفة  
 من حيث الصورة لا تمنع جواز البيع بالاتفاق ، فان بيع قفيز <sup>(٥)</sup> من حنطة  
 بقفيز منها جائز مع وجود المجازفة في الذات صورة .

فان قال : / <sup>(٦)</sup> لا حاجة لي الى هذا التفصيل ، بل أريد بها  
 مطلق المجازفة . لا نسلم له أن مطلقها مانع من صحة هذا البيع ، لما بينا  
 أن من المجازفة مالا يمنع بيع اسطعموم بالطعموم بالاجماع .  
 فاذن لا نجد <sup>(٧)</sup> بدا من أن نعر المجازفة بالمجازفة في <sup>(٨)</sup> المعيار  
 وهو الكيل وانما فسرنا بها لم نسلم وجودها في بيع التفاحة بالتفاحة ، لأن  
 التفاحة لا تدخل تحت المعيار ، والمجازفة في الكيل فيما لا يدخل تحت الكيل  
 لا يتصور .

- 
- (١) آخر الورقة (٢٠٤/أ) من (هـ) .  
 (٢) في (أ ، هـ) : ساقطاً .  
 (٣) في (د) : تريد .  
 (٤) الكلمة مطمسة في (أ)  
 (٥) القفيز : مكيال يتواضع الناس عليه ، وهو عند اهل العراق ثمانية مكايك  
 انظر النهاية لابن الاثير (٩٠/٤) والصحاح (٨٩٢/٣) والمغرب (٢/١٩٠) .  
 (٦) آخر الورقة (٢٠٩/ب) من (أ)  
 (٧) في (ج) : تحد .  
 (٨) بياض في (ج)

.....

---

فقد أدى الاستفسار الى السانعة في الوصف ، فيضطر بعد هذه  
 السانعة الى الرجوع الى حرف السائلة وهو : أن الأصل هو الحرمة في بيع  
 المطعم بالطعم ، لأن الطعم عند علة لتحريم البيع في المطاعم  
 والجنسية شرط والساواة كيلا مخلص عن الحرمة .

ففي بيع التفاحة بالتفاحة قد وجدت <sup>(١)</sup> العلة والشرط / <sup>(٢)</sup> ولم  
 يوجد المخلص لعدم تصور الساواة فيهما كيلا فتثبت الحرمة كما لو فاتت  
 الساواة بالفضل على أحد الكيلين .

وعندنا الأصل في هذه الأموال جواز العقد كما في سائر الأموال ،  
 والفساد باعتبار فضل ، و <sup>(٣)</sup> هو حرام ، وهو الفضل على المعيار ولا يتحقق  
 ذلك الا فيما تحقق فيه الساواة / <sup>(٤)</sup> في المعيار ان الفضل يكون بعد  
 تلك الساواة ، ولا تتحقق هذه الساواة فيما لا يدخل تحت المعيار أصلا ،  
 فيجوز بيع التفاحة بالتفاحة عملا بالأصل .

واما المانع في صلاح الوصف للحكم وهو القسم الثاني :

فانما يصح ، لأن الوصف بنفسه غير صالح لاثبات الحكم ، وكونه  
 حجة ، لأن الوصف كلام المتكلم وكلامه لا يصلح لاثبات حكم شرعي ، الا اذا  
 كان له أثر في ايجاب الحكم ، فكل وصف لم يظهر تأثيرة منع من أن يكون  
 دليلا وحجة ، كالجرح لما كان سببا لوجوب القصاص بوصف السراية ،

---

(١) في (أ) : وجد .

(٢) آخر الورقة (٦٥/ب) من (ج)

(٣) في (هـ) : هو .

(٤) آخر الورقة (١٨٩/أ) من (ب) وآخر الورقة (١١١/ب) من (ب) .

.....

فقيل ثبوت هذا الوصف لا يجب القصاص .

فان قال المعلنل : الأثر ليس بشرط ، هل الطرد عندى حجة بدون

التأثير فلا حاجة الى بيان التأثير .

نقول : انك تحتاج الى اثبات الحكم على الخصم ، ولما لم يكن الوصف

بدون التأثير حجة عند الخصم لا يصح <sup>(١)</sup> الاحتجاج به عليه ، مثل كافر

أقام بينة كفارا على مسلم / <sup>(٢)</sup> أن عليه كذا ، لم تقبل ، ولم يكن له أن يقول

انى أثبت حقى بما هو حجة عندى لما قلنا : أن الاحتجاج على الخصم بما

ليس بحجة عنده غير مقبول . اليه أشار الامام فخر الاسلام رحمه الله فى شرح

التقويم وفى أصول الفقه . <sup>(٣)</sup>

نبيين بما ذكرنا أن المراد من صلاح الوصف ههنا ، صلاحه للالزام

على الخصم وذلك بالتأثير والمراد من صلاحه فيما تقدم صلاحه للعمل به وذلك

بموافقته العمل المنقولة عن السلف ومناسبتها للحكم . وأهل الطرد يوافقوننا

فى اشتراط الصلاح بهذا المعنى دون الأول ، فكانت هذه الممانعة مانعة

فى التأثير فى الحقيقة .

وقيل : مثال هذه الممانعة : قولنا فى تعليلهم لاثبات ولاية الأب

بوصف البكارة باعتبار أنها جاهلة بأمر النكاح لعدم الممارسة .

لا نسلم أن وصف البكارة صالح لهذا الحكم ، وهو اثبات الولاية ،

لأنه لم يظهر له تأثير فى موضع آخر سوى محل النزاع .

(١) فى (ب ، ج) : يصلح .

(٢) آخر الورقة (٢٠٤/ب) من (هـ)

(٣) انظر اصول البزدوى بهامش كشف الاسرار (٥٠/٤)

وان فسر الصلاح بالمعنى الثانى فمثال الممانعة فيه . قولنا فى تحليلهم فى الأشياء الستة بالطعم والشنية لأثبت شرط المسائلة والتقابض فيها باعتبار أن كل واحد من الوصفين لشدة الحاجة اليه ينبنى<sup>(١)</sup> عن الحظر والعزة ، فيختص جواز البيع فى هذه الأشياء بزيادة شرط اظهارا للحظر<sup>(٢)</sup> كالنكاح .

لا نسلم أن هذا الوصف صالح لما رتب عليه من الحكم لأن السبيل فيما تشتد الحاجة اليه الاطلاق بابلغ الوجوه دون التضييق بزيادة الشرط ،

ثم مانعة صلاح الوصف / <sup>(٣)</sup> بهذا المعنى وان كان يؤول السى ادعاء فساد الوضع فى بعض الصور الا أنها غير فساد الوضع ، لأن الوصف<sup>(٤)</sup> ربما يكون صالحا فى نفسه ، ولكن لم ينبنى للسائل صلاحه ، فكان له أن يطالب المعلل ببيان الصلاح ، كما فى المعلل المؤثرة كان للسائل مطالبة ببيان التأثير ، فاذا بين صلاحه قبله السائل ، وتجاوز الى سؤال آخر .

ولما صحت هذه الممانعة بدون فساد الوضع ، كانت<sup>(٥)</sup> قسما آخر غير فساد الوضع .

وأما الممانعة فى نفس الحكم فمثل قولنا فى تحليلهم لسح الرأس بأنه ركن فى وضوء<sup>(٦)</sup> فيسن<sup>(٧)</sup> تثليثة كفسل الوجه .<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) فى ( ب ، ج ) : ينبنى .  
 (٢) فى ( ب ) : اظهار الحظر .  
 (٣) آخر الورقة (١/٦٦) من (ج)  
 (٤) ، ، (١٨٩/ب) من (ب)  
 (٥) فى (هـ) : كان .  
 (٦) فى ( ب ، ج ) : الوضوء .  
 (٧) فى (ب) : ويسن .  
 (٨) العلة هنا الركبة والحكم التثليث . انظر النامى شرح الحسامى ( ٣٦٢ )



لا نسلم أن التثليث هو السنة في الأصل ، بل السنة فيه التكميل بعد  
اتمام الفرض ، لأن السنة هي اكمال الفرض في محله بالزيادة على القدر  
المفروض من جنسه ، كما في أركان الصلاة ، إلا أن الفرض وهو الغسل  
لما استغرق محله صير الى التكرار ضرورة والفرض في السج لم يستغرق محله  
فأمكن تكمله بالاستيعاب الذي هو سنة فيه ، لأنه زيادة على القدر المفروض  
في محله من جنسه فلا يصار / <sup>(١)</sup> الى التكرار لعدم الضرورة .

فالحاصل أن التكرار مشروع لغيره ، وهو تحصيل الاكمال به لا لعينه  
فإذا حصل الاكمال بدونه لا يفيد اعتباره .

وأما الممانعة في نسبة الحكم الى الوصف فانما يثبت للسائل لأن اصحاب  
الطرد يضيفون الحكم الى الوصف من غير دليل يوجب اضافته / <sup>(٢)</sup> اليه سوى  
أنه يوجد عند وجوده ويعدم عند غيابه ، وذلك غير كاف في صحة اضافة  
الحكم اليه ، لجواز أن يكون الوجود عند الوجود بطريق الاتفاق ، فانه  
قد يكون في النصوص عليه أوصاف يوجد الحكم عند وجودها ولا تكون مناط  
الحكم بالاجماع .

وكذا العدم لا يصلح لاضافة الحكم اليه لأنه ليس بشيء فلا بد من  
دليل يوجب نسبة الحكم الى الوصف فمتى أضافه المعلن الى وصف كان  
للسائل مطالبة الدليل على نسبته اليه وهذه الممانعة مختصة بالأصل .

فان قال : لا أعرف في الأصل معنى آخر سوى ما ذكرته . قلنا : هذا

جهل منك فلا يصلح حجة على غيرك .

(١) آخر الورقة (٢٥/أ) من (هـ)

(٢) ، ، (٢١٠/ب) من (أ)

.....

---

على أنا ان سلمنا أنه ليس في الأصل معنى آخر لا نسلم أن الحكم ثابت به لجواز ثبوته بالا جماع أو بالنص .

ونذكر الغزالي رحمه الله في هذا المقام : ان السئد ان كان مجتهدا يجب عليه / (١) العمل بما ظهر عنده متى عجز عن ابراز غيره ، وان كان مناظرا يكفيه أن يقول هذا ينتهي قدرتي في استخراج الوصف ، فان (٢) شاركني في الجهل بغيره لزمك مالزمني ، وان اطلعت على غيره ، لزمك التنبيه حتى أنظر فيه .

فان قال : لا يلزمني ذلك ولا أظهره وان كنت أعرفه فهذا عناد محرم وصاحبه اما كاذب أو فاسق ( بكتمان حكم (٣) ست الحاجة الى اظهاره . ومثل هذا الجدل حرام وليس من / (٤) الدين (٥) .

ومثال هذه السانعة قولنا : في تعليلهم بأن الأخ لا يعتق على أخيه عند الدخول في ملكه لعدم / (٦) البعضية (٧) كإبن العم .

لا نسلم أن حكم الأصل وهو عدم العتق في ابن العم عندنا (٨) ثبت لعدم البعضية بل لعدم القرابة وعدم المحرمية

---

(١) آخر الورقة (١١٢/أ) من (٥) .

(٢) في (د) الكلمة ساقطة .

(٣) في (ج) بكتمان حكما .

(٤) آخر الورقة (٦٦/ب) من (ج) .

(٥) انظر المستصفى (٢٩٦/٢) .

(٦) آخر الورقة (١٩٠/أ) من (ب) .

(٧) اختلف الفقهاء فيمن دخل اخاه في ملكه هل يعتق عليه . ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة الى أن الرجل اذا ملك أخاه عتق عليه .

وذهب الشافعي الى أنه لا يعتق عليه . انظر الباب مع الكتاب (٣/

١١٤) بداية المجتهد (٢/٣٧٠) والكافي (٢/٩٧١) وكشاف

القناع (٤/٥٦٨)

(٨) الكلمة ساقطة من (ج) .

## وأما فساد الوضع

قوله : وأما فساد الوضع فكذا .

فساد الوضع : عبارة عن كون الجامع في القياس بحيث قد ثبت اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم . (١)

وعادة بعضهم : (٢) فساد الوضع أن لا يكون التماس على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم ، كملق التضييق من التيسيع ، والتخفيف من التغليب ، والاثبات من النفي ، وبالعكس ، وهو فوق المناقضة فسي الدفع كما بينا ، لأن المناقضة خجل مجلس يمكن الاحتراز عنه في مجلس آخر بالنقض عن عبدة (النقض) (٣) بالجواب أو بزيادة قيد يندفع به النقض

(١) تبع المؤلف ابن الحاجب في هذا التعريف . انظر ابن الحاجب (٢/٢٦٠) .

(٢) منهم الآدى . انظر الاحكام للآدى (٩٦/٤ - ٩٧) وعرفه التفتازاني بقوله : وهو أن يترتب على العلة نقيض ما تقتضيه . انظر التلويح على التوضيح (٩٦/٢)

انظر في الكلام في فساد الوضع :

اصول السرخسي (٢٧٦/٢) تيسير التحرير (١٤٥/٤) فتح الغفار (٤٢/٣) المنار وحواشيه (٨٤١) كشف الاسرار (٤/١١٨) تسهيل الوصول (٢٢٨) الاحكام للآدى (٩٦/٤) وما بعدها ، التمهيد لأبي الخطاب (١٩٩/٤) .

(٣) في (ج) النص .

فمثل تعليلهم لا يجاب الفرقه باسلام أحد الزوجين ولا بقاء النكاح مع ارتداد  
احدهما ، فانه فاسد الوضع لأن الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق والردة  
لا تصلح عفوا

وأما فساد الوضع فيفسد القاعدة التي بنى عليها المجيب كلامه أصلا ،  
فانه بعد ظهوره لا يمكن الاحتراز عنه في هذا المجلس ولا في مجلس آخر  
ولا وجه سوى الانتقال الى علة أخرى .

قال شمس الأئمة رحمه الله : فساد الوضع في العلل بمنزلة فساد  
الأدلة في الشهادة ، وأنه مقدم على النقض / <sup>(٣)</sup> لأن الاطراد انما يطلب  
بعد صحة العلة ، كما أن الشاهد انما يشتغل بتعديله بعد صحة أدلة  
الشهادة منه ، فأما مع فساد <sup>(٤)</sup> في <sup>(٥)</sup> الأدلة فلا يمارس  
التعديل ، لكونه غير مفيد . <sup>(٦)</sup>

فإذا أورد على المجيب هذا السؤال ، أضر الى الرجوع عن الطرد  
الى بيان الملازمة والتأثير في القياس ، وبيان الجمع بين الفرع والأصل ،  
فان تبسر والا صار منقطعا ثم لا يشتغل بعد <sup>(٧)</sup> بالطرد احترازا عن ورود  
مثل هذا السؤال عليه .

وذلك مثل تعليل أصحاب الشافعي لا يجاب الفرقة أى لاثباتها  
باسلام أحد الزوجين ، أى بسبب اسلام احدهما أو الباء صلة التعليل ،

(١) الكلمة مطبوعة في (أ)

(٢) انظر اصول السرخسي (٢٧٦/٢)

(٣) آخر الورقة (١/٢١١) من (أ)

(٤) في (د) : الفساد .

(٥) الكلمة ساقطة من (ج)

(٦) انتهى كلام السرخسي .

(٧) الكلمة ساقطة من (ب ، ج)

.....

---

أى جعلوا نفس الاسلام علة لايجاب الفرقة فى غير المدخول بها ، حيث قالوا  
 اسلام احدهما يوجب اختلاف الدين فيوجب الفرقة فى حق غير المدخول  
 بها من غير توقف على قضاء القاضى ، وعلى انقضاء العدة ، كرامة أحدهما  
 ولا بقاء النكاح ، أى ومثل تعليلهم لابقاء النكاح مع ارتداد أحدهما الى  
 انقضاء العدة فى المدخول بها <sup>(١)</sup> حيث قالوا : هذه فرقة وجبت بسبب  
 طارىء على النكاح غير مناف اياه ، فوجب أن يتأجل الى انقضاء العدة

---

(١) اختلف الفقهاء : فى وقت الفرقة التى تقع بين الزوجين فى موضعين  
 الموضع الاول : اذا أسلم أحد الزوجين قبل الدخول .  
 قال ابو حنيفة : ان كانا فى دار الاسلام عرض الاسلام على الآخر ،  
 فان أبى وقعت الفرقة بقضاء القاضى . وان كانا فى دار الحرب  
 فاذا اسلمت المرأة لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض ،  
 فاذا حاضت بانته منه اذا لم يسلم قبل انقضاء العدة .  
 وقال مالك : ان كانت هى المسلمة ، عرض الاسلام ، فان أبى وقعت  
 الفرقة ، وان كان هو المسلم ، وقعت الفرقة فى الحال .  
 وقال الشافعى وأحمد : تقع الفرقة بينهما مطلقا سواء أسلم الرجل  
 قبل المرأة أو المرأة قبل الرجل .  
 والموضع الثانى : اذا اسلم احدهما بعد الدخول .  
 ذهب أبو حنيفة ومحمد : اذا اسلمت هى عرض عليه القاضى الاسلام  
 فان أسلم فهى امرأته وان أبى الاسلام فرق بينهما وكان ذلك طلاقا  
 وقال أبو يوسف : هى فرقة بغير طلاق . فان اسلم هو عرض عليها  
 الاسلام فان اسلمت فهى امرأته وان أبى فرق القاضى بينهما ولم تكن  
 هذه الفرقة طلاقا .  
 وقال مالك : اذا أسلم الرجل قبل المرأة وقعت الفرقة اذا عرض عليها  
 الاسلام فأبى . وان اسلمت هى قبله ، فانه ان اسلم فمضى عدتها  
 كان أحق بها .

في المدخول بها كالطلاق ، فأوجبوا الفرقة بنفس الاسلام في المسألة الأولى ،  
وحكوا ببقاء النكاح في الردة في المسألة الثانية .

والحاصل أن أحد الزوجين الكافرين إذا أسلم ولا يمكن ابقاء النكاح  
بعد اسلامه مع كفر الباقي ، أو ارتد أحد الزوجين المسلمين ، أن كان  
الاسلام والردة قبل المدخول تثبت الفرقة بنفس الاسلام والردة عند الشافعي  
رحمه الله من غير توقف على شيء ، وإن كان بعد المدخول يتوقف الى انقضاء  
ثلاثة أعوام .

فانه ؛ أي تعليلهم في السألتين ، كما بينا فاسد في وضعه ، لأن  
الاختلاف / (١) حصل في المسألة الأولى باسلام احدهما وبقاء الآخر (٢)  
على الكفر ، وفي المسألة الثانية حصل / (٣) بردة أحدهما وبقاء الآخر على  
الاسلام . فلحكم يضاف الى الحادث أبداً أو الى آخر الأوصاف  
وجوداً (٤) . والحادث في المسألة الأولى ؛ هو الاسلام ، وكذا آخر  
الوصفين وجوداً هو الاسلام لا غير ، فلو أثبتنا الفرقة لوجبت اضافتها الى  
الاسلام الذي حدث الاختلاف به وذلك لا يجوز ، لأن الشرع عاصم  
للمحقق والاملاك لا قاطعاً لها .

== وقال الشافعي وأحمد في روايه : أن الفرقة تنف على انقضاء  
العدة . انظر المسألة في : اللباب مع الكتاب (٢٦/٣-٢٨)  
مدائع الصنائع (٣٣٦/٢) المسوط (٥٦/٥) بداية المحتم :  
(٤٩/٢) الكافي (٤٥٩/٢) المهذب (٥٣/٢) المغني (٦٣٤/٦)  
- (٦٤١) غاية المنتهى (٤٧/٣) .

- (١) آخر الورقة (١/٦٢) من (ج)  
(٢) في (ب ، ج) للآخر .  
(٣) آخر الورقة (١٩٠/ب) من (ب)  
(٤) ساقطة في (هـ) من الورقة (١/٢٠٤) الى (٢٠٥)

وفي السألة (١) الثانية الحادث هو الارتداد وهو آخر الوصفين  
 وحوادث فوجبت اضافة الفرقة اليه وهو مناف للنكاح / (٢) لأنه (٣) يبطل (٤)  
 عصمة النفس والمال جميعا ، والنكاح يبنى على العصمة .

واذا كان كذلك . كان التعليل لابقاء النكاح الى انقضاء العدة  
 بعد تحقق الارتداد فاسدا في وضعه ، لأنه تعليل لابقاء الشئ مع  
 ما ينافيه . (٥)

وهو معنى قوله والردة لا تصلح عفوا ، بمعنى لو أبقينا النكاح مع  
 الردة التي هي منافية له ، لزم (٦) أن تجعل الردة عفوا ، أى فنى  
 حكم المعدوم ليتمكن الحكم ببقاء النكاح ، كما جعل الأكل كذلك فى مسألة  
 الناسى، وهى لا تصلح أن تكون معفوة لكونها فى نهاية القبح .

(١) الكلمة ساقطة من (ب)

(٢) آخر الورقة (٢١١/ب) من (أ)

(٣) انتكسه مطمسة فى (أ)

(٤) فى (د) تبطل .

(٥) فى (ج) : منافيه .

وأما المناقضة :

قوله وأما المناقضة فكذا . . .

المناقضة تخلف الحكم عن الوصف المدعى علة وسواء كان لمانع أو  
لغير مانع عند من / لم يجوز تخصيص العلة ، إذ التخصيص مناقضة  
عند هم .

وعند من جوزه هي تخلف الحكم عما ادعاء المحلل علة لا لمانع  
وهي تلجئ أصحاب الطرد الى القول بالآثر ، مثل الأقسام المتقدمة  
لأن الطرد الذي تسك به المجيب لما انتقض بها أورد السائل من النقض ،  
لا يجد المجيب بدا من المخلص عنه ببيان الفرق وعدم ورود نقضا  
ولا يتحقق ذلك الا بالعدول من ظاهر الطرد الى بيان المعنى .

وهذا ان لم يجعل ذلك انقطاعا ، أو سامحه السائل ولم يناقشه  
في الشروع في بيان الفرق والتأثير فأما اذا جعل انقطاعا كما هو مذهب



فمثل قولهم في الوضوء والتيمم أنهما طهارتان فكيف افترقا في النية ؟ قلنا :  
هذا ينتقض بفعل الثوب والبدن عن النجاسة فيسطر الى بيان وجه السألة  
وهو ان الوضوء تطهير حكى ، لأنه لا يعقل في المحل نجاسة فكان كالتيمم  
في شرط النية ليتحقق التعبد

المعنى ولم يسامحه السائل في ذلك بأن يقول احتجبت على باطرا (١)  
هذا الوصف وقد انتقض ذلك بما أوردته فلم يبق حجة فلم ينفعه بهـ  
التأثير والشروع في الفرق في هذا المجلس ، لأن ذلك انتقال عن حجة وهي  
الطرد الى حجة أخرى وهي (٢) التأثير لاثبات المطلوب الأول ، فلا يسمع  
منه فيضطر الى التسك بالتأثير والرجوع عن الطرد فيما بعد من المحال .

ومثال هذا القسم : فيما علل الشافعي رحمه الله في اشتراط النية  
في الوضوء بأنهما أي التيمم والوضوء طهارتان : لأجل الصلاة ، فكيف  
افترقا في النية ؟

وهو استفهام بمعنى الإنكار أي فلا يفترقان في اشتراط النية وهذه  
نكته / (٤) منقولة عن الشافعي رحمه الله .

هذا : أي هذا القول أو التعليل ينتقض بفعل الثوب والبدن عن (٥)  
النجاسة الحقيقية فانه طهارة مشروطة للصلاة ولا يشترط فيـهـ

(١) في (ج) : بالطرد .

(٢) في (ب) : فلا .

(٣) في (ح) : هي .

(٤) آخر الورقة (٢٠٥/ب) من (هـ)

(٥) في (ح) : من .

النية (١) (٢)

فيضطر المجيب عند ذلك الى بيان وجه المسألة أى المعنى الفقهى الذى يندفع به النقص ويقع به الفرق (٣) /

وهو أن الوضوء تطهير (٤) حكى ، أى تعبدى غير معقول

المعنى ، لأنه لا يعقل فى محل الغسل نجاسة تزول بهذه الطهارة ، لأنه طاهر حقيقة وحكما بدليل أنه لو صلى وهو حامل محدث جازت صلاته والمحل الذى قام به النجاسة وهو المخرج لم يجب غسله (٥) وإذا ثبت أنه تعبدى ، كان مثل التيمم الا ان معنى التعبد فى التيمم فى الآلة وفى الوضوء فى المحل فيشترط فيه النية كما فى التيمم تحقيقا لمعنى التعبد . ان العبادة لا تنادى بدون النية .

بخلاف غسل النجس ، لأنه معقول المعنى ان المقصود فيه ازالة عين النجاسة عن المحل لا معنى التعبد فلا يتوقف على النية .

(١) وذهب الى اشتراط النية مالك وأحمد والليث وابن المنذر وقال أبو حنيفة والثورى : لا تشترط النية فى الوضوء وانما هى مستحبة . انظر بدائع الصنائع (١٩/١) مغنى المحتاج (٤٧/١) التنبية للشيرازى ص (١٥) بداية المجتهد (١١٠/١) القوانين الفقهية لابن جزى (١٩) المغنى (١١٠/١) الروض الندى (٣٤/٣٣) .

(٢) آخر الورقة (١/١٩١) من (ب)

(٣) ، ، (٦٢/ب) من (ج)

(٤) ما بين المعقوفتين طس فى (٤)

(٥) آخر الورقة (١/٢١٢) من (أ)

ونحن نقول الماء في التطهير عامل بطبعه كما أنه مزيل ومرو بطبعه لأنه خلق طهوراً في الأصل قال الله تعالى : ( وأنزلنا من السماء ماء طهوراً )<sup>(١)</sup> والطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره كذا فسرهُ شعلب<sup>(٢)</sup> من أئمة اللغة ، أو هو مبالغة في صفة الطهارة ، وذلك بأن يكون مؤثراً في غيره ، وإذا كان كذلك يعمل في التطهير من غير قصد كما<sup>(٣)</sup> يعمل في الإزالة والرى من غير قصد ، وكما تعمل النار في الإحراق من غير قصد .

وأما قوله : هو تطهير حكى . فنقول : التغيير الثابت فسمى المحل وهو صيرورته موصوفاً بالنجاسة ، غير معقول المعنى لظاهرة الأعضاء حقيقة وشرعاً .

أما حقيقة : فلأنه لم يصبها نجاسة بعد ما كانت طاهرة .  
وأما شرعاً فلأن المحدث لو غس يده في الماء القليل لا ينجس وذلك لا يوجب تغيير صفة المطهر فبقى الماء عاملاً بطبعه على ما كان .  
والنية<sup>(٤)</sup> تشترط للفعل القائم بالماء لا للمحدث الثابت في المحل فكان غسل هذا المحل مثل غسل النجس في عدم افتقاره إلى النية .

(١) سورة الفرقان آية (٤٨)

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ، أبو العباس ، المعروف بشعلب

إمام الكوفيين في النحو واللغة . من مؤلفاته : المصون في النحو ،

اختلاف النحويين ، معاني القرآن ، معاني الشعر . ولد سنة ٢٠٠

وتوفي ٢٩١ ببغداد . انظر ترجمته في : الفهرست (١/٧٤)

تاريخ بغداد (٥/٢٠٤) تهذيب الاسماء واللغات (٢/٢٧٥) بغية

الوعاة (١٧٢ ، ١٧٤) نزهة الالهة (٢٩٣ ، ٢٩٩) طبقات القراء (١/

١٤٨ - ١٤٩) البداية والنهاية (١١/٩٨)

(٣) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٤) في (ب ، ج) : فالنية .

بخلاف التراب فإنه ملوث بطبعه ، فكان اثبات التطهير به غير معقول  
 المعنى ، فيحتاج فيه الى النية ، ليظهر فعله على خلاف طبعه ويصير مطهرا  
 وبعد ما صار مطهرا بالنية صار <sup>(١)</sup> بمنزلة الماء ، استغنى عن النية كما استغنى  
 الماء عنها ، وتحصل الطهارة باستعماله بغير نية كما في استعمال الماء  
 فثبت أنهما بمنزلة واحدة ، إنما المفارقة في صفة الطهورية للآله ، وأنه  
 لا متمسك للمصم <sup>(٢)</sup> في مسألة التيمم .

ولا يقال : السج شرع في الوضوء مطهرا وهو غير معقول المعنى في  
 التطهير ، لأن أثره في تكثير النجاسة لا في ازالتها فكان مثل التراب في أنه <sup>(٣)</sup>  
 ملوث لا مطهر ، فينبغي أن يشترط فيه النية كما في التيمم .

لأننا نقول : هو ملحق بالغسل لقيامه مقام الغسل في ذلك المحل  
 فإنه الأصل فيه الغسل لسراية الحدث اليه كسرايته الى سائر البدن الا أن  
 الحكم انتقل من الغسل الى السج للحرج <sup>(٤)</sup> فشرع فيه السج ابتداء تخفيفا  
 وتيسيرا ، ولما قام مقام الغسل أخذ حكمه فاستغنى عن النية كالغسل .

وذكر القاضي الامام رحمه الله <sup>(٥)</sup> في الاسرار <sup>(٦)</sup> في جواب  
 هذا السؤال : أن الماء مطهر بنفسه لا بفعلنا ، الا أنه اذا قل حتى لم

(١) في ( ب ، ج ) : فعار . وفي ( ١٠ ، ٧ ) : وصار .

(٢) آخر الورقة ( ١٩١/ب ) من ( ب )

(٣) ، ، ( ٢٠٦/١ ) من ( هـ )

(٤) الكلمة ساقطة من ( هـ )

(٥) آخر الورقة ( ٦٨/١ ) من ( ج )

(٦) انظر الاسرار للدهوسي .

فهذه الوجوه تلجى أصحاب الطرد الى القول بالتأثير .

يكن سيلا ضعف عن التطهير / <sup>(١)</sup> للنجاسة الحقيقية ، لأن تطهيرها  
بإزالة عنها ، وفيما نحن فيه النجاسة ضعيفة ، لأنها حكمة ، وهي  
دون العين ، فاستغنى عن العزيمة لإفادة الطهر فصار البطل كالمسائل <sup>(٢)</sup>  
الذى يقدر على الإزالة فى إفادة الطهر .

فهذه / <sup>(٣)</sup> الوجوه أى الوجوه الأربعة المذكورة تلجى \* أى تضطر  
أصحاب الطرد الى القول بالتأثير ، حيث لا مدفع لهم عن هذه السؤالات  
الا بالرجوع الى بيان التأثير فيما ذكروا من الأوصاف الطردية . <sup>(٤)</sup>

أو تضطرهم الى القول بالتأثير فيما بعد من المجالس والأعراض عن  
الاشتغال بالطرد حيث لم يغن عنهم ذلك شيئا كما أشرنا اليه .

(١) آخر الورقة (٢١٢/ب) من (أ)

(١١) من (د) : كالسيال .

(٣) آخر الورقة (١١٣/أ) من (د)

(٤) الكلمة ساقطة من (د)

وأما العلل المؤثرة فليس للماتل فيها بعد الممانعة إلا المعارضة ، لأنها لا  
تحتل المناقضة وفساد الوضع بعدما ظهر أثرها بالكتاب أو السنة ، أو الاجماع

قوله وأما العلل المؤثرة .... إلى آخره .

اعلم أن دفع العلل المؤثرة لا يتصور ببيان فساد الوضع ، لأن التأثير  
لا يثبت إلا بالكتاب أو السنة أو الاجماع ، والثابت بهذه الأدلة لا يمكن  
(١)  
أن يكون فاسداً في وضعه .

(٢)  
وكذا لا يتصور بالمناقضة الحقيقية لما ذكرنا أن التأثير يثبت

(١) الثابت أن الكتاب والسنة والاجماع لا يحتل المناقضة وفساد الوضع  
فكذلك العلل المؤثرة الثابتة بالكتاب والسنة والاجماع لا يحتلها .  
مثال ما ظهر أثره بالكتاب كالخارج من السبيلين فإنه عليه للحديث  
نظير تأثيره في الحديث بقوله تعالى ( أوجاء أحد منكم من الغائبات )  
ومثال ما ظهر تأثيره بالسنة : كالطواف فإنه عليه لعدم نجاسة سكر  
سواكن البيوت فإنه ظهر تأثيره مرة في سكر الهرة لقوله عليه الصلاة  
والسلام : " أنها من الطوائن عليكم والطوائف " .

ومثال ما ظهر تأثيره بالاجماع : كاتلاف فإنه عليه لعدم قطع يده  
السارق في المرة الثالثة ، فإن فيه تفويت جنس المنفعة على الكمال  
وحد السرقة إنما شرع زاجراً لا متلفاً بالاجماع . فلو قطع يده نفس  
المرة الثالثة لزم الاتلاف المتنوع اجماعاً ، فتلك العلل لا تحتل  
فساد الوضع أصلاً بأن لا تصلح عليه ، لأنه ظهرت طيبته مرة من  
الكتاب والسنة والاجماع .

وأما المناقضة فإنها تنجس طيبها صورة وإن لم تنجس حقيقة . انظر

النامي ( ٢ / ٣٨ ) .

(٢) في (ب) : ثبت .

.....

---

بهذه الأدلة ، وهي لا تحتل التناقض الحقيقي ، فكذا <sup>(١)</sup> التأسيس  
 الثابت بها بخلاف دفعها بالمعارضة ، حيث يجوز عند الجمهور ، مع أن  
 هذه الأدلة لا تحتل حقيقة التعارض . <sup>(٢)</sup>

كما لا تحتل حقيقة التناقض لأنها قد تحتل لزوم التعارض صورة  
 بحيث يجب التهاثر والرجوع الى دليل آخر ، لجهلنا بالناسخ والمنسوخ ،  
 فكذا العلل المستنبطة منها يجوز أن تتعارض لجهلنا بما هو علة الحكم حقيقة  
 لكنها لا تحتل التناقض ، فكذا العلل الثابتة بها .

وحقيقة المعنى فيه أن التناقض يبطل نفس الدليل ويلزم منه  
 نسبة الجهل والفساد الى صاحب الشرع ، وهو منزه عنهما ، فأما التعارض <sup>(٣)</sup>  
 فلا يبطل الدليل بل يقرر <sup>(٤)</sup> ، ويلزم منه نسبة الجهل اليه ، لا الى صاحب  
 الشرع وذلك جائز كذا قيل .

فان قيل ان اردتم بفساد هذا النوع من الدفع فساد قبل ظهور  
 اثر الوصف وصحته ، فذلك غير مسلم ، لأن الدفع بالممانعة لما صح  
 لاحتمال عدم صحة الوصف أو عدم تأثيره من المناقضة وفساد الوضع ، لهذا <sup>(٥)</sup>  
 الاحتمال أيضا ، كما في العلل الطردية .

---

(١) في ( ب ، ج ) : وكذا .

(٢) في ( ب ، ج ) : المعارضة .

(٣) آخر الورقة ( ٦ - ٢ / ب ) من ( هـ ) .

(٤) في ( ب ) يقرره .

(٥) في ( د ) : بهذا .

.....  
 وإن أردتم به فساد بعد ظهور صحة الوصف وتأثيره لذلك  
 مسلم <sup>(١)</sup> ولكن الممانعة بعد ثبوت الأثر فاسدة <sup>(٢)</sup> / أيها <sup>(٣)</sup> لأن تأثير  
 الوصف لما ثبت به دليل مخرج عليه لم يبق محل <sup>(٤)</sup> الممانعة ، ولم يصح بعده  
 إلا المعارضه .

قلنا : أردنا به فساد قبل ظهور التأثير ، ولكنه يبين بالتأثير  
 لأنه لما ثبت بالدليل تأثير الوصف ، تبين أنه لم يكن محتملا للمناقضة وفساد  
 الوضع .

بخلاف الممانعة ، فإنها <sup>(٥)</sup> في الحقيقة طلب الدليل على صحة  
 الوصف وتأثيره ، وبعد ظهوره لم يبين أن ذلك الطلب كان باطلا .

والتحقيق فيه جده أن المجيب لما كان من قصده التعليل بوصف  
 مؤثر ، وهين وصفا من <sup>(٦)</sup> أوصاف النص للتعليل لا يحتمل ذلك الوصف  
 المناقضة وفساد الوضع أصلا قبل بيان التأثير ومعه ، إذ لو احتطبهما  
 قبله أو بعده لا يكون مؤثرا حقيقه ، والتقدير : أنه مؤثر في الحقيقة .  
 لاما إذا طل بوصف طردى ، فيحتمل أن يكون صحيحا في نفسه

ويحتمل أن يكون فاسدا ، إذ الطرد يوجد في الأوصاف الفاسدة كما يوجد  
 في الأوصاف الصحيحة ، فيحتمل حقيقة المناقضة وفساد الوضع ، فيجوز  
 للسائل دفعه بهذا .

(١) ما بين المعقوفتين بيان في (ج) .  
 (٢) آخر الورقة ( ١٩٢ / ١ ) من (ب) .  
 (٣) الكلمة ساكنة من (ج) .  
 (٤) آخر الورقة ( ٢١٣ / ١ ) من (أ) .  
 (٥) ، ، ( ٦٨ / ب ) من (ج) .



.....

---

ثم الشيخ رحمه الله ذكر ههنا : أنه ليس للمائل بعد الممانعة  
 (١) الا المعارضة . كما ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام في اصوله .  
 وذكر في نسخة أخرى بعد بيان أنواع الممانعة : أن التأشير إذا  
 ثبت، للوصف تجاوز السائل عن الممانعة الى القول بموجب العلة . ان أمكن ، ثم  
 الى القلب ، ثم الى العكس (٢) الكاسر (٣) ثم الى المعارضة .  
 وهو أوضح لأن الدنع اذا أمكن بتسليم ما عله الخصم مع بقاء  
 الخلاف مع أنه أقرب الى الممانعة من المعارضة ، كان أولى من الذهاب  
 الى المعارضة التي هي أسوأ أحوال السائل . (٤)

- 
- (١) انظر أصول البزدوى بهامش كشف الاسرار (٥١ / ٤) .  
 (٢) العكس لغة : وهو رد الشيء الى سنته الأولى كعكس المرأة فان  
 صفاتها يرد نهر عينيك على وجهك فتري وجهك ينور عينك .  
 انظر المغنى للخبازي ص (٣٢٤)  
 وأصطلاحاً : هو انتفاء الحكم لانتفاء علته .  
 وقيل هو : تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض العلة المذكور . والى  
 أصل آخر .  
 ومثاله : كقول الاحناف : الثيب الصغيرة يولى عليها في مالها فيولى عليها  
 في نفسها كالبكر الصغيرة وعكسه الثيب البالغة فانه لا يولى عليها في مالها  
 فلا يولى عليها في نفسها .  
 انظر كشف الاسرار للمؤلف (٥١ / ٤)  
 (٣) في (ج) الكاسر . اء الناقص .  
 (٤) في (ب) : المجيب .

لكنه اذا تصور مناقضة يجب دفعه من وجوه أربعة :

قوله : ( لکنه ) الضمير للشأن .

(١) ( اذا تصور مناقضة ) أى ورد نقض صريح على العلة المؤثرة ،

يجب دفع ذلك النقض بوجوه أربعة بخلاف العلة الطردية ، حيث لا يمكن

دفعها عنها ، لأن النقض الوارد عليها يبطلها حقيقة ، اذ الاطرار لا

يبنى / بعد النقض أصلاً فلا يمكن دفعه بوجه . (٢)

الأول : بالوصف بأن يقول : ما ذكرته علة ليس موجوداً فى صورة

النقض ، فتخلف الحكم فيها لا يدل على نفاذ العلة .

والثانى : بالمعنى الثابت بالوصف دلالة (٤) ، وهو الأثر ، بأن

يقول : ليس المعنى الذى جعل الوصف به علة وهو التأثير موجوداً لـ

صورة النقض ، فلا يكون الوصف بدونه علة ، واذا لم يكن علة لم يكن نقضاً .

والثالث بالحكم : بأن يقول : ليس الحكم المطلوب بالوصف

متخلفاً عن الوصف ، بل هو موجود ، لكن لم يظهر لوجود المانع ، فلا يكون

نقضاً . وهذا النوع من الدفع انما يستقيم على قول من جوز تخصيص العلة

(١) انظر الكلام فى المناقضة على العلل المؤثرة فى : التوضيح وشرحه

التلويح (٨٥ / ٢) نسمات الأصحاح من (١٥٨ - ١٥٩) نور الأنوار

مع حاشية رقم الاقمار من (٢٥٣) التامى شرح الحسامى (٣٩٠ / ٢) .

فتح الخفارى (٤٣ / ٣ - ٤٤٤) .

(٢) آخر الورقة (٢٠٢ / ١) من (هـ) .

(٣) فى (ب ، د ، هـ) : بوجوه .

(٤) قال صاحب التوضيح : أى المعنى الذى صارت العلة علة لأجله

كما نقول في الخارج من غير السبيلين : انه نجس خارج من بدن الانسان فكان حدثا كالبول . فيورد عليه ما اذا لم يصل . فنقدمه  
اولا بالوصف وهو انه ليس بخارج ، لان تحت كل جلد رطوبه

---

فاما عند من ياباه فلا يتأتى هذا الدفع على مذهبه .

والرابع : بالفرض المطلوب بالتعليل كما سنبينه .

وحاصل الخرج على المناقضة / (١) : ان / المعلن متى أمكنه (٢)

الجمع بين حكم علته وبين ما يتصور مناقضة لم يكن ذلك نقضا حقيقه ، ر  
لان الجمع بين النقيضين / (٣) غير ممكن . ومتى لم يمكنه الجمع لزمه النقص

وهذه الوجوه ، يمكنه الجمع من غير رجوع عن الأول ، فيصح

الدفع بها كما نقول في الخارج من غير السبيلين : انه نجس خارج من بدن الانسان ، فكان حدثا كالبول .

---

== وهو بالنسبة الى العلة كالثابت بدلالة النص بالنسبة الى المنصوص

نحو مسح الرأس ، فلا يسن فيه التثليل كمسح الخف .

أنظر . التوضيح لمتن التنقيح (١٥ / ٢)

(١) آخر الورقة (١٩٢ / ب) من (ب) .

(٢) ، ، (٢١٣ / ب) من (أ) .

(٣) ، ، (١١٣ / ب) من (د) .

(٤) اختلف الفقهاء في حكم الخارج من غير السبيلين كالدم والقبح والرعاف

والحجامه والقئ .

فذهب الحنفية والحنابلة الى انه حدث ناقض للوضوء .

وزهد المالكية والشافعية الى انه ليس بحدث ولا ينقض الوضوء إلا أنهم

وفى كل عرق دما فاذا زال الجلد كان ظاهرا لا خارجا .

فيورد على هذا التحليل ما اذا لم يسـل — أى لم يتجاوز — عن  
الجرح نقضا ، فانه خارج نجس وليس بحدث ، ومثله حدث فـسـى  
السبيلين بلا خلاف .

فندفعه أولا بالوصف ، أى بمنع الوصف بأن نقول : لانسلم أن ذلك  
خارج ، لأن الخروج هو الانتقال من مكان باطن الى مكان ظاهر ، كالرجل  
يخرج من الدار . ولم يوجد هذا المعنى فيما اذا لم يسـل ، لأن النجاسة  
بعد فى محلها لم تنتقل / <sup>(١)</sup> عنه ، فان تحت كل جلدة رطوبة ، وفى  
كل عرق دما ، والجلدة سائرة لها ، فاذا زالت الجلدة صار ما تحتها  
ظاهرا لا خارجا لعدم الانتقال ، كمن كان فى بيت أو خيمة مستترا به <sup>(٢)</sup>  
اذا رفع عنه ما كان مستترا به يكون ظاهرا لا خارجا . وانما يسمى خارجا <sup>(٣)</sup>  
اذا فارق البيت أو الخيمة . ألا ترى أنه لا يجب غسل ذلك الموضع

== قالوا : فيما اذا انفتحت ثقبية تحت المعدة مع انسداد المسلك المعتاد

أن الخارج منها يكون حدثا .

وزاد المالكية : أن الدم اذا كان خالصا ولم يختلط بغائط أو بول وخرج  
من المخرج المعتاد : فانه ليس بحدث . وكذلك عندهم خروج الدود  
والحصى لا ينقص .

انظر . الهداية مع فتح القدير (١/ ٣٦ وما بعدها) الفواكه الدواني (١/ ١٣٠)  
القوانين الفقهية ص (٢١ - ٢٢) المذهب (١/ ٢٢) بدائيسه  
المجتهد (١/ ٣٤) غاية المنتهى (١/ ٤٠ - ٤١) وانظر نصب الراية  
(١/ ٣٢ - ٣٨) .

(١) آخر الورقة (١/ ٦٩) من (ج)

(٢) (٣) فى (ج) : مستترا .

ثم بالمعنى الثابت بالوصف دلالة وهو وجوب غسل ذلك الموضع للتطهير فيه صدر الوصف حجة من حيث ان وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه لا يحتل الوصف بالتجزئ وهناك لم يجب غسل ذلك الموضع فانه عدم لعدم العلة

بالاجماع وان جاوز قدر الدرهم ، ولو ثبت وصف الخرج ، لوجب غسل ذلك الموضع عنده ، قليلا كان أو كثيرا ، ولوجب عندنا اذا جاوز قدر الدرهم ،  
(١)  
ويمن اذا كان ما دون الدرهم . وحيث لم يجب ولم يسن بالاجماع دل على أنه ليس بخارج ، لأن هذا حكم النجاسة التي في محلها .

قوله ثم ندفعه بالمعنى الثابت بالوصف دلالة أي بالمعنى الثابت بدلالة هذا الوصف ، وهو التأثير ، فان الخارج / النجس انما صار حدثا باعتبار أنه مؤثر في تنجيس ذلك الموضع وايجاب تطهيره حتى وجب غسل ذلك الموضع للتطهير .

وجوب التطهير في البدن ، باعتبار ما يكون فيه ، أي بسبب ما يخرج من البدن لا يحتل الوصف بالتجزئ ، فيجب غسل كله ، ثم يجوز الاقتصار على الأعضاء الأربعة كما في البول .

(١) ذهب الأحناف : الى أن القدر المعفو عنه من النجاسة قدر الدرهم

سواء كان في محل النجس أم في غيره .

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة : الى أن العفو الوارد عن قدر

الدرهم من محل النجس مقصور عليه .

انظر .

(٢) آخر الورقة (٢٠٧/ب) من (هـ) .

(٣) الأعضاء الأربعة هي : الرأس والوجه واليد والرجل .

ويورد عليه صاحب الجرح السائل فتدفعه بالحكم ببيان أنه حدث موجب  
للطهارة بعد خروج الوقت

- وأحترز بقوله باعتبار ما يكون منه عن إصابة النجاسة من الخارج  
(١) فإنها توجب غسل ذلك الموضع ولا توجب غسل جميع البدن بالاجماع .
- وهناك ، أى فيما إذا (٢) لم يعمل لم يجب غسل ذلك الموضع بالاجماع  
كما بينا ، فلم يكن كالبول فى إيجاب الطهارة فى محلها ، فكذا فى غير  
محلها . فتبين بدلالة التأثير أن (٣) غير السائل لم يدخل تحت التعليل  
(٤) ( وإن عدم ) الحكم هناك كالعدم الوصف معنى ، وإن وجد صورة . ومثله  
يكون مرجحا (٥) للعللة فكيف يكون نقضا .
- قوله ، ويورد عليه أى على التعليل المذكور نقضا صاحب الجرح /  
(٦) السائل ، فإن / ما يخرج من جرحه خارج نجس من بدن الإنسان ،  
وليس يحدث ، حيث لم ينتفى به الطهارة ما دام الوقت باقيا ، أو ما دام  
يصلى الفرض وما يتبعه من النوافل .

فتدفعه بالحكم ، أى تدفع النقض الوارد بمنع عدم الحكم

- (١) ما بين المعقوفتين نقله صاحب قمر الاقمار من هذا الكتاب (التحقيق)  
انظر . قمر الاقمار ص (٢٥٣) .
- (٢) الكلمة ساقطة .
- (٣) ما بين المعقوفتين مطلق فى (١) .
- (٤) فى (ب ، ج) : وهم الحكم .
- (٥) فى (ب) : راجحا .
- (٦) آخر الورقة (١١٤ / ١) من (١) .
- (٧) ، ، (١٩٣ / ١) من (ب) .

وبالغرض ، فان غرضنا التسوية بين الدم والهول وذلك حدث فاذا  
لزم صار عفوا لقيام الوقت فكذلك ههنا .

في صورة النقض ، وهو القسم الثالث بأن يقول : لا نسلم أنه ليس  
بحدث ، بل هو حدث ، ولكن تأخر حكمه الى ما بعد خروج الوقت  
ضرورة قدرة المكلف على الخروج عن عهدة التكليف . ولهذا تلزمه  
الطهارة لصلاة أخرى بعد خروج الوقت بذلك الحدث لا بالخروج ، فانه  
ليس بحدث بالاجماع ، ولا يجوز له المسح على الخفين بعد خروج الوقت  
اذا لبسهما بعد السيلان ، والحكم قد يتصل بالسبب ، وقد يتأخر عنه  
لمانع كالبيع بشرط الخيار .

وهذا النوع من الدفع انما يستقيم على قول من جوز تخصيص العلة كما  
بيناه في الكشف . (١)

وبالغرض أى ندفعه بالغرض ، وهو القسم الرابع بأن يقول : الغرض  
من هذا التعليل الحاق الفرع بالأصل والتسوية / (٢) بينهما في المعنى الموجب  
للحكم وقد حصل ، فان الخارج من أحد السبيلين حدث .  
فاذا لزم أى دام صار عفوا (٣) لقيام وقت الصلاة ، أى لأجل قيام  
وقت الصلاة فانه مخاطب (٤) بالأداء ، فيلزم أن يكون قادرا عليه ، ولا  
قدرة الا بسقوط حكم الحدث في هذه الحالة .

فكذلك ههنا : أى فضل الأصل الفرع ، وهو الخارج من غير /

(١) أنظر كشف الاسرار (٣٢/٤) فما بعدها .

(٢) آخر الورقة (٦٩/ب) من (ج)

(٣) أى عفوا عنه .

(٤) في (ج) : مخاطب .

.....

---

السبيلين في أنه إذا صار لازماً يصير عفواً ، لقيام وقت الصلاة ، ولو لم  
 يجعل / (١) عفواً في الفرع عند اللزوم ، لكان الفرع مخالفاً للأصل ،  
 وذلك لا يجوز .

فثبت أن التسوية التي هي المقصود من التحليل في جعله عفواً  
 كالأصل ، فلا يكون ذلك نقضاً .

---

(١) آخر الورقة (٢٠٨/١) من (هـ) .



## أما المعارضة :

## قوله : وأما المعارضة (١)

( ١ ) ذهب القائلون بالمعارضة الى أنها تنقسم الى ثلاثة أقسام :

معارضة في الأصل ، ومعارضة في الفرع ، ومعارضة في الوصف

أولاً الأولى : المعارضة في الأصل : فهي أن يذكر المعترض علة أخرى في الأصل سوى العلة التي عطل بها المستدل وتكون تلك العلة معدومة . ويقول : ان الحكم في الأصل انما كان بهذه العلة التي ذكرها المعترض لا بالعلة التي ذكرها المستدل .

وهذه المعارضة من المعترض اما ان تكون بمعنى آخر مستقل بالتعليل غير المعنى الأول كما لو عطل الحنفى ، تحريم ربا الفضل في البر بالكيل مع الجنس وعارضه الشافعى بالطعم مع الجنس .

واما ان تكون العلة غير مستقلة بل هي جزء من زيادة الجارح في القتل العمد المدوان في مسألة القتل بالمثل ، وذلك كما لو عطل الشافعى وجوب القصاص في القتل بالمثل العمد المدوان وعارضه الحنفى وجوهه بالجارح ، فزاد فيه وصفاً آخر طى وصف الشافعى فأصبح عنده التعليل بالجارح والعمد والعدوان وينفى بذلك أن يكون القتل بالمثل علة لوجوب القصاص ، لانعدام جزء العلة ، وهو الجارح .

والجمهور على قبول هذا الاعتراض .

والثانية المعارضة في الفرع : وهي ان يعارض حكم الفرع بما يقتضى نقيضه بنص أو اجماع أو بوجود مانع أو بنفوات شرط . فيقول : ما ذكرت

فكذا ... السراد من المعارضة <sup>(١)</sup> هننا : تسلیم المعترض

== من الوصف وان اقتضى ثبوت الحكم في الفرع ، فعندى وصف آخر يقتضى نقيضه أو ضده بنص هو كذا ، أو اجماع على كذا ، أو وجود مانع لما ذكرته من الوصف أو بفوات شرط له .

وهذا القسم كما ذكر المؤلف قبله الأكثر ونفاه آخرون .

قال ابن الهمام : اذا أطلقت المعارضة في باب القياس فالمراد به المعارضة في الفرع والمعارضة في الأصل تذكر بقيد .

وأما الثالث . المعارضة في الوصف — فهي على قسمين : أحدهما : ان يكون بحد حكمه .

والثاني : ان يكون في حين حكمه مع تعذر الجمع بينهما .

مثال الاول : ان يقول المستدل في الوضوء انها طهارة حكمة -

فتفتقر الى النية قياسا على التيمم ، فيقول المعارض : طهارة بالما

فلا تفتقر الى النية قياسا على ازالة النجاسة . فلا بد عند ذلك من

الترجيح .

ومثال الثاني : أن يقول المعترض : نفس هذا الوصف الذم . فاذكر .

على خلاف ما ترده ، ثم يوضح ذلك بما يكون محتملا .

انظر الاحكام للأبدى ( ١٢٣/٤ ، ١٣٧ ) تيسير التحرير ( ١٤٧/٤ )

روضة الناظر ( ص / ٢١٣ ) المنحول ص ( ٤١٦ ) ارشاد الفحول

ص ( ٢٣٢ - ٢٣٣ ) مذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص ( ٣٠٣ )

.....

---

دلالة ما ذكره الاستدل من الوصف على مطلوبه ، وإنشاء دليل آخر يدل على خلاف مطلوبه .

وقيل : هي مانعة في الحكم مع بقاء دليل الاستدل ، إذا سأل يقول للمجيب : ما ذكرت من الوصف وإن دل على الحكم ، لكن عندي من الدليل ما يدل على خلافه ، فليس فيه تعرض لدليله بالابطال .

ثم المعارضة من السائل مقبولة عند جمهور المحققين من الفقهاء والمتكلمين .

وزعم بعض الجدليين : أنها غير مقبولة منه ، لأنه ينتهض حينئذ استدلا ، وليس له ذلك ، بل له الاعتراض المحض ، وذلك لأن العلة لا تصح إلا بعد إقامة الدليل على صحتها ، فإذا انتصب السائل لذلك كان بأنها استدلا لا هادما معترضا . (١)

#### وحجة الجمهور :

أن المعارضة اعتراض على العلة فتكون مقبولة كالسماعة ، وذلك لأن العلة التي تصك بها المجيب لا تتم حجة ما لم تسلم من المعارضة فإن المعارضة توجب وقوف الحجة بدليل البينات ، وبدليل أن (٢) القرآن إنما صار حجة عند السلامة عن المعارضة . فكانت المعارضة اعتراضا على (٣) العلة من حيث المعنى فتكون مقبولة .

---

(١) آخر الورقة (٢١٤/ب) من (أ)

(٢) آخر الورقة (١١٤/أ) من (ب)

(٣) ، ، (١٩٣/ب) من (ب)

فهى نوعان : معارضة فيها مناقضة ، ومعارضة خالصة

وأن <sup>(١)</sup> المعتد فى القياس قوة الظن ، وإذا تعارض الدليلان يفوت به قوة الظن ، ويخرج كل واحد منهما حينئذ من أن يكون حجة الى أن يترجح أحدهما ، فكانت المعارضة بهان أن ما ذكره المستدل ليس بعلة ، فيكون افتراضا صحيحا .

ثم المعارضة على نوعين :

معارضة خالصة أى محضة لا تتضمن ابطالا .

ومعارضة فيها مناقضة ، أى معارضة تتضمنه ابطال تعليل المعلن وذلك لأن المعارضة اثبات وصف مبتدأ يوجب خلاف ما أوجبه دليل المستدل ، من غير تعرض له بالابطال .

والمناقضة <sup>(٢)</sup> ابطال دليله ببيان تخلف الحكم عن الوصف الذى ذكره علة فى بعض الصور ، من غير إقامة دليل مبتدأ فى الفرع والأصل .

فلما تضمن هذا النوع من المعارضة احدى خاصيتى المعارضة وهى

اظهار علة مبتدأه واحدى خاصيتى المناقضة وهى ابطال الدليل سى <sup>(٣)</sup> معارضة فيها مناقضة ، وجعلت المعارضة <sup>(٤)</sup> فيها أصلا ، لأنها قصدية ، والمناقضة ضمنية .

فان قيل : كيف يصح الجمع بينهما وبينهما تناف ؟ ان المعارضة

تستلزم تسليم دليل المستدل وصحة دلالة على الحكم ، والمناقضة تتضمن

(١) فى (ج) : فان .

(٢) والشافعية تسميها . النقض وهى : (تخلق الحكم مع وجود ما ادعى كونه علة له) . انظر الضخول (٤٠٤) والتبصرة (٤٧٠) الاحكام للامدى

٠ (١١٨/٤)

(٣) فى (د) : سى .

(٤) آخر الورقة (٢٠٨/ب) من (هـ) .

.....  
 بطلان دليله / (١) وفساد دلالة على الحكم .

وقد اختار الشيخ رحمه الله أيضا : أن المناقضة لا ترد على العلل المؤثرة ، فكيف تقبل هذا النوع من المعارضة بعد ظهور التأثير ؟

قلنا : ليست المعارضة تسليم الدليل مطلقا ، بل هي مانعة في الحكم صورة ، ومانعة في الدليل معنى ، بدعوى عدم سلامته عن المعارض فلا يمكن بينهما تناف ، إذ المقصود من كل واحد منهما الإبطال .

ثم هذه المناقضة تثبت في ضمن المعارضة ، فلا تمنع القبول ، إذ المعبره في مثله للمتضمن (٢) دون المتضمن (٣) .

ولأن (٤) الدليل بعد بيان التأثير لما قبل الإبطال علم أنه لم يكن مؤثرا ، وأن ما ذكره المعلن شبه بالأثر وليس بأثر في التحقيق .  
 والمناقضة إنما تمتنع على ما هو مؤثر حقيقة - كذا ذكره الامام العلامة مولانا حميد الطلة والدين (٥) . . . .

(١) آخر الورقة (٢٠/أ) من (ج) .

(٢) المتضمن - بكسر الميم - هنا المعارضة ، لأنها متضمنة المناقضة .

(٣) - بفتح الميم - هنا المناقضة ، لأنها تثبت في ضمن المعارضة

(٤) الكلمة مطبوعة في (أ) .

(٥) هو : علي بن محمد بن علي الراشدي البخاري ، الامام العلامة نجسم العلماء ، الملقب بحميد الطلة والدين ، الضرر كان اماما كبيرا فقيها اصوليا ، محدثا ، جدليا ، مفسرا كلاميا حافظا متقنا انتهت اليه رئاسة العلم بما وراء النهر ، تفقه على شمس الاتمه محمد بن عثمان السطار الكردي ، وتفقه عليه حافظ الدين محمد بن عثمان السطار النسفي صاحب الكنز . من تأليفه شرح الجامع الكبير للشيباني وشرح أصول البرزوي . وشرح الهداية السمي بالفوائد الفقهية توفي ٦٦٦ هـ وفي كشف الظنون ٦٦٧ هـ

اما المعارضة التي فيها مناقضة فالقلب وهو نوعان :  
أحدهما : قلب العلة حكما والحكمة وهو مأخوذ من قلب الانسا

رحمه الله / (١)

قوله : ( وهو ) أى القلب الصحيح (نوعان )

القلب يستعمل فى اللغة <sup>(٢)</sup> بمعنيين :

أحدهما : أن يجعل أسفل الشئ \* أعلاه ، وأعلاه أسفله كقلب القصعة <sup>(٣)</sup> والكوز .

والثانى : أن يجعل باطن الشئ \* ظاهرا ، وظاهره باطنا ،  
كقلب الخراب والثوب ، وكلاهما يرجع الى معنى واحد ، وهو تغيير هيئة  
الشئ \* على خلاف الهيئة التى كان عليها ، فكذا فى القياس استعمال  
القلب الصحيح بمعنيين . وكلاهما يرجع الى معنى واحد ، وهو تغيير <sup>(٤)</sup>  
التعليل الى هيئة تخالف الهيئة التى كان عليها . <sup>(٥)</sup>

== انظر ترجمته فى : الجواهر المضيئة ( ٥٩٨/٢ ) الفوائد البهية

ص ( ١٢٥ ) هدية العارفين ( ٧١١/١ ) كشف الظنون ( ٢٠٣٢/٢ )

— ( ٢٠٣٣ ) الاعلام ( ٣٣٣/٤ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢١٥/١ ) من ( أ ) .

( ٢ ) انظر المغرب ( ١٩٠/٢ ) قال : قلب الشئ \* : حوله عن وجهه .

( ٣ ) القصعة : الصفحة . انظر القاموس المحيط ( ٧١/٣ ) .

وقال صاحب النهاية فى غريب الحديث والاثرفى ( ١١٣/٣ ) : الصفحة

، انا \* كالقصعة البسطة ونحوها .

وقال النووى فى تهذيب الاسماء ( ٩٤/٣ ) : القصعة : الصفحة تشبع

العشرة ، والجمع قصاع .

( ٤ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

( ٥ ) انظر الكلام فى القلب : كشف الاسرار ( ٥٢/٤ ) أصول السرخسى

( ٢٣٨/٢ ) المنار وحواشيه ( ٨٥٥ ) المنحول ص ( ٣١٤ ) ==

وانما يصح هذا فيما يكون التعليل فيه بالحكم . مثل قولهم : الكفار  
جنس يجلد بكرهم مائة فيرجم شيعهم كالمسلمين . . . .

نستعما أى أحد النوعين : أن <sup>(١)</sup> يجعل السلولة والعللة  
معلولا على مثال قلب الانا ، فان العلة لكونها أصلا كان أعلى من الحكم  
والحكم لكونه تبعاً / <sup>(٢)</sup> كان أسفل منها ، وهذا القلب يصير أعلى  
التعليل أسفله وأسفه أعلاه ، فكان كقلب الانا .

وانما يصح هذا النوع من القلب فيما اذا علل المستدل بالحكم ،  
بأن جعل حكما فى الأصل علة لحكم آخر فيه ، ثم عداه الى الفرع . فأما  
اذا علل بالوصف المحض ، فلا يرد عليه هذا القلب ، لأن الوصف لا يصير  
حكما بوجه ، ولا يصير الحكم الثابت به علة له أصلا ، لأنه سابق على  
الحكم .

مثل قولهم ( سمه ) <sup>(٣)</sup> أى يتحقق هذا النوع من القلب فى مثل  
قول أصحاب الشافعى رحمه الله : فى أن الاسلام ليس من شرائط <sup>(٤)</sup>  
الاحسان <sup>(٥)</sup> ، حتى لو زنى الذى الحر الشيب يرجم عندهم ،

=== النامى شرح الحسامى ص ( ٤١ ) نور الأنوار مع حاشيته قمر الأقمار ص  
( ٢٥٤ ) الاحكام للأندى ( ١٤٣ / ٤ ) المحصول ( ٣٥٧ / ٢ / ٢ )  
حاشية العطار ( ٣٥٦ / ٤ ) السوداء ( ٤٤٥ ) .

- ( ١ ) فى ( ب ) : أى .  
( ٢ ) آخر الورقة ( ١٩٤ / أ ) من ( ب ) .  
( ٣ ) ما أثبتناه من ( أ ) ولعله ( ثمة ) .  
( ٤ ) فى ( د ) : شرائطه .  
( ٥ ) اختلف الفقهاء فى الاسلام هل هو شرط فى الاحسان ام لا ؟

قلنا : المسلمون انما يجلد بكرهم مائة لانه يرجم شيهم فلما احتتمل  
الانقلاب فسد الأصل وبطل القياس

لأن (١) الكفار جنس يجلد بكرهم مائة / (٢) فيرجم شيهم كالمسلمين ،  
أى الأحرار منهم .

ويقوله : مائة أشار الى ذلك ، فان البكر من العبيد لما لم يجلد  
مائة لم يرجم الشيب منهم .  
والبكر والشيب يقعان على الذكر والأنثى فجعلوا جلد المائة علة  
لوجوب الرجم .

قلنا : المسلمون انما يجلد بكرهم ، لأن شيهم يرجم . لا أنه  
يرجم شيهم ، ( لأنه يجلد بكرهم ) (٣) فجعلنا ما نصبه ( علة فى الأصل ) (٤)  
وهو جلد المائة حكما ، وما جعله حكما فيه وهو رجم الشيب علة .

== فذهب ابو حنيفة ومالك : الى أن الاسلام شرط فى الاحسان .  
وذهب الشافعى وأحمد : الى أن الاسلام ليس بشرط فى الاحسان  
ومتربط على هذا الخلاف : أن الذى الحر الشيب لوزنى ، يرجم  
عند الشافعى وأحمد ، ولا يرجم عند أبى حنيفة ومالك .  
أما البكر فيجلد عند الجميع .

انظر ، بدائع الصنائع ( ٣٨ / ٧ ) الكتاب ومعه اللباب ( ١٨٧ / ٣ )  
بداية المجتهد ( ٤٣٥ / ٢ ) المذهب ( ٢٦٧ / ٢ ) المغنى ( ٨ /  
١٦٣ ) الافصاح لابن هبيرة ( ٢٢٣ / ٢ ) .

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٠٨ / ١ ) من ( هـ ) .

( ٣ ) فى ( ب ، ج ) : لأن بكرهم يجلد .

( ٤ ) فى ( د ) : فى الأصل علة .



والثاني : قلب الوصف شاهداً على المعلل بعد أن كان شاهداً له وهو مأخوذ من قلب الجراب ، فانه كان ظهره اليك ، فصار وجهه اليك

فهذا القلب معارضة صورة ، حيث <sup>(١)</sup> علل السائل بتعليل يدل على خلاف الحكم الذي أوجبه المعلل .

وفيهما معنى المناقضة ، لأن ما جعله المعلل عليه لما صار حكماً في القياس عليه بتعليل القلب ، واحتمل صيرورته حكماً فسد الأصل ، وخرج من أن يكون مقيساً عليه للمستدل في الحكم المطلوب ، فبقى قياسه بلا مقيس عليه فبطل .

فهو معنى قوله : فلما احتمل ، أي هذا التعليل الانقلاب <sup>(٢)</sup> وبطل القياس ، إذ لم يبق الا قولهم الكفار جنس يجلد بكرهم مائة / <sup>(٣)</sup> فيرجم شيوخهم ، وهذا ليس بشبهة فضلاً من أن يكون حجة إذ لا يستند له أصلاً .

والثاني أي النوع الثاني من القلب : أن يجعل / <sup>(٤)</sup> السائل وصف المعلل شاهداً لنفسه بعد أن كان / <sup>(٥)</sup> شاهداً عليه . وهو مأخوذ من قلب الجراب فانه <sup>(٦)</sup> الضير للشأن ، أو للوصف .

( كان ظهره ) أي ظهر الوصف ( اليك ) حيث كان شاهداً لك يحتاج منك .

( فصار وجهه اليك ) حيث صار شاهداً عليك يحتاجك من خصمك وهو

(١) في ( د ) : بحيث وفي ( ج ) بهماض .

(٢) في ( ج ) : فسد الأصل .

(٣) آخر الورقة ( ٢١٥ / ب ) من ( أ )

(٤) ، ، ( ٧٠ / ب ) من ( ج )

(٥) ، ، ( ١١٤ / ب ) من ( د )

(٦) في ( هـ ) : فانه أي

الا أنه لا يكون الا بوصف زائد فيه تفسير للأول .  
مثاله : قولهم في صوم رمضان : انه صوم فرض لا يتأدى الا بتعيين النية  
كصوم القضاء

السائل كما أن ظهر الجراب كان اليك وبالقلب يصير بطنه اليك .  
وان كان المراد من كاف الخطاب السائل ، فمعنى قوله : كان  
ظهره اليك كان معرضا عنك وخاذلا لك بأن كان شاهدا عليك .  
فصار وجهه اليك أى صار شاهدا لك مقبلا عليك بالاعانة .  
وهذا النوع معارضة من حيث انه تعليل يوجب خلاف ما أوجبه ( ١ )  
المعلل ، وفيها مناقضة ، لأن المطلوب هو الحكم . والوصف الذى يشهد  
بشئوته من وجه وانتفاؤه من وجه آخر يكون متناقضا فى نفسه ، بمنزلة الشاهد  
لأحد الخصمين على الآخر فى حادثة ، ثم للخصم الآخر عليه فى عين تلك  
الحادثة فانه / ( ٢ ) يتناقض كلامه . بخلاف المعارضة بقياس آخر حيث لا  
يكون مناقضة ، لأن التعارض يوجب الاشتباه فيتعذر العمل للاشتباه السى  
أن يتبين / ( ٣ ) رجحان لأحد هما على الآخر وهذا لا يوجب تناقضا .  
( الا أنه ) أى هذا النوع من القلب ( لا يكون ) أى لا يتحقق  
( الا بوصف زائد ) على الذى ذكره المعلل ( فيه ) أى : فى ذلك الوصف  
تفسير وتقرير للوصف الأول ، لا أنه تغيير له .

وهو جواب عما يقال : القلب يكون بتعليق الحكم بعين ذلك الوصف

( ١ ) فى ( ج ) : أوجب .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٩٤ / ب ) من ( ب ) .

( ٣ ) ، ، ( ٢٠٩ / ب ) من ( هـ ) .

فقلنا : لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء  
لكنه انما يتعين بعد الشروع وهذا تعيين قبل الشروع

فاذا زهد عليه وصف آخر لم يبق بعينه علة ، فيكون هذا تعليق الحكم بعلة  
أخرى ، فيكون معارضة محضة غير متضمنة للإبطال . فقال : هذه الزيادة  
تفسير للوصف الأول وتقرير له لا تغيير ، فلا نجعله فى حكم شىء آخر .

مثاله : أى مثال ما يجرى فى هذا النوع من القلب ، قول أصحاب  
الشافعى رحمه الله فى صوم رمضان ، أنه صوم فرض فلا يتأدى الا بتعيين  
النية <sup>(١)</sup> كصوم القضاء .

فعلقوا وجوب التعيين بوصف الفرضية .

فقلنا : لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية بعد تعيينه  
كصوم القضاء .

( لكنه ) أى صوم القضاء ( انما يتعين بعد <sup>(٢)</sup> الشروع / فيه .  
( وهذا ) أى صوم رمضان متعين قبل الشروع فيه ، لانتفاء سائر  
الصيامات عن الوقت .

فردنا فى القلب بعد تعيينه ، وهو تفسير لما أبهمه الخصم حيث

( ١ ) وذهب أيضا الى اشتراط النية لصحة صوم رمضان مالك وأحمد .  
وذهب أبو حنيفة الى عدم اشتراط النية فان من اعتقد مطلق الصوم  
أجزأه ، وكذلك ان نوى فيه صيام غير رمضان أجزأه وانقلب الى  
صيام رمضان الا ان يكون مسافرا فتكون نيته الى ما نوى ولم يفرق صاحبه  
فكل صوم فى رمضان ينقلب الى رمضان .  
انظر . بداية المجتهد ( ٢٩٢ / ١ - ٢٩٣ ) المذهب ( ١ / ١٨٨ )  
المغنى ( ٩٤ / ٣ ) .

( ٢ ) الكلمة مطسدة فى ( أ ) .

.....

---

لم يبين أنه متعين في هذا الوقت لعدم بقاء غيره من <sup>(١)</sup> الصيامات مشروعا معه في هذا الوقت تلبسا علينا . فنحن فسرنا بهذه الزيادة ما تركه الخصم ، وبينما محل النزاع ، فكان قياس هذا الصوم من القضاء ما بعد الشروع .

وزعم بعض الأصوليين : أن القلب مردود <sup>(٢)</sup> لأن المعارض ان لم يتعرض في القلب لنقيض حكم المستدل فلا يقدح ذلك في الدليل ، لجواز أن يكون للعلة الواحدة وللأصل الواحد حكمان غير متنافيين .

وان تعرض لنقيضه فلا يمكن اعتباره بأصل المستدل ولا <sup>(٣)</sup> لاستحالة اجتماع النقيضين في محل واحد ، واستحالة اقتضاء العلة <sup>(٤)</sup> حكيمين متنافيين لتعذر مناسبتها إياهما .

والجواب عن الأول : أنه ان لم تعرض لنقيض حكم المستدل فلا يخرج بذلك عن كونه قادحا في الدليل اذا كان ما يتعرض لنفيه من لوازم حكم المستدل .

وعن الثاني : أن شرط القلب اشتغال الأصل على حكيمين غير متنافيين في ذاتيهما قد امتنع اجتماعهما في الفرع بدليل منفصل ، وأن لا تكون مناسبة

---

(١) آخر الورقة (٢١٦/أ) من (أ) .

(٢) انظر كلام الأصوليين في قبول القلب ورد في :

المحصول (٣٥٨/٢/٢ - ٣٥٩) الاحكام للآلدى (١٤٩/٤) ،

الابهاج (١٣٠/٣) أصول السرخسى (٢٣٨/٢) المسودة ص

(٤٤٥) المنحول (٤١٤) .

(٣) آخر الورقة (٢١/أ) من (ج) .

(٤) في (ب ، ج) : مناسبتها .

الوصف للحكم ونقيضه حقيقية <sup>(١)</sup> لاستحالة ، وإذا كان كذلك يصح  
حصولهما في الأصل من غير استحالة ، لعدم تنافيهما في ذاتيهما / <sup>(٢)</sup>  
ويمكن أن تكون العلة مناسبة لحكم <sup>(٣)</sup> في نظر المستدل ، ونقيضه في نظر  
السائل ، وإذا اندفعت الاستحالة صح القلب .

ولما ثبت أن القلب صحيح وهو معارضة <sup>(٤)</sup> كان للمستدل أن يمنع  
حكم القلب في الأصل / <sup>(٥)</sup>

وأن يقدح في تأثير العلة فيه بالنقض وعدم التأثير .

وأن يقول بسوجه إذا أمكنه بيان أن اللازم لا ينافي حكمه .

وأن يقلب قلبه إذا لم يكن قلب القلب مناقضا لحكمه ، لأن قلب  
القلب إذا فسد بالقلب الثاني سلم <sup>(٦)</sup> أصل القياس من القلب . كذا  
في عامة نسخ الأصول . <sup>(٧)</sup>

ورأيت في بعض فوائد أصول الفقه : أنه لا يسمع القلب والنقض على  
القلب ، لأنه خرج مخرج الفساد للكلام الخصم لا على سبيل التعليق

(١) في ( ب ، ج ، هـ ) حقيقة .

(٢) آخر الورقة ( ٢١٠ / أ ) من ( هـ )

(٣) في ( ب ، ج ) : للحكم .

(٤) قال الرازي في المحصول : القلب معارضة إلا في أمرين :

أحدهما : أنه لا يمكن فيه الزيادة - في العلة وفي سائر المعارضات

يمكن

والثاني : أنه لا يمكن منع وجود العلة في الفرع والأصل ، لأن أصله

وفرعه هو أصل المعلل وفرعه ، ويمكن ذلك في سائر المعارضات .

راجع المحصول ( ٢ / ٢ - ٣٦٠ - ٣٦١ ) .

(٥) آخر الورقة ( ١٩٥ / أ ) من ( ب ) .

(٦) في ( د ) : مسلم .

(٧) انظر المحصول ( ٢ / ٢ - ٣٦١ ) وارشاد الفحول ص ( ٢٢٨ - ٢٢٩ ) .

ولا يندفع الا <sup>(١)</sup> ببيان أن هذا القلب لا يخرج في دلالة الوصف على الحكم .

ولكن الأول أصح ، لأنه تعليل في مقابلة تعليل المعلل فيرد عليه ما يرد على الأول .

واعظم : أن تجوز الاعتراض على العلل المؤثرة بالقلب من يمنع الاعتراض عليها بالناقضة وفساد الوضع مشكل ، لأن العلة بعد ما ثبت تأثيرها بدليل مجمع عليه لا تحتل القلب حقيقه كما لا تحتل الناقضة وفساد الوضع ، فانه لو ثبت التأثير / <sup>(٢)</sup> لوجب الجلد في ايجاب الرجم في حق المسلمين لا يمكن قلبه يجعل الرجم طة للجلد .

ألا ترى أن التأثير في قولنا في المدبر ملوك تعلق عتقه بمطلق موت المولى ، فلا يجوز بيعه ، كأم الولد <sup>(٤)</sup> لما <sup>(٥)</sup> ظهر التأثير <sup>(٦)</sup>

(١) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٢) آخر الورقة (٢١٦/ب) من (أ) .

(٣) المدبر : ويسمى المدبر المطلق وهو الذي قال له مولا إذا مت

فأنت حر ، أو أنت حر عن دبر منى . . .

انظر . ملحق الأبحر مع شرحه مجمع الأنهر (١/٥٣١ - ٥٣٢) ،

وحلية الفقهاء ص (٢٠٨)

(٤) أم الولد : هي الأمة إذا ولدت من مولاها فقد صارت أم ولد له

ولا يجوز بيعها ولا تملكها . . ولا يثبت نسب ولدها الا أن يعترف

به المولى . . وإذا مات المولى عتقت من جميع المال .

انظر . الكتاب مع اللباب (١٢٢/٣) .

(٥) الكلمة ساقطة من (د)

(٦) ، ، ، (ب)

لتعلق العتق بالموت في المنع عن البيع في أم الولد لا يمكن قلبه بأن يقال / <sup>(١)</sup> إنما تعلق العتق بالموت ، لأن البيع لم يجز .

وكذا لا يمكن للقلب بيان التأثير لتعليله بعد ما ظهر تأثير التعليل الأول ، وبدون التأثير لا يقبل منه قوله ، لأن القلب معارضة وغير المؤثر لا يصلح كعارض للمؤثر .

وإن كان كذلك ينبغي أن لا ترد حقيقة القلب على العلل المؤثرة كفساد الوضع والمناقضة ولو ورد <sup>(٢)</sup> صورة القلب في بعض العلل تدفع بهيان التأثير ، كما تدفع صورة المناقضة بالوجوه المذكورة . وإنما تهسر حقيقة القلب على العلل الطردية .

يؤيده ما ذكره صدر الاسلام أبو اليسر رحمه الله بعد بيان نوعي القلب : والقلب الأول إنما يجيء في كل طرد جعل الحكم فيه عليه ، والقلب الثاني ، يجيء في كل طرد ما لم يظهر التأثير .

وما ذكر في نسخة أخرى من أصول الفقه : والمخلص من القلب بذكر <sup>(٣)</sup> تأثير الوصف في الحكم الذي علل ، دون الحكم / <sup>(٤)</sup> الذي قاله خصمه . <sup>(٥)</sup> فتبين أن / <sup>(٦)</sup> الاعتراض بالقلب بعد التأثير غير صحيح ، وأنه كالمناقضة وفساد الوضع من غير فرق .

(١) آخر الورقة (١١٥/أ) من (د)

(٢) في (ب ، ج ، هـ) : ولورود .

(٣) في (د) : بذلك .

(٤) آخر الورقة (٧١/ب) من (ج)

(٥) في (هـ) : الخصم .

(٦) آخر الورقة (٢١٠/ب) من (هـ)

وقد تقلب العلة من وجه آخر وهو ضعيف مثاله : قولهم : هذه عادة لا يعضى فى فاسدها فوجب أن لا يلزم بالشرع كالوضوء .  
 فيقال لهم : لما كان كذلك وجب أن يستوى فيه عمل النذر والشرع كالوضوء

قوله ( وقد تقلب العلة من وجه آخر . وهو ضعيف ) أى فاسد .  
 مثاله : قوله أصحاب الشافعى رحمه الله فى أن الشرع فى صوم التطوع أو صلاة <sup>(١)</sup> التطوع لا يوجب المضى فيه ، حتى لا يجب القضاء بافساده هذه <sup>(٢)</sup> . أى هذه العبادة وهى الصلاة أو الصوم النفل الذى شرع فيه — : عادة لا يعضى فى فاسدها — يعنى اذا / <sup>(٣)</sup> فسدت لا تجب ولا يجوز اتسامها والمضى فيها .  
 واحترزوا به عن الحج فانه وجب بالشرع ، لأن المضى يجب فيه بعد الفساد — فيحتمل أن <sup>(٤)</sup> يلزم بالشرع — كالوضوء فانه لما لم يعض فى فاسده لم يلزم بالشرع .

( فيقال لهم : لما كان كذلك ) أى لما كان ( الشأن ) <sup>(٥)</sup> كما <sup>(٦)</sup>  
 بينا أن ما شرع فيه عادة لا يعضى فى فاسدها ( وجب أن يستوى فيه ) أى فيما شرع فيه من العبادة ( عمل النذر والشرع ) كما استوى عليهما فى الوضوء يعنى استوى عليهما فى الوضوء باعتبار أنه لا يعضى فى فاسده ، وهذا المعنى موجود فى المتنازع فيه ، لأنه لا يعضى فى فاسده أيضا ، فوجب أن يثبت

(١) فى ( د ) : أو فى صلاة .

(٢) تقدم الكلام فى هذه المسألة ص ( ٥٠٠ )

(٣) آخر الورقة ( ١٩٥ / ب ) من ( ب )

(٤) فى ( ج ) : أن لا يلزم .

(٥) فى ( د ) : البيان .

(٦) فى ( د ) : لما .



وهو ضعيف من وجوه القلب ، لأنه لما جاء بحكم آخر ذهب المناقضة .  
ولأن المقصود من الكلام معناه والاستواء مختلف في المعنى : ثبوت من وجهه  
وسقوط على وجه التضاد ، وذلك مبطل للقياس .

استواءهما فيه كما في الوضوء . ولما ثبت استواءهما فيه والنذر ملزم فيهما  
بالاجماع كان الشروع ملزماً أيضاً عملاً بقضية الاستواء .

( وهذا ) / ( ١ ) أي هذا ( ٢ ) النوع من القلب ( ضعيف ) أي  
فاسد ( من وجوه القلب ) ويسى هذا قلب التسوية . وقد اختلف فيه : ( ٣ )

فذهب بعض من صحح القلب : إلى قبول هذا النوع ، لوجود  
حد القلب فيه ، إذ السائل قد جعل الوصف المذكور بعد ما كان شاهداً عليه  
شاهداً لنفسه فيما ادعاه من الحكم المستلزم لمخالفة دعوى المستدل ، لأن  
استواء الشروع والنذر لو ثبت ، يلزم منه كون الشروع ملزماً كالنذر ، وهو  
خلاف دعوى المستدل .

وذهب آخرون : إلى أنه لا يقبل للوجهين المذكورين في الكتاب :  
أحدهما : أن السائل جاء بحكم آخر ليس بمناقض للحكم الأول ،

( ١ ) آخر الورقة ( ٢١٧ / أ ) من ( أ )

( ٢ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ )

( ٣ ) اختلف الفقهاء في قلب التسوية .

فذهب أكثر الفقهاء منهم أبو إسحق الشيرازي وإمام الحرمين والإمام  
الرازي إلى صحته .

وذهب آخرون منهم القاضي الباقلاني وابن السمعاني وصاحب البديع  
والإخسيكتي والمؤلف وأمير بادشاه : إلى عدم صحته .

أنظر هذه السألة في : تيسير التحرير ( ١٦٤ / ٤ ) والابهاج ( ٣ /

( ١٣١ ) والمحلى على جمع الجوامع ( ٣١٥ / ٢ ) والمحصل ( ٣٦٣ / ٢ / ٢ )

والبرهان ( ١٠٤٤ / ٢ ) فقره ١٠٤٦ - ١٠٥٢ والسودة ( ٤٤٥ ) ،

والتبصرة ( ٤٧٧ ) .

لأن المستدل لم ينف التسوية ليكون اثباتها مناقضا لدعاه ، وإذا كان كذلك ذهبت المناقضة التي هي شرط صحة القلب ، فلم يكن دفعا لدعوى المستدل فلا يقبل .

ولكن الفريق الأول يقولون : ليس تناقض الحكمين ذاتا شرطيا لصحة القلب ، بل انتفاا الجمع بينهما بدليل منفصل كاف لصحته ، وقد وجد ، لأن ثبوت الاستواء مستلزم الانتفاا دعوى المستدل .

وفى بهان الوجه الثانى دفع / <sup>(١)</sup> هذا السؤال ، وهو أن المقصود من الكلام معناه فان مالا معنى له من الألفاظ ليس بكلام ، والسائل وان علق بالوصف المذكور حكم الاستواء ، لكن المقصود شىء آخر يختلف معنى الاستواء فيه بالنسبة الى الفرع والأصل ، فان استواء النذر والشروع فى الأصل وهو الوضوء باعتبار عدم الالتزام ، فانه لا أثر للنذر ولا للشروع فى إيجاب الوضوء بالاجماع واستواءهما فى الفرع وهو النفل باعتبار الالتزام . وهو معنى قوله ثبوت من وجه وسقوط من وجه على وجه التضاد . أى التناقض .

( وذلك ) أى اختلاف المعنى يبطل للقياس ، لأنه إبانة مثل حكم / <sup>(٢)</sup> أحد المذكورين بمثل طته فى الآخر ، ويستحيل أن يتعدى من الأصل الى الفرع حكم لا يوجد فى الأصل ، وكون الشروع ملزما — الذى <sup>(٣)</sup> هو مقصود السائل — ليس بموجود فى الأصل وهو الوضوء ، بل هو غير ملزم فيه ، فاثبات كونه ملزما فى النفل بالقياس على الوضوء لا يكون الا <sup>(٤)</sup>

(١) آخر الورقة (١/٢١١) من (هـ)

(٢) آخر الورقة (١/١٩٦) من (ب) وآخر الورقة (١/٢٢) من (ج) .

(٣) فى (ب ، ج) : للذى .

(٤) الكلمة ساقطة من (ج) .

وأما المعارضة الخالصة فنوعان : أحدهما فى حكم الفرع وهو صحيح . والثانى فى علة الأصل .

مثل اثبات الحرمة فى الفرع بالقياس على الحل من حيث المعنى .

وانما يستقيم هذا التحليل اذا كان الاستواء بنفسه مقصودا ، وليس هو بمقصود .

قوله : ( وأما المعارضة الخالصة ) أى المعارضة التى خلصت

عن معنى المناقضة والابطال فنوعان :

أحدهما فى حكم الفرع : بأن يذكر السائل علة أخرى توجب خلاف ما توجبه علة المستدل من غير زيادة / (١) وتغيير فيه فى ذلك المحل بعينه فيقع به محض المقابلة من غير تعرض لابطال علة الخصم ، فيمتنع العمل بهما بدافعة كل واحدة منهما ما يقابلها ، وينسد طريق العمل بالترجيح احدى القلتين على الأخرى ، فاذا ترجحت احدهما وجب العمل بالراجحة حينئذ .

ومثال هذا النوع من المعارضة يتحقق فى قول / (٢) أصحاب

الشافعى فى تثليث المسح : المسح ركن فى الوضوء فيسن تثليثه كالغسل فاننا نعارضهم بقولنا : انه مسح فلا يسن تثليثه كمسح الخف ، فهذه معارضة خالصة صحيحة لما فيها من اثبات حكم مخالف للحكم الأول بعلة أخرى فى ذلك المحل بعينه .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢١٢ / ب ) من ( أ ) .

( ٢ ) ، ، ( ١١٥ / ب ) من ( د ) .

( ٣ ) اختلف الفقهاء فى تكرار مسح الرأس .

فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية : الى أنه لا فضيلة فيه .  
وذهب الشافعى وأحمد فى رواية : الى انه فضيلة والمسح مرة واحدة  
يجزى .  
===

والثاني في طة الأصل وذلك باطل لعدم حكمه ولفساده لو أفاد تعديته ، لأنه لا اتصال له بموضع النزاع الا من حيث أنه ينعدم تلك العلة فيه وعدم العلة لا يوجب عدم الحكم .

قوله : والثاني في طة الأصل : أى النوع الثاني معارضة في طة الأصل وهى أن يذكر السائل طة أخرى في المقيس عليه تفقد هى في الفرع ويسند الحكم اليها معارضا للمجيب في طته ( وذلك ) أى هذا النوع من المعارضة ( باطل ) ، لأن الوصف الذى يدمه السائل متعديا كان أو غير / <sup>(١)</sup> متعد لا ينافى الوصف الذى يدمه المجيب ان الحكم فى الأصل يجوز أن يثبت بعلم مختلفة كما لو وقعت فى دن قطرة بول ودم وخمير تنجس بنجاسة البول والدم والخمر جميعا ، حتى لو توهنا زوال البعض يبقى الباقي منجسا .

ثم ذلك الوصف ان لم يكن متعديا ففساده ظاهر ، لأننا قد بينا أن حكم التعليل ليس الا التعدية . فاذا خلا تعليل من التعدية بطل لخلوه عن الفائدة ، ان الحكم فى الأصل ثابت بالنص دون العلة ، ولا فرع يثبت الحكم فيه بالعلة ، واذا بطل التعليل بطلت المعارضة به . <sup>(٢)</sup>

وهو معنى قوله : ( لعدم حكمه ) أى لعدم حكم التعليل . وان كان متعديا كانت المعارضة فاسدة أيضا سواء تعدى الى فرع

== انظر : اللباب شرح الكتاب ( ١١ / ١ ) بداية المجتهد ( ١٣ / ١ ) ،

• الام ( ٢٣ / ١ ) المغنى ( ١٢٧ / ١ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢١١ / ب ) من ( هـ ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

.....  
 مجمع عليه أو الى فرع مختلف فيه ، لعدم / (١) اتصال هذه المعارضة  
 بموضع النزاع الا من حيث انه تنعدم تلك العلة في هذا الموضع ، وقد ثبت  
 أن عدم العلة لا يوجب عدم الحكم ، ولا يصلح دليلا عند عدم حجة أخرى  
 فكيف / (٢) يصلح دليلا عند مقابلة حجة .

مثاله : ماذا علل المجيب في حرمة بيع الجص بجنسه متفاضلا  
 بانه مكيل (٣) قوبل بجنسه ، فيحرم بيعه به متفاضلا كالحنطة والشعير (٤)  
 فيعارضه السائل : بأن المعنى ليس في الأصل ما ذكرت ، ولكنه الاقتنيات  
 والادخار ، وقد فقد هذا المعنى في الفرع . فهذا المعنى يتعدى الى  
 فصل مجمع عليه وهو الأرز والدخن ونحوهما (٥) / (٦) ان لا يناقش المجيب  
 السائل فيها ، لكن المعارضة في هذا الموضع لا تفيد السائل (٧) الا من  
 حيث انه ليس بموجود في الجص ، وقد قلنا ، ان عدم العلة لا يصلح دليلا  
 ولو عارضه بأن يقول : ليس المعنى في الأصل ما ذكرت ، ولكنه  
 الطعم ولم يوجد في الفرع ، فهذا معنى يتعدى الى فرع مختلف فيه وهو  
 الفواكه ، وما دون الكيل .

ولما ثبت فساد الوجه الاول كان هذا الوجه أولى بالفساد .

---

(١) آخر الورقة (١٩٦/ب) من (ب)

(٢) ، ، (٧٢/ب) من (ج)

(٣) الكلمة مطسدة في (أ) .

(٤) تقدم الكلام على علة الربا في الأشياء الأربعة عند الفقهاء .

فراجع في ص (٤٣٠)

(٥) الكلمة مطسدة في (أ) .

(٦) آخر الورقة (٢١٨/أ) من (أ)

(٧) ما أثبتناه من (ج) وفي بقية النسخ : للسائل .

وكل كلام صحيح في الأصل يذكر على سبيل المفارقة ، فذكره على سبيل  
المانعة ، كقولهم في اعتاق الرهن . لأنه تصرف يلاقى حق المرتهن بالابطال  
فكان مردودا كالبيع .

وهذا <sup>(١)</sup> معنى قوله : ولفساده أى فساد التحليل الذى عارضه  
به <sup>(٢)</sup> لو أفاد تعديه .

وأعلم أن المعارضة في الأصل تسمى بالمفارقة <sup>(٣)</sup> عند الجمهور وهي  
من الأسئلة <sup>(٤)</sup> الفاسدة التى لا تقبل من السائل على ما بيناه في الكشف <sup>(٥)</sup>.

وقد يقع الفرق بمعنى صحيح في نفسه . فبين الشيخ رحمه الله  
وجه إيراد على طريق يقبل منه .

فقال : وكل كلام صحيح في الأصل أى في نفسه وأصل وضعه يذكر  
على سبيل المفارقة أى يذكره السائل أو أهل الطرد في مقام السؤال على وجه

(١) في ( ب ، ج ) فهذا .

(٢) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

(٣) وتسمى بالفرق أيضا . قال بعض الأصوليين هي عبارة عن المعارضة  
في الأصل أو الفرع . وقال آخرون : هي عبارة المعارضة في الأصل  
والفرع معا .

وعرفها أمير بادشاه في التيسير .

ويسمونها — أى المعارضة في الأصل المفارقة وهي أن سؤال الفرق ابدأ

لخصوصية في الأصل هي شرط للوصف مع بيان انتفائها في الفرع ، أو

بيان مانع من الحكم فيه مع انتفاء ذلك المانع في الأصل . . . قال : إن

المعتز ان لم يتعرض لانتفاء الشرط في الفرع لم يكن من الفرق بل هو

معارضة في الأصل . انظر تيسير التحرير ( ١٤٧/٤ — ١٤٨ ) الاحكام

للأمدى ( ١٣٨/٤ ) .

(٤) في ( ب ) الأسئلة .

(٥) انظر كشف الاسرار ( ٦٦ / ٤ )

فقالوا : ليس هذا كالبيع ، لأنه يحتمل الفسخ بخلاف العتق

الفرق ولا يقبل منهم ، نذكره / (١) نحن على سبيل الممانعة ، ليكون ذلك مفاقه صحيحة على حد الانكار فيقبل منا لا محالة .

كقولهم في اعتاق الراهن :

إذا أعتق الراهن العبد المرهون نفذ عتقه عندنا سواء كان الراهن موهرا أو معسرا ، إلا أنه إذا كان معسرا ، إلا أنه إذا كان معسرا يؤمر العبد بالسعاية في أقل من قيمته ومن الدين ، ثم يرجع على المولى عند إيساره .

وعند الشافعي رحمه الله لا ينفذ اعتاقه إذا كان معسرا قولا واحدا (٢) و (٣)

وله قولان في الموسر .

فعلل أصحابه في هذه المسألة بأن الاعتاق تصرف من الراهن

يلاقى حق المرتهن بالابطال ، أي يبطل حقه في الرهن بدون رضاه به ، وهو البيع بالدين عنده ، والحبس الدائم عندنا . فكان مردودا كالبيع أي كما إذا باع الراهن المرهون بغير إذن المرتهن .

(١) آخر الورقة (٢١٢/أ) من (هـ) .

(٢) للشافعي ثلاثة أقوال في حق الراهن العبد المرهون .

القول الأول : لا ينفذ اعتاقه معسرا كان أو موسرا .

وبه قال عطاء وعثمان البتي وأبو ثور .

القول الثاني : ليس للراهن عتق الرهن إلا أن كان له مال بقيمة المعتق فيكون رهنا وينفذ العتق موسرا كان أو معسرا وهو قول أصحاب الرأي ونص عليه : أحمد بن حنبل .

القول الثالث : ينفذ عتقه أن كان موسرا وهو قول مالك ورواية عن أحمد بن حنبل .

إلا أن أبا حنيفة قال : يستسعى العبد في قيمته أن كان المتعق معسرا . انظر المجموع (٢٨٠/١٢) فتح القدير (١٨٠/١٠) ، والمغنى (٣٩٩/٤) حاشية الدسوقي (٢٤٩/٣) .

(٣) ما بين المعقوفتين نقله الشيخ عزى زاده في حاشيته على أصول المنار ص (٨٦٨) .

والوجه فيه : أن يقول القياس لتعددية حكم الأصل دون تغييره ، وحكم الأصل وقف ما يحتمل الرد والفسخ وأنت في الفرع تبطل أصلاً ما لا يحتمل الفسخ

فقالوا : أى فرق أهل الطرد من أصحابنا بين البيع الذى هو الأصل / (١) ، وبين الاعاق الذى هو الفرع فقالوا : ليس الاعاق مثل البيع ، لأن البيع يحتمل الفسخ بعد وقوعه ، فيظهر أثر حق المرتهن فى المنع من النفاذ فينعقد على وجه يتمكن المرتهن من فسخه ، بخلاف الاعاق فإنه لا يحتمل الفسخ بعد ما صدر من الأهل فى محله ، فلا يظهر أثر حق المرتهن فى المنع من النفاذ ، فينعقد لازماً .

فهذا فرق فقهي صحيح فى نفسه ، ولكنه فسد لصدوره / (٢) ممن ليس له ولاية الفرق ، وهو السائل ، فلم يقبل .

والوجه فى إيراد على وجه السانعة ليقبل أن يقول / (٣) أن القياس لتعددية حكم الأصل دون تغييره ، ونحن لا نسلم وجود هذا الشرط وهو التعددية بدون التغيير فى المتنازع فيه .

لأن حكم الأصل وهو البيع وقف ، أى توقف / (٤) ما يحتمل الرد فى ابتدائه والفسخ بعد ثبوته ، لأن حق المرتهن لا يمنع انعقاد البيع عليه من الراهن بالاجماع حتى لو تبرص الى أن يذهب حق المرتهن ثم البيع كذا فى الاسرار . (٥)

وأنت فى الفرع ، وهو الاعاق تبطل أصلاً ما لا يحتمل الفسخ والرد أى تلغى من الأصل شيئاً لا يحتمل الفسخ بعد ثبوته ، والرد فى ابتدائه

(١) آخر الورقة (١٩٧/أ) من (ب)

(٢) ، ، (٢١٨/أ) من (أ)

(٣) ، ، (٧٣/أ) من (ج)

(٤) ، ، (١١٦/أ) من (د)

(٥) انظر الاسرار الورقة ( )



---

فإن العبد لو رد الاعتاق لا يرتد ، ولو أراد هو والمولى أن يفسخاه لا يفسخ  
بوجه بخلاف البيع . وهذا تغيير لحكم الأصل ، لأن الإبطال من  
الأصل غير الانعقاد على وجه التوقف .  
وأصلاً نصب على التمييز ، أو على المصدر وما مفعول به .

# فَصْلٌ فِي التَّرْجِيحِ

## فصل فى الترجيح

• وإذا قامت المعارضة كان السبيل فى الترجيح —

## ( ١ ) فصل فى الترجيح

ولما فرغ الشيخ رحمه الله من بيان الممانعة والمعارضة ، سلك فى بيان دفع المعارضة / ( ٢ ) بعد تحققها فقال : . وإذا قامت المعارضة أى تحققت ، بأن لم تندفع بطريق من الطرق السلوكية فى دفع الحلل من الممانعة والقلب ، ونحوها ، كان السبيل فيه أى فى دفع المعارضة الترجيح فان أسوأ أحوال المجيب أن يساويه السائل فى الدرجة باقامة دليل يوجب خلاف ما اقتضاه دليل المجيب ، فوجب دفعه ببيان الترجيح اذا لم يندفع بطريق آخر .

فان لم يتأت للمجيب الترجيح صار منقطعاً ، وان رجح علقته فللسائل أن يعارضه بترجيح علقته كما كان له أن يعارض علقته ( ٣ ) بعلقته ، فان لم يمكنه ترجيح علقته ، لزمه ما أدعاه المجيب ، لأن العمل بالراجح وإهمال المرجوح واجب عند العامة . ( ٤ )

وقال قوم : لا يجوز التسك بالترجيح عند التعارض ، بل الواجب التوقف أو التخيير .

لقوله تعالى : ( فاعتبروا يا أولى الابصار ) ( ٥ ) فقد أمر بالاعتبار والعمل بالمرجوح اعتبار .

## ( ١ ) الترجيح فى اللغة : التميل والتغليب .

انظر لسان العرب ( ٢٧٢ / ٣ ) الصحاح ( ٣٦٤ / ١ ) الصباح النير ( ص / ٢٣٤ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢١٢ / ب ) من ( هـ ) .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( ج )

( ٤ ) انظر فى الكلام فى العمل بالترجيح ونفيه فى كشف الاسرار ( ٧٦ / ٤ ) المحصول ( ٥٢٩ / ٢ / ٢ ) الابهاج ( ٢٠٩ / ٣ )

( ٥ ) سورة الحشر آية ( ٢ )

وقوله عليه السلام : " نحن نحكم بالظاهر " <sup>(١)</sup> والحكم بالمرجوح  
حكم بالظاهر .

وتسكت العا : .

بإجماع الصحابة والسلف على تقديم بعض الأدلة الظنية على  
البعض إذا اقترن به ما يقوى / <sup>(٢)</sup> على معارضة . فانهم قد روا خبر عائشة  
رضي الله عنها في " إلتقاء الختانيين " <sup>(٣)</sup> على غير

( ١ ) قال الزركشي في المعبر ص ( ٩٩ ) : هذا الحديث اشتهر في كتب  
الفقه وأصوله وقد استنكره جماعة من الحفاظ منهم المزي ، والذهبي ،  
وقالوا : لا أصل له .

وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ( ٩١ ) : ولا وجود له في كتب  
الحديث المشهورة ولا الأجزاء المنثورة .

وقال العراقي في تخريج أحاديث منهاج البيضاوي ص ( ٣٠٦ ) : لا  
أصل له . قلت : الحديث له شواهد في الصحيحين ذكرها الزركشي  
والعراقي في المراجع السابقة ومن الشواهد .

أخرجه البخاري في مواضع منها في ( ٢٣٩ / ٢ ) في الحيل ، باب  
غصب الجارية . . . عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
" إنما أنا بشر ، وأنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته  
من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئا  
فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار " .

وأخرجه مسلم في ( ١٣٣٧ / ٣ ) في الأقضية ، باب الحكم بالظاهر  
واللحن فيه .

وأخرج البخاري في ( ٢٥١ / ٥ ) في الشهادات ، باب الشهاداة العدول  
من قول عمر رضي الله عنه : ( . . . ان الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم  
الآن بما ظهر من أعمالكم ) . ويمكن الرجوع الى كلام العراقي والبيضاوي  
والسخاوي في المراجع السابقة .

( ٢ ) آخر المراجعة ( ١٩٧ / ب ) من ( ب )

( ٣ ) حديث الختانيين أخرجه مسلم في ( ٢٧١ / ١ - ٢٧٢ ) في ===

.....

من روى (١) : " أن لا ماء الا من الماء " (٢) .

وقد روا خبر من روت من أزواجه : " أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً وهو صائم " (٣) على ما روى ابو هريرة رضى الله عنه عن الفضل ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم :

== الحيف ، باب نسخ الماء من الماء ، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين عن عائشة قالت : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا جلس بين شعبها الأربع ، ومن الختان الختان ، فقد وجب الغسل " .

(١) فى ( ب ، ج ) : يروى .  
(٢) اخرج مسلم فى مقدمة الحديث السابق : عن أبى موسى قال : اختلف فى ذلك رهط من المهاجرين والأنصار . فقال الانصارىون : لا يجب الغسل الا من الدفق أو من الماء . وقال المهاجرون : بل اذا خالط فقد وجب الغسل .  
وبرجع أبى موسى الى السيدة عائشة روت له قول النبي صلى الله عليه وسلم السابق .

(٣) الذى روى الحديث السيدة عائشة رضى الله عنها .  
أخرجه البخارى فى ( ١٤٣/٤ ) فى الصوم ، باب الصائم يصبح جنباً رقم ١٩٢٦ .  
وأخرجه مسلم فى ( ٧٧٩/٢ ) فى الصوم ، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب . . . . من عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم . . . .

وانظر الاصابة لما استدر كته عائشة على الصحابة ص ( ١١٢ )

(٤) هو الصحابى الجليل : الفضل بن العباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يكنى أبا عبد الله وقيل : أبا محمد وهو أسن ولد العباس ، خالته أم المؤمنين مهمونة ، شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة وثبت يوم حنين ، وشهد حجة الوداع . وكان مع من غسل النبي صلى الله عليه وسلم ، اختلف فى وفاته

من أصبح جنباً فلا يصيام له . (١)

وقوى على خبر أبي بكر رضى الله عنه فلم يحلفه ، وحلف غيره (٢)

وقوى أبو بكر خبر المغيرة في ميراث الجدة (٣) ، لما روى عنه

==== قيل : قبل يوم اجنادين سنة ١٣ هـ في خلافة الصديق وبه جزم البخاري

وقيل : باليرموك ، وقيل يوم مرج الصفر ، وقيل سنة ١٥ هـ في

يوم الهامة .

الاصابة (٢٠٨/٣) الاستيعاب (٢٠٨/٣) مشاهير طما\* الا مزارع

(٢٣٢) تهذيب الاسماء (٥٠/٢) سير أعلام النبلاء (٤٤٤/٣) .

(١) أنظر نفس المراجع السابقة في تخریج حديث عائشة رضى الله عنها .

(٢) أخرج الترمذي في (٥٧/٢) في الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة عند

التوبة : عن علي : " اني كنت رجلاً اذا سمعت من رسول الله

صلى الله عليه وسلم حديثاً ، نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني به واذا

حدثني رجل من أصحابه استحلقتة فاذا حلف لي صدقته . وقال :

" وانه حدثني ابو بكر وصدق ابو بكر . . . "

وقال الترمذي : حديث حسن لا نعرفه الا من هذا الوجه ، من حديث

ثمان بن المغيرة .

وأخرجه ابن ماجه في (٤٤٦/١) في اقامة الصلاة ، باب ما جاء في أن

الصلاة كفارة .

وأخرجه احمد في سننه (١٥٤/١ ، ١٧٤ ، ١٧٨)

وأخرجه ابن حبان ص (٦٠٨) رقم (٢٤٥٤) .

(٣) حديث ميراث الجدة رواه مالك في الموطأ في (٥١٣/٢) في الفرائض

باب ميراث الجدة عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال : جاءت الجدة السي

أبي بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب

الله شي\* ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ،

.....

محمد بن مسلمة (١) (٢) . الى غير ذلك مما يكثر تعداد .

ولأن السقلاء يوجبون العمل بالراجح بعقولهم في الحوادث . والأصل  
تنزيل الأمور الشرعية على وزن الأمور العرفية ، لكونه أسرع الى الانقياد (٣)  
ولهذا قال عليه الصلاة والسلام \* ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله  
حسن \* (٤) (٥)

== فارجعى حتى أسأل الناس — فسأل الناس . فقال المغيرة بن شعبه  
حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس . فقال أبو بكر  
هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى ، فقال مثل ما قال  
المغيرة ، فأئذ له أبو بكر الصديق .

ورواه ابوداود في (٣١٦/٣) في الفرائض ، باب في الجدة حديث  
٢٨٩٤

وأخرجه الترمذى في (٤٢٠/٤) في الفرائض ، باب ما جاء في ميراث  
الجدة رقم ٢١٠١ وقال : وفي الباب عن بريدة وهذا أحسن وهو  
أصح من حديث بن عيينة .

وأخرجه ابن ماجه في (٩١٠/٢) في الفرائض ، باب ميراث الجدة

(١) هو الصحابى الجليل : محمد بن مسلمة الأوسى الانصارى ، ابو  
عبد الرحمن البدنى ، أسلم قديما وشهد بدرا وما بعدها الا تبوك ،  
تخلف منها باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان من فضلاء  
الصحابة . اعتزل الفتن . مات سنة ٤٦ هـ

الاصابة (٣٨٣/٣) الاستيعاب (٣٣٦/٣) تهذيب الاسماء (٩٢/١)  
مشاهير علماء الأنصار (٢٢) الخلاصة (٣٥٩) التقريب (٣١٩) .

(٢) في (ب ، ج) سلمة وهو خطأ .

(٣) في (د) : الانعقاد .

(٤) تقدم تخريجه ص (٣٣٩) .

(٥) آخر الورقة (٧٣/ب) من (ج) .

ومقتضى الآية وجوب النظر وليس فيها ما ينافي القول بوجوب العمل بالراجح ، ولا نسلم أن المرجوح ظاهر ، لأن الظاهر ما ترجح أحد طرفيه على الآخر ، والمرجوح مع الراجح ليس كذلك .

وأعلم : أن الترجيح إنما يقع بين المظنونين <sup>(١)</sup> ، لأن الظنون <sup>(١)</sup> تتفاوت <sup>(٢)</sup> في القوة ، ولا يتصور ذلك في معلومين <sup>(٣)</sup> إذ ليس بعض المعلوم <sup>(٤)</sup> أقوى من بعض ، وإن كان بعضها أجلى وأقرب حصولاً وأشد استغناءً عن التأمل .

وكذلك قلنا : إذا تعارض نصان <sup>(٥)</sup> قاطعان <sup>(٦)</sup> فلا سبيل <sup>(٧)</sup> إلى الترجيح ، بل التأخر هو الناسخ إن عرف التاريخ صريحاً أو دلالة ، والا وجب الصير إلى دليل آخر . أو التوقف .

( ولا <sup>(٨)</sup> في ) معلوم ومظنون لاستحالة بقاء الظن في مقابلة العلم ، فثبت أن محل الترجيح : الدلائل الظنية ، والأقيسة منها ، فعند تعارضها ، وجب الترجيح على الأوجه التي ذكرها .

(١) في ( د ) : المظنون .

(٢) في ( د ) : يتفاوت .

(٣) في ( د ) : المعلومين .

(٤) في ( ب ، ج ، هـ ) : المعلوم .

(٥) (٦) في ( د ) : النصان القاطعان .

(٧) آخر الورقة (٢١٣/أ) من (هـ) .

(٨) في ( د ) : وفي .



وهو عبارة عن أفضل أحد المثليين على الآخر وصفاً

قوله : وهو — أى الترجيح — عبارة عن فضل — أى زيادة —  
أحد المثليين على الآخر وصفاً . (١)

في هذه العبارة توسع ، لأن ما ذكر معنى الرجحان لا معنى  
الترجيح ، فان الترجيح اثبات الرجحان .

فكان الشيخ رحمه الله حذف المضاف لظهوره بأقام المضاف إليه  
مقامه . فكان التقدير هو عبارة عن بيان زيادة أحد المثليين على الآخر وصفاً<sup>(٢)</sup>  
ولهذا قال القاضي الامام أبو زيد رحمه الله : الترجيح اظهار الزيادة لأحد  
المثليين على الآخر وصفاً .

(١) عرفه المؤلف في الكشف (٧٨/٤) : بأنه عبارة عن اظهار قوة  
لأحد الدليلين المتعارضين لو أنفردت عنه لا تكون حجة معارضة .  
وقال السمرقندي في تعريفه : هو ان يكون لأحد الدليلين زهادة  
قوة مع قيام التعارض ظاهراً .

فأما اذا كان أحدهما مرجوحاً بحيث لا يكون حجة في مقابلة الآخر ،  
لا يقال ترجيح أحد الدليلين ، كالكتاب والمتواتر مع خبر الواحد  
والقياس . انظر سيزان الأصول (ص/٢٣٠) .

(٢) انظر تعريف القاضي أبي زيد في تقويم أصول الفقه (٥٤٨/٢) حيث  
قال : أما تفسير الترجيح لغة : فإظهار الزيادة لأحد المثليين  
على الآخر وصفاً لا أصلاً .

انظر نسمات الاسحار ص (١٦٢) وشرح المنار (ص ٨٢٠) والنظامي  
شرح الحسامي ص (١١٢)

وعرفه ابن السبكي في المنهاج (٢٠٨/٣) بأنه تقوية إحدى الامارتين  
على الاخرى ليعمل بها . وانظر في تعريف الترجيح المحصول (٢/٢)  
٥٢٩/٢ وفتح الغفار (٥٢/٣) ارشاد الفحول ص (٢٧٣) والاحكام  
للأمدى . (٣٢٠/٤) .

حتى قالوا : ان القياس لا يترجح بقياس آخر .

ومعنى قوله وصفا : أن الترجيح يقع بما لا عبرة له في المعارضة وكان<sup>(١)</sup>  
بمنزلة الوصف للمزيد عليه لا بما يصلح أصلا وتقوم به المعارضة من وجه كرجحان  
الميزان ، فانه عبارة عن زيادة بعد ثبوت المعادلة بين كفتي الميزان ،  
وتلك الزيادة على وجه لا يقوم بها المساواة ابتداء ، ولا تدخل تحت الوزن  
منفردة عن المزيد عليه قصدا في العادة كالدانق<sup>(٢)</sup> ، أو<sup>(٣)</sup> الحبة ،  
أو الشعيرة في مقابلة العشرة /<sup>(٤)</sup> ولا<sup>(٥)</sup> يعتبر وزنه عادة ولا يفرد له  
الوزن في مقابلتها ، بل يهدر ويجعل كأن لم يكن بخلاف الستة أو السبعة  
ونحوها اذا قولت بالعشرة فان ذلك لا يسمى ترجيحها ، لأن الستة ونحوها  
يعتبر وزنها في مقابلة العشرة ولا يهدر /<sup>(٦)</sup>

وأحترز بقوله وصفا ، عن الترجيح بكثرة الأدلة ، بأن يكون في أحد  
الجانبين حديث واحد أو قياس واحد /<sup>(٧)</sup> وفي الآخر حديثان أو قياسان  
كما أشير اليه بقوله : ( حتى قالوا ... الى آخره ) .

(١) في ( ب ، ج ) : فكان .

(١) اندانق بفتح النون وكسرهما : قيراطان والجمع دوانق . انظر

المغرب ( ٢٩٦/١ ) .

وقال ابن الأثير : الدانق : سدس الدينار والدرهم . أنظر النهاية

( ١٣٧/٢ ) .

ومعناه عند صاحب المغرب مناسب لما أورده المؤلف .

(٣) في ( ب ، ج ) والحبة .

(٤) آخر الورقة ( ١٩٨/أ ) من ( ب )

(٥) في ( ب ، ج ، د ) : لا .

(٦) آخر الورقة ( ٢١٩/ب ) من ( أ )

(٧) ، ، ( ١١٦/ب ) من ( د )

.....

وقد اختلف فيه :

فذهب بعض أهل النظر من أصحابنا وأصحاب الشافعي رحمه الله :  
الى أنه صحيح ، لأن الدليل الواحد لا يقاوم الا دليلا واحدا من جنسه ،  
فيستاقطان بالتعارض فيبقى الدليل الآخر سالما عن المعارضة ، فيصح  
الاحتجاج به .

ولأن المقصود من الترجيح قوة الظن الصادر من احدى المارتين  
المتعارضتين ، وقد حصلت قوة الظن في الدليل الذي عاضده دليل آخر  
مثله في اثبات الحكم ، فيترجح على الآخر .

ألا ترى أن العلة المنتزعة / (٣) من أصول تترجح على المنتزعة من

( ١ ) قلت هذا النقل غير محرر في مسألة الترجيح بكثرة الأدلة .

فالذي عليه الأصوليون أن مذهب الجمهور بما فيهم الأئمة الثلاثة مالك  
والشافعي وأحمد ومحمد بن الحسن من الحنفية : الى أن الترجيح  
بكثرة الأدلة صحيح .

ومذهب أبو حنيفة وأبو يوسف ونعنع الأصوليين : الى عدم صحته .  
قال الرازي في المحصول : مذهب الشافعي رضي الله عنه حصول  
الترجيح بكثرة الأدلة وكذلك نقل مذهب الشافعي ايضا الزنجاني في  
تخريج الفروع على الأصول .  
وقال القرافي في شرح تنقيح الفصول : مذهبنا ومذهب الشافعي الترجيح  
بكثرة الأدلة خلافا لقوم .

انظر هذه المسألة وأدلة كل مذهب ومناقشتها في :

المحصول ( ٥٣٤ / ٢ / ٢ ) تخريج الفروع على الاصول للزنجاني ( ٣٧٦ ) ،  
شرح تنقيح الفصول ص ( ٤٢٠ ) تيسير التحرير ( ١٦٩ / ٣ ) و ( ٩٤ / ٤ )  
والتقير والتعبير ( ٣٣ / ٣ ) وفواتح الرحموت ( ٢٠٤ / ٢ ) ، ( ٢١٠ ) وكشف  
الاسرار ( ٧٨ / ٤ ) وشرح الكوكب المنير ص ( ٤٤٥ )

( ٢ ) في ( ب ، ج ) : الواحد . وهو تحريف .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١ / ٧٤ ) من ( ج )

.....

---

أصل واحد ، لتقويها بكثرة أصولها ، فالعلل المنتزعة من أصول / (١)  
 وكلها تدل على حكم واحد تكون أولى بالترجيح من العلة الواحدة المنتزعة من  
 أصل واحد ، لتقويها بكثرتها في أنفسها وكثرة أصولها .

وزهدت عامة الأصوليين (٢) الى أن الترجيح لا يقع بكثرة الأدلة ،  
 لأن الشيء إنما يتقوى بصفة توجد في ذاته لا بانضمام مثله اليه كما فـسـسـى  
 المحسوسات .

وهذا لأن الوصف لا قوام له بنفسه ، فلا يوجد الا تبعاً لغيره ،  
 فيتقوى به الموصوف ، فأما الدليل المستند بنفسه فلا يكون تبعاً لغيره فلا  
 يحدث بانضمامه الى الغير قوة لغيره ، بل يكون كل واحد معارضا للدليل  
 الذى يوجب الحكم على خلافه فيتساقط الكل بالتعارض .

وهذا بخلاف العلة المنتزعة من أصول ، لأنها باعتبارها شهادة الأصول  
 بصحتها تقوت في نفسها فتترجح على الأخرى بتقويها فأما العلل المنتزعة فلا  
 تقوى بكثرتها (٣) ولا بكثرة أصولها ، لأن كل أصل يشهد بصحة طـبـقـه  
 المنتزعة منه لا بصحة طـبـقـه أصل آخر .

---

(١) آخر الورقة ( ٢١٤ / ب ) من ( هـ ) .

(٢) قد نهينا الى أن مذهب الجمهور : صحة الترجيح بكثرة الأدلة .  
 انظر المراجع السابقة .

انظر ايضا مناقشة الجمهور لأدلة هذا المذهب القائل بعدم صحة  
 الترجيح بكثرة الأدلة .

(٣) عند الجمهور : العلة المنتزعة من أصول تقدم على المنتزعة من أصل  
 واحد وعند بعض اصحاب انشاعى : هما سواء .

وزهد القاضي عبد الجبار المعتزلى : الى انه اذا كانت طريقة التعليل

ولا نسلم : أن قوة الظن تحصل بكثرة الأدلة ، فانه لو اجتمع ألف قياس . وعارض تلك الأقيسة خبر واحد من أخبار الآحاد كان ذلك الخبر راجحا <sup>(١)</sup> كما لو كان القياس واحدا ، ولو كان للكثرة أثر في قوة الظن لترجحت الأقيسة المتكثرة بتعاضدها على الحديث الواحد .

ويؤيد ما ذكرنا اتفاقهم : على عدم ترجيح الشهادة بكثرة العدد فان أحد المدعين لو أقام شاهدين والآخر أربعة لا يترجح شهادة الأربعة على شهادة الاثنين <sup>(٢)</sup> / <sup>(٣)</sup> ، لأن شهادة الاثنين علة قاطعة للحكم بالبراءة

== واحد لا يرجح بها ، وان كانت الطريقة غير واحدة رجح بها .  
انظر : شرح تنقيح الفصول ص (٤٢٥) التبصرة ص (٤٩٠) السوداء  
ص (٣٧٨) المعتد (٨٥١/٢) .

(١) قلت : من شرط صحة القياس أن لا يكون في الحادثة نص من الكتاب أو السنة .

(٢) أعترض عليه بعدم تسليم دعوى الاتفاق على عدم ترجيح إحدى الشهادات المتعارضتين على الأخرى بزيادة عدد الشاهدين فيها ان روى ان مالكا والشافعي في قول لهما يريان الترجيح بذلك . وقالوا على فرض التسليم وبعدم اعتبار زيادة العدد في باب الشهادة فلا يستلزم عدم اعتبارها في باب الرواية لأن هناك فرقا بينهما ، لأن الحكم في الشهادة خوط بأمر واحد وهو هيئة اجتماعية فالأكثرية والاقلية فيها سواء ، لأن المؤثر هو تلك الهيئة فقط ، بخلاف الرواية فان الحكم فيها بكل واحد ، فان كل راو مفرد مهناط به الحكم وهو وجوب العمل بروايته .

انظر : تيسير التحرير (١٦٩/٣ - ١٧٠) والتقير والتحرير (٣/٣٣ -

- ٣٤)

(٣) آخر الورقة (١٩٨/ب) من (ب)

وكذلك الكتاب والسنة ، وإنما يترجح البعض على البعض بقوة فيـ

مرجحة للحجة ، وكذا لو أقام ثلاثة ، لأن زيادة شاهد واحد من جنس ما تقوم به الحجة بطريق الأصاله ، كالذى يشهد بهلال رمضان وحدة وفى السماء غيم ، فان تلك الشهادة حجة ، حتى وجب على القاضى الأمر (١) بالصوم فلا يقوم به الترجيح ،

ولو أقام أحدهما شاهدين مستورين ، والآخر شاهدين عدلين ، يترجح شهادة العدلين لظهور ما يؤكد (٢) معنى الصدق فى شهادتهما .

فثبت أن الترجيح بكثرة الأدلة غير صحيح ، وأنه إنما يحصل بما يزد قوة لما جعل حجة به صيروصفا .

قوله : ( وكذلك الكتاب والحديث ) أى ومثل القياس الكتاب فى أنه لا تترجح آية بانضمام آية أخرى أو حديث اليها .

ولا الحديث بانضمام حديث آخر اليه ، ولا يترجح كل واحد منهما بانضمام قياس اليه .

ونقل عن بعض مشائخنا : أن النصين المتعارضين وان كان لا يترجح كل واحد منهما بنص آخر ولكنه (٣) يترجح بالقياس ، لأن القياس غير معتبر فى مقابلة النص ، فكان بمنزلة الوصف للنص الذى يوافقه وتابعا له فيصلح مرجحا .

والأصح : أن أحد النصين لا يترجح بالقياس ، لأنه من جنس ما يصلح حجة بنفسه بطريق الأصاله (٤) ، وان لم يكن حجة فى هذا الموضع .

(١) آخر الورقة (٢٢٠/١) من (أ)

(٢) فى (ب ، ج) : يؤكد .

(٣) آخر الورقة (٢١٥/١) من (هـ)

(٤) ، ، (٧٤/ب) من (ج)

وكذلك صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة

وانما يترجح البعض : أى بعض الدلائل على غيره لقوة فيه بأن  
كان أحد المتعارضين مفسرا ، أو محكما والآخر مؤولا أو مجسلا .  
أو كان <sup>(١)</sup> أحدهما خبرا مشهورا أو متواترا والآخر خبرا واحدا ، لأن  
هذه <sup>(٢)</sup> المعاني تثبت <sup>(٣)</sup> قوة فى أحد الدليلين عدت فى الآخر على  
ما مر بيانه .

قوله ( وكذلك ) : أى وكما لا يترجح أحد الدليلين بدليل آخر  
( لا يترجح صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة ) حتى اذا جرح رجل  
رجلا جراحة واحدة سالحة للقتل خطأ وجرحه آخر عشر جراحات مثلا كذلك  
أيضا ومات من جميع الجراحات كانت <sup>(٤)</sup> الدية طيهما نصفين ، وتحمل  
عنهما العاقلة ، ولا يجعل صاحب الجراحات كأنه قتله وحده ، حتى كان  
جميع الدية طيه ، لأن كل جراحة من جراحات صاحب الجنايات المتعددة  
علة تامة تصلح معارضة لجراحة صاحب الواحدة ، فلم تصلح وصفا لجناية  
أخرى فلا يقع بها الترجيح .

ولو قطع أحدها يده ، ثم جز الآخر رقبته ، فالقاتل هو الذى جز  
رقبته دون الآخر لزيادة قوة فيما هو علة القتل من فعله ، وهو أنه لا يتوهم  
بقاؤه حيا بعد فعله ، بخلاف فعل الآخر .

(١) الكلمة ساقطة من (ج)

(٢) فى (د) : بهذه .

(٣) فى (د) : تثبت .

(٤) فى (ب ، ج ، هـ) : كان .





.....

---

وانما صح هذا النوع من الترجيح ، لأن الأثر معنى الحجة ، فان الوصف به صار حجة فمهما كان أقوى كان الاحتجاج به أولى / <sup>(١)</sup> ( لفضل وصف في الحجة ) : أي لزيادة أثره وكاد في الوصف الذي هو حجة على مثال الاستحسان في معارضة القياس ، فان القياس وان كان مؤثرا ترجح عليه الاستحسان لزيادة قوة فيه . وكذا عكسه وهو نظير ترجيح الخبر بقوة الاتصال فانه لما صار حجة باتصاله بالنبي عليه الصلاة والسلام ، تقوى بما يوجب قوة في الاتصال من سلامته عن الانقطاع وضبط راويه / <sup>(٢)</sup> وفقهه على ما مر بهانه .

فان قيل : ان الشهادة صارت حجة بالعدالة كما صار الوصف حجة بالأثر ، ثم الشهادة لا ترجح بقوة العدالة عند التعارض حتى لو وجد أصل العدالة في الجانبين تحقق التعارض ، وان كانت العدالة في أحد الجانبين أقوى منها في الجانب الآخر ، فكذا القياسان بعد ما ظهر تأثيرهما ينفي أن لا يترجح أحدهما بقوة الأثر .

قلنا : الشهادة صارت حجة بالولاية الثابتة بالحرية والناس في ذلك سواء ، والعدالة شرطت لترجح جانب الصدق وقد حصل بأصل العدالة فلا يلتفت الى زيادة قوة فيها .

ولئن سلمنا أن الشهادة صارت حجة / <sup>(٣)</sup> بالعدالة فحينئذ لانسلم التفاوت في العدالة ، لأنها عبارة عن الأنزجار عن ارتكاب ما يعتقده

---

(١) آخر الورقة ( ٢٢٠ / ب ) من ( أ ) .

( ٢ ) ، ، ( ٢١٥ / ب ) من ( هـ ) .

( ٣ ) ، ، ( ٧٥ / أ ) من ( ج ) .

.....

الحرمة فيه ، ولا تفاوت فيه بين الناس .

وكذا الوقوف على حقيقة فضل العدالة متعذراً لأنه أمر باطن ، فربما كان الذى يظن أنه أعدل أدنى درجة فى التقوى <sup>(١)</sup> من الذى يظن أنه دونه فيها .

بخلاف تأثير العلة ، فان قوة الأثر عند المقابلة تظهر على وجه لا يمكن انكاره ، لأن تأثيرها يثبت بأدلة معلومة متفاوتة الأثر بعضها فوق بعض يحسن العمل بها .

والأمثلة التى تحقق فيها الترجيح بقوة الأثر المسائل الاستحسانية مثل مسألة سؤر سباع الطير ، فان سؤرها نجس فى القياس ، لأن لعابها متولد من اللحم النجس ، فاذا لاقى الماء حالة الشرب يتنجس به الماء ، كما فى سؤر سباع البهائم . (٢)

(١) فى (ج) : العدالة .

(٢) فى (ج) : ثبت .

(٣) جاء فى سؤر سباع البهائم أثر عن عمر رضى الله عنه وهو :

أخرج مالك فى الموطأ ( ٢٣/١ ) فى الطهارة ، باب الطهور للوضوء وفيه : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج فى ركب فيهم عمرو بن العاص ، حتى وردوا حوضاً . فقال عمرو بن العاص لصاحب الحوض : هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمر بن الخطاب : يا صاحب الحوض لا نخبرنا ، فأننا نرد على السباع وترد علينا .

قال الباجى فى المنتقى ( ٦٢/١ ) : وقول عمر رضى الله عنه يقتضى أن آسار السباع طاهرة . وبه قال مالك .

وقال الشافعى : هى طاهرة الا الكلب والخنزير .

وقال ابو حنيفة : هى نجسة ، واستثنى سؤر سباع الطير وكذلك سؤر الهوام .

.....

---

وهذا وصف بين الأثر ، فان ملاقة النجس الماء توجب تنجسه بالنس  
وفي الاستحسان هو طاهر لأنها تشرب بمناقيرها ، والمنقار عظم جاف  
لا رطوبة فيه ، فلا توجب ملاقاته الماء تنجسه كملاقاة سائر العظام الطاهرة .  
وهذا أقوى أثرا من القياس ، لأنه لا بد للنجس من الاختلاط ، وقد  
تبين أنه لم يوجد الاختلاط أصلا ، فيبقى الماء طاهرا كما كان .

مع أن وجه الاستحسان قد تأيد بدليل آخر وهو تحقق الضرورة في  
حفظ الأواني عن شربها فخرج الاستحسان على القياس لقوة أثره ، فهو  
معنى / (١) قوله على مثال الاستحسان في معارضة (٢) القياس / (٣)  
ومثل مسألة طول الحرية (٤) فانه لا يمنع الحر من نكاح الأمة عندنا .

---

=== وانظر البسوط (٤٨/١) وما بعدها وبداية المجتهد (٢٨/١) .  
واستدل الشافعي في مسنده (٢٢/١) ان النبي صلى الله عليه وسلم  
سئل : أنتوضأ بما أفضلته الحر ؟ قال : نعم ، وبما أفضلته  
السباع كلها .

- (١) آخر الورقة (١٩٩/ب) من (ب) .
- (٢) الكلمة طسمة في (أ) .
- (٣) آخر الورقة (٢٢١/أ) من (أ) .
- (٤) اختلف الفقهاء في جواز نكاح الأمة المؤمنة للحر مع قدرته على تزوج  
الحررة والقيام بنفقتها ؛  
فذهب الجمهور من الفقهاء الى أن نكاح الأمة المؤمنة لا يجوز الا باجتماع  
أمرين : أحدهما : ان لا يجد الرجل طولا — أى قدرة — على  
الحررة . والثاني : ان يخاف على نفسه الزنا .  
وهو قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد والأوزاعي . ===

وقال الشافعي رحمه الله : يمنع ، لأنه ارقاق الماء على غنية منه  
وهو حرام على الحر ، كالذى تحته حرة .

وهذا وصف (١) بين الأثر فان ارقاق اهلاك معنى ، لأن الرق  
أثر الكفر ، والكفر موت حكماً ، قال الله تعالى : ( أو من كان ميتاً فأحييناه ) (٢)  
أى كافراً فهديناه ، ولهذا يخير الامام فى الأسارى بين الاسترقاق (٣)  
والقتل ، وإذا كان كذلك لا يباح الا عند الضرورة كالقتل .

وقلنا : انه نكاح تملكه العبد باذن مولاه ، اذا دفع اليه مهراً يصلح  
للحرة والأمة . وقال له تزوج من شئت فملكك الحركسائر الأنكحة .

وهذا أقوى فى الأثر (٤) (٥) لأن الحرية من صفات الكمال وأسباب  
الكرامة ، والرق من أسباب تنصف الحل ، فيجب أن يكون الرقيق نفسى  
النصف مثل الحر فى الكل ، فأما أن يزداد أثر الرق ويتسع حله فلا .  
وهذا أثر ظهرت قوته وأزداد وضوحاً بالتأمل فى أحوال البشر ،

== وقال الحنفية : يجوز له مطلقاً ، حتى ولو كانت الأمة ككاهية وهو  
مشهور عن ابن القاسم المالكي .

المهذب (٤٧/٢) واللباب شرح الكتاب (٢٣/٣) البداية (٣٧/٢)  
المغنى (٥٩٦/٦) .

(١) الكلمة ساقطة من (د) . (٢) سورة الأنعام آية (١٢٢) .

(٣) آخر الورقة (٢١٦/أ) من (هـ) .

(٤) فى (ب) : أقوى أثراً وفى (ج) : ما بين المعقوفتين مكانه نيباض .

(٥) وكونه أقوى لأن أثر حرية النكاح فى اتساع الحل ، بأن يحل له ما شاء

من حرة أو أمة ، أقوى من أثر لزوم الترق للماء فى اتساع المحل بشأن

ينفيه فلا يسهل الانكاح الحرة فيكون التأثير الاول اقوى وتشريفاً للحرفى الاتساع

والترجيح بقوة ثباته على الحكم المشهود به كقولنا في مسح الرأس :  
انه مسح لأنه اثبت في دلالة التخفيف من قولهم : انه ركن ففى  
دلالة التكرار ، فان أركان الصلاة تمامها بالاكمال دون التكرار

فانه حل لرسول الله التسع أو مائتا من النساء<sup>(١)</sup> لفضله وشرفه . فأما ما ذكر  
من الأثر فضعيف بحقيقته ، لأن الأرقاق دون التضييع وذلك جائز بالعزل<sup>(٢)</sup>  
في الحرة بآذنها ، وفي الأمة بغير آذنها ، فالأرقاق أولى .

وضعيف بأحواله ، فان نكاح الأمة جائز لمن ملك سرية يستغنى  
بها عنه ، كذا في أصول الفقه لفخر الاسلام<sup>(٣)</sup> ، وقد أوضحناه في الكشف<sup>(٤)</sup> .

قوله : ( والترجيح بقوة ثباته ) أى ثبات الوصف المؤثر ( على  
الحكم المشهود به ) ، والمراد به : أن يكون وصف أحد القياسين ألزم  
للحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر وهو القسم الثانى من الاقسام الأربعة .

( ١ ) أخرج الترمذى ( ٣٥٦/٥ ) في التفسير ، تفسير سورة الاحزاب .  
قالت عائشة رضى الله عنها : ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حتى أحل له النساء ، وذلك بقوله تعالى ( يا أيها النبى انا احللنا  
لك أزواجك اللاتى آتيت أجورهن وما ملكت يمينك ما أفاء الله عليك . )  
الى قوله ( ... خالصة لك من دون المؤمنين ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٧٥/ب ) من ( ج )

( ٣ ) راجع اصول الهندى بهامش كشف الاسرار ( ٨٥/٤ ) .

( ٤ ) قال المؤلف في الكشف : وضعيف بأحواله أى بأحوال الأعر ، فان نكاح  
الأمة جائز لمن ملك سرية ، أو أم ولد يستغنى بها عن نكاح الأمة  
وأرقاق الجز ، فانها اذا جاءت بولد يكون حر الأصل ، وكذا لو كانت  
تحت أمة ثم تزوج حرة ، فان نكاحها لا يبطل وقد استغنى عن أرقاق الولد  
فان الرق صفة الولد ، فلا يحدث قبل وجوده ، وانما يوجد بالوطء ،

والدليل على صحته : أن الوصف المؤثر انما صار حجة بأثره ،  
ومرجع أثره الكتاب أو السنة أو الاجماع ، لثبوته بأحد هذه الأدلة ، فاذا  
ازداد الوصف أثرا على الحكم ازداد قوة بفضل معناه الذى صار به حجة  
وهو رجوع أثره الى هذه الأدلة .

كقولنا فى مسح الرأس انه مسح فلا يسن تكراره ( اثبت فى دلالة  
التخفيف ) : أى فى دلالة على التخفيف ، أى له زيادة ثبات على الحكم  
المشهور به وهو التخفيف ( من قولهم ) أى قول أصحاب الشافعى : ( انه  
ركن فى دلالة على التكرار ) ، لأن الركبة وصف عام يشمل أركان الوضوء والصلاة  
وغيرهما ، وهى لا توجب سنية التكرار فى غير الوضوء ، بل من قضية الركن  
فى الصلاة اتمامه بالاكمال دون التكرار ، حتى لم يشرع تكرار القيام والركوع  
والسجود للاكمال بل سنت اطاعتها له ، وتكرر السجدة ليس من  
باب / (١) التكميل ، بل كل سجدة / (٢) ركن على حده ، حتى لا تجوز  
الصلاة / (٣) بدونها . وقد وجد فى الوضوء ما هو متكرر وليس بركن مثل :

== فكان ينبغى أن يحرم الوضوء ، واذا حرم يبطل النكاح . ومع هذا لم  
يبطل ، واذا كان كذلك لم يكن وصف الارقاق مطردا فى اثبات الحرمة  
فى جميع الأحوال ، فتفسد العلة بغوات الاطراد الذى هو شرط  
صحتها اهـ . انظر كشف الاسرار ( ٨٥/٤ )  
وزهب الى صحة نكاح الأمة على الأمة :  
الأئمة ابو حنيفة ومالك واحمد فى رواية .  
وزهب الى عدم صحته : الشافعى واحمد فى رواية .  
انظر المغنى ( ٦٠٠/٦ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٠٠/١ ) من ( ب )

( ٢ ) ، ، ( ١١٢/ب ) من ( د )

( ٣ ) ، ، ( ٢٢١/١ ) من ( أ )

فأما أثر المسح في التخفيف فلازم في كل مالا يعقل تطهيراً كالتيمم ونحوه  
والترجيح بكثرة الأصول ، لأن في كثرة الأصول زيادة لزوم الحكم معه

المضمضة والاستنشاق فثبت أن التكرار ينفك عن الركبة وجوداً وعدماً .

فأما أثر المسح في التخفيف فلازم في كل مالا يعقل تطهيراً : أى في  
كل مسح شرع للتطهير ولم يعقل فيه معنى التطهير كالتيمم ، ومسح الخف ،  
ومسح الجبائر ، ومسح / (١) الجوارب على قول من يجيزه .

واحترز بقوله في كل مالا يعقل تطهيراً عن الاستنجاء بغير الماء ،  
فانه مسح وقد شرع فيه التكرار ، لأنه عقل فيه معنى التطهير ، ان المقصود  
منه ازالة النجاسة والتنقية وللتكرار أثر في تحصيل هذا المقصود .

ألا ترى أن الاستنجاء بالماء أفضل ، ولو كانت الوظيفة مسحاً لكسره  
التهديل بالغسل كما في مسح الرأس والخف .

قوله : ( والترجيح بكثرة الأصول )

هذا هو القسم الثالث من أقسام الترجيح .  
ومعناه أن يشهد لأحد الوصفين أصلاً أو اصول فيرجح على الوصف  
الذى لم يشهد له الا أصل واحد ، مثل وصف المسح في مسألة التثليث فانه  
لما شهد لصحته التيمم ، ومسح الخف ، ومسح الجبيرة وغيرها ، ولم يشهد  
لصحة وصف الخصم وهو الركبة الا الغسل ترجح عليه .

ثم زعم بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعى : أن الترجيح بكثرة  
الأصول غير صحيح : لأن كثرة الأصول في القياس بمنزلة كثرة الرواة ففى  
الخبر والخبر لا يترجح بكثرة الرواة على ما مر بهانه ، فكذا هذا .

ولأنه من جنس الترجيح بكثرة العلة ، لأن شهادة كل أصل بمنزلة  
علة على حده .

وعند الجمهور هو صحيح لأن الحجة هي الوصف المؤثر لا الأصل  
المستنبط منه ، لكن كثرة الأصول توجب زيادة تأكيد <sup>(١)</sup> ولزوم للحكم  
بذلك الوصف من وجه آخر غير ما ذكرنا ، من شدة التأثير والثبات على الحكم  
فيحدث بها قوة في <sup>(٢)</sup> نفس الوصف ، فلذلك صلحت للترجيح .

وهو من جنس الاشتسهار في السنن فان كثرة الرواة ليست بحجة ،  
بل الخبر هو الحجة ، ولكن يحدث بكثرة الرواة قوة وزيادة اتصال في  
نفس الخبر ، فيصير مشهورا ، أو متواترا . فيترجح على ما ليس بتلك الصفة  
فتبين بما ذكرنا أنه في الحقيقة ترجيح الوصف القوي على ما ليس بقوي  
لا ترجيح الأصول على أصل .

وهو قريب من القسم الثاني واليه اشير بقوله : ( لأن في كثرة  
الأصول زيادة لزوم الحكم معه ) .

قال الامام شمس الائمة رحمه الله : ( وما من نوع من هذه الأنواع  
إذا قررت في مسألة <sup>(٣)</sup> إلا وتبين <sup>(٤)</sup> به امكان تقهر النوعين الآخرين  
فيه أيضا ) <sup>(٥)</sup> وهكذا في التقويم <sup>(٦)</sup> ، وذلك لأن الأقسام الثلاثة راجعة

( ١ ) آخر الورقة ( ٧٦ / ١ ) من ( ج )

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( د )

( ٣ ) ، ، ، ( د )

( ٤ ) في ( د ) : وتبين . وهي موافقة لما في أصول السرخسي .

( ٥ ) نهاية كلام السرخسي . انظر اصول السرخسي ( ٢ / ٢٦١ )

( ٦ ) انظر تقويم اصول الفقه وتحديد أدلة الشرع ( ٢ / ٥٨٧ ) .



الى معنى واحد وهو الترجيح بقوة تأثير الوصف ، الا أن الجهات مختلفة فتعدد ها باعتبار الجهات .

فالترجيح (١) / بقوة التأثير بالنظر الى نفس الوصف .

والترجيح بالثبات بالنظر الى الحكم .

والترجيح بكثرة الأصول بالنظر الى الأصل . (٢)

ونذكر في بعض الشروح أن الفرق بين هذا القسم والقسم (٤) الثاني :

أن في القسم الثاني أخذ الترجيح من قوة الوصف وهو السح في مسألة التثليث مثلا . وفي هذا القسم أخذ من نظائره (٥) كالتهم ونحوه .

(١) الكلمة مطبوعة في (أ)

(٢) آخر الورقة (٢٢٢/أ) من (أ) .

(٣) اختلف الأصوليون في الترجيح بكثرة الأصول . فذهب الجمهور : الى صحته .

ونذهب بعض الحنفية وبعض الشافعية : الى عدم صحته . قال الكمال في التحرير : والمختار ما ذهب اليه الجمهور لأن مرجعه

اشتهار الدليل . انظر التحرير مع التيسير (٩٣/٤) .

أى مرجع الترجيح بكثرة الأصول ، اشتهار الوصف المعتبر طيته في أصول كثيرة كالخبر المشتهر فكما رجح اشتهار ذلك الخبر رجح اشتهار هذا الدليل . فإزداد ظن اعتبار الشارع حكمه بخلاف ما اذا لم يبلغ الوصف بكثرة الأصول الشهرة فانه لم يلتحق بالخبر المشهور

انظر : فتح الغفار (٥٥/٣) .

(٤) آخر الورقة (٢٠٠/ب) من (ب)

(٥) ، ، (٢١٧/أ) من (هـ)

ومعارة بعضهم : أن الترجيح في القسم الثاني بأثر كثرة الأصول وهو الثبات على الحكم المشهود به ، وفي هذا القسم بنفس كثرة الأصول وليس هذا كترجيح <sup>(١)</sup> القياس بالقياس ، لأن ذلك إنما لا يجوز باعتباره أن كل قياس علة على حده وفيما نحن فيه القياس واحد ، والمعنى واحد إلا أن أصوله كثيرة .

ولا كالترجيح بغلبة الاشياء <sup>(٢)</sup> ، لاند ترجيح بأوصاف كثيرة مع كون المقيس عليه متحدا ، كما قالوا في الأخ : أنه لا يحتق على أخيه عنـد الدخول في ملكه ، لأن الأشياء <sup>(٣)</sup> بينه وبين ابن العم أكثر من الأشياء <sup>(٤)</sup>

(١) في (ج) : ترجيح .

(٢) في (ب ، ج) : الاشتباه .

والترجيح بغلبة الاشياء : هو أن يكون للفرع بأحد الأصلين شبه من وجه واحد ، وبالأصل الآخر الذي يخالف أصل الاول شبه من وجهين أو وجوه .

انظر : كشف الاسرار (١٠١/٤) نسيمات الاسرار (١٦٤) المستصفي (٤٠٢/٢) .

اختلف الأصوليون في الترجيح بغلبة الاشياء

فذهب الحنفية : الى بطلانه .

ونذهب عامة الشافعية وابو الحسين البصري : الى صحته .

ونقل عن المؤلف عن صاحب القواطع عن الشافعي رحمه الله أنه قال في كتاب ادب القاضي : " الشئ إذا أشبه أصلين ينظر ، ان أشبه أحدهما في خصائص والآخر في خصلة ، ألحقته بالذي شبه في خصلتين وهذا تنصيص على ترجيح احدى العلتين بكثرة الشبه ، وهذا لأن القياس لم يجعل حجة الا لافادته غلبة الظن ، ولا شك أن الظن يزداد قوة عند كثرة الاشياء كما يزداد عند كثرة الاصول .

انظر : كشف الاسرار (١٠١/٤ - ١٠٢) تيسير التحرير (٩٥/٤)

٩٦- المعتد (٨٤٣/٢) وانظر المسودة (٣٨١) .

(٣)(٤) في (ب ، ج) : الاشتباه .

والترجيح بالعدم عند عدمه . وهو أضعف من وجوه الترجيح ، لأن العدم لا يتعلق به حكم . لكن الحكم اذا تعلق بوصف ثم عدم عند عدمه كان أوضح لصحته

بينه وبين الولد ، لأنه يشبه الولد بوجه : وهو المحرمية ويشبه ابن العم بأوجه : مثل جواز وضع الزكاة <sup>(١)</sup> من الطرفين ، وقبول شهادة كل واحد منهما لصاحبه ، وحل الحليلة ، وجريان القصاص من الطرفين .

وكل واحد من هذه الأشياء <sup>(٢)</sup> يصلح للجمع بين الأصل والفرع ، فكان من قبيل الترجيح بكثرة الأدلة .

فأما فيما نحن فيه فالوصف واحد وكل أصل يشهد بصحته فيوجب قوته وشبته على الحكم .

وانما لم يذكر مثالا لهذا القسم ، لأن مثال القسم الثاني يصلح مثالا

لسه . قوله ( والترجيح بالعدم عند العدم ) <sup>(٣)</sup> وهو القسم الرابع / <sup>(٤)</sup> من أقسام الترجيح .

ومعناه أن الوصف اذا <sup>(٥)</sup> كان مطردا ومنعكسا <sup>(٦)</sup> بأن وجد الحكم عند وجوده وعدم عند عدمه كان راجعا على الذي اطرد ولم ينعكس .

واختلف في صحته فعند بعض المتأخرين : لا عبرة به ، لأن العدم لا يتعلق به حكم : أى لا يوجب عدم العلة عدم الحكم ولا وجوده ، لأنه ليس

( ١ ) وضع الزكاة : أى اعطاء الزكاة يعنى اعطاء زكاة كل منهما للآخر . انظر : نسبات الاسحار ص ( ١٦٢ ) .

( ٢ ) فى ( ب ، ج ) : الأشياء .

( ٣ ) أنظر المسألة والكلام فيها فى : كشف الاسرار ( ٩٦ / ٤ ) المنخول ص ( ٤٤٥ )

فتح الغفار ( ٥٦ - ٥٥ / ٢ ) السوداء ( ٣٨٤ ) التمهيد لاهى الخطاب ( ٤ / ٢٤٢ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٦ / ب ) من ( ج )

( ٥ ) فى ( هـ ) : ان

( ٦ ) فى ( ج ، د ) : منعكسا . والعكس عدم الحكم عند عدم الوصف

.....

بشيء ، فلا يصلح مرجحا ، لأن الرجحان لابد له من سبب .  
ومختار عامة الأصوليين : أنه صالح للترجيح ، لأن عدم الحكم عند  
عدم الوصف الذى جعل علة لدليل على أحد من الحكم بذلك الوصف ووكادة  
تعلقه به ، فصلح مرجحا من هذا الوجه .  
لكنه ترجيح ضعيف لاستلزامه اضافة الرجحان الى العدم الذى ليس  
بشيء كما قال الفريق الأول .

وتظهر ثمرته عند المعارضة ، فانه اذا عارض هذا النوع ترجيح آخر  
من الأنواع الثلاثة كان ذلك مقدما عليه ، كالترجيح (١) فى الذات على  
الترجيح فى الحال .

ومثاله قولنا فى مسح الرأس : انه مسح فى وضوء فلا يسن تكراره (٢)  
فانه يرجح على قولهم : انه ركن فى وضوء فيسن تثليثه (٣) ، لأن ما قلنا  
ينعكس (٤) بما ليس بمسح (٥) كغسل الوجه واليد والرجل .

وما قالوا لا ينعكس ، لأن المضضة تتكرر وليست بركن .

وكذلك قولنا فى الاخوة : انها قرابة محرمة للنكاح لا يجاب العتق أحق  
من قولهم : يجوز وضع زكاة أحدهما فى الآخر ، لأن ما قلنا ينعكس فى بسنى  
الأعمام وما قالوا لا ينعكس لأن وضع الزكاة فى الكافر لا يحل ولا يجب به عتق .

(١) آخر الورقة (١١٨/أ) من (د)

(٢) قولهم مسح الرأس : أنه مسح فلا يسن تكراره ينعكس الى ما لا يكون مسحا  
فيسن تكراره كغسل الوجه ونحوه .

(٣) قولهم : انه ركن فيسن تثليثه ، لا ينعكس فان المضضة والاستنشاق  
ليسا بركن ومع ذلك يسن تكرارهما .

(٤) آخر الورقة (٢١٧/ب) من (هـ)

(٥) ، ، (١١٨/أ) من (د)

(٦) ، ، (٢٠١/أ) من (ب) .

وإذا تعارض ضربا ترجيح ، كان الرجحان بالذات أحق منه بالحال ، لأن  
الحال قائمة بالذات تابعة له ، والتبع لا يصلح مطلقا للفصل

قوله : ( وإذا تعارض ضربا <sup>(١)</sup> ترجيح )

هذا بيان المخلص من تعارض الترجيحين ، فانهما إذا تعارضا  
يحتاج الى ترجيح أحدهما دفعا للتعارض .

ثم لا يخلو من أن يقع كل واحد منهما بمعنى راجع الى الذات <sup>(٢)</sup> ،  
أو الى الحال <sup>(٣)</sup> ، أو أحدهما بمعنى راجع الى الذات ، والاخر بمعنى راجع  
الى الحال . ففي القسمين الأولين يطلب الترجيح بقوة في المعاني ان أمكن  
والا بقى التعارض وتحقق الانقطاع .

( ١ ) أى نوعين من الترجيح . فكما يقع التعارض بين الأقيسة فيحتاج الى  
الترجيح كذلك يقع التعارض بين وجوه الترجيح بأن يكون لكل من  
القياسين ترجيح من وجه فيقدم الترجيح بالذات على الترجيح بالحال .

( ٢ ) قال صاحب التنقيح : الترجيح بالذات عبارة عن الترجيح بالوصف الذاتى  
وغير الذاتى بوصف يقوم بالشئ بحسب ذاته .

انظر . التنقيح لمد ر الشريعة ( ١١٤ / ٢ ) .  
ومثل له في التوضيح : بأن من نوى الصوم في أكثر النهار ولم ينو من  
الليل . فصومه صحيح ، لأن النية في أكثر النهار والترجيح بالكثرة  
ترجيح بالوصف الذاتى ، لأن الكثرة وصف يقوم بالكثير بحسب أجزائه  
فيكون وصفا ذاتيا ، اذا المراد بالوصف الذاتى وصف يقوم بالشئ  
بحسب ذاته أو بحسب بعض أجزائه .

انظر . التوضيح على التنقيح ( ١١٥ / ٢ ) مع التصرف .

( ٣ ) الحال : أى الوصف .

وفي القسم الثالث كان الترجيح بمعنى راجع الى الذات أحق من

الترجيح الآخر لوجهين :

أحدهما أن الذات أسبق وجوداً من الحال زماناً أو رتبة ، فبعد ما وقع الترجيح لمعنى في الذات لا يتغير بما حدث من معنى في حال الآخر بعد ذلك ، كاجتهاد أمضى حكمه لا يحتمل النسخ (١) بما يحدث (٢) من اجتهاد آخر بعده .

ولا يقال الذات أسبق وجوداً على حال نفسها لا على حال ذات أخرى وترجيح الخصم يقع بحال ذات أخرى فيتساويان .

لأن قول المنظور كون الذات في نفس الأمر مقدمة على الحال .

على أن الترجيح بالذات وبالحال قد يقمان في شيء واحد كما فسى مسألة التهيئة رجحنا بالكثرة وهي / (٣) راجعة الى ذات الصوم ، ورجح الخصم بالفساد احتياطاً ، وهو راجع الى حال الصوم أيضاً . (٤)

والثاني : وهو المذكور في الكتاب أن الحال قائمة بالذات وما هو قائم بغيره له حكم العدم في حق نفسه لعدم قيامه وثاقه بنفسه فكانت الحال موجودة من وجه دون وجه ، تابعة لغيرها ، والذات موجودة (٥) من كل وجه ،

(١) في (د) : الفسخ .

(٢) في (ب ، ج) : حدث .

(٣) آخر الورقة (٧٧/أ) من (ج)

(٤) قال صدر الشريعة : رجع الشافعي الفاسد على الصحيح بوصف

العبادة ، فان وصف العبادة بوجوب الفساد ، وهو وصف عارضى ،

لأن وصف العبادة للاسك عارضى ، لأن الاسك من حيث الذات

ليس بعبادة ، بل صار عبادة بجعل الله تعالى وهو أمر خارج عن

الاسك ونحن نرجح الصحيح على الفاسد بكون النتيجة واقعة في أكثر النهار والترحيل بالكثرة ترجيح بالوصف الذاتي . راجع التلويح على التوضيح (١١٥/٢) .

(٥) في (ب) : الموجودة .

وطى هذا قلنا فى صوم رمضان انه يتأدى بنية قبل انتصاف النهار ، لأنه ركن واحد يتعلق بالعزيمة ، فاذا وجدت فى البعض دون البعض تعارضا فرجحنا بالكثرة ، لأنه من باب الوجود ولم نرجح بالفساد احتياطاً فى سبب

وأصل <sup>(١)</sup> بنفسها ، فكان الترجيح بها أولى . وبعد ما صار الدليل راجحاً باعتبار الذات لا يجعل الآخر راجحاً باعتبار الحال ، لأنه يصير نسخاً وإبطالاً لما هو أصل بنفسه بما هو تبع لغيره ، ولتبع لغيره لا يصلح مطلقاً لما هو أصل بنفسه وناسخاً له .

وقد يرد عليه أن تبع الشئ لا يصلح مطلقاً لذلك الشئ ، ولكنه يصلح <sup>(٢)</sup> مطلقاً لشئ آخر ؟ والجواب مثل الأول .

قوله : ( وطى هذا ) الأصل وهو أن الترجيح بالذات أولى من الترجيح بالحال ( قلنا فى صوم رمضان ) وفى كل صوم عين : ( انه يجوز بنية قبل انتصاف النهار ، لأن الصوم ركن واحد تعلق ) / <sup>(٣)</sup> جوازه ( بالعزيمة <sup>(٤)</sup> ) ، فاذا وجدت ( العزيمة / <sup>(٥)</sup> ) ( فى البعض دون البعض تعارضا ) أى البعض الذى وجدت العزيمة فيه والبعض الذى لم توجد فيه .

أو تعارض وجود العزيمة فى البعض وهدمها فى البعض ، فوجودها فى البعض يوجب الجواز فى الكل ، وهدمها فى البعض يوجب الفساد فى الكل ، لأنه ركن واحد لا يتجزأ صحة وفساداً .

( ١ ) فى ( ب ، ج ) : أصل .

( ٢ ) الكلمة مطسعة فى ( أ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٢٣ / أ ) من ( أ ) .

( ٤ ) العزيمة : اسم لما هو أصل من الأحكام غير متعلق بالعوارض .

انظر الحسامى مع شرحه النامى ( ١ / ١٢١ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٠١ / ب ) من ( ب ) .

العبادات ، لأنه ترجيح بمعنى في الحال .

( فرجحنا بالكثرة ) أى رجحنا البعض <sup>(١)</sup> الذى وجدت العزيمة فيه  
أو وجود العزيمة في البعض بالكثرة التى هى معنى راجع الى الذات ،  
وحكمنا بالصحة .

ورجح الشافعى رحمه الله البعض الذى <sup>(٢)</sup> لم توجد فيه العزيمة  
فحكم بالفساد احتياطاً في باب العبادة ، فانه اذا اجتمع فيها جهة الصحة  
وجهة الفساد ترجح جانب الفساد بالاتفاق ، وكان ترجيحنا أولى لأن الكثرة  
من باب الوجود ، لأنها تحصل بانضمام الأجزاء وهى معنى راجع الى الذات  
والفساد من الأحوال فانه طارىء على الذات من كل وجه ، والترجيح بالذات  
مقدم على الترجيح بالحال .

واعلم أن الاصوليين ذكروا وجوها كثيرة في التراجيح الصحيحة  
والفاسدة بحيث لا تكاد تضبط ، الا أن الشيخ اقتصر في بيان الوجوه  
الصحيحة على هذه الأربعة ، لأنها هى المبنية على المعانى ، والتداول  
بين أهل الفقه . ولم يذكر الوجوه الفاسدة مثل الترجيح بغلبة الأشياء  
والترجيح بعموم الوصف <sup>(٣)</sup> والترجيح بقلة الأوصاف <sup>(٤)</sup> ونحوها لقلة الفائدة

( ١ ) في ( ب ) : بعض .

( ٢ ) الكلمة مطسدة في ( أ )

( ٣ ) الترجيح بعموم الوصف : مثل ترجيح أصحاب الشافعى التعليل  
بوصف الطعم في الاشياء الأربعة على التعليل بالكيل والجنس ،  
لأن وصف الطعم بعم القليل وهو الحفنة مثلاً والكثير وهو المكيل .  
وهذا التعليل باطل عند الأحناف .

راجع كشف الاسرار ( ١٠٢ / ٤ ) .

( ٤ ) الترجيح بقلة الأوصاف : مثل ترجيح بعض اصحاب الشافعى



.....

---

في الاشتغال بذكرها ، واحتراز عن التطويل ، ان هو في مقام  
 الاختصار واعتمادا على ما ذكره الأئمة في كتبهم وقد بيناها في كتاب  
 الكشف (١) بتوفيق الله عز وجل والله أعلم .

---

== وصف الطعم في باب الرها على الكيل والجنس بوحدة الوصف ،  
 ان الجنس شرط عندهم . قالوا : طلة ذات وصف واحد أة .  
 الى الضبط وأبعد عن الخلاف وأكثر تأثيرا من ذات وصفين لعدم  
 توقفها على اشارة الحكم على شيء آخر فكانت أولى .  
 أنظر كشف الأسرار ( ١٠٣/٤ ) .

(١) راجع كشف الاسرار ( ١٠١/٤ - ١٠٣ ) .

## فصل

ثم جملة ما يثبت بالحجج التي مر ذكرها سابقا على باب القياس شيان :  
الأحكام المشروعة ، وما يتعلق به الأحكام المشروعة ، وانما يصح التعليل  
للقياس بعد معرفة هذه الجملة فالحقناها بهذا الباب لتكون وسيلة اليه بعد  
أحكام طريق التعليل.

ثم جملة ما يثبت بالحجج التي مر ذكرها سابقا على باب / (١) القياس  
من الكتاب والسنة والاجماع شيان :

الأحكام المشروعة مثل : الحل والحرم والجواز والفساد ونحوها .

وما يتعلق به الأحكام المشروعة مثل الأسباب والعلل والشروط .

وانما قيد بقوله ( سابقا على باب القياس ) ، لأن هذه الأشياء  
لا تثبت بالقياس عند المصنف وعامة التأخرين على ما عرف ، بل القياس  
مظهر للحكم لا مثبت له .

( وانما يصح التعليل للقياس ) أي لأجل القياس ( بعد معرفة  
هذه الجملة ) وهي الأحكام وما يتعلق به ، لأن القياس لتعددية حكم  
معلوم ثابت بسببه وشرطه بوصف معلوم / (٢) ولا يتحقق ذلك الا بعد  
معرفة هذه الأشياء .  
( فالحقناها ) أي (٣) تلك الجملة / (٤) بمعنى بيانها / (٥)

( ١ ) آخر الورقة ( ٧٧ / ب ) من ( ج )

( ٢ ) ، ، ( ١١٨ / ب ) من ( د )

( ٣ ) في ( هـ ) : الى .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢١٨ / ب ) من ( هـ )

( ٥ ) ، ، ( ٢٢٣ / أ ) من ( أ )

أما الأحكام ، فأنواع أربعة : حقوق الله تعالى خالصة  
وحقوق العباد خالصة . . . .

( بهذا الباب ) وهو باب القياس ، ( ليكون ) الحاقها بواسطة معرفتها  
( وسيلة ) الى القياس ( بعد احكام طرق <sup>(١)</sup> التعليل ) ببيان أركانها  
وشروطها وما يتعلق به .

والوسيلة : ما يتقرب به الى الغير والجمع الوصيل / <sup>(٢)</sup> والوسائل  
ولا يقال : لما كانت معرفة هذه الجملة وسيلة الى القياس كان ينبغي  
أن تذكر هذه الجملة قبل القياس ، ان الوسائل مقدمة على المقاصد .  
لأننا نقول كون القياس أصلا من أصول الشرع وحجه من حججه ،  
أوجب وصله بالحجج المتقدمة وترتيبه عليها ، فلذلك لزم تأخير بيان هذه  
الجملة والحاقة به .

قوله ( حقوق الله تعالى خالصة ) <sup>(٣)</sup> بالنصب على التمييز .

( ١ ) في ( د ) : طريق .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٠٢ / أ ) من ( ب )

( ٣ ) قسم القراني والعزبن عهد السلام التكليف الى ثلاثة اقسام وهي :  
حق الله تعالى وحق العبد وحق اختلف فيه هل يغلب فيه  
حق الله تعالى أو حق العبد ، قال القراني :  
والتكليف على ثلاثة اقسام : حق الله تعالى فقط ؛ كالايمان وتحريم  
الكفر . وحق العباد فقط ؛ كالديون والاشمان . وقسم اختلف فيه  
هل يغلب فيه حق الله تعالى أو حق العبد ؛ كعد القذف . ونعني  
بحق العبد المحض أنه لو أسقطه لسقط والا فما من حق للعبد  
الا وفيه حق لله تعالى ، وهو أمره بما يصل ذلك الحق الى مستحقه  
فيوجد حق الله تعالى دون حق العبد ، ولا يوجد حق العبد الا وفيه

قال السيد الامام أبو القاسم <sup>(١)</sup> رحمه الله في أصول الفقه . الحق  
الموجود من كل وجه الذي لا ريب في وجوده ومنه السحر حق ، والعين حق  
أى موجود بأثره . وهذا الدين حق أى موجود صورة ومعنى ، ولفلان حق  
في ذمة فلان أى شئ \* موجود من كل وجه . قال وحق الله تعالى ما يتعلق  
به النفع العام للعالم ، فلا يختص به أحد وينسب الى الله تعالى تعظيما  
أولئلا يختص به أحد من الجبابرة كحرمة البيت الذى تتعلق به مصلحة العالم  
باتخاذ قبلة لصلواتهم ، وشابة لاعتذار اجرامهم ، وحرمة الزنا لما يتعلق  
بها من عموم النفع في سلامة الأنساب ، وصيانة الغرش ، وارتفاع السيف  
بين العشائر ، بسبب التنازع بين الزناة ، وانما ينسب اليه تعظيما ، لأنه  
تعالى يتعالى عن أن ينتفع بشئ \* .

فلا يجوز أن يكون شئ \* حقا له بهذا الوجه .  
ولا يجوز أن يكون حقا له بجهة التخليق ، لأن الكل سواء في ذلك  
بل الاضافة <sup>(٢)</sup> لتشريف ما عظم خطره ، وقوى نفعه وشاع فضله ، بأن ينتفع  
به الناس كافة .

وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة ؛ كحرمة مال الغير فانها  
حق العبد لتعلق صيانة ماله بها ، فلهذا يباح مال الغير باهانة المالك  
ولا يباح الزنا باهانة المرأة ، ولا باهانة أهلها .

== حق الله تعالى ==

راجع الفروق للقرافي (١٤٠/١ - ١٤١) قواعد الاحكام للعزبسن

هدى السلام (٢٧/٢ - ٢٨) .

(١) لم أقف له على ترجمة

(٢) في (د) الاضافة اليه .

وما اجتمع فيه حقان وحق الله تعالى فيه غالب كحد القذف

وقوله : ( كحد القذف ) ( ١ )

حد القذف يشتمل على الحقين بالاجماع ، فان شرعه لدفع عار الزنا عن المقدوف ، ودليل على أن فيه حق العبد .

وشرته حدا زاجرا دليل على أنه حق الله تعالى . والأحكام تشهد بذلك أيضا . الا أن حق الله تعالى فيه غالب عندنا ، حتى لا يجرى فيه الارث ، ولا يسقط بعفو المقدوف ( ٢ ) الا في رواية بشر بن الوليد ( ٣ )

( ١ ) القذف لغة : الرمي بالحجارة ونحوها .

( ٢ ) وشرعا : الرمي بالزنا أو نسبة آدمي غيره لزنا ، أو قطع نسب مسلم

اختلف الفقهاء في حد القذف هل يسقط بعفو المقدوف .

فذهب الحنفية : الى أنه لا يسقط ويقام على القاذف الحد ، لان حق الله غالب .

وذهب مالك : مرة الى القول بسقوط الحد ، لان حد القذف حق الآدمي .

وقال مرة : يجوز اذا لم يبلغ الامام ، وان بلغ لم يجز الا أن يريد بذلك الستر عن نفسه وهو المشهور عنه .

وذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف : الى أنه يصح للمقدوف ولو بعد رفع الامر للحاكم اسقاط الحد والبراء منه والعفو عنه .

انظر : المبسوط ( ١٠٩ / ٩ ) بدائع الصنائع ( ٥٦ / ٧ ) بداييعة

المجتهد ( ٤٤٢ / ٢ ) المنتقى على الموطأ للباقي ( ١٤٨ / ٧ ) القوانين

الفقهية ( ٢٣٥ ) المذهب ( ٢٧٤ / ٢ ) المغني ( ٢١٧ / ٨ ، ٢١٩ ،

٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ )

( ٣ ) هو : أبو الوليد بشر بن الوليد الكندي ، من كبار أصحاب الرأي ، صاحب أبي يوسف وعنه أخذ الفقه ، ولى القضاء للمأمون ، كان صالحا دينيا عابدا ، واسع الفقه سمع مالكا وحمام بن زيد . وأمتحن في مسألة خذ القرآن مع احمد بن حنبل . توفي سنة ٢٣٨ هـ .

عن أبي يوسف ويجرى فيه / <sup>(١)</sup> التداخل عند الاجتماع ، حتى لو قذف جماعة  
في كلمة واحدة أو في كلمات متفرقة لا يقام / <sup>(٢)</sup> عليه الا حد واحد .

وعند الشافعي ، حق العبد فيه غالب / <sup>(٣)</sup> فيجوز فيه العفو  
والارث ، ولا يجزى فيه التداخل . <sup>(٤)</sup>

احتج بأن سبب الوجوب التناول من عرضه وعرضه حقه ، وكذا  
المقصود دفع عار الزنا عن المقذوف ، وذلك حقه ، وإذا كان سببه الجنابة على  
العبد ومنفعته تعود اليه فلم أنه حقه كالقصاص .

== انظر : تاريخ بغداد ( ٨٠ / ٧ ) الجواهر المضية ( ٤٥٢ / ١ - ٤٥٤ )  
الفهرست ( ص ٢٥٧ ) الفوائد المهمة ( ص ٥٤ ) أخبار أبي حنيفة  
وأصحابه ( ص ١٥٥ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ٧٨ / ١ ) من ( ج ) .

( ٢ ) ، ، ( ٢١٩ / ١ ) من ( هـ )

( ٣ ) ، ، ( ٢٢٤ / ١ ) من ( أ ) .

( ٤ ) ذهب أبو حنيفة ومالك ورواية للشافعي وهو الصحيح في المذهب الى  
أن عقوبات القذف تتدخل الى وقت تنفيذها فمن قذف غير مرة ،  
فحد فهو لذلك كله ، سواء قذف فردا واحدا أو أفرادا . وأدعى  
ابن رشد الاتفاق على أنه يحد حدا واحدا .  
والرواية الثانية للشافعي أن العقوبات لا تتداخل فيتكرر الحد بتكرر  
القذف . انظر المسألة :

في شرح فتح القدير ( ٢٠٨ / ٤ ) بداية المجتهد ( ٤٤٠٢ / ٢ ) ،

المجموع للنووي ( ٤٣٧ / ١٨ ) المذهب ( ٢٧٥ / ٢ ) والمغنى

( ٢٣٣ / ٨ ) وما بعدها

وكذا الحكم <sup>(١)</sup> يدل عليه ، فان خصومة العبد شرط في نفس الحد  
قانه يدعى أن له عليه حد القذف كما يدعى أن له / <sup>(٢)</sup> عليه قصاصا .

ولا يلزم عليه السرقة ، لأن الشرط هناك الخصومة في المار دون  
الحد ، حتى لو خاصم في الحد لا يلتفت اليه .

وكذا لا يعمل الرجوع فيه بعد الاقرار ولا يبطل بالتقادم <sup>(٣)</sup> ويقام  
على المستأن <sup>(٤)</sup> بالاتفاق وانما يؤخذ المستأن بما هو من حقوق العباد .

( ١ ) في ( د ) : التحكم .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٠٢ / ب ) من ( ب )

( ٣ ) قال الكاساني في الفرق بين التقادم في السرقة والقذف عدم التقادم

وأنه شرط في حد الزنا والسرقة وشرب الخمر وليس بشرط في حد  
القذف .

والفرق : أن الشاهد اذا عاين الجريمة فهو مخير بين أدائه الشهادة  
حسبه لله تعالى لقوله تعالى عز وجل : ( وأقيموا الشهادة لله )  
وبين الستر على أخيه المسلم لقوله عليه الصلاة والسلام " من ستر على  
أخيه المسلم ستر الله عليه في الآخرة " . فلما لم يشهد على فور  
المعاينة حتى تقادم عليه العهد دل ذلك على اختيار جهة الستر ،  
فإذا شهد بعد ذلك دل على أن الضغينة حملته على ذلك ، فلا  
تقبل شهادته . . . بخلاف حد القذف لأن التأخير شمة لا يدل على  
الضعف والتهمة ، لأن الدعوى هناك شرط فاحتمل أن التأخير  
كان لتأخير الدعوى من المدعى والدعوى ليست بشرط في الحد ود الثلاثة  
فكان التأخير لما قلنا . اهـ

انظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ( ٤٦ / ٧ )

( ٤ ) المستأن : من الاستيمان وهو طلب الأمان من العدو وحربها كان أو

مسلم . انظر الصحاح ( ٢٣٠٣ / ٦ ) شرح فتح القدير ( ١٧ / ٦ ) الكافي

( ٤٦٨ / ١ ) مغنى المحتاج ( ٢٣٦ / ٤ ) أنيس الفقهاء ( ص ١٨٥ ) .

.....

---

الا أن المقدوف لا يتمكن من الاستيفاء كما يتمكن من استيفاء القصاص لأن الضرب يختلف شدة وخفه ، ومن الجائز أن يزيد على الحد المشروع من حيث اعتبار الخفه لغرض خفه ، ففوض الى الامام دفعا للموهوم ، بخلاف القصاص فانه معلوم بحدده وهو جز الرقبة ، ولا يجزى فيه الزيادة والنقصان ففوض اليه .

ونحن نستدل بالسبب والحكم .

أما السبب فان هذا <sup>(١)</sup> الحد يجب بالقذف بالزنا ، فانه لما قذف محصنا قد <sup>(٢)</sup> ألحق به تهمة الزنا ، فأوجب الحد على القاذف ليكون بوجهه زاجرا عن الاقدام عليه وتزول باستيفائه عن المقدوف تلك التهمة ، حتى لو كان المقدوف مجنونا — لم تلحقه التهمة — لم يحد القاذف ولما وجب لتعفيته أثر الزنا وحرمة الزنا خالصة لله تعالى حتى كان الحد الواجب عليه خالفا له وجب أن يخلص الحد على اظهاره بوجه حرام يجب الكف عنه لله تعالى أيضا .

ولكن هتك بهذه التهمة حرمة عرض المقدوف ، والله تعالى في عرض المقدوف حق وللمقدوف حق <sup>(٤)</sup> فثبت للعبد ضرب حق بهذه الطريقة

فالوجه الاول أوجب فيه الحق لله تعالى خالفا ، والوجه الثاني

أوجب الحق لله عز وجل وللعبد .

فقلنا : معظم <sup>(٥)</sup> الحق فيه لله تعالى .

---

(١) الكلمة ساقطة من (د) .

(٢) في (ج) : المحصن .

(٣) في (ج) : فقد .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ج) .

(٥) في (ج) : معظم .



.....  
 بخلاف القصاص ، فان سببه ليس الا القتل الذى هو جنائية على  
 النفس ، وفيها لله تعالى حق وهو حق الاستعباد <sup>(١)</sup> وللعبد حق ، وحق  
 العبد راجح يجعل الله تعالى له ذلك فصار معظم الحق فيه له .

وأما الحكم فهو <sup>(٢)</sup> : أن حرمة القذف <sup>(٣)</sup> لا تسقط بجنايات  
 العبد من الكفر والكبائر ، كما لا يسقط حرمة الزنا بالمرأة - التى ثبتت <sup>(٤)</sup>  
 حقاً لله تعالى / <sup>(٥)</sup> بكفرها وجنابتها <sup>(٦)</sup> ، ولو كان معظم الحق للعبد  
 لسقط بكفره الذى يسقط به حرمة دمه وحياته .

<sup>(٧)</sup>  
 وكذا ننصفه بالرق من أظهر الدلائل على ما قلنا لأن ما يجب للعباد /  
 لا يتنصف بالرق كاتلاف المال ، وانما يتنصف ما يجب حقاً لله تعالى - من  
 العقوبات التى تقبل التنصيف .  
 والدليل عليه أيضا : أن استيفاء الى الامام وهو انما يتعين نائباً  
 فى استيفاء حق الله تعالى ، فأما ما كان حقاً للعبد فاستيفاءه اليه .

- 
- (١) فى ( ب ، ج ) : الاستعباد وهو تحريف .  
 (٢) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج ) .  
 (٣) آخر الورقة ( ١١٩ / أ ) من ( د ) .  
 (٤) فى ( ب ، ج ) : تثبت .  
 (٥) آخر الورقة ( ٢١٩ / ب ) من ( هـ ) .  
 (٦) المقصود بكفرها وجنابتها : أن حد الزنا لا يسقط عن المرأة  
 بكفرها وجنابتها بعد ارتكاب الزنا والله أعلم .  
 (٧) آخر الورقة ( ٢٢٤ / ب ) من ( أ ) .

.....

---

ولا معتبر بتوهم التفاوت / (١) ، فان للزوج أن يحزر (٢) زوجته  
لما كان ذلك حقا له ، ولا ينظر الى توهم التفاوت من هذا الوجه . وهذا  
لأن المبالغة كما تتوهم من صاحب الحق تتوهم من الجار . ويمكن منع  
صاحب الحق من ذلك اذا أظهر (٣) أثره كما يمنع الجار منه مع أنه لا يمنع  
صاحب الحق بتوهم الزيادة من استيفاء حقه كتوهم السراية (٤) في القصاص .

وما استدل به / (٥) من المسائل (٦) يدل على أن للعبد فيه حقا  
ونحن سلمنا ذلك وأدعينا أن معظم الحق لله تعالى وأثبتناه بدليله  
ثم لما كان للعبد فيه حق معتبر وان كان معظم لله تعالى ،  
وشرط الدعوى في نفس الحد ، لأن حقه لا يثبت بدون دعواه وحق الله تعالى  
لا يختل باشتراطها ، فان الدعوى لا تنافي الحد كما في السرقة .

وبعد ما ثبت بالاقرار لا يحصل فيه الرجوع أيضا ، لأن الخصم مصدق له  
في الاقرار ، مكذب له في الرجوع بالدعوى السابقة ، بخلاف ما كان محض حق  
الله تعالى : انه هناك ليس له مكذب ظاهرا ، فيثبت فيه شبهة الصدق ،

---

(١) آخر الورقة (٧٨/ب) من (ج)  
(٢) التحزير : في الأصل الرد والردع وهو المنع .  
انظر الصحاح (٧٤٤/٢) والمغرب (٢٢٤/٢)  
وفي الشرع : هو التأديب دون الحد .  
شرح فتح القدير (٣٤٤/٥) النهاية في غريب الحديث (٢٢٨/٣)

(٣) في (د) : ضمه  
(٤) السراية : هي أثر الجرح في النفس أو في عضو آخر ، فان لم يؤثر  
الجرح على النفس أو عضو آخر غير محله فلا سراية .  
(٥) آخر الورقة (٢٠٣/أ) من (ب) .  
(٦) أي فيما دون النفس .

وما اجتماعا فيه وحق العبد فيه غالب كالقصاص .

والحد يبطل بالشبهة ، ألا ترى <sup>(١)</sup> أنه إذا ثبت بالبينة لا يعمل فيه الإنكار لأن البينة ترد إنكاره .

وإذا ثبت هذا ، فعندنا لا يجري فيه الإرث ، لأنه خلافه ، وهي لا تجري في حق الله ولا يسقط بالعفو ، لأن العبد إنما يملك إسقاط ما يتمحض حقا له أو ما غلب فيه حقه ، فأما ما هو حق الله تعالى فلا يملك العبد إسقاطه وإن كان له فيه حق كالعدة ، فإنها لا تسقط بإسقاط الزوج لما فيها من حق الله تعالى كذا في الأسرار . <sup>(٢)</sup> والمبسوط .

قوله : ( كالقصاص )

القول : مشتمل على الحقيقين ، لما ذكرنا : أن القتل جنائية على النفس . والله تعالى فيها حق الاستعباد ، كما أن للعبد حق الاستتاع ببقائها . فكانت العقوبة الواجبة بسببه مشتملة على الحقين ، وإن كان حق العبد واحدا بلا خلاف .

والدليل على أن فيه حق الله عز وجل : أنه يسقط بالشبهات كالحدود الخالصة ، وأنه يحبس بها النخل في الأصل لا ضمان المحل حتى تقتل الجماعة بالواحد ولو كان ضمان المحل من كل وجه كالدية لا يقتلون به - وأجزية - الأفعال تجب حقا لله تعالى .

ولكن لما كان وجوبه بطريقتين المماثلة التي تنبئ عن معنى الجبر بقدر الامكان ، وفيه معنى المقابلة بالمحل من هذا الوجه علم أن حق العبد راجع .

( ١ ) في ( ٥ ) : يرى

( ٢ ) انظر الأسرار الورقة

( ٣ ) انظر المبسوط ( ١١٠ / ٩ )

( ٤ ) الكلمة سادة في ( أ ) .

وحقوق الله تعالى ثمانية أنواع : عبادات خالصة كالايمان والصلاة والزكاة ونحوها

والله أشير في قوله تعالى / (١) ( ولكم في القصاص حياة ) (٢)

ففي قوله لكم إشارة الى خلوص حق العبد ، وفي اسم القصاص النبي\* عن  
المماثلة اشارة الى معنى الجبر (٣) . كذا قيل .

وكذا تفويض استيفائه الى الولي وجريان (٤) الارث فيه ، وصحة  
الاحضاض عنه بالمال بطريق الصلح (٥) وصحة العفو بالاجماع ، تدل على  
رجحان حقه أيضا .

قوله : ( عبادات خالصة كالايمان والصلاة والزكاة ونحوها ) تشمل  
الصوم والحج والجهاد .

وهي على مراتب فالإيمان أصل ، وسائر العبادات فروع ، انلاصحة  
لها بدونه أصلا ، وهو صحيح بدونها .

ثم الصلاة أصل هذه / (٦) الفروع وعماد الدين ، ولهذا لم تخل  
عنها شريعة من شرائع المرسلين ، شرعت شكرا لنعمة البدن الذي يشمل  
ظاهر الانسان وباطنه ، كما أشير اليه في قوله صلى الله عليه وسلم :  
" أفلا أكون عبدا شكورا " (٧) الا أنها لما صارت قرينة

(١) آخر الورقة (١/٢٢٥) (١)

(٢) سورة البقرة آية (١٧٩)

(٣) وذلك اي الجبر لا يكون الا بعد تمكن النقصان بفعل من لزم جلبه  
، وذلك يُلحق بحال العبد دون حضرة الباري\* جلّت قدرته .

(٤) في (د) حرمان . وهو تحريف .

(٥) ، ، ، الصلح . ، ، ،

(٦) آخر الورقة (١/٢٩) من (ج) .

(٧) موجز من حديث

.....  
 بواسطة/ (١) الكعبة كانت (٢) دون الايمان الذى صار قرينه بلا واسطه .

ثم بعد ها الزكاة ، لتعلقها بنعمة المال التى هى دون نعمة النفس .

وبعد ها الصوم ، لأنه شرع رياضة ومهرا للنفس الأمانة بالسوء ، لا تصير قرينة الا بواسطة النفس وهى دون الواسطتين الاوليين فى المنزلة لأن كونها أمانة بالسوء صفة قبح فيها .

وبعد الحج لأنه عبادة هجرة عن الأوطان وسفر الى بيت الرحمن ، لا يتأدى الا بأفعال تختص ببقاع معظمة وأوقات شريفة فكان دون الصوم كأنه وسيلة اليه ، فانه لما هجر الأوطان ، وجانب الأهل والأولاد ، طبع عنه مواد الشهوات فى البوادي ، ضعف نفسه وقدر على قهرها بالصوم ، فكان الحج بمنزلة الوسيلة الى الصوم من هذا الوجه فكان دونه .

وبعد هذه الجملة الجهاد ، لأنه من فروض الكفاية وما تقدم من فروض الأعيان ، وذلك لأن الوسطة ههنا وهى كسر شوكة المشركين ودفع شرهم هى المقصودة (٣) بالرد والاعلام ، وهذا المقصود يحصل ببعض فكان من فروض الكفاية .

ثم الكفر جنابة قائمة بالكفر ثابتة باختياره فكان أمرا غارضا فيه .

=== أخرجه البخارى فى ( ٣٠٣/١١ ) فى الرقاق ، باب الصبر عن محارم الله . حديث ٦٤٧١ . عن زياد بن علاقة قال : سمعت المغيرة بن شعبه يقول : كان النبی صلى الله عليه وسلم يصلى حتى ترم قدماه - أو تنتفخ قدماه ، فيقول : " أفلا اكون عبدا شكورا " .

(١) آخر الورقة (٢٠٣/ب) من (ب)

(٢) فى (ب ، ج) : كان .

(٣) فى (ب ، ج) : المقصود .

وهقوبات كاملة كالحدود ...

فالجihad التي شرع لدفعه لم يكن جاداً ، أصلية بخلاف الوسائط  
المتقدمة ، ، فانها أصلية ثابتة بخلق الله تعالى لا اختيار للعبد  
فيها ، فكانت تلك العبادات أصلية / (١)

وأما ما سواها من نوافل العبادات ، وسننها ، وآدابها ، فمن  
الزوائد ، لأنها ليست بواجبة بل شرعت مكملات للفرائض زيادة عليها فلم  
تكن مقصودة / (٢)

قوله : ( وهقوبات كاملة ) : أي محصنه لا يشوبها معنى آخر ،  
تامة في كونها عقوبة كالحدود مثل حد الزنا ، وحد السرقة ، وحد الشرب  
لأنها وجبت بجنايات لا يشوبها معنى الإباحة فاقترض كل واحد منها أن  
يكون له عقوبة زاجرة عن ارتكابه حقاً لله تعالى على الخلوص ، لأن (٣)  
حرمة (٤) حقه على الخلوص ، قال عليه الصلاة والسلام " لكل ملك حمى  
وحس الله تعالى محارمه " (٥)

(١) آخر الورقة (٢٢٠/ب) من (هـ) .

(٢) ، ، (١١٩/ب) من (د) .

(٣) ، ، (٢٢٥/ب) من (أ) .

(٤) في (ب ، ج) : حرمة .

(٥) هو جزء من الحديث المتفق عليه

عن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
" الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس  
فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في المشبهات  
كراع يرمى حول الحمى يوشك أن يواقعها . ألا وإن لكل ملك حمى  
ألا إن حمى الله في أرضه محارمه ، ألا وإن في الجسد مضغة إذا  
صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي  
القلب " .

وعقوبات قاصرة ونسبها أجزية ، وذلك مثل حرمان الميراث بالقتل

وعن المبرد <sup>(١)</sup> : انها انما سميت عقوبة ، لأنها تتلو الذنب من عقبه  
يعقبه اذا تبعه .

قوله : ( وعقوبات قاصرة ونسبها <sup>(٢)</sup> أجزية ) فرقا بين ما هو  
كامل وقاصر .

والجزاء لفظ يطلق على ما هو عقوبة كما في قوله تعالى : ( جزاء بما  
كسب ) <sup>(٣)</sup> وعلى ما هو مشوبة كما في قوله تعالى : ( فلا تعلم نفس ما أخفى  
لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون ) <sup>(٤)</sup> فلقصور معنى العقوبة نسبها

=== واللفظ للبخارى أخرجه في ( ١٢٦/١ ) في الايمان ، باب من استبرأ  
لدينه حديث ٤٢ وأخرجه سلم في ( ١٢١٩/٣ ) في المساقاة ،  
باب أخذ الحلال وترك الشبهات حديث ١٥٩٩

( ١ ) هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، أبو العباس الأزدي الشامي  
المعروف بالمبرد . شيخ أهل النحو وحافظ علم العربية ، اديب ،  
اخباري ، نسابه أخذ عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني  
وأخذ عنه نبطويه من تصانيفه الكثيرة : المقضب في النحو ،  
الاشتقاق معاني القرآن ، اعراب القرآن ، وسب عدنان وقحطان .  
ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ وتوفي ببغداد سنة ٢٨٥  
انظر : انباء الرواة ( ٢٤١/٣ ) طبقات النحويين واللغويين ص ( ١٠١ )  
طبقات المفسرين للداودي ( ٢٦٩/٢ ) بغية الوعاة ( ٢٦٩/١ ) ،  
المنتظم ( ٩/٦ ) الاعلام ( ١١٤/١٢ ) .

( ٢ ) في ( ب ، ج ) : وتسمى .

( ٣ ) سورة المائدة آية ( ٣٨ ) .

( ٤ ) ، السجدة آية ( ١٧ ) .

.....

أجزية ، ان مطلق اسم العقوبة ينطلق على الكامل منها .

وذلك مثل حرمان الارث بالقتل ، فمعنى <sup>(١)</sup> العقوبة فيه مع وجود  
علة الاستحقاق وهى القرابة ظاهر ، لأنه غرم <sup>(٢)</sup> لحق القاتل بجنايته وفى  
الغرم معنى / <sup>(٣)</sup> العقوبة ، ولأن ما يجب لغير الله تعالى بالتعدي  
يجب لمن وقع التعدي عليه ، لا لغيره ، وليس فى حرمان الارث نفع عائد  
الى المقتول / <sup>(٤)</sup> التعدي <sup>(٥)</sup> عليه ، فثبت أنه وجب جزاء لله  
تعالى زاجرا عن ارتكاب ما حرره كالحدود ، لأن ما لا يجب لغير الله يجب  
لله تعالى ضرورة .

ومعنى القصور فيه : أنه عقوبة مالية لا يتصل بسببه ألم بظاهر  
بدنه بخلاف الحدود .

وكذا لا يلحقه نقصان فى ماله ، بل يمتنع ثبوت ملكه فى تركة المقتول  
فكان عقوبة قاصرة .

والدليل على قصور معنى العقوبة فيه ، ثبوته بالقتل الخطأ ، فانه  
فى الجناية قاصرة بلا شبهة فلولا يمكن فى الحرمان معنى القصور وكان كاملا  
فى العقوبة ، لما ثبت بمثل هذه الجناية كالتقصاص ، لأنه لا يليق بالحكمة  
ايجاب العقوبة الكاملة بالجناية القاصرة .

ولكونه عقوبة لا تثبت فى حق الصبى ، حتى لو قتل مورثه عمدا أو  
خطأ لا يحرم عن الميراث <sup>(٦)</sup> عندنا . خلافا للمشافعى رحمه الله لأن

(١) فى (هـ) : لمعنى .

(٢) الغرم : أدأه شئ لازم .

والغرام : الذى يلتزم ما ضمنه وتكفل به ويؤديه . انظر الشهادة

• (٢٦٣/٣)

(٣) آخر الورقة (٧٩/ب) من (ج) .

(٤) فى (٢٠٤/أ) من (ب) .

(٥) فى (هـ) : التعدي .  
(٦) اختلف الفقهاء فى ميراث الصبى القاتل الى أقوال : ==



.....  
 ما ثبت بطريق الجزاء قاصراً كان أو كاملاً يستدعي حظراً لا محالة ، والحظر  
 يثبت بالخطاب ، ولا خطاب في حق الصبي فلا يوصف فعله <sup>(١)</sup> بالحظر  
 ولا بالتقصير أصلاً ، فلا يمكن تعليق الجزاء به .

بخلاف الخاطي إذا كان عاقلاً بالغاً ، لأنه مخاطب إذ الخطأ  
 جائز المؤاخذه ، لأنه لا يقع إلا عن تقصير منه ، فكان الخطاب متوجهاً  
 إليه في التثبت فيه . كما أخبر الله تعالى في قوله تعالى تعليماً :  
 ( ربنا لا تؤخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) <sup>(٢)</sup> . فيجوز أن يتعلل به الجزاء  
 القاصر وهو الحرمان ، للتقصير في التثبت كما تعلق به الكفارة ، ولا <sup>(٣)</sup>  
 يتعلل به الجزاء الكامل وهو القصاص لعذر الخطأ .

فأما الصبي <sup>(٤)</sup> : نافي الخطاب أصلاً لقصور الآلة ، فلا يوصف فعل  
 من التفسير الكامل والناقص ، فلا يثبت في حقه العقوبة الكاملة  
 والقاصرة / <sup>(٥)</sup> .

ثم قيل : المراد بالجمع في قوله : وعقوبات قاصرة الواحد ، إذ  
 ليس في هذا النوع إلا هذا المثال ، ولهذا قال شمس الأئمة رحمه الله :  
 وعقوبة قاصرة <sup>(٦)</sup> . وكذا في بعض نسخ المنتخب .

== نذهب ابو حنيفة الى : أنه يرث .  
 ونذهب الجمهور الى حرمانه من الميراث .  
 انظر : الشرح الصغير ( ٤٨١ / ٦ ) الفواكه الدواني ( ٢٤٤ / ٢ ) ،  
 المهذب ( ٢٤ / ٢ ) المغنى ( ٢٩٢ / ٦ ) .

- ( ١ ) في ( ج ) : فعلها .  
 ( ٢ ) سورة البقرة آية ( ٢٨٦ ) .  
 ( ٣ ) في ( ب ، ج ) : والا يتعلق .  
 ( ٤ ) في ( ب ، ج ) : الصبي .  
 ( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٢٦ / ١ ) من ( ١ ) .  
 ( ٦ ) انظر اصول السرخسي ( ٢٩٠ / ٢ ) .

وَحَقُّوق دَائِرَة بَيْن الْأُمْرَيْن وَهِيَ الْكُفَّارَات

وَيَجُوزُ أَنْ يُلْحَق حَرَامُ الْوَصِيَّة بِالْقَتْلِ ، وَوُجُوبُ الْكُفَّارَةِ مِنْ حَيْثُ أَنْ مَعْنَى الْمَقْبُوحَاتِ فِيهَا قَاصِرَةٌ بِهَذَا الْقِسْمِ ، فَيَحْمِلُ اللَّفْظُ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حِمْلِهِ عَلَى الْوَاحِدِ .

قوله : ( وَحَقُّوق دَائِرَة بَيْن الْأُمْرَيْن ) : أَي بَيْن الْعِبَادَةِ وَالْعَقُوبَةِ ( وَهِيَ الْكُفَّارَات ) .

فَفِيهَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ ، لِأَنَّهَا تَجِبُ بِطَرِيقِ الْفَتْوَى ، وَيُؤْمَرُ مِنْ عَلَيْهِ بِالْأَدَاءِ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَوْفَى مِنْهُ جَبْرًا كَالْعِبَادَاتِ . وَالشَّرْعُ لَمْ يَفْضُضْ إِلَى الْمَكْلَفِ إِقَامَةَ شَيْءٍ مِنَ الْعَقُوبَاتِ عَلَى نَفْسِهِ بَلْ هِيَ مَفْضُوزَةٌ إِلَى الْإِثْمَةِ . وَيَسْتَوْفَى بِطَرِيقِ الْجَبْرِ ، فَكَانَ فِي إِدَائِهَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ مَعَ أَنَّهَا تَتَأَدَّى بِمَا هُوَ مُحْضَرٌ عِبَادَةً كَالصَّوْمِ وَالْإِعْتِقَادِ وَالصَّدَقَةِ .

وَفِيهَا مَعْنَى الْعَقُوبَةِ ، لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا أَجْزِيَةً عَلَى أَعْمَالٍ تَوْجِدُ (١) مِنْ الْعِبَادِ .

وَلِذَلِكَ سَمِيَتْ كُفَّارَاتٌ ، لِأَنَّهَا سَتَارَاتٌ لِلذُّنُوبِ ، وَلَمْ تَجِبْ مَبْتَدَأَةً كَمَا تَجِبُ الْعِبَادَاتُ / (٢) ، بَلْ تَتَوَقَّفُ عَلَى أَسْبَابٍ تَوْجِدُ مِنَ الْعَبْدِ فِيهَا مَعْنَى الْحِظْرِ فِي الْأَصْلِ كَالْعَقُوبَاتِ ، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ فِيهَا مَعْنَى الْعَقُوبَةِ فَإِنَّ الْعَقُوبَةَ هِيَ الَّتِي تَجِبُ جَزَاءً عَلَى ارْتِكَابِ الْمَحْظُورِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْمَاشِمَ بِهِ .

وَجِهَةُ الْعِبَادَةِ فِيهَا غَالِبَةٌ عِنْدَنَا .

بَدَلِيلُ أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى أَصْحَابِ الْأَعْذَارِ مِثْلِ الْخَاطِئِ وَالنَّاسِئِ

( ١ ) آخِرُ الْوَرَقَةِ ( ٢٠٤ / ب ) مِنْ ( ب )

( ٢ ) ، ، ( ٨٠ / أ ) مِنْ ( ج )

.....  
 والمكره ، وكذا المحرم اذا أضر الى الاصطيات لمصلحة أصابته ، أو الى  
 حلق الرأس لأذى به من رأسه ، جازله الاصطيات والحلق ، وتجب عليه  
 الكفارة .

ولو كانت جهة العقوبة فيها غالبية لا تمتنع وجوبها بسبب الحذر ،  
 اذ المعذور لا يستحق العقوبة .

وكذا لو كانت مساوية ، لأن جهة العبادة ان لم تمتنع الوجوب  
 هؤلاء المعذورين فجهة العقوبة تمتنع ذلك والأصل عدم / <sup>(١)</sup> الوجوب فساد  
 يثبت الوجوب بالشك .

يوضحه : أنها تجب على من ليس بجان في اليمين ولا في الحنث  
 بأن حلف لا يكلم هذا الكافر ، فانه في اليمين ليس بجان ، لأن هجران  
 الكافر وترك التكلم معه أمر حسن ، فاذا أسلم هذا الكافر فكلمه <sup>(٢)</sup> حنث  
 وهو في الحنث غير جان أيضا ، لأن هجران المؤمن غير مشروع ، ومع ذلك  
 وجبت الكفارة . فعرفنا أن جهة العبادة فيها راجحه .

ما خلا كفارة الفطر ، فان جهة العقوبة فيها غالبية ، لأن سببها  
 يتردد بين الحظر والاباحة لقصد الاطاريها يصلح نفعها ، وهو جناية  
 محضه ، لكن الصوم لما لم يكن سلما تاما <sup>(٣)</sup> الى الله تعالى بعد ،  
 كأن <sup>(٤)</sup> فيه ضرب قصور فلقصور الجناية ووجوبها بطريق الفتوى ، / <sup>(٥)</sup>

(١) آخر الورقة (٢٢١/ب) من (هـ)

(٢) في (ب ، ج) : فكلم .

(٣) في هامش (١) : تاما حال أي لم يكن الصوم سلما بصفة التمام الو  
 الله تعالى .

(٤) في (ب ، ج) بعد ما كان .

(٥) آخر الورقة (٢٢٦ / ب) من (أ) .

وعادة فيها معنى المؤنة حتى لا يشترط لها كمال الأهلية فهي صدقة الفطر

ظهر فيها معنى العباداة ، لكنه بنزلة العدم <sup>(١)</sup> في حق الوجوب .

فقلنا تحب عقوبة وتؤدي عاده ، وترجع معنى العقوبة فيها تحقيقا  
لمعنى الزجر . كذا في بعض الشروح .

والدليل عليه : أنها تسقط في كل موضع تحققت فيه شبهة اباحية  
كالحدود ، فان من جامع على ظن أن الفجر لم يطلع ، أو على ظن أن الشمس  
قد غربت <sup>(٢)</sup> ، وقد تبين بخلافه لا تجب الكفارة بالاجماع . وكذا الاطراف عذر  
المرض أو السفر لا يوجب الكفارة وان كان بالجماع ، فلما سقطت بالشبهة  
عرفنا أنها ملحقة بالعقوبات ، وقد حققناه في الكشف <sup>(٣)</sup> .

قوله : وعادة فيها معنى المؤنة : الثقل فعولة من مانت القوم  
وأمانهم اذا احتملت مؤنتهم أي ثقلهم .

وقيل : العدة ، من قولهم أتانى فلان وما مانت له مائنا ، اذا لم  
تستعد .

وقيل : أنها من منت الرجل أمونه ، والهزمة فيها كهي في أدور

وقيل : هي مفعلة من الأون وهو الخرج والعدل ، لأنه ثقل على

الانسان ، أو من الأيس ، وهو التعب والشدة . والأول أصح . كذا في  
المغرب <sup>(٤)</sup> والصحاح <sup>(٥)</sup> .

(١) في ( هـ ) : المعدوم .

(٢) في ( ب ) : غابت .

(٣) انظر كشف الأسرار للمؤلف (٤/٢١٥١)

(٤) انظر معنى المؤنة في المغرب (٢/٢٥٥) .

(٥) انظر الصحاح (٥/٢٠٧٥) و (٦/٢١٩٨) .

.....

( ١ )

وهى صدقة الفطر /

هذا الواجب مشتمل على معنى العبادة والمؤنة ، لأن تسميته فى

الشرع صدقة .

( ٢ )

وكونه طهيرة للتصائم عن اللغو والرفث /

واعتبار صفة الغنا ( ٣ ) فمن تجب عليه كما فى الزكاة .

واشتراط النية فى أدائه حتى لا يتأدى بدون النية بحال .

وعدم صحة أدائه من غير المالك حتى لو أدى المكاتب صدقة الفطر

عن نفسه لا يجوز ، كما لو زكى ماله .

وتعلق وجوبه بالوقت .

ووجوب صرفه الى مصارف الصدقات . تدل على كونه عبادة .

ووجوبه على الانسان بسبب رأس الغير ( ٤ ) ، وكون الرأس [ فيه

سببا ] ( ٥ ) يدلان على أن فيه معنى المؤنة كالنفقة ، وإلى معنى المؤنة

أشار النبی صلى الله عليه وسلم فى قوله : " أدوا عن تمونون " ( ٦ ) إلا أن

( ٢ ) آخر الورقة ( ٨٠ / ب ) من ( ج ) .

( ١ ) ، ، ( ٢٠٥ / أ ) من ( ب ) .

( ٣ ) يشترط الغنا لأداء صدقة الفطر عند الأحناف ولا يشترط ذلك عند

الشافعية وغيرهم . انظر بداية المجتهد ( ٢٧٩ / ١ ) بدائع

الصنائع ( ٦٩ / ٢ ) .

( ٤ ) أى بسبب الغير .

( ٥ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .

( ٦ ) الحديث أخرجه البيهقى بمعناه فى ( ١٦١ / ٤ )

عن ابن عمر قال : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر

عن الصغير والكبير والحر والعبد من تمونون " .

قال البيهقى : استاده غير قوى . والله أعلم .

.....

معنى العبادة كما كان راجعا لما ذكرنا من المعانى قلنا : هذا الواجب عبادة فيها معنى المؤنة ، وما قصر معنى العبادة فيه حيث لم يخلص عبادة لم يشترط له كمال الأهلية كما شرط للعبادات الخالصة حتى وجب على الصبي والمجنون الغنيين في مالهما ، كنفقة ذوي الأرحام .

وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف فان عندهما تجب صدقة الفطر في مال الصبي والمجنون لأنفسهما وريقتهما <sup>(١)</sup> ، يتولى أدائه ذلك عن مالهما الأب ، أو وصى الأب ، أو الجد اذا لم يمكن لهما أب ولا وصى أب أو وصى الجد بعد الجد ، أو وصى نصبه القاضى لهما .

وعلى قول <sup>(٢)</sup> محمد وزفر : لا تجب صدقة الفطر عليهما ففى مالهما ، فان كان الأب غنيا يجب عليه ، ولو أداهما من مالهما ضمن ، وهو النقياس ، لأن الوجوب على الأب بسبب رأس الولد كما أنه عليه بسبب رأس لعبد الكافر . فاذا أدى ما عليه من مال الصغير ضمن كما اذا أدى صدقه وجبت عليه بسبب عده من مال الصغير .

ولأنها عبادة ، أو معنى العبادة فيها راجح فلا تجب على الصغير والمجنون لسقوط الخطاب عنهما وعليه يبتنى الوجوب .

=== وأخرجه الدارقطني في ( ١٤١ / ٢ ) عن ابن عمر أيضا . وقال : رفعه الحاكم وليس بقوى ، والصواب أنه موقوف وانظر تخريج أحاديث أصول البزدي في ( ١٤٨ ) قلت : هذا الحديث يخالف الحديث الصحيح المتفق عليه والذي يقيد أدائه زكاة الفطر من المسلمين فقط . والحديث مروي عن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله (ص) زكاة الفطر صاعا من شعير أو صاعا من تمر على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين .

( ١ ) وهو قول الجمهور منهم الأئمة الثلاثة . انظر بداية المجتهد ( ٢٢٩ / ١ )

بدائع الصنائع ( ٦٩ / ٢ - ٧٠ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٢٧ / ١ ) من ( أ ) .

ومؤنة فيها معنى القرية وهو العشر ، ولهذا لا يبتدأ على الكافر وجاز البقاء عليه عند محمد

واستحسن<sup>(١)</sup> أبو حنيفة وأبو يوسف فقالا : في هذا الواجب معنى العبادة ومعنى المؤنة ، فباعتبار معنى الصدقة لم تجب مع الفقر كالزكاة ، وباعتبار معنى المؤنة صح الإيجاب على الصغير كالعشر ، وإن كان فيه معنى الصدقة إليه أشير في الأسرار .<sup>(٢)</sup>

وكلام محمد وزفر أوضح .

قوله : ومؤنة فيها معنى القرية وهي العشر .

سبب العشر الأرض النامية بحقيقة الخارج ، وباعتبار تعلقه بالأرض هو مؤنة على ما سنبين ، وباعتبار تعلقه بالنماء وهو الخارج كتعلق الزكاة أو باعتبار أن مصرفه الفقراء كمصرف الزكاة تحقق فيه معنى العبادة وأخذ شبهها بالزكاة ، إلا أن الأرض أصل والنماء فرع تابع . وكذا المحل شرط والشرط تابع ، فكان معنى المؤنة فيه أصلا ومعنى العبادة تبعا .

( ولهذا ) : أى ولأن فيه معنى العبادة ( لا يبتدأ على الكافر ) أى لا يوضع على أرض الكافر العشر في ابتداء وضع الوظيفة ، لأن مسكن القرية وإن كان<sup>(٣)</sup> تابعا يمنع وضعه على الكافر ، لأنه ليس بأهل للقرية بوجه .

( وجاز البقاء عليه ) أى بقاء العشر على الكافر عند ( محمد ) رحمه الله<sup>(٤)</sup> حتى لو ملك الذي أرضا عشرية تبقى عشرية كما كانت عنده لأن العشر يجب مؤنة<sup>(٥)</sup> للأرض كالخراج فيكون الكافر أهلا له ،

(١) في (ج) : فاستحسن .

(٢) انظر الأسرار الورقة

(٣) آخر الورقة (٢٠٥/ب) من (ب)

(٤) (٨١/أ) من (ج)

(٥) (٢٢٢/ب) من (هـ)

لأنه من أهل تحمل المؤن .

الا أن في اداء العشر للمؤمن قرينة وشواها تبعا لمعنى المؤنة كما في نفقة الأبوين والأولاد . وإذا كان معنى القرينة في الاداء تابعا أمكن الإيجاب على الكافر بلا تضييق قرينة في ادائها كما في النفقات .

بخلاف ابتداء إيجاب العشر عليه حيث لا يجوز لأن ، الكفر مانع منه لما فيه من ضرب كرامة مع امكان وضع الخراج ، كما أن الاسلام مانع من وضع الخراج مع امكان وضع العشر ، فأما بعد ما صارت عشرية فيستقيم إيجابه على الكافر ، فلا يصير خراجيه بكفره <sup>(١)</sup> ، كالخراجيه لا تصير عشرية باسلام المالك .

وعند أبي يوسف : يجب تضعيفه ، لأن ما كان مأخوذا من المسلم يجب <sup>(٢)</sup> / تضعيفه اذا وجب أخذه من الكافر ، كصدقات بني تغلب وما يمر به الذمي على العاشر .

(١) اختلف الفقهاء في الأرض العشرية اذا صارت الى الذمي : الى مذاهيب .

فذهب ابو حنيفة : الى أنها تنقلب الى أرض خراج .  
وذهب مالك : يجبر على بيعها من المسلمين .  
وذهب الشافعي في رواية وأحمد : لا يجوز بيعها أصلا .  
وذهب ابن أبي ليلى ورواية أخرى للشافعي : يؤخذ منه العشر والخراج جميعا .  
وذهب ابو يوسف : الى تضعيف العشر بأن يؤخذ منه عشرين .  
وذهب محمد بن الحسن : الى انه يؤخذ منه عشر واحد .  
انظر : المسوط (٦/٢) وهداية المجتهد (٢٤٨/١) والمغنى (٧٢٩/٢) .

(٢) آخر الورقة (٢٢٧/ب) من (أ) .



وقال أبو حنيفة : ينقلب خراجا ، لأنه لا يمكن الفاء<sup>(٢)</sup> معنى  
العبادة من العشر ، لأن معنى القرية في صرفه الى مصارف الزكاة التي هي  
عبادة ، والكافر ليس من أهله فلم يجب بحيث يصرف الى الفقراء .

فان<sup>(٢)</sup> قالا : نصرفه الى المقاتله فهو أداء<sup>(٣)</sup> حق آخر لما  
تبدل مستحقه ، لأن العشر انما عرف بوصف العبادة ، فاذا سلب عنه  
هذا المعنى لم يبق عشرا ، لأن المشروع يعرف بوصفه ، واذا سقط الأول  
ووجب حق آخر كان الخراج به أولى من الغير تسمية كما في ابتداء المن  
عليهم .

بخلاف الخراج ، حيث يبقى على المسلم ، لأنه من أهل أن يؤخذ  
منه مؤنة ماله بلا ثواب ، كنفقة دابته وما يجب صرفه الى المقاتله ممن  
الجماعات عند الحاجة .

ولأن الاسلام لا ينافي ما هو عقوبة من كل وجه كالرجم والقصاص ،  
فلا ينافي المؤنة التي فيها معنى العقوبة بالطريق الأولى :

ومن محمد روايتان في العشر الباقي على الكافر بعد تملكه الأرض  
العشرية : ففي رواية السير الكبير<sup>(٤)</sup> يوضع موضع الصدقة ، لأن حق  
الفقراء تعلق به فهو كمتعلق حق المقاتله بالأراضي الخراجية .

وفي رواية ابن سماعة<sup>(٥)</sup> عنه يوضع في بيت

(١) في ( د ) : ابقا .

(٢) في ( د ) : فانا لا .

(٣) في ( ب ، ج ) : اذا .

(٤) انظر السير الكبير ( ٢١٤٥ / ٥ ) ، والبسوط ( ٦ / ٣ ) .

(٥) هو : محمد بن سماعة بن عبد الله ، وقيل ابن عبد الله بن ==

ومؤنه فيها معنى العقوبة وهو الخراج ، وكذلك لا يبتدأ على المسلم وجاز البقاء عليه . . . . .

مال (١) الخراج (٢) ، لأنه إنما يصرف إلى الفقراء ما صار لله تعالى بطريق العبادة ومال الكافر لا يصلح لذلك فيوضع موضع الخراج كالمال الذي يأخذه العاشر من أهل الذمة .

قوله : ومؤنة فيها معنى العقوبة وهو الخراج .  
الخراج مؤنة كالعشر ، لأن الله تعالى حكم ببقاء العالم إلى الحين الموعود ، وسبب بقاءه هو الأرض ، لأن البقوت يخرج منها . فوجب الحسب والخراج عمارة لها كما وجب على الملاك مؤنة عبيدهم ودوابهم ، وعمارة دورهم ، وعمارة الأرض وبقاؤها بجماعة المسلمين ، لأنهم يذهبون عنهم ويصونونها عن الأعداء ، فوجب الخراج للمقاتلة كفاية لهم ، ليتمكنوا من

== هلال التميمي أبو عبد الله ، صاحب أبي يوسف ومحمد ، فقيه ، أصولي ، محدث ، حافظ ، ثقة ، ولي القضاء ببغداد . من آثاره : أدب القاضي ، المحاضر والسجلات ، ونوادير المسائل ، وأصول الفقه . ولد سنة ثلاثين ومائة . وتوفي سنة ٢٣٣ هـ . ترجمته في الفوائد البهية ص ( ١٧٠ ، ١٧١ ) الفهرست ( ٢٥٨ ، ٢٥٩ ) الجواهر الضميمة ( ١٦٨/٣ - ١٧٠ ) الخلاصة ( ص ٣٣٩ ) سير اعلام النبلاء ( ٦٤٦/١٠ ) اخبار أبي حنيفة وأصحابه ( ص ١٥٤ - ١٥٥ ) تاريخ بغداد ( ٣٤١/٥ - ٣٤٣ ) مفتاح السعادة ( ١٢٤/٢ ) الوافي بالوفيات ( ١٣٩/٣ ، ١٤٠ ) ، معجم المؤلفين ( ٥٧/١٠ ) .

(١) في (د) : المال .

(٢) انظر رواية ابن سماعه في البسوط ( ٦/٣ ) .

.....

---

اقامة النصره ، والعشر للمحتاجين كفاية لهم ، لأنهم هم الذابون عن  
 حريم الاسلام معنى كما قال عليه الصلاة السلام / <sup>(١)</sup> يوم بدر : " انكم  
 تنصرون بضعفائكم " <sup>(٢)</sup> فكان الصرف اليهم صرفا الى الأرض وانفاقا  
 عليها معنى . فهذا هو معنى المؤنة <sup>(٣)</sup> فيها .

---

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٠٦ / ١ ) من ( ب ) وآخر الورقة ( ٨١ / ب ) من ( ج )

( ٢ ) هو جزء من حديث أصله في البخارى .

أخرجه البخارى حديث ٢٨٩٦ عن مصعب بن سعد قال : رأى  
 سعد رضى الله عنه فضلا على من دونه . فقال النبى صلى الله  
 عليه وسلم : " هل تنصرون الا بضعفائكم " .  
 قال الحافظ في الفتح : صورة هذا السياق مرسل ، لأن مصعب  
 لم يدرك زمان هذا القول . لكن محمول على أنه سمع ذلك من أبيه  
 وأخرجه ابوداود في ( ٧٣ / ٤ ) في الجهاد ، باب في الانتصار برذل  
 الخيل والضعفة .

عن ابى الدرداء ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 " ابغونى الضعفا " فانما ترزقون وتنصرون بضعفائكم " .

وأخرجه الترمذى في ( ٢٠٦ / ٤ ) في الجهاد ، باب الاستفتاح  
 بصعاليك المسلمين وقال : حديث حسن صحيح .  
 وأخرجه النسائى في ( ٤٥ / ٦ ) في الجهاد ، باب الاستنصار بالضعيف  
 عن مصعب بن سعد عن أبيه أنه ظن أن له فضلا على من دونه من  
 أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : فقال نبى الله صلى الله عليه  
 وسلم : " انما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها بدعوتهم وصلاتهم  
 واخلاصهم " .

وأخرجه احمد في ( ١٦٨ / ٥ ) و ( ١٧٣ / ١ )

( ٢ ) ما بين المعقوفتين مطس في ( أ ) .

ثم الشرع جعل في العشر معنى العبادة كما بينا كرامة للمسلمين ، وفسي  
 الخراج معنى العقوبة اهانة للكافرين ، وذلك لأنه متعلق بالأرض بصفة  
 التمكن من طلب النماء بالزراعة والاشتغال بالزراعة عمارة الدنيا ، واعراض (١)  
 عن الجهاد وهما من صنيع الكفار وعادتهم وقد ذمهم الله تعالى بذلك  
 في قوله عز اسمه : ( وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها ) (٢) فيمهلون  
 سببا للعقوبة .

ووضع الخراج على الأرض مذلة متضمنة لمعنى العقوبة كوضع الجزية  
 على الروم . واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : (٣) إذا  
 تبايعتم بالعين (٤) واتبعتم أذناب البقر ذللتكم وظهر عليكم عدوكم (٥) .

(١) آخر الورقة (٢٢٨/أ) من (أ)

(٢) سورة الروم آية (١٠)

(٣) في (هـ) في قوله : \* وإذا ...

(٤) العين جمع عينه بكسر العين وهو السلف . وصورته : ان يبيع من  
 رجل سلعة بثمن معلوم الى أجل مسمى ، ثم يشتريها منه بأقل من  
 الثمن الذي باعها به ، وسميت عينه لحصول النقد لصاحب العينة  
 انظر النهاية لابن الاثير (٣٣٤/٣) .

(٥) أخرجه أبو داود في (٣/٧٤٠) في البيوع ، باب في النهي عن  
 العينة . بلفظ : إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر  
 ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه  
 حتى ترجعوا الى دينكم .

وأخرجه أحمد في مسنده في (٢/٤٢٠ ، ٨٤٠)

وانظر تلخيص الحبير : (٣/١٩) ، وفيض القدير : (١/١)

وفى قوله حين رأى آلة الزراعة فى دار قوم : " ما دخل هذا دار قوم الا ذلوا " (١) فكان الخراج باعتبار تعلقه بأصل الأرض مؤنة ، وباعتبار الاشتغال بالزراعة عقوبة ، الا أن الأرض أصل ، والتمكن من الزراعة وصف فسميناه مؤنة فيها معنى العقوبة .

( ولذلك ) أى ولأن الخراج متضمن معنى العقوبة والذل ( لا يبتدأ ) الخراج ( على المسلم ) حتى لو أسلم أهل بلدة طوعا ، أو قسمت الأراضى بين المسلمين لم يوضع الخراج على أراضيهم ( وجاز البقاء ) عليه أى بقاء الخراج على المسلم حتى لو اشترى مسلم من كافر أرض خراج ، أو أسلم الكافر وله أرض خراج يؤخذ منه الخراج دون العشر ، لأن الخراج لما تردد بين المؤنة والعقوبة لم يكن ايجابه على المسلم ابتداء بمعنى المؤنة لمعارضة معنى العقوبة أى ، ولا يسقط بعد الوجوب أيضا ، فانه لو سقط لسقط باعتبار معنى العقوبة ، وقد عارضه معنى المؤنة ، فانه يوجب البقاء فلا يسقط بالشك .

ولأن الاسلام لا ينافى العقوبة من كل وجه بل ينافيها . من حيث انه سبب العز والكرامة كما قال الله تعالى : ( ولله العزة ولرسوله ) (٢) فلا يصلح سببا للذل والهوان الذى هو عقوبة ، ولا ينافيها من حيث انه شرع فى حق المسلم ما هو عقوبة محضه كالحدود والقصاص .

واذا كان كذلك قلنا : لا يبتدأ الخراج على المسلم عملا بالوجه الأول ، ويجوز أن يبقى عليه عملا بالوجه الثانى ان البقاء ليس سهل مسر

( ١ ) لم أقف عليه وقد استبدل به السرخسى فى المسوط .

( ١٠ / ٨٣ ) بلفظ " ما دخل هذا بيت قوم الا ذلوا " .

( ٢ ) سورة المنافقون آية ( ٨ ) .

وحق قائم بنفسه وهو خسر الغنائم والمعادن ، فانه حق وجب لله تعالى ثابتا بنفسه ، بناءً على أن الجهاد حقه ، فصار المصاب له كله ، لكنـه أوجب أربعة اخماسه للغانمين <sup>بنته</sup> منه فلم يكن حقا لزنا اداؤه طاعة

الابتداء .

فأما الكفر فينافي القرية من كل وجه ، فلا يمكن ايجاب (١) العشر على الكافر ابتداءً وبقا .

قوله : ( وحق قائم بنفسه ) أى ثابت بذاته . من غير أن يتعلق بذمة العبد ، ومن غير أن يكون له سبب يجب عليه باعتباره على العبد أدائه بضريق الطاعة أو بغيرها ، مثل الصلاة والزكاة وسائر حقوق الله تعالى وحقوق العباد ، ( وهو خسر الغنائم والمعادن ) والغنيمة : ما يأخذه المسلمون من أموال الكفار بالاستيلاء .

والمعدن : اسم لما خلقه الله تعالى (٢) في الأرض من الذهب والفضة ، سمي به لأن الناس يقيمون (٣) به الصيـف والشتاء من عدن بالمكان اذا (٤) اقام (٥) به .

وقيل : لاثبات الله فيه جواهرهما واثباته اياه في (٦)

(١) آخر الورقة (٢٢٣/ب) من (هـ)

(٢) ، ، (١٢١/أ) من (د)

(٣) ، ، (٢٢٨/ب) من (أ)

(٤) الزيادة من (ب ، ج) .

(٥) في (ج) : قام .

(٦) آخر الورقة (٢٠٦/ب) من (ب)

له ، بل هو حق استبقاه لنفسه ، فتولى السلطان أخذه وقسمته ،  
ولهذا جوزنا صرفه الى من استحق أربعة الأخماس من الغانمين بخلاف  
الزكاة والصدقات .

الأرض حتى عدن / <sup>(١)</sup> فيها أى ثبت كذا فى المغرب . <sup>(٢)</sup>

( فانه ) أى الخمس حق ( وجب ) أى ثبت ( لله تعالى ) بحكم  
ألوهيته لا حق لأحد فيه <sup>(٣)</sup> ( بناءً على أن الجهاد حقه ) ، لأنه اعزاز  
دينه واعلاء كلمته ، ( فصار المصاب ) به ( له كله ) ، أى صار المصاب  
بالجهاد كله لله تعالى كما أخبر عن ذلك بقوله : ( قد الأنفال للـ  
والرسول ) <sup>(٤)</sup> .

ومعنى الجمع بين ذكر الله والرسول : أن الحكم والأمر فيها لله  
تعالى ، لأنه خالص حقه لا حق لأحد فيه والرسول صلى الله عليه وسلم ينفذه  
فيما بين المسلمين <sup>(٥)</sup> . فثبت أن مجموع المصاب حقه على الخلو ،  
( لكنه ) جل جلاله ( أوجب ) : أى أثبت ( أربعة أخماس المصاب  
للغانمين منه ) ، أى بطريق المنّة عليهم من الله عز وجل من غير أن  
يستوجبوها بالجهاد ، لأن العبد بعمله لمولاه لا يستحق على مولاه شيئاً  
لكنه تعالى أثبتها للغانمين جزاءً معجلاً فى الدنيا فضلاً منه ورحمة ، ( فلم  
يكن ) الخمس ( حقاً لزمنا أدائه ) بطريق ( الطاعة ) ، ( بل هو حق  
استبقاه لنفسه ) من المال الذى هو خالص حقه وأمر بالصرف الى من

( ١ ) آخر الورقة ( ٨٢ / أ ) من ( ج )

( ٢ ) انظر المغرب ( ٤٦ / ٢ )

( ٣ ) فى ( ب ، ج ) : فيها .

( ٤ ) سورة الأنفال آية ( ١ )

( ٥ ) فى ( ب ، ج ) : الناس .

.....

سماهم<sup>(١)</sup> في كتابه العزيز<sup>(٢)</sup> فتولى السلطان أخذه وقسمته بينهم ،  
لأنه نائب الشرع في إقامة حقوقه ،

( ولهذا ) أى ، ولأن المصاب بالجهاد حق قثابت بنفسه ولم  
يجب علينا بطريق الطاعة ( جوزنا صرف ) خمس الغنيمة ( الى من استحق  
أربعة أخماسها من الغانمين ) ، والى آبائهم وأولادهم .

وكذا جاز صرف خمس المعدن الى ( الواحد )<sup>(٣)</sup> عند حاجته  
أيضا .

( بخلاف ) ما وجب بطريق الطاعة مثل ( الزكوات والصدقات ) فان  
صرفها لا يجوز الى من أداها وان افتقر ، حتى لو سلم الزكاة الى الساعى  
بعد حولان الحول فافتقر قبل صرفها الى الفقير لا يكون له أن يستردّها من  
الساعى ويصرفها الى حاجة نفسه .

وكذا لو لزمته كفارة وهو فقير فطك من الطعام مقدار ما يؤدى به  
الكفارة مثلا لا يجوز له أن يصرفه الى نفسه أو الى أبويه وأولاده . وذلك  
لأنها لما وجبت على سبيل الطاعة كان فعل الايتاء هو المقصود ولا يحصل  
الايتاء أو<sup>(٤)</sup> لا يتم<sup>(٥)</sup> بالصرف الى نفسه والى ولده وأبويه  
فأما ههنا فالفعل ليس بمقصود ، لأنه لم يجب على سبيل الطاعة بل هو  
مال الله تعالى أمر بصرفه الى جهة فاذا وجدت تلك الجهة ( فى الغانم )<sup>(٦)</sup>  
كان هو وغيره سوا .

( ١ ) فى ( ب ) : بينهم .

( ٢ ) الكلمة من ( ج ) .

( ٣ ) فى ( أ ) : الوجد وفى ( د ) : الواحد .

( ٤ ) ما بين المعقوفتين مطس فى ( أ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٢٤ / أ ) من ( هـ )

( ٦ ) فى ( د ) : والغانم .



وحل لبنى هاشم ، لأنه على هذا التحقيق لم يصرم من الأوساخ .

وقوله ( وحل <sup>(١)</sup> لبنى هاشم ) <sup>(٢)</sup> عطف على جوزنا أى ولأن هذا ليس بحق لزمنا أدائه بطريق الطاعة حل خمس الخمس منه ، أو هذا المال لبنى هاشم .

لأنه أى هذا المال على هذا التحقيق الذى بيناه : أنه حق قائم بنفسه لله تعالى من غير أن يلزمنا أدائه بطريق الطاعة ، لم يصرم من الأوساخ ، لأن المال إنما يصير وسخا بصيرورته آلة لأداء الواجب ومحلا لانتقال الآثام <sup>(٣)</sup> التى هى / <sup>(٤)</sup> بمنزلة الدين / <sup>(٥)</sup> فى البدن اليه فيصير خبيثا كالماء السبتمل فى البدن يصير خبيثا طبعاً بانتقال الأوساخ اليه ، أو شرعاً بانتقال الحدث أو الآثام اليه ، وهذا المال لم يؤد به واجب فبقى طيباً <sup>(٦)</sup> كما كان فعل لبني هاشم ، بخلاف مال الزكاة فإنه صار خبيثاً لما ذكرنا فلم يحل لهم لفضيلتهم .

( ١ ) الكلمة طمسة فى (أ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٢٩ / أ ) من (أ) .

( ٣ ) فى (ج) : الاسام .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٨٢ / ب ) من (ج) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٠٧ / أ ) من (ب) .

( ٦ ) فى ( د ) : طبعاً وفى (هـ) طنباً .

( ٧ ) فى ( د ) لبنى هاشم .

وأما حقوق العباد فأكثر من أن تحصى .

وأما القسم الثانى : فأربعة : السبب ، والعلة ، والشرط والعلامة

وحقوق العباد أكثر من أن تحصى أى الحقوق الخالصة لهم كثيرة :  
نحو ضمان الدية ، وبدل التلف والمغصوب ، وملك المبيع والثلث ، وملك  
الطلاق والنكاح ، وما أشبهها .

قوله ( وأما القسم الثانى ) يعنى ( ٢ ) من التقسيم المذكور فى أول  
الفصل فأربعة كما ذكرت .

والدليل على الحصر : أن ما يتعلق به الأحكام إما أن كان ( ٣ )  
مؤثرا فى إيجاب الحكم ووجوده ظاهرا ، أو لا يكون .

فالأول هو العلة .

والثانى : إما أن يوجد الحكم عنده أم لا .

والأول هو الشرط .

والثانى إما أن يكون علما على وجود الحكم أولا .

والأول هو العلامة .

والثانى السبب كذا قيل .

والأوجه أن الدليل على الحصر الاستقراء لا غير .

السبب فى اللغة : اسم لما يتوصل به الى المقصود ( ٤ ) .

ومنه سبى الطريق سببا ، لأنه وسيلة يتوصل به الى المقصد ( ٥ )

( ١ ) فى ( ج ) : الخاله .

( ٢ ) فى ( ج ) : معنى .

( ٣ ) ما أثبتناه فى جميع النسخ ولعل الصواب : يكون .

( ٤ ) انظر : الصحاح ( ١ / ١٤٥ ) القاموس المحيط ( ١ / ٨١ ) ولسان العرب

( ١ / ٤٠ ) قال ابن منظور : والسبب كل شئ يتوصل به الى غيره . وقال :

السبب الحبل .  
( ٥ ) فى ( ز ) : المقصود .

أما السبب الحقيقي : فما يكون طريقا الى الحكم من غير أن يضاف اليه وجوب ولا وجود ، ولا يعقل فيه معانى العلل لكن يتخلل بينه وبين الحكم علة لا تضاف الى السبب وذلك مثل دلالة السارق على مال انسان ليسرقه

قال الله تعالى : ( وآتيناه من كل شئ سببا )<sup>(١)</sup> أى طريقا موصلا اليه .

وسمى الباب سببا ، لأنه موصل<sup>(٢)</sup> الى البهت .

وسمى الحبل سببا ، لأنه موصل الى الماء .

وهو فى الشريعة : عباره ( عما سيكون طريقا الى الحكم ) أى طريقا للوصول الى الحكم ( من غير أن يضاف اليه وجوب لا وجود ) .

وقيل : احتراز بقوله طريقا عن العلامة ، لأنها ليست بطريق الى الحكم ، بل هى دالة على الطريق .

ويقوله : من غير أن يضاف اليه وجوب عن العلة .

ويقوله : ولا وجود عن الشرط .

ويقوله : ( ولا يسر فيه معانى العلل ) أى لا يوجد له تأثير فى الحكم بوجه بواسطة وبغير واسطة عن السبب الذى له شبهة العلة وعن<sup>(٣)</sup>

السبب الذى فيه معنى العلة فان كلا منهما طريق الى الحكم من غير أن يضاف اليه وجوب ولا وجود<sup>(٤)</sup> حقيقة ولكن /<sup>(٥)</sup> لا يخلو /<sup>(٦)</sup>

( ١ ) سورة الكهف آية ( ٨٤ )

( ٢ ) فى ( ج ) : يوصل .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٢١ / ب ) من ( د )

( ٤ ) فى ( د ، هـ ) : وجود ولا وجوب .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٢٩ / ب ) من ( أ )

( ٦ ) ، ، ( ٢٤٤ / ب ) من ( هـ )

.....

عن معنى العلة كما ستعرف ، وقد تم التعريف ثم بين خلوه عن <sup>(١)</sup> معنى العلة بقوله : ( لكن يتخلل بينه : أى بين السبب والحكم علة لاتضاف ) أى علة غير مضافه ( الى السبب ) فهذا هو السبب الحقيقي على اختيار المصنف رحمه الله وهو اختيار فخر الاسلام <sup>(٢)</sup> وغيره رحمهم الله فعلى هذا يكون تسمية الوقت والشهر والبيت والتصاب وسائر ما مر ذكرها فى فصل بيان أسباب الشرائع أسبابا بطريق المجاز .

ونذكر فى بعض نسخ الأصول أن السبب فى اللغة : عبارة عما يتوصل به الى مقصود ما . <sup>(٣)</sup>

وفى اصطلاح <sup>(٤)</sup> أهل الشرع : عبارة عما هو أخص من المفهوم اللغوى : وهو كل ( وصف ) <sup>(٥)</sup> ظاهر منضبط دل الدليل السمعى على كونه معرفا لحكم شرعى . <sup>(٦)</sup>

- 
- ( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .
- ( ٢ ) انظر كشف الاسرار ( ١٦٩١ / ٤ )
- واختار هذا التعريف ايضا النسفى فى النار . انظر النار مع شرحه فتح الغفار ( ٦٤ / ٣ ) .
- وراجع تعريف السبب فى الأحكام للآمدى ( ١٨٠ / ١ ) شفاء الغليل ص ( ٥٩٠ ) شرح مسلم الثبوت ( ٢٠٤ / ٢ و ٣٠٩ ) والمستقصى ( ٩٣ / ١ ) وجمع الجوامع مع حاشية البنانى ( ٩٤ / ١ ) أصول السرخسى ( ٣٠١ / ٢ ) التلويح على التوضيح ونشر البنود ( ٣ / ١ ) والابهاج ( ٤٠ / ١ ) .
- ( ٣ ) أنظر الاحكام للآمدى ( ١٨١ / ١ )
- ( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٠٧ / ب ) من ( ب )
- ( ٥ ) فى ( ب ، ج ) أمر والصواب ما اثبتناه وهو موافق لما فى الاحكام .
- ( ٦ ) هذا التعريف تعريف الآمدى فى الاحكام . راجع الاحكام للآمدى : ( ١٨١ / ١ ) وانظر ابن الحاجب ( ٧ / ٢ ) وغاية الوصول ص ( ١٣ ) .

وفائدة نصبه سببا معرفا للحكم : سهولة وقوف المكلفين على خطاب الشارع في كل واقعة من الوقائع بعد انقطاع الوحي ، حذرا من تعطيل أكثر الوقائع عن الأحكام الشرعية ، فعلى هذا التفسير يكون <sup>(١)</sup> السبب اسما عاما متناولا لكل ما يدل على الحكم ويوصل اليه من العلل وغيرها ، فيكون تسمية تلك الأشياء أسبابا بطريق الحقيقة .

( وذلك ) أى الحقيقي ( مثل دلالة السارق ) ، اضافة المصدر الى المفعول به أى ( مثل دلالة الانسان السارق على مال انسان آخر ليسرقه ) أو على نفسه ليقضه ففعل ، لم يضمن الدال شيئا <sup>(٢)</sup> ، لأن الدلالة سبب محض ان هى طريق الوصول الى المقصود ، وقد تخلل بينهما وبين حصول المقصود ما هو علة غير مضافة الى السبب وهو الفعل الذى يباشره المدلول باختياره ، فلا يمكن اضافته الى السبب .

ولا يلزم عليه دلالة المحرم انسانا ( على صيد ) وقتل <sup>(٣)</sup> المدلول اياه حيث يجب الضمان على الدال مع أن الدلالة سبب محض لتخلل فعل فاعل مختار بينهما <sup>(٤)</sup> وبين الحكم .

لأننا لا نسلم أنها سبب محض ، بل الدلالة فى ازالة أمن الصيد امرية بخاصة ان الأمن يزول بها عن الصيد ، فانه أمن لبعده عن الناس وتواريه عن أعينهم ، وأنه قد التزم بعقد الاحرام الأمن للصيد عنه ، فصار

( ١ ) آخر الورقة ( ٨٣ / ١ ) من ( ج ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( د )

( ٣ ) فى ( د ) : فقتل .

( ٤ ) فى ( ب ) : بينهما .

.....

---

جانبا بازالة الأمن عنه بالدلالة فيضمن <sup>(١)</sup> كالمودع اذا دل السارق على الوديعة يضمن ، لأنه جان بهترك ما التزمه من الحفظ .

ولا يلزم عليه أيضا ما اذا سعى انسان الى سلطان ظالم في حق آخر بغير حق حتى غرمه مالا ، كان الساعي ضامنا ، وهو صاحب / <sup>(٢)</sup>

سبب محض لتخلل فعل مختارين فعله وبين الحكم كما في دلالة السارق

لأننا نقول : ذلك اختيار بعض مشائخنا المتأخرين رحمهم الله

لغلبة السعاة في هذا الزمان ، دون المتقدمين منهم .

ويؤيده ما ذكره صدر الاسلام ابو اليسر في أصول الفقه / <sup>(٣)</sup> : اذا

سعى انسان الى السلطان <sup>(٤)</sup> في حق آخر حتى غرمه مالا بغير حق ،

بعض مشائخنا يفتون ، بأن الساعي يضمن .

وبعضهم قالوا : ان كان السلطان معروفا بالظلم وتغريم <sup>(٥)</sup> من

سعى به اليه يضمن الساعي ، وان لم يكن معروفا به لا يضمن .

ولكن نحن لا نفتي به ، فانه خلاف أصول أصحابنا رحمهم الله ،

فان السعى سبب محض لهلاك مال صاحب المال ، فان السلطان يخرمه

اختيارا لا طبعها ، ولكن لو رأى القاضى تضمين الساعي له ذلك ، لأن

---

( ١ ) قلت : اذا وجب الضمان على من يدل على قتل الصيد فمن باب أولى

وجوبه على الدال على قتل النفس التي هي أعظم حرمة من ازالة أمن

الصيد لقوله تعالى ( ومن قتل مؤمنا متعمدا فكلنا قتل الناس جميعا )

والله اعلم .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٣٠ / أ ) من ( أ )

( ٣ ) ، ، ( ٢٢٥ / أ ) من ( هـ )

( ٤ ) في ( د ) : سلطان .

( ٥ ) في ( جـ ) : يخرم .

فان أضيفت الى السبب صار للسبب حكم العلة ، وذلك مثل قود الدابة وسوقها ، وهو سبب لما يتلف بها ، لكنه فيه معنى لعللة .

الموضع موضع الاجتهاد ، فنحن نكل الرأي الى القاضى حتى ينزجر السعاة عن السعى . ( ١ )

قوله / ( ٢ ) : ( فان أضيفت ) أى العلة ( الى السبب صار لذلك السبب حكم العلة ) ، حتى أضيف الحكم اليه ( وذلك ) أى السبب الذى له حكم العلة ( مثل قود الدابة وسوقها ) .

فانه أى كل واحد منهما سبب ( لما يتلف يوطى\* الدابة من المال والنفس حالة القود والسوق ، لا علة ، لأنه طريق الوصول الى الاتلاف غير موضوع له ، وقد تخلل بينهما وبين الحكم فعل الدابة ، لكن فيه معنى العلة لأن السوق / ( ٣ ) أو القود يحمل الدابة على الذهاب كرها ، ولهذا كان مشيها على موافقة طبع السائق والقائد ، فصار فعلها مضافا الى المكروه فيما يرجع الى بدل المحل ، فأما فيما يرجع الى جزاء الباشرة فلا ، حتى لا يحرم عن الميراث ولا تجب الكفارة والقصاص .

قال القاضى الامام أبوزيد رحمه الله : ( لهذا السبب حكم العلة من كل وجه ، لأن علة الحكم لما حدثت بالأولى صارت العلة الأخيرة حكما للأولى مع حكمها ، لأن حكم الثانية مضاف ( ٤ ) اليها وهى مضافة الى الأولى ، فصارت الأولى بمنزلة علة لها ( ٥ ) حكمان .

( ١ ) فى ( ج ) : السعاية .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٠٨ / أ ) من ( ب )

( ٣ ) ، ، ( ٨٣ / ب ) من ( ج ) .

( ٤ ) فى ( ج ) : مضافة .

( ٥ ) فى ( هـ ) : له .

فأما اليمين بالله تعالى فسمى سببا للكفارة مجازا ، وكذلك تعليق الطلاق والعتاق بالشرط ، لأن أدنى درجات السبب أن يكون طريقا . واليمين تعقد للبر وذلك قط لا يكون طريقا للكفارة ، ولا للجزاء ، لكنه يحتتمل أن يؤل إليه فسمى سببا مجازا .

---

قوله : ( فأما اليمين بالله تعالى فسمى )<sup>(٢)</sup> أى اليمين على تأويل الحلف سببا للكفارة مجازا .

وكذلك أى ومثل اليمين تعليق الطلاق والعتاق بالشرط ، يعنى سميت اليمين بالله تعالى قبل الحنث سببا للكفارة ، وسمى المعلق بالشرط وهو قوله : أنت طالق ، أو أنت حر قبل وجود الشرط<sup>(٣)</sup> فى اليمين بغير الله تعالى سببا للجزاء وهو وقوع الطلاق والحرية بطريق المجاز ، لا أن اليمين أو المعلق<sup>(٤)</sup> ليس سبب حقيقة /<sup>(٥)</sup> لأن أدنى درجات السبب أن يكون طريقا الى الحكم ، وإنما قال أدنى لأن السبب الذى هو علة حقيقة /<sup>(٦)</sup> أو السبب الذى فيه معنى العلة موجب للحكم أو طريقا اليه مع نوع تأثير له فى الحكم ، فالذى لا تأثير فيه يكون أدنى حالا منه بالنسبة الى الحكم وإن كان فى السببية حقيقة .

( واليمين تعقد للبر ) أى الغرض من عقد ها البر أن هو موجبها الأصلى سواء كانت بالله أو بغيره .

---

( ١ ) انظر تقويم أصول الفقه ( ٢ / ٧١٤ ) نقله عنه المؤلف بتصرف .

( ٢ ) فى ( ج ) : فتسمى .

( ٣ ) فى ( ج ) : للشرط .

( ٤ ) فى ( ج ) : أو المعلق ليس سببا .

( ٥ ) آخر الورقة ( ١٢٢ / أ ) من ( د ) .

( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٣٠ / ب ) من ( أ ) .



( وذلك ) أى البرأ أو الشئ\* / (١) الذى يعقد للبر ( قط لا يكون طريقا للكفارة ) فى اليمين بالله تعالى ( ولا للجزا\* ) فى اليمين بفسير الله تعالى ، لأن البر مانع من الحنث ، لأنه ضده ، وبدون الحنث لا تجب الكفارة ولا ينزل الجزا\* ، فلا يمكن أن يجعل المانع من الحكم سببا لشبوته وطريقا اليه فى الحال .

( لكه ) أى الحلف ، أو المذكور وهو اليمين ، أو المعلق ( يحتل أن يؤول اليه ) أى يفضى الى الحكم وهو الكفارة والجزا\* عند زوال المانع ( فسمى سببا مجازا ) باعتبار ما يؤول اليه : كتسمية العنب خمرًا فى قوله تعالى اخبارا ( انى أرانى أعصر خمرًا ) (٢) .

وتسمية البيض ضيذا\* فى قوله تعالى ( ليلوكم الله بشئ\* من الصيد تناله / (٣) أيديكم ) (٤) ، فان المراد منه البيض فى بعض الأقاويل (٥) .  
وتسمية الأحياء أمواتا فى قوله عز ذكره ( نك ميت وانهم ميتون ) (٦)

( ١ ) آخر الورقة ( ١٢٢ / ب ) من ( هـ ) .

( ٢ ) سورة يوسف آية ( ٣٥ )

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٠٨ / ب ) من ( بب )

( ٤ ) سورة المائدة آية ( ٩٤ )

( ٥ ) وهو قول مجاهد

انظر كتاب التسهيل لعلوم التنزيل ( ١٨٦ / ١ )

( ٦ ) سورة الزمر الآية ( ٣٠ )

وهذا عندنا والشافعى رحمه الله جعله سببا هو فى معنى العلة

قول : وهذا عندنا ، أى ما ذكرنا أن اليمين والمعاقبة الشرعية  
لسا بسببين فى الحال فضلا من أن يكون فيهما معنى العلة مذهبنا حتى  
لم يحوز التكفير بعد اليمين قبل الحنث لأنه إذا قبل وجود السبب .

وجوزنا التعليق بالملك فى الطلاق والعتاق ، لأن المعلق  
ليس بسبب فلا يحتاج الى المحل عند التعليق .

والشافعى رحمه الله جعله أى المذكور وهو اليمين والمعلق  
بالشرط سببا هو بمعنى العلة ، لأن اليمين هى التى توجب الكفارة  
عند / <sup>(١)</sup> الحنث ، والمعلق وهو قوله : أنت طالق مثلا هو الذى  
يوجب الجزاء وهو الطلاق <sup>(٢)</sup> عند وجود الشرط ، فكان كل واحد منهما  
سببا فى الحال لا علة باعتبار تأخر الحكم ، وإن فى معنى العلة باعتبار  
أنه هو المؤثر فى الحكم عند وجود الشرط لا غير .

وإذا كان سببا فى الحال بمعنى العلة <sup>(٣)</sup> لم يجر تعليق  
الطلاق والعتاق بالملك ، لأن السبب لا ينعقد فى غير محله . والمرأة  
الأجنبية ، أو العبد الذى ليس فى ملكه لهما بمحلين الطلاق والعتاق  
من جهة هذا التكلم وقد مر بهما هذه المسائل فيما تقدم .

(١) آخر الورقة (٨٤/أ) من (ج) .

(٢) فى (ج، د) : الانطلاق .

(٣) عبارة (ج) : وإذا كان سببا فى معنى العلة .

وعندنا لهذا المجاز شبهة الحقيقة حكما خلافا لفررحمة الله . ويتبين  
ذلك في مسألة التنجيز ، هل يبطل التعليق ؟ فعندنا يبطله ، لأن  
اليمين شرعت للبر فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجـزء

قوله : ( وعندنا لهذا المجاز ) بمعنى المعلق بالشرط الذي سميناه  
سببا مجازا ، وهو قوله أنت حر أو أنت طالق <sup>(١)</sup> ( شبهة الحقيقة )  
أي جهة كونه على حقيقة من حيث الحكم .

( خلافا لفررحمة الله ) فإن عندنا <sup>(٢)</sup> المعلق بالشرط خال عن  
شبهة الحقيقة بل هو مجاز محض .

( ويتبين ذلك ) الخلاف ( في مسألة التنجيز <sup>(٣)</sup> ) ، هل يبطل  
التعليق ؟ وهي ما إذا قال لامرأته : ان دخلت الدار فأنت طالق  
ثلاثا ، ثم طلقها ثلاثا .

والتنجيز تفعيل من قولهم ناجز يناجز أي نقد ينقد ، وأصله  
التعجيل كذا في الطلبه . <sup>(٤)</sup>

فعنده : لا يبطل التنجيز التعليق ، لأنه ليس للمعلق شبهة  
السببية عنده <sup>(٥)</sup> بوجه إذ لا بد للسبب وشبهته من محل ينعقد فيه  
كالسبب الحسي ، والتعليق بالشرط حائل بين المعلق ومحله فأوجب  
قطع السببية بالكلية كالترس <sup>(٦)</sup> إذا حال بين الرمي <sup>(٧)</sup> والرمي إليه ،

( ١ ) في ( د ) : وأنت .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٣١ / أ ) من ( أ )

( ٣ ) في ( د ) : التحجير .

( ٤ ) انظر طلبية الطلبه ( ص ١٢٣ ) طبع دار القلم بيروت الاولى ١٤٠٦ هـ .

( ٥ ) ساقطة من ( د )

( ٦ ) الترس : ما يستتر به قال الفيروز آبادي : الترس من جلد الأرض :

الفنيظ منها . انظر القاموس المحيط ( ٢ / ٢٠٩ ) والصاح ( ٣ / ٩١٠ )

( ٧ ) في ( ب ، ج ) : الرمي وبين الرمي .

.....

---

واذا لم يبق له جهة السببية بوجه لا يحتاج الى المحل واحتمال صيرورته سببا في الزمان . الثاني لا يوجب اشتراط المحل في الحال ، بل يكفي احتمال حدوث المحلية وهو قائم لاحتمال عودها اليه بعد زوج آخر ، وهو في الحال يمين ومحلها ذمة الحالف فيبقى ببقائها ولا يبطل بتنجز (١) الثلاث .

وعندنا : يبطل تنجز الثلاث التعليق حتى لو عادت اليه بعد زوج آخر ثم وجد الشرط لا يقع شيء ، لأن اليمين شرعت / (٢) للبر : يعنى المقصود من شرعية اليمين سواء كانت بالله تعالى أو بغيره تحقيق المحلوف عليه من الفعل أو الترك ، فان المحلوف عليه قبل الحلف كان جائزا الاقدام والترك ، فاذا (٣) قصد الحالف ترجيح أحد الجانبين وتحقيقه أكد باليمين التي هي عبارة عن القوة ليتقوى بها على تحقيق ما قصده .

( فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء ) على معنى أنه لو فات البر يلزمه الجزاء لا محالة في اليمين بغير الله تعالى كما تلزمه في الكفارة في اليمين بالله عز وجل ليتحقق معنى اليمين من الحمل والمنع .

---

(١) في (ب) : تنجز .

(٢) آخر الورقة (٢٠٩/أ) من (ب)

(٣) في (د) : وإذا .

وإذا صار البر مضمونا بالجزء<sup>١</sup> صار لما ضمن به البر للحال شبهة الوجوب ،  
 كالمغصوب مضمون بقيمته ، فيكون للمغصب حال قيام العين شبهة ايجاب  
 القيمة

( وإذا صار البر مضمونا بالجزء<sup>١</sup> ) يعنى فى اليمين بغير الله تعالى  
 ( صار لما ضمن به البر للحال شبهة الوجوب ) .

قيل : الباء فى به للسببية . والمراد من الوجوب الايجاب ،  
 أى صار للشيء الذى ضمن البر<sup>(١)</sup> بسببه وهو التعليق شبهة كونه ايجابا  
 للجزء فى الحال ، فصار كأن قوله أنت طالق ان فعلت كذا ايجاب الطلاق  
 فى الحال . وهذا الوجه يطابق قوله وعندنا لهذا المجاز شبهة الحقيقة .  
 وقوله فيكون للمغصب /<sup>(٢)</sup> حال قيام العين شبهة /<sup>(٣)</sup> ايجاب  
 القيمة .

والأظهر : أن الباء صلة الضمان ، وأن المراد بالوجوب الثبوت  
 أى صار لما ضمن به البر وهو الطلاق والعناق ونحوهما شبهة الثبوت فى  
 الحال يعنى قبل فوات البر كالمغصوب مضمون بالقيمة على معنى أنه  
 ( تلزمه )<sup>(٤)</sup> القيمة عند فوات المغصوب لا محالة فيكون للمغصب /<sup>(٥)</sup>  
 حال قيام العين المغصوبة فى يد الغاصب شبهة ايجاب القيمة ، حتى  
 صح الإبراء عن القيمة والرهن والكفالة بها حال قيام العين حتى وجب  
 على الكفيل رد العين حال بقائها ودفع القيمة حال هلاكها .

- ( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ب ) .  
 ( ٢ ) آخر الورقة ( ١٢٢ / ب ) من ( د ) .  
 ( ٣ ) ، ، ( ٨٤ / ب ) من ( ج ) .  
 ( ٤ ) فى ( ب ، ج ) : يلزمه .  
 ( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٣١ / ب ) من ( أ ) .

ولو لم يكن لها ثبوت بوجه لما صحت هذه الأحكام كما لا تصح قبل الغضب .

وتحقيق ما ذكرنا : أن البر واجب لغيره وهو الاحتراز عن هتك حرمة اسم الله تعالى ، أو عن لزوم الجزاء لا لعينه ، إذ ليس للعبث إيجاب ما ليس بواجب شرعا ، لأنه نصب شريعة وهو ينزع إلى الشركة .

وما ثبت لغيره فهو ثابت من وجه دون وجه ، فالبر من حيث أنه واجب كان ثابتا موجودا ، ومن حيث أنه غير واجب لعينه كان معدوما في نفسه ، فثبت أن له عرضية العدم .

والجزاء يلزم عند فوات البر ، فإذا ثبت للبر عرضية العدم ثبتت بقدرها عرضية (١) الوجود للجزاء فثبت (٢) لسببه عرضية الوجود أيضا ليكون الحكم ثابتا على قدر سببه .

فعرفنا أن لهذا السبب (٣) وهو المعلق بالشرط شبهة الثبوت في الحال إليه أشير في التقويم . (٤)

ولا يقال : إن سلمنا أنه ثبت للبر عرضية العدم من الوجه الذي قلتم فلا نسلم أنه ثبت للجزاء بقدرها عرضية (٥) الوجود ، لأن ثبوت الجزاء متعلق بفوات البر بعد الثبوت لا بالعدم الأصلي ، ولهذا لا يجب الكفارة في الغموس ، لأن عدم البر فيها أصلي بخلاف المنعقدة وعرضية

(١) في (د) عرضية .

(٢) في (د) فيثبت .

(٣) آخر الورقة (٢٩/ب) من (ب).

(٤) انظر تقويم أصول النقه للدبوسي .

(٥) في (د) عرضية .

واذا كان كذلك لم يبق الشبهة الأتقى محله كالحقيقة لا تستغنى عن المحل ،

فإذا فات المحل بطل

العدم للبر لو ثبت (١) إنما يثبت (٢) من الأصل ، لأن كون  
البر غير واجب لعينه يقتضى أن يكون له عرضية العدم من الأصل لا أن يثبت  
له عرضية العدم بعد الوجود ، وإذا كان كذلك لم يثبت عرضية الوجود  
للجزاء بهذه العرضية .

لأننا نقول : ما ذكرت مسلم في اليمين بالله تعالى ولكن في التعليق  
قد يثبت الجزاء عند عدم البر من الأصل كما يثبت عند فوات البر بعد الوجود  
فانه لو قال : ان فعلت أس كذا فامرأته طالق وقد كان فعل يقع (٣)  
الطلاق وما نحن بصدد من هذا القبيل ، فعرضية عدم البر فيه على أى  
وجه كانت توجب عرضية وجود الجزاء بقدرها .

واذا كان كذلك ، أى كان الأمر كما بينا من ثبوت شبهة السببية  
للمعلق قبل وجود الشرط لم يبق شبهة السبب الا فى محله ، أى محل  
السبب ، أو الضمير راجع الى شبهة وتذكيره باعتبار أن التأنيت غير  
مرتب على التذكير ان لا يقال شبهة وشبهة ، وفى مثله يجوز التذكير  
والتأنيت على ما عرف .

قال الشيخ الامام فخر الاسلام (٤) / (٥) : لا بد لشبهة السبب  
من محل تبقى فيه كما (٦) لا بد لحقيقة السبب من المحل ، لأن شبهة

(١) فى (أ) : ثبتت .

(٢) فى (أ ، د) : تثبت .

(٣) فى (ج) : وقع .

(٤) انظر كشف الاسرار للمؤلف (١٨٤/٤)

(٥) آخر الورقة (٨٥/أ) من (ج)

(٦) ، ، (٢٣٢/أ) من (أ)

بخلاف تعليق الطلاق بالملك ، فإنه يصح في مطلقة الثلاث وإن عدم المحل ، لأن ذلك الشرط في حكم العلل فصار ذلك معارضا لهذه الشبهة السابقة عليه

---

الشيء لا تثبت فيما لا تثبت حقيقة ذلك الشيء فيه ، إذ الشبهة دلالة الدليل مع تخلف المدلول كذا قيل <sup>(١)</sup> وقط (٢) لا يدل دليل على ثبوت شيء من الأحكام في غير محل ، ألا ترى أن شبهة النكاح لا تثبت في الرجال بالاتفاق ، ولا في حق المعارم عندهما .

وأن شبهة البيع لا تثبت في حق الحر والميتة ، لأن حقيقة النكاح والبيع لا تثبت فيهما .

فإذا فات المحل بتنجز الثلاث / <sup>(٣)</sup> بطل أي التعليق لأن التعليق لأن التعليق ثبت بصفة ، وهي أن يكون للمعلق شبهة الثبوت قبل وجود الشرط .

فإذا بطلت تلك الشبهة بفوات المحل لم يبق التعليق ، لأن الشيء إذا ثبت بصفة في الشرع لا يبقى بدون تلك الصفة .

ألا ترى أنه يبطل ببطلان محل الشرط بأن جعل الدار بستانا في قوله : إن دخلت الدار فكذا يبطل <sup>(٤)</sup> ببطلان محل الجزاء أيضا .

وإنما لم يشترط بقاء الملك لبقاء التعليق كما شرط الحل ، لأن محلية الطلاق تثبت بمحلية النكاح ، ومحلية النكاح تفتقر إلى بقاء الحل ولا تفتقر إلى بقاء الملك اليه أشير في الطريقة البرغرية .

قوله : ( بخلاف تعليق الطلاق بالملك . . . إلى آخره ) . جواب عما قال زفر رحمه الله : أن بقاء التعليق لا يحتاج إلى بقاء

---

( ١ ) ما بين المعقوفتين من ( ب ) وفي هامش ( أ )

( ٢ ) في ( ج ) ونط . وفي ( هـ ) : فقط .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٢٦ / ١ ) من ( هـ )

( ٤ ) في ( د ) : فيبطل .



الحل (١) بدليل : أن تعليق الثلاث بالملك في امرأة حرمت على الحالف  
بالثلاث يصح بأن قال للمطلقة ثلاثا ان تزوجتك / (٢) فانت طالق ثلاثا  
فلما صح ابتداء التعليق بدون المحل فلأن يبقى بدون كان أولى ، لأن البقاء  
أسهل من الابتداء .

فأجاب : بأن تعليق الطلاق الثلاث بالملك يصح وان عدم  
الحل (٣) ، لأن ذلك الشرط وهو النكاح الذي تعلق به الطلاق في حكم  
العلل ، لأن ملك الطلاق يستفاد (٤) بالنكاح ، فكان النكاح بمنزلة علة  
العله للطلاق ، فكان له شبهة العلة ، وتعليق الحكم بحقيقة علة يبطل  
حقيقة الإيجاب / (٥) لعدم الفائدة ، حتى لو قال لعبد : ان أعتقتك  
فأنت حر كان باطلا .

وكذا (٦) لو قال لامرأته : ان طلقك فأنت طالق ونوى الطلاق  
الذي هو موجب هذا التطليق ، فالتعليق بشبهة العلة يبطل شبهة  
الإيجاب اعتبارا (٧) للشبهة (٨) بالحقيقة ، ولا يبطل أصل التعليق  
لأن الشبهة لا تقاوم الحقيقة .

- 
- (١) في (ب، ج) : المحل .  
(٢) آخر الورقة (١/٢١٠) من (ب)  
(٣) في (د) : المحل .  
(٤) في (ج) : استفاد .  
(٥) آخر الورقة (١/٢٢٣) من (د)  
(٦) في (ج) : فكذا .  
(٧) في (د) : فاعتبارا .  
(٨) في (ج) : لشبهة .

فصار ذلك الشرط . أى كون هذا الشرط فى حكم العلل أو التعليق بشرط هو فى حكم العلل ( معارض لهذه الشبهة ) : أى مانعاً لها من الثبوت ، وهى شبهة وقوع الجزاء\* ، وثبوت السببية للمعلق قبل تحقق الشرط ، وهو معنى قوله ( السابقة عليه ) .

والضير راجع الى الشرط .

ومعنى المعارضة أن أصل التعليق يوجب ثبوت شبهة وقوع الجزاء\* .

وكون الشرط فى معنى العلة / <sup>(١)</sup> يقتضى عدم ثبوتها فامتنع ثبوتها بمعارضته ، وإذا امتنع ثبوتها بمعارضة التعليق بالشرط الذى / <sup>(٢)</sup> له حكم العلل لم يشترط قيام محل الجزاء\* بعد لزوال المعنى الموجب له ، بل يبقى التعليق مطلقاً مجرداً عن الشبهة ، ومحلّه ذمة الحالف ، لأنه يمين محضه فتبقى <sup>(٣)</sup> ببقائها .

ووجه آخر / <sup>(٤)</sup> : أنا إنما أثبتنا شبهة ثبوت الجزاء\* فى الحال تأكيداً لكون البر مضموناً ، وذلك لأن ضمان البر بوقوع الجزاء\* حالة وجود الشرط لما كان بالاستصحاب لا بالتيقن احتجنا الى تأكيد ليلتحق بالمتيقن به فجعل كأنه واقع فى الحال .

وفى تعليق الطلاق بالنكاح لا حاجة الى هذا النوع من التأكيد ، للمتيقن بوجود الجزاء\* حال وجود الشرط ، لكونه تعليقاً بما هو علة ملك الطلاق ، فيكون الجزاء\* موجوداً فى تلك الحالة لا محالة .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٣٢ / ب ) من ( أ )

( ٢ ) ، ، ( ٨٥ / ب ) من ( ج )

( ٣ ) فى ( ب ، ج ) : فيبقى .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٢٦ / ب ) من ( هـ ) .

.....  
 واعترض على ما ذكرنا : بأنه اذا خلف بالظهار أو بالايلاء فقال :  
 ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ، أو قال ان دخلت الدار فوالله  
 لا أقربك ، ثم طلقها ثلاثا لا يبطل <sup>(١)</sup> ذلك التعليق ، حتى لو عادت  
 اليه بعد زوج آخر ووجد <sup>(٢)</sup> الشرط يتنجز الظهار والايلاء .

واجيب عنه : بأن الظهار لا يمتد لا بطلان حل المحلية ، حتى اذا  
 فات الحل <sup>(٣)</sup> لا يبقى الظهار لغوات محله ، بل أثره في منع الزوج عن  
 الوطى الى وقت التكفير .

فلما كان حكمه النسخ وبعد التطليقات / <sup>(٤)</sup> الثلاث يثبت النسخ  
 باعتبار حرمة المحل ، وان لم يبق بذلك الطريق يبقى الظهار ، الا أن  
 ابتدأ الظهار في غير الطك لا يتصور ، وان كان النسخ متصورا ، لأن الظهار  
 تشبيه المحللة بالمحرمة وفي غير الطك لا يتحقق ذلك .

فأما الطلاق فعلمه في ابطال الحل وقطع الطك وبعد وقوع  
 الثلاث فات محل الحكم فلا يبقى الميم بالطلاق .

فأما الايلاء المعلق فلا حاجة له الى أن تكون المرأة محلله فأنسه  
 ينعقد في غير الطك فلا يبطل بعدم الطك والايلاء المنجز على خلاف أيضا  
 واعترض أيضا بأن المرأة اذا ارتدت — والعيان بالله — وقد علق  
 طلاقها بالشرط فان الميم لا يبطل وقد بطل حل المحلية .

وبأن الأمة اذا استولدت حتى تعلق عتقها —

( ١ ) في ( د ) : ينطلق .

( ٢ ) في ( د ) : وجد .

( ٣ ) في ( د ) : المحل .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢١٠ / ب ) من ( ب ) .

.....

---

بموت السيد فأعتقها المولى ، ثم ارتدت وسببت ثم عادت الى المولى  
استحقت العتق .

واجيب عن الأول : بأن المحلية لا تبطل بالردة ، بدليل أن  
المرأة اذا ارتدت حتى باننت من زوجها ، ثم طلقها في العدة وقـع  
طلاقها ، ولو ارتدا جميعا لا يبطل النكاح ، وانما تقع الفرقة لانقضاء  
العصمة بينهما . ولما بقيت المحلية بقيت اليمين .

( ١ )  
وعن الثاني : بأن العتق حين وقع بطل التعليق بالموت وبالنكاح /  
ثانيا ( ٢ ) لا يعود ذلك ولكن يتعلق بالموت عتق آخر بسبب جديد له ،  
وهو قيام نسب الولد في الحال كما لو استولدها بنكاح ، فانها لا تصير أم  
ولد له فان ملكها صارت أم ولد له الآن لقيام النسب في الحال .

---

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٣٣ / ١ ) من ( أ )

( ٢ ) في ( د ) : بانها .

وأما العلة فهي في الشريعة : عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداءً ،

قوله : ( وأما العلة ... فكذا ) .

العلة في اللغة <sup>(١)</sup> / <sup>(٢)</sup> عند البعض : اسم لعارض يتغير به

وصف المحل بحلوله لا عن اختيار ، ولهذا سمي المرض علة ، فان المحل

يتغير بحلوله من وصف الصحة والقوة / الى <sup>(٣)</sup> الضعف والمرض <sup>(٤)</sup> .

وقيل : هي مأخوذة من العلل <sup>(٥)</sup> وهو الشرية بعد الشرية .

وسمى الموجوب للحكم في الشرع علة ، لأن الحكم يتكرر بتكرره .

وقيل : هي في اللغة ستعطف فيها يؤثر في أمر من الأمور سواء كان

المؤثر صفة ، أو ذاتا ، وسواء أثر في الفعل ، أو في الترك .

يقال : مجيء زيد علة لخروج عمرو ، ويجوز أن يكون مجيء زيد علة

لا امتناع خروج عمرو به .

وهي في الشريعة <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> : عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم

أي ثبوته ابتداءً .

(١) انظر معنى العلة في اللغة :

الصاحح (١٧٧٣/٥) القاموس المحيط (٢١/٤) ولسان العرب

(٤٩٥/١٣) وابن طلك (٩٠٨) وكشف الاسرار (١٢٠/٤) .

(٢) آخر الورقة (٢٢٢/أ) من (هـ)

(٣) ، ، (١/٨٦) من (ج)

(٤) في (ب ، ج) : الى وصف الضعف .

(٥) في المعجم الوسيط : العلل الشرب الثاني : يقال : ظل شرب علة

بعد نهل .

(٦) عبارة (د) وهي في اصطلاح أهل الشرع .

(٧) أنظر تعريف العلة في الاصطلاح ، في كشف الاسرار (١٢٠/٤) حاشية

الرهاوي على شرح المنار (٩٠٨) المستقصى (٣٤١/٢) .

وذلك مثل البيع للملك ، والنكاح للحل والقتل للقصاص

( ١ )

واحترز بقوله : ( يضاف اليه وجوب الحكم ) عن الشرط ، فان الشرط /

يضاف اليه وجود الحكم من حيث انه وجد عنده لا وجوبه .

ويقوله : ( ابتدا ) عن السبب والعلامة وطء العلة .

فان المراد بالثبوت ابتدا الثبوت بلا واسطة . وبهذه الألف .

لا يثبت الحكم بلا واسطة .

ويدخل في هذا التعريف : العلل الوضعيه التي جعلها الشرع

عللا كالبيع للملك ، والنكاح للحل ، والقتل للقصاص / <sup>( ٢ )</sup> والأوقات

للعبادات .

والعلل المستنبطة بالاجتهاد كالمعاني المؤثرة في الأقيسة فان

الحكم في المنصوص عليه مضاف الى العلة بالنسبة الى الفرع كما مر بيانه .

وعبارة الشيخ أبي منصور رحمه الله : " أن العلة هي المعنى الذي

( ٣ )

اذا وجد يجب الحكم به معه .

واحترز بقوله : ( معه ) عن قول بعض القدرية : أن العلة هي

الأمر الذي اذا وجد ، وجد الحكم عقبيه بلا فصل .

وثبوت الحكم بالعلة عندنا بطريق المقارنة لا بطريق التأخر .

وذلك أي ما يضاف الحكم اليه ابتدا : مثل البيع أي البيع

الطلق <sup>( ٤ )</sup> للملك ، والنكاح للحل والقتل للقصاص ، فاق هذه الأحكام

( ١ ) آخر الورقة ( ١٢٣ / ب ) من ( د ) .

( ٢ ) ، ، ( ٢١١ / أ ) من ( ب ) .

( ٣ ) هذا التعريف ذكره السمرقندي في ميزان الاصول ( ص ٥٨٠ ) .

( ٤ ) البيع المطلق عن الشرط فانه موضوع للملك ، والمك يضاف اليه بلا

واسطة وهو مؤثر في الملك .

.....

تثبت بهذه العلة ابتداءً من غير واسطة .

وأعلم : أن العلة الشرعية الحقيقية تتم بأوصاف ثلاثة :

أحدها : أن تكون علة اسما : (١) بأن تكون في الشرع موضوعة  
لوجوبها (٢) ، ويضاف ذلك الموجب اليها ، لا بواسطة .

ثانيها : أن تكون علة معنى : بأن تكون مؤثرة في اثبات ذلك الحكم

وثالثها : أن تكون علة حكما : بأن يثبت الحكم بوجودها متصلا  
بها من غير تراخ .

فإذا تمت هذه الأوجه كانت (٣) علة / (٤) حقيقية وإذا لم يوجد  
فيها بعض هذه الأوصاف كانت علة مجازا ، أو حقيقة قاصرة على اختيار بعض  
المشاخ (٥) .

ثم أنها تنقسم بحسب استكمال هذه الأوصاف وعدم استكمالها إلى  
سبعة أقسام قسمة عقلية . (٦)

(١) عرفها ابن نجيم بقوله : علة اسما وهي : ما يضاف الحكم اليها بلا  
واسطة ، وتفسيرها بما تكون موضوعة في الشرع لأجل الحكم ومشروعة  
له إنما يصح في العلة الشرعية لا في مثل الرمي والجرح ، ومعنى  
الإضافة اليها ما يفهم من قولنا قتله بالرمي وقتل بالشرع وهلك بالجرح  
انظر . فتح الغفار (٦٨/٣) .

(٢) في (د) بخروجها .

(٣) في (ب ، ج) كان .

(٤) آخر الورقة (٢٣٣/ب) من (أ) .

(٥) منهم فخر الإسلام الهندي . انظر كشف الاسرار (١٨٧/٤) .

(٦) وقسمها أيضا صاحب المرأة وصاحب المنار سبعة أقسام متاهما

.....

---

علة اسما ومعنى وحكما <sup>(١)</sup> وفي نظائرها <sup>(٢)</sup> كثرة .

وعلة اسما ومعنى لا حكما كالبيع بشرط الخيار <sup>(٣)</sup> / <sup>(٤)</sup>

---

=== فخر الاسلام وقسمها الدبوسى الى أربعة اقسام وهى :

- ١ - علة موجودة اسما ومعنى وحكما .
- ٢ - وعلة موجودة اسما ومعنى لا حكما .
- ٣ - وعلة موجودة حكما لا اسما ومعنى .
- ٤ - وعلة موجودة اسما لا معنى وحكما .

وأما تقسيم فخر الاسلام فهو كالآتى :

- ١ - العلة اسما وحكما ومعنى .
- ٢ - العلة اسما .
- ٣ - العلة اسما ومعنى لا حكما .
- ٤ - العلة التى تشبه الاسباب .
- ٥ - الوصف الذى يشبه العلة ( وهو العلة معنى فقط ) .
- ٦ - العلة اسما وحكما لا معنى .
- ٧ - العلة اسما وحكما لا معنى .

وقسمها السرخسى الى ستة أقسام :

وتقسيمه مثل تقسيم فخر الاسلام الا أنه لم يذكر فى تقسيمه الوصف الذى يشبه العلة ( وهو العلة معنى فقط ) فقد جعل السرخسى هذا القسم العلة معنى فقط - من قبيل السبب المحض لكون أحد الوصفين طريقا يفضى الى المقصود ، ولا تأثير له مالم ينضم اليه الجزء الآخر . ونظير غيره الى أنه له تأثير فى الجملة فجعله من قبيل العلة . مراعاة لاصول (٥٢٩)

انظر . اصول البزدوى ( ١٨٧/٤ ، ١٩٨ ) اصول السرخسى ( ٣١٢/٢ )

تقويم اصول الفقه ( ٧٢٤/٢ ) فتح الغفار ( ٦٨/٢ ) نسمات الاسفار ( ١٦٨ )

التلويح على التوضيح ( ١٣١/٢ )  
 ( ١ ) وهى العلة الشرعية الحقيقية .

( ٢ ) مثل لها المؤلف : بالبيع المطلق للملك ، والنكاح للحل

( ٣ ) از الحكم وهو ثبوت الملك متراخ الى اسقاط الخيار . وانظر : فتح الغفار

( ٦٩/٣ ) وأصول السرخسى ( ٣١٨/٢ ) وشرح المنار ( ٩١١/٢٥ ) .

المؤثر فى الترخيص للصوم المشقة ، واقيم السفر مقامها .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٢٧/أ ) من ( هـ )



.....

وطة اسما وحكما لا معنى كالسفر (١) / (٢) .

وطة معنى وحكما لا اسما كالوصف الأخير من طة ذات وصفين (٣) .

وطة معنى لا اسما ولا حكما : كالوصف الأول منها (٤) وهو الذى

سمى من الكتاب : وصفه شبهة العلل .

وطة اسما لا معنى ولا حكما : كالطلاق المعلق .

وطة حكما لا اسما ولا معنى كالشرط / (٥) الذى سلب عن معارضة

العلة : مثل حفر البئر . (٦)

والعلة التى لها شبهة بالأسباب غير خارجة عن هذه الأقسام ، لأنها

أما طة اسما ومعنى كالأجواب المضاف (٧) ، أو طة معنى لا اسما ولا حكما

كعلة العلة ، لكن باعتبار (٨) شبهة بالأسباب الذى قد يخلو القسمان

عنه يجوز أن يجعل قسما آخر .

(١) المؤثر فى الترخص للصوم المشقة وأقيم السفر مقامها .

(٢)

(٣) مثال العلة معنى وحكما لا اسما كقوله : أنت طالق ان دخلت هاتين

الدارين . تطلق ان وجد الدخول الثانى فى الطك ، لأن التأخر

هو المؤثر لكونه طة معنى ، وأما حكما فوجود الحكم عنده .

انظر : افاضة الأنوار مع حاشية نسمات الاسحار (ص ١٦٩) .

(٤) مثاله : كالقدر أو الجنس محرم النسبة ، لأنه شبهة الفضل فيثبت

بشبهة العلة . انظر افاضة الأنوار (ص ١٦٩) .

(٥) آخر الورقة (٨٦/ب) من (ج) .

(٦) قال ابن عابد بن : وأما ما شبهه الشارح تبعاً - لابن طك - فلم يظهر لى وجهه

لأن حفر البئر فى الطريق ليس طة للضمان ، بل شرط له . ومثل للعلة حدنا

فقط ابن الحلبي فى انوار الحلك بقوله : كدخول الدار فيها ، اذا قال : ان

دخلت الدار فانت طالق ، فانه يتصل به الحكم من غير اضافة ولا تأثير . انظر

نسمات الاسحار (ص ١٦٩) وابن الحلبي على شرح السفار (ص ٩١٨) .

(٧) كقوله : أنت طالق غدا .

(٨) فى (د) : اعتبار .

وليس من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم بل الواجب اقترانها —  
 معا . وذلك : كالأستطاعة مع الفعل عندنا —

قوله : ( وليس من صفة العلة الحقيقية تقدمها <sup>(١)</sup> على الحكم )  
 لا خلاف في أن العلة عقلية كانت أو شرعية تتقدم على حكمها رتبة .  
 ولا خلاف بين أهل السنة في أن العلة العقلية تقارن معلولها زمانا  
 كحركة الأصبع تقارن <sup>(٢)</sup> / حركة الخاتم ، والكسربقارن الانكسار ، وكالأستطاعة <sup>(٣)</sup>  
 تقارن الفعل ، إذ لو لم يكونا متقارنين لزم بقاء الأعراض ، أو وجود المعلول  
 بلا علة . وكلاهما فاسد :  
 لكن الاختلاف في جواز تقدم العلة الشرعية الحقيقية على معلولها ،  
 وتأخر الحكم عنها تقديما وتأخرا زمانيا .  
 فذهب المحققون : إلى أنها مثل العلة العقلية في اشتراط المقارنة  
 واليه أشار الشيخ بقوله : ( وذلك ) أي العلة الشرعية مع حكمها في اشتراط  
 المقارنة كالأستطاعة مع الفعل .

وقوله : ( عندنا ) متعلق بقوله الواجب كذا ، بمعنى الواجب —  
 العلة الشرعية <sup>(٤)</sup> الحقيقية . اقتران العلة والحكم عندنا ، كما أن الواجب

( ١ ) تقدم العلة على المعلول — أي الحكم — يعني احتياجه إليها ويسمى

التقدم بالعلية وبالذات .

انظر : التلويح على التوضيح ( ١٣٢ / ٢ ) نسيمات الاسعار ( ص ١٦٩ )

الناسي شرح الحساب ( ٦١ / ٢ ) نور الأنوار مع شرحه قمر الاقمار

( ص ٢٧٦ ) وفتح الغفار ( ٧١ / ٣ ) وكشف الاسرار ( ١٨٨ / ٤ )

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢١١ / ب ) من ( ب )

( ٣ ) أي قدره .

( ٤ ) في ( ب ، ج ) : الحقيقية الشرعية .

في الاستطاعة والفعل اقترانهما عند جميع أهل السنة .

ونذهب بعض مشائخنا مثل أبي بكر محمد بن الفضل <sup>(١)</sup> وغيره : إلى الفرق بين العلة <sup>(٢)</sup> الشرعية والعقلية ، فلم يجوز تراخي الحكم عن العلة العقلية وجوزه في العلة الشرعية . كذا ذكر شمس الأئمة رحمه الله وهذا يشير إلى عدم اشتراط الاتصال <sup>(٣)</sup> .

وذكر أبو اليسر رحمه الله في أصول الفقه : " قال بعض الفقهاء <sup>(٤)</sup> / حكم العلة يثبت بعد العلة بلا فصل . وهذا يدل على جواز التأخر بشرط الاتصاف .

وجه قولهم : أن العلة ما لم توجد بتسامها لا يتصور أن يكون موجبة حكمها ، لأن العدم لا يؤثر في شيء ، وإذا كانت العلة توجب الحكم بعد وجودها يثبت الحكم عقيبها ضرورة ، وإذا جاز تفادها بزمان جاز بزمانين وأزمنة بخلاف الاستطاعة ، لأنها عرض لا يبقى زمانين ، فلزم القول بمقارنة الفعل إياها لئلا يلزم وجود المعلول بلا علة ، أو خلو العلة عن المعلول ،

(١) هو : محمد بن الفضل ، أبو بكر الفضلي بفتح الفاء وسكون الضاد الكماري بضم الكاف وقيل : بفتحها ، البخاري ، كان أماً كبيراً وشيخاً جليلاً معتمداً في الرواية مقلداً في الدراية ، رحل إليه أئمة البلاد من آثاره ، الفوائد في الفقه . توفي ٣٨١ هـ

انظر : الفوائد البهية (ص ١٨٤) الجواهر الضيقة (٣/٣٠٠) ، كشف الظنون (١٢٩٤) هدية العارفين (٢/٥٢) معجم المؤلفين (١٢٩/١١) اللبس (٢/٤٣٤)

(٢) الكلمة ساقطة من (ب) ، (ج) .

(٣) انظر أصول السرخسي (٢/٣١٢ ، ٣١٣)

(٤) آخر الورقة (٢٣٤/أ) من (أ) .

.....

---

فأما العلل الشرعية فموصوفة <sup>(١)</sup> بالبقاء <sup>(٢)</sup> ، لأنها في حكم الجواهر <sup>(٣)</sup> والأعيان .

<sup>(٤)</sup> ألا ترى أن فسخ البيع والاجارة والرهن والنصف وسائر العقود جائز بعد أزيمة متطاولة ، ولو لم يكن لها بقاء شرعا لما تصور فسخها بعد مدة ، وإذا كان كذلك لا يلزم من تأخر الحكم عنها ما يلزم في الاستدعاء .

ووجه القول المختار : أنه قد ثبت بالدليل مقارنة العلة العقلية معلولها ، فإن حركة الأصبع التي هي علة حركة الخاتم مقارنة لحركة الخاتم أن لو لم تكن كذلك ، لزم تداخل الأجسام ، وهو محال على ما عرف .

وكذا الحركة علة صيرورة الشخص متحركا ، والسداد علة لصحة الشئ أسود ، وهما يواجدان معا <sup>(٥)</sup> .

ولهذا قارنت الاستطاعة الفعل فوجب أن تكون العلة الشرعية معارضة لحكمها أيضا ، لأن الأصل اتفاق الشرع والعقل .

على أن علل <sup>(٦)</sup> الشرع أعراض في الحقيقة فكانت كاستطاعة في عدم قبول البقاء <sup>(٧)</sup> .

---

(١) في (ج) : فموضوعة . وهو خطأ .  
 (٢) قال في قمر الاقمار (ص ٢٧٦) : قوله موصوفة بالبقاء . الخ ونحن نقول : ان العلل الشرعية أعراض في الحقيقة كالعقلية ، فكانت غير قابلة للبقاء ، وما قالوا : انها موصوفة بالبقاء فمنوع .

(٣) آخر الورقة (١٢٤/أ) من (د) .

(٤) في (ب ، ج) : جائزة .

(٥) آخر الورقة (٨٧/أ) من (ج) .

(٦) في (د) : على أنا نقول علل .

(٧) آخر الورقة (٢١٢/أ) من (ب) .

فاذا تراخى الحكم لمانع كما فى البيع الموقوف والبيع بشرط الخيار كان طة اسما  
ومعنى لا حكما .

وما قالوا : أنها موصوفة بالبقاء غير مسلم ، فان كثيرا من الفقهاء  
ذهبوا الى أنه لا بقاء للعقود الشرعية ، لأن العقد كلام مخلوق ولا بقاء له  
حقيقة ، فلو بقي لبقى حكما لحاجة الناس ولا حاجة لهم الى ابقائها ،  
لأنهم يحتاجون الى الحكم وأنه يبقى بلا سبب ، لأن ما وجد يبقى حتى يوجد  
ما يرفعه .

وهؤلاء يقولون ، ان الفسخ يرد على الحكم فيبطل (١) الحكم لا على  
العقد .

ولكن سلطنا أنها موصوفة بالبقاء كما هو مذهب البعض فذلك ضرورى  
ثبت رفعا للحاجة الى فسخ أحكامها ، ان فسخ الحكم لا يمكن الا بفسخ  
الشرط . لأن الحكم ليس بمنعقد حتى لا يمكن فسخه ، فلم يثبت البقاء  
فيها وراء موضع الضرورة اليه أشار صدر الاسلام فى أصول الفقه .

وقوله : ( فاذا تراخى الحكم ) بمعنى عن العلة ( لمانع كما فى  
البيع الموقوف ) بأن باع مال غيره بخير اذنيه .

والبيع بشرط الخيار للبائع أو للمشتري (٢) أولهما كان طة ، اى كان  
ما تراخى الحكم عنه لمانع ( طة اسما ومعنى لا حكما ) لانفعال الحكم وتأخره  
عنه وهو القسم الثانى من الاقسام المذكورة .

يوضحه : أن البيع المشروع أن يوجد ركنه من أهله / (٣) فى محله ،  
وقد وجد ههنا فكان طة اسما .

( ١ ) فى ( ج ) : فبطل .

( ٢ ) فى ( د ) : المشتري .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٣٤ / ب ) من ( أ )

.....

---

ومعناه أن يفيد الملك <sup>(١)</sup> لأنه وضع الافادة الملك شرعا ولغة ،  
والبيع الموقوف <sup>(٢)</sup> بهذه الصفة ، لأنه انعقد لافادة الملك ، وقد ظهر  
أثره في الحال ، فان الملك للمشتري ثبت موقوفا على اجازة المالك حتى لو  
اعتق المبيع بتوقف اعتاقه ، ولا يبطل ولو لم يثبت الملك موقوفا على اجازة  
المالك <sup>(٣)</sup> لما توقف ومطل ، كما لو اعتقه قبل العقد ثم اشتراه فكان علة  
معنى أيضا <sup>(٤)</sup> ولهذا لو حلف لا يبيع فباع مال الغير بغير اذنه يحنث كذا  
في اجارات الأسرار. <sup>(٥)</sup>

وكذا الشرط في <sup>(٦)</sup> البيع بشرط الخيار دخل في الحكم دون العلة  
وهي البيع لما مر في أول الكتاب <sup>(٧)</sup> فبقى البيع مطلقا غير معلق <sup>(٨)</sup> بالشرط  
كالبيع الخالي عن الخيار فكان علة اسما ، لكونه موضوعا لافادة الملك .

- 
- (١) في ( د ) : الحكم .  
(٢) ويسمى بيع الفضولي : وهو بيع الانسان مال غيره بلا ولاية ولا وكالة  
بغير اذنه .  
(٣) ما بين المعقوفتين من ( ب ، ج ) .  
(٤) قال صدر الشريعة في التوضيح : ومن حيث أنه مؤثر في الملك علة  
معنى ، لكن الملك يتراخى عنه فلا يكون علة حكما .  
راجع التوضيح على التلويح ( ١٣٢ / ٢ ) وانظر التقرير والتحبير  
( ١٦١ / ٣ ) .  
(٥) انظر الاسرار الورقة  
(٦) آخر الورقة ( ٢٢٨ / ب ) من  
(٧) وهو القسم الثاني من أقسام العلة ، وهو العلة اسما ومعنى لا  
حكما . انظر ص ( ٦٤٢ ) .  
(٨) في ( ج ) : متعلق .

ومعنى لأنه هو المؤثر فى اثبات الحكم عند زوال المانع . أن الحكم  
الأصلى وهو اثبات الحكم البات تراخى لمانع ، وهو حق المالك فى  
البيع <sup>(١)</sup> الموقوف ، لأن ملكه محترم لا يجوز إبطاله عليه <sup>(٢)</sup> بغير  
إذنه .

والتعليق <sup>(٣)</sup> بالشرط فى البيع بشرط الخيار إذا المعلق  
بالشرط معدوم قبل وجود الشرط فلم يكن علة حكما ، إلا أن الفرق بين  
البيعين أن أصل الملك لما صار معلقا بالشرط فى البيع بشرط الخيار  
لم يكن موجودا قبل الشرط .

فالاتفاق الموجود من المشترى فيما إذا كان الخيار للبائع لا يتوقف  
على <sup>(٤)</sup> أن ينسحق بثبوت الملك له إذا سقط الخيار .

وفى البيع الموقوف ثبت صفة التوقف فى الملك لا التعليق بالشرط  
وتوقف <sup>(٥)</sup> الشئ لا بعدم أصله ، فثبت اعتاقه بصفة التوقف  
أيضا على أن ينفذ بثبوت الملك له ، كذا ذكر شمس الأئمة رحمه الله <sup>(٦)</sup> .

(١) فى (ب) : البيع وفى (ج) : بهاض .

(٢) فى (ج) : عله وهو تحريف .

(٣) فى (أ) : والتعلق .

(٤) آخر الورقة (٢١٢/ب) من (ب) .

(٥) ، ، (٨٢/ب) من (ج) .

(٦) انظر أصول السرخسى (٣١٣/٢) فما بعدها فى القسم الثانى

من أقسام العلة ، وهو العلة اسما ومعنى لا حكما .

ودلالة كونه علة لا سببا أن المانع إذا زال وجب الحكم به من الأصل حتى يستحقه المشتري بزوائده

قوله : ( ودلالة كونه ) أى كون كل واحد من البيعين ( علة لا سببا ) : أن ( المانع ) وهو حق المالك أو الخيار <sup>(١)</sup> ( إذا زال ) بالاجازة فى البيع الموقوف وبأسقاط من له الخيار ، أو بمعنى المدة فى البيع بشرط الخيار ( وجب الحكم ) من الأصل ، أى ثبت الملك للمشتري بهذا البيع من وقت الإيجاب ، أى يستند الى وقت العقد حتى ملك المشتري البيع <sup>(٢)</sup> بزوائده المتصلة والمنفصلة <sup>(٣)</sup> جميعا فثبت أنه علة لا سبب

يعنى لا يتوهم بتأخر الحكم عنه أنه سبب لا علة لأن العلة قد يتأخر حكمها لمانع فان شهر رمضان علة لوجوب الصوم فى حق السافر والحكم متأخر الى ادراك <sup>(٤)</sup> مدة من أيام آخر ، وأصل البيع صحيح من المالك والحكم متأخر على أصل الشافعى <sup>(٥)</sup> رحمه الله الى أن يتفرقا لمانع وهو خيار

( ١ ) فى ( ب ، ج ) : والخيار .

( ٢ ) أى الحيوان .

( ٣ ) كالسمن والولد واللبن . انظر النامى شرح الحسامى ( ٦٢ / ٢ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٣٤ / ب ) من ( د )

( ٥ ) قال الشافعية : اذا انعقد العقد بتلاقى الإيجاب والقبول يقع العقد جائزا ، أى غير لازم مادام المتعاقدان فى مجلس العقد ويكون لكل من العاقدين الخيار فى فسخ العقد أو إضائه مادام اجتماعين فى المجلس لم يتفرقا بأبدانهما أو بتخايرا ، ويحدد طبيعة التفرق العرف الشافعى بين الناس فى التعامل .

انظر : الأم ( ٢١٩ / ٧ ) المذهب ( ٢٥٧ / ١ ) المجموع ( ٩ /

١٩٨ ) معنى المحتاج ( ٤٣ / ٢ ) ( ٤٥ )



ولهذا صح تعجيل الأجرة ، لكنه يشبه الأسباب لما فيه من معنى الاضافة حتى لا يستند حكمه

وكان ينبغي أن لا يجوز هذا العقد أصلا ، لأن العقد لم يمس محل للمعقد كما أنه ليس بمحل للملك ، إلا أن العين المنتفع بها الموجودة فسيملك العاقد أقيمت مقام المنفعة في حكم جواز العقد ولزومه للحاجة / (١) كما تقام عين المرأة مقام ما هو المقصود بالنكاح في العقد والتسليم ، وتقام الذمة التي هي محل السلم فيه مقام ملك المعقود عليه في حكم جواز السلم .

ولهذا أي ولكونه علة اسما ومعنى . صح تعجيل الأجرة قبل الوجوب وصح اشتراط التعجيل ، كما صح اداء الزكاة قبل الحول (٢) وأداء الصوم من المسافر لوجود العلة اسما ومعنى .

لكنه أي عقد الاجارة يشبه الأسباب لما فيه من معنى الاضافة بمعنى هذا العقد وان صح في الحال باضافته الى العين التي هي محل المنفعة لكنه في / (٣) حق ملك المنفعة بمنزلة المضاف الى زمان وجودها ، كأنه ينعقد وقت وجود المنفعة ليقترن الانعقاد بالاستيفاء .

(١) آخر الورقة (٢١٣/أ) من (ب) .

(٢) اختلف الفقهاء في جواز تعجيل الزكاة قبل وقتها : الى رأيين : الرأي الاول : للجمهور : وهو جواز تعجيلها الا أن الشافعية اشترطوا ان يبقى المالك اهلا للوجوب الى آخر الحول ، وان يكون القايض مستحقا للزكاة في آخر الحول .

الرأي الثاني لمالك : وهو عدم جواز تعجيلها قبل وقتها .

انظر: بداية المجتهد (٢٧٤/١) الشرح الكبير (٤٣١/١) وندائع الصنائع (٥٠/٢) وما بعدها . المذهب (١٦٦/١) المغني (٢/٦٢٩) كشف القناع (٣١٠/٢) وما بعدها .

(٣) آخر الورقة (٨٨/أ) من (ج) .

وهو معنى قول مشائخنا ، أن الاجارة عقود متفرقة ، يتجدد انعقادها بحسب ما يحدث من المنفعة .

ولذلك يقتصر الطك في الأجرة على حال استيفاء المنفعة حقيقة أو تقديرًا ، بتسليم العين ، ولا يثبت مستندًا الى وقت العقد ، لأن إقامة العين مقام المنفعة في حق صحة الإيجاب دون الحكم ، بل العقد في حق المعقود عليه بمنزلة المضاف الى معدوم سيوجد ، كالوصية المضافة الى ما يشر نخيله العام ، والطلاق المضاف الى شهر .

وإذا تحقق معنى الإضافة فيه لعدم المعقود عليه في الحال ثبت فيه شبهة السبب بقدره ، لأن إضافة الانعقاد الى زمان سيوجد (توجب) (١) عدم العلية (٢) في الحال .

ولكن ما وجد من الإيجاب والقبول / (٣) مفض الى الحكم بواسطة انعقاده ، في حق الحكم عند وجود المنفعة ، فكان له (شبه) (٤) بالاسباب .

بخلاف البيع الوقوف ، والبيع بشرط الخيار ، فان انعقادهما ثبت في الحال لقيام المعقود عليه حالة (٥) العقد ، فلم يحتج فيهما الى اثبات معنى الإضافة ، فلم يثبت لهما شبه بالاسباب فاستند / (٦) الحكم فيهما الى زمان الإيجاب واقتصر فيهما نحن فيه على زمان وجود المنفعة لما ذكرنا .

(١) في (ب ، ج) : يوجب .

(٢) في (ب ، ج) : العلة .

(٣) آخر الورقة (٢٣٥/ب) من (أ)

(٤) في (ب ، ج) : شبهة وهو خطأ .

(٥) في (ب ، ج) : حال .

(٦) آخر الورقة (٢٢٩/ب) من (هـ)

ولا يقال : لما ثبت معنى الاضافة فيه لعدم المعقود عليه ينهض أن لا تثبت الاضافة في حق الأجرة لقيام محلها . وهو الذمة ، فثبت به ملك الأجرة في الحال كما يثبت ملك الثمن بالبيع .

لأننا نقول : نحن لا نثبت الاضافة في حق الأجرة ولكن لا يثبت ملك الأجرة في الحال رعاية للمساواة بين البدين ، ونظرا للجانبين .

فان ملك المنفعة لما لم يثبت للمستأجر ، لا يثبت ملك الأجرة للمؤجر أيضا حتى لو شرط في العقد تعجيل الأجرة يثبت الملك فيها للمؤجر (١) أيضا ، لأن حق المستأجر سقط بقبول شرط التعجيل . فلم يبق المعادلة واجبة الرعاية .

وهذا بخلاف ما اذا عجل المشتري الثمن الى البائع والخيار للمشتري (٢) حيث لا يملكه البائع ، لأن المانع من ثبوت الملك وهو الخيار قائم فلا يثبت الملك مع المانع كالدينون اذا عجل الزكاة قبل الحول (٣) لا يقع زكاة بعد (٤) تمام الحول ، لأن المانع وهو الدين قائم (٥) فأما المانع ههنا فحق المستأجر وقد سقط فثبتت الملك في الأجرة .

(١) آخر الورقة (٢١٣/ب) من (ب) .

(٢) ، ، (١٢٥/أ) من (د) .

(٣) في (د) : الحلول . وهو خطأ .

(٤) بهماض في (ج) .

عند الحنفية اذا كان الدين يحيط بماله فلا زكاة عليه وان كان ماله

أكثر من دينه زكى الفاضل اذا بلغ نصيبا رأسه عند الشافعي وجوب

الزكاة . انظر الهداية وشروحيها (١٦٠/٢) هداية الصنائع (٢/

١٠) والمجموع (٢٩٦/٢) .

وكذلك كل ايجاب مضاف الى وقت علة اسما ومعنى لا حكما لكنه يشبه الأسباب

قوله : وكذلك أى وكعقد الاجارة ( كل ايجاب مضاف الى وقت )  
كالطلاق المضاف الى وقت ، وكالنذر المضاف الى وقت فى المستقبل علة اسما  
لكونه موضوعا للحكم المضاف اليه ، ومعنى لتأثيره فى ذلك الحكم لا حكما  
لتأخيره <sup>(١)</sup> الى الزمان المضاف اليه وعدم ثبوته فى الحال ، لكنه يشبهه  
الأسباب <sup>(٢)</sup> لما قلنا أن الاضافة تقديرا أوجبت شبهة <sup>(٣)</sup> السبب / <sup>(٤)</sup>

فحقيقة الاضافة أولى بذلك فهثبت الحكم عند مجىء الوقت مقتصر عليه  
لا ستندا الى أول الايجاب .

ولما كان علة اسما ومعنى قبل مجىء الوقت صح تعجيل الأداء فيما  
إذا قال : لله على أن اتصدق بدرهم غدا ، حتى لو تصدى به قبل مجىء  
الغد ، وقع عن النذر عندنا ، خلافا لزفر رحمه الله كأداء الزكاة بعد كمال  
النصاب قبل حلول الحول وكأداء صدقة الفطر قبل يوم الفطر .

وكذا لو أضاف النذر بالصوم أو بالصلاة الى زمان فى المستقبل يجوز  
تعجيله عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله خلافا لمحمد وزفر رحمهما  
الله لوجود العلة اسما ومعنى .

- ( ١ ) فى ( ب ، ج ) : لتأخيره .  
( ٢ ) يشبه الأسباب لتخلل الزمان بينه وبين الحكم وعدم استناده الى وجود  
العلة حيث لا يثبت الحكم من وقت التكلم ، بل الى الوقت المضاف  
كالغد من قوله : انت طالق غدا .  
انظر : النامى شرح الحسامى ( ٦٣ / ٢ ) .

- ( ٣ ) فى ( ج ، د ) : شبهة .  
( ٤ ) آخر الورقة ( ٨٨ / ب ) من ( ج )

وكذلك نصاب الزكاة في أول الحول على اسمها ، لأنه وضع له ومعنى  
لكونه مؤثراً في حكمه ، لأن الغنى يوجب المؤسسة .

قوله : ( وكذلك ) أى وشئ ما / <sup>(١)</sup> ذكرنا من عقد الاجارة الايجاب  
المضاف ( نصاب الزكاة ... الى آخره ) .

وقال مالك رحمه الله : ليس للنصاب قبل تمام الحول <sup>(٢)</sup> حكم  
العله بل كونه نامياً بالحول بمنزلة الوصف الأخير من عدة ذات وصفين فلا  
يجوز تمجيل الزكاة قبل الحول <sup>(٢)</sup> كما لا يجوز تمجيل الكفارة قبل الحنث  
وتمجيل الصلاة قبل الوقت .

وعند / <sup>(٣)</sup> الشافعى : النصاب قبل الحول طة تامة لتوجب الزكاة <sup>(٤)</sup>

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٣٦ / ١ ) من ( أ )

جعل مالك رحمه الله : النصاب وكونه نامياً بالحول على ذات وصفين ،  
فيكون النماء بالحول آخر وصف العلة . انظر النامى شرح الحسامى  
٠ ( ٦٥ / ٢ )

( ٢ ) انظر رأى الامام مالك فى بداية المجتهد ( ٢٧٤ / ١ ) الشرح الكبير  
( ٤٣١ / ١ ) القوانين الفقهية ص ( ٩٩ ) .

فقد جعل الامام مالك رحمه الله شرطين لاجراء الزكاة وهما : النصاب  
وحولان الحول . وانظر الموطأ ( ٢٤٦ / ١ ) فما بعدها فى الزكاة ،  
باب الزكاة فى العين من الذهب والورق . وانظر المنتقى للبايجى  
( ٩٢ / ٢ ) قال البايجى : قال ابن المواز احتج مالك والليث فى ذلك  
بالصلاة . قلت : معنى كما لا يجوز اداء صلاة المقيم قبل وقتها ،  
لا يجوز اداء الزكاة قبل وقتها .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٣٠ / ١ ) من ( هـ ) .

( ٤ ) قال فى المذهب ( ١٦٦ / ١ ) : وان ملك النصاب جاز تقديم زكاته قبل  
الحول لما روى على كرم الله وجهه أن العباس رضى الله عنه سأل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ليحجل زكاة مال قبل محلها ،  
===

ليس فيها شبه <sup>(١)</sup> الأسباب ، بل الحول أجل آخر المطالبة عن صاحب المال تيسيرا كالسفر في حق الصوم ، ولهذا صح التعجيل قبله ، ولو كان وصف كونه حوليا من العلة لما صح التعجيل قبله ، كما لو عجل قبل تمام النصاب أو قبل أن تجعل الأهل سائمة .

وإذا كان كذلك وقع المؤدى زكاة فير موقوفه على حلول الأجل كالدَّيُون إذا عجل الدين ، وكالسافر إذا صام صح فرضا وكالمقيم / <sup>(٢)</sup> إذا صلى في أول الوقت .

وإذا وقع المؤدى زكاة ، لم يمكن له <sup>(٣)</sup> أن يسترد من الفقير ولا من الإمام عند هلاك النصاب قبل الحول ، أو عدم <sup>(٤)</sup> تمامه عند الحول . كذا في الأسرار .

وعندنا هو في أول الحول <sup>(٥)</sup> علة اسما ، لأنه أي النصاب ( وضع له ) أي لا يجاب الزكاة شرما ، ولهذا تضاف الزكاة إليه ( ومعنى لكون النصاب مؤثرا ) في حكمه وهو الوجوب ، لأن الغنى يوجب المواساة أي الاحسان <sup>(٦)</sup> إلى الغير <sup>(٧)</sup> بقوله تعالى : ( وأحسنوا ) <sup>(٨)</sup> ( وانفقوا ) <sup>(٩)</sup> والغنى في النصاب دون وصفه وهو النماء .

=== فرض له ذلك ، ولأنه حين مال أجل للرفق فجاز تعجيله قبل محله كالدين المؤجل ودية الخطأ . اهـ

( ١ ) في ( ب ، ج ) : شبهة .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢١٤ / أ ) من ( ب ) .

( ٣ ) في ( د ) : شبهة .

( ٤ ) في ( ج ) : عدم .

( ٥ ) في ( د ) : الحوم .

( ٦ ) في ( ج ) : والاحسان .

( ٧ ) في ( ج ، هـ ) : الفقير .

( ٨ ) سورة البقرة آية ( ١٩٥ )

( ٩ ) ، الحديد ، ( ٧ ) .

ولما كان متراخيا الى وصف لا يستقل بنفسه أشبه العلل ، وكان هذه الشبهة  
 " . . . " أن النصاب أصل النماء وصف ومن حكمه أنه لا يظهر وجوب الزكاة ففى  
 أول الحول قطعا بخلاف ما ذكرنا من البيوع

ثم لو كان الحكم متراخيا الى ما هو علة حقيقة غير مضافة (١) الى النصاب  
 كان النصاب سببا حقيقيا (٢) ، كما بينا فى دلالة السارق فاذا تراخى الى ما  
 هو شبهه بالعلل كان له شبه بالأسباب أيضا .

ثم بين جهة العلية فى النصاب وجهة أصالتها فقال : ولما كان أى  
 الحكم / (٣) متراخيا الى وصف لا يستقل أى لا يستند بنفسه أشبه — أى  
 النصاب — العلل ، اذ السبب الحقيقى أن يتراخى الحكم عنه الى ما هو  
 مستقل بنفسه غير مضاف الى السبب ، كما (٤) فى دلالة السارق ولم يوجد  
 وكان هذا الشبه أى شبه العلة — غالبا ، لأن النصاب أصل والنماء  
 وصف ، معنى شبه العلة للنصاب من جهة نفسه .

وشبه السبب من جهة توقف الحكم على النماء الذى هو وصفه وتابع له .  
 فيرجح الشبه الذى يثبت له من جهة نفسه لأصالته على الشبه الذى  
 ثبت له من جهة وصفه .

ومن حكمه أى حكم النصاب الذى بينا أنه علة تشبه الأسباب — أنه  
 لا يظهر وجوب الزكاة فى أول الحول قطعا .

(١) فى (ج) : مضاف .

(٢) فى (ب ، ج) : حقيقة .

(٣) آخر الورقة (٢١٤/ب) من (ب) .

(٤) فى (د) : كان ، وهو خطأ .

الضمير للشأن وقوله : ( قطعاً ) داخل في النفي بمعنى لا يمكن القول بوجودها في أول الحول بطريق القطع ، وإن وجد أصل العلة ، لغوات الوصف عنها ، وهو النماء ، إذ العلة الموصوفة بوصف لا تعمل بدون الوصف ، كالأرض طلة لوجوب العشر أو الخراج <sup>(١)</sup> بصفة النماء تحقيقاً أو تقديراً <sup>(٢)</sup> بالتمكن من الزراعة ، فإذا فات هذا الوصف من الأرض لم تنبثق سبباً للوجوب .

( بخلاف ما ذكرنا من البيوع ) بمعنى البيع الموقوف ، والبيع بشرط الخيار ، فإن العلة بركتها ووصفها موجودة قبل وجود الإجازة والشرط ، إلا أن حق المالك والتعليق بشرط يمنعان ثبوت الحكم ، فعند زوال المانع يثبت <sup>(٣)</sup> الحكم من أول الإيجاب بلا شبهة ، فلذلك يملك المشتري البيع بزوائده المتصلة والمنفصلة .

وبخلاف المسافر إذا صام في شهر <sup>(٤)</sup> رمضان ، والمقيم إذا صلى في أول الوقت ، فإن المؤدى يقع عن الواجب بلا شبهة ، لوجود العلة مطلقاً بصفتها <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) في ( د ) : أول الخراج .

( ٢ ) في ( ج ) : وتقديراً .

( ٣ ) ما بين المعقوفتين مطس في ( أ ) .

( ٤ ) الكلمة ساقطه من ( د ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٣٧ / أ ) من ( أ ) .



ولما أشبه العلل وكان ذلك أصلاً كان الوجوب ثابتاً من الأصل في التقدير  
حتى صح التعجيل ولكنه يصير زكاة بعد الحول .

ولما أشبه (١) النصاب العلل وكان أى النصاب أو شبه العلل فيه  
أصلاً كان وجوب الزكاة ثابتاً من الأصل في التقدير ، لأن الوصف (٢) متى  
ثبت وهو لا يقوم بنفسه ، بل يقوم بالوصف استند الى أصل النصاب ، وصار  
من أول الحول متصفاً بأنه حولى ، كرجل يعمش مائة سنة يكون الموصوف بهذا  
البقاء ذلك الوليد بعينه من أول ما ولد الى هذا الزمان .

وانذا استند الوصف استند الحكم وهو الوجوب الى أوله أيضاً ، فيصح  
تعجيل الزكاة قبل تمام الحول — على خلاف ما قاله مالك رحمه الله (٣) —  
لوقوع الأداء بعد وجود أصل العلة / (٤)

لكنه أى المعجل يصير زكاة بعد الحول — على خلاف ما قاله الشافعى (٥)  
رحمه الله — لعدم وصف العلة في الحال ، فاذا تم الحول ونصابه كامل  
جاز المؤدى عن الزكاة لا يستناد الوصف الى أول الحول .

وان لم يكن كاملاً كان المؤدى تطوعاً ، حتى لو كان أداء (٦) السى  
الفقير / (٧) لم يكن له ولاية الاسترداد منه بحال ، لأن القرية قد تمت

(١) فى (د) : اشتبه .

(٢) فى (د) : الأصل . وهو خطأ .

(٣) أى ما قاله من اشتراط تمام الحول .

(٤) آخر الورقة (٨٩/ب) من (ج) .

(٥) انظر ما قاله الشافعى فيما اشترطه فى تعجيل الزكاة .

(٦) فى (ج) : ادأوه .

(٧) آخر الورقة (٢١٥/أ) من (ب) .

.....

---

بالوصول الى يده وان لم يتم زكاة .

وان أراء الى الامام كان له أن يسترد منه اذا كان قائما في يده .

لأن الدفع اليه لا يزيل ملكه عن المدفوع .

قان قيل : لو عجل الزكاة الى الفقير فصار غنيا قبل الحول أو ارتد

والعيان بالله ثم تم الحول والنصاب كامل جاز المؤدى عن الزكاة كذا فـ  
التجنيش . (١)

ولو صار المؤدى زكاة بعد الحول لشرطت أهلية المصرف عند تمام

الحول كما شرط كمال النصاب .

قلنا : وصف كون النصاب حوليا وان ثبت بعد تمام الحول ، لكه

يثبت مستندا الى أول السبب بحكمه كما بينا ، فيصير المؤدى زكاة عند تمام

الحول من حين الأداة لا مقتصر على تمام الحول فيعتبر أهلية المصرف عند

الأداة لا عند تمام الحول ، فكان استغناؤه وارتداده قبل الحول وبعده سواء

والحول ليس بمعنى الأجل كما زعم الخصم / (٢) لأن الاجل يسقط

بموت المدين وموت الدين حالا ويؤخذ من تركته ، وموت صاحب المال فـ

أثناء الحول ههنا يسقط الواجب ، ولا يؤخذ من تركته .

وكذا المدين يملك اسقاط الأجل ، ولا يملك صاحب المال ههنا

اسقاط الحول ، فعرفنا أنه ليس بمعنى الأجل والله اعلم .

---

(١) هذا الكتاب لم أجده .

وقال الكاساني : ولو دفع الامام المعجل الى فقير فأيسر الفقير قبل تمام

الحول أو مات أو ارتد جاز عن الزكاة عندنا . انظر بدائع الصنائع

٥٢/٢ .

(٢) آخر الورقة (١٢٦/١) من (٥) .

وكذلك مرض الموت علة لتغير الأحكام اسما ومعنى الا أن حكمه يثبت به  
يوصف الاتصال بالموت فأشبهه الأسباب من هذا الوجه وهو علة في الحقيقة

قوله : ( وكذلك ) أى ومثل النصاب مرض الموت علة لتغير الأحكام  
أى الأحكام التى تتعلق بالمال ، من تعلق حق الوارث به ، وحجر المريض  
عن التبرع بما تعلقا به حق الوارث من الهبة والصدقة والمعاينة والوصية  
ونحوها - اسما ، لأنه <sup>(٢)</sup> وضع فى الشرع للتغير من الاطلاق الى الحجر  
ومعنى ، لأنه مؤثر فى الحجر عن التصرف / <sup>(٣)</sup> فيها هو حق الوارث بعد الموت  
كما أشار اليه النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث سعد بن مالك : " انك لأن  
تدع ورثتك أغنياً خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس " <sup>(٤)</sup> فمنعه من <sup>(٥)</sup>  
التبرع فيها وراء الثلث لحق الورثة ، الا أن أى لكن حكم المرض وهو الحجر  
من التصرف يثبت بالمرض بوصف اتصاله بالموت ، وهو وصف يشبه العلل ،  
فأشبهه الأسباب / <sup>(٦)</sup> من هذا الوجه .

وهو أن الحكم توقف على أمر آخر كتوقف وجوب الزكاة على النماء .  
<sup>(٧)</sup>  
ولما كان هذا الوصف معدوما فى الحال لم يثبت الحجر باتا ، حتى  
لو وهب المريض جميع ماله وسله الى الموهوب له يصير ملكا له فى الحال ، لأن

( ١ ) فى ( د ) : التنزع .

( ٢ ) أى مرض الموت .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٣٧ / ب ) من ( أ )

١٠١ هـ - جزء من حديث متفق عليه .

أخرجه البخارى ( ٣٦٣ / ٥ ) فى الوصايا ، باب أن يترك ورثته أغنياً

خير من أن يتكففوا الناس .

وأخرجه مسلم فى ( ١٢٥٠ / ٣ ) فى الوصية ، باب الوصية بالثلث .

( ٥ ) فى ( ج ) : من .

( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٣١ / ب ) من ( هـ ) .

( ٧ ) فى ( ب ) : تاما .

وهذا أشبه بالعلل من النصاب وكذلك شراء علة للمعتق لكن بواسطة هـى من موجبات الشرى وهو الملك فكان عليه يشبه السبب كالرمى .

العلة لم تتم بوصفها فإذا اتصل به الموت تمت العلة ، واتصف المرض بكونه مرضا ميتا من أول وجوده ، لأن الموت يحدث بالآلام تجتمع وعوارض مزيلة لقوى الحياة ، وهذه العوارض ثابتة من ابتداء (١) المرض ، فيضاف إليها كلها بمنزلة جراح متفرقة سرت الى الموت ، فانه يضاف الى الكل دون الأخير .

وإذا استند الوصف (٢) الى أول المرض استند بحكمه وهو الحجر ، فمسير كانه تصرف بعد الحجر فلا ينفذ الا بإجازة صاحب الحق . (٣)

وإذا برى (٤) من المرض كان تصرفه نافذا ، لأن العلة لم تتم بصفتها .

( وهذا ) أى المرض ( أشبه بالعلل من النصاب ) ، لأن الوصف الذى تراخى الحكم اليه وهو الموت حادث به فان ترادف الآلام التى تحدث بالمرض مفض الى الموت ، فكان بمنزلة علة العلة بخلاف النصاب فان الوصف فيه ليس بحادث به كما بينا .

قوله : ( وكذلك ) أى ومثل ما ذكرنا من النصاب وغيره : شراء القريب علة للمعتق (٥) شبيهة بالأسباب ، وذلك لأن علة الحكم اذا أضيفت الى

( ١ ) آخر الورقة ( ٢١٥ / ب ) من ( ب ) .

( ٢ ) أى الموت .

( ٣ ) أى الوارث .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٩٠ / أ ) من ( ج ) .

( ٥ ) اتفق جمهور الفقهاء على أنه يعتق على الرجل بالقرابة الا داود وأصحابه قالوا : لا يعتق أحد على أحد من قبل قريب .

.....  
 علة أخرى كان الحكم مضافا الى الأولى بواسطة الثانية كحكم المقتضى مضافا الى  
 المقتضى بواسطة المقتضى . وكانت <sup>(١)</sup> العلة الاولى بمنزلة علة توجب الحكم  
 بوصف هو قائم بالعلة . فكما أن الحكم هناك <sup>(٢)</sup> يضاف الى العلة دون  
 الصفة ، فهنا أيضا يضاف الى العلة دون الواسطة ، فمن حيث ان العلة  
 الأخيرة بحكمها تضاف الى الأولى كانت الأولى علة ، ومن حيث انها  
 لا توجب الحكم الا بواسطة أخذت شبهها بالسبب فثراء القريب علة للمتق  
 بواسطة الملك ان الشراء <sup>(٣)</sup> يوجب الملك والملك في القريب يوجب  
 العتق بقوله عليه الصلاة والسلام : " من ملك ذا رحم محرر منه عتق عليه " <sup>(٤)</sup>

=== والجماهير اختلفوا فيمن يعتق من لا يعتق بعد اتفاقهم على ان  
 يعتق على الرجل ابوه وولده .  
 فذهب مالك : الى أنه يعتق على الرجل أصوله وفروعه والفرع المشاركة  
 في الأصل القريب .  
 وذهب الشافعي : الى أنه يعتق عليه أصوله وفروعه فقط .  
 وذهب الاحناف : الى وجوب عتق كل ذى رحم محرر بالنسب كالعم  
 والعمة والخال والخالة وبنات الأخ .  
 انظر : بداية المجتهد ( ٢ / ٢٧٠ ) والسهدب ( ٢ / ٢١٥ ) .

- ( ١ ) في ( ب ، ج ) : فكانت .  
 ( ٢ ) أي الحكم وهو وجوب الزكاة مضاف الى النصاب دون النساء .  
 ( ٣ ) ما بين المعقوفتين مطس في ( أ ) .  
 ( ٤ ) الحديث أخرجه أبو داود في ( ٢٥٩ / ٤ ) في العتق ، باب فيمن  
 ملك ذا رحم محرر بلفظ " من ملك ذا رحم محرر " .  
 وأخرجه الترمذي في ( ٦٤٦ / ٣ ) في الاحكام ، باب ما جاء فيمن  
 ملك ذا رحم حديث ( ١٢٦٥ ) .  
 وأخرجه ابن ماجه في ( ٨٤٣ / ٢ ) في العتق ، باب من ملك ذا رحم  
 محرر فهو حر حديث ٢٥٢٤ .

.....

---

فيمصير العتق مضافا الى الشراء ، لكون الوساطة وهى الملك من موجباته ، فكان شراء القريب اعتقا حتى لو اشتراه ناويا عن الكفارة / <sup>(١)</sup> يتأدى به ولكنه أخذ شبهها بالسبب باعتبار تخلل الوساطة التى هى من موجباته كالرمى علة تامة للقتل ، ولكن له شبه بالسبب من حيث انه يوجب تحريك السهم ومضيه فى الهواء ونفوذ فى المقصود بالرمى <sup>(٢)</sup> وذلك هو المؤثر فى <sup>(٣)</sup> هوى الروح <sup>(٤)</sup> . والحكم تراخى عن الرمي الى وجود هذه الوسائط ، حتى لم يجب القصاص بمجرد الرمي ، الا أن هذه الوسائط لما كانت من موجبات الرمي ، كان الرمي علة لا سببا ، كالشراء للعتق / <sup>(٥)</sup> حتى وجب القصاص على الرامي ولم تصر هذه الوسائط شبهة <sup>(٦)</sup> فى وجوب القصاص .

---

== وأخرجه أحمد فى مسنده (١٥٠/٥ ، ١٨) .

وأورد الحافظ ابن حجر فى فتح الباري \* (٢١٢/٢) قول البخارى : ( لا يصح وقال على ابن المدينى : هو حديث منكر ) ونقل الحافظ قول البيهقى فى اسناد هذا الحديث : ( وهم فيه ضمرة والمحمفوظ بهذا الاسناد : " نهى عن بيع الولاء وعن هبته ) . ونقل الحافظ عن الترمذى : ( لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ ) . وقال الحافظ : ان الحاكم رد هذا - أى قول البيهقى فى ضمرة - بأنه روى من طريق ضمره الحديثين بالاسناد الواحد . وقال الحافظ : وصححه ابن حزم وابن القطان .

(١) آخر الورقة (٢٣٨/أ) من (أ) .

(٢) فى (د) بالرمى .

(٣) فى (د) : زهوق .

(٤) زهوق الروح : خروج الروح . انظر المغرب (٣٢٥/١) .

(٥) آخر الورقة (٢٣٢/أ) من (هـ) .

(٦) فى (ب) : شبهة ، وهو تحريف .

وإذا تعلق الحكم بوصفين مؤثرين كان آخرهما وجودا علة حكما ، لأن الحكم يضاف اليه لرجحانه على الأول بالوجود عنده ومعنى لأنه مؤثر فيه

قوله : ( وإذا تعلق الحكم بوصفين مؤثرين ) — احتزبه عما إذا توقف الحكم / <sup>(١)</sup> على وصفين أحدهما مؤثر فيه دون الآخر فإن الوصف المؤثر هو العلة والآخر شرط <sup>(٢)</sup> — كان آخرهما <sup>(٣)</sup> وجودا علة حكما ، لأن الحكم يوجد عنده ويضاف اليه ، ومعنى لأنه مؤثر فيه ، لا اسما ، لأن العلة تتسم بالوصفين جميعا ، فلا يطلق اسم العلة / <sup>(٤)</sup> على أحدهما بطريق الحقيقة وإنما يضاف الحكم اليه دون الأول ، وإن شاركه الأول في إيجاب الحكم ، لأنه ترجح على الأول بوجود <sup>(٥)</sup> الحكم عنده ، فيضاف الحكم اليه .

ولا يقال : كما شاركة في الإيجاب ينبغي أن يضاف اليهما جميعا لأننا نقول لما ترجح على الأول بوجود <sup>(٦)</sup> الحكم عنده عدم حكم الأول تقميرا ، لأن العلة تارة تنعدم بمعارضة الراجح وتارة تنعدم بمعنى فس ذاتها فانعدم <sup>(٧)</sup> الأول بالراجح ، وصار الحكم مضافا إلى الوصف الأخير كما في الن <sup>(٨)</sup> الأخير في السفينة والقدح الأخير في السكرودة أحد الزوجين ، فإن الحكم فيها يضاف إلى الوصف الأخير وفي اسلام / <sup>(٩)</sup> أحد

(١) آخر الورقة (٢١٦/أ) من (ب) .

(٢) في (ب ، ج) : شرطه .

(٣) في (د) : أحدهما .

(٤) آخر الورقة (١٢٦/ب) من (د) .

(٥) في (ب) : لوجود .

(٦) في (ب ، ج ، د) : لوجود .

(٧) في (ب) : وانعدم .

(٨) في (ب) : القن .

(٩) آخر الورقة (٩٠/ب) من (ج) .

.....

---

الزوجين كان ينبغي أن يكون كذلك ، غير أنا ما أضفنا الفرقة اليه ، لأنه  
عاصم على ما عرف . كذا ذكر الامام فخر الاسلام رحمه الله في بعض مصنفاته .<sup>(١)</sup>  
وقال القاضي الامام ابو زيد : ( أن الحكم انما يضاف الى الوصف الأخير ،  
لأن ما مضى انما يصير موجبا بالأخير ثم الحكم يجب بالكل فيصير الوصف الأخير  
كعلة العلة )<sup>(٢)</sup> فكان له حكم العلة .

وذلك مثل القرابة المحرمة للنكاح والملك للعتيق في القريب ، فان كل  
واحد منهما مؤثرا فيه .<sup>(٣)</sup>

أما القرابة فلأن العتيق صلة والقرابة تلزم في احوال الصابة .<sup>(٤)</sup> والملك  
موجب للقطع فلاستلزامه الاستدلال ، فوجب صيانة هذه القرابة عنه .

ألا ترى أنها صينت عن أدنى الرقين وهو النكاح احترازاً عن القطع  
فلأن تصان عن أعلاهما كان أولى .

وكذا الملك مؤثر في ايجاب الصلات<sup>(٥)</sup> حتى استحق العبد النفقة  
على مولاه بالملك /<sup>(٥)</sup> حتى لو كان العبد بين اثنين تلزمهما النفقة بغير  
الملك والنفقة صلة والزكاة تجب صلة للفقراء بالملك وكذا العشر .

واذا<sup>(٦)</sup> ظهر التأثير للوصفين وعدم الحكم بفوات أحدهما كـ بيان  
المجموع علة واحدة ، ثم الحكم يضاف الى الوصف الأخير منهما وجودا .

---

(١) انظر أصول البرزوى بهامش كشف الاسرار (١١٩/٤) في مسألة فساد  
الوضع .

(٢) انظر تقويم أصول الفقه (٧١٥/٢) وعارة الامام ابو زيد ( أن الحكم  
يضاف الى أوصاف العلة ... علة العلة ) .

(٣) في ( ب ، ج ، هـ ) : في القريب .

(٤) في ( د ) : الصلاة . وهو خطأ .

(٥) آخر الورقة ( ٢٣٨ / ب ) من ( أ ) .

(٦) في ( ب ، ج ) : فإذا .



وللأول شبهة العلل حتى قلنا : ان حرمة النساء ثبت بأحد وصفى علة  
الرها ، لأن الرها النسبة شبهة الفضل فيثبت بشبهة العلة .

فإذا كانت القرابة سابقة ثم وجد الطك كان العتق مضافا اليه حتى  
صار المشتري معتقا وكان الشراء اعتاقا فيجوز أن يقع عن الكفارة / (١) عند النية  
ويخرج المكلف به عن العهدة ، لأنه تحرير رقبة على قدر ما لزمه بالنص ،  
ولو كان مضافا اليهما بعد / (٢) وجود الوصف الثاني لما كان الشراء اعتاقا  
ولما وقع عن الكفارة ، كاعتاق أم الولد .

ومتى تأخرت القرابة أضيف العتق اليها (٣) حتى لو ورث اثنان  
عدا مجهول النسب ، أو اشترياه ثم ادعى أحدهما أنه ابنه غرم لشريكه  
قيمة نصيبه لأن القرابة التي هي آخر الوصفين وجودا حصلت بصنعه (٤)  
فيضاف العتق اليه ويجعل الدعي معتقا بواسطة القرابة ، كما جعل  
المشتري معتقا بواسطة الطك .

قوله : وللأول أى وللوصف الأول شبهة العلل لكونه مؤثرا في الحكم  
ولكونه أحد ركني العلة كالثاني ، وهو اختيار الصنف وفخر الاسلام (٥)  
رحمهما الله .

وذكر القاضي الامام أبو زيد وشمس الاثمة رحمهما الله : أن وجود  
بعض ما يتم له بانضمام معنى آخر اليه كأحد شطري البيع ، وأحد وصفى علة

(١) آخر الورقة (٢١٦/ب) من (ب) .

(٢) ، ، (٢٢٢/ب) من (هـ) .

(٣) في (ب) : اليهما .

(٤) في (ب) : بصفة .

(٥) انظر اصول الجردوى بهامش كشف الاسرار (١٩٥/٤) .

.....

---

الربا من الأسباب المحضة ، لأن الحكم لا يثبت <sup>(١)</sup> ما لم تتم العلة ، فكان البدأ <sup>(٢)</sup> معتبرا لتماحه ، وكان كالطريق الى <sup>(٣)</sup> المقصود عند غيره ، وذلك الغير ليس بضاف اليه فيكون سبب محضا .

وقلنا : انه ليس بسبب ، اذ <sup>(٤)</sup> هو ليس بطريق موضوع لثبوت الحكم لعلته ، بل هو مؤثر في اثبات الحكم ، ومن أركان العلة كما بينا فلم يكن سببا وليس بعلة بنفسه أيضا لغوات الشطر الثاني من العلة لكن له شبهة العلة لكونه / <sup>(٥)</sup> أحد ركني العلة او أركانها .

ولهذا قلنا : ان حرمة النساء تثبت بأحد وصفي علة الربا ، وهما الجنس والقدر ، حتى لو أسلم قوهما في قوهي <sup>(٦)</sup> لا يجوز لوجود الجنس ، ولو أسلم شعيرا في حنطة أو حديدا في رصاص لا يجوز أيضا ، لوجود القدر .

وذلك لأن ربا النسيئة شبهة الفضل فان للنقد مزية على النسيئة عرفا وعادة ، حتى كان <sup>(٧)</sup> الثمن في البيع نسيئة <sup>(٨)</sup> أكثر منه في البيع بالنقد ، فيثبت بشبهة <sup>(٩)</sup> العلة ، لأن حرمة النسيئة مبنية على الاحتياط ، وهي أسرع ثبوتا من حرمة الفضل ، لقوله عليه الصلاة والسلام

- 
- (١) في تقويم الأدلة : لا يجب . انظر (٧٠٩/٢) .  
 (٢) في (ج) : البدأ .  
 (٣) تنية كلام أبي زيد في التقويم ( ... ) وكان كالطريق اليه ، فلا يضاف الحكم اليه بوجه . انظر : تقويم أصول الفقه (٧٠٩/٢) .  
 وانظر أصول السرخسي (٣١٠/٢) .  
 (٤) في (ب ، ج) : أو .  
 (٥) آخر الورقة (١/٩١) من (ج) .  
 (٦) أي ثوب قوهي منسوب الى قوهستان ، كورة من كور فارس .  
 انظر المغرب (٢٠١/٢) .  
 (٧) ما بين المعقوفتين طس في (أ) .  
 (٨) في (ب ، ج ، د) : بنسيئة .  
 (٩) في (ب ، ج) : شبهة .

.....

\* اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يدا بيد<sup>(١)(٢)</sup> /  
 فيجوز أن يثبت بأحد الوصفين الذي له شبهة<sup>(٣)</sup> / العلة ، ولا يثبت به  
 حرمة الفضل ، لأنها أقوى الحرمتين ، ولها علة معلومة في الشرع ، فلا يثبت  
 بما هو دونهما في الدرجة .

ولا يقال : لو ثبت<sup>(٤)</sup> حرمة شبهة الفضل بشبهة<sup>(٥)</sup> / العلة<sup>(٦)</sup>  
 لزم توزيع الحكم على أجزاء العلة ، وهو باطل .

لأننا نقول بثبوت حرمة النسبثة بأحد الوصفين باعتبار أنه علة تامة  
 لثبوتها لا باعتبار التوزيع ، ان التوزيع أن يثبت بأحد الوصفين بعض حرمة  
 الفضل ، ولم يثبت شيء منها به .

ولا يلزم عليه أن حرمة شبهة الفضل الثابتة بالجودة لا تثبت بهذه  
 العلة ، كما تثبت حرمة شبهة الفضل الثابتة بالمعينة ، حتى لو باع ثوبا  
 جيدا بثوب ردي من جنسه بجوز ، لأن اعتبار الجودة سبقت بالشرع ففسى  
 باب الرها ، فصارت كالعدم حكما .

ألا ترى أنها ساقطة الاعتبار عند وجود الوصفين فعند وجود وصف واحد

---

(١) قال الحافظ في الدراية : ( ١٤٧/٢ ) : لم أجده بهذا اللفظ  
 والذي وجدته في حديث عباد في الأشياء الربوية : فإذا اختلفت  
 هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم . . . . .

وانظر تخريج حديث عباد ص ( ٢٢٧ ) .

(٢) آخر الورقة ( ٢٣٩/أ ) من (أ) .

(٣) ، ، ( ١٢٧/أ ) من (د) .

(٤) في (ب ، ج) : ثبت .

(٥) في (د) : لشبهة .

(٦) آخر الورقة ( ٢١٧/أ ) من (ب) .

والسفر علة للرخصة اسما وحكما لا معنى فان المؤثر هي المشقة لكن السبب اقيم مقامها  
تسيرا

أولى ، فأما (١) الدينية والعينية ثابتتان بصنع العباد ، فلا بد من اعتبارهما  
في باب البرها كالتفاوت بين العقلية وغير العقلية .

قوله : ( والسفر علة للرخص ) الثابتة به ( اسما ) ، لأن الرخص  
تنسب اليه في الشرع ، حيث يقال : رخصة السفر الافطار والقصر وكذا  
وكذا ( وحكما ) ، لأن الرخص تثبت متصلة به ، حتى اذا جاوزهمسوت  
المصر قصر الصلاة ، ولو طلع الفجر من يوم رمضان في هذه الحالة كان له  
أن يفطر ، فكان علة حكما .

وانما لم يثبت به رخصة الفطر فيها اذا شرع في الصوم ثم سافر ، لأن  
الشروع فيه (٢) قد أوجب الاتمام ، والعارض اختياري (٣) فلا يؤثر في  
إباحة الافطار بعد ، بخلاف المرض .

وليس بعلة معنى ، لأن الرخصة تعلقت بالمشقة في الحقيقة  
دون نفس السفر ، لأنها هي المؤثرة في إيجاب الرخصة التي منها على  
اليسر والسهولة (٤) كما أشار الله تعالى اليه بقوله : ( يريد الله بكم اليسر  
ولا يريد بكم العسر ) (٥) الا أن ثبوت الرخصة أضيف الى السفر دون حقيقة  
المشقة ، لأنها أمرها لمن يتفاوت أحوال الناس فيه ، فلا يمكن الوقوف على

(١) في ( ب ، ج ) : أما .

(٢) . الكلمة ساقطة من ( ج ) .

(٣) الكلمة مطسمة في ( ج ) .

(٤) الكلمة ساقطة في ( ج ) .

(٥) سورة البقرة آية ( ١٨٥ ) .

واقامه الشئ \* مقام غيره نوعان : أحدها : اقامة السبب الداعي مقام المدعو كما في السفر والمرض . والثاني : اقامة الدليل مقام المدلول كما في الخبر عن المحبة ، أقيم مقام المحبة في قوله : ان احببتني فأنت طالق وكما في الطهر أقيم مقام الحاجة في اباحة الطلاق .

حقيقته ، فأقام الشرع السفر المخصوص / <sup>(١)</sup> مقام المشقة ، لأنه سبب المشقة في الغالب .

وأبدأ <sup>(٢)</sup> يضاف الحكم الى علة العلة عند تعذر اضافته الى العلة فلذلك <sup>(٣)</sup> دار الحكم مع السفر وجودا وعدما .

ولما أفضى تقرير الشيخ الى اقامة الشئ \* مقام غيره شرع في بيانه .

فقال : وهو نوعان أى وضع الشئ \* مقام غيره بطريقتين .

أحدهما : اقامة السبب الداعي الى الشئ \* مقام المدعو اليه كما في / <sup>(٤)</sup> السفر والمرض ، فان السفر أقيم مقام المشقة على ما بينا ، وكذا المرض ، لأن العلة المعنوية مالها أثر في ايجاب الحكم ، ولا أثر لنفس المرض في ايجاب / <sup>(٥)</sup> الرخصة بل الموجب الحقيقي معنى تحته وهو خوف التلف وأزدياد المرض ، لكن لما كان السبب أمرا باطنا سقط اعتباره . في اضافة الحكم اليه ، فصار <sup>(٦)</sup> الحكم متعلقا بالمرض الذي هو سبب الخوف

( ١ ) آخر الورقة ( ب / ٩١ ) من ( ج )

( ٢ ) في ( ب ، ج ) : أبدأ .

( ٣ ) في ( د ) : فكذلك .

( ٤ ) آخر الورقة ( ب / ٢٣٩ ) من ( أ ) .

( ٥ ) ، ، ( ب / ٢١٧ ) من ( ب ) .

( ٦ ) في ( د ) : وصار .

.....  
 والمشقة ، وهذا دون السفر ، لأن السفر يوجب المشقة بكل حال .

فأما المرض فقد يوجب خوف التلف والمشقة وقد لا يوجب فلهذا  
 تعلق الرخص بنفس السفر ، ولم يتعلق بطلاق المرحض ، بل تعلقت  
 بما هو سبب المشقة (١) منه .

والثاني اقامة الدليل مقام المدلول .

والفرق بينهما أن السبب لا يخلو عن تأثيره في السبب (٢) أو  
 افضاء اليه والدليل يخلو عن ذلك ، بل يحصل به العلم بالمدلول لا غير  
 كذا قيل .

( كما في الخبر ) أي الاخبار ( عن المحبة ) (٣) فانه قام مقام  
 المحبة فيما اذا قال لامرأته : ان كنت تحبينى فأنت طالق فقالت أحبك ،  
 لأن اخبارها دليل على وجود ما جعله شرطاً ، فاقيم مقام المدلول عند تعذر  
 الوقوف عليه ، ولكنه مقتصر على المجلس ، حتى لو أخبرت عن المحبة  
 خارج المجلس لا يقع الطلاق ، لأنه يشبه التخيير من حيث انه جعل الامر  
 الى اخبارها ومحبتها ، والتخيير مقتصر على المجلس .

ولو كانت كاذبة في الاخبار يقع (٤) الطلاق فيما بينه وبين الله  
 تعالى ، لأن حقيقة المحبة لا يوقف عليها من جهة غيرها ولا من جهتها  
 لأن القلب متقلب لا يستقر على شيء ، وما لا يوقف عليه يتعلق بالحكم

(١) سبب المشقة هو خوؤ التلف وازدياد المرض .

(٢) في (د) : السبب .

(٣) آخر الورقة (٢٣٣/ب) من (هـ) .

(٤) في (د) : لا يقع وهو خطأ .

وقد كتب في هامش (أ) : صح بخط الشارح يقع بلا لا .

بدليله كالسفر مع المشقة والنوم مع الحدث . فصار الشرط الاخبار عن المحبة وقد وجد / (١) فثبت (٢) الحكم كذا في شرح المبسوط (٣) لفخر الاسلام رحمه الله .

وكما في الطهر أى الطهر الخالى عن الجماع أقيم مقام الحاجة الى الطلاق في اباحة الطلاق وبما أنه أن الطلاق أمر محظور في الأصل لما فيه من قطع النكاح السنون ، ولكن المحظور قد يحل مباشرته للضرورة ، كتناول المهنة وقد تقع الحاجة الى الطلاق عند العجز عن الضى على مقتضى العقد واقامة حقوق الله تعالى المتعلقة بالنكاح ، فلولم يقدر على الطلاق لانقلب النكاح المشروع للمصالح مفسده ، فشرع الطلاق للحاجة اليه ، ثم هي أمر باطن لا يوقف عليه ، فأقيم دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجد الرغبة اليها وهو الطهر الخالى عن الجماع مقام حقيقة الحاجة تيسيرا .

قال شمس الأئمة / (٤) : فيه ثلاثة أوجه من الغتة / (٥)

احدها : الضرورة / (٦) والعجز عن الوقوف على حقيقة العلة كما في المحبة به تعدى الحكم الى الحيض ونحوه .

والثاني : الاحتياط ، كما في تحريم الدواعى في الزنا والاعتكاف

والحج .  
والثالث : دفع الحرج كما في السفر والطهر .. (٧)

=== وما أثبتناه هو الصواب وهو كذلك مطابق لما في كشف الاسرار .  
انظر كشف الاسرار (٢٠١/٤) .

(١) آخر الورقة (١٢٧/ب) من (د) .

(٢) في (ب ، ج) : فثبت .

(٣) لم اقف عليه .

(٤) آخر الورقة (٢٤٠/أ) من (أ) .

(٥) ، ، (١٢/أ) من (ج) .

(٦) ، ، (٢١٨/أ) من (ب) .

(٧) نهاية كلام السرخسى . انظر أصول السرخسى (٢/٢٢٠) .

وأما الشرط فهو في الشريعة عبارة عما يضاف اليه الحكم وجوداً عند " ربي " به  
فالطلاق المعلق بدخول الدار يوجد بقوله أنت طالق عند دخول الدار لا به

قوله : ( وأما الشرط .... فكذا )

الشرط في اللغة : العلامة <sup>(١)</sup> ومنه الشروط للصكوك ، لأنها  
علامات دالة على الصحة والتوقف .

وفي الشريعة : هو عبارة عما يضاف الحكم اليه وجوداً عنده لا وجوباً  
به <sup>(٢)</sup> أي يتوقف عليه وجود الشيء ، بأن يوجد عند وجوده لا بوجوده

(١) انظر : الصحاح (١١٣٦/٣) قال الجوهري ج: الشرط معروف  
وكذلك انشريطة وجمعه شروط وشرائط .

والشرط بالتحريك : العلامة .

والشرط جمعه اشراط .

قال الشوكاني اعترض عليه — أي الشرط بتحريك الراء — بما  
في الصحاح وغيره من كتب اللغة بأن الذي بمعنى العلامة هو  
الشرط بالتحريك وجمعه اشراط ومنه اشراط الساعة أي علاماتها  
وأما الشرط بالسكون فجمعه شروط وهذا جمع الكثرة فيه ، ويقال  
في جمع القلة من اشراط كفلوس وأفلس . اهـ

وأما الشرط بسكون الراء : فانه بمعنى الزام الشيء والتزامه .

انظر في ذلك : القاموس المحيط (٣٨١/٢) قال الفيروز أبادي  
الشرط الزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه كالشريطه .

وانظر ارشاد الفحول للشوكاني (ص ١٥٢) .

(٢) وعرفه الغزالي في المستصفى (١٨٠/٢) : " ان الشرط عبارة عما لا

يوجد المشروط مع عدمه ، لكن لا يلزم أن يوجد عند وجوده " اهـ .

وعرفه القرافي في تنقيح الفصول (ص ٨٢) : " وأما الشرط . فهو

الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته .

وانظر في تعريف الشرط اصطلاحاً في : الفروق (٦٢/١) وأصول

السرخسي (٣٠٣/٢) والنفار (٩٢١) روضة الناظر (ص ٥٥) ===



.....

---

كالدخول في قول الرجل لامراته ان دخلت الدار فأنت طالق . فان الطلاق يتوقف على وجود الدخول وبصير (١) الطلاق عند وجود الدخول مضافا الى الدخول ، موجودا عنده لا واجبا به ، بل الوقوع بقوله : أنت طالق عند الدخول فمن حيث أنه لا أثر للدخول في الطلاق من حيث الشبوت به ولا من حيث الوصول (٢) اليه لم يكن الدخول سببا ولا علة بل كان علامة وحن حيث انه مضاف اليه وجوده كان الدخول شبهها . ١١-١٢ . كان بين العلامة والعلة فسميها شرطا ثم ما يطلق عليه (٣) اسم الشرط ينقسم بحسب الاستقرار خمسة أقسام :

شرط محض . (٤)

---

== وفواتح الرحموت (٢٣٩/١) مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (١٤٥/٢) شرح الكوكب النير (٤٥٢/١) والتلويح (١٤٥/٢)

- (١) في (د) : ويعتبر .
  - (٢) الكلمة ساقطة من (د) .
  - (٣) في (د) : علة . وهو خطأ .
  - (٤) قال ابن عابدين في نسمات الاسحار (ع ١٧٠) وهو - أي الشرط المحض - يتوقف انعقاد العلة للعلة على وجوده ، كما في قوله : ان دخلت الدار فأنت طالق ، فان انعقاد قوله : أنت طالق ، علة لوقوع الطلاق موقوف على وجوده .
- وقد قسم صاحب التلويح والتوضيح الشرط المحض الى حقيقي وجعلى فقال : الشرط المحض اما حقيقى يتوقف عليه الشئ في الواقع ، أو يحكم الشارع حتى لا يصح الحكم بدونه أصلا كالشهود للنكاح ، أو يصح الا عند تعذره كالطهارة للصلاة ، وأما جعلى يعتبره المكلف ويعمله عليه تصرفاته ، اما بكلمة الشرط مثل أن تزوجتك فأنت طالق ،

وقد يقام الشرط مقام العلة كحفر البئر في الطريق هو شرط في الحقيقة ، لأن  
الثقل طلة السقوط والمشى سبب محض لكن الأرض كانت مسكة مانعة

---

وشرط له حكم العلل .

وشرط له حكم الاسباب .

وشرط اسما لا حكما ، فكان مجازا في الباب .

وشرط هو بمعنى <sup>(١)</sup> العلامة الخالصة . كذا ذكر الامام فخر الاسلام <sup>(٢)</sup>

رحمه الله .

أما الأول فهما ذكرنا .

وأما الثاني : فكل شرط لم تعارضه طلة صالحة لاضافة الحكم اليها ،  
فانه اذا كان كذلك صلح أن يقام مقام العلة خلفا عنها ويضاف الحكم اليه

---

=== أو بدلالة كلمة الشرط بأن يدل الكلام على التعليق دلالة كلمة الشرط

عليه مثل : المرأة التي أتزوجها فهي طالق .

انظر : التلويح والتوضيح ( ١٤٥/٢ ) .

( ١ ) في ( د ) : لمعنى .

( ٢ ) أنظر أصول الجزوى بهامش كشف الاسرار ( ٢٠٢/٤ ) وهذا التقسيم

مشى عليه صاحب المنار وصاحب مرآة الاصول .

وزاد السرخسى شرطا سادسا وهو : الشرط الذى فيه شبهة العلة

ومثل له بحفر البئر وهذا الشرط عند المؤلف وغيره هو الشرط الذى

له حكم العلل .

وقسمه الدبوسى الى أربعة أقسام وهى :

١ - شرط محض ٢ - شرط هو فى حكم العلامة المحضة .

٣ - شرط هو فى حكم العلامة المحضة

٤ - شرط صورة ماله حكم ومثل له بقوله : فالشرط الخارج على وفاق

العادة كقوله تعالى : ( وربائبكم اللاتي فى حجوركم ) سورة النساء

آيه ( ٢٣ ) .

===

هل الثقل فصار الحفر إزالة المانع فثبت أنه شرط ولكن العلة ليست بصالحة للحكم ، لأن الثقل أمر طبيعي لا تعدى فيه

وان لم يكن له تأثير في الحقيقة ، لأن الشرط لما تعلق به الوجود من حيث أنه يوجد <sup>(١)</sup> عند وجوده صار به شبيها بالعلة من هذا الوجه وعمل الشرع أمارات في الحقيقة على الأحكام كالشروط ، فجاز أن يخلط الشرط العلة في حق إضافة الحكم اليه عند تعذر الإضافة اليها لتحقيق الشبه من الجانبين ، وذلك مثل حفر البئر في الطريق فانه شرط التلف في الحقيقة ، لأن الثقل <sup>(٢)</sup> علة السقوط في البئر والمشى سبب محض ، لأنه مفضى اليه

=== وقسمه صاحب التوضيح الى أربعة أقسام وهي ما ذكره المؤلف ما عدا الشرط الذي هو بمعنى العلامة .  
انظر في تقسيم الشرط :

أصول البرزوى ( ٢٠٢/٤ ) وأصول السرخسى ( ٣٢٠/٢ ) وتقويم أصول الفقه ( ٧٢٣/٢ ، ٧٤٢ ) والنار وحواشيه ( ص ٩٢١ ) ونسبات الاسفار ( ص ١٧٠ ) ومرآة الاصول ( ص ٥٥٥ ) والتلويح على التوضيح ( ١٤٥/٢ ) وفتح الغفار ( ٧٣/٣ ) وانظر قمر الاقمار ( ص ٢٧٨ ) ،  
والناس شرح الحسامي ( ٦٨/٢ ) .

وقال العلامة الرهاوى : والحق ان الشرط على قسمين :  
حقيقة ومجاز ، فالحقيقة ما توجد العلة عند وجوده ، أو ما يتوقف المؤثر على وجوده في ثبوت الحكم أو ما قاله الحنفى : والكل متقارب والمجاز ما هو غير هذا فكل ما يقسم بعد ذلك في الشرط يكون . بحسب المجاز دون الحقيقة فتأمل . انظر حاشية الرهاوى على النار ( ص ٩٣ )  
( ١ ) أى يوجد الحكم عند وجوده .

( ٢ ) في ( أ ) : النقل ، وفي ( د ) النعل .

والثقل ضد الخفة . انظر الصحاح ( ١٦٤٧/٤ ) .

.....

---

وليس بعلة بدليل أنه لو نام في موضع فحفر ما تحته أو نام على سقف فقطع ما حوله ، أو كان على غصن فقطع الغصن يحصل الوقوع بدون المشي ، فعلم أنه سبب وليس بعلة <sup>(١)</sup> لكن الأرض كانت مسكة له عن الهبوط . مانعة عمل الثقل <sup>(٢)</sup> الذي هو العلة .

وفي بعض النسخ كانت مسكة <sup>(٣)</sup> وهي ما يمسك به فيكون حفر البئر إزالة للمانع وإيجاد <sup>(٤)</sup> لشرط السقوط <sup>(٥)</sup> كدخول الدار في قوله أنت طالق إذا دخلت الدار .

وكذا شق الزق <sup>(٦)</sup> الذي فيه مانع شرط للسيلان ، لأنه كان مانعا للمانع الذي فيه عن السيلان ، فكان الشق إزالة للمانع .

وكذا قطع حبل القنديل المعلق إزالة المانع وثقله علة السقوط ، فكان كل واحد منهما شرطا .

وكان ينبغي أن يضاف الحكم إلى العلة في هذه الصورة . لكن العلة ليست بمصالحة لإضافة الحكم إليها ، لأن الثقل طبع ثابت <sup>(٧)</sup> بخلق الله تعالى

---

(١) ما بين المعقوفتين نقله الشيخ عزمي زاده في حاشيته على المنار (ص ٩٢٢)

(٢) في (د) : الفعل وفي (ج) : السقل .

(٣) المسكة : التماسك ، وهي الصلابة من الأرض .

(٤) آخر الورقة (٢٤٠/ب) من (أ) .

(٥) قال في النام (٦٩/٢) : فصار الحفر إزالة المانع ورفع المانع من قبيل الشرط فثبت أنه شرط .

(٦) الزق : السقا .

انظر الصحاح (١٤٩١/٤) .

(٧) الكلمة ساقطة من (ج) .

والمشى مباح بلا شبهة فلم يصلح أن يجعل علة بواسطة الثقل ، وإذا لم يعارض الشرط ما هو علة وللشرط شبهة بالعلل لما يتعلق به من الوجود أقيم مقام العلة في ضمان النفس والاموال جميعا .

لا تعدى فيه . فلا يصلح الاضافة ضمان العدوان اليه ، وليس بأمر اختياري أيضا كطيران الطير في فتح باب القفس لينقطع / <sup>(١)</sup> به نسبة الحكم الى غيره .

(والمشى مباح بلا شبهة ) يعنى كان ينبغي أن يضاف الى المشى الذى هو سبب بعد تعذراضافته الى الشرط <sup>(٢)</sup> ، لأنه أقرب الى العلة من الشرط ، الا أن المشى مباح بلا شبهة ( فلم يصلح أن يجعل علة بواسطة الثقل ) ، لأن الواجب ضمان جنابة ، فلا يمكن ايجابه بدون الجنابة فتعذر الاضافة اليه أيضا حتى لو وجدت <sup>(٣)</sup> صفة التعدى فيه بأن تعدد المرور على البئر فوق فيها وهلك ينسب التلف اليه دون العاقر وصار كأنه اتلف نفسه .

وكذلك / <sup>(٤)</sup> ثقل القنديل وسيلان المانع أمران طبيعيان ثابتان <sup>(٥)</sup> يخلق الله تعالى لا <sup>(٦)</sup> يصح اضافة الضمان اليهما / <sup>(٧)</sup> لما ذكرنا ، فيقام الشرط الموصوف بالتعدى وهو حفر البئر فى الطريق ، وشق الزق ،

(١) آخر الورقة (٩٢/ب) من (ج) .

(٢) فى هامش (أ) وهامش (ب) العلة .

(٣) فى (ب، ج) : وجد .

(٤) آخر الورقة (٢٣٤/ب) من (هـ) .

(٥) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٦) فى (د) الكلمة ساقطة .

(٧) آخر الورقة (١٢٨/أ) من (د) .

وقطع الحبل في هذه الصورة مقام العلة في اضافة الضمان اليه خلفا عن العلة عند تعذر الاضافة اليها <sup>(١)</sup> لشبهة بالعلة من حيث تعلق الوجود به وشبه العلة <sup>(٢)</sup> به من حيث انها غير موجبه بذاتها في ضمان النفس يعنى فيما اذا تلف في البعير انسان والأموال يعنى فيما اذا وقع <sup>(٣)</sup> فيها شيء آخر وهو <sup>(٤)</sup> في حق ايجاب الضمان فأما في حرمان الميراث ووجوب الكفارة فلا لأنها متعلقان بالباشرة ولم توجد .

وذكر في بعض الشروح أن قوله : والمشى مباح احتراز عن المشى الموصوف بالتعدى كما اذا حفر بشرا في أرض نفسه فعطب فيها انسان فان التلف يضاف الى <sup>(٥)</sup> المشى الذى هو سبب لا الى الحفر الذى هو شرط حتى لا يجب الضمان على الحافر ، لأن المشى ليس بمباح بل هو موصوف بالتعدى فيصلح عله في هذه الصورة بواسطة الثقل .

قلت : هذا لا يصلح احترازا عنه لأن اضافة الحكم الى المشى في هذه الصورة ليست باعتبار وجود صفة التعدى فيه ، بل باعتبار زوال <sup>(٦)</sup> صفة التعدى عن / <sup>(٧)</sup> الحفر وعدم صلاحيته لاضافة الحكم اليه ، ألا ترى أن صفة التعدى لو لم تثبت <sup>(٨)</sup> في المشى في هذه الصورة بأن كان مأذونا بالمرور والدخول في هذا الموضع كان الحكم مضافا اليه أيضا لا الى

( ١ ) الكلمة سياقطة من ( ج ) .

( ٢ ) ، ، ، ( ب ) .

( ٣ ) . في ( ب ، ج ) : هلك .

( ٤ ) ، ، ، : وهذا .

( ٥ ) ما بين المعقوفتين طمس في ( أ ) .

( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٤١ / أ ) من ( أ ) .

( ٧ ) ، ، ( ٢١٩ / أ ) من ( ب ) .

( ٨ ) الكلمة طمسة في ( أ ) .

.....

---

الحفر حتى كان دمه هدرا كما اذا كان المشى موصوفا بالتعدي .

وانما يصلح احترازا عن المشى الموصوف بالتعدي اذا وجدت صفة التعدي في الحفر (١) أيضا . ومع ذلك يضاف الى المشى ، كما اذا حفر بشرا في أرض غيره بغير أذنه فمشى فيها انسان بغير اذن المالك فوقع في البثر وهلك فبهنا كل واحد من الحفر والمشى موصوف بالتعدي ، فلو كان التلف مضافا الى المشى دون الحفر حتى كان دمه هدرا ، ولم يجب طمس الحافر ضمان لصلح قوله : والمشى مباح احترازا عنه ، لكن لو كان التلف مضافا الى الحفر وجب الضمان على الحافر لم يكن قوله والمشى مباح احترازا من المشى الموصوف بالتعدي .

(٢) وما ظفرت برواية في هذه المسألة الا ما ذكر في البسوط

واذا احتفر الرجل بثر في دار لا يملكها بغير اذن اهلها فهو ضامن لما وقع فيها لأنه متعدي بالحفر في ملك الغير ، كما هو متعدي بالحفر في الطريق .

فاطلاق هذه الرواية يدل على أن / (٣) الضمان على الحافر سواء كان المشى تعديا أو لم يكن .

فعلى هذا لم يكن قوله : والمشى مباح احترازا عن شيء ، بل كان زيادة / (٤) تقرير (٥) وبينا لصلاحيته الشرط للعلية .

---

(١) ما بين العقوفتين طمس في (أ) .

(٢) في (ب ، ج) : المشى والحفر .

(٣) آخر الورقة (٩٣/أ) من (ج) .

(٤) ، ، (٢٣٥/أ) من (هـ) .

(٥) ما اثبتناه من (أ) وفي بقية النسخ تقدير وهو تحريف .

وأما اذا كانت العلة سالحة لم يكن الشرط في حكم العلة

وذكر في التهذيب <sup>(١)</sup> : ولو حفر بشرا في ملك الغير بغير اذن المالك ، أو وضع حجرا فهلك به شيء لمالك الدار يجب الضمان على الحافر ولو دخله رجل فهلك نظره <sup>(٢)</sup> : ان دخل بغير اذن المالك ففسى وجوب الضمان على الحافر وجهان :

احدهما : تجب لتعديده بالحفر .

والثاني : لا يجب ، لأن الداخل متعدد بالدخول .

وان دخل باذن المالك ، فان أعلمه المالك فلا ضمان على أحد ، وان لم يعلمه يجب الضمان على الحافر .

فعلى هذا يحتمل أن يكون قوله : والمشي مباح للاحتراز عن الخلاف فان <sup>(٣)</sup> الضمان عند اباحة المشي متقرر على الحافر بالاتفاق .

قوله : <sup>(٤)</sup> ( وأما <sup>(٥)</sup> اذا كانت العلة سالحة ) للحكم أي لاضافة الحكم اليها أو <sup>(٦)</sup> الاثبات الحكم ( لم يكن الشرط في حكم العلة ) لعدم

( ١ ) هذا الكتاب لم اشترطه ، وذكر حاجي خليفة كتابين بهذا الاسم في فروع الحنفية أولهما : التهذيب لذهن اللبيب - مختصر على مذهب أبي حنيفة والثاني : تهذيب الواقعات في فروع الحنفية للشيخ أحمد القلانسي . انظر : كشف الظنون ( ٥١٢ / ١ ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( أ ) .

( ٣ ) عبارة ( ج ، هـ ) : فان عند اباحة المشي الضمان .

( ٤ ) في ( ج ) : قلنا .

( ٥ ) في ( ج ) : فأما .

( ٦ ) ما اثبتناه من ( أ ) وفي بقية النسخ : ولا يثبت .



ولهذا قلنا : ان شهود الشرط واليمين اذا رجعوا جميعا بعد الحكم  
ان الضمان على شهود اليمين ، لأنهم شهود العليانة

الحاجة الى اثبات الخلافة ، وذلك لأن العلل أصول في اثبات  
الأحكام وضافتها اليها لكونها مؤثرة في الايجاب والاثبات ، فلا يجوز مع  
وجود حقيقة العلة صلاحها لاضافة الحكم اليها أن يضاف الى (١) ماله (٢)  
شبه (٣) العلة .

وهذا (٤) اذا اجتمع علة حكم مع شرط تلك العلة ، كما اذا أوقع  
نفسه في البئر ، لا يجب الضمان على الحافر ، لصلاحية العلة لاضافة  
التلف اليها ، فأما اذا اجتمع شرط علة مع علة أخرى فالحكم يضاف اليهما ،  
كمن جرح انسانا فوق في بئر حفرها / (٥) غيره على قارعة الطريق ومات تكون  
الدية عليهما ، لأن الحفر شرط علة أخرى ، وهو الثقل دون علة الجرح .  
وكذا في بعض الشروح .

قوله : ( ولهذا ) أى ولما ذكرنا أن الحكم لا يضاف الى الشرط  
عند صلاح العلة .

قلنا : في شهود الشرط واليمين اذا رجعوا بأن شهد فريق لا امرأة  
قبل الدخول بها بتعليق الزوج طلاقها بدخول الدار / (٦) أو شهد والعبد  
بتعليق النولى عتقه بشرط ، ثم شهد آخرون بوجود الشرط ، ثم رجعوا

( ١ ) الكلمة ساقطة من (٥)

( ٢ ) ، ، ، (ج)

( ٣ ) في (ج) : أشبه .

( ٤ ) آخر الورقة (٢١٩/ب) من (ب) .

( ٥ ) ، ، (٢٤١/ب) من (أ)

( ٦ ) ، ، (١٢٨/ب) من (ب)

جميعا بعد الحكم بوقوع الطلاق ولزوم نصف المهر ، أو بالحرية . أن الضمان  
أى ضمان ما أداء الزوج الى المرأة وهو نصف المهر ، أو ضمان العبد على  
شهود اليمين ، أى التعليق خاصة ، لأنهم شهود العلة ، فانهم أثبتوا قول  
الزوج : أنت طالق ، وقول المولى : أنت حر ، وكل واحد منهما صالح  
لاضافة الطلاق والعتق اليه ، فلم تجز اضافته الى الشرط ، فلم يضمن  
شهود الشرط اثنيثا .

وسمى شهود التعليق شهود العلة ، وان لم يكن المعلق <sup>(١)</sup> بالشرط  
علة قبل وجود الشرط ، اما باعتبار أن <sup>(٢)</sup> المعلق بعرض أن يصير عله  
فكان هذا تسمية للشيء <sup>(٣)</sup> باسم لما يؤول اليه أو باعتبار أن الفريقين لما  
شهدوا وقضى القاضى بشهادتهم قد ثبت للمعلق اتصال بالمحل بوجود <sup>(٤)</sup>  
الشرط / <sup>(٥)</sup> فى زعمهم ، وصارعة حقيقة ، فيصح تسميتهم بشهود العلة .  
وانما وجب الضمان فيما اذا شهد شاهدان بأنه تزوج هذه المرأة / <sup>(٦)</sup>  
بألف درهم وشهد آخران أنه دخل بها ثم رجعوا بعد الحكم — على شاهدى  
الدخول وان كانا شاهدى شرط .

والعلة فى ايجاب المهر هو النكاح ، لأن شاهدى الدخول ابرء <sup>٢</sup>  
شهود النكاح عن الضمان حيث أدخلا فى ملك الزوج عوض ما غرم من المهر وهو

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( د ) وفى ( هـ ) : للعلی .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( جـ )

( ٣ ) فى ( هـ ) : الشيء .

( ٤ ) فى ( ب ، جـ ) بوجود .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٣٥ / ب ) من ( هـ )

( ٦ ) ، ، ، ( ٩٣ / ب ) من ( جـ )

وكذلك السبب والعلة إذ اجتماعا سقط حكم السبب كشهود التخيير والاختيار  
إذا اجتمعوا في الطلاق والعتاق ثم رجعوا بعد الحكم . أن الضمان  
على شهود الاختيار ، لأنه هو العلة والتخيير سبب

استيفاء منافع البضع ، وههنا شهود الشرط لم يبرئوا شهود التعليق  
عن الضمان ، لأنهم لم يدخلوا في ملك الزوج عوض ملك النكاح الموجب  
لاستيفاء منافع البضع ، فتبقى هذه شهادة على شرط محض <sup>(١)</sup> ، فلم يصف  
الضمان الميهم .

قوله : ( وكذلك ) <sup>(٢)</sup> أي وكما سقط اعتبار الشرط عند صلاح العلة  
لاضافة الحكم اليها ، سقط حكم السبب إذا اجتمع السبب والعلة الصالحة  
للاضافة أيضا .

كشهود التخيير والاختيار إذا اجتمعوا <sup>(٣)</sup> في الطلاق بأن شهدت <sup>(٤)</sup>  
جماعة : بأن <sup>(٥)</sup> الزوج قال لامرأته قبل الدخول بها في المجلس  
الفلاني : اختارى نفسك . وشهد آخرون بأنها اختارت نفسها في ذلك  
المجلس بعد قول الزوج .

والعتاق : بأن شهد فريق بأن المولى قال لعبده في المجلس  
الفلاني <sup>(٦)</sup> : أنت حران شئت أو قال له : اختر عتقك . وشهد آخرون :  
بأن العبد قال في ذلك المجلس : قد شئت . أو قال : اخترت العتق <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>

- (١) في (د) : الشهادة .  
(٢) في (ج) وكما . وهو خطأ .  
(٣) الكلمة مطبوعة في (أ) .  
(٤) آخر الورقة (٢٢٠/أ) من (ب) .  
(٥) في (ج) : وأن وهو خطأ .  
(٦) في (د) : الفاني .  
(٧) الكلمة ساقطة من (ج) .  
(٨) آخر الورقة (٢٤٢/أ) من (أ) .

وعلى هذا اذا اختلف الولي والحافر . فقال الحافر : انه اسقط نفسه  
كان القول قوله استحسانا ، لأنه يتسك بما هو الاصل وهو —

ثم رجعوا جميعا بعد الحكم بالطلاق أو العتاق <sup>(١)</sup> — ان الضمان أى ضمان  
نصف المهر فى الطلاق ، وضمان العبد فى العتاق على شهود الاختيار  
خاصة ، لأن الاختيار هو العلة فان لزوم المهر وفوات مالية العبد يحصلان  
به لا بالتخير . والتخير سبب ، لأنه طريق مفض اليه فكان الحكم مضافا  
الى العلة دون السبب فلم يضمن شهود السبب شيئا <sup>(٢)</sup> كما لا يضمن  
شهود الشرط .

فان رجع شهود التخير وحدهم وجب الضمان عليهم ، لأن العلة لم  
تصلح لاضافة الحكم وهو الضمان اليها ، حيث لم يرجع شهود الاختيار  
فيضاف الى شهود السبب ، كما يضاف الى الحافر فى مسألة الحفر . كذا  
ذكر فى بعض الشروح .

وينبغى أن يكون على الاختلاف كما اذا رجع شهود الشرط وحدهم  
فى مسألة شهود الشرط واليمين .

قوله : ( وعلى هذا ) أى على أن الحكم لا يضاف الى الشرط عند  
معارضة ما يصلح علة .

قلنا : اذا اختلف الولي أى ولي الهالك فى البئر والحافر فقال الحافر  
انه اسقط نفسه . كان القول قول الحافر استحسانا .

والقياس أن يكون القول قول الولي ، وهو قول أبى يوسف الأول <sup>(٣)</sup> ،

( ١ ) فى ( د ) : والعتاق .

( ٢ ) الكلمة من ( د ، هـ ) .

( ٣ ) وقول أبى يوسف الثانى : أن القول قول الحافر ، وهو قول محمد أيضا

صلاحية العلة للحكم ، وينكر خلافة الشرط بخلاف ما اذا ادعى الجاح

التوب بسبب آخر لا يصدق لأنه صاحب علة

لأن الضمان / (١) قد وجب على عاقلة الحافر فهو بدوى القاء النفس يهد  
اسقاط ذلك الضمان فلا يقبل قوله ، ولأن الظاهر شاهد للولى ، اذا الانسان  
لا يلقى نفسه عدداً فى البشر فى العادة مع أنه منهى عنه بقوله تعالى : ( ولا  
تلقوا بأيديكم الى التهلكة ) (٢) فعند المنازعة كان القول قول من يشهد (٣) له  
الظاهر .

الا أنا استحسننا (٤) فى قبول قول الحافر لما ذكرنا (٥) فى الكتاب  
أنه متمسك بالأصل وهو صلاحية العلة لاضافة / (٦) الحكم اليها وينكر خلافة  
الشرط التى هى أمر ضرورى فكان القول قوله .

ولأن الظاهر حجة للدفع والولى محتاج الى استحقاق الدية على عاقلة  
الحافر فلا يكفيه التمسك بالظاهر ، بل محتاج الى اقامة البينة على أنه وقع  
فهيها بغير تعمد منه .

مع أن هذا (٧) الظاهر يعارضه ظاهر آخر ، وهو أن البصير يرى  
البشر اياه فى مشاء فلا يقع فيها الا باللقاء قصد ، فتقابل الظاهران (٨)

(١) آخر الورقة (٢٣٦/أ) من (هـ)

(٢) سورة البقرة آية (١٩٥)

(٣) فى (ب ، ج) : شهد .

(٤) فى (د) : استحسننا وهو خطأ .

(٥) فى (ب ، ج) : ذكرنا .

(٦) آخر الورقة (٩٤/أ) من (ج)

(٧) الكلمة من (أ) .

(٨) الكلمة ساقطة من (هـ)

وعلى هذا قلنا : اذا حل قيد عهد حتى أبقي لم يضمن ، لأن حله شرط في الحقيقة ، وله حكم السبب ، لما أنه سبق الا باق الذي هو علة التلـف فـالسبب ما يتقدم والشرط ما يتأخر .  
ثم هو سبب محض ، لأنه قد اعترض عليه ما هو علة قائمة بنفسها غير حادث بالشرط

---

وبقي الاحتمال في سبب وجوب الضمان فلا نوجبه بالشك ، بخلاف الجراح اذا ادعى الموت بسبب آخر حيث لا يصدق / (١) ، لأن الجراح صاحب علة ان الجرح علة موجبة للضمان .

فعند وجود / (٢) الله لا يقبل قوله في العارض السقط من غير حجة ، فكان القول قول الولي لتسكه بالأصل .

قوله : ( وعلى هذا ) أى على الأصل الذى بينا أن العلة اذا اصلحت لاضافة الحكم اليها لا تضاف الى الشرط والسبب .

قلنا : اذا حل قيد عهد انسان حتى أبقي ، لم يضمن الحال قيمة العبد لماله باتفاق بين أصحابنا . وهو قول الشافعى رحمه الله أيضا (٣) (٤) على ما دل عليه هارة الأسرار (٥) . وهذا اذا (٦) كان العبد عاقلا فان كان مجنونا فالحال ضامن عند محمد رحمه الله كما في فتح باب القفص (٧) لأن

---

(١) آخر الورقة (٢٢٠/ب) من (ب)

(٢) ، ، (١٢٩/أ) من (د)

(٣) انظر قول الشافعية في الغاية القصوى في دراية الفتوى للبيضاوى (١) / (٥٧١) .

(٤) آخر الورقة (٢٤٢/ب) من (أ)

(٥) انظر الاسرار الورقة

(٦) الكلمة ساقطة من (د)

(٧) اختلف الفقهاء فيما اذا فتح القفص عن الطائر أو باب الاصطبل أو حل

عقال البعير فهل يضمن الحال المفقود أم لا ؟  
==

.....  
 حله شرط في الحقيقة ، فانه <sup>(١)</sup> ازالة المانع <sup>(٢)</sup> من الابق كالخفر  
 ازالة للمانع من السقوط <sup>(٣)</sup> فكان شرطاً .

وقد اعترض عليه فعل الابق الذي هو علة التلف وهو فعل فاعل  
 مختار ، صالح لاضافة الحكم اليه فيمنع اضافته الى الشرط .

وله : أى ولهذا <sup>(٤)</sup> الشرط حكم السبب ، لأنه سابق على الابق  
 الذي هو علة التلف .

وهذا هو القسم الثالث من الأقسام المذكورة .  
 فالسبب أى السبب الحقيقي ما يتقدم على العلة ، لأن ما هو مفض  
 الى الشئ " ووسيلة اليه لا بد من أن يكون سابقاً عليه .

=== فذهب ابو حنيفة وابو يوسف . الى انه لا ضمان في هذا مطلقاً .  
 وذهب مالك وأحمد ومحمد بن الحسن : الى ان الحان يضمن لأنه  
 مسبب .

وذهب الشافعي : الى انه ان فتح الغنص وهيجه أو طار عقيب الفتح  
 فلا يضمن وان وقف ثم طار فلا يضمنه . لان طبرانه بعد الوقوف يشعر  
 باختياره .

وهذا التفصيل ينطبق على فتح باب الاصطبل وحل عقال الدابة والذي  
 أراه راجحاً ما ذهب اليه مالك وأحمد ومحمد بن الحسن

وذلك لأن الطائر أو الدابة لا اختيار ولا عقل لهما ، فلا ينسب اليها شئ  
 انظر تفصيل المسألة في : بدائع الصنائع ( ١٦٦ / ٢ ) الشرح الكبير  
 للدردير ( ٤٥١ / ٣ ) المذهب ( ٣٧٤ / ١ ) المنى ( ٣٠٣ / ٥ ) مغنى  
 المحتاج ( ٢٧٨ / ٢ ) .

( ١ ) في ( ج ) : فان وهو خطأ .

( ٢ ) في ( د ) : للمانع .

( ٣ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د )

( ٤ ) لهذا في ( ب ، ج ) والأنسب ما اثبتناه .

والشرط ما يتأخر : أى الشرط الحقيقى المحض يتأخر وجوده عن وجود صورة العلة وان كان يتقدم على انعقادها ، كما فى تعليق الطلاق والعناق فان قوله : أنت طالق ، أو أنت <sup>(١)</sup> حر هو الذى ينعقد علة عند وجود الشرط ، ووجوده تكلمنا سابق على وجود الشرط .

ولا يقال : الشرط كما يكون متأخرا عن وجود صورة العلة قد يكون متقدما عليه كاشهاد <sup>(٢)</sup> فى النكاح فانه متقدم على العلة وهى الايجاب والقبول صورة ومعنى .

لأننا نقول : نحن لا ننكر تقدم الشرط على صورة العلة ، ولكننا نقول : اذا تقدم لم يتمحض شرطا بل كان شرطا <sup>(٣)</sup> مشابها بالسبب من حيث <sup>(٤)</sup> ان تقدم وجوده لا يخلو عن معنى الافضاء الى الحكم بواسطة وجود العلة كالسبب الحقيقى .

ألا ترى أن العلة لو وجدت بعد وجوده لا يتوقف انعقادها على شيء فكان وجوده سابقا وسيله الى حصول الحكم بواسطة العلة .

فثبت أن فيه معنى السبب .  
(٥)  
بخلاف ما اذا تأخر وجوده عن صورة العلة ، فان انعقاد العلة بعد وجود صورتها متوقف عليه ، فلذلك <sup>(٦)</sup> تمحض شرطا .

(١) فى ( د ) : وأنت .

(٢) آخر الورقة ( ٢٣٦ / ب ) من ( هـ )

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د )

(٤) الكلمة ساقطة من ( د )

(٥) فى ( ب ، ج ، هـ ) : انعقادها .

(٦) فى ( ج ) : ولذلك .



.....  
 ويؤيد ما ذكر / (١) في بعض نسخ أصول الفقه لأصحابنا : أن  
 الشرط اذا عارضه علة لا يكون في معنى العلة (٢) ، ثم ان كان سابقا  
 كان في معنى السبب ، وان كان مقارنا أو متراخيا كان (٣) شرطا محضا  
 ثم هو أى حل القيد وان شابه السبب لما قلنا لكه (٤) شابه السبب  
 الخالص لا السبب الذى فيه معنى العلة ، لأن السبب الذى فيه معنى  
 العلة ما كانت / (٥) العلة مضافة اليه ، وحادثة به : كقود الدابة  
 وسائقها .

وههنا ما هو العلة وهو الابق غير حادث (٦) بالشرط وهو حل  
 القيد هل هو حادث باختيار صحيح . فانقطع به نسبه عن / (٧) الشرط من  
 كل وجه ، فكان بمنزلة السبب المحض ، فكان التلف مضافا الى ما اعترض  
 بين العلة دون ما سبق من الشرط .

ولا يلزم عليه ما اذا أمرعد الغير بالابق فأبقى حيث يضمن  
 الأمر ، وان اعترض فعل فاعل مختار على الأمر لأن الأمر بالابق استعمال  
 للعبد ، فاذا اتصل به الابق يصير غاصبا له باستعماله كما اذا استخدمه  
 فخدم .

- 
- (١) آخر الورقة (٩٤/ب) من (ج) .  
 (٢) انظر أصول السرخسى (٣٢٣/٢) .  
 (٣) ما بين المعقوفتين مطس في (أ) .  
 (٤) في (د) لكه لما شابه .  
 (٥) آخر الورقة (٢٢١/أ) من (ب) .  
 (٦) في (هـ) : حادثه وهو خطأ .  
 (٧) آخر الورقة (٢٤٣/أ) من (أ) .

وكان هذا كمن أرسل دابة في الطريق فجالت يمنة ويسرة ، ثم أصابت شيئا لم يضمنه الا ان المرسل صاحب سبب في الأصل وهذا شرط جعل سببا

ويصير العبد اذا عمل على وفق استعماله ، بمنزلة الآلة التي لا اختيار لها ، فيضاف التلف الى المستعمل .  
فأما حل القيد فإزالة للمانع فلا يضاف اليه عند اعتراض فعل فاعل مختار عليه .

قوله : وهذا أى حل القيد من هذا الرجل كإرسال الدابة ممن أرسلها في الطريق فجالت يمنة أو يسرة عن سنن الطريق ، ثم سارت أو وقفت ، سارت في ذلك الطريق فأصاب شيئا لم يضمنه المرسل ، لأن حكم إرساله قد انقطع بالجولان والوقوف ثم انها انشأت سيرا باختيارها فكانت كالمنفلتة <sup>(١)</sup> الا أن لا <sup>(٢)</sup> يكون لها طريق <sup>(٣)</sup> غير الذى أخذت فيه .

فحينئذ يكون ضامنا ، لأنه إنما سيرها في الطريق الذى يمكنها أن تسير فيه ، وقد سارت في / <sup>(٤)</sup> ذلك الطريق فكان هو سائقها كذا فى البسوط . <sup>(٥)</sup>

واحترز بقوله : فجالت يمنة أو يسرة عما اذا أرسل دابة في الطريق فسارت فأصاب في وجهها شيئا ، ضمن المرسل كما اذا سار بها لأنه سائق لها مادامت تسير على سنن إرساله <sup>(٦)</sup> الا أن أى لكن المرسل ، وكأن قائلا يقول : كيف يكون حل القيد وهو شرط إرسال الدابة وهو سبب ؟

(١) فى (ج ، د) : المتقلبة وهو تحريف .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج)

(٣) الكلمة ساقطة من (هـ)

(٤) آخر الورقة (٢٣٧/أ) من (هـ) .

(٥) انظر البسوط ( ٢٦ / ١٩٠ ) .

(٦) فى (ج) : أرسلها .

قال أبو حنيفة وأبو يوسف : فِيمَنْ فَتَحَ بَابَ قَفْصِ فَطَارِ الطَّيْرِ : أَنَّهُ  
لَمْ يَضْمَنْ ، لِأَنَّ هَذَا شَرْطُ جَرَى مَجْرَى السَّبَبِ لَمَّا قَلْنَا

فَقَالَ الْمُرْسَلُ صَاحِبُ سَبَبٍ فِي الْأَصْلِ ، لِأَنَّ الْإِرْسَالَ لَيْسَ  
بِإِزَالَةِ الْمَانِعِ وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فَعَلٌ مِنْ مَخْتَارٍ ، وَهُوَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ / (١)  
إِلَى السَّبَبِ حَيْثُ لَمْ يَذْهَبْ عَلَى سَنَنِ إِرْسَالِهِ .

وَهَذَا الَّذِي حُلَّ الْقَيْدُ صَاحِبُ شَرْطٍ ، لِأَنَّ الْحُلَّ إِزَالَةُ الْمَانِعِ عَنْ  
الْإِبَاقِ جَعَلَ سَبَبًا بِاعْتِبَارِ تَقَدُّمِ الشَّرْطِ عَلَى الْعَلَةِ وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فَعَلٌ  
مَخْتَارٌ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَكَانَا فِي انْقِطَاعِ الْحُكْمِ عَنْهُمَا وَاضَافَتَهُ إِلَى مَا اعْتَرَضَ  
مِنَ الْفَعْلِ سِوَاهُ .

قَوْلُهُ : قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ — رَحِمَهُمَا اللَّهُ — يَعْنِي عَلَى  
هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي مَهَّدْنَاهُ قَالَا — فِيمَنْ فَتَحَ بَابَ قَفْصِ فَطَارِ الطَّيْرِ يَعْنِي  
فِي فُورِ الْفَتْحِ ، إِذَا خَلَّافَ فِيهِ : فَإِنَّهُ إِذَا طَارَ بَعْدَ سَاعَةٍ لَا يَضْمَنْ  
الْفَاتِحَ بِلَا خِلَافٍ ، وَفِي ذِكْرِ الْغَاءِ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ — أَنَّهُ أَيْ الْفَاتِحُ  
لَا يَضْمَنْ ، لِأَنَّ هَذَا أَيْ فَتَحَ بَابَ الْقَفْصِ شَرْطٌ ، لِأَنَّهُ إِزَالَةُ الْمَانِعِ  
مِنَ الطَّيْرِ أَنْ (٢) جَرَى مَجْرَى السَّبَبِ . لَمَّا قَلْنَا : أَنَّ الشَّرْطَ  
إِذَا تَقَدَّمَ / (٣) كَانَ لَهُ حُكْمُ السَّبَبِ / (٤)

(١) آخر الورقة (ب/١٢٩) من (د)

(٢) الكلمة من (د ، هـ)

(٣) آخر الورقة (ب/٢٢١) من (ب)

(٤) ، ، (ب/٢٤٣) من (أ)

وقد اعترض عليه فعل المختار ، فبقى الأول سببا محضا فلم يجعل التلف مضافا اليه بخلاف السقوط في البئر ، لأنه لا اختيار له في السقوط حتى لو سقط هدر دمه

وقد اعترض على هذا الشرط فعل مختار غير منسوب اليه ، لأن الطيران الذي به تلف الطير لم يحصل بالفتح ، بل / <sup>(١)</sup> باختباره الطيران والخروج ، فبقى الأول وهو فتح الباب سببا محضا ، أى شرطا فى معنى السبب الخالص ، فلم يجعل التلف مضافا الى الفتح ، بل قصر على الخروج كما قصر على الباقي فى مسألة حل القيد .

بخلاف السقوط فى البئر حيث يضاف التلف فيه الى الشرط ، ولم يقتصر على العلة ، لأن ما اعترض على الشرط من السقوط هناك حصل لا عن اختيار ، حيث لم يكن عالما بحقق ذلك المكان ، فلم يصلح لقطع الحكم عن الشرط وضافته اليه ، حتى اذا أسقط نفسه فى البئر هدر دمه ولم يضمن الحافر ، لأن ما اعترض على الشرط وهو الالتقاء فى البئر علة صالحة لاضافة الحكم اليه لصدوره من مختار على وجه القصد اليه فانقطع به نسبة الحكم عن الشرط وأقتصر على العلة .

وبخلاف سوق الدابة الذى هو سبب ، لأن السوق معنى حاملا على الذهاب كرها ، فينتقل الى المكروه ، والفتح رفع للمانع وليس يحمل على الخروج .

وكذا اذا ارسل كلبا على صيد فقتله ، يجعل كأنه فعل بنفسه ، لأن الارسال سبب حامل على الذهاب بعد التعليم كالسوق قبل / <sup>(٢)</sup>

(١) آخر الورقة (١/٩٥) من (ج) .

(٢) ، ، (٢٣٢/ب) من (هـ)

ذلك فأما فتح الباب فلا .

الا ترى أنه لو فتح باب الكلب حتى خرج فصاد لم يغفل <sup>(١)</sup> ولم يملك بخلاف الارسال ، كذا في الأسرار . <sup>(٢)</sup>

وقال محمد والشافعي رحمهما الله : اذا كان الطيران في فورالفتح يضمن الفاتح ، لأن فعل الطير هدر شرعا ، فلم يصلح لاضافة الحكم اليه فكان مضافا الى الشرط ، ولأن الطير لا يصبر عن الطيران عادة ، والعادة اذا تأكدت صارت طبيعته لا يمكن الاحتراز عنها . فاذا خرج على الفور استعمل عادته ، كان الخروج على العادة بمنزلة سيلان الدهن عند شق الزق ، فيكون الفتح سبب ضمان كالشق ، ولم تبطل الاضافة اليه باختيار الطير في الطيران ، لأنه اختيار فاسد ، كما اذا صاح بالدابة فذهبت <sup>(٣)</sup> صار ضامنا وان ذهبت مختارة ، لأنه اختيار فاسد ان الصياح سابق <sup>(٤)</sup> الثور جبرا .

وكذا لو ألقى حية على انسان فلسعته يجب الضمان وان كانت فسي اللسع مختارة ، لأن اللسع لها عادة متأكدة ، فالتحقت بالطبيعة وسقط اختيارها .

واذا لم يخرج في فورالفتح لا يضمن الفاتح ، لأنه اذا لم يخرج في فورالفتح علم / <sup>(٥)</sup> أنه <sup>(٦)</sup> ترك عادته وكان الخروج بعد ذلك بحكم

(١) في (ب) : محل .

(٢) أنظر الأسرار الورقة

(٣) الكلمة بطمس في (أ)

(٤) في (ج) : سائق .

(٥) آخر الورقة (٢٤٤/أ) من (أ)

(٦) في (ب ، ج ، هـ) : انها تركت عادتها .

.....

الاختيار فأشبهه حل القيد . (١)

والجواب أن فعل البهيمة لا يعتبر لايجاب حكم فأما لقطعة فنعم كالكلب يميل عن سنن الارسال ، وكالدابة تجول بعد الارسال فكذلك / (٢) هذا .

ولأن الأصل أن يضاف الحكم الى العلة لا الى الشرط والسبب فلا يجوز ترك هذا الأصل من غير ضرورة .

وليس هذا كالسوق لأن السوق حمل على الذهاب كرها كما بينا فينتقل الفعل الى المكروه .

ولا كالقاء الحية ، لأنه مباشرة الاتلاف ان الالتقاء (٣) على تصرف فيه بخلاف / (٤) مسئلتنا .

ونظير مسئلتنا فتح جحر الحمة ، حتى لو فتح جحرها فخرجت ولسعت لا ضمان عليه أيضا .

وأما القسم الرابع من الأقسام المذكورة : وهو الشرط اسما لا حكما (٥) فكل حكم تعلق بشرطين كان أولهما وجودا شرطا اسما ، لافتقار الحكم اليه في نفس الأمر لا حكما ، لأن وجود الحكم يتأخر الى وجود الشرط الآخر ، فلم يكن الأول شرطا الا اسما .

وأما الخامس : وهو الشرط الذي بمعنى العلامة فمثل الاحصان في باب الزنى ، كما يجي \* بيانه .

(١) في (هـ) : قيد العبد .

(٢) آخر الورقة (٢٢٢/أ) من (ب)

(٣) : القاء .

(٤) آخر الورقة (٩٥/ب) من (ج)

(٥) مثال الشرط اسما لا حكما : أن يقول لعبد ه ان دخلت هاتين الدارين فأنت حر ، فان دخوله في الدار الأولى شرط اسما لا حكما ، لان الحكم غير مضاف اليه وجوبا ولا وجودا عنده .

انظر : أصول السرخسي (٢/٣٢٧) .

وأما العلامة : فما يعرف الوجود من غير أن يتعلق به وجوب  
ولا وجود ، وقد يسمى العلامة شرطا مثل الاحصان في شباب الزنا  
فانه اذا ثبت كان معرfa الحكم الزنا فاما ان يوجد الزنا بصورته ويتوقف انعقاد  
علمه على وجود الاحصان فلا

قوله : وأما العلامة فكذا .

العلامة : هي الأمانة في اللغة كالعين للطريق والشارة للمسجد  
وفي الشرع : هي ما يعرف وجود الحكم من غير أن يتعلق به وجود ولا وجوبه  
فتكون العلامة دليلا على / (٣) ظهور الحكم عند وجودها فحسب مثل  
التكبيرات في الصلاة أعلام على الانتقال من ركن الى ركن .  
والأذان علم للصلاة .  
والتلبية شعار للحج .  
ومثل رمضان في قول الرجل لامرأته : انت طالق قبل رمضان بشهر ،

- 
- ( ١ ) انظر العلامة في اللغة في القاموس المحيط ( ١٥٥/٤ ) والمصباح  
( ٢ ) للجوهري ( ١٩٩٠/٥ ) قال الجوهري العلامة : الجبل .  
( ٢ ) انظر تعريف العلامة في النوار وحواشيه ( ص ٩٢٦ ) تيسير التحرير ( ٤/٤ )  
( ٧٤ ) التلويح على التوضيح ( ٦٢/٢ ) وانظر أصول السرخسي ( ٣١١/٢ )  
وقد قسم السرخسي العلامة الى أربعة أقسام وهي ج :  
١ - علامة هي دلالة الوجود فيما كان موجودا قبله ومنه علم الثوب ،  
ومنه علم الغسکر ، وهذا حد العلامة المحضة .  
٢ - علامة هي بمعنى الشرط ، وذلك كلاحصان في حكم الرجم .  
٣ - علامة هي علة فقد بينا أن العلة الشرعية بمنزلة العلامات للاحكام  
فانها غير موجبة بذاتها شيئا . يحسن الشرع اياها موحدة .  
٤ - علامة تسمية ومجازا وهي علة العقاقير المعتبرة بذاتها .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٣٠/أ ) من ( د ) .

ولهذا لم يضمن شهود الاحصان اذا رجعوا بحال .

فانه معرف محض للزمان الذى يقع فيه الطلاق .

وقد تسمى السلامة شرطا يعنى بطريق المجاز ، وذلك مثل الاحصان  
فى باب الزنا ( ١ ) .

قيل احصان الزنا عبارة عن اجتماع سبعة أشياء :

العقل .

والبلوغ .

والحرية .

والنكاح الصحيح .

والدخول بالنكاح .

وكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر فى صفة الاحصان والاسلام .

قال الامام شمس الأئمة رحمه الله : شرط الاحصان على الخصم .

شيئان : الاسلام ، والدخول بالنكاح الصحيح بامرأة هى مثله . ( ٢ )

فأما العقل والبلوغ فهما ( ٣ ) شرطا الأهلية للعقوبة لا شرطا

الاحصان على الخصوص ، والحرية شرط تكميل العقوبة .

وانما قلنا ان الاحصان علامة أى معرف وليس بشرط ، لأن الزنا اذا

تحقق لم يتوقف انعقاده على المرجع على احصان يحدث ( ٤ ) بعده ( ٥ )

فان الاحصان لو وجد بعد الزنا لا يثبت بوجوده ( ٦ ) الرجم ومعلوم أنه

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٣٨ / أ ) من ( هـ )

( ٢ ) فى ( د ) : وهما وهو خطأ .

( ٣ ) أنظر أصول السرخسى ( )

( ٤ ) فى ( د ) : يحدثه .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( د )

( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٤٤ / ب ) من ( أ )



.....

ليس بعلة له ولا سبب أيضا ، لأنه ليس بطريق مفض إليه .  
 فعرفنا أن الرجم غير مضاف إليه وجوبا به ولا وجودا عند وجوده  
 ولكنه عبارة عن حال في الزاني يصير <sup>(١)</sup> الزنا في تلك الحالة موجبا للرجم  
 فكان معرفا أن الزنا حين وجد كان موجبا للرجم فكان علامة لا شرطا .

وهذا هو طريقة القاضي الامام أبي زيد في التقويم <sup>(٢)</sup> ، واختارها <sup>(٣)</sup>  
 بعض التأخرين .

فأما أصحابنا المتقدمون ، وعامة التأخرين ، ومن سواهم ممن  
 الفقهاء فقد سمو الاحصان شرطا لوجوب الرجم لا علامة <sup>(٤)</sup> ستروحين بأن  
 شرط <sup>(٥)</sup> الشئ ما يتوقف عليه وجوده . والاحصان بهذه الشبهة ، لأن  
 وجوب الرجم بالزنا يتوقف <sup>(٦)</sup> على وجود الاحصان ، وكونه سابقا على الزنا  
 غير متأخر عنه لا يخل <sup>(٧)</sup> بشرطيته ، كالطهارة وستر السرة والنهية

(١) في (د) : نصب وهو تحريف .  
 (٢) أنظر تقويم اصول الفقه (٢/٧٤٢) .  
 (٣) آخر الورقة (٢٢٢/ب) من (ب) .  
 (٤) من الفقهاء من سمي الاحصان علامة وهو اختيار فخر الاسلام وشمس الائمة  
 وبعض التأخرين .

ومنهم من سماه شرط لوجوب الرجم وهذا القول عليه أكثر المتقدمين من  
 الحنفية والتأخرين منهم . انظر كشف الاسرار (٢٠٩/٤) أصول  
 السرخسي (٢/٣٢٨) فتح المغار (٧٥٩٣) التقرير والتحبير (٣ /  
 ٢١٥) فواتح الرحموت (٢/٣٠٩) .

(٥) في (د) : الشرط وهو خطأ .

(٦) في (ج) : يتوقف .

(٧) في (د) : لا يخلو وهو خطأ .

فانها سابقة على الصلاة ، بحيث لا يتصور تأخرها عن صورة الصلاة ،  
وتوقف انعقادها صلاة عليها . (١)

وكذا الاشهار في النكاح سابق عليه بحيث لا يتصور / (٢) تأخره  
عنه وتوقف انعقاده عليه بعد وجود (٣) صورته .

ثم انها شروط حقيقة بلا خلاف ، لتوقف صحة الصلاة والنكاح عليها  
ولمست بالامات ، فكذا الإحصان للرجم .

وقولهم : لم يتعلق به وجود غير مسلم عندهم بل ثبوت الرجس  
متعلق به ، ان الزنا لا يوجب الرجم بدون الاحصان بحال كالسرقة لا توجب  
القطع بدون (٤) / (٥) النصاب وهو شرط بلا شبهة فكذا (٦) الاحصان .

(٧)  
وقولهم : لا بد للشرط من أن يكون متأخرا عن صورة العلة ليتوقف  
انعقادها عليه غير مسلم أيضا ، بل الشرط قد يكون متقدما على صورة  
العلة كما بينا ، وقد يكون متأخرا عنها كما في تعليق الطلاق العتاق بناء  
على أن انعقاد بعض العلل لا يقبل الانفصال عن وجود صورتها كالنكاح والبيع  
وبعضها يقبل ذلك كالطلاق المعلق والعتاق المعلق ، وسائر ما يقبل  
التعليق بالشرط .

(١) في (د) : عليهما . وهو خطأ .

(٢) آخر الورقة (١/٩٦) من (ج)

(٣) الكلمة ساقطة من (ج)

(٤) الكلمة ساقطة من (هـ)

(٥) آخر الورقة (٢٣٨/ب) من (هـ)

(٦) في (د) : كذا .

(٧) في (ج) : لتوقف .

فالشروط في هذا القسم يتأخر عن صورة العلة ، وفي القسم الاول لا يتأخر ، لأن الشرط لابد من أن يكون سابقا على المشروط ، والمشروط وهو الانعقاد لما لم ينفصل عن الصورة لا يتصور تأخر الشرط عنها ضرورة (١) .

قوله : ( ولهذا أى ولأن الاحصان علامة وليس بشرط حقيقى لم يضمن (٢) شهود الاحصان اذا رجعوا بحال ، يعنى سواء رجعوا مع شهود الزنا ، أو رجعوا وحدهم قبل القضاء أو بعده ، لأن العلامة ليست بصالحة لخلافتها عن العلة أصلا ، لما ذكرنا (٣) أنه لا يتعلق بها وجوب ولا وجود فلا يجوز اضافة الحكم اليها بوجه .

بخلاف ما اذا اجتمع شهود الشرط واليمين ثم رجع شهود الشرط (٤) وحدهم ، فانهم يضمنون عند بعض المشايخ ، لأن الشرط صالح لخلافة العلة (٥) عند تعذر اضافة الحكم اليها لتعلق الوجود به .

وعند زفر رحمه الله اذا رجع شهود الاحصان وحدهم ضمنوا دية المشهود عليه وان رجع شهود الزنا والاحصان جميعا يشتركون في الضمان (٦) لأن الاحصان شرط الرجم ، ومن أصله أن العلة والشرط سواء في اضافة الضمان اليهما ، لأن الحكم يقف على الشرط كما يقف على العلة ، لا يتصور ثبوته الا عند وجوده هنا ، فيضاف الحكم الى كل واحد منهما .

(١) في (د) : صورة .

(٢) ما بين المعقوفتين طمس في (أ)

(٣) في (ج) : كما .

(٤) الكلمة ساقطة من (د) .

(٥) آخر الورقة (٢٤٥/أ) من (أ)

(٦) في (د ، هـ) : ان .

(٧) آخر الورقة (٢٢٣/أ) من (ب)

.....

---

والجواب ما قلنا : ان الاحصان ليس بشرط فلا يجوز اضافة الحكم اليه بوجه .

ولئن سلمنا أنه شرط على ما اختاره المتقدمون فلا يجوز اضافة الحكم اليه أيضا ، لأن شهود الشرط لا يضمنون بالرجوع عند صلاح العلة للاضافة اليها وههنا شهود الزنا شهود العلة وهى صالحة لاضافة الحكم اليها فيضاف التلف اليهم فان رجعوا وجب الضمان عليهم ، وان ثبتوا انقطع الحكم بشهادتهم عن الشرط .

ولا يلزم عليه ما اذا رجع شهود الشرط وحدهم فى مسألة شهود الشرط واليمين ، لأنه لا رواية فيه <sup>(١)</sup> عن السلف واختيار عامة المحققين مثل شمس الأئمة <sup>(٢)</sup> وأبى المسر والامام البرغرى ، وغيرهم فيه : انهم <sup>(٣)</sup> لا يضمنون شيئا .

على أن هذا الشرط <sup>(٤)</sup> وهو الاحصان يستحيل اضافة <sup>(٥)</sup> الحد اليه ، لأن الحد عقوبة متناهية ، والاحصان خصال حميدة ، ويستحيل اضافة العقوبة فى الشرع الى الخصال الحميدة فصار مضافا الى الزنا من <sup>(٦)</sup> كل وجه .

---

(١) الكلمة ساقطة من (د) .

(٢) انظر اصول السرخسى ( )

(٣) آخر الورقة (١٣٠/ب) من (د) .

(٤) ، ، (٢٣٩/أ) من (هـ)

(٥) ، ، (٩٦/ب) من (جـ)

(٦) الكلمة ساقطة من (هـ)

# فَصْلٌ فِي الْعَقْلِ

## فصل

اختلف الناس في العقل ، أهو من العلة الموجبة أم لا ؟

فقال المعتزلة : العقل علة موجبة لما استحسنه محرمة لما استقبحه

## فصل في العقل

ولما فرغ الشيخ رحمه الله في بيان الحجج الأربعة التي هي خطاب<sup>(١)</sup>

الشارع وما يتعلق بها ، شرع في بيان العقل ، لأن الخطاب لا يثبت في

حق من لا عقل له ، فكان بيان العقل وأحكامه من اللوازم .

قوله : ( اختلف الناس ) أي أهل القبلة في كذا . . . . .

فقال المعتزلة : العقل علة موجبة لما استحسنه<sup>(٢)</sup> مثل

( ١ ) في ( د هـ ) : خطابات .

( ٢ ) هذه المسألة تسمى بالحسن والقبح العقليين قد جرى فيها الخلاف

بين أهل السنة والمعتزلة والكرامية والروافض . وينبغي أن نوضح تحرير

محل النزاع في الحسن والقبح .

فالحسن والقبح قد يراد بهما ملائمة الطبع ومنافرتة كقولنا انقاذ الغرقى

حسن وأخذ أموال الناس ظلماً قبيح . وقد يراد بهما صفة الكمال

وصفة النقس كقولنا العلم حسن والجهل قبيح ولا نزاع في كونهما عقليين

وانما النزاع في الحسن والقبح بمعنى ترتب الثواب والعقاب .

فذهب الأشاعرة : إلى أنهما شرعيان .

وذهب المعتزلة : إلى أنهما عقليان .

وذهب جمهور الحنفية : إلى أن الأفعال توصف بحسن أو قبح قبل

الشرع والشارع الحكيم يراعى في أحكامه عند التشريع مصالح العباد والعقل

قد يستقل بادرار ما في الفعل من حسن أو قبح . لكنهم ذهبوا إلى

القول بأنه لا ثواب ولا عقاب ولا تكليف ولا حكم إلا بالشرع .

على القطع والثبات فوق العليل الشرعية .....

معرفة الصانع جل جلاله ، ومعرفة نفسه بالعبودية وشكر النعم (١) وانقاذ

== كما انهم قالوا : ان العقل لا يكون دليلا في بعض الأحكام الأصلية

فقط كالإيمان بالله تعالى وحرمة الكفر ونسبة ما هو شنيع إليه تعالى واختاره فخر الاسلام وأبوزيد .

فكان هذا المذهب وسطا .

ولذا قال الشيخ بخيت الطيمى فى سلم الوصول ( ٨٤ / ١ ) فكان مذهب

هؤلاء المحققين من الحنفية مذهبها وسطا بين مذهب الاعتزال ومذهب الأشاعرة فهو مذهب خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين انظر هذه المسألة وتفصيل الكلام فيها فى :

كشف الأسرار للمؤلف ( ٢٢٩ / ٤ ) تيسير التحرير ( ١٥ / ٢ )

التلويح على التوضيح ( ١٨٩ / ١ ) نهاية السؤل ( ١١٥ / ١ ) منهاج

الوصول ( ١١٥ / ١ ) المعتد ( ٣٦٣ / ١ ) المحصول ( ١ / القسم

التحقيقى ( ١٥٩ / ) وما بعدها . شرح الكوكب المنير ( ٣٠٠ / ١ ) ،

ارشاد الفحول ( ص ٧ ) السوداء ( ص ٧٣ ، ٥٧٧ ) الاحكام للامدى

( ١١٣ / ١ ) الاحكام لابن حزم ( ٥١ / ١ ) ابن الحاجب وعليه المعتمد والتفتازانى ( ٢٠٠ / ١ )

( ١ ) الشكر لغة : الثناء على المحسن بما أولاكه من المعروفه ، يقال : شكرت له ،

واللام أنصح أ . انظر الصحاح للجوهري ( ٧٠٢ / ٢ ) .

: وعرف البرجانى الشكر لغة : بأن الوصف الجميل على جهة التعظيم

والتبجيل على النعمة : من اللسان والجنان والاركان . انظر

التعريفات ( ص ١١٣ ) والشكر شرعا عرفه القرافى بقوله : شكر الله

طاعته بالقول أو العقل أو الاعتقاد ولذلك لما قيد لرسول الله صلى الله

عليه وسلم لما قام حتى تورمت قدماه : اتفعل ذلك وقد غفر لك ما تقدم

من ذنبك وما تأخر ؟ فقال : " أفلا اكون عبدا شكورا " فسمى صلاته

شكرا وهى فعل وقول واعتقاد . وقال الله تعالى : ( اعطوا آل داود شكرا )

فجعل جملة شريعتهم شكرا . انظر : نفائس الأصول : ( ٧٩ / ١ ) .

.....

---

الفرقى والحرقى محرمة<sup>(١)</sup> لما استقبه مثل : الجهل بالصانع جل جلاله والكفران بنعمائه ، والعبث والسفه والظلم على القطع والبثاق فوق العلل الشرعية ، لأن ظل الشرع ليست بموجبة لذواتها ، بل هى امارات فى الحقيقة ، ويجرى فيها النسخ والتبديل .

---

== وسألة شكر النعم فرع عن مسألة الحسن والقبح ويبحث الأصوليين هذه المسألة على التسليم جدلا بالحسن والقبح العقليين مع انه اذا بطل هذا الأصل لم يجب شكر النعم عقلا .  
واختلف الأصوليون فى هذه المسألة .  
فذهب الاشاعرة : الى ان شكر النعم يجب بالشرع دون العقل .  
ونذهب المعتزلة وبعض الحنفية : انه يجب بالعقل دون الشرع .  
أنظر نهاية السؤل ( ١١٧/١ ) مناهج العقول ( ١١٧/١ ) الاحكام للامدى ( ١٢٤/١ ) المستصفى ( ٦١/١ ) .  
وقد ورد عن الكيا الهراس ان مسألة شكر النعم غير مسألة التحسين والتقييح . حيث قال : ومن خطا ابن الصلاح نقلت مسألة شكر النعم غير مسألة التحسين والتقييح . بيمانه : انا نقول ليس الشكر اللفظ فما معناه ؟ قالوا : المعرفة . قلنا : المعرفة تراد للشكر فكيف تكون نفس الشكر ؟ فلا بد أن تتقدم على الشكر ، فانما شكر من عرف وان قالوا : نعنى بالشكر ما تعنون انتم . قلنا : الشكر عندنا امثال اوامر الله تعالى واجتناب نواهيه . وان قالوا : فنحن نقول الشكر هو الاقدام على المستحسنات ، واجتناب المستقبحات . قلنا : فهذه المسألة التحسين والتقييح بعينها ، قال : ولكنا أفردناها بالكلام على عادة المتقدمين . انظر الابهاج ( ١٤١/١ - ١٤٢ ) .



والعقل بذاته موجب ومحرم لهذه الأشياء من غير أن يجرى فيها  
التعديل ، فكان في الإيجاب والتحریم فوق العاقل الشرعية . ( ١ )

والمراد من الإيجاب والتحریم فيه : أن الشرع لو لم يكن / ( ٢ )  
في هذه الأشياء بالإيجاب والتحریم لحكم ( ٣ ) العقل بوجوبها وحرمتها ولم  
يتوقف ثبوتها على السمع .

ولا معنى ( ٤ ) بالوجوب والحرمة أنه يستحق الثواب بفعله والعقاب  
بتركه ، لأنهما لا يعرفان إلا بالسمع ، بل المراد منهما أن يثبت في العقل  
نوع ترجيح للاتيان بما حسنه ونوع / ( ٥ ) ترجيح للامتناع عما قبحه ، بحيث لا  
يحكم العقل أن الفعل والترك فيهما سواء ، بل يعقل ضرورة أن الاتيان بما  
حسنه يوجب نوع مدحة والامتناع عنه يوجب نوع لائمة ، والامتناع عما قبحه  
يوجب نوع مدحة ، والاتيان به يوجب نوع لائمة ، إليه أشير في  
الكفاية .

( ١ ) انظر رأى المعتزلة في المسألة .

المعتد ( ٨٨٦/٢ ) شرح الاصول الخمسة ( ص ٣٩ ) الشامل في  
أصول الدين ( ص ١٢٠ ) التلويح ( ١٦١/٢ ) حاشية البنانى على  
جميع الجوامع ( ٦١/١ ) السوداء ( ٤٧٣ ) المستصفي ( ٦١/١ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٦٢٤/ب ) من ( أ )

( ٣ ) في ( د ) : فعلم .

( ٤ ) في ( ب ، ج ، د ) : معنى .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٢٣/ب ) من ( ب )

فلم يجوزوا أن يثبت بدليل الشرع ما لا يدركه العقل أو يتقبه وجعلوا الخطاب متوجها بنفس العقل .

قوله : ( فلم يجوزوا أن يثبت كذا ..... )

يعنى لما كان العقل فوق العلل الشرعية عند هم لم يجوزوا أن يثبت بدليل الشرع ما لا تدركه العقول <sup>(١)</sup> أو يتقبه .

فأنكروا ثبوت رؤية الله تعالى في الآخرة بالنصوص الدالة عليها

(١) في (ج) : يدركه العقل .

قلت : وبالله التوفيق أن رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة هو مذاهب أهل السنة خلافا للمعتزلة والجهمية ومن تبعهم من الخوارج والامامية . واستدل الجمهور بالكتاب والسنة على رؤيته تعالى فمن الكتاب قوله تعالى ( وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ) .

ومن السنة ما رواه البخارى : ( ٤٢٠ / ١٣ ) في التوحيد ، باب قول الله تعالى ( وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ) عن ابي سعيد الخدرى قال : قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ قال : هل تضارون في رؤية الشمس والقمر اذا كانتا صحو ؟ قلنا : لا ، قال : فانكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ الا كما تضارون من رؤيتهما . . الحديث ورواه مسلم : ( ١٠٦٧ / ١ ) في الايمان حديث ( ٣٠٢ ) وانظر أيضا في احاديث رؤية الله يوم القيامة في البخارى ( ٤١٩ / ١٣ ) ، وسلم في الايمان : ( ١٦٣ / ١ ) إلى غير ذلك من الاحاديث الصحيحة الواردة في رؤيته تعالى .

واما النافون فانهم أولوا هذه النصوص تأويلا باطلا تحشيا مع قاعدتهم فى تحكيم العقل القاصر . . .  
وللتفصيل فى هذه المسألة أنظر :

==

== البخارى وسلم الصفحات والأجزاء السابقة وشرح الطحاوية ( ص ٢٠٣ ) وما بعدها . مقالات الاسلاميين للأشعرى ( ٢٣٨ / ١ ) وتفسير الفخر الرازى <sup>(١)</sup> ( ١٢٥ / ١٣ ) الفتاوى لابن تيمية ( ٨٥ / ١٦ ، ٨٦ ) شرح الاصول الخمسة ( ص ٢٣٣ ، ٢٤٥ ) روح المعاني للأوسى ( ٢٤٤ / ٧ )

وقالوا : لا عذر لمن عقل صغيرا كان أو كبيرا في الوقف عن الطلب وترك الايمان وان لم تبلغه الدعوة . . . . .

قائلين : بأن [رؤية<sup>(١)</sup> موجود] بلا جهة<sup>(٢)</sup> وكيف ، مع أنه لا بد للرؤية من جهة معينة وسافة مقدرة لا في غاية البعد ولا في غاية القرب مما لا يهتدى اليه العقل ، فلا يجوز أن يرد بثبوتها<sup>(٣)</sup> النص .

وأنكروا أن يكون التشابه ما لاحظ للراسخين به ، لأنه لو كان كذلك لكان انزال التشابه أمرا باعتقاد مالا يدركه العقل وأنه لا يجوز<sup>(٤)</sup> .

وأنكروا أن تكون القبائح من الكفر ، والمعاصي داخلة تحت ارادة الله تعالى وشيئته ، لأن اضافتها الى ارادته وشيئته ما تتبعه العقول فلا يجوز

( ١ ) في ( د ) : رؤية الله تعالى موجودة .

( ٢ ) قلت : لقد جاء في السنة ثبوت الجهة لله تعالى ، كما في صحيح مسلم : ( ١ / ٣٨١ - ٣٨٢ ) في المساجد ، باب تعريم الكلام في الصلاة حديث ٥٣٧ / ٣٣ وفيه : لما أراد معاوية بن الحكم عتق جاريته ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سألها : أين الله ؟ فقالت : في السماء ، قال : من أنا ؟ قالت : أن رسول الله ، قال : أعتقها فانها مؤمنة .

( ٣ ) في ( ب ، ج ) : ثبوتها .

( ٤ ) اختلف العلماء في قوله تعالى : ( والراسخون في العلم ) هل هو ابتداء كلام مقطوع ما قبله أو هو معطوف على ما قبله فتكون الواو للجمع . فالذي عليه أكثر العلماء : أنه مقطوع ما قبله وإن الكلام تم عند قول الله تعالى : ( الا الله ) وبهذا الرأي أن التشابه ما استأثر الله بعلمه فلا يعلم تأويله أحد غيره ، ثم اثني الله عز وجل على الراسخين في العلم بأنهم يقولون آمنا به ولولا صحة الايمان منهم لم يستحقوا الثناء عليه وهذا قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وهو مذهب الكسائي والأخفش والقراء وابن عبيد وغيرهم .

وروى عن ابن سبيد وثبي بن كعب وابن عباس وعائشة أن قوله تعالى

وقالت الأشعرية : لا عبرة بالعقل أصلاً دون السمع . ومن اعتقد الشرك ولم  
تبلغه الدعوة فهو معذور

ان / (١) يرد الشرع بذلك .

وجعلوا الخطاب متوجهاً بنفس العقل ، لأن العقل أصل موجب  
بنفسه عندهم فوق الدليل الشرعي ، فإذا صار الإنسان بحال يحتمل عقله  
الاستدلال بالشاهد على الغائب فقد تحققت العلة الموجبة في حقه ، فيتوجه  
عليه / (٢) التكليف بالإيمان .

ثم فسّر ذلك بقوله : وقالوا : لا عذر لمن عقل صغيراً كان أو كبيراً في  
الوقوف ، أي / (٣) الوقوف عن طلب الحق وترك الإيمان بالله تعالى فكان  
الصبي العاقل مكلفاً بالإيمان .

وكان من لم تبلغه الدعوة أصلاً ونشأ على شاطئ جبل فلم يعتقداً إيماناً  
ولا كفراً ومات على ذلك من أهل النار ، لوجود ما يوجب الإيمان في حقه ،  
وهو العقل . (٤)

وقالت الأشعرية : لا عبرة بالعقل (٥) أصلاً (٦) بمعنى لا يدخله

=== (والراسخون في العلم) معطوف على قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله)  
وأنتهم أي الراسخون يعلمون تأويله . انظر : الجامع لأحكام القرآن (٤) /  
١٥ - ١٩ .

(١) آخر الورقة (٢٣٩/ب) من (هـ) .

(٢) ، ، (٩٧/أ) من (ج) .

(٣) في (ج) : أي في الوقوف .

(٤) قال التفاتاني : الشاهد في الجبل إذا لم تبلغه الدعوة ، فإنه لا يكلف  
بالإيمان لمجرد عقله ، حتى لو لم يصف إيماناً ولا كفراً ولم يعتقده لم يكن  
من أهل النار ، ولو آمن صح إيمانه ، ولو وصف الكفر كان من أهل النار  
للدلالة على أنه وجد زمان التجربة والتمكن من الاستدلال ، وأما إذا لم  
يعتقد شيئاً ، فإن وجد زمان التجربة والتمكن فليس بمعذور ولا فمعذور  
انظر التلويح على التوضيح (١٦١/٢) .

(٥) في (د) : للعقل .

(٦) انظر آراء المذاهب في المسألة (ص ٧٠٧) .

.....

---

في معرفة حسن الأشياء وقبحها بدون السمع ، ولا أثر له في إيجاب الأشياء وتحريمها بحال ، بل الموجب هو السمع ، فلا يعرف حسن الإيمان والصدق والعدل وقبح أصدادها بالعقل قبل السمع فأبطلوا إيمان الصبي <sup>(١)</sup> لعدم ورود الشرع في حقه ، وعدم اعتبار عقله ، فكان إيمانه <sup>(٢)</sup> كإيمان <sup>(٣)</sup> صبي غير عاقل فلا يعتبر .

وقالوا : من أعتد الشك <sup>(٤)</sup> ولم تبلغه الدعوة فهو معذور حتى جاز أن يكون من أهل الجنة .

<sup>(٥)</sup> وتيسكوا في ذلك : بقوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا )

---

== ونقل ابن حجر عن السمعاني : ( ان العقل لا يوجب شيئا ، ولا يحرم شيئا ، ولا حظ له في شيء من ذلك ، ولولم يرد الشرع بحكم ما وجب على أحد شيء . . . ) ثم ذكر الأدلة .

انظر فتح الباري ( ٢٢٤ / ١٣ ) .

( ١ ) اختلف الفقهاء في صحة اسلام الصبي وردته .

فقال ابو حنيفة ومالك وأحمد ومحمد بن الحسن : الصبي اذا ارتد والعيان بالله يصح ارتداده كما صح اسلامه .

وقال الشافعي وزفر : لا يصح اسلامه ولا ارتداده .

وقال ابو يوسف : اسلامه اسلام ولكن ارتداده ليس بارتداد .

انظر : بدائع الصنائع ( ١٣٤ / ٧ - ١٣٥ ) بداية المجتهد )

المذهب ( ) المغني ( ١٣٣ / ٨ - ١٣٥ ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( هـ )

( ٣ ) في ( ج ) : مثل إيمان .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٤٦ / أ ) من ( أ ) .

( ٥ ) سورة الاسراء آية ( ١٥ ) .

.....

1

نفي العذاب قبل البعثة ، ولما أنتفى العذاب عنهم انتفى عنهم حكم الكفر ،  
وقوا على الفطرة .

ويقوله تعالى ( لئلا يكون للناس على الله حجة <sup>(١)</sup> بعد الرسل <sup>(٢)</sup> )  
أخبر<sup>أن</sup> الحجة كانت قائمة لهم قبل الرسل على تركهم الايمان ، فلو كان العقل  
قبل السمع موجبا لكانت حجة الله قبل بعثة الرسل تامة في حقهم . <sup>(٣)</sup>

وبأن الله تعالى أخبر في غير موضع أن خزنة النار يقولون للكافرين :  
( ألم ياتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا بلى <sup>(٤)</sup> )  
فيلزمهم الحجة ، فالزمهم <sup>(٥)</sup> استمجابهم النار بالرسل لا بالعقول وحدها .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٢٤ / أ ) من ( ب ) .

( ٢ ) سورة النساء آية ( ١٦٥ ) .

( ٣ ) قال القرطبي في تفسير هذه الآية والتي قبلها ..... .

” وفي هذا كله دليل واضح أنه لا يجب شيء من ناحية العقل ”

انظر الجامع لأحكام القرآن ( ١٨ / ٦ ) .

وقال الكيا الهراس : في هذه الآية والتي قبلها : ( يدل على صحة  
قول أهل الحق في أنه لا تكليف قبل السمع وأنه لا وجوب قبل ارسال  
الرسل ، ولا يقبح ولا يحسن بالعقل ، خلافا لمن عدا أهل الحق  
في كون العقل طريقا الى معرفة وجوب الواجبات وتحريم المحرمات  
واباحة المباحات .

انظر : أحكام القرآن للکيا الهراسي ( ١٨٣ / ٤ ) .

( ٤ ) سورة الزمر آية ( ٧١ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ١٣١ / أ ) من ( د ) .

وبأن الله تعالى جعل الهوى غالبا في النفوس شاغلا للعقول بمعاجل  
المنافع والحفظ فيخرج الانسان على ما <sup>(١)</sup> عليه أصل <sup>(٢)</sup> البينة في فك  
عقله عن أسر الهوى وتنبيه قلبه عن نوع الغفلة بلا شرع حرجا اكثر من حرج الصبي  
العاقل بسبب نقصان عقله لا ذراك ما يدركه البالغ .

ثم ذلك العذر أسقط عن الصبي وجوب الاستدلال بعقله ، وأسقط  
عنه الخطاب ، فلأن يسقط الاستدلال بمجرد العقل قبل اعانة الوحي كان  
أولى .

وتسك من / <sup>(٣)</sup> جعل العقل حجة موجهة بدون السمع بقصة ابراهيم  
عليه السلام فإنه قال لأبيه : ( انى اراك وقومك في ضلال مبين ) <sup>(٤)</sup> وكان  
هذا القول قبل الوحي فإنه قال أراك ولم يقل أوحى الىّ ولو لم يكن العقل  
حجة <sup>(٥)</sup> بنفسه وكانوا معذورين لما كانوا في ضلال مبين .

وكذلك استدلال بالنجوم فعرف ربه من غير وحي ، والله تعالى جعل  
ذلك الاستدلال منه حجة على قومه بقوله عز ذكره : ( وتلك حجتنا آتيناها  
ابراهيم على قومه ) <sup>(٦)</sup> .

وبأن الله تعالى عاتب الكفار في غير موضع بأن لم يسيروا في الأرض

(١) في (ج) : عما .

(٢) الكلمة ساقطة من (د) .

(٣) آخر الورقة (٢٤٠/أ) من (هـ) .

(٤) سورة الأنعام آية (٧٤) .

(٥) في (هـ) : بنفسه حجة .

(٦) سورة الأنعام آية (٨٣) .

.....

١

( ١ ) فينظروا كيف كان عاقبة من كان قبلهم .

وأخبر : أن قلوبهم عى بترك التأمل ، ولو كانوا معذورين لما عوتبوا  
بمطلق الترك .

وبأن المعجزة بعد الدعوة لا تعرف إلا بدليل / ( ٢ ) عظمى ( ٣ ) وآيات  
الحدث ( ٤ ) في العالم أدل على المحدث من علامات المعجزة على أنها من  
الله تعالى فلما كان بالعقل كفاية معرفة ( ٥ ) المعجزة والرسالة كان به كفاية  
بمعرفة الله تعالى بالطريق الأولى .

ولما كان بالعقل كفاية كان بنفسه حجة بدون الشرع ، ولزم العمل به

( ١ ) اشارة الى قوله تعالى : ( أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة  
الذين من قبلهم كانوا أكثر منهم وأشد قوة وآثارا فى الأرض فما أغنى  
عنهم ما كانوا يكسبون ) آية ( ٨٢ ) من سورة غافر .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٩٧ / ب ) من ( ج ) .

( ٣ ) قال القاضى عبد الجبار فى شرح الاصول الخمسة ( ص ٣٩ ) .

ان سأل سائل فقال : ما أول ما أوجب الله عليك ؟ فقل النظر المؤدى  
الى معرفة الله تعالى ، لأنه تعالى لا يعرف بالضرورة ، فيجب أن  
يعرف بالتفكير والنظر .

وانظر فواتح الرحموت ( ١ / ٤٤ ) .

( ٤ ) قال الله تعالى : ( وان من شئ الا يسبح بحمده ) آية ( ٤٤ ) من سورة  
الاسراء .

قال الله تعالى : ( تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن وان من  
شئ الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم ) آية ( ٤٤ ) من سورة  
الاسراء .

وفى قول الشاعر :

ففى كل شئ له آية تدل على انه واحد

( ٥ ) فى ( ج ) ومعرفة .



والقول الصحيح في الباب : أن العقل معتبر لإثبات الأهلية وهو نور فسي بدن الآدمي يضي به الطريق يبتدى به من حيث ينتهي اليه درك الحواس.

كما يجب بالشرع وسائر الحجج إذا قامت كذا في التقويم<sup>(١)</sup> والأسرار<sup>(٢)</sup>.

قوله : ( والقول الصحيح في الباب ) أي باب العقل ( أن العقل غير موجب بنفسه لا كما قال الفريق الأول<sup>(٣)</sup> وغير مهدر أيضا لا كما قال الفريق الثاني<sup>(٤)</sup> ) (٥)

فان من انكر معرفة الله تعالى بدلالات العقول وحدها فقد قصر ، ومن الزم الاستدلال بلا وحى ولم يعذره<sup>(٦)</sup> بخلية الهوى مع أنه ثابت في أصل الخلقة فقد غلا ، بل العقل معتبر لإثبات الأهلية أي أهلية الخطاب ، ان الخطاب لا يفهم بدون العقل ، وخطاب من لا يفهم قبيح ، فكان العقل معتبرا لإثبات الأهلية ، وهو من أعز النعم ، لأن الانسان يتنازه<sup>(٧)</sup> من سائر الحيوانات ، وهو آلة لمعرفة الصانع التي هي أعظم النعم وأعلاها ولمعرفة مصالح الدين والدنيا .

وهو أي العقل نور في بدن الآدمي .

وقيل : محله الرأس .

وقيل : القلب .

يضي به : أي بذلك النور طريق يبتدى به من حيث ينتهي<sup>(٨)</sup> اليه

درك الحواس .

(١) انظر تقويم أصول الفقه ( ١٧٦/٣ - ١٧٧ ) .

(٢) انظر الاسرار الورقة .

(٣) وهم المعتزلة .

(٤) وهم الاشاعرة .

(٥) آخر الورقة ( ٢٤٦/ب ) من ( أ ) .

(٦) في ( ب ، ج ، د ) : يعذر .

(٧) آخر الورقة ( ٢٢٤/ب ) من ( ب ) .

(٨) في ( د ) : انتهى .

فيهدو المطلوب للقلب فيدركه بتأمله بتوفيق الله تعالى لا بإيجابه

انما سماء نورا ، لأن معنى النور هو الظهور للادراك ، فان النور هو الظاهر المظهر ، والعقل بهذا الشأبة <sup>(١)</sup> للبصيرة التي هي عبارة عن عين الباطن كالشمس والسراج لعين الظاهر ، بل هو أولى <sup>(٢)</sup> بتسمية النور من الأنوار الحسية ، لأنه لا يظهر بها الا ظواهر الأشياء ، فتدرك العين بها تلك الظواهر لا غير <sup>(٣)</sup> .

فأما العقل فيستتير به بواطن الأشياء ومعانيها ويدرك به حقائقها وأسرارها ، فكان أولى / <sup>(٤)</sup> باسم النور .

وقوله : ( يبتدأ ) سند الى الظرف ، وهو الجار والمجرور ، والجملة صفة لطريق .

والضمير في ( به ) راجع الى الطريق . وفي ( اليه ) الى حيث .  
وفي ( فيدركه ) الى المطلوب . وفي ( بتأمله ) الى القلب .

يعنى ابتداء عمل القلب بنور العقل من حيث ينتهي اليه يدرك الحواس وعن هذا قيل بداية العقولات نهاية المحسوسات .

وذلك لأن الانسان اذا أبصر شيئا يتضح لقلبه طريق الاستدلال بنور العقل ، فاذا نظر الى بناء رفيع وأنتهى اليه بصره ، يدرك بنور عقله أن له بانها لامحاله ذا حياة وقدرة وعلم الى سائر أوصافه <sup>(٥)</sup> التي لا بد للبناء منه .

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٢ ) في ( ب ) : أولى .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٤٠ ) من ( هـ ) .

.....

---

واذا نظر الى السماء ورأى احكامها ، ورفعتها ، واستنارة كواكبها  
وعظم هيأتها ، وسائر ما فيها من العجائب استدل بنور عقله ، أنه لابد لها  
من صانع قديم مدبر حكيم قادر عظيم حي عليم .

فهو معنى قوله فيبتدى<sup>١</sup> أى يظهر المطلوب للقلب فهدرك القلب  
المطلوب اذا تأمل ان وفقه<sup>(١٠)</sup> الله تعالى لذلك .

وهذا انما يتحقق فى المحسوسات فأما فيما لا يحس أصلاً ، فانما  
يبتدى<sup>٢</sup> طريق العلم به من حيث يوجد كالعلم مثلاً فانه ليس بمحسوس ، ولما  
أحتيج فيه الى معرفة أنه معنى راجع الى ذات العالم أم راجع الى غير ذات  
يعرف ذلك<sup>(٢)</sup> بالعقل من غير انقطاع أثر الحواس .

وقيل : هو<sup>(٣)</sup> قوة ضرورية<sup>(٤)</sup> بوجودها<sup>(٥)</sup> / يصح ترك الأشياء<sup>(٦)</sup> /  
ويتوجه<sup>(٧)</sup> تكليف الشرع وهو ما يعرفه كل انسان من نفسه .

وفى اللامشر<sup>(٨)</sup> : ( هو جوهر يدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات  
بالمشاهدة ) . ( ٩ )

( ١ ) فى ( د ) : وقف وهو خطأ .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٣١ / ب ) من ( د ) .

( ٣ ) فى ( ب ) : هى .

( ٤ ) فى ( هـ ) : ضرورة .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٩٨ / أ ) من ( ج ) .

( ٦ ) ، ، ( ٢٤٧ / أ ) من ( أ ) .

( ٧ ) فى ( هـ ) : وتتوجه .

( ٨ ) هو : الحسين بن على بن أبى القاسم أبو على اللامشى بعد اللام الف

مب مكسورة وشين معجمة ، نسبة الى لاسن وهى من قرى قرغانة من  
( ٩ ) انظر أصول اللامشى ( ص / ٨ ) .

وهو كالشمس في الملكوت الظاهرة اذا بزغت وبدأ شعاعها ووضح الطريق  
كانت العين مذكرة بشهابها

وقيل : هو جوهر طهر بما القدس ، وروح يرواح الأنس وادع  
في قوالب بشرية وأصداف انسانية ، كلما أضاء استنار / <sup>(١)</sup> ماضج  
الميقين ، واذا أظلم خفي مدارج <sup>(٢)</sup> الدين .

وهو : أى العقل كالشمس في الملكوت الظاهرة اذا بزغت أى طلعت  
كانت العين مذكرة بالأشياء بشهابها ، أى بنورها من غير أن توجب الشمس رؤية  
تلك الأشياء أو تكون هى مذكرة اياها أو تكون العين مستغنية فى الادراك عنها فكذا  
القلب يدرك ما هو غائب عن الحواس بنور العقل من غير أن يكون العقل موجبا  
لذلك أو يكون مذركا بنفسه بل القلب <sup>(٤)</sup> يدرك بعد اشراق نور العقل بتوفيق  
الله تعالى .

والملكوت الملك والتاء زائدة للمبالغة كالرغبوت <sup>(٥)</sup> والرهوت <sup>(٦)</sup>

== بلاد ما وراء النهر قال السمعاني : امام فاضل مناظر سمع الحديث من  
القاضى ابى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم القصار وسمع منه السمعانى  
كان لا يخاف فى الله لومة لائم . وأخذ منه ايضا شمس الائمة الحلوانسى  
توفى بسمرقند سنة ٥٢٢ هـ .

الفوائد البهية (ج ٦٧) الجواهر الضميمة (٢/ ١٢٠ - ١٢١) الطبقات  
السنية (٣/ ١٤٩) هدية العارفين (١/ ٣١٢) المنتظم (١٠/ ١٠)  
النجوم الزاهرة (٥/ ٢٣٣) .

- (١) آخر الورقة (٢٢٥/ أ) من (ب) .
- (٢) الكلمة ساقطة من (د) .
- (٣) فى (ب ، ج) : وتكون .
- (٤) فى (ج) : بالقلب وفى (هـ) : للقلب .
- (٥) فى (ج) : كالرغوت .
- (٦) فى (ج) : والرهوب .

وما بالعقل كفاية .

والجبروت .

وشعاع الشمس ما يرى من ضوءها عند طلوعها كالقضبان .

والشهاب بالكسر شمعة نار ساطعة .

قوله / (١) ( وما بالعقل كفاية بحال ، يعنى أن العقل وان كان

آلة المعرفة لا تقع الكفاية به فى وجوب الاستدلال وحصول المعرفة سواء انضم اليه دليل السمع أم لا ، أما اذا لم ينضم فلما بينا أنه آلة فلا يصلح لا يجاب شئ بنفسه ، وأما اذا انضم اليه دليل السمع فلأن الاجاب حينئذ يضاف الى دليل السمع لا الى العقل .

واذا وجد العقل لا تحصل المعرفة قبل انضمام دليل السمع اليه وبعد ، الا بتوفيق الله عز وجل ، فكم من عاقل قبل ورود الشرع وبعد ، تغفل بعقله فى مضائق الحقائق ، مستخرج بفكره وقريحته لخفيات الدقائق لما حرم العناية والتوفيق لم يهتد (٢) الى سواء الطريق ولم يعرف سبيل الرشده بعقله فهلك فى غاوته وجهله ، وبعد ما حصلت المعرفة بتوفيق الله واكرامه لا يبقى الا بفضلہ وانعامه ، وتقديره (٣) له على الدين القويم ، وتشبته اياه على الصراط المستقيم ، فكم من سلم عرف سبيل الرشاد وسلك طريق السداد ، ثم لما أدركه الخذلان ضل عن الطريق بالارتداد ، ورد أمره من الصلاح الى الفساد ، وقابل الحق بالعناد بعد الانقياد ، فصار من أخوان الشياطين بعد ما كان من أبناء الدين وأهل الصدق واليقين ، نعوذ بالله من الزيغ والطفیان ودرك الشقاء والخذلان بعد نيل سعادة الهدى والايمان ، انه الكريم المنان .

(١) آخر الورقة (٢٤١/أ) من (هـ) .

(٢) فى (د) : يهذى .

(٣) فى (د) : تقديره وهو تحريف .

ولهذا قلنا : ان الصبي غير مكلف بالايمان حتى اذا عقلت المراهقة وهى تحت  
سلم بين أهوين مسلمين ولم تصف الاسلام لم تجعل مرتدة ولم تبين من زوجها

فثبت أنه لا كفاية بالعقل بحال <sup>(١)</sup> ولا معونه <sup>(٢)</sup> الا من عند الكرم  
المتعال . <sup>(٣)</sup>

قوله : ( ولهذا ) : أى ولأنه لا كفاية بمجرد العقل لوجوب الاستدلال  
( قلنا ) : فى الصبي العاقل انه غير مكلف بالايمان وان صح منه الأداء على  
خلاف ما قاله الفريق الأول ، لأن الوجوب بالخطاب ، والخطاب ساقط عن  
الصبي بالنص <sup>(٤)</sup> ، حتى اذا عقلت المراهقة وهى التى قربت الى البلوغ ولم  
تصف الايمان بمعنى <sup>(٥)</sup> / <sup>(٦)</sup> بعدما استوصفت ولم تقدر على الوصف [لم  
تبين من زوجها] . <sup>(٧)</sup>

- ( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .
- ( ٢ ) فى ( د ) : معرفة .
- ( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٤٧ / ب ) من ( أ ) .
- ( ٤ ) اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم  
حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفق " .  
أخرجه أبو داود : ( ٥٥٨ / ٤ ) فى الحدود باب فى المجنون حتى يحتلم  
أو يصب حدا . حديث ( ٤٣٩٨ ) .
- وأخرجه الحاكم فى المستدرک عن عائشة رضى الله عنها : ( ٥٩ / ٢ ) .  
وقال حديث صحيح على شرط سلم ولم يخرجاه .
- وأخرجه النسائي فى ( ١٢٢ / ٦ ) فى الطلاق ، باب " من لا يقع طلاقه من  
الازواج " .
- وأخرجه ابن ماجه فى ( ٦٥٨ / ١ ) فى الطلاق ، باب فى المعتوه والصغير  
والنائم . وانظر تخريجه فى نصب الرأية ( ١٦١ / ٤ ) .
- ( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .
- ( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٢٥ / ب ) من ( ب ) .
- ( ٧ ) ما بين المعقوفتين من ( ب ) .

ولو بلغت كذلك لبانت من زوجها .

وكذا نقول في الذي لم تبلغه الدعوة : انه غير مكلف بسجرد العقل

وانه اذا لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد على شئ\* كان معذورا .

وانا أعانه الله بالتجربة وأمهله لدرك العواقب فهو لم يكن معذورا وان لم

ولو بلغت كذلك أي غير واصفة / (١) ولا قدرة على الوصف لبانت

من زوجها ، لأنها قد صارت مكلفه بالايمان بالبلوغ .

فتبين بما ذكر أن الصبي غير مكلف بالايمان ان لو كان مكلفا به لبانت

من زوجها في المسألة الأولى بعدم الوصف كما بعد البلوغ .

قوله : ( وكذلك ) أي ومثل (٢) ما قلنا في الصبي منا في البالغ

الذي لم تبلغه الدعوة ، أنه غير مكلف بالايمان بسجرد العقل ، لما بينا أن

العقل غير موجب بنفسه ، حتى اذا لم يصف ايمانا ولا كفرا ولم يعتقد (٣) (٤)

على شئ\* كان معذورا اذا لم يكن أمهل لدرك العواقب ، (٥) بأن يبلغ على

شاهق جبل ومات من ساعته .

فاما اذا أعانه الله تعالى بالتجربة وأمهله لدرك (٦) العواقب لم يكن

معذورا ، لأن الامهال وادراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسل في حق تنبيهه

القلب عن (٧) نوم الغفلة فلا يعذر بعد .

(٨)

ألا ترى أنه لا يرى بنا\* الا وقد عرف له بانها ، ولا صورة الا وقد عرف [

(١) آخر الورقة (٩٨/ب) من (ج) .

(٢) في (ب) : مثل .

(٣) في (ج) : يعتقد .

(٤) في (ج) : يعتقد قلبه على شئ\* .

(٥) آخر الورقة (٢٤١/ب) من (هـ) .

(٦) في (د) : لدرك .

(٧) الكلمة ساقطة من (د) .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

وان لم تبلغه الدعوة على نحو ما قاله أبو حنيفة في السفية اذا بلغ خسبا وعشرين سنة لم يحتج ماله عنه ، لانه قد استوفى مدة التجربة والامتحان فلا بد من ان يزداد رشدا .

لها (١) مصورا فكيف يعذر بعد رؤيته مصورا حسنة (٢) وبعد ادراك مدة التأمل في جهله بخالقها ومصورها ، بل يلزمه من النظر والاستدلال ما يتم به المعرفة .  
 وذكر في بعض الشروح أن معنى التجربة أنه اذا رأى غير مرة أن البناء لا يقوم بنفسه ، بل يقوم بغيره وأدرك زمانا (٣) يدرك فيه (٤) عواقب الأمور ثم هو لم يتأمل في خلق نفسه من تغير أحواله وأحوال سائر المخلوقات مع ظهور الآيات ووضوح الدلالات ظهورا لا يشك فيه عاقل (٥) ولا يرتاب (٦) فيه أحد على ما قال الله تعالى : ( سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ) (٧) كان مقصرا في الايمان ، تاركا اياه مع وضوح دلائله ، فلم يكن معذورا .

قوله : ( على نحو ما قال أبو حنيفة يعني (٨) اقامة الامهال وادراك زمان التأمل مقام بلوغ الدعوة ههنا على مثل (٩) ما قال أبو حنيفة رحمه الله في السفية : اذا بلغ خسبا وعشرين سنة يدفع ماله اليه وان (١٠) لم يؤنس منه رشدا مع أن دفع المال اليه معلق بائناس الرشاد

(١) في (ج ، هـ) : له .

(٢) في (ب) : حسية .

(٣) في (ب ، ج) : ما .

(٤) في (ج) : به .

(٥) في (د) : العاقل .

(٦) آخر الورقة (١٣٢/أ) من (د) .

(٧) سورة فصلت آية (٥٣)

(٨) في (ج) : معنى .

(٩) في (د) : نحو .

(١٠) الكلمة ساقطة من (د) .



.....

بالنص<sup>(١)</sup> والمعلق بالشرط<sup>(٢)</sup> معدوم قبل وجوده ، لأنه لما استوفى هذه  
المدة لابد من أن يستفيد رشدا بالتجربة والامتحان في الغالب ، لأنها مدة  
يتوهم صيرورته<sup>(٣)</sup> جدا فيها .  
والبلوغ يتحقق<sup>(٤)</sup> في الغلام<sup>(٥)</sup> بعد ثنتي عشرة سنة فيمكن ان  
يولد له ابن بستة أشهر ثم أن ولده يبلغ اثنتي<sup>(٦)</sup> عشرة سنة ، ويولد  
له ابن بستة أشهر ، فيصير الأول جد<sup>(٧)</sup> بعد تمام خمس وعشرين سنة ،  
ومن صار فرعه أصلا فقد تناهى في الأصاله ، فلا بد من أن يستفيد رشدا  
بنسبة حاله ، فتقام هذه المدة مقام الرشد ، والشرط رشد<sup>(٨)</sup> نكراه  
وقد وجد اما تحقيقا واما تقديرا باستيفاء مدة التجربة ، فيجب دفع المال  
اليه .

فكذلك ههنا بعد مضي مدة التأمل ، لابد من أن يستفيد العاقل  
بصيرة ومعرفة بصانعه بالنظر في الآيات الطاهرة والحجج الباهرة ، فاذا  
لم يحصل له المعرفة بعد هذه المدة كان ذلك الاستحقاق بالحجة كما يكون  
بعد دعوة الرسل فلا يكون معذورا .

( ١ ) وهو قوله تعالى في سورة النساء ( فان آتستم منهم رشدا فادفعوا اليهم  
اموالهم ولا تأكلوها اسرافا ويدارا ان يكبروا ) .

( ٢ ) وهو ايناس الرشد .

( ٣ ) في ( ب ) : صورته .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٢٦ / أ ) من ( ب ) .

( ٥ ) في ( ب ) : العالم . وهو تحريف .

( ٦ ) في ( ج ) ثنتي .

( ٧ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٨ ) في ( ب ، ج ) : رشدا .

وليس على الحد في هذا الباب دليل قاطع

قوله : ( وليس على الحد في هذا الباب دليل قاطع ) أى / (١)  
ليس على حد الامهال وتقدير (٢) زمان الامتحان والتجربة في هذا / (٣)  
النوع وهو العاقل الذى لم تبلغه الدعوة ، أو فى (٤) هذا الباب الذى  
نحن بصدد ، وهو باب التجربة والامتحان دليل قاطع يعتمد عليه ويحكم أنه كذا

وكأنه رد لما قيل : انه مقدار ثلاثة أيام اعتبارا بالمرتد ، فانه اذا  
استمهل بمهل ثلاثة أيام فقال : انه ليس بمقدور ، بل هو يختلف باختلاف  
الاشخاص ، فان العقل متفاوت في أصل الخلقه ، فرب عاقل يهتدى  
في زمان قليل الى ما لا يهتدى اليه غيره في زمان كبير ، فيفوز تقديره السي  
الله عز وجل ان هو العالم بمقدار ذلك الزمان في حق كل شخص على الحقيقة  
فيعفو عنه قبل ادراكه أو يعاقبه بعد استيفائه . (٥)

ويؤيده ما ذكر في التقويم (٦) في هذا الموضع ثم قدر مدة العذر  
الى (٧) الله تعالى ما يعرف بالعقل فعلى هذا الوجه يكون قوله : وليس  
كذا من تنمة الكلام الأول متصلا بقوله : لم يكن معذورا ويكون قوله فمن جعس  
العقل كذا ابتداء كلام بعد ذكر هذه الأقوال .

(١) آخر الورقة (١/٩٩) من (ج) .

(٢) فى (ب) وتقرير وهو تحريف .

(٣) آخر الورقة (١/٢٤٢) من (هـ) .

(٤) الكلمة ساقطة من (د) .

(٥) فى (ج) : يعاقبه .

(٦) انظر تقويم الادلة (٣/٩٩٠) .

(٧) الكلمة ساقطة من (ج) .

فمن جعل العقل حجة موجبة يمتنع الشرع بخلافه فلا دليل له يعتمد عليه .

ويجوز أن يكون معناه ، وليس على الحد الذى يوقف به على المقصود من كون العقل موجبا بنفسه أو غير موجب أصلا أو كونه حجة عند استيفاء مسددة التأمل دليل قاطع من نفي محكم ، أو دليل عقلى ضرورى ونحو ذلك .

فعلى هذا الوجه يكون هذا (١) ابتداء كلام (٢) .

وقوله : ( فمن جعل العقل من تنتمته ) .

فمن جعل العقل حجة موجبة بنفسه بحيث يمتنع الشرع أى ورود الشريعة بخلافه ، أو يمتنع شرع الحكم بخلافه ، أو يمتنع وجود (٣) المشروع / (٤) بخلافه فليس معه دليل يعتمد عليه . أى ليس له دليل قطعى من شرعى أو عقلى يعتمد عليه ، ان لم يرد فى الشرع دليل قطعى على أن العقل موجب بنفسه ، ولم يوجد عليه دليل عقلى ، بل اعتمد أمورا ظاهرة نسلمها له ، ولا يلزم من تسليمها (٥) كون العقل موجبا بنفسه فإنه قال : عرف حسن بعض الأشياء كالإيمان وشكر النعم بالاسقل . وقبح بعضها مثل الكفر والعيب به وعظم (٦) أن الشرع لم يرد بتحسين ما قبحه العقل ولا بتقبيح ما حسنه حتى لم يجز ورود نسخ الإيمان ولا ورود شرعية الكفر فلم أن العقل موجب بذاته (٧)

( ١ ) انفسه ساقطة من ( ج ) .

( ٢ ) فى ( د ) : كلامه .

( ٣ ) آخر الواقعة ( ١٢٦ / ب ) من ( ب ) .

( ٤ ) ، ، ( ٢٤٨ / ب ) من ( أ ) .

( ٥ ) فى ( ب ) : تسليمها .

( ٦ ) فى ( ب ) : واعلم .

( ٧ ) فى ( ج ) : لذاته .

ومن الغاء من كل وجه ، فلا دليل له أيضا وهو مذهب الشافعي فانه قال في قوم لم تبلغهم الدعوة اذا قتلوا ضمنوا فجعل كفرهم عفووا .

---

بدون الشرع ، وان الشرع تابع له فيما عرف حسنه وقبحه به . ( ١ )

ونحن نسلم معرفة الحسن والقبح بالعقل واستناع نسخ ما حسنه وشرع ما قبحه ، ولكن ذلك لا يدل على أن العقل موجب بنفسه لأنه عاجز بنفسه بل الموجب هو الله تعالى في الحقيقة ، ولكن بالعقل يعرف ذلك ، لانه تعالى جعله دليلا وطريقا الى العلم . والدليل بنفسه لا يكون موجبا .

ومن ألغى العقل من كل وجه / ( ٢ ) وهم الأشعرية ، فلا دليل له ( ٣ )  
أى ليس له دليل قاطع أيضا .

وهو مذهب الشافعي رحمه الله ، بدليل أنه قال في قوم لم تبلغهم الدعوة : اذا قتلهم المسلمون قبل الدعوة ضمنوا / ( ٤ ) دماءهم فجعل كفرهم عفو ( ٥ ) حيث جعلهم كالمسلمين في الضمان .

واصحابنا قالوا : لا يضمنون ، لأن قتلهم وان كان حراما قبل الدعوة ليس بسبب ( ٦ ) للضمان ، لأننا لم نجعل كفرهم عفوا بحال .

ولم نجعل غفلتهم عن الايمان والكفر عذرا / ( ٧ ) بعد استيفاء مدة التأمل

---

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٤٢ / ب ) من ( هـ ) .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( جـ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٩٩ / ب ) من ( جـ ) .

( ٥ ) أى معفو عنه .

( ٦ ) فى ( د ) : سبب الضمان .

( ٧ ) آخر الورقة ( ١٣٢ / ب ) من ( د ) .

وذلك ، لأنه لا يجد في الشرع أن العقل غير معتبر لاثبات الأهلية . فأنما  
يسيه بدالة العقل والاجتهاد فيتناقض مذهبه ، وأن العقل لا ينفك عن  
الهوى فلا يصلح حجة بنفسه بحال .

فكان قتلهم قبل الدعوة مثل قتل نساء أهل الحرب بعد الدعوة ،

فلا يوجب ضمانا .

وقوله : ( وذلك ) متصل بقوله فلا دليل له أيضا ، ويقول فليس معه

دليل يعنى انما قلنا : انه لا دليل للفريقين لأن القائل <sup>(١)</sup> يكونه <sup>(٢)</sup>

ملغى لا يجد في نصوص الشرع أن العقل غير معتبر للأهلية فلو ألغاه <sup>(٣)</sup>

انما يلغيه <sup>(٤)</sup> بطريق الاجتهاد والمعقول ، لأنه لما لم يجد <sup>(٥)</sup> نصا لا بد

له من الرجوع الى المعقول ، بأن يقول : قد وجدنا من العقلاء من ألحق

تقديم العقل في سقوط التكليف عنه باعتبار سقوط الخطاب عنه شرعا كالصبي

العاقل فعرفنا أن العقل ساقط الاعتبار عند عدم الشرع ، وحينئذ كان متناقضا

في مذهبه لأنه أثبت بالعقل أن العقل ليس بحجة ، فصار كأنه يقول : العقل

حجة وليس بحجة .

ثم رد قول الفريق الأول فقال : وان العقل بكسر الهمزة <sup>(٦)</sup> ويجوز

بفتحها أيضا عطفا على قوله أنه لا يجد . وهو الأظهر أى لا يستقيم <sup>(٧)</sup>

(١) في ( د ) : القاتل . وهو تصحيف .

(٢) في ( د ) : لكونه .

(٣) في ( ب ، ج ) : الغينا .

(٤) ، ، ، : فلغيه .

(٥) في ( ج ) : نبد .

(٦) آخر الورقة ( ٢٢٧ / أ ) من ( ب ) .

(٧) ، ، ( ٢٤٩ / أ ) من ( أ ) .

.....

أيضا جعله حجة موجهة بنفسه ، لأن العقل لا ينفك عن الهوى ، لأنسه لا عقل في أول الفطرة والنفس غالبية بهواها وإذا حدث العقل حدث مغلوبا به إلا في حق من اختصهم <sup>(١)</sup> الله تعالى برحمته وإذا كان مغلوبا لم يكن له عهرة ، لأن المغلوب في مقابلة الغالب غير حكيم العدم ، فلا يصلح حجة بنفسه .

ألا ترى أنه لا يجوز في الحكمة الزام العمل حسا والعامل مغلوب بالمانع . فكذا لا يحسن الزام العمل بالحجة ، والحجة مدفوعة مغلوبية بغيرها وإذا كان كذلك لابد من تأييد بدعوة الرسول أو ما يقوم مقامها من أدراك زمان التأمل والتجربة لتتم الحجة .

فان قيل : قد تمسك كل فريق بنصوص كما تلونا فكيف ذكر الشيخ : أنه لا دليل لهم .

( ٢ )

قلنا تلك نصوص مؤولة بعضها معارض ببعض ، فلم تتم الحجة لأحد الفريقين بها لتأويل الفريق الآخر إياها بما يوافق مذهبهم ، فصارت كأنها ساقطة في حق التمسك بها في هذه المسألة لتعارضها ، على أنك إذا تأملت فيها عرفت أنها لا تدل على أن العقل موجب بنفسه من غير إيجاب الشارع <sup>(٣)</sup> كما ذهب إليه الفريق الأول ولا على أنه <sup>(٤)</sup> يلغى <sup>(٥)</sup> أيضا كما ذهب إليه الفريق الثاني ، فكانت <sup>(٦)</sup> عن محل النزاع بمعزل ، فلذلك قال الشيخ رحمه الله لا دليل لهم .

( ١ ) في ( د ) : اختص .

( ٢ ) في ( ج ، هـ ) : متأولة .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٤ ) في ( د ) : أنها .

( ٥ ) في ( ب ، ج ) : ملغى .

( ٦ ) في ( د ) : فكان .

وإذا ثبت أن العقل من صفات الأهلية ، قلنا : الكلام في هذا ينقسم  
الى قسمين : الأهلية والامور المعترضة عليها .

---

[وإذا ثبت أن العقل من صفات الأهلية أى من صفات تثبت بها  
الأهلية] <sup>(١)</sup> قلنا : الكلام في هذا أى في الأهلية على تأويل المذكور  
ينقسم على كذا ..

---

( ١ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) .

## فَصْلٌ فِي بَيَانِ الْأَهْلِيَّةِ

---



فصل : فى بيان الاهلية - الاهلية نوعان : أهلية الوجوب ، وأهلية الأداة .

أهلية الوجوب فناء على قيام الذمة ، فان الآدمى يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه باجماع الفقهاء بناء على العهد الماضى

### فصل فى بيان الأهلية ( ١ )

أهلية الانسان للشيء : صلاحيته لعدد ذلك الشيء وطلبه منه وقبوله ايضاً .

وهى فى لسان الشرع : ( عبارة عن صلاحية لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه ) كذا قيل ( ٢ )

وهى : الأمانة التى أخبر الله تعالى بحمل الانسان اياها بقوله تعالى : ( وحملها الانسان ) ( ٣ )

أما أهلية الوجوب ، فناء ( ٤ ) على قيام الذمة : أى لا تثبت هذه الأهلية الا بعد وجود ذمة صالحة ، لأن الذمة هى محل الوجوب ، ولهذا يضاف اليها ولا يضاف الى غيرها بحال . ولهذا اختص الانسان بالوجوب دون سائر الحيوانات التى ليست لها ذمة .

وقوله : فان الآدمى يولد ، دليل على قيام الذمة للانسان وله ذمة

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ب ، د ) .

( ٢ ) انظر هذا التعريف فى التلويح على التوضيح ( ١٥٢/٣ ) . والتقرير والتحبير

( ٢/١٦٤ ) وانظر أصول السرخسى ( ٢/٣٣٢ ) وأصول البزدوى ( ٣ )

( ٤/٢٣٧ ) وكشف الاسرار ( ٤/٢٣٧ ) وحاشية نسمات الاسفار ص

( ١٧١ ) ومراجعة الأصول ( ص ٥٩٠ ) .

( ٣ ) سورة الأحزاب آية ( ٧٢ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٠٠/أ ) من ( ب ) .

قال تعالى : ( وان أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم ) الى آخر الآية

صالحة للوجوب له وعليه باجماع الفقهاء ، حتى / (١) يثبت له ملك الرقبة  
وملك النكاح بشراء الولي ويتزوج به ايماه ويجب عليه الثمن والمهر بعقد الولي .

وهو رد لما ذكر بعض من لم يشم رائحة الفقه في مصنفه في أصول الفقه  
أن تقدير المال في الذمة لا معنى له ، وأن تقدير الذمة (٢) / من الترهات  
التي لا حاجة في الشرع والعقل اليها بل الشرع مكنه بأن يطالب بذلك القدر  
من المال فهذا هو المعقول عرفا وشرعا .

فقال الشيخ (٣) : هي ثابتة بالاجماع ، فمن أنكرها فهو  
مخالف للاجماع .

والذمة : العهد في اللغة (٤) لأن نقضه يوجب الذم فقال الله  
تعالى : ( لا يرقبون في مؤمن الا ذمة ) (٥) أي عهدا (٦) وقال عليه  
الصلاة والسلام \* وان أرادوكم أن تعطوهم ذمة الله فلا تعطوهم ذمة \* (٧)

(١) آخر الورقة (٢٢٢/ب) من (ب) .

(٢) ، ، (٢٤٩/ب) من (أ) .

(٣) الكلمة من هاش (ج) .

(٤) انظر : المغرب (٢٠٧/١) والقاموس المحيط (١١٧/٤) ومختار

الصالح (ص ٢٢٣) .

(٥) سورة التوبة آية (١٠) .

(٦) انظر التسهيل لعلوم التنزيل (٧١/٢) قال ابن جرير : والذمة :

العهد .

(٧) هو جزء من حديث أصله في سلم

أخرجه سلم في (١٣٥٦/٣) في الجهاد والسير ، باب تأمير

الامام الامراء على البعث ووصيته ايماهم بآداب الغزو وغيرها

.....

أى عهده .

والمراد بها فى الشرع نفس ورقبة لها ذمة وعهد سابق كذا ذكر  
فخر الاسلام . ( ١ )

قوله : ( بناء على العهد الماضى ) يعنى انما يثبت له الذمة التى  
هى عبارة فى الشرع ( ٢ ) عن : وصف يصير الشخص به أهلاً للاستيجاب عليه  
والاستيجاب ( ٣ ) ، بناء على العهد الماضى الذى جرى بين العبد  
والرب يوم الميثاق . كما أخبر الله تعالى عنه بقوله : ( وان أخذ ربك من  
بنى آدم من ظهورهم ذريتهم ) ( ٤ ) الآية .

روى ( ٥ ) سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى

صلى الله عليه وسلم ، أنه قال فى تفسير هذه الآية :  
\_\_\_\_\_

=== رقم ( ١٧٣١ ) وهو حديث طويل وفيه : " . . . واذا حاصرت أهل  
حصن ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه . فلا تجعل  
لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك  
، فإنكم ، أن تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم ، أهون من أن  
تخفروا ذمة الله وذمة رسوله . . . الخ " .  
وأخرجه ابن ماجه فى ( ٩٥٣ / ٢ ) فى الجهاد ، باب وصية الامام رقم  
( ٢٨٥٨ ) .

( ١ ) انظر أصول البزدوى بهامش كشف الاسرار ( ٢٣٩ / ٤ ) .

( ٢ ) ، تعريف الذمة فى الشرع فى : التلويح على التوضيح ( ١٦١ / ٢ ) ،

شرح الضار ( ٩٣٦ ) أصول البزدوى ( ٢٣٧ / ٤ - ٢٣٨ ) وكشف الاسرار

شرح أصول البزدوى ( ٢٣٨ / ٤ ) وأصول السرخسى ( ٢٣٣ / ٢ ) .

( ٣ ) فى ( ج ) : والاستيجاب .

( ٤ ) سورة الاعراف آية ( ١٧٢ ) .

( ٥ ) فى ( ب ، ج ) وروى .

• أخذ الله الميثاق من ظهر<sup>(١)</sup> آدم فأخرج من صلبه كل ذرية ذراها فنشرها بين يديه ، ثم كلمهم قبلا ، أى عيانا بحيث يعاينهم آدم وقال :<sup>(٢)</sup>  
 ( ألسن بريكم قالوا بلى شهدنا )<sup>(٣)</sup> تلاها الى قوله ( المبطلون )<sup>(٤)</sup> ( ٥ )  
 وروى حديث أخذ الميثاق جماعة /<sup>(٦)</sup> جملة<sup>(٧)</sup> بالفاظ مختلفة منهم : ابن عباس ، وابن سمعود وأبى بن كعب ، والحسن ، والسدى<sup>(٨)</sup> ، ومقاتل

- ( ١ ) فى ( ب ، د ) : ظهور . وهو خطأ .  
 ( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .  
 ( ٣ ) سورة الاعراف آية ( ١٧٢ ) .  
 ( ٤ ) تتمة الآية ( ... ) قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين ( ١٧٢ ) أو تقولوا انما أشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم افتهلكنا بما فعل المبطلون ( ١٧٣ ) الاعراف .  
 ( ٥ ) الحديث رواه الامام أحمد فى مسنده ( ٢٧٢ / ١ ) .  
 وأخرجه الترمذى فى ( ٢٦٦ / ٥ ) فى تفسير القرآن ، باب ومن تفسير سورة الاعراف حديث ( ٣٠٧٥ ) رواه عمر رضى الله عنه .  
 وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح وقال وروى .  
 وقال الترمذى : وقد روى من غير وجه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم .  
 ( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٤٣ / ب ) من ( هـ ) .  
 ( ٧ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .  
 ( ٨ ) هو ! اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبى كريمة ، السدى ، ابو محمد الكوفى ، صدوق بهم ، روى بالتشيع من الرابعة وهو ثقة عند مسلم وأصحاب السنن ذكره ابن حبان من الثقات . قال حسين بن واقد : سمعت السدى فاقت حتى سمعته يتناول أبا بكر وعمر فلم أجد اليه . وقال الطبرى : انه لا يحتج بهديثه وهو صاحب التفسير والمفساوى

ومجاهد ، وأبو العالية / (١) وعطاء بن السائب (٢) وغيرهم رضى الله عنهم .

والى هذا القول ذهب عامة المفسرين (٣) وأهل الحديث والفقه فهذا هو المراد بقوله بناءً على العهد الماضى يعنى العهد الذى أخذ عليهم يوم الميثاق .

فان قيل : ظاهر الآية لا يوافق هذا (٤) التفسير ، فان الآية تدل على أخذ الذرية من ظهور بنى آدم ، فان قوله تعالى : ( — من ظهورهم ) يدل من بنى آدم يدل البعض من الكل بتكرير الجار . والحديث يدل على اخراج الذرية من صلب آدم فما وجه التوفيق ؟

=== والسير . توفي سنة ١٢٧ هـ . تقریب التهذيب (ص ٣٤) تهذيب التهذيب (٣١٣/١) طبقات المفسرين للداودى (١١٠/١) الجرح والتعديل (١٨٤/٢ - ١٨٥) معجم المؤلفين (٢٧٦/١) ميزان الاعتدال (٢٣٦/١) .

(١) آخر الورقة (١٣٣/أ) من (د) .  
(٢) هو : عطاء بن السائب أبو محمد ويقال : أبو السائب الثقفى التابعى الإمام الحافظ ، محدث الكوفة ، قال احمد بن حنبل : ثقة ثقة ، رجل صالح . ساء حفظه فى آخر عمره . فمن سمع منه قديما كان صحيحا ، ومن سمع منه حديثا لم يكن بشئ . ومن سمع من قديما شعبة وسفيان . توفي سنة ١٣٦ هـ . سير اعلام النبلاء (١١٠/٦٢) تقریب التهذيب (ص ٢٣٩) الخلاصة (٢٦٦) ميزان الاعتدال (٧/٣) تهذيب التهذيب (٢٠٣/٧) .

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبى (٣١٤/٧ - ٣١٩) والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى (٥٤/٢) .

(٤) الكلمة ساقطة من (د) .

قلنا : وجه التوفيق ما قال الكتاني <sup>(١)</sup> ان الله تعالى أخرج ذرية آدم بعضهم من ظهور بعض على حسب <sup>(٢)</sup> ما يتوالدون الى يوم القيامة ، فكان ذلك أخذاً من ظهوره ، وكان <sup>(٣)</sup> ذلك / <sup>(٤)</sup> في أدنى مدة ، كما يكون في موت الكل بالنفخ في الصور ، وحياة الكل بالنفخة الثانية .

فان قيل : فما وجه الزام الحجة بهذه الآية ، ونحن لا نذكر هذا الميثاق وان تفكرنا جهدنا في ذلك .

قلنا : انسانا الله تعالى ذلك ابتلاء ، لأن الدنيا دار غيب ، وطيننا الايمان بالغيب ، ولو تذكرنا ذلك زال الابتلاء ، وليس ما نسي نزول به الحجة ، ويثبت به العذر . قال الله تعالى في أعمالنا : ( أحصاه الله ونسوه ) <sup>(٥)</sup> وأخبر أنه سينبئنا بها .

ولأن الله تعالى جدد هذا العهد وذكرنا هذا النسي بانزال الكتب وارسال الرسل ، فلم نعذر . كذا في التيسير <sup>(٦)</sup> والطلع <sup>(٧)</sup> .

(١) لم أعثره على ترجمة .

(٢) آخر الورقة ( ٢٢٨ / أ ) من ( ب ) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) .

(٤) آخر الورقة ( ١٠٠ / ب ) من ( ج ) .

(٥) سورة المجادلة آية ( ٦ ) .

(٦) هذا الكتاب لم أعثر عليه . وقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون

( ٥١٩ / ١ ) : كتاب التيسير في التفسير — لنجم الدين أبي حفص

عمر بن محمد النسفي الحنفي المتوفى بسمرقند سنة ٥٣٧ هـ

وقال : وهو من الكتب البسطة في هذا الفن .

(٧) هذا الكتاب لم أعثر عليه وقد ذكر حاجي خليفة في كشف

.....

---

وذكر في الكشف أن معنى أخذ ذريتهم من ظهورهم : ( إخراجهم نسلاً واشهادهم على أنفسهم وقوله : ( ألسنتهم قالوا بلى شهدنا ) (١) من باب التشثيل (٢) والتخييل (٣) ومعنى ذلك أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركبها في أنفسهم وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى ، فكانت أشهادهم على أنفسهم وقررتهم وقال ألسنتهم قالوا : بلى أنت ربنا شهدنا على أنفسنا وأقررنا بواحدانيتك .

وباب التخييل واسع في كلام الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام وفي كلام العرب. (٤)

والى هذا القول ، مال الشيخ أبو منصور وجماعة من المحققين . فعلى هذا يكون أخذ الميثاق الذي نحن بصدده ثابتاً بالسنة دون الآية .

---

== الظنون ( ١٧٢١ / ٢ ) : كتاب مطلع المعاني ومنبع المباني . للشيخ الامام حسام الدين محمد بن عثمان بن محمد العليا بادي السمرقندي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ وذكر في ديباجته ما ذكره صاحب الكشف من لزوم العلمين .

( ١ ) سورة الاعراف آية ( ١٧٢ ) .

( ٢ ) في ( ب ) : التمسك وهو تحريف .

( ٣ ) قال الامام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الاسكندري المالكي في كتابه الانصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال ، رد على الزمخشري في قوله ، من باب التشثيل والتخييل في كلام الله تعالى — قال أحمد يعني نفسه — التشثيل أحسن وقد ورد الشرع به ، وأما اطلاقه التخييل على كلام الله تعالى فمردود ولم يرد به سمع وقد كثر انكارنا عليه لهذه النقطة . انظر الانصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال بهامش الكشف للزمخشري ( ١٢٩ / ٢ ) .

( ٤ ) انظر الكشف عن حقايق التنزيل وعيون الاقوال في وجوه التأويل للزمخشري

وقبل الانفصال هو جزء من وجه فلم يكن له ذمة مطلقة حتى صلح لهجب له الحق ولم يجب عليه وإذا انفصل وظهرت له ذمة مطلقة كان أهلا للوجوب له وعليه غير أن الوجوب غير مقصود بنفسه فجاز أن يبطل لعدم حكمه وغرضه كما ينعدم لعدم محله

قوله : وقبل الانفصال هو جزء من وجه : يعنى الجنين قبل انفصاله عن الأم جزء من وجه حسا وحكما .

أما حسا : فلأن قراره وانتقاله بقرار الأم ، وانتقالها كبد هاورجلها وسائر أعضائها ولهذا يفرض بالمقراض عنها عند الولادة .

وأما حكما : فلأنه يعتق بعقبتها ويرق / <sup>(١)</sup> باسترقاقها ويدخل في البيع ببيعها ولكنه لما كان منفردا بالحياة معدا للانفصال وصيرورته نفسا <sup>(٢)</sup> برأسه لم يكن جزء الأم <sup>(٣)</sup> مطلقا .

فلم يكن له ذمة مطلقة : أى كاطه حتى صلح الجنين ، لأن يجب له الحق من العتق والارث والوصية والنسب ،

ولم يجب عليه [أى لا يصلح لأن] <sup>(٤)</sup> يجب عليه الحق حتى لو اشترى الولي له شيئا لا يجب عليه الثمن ، ولا يجب عليه نفقة الأقارب .

وإذا انفصل عن الأم بالولادة فظهر له ذمة مطلقة لصيرورته / <sup>(٥)</sup> نفسا من كل وجه وهو عطف على الشرط . والجواب كان : أى صار أهلا بسبب

(١) آخر الورقة (٢٤٤/أ) من (هـ) .

(٢) فى (د) : نسفا . وهو تحريف .

(٣) فى (د) : لام .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٥) آخر الورقة (٢٢٨/ب) من (ب) .



.....

ذمته للوجوب له وعليه .

( ١ )

وكان ينبغي أن يجب عليه الحقوق بجملتها ، كما يجب على البالغ

لتحقق السبب وكمال الذمة ، غير أن الوجوب : أى لكن نفس الوجوب غير

مقصود بذاته ، بل المقصود منه حكمه وهو الأداة<sup>(١)</sup> عن اختيار ليتحقق الابتلاء<sup>(٢)</sup> ،

ولم يتصور ذلك فى حق الصبي لعجزه ، فجاز أن يبطل الوجوب : أى لا

يثبت / <sup>(٢)</sup> فى حقه أصلا ، لعدم حكمه وهو المطالبة بالأداة<sup>(٣)</sup> . وغرضه<sup>(٤)</sup>

وهو الابتلاء لفوات<sup>(٤)</sup> تصور الأداة<sup>(٥)</sup> عن اختيار . كما ينعدم / <sup>(٥)</sup> لعدم

محلّه مثل بيع الحر واعتاق البهيمة .

ولما جاز أن يبطل الوجوب لعدم الحكم صار هذا القسم منقسما بانقسام

الأحكام ، فكل قسم يتصور شرعيته فى حق الصبي يجوز أن يثبت وجوبه فى حقه

وما لا فلا .

ثم الأحكام منقسمة الى : حق الله تعالى ، وحق العبد والهذى

اجتمع فيه الحقان الى آخر الأقسام المذكورة فى فصل ما ثبت بالحجج وبعضها

مشروع فى حق الصبي كحق العبد من الأموال فيكون أهلا لوجوبه وبعضها

ليس بمشروع أصلا فى حقه كالعقوبات فلا يكون أهلا لوجوبه ، فينقسم الوجوب

بحسب انقسامها<sup>(٦)</sup> . وتفصيل الأحكام فى حقه وترتيب الوجوب عليها

( ١ ) فى ( ب ، ج ) : العاقل .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٠١ / أ ) من ( ج ) .

( ٣ ) فى ( د ) : أو غرضه .

( ٤ ) فى ( د ) : بفوات .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٥٠ / ب ) من ( أ ) .

( ٦ ) فى ( ب ، ج ) : انقسامها الى . كلمة الى لا معنى لها .

مذكورة في المطول .

ثم بعض مشائخنا مثل القاضي الامام أبى زيد <sup>(١)</sup> وغيره قالوا :

هو جوب حقوق الله تعالى جميعا على الصبي من حين يولد كوجوبها على  
البالغ ، ثم يسقطها منه بعد الوجوب بعذر الصبا لدفع الحرج .

وذلك لأن الوجوب مبنى على صحة الأسباب وقيام الذمة ، لا على  
القدرة . وقد تحققنا في حق الصبي كتحققها في حق البالغ ، لأن الصبي  
والبالغ في حق الذمة والسبب سواء ، وانما يفترقان في وجوب الأداء ،

فثبت الوجوب باعتبار السبب والمحل ، وهذا لأن الحقوق الشرعية التي  
تلتزم الآدمي بعد البلوغ تجب جبرا بلا اختيار منه شاء أو أبى <sup>(٢)</sup> وإذا لم  
يتعلق الوجوب عليه باختياره لم يفتقر الى قدرة الفعل <sup>(٣)</sup> ولا <sup>(٤)</sup> قدرة  
التمييز وانما تعتبر القدرة والتمييز / <sup>(٥)</sup> في وجوب / <sup>(٦)</sup> الأداء ، وذلك  
حكم وراء أصل الوجوب ، ألا ترى أن النائم والمغشى عليه والمجنون تلتزمهم <sup>(٧)</sup>

الصلاة على أصلنا ، لوجود السبب والذمة مع عدم التمييز والقدرة على الاداء  
في الحال . وكذا الصبي ، الا أنها تسقط بعذر الصبا بعد الوجوب دفعا <sup>(٨)</sup>  
للحرج .

(١) انظر تقويم الادلة (٣/ ٨٨٩ - ٨٩٠) .

(٢) في ( ج ) : أبى في . كلمة في زائدة ولا معنى لها .

(٣) في ( د ) : العقل . وهو تحريف .

(٤) في ( هـ ) : ولا الى قدرة .

(٥) آخر الورقة (١٣٣/ ب ) من ( د ) .

(٦) ، ، (٢٤٤/ ب ) من ( هـ ) .

(٧) في ( د ) : لا تلتزمهم .

(٨) آخر الورقة (٢٢٩/ أ ) من ( ب ) .

.....

---

ونذهب المحققون <sup>(١)</sup> منهم : إلى انتفاء الوجوب عنه أطلا ، لأن القول بالوجوب نظرا إلى السبب والذمة من غير اعتبار ما هو حكم الوجوب وهو الأداء مجاوزة الحد في الغلو واخلاء لايجاب <sup>(٢)</sup> الشرع عن الفائدة في الدنيا والآخرة ، لأن قاعدة الحكم <sup>(٣)</sup> في الدنيا تحقيق معنى الابتلاء ، وفي الآخرة الجزاء ، وذلك باعتبار الحكم وهو الأداء ، فيه يظهر المطيع من العاصي ، فيتحقق الابتلاء المذكور في قوله تعالى : ( ليلوكم أيكم أحسن عملا ) <sup>(٤)</sup> .

وكذا المجازاة في الآخرة تبتنى عليه ، كما قال الله تعالى : ( جزاء بما كانوا يعملون ) <sup>(٥)</sup> .

فثبت أن الوجوب بدون حكمه غير مفيد فلا يجوز القول بثبوته شرعا . وهذا القول أسلم الطريقين عن الفساد صورة ، لأن الشيء غير مخاطب بالحقوق / <sup>(٦)</sup> الشرعية بالاجماع ، فالقول بوجوبها عليه ثم بسقوطها عنه لا يخلو عن فساد صورة ، فكان القول / <sup>(٧)</sup> بعدم الوجوب أصلا أسلم عن الفساد .

---

( ١ ) منهم فخر الاسلام البرزوي . أنظر أصول بهاش كشف الاسرار . ( ٢٤٦ / ٤ ) .

( ٢ ) في ( د ) : الايجاب الشرعي .

( ٣ ) في ( ج ) : وهاش ( أ ) : الوجوب .

( ٤ ) سورة الطك ، الآية ( ٢ ) .

( ٥ ) ، الواقعة الآية ( ٢٤ ) .

( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٥١ / أ ) من ( أ ) .

( ٧ ) ، ، ( ١٠١ / ب ) من ( ج ) .

.....

---

ومعنى : لما بينا أن الوجوب من غير أداء أو قضاء خال عن الفائدة ، فكان فاسدا معنى ، والقول بعدم الوجوب سالم عن هذا الفساد المعنوي وتقليدا للسلف ، فانهم لم يقولوا بالوجوب على الصبي أصلا .

واستدلالا : فإن الوجوب لو كان ثابتا عليه ثم سقط لدفع الحرج ، لكان ينهض أنه اذا أدى كان مؤديا للواجب كالسافر اذا صام في رمضان في السفر (١) وحيث لم يقع المؤدى عن الواجب بالاتفاق دل على انتفاء الوجوب أصلا .

وكذا قوله عليه الصلاة والسلام " رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم " (٢) يدل بظاهره على انتفاء الوجوب أصلا فكان القول به أولى اليه أشار فخر الاسلام . (٣)

---

(١) قلت : لم يظهر لي صحة هذا الاستدلال ، وذلك لأن السافر اذا صام في رمضان فان صومه يقع مؤدى عن الواجب .

والذى يبدولى : أن الاستدلال يستقيم فيما اذا قال : فان الوجوب لو كان ثابتا عليه ثم سقط لدفع الحرج لكان ينهض انه اذا أدى كان مؤديا للواجب كأدائه - معنى الصبي - للحج ، وحيث لم يقع المؤدى عن الواجب بالاتفاق دل على انتفاء الوجوب أصلا . والله أعلم .

(٢) تقدم تخرجه ص ( ) .

(٣) انظر أصول الجزدوى بهامش كشف الأسرار ( ٢٤٥/٤ - ٢٤٦ ) .

ولهذا لم يجب على الكافر شي\* من الشرائع التي هي الطاعات لما لم يكن أهلا لثواب الآخرة ولزمه الايمان لما كان أهلا لأدائه ووجوب حكمه

قوله : ( ولهذا ) أى ولأن الوجوب لا يثبت عند انتفاء حكمه  
( لم يجب على الكافر شي\* من الشرائع التي هي الطاعات ) ،

لا خلاف أن الكافر أهل لأحكام لا يراد بها وجه الله مثل المعاملات والعقوبات من الحدود والقصاص ، لأنه أهل لأرائها إذ المطلوب من المعاملات مصالح الدنيا وهم أليق بأمور الدنيا من المسلمين ، لانهم آثروا الدنيا على الآخرة .

وكذا المقصود من العقوبات المشروعة في الدنيا الانزجار عن الاقدام على أسبابها <sup>(١)</sup> وهذا المعنى مطلوب من الكافر كما هو مطلوب من المؤمن ، بل الكافر أليق بما هو عقوبة زجرا من المؤمن .

ولا خلاف أن الكفار / <sup>(٢)</sup> يؤخذون بترك / <sup>(٣)</sup> الاعتقاد بالشرائع التي هي الطاعات ، لأن ذلك كفر منهم بمنزلة انكار التوحيد فيعاقبون عليه في الآخرة .

فأما في وجوب الأداء في أحكام الدنيا فمذهب العراقيين من أصحابنا أن الأداء واجب عليهم وهو مذهب الشافعي وعامة أصحاب الحديث رحمهم الله .

وقال عياض مشايخ ديارنا : انهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط

(١) في (د) : أشياءها . وهو تصحيف .

(٢) آخر الورقة (٢٤٥/أ) من (هـ) .

(٣) ، ، (٢٢٩/ب) من (ب) .

.....

---

من العبادات وان أدائه لا يجب عليهم واليه مال القاضي الامام أبوزيد (١)  
والشيخان (٢) والمصنف (٣) وهو المختار .

---

(١) اتفق الفقهاء على أن الكفار مكفون بالايان والعقوبات والمعاملات  
واختلفوا في تكليفهم بفروع الشريعة من حيث الأداء الى مذاهب :  
فذهب الجمهور والعراقيين من الحنفية : الى ان الكفار مخاطبون  
بأدائها في الدنيا .

وذهب جمهور الحنفية منهم أبوزيد الدهوسي والسرخسي واليزدي  
والمؤلف وأبو حامد الاسفرائيني من الشافعية : الى أنهم غير  
مخاطبين بأدائها في الدنيا .

وذهب الامام أحمد في رواية : الى انهم مخاطبون بالنواهي دون  
الأوامر .

وذهب بعضهم : الى أنهم مكفون فيما عدا الجهاد .

وذهب آخرون : الى أنهم غير مكفين ما عدا المرتد فهو مكلف  
انظر تفاصيل هذه المسألة في :

كشف الأسرار (٢٤٣/٤) التلويح على التوضيح (٢١٣/١) ،  
فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت (١٢٨/١) شرح تنقيح الفصول  
(ص ١٦٢) المنحول (ص ٣١) شرح الكوكب النير (٥٠١/١) ،  
المحصول (٣٩٩/٢/١) الوصول الى الوصول (٩١/١) .

- (١) أنظر تقويم أصول الفقه ( ) .  
(٢) ، أصول اليزدي (٢٤٣/٤) وأصول السرخسي (٢٣٦/٢) .  
(٣) ، كلام الاخسيكتي في القتن وفي منتخبه مع النامي : (٢/٢)

.....

وفائدة الاختلاف لا تظهر في أحكام الدنيا ، فانهم ان <sup>(١)</sup> أدوها  
في حال الكفر لا تكون معتبرة بالاتفاق ، ولو أسلموا لا يجب عليهم قضاء  
العبادات الفائتة بالاجماع .

وانما يظهر في حق أحكام الآخرة فان الكفار <sup>(٢)</sup> يعاقبون بترك  
العبادات عند الفريق الأول زياده على عقوبة الكفر كما يعاقبون بترك الاعتقاد  
وعند الفريق الثاني لا يعاقبون بترك العبادات كذا في الميزان <sup>(٣)</sup> .

تسبك الفريق الأول : بأن سبب الوجوب <sup>(٤)</sup> مقرر وصلاحيه  
الذمة للوجوب موجوده ، وشرط وجوب الأداء وهو التمكن منه غير معدوم  
في حقهم ، لتمكّنهم من الأداء بشرط <sup>(٥)</sup> تقديم الايمان كالجنب والمحدث  
يخاطبان بأداء الصلاة لتمكّنهما من أدائهما بتقديم الطهارة عليه  
فلو <sup>(٦)</sup> سقط الخطاب بالأداء بعد كان ذلك تخفيفا بسبب الكفر ؛ وهو  
لا يصلح سببا للتخفيف ، لأنه جنابة .

ألا ترى أن زوال التمكن بسبب السكر <sup>(٧)</sup> وسبب <sup>(٨)</sup> الجهل

(١) في ( ب ، ج ) : اذا . وفي ( د ) : لو .

(٢) ما بين المعقوفتين في ( د ) : فانهم .

(٣) أنظر ميزان الأصول ( ص ١٩٣ - ١٩٨ ) .

(٤) آخر الورقة ( ٢٥١ / ب ) من ( أ ) .

(٥) ، ، ( ١٠٢ / أ ) من ( ج ) .

(٦) في ( ب ، ج ) : ولو .

(٧) في ( هـ ) : الكفر .

(٨) في ( ب ، ج ) : سبب .

.....

---

إذا كان عن تقصير منه لا يسقط الخطاب بالأداء ، فبسبب الكفر الذى هو رأس الجنايات أولى .

وليس حكم الوجوب وفائده الأداء لا غير ، فان الايمان واجب على كل كافر قد علم الله تعالى <sup>(١)</sup> منه أنه يموت على الكفر .

وكذا الصلاة واجبه على مسلم علم الله تعالى منه أنه لا يصلى هذه الصلاة ، ولا يتصور منهما الأداء لأن خلاف معلوم الله تعالى محال ، ولكنهما وجبا لفائدة توجه <sup>(٢)</sup> العذاب فكذا ههنا .

وجه القول السخار ما أشير اليه فى الكتاب وهو أن <sup>(٣)</sup> حكم الوجوب الأداء ، وفائدة الأداء نيل الثواب / <sup>(٤)</sup> فى الآخرة حكما من الله تعالى والكافر مع صفة الكفر ليس بأهل للثواب عقوبه له على كفره حكما من الله تعالى ، كالعبد لا يكون أهلا لمالك المال ، والمرأة لا تكون أهلا لمالك المتعة لها على الرجل بسبب النكاح ، ولا بسبب ملك الرقبة / <sup>(٥)</sup> حكما من الله عز وجل .

وإذا انتفت أهلية ما هو المطلوب بالأداء أنتفت أهلية الأداء ودون أهليته لا يثبت الوجوب ، وهذا بخلاف وجوب الايمان فانه أهل لادائه

---

( ١ ) اسم الجلالة لم يرد فى ( ج ) .

( ٢ ) فى ( ج ) : توجهه .

( ٣ ) فى ( د ) : أنه .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٣٤ / أ ) من ( د ) .

( ٥ ) ، ، ( ٢٣٠ / أ ) من ( ب ) .



ولم يجب على الصبي الايمان قبل أن يعقل لعدم أهلية الأداة ، وإذا عقل  
واحتمل الأداة . قلنا : بوجوب أصل الايمان عليه دون أدائه حتى صح الأداة

حيث يصير به أهلاً لحكمه ، وهو ما وعد الله المؤمنين / <sup>(١)</sup> فكان أهلاً  
لوجوبه .

وليس سقوط الخطاب بالأداة عن الكفار للتخفيف <sup>(٢)</sup> عليهم كما ظنوا  
بل لتحقيق معنى العقوبة والنقمة <sup>(٣)</sup> في حقهم باخراجهم من أهلية ثواب  
العبادة ، وذلك لأن الأمر بالأداة العبادة والمنفعة في أداة العبادة  
للمؤدي المأمور بالأمر ، فالكافر لم يستحق هذا النظر والمنفعة عقوبة له على  
كفره ، فكيف يكون فيه معنى التخفيف ؟

وكذا الإيجاب بالأمر ينظر من الشرع للمأمور فعسى أن يقصر فيما  
لا يكون واجبا عليه ، ولا يقصر في أداة ما هو واجب عليه ، والكافر غير  
مستحق لهذا النظر ، فكان عدم تناول الخطاب الكفار تغليظا عليهم والحقا  
لهم بالبهايم لا تخفيفا .

وقولهم : فائدة الوجوب الاسم والعقوبة غير صحيح . لأن الخطاب  
للأداة لا للاسم فلم يجز التصحيح فكان الاسم بالترك كذا في التقويم <sup>(٤)</sup> وغيره .

قوله : ( ولم يجب على الصبي الايمان قبل أن يعقل لعدم أهلية  
الأداة ) : يعني لا يثبت نفس الوجوب في حقه أصلاً لعدم الفائدة وهو الأداة  
عن اختيار ، إذ هو لا يتصور بدون الأهلية ، وهو عدم الأهلية لعدم العقل .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٤٥ / أ ) من ( هـ ) .

( ٢ ) في ( ب ، ج ) : التخفيف .

( ٣ ) في ( د ) : النعمة وهو تحريف .

( ٤ ) انظر تقويم الأدلة .

من غير تكليف وكان فرضا كالمسافر يؤدى الجمعة .

( وإذا عقل الصبي واحتتمل الأداء ) أى أدائه الايمان ( قلنا هو وجوب أصل الايمان ) أى بثبوت نفس وجوبه ( عليه دون أدائه ) أى دون وجوب أدائه ، لأن الوجوب متعلق بالأسباب وصلاحيه الذمة ، والأمر بمسند ذلك للزمام <sup>(١)</sup> أدائه <sup>(٢)</sup> الواجب على ما عرف ، ووجوب الايمان متعلق بحدث العالم ، وأنه متقرر <sup>(٣)</sup> فى حق الصبي ، وذمته قابلة للوجوب ، لأن الصبا <sup>(٤)</sup> لم يكن منافيا للوجوب بنفسه فثبت الوجوب اذا / <sup>(٥)</sup> تضمن فائدة الأداء ، لكن الأداء لا يجب عليه وان عقل لأنه ما يحتتمل السقوط بعد البلوغ بعذر النوم والاغما . وكذا اذا وصف مرة لا يلزمه ثانيا فيسقط بعذر الصبا أيضا .

وإذا كان الوجوب حاصلًا [ وأدائه <sup>(٧)</sup> بشرطه : وهو الشهادة عن معرفة صح وان لم يلزمه الأداء بعد كما ] <sup>(٨)</sup> صح منه أدائه الصلاة .

وهو معنى قوله : صح الأداء من غير تكليف : أى من غير أن يكون مخاطبا بالأداء .

- 
- (١) فى ( ب ، ج ) : للالزام .  
 (٢) ، ، ، : ان .  
 (٣) فى ( د ) : متعذر وهو تحريف .  
 (٤) فى ( ب ، ج ) : الصبي وهو خطأ .  
 (٥) آخر الورقة ( ١٠٢ / ب ) من ( ج ) .  
 (٦) فى ( د ) : الصبي . وهو خطأ .  
 (٧) فى ( ب ، ج ) : وأدائه . وهو خطأ .  
 (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) .

.....

---

وانذا صح كان فرضا ، لأنه في نفسه غير متنوع بين نفل وفرض / (١)  
ولهذا لا يلزمه تجديد الاقرار بعد البلوغ . (٢)

بخلاف الصلاة ، فانها مترددة بين نفل وفرض فيقع نفلا ، ولأن  
نفس وجوب الايمان ثابت في حقه بدليل أن امرأته لو أسلمت وأبى هو  
الاسلام بعد ما عرض عليه القاضي يفرق بينهما ، ولو لم يثبت حكم الوجوب في  
حقه لم يفرق بينهما اذا امتنع منه ، فثبت أن نفس الوجوب ثابت في حقه  
ووجوب الايمان بعد ما ثبت لا يحتمل السقوط بعذر فلا يسقط بالصبا فيقع  
أدائه / (٣) فرضا لا محالة والصلاة تحتمل السقوط بأعذار كثيرة فتسقط بالصبا  
أيضا .

ولما سقط أصل الوجوب أستقام اثباتها نفلا وخرج السبب عن  
السببية .

هذا هو مختار القاضي الامام أبى زيد (٤) وشمس الأئمة الحلواني (٥)

---

(١) آخر الورقة (٢٣٠/ب) من (ب) .

(٢) كما ان السافر اذا أدى الجمعة كان مؤديا للفرض مع أن وجوب الجمعة  
لم يكن ثابتا في حقه قبل الأداء فلم يكن أدائه نفلا .

(٣) آخر الورقة (١٤٦/أ) من (هـ) .

(٤) انظر : تقويم أصول الفقه : (٣/٨٩٠) .

(٥) هو : عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح ابو محمد البخارى الحلواني  
الحنفى ، الفقيه امام أصحاب أبى حنيفة في وقته ببخارى تفقه على  
القاضى أبى على الحسين بن الخضر النسفى وروى عنه شمس الأئمة السرخسى  
وعليه تفقه وانتفع من تصانيفه : المبسوط ، وشرح الجامع الكبير  
للشيبانى والفتاوى وكتاب النفقات . توفي بكش ود فن ببخارى سنة ٤٤٨ هـ  
وقبل سنة ٤٤٩ هـ .

وفخر الاسلام<sup>(١)</sup> وجماعة سواهم .

وقال الامام شمس الائمة السرخسى رحمه الله : ( الأصح عندى أن الوجوب غير ثابت<sup>(٢)</sup> فى حق الصبى . وان عقل مالم يحتدل حاله بالهلوغ فان الاداء منه يصحح<sup>(٣)</sup> باعتبار عقله وصحة الاداء تستدعى<sup>(٤)</sup> كسبون الحكم مشروعاً ولا تستدعى كونه واجب الاداء ، فعرّفنا أن حكم الوجوب وهو وجوب الاداء معدوم فى حقه .<sup>(٥)</sup>

وقد بينا : أن الوجوب لا يثبت باعتبار السبب والمحل بدون حكم الوجوب الا أنه اذا أدى يكون المؤدى فرضاً ، لأن ماهو حكم الوجوب بوجود الاداء صار بوجوده مقتضى<sup>(٦)</sup> الاداء .

وانما لم يكن الوجوب ثابتاً لانعدام الحكم ، فاذا صار موجوداً<sup>(٧)</sup> بمقتضى الاداء كان المؤدى فرضاً بمنزلة العبد ، فان وجوب الجمعة فى حقه غير ثابت ، حتى أنه وان أذن له السولى ، أو حضر الجامع مع<sup>(٨)</sup> السولى كان له أن لا يؤدى ، ولكن اذا أدى كان المؤدى فرضاً ، لأن ماهو حكم الوجوب

== الفوائد البهية (ص ٩٥) الجواهر الضميمة (٤٢٩/٢) كشف الظنون

(٤٦ ، ٥٦٨ ، ١٢٢٤ ، ١٥٨٠) وهديّة العارفين (١/٥٧٧ ،

٥٧٨) والاعلام (١٣٦/٤) وتاج التراجم (ص ٣٥) .

(١) انظر أصول البزدوى بهامش كشف الاسرار (٢٤٧/٤) .

(٢) فى ( د ) : واجب . وهو خلاف ما فى أصول السرخسى (٢/٣٣٩) .

(٣) فى ( ب ، ج ، د ) : يصح .

(٤) فى ( د ) : ويستدعى .

(٥) انظر اصول السرخسى (٢/٣٣٩ - ٣٤٠) .

(٦) فى ( د ، هـ ) : مقتضى وهو خطأ .

(٧) آخر الورقة (٢٥٢/ب) من (أ) .

(٨) الكلمة ساقطة من ( د ) .

.....

صار موجودا يقتضى الأداء وإنما لم يكن الوجوب ثابتا لعدم حكمه .

وكذا السافر إذا أدى الجمعة ، كان مؤديا للفرض ، مع أن  
وجوب الجمعة لم يكن ثابتا في حقه قبل الأداء بالطريق الذى  
ذكرنا .

وأما أهلية الأداة فنوعان : قاصر وكامل . وأما القاصر فثبتت بقدرة البدن  
إذا كانت قاصرة قبل البلوغ وكذلك بعد البلوغ فيمن كان معتوها ، لأنه  
بمنزلة الصبي ، لأنه عاقل لم يحتدل عقله

قوله : وأما أهلية الأداة فنوعان عرف ذلك بالاستقراء : كامل ،  
وقاصر : أى نوع كامل ونوع قاصر (١)

أما القاصر : فثبت ... هكذا .

لا خلاف / (٢) أن الأداة تتعلق بقدريتين قدرة فهم الخطاب ،  
وهى بالعقل ، وقدرة العمل به (٣) وهى بالبدن .

والانسان فى أول أحواله عديم القدرتين ، لكن فيه استعداد وصلاحية  
لأن يوجد فيه / (٤) كل واحدة منهما شيئاً فشيئاً بخلق الله تعالى إلى أن  
تبلغ / (٥) كل واحدة (٦) منهما درجات الكمال ، فقبل بلوغ درجة الكمال  
كانت (٧) كل واحدة منهما قاصرة ، كما يكون للصبي (٨) المميز قبل  
البلوغ .

(١) وانظر فى تقسيم أهلية الأداة فى أصول السرخسى (٣٣٢/٢) .

(٢) آخر الورقة (١٣٤/ب) من (د) .

(٣) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٤) آخر الورقة (١٠٣/أ) من (ج) .

(٥) ، ، (٢٣١/أ) من (ب) .

(٦) فى (ب ، ج) : واحد .

(٧) فى (ب) : كان . وهو خطأ .

(٨) فى (ب ، ج) : الصبي .

وتبنتني على الأهلية القاصرة صحة الأداء وعلى الأهلية الكاملة وجوب الأداء  
وتوجه الخطاب عليه .

وقد تكون أحدهما قاصرة بعد البلوغ كما في المعتوه ، فانه قاصر  
العقل مثل الصبي وان كان قوى البدن ، ولهذا ألحق بالصبي في الأحكام .  
فالأهلية الكاملة : عبارة عن بلوغ القدرتين أولى درجات الكمال ،  
وهو المراد بالاعتدال في لسان الشرع .  
والقاصرة <sup>(١)</sup> : عبارة عن القدرتين قبل بلوغهما أو بلوغ أحدهما <sup>(٢)</sup>  
درجة الكمال .

ثم الشرع بنى على الأهلية القاصرة صحة الأداء من غير لزوم عهدة ،  
وعلى الكاملة / <sup>(٣)</sup> وجوب الأداء وتوجه الخطاب ، لأنه لا يجوز إلزام  
الأداء على العبد في أول أحواله ، ان لا قدره له أصلا ، وإلزام مالا قدرة <sup>(٤)</sup>  
عليه منتف شرعا وعقلا .

وبعد وجود أصل العقل وأصل قدرة البدن قبل الكمال في إلزام الأداء  
حرج ، لأنه يخرج في الفهم بأدنى عقله ويثقل عليه الأداء بأدنى قسرة  
البدن ، والخرج منتف أيضا بقوله تعالى : ( وما جعل عليكم في الدين من  
حرج ) <sup>(٥)</sup> فلم يخاطب شرعا لأول أمره حكمة . والأول ما يعقل ويقدر  
رحمة الى أن يعتدل عقله وقدرة بدنه ، فيتيسر عليه الفهم والعمل به .

(١) في ( د ) : القاصر .

(٢) في ( ج ) : أحدهما .

(٣) آخر الورقة (٢٤٧/ب) من (هـ) .

(٤) في ( ج ، د ) : لا قدرة له عليه .

(٥) سورة الحج آية (٧٨) .

ثم وقت الاعتدال يتفاوت في جنس البشر على وجه يتعذر عليه الوقوف ولا يمكن ادراكه الا بعد تجربة وتكلف (١) عظيم فاقام الشرع البلوغ الذي تعتدل لديه العقول في الأغلب مقام اعتدال العقل تيسيرا على العباد (٢) وصارتوهم وصف الكمال قبل هذا الحد وتوهم بقاء النقصان بعد هذا الحد ساقطى الاعتبار ، لأن السبب الظاهر متى أقيم مقام المعنى الباطن رار الحكم معه وجودا وعدما .

وأيد هذا كله قوله عليه الصلاة والسلام " رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم (٣) والمجنون حتى يفقه والنائم حتى يستيقظ . (٤)

والمراد بالقلم : (٥) الحساب على ما قيل . والحساب انما يكون بعد لزوم الأداة ، فدل أن ذلك لا يثبت الا بالأهلية الكاملة وهي اعتدال الحال بالبلوغ عن عقل .

ثم الأحكام السنية على الأهلية القاصرة منقسمة الى نوعين : حقوق الله تعالى ، وغيرها .

وحقوق الله تعالى متعلقة بما هو منقسم : الى ما هو حسي لا يحتمل أن يكون غير مشروع بوجه : كالايمان بالله عز وجل .

(١) في (ج) : بتكليف . وهو تحريف .

(٢) آخر الورقة (٢٥٣/أ) من (ج) .

(٣) في (ب ، ج) وعن المجنون .

(٤) تقدم تخريجه .

(٥) قال في بذل المجهود (٣٤٨/١٢) : ورقع القلم كناية عن رفع التكليف .

وانظر : عون المعبود (٢٤٣/٤) .



وعلى هذا قلنا انه صح من الصبي العاقل الاسلام وما يتمحض منفعتة من  
التصرفات كقبول الهبة والصدقة

والى ما هو قبيح لا يحتمل أن يكون مشروعاً بوجه : كالردة .  
والى ما يحتمل أن يكون حسناً مشروعاً فى بعض الأوقات دون البعض  
مثل الصلاة <sup>(١)</sup> والصوم <sup>(٢)</sup> والحج <sup>(٣)</sup> .  
وما ليس من حقوق الله تعالى من التصرفات منقسم الى ما هو نفع  
محض كقبول <sup>(٤)</sup> الهبة والصدقة والاحتطاب والاصطياد ، والى ما هو  
ضرر <sup>(٥)</sup> محض كالطلاق والعتاق ، والى ما هو متردد بين <sup>(٦)</sup> الأمرين  
كالبيع والاجارة .  
وفى الكتاب اشارة <sup>(٧)</sup> الى أحكام الأقسام / <sup>(٨)</sup> الستة المذكورة  
كما سنقف عليه .

قوله : وعلى هذا أى على أن صحة الأداء تبتنى على الأهلية القاصرة  
قلنا : انه الضمير للشأن صح من الصبي العاقل الاسلام : يعنى فى حق  
أحكام الدنيا والآخرة جميعها وما يتمحض منفعة أى صح منه ما يخلص  
منفعة <sup>(٩)</sup> كقبول الهبة والصدقة ، لخلوه عن العهده . فهذا بيان

( ١ ) عدم المشروعية للصلاة تكون فى الأوقات المكروهة وحالة الاغما وحالة  
الحيض والنفاس للمرأة .

( ٢ ) وعدم المشروعية للصوم فى السفر والاغما والحيض والنفاس .

( ٣ ) ، ، للحج فى عدم الاستطاعة والقدرة .

( ٤ ) فى ( د ) : مثل قبول .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٦ ) آخر الورقة ( ١٠٣ / ب ) من ( ج ) .

( ٧ ) فى ( ب ، ج ) : أشار .

( ٨ ) آخر الورقة ( ٢٣١ / ب ) من ( ب ) .

( ٩ ) ما بين المعقوفتين ساقطة من ( ج ) .

.....

حكم القسم الأول من كل نوع .

وقال / <sup>(١)</sup> الشافعى رحمه الله : لا يصح ايمانه فى حق <sup>(٢)</sup> أحكام الدنيا <sup>(٤)</sup> فيرت أباه الكافر بعد الاسلام ، ولا تبين منه امرأته المشركة ، لانه مولى عليه فى الاسلام ، حيث يصير مسلما باسلام أبيه وأمه ، فلا يصلح وليا فيه بنفسه ، كالصبي الذى لا يعقل والمجنون ، وذلك لأن الشخص انما يصير مولى عليه من جهة غيره حال عجزه عن التصرف لنفسه بنفسه ، ومضى كان قادرا لا يجعل مولى عليه ، فدل ثبوت الولاية عليه على أنه عاجز .

فأما فى احكام الآخرة فهو نفع محض فوجب القول بصحته لتحقيق الاعتقاد عن معرفة ، وليس من ضرورة ثبوت الاسلام فى أحكام الآخرة ثبوته فى أحكام الدنيا ، لأن أحدهما ينفصل عن الآخر ، فان من أعتقل لثأنه فى مرض موته فأسلم فى تلك الحالة قبل أن يجاين الأحوال صح اسلامه فى أحكام الآخرة ،

(١) آخر الورقة (٢٤٨/أ) من (هـ) .

(٢) الكلمة ساقطة من (أ) .

(٣) فى (ب ، ج) : حكم .

(٤) اختلف العلماء فى صحة اسلام الصبي وردته

فقال الجمهور : يصح اسلامه وردته .

وقال الشافعى وزفر : لا يصح اسلامه ولا رده .

وقال ابو يوسف : اسلامه اسلام ولا تصح رده .

أنظر : بدائع الصنائع (١٣٤/٧) والكافى (١٠٩٠/٢) ،

مغنى المحتاج (١٣٧/٤) المغنى (١٣٣/٨ ، ١٣٥) .

ولا يصح في أحكام الدنيا حتى يجزى عليه أحكام الكفار ، فلا يصلى عليه <sup>(١)</sup> /  
ويدفن في مقابر المشركين .

ومن أسلم بلسانه دون قلبه ، فهو كافر في أحكام الآخرة ، ومؤمن  
في أحكام الدنيا ولهذا كان <sup>(٢)</sup> تجزى <sup>(٣)</sup> أحكام المسلمين <sup>(٤)</sup> على  
المنافقين في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم .

ولنا : أن الأيمان بحقيقته قد وجد من أهله بعد تحقق سببه <sup>(٥)</sup> /  
فوجب القول بصحته كما لو تحقق من البالغ وذلك ، لأن سببه الآيات الدالة  
على حدث العالم ، وأنه متحقق في حق الجميع . والايان اقرار وتصديق  
وقد سمع منه الاقرار وعرف منه التصديق لأنه إنما يعرف بالاقرار من هو عاقل  
ميز وكلامنا في صبي عاقل يناظر في وحدانية الله تعالى وصحة رسالة النبي  
صلى الله عليه وسلم ويلزم الخصم على وجه لا <sup>(٦)</sup> يبقى في معرفته شبهة  
فكان هو <sup>(٧)</sup> والبالغ سوا .

وأهلية الايمان ثابتة له حقيقة ، لأن الكلام في الصبي العاقل .

وكذا <sup>(٨)</sup> حكما لأنه اهتداء <sup>(٩)</sup> بالهدى واجابة للداعى ، وقد ثبت

(١) آخر الورقة (٢٥٣/أ) من (أ) .

(٢) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٣) في (د) : تجزى عليه وهو خطأ .

(٤) في (ب ، ج) : المؤمنين .

(٥) آخر الورقة (١٣٥/أ) من (د) .

(٦) في (ج) : لا تبقى .

(٧) ، ، : هذا .

(٨) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٩) في (ج ، هـ) : اهتدى .

.....  
 بالنص أن الصبي من أهل أن يكون هاديا داعيا لغيره الى الهدى قال الله تعالى : ( وآتيناها الحكم صبيا ) (١) والمراد النبوة (٢) والله أعلم .

فيثبت به أنه من أهل أن يكون مهتديا مجيبا للداعى بالطريق الأول  
 وبعد وجود السبب والركن من الأهل لو امتنع انما يمتنع بحجر شرعى كما فى  
 الطلاق والبيع ، ولا يستقيم القول به ههنا ، لأن الايمان نفع محض والحجر  
 عنه كفر ، ان / (٣) الايمان حسن لعينه لا يحتل أن يكون قبيحا فى حال  
 ولهذا لم يحتل النسخ والتبديل ولم يخل عن وجوبه وشرعيته زمان / (٤)  
 فلا يمكن أن يحجر الصبي عنه وتجعل الاسلام غير مشروع فى حقه ، بخلاف  
 الطلاق والبيع .

فان قيل : نحن نسلم أنه نفع محض فى حق (٥) احكام الآخرة ،  
 ولكنه فيما يرجع الى أحكام الدنيا عقد التزام أحكام الشرع ، وهو دائر بسببين  
 النفع والضرر (٦) ، حيث يحرم به الارث من مورث الكافر ، وتبين منه امرأته  
 المشركة ولهذا كان يرث من المسلمين وتحل له المسلمة (٧) فكان نظير  
 البيع والشرء (٨) فلا يصح منه .

(١) سورة مريم آية (١٢) .

(٢) انظر التسهيل لعلوم التنزيل (٣/٣)

قال ابن جزى : قيل الحكم معرفة الاحكام ، وقيل : الحكمة ، وقيل :  
 النبوة . وانظر الجامع لاحكام القرآن : (٨٧/١١) .

(٣) آخر الورقة (١/٢٣٢) من (ب) .

(٤) ، ، (١/١٠٤) من (ج) .

(٥) الكلمة ساقطة من (ب ، ج) .

(٦) فى (هـ) : الضرر والنفع .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(٨) فى (ج) : والشركة .

قلنا : ما ترتب عليه من حرمان الارث والفرقة الواقعة بينه وبين امرأته مضاف الى كفر الباقي على الكفر وابطائه عن الاسلام لا الى اسلام من أسلم لأن الحرمان بسبب انقطاع الولاية بينهما ، والسبب القاطع كفر الكافر منهما لا اسلام السلم .

وكذا الاسلام عرف عاصما للحقوق لا قاطعا لها (١) فتضاف (٢) الفرقة الى كفر الآخر وابطائه عن الاسلام لا الى الاسلام .

على أنا لا نسلم أن ما ذكره من الأحكام الأصلية المقصودة بالايمان (٣) لأن الايمان يصح من غير قريب يرثه ، ولا امرأة يفسد نكاحها ، بل هو يثبت بناءً على صحة الاسلام وتحققه ، لا أن يكون مختصاً به ومثله لا يمنع صحة الايمان ، لأن تعرف صحة الشيء يستفاد من حكمه الأصلي وهو سعادة الآخرة فيما نحن فيه لا ما هو من ثمراته .

ألا ترى أن الصبي لو ورث قريبه أو وهب له قريبه فقبله يعتق عليه مع أن العتق ضرر محض ولا يمتنع شرعية الارث والهبة في حقه بهذا السبب ، لأن الحكم الأصلي للارث والهبة ثبوت الطك بلا عوض وهو نفع محض فيكون شـروفاً في حقه ، وإنما يثبت العتق بناءً على ثبوت الطك لا مقصوداً بالارث والهبة .

ولهذا يتحقق الارث والهبة من غير عتق فلا يمتنع الارث بهذه الوساطة .

(١) في (د) : لنا .

(٢) في (ب ، ج) : فيضاف .

(٣) آخر الورقة (٢٥٤/أ) من (أ) .

وكذا <sup>(١)</sup> الوكيل بشراء عبد مطلق يملك شراء أبي <sup>(٢)</sup> الأمر ويعتق عليه ، لأنه في أصل الشراء مؤتمراً بأمره والعتق يثبت بناءً عليه ، فكذا فيما نحن فيه .

والدليل عليه : أن الأحكام التي هي من ثمرات الاسلام تلزمه اذا ثبت له حكم الايمان تبعاً لغيره بأن أسلم أحد أبويه ولم يعد <sup>(٣)</sup> لزومها عهدة وضرراً لما <sup>(٤)</sup> قلنا : أن المنظور اليه الحكم الأصلي دون ما هو من الثمرات فكذا اذا أسلم بنفسه .

ولا نسلم أنه مولى عليه في الاسلام ، لأن تفسير الولاية أن يقدر الرجل على مباشرة التصرف على غيره ، والأب لا يملك أن يعقد عقداً الاسلام على ولده ، بل يعقده لنفسه ، ثم يثبت حكمه في ولده .

والدليل عليه : أنه لا يصير مسلماً باسلام الجد حال عدم الأب ، ويصير مسلماً باسلام الأم مع وجود الأب اولا ولاية للأم مع وجود الأب فعلم أن ثبوته ليس بطريق الولاية ، ولكن يثبت فيه حكم الاسلام تبعاً .

على أن الصبي عندنا يجوز أن يكون مولياً عليه وولياً بنفسه ، اذا كان التصرف نفعاً محضاً كقبول الهبة ، فإن الأب يقبل عليه ، ويقبل هو بنفسه عندنا ، لأن الولاية اثبتت <sup>(٥)</sup> ( للمولى <sup>(٦)</sup> عليه ) نظراً له ، فلا يوجب

(١) في (ج) : كذا .

(٢) في (د) : أب .

(٣) الكلمة ساقطة من (د) وفي (هـ) : تعد .

(٤) في (ب) : كما .

(٥) في (ج) : ثبتت .

(٦) في (هـ) : على المولى في (د) : ولولى وفي (ج) : للمولى للمولى .

وضح منه أداء العبادات البدنية من غير عهدة

حجرا عما هو نظره محض ، بل يثبت (١) / الأمران جميعا لينتفع بطريقين .

قوله : ( وضح منه أداء العبادات البدنية من غير عهدة ) عليه .

بيان حكم القسم الثالث من حقوق الله تعالى : يعنى صَحُّ منه أداء العبادات البدنية بطريق التطوع من غير لزوم مَضَى وضمان ، لأن ذلك نفع محض لأنه يعتاد أدائها (٣) / فلا يشق ذلك عليه بعد البلوغ .

ولهذا صح منه التنفل بجنس هذه العبادات بعد أدائها ما هو مشروع بصفة الغرضية في حق البالغين بلا لزوم مَضَى اذا شرع فيها ولا لزوم (٤) / قضاء اذا أفسدها ، لأن هذه الحقوق قد شرعت في الجملة في حق البالغ كذلك .

فانه اذا شرع في عهدة على ظن أنها عليه ، ثم تبين أنها ليست عليه ، يصح منه الاتمام مع فوات (٥) صفة اللزوم حتى اذا أفسدها لا يجب عليه شيء فكذا / (٦) الصبي في هذا المعنى .

بخلاف ما اذا (٧) كان مالها منها كالزكاة حيث لا يصح منه

(١) في (د) : ثبت .

(٢) آخر الورقة (٢٣٢/ب) ين (ب) .

(٣) ، ، (١٠٤/ب) من (ج) .

(٤) ، ، (٢٥٤/ب) من (أ) .

(٥) في (د) : فوت .

(٦) آخر الورقة (١٣٥/ب) من (د) .

(٧) الكلمة من (د ، هـ) .

.....

---

أداءه (١) ، لأن فيه اضرار به في العاجل باعتبار نقصان ماله فيبتسنى ذلك على الأهلية الكاملة دون القاصرة ، ولأن الوجوب لما لم يثبت في حقه يكون الأداء منه تبرعا محضا بالمال وهو ليس من أهله .

---

(١) اختلف الفقهاء : في وجوب الزكاة في مال الصبي على اقوال :

وسبب اختلافهم هل الزكاة الشرعية عبادة كالصلاة ؟ أم هي حق واجب للفقراء على الأغنياء ؟

فقال أبو حنيفة : إنها عبادة ، لا تجب في مال الصبي الا اذا كان زرا أو ثمارا .

وقال مالك والشافعي وأحمد وريبعة الرأي وخطاء بن سيرين : تجب الزكاة في مال الصبي مطلقا وهؤلاء ذهبوا الى أنها حق للفقراء على الأغنياء .

وقال الحسن وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والنخعي : لا تجب الزكاة في ماله مطلقا .

وقال ابن سعود والثوري والأوزاعي : تجب الزكاة في ماله ولكن لا تخرج حتى يبلغ .

انظر : الهداية مع فتح القدير (١١٥/٢) بدائة المجتهد (٢٤٥/١) المذهب (١٤٧/١) المغنى (٦٢٢/٢) .



وطك برأى الولي ما يتردد بين النفع والضرر كالبيع ونحوه وذلك باعتبار أن نقصان رأيه انجبر برأى الولي فصار كالبالغ في ذلك في قول أبي حنيفة : ألا يرى

قوله : ( وملك برأى الولي ) بيان حكم القسم الثالث من التصرفات بمعنى يملك باجازه الولي واذنه ( ما يتردد <sup>(١)</sup> بين النفع والضرر ) من التصرفات <sup>(٢)</sup> ( كالبيع ) فانه اذا كان رابحا كان نفعاً وان <sup>(٣)</sup> كان خاسراً كان ضرراً ( ونحوه ) كالأجارة والنكاح والشركة والأخذ بالشفعة والاقرار بالغصب والاستهلاك ، والرهن وغيرها ، لأن الصبي أهل لحكم هذا النوع من التصرفات بمباشرة الولي حيث يثبت له حكم التصرف من ملك

( ١ ) في ( ج ) تتردد .

( ٢ ) اختلف الفقهاء في اذن الولي للقاصر في التصرفات الى اقوال : فقال الشافعية : لا يجوز الاذن له في التجارة ، وانما يسلم اليه المال ويمتنع في الماكمة ، فاذا اراد العقد عقد الولي لان تصرفاته وعقوده باطلة .

وقال الحنفية والمالكية في المعتمد عندهم والحنابلة في الرواية الراجحة عندهم : يجوز للولي المالي الاذن للقاصر في التجارة ، الا أن الحنفية اختلفوا في تصرفه بغير فاحش فاجاز ذلك أبو حنيفة في رواية .

وقال مختد وأبو يوسف : لا يجوز تصرفه بغير فاحش ، لأن الزيادة الناجمة عن الغبن بمنزلة التبرع ، وهو لا يملك .

انظر : بدائع الصنائع ( ١٩٤ / ٧ ) الشرح الكبير ( ٣ / ٢٩٤ ، ٣٠٣ ) وما بعدها ، المغنى ( ٤ / ٤٦٨ ) كشاف القناع ( ٣ / ٤٤٥ ) ، مغنى المحتاج ( ٢ / ١٧٠ ) والكتاب مع اللباب ( ٢ / ٢٢٧ ) -

• ( ٢٢٨ )

( ٣ ) في ( هـ ) : واذا .

أنه صحح بيعة من الاجانب بغبن فاحش في رواية خلافا لصاحبيه ورده مع  
الولى بغبن فاحش في رواية اعتبارا لشبهة النيابة في موجوع التهمة

---

الصبي والثلث والأجرة والمهر لا للولى وقد صار أهلا لها ، لأنها موجودة أصل  
العقل ، حتى صح منه هذه التصرفات لغيره ، واستناع الصحة كان لمعنى  
الضرر . فاذا اندفع توهم الضرر برأى الولى التحق هذا القسم بما يتمحض  
نفعاً فيصح من الصبي مباشرته .

وفي القول بصحة مباشرته برأى الولى اصابة مثل ما يضاف برأى الولى  
من النفع مع (١) فضل نفع البهتان ، لأن في تصحيح عبارته نوع نفع لا يحصل  
له بمباشرة الولى وتوسع طريق الاصابة أيضا ، لأن منفعة التصرف تحصل  
له بمباشرة ومباشرة وليه ، وذلك أنفع له من أن يسد عليه أحد الباهتين  
ويجعل لتحصيل هذه المنفعة له طريق واحد .

وذلك أى جواز هذه التصرفات منه عند انضمام رأى الولى الى رأيه  
باعتبار أن قصور رأيه لما اندفع برأى الولى التحق الصبي بالبالغ أو (٢)  
بمنزلة ما اذا اندفع ذلك / (٣) بكمال رأيه بالبلوغ .

وذلك أى صيرورته بمنزلة البالغ مختار أبى حنيفه رحمه الله حيث قال

---

(١) فى (هـ) : ومع .

(٢) فى (ج) : ان .

(٣) آخر الورقة (٢٣٣/١) من (ب) .

.....  
 ينفذ بيعه من الأجانب بغبن (١) فاحش (٢) كما ينفذ من غيره من —  
 البالغين أو كما ينفذ منه بعد البلوغ وإن كان لا ينفذ ذلك من الولي .

وعند أبي يوسف وسحمد رحمهما الله : نفوذ تصرفه لما كان باعتبار  
 رأى الولي فإن انضمام (٣) رأيه إلى رأى الصبي شرط جواز تصرفه يعتبر  
 رأيه العام (٤) وهو أنه للتصرف في جميع التصرفات برأيه الخاص : وهو  
 ما إذا باشر التصرف بنفسه ، فكما لا ينفذ التصرف من الولي بالغبن الفاحش  
 لا ينفذ مباشرة (٥) الصبي بعد إذن الولي له .

(١) الغبن : بالتسكين في البيع والغبن بالتحريك في الرأى يقال  
 غبنته في البيع بالفتح : أى خدعته ، وقد غبن فهو مغبون .  
 انظر . معنى الغبن في الصحاح (٢١٧٢/٦) والقاموس المحيط .  
 (٢٥٥/٤) والتعريفات (ص ١٤٠) وحاشية ابن عابدين (١٤٢/٥)  
 وأنيس الفقهاء (ص ٦) .

(٢) والغبن الفاحش عرفه صاحب الدر المختار بقوله : هو ما لا يدخل  
 تحت تقويم المقومين .  
 وبينه ابن عابدين بقوله : وذلك لوقع البيع بعشرة مثلاً ثم إن بعض  
 المقومين يقول : أنه يساوى خمسة ، وبعضهم سبعة فهذا غبن  
 فاحش ، لأنه لم يدخل تحت تقويم أحد ، بخلاف ما إذا قال  
 بعضهم : ثمانية ، وبعضهم تسعة وبعضهم عشرة : فهذا غبن  
 يسير . انظر حاشية رد المحتار على الدر المختار (١٤٢/٥ - ١٤٣)

(٣) في (ج) : انضمام . وهو تعريف .

(٤) انظر المسألة في بدائع الصنائع (١٩٣/٧ - ١٩٨) .

(٥) آخر الورقة (٢٥٥/أ) من (أ) .

والفقه فيه / (١) أن الغبن الفاحش بمنزلة الهبة (٢) ، فإن من لا يملك الهبة كالأب والوصى في مال الصغير لا يملك التصرف بالغبن الفاحش ولو حصل من المريض يعتبر من الثالث كالهبة ، ثم الصبي لا يملك الهبة بالأذن (٣) ، فلا يملك التصرف بالغبن الفاحش ، لأنه اتلاف كالهبة .

وأبو حنيفة رحمه الله يقول : التصرف بالغبن الفاحش تجارة ومبادلة مال بمال ، ولهذا يجب به الشفعة للشفيع في الكل فيدخل تحت الأذن .  
بخلاف الهبة ، فإنها ليست بتجارة .

وبخلاف الولي ، لأنه لم تثبت له ولاية التجارة في مال الصغير مطلقة ، بل مقيدة بشرط الأحسن والأصلح ، ولا يبعد أن لا يصح التصرف من الولي ، ويصح من الصبي كالأقرار بالدين أو بالعين .

والمعقد بالغبن الفاحش من صنع التجار ، فإنهم يقصدون بذلك

(١) آخر الورقة (١٠٥/أ) من (هـ) .

(٢) وذلك لأن البيع يغني فاحش في معنى التبرع كما أن الهبة تبرع ، والمأذون لا يملك التبرع (بتصرف) .  
انظر بدائع الصنائع (١٩٤/٢) .

(٣) لأن الهبة ونحوها من التصرفات الضارة المحضة ، لكونها إزالة ملك لا إلى عوض فلم يجعل الصبي أهلاً له نظراً لدفعها للضرر عنه .

انظر بدائع الصنائع (١٩٣/٢) .

استجلاب قلوب المجاهدين <sup>(١)</sup> لتحصيل مقصودهم من الريح من تصرفات  
آخر بعد ذلك فكان هذا والغبن الميسر سواه .

وعن أبي حنيفة رحمه الله في تصرف الصبي المأذون مع الولي بغبن <sup>(٢)</sup>  
فاحش روايتان :

رواية اجازة لما قلنا أنه صار كالبالغ بانضمام رأى وليه الى رأيه ،  
فلم يكن فرق بين <sup>(٣)</sup> أن تكون معاملته مع أجنبي أو مع وليه ، وهذا لأنه  
عامل لنفسه في خالص ملكه لا أن يكون نائبا عن وليه .

وفي رواية أخرى : رده أى التصرف بغبن فاحش مع الولي لشبهة  
النهاية . <sup>(٤)</sup>

وذلك أن الصبي في الطلک أصيل ، لأنه مالك حقيقة وأصل العقل <sup>(٥)</sup>

(١) في ( ب ، ج ) المجاهدين وفي كشف الاسرار ( ٢٥٨ / ٤ ) المجاهدين  
الذى بيد ولي صحة ما أثبتناه وما يدل على صحته ما في المغرب  
قال في المغرب ( المجاهر ) عند العامة : الغنى من التجار ،  
وكانه أريد ( المجهز ) وهو الذى يبعث التجار ( بالجهاز ) وهو  
فاخر المتاع ، أو يسافريه ، فحرف الى المجاهر .  
راجع المغرب ( ١٢١ / ١ ) .

(٢) في ( ب ، ج ) : بالغبن الفاحش .

(٣) في ( ج ) : من .

(٤) أى شبهة ان يكون الولي نائبا عن الصبي في هذا البيع وان كان البائع  
في الظاهر الصبي نفسه .

(٥) في ( ب ) : أى .

وعلى هذا في المحجور اذا توكل لم تلزمه العهدة وبان الولي تلزمه .

والرأى ثابت له فيشبه تصرفه تصرف المالك من هذا الوجه ويشبه تصرف الوكلاء من حيث ان في رأيه خلا ، ويجبر ذلك برأى الولي فيثبت شبهة النيابة في تصرفه نظرا الى الوصف فأعتبرت شبهة النيابة في موضع التهمة (١) وهو التصرف مع الولي اذ يتمكن فيه تهمة أن الولي انما اذن له ليحصل (٢) مقصوده ولم يقصد بالاذن (٣) النظر للصبي ، فكما لا يبيع (٤) الولي ماله من نفسه يقين فاحش لا يبيعه الصبي منه بخبر فاحش . وسقطت هذه الشبهة في غير موضع التهمة وهو التصرف مع الأجنبي ومع الولي بمثل القيمة أو بها (٥) يتفاهن الناس في مثله نظرا الى الأصل .

قول : ( وعلى هذا ) أى على أن ما فيه احتمال ضرر لا يملك الصبي بنفسه ويملكه (٦) برأى الولي .

قلنا في المحجور أى (٨) الصبي المحجور عليه اذا توكل أى قبل الوكالة

(١) التهمة التي تلحق الوكيل هي : جواز ان يشتري لنفسه ، فلما ظهر الغبن أظهر الشراء لوكله ، فلم يجوز للتهمة .  
انظر بدائع الصنائع (١٩٤/٧) .

(٢) في ( ج ) : لتحصيل .

(٣) آخر الورقة (٢٢٣/ب) من ( ب ) .

(٤) في ( د ) : لا ينبغي .

(٥) في ( ج ) : وانما .

(٦) في ( ج ) : لا يملكه .

(٧) في ( ج ) : ويملكه .

(٨) في ( هـ ) : رأى .

أوتولى الوكالة / (١) لغيره صح ، لأن فيه تصحيح عبارته ، وذلك من أعظم  
المنافع لأن الانسان إنما يدين - اثر الحيوانا - بالبيان .

ولهذا من الله تعالى به بقوله : ( خلق الانسان علمه البيان ) (٢)  
وفيه اهتداؤه / (٣) الى التصرفات ودرك منافعها ومضارها بالتجربة فكان  
نفعاً بخلاف عبارته في أداء الشهادة حيث لا تعتبر وان كانت (٤) نفعاً  
محضاً ، لأن صحة أداء الشهادة مبنية على الولاية لما فيه من الالتزام ، وهو  
ليس من أهل الولاية ولا الزام في الوكالة ، فلا يشترط فيها أهلية الولاية ،  
فيصح توكل (٥) الصبي ، ولم تلزمه العهدة / (٦) أى الاحكام التى تتعلق  
بالوكالة من تسليم المبيع (٧) والخصومة فى العيب ونحوها ، لأن فسخ  
الزامها معنى الضرر ولا يثبت ذلك بالأهلية القاصرة ، وبإذن الولي تلزمه ،  
لأن قصور رأيه اندفع بإذن الولي فصار أهلاً للزوم العهدة .

وفى بعض النسخ : وبإذن المولى تلزمه ، فكان المراد من المحجور  
على هذه النسخة العبد المحجور وحكمه وان كان حكم الصبي فيما ذكرنا  
حتى صح توكله بدون إذن (٨) المولى ، لكمال عقله ولم تلزمه العهدة نفعاً

(١) آخر الورقة (١٣٦/أ) من (د) .

(٢) سورة البرجن آية (٢ ، ٣) .

(٣) آخر الورقة (٢٥٥/ب) من (أ) .

(٤) فى (ج) : كان .

(٥) فى (أ) : توكيل .

(٦) آخر الورقة (١٠٥/ب) من (ج) .

(٧) فى (د ، هـ) المبيع والشن .

(٨) فى (ب) : باذن .

وأما إذا وصى بشئ\* من أعمال البر بطلت وصيته عندنا بخلافا للشافعي  
وان كان فيه نفع ظاهر ، لأن الارث شرع نفعا للمورث . الا يرى انه  
شرع في حق الصبي وفي الانتقال عنه الى الایماء ترك الافضل لا محالة

للضرر عن المولى وبإذن المولى تلزمه لالتزام المولى الضرر بالاذن<sup>(١)</sup> ، لكن  
بناءً هذه المسألة على الأصل المذكور لا يصح الا بأن تفسر الأصل بمعنى  
آخر فيستقيم تخرجها عليه ، ولا يخلو عن تحمل فتكون النسخة الأولى أظهر

قوله : ( من أعمال البر ) ليس بقيد ، فان وصيته باطله عندنا  
سواء كانت في البر أو لم تكن ، لكن لما كان الخلاف في وصاياه في البر  
دون غيرها عين<sup>(٢)</sup> هذه الصورة لممكنه الامارة الى الخلاف .

واختلف في وصية الصبي : فأهل المدينة يجوزون من<sup>(٣)</sup> وصاياه  
ما وافق الحق وبه أخذ الشافعي رحمه الله<sup>(٤)</sup> ، لأن هذه الوصية نفع محض  
لأنه يحصل له الثواب بها في الآخرة بعد ما استغنى عن المال بنفسه بالموت  
لأن أو ان نفوذ الوصية بعد الموت ، ولا يحصل له ذلك بخيريه فكان وليا فيها  
بنفسه ، باعتبار كونها نفعا محضا .

والدليل عليه أن الوصية أخت الميراث ، والصبي في الارث عنه بعد

(١) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٢) في (ج) : عين .

(٣) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٤) انظر هذه المسألة في المذهب (١/٤٥٠) وبداية المجتهد ( ٢ /

٢٥٠ ) ومغنى المحتاج ( ٣ / ٣٠٩ ) .

وللشافعية قولان في صحة وصية الصبي :

القول الاول : تصح وصيته . والقول الثاني : لا تصح .



الموت / (١) يساوى البالغ فكذا فى الوصية ، بخلاف تبرعه بالهبة والصدقة فى حال الحياة لأنه يتضرر بزوال ملكه عنه فى حال حاجته .

وبخلاف ايمانه بنفسه حيث لا يصح فى أحكام الدنيا ، لأنه يحصل له بغيره وهو الولي ، فلا يكون فيه وليا بنفسه .

وعندنا : وصيته باطلة سواء مات قبل البلوغ أو بعده ، لأنها ازالة الطك بطريق التبرع مضافة الى ما بعد الموت ، فيكون ضررا محضا فيعتبر بازالته بطريق التبرع (٢) فى حال الحياة فلا يصح وما فيها من النفع حصل (٣) باتفاق الحال وهو أنها حالة الموت فيزول عنه الطك لو لم يوص وما ينقلب نفعا باتفاق الحال لا يعتبر كما لو باع شاة أشرفت على الهلاك لم يصح البيع مع أنه نفع محض فى هذه الحالة ان لو لم يصح البيع يزول ملكه (٤) بغير بدل ، ولكن البيع فى أصله لما تضمن ضررا لم يصح .

وكما لو باع شيئا من ماله بأضعاف قيمته لم يجوز ان انقلب نفعا باتفاق الحال .

وكما لو طلق امرأته المعسرة الشوها ليتزوج أختها الموسرة الحسناء لم يجوز ان انقلب الطلاق نفعا يحضا فى هذه الحالة ، لأن أصل التصرف من المضار ، وذلك لأن فى اعتبار الأحوال حرجا فيعتبر فى كل باب أصله تيسيرا للأمر على الناس .

(١) آخر الورقة (٢٣٤/أ) من (ب) .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

(٣) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٤) آخر الورقة (٢٥٦/أ) من (أ) .

ولئن سلمنا أن في إيصاء نفعاً محضاً <sup>(١)</sup> من حيث حصول الثواب  
ففي القول بصحته ترك نفع أعلى منه ، لأن الارث شرع نفعاً محضاً للمسور  
فان نقل / <sup>(٢)</sup> ملكه الى أقاربه عند استغنائه عنه يكون أولى عند من النقل  
الى الأجانب ، وهو أفضل شرعاً ، لانه إيصال النفع الى القريب وصلصة  
الرحم . واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لسعد رضى الله عنه  
" لأن تدع ورثتك أغنياً خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس " <sup>(٣)</sup> ولكونه  
نفعاً محضاً شرع في حق الصبي .

وفي الانتقال عنه أى عن الارث ترك هذا الأفضل وهو ضرر لا محالة  
فلا يكون مشروعاً في حقه ، الا أنه أى الإيصاء كذا . . .

(١) الكلمة من ( د ) .

(٢) آخر الورقة ( ١٠٦ / أ ) من ( ج ) .

(٣) أخرجه البخارى ( ٣ / ٤ ) في الوصايا ، باب ان يترك ورثته  
أغنياً . . . الخ

وأخرجه مسلم ( ١٢٥ / ٣ ) في الوصية ، باب الوصية بالثلث .

وأخرجه ابوداود ( ) في الوصايا ، باب ما جاء  
في مالا يجوز للموصى في ماله .

وأخرجه الترمذى في ( ٤٣٠ / ٤ ) في الوصايا ، باب ما جاء في الوصية  
بالثلث .

وأخرجه ابن ماجه ( ١٠٤ / ٢ ) في الوصايا ، باب الوصية بالثلث .

وأخرجه الداريمى في ( ٤٠٧ / ٢ ) في الوصايا ، باب الوصية بالثلث

وأخرجه أحمد في مسنده ( ١٧٢ / ١ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ) .

الا أنه شرع في حق البالغ كما شرع له الطلاق والعتاق والهبة والقرض  
ولم يشرع ذلك في حق الصبي ولم يملك ذلك عليه غيره

جواب عما يقال : لو كان الايضا ضررا ينبغي أن لا يكون مشروعا  
في حق البالغ . فقال : انما شرع في حقه ، لأن أهليته كاملة فمجاز أن  
يشرع في حقه المضار ، كما شرع في حقه الطلاق والعتاق والهبة والصدقة  
والقرض ، ولم يشرع ذلك في حق الصغير لقصور أهليته .

ثم أشار الشيخ رحمه الله الى بيان حكم <sup>(١)</sup> القسم الثاني من النوع  
الثاني بقوله : ( ولم يشرع ذلك أى المضار في حق الصبي لأنه <sup>(٢)</sup> مظنة  
الرحمة <sup>(٣)</sup> والاشفاق لا مظنة / <sup>(٤)</sup> الاضرار به والله تعالى ارحم  
الراحمين فلم يشرع في حقه المضار المحضة . ولم يملك ذلك أى ما هو ضرر محض  
على الصبي غيره مثل الولي والوصي والقاضي / <sup>(٥)</sup> لأن ولا يتهم نظرية ،  
وليس من النظراشبات الولاية فيما هو ضرر محض في حقه .

وكان المراد من عدم شرعية الطلاق أو العتاق في حقه عدمها عند  
عدم الضرورة والحاجة فأما عند تحقق الحاجة اليه فهو مشروع فان الامام  
شس الاثمة رحمه الله قال في أصول الفقه : (( زعم بعض مشائخنا أن هذا <sup>(٦)</sup>  
الحكم غير مشروع أصلا في حق الصبي حتى أن امرأته لا تكون محلا للطلاق .  
قال وهذا وهم عندى فان الطلاق يملك <sup>(٧)</sup> يملك النكاح

- 
- (١) الكلمة من ( د ، هـ ) .  
(٢) ، ساقطة من ( هـ ) .  
(٣) في ( ب ، د ، هـ ) : المرحمة .  
(٤) آخر الورقة ( ٢٣٤ / ب ) من ( ب ) .  
(٥) آخر الورقة ( ١٣٦ / ب ) من ( د ) .  
(٦) انظر اصول السرخسي ( ٢٤٨ / ٢ - ٢٤٩ ) نقله المؤلف منه بتصرف .  
(٧) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

.....

---

ان لا ضرر<sup>(١)</sup> في اثبات أصل الطك وانما الضرر<sup>(٢)</sup> في الايقاع ، حتى  
 اذا تحققت / <sup>(٣)</sup> الحاجة <sup>(٤)</sup> الى صحة ايقاع <sup>(٥)</sup> الطلاق من جهته  
 لدفع الضرر كان صحيحا .

قال : وبهذا يتبين <sup>(٦)</sup> فساد قول <sup>(٧)</sup> من يقول انا لو أثبتنا ملك  
 الطلاق في حقه كان خاليا عن حكمه ، وهو ولاية الايقاع ، والسبب الخالي  
 عن حكمه غير معتبر شرعا كبيع الحر ، وطلاق البهيمة .

لأننا لا نسلم خلوه عن حكمه ان الحكم ثابت في حقه عند الحاجة حتى  
 اذا أسلست امرأته وعرض عليه الاسلام فأبى فرق بينهما وكان ذلك طلاقا في  
 قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله .

وانا أرتد وقعت الفرقة بينه وبين امرأته وكان طلاقا في قول محمد  
 رحمه الله .

وانا وجدت امرأته مجبوا فخاصته في ذلك ، فرق بينهما ، وكان  
 طلاقا عند بعض المشايخ .

وانا كاتب الأب أو الوصي نصيب الصبي من عهد مشترك <sup>(٨)</sup> بينهما

---

(١) في (د) : لا ضرورة .

(٢) ، ، : الضرورة .

(٣) آخر الورقة (٢٥٦/ب) من (أ) .

(٤) الكلمة مطسدة في (ج) .

(٥) في (د ، هـ) : الايقاع .

(٦) في (د ، هـ) : تبين .

(٧) الكلمة ساقطة من (د) .

(٨) في (د) : مشرك .

ما خلا القرض فانه يملكه القاضى لوقوع الامن عن التوى بولاية القضاء\*.

وبين غيره واستوفى بدل الكتابة. صار الصبي معتقا نصيبه حتى يضمن قيمة نصيب شريكه ان كان موسرا وهذا الضمان لا<sup>(١)</sup> يجب الا بالاعتاق فيكفى بالأهلية /<sup>(٢)</sup> القاصرة قى جعله معتقا للحاجة الى دفع الضرر عن الشريك ، فعرفنا أن الحكم ثابت فى حقه عند الحاجة ، فأما بدون الحاجة فلا يجعل ثابتا ، لأن الاكتفاء بالأهلية القاصرة لتوفير المنفعة على الصبي ، وهذا المعنى لا يتحقق فيما هو ضرر محض )) . ( \* )

قوله : ما خلا القرض أى الأقرض ، فان القاضى يملكه على الصبي ويندب الى<sup>(٣)</sup> ذلك لأن صيانة الحقوق لما كانت مفوضة الى القضاة ، انقلب القرض بحال القضاء نفعاً محضاً .

وتحقيقه أن القرض قطع الطك عن العين ببذل فى ذمة المفلس ان الاستقراض فى العادات من هو فقير غير ملئ\* ، ولهذا حل محل الصدقة وزاد عليها فى الثواب لزيادة الحاجة فأشبهه<sup>(٤)</sup> التبرع بمنزلة العتق على مال فلا يملكه من لا يملك التبرع ، ولهذا لا يملك الوصى الا أن ذلك /<sup>(٥)</sup> صح من القاضى وصار هو مندوبا اليه ، لأن الدين الذى على المستقرض بواسطة ولاية القاضى يعدل العين وزيادة ، لأن القاضى يمكنه أن يطلب ملها على خلاف العادة ، ويقرضه مال اليتيم كما يقتضيه النظر والبذل

( ١ ) فى ( ج ) : لم .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٠٦ / ب ) من ( ج ) .

( ٣ ) فى ( د ، هـ ) : على .

( ٤ ) فى ( ج ) : فأشبهه .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٣٥ / أ ) من ( ب ) .

( \* ) انتهى كلام السرخسى

.....

مأمون عن التوى <sup>(١)</sup> باعتبار الملاة ، وباعتبار علم القاضى وامكان تحصيله المال منه من غير حاجة الى دعوى وبينة ، فكان مصونا عن التلف فوق بيانة السين فان العين يعرض <sup>(٢)</sup> لها التلف بأسباب غير محصورة .  
فصار القرض ملحقا بهذا الشرط ، وهو أن يكون المقرض قادرا على تحصيله بالمنافع الخالصة ، فلذلك <sup>(٣)</sup> / <sup>(٤)</sup> كان القرض نظرا من القاضى فيهلكه على الصبى وضررا من الوصى لترجح جهة التطيك فى حقه فلا يهلكه .

والأب فى رواية يهلكه ، لأنه يهلك التصرف فى المال والنفس فكان بمنزلة القاضى .

وفى رواية لا يهلكه ، لأنه لا يتمكن من تحصيل المال من المستقرض بنفسه فكان <sup>(٥)</sup> بمنزلة الوصى .

فأما الاستقراض فقد ذكر فى شرح قضاء الجامع الصغير <sup>(٦)</sup> لقاضى خان <sup>(٧)</sup> رحمه الله : أن الأب لو أخذ مال الصغير قرضا جاز ، لأنه

(١) التوى : التلف . انظر النامى شرح الحساس (٨٧/٢) .

(٢) ما أثبتناه من (ج) وفى بقية النسخ بعرض التلف .

(٣) الكلمة مطسمة فى (ج) .

(٤) آخر الورقة (٢٥٧/١) من (أ) .

(٥) فى (ج) : فلا يكون .

(٦) هذا الكتاب لم أعر عليه .

(٧) هو : الحسن بن منصور بن محمد ، فخر الدين أبو الفاخر ، أبو

المحاسن ، الأوزجندى الفرغانى الحنفى المعروف بقاضى

خان ، فقيه ، مجتهد فى المسائل . من تصانيفه الفتاوى ،

المحاضر ، شرح أدب القاضى للخصاف ، شرح الزهاديات للشيبانى

.....

لا يهلك عليه .

والوصى لو أخذ مال اليتيم قرضا لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه

الله . وقال محمد لا بأس به إذا كان مليا قادرا على الوفاء .

وذكر في أحكام الصغار <sup>(١)</sup> نقلا عن المنتقى <sup>(٢)</sup> : أنه ليس للقاضي

أن يستقرض مال اليتيم والغائب لنفسه .

== الفوائد البهية (ص ٦٤) الجواهر الضيئة (٩٣/٢) تاج التراجم

(ص ٢٢) شذرات الذهب (٣٠٨/٤) مفتاح السعادة (١٤٠/٢)

كشف الظنون (٤٧/١) .

(١) أنظر : أحكام الصغار .

(٢) المنتقى في فروع الحنفية للحاكم الشهيد محمد بن محمد بن أحمد

المقتول شهيد سنة ٣٣٤ قال مؤلفه نظرت في ثلاثمائة جزء مؤلف

مثل الأمالى والنوادر حتى انتقيت كتاب المنتقى . وقال الباجسى

خليفة ولا يوجد في هذه الأعصار كذا قال بعض العلماء .

انظر كشف الظنون (١٨٥١/٢) والجواهر الضيئة (٥٩٠/٤) .

وأما الردة فلا تحتل العفو في أحكام الآخرة وما يلزمه من أحكام الدنيا  
عندهما خلافاً لأبي يوسف فإنا يلزمه حكماً لصحته لا قصداً إليه فلم يصح  
العفو عن مثله كما إذا ثبت تبعاً لأبيه .

قوله : ( وأما الردة . . . فكذا ) بهان حكم القسم الثاني من  
حقوق الله تعالى : أو الردة من الصبي العاقل صحيحة أى معتبرة <sup>(١)</sup>  
مهدره في أحكام الدنيا والآخرة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
استحساناً <sup>(٢)</sup> لعفته لا لحكمه ، حتى لو كان أبواه مسلمين فارتد عن  
الاسلام بنفسه والعيان بالله ، لا يجعل ذلك عفواً يحذر الصبا . فتبين منه  
امراته المسلمه ويحرم هو الميراث من المسلمين .

وعند أبي يوسف والشافعي رحمهما الله لا يحكم بصحتها في أحكام  
الدنيا وهو القياس ، فأما في أحكام الآخرة فهي صحيحة على ما تشير إليه  
عبارة شمس الأئمة في أصول الفقه <sup>(٣)</sup> وإن كان إطلاق لفظ المبسوط <sup>(٤)</sup>  
والأسرار <sup>(٥)</sup> يدل على عدم صحتها في أحكام الآخرة .

والأول هو الصحيح ، لأن دخول الجنة مع اعتقاد الشرك حقيقة <sup>(٦)</sup>  
والعفو عن الكفر من غير توبة خلاف النص والعقل .

وجه القياس : أن الارتداد ضرر محض لا تشوبه منفعة ، وذلك  
لا يصح <sup>(٧)</sup> من الصبي كاعتاق عبده وطلاق امرأته ، ألا ترى أنه لا يصح

(١) في ( د ) : وغير .

(٢) تقدم الكلام على هذه المسألة ص ( )

(٣) انظر أصول السرخسي ( ٢ / ٣٤٣ ) .

(٤) انظر المبسوط ( ) .

(٥) انظر الأسرار الورقة

(٦) آخر الورقة ( ١٣٧ / ١ ) من ( د ) .

(٧) ، ، ( ١٠٧ / ١ ) من ( ج ) .



منه (١) ما هو (٢) ضرر تشويه منفعه كالبيع ؟ فما يتمحض ضررا ، ويحجر منه على وجه / (٣) لا يتصور عنه زواله أولى أن لا يصح منه .

والدليل عليه : أنه (٤) لو ارتد في الصبا وبلغ كذلك لا يقتل ،

ولو صحت رده لوجب قتله بعد البلوغ .

وجه الاستحسان : أن الصبي في حق الردة بمنزلة البالغ ، لأن البالغ إنما يحكم برده لتحقيقها منه وكونها محظورة (٥) لا لكونها مشروعة لأنها لا تحتل أن (٦) تكون مشروعة بحال ، وأنها تتحقق من الصبي العاقل كالأيمان وبشئ الحظر في حقه ، لأنها لا تحتل أن لا تكون محظورة في وقت من الأوقات ، ولا في حق شخص من الأشخاص / (٧) فوجب (٨) الحكم (٩) بصحتها منه ولا يمتنع ثبوتها بعد الوجود (١٠) حقيقة للحجر شرعا فان البالغ محجور عن الردة كالصبي ، ولم يسقط حكمها بعذر الصبا لأنفسه

(١) ما أثبتناه من (ج) وفي باقي النسخ : عنه .

(٢) الكلمة من (د ، هـ) .

(٣) آخر الورقة (٢٣٥/ب) من (ب) .

(٤) في (د) : أن . وهو خطأ .

(٥) في (ج) : محصورة .

(٦) في (ج ، د ، هـ) أن لا تكون .

(٧) آخر الورقة (٢٥٢/ب) من (أ) .

(٨) الكلمة مطسدة (ج) .

(٩) في (ج) : فحكم .

(١٠) في (د) : وجود .

لا يسقط <sup>(١)</sup> البلوغ بعذر فكذا بعذر الصبا يوضحه : أن جهله  
بغير الله تعالى لا يعد منه علما حتى لا يجعل عارفا لشيء جهله ، فكيف  
الجهل بالله تعالى يعد علما مع أنه أقبح من الجهل بغيره ، فلم يجعل  
ارتداده عفوًا ، بل كان صحيحا في أحكام الآخرة بلا خلاف ، لأن سعادة  
الآخرة لا يتصور حصولها بلا إيمان <sup>(٢)</sup> وقد زال بالارتداد حقيقة <sup>(٣)</sup> ،  
لأنه اعتقد الكفر فلم يبق اعتقاد الاسلام ضرورة ، كما لو تكلم في صلاته أو  
جامع في حجه أو اعتكافه أو أكل في صومه شتمدا لم يتبق هذه العبادات  
وان كان في فساد حاله <sup>(٤)</sup> ضرر ، لأنه باشر ما ينافيها .

وكذا في أحكام الدنيا ، لأن ما يلزم الصبي من أحكام الدنيا كحرمان  
الميراث ، ووقوع الفرقة ، إنما يلزمه حكما لصحته : أي لصحة ارتداده ،  
لا قصدا إليه .

الضمير راجع الى ( ما ) معنى لزوم هذه الأحكام من ضرورة الحكم  
بصحة الارتداد ، لأنها من لوازمه لا أن يكون الحكم بصحة الارتداد لأجل  
هذه الأحكام فلم يصح العفو عن مثله الضمير <sup>(٥)</sup> للارتداد <sup>(٦)</sup> أي لا يصح

( ١ ) في ( ب ) : بعذر .

( ٢ ) في ( ج ) : الا بالإيمان .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( ب ) .

( ٤ ) في ( د ، هـ ) : افساد حالها .

( ٥ ) في ( د ، هـ ) : الضمير راجع للارتداد .

( ٦ ) في ( ج ) : الى الارتداد .

.....

---

العفو عن مثل هذا الأمر العظيم الذى لا يحتمل العفو بوجه بواسطة لزوم هذه الأحكام ، كما اذا ثبت الارتداد تبعا لأبويه ، بأن ارتدا ولحقا به بدار الحرب ولزمه هذه الأحكام لا يحتج بثبوته بواسطة لزومها .

وأما عدم جواز قتله بعد الارتداد ، فلأن القتل ليس من حكم عين (١) الردة ومن لوازمها ، بل هو (٢) يجب بالمحاربة ، والصبي ليس من أهلها فلا يجب عليه جزاؤها كما لا يجب على المرأة .

وكان ينبغي أن يقتل اذا بلغ مرتدا كما هو جواب القياس لوجود (٣) الارتداد بعد الاسلام ، وزوال العذر ؛ وهو الصبا وتحقق معنى المحاربة بعد البلوغ .

الا أنه فى الاستحسان لا يقتل ويجبر على الاسلام ، لأن اختلاف العلماء فى صحة اسلامه فى الصغير صار شبهه فى اسقاط القتل .

ولكن لو قتله انسان قبل البلوغ أو بعد لا يخرم شيئا ، لأن من ضرورة صحة رده اهدار دمه وليس من ضرورتها استحقاق قتله / (٤) كالمرأة اذا ارتدت لا تقتل ولو قتلها انسان لا يلزمه شئ كذا فى المسوط . (٥)

---

(١) فى (د) : غير .

(٢) فى (ج ، هـ) : هو ما يجب .

(٣) فى (ب) : بوجود .

(٤) آخر الورقة (١/٢٣٦) من (ب) .

(٥) انظر المسوط ( ) .

## فصل في الأمور المعترضة على الأهلية

### فصل في الأمور المعترضة على الأهلية

ولما فرغ الشيخ رحمه الله من بيان الأهلية وما يمتنع عليها من الأحكام شرع

في بيان أمور تعترض عليها فتمنعها عن بقائها على حالها .

فبعضها يزيل أهلية الوجوب كالموت .

وبعضها يزيل أهلية الأداء كالنوم والافناء وبعضها يوجب تغييرا في بعض

الأحكام مع بقاء أصل أهلية الوجوب والأداء كالسفر على ما ستقف على تفصيلها .

والعوارض جمع عارضة<sup>(١)</sup> أي خصلة عارضة، أو آفة عارضة من عرض<sup>(٢)</sup> (له كذا<sup>(٣)</sup>) إذا

ظهر له أمر يصد عنه المعنى على ما كان فيه من حد ضرب، ومنه من المعارضة

معارضة، لأن كل واحد من الدليلين يتقابل الآخر على وجه يمنعه عن اثبات الحكم

ومن السحاب عارضا<sup>(٤)</sup> لمنعه أثر الشمس وشعاعها .

وسميت هذه الأمور التي لها تأثير في تغيير الأحكام عوارض لمنعها الأحكام التي

تتعلق بأهلية الوجوب، أو أهلية الأداء من الثبوت .

ولهذا لم يذكر الشيخوخة والكهولة ونحوهما<sup>(٥)</sup> في جملة العوارض وإن كانت منها

لأنه لا تأثير لها في تغيير الأحكام .

وانما لم يذكر الحمل والارضاع والشيخوخة القريبة إلى الفناء في العوارض وإن تغير

بها بعض الأحكام لدخولها في المرض، فكان ذكر المرض ذكرا لها كذا قبل .

( ١ ) قال صاحب مرآة الأصول ( ص / ٦٠٠ ) العوارض جمع عارض .

وقال صاحب التلويح ( ١٦٧ / ٢ ) العوارض جمع عارض على أنه جعل اسما .

بمنزلة كاتب وكاهل — من عرض له كذا أي ظهر وتبدى وهذا المعنى السدى

ذكرناه أتى به الجوهري .

( ٢ ) قال الجوهري في الصحاح ( ١٠٨٣ / ٣ ) عرض له أمر : أي ظهر .

( ٣ ) في ( د ، هـ ) : لذلك .

( ٤ ) انظر الصحاح للجوهري ( ١٠٨٥ / ٣ ) .

( ٥ ) في ( د ) : ونحوها .

# فَصَلِّ فِي الْعَوَارِضِ السَّمَاءِيَّةِ

---

الموارض نوعان سواى ومكتسب .

أما السواى : فهو الصفر والجنون والعتة والنسيان والنوم والاغصاء والرق والمرص  
والحيض والنفاس والموت .

وأورد عليه الجنون والاغصاء ، فأنهما من الأمراض وقد ذكرهما على الانفراد .  
واجب عنه : بأنهما وان دخلا فى المرض لكنهما اختصا بأحكام كثيرة يحتاج  
الى بيانها فأفردهما بالذكر (١) .

سواى وهو ما يثبت (٢) من قبل صاحب الشرع بدون (٣) / اختيار للعبد فيه ،  
ولهذا نسب الى السواء فان مالا اختيار للعبد فيه ينسب الى السواء على معنى .  
أنه خارج عن قدرة العبد نازل من السواء .  
ومكتسب وهو ما كان لاختيار العبد فيه (٤) مدخل .

وقد م السواى على المكتسب ذكرا ، لأنه أظهر فى العارضية لخروجه عن اختيار  
العبد وأشد تأثيرا فى تغيير الأحكام من المكتسب (٥) .

وذكر الصفر فى الموارض مع أنه ثابت بأصل (٦) الخلق لكل انسان لأن (٧) الانسان قد  
يخلو عن الصفر كآدم وحواء صلى الله عليه ورض عنها فأنهما خلقا كما كانا من غير  
تقدم صفر ، ولأن ماهية الانسان قد تعرف (٨) بدون وصف الصفر ، ولهذا كان الكبير  
انسانا فكان (٩) الصفر أمرا عارضا على حقيقة الانسان ضرورة (١٠) .

( ١ ) فى ( ج ) بالذكر وهو .

( ٢ ) فى ( هـ ) : ثبت .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٣٧ / ب ) من ( د ) .

( ٤ ) فى ( د ، هـ ) : فيها .

( ٥ ) فى ( ج ) : المكتسبة .

( ٦ ) فى ( هـ ) : أصل فى .

( ٧ ) فى ( ج ) : لأن بعض الانسان .

( ٨ ) فى ( ب ) : تعرض وهو تحريف .

( ٩ ) فى ( ب ، د ) : وكان .

( ١٠ ) طل صاحب نور الأنوار دخول الصفر فى الموارض بقوله : أن آدم عليه السلام

خلق سابها غير صبي ، فكان الصبا عارضا فى أولاده . راجع نور الأنوار ( ص / ٢٨٧ ) .

وأما المكتسب فنوعان : منه ، ومن غيره .  
أما الذى منه فالجهل والسفه والسكر والهزل والخطأ والسفر . وأما الذى من  
غيره فالأكراه بما فيه الجاء وبما ليس فيه الجاء .

ولهذا جعل الجهل <sup>(١)</sup> / من العوارض مع أنه أمر أصلى قال الله تعالى : ( والله  
أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا ) <sup>(٢)</sup> ، لأنه أمر زائد على حقيقة الانسان  
وثابت فى حال دون حال <sup>(٣)</sup> / كالصفر وانما جعله من المكتسبة وان لم يكن للعبد  
فيه اختيار لأن العبد قادر على ازالته بتحصيل العلم فكان ترك التحصيل بالاختيار  
مع القدرة عليه بمنزلة اختيار الجهل وكسبه باختيار ابقائه .  
وهذا بخلاف الرق حيث لم يجعل من العوارض المكتسبة وان <sup>(٤)</sup> كان <sup>(٥)</sup> العبد <sup>(٦)</sup>  
ممكنًا من ازالته فى الأصل <sup>(٧)</sup> / بواسطة الاسلام لأنه ثبت جزاء على الكفر ، ولا  
اختيار للعبد فى ثبوت الأجزية بل هى تثبت جبراً كحد الزنا والقذف والسرقة .  
وبعد ما ثبت <sup>(٨)</sup> لا يتمكن العبد من ازالته فكان من العوارض المساوية .  
ثم انه قدم الصفر فى تعداد العوارض ( المساوية والجهل فى تعداد العوارض ) <sup>(٩)</sup>  
المكتسبة ، لأنها يثبتان فى أول أحوال الادنى .  
وقدّم الجنون على الصفر فى تفصيل العوارض المساوية لأن حكم الصفر فى بعض  
أحواله حكم الجنون فقدم بيان الجنون ليكنه الحاق الصفر به .

- 
- ( ١ ) آخر الورق ( ٢٣٦ / ب ) من ( ب )  
( ٢ ) سورة النحل آية ( ٧٨ ) .  
( ٣ ) آخر الورق ( ٢٥٨ / أ ) من ( أ ) .  
( ٤ ) فى ( د ) : فان .  
( ٥ ) فى ( هـ ) : كانت .  
( ٦ ) الكلمة ساقطة من ( ب ) .  
( ٧ ) آخر الورق ( ١٠٨ / أ ) من ( ج ) .  
( ٨ ) فى ( ج ) : يثبت .  
( ٩ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) .

وأما الجنون فانه يوجب الحجر عن الأقوال ويسقط به ما كان ضررا يحتمل السقوط

قوله : وأما <sup>(١)</sup> الجنون <sup>(٢)</sup> فكذا . . .

قال الشيخ الامام أبو المعين <sup>(٣)</sup> رحمه الله لا يمكن الوقوف على حقيقة الجنون الا بعد الوقوف على حقيقة العقل ومحلّه وأفعاله . فالعقل معنى يمكن — الاستدلال من الشاهد على الغائب والاطلاع على عواقب الأمور، والتمييز بين الخير والشر، ومحلّه <sup>(٤)</sup> الدماغ . والمعنى الموجب انعدام آثاره، وتعطيل أفعاله <sup>(٥)</sup> ، الباعث للانسان على أفعال مضاده لتلك الأفعال من غير ضعف في عامة أطرافه وفقر في سائر أعضائه — يسمى جنونا .

( ١ ) في ( د ) : وأما .

( ١ ) قال ابن مالك : الجنون وهو آفة تدخل الدماغ، تبعث على الاقدام على ما يضاد مقتضى العقل من غير ضعف في أعضائه راجع ابن ملك ( ص ٩٤٧ ) وقال أمير باد شاه : وهو اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهجه الا نادرا . اما لنقصان جبل عليه دماغه فلا يصلح لقبول ما أعدله كعين الأكمة ولسان الأخرس وهذا لا يرجع زواله ، واما لخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو رطوبة أو يبوسة متناهية وهذا يعالج . وأما باستيلاء الشيطان والقاء الخيالات الفاسدة اليه ، وقد ينجح فيه الأدوية الالهية . انظر تيسير التحرير ( ٢ / ٢٥٩ ) .

( ٢ ) هو : ميمون بن محمد بن مكحول ، أبو المعين النسفي ، الحنفي ، متكلم ، فقيه ، أصولي ، محدث . كان بمرقند وسكن بخارا .

من مؤلفاته : تبصرة الأدلة ، تمهيد قواعد التوحيد ، شرح الجامع الكبير . — للشيباني ومناهج الأئمة في فروع الفقه الحنفي . توفي سنة ٥٠٨ هـ .

الفوائد البهية ( ٢١٦ ) تاج التراجم ( ص ٧٨ ) ، والجواهر المضيئة ( ٣ / ٥٢٧ ) .

( ٤ ) وهناك قول آخر بأن محلّه القلب ، والذي يترجع عندي أن محلّه القلب للأدلة الشرعية الدالة على ذلك ، ومنها قوله تعالى : ( ولقد نرانا لجهنم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها . . . ) الاعراف آية ( ١٧٩ ) . وانظر التمرينات للجرجاني : ( ص ١٣٢ ) .

( ٥ ) في ( د ) : أفعال .



ثم انه من أسباب الحجر فيما يتوقف صحته على العقل نظرا للمجنون، كالصبا والرق فانهما من أسباب الحجر نظرا للصغير والمولى والحجر عن الأقوال ممكن، لأن اعتبارها في الشرع بالعقل والتمييز فبدونهما<sup>(١)</sup> لا يمكن اعتبارها شرعا فلذلك تفسد عباراته كلها / ولم يتعلق بها حكم حتى لم تنفذ بإجازة المولى فكان المراد من الحجر فيها<sup>(٢)</sup> اخراجها من الاعتبار من الأصل وتسميته محجورا عنها توسع . بخلاف المحر في أقوال العبد والصبي ، لأنها صادرة عن عقل فيجوز أن تعتبر، ولكنها لم تعتبر لحق المولى والصبي فيكون اطلاق الحجر فيها بطريق الحقيقة فأما الأفعال فانما توجد حسا لا مرد لها فلا يتصور الحجر عنها شرعا فلذلك يؤخذ<sup>(٣)</sup> بضمان الأفعال في الأموال على الكمال وهو مع ذلك / أهل لحكمه، وهو ثبوت المالك في المضمون، ويسقط به ما كان ضررا محتمل السقوط .

احتراز به عما لا يحتل السقوط الا بأداء أو بإبراء<sup>(٥)</sup> من له الحق كضمان التلغات ( ووجوب الدية )<sup>(٦)</sup> والأروش<sup>(٧)</sup> ونفقة الأقارب، فانها لا تسقط بالمجنون كما لا تسقط بالصبا .

وأما الذي يحتل السقوط مثل الصلاة والصوم وسائر العبادات فلا تجب عليه ، لأن الزامه عليه نوع ضرر في حقه وأنه يسقط باعذار عن البالغ العاقل /<sup>(٨)</sup> فيسقط عن المجنون اذا وجد شرطه وهو الاستداد على ما نبهه .

وكذا الجدود والكفارات، لأنها تسقط بشبهات وأعذار فتسقط بالمجنون المزمل / للعقل بالطريق الأولى .

وكذا الطلاق والعتاق والهبة وما أشبهها من المضار غير مشروع في حقه حتى لا يملكها عليه ولله كما لا تشرع في حق الصبي لأنها من /<sup>(٩)</sup> المضار المحضفة،

( ١ ) في ( ب ) : وبدونهما .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٣ ) أي المجنون . ( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٣٢ / أ ) من ( ب ) .

( ٥ ) في ( ج ) : بالإبراء .

( ٦ ) ما بين المعقوفتين مضمن في ( أ ) .

( ٧ ) في ( ج ) الأروش .

والأروش دية الجراحات . والجمع أروش . انظر المعرب ( ٢٥ / ١ ) .

( ٨ ) آخر الورقة ( ٢٥٩ / أ ) من ( أ ) .

( ٩ ) آخر الورقة ( ١٠٨ / ب ) من ( ج ) .

وإذا امتد فصار لزوم الأداة يؤدي إلى الحرج فيبطل القول بالأداة وينعدم  
الوجوب أيضا لانعدامه

قوله : ( وإذا امتد إلى ..... آخره )

كان القياس أن يكون الجنون مانعا لوجوب العبادات كلها أصلها كان أو عارضا  
قليلا كان أو كثيرا كما هو قول زفر والشافعي رحمهما الله ، لأن أهلية الأداة تنفوت  
بزوال العقل ، وبدون الأهلية لا يثبت الوجوب ، بخلاف الاغما<sup>(١)</sup> ، لأنه لا ينافي العقل ،  
ولا يزيله ، بل هو عجز عن استعمال آلة القدرة كالنوم فكان العقل ثابتا كما كان كس  
عجز عن استعمال السيف لم يؤثر ذلك في السيف بالاعدام .  
الا أن علما<sup>(٢)</sup>نا الثلاثة / استحسنوا فيه إذا قل بأن زال قبل الامتداد  
فجعلوه ساقط الاعتبار وألحقوه بالنوم والاغما<sup>(٣)</sup> ، وذلك لأن الجنون من العوارض  
كالاغما<sup>(٤)</sup> والنوم وقد ألحق النوم والاغما<sup>(٥)</sup> بالعدم في حق كل عبادة لا يؤدي إيجابها  
إلى الحرج على المكلف بعد زوالها وجعل كأنهما لم يوجد أصلا في حق إيجاب  
القضاء وأن العبادة كانت واجبه ففاتت<sup>(٦)</sup> من غير عذر ، فيلحق الجنون الموصوف  
بكونه عارضا بهما بحامع أن كل واحد عذر عارض زال قبل الامتداد .  
ألا ترى أن الشرع ألحق العارض بالعدم في حق صحة الأداة حتى من نوى من  
الليل الصوم ثم نام أو أغشى عليه أو جن ولم ينتبه أو لم يفتق إلا بعد غروب الشمس  
بصح صومه ، مع أن الامساك فيه ركن وهو فعل مقصود ، ولا بد في مثله من التحصيل  
بالاختيار . ومابه من العذر قد سلب اختياره ، لكن عند زوال العذر جعل هذا  
الفعل بمنزلة الفعل الاختياري بطريق الحاق العذر الزائل بالعدم .  
وإذا كان كذلك في حق الأداة<sup>(٧)</sup> / الذي هو المقصود ففي حق الوجوب الذي  
هو وسيلة أولى أن يكون كذلك .

( ١ ) وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٣٨ / أ ) من ( د ) .

( ٣ ) راجع هذه المسألة في المنار وحواشيه ( ص / ٩٤٧ )

واصول البزدوى ( ٢٦٤ / ٤ ) وتيسير التحرير ( ٢٦١ / ٢ ) والتلويح على

التوضيح ( ١٦٧ / ٢ ) والتقريب والتحبير ( ١٧٤ / ٢ ) .

( ٤ ) في ( ج ) : وفاتت . ( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٣٧ / ب ) من ( ب ) .

يوضحه أن الشرع ألحق العارض بالعدم في حق الأداة وقت تقررته حيث حكم  
بصحّة الفعل الموجود في حالة النوم والاعفاء ونحن في حق الوجوب ألحقنا  
العارض بالعدم بعد زواله وجعلنا السبب الموجود في تلك الحالة معتبرا في  
حق إيجاب القضاء عند زوال العارض فكان أولى بالصحة .

فأما إذا كرر الجنون بأن امتد فصار لزوم الأداة مؤديا إلى الحرج وهو الحرج في  
القضاء لدخوله في حد التكرار فيبطل القول بالأداة<sup>(١)</sup> / أي يلزمه دفعا للحرج  
في القضاء .

( وينعدم الوجوب ) أي نفس الوجوب أيضا لانعدام الأداة ، فإن السبب لا يؤثر  
في الوجوب إلا لتأدية الوجوب إلى الأداة أو القضاء . فإذا تعذر ذلك لم يكن  
في الوجوب فائدة .

وهذا القياس والاستحسان في الجنون العارض بأن بلغ عاقلًا ثم جن ثابتان<sup>(٢)</sup>  
بالأخلاق بين<sup>(٣)</sup> أصحابنا فأما الجنون الأصلي بأن بلغ مجنونًا فمثل الصبي<sup>(٤)</sup> عند  
أبي يوسف رحمه الله حتى لو أفاق قبل انسلاخ شهر رمضان بعد بلوغه مجنونًا  
أو قبل تمام يوم وليلة من وقت البلوغ لم يلزمه قضاء ماض من الشهر ولا قضاء ما فات  
من الصلوات عنده .

وعند محمد وهو ظاهر الرواية : هو بمنزلة الجنون العارض .  
وقيل : الاختلاف على العكس .

وجه الفرق : ( أن الجنون الحاصل قبل البلوغ<sup>(٥)</sup> / حصل في وقت نقصان  
الدها لآفة فيه مانعة له عن قبول الكمال مبقية له على ما خلق عليه من الضعف

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٥٦ / ب ) من ( أ ) .

( ٢ ) في ( ج ) : ثابتا .

( ٣ ) في ( ج ) : من .

( ٤ ) وهذا القول نسبته صاحب النامى لأبي حنيفة رحمه الله ولكن أكثر كتب الأحناف  
تنسبه لأبي يوسف منهم ابن ملك وصاحب التلويح وصاحب نسبات الأسحار

انظر النامى ( ٢ / ٩٠ ) ابن ملك ( ص / ٩٤٨ ) التلويح على التوضيح ( ٢ / ١٦٧ )

حاشية نسبات الأسحار ( ١٢٤ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ١٠٩ / أ ) من ( ج ) .

وحد الامتداد في الصوم أن يستوعب الشهر

الأصلي<sup>(١)</sup> فكان أمرا أصليا فلا<sup>(٢)</sup> يمكن الحاقه بالعدم فتلزمه الحقوق مقتصرة على الحال ، فأما الحاصل بعد البلوغ فقد حصل بعد كمال الأعضاء واستيفاء كل منها القوة فكان معترضا على المحل الكامل بلحوق آفة عارضة ، فيمكن الحاقه بالعدم عند انتفاء الحرج في ايجاب الحقوق .

ووجه المساواة بينهما في الحكم : أن الجنون الحاصل قبل البلوغ من قبيل العارض أيضا ، لأنه لما زال فقد دل ذلك على حصوله عن أمر عارض على أصل الخلق لا لنقصان جيل عليه دماغه فكان مثل العارض بعد البلوغ .

قوله : ( وحد الامتداد . . . . . كذا ) .

( أعلم أن الامتداد في الصوم والصلاة وسائر العبادات يحصل بالكثرة الموقعة في الحرج ، لأن الجنون اذا امتد لا بد من أن يكون ايجاب العبادات معه موقعا في الحرج لأنه لا يمكنه أداء العبادات مع الجنون<sup>(٣)</sup> / واذا زال وقد وجبت العبادات عليه في حال الجنون ، اجتمعت واجبات حال الجنون وحال الافاقة في وقت واحد فيخرج في ادائها لكثرتها .

ثم لما لم تكن للكثرة نهاية يمكن ضبطها اعتبر أدائها وهو أن يستوعب العذر وظيفة الوقت الا أن وقت الصلاة يوم وليلة ، وهو وقت قصير في نفسه فوكدت<sup>(٤)</sup> كثرتها بدخولها في حد التكرار .

فحد الامتداد ( في الصوم )<sup>(٦)</sup> بأن يستوعب الجنون شهر رمضان ، وهذا اللفظ يشير الى أنه لو أفاق في جزء من الشهر ليلا أو نهارا يجب عليه القضا وهو ظاهر

( ١ ) ما بين المعقوفتين نقله الشيخ عرفي زاده في حاشيته على المنار ( ص / ٩٤٨ )

وكذلك ابن ملك ولكنه يتصرف ونقص من عبارة المؤلف كما نه اليه الشيخ عرفي

زاده .

( ٢ ) في ( د ) : ولا .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٣١ / أ ) من ( ب ) .

( ٤ ) في ( ج ) : الكثرة . ( هـ ) الكلمة حطمة في ( أ ) .

( ٦ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

.....  
 الرواية (١) .

ونذكر في الكامل<sup>(٢)</sup> نقلا عن شمس الأئمة الحلواني : أنه لو كان حقيقا في أول ليلة من رمضان فأصبح مجنونا واستوعب الجنون باقى الشهر لا يجب عليه القضا وهو الصحيح ، لأن الليل لا يصام فيه فكان الجنون والافاقة فيه سوا ، وكذا لو أفاق في ليلة من الشهر ثم أصبح مجنونا .

ولو أفاق في<sup>(٣)</sup> / يوم من رمضان في وقت النية لزمه القضا ، ولو أفاق بعده اختلفوا فيه . والصحيح أنه لا يلزمه القضا . لأن الصوم لا يفتح فيه<sup>(٤)</sup> .

وانما لم يعتبر التكرار في الصوم كما أعتبر في الصلاة لوجهين : أحدهما : أنا<sup>(٥)</sup> انما شرطنا دخول الصلوات في حد<sup>(٦)</sup> التكرار تأكيدا لوصف الكثرة بحمل باستيعاب الجنس<sup>(٧)</sup> / وانما يمار الى المؤكد اذا لم يزد المؤكد على الأصل وفي باب الصوم يزداد المؤكد على الأصل ، ان لا يأتى وقت وظيفة أخرى مالم يضر أحد عشر شهرا ، فيزداد ما جعل تابعا على الأصل وهو فاسد . ولا يلزم عليه زيادة المرتين على المرة الواحدة في الوضوء فانها شرعت لتأكيد الغرض ، مع أنها أكثر عدما من الأصل لأنها لم تشرع شرطا لاستباحة الصلاة بطريق الوجوب ، بل الذائد سنة .

( ١ ) الكلمة مطسدة في ( أ )

( ٢ ) هذا الكتاب لم أشرطه ولعله كامل الفتاوى لحسام الدين . . العليا أباى

اسمه محمد بن عثمان بن محمد . انظر : كشف الظنون ١٣٨١ / ٢

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٥٢ / ب ) من ( هـ ) .

( ٤ ) ما بين المعقوفتين نقله الشيخ عزى زاده في حاشيته على السار ( ص / ٩٤٩ ) .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( ب ) .

( ٦ ) في ( ب ) : حق .

( ٧ ) آخر الورقة ( ١٣٨ / ب ) من ( د ) .

والسنن والنوافل وان كثرت لاتماثل الغرض فلا<sup>(١)</sup> يرد نقضا، لأن المطلوب نفسى  
المماثلة بين التبع والأصل وقد حصل بخلاف مانحن فيه، لأن الزائد فيه شرط كالأصل،  
فلم يجز<sup>(٢)</sup> / أن يكون مثالا له .

والثانى : أن الصوم وظيفه السنة لا وظيفه الشهر، وان كان ادأؤه<sup>(٣)</sup> فى بعض  
أوقاتها كالصلوات الخمس وظيفه اليوم واللييلة، وان كان ادأؤها فى بعض الأوقات،  
ولهذا كان رمضان الى رمضان كفارة لما بينهما<sup>(٤)</sup> .

وجعل صوم رمضان مع ست من شوال بمنزلة صيام الدهر كله كما ورد به الحديث<sup>(٥)</sup>.

( ١ ) فى ( د ) : ولا .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٠٩ / ب ) من ( ج ) .

( ٣ ) فى : ( هـ ) : أدأ .

( ٤ ) لم أجد حديثا بهذا المعنى الذى ذكره المؤلف ولكن وجدت حديثا عن  
حديثه فى صحيح البخارى يدل على أن الصوم كفارة أخرج البخارى فى  
( ١١٠ / ٤ ) فى الصوم، باب الصوم كفارة .

عن حديثه قال : قال عمر رضى الله عنه من يحفظ حديثا عن النبى صلى الله  
عليه وسلم فى الفتنة ؟ قال حديثه : أنا سمعته يقول : فتنة الرجل فى أهله  
وماله وجاره تكفرها الصلاة والصيام والصدقة . . الى آخر الحديث .

والحديث الذى ورد فيه مايكفر لما بينه فهو فى الصلاة . أخرج مسلم فى  
( ٢٠٨ / ١ ) فى الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه . قوله صلى الله  
عليه وسلم : " من أتم الوضوء كما أمره الله تعالى . فالصلوات المكتوبات كفارات لما  
بينهن " .

( ٥ ) وهو ما رواه مسلم فى ( ٨٢٢ / ٢ ) : فى الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام  
من شوال اتباعا لرمضان . وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " من صام رمضان ثم  
أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر " حديث ( ١١٦٤ / ٢٠٤ ) .

وفى الصلوات أن يزيد على يوم وليلة

ثم كان مفعى الشهر ( دخل وقت )<sup>(١)</sup> وظيفة أخرى إذ الاستيعاب لا يتحقق إلا بوجود جزء من شوال<sup>(٢)</sup> / فكان الجنس كالتكرار بتكرر وقته<sup>(٣)</sup> ويتأكد الكثرة به ، فلا حاجة الى اعتبار تكرار حقيقة الواجب ، فكان هذا مثل ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله فى الصلاة على ما استعرفه :

قوله : ( وفى الصلاة أن يزيد أى<sup>(٤)</sup> الجنون على يوم وليلة .

اختلف أصحابنا فيما يحصل به التكرار :

فاعتبر محمد رحمه الله دخول نفس الصلوات فى حد التكرار بأن تصير الصلوات ستاً<sup>(٥)</sup> ، لأن التكرار يتحقق به

وأعتبر أبو حنيفة وأبو يوسف دخول وقت الصلوات فى حد التكرار . فاعتبرا الزيادة<sup>(٦)</sup> على يوم وليلة باعتبار الساعات<sup>(٧)</sup> ، والله يشير لفظ الكتاب .

وفائدة الاختلاف تظهر فيما إذا<sup>(٨)</sup> / جن بعد طلوع الشمس ثم أفاق فى اليوم الثانى قبل<sup>(٩)</sup> الزوال أو قبل دخول<sup>(١٠)</sup> وقت العصر .

( ١ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ب ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٣٨ / ب ) من ( ب ) .

( ٣ ) فى د : ( فيه ) .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٥ ) قال صاحب التحرير : حد التكرار بأن تصير الصلوات خمساً وعطى ذلك أسهب باد شاء بقوله : لأن الحرج انما ينشأ من الوجوب عند كثرتها وكثرتها بدخولها فى حد التكرار وهو انما يكون بخروج وقت السادسة . انظر التحرير مع شرحه

التيسير ( ٢٦٢ / ٣ ) .

( ٦ ) الكلمة مطمسة فى ( ج ) .

( ٧ ) وعند أبو حنيفة وأبو يوسف : حد التكرار بأن تصير الصلوات خمسة .

( ٨ ) آخر الورقة ( ٢٦٠ / ب ) من ( أ ) .

( ٩ ) فى ( ج ) : قبل .

( ١٠ ) فى ( ج ) : دخل .

وفي الزكاة أن يستوجب الحول عند محمد وأقام أبو يوسف أكثر الحول قام كله  
تيسيرا

فعند محمد رحمه الله يجب عليه <sup>(١)</sup> القضاء لأن الصلوات لم تصر ستا فلم يدخل  
الواجب <sup>(٢)</sup> في حد التكرار حقيقة .

وعندهما : لا قضاء عليه <sup>(٣)</sup> ، لأن وقت الصلوات الخمس وهو اليوم واللييلة قد دخل في  
حد التكرار وان لم يدخل الواجب فيه ، والوقت سبب في مقام <sup>(٤)</sup> مقام الواجب الذي هو  
سببه <sup>(٥)</sup> للتيسير على المكلف باسقاط الواجب عنه قبل صيرورته مكررا كما أقيم السفسر  
مقام المشقة

وفي الزكاة : أي الأمداد في حق الزكاة ان يستغرق الجنون الحول عند محمد  
وهو رواية ابن رستم <sup>(٦)</sup> عنه ، ورواية الحسن <sup>(٧)</sup> عن أبي حنيفة والمروى عن أبي يوسف

( ١ ) الكلمة ساقطه من ( ج ) .

( ٢ ) في ( ج ) : الواجب .

( ٣ ) انظر قولهم في

وعند المالكية والشافعية والحنابلة : لا قضاء على المجنون للصلوات سواء كان  
الجنون متدا أو عارضا . واستدلوا بالحديث السابق رفع القلم عن ثلاث . .  
وعن المجنون حتى يفيق

انظر : الشرح الصغير ( ٤٩٦ / ١ ) والمهذب ( ٥١٠ / ١ ) وما بعدها والمغنى

( ١ / ٣٩٨ - ٤١٠ ) .

( ٤ ) آخر الورق ( ١٢٥٤ ) من ( هـ ) .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٦ ) في ( ج ) : سببه .

( ٧ ) هو : ابراهيم بن رستم ابو بكر المروزي الفقيه ، المحدث سمع من مالك والشافعية

وشعبة وحماد بن سلمة وسمع منه أحمد بن حنبل وأبو حنيفة زهير بن حرب ، تفقه

عليه خلق كثير عرض عليه المأمون القضاء فامتنع توفي من نيسابور ٢١١ هـ بعد قدومه

من الحج . الجواهر المشيئة ( ٨٠ / ١ ) تاريخ بغداد ( ٧٢ / ٦ ) الفوائد

البهية ( ص / ٩ ) الطبقات السنية ( ١٩٤ / ١ ) ميزان الاعتدال ( ٣٠ / ١ ) تاج

التراجم ( ص / ٣ ) .

( ٨ ) هو : الحسن بن زياد اللؤلؤي . تقدمت ترجمته ( ص / ١٠٣ ) .



في الأمالي .

قال صدر الاسلام أبو اليسر : وهذا هو الأصح ، لأن الزكوات تدخل في حد

التكرار بدخول السنة الثانية .

وروى هشام<sup>(١)</sup> عن أبي يوسف رحمه الله أن استداده في حق الزكاة بأكثر السنة ونصف السنة ملحق بالأقل<sup>(٢)</sup> ، لأن كل وقتها الحول ، إلا أنه مديد جدا فقدر بأكثر الحول عملا بالتيسير والتخفيف ،

فإن اعتبار أكثر السنة أيسر وأخف على المكلف من اعتبار تمامها ، لأنه أقرب إلى سقوط الواجب من اعتبار الجميع<sup>(٣)</sup> كما أن اعتبار الوقت في حق الصلاة أيسر من اعتبار حقيقتها .

وإذا زال الجنون قبل الحد الذي ذكرنا في كل عبارة وهو أصلي كان طمس الاختلاف المذكور بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله على ما ذكرنا<sup>(٤)</sup> في الصوم والصلاة

( ١ ) هو : هشام بن عبيد الله الرازي ، الحنفي الفقيه ، صاحب أبي يوسف ومحمد وروى عن مالك وابن أبي ذؤيب وعنه أبو حاتم وقال فيه : ( صدوق مارأيت أعظم قدرا منه بالري ) . وقال ابن حبان بهم ويخطئ على الإثبات قال العسيري أنه لين في الرواية . . . من آثاره النوادر في فروع الحنفية ، وصلاة الأثر توفي سنة ٢٠١ هـ .

انظر : الفوائد البهية ( ص / ٢٢٣ ) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ( ص / ١٥٥ ) ميزان الاعتدال ( ٣٠٠ / ٤ ) كشف الظنون ( ١٩٨١ ) معجم المؤلفين ( ١٤٩ / ١٣ ) الجواهر المضيئة

( ٢ ) في ( ب ) : بالأول .

( ٣ ) انظر هذه المسألة في أصول البرزوي : ( ٢٦٣ / ٤ ) التوضيح على التنقيح

( ١٦٢ / ٢ ) تيسير التحرير ( ٢٦٢ / ٣ ) المغني للخباري ( ص / ٣٧٠ ) النامى

شرح الحسامي ( ١٠ / ٢ ) .

( ٤ ) في ( هـ ) : ذكرناه .

وبيانه في حق الزكاة : فيما اذا بلغ الصبي مجنونا وهو مالك النصاب<sup>(١)</sup> فزال جنونه بعد مضي ستة أشهر ، ثم تم الحول من وقت<sup>(٢)</sup> البلوغ وهو مفق وجبت عليه الزكاة<sup>(٣)</sup> عند محمد رحمه الله لأنه<sup>(٤)</sup> لا يفرق بين الأصلي والعارض ولا يجب عند أبي يوسف رحمه الله ، بل يستأنف الحول من وقت الافاق ، لأنه<sup>(٥)</sup> بمنزلة الصبي الذي بلغ<sup>(٦)</sup> الآن عنده .

ولو كان الجنون عارضا فزال بعد ستة أشهر تجب الزكاة عند تمام الحول بالاتفاق<sup>(٧)</sup> ، لأنه زال قبل الامتداد عند الكل  
ولو زال الجنون بعد<sup>(٨)</sup> ( ماضي أحد )<sup>(٩)</sup> عشر شهرا تجب الزكاة عند محمد سواء كان أصليا أو عارضا ، لوجود الزوال قبل الامتداد ولمساواة الأصلي العارض عنده .  
وعند أبي يوسف رحمه الله : لا يجب لوجود الزوال بعد الامتداد .

( ١ ) في ( ج ) : للنصاب . وفي ( د ) : لنصابه .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١١٠ / أ ) من ( ج ) .

( ٣ ) اختلف الزكاة في حال المجنون

فقال الجمهور : بوجوب الزكاة في ماله .

وقال الأحناف بعدم وجوبها في ماله ولكنهم اختلفوا في وجوبها بعد زوال

جنونه لنصف السنة أو أكثر فتجب عند محمد ولا تجب عند أبي يوسف بـ

يستأنف من وقت الافاق . انظر

للإمام شرح الكتاب ( ١٤٠ / ١ ) بداية المجتهد ( ٢٣٦ / ١ ) حاشية الدسوقي

( ١ / ٤٣١ ، ٤٥٩ ) الأم ( ١٢٥ / ٤ ) المذهب ( ١٤٠ / ١ ) المغني ( ٢ / ٦٢١ ،

٦٢٨ ) كشف القناع ( ٢ / ١٩٥ ، ٢٣٩ ) وما بعدها .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٣٨ / أ ) من ( ب ) .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( ب ) .

( ٦ ) الكلمة ساقطة من ( ب ) .

( ٧ ) في ( ب ) : بالاجماع .

( ٨ ) في ( ج ) : الكلمة من ( ج ) .

( ٩ ) ما بين المعقوفتين مطبوع في ( أ ) .

وما كان حسنا لا يحتمل الغير أو قبيحا لا يحتمل العفو فتأبى في حقه حتى يثبت  
إيمانه وورثته تبعاً لأبويه .

قوله : ( وما كان حسناً <sup>(١)</sup> / لا يحتمل غيره ) مثل الإيمان بالله تعالى شروع ففسى  
حقه بطريق التبعية كما شرع في حق العصى ، وإن <sup>(٢)</sup> لم يصح إيمانه بنفسه حتى صار  
مؤمناً تبعاً لأبويه أو لأحدهما

وما <sup>(٣)</sup> كان قبيحاً لا يحتمل العفو ( مثل الكفر ، فتأبى في حقه بطريق ) التبعية <sup>(٤)</sup>  
أيضاً حتى أنه يصير مرتداً تبعاً لأبويه ، لأن التصرف الضار وإن كان غير ثابت ففسى  
حقه إلا أن الكفر بالله عز وجل قبيح لا يحتمل العفو فلا يمكن القول برده بمعد  
تحققه من الأبوين . وإذا ثبت في حقهما ثبت <sup>(٥)</sup> في حقه أيضاً ، لأنه تبع لهما ففسى  
الدين .

ألا ترى أن الإسلام لا يمكن <sup>(٦)</sup> / أن يثبت في حقه بطريق الأصالة <sup>(٧)</sup> / لعدم  
تصور ركنه منه ؟ وإنما يثبت بطريق التبعية فإذا ارتد أبواه وزالت التبعية ففسى  
الإسلام لا <sup>(٨)</sup> وجه إلى جعله مسلماً بطريق الأصالة ، فلو لم يحكم برده لوجب  
أن نغفور دهما . وهو فاسد ، فلزم القول بثبوت الردة في حقه ضرورة .  
وإنما تثبت الردة في حقه تبعاً إذا بلغ مجنوناً وأبواه مسلمان فأرثداً ولحقاً به  
بدار الحرب .

فإن لحقاً بدار الحرب وتركاه في دار الإسلام لا تثبت الردة في حقه ، لأنَّه

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٦١ / أ ) من ( أ ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٣ ) في ( د ) : أو .

( ٤ ) في ( ج ) : التبعة .

( ٥ ) في ( ج ) : يثبت .

( ٦ ) آخر الورقة ( ١٣٩ / أ ) من ( د ) .

( ٧ ) آخر الورقة ( ٢٥٤ / ب ) من ( هـ ) .

( ٨ ) في ( ج ) : فلا .

.....

---

مسلم تبعاً للدار ، ان <sup>(١)</sup> الاسلام يستفاد <sup>(٢)</sup> بأحد الأبوين وبالدار فان <sup>(٣)</sup> بطل  
حكم الاسلام من جهة الأبوين ظهر أثر دار الاسلام ، لأنه خلف عن الأبوين .  
ولو أدرك عاقلاً مسلماً وأبواه مسلمان ، ثم جن ، فارتداً ولحقا به بدار الحسب ،  
لم يصير تبعاً لهما في الردة ، لأنه صار أصلاً في الايمان فلا يصير تبعاً بعهده .  
وكذا لو أسلم قبل البلوغ وهو عاقل ثم جن لم يتبع أبويه بحال ، لأنه صار أصلاً في  
الايمان <sup>(٤)</sup> بتقرر ركنه منه وهو الاعتقاد والاقرار فلم ينعدم ذلك بالأسباب التي  
اعترضت فبقى مسلماً كذا في نكاح الجامع .

---

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٢ ) في ( ج ) : يستفاد . وهو تصحيف .

( ٣ ) في ( د ) : وإذا .

( ٤ ) في ( د ، هـ ) : الاسلام .

وأما الصغر فانه فى أول أحواله مثل الجنون ، لأنه عديم العقل والتمييز أما اذا عقل  
فقد أصاب ضرباً من أهليه الأداة ، لكن الصبا عذر مع ذلك فسقط به عنه ما يحتمل  
السقوط عن البالغ .

قوله وأما الصغر فانه فى أول أحواله مثل الجنون ، فيسقط عن الصغير ما يسقط عن  
المجنون ولم يصح إيمانه ولا تكليفه به بوجه ، لأنه أى الصغير — الصغير راجع إلى  
مدلول الصغر (١) — عديم العقل والتمييز كالمجنون .  
والتمييز معنى يعم جميع الحيوانات (٢) / و به يعرف ما تحتاج إليه من المنافع  
والضار التى يتعلّق بها بقاؤها ركب الله فى طباعها .  
والعقل مختص بالإنسان ، به يدرك عواقب الأمور وحقائق الأشياء وقد عدم الصغير  
كليهما فى أول أحواله فكان مثل المجنون (٣) ، بل أدنى حالا منه (٤) ، لأنه قد يكون  
للمجنون تمييز وان لم يكن له عقل ، وهو عديم الأمرين .  
وأما اذا عقل أى ترقى الصبى عن أول (٥) درجات الصغر الى أوساطها وظهر فيه شئ من  
آثار العقل ، فقد أصاب ضرباً (٦) أى نوعاً من أهليه الأداة .  
فكان ينبغى أن يثبت فى حقه وجوب الأداة بحسب ذلك ، لكن الصبا عذر مع ذلك :  
أى مع أنه قد أصاب ضرباً من الأهلية ، لأنه ناقص العقل بعد لبقا الصبا وعدم بلوغ العقل  
غاية (٧) الاعتدال ، ( فسقط به ) أى بهذا العذر ما يحتمل السقوط عن البالغ من حقوق

- 
- (١) فى ( د ، هـ ) : الصغير .  
(٢) آخر الورقة ( ٢٣٩ / ب ) من ( ب ) .  
(٣) فى ( ب ، ج ) كالمجنون .  
(٤) آخر الورقة ( ١١٠ / ب ) من ( ج ) .  
(٥) فى ( ب ، ج ) : أولى .  
(٦) آخر الورقة ( ٢٦١ / ب ) من ( أ ) .  
(٧) فى ( ب ) : غاية .

وجملة الأمر أنه يوضح هذه العهدة ويصح منه وله ما لا عهدة فيه ، لأن الصبأ  
من أسباب الرحمة فجعل سبباً للعفو من كل عهدة تحتل العفو . ولهذا لا يحرم  
من الميراث بالقتل عندنا .

الله تعالى مثل الصلاة والصوم وسائر العبادات ، ومثل الحدود والكفارات فانها  
تحتل السقوط بأعذار وتحتل النسخ في أنفسها وثبتت بأسباب جعلية مثل الوقف  
والعمال والبيت فيجوز أن يسقط بهذا العذر الذي هو رأس الأعذار وأن لا يجعل تلك  
الأسباب أسباباً في حق الصبي لعدم الخطاب ، ولكن لا يسقط عنه ما لا يحتل السقوط مثل  
فرضية الايمان ، فانه فرض (١) / دائم لا يحتل السقوط ، لأنه تعالى إليه دائم منزعه عن  
التغيير والزوال فكان وجوب التوحيد دائماً بدوام الألوهية ، لكن قد يعذر العبد في الأداء  
بعذر حقيقى أو تقديرى مع بقاء الوجوب كما يعذر في أداء الصلاة بعذر حقيقى أو تقديرى  
كالنوم وفقد الطهارة مع بقاء الوجوب (٢) فلا جرم إذا أداه الصبي كان فرضاً لا نفلاً على  
ما مر بيانه .

قوله ( وجملة الأمر ) : أى الأمر الكلى فى باب الصغر وحاصل أحكامه أن توضع عن  
الصبي العهدة : أى يسقط (٣) منه عهدة ما يحتل العفو (٤) .

والمراد بالعهدة ههنا لزوم ما يوجب التبعية والمؤاخذه ، وقيل : العهدة : ما حصل  
بالعهد الماضى وهو الوجوب كالعرف (٥) : اسم لما حصل من العرف (٦) .

( ويصح منه وله ) أى من الصبي بأن يباشر بنفسه ، وللصبي بأن يباشر غيره لأجله

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٥٥ / أ ) من ( هـ ) .

( ٢ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( د ) .

( ٣ ) فى ( ج ) : سقط .

( ٤ ) ما لا يحتل العفو : مثل الردة - والعياذ بالله - فانها لا تحتل العفو بعذر

من الأعذار . أنظر : النظامى شرح الحسامى ( ص / ١٤٤ ) .

( ٥ ) فى ( ج ) : كالفرقة ، وفى ( د ، هـ ) كالخرفة .

( ٦ ) فى ( ب ) : الفسوق .

.....

ملا عهدة فيه : أى لا ضرر فيه كقبول الهبة ونحوه ما <sup>(١)</sup> هو نفع محض ، لأن الصبا من أسباب المرجحة طبعاً ، فإن كل طبع سليم يميل الى الترحم على الصغار .

وشرعاً : لقوله صلى الله عليه وسلم : " من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا " <sup>(٢)</sup> .

فجعل <sup>(٣)</sup> سبباً للعفو عن كل عهدة تحتل العفو أى جعل الصبا سبباً لإسقاط <sup>(٤)</sup> كل تبعه وضمان يحتل السقوط عن البالغ بوجه

وأحترز به عن الردة ، فإنها لا تحتل العفو وعن حقوق العباد ، فإنها حقوق محترمة تجب لمصالح المستحق وتعلق بقاءه <sup>(٥)</sup> بها <sup>(٦)</sup> ، فلا يمتنع وجوبها بسبب الصبا <sup>(٧)</sup> كما لا يمتنع فى حق البالغ بعذر .

( ولهذا ) : أى ولأن الصبا سبب للعفو عن كل عهدة تحتل العفو : لا يحرم المصبي عن الميراث بسبب القتل حتى ولو قتل مورثه عمداً أو خطأ يستحق ميراثه <sup>(٨)</sup> ، لأن موجب

(١) فى ( ب ) : فيها .

(٢) الحديث أخرجه الترمذى وأحمد .

أخرجه الترمذى : ( ٣٢١/٤ - ٣٢٢ ) فى البر والصلة ، باب ماجاء فى رحمة الصغار برقم أنس بن مالك .

وقال الترمذى : وفى الباب عن عبد الله بن عمر وأبى هريرة وابن عباس وأبى أمامة ولفظ حديث عبد الله بن عمرو : " ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف شرف كبيرنا " رواه محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عنه وقال فيه الترمذى : حديث حسن صحيح . وأخرجه أحمد فى ( ٢٥٧/١ ) ، ( ٢٢٢/٢ ) ، ( ٢٠٧ ، ١٨٥ ) .

(٣) فى ( ج ) : فيجعله . (٤) آخر الورقة ( ١/٢٤٠ ) من ( ب ) .

(٥) فى ( د ) : بنائها . (٦) الكلمة ساقطه من ( د ) .

(٧) ما بين المعقوفين مضمن فى ( أ ) .

(٨) هذا عند الحنفية انه يستحق ميراثه أما عند المالكية والتابعية فى المشهور عنهم والحنابلة : انه يحرم من الميراث . أنظر : الاختيار ( ١١٦/٥ ) ، والفواكه الدوانسى

( ٢٢٤/٢ ) ، والمهذب ( ٥/٢ ) ، والمغنى ( ١٩٢/٦ ) .

ولا يلزم عليه حرمانه بالرق عنه والكفر ، لأن الرق ينافي أهلية الأرض وكذلك الكفر —  
لأنه ينافي أهلية الولاية وانعدام الحق لعدم سببه ولعدم أهليته لا يعد جزاء .

القتل يحتل السقوط بالعفو وبأعذار<sup>(١)</sup> / كثيرة فيسقط بعذر الصبا ويجعل كأن المورث<sup>(٢)</sup>  
مات حتفه أنفه .

ولأن الحرمان يثبت<sup>(٣)</sup> / بطريق العقوبة ، وفعل الصبي لا يصلح سببا للعقوبة<sup>(٤)</sup> /  
لقصور معنى الجناية في فعله بخلاف الدية ، فانها تجب لعصمة المحل وهو أهل لجوبها  
عليه اذ الصبا لا ينفي عصمة المحل .

( ولا يلزم عليه ) أى على عدم ( حرمان الصبي ) عن الارث بالقتل حرمانه بالرق والكفر  
حتى لو ارتد الصبي العاقل والعياذ بالله أو كان رقيقا لا يستحق الارث عن قريبه ، لأن  
الرق ينافي أهلية الارث ، لأن أهليته بأهلية الملك اذ الوراثة خلافه<sup>(٥)</sup> الملك ، والسرقة  
ينافي الملك لما سنبينه .  
ولأن توريث الرقيق عن قريبه توريث الأجنبي عن الأجنبي حقيقة ، لأن الرقيق لما لم يكن  
أهلا للملك يثبت الملك ابتداء لمولاه وذلك باطل .

ولأنه الحق بالأموال والمال ليس بأهل للارث وكذا الكفر أى والرق الكفر فى أنه ينافي<sup>(٦)</sup> /  
الارث ، لأن الكفر ينافي أهلية الولاية على المسلم بقوله عز وجل : ( ولن يجعل الله للكافرين  
على المؤمنين سبيلا )<sup>(٧)</sup> .

والارث مبني على الولاية ألا ترى الى<sup>(٨)</sup> قوله عز وجل إخبارا عن زكريا عليه السلام :  
( فهبلى من لدنك وليا يرثنى )<sup>(٩)</sup> ، فانه يشير الى أن الارث مبني على الولاية .

( ١ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٦٢ ) من ( ١ ) .

( ٢ ) فى ( ج ) : الميت . وهو تحريف .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١ / ١١١ ) من ( ج ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٣٩ / ب ) من ( د ) .

( ٥ ) فى ( د ) : خلاف . وهو تحريف .

( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٥٥ / ب ) من ( هـ ) .

( ٧ ) سورة النساء آية ( ١٤١ ) .

( ٨ ) فى ( د ) : أن . ( ٩ ) سورة مريم آية : ( ٥ ) .



.....

كذا ذكر الامام فخر الاسلام فى شرح التقييم .

وانعدام الحق وهو الارث ههنا لعدم سببه وهو الولاية كما فى الكفر . أو عدم

أهليته ، أى أهلية المستحق .

' أو عدم أهلية الحق للشخص كما فى الرق لا يعد جزاء : أى عقوبة فلا يمتنع بسبب العبا .

ألا ترى أن من لا يملك الطلاق لعدم ملك النكاح أو العتاق لعدم ملك الرقبة لا يعد

ذلك عقوبة ، فكذلك هذا .

ثم الشيخ رحمه الله أشار ههنا الى أن الولاية سبب الارث .

وذكر فى عامة الكتب : أن سبب الارث (١) / هو اتصال الشخص بالميت بقربة أو زوجية

أو ولاء (٢) ، فعلى هذا كانت الولاية من شروط الأهلية كالحرية ، إلا أن الشيخ رحمه الله

لما نظر الى أن (٣) الكافر لا يخرج بكفره عن أهلية الارث مطلقاً ، فانه يرث من كافر آخر ،

وذلك لا يثبت بدون الأهلية ، بخلاف الرقيق ، فانه لا يرث من أحد أصلاً فلم يكن أهلاً

للميراث بوجه .

جعل الكفر مزيلاً للسبب والرق مزيلاً للأهلية فعلى هذا يكون الاتصال بالميت مع الولاية

سبباً (٤) فبانقضاء الولاية ينتفى السببية

(١) آخر الورقة ( ٢٤٠ / ب ) من ( ب ) .

(٢) أنظر أسباب الميراث فى : مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ( ٧٤٧ / ٢ ) ، والدر

المختار ( ٧١٢ / ٦ ) ، وبداية المجتهد ( ٢٢٩ / ٢ ) ، ومعنى المحتاج ( ٤ / ٣ ) ،

وكشاف القناع ( ٤٠٤ / ٤ ) ، والرحبية ( ص / ١٦ ) .

(٣) الكلمة لم ترد فى ( ج ) .

(٤) فى ( د ) سبباً للميراث .

وأما العتة بعد البلوغ فمثل الصبا مع العقل فى كل الأحكام ، حتى أنه لا يمنع  
صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة .

قوله : ( وأما إعتة <sup>(١)</sup> بعد البلوغ . . . فكذا ) .

العتة : آفة توجب خللا فى العقل فيصير صاحبه مختلط الكلام فهشبهه بعض كلامه <sup>(٢)</sup>

كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين <sup>(٣)</sup> ، وكذا سائر أموره .

فكما أن الجنون <sup>(٤)</sup> / يشبه أول أحوال الصبا فى عدم العقل ، يشبه العتة آخر

أحوال الصبا فى وجود أصل العقل مع تمكن خلل فيه .

فكما الحق الجنون بأول أحوال الصغر فى الأحكام الحق العتة بآخر أحوال الصبا فى

جميع الأحكام أيضا ، حتى أن العتة لا يمنع صحة القول والفعل كما لا يمنعها الصبا مع العقل ،

فيمح اسلام المعتوه وتوكله ببيع مال غيره وطلاق منكحة غيره ، واعتاق عبد غيره ، ومصح

منه <sup>(٥)</sup> / قبول الهبة كما يصح <sup>(٦)</sup> من الصبى .

( الكنه ) أى العتة ( يمنع العهدة ) أى ما يوجب الزام شئ ومضره <sup>(٧)</sup> كالصبا فلا

( ١ ) أنظر الكلام فى العتة : المنار وأحواشيه (ص/ ٩٥٠) ، والمعنى للخبازى (ص/ ٣٧٢)

والتلويح على التوضيح ( ١٦٨/٢ ) ، وتقويم الأدلة ( ٩٢٩/٢ ) ، وتيسير التحرير

( ٢٦٢/٣ ) ، ونسمات الأسفار (ص/ ١٧٤) ، والنظامى شرح الحسامى (ص/ ٢٨٩)

وقر الأقطار (ص/ ٢٨٩) ، وكشف الأسرار ( ٢٧٤/٤ ) ، والتقريب والتحبير ( ١٧٦/٢ )

وفتح الغفار ( ٨٨/٣ ) .

( ٢ ) فى ( ج ) : بعضه .

( ٣ ) قال صاحب التقرير والتحبير فى تعريفه : هو آفة ناشئة عن الذات توجب خللا فى

العقل . . . فخرج بناشئة عن الذات ما يكون بالمخدرات . .

راجع التقرير والتحبير ( ١٧٦/٢ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٦٢/أ ) من ( أ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ١١١/ب ) من ( ج ) .

( ٦ ) فى ( د ) كما لا يصح . وهو خطأ . ( ٧ ) لأن ذمته ليست بمالحة للتكليف .

وأما ضمان ما يستهلك من الأموال فليس بعهدة ، لأنه شرع جبرا وكونه صبيها معذورا أو معتوها لا ينافي عصمة المحل .

يطالب المعتوه في الوكالة<sup>(١)</sup> بالبيع والشراء بنقد الثمن وتسليم المبيع ، ولا يرد<sup>(٢)</sup> عليه بالمعيب ، ولا يؤمر بالحصومة فيه ، ولا يصح طلاقه<sup>(٣)</sup> امرأة نفسه ولا اعتاقه عبد نفسه باذن الولي وبدون اذنه ولا بيعه وشراؤه لنفسه بدون اذن الولي ، لأن كل ذلك من العهدة والمضار .

ولما ذكر أن العهد ساقطة عن الصبي والمعتوه لزم عليه وجوب ضمان<sup>(٤)</sup> / ما يستهلك الصبي والمعتوه من الأموال عليهما فانه من العهدة وقد ثبت في حقهما .

فأجاب عنه بقوله : ( وأما ضمان ما يستهلك من الأموال فليس بعهدة ) أي ليس<sup>(٥)</sup>

من العهدة المنفية عنهما ، لأن المنفى عنهما عهدة تحتل العفو في الشرع .

وضمان المتلف<sup>(٦)</sup> لا يحتل العفو شرعا ، لأنه حق العبد ، ولأن العهدة اذا

استعملت في حقوق العباد يراد بها ما يلزم بالعقود في أغلب الاستعمال وهو المراد بها ههنا وضمان المستهلك ليس من هذا القبيل فلا يكون عهدة .

( لكنه ) أي الضمان شرع جبرا لما استهلك من المحل المعصوم ولهذا<sup>(٧)</sup> / قد صدر

بالنقل وكون المستهلك صبيها معذورا ، أو معتوها أي بالغامعتوها<sup>(٨)</sup> لا ينافي عصمة

( ١ ) الوكالة لغة : التفويض . وشرعا : اقامة الغير مقام نفسه في تصرف معلوم .

أنظر : اللباب شرح الكتاب ( ١٣٨ / ٢ ) .

( ٢ ) أي المبيع .

( ٣ ) في ( ج ) : طلاق .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٥٦ / أ ) من ( هـ ) .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٦ ) في ( د ) المكلف . وهو تحريف .

( ٧ ) آخر الورقة ( ٢٤١ / أ ) من ( ب ) .

( ٨ ) ما بين المعوقين لم يرد في ( د ) .

يوضع منه الخطاب كما يوضع عن الصبي .

المحل (١) ، لأنها ثابتة لحاجة العبد إليه لتعلق بقاءه (٢) وقوام مصالحه به ، وبالصبي والعته لا تزول حاجته (٣) إليه عنه ، فيبقى معصوما ، فيجب الضمان على المستهلك ، ولا يمتنع بعذر العيا والعته .

بخلاف حقوق الله تعالى (٤) ، فإنها تجب بطريق الابتلاء ، وذلك يتوقف على المال

العقل والقدرة .

ويخلاف الحقوق الواجبة بالعقود ، لأنها لما وجبت بالعقد وقد (٥) خرج كلامهم

من الاعتبار ضد / استلزامه المضار لم يجعل العقود أسبابا لتلك الحقوق في حقهما .

قوله : ( يوضع عنه ) أى عن المعتوه ( الخطاب (٦) كما وضع عن الصبي ) فلا

يجب عليه العبادات ، ولا يثبت في حقه العقوبات كما في حق الصبي . وهو اختيار عامة المتأخرين (٧) .

وذكر القاضي الامام أبو زيد في التقييم : ( أن حكم العته حكم المبالا في حـ

العبادات فانا لم نسقط به الوجوب احتياطا في وقت الخطاب وهو البلوغ بخلاف الصبي ، لأنه وقت سقوط الخطاب ) (٨) .

وذكر صدر الاسلام ، مشيرا الى هذا القول : ان بعض أصحابنا (٩) ، ظنوا أن العته

( ١ ) أى المال الذى استهلكه .

( ٢ ) فى ( ب ) حقه .

( ٣ ) فى ( د ، هـ ) حاجته ( به ) إليه .

( ٤ ) أى يسقط عن الصبي والمعتوه خطاب الأداء فيما يتعلق بحقوق الله خاصة .

( ٥ ) فى ( ب ) : فقد .

( ٦ ) الكلمة مطمسة فى ( أ ) .

( ٧ ) وقال ابن نجيم أيضا : وهو قول عامة المشايخ . راجع فتح الغفار ( ٨٨ / ٢ ) .

( ٨ ) أنظر : تقويم الأدلة ( ٩٢٩ / ٣ ) .

( ٩ ) يقصد به الامام أبى زيد الدبوسى وكلام صدر الاسلام فيه رد على كلام الدبوسى

السابق .

وهو ليس عليه ولا يلي على غيره .

غير ملحق بالصبا ، بل هو ملحق بالمرض حتى لا يمنع وجوب العبادات ، وليس كما ظنوا ، بل العتة نوع جنون وفيمنع وجوب أداء الحقوق جميعا اذ المعتوه لا يقف على عواقب الأمور كصبي ظهر فيه قليل عقل (١) .

وتحقيقه : أن نقصان العقل لما أثر في سقوط الخطاب عن الصبي كما أثر عدمه في حقه أثر في سقوط الخطاب بعد البلوغ أيضا ، كما أثر عدمه في السقوط بأن صار مجنونا لأنه لا أثر للبلوغ إلا في كمال العقل ، فإذا لم يحصل الكمال بحدوث هذه الآفة كان البلوغ وعدمه سوا .

فالخطاب يسقط عن المجنون كما يسقط عن الصبي في أول أحواله تحقيقا للعدل (٢) ، وهو : أن لا يؤدي إلى تكليف ما ليس في الوسع ، ويسقط عن المعتوه كما يسقط عن الصبي في آخر أحواله تحقيقا للفضل وهو (٣) / (٤) نفى الحرج عنه نظرا له ومرحمة (٥) / عليه . وهو ليس عليه : أي تثبت الولاية على المعتوه لغيره كما تثبت على الصبي ، لأن ثبوت الولاية من باب النظر . ونقصات العقل مظنة النطر والمرحمة ، لأنه دليل العجز . ولا يلي هو على غيره ، لأنه (٦) عاجز عن التصرف بنفسه فلا يثبت له قدرة التصرف على غيره . ولما جمع الشيخ بين أول أحوال (٧) الصبا والجنون وبين آخر أحواله والعتة ذكر ما يفرق به الفرق بين هذه الأشياء من الحكم .

(١) هذا آخر كلام صدر الاسلام .

وأنظر كلامه في كشف الأسرار ( ٢٧٤ / ٤ ) .

(٢) في ( د ) : للعدل .

(٣) في ( د ، هـ ) : وهي .

(٤) آخر الورقة ( ١١٢ / ١ ) من ( ج ) .

(٥) آخر الورقة ( ٢٥٦ / ب ) من ( هـ ) .

(٦) في ( د ) : لأنه ( هو ) عاجز . والمعنى يستقيم بدون هذه الزيادة .

(٧) في ( ب ) : أحواله .

وانما يفترق الجنون والصغر في أن هذا العارض غير محدود فقيل : اذا أسلمت امرأته  
عرض على أبيه وأمه الاسلام ولا يؤخر .  
والصبا محدود فوجب تأخير .

فقال <sup>(١)</sup> ( وانما يفترق الجنون والصغر ) : أى لا فرق بين الجنون والصغر والمبراد  
به أول أحواله <sup>(٢)</sup> — الذى لا عقل فيه — للصبي ألا ( فى أن هذا العارض ) : أى الجنون  
( غير محدود ) . آذ ليس لزواله وقت معين ينتظر له .  
( فقيل : اذا أسلمت امرأة المجنون عرض على أبيه وأمه <sup>(٣)</sup> الاسلام ) فى الحال ولا يؤخر  
العرض الى أن يحقل المجنون ، لأن فيه ابطال حق المرأة .  
والصغر محدود فوجب تأخير <sup>(٤)</sup> العرض الى ظهور أثر العقل ، حتى لو زوج النصراني  
ابنه الصغير لا يحقل امرأة نصرانية فأسلمت المرأة وطلبت الفرقة ، لم يفرق بينهما وتركها  
عليه حتى يحقل الصبي .  
ولا يجب عرض الاسلام على أحد فى الحال ، لأن للصغير حق الامساك للنكاح باسلام  
مثلثه ، وفى التعجيل تفويته ، وليس فى ترك الفرقة الا تأخير من غير ضرر <sup>(٥)</sup> ولا فساد  
فى الحال ، لأن عقل الصبي فى أوانه معهود على ذلك . أجرى الله تعالى العادة  
فكان التأخير أولى .  
فاذا عقل عرض <sup>(٦)</sup> عليه القاضى الاسلام فان أسلم والا فرق بينهما .  
وانما صح العرض وان كان الصبي لا يخاطب بأداء <sup>(٧)</sup> الاسلام ، لأن الخطاب انما  
يسقط منه فيما هو حق الله تعالى دون حق العباد .

- ( ١ ) آخر الورقة ( ٢٤١ / ب ) من ( ب ) .  
( ٢ ) أى أحوال الصغر .  
( ٣ ) فى ( ج ، د ) : أو أمه .  
( ٤ ) فى ( د ) : تأخر .  
( ٥ ) فى ( ب ) : ضرره .  
( ٦ ) الكلمة مطسعة فى ( أ ) .  
( ٧ ) آخر الورقة ( ٢٤٢ / ب ) من ( أ ) .

• ( ٦ ) في قوله تعالى : ( ٦ )

• ( ٧ ) ( ١٣١ / ١ ) في قوله تعالى : ( ٧ )

• ( ٨ ) ( ١٠١ / ١ ) في قوله تعالى : ( ٨ )

• ( ٩ ) في قوله تعالى : ( ٩ )

• ( ١٠ ) في قوله تعالى : ( ١٠ )

• في قوله تعالى : ( ١١ )

في قوله تعالى : ( ١٢ )

• في قوله تعالى : ( ١٣ )

في قوله تعالى : ( ١٤ )

في قوله تعالى : ( ١٥ )

• في قوله تعالى : ( ١٦ )

في قوله تعالى : ( ١٧ )

في قوله تعالى : ( ١٨ )

في قوله تعالى : ( ١٩ )

• في قوله تعالى : ( ٢٠ )

في قوله تعالى : ( ٢١ )

• في قوله تعالى : ( ٢٢ )

في قوله تعالى : ( ٢٣ )

في قوله تعالى : ( ٢٤ )

في قوله تعالى : ( ٢٥ )

في قوله تعالى : ( ٢٦ )

• في قوله تعالى : ( ٢٧ )

في قوله تعالى : ( ٢٨ )

في قوله تعالى : ( ٢٩ )

• في قوله تعالى : ( ٣٠ )

وأما النسيان : فلا ينافي الوجوب في حق الله تعالى لكنه اذا كان غالبا يلزم الطاعة مثل النسيان في الصوم والتسمية في الذبيحة جعل من أسباب العفو، لأنه من جهة صاحب الحق اعترض بخلاف حقوق العباد

---

الولى وكذا الصبي العاقل

قوله : ( وأما النسيان <sup>(١)</sup> . . . . . فكذا . . . . . ) .

قيل : النسيان معنى يعتري الانسان <sup>(٢)</sup> / بدون اختياره ، فيوجب الغفلة عن الحفظ <sup>(٣)</sup> .

وقيل : هو عبارة عن الجهل الطارئ .

ويبطل اطراد هذين التعريفين بالنوم والافهام .

وقيل : هو جهل الانسان <sup>(٤)</sup> بما كان يعلمه <sup>(٥)</sup> ضرورة مع علمه بأمر كثيرة لا بأفهام .

---

( ١ ) النسيان لغة : بكسر النون وسكون السين ضد الذكر والحفظ ويقال : رجل نسيان بفتح النون : أى كثير النسيان للشئ . أنظر : القاموس المحيط ( ٣٩٨ / ٤ ) مختار الصحاح ( ص / ٦٥٨ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٤٠ / ب ) من ( د ) .

( ٣ ) وهناك تعريف للكمال بن الهمام يسوى فيه بين النسيان والسهو ، حيث عرفه بقوله : وأما النسيان عدم الاستحضار في وقت حاجته ، فنسى النسيان عند الحكماء والسهو لأن اللغة لا تفرق . قال أسهر باد شاه : أى لا تفرق بين النسيان والسهو . وقال ابن نجيم في الأشباه والنظائر : من أن النسيان والسهو مترادفان ولكن من العلماء من فرق بينهما فقال : أن المراد من النسيان : هو زوال الصورة عن المدركة والحافظة فيحتاج فسى حصولها الى سبب جديد ، والسهو : زوال الصورة عن المدركة مع بقائها فسى الحافظة .

انظر التحرير وشرحه التيسير ( ٢٦٣ / ٢ ) الأشباه والنظائر لابن نجيم ( ص / ) وكشاف اصطلاحات الفنون ( ١٤٣٧ / ٢ ) وانظر في تعريف النسيان كشف الأسرار ( ٢٧٦ / ٤ ) والمنار وحواشيه ( ٦٥١ / ٢ ) ومعرفة الأصول ( ص / ٦٠٧ ) والتعريفات للجرجاني ( ص / ٢١٥ ) .

( ٤ ) في ( د ) : للانسان .

( ٥ ) في ( هـ ) : يعلم .



واحترز بقوله : ( بأمور كثيرة ) عن النائم والمغشى عليه ، فانهما ( خرجا بالنوم والافشاء )<sup>(١)</sup> من أن يكونا عالمين بأشياء كانا يعلمانها قبل النوم والافشاء .  
ويقوله : ( لا بآفة ) عن الجنون ، فانه جهل ( بما كان يعلمه )<sup>(٢)</sup> ( <sup>(٣)</sup> ) الانسان قبله مع كونه ذا كرا لأمور كثيرة لكنه<sup>(٤)</sup> بآفة .  
وقيل : هو آفة تعترض للمخيلة<sup>(٥)</sup> مانعة من انطباع ما يرد من الذكر فيها .  
وقيل : هو أمر يذهب لا يحتاج الى التعريف اذ كل عاقل يعقل النسيان من نفسه كما يعلم<sup>(٦)</sup> الجوع والعطش<sup>(٧)</sup> .  
ثم انه لا ينافي نفس الوجوب ولا وجوب الاداء ، لأنه لا يدخل بالأهلية وإيجاب الحقوق على الناس لا يؤدى الى ايقاعه فى الحرج ليمتنع الوجوب به اذ الانسان لا ينسى هادات متواليه يدخل فى حد التكرار غالبا ، فصار كالنوم<sup>(٨)</sup>  
( لكنه ) أى النسيان اذا كان غالبا فى حق من حقوق<sup>صاحب</sup> الشرع بحيث يلزمه وأراد بالملازمة أن لا تخلو الطاعة عنه فى الأغلب .

- ( ١ ) فى ( ج ) : بالنوم والافشاء خرجا .  
( ٢ ) فى ( ج ) : يعلم .  
( ٣ ) ما بين المعقوفتين مطس فى ( أ ) .  
( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( أ ) .  
( ٥ ) فى كشف الأسرار ( ٢٧٦ / ٤ ) للمتخيلة وهو خطأ .  
( ٦ ) فى ( هـ ) : يعقل .  
( ٧ ) آخر الورقة ( ٢٦٤ / أ ) من ( أ ) .  
( ٨ ) ولهذا قرن النهى صلى الله عليه وسلم بين النسيان والنوم فى قوله : . . . فإذا نسي أحدكم صلاه أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها " أخرجه الترمذى : ( ٣٣٤ / ١ )  
باب ماجاء فى النوم عن الصلاة .  
وأخرجه النسائى : ( ٢٩٤ / ١ ) باب فيمن نام عن الصلاة . وأخرجه ابن ماجه :  
( ٢٢٨ / ١ ) باب من نام عن الصلاة أو نسيها . وأحمد فى مسنده ( ٢٩٨ / ٥ ) ،  
٠ ( ٣٠٧ ، ٣٠٢ )

مثل : ( النسيان في الصوم ) ، فإنه غالب فيه ، لأن الطبع لما دعا إلى الأكل والشرب يهتد بهما أو يجب ذلك نسيان الصوم ، لأن النفس لما اشتغلت بشئ يكون ذلك سببا لغفلتها عن غيره عادة .

( والتسمية في الذبيحة ) أي ومثل نسيان التسمية في الذبيحة فإن ذبح الحيوان يوجب خوفا وهيبه لنفور الطبع عنه ويتغير منه حال البشر ، ولهذا لا يحسن الذبح كثير من الناس فتكثر الغفلة عن التسمية في تلك الحالة ، لا اشتغال قلبه بالخوف جعل خبر لكن أي جعل النسيان الموصوف من أسباب العفو فحق الله تعالى فجعل كأن المفطر لم يوجد فيبقى الصوم وجعل كأن التسمية قد وجدت فتحمل الذبيحة (٢)

وانما جعلت التسمية من حقوق الله تعالى (٣) ، لأن الثابت عند وجودها (٤) الحل

( ١ ) في ( ج ) : الفطر .

( ٢ ) اختلف الفقهاء في حكم ترك التسمية إلى أقوال :

القول الأول : أن ترك المذكي التسمية سهوا حلت الذبيحة وإن تركها عمدا لم تحل . وهو مذهب أبي حنيفة وأصحاب مالك وابن القاسم والثوري وغيرهم .

القول الثاني : أن ترك المذكي التسمية عمدا أو ناسيا تؤكل ذبيحته وهو قول الشافعي والحسين ورواه لمالك ومروى عن ابن عباس وأبي هريرة وعطاء وسعيد بن المسيب .

القول الثالث : أن ترك المذكي التسمية عمدا أو سهوا حرم أكلها . وهو مذهب أحمد في روايه وابن سيرين والشعبي ومروى عن ابن عمر .

القول الرابع : أن ترك المذكي التسمية عمدا كره أكلها .

واليه ذهب القاضي أبو الحسن والشيخ أبو بكر من علماء الحنابلة .

القول الخامس : تؤكل ذبيحة تارك التسمية عمدا إلا إذا كان مستغفرا

فحينئذ لا تؤكل . انظر الجامع لأحكام القرآن ( ٧٥ / ٢ ) نتائج الأفكار  
تكلمة فتح القدير ( ٤٨٩ / ٩ ) حاشية الدسوقي ( ١٠٦ / ٢ ) مغنى المحتاج

• ( ٢٧٢ / ٤ )

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٥٢ / ب ) من ( هـ ) . ( ٤ ) في ( هـ ) : وجود تسمية الله تعالى .

.....

---

وعند عدوها الحرمة، وهما من حقوق الله تعالى، لأنه أي النسيان المذكور من جهة صاحب الحق أعترض لحدوثه بصنع الله تعالى وأنقطاع اختيار العبد عنه، بالكلية فيمحلح / <sup>(١)</sup> سبها للعفو .

( بخلاف حقوق العباد ) حيث لم يجعل النسيان / <sup>(٢)</sup> فيها سبها للعفو بوجه حتى لو أظلم مال انسان ناسيا يجب عليه ضمانه، لأن حقوق العباد محترمة - لحاجتهم كما مر بهانه لا للابتلاء، لأنه ليس للعبد <sup>(٣)</sup> على العبد حق الابتلاء بل حقه في نفسه، وهي محترمة فيستحق حقوقا يتعلق بها قوامها كرامة - الله تعالى، وبالنسيان لا يفوت هذا الاستحقاق فلا يمتنع به وجوبها .

فأما حقوق الله تعالى فابتلاء لأنه تعالى غنى عن العالمين، وله أن يتلقى عباد به ما شاء، فكان إيجاب الحقوق منه على العباد ابتلاء لهم مع فناء <sup>(٤)</sup> عن أفعالهم وأقوالهم ( قال الله تعالى : ( ومن جاهد فانما يجاهد لنفسه ان الله لغنى عن العالمين ) <sup>(٥)</sup> . ( <sup>(٦)</sup> والابتلاء لا يتحقق مع العجز بعدم <sup>(٧)</sup> العلم، فيجوز أن يجعل النسيان عذرا في بعض الحقوق اذا دل الدليل عليه .

---

( ١ ) آخر الورقة ( ١١٣ / أ ) من ( ج ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٤٢ / ب ) من ( ب ) .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٤ ) في ( د ) ( هـ ) : غناه .

( ٥ ) سورة العنكبوت آية ( ٦ ) .

( ٦ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

( ٧ ) في ( ب ) : لعدم .

وطى هذا قلنا : ان سلام الناس لما كان غالبا لم يقطع الصلاة . بخلاف الكلام ، لأن هيئة المصلى مذكرة له فلا يخلب الكلام ناسيا

قوله : ( ولهذا ) أى ولأن النسيان الغالب <sup>(١)</sup> جعل عذرا <sup>(٢)</sup>

( قلنا : ان سلام الناس لما كان غالبا ) بأن وقع فى القعدة الأولى على ظن أنها القعدة الأخيرة لم يقطع الصلاة ، لأن القعدة محل السلام وليس للمصلى هيئة تذكره أنها القعدة <sup>(٣)</sup> الأولى أم الأخيرة ، فيكون مثل النسيان فى الصوم <sup>(٤)</sup> فيجعل عذرا بخلاف السلام فى غير حالة القعود والكلام فى جميع الأحوال ، لأن النسيان فيهما غير غالب ، لأن هيئة المصلى مذكرة له مانعه عن النسيان اذا نظر اليها ، فكان وقوعه فيه لغفلة وتقصيره فلا يجعل عذرا ، لأنه ليس فى معنى النسيان المنصوص عليه .

( ١ ) فى ( ب ) : غالب .

( ٢ ) قال المؤلف فى كشف الأسرار ( ٢٧٧ / ٤ ) : والنسيان ضربان : ضرب أصلى . وارد به ما يقع فيه الانسان من غير ان يكون معه شئ من أسباب التذكير . وهذا يصلح عذرا لغلبة وجوده . وضرب يقع المرء فيه بالتقصير بأن لم يباشر سبب التذكر مع قدرته عليه وهذا الضرب يصلح للعتاب أى لا يصلح عذرا للتقصير ولعدم غلبة وجوده . أ. هـ .

( ٣ ) فى ( د ) : عقده .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٦٤ / ب ) من ( أ ) .

وأما النوم فمعجز عن استعمال القدرة ينافي الاختيار فأوجب تأخير الخطاب  
للأمر

قوله : ( وأما النوم <sup>(١)</sup> ... فكذا )

النوم : فترة <sup>(٢)</sup> طبيعية تحدث في الإنسان تلا اختيار منه وتمنع الحواس  
الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فمعجز  
العبد به عن أداء الحقوق .

وفي عبارة أهل الطب <sup>(٣)</sup> : هو سكون الحيوان بسبب منع رطوبة معتدله منحصرة  
في الدماغ <sup>(٤)</sup> — الروح النفساني — من الجريان في الأعضاء .

وقوله : ( فمعجز عن ... كذا ) ليس بتحديد للنوم إذ الأعضاء ونحوه داخل  
فيه ، ولكنه بيان أثر النوم .

وقوله : ( فأوجب تأخير الخطاب للأمر ) نتيجة قوله : ( فمعجز عن استعمال  
القدرة )

واللام متعلقة بالخطاب يعني لما كان النوم عجزاً عن كذا ، كان حكمه تأخير حكم  
الخطاب في حق العمل به لا سقوط الوجوب ، لاحتمال الأمر حقيقة بالانتباه

( ١ ) النوم لغة : النعاس أو الرقاد . ويقال : نامت النار هدت ، ونامت الريح  
سكنت ، ونامت السوق كسدت ، ونام البحر هداً .

انظر : القاموس المحيط ( ١٨٥ / ٤ ) مختار الصحاح ( ص / ٦٨٦ ) المعجم  
الوسيط ( ١٢٤ / ٢ ) .

( ٢ ) في ( د ) : فطرة .

( ٣ ) قال في كشف اصطلاحات الغنون ( ٢٠ / ٣ ) وقيل الروح عند الأطباء .

جسم لطيف يتكون من لطافة الاغلاط ويخاريتها لتكون الاغلاط —  
كثافتها وهو الحامل للقوى الثلاث وبهذا الاعتبار ينقسم الى ثلاثة أقسام :  
روح حيواني وروح نفساني وروح طبيعي .

( ٤ ) في حاشية الرهاوى ( ص / ١٥٢ ) : منحصرة في الدماغ تحبس الروح النفساني .  
وفي جميع النسخ لا توجد كلمة تحبس ولا في كشف الأسرار ( ٢٧٨ / ٤ ) والصواب  
ما في حاشية الرهاوى لأن الكلام يستقيم بها .

انظر النوم في كشف الأسرار ( ٢٢٧ / ٤ ) وفتح الغفار ( ٨٩ / ٣ ) وتيسير  
التحرير ( ٢٦٤ / ٢ ) ومرآة الأصول ( ص / ٦٠٨ ) .

وبطلت عباراته أصلاً في الطلاق والعتاق والاسلام والردة  
ولم يتعلق بقراءته وكلامه في الصلاة حكم وكذا اذا قهقه في صلاته هو الصحيح

أو احتمال <sup>(١)</sup> خلفه وهو القضا<sup>(٢)</sup> على تقدير عدم الانتباه .  
وهذا لأن نفس العجز لا يسقط أصل الوجوب فانما يسقط وجوب<sup>(٣)</sup> العمل الى /  
حين القدرة الا أن يطول زمان الوجوب ويتكرر الواجب فحينئذ يسقط دفعاً للحرج ،  
والنوم لا يمتد عادة بحيث يخرج العبد<sup>(٤)</sup> في قضا ما يقوته في حال نومه ، لأنه  
لا يمتد ليلاً ونهاراً عادة . فلم يسقط الوجوب به<sup>(٥)</sup> لأنه لا يخل بالأهلية<sup>(٦)</sup> .  
قوله : وبطلت عباراته نتيجة قوله وهو يناقش الاختيار ومعنى لما نافي النـ  
الاختيار أصلاً ، لأنه بالتمييز ولم يبق للنائم تمييز بطلت عباراته فيما بنى على الاختيار  
مثل الطلاق والعتاق والاسلام والردة والبيع والشراء ، وصار كلامه لعدم<sup>(٧)</sup> التمييز  
والاختيار بمنزلة الحان الطيور فلا يعتبر .

قوله : ( ولم يتعلق الى آخره )

اذا قرأ المصل في صلاته قائماً وهو نائم لم تصح قراءته في المختار لما قلنا  
من فوات الاختيار بالنوم ، وكذا لا يعتبر يعتد قيامه وركوعه وسجوده من الفرض  
لصدورها لا عن اختيار .

وأما القعدة الأخيرة فلا نفع فيها عن محمد رحمه الله

وقيل : أنها تعتد من الغرض لأنها ليست بركن ومنها على الاستراحة فيلائمها  
النوم ، فيجوز أن تحتسب من الغرض بخلاف جائر الأفعال ، فان منها على المشقة  
فلا يتأدى في حالة النوم .

( ١ ) في ( د ، هـ ) : واحتمال .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٥٨ / أ ) من ( هـ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٤١ / أ ) من ( د ) .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ١١٤ / ب ) من ( جـ ) .

( ٦ ) لا يخل بالأهلية لأهلية وجود العبادات بالذمة وبالاسلام والنوم لا يخل بهما .

قال أبو اليسر : وقد أجمع المسلمون على هذا . انظر كشف الأسرار ( ٢٧٨ / ٤ )

( ٧ ) في ( د ) : بعدم .

وذكر في المنية<sup>(١)</sup> : إذا نام في القعدة كلها ثم انتبه فعليه أن يقعد قدر التشهد وإن لم يفعل فسدت صلاته<sup>(٢)</sup>

وذكر في النوادر<sup>(٣)</sup> : أن قراءة النائم تنوب عن الغرض، لأن الشرع جعل النائم كالمتيقظ في حق الصلاة كذا في الذخيرة<sup>(٤)</sup> .

وإذا تكلم النائم في صلاته لم تفسد صلاته، لأنه ليس بكلام لصديقه من لا يسميه له وهو مختار الشيخ<sup>(٥)</sup> والامام فخر الاسلام رحمهما الله .

وذكر في المنية<sup>(٦)</sup> وفتاوى قاضي خان<sup>(٧)</sup> والخلاصة<sup>(٨)</sup> : أن صلاته تفسد ممن غير ذكر خلاف . وفي النوازل<sup>(٩)</sup> : إذا تكلم في الصلاة وهو في النوم تفسد

( ١ ) هذا الكتاب لم أعثر عليه وذكره المؤلف في كشف الأسرار ( ٢٧٩/٤ ) وهو ما يسي بنمية المصل ومنية المبتدئ للشيخ محمد بن محمد الكاشغري المتوفى ٧٠٥ هـ وعليه شروح منها شرح ابن أمير الحاج وسماه : حلبة المجلد ومنية المبتدئ في شرح منية المصل .

أنظر كشف الظنون ( ١٨٨٦/٢ - ١٨٨٧ )

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٦٥/أ ) من ( أ ) .

( ٣ ) لعلمه النوادر لمحمد بن الحسن الشيباني . انظر في أسماء الكتب الفقهية التي سميت بالنواذر في كشف الظنون ( ١٩٧٩/٢ - ١٩٨١ )

( ٤ ) لم أعثر عليه وقد تقدم الكلام على تعريفه ص ( )

( ٥ ) انظر قول الاخسيكي في الحسامي مع شرحه الناس ( ٩٦/٢ ) .

( ٦ ) انظر قول البزدوي في أصوله بهامش كشف الأسرار . ( ٢٧٩/٤ ) .

( ٧ ) هذا الكتاب لم أعثر عليه .

( ٨ ) أنظر : فتاوى قاضي خان ( )

( ٩ ) لم أعثر على هذا الكتاب وهو المسمى بخلاصة الفتاوى للشيخ أحمد بن طاهر

عبد الرشيد البخاري المتوفى ٥٤٢ هـ في مجلد . وللزليحي المحدث تخريج

أحاديثه . أنظر : كشف الظنون ( ٢١٨/١ ) .

( ١٠ ) النوازل في الفروع لأبي الليث السمرقندي نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي

الحنفي المتوفى سنة ٣٧٦ هـ أنظر كشف الظنون ( ١٩٨١/١ ) .

صلاته . هو المختار <sup>(١)</sup> وأما إذا قهقه النائم في صلاته فلا رواية فيها عن محمد رحمه الله أيضا فقال الحاكم أبو محمد الكفيني <sup>(٢)</sup> . تفسد صلاته وتكون حدثا ، لأنَّه قد ثبت بالنهر أن القهقهة في صلاة ذات ركوع وسجود حدث <sup>(٣)</sup> ، وقد وجدت ولا فرق في الأحداث بين النوم واليقظة ، ألا ترى أنه لو احتلم يجب الغسل كما لو أنزل بشهوة في اليقظة ، وتفسد صلاته ، لأنَّ النائم في الصلاة كالمتيقظ وبهذا أخذ عامة المتأخرين احتياطاً كذا في المغني .

ومن شداد بن أوس <sup>(٤)</sup> عن أبي حنيفة : أنها تكون حدثا ، ولا تفسد صلاته ، حتى كان له أن يتوضأ ويبنى على صلاته بعد الانتهاء ، لأنَّ فساد الصلاة بالقهقهة باعتبار معنى الكلام فيها وقد زال بالنوم لغوات الاختيار أما / تحقق الحدث فلا <sup>(٥)</sup>

( ١ ) قال صاحب مجمع الأنهر في ( ١١٧/١ ، ١١٨ ) : وهو قول كثير من المشايخ وهو المختار . وعند المالكية والشافعية : تبطل الصلاة بالكلام المسموع . أما عند الحنابلة فتبطل الصلاة بالكلام مطلقا .  
انظر هذه المسألة في : الشرح الصغير ( ٣٤٣/١ - ٣٥٧ ) والقوانين الفقهية ( ص/ ٥١ ) ومغني المحتاج ( ١٩٤/١ - ٢٠٠ ) ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، وغاية المنتهى ( ١٥٠/١ - ١٥١ ) والمغني ( ١/٢ وما بعدها ) و ٤٤/٢ - ٦٢ ، ٢٤٩ ، ٦٧ .

( ٢ ) هو : عبد الله بن محمد أبو محمد المعروف بالحاكم الكفيني بضم الكاف وكسر الفاء وسكون اليا نسبة إلى كفين من قرى بخارى أو موضع ببخارى كذا قال السمعاني روى عنه أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد الكرمني .  
انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة ( ٣٤٨/٢ ) واللباب لابن الأثير الجزري ( ١٠٤/٣ ) .

( ٣ ) قد تقدم الكلام على تخريج حديث القهقهة وهو قوله صلى الله عليه وسلم : ... من ضحك منكم فليعد الوضوء والصلاة جمعا " انظر : سنن البيهقي ( ١٤٦/١ ) ونصب الراية ( ٤٧/١ ) .

( ٤ ) هو : شداد بن أوس .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٤٧/ب ) من ( ب ) .



يفتقر الى الاختيار فلا يمتنع بالنوم وكأن<sup>(١)</sup> القهقهة في هذه الحالة حدثا مساويا  
بسنوطة الرعاف ، فلا تفسد الصلاة .

وقيل : تفسد صلاته ولا تكون حدثا<sup>(٢)</sup> ، وهذا هو المذكور من عامة نسيب  
الفتاوى ، لأن فساد الصلاة باعتبار معنى الكلام في القهقهة . والنوم كالليقظة<sup>(٣)</sup> في  
حق الكلام عند الأكثر كما قلنا وأما كونها حدثا فباعتبار معنى الجنابة وتفسد  
والنوم ، ألا ترى أن<sup>(٤)</sup> قهقهة الصبي في الصلاة لا تكون حدثا لزوال معنوس  
الجنابة عن فعله .

ومختار المصنف وفخر الاسلام<sup>(٥)</sup> رحمه الله : أنها لا تكون حدثا لزوال معنوس  
الجنابة عنها بالنوم ولا تفسد الصلاة أيضا<sup>(٦)</sup> ، لأن النوم يبطل حكم الكلام فتبين بما  
ذكرنا أن قوله هو الصحيح متعلق بالمسائل الثلاث دون الأخيرة وحدها<sup>(٧)</sup> .

- ( ١ ) في ( د ، هـ ) : فكان وفي ( ب ) و ( ج ) فكانت .  
( ٢ ) وقد نقل هذا القول عن أبي حنيفة واعتبره بعض العلماء أقرب في نسبه الى  
أبي حنيفة رحمه الله من القول السابق .  
وقال ابن الهمام في التحرير مع التيسير ( ٦٦ / ٢ ) : وهذا أقرب عندي ،  
لأن جعلها حدثا للجنابة ولا جنابة من النائم .  
( ٣ ) في ( ب ) : الليقظة .  
( ٤ ) آخر الورقة ( ١١٤ / أ ) من ( ج ) .  
( ٥ ) انظر كلام فخر الاسلام في كشف الأسرار ( ٢٧٩ / ٤ )  
( ٦ ) قال الرهاوي : وهو اختيار المصنف أيضا . وقيل : وطيه الفتاوى . حاشيته  
الرهاوي ( ٩٥٤ ) .

- ( ٧ ) انظر هذه المسائل في المبسوط ( ٧٢ / ١ ) فتح القدير ( ٥١ / ١ ) حاشيته  
الدسوقي ( ١٢ / ١ ) معنى المحتاج ( ٣٢ / ١ ) الدونه ( ١٠٠ / ١ ) المغني  
( ١٧٢ / ١ ) كشف الأسرار ( ٢٧٩ / ٤ ) تيسير التحرير ( ٢٦٥ / ٢ ) التقرير  
والتحبير ( ١٧٨ / ٢ ) التلويح على التوضيح ( ١٦٩ / ٢ ) .

والاغما\* مثل النوم في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى منع صحة العبارات وهو أشد منه ، لأن النوم فترة أصلية ، وهذا ينافي القوة أصلا وهذا كان حدثا ففس كل الأحوال ومنع البناء واعتبر امتداده في حق العلاء خاصة .

قوله : ( والاغما\*<sup>(١)</sup> . . . كذا )

الاغما\* فتور يزيل القوى ويعجز به ذو العقل عن استعماله مع قيام حقيقة كذا فسرهُ الشيخ أبو المعين رحمه الله وكأنه أراد به فتورا غير طبيعى والا دخل النوم فيه ، ويحتمل أن الاحتراز عنه يحصل بقوله : يزيل القوى

وأنه لا يدخل بالأهلية كالنوم ، لأن العجز عن استعمال العقل لا يوجب عدم العقل فتبقى الأهلية ببقاء فلا ينافي الوجوب لكنه لما فوت الاختيار وأوجب عجزا عن

( ١ ) الأغماء لغة : يقال غش على المريض وأغشى عليه بالضم فيهما . بمعنى غشى عليه ثم أفاق . انظر القاموس المحيط ( ٢٧٣ / ٤ )

وقيل معناه : فقد الحس والحركة لعارض . المعجم الوسيط ( ٦٧ / ٢ ) وهذا التعريف ذكره صاحب المرأة : بقوله : وهو فتور غير طبيعى يزيل القوى . . السج راجع مرآة الاصول ( ص / ٦١٠ ) وراجع الكلام في الاغما\* وتعريفه في تيسير التحرير ( ٢٦٦ / ٢ ) ومسماة الأسفار ( ص / ١٧٥ ) وفتح الغفار ( ٩٠ / ٣ ) والناي ( ٩٦ / ٢ ) والتلويح ( ١٦٩ / ٢ ) وكشف الأسرار ( ٢٧٩ / ٤ ) والنظامي ( ٤٦ ) وتعريفه في التلويح والنامي والنظامي : بأنه تعطيل القوى المدركة والمحركة حركة ارادية بسبب مرض يعرض الدماغ أو القلب . وعرفه ابن ملك بقوله : وهو ضرب مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجا . أى العقل .

استعمال القدرة أوجب / <sup>(١)</sup> تأخير الخطاب بالأداء و بطلان العبادة <sup>(٢)</sup> كالنوم

ثم أشار الى الفرق بينه وبين النوم في الحقيقة والحكم .

فقال : ( وهو ) أى الاغما ( . أشد من النوم ) يعنى في كونه عارضا وفي تفويت الاختيار والقدرة ( لأن النوم فتره أصلية ) أى طبيعية بحيث لا يخلو للانسان عنه في حال صحته فمن هذا الوجه يختلف كونه عارضا وان تحققت العارضية فيه باعتبار أنه زائد على معنى الانسانية .

ولا يزيل أصل القوة <sup>(٤)</sup> أيضا وان أوجب العجز عن استعمالها ، ويمكن ازالته بالتنبيه <sup>(٥)</sup> .

( وهذا ) أى الاغما ( عارض ) من كل وجه لأن الانسان قد يخلو عنه ففى مدة حياته فكان أقوى من النوم في العارضية <sup>(٦)</sup>

( ينافى <sup>(٧)</sup> القوة أصلا ) لما بينا أنه مرض مزيل للقوى ، ولهذا لا يمكن ازالته بفعل أحد ، بخلاف النوم لأنه عجز عن استعمال القدرة مع وجودها .

( ولهذا ) أى ولكونه أشد من النوم ( كان ) الاغما ( حدثا في كل الأحوال ) مضطجعا كان أو قاعدا أو قائما أو راكعا أو ساجدا .

والنوم ليس يحدث في بعض الأحوال ، لأنه بذاته لا يوجب استرخاء المفاصل الا اذا غلب فحينئذ يصير سببا للاسترخاء فيكون حدثا

( ومنع ) الى الاغما ( البنا ) قليلا كان الاغما أو كثيرا ، مضطجعا كسنان كان المنفى عليه <sup>(٨)</sup> أو غير مضطجع ، لأنه من العوارض النادرة في الصلاة ، فلم

( ١ ) آخر الورقة ( ب / ٢٦٥ ) من ( أ ) .

( ٢ ) في ( ج ، د ) : العبادة . وهو خطأ .

( ٣ ) في ( د ، هـ ) : تحيل .

( ٤ ) في ( ج ) : أصلا .

( ٥ ) في ( د ، هـ ) : التنبيه .

( ٦ ) آخر الورقة ( ب / ١٤ ) من ( د ) .

( ٧ ) في ( ج ) : فينافى . وفي ( د ) : بنا . في وهو تحريف وفي الكشف ( ٢٧٩ / ٤ ) .

( ٨ ) آخر الورقة ( أ / ٢٥٩ ) من ( هـ ) .

.....  
 يمكن في معنى ماورد به النص وهو الحدث الذي يغلب وجوده في جواز البنســـــــــــــــــا .  
 ولأنه فوق الحدث في المنع عن الصلاة ، لأنه مع كونه خدشا في جميع الأحوال  
 محل بالعقل ، وكل واحد منهما مؤثر في المنع عن <sup>(١)</sup> الأداء ، لأنه مفتقر الى كل  
 واحد منهما كذا في بعض الفوائد .

بخلاف النوم ، لأنه لازم للانسان بأصل الخلقة ، فيكون كثير الوقوع فلا يمنــــــــــــــــع  
 البناء بمنزلة الرعاف

وذكر في فتاوى قاضي خان : <sup>(٣)</sup> اذا نعت في الصلاة من غير تعمد فمال نائمــــــــــــــــا  
 حتى اضطجع فقد اختلف فيه :

قال بعضهم : <sup>(٤)</sup> / تنتقض طهارته ولم تفسد صلاته ، لأنه حدث سماوي فـــــــــــــــــــــــــه  
 أن يتوضأ ويبنى .

وقيل : لا تفسد صلاته ولا تنتقض طهارته كما لو نام في السجود <sup>(٥)</sup> ، فأما اذا نام  
 مضطجعا متعمدا انتقض وضوءه وبطلت صلاته بلا خلاف .

( واعتبر امتداد الاغما ) استحسانا ( في حق الصلاة خاصة ) حتى سقط بهـــــــــــــــــه  
 الصلاة <sup>(٦)</sup> اذا امتد ولم يعتبر امتداد النوم في شيء أصلا .

وكان <sup>(٧)</sup> القياس : أن لا يسقط بالاغما شيء وان ظال كما ذهب اليه بشر بن غياث  
 المريسي ، لأنه لا يزيل العقل . ولكنه يوجب غللا في القدرة الأصلية فيؤثر فـــــــــــــــــــــــــس  
 تأخير الأداء دون سقوط ( القضاء ) كالنوم <sup>(٩)</sup> / <sup>(١٠)</sup>

( ١ ) في ( د هـ ) : عن . ( ٢ ) في ( د ) : يمكن

( ٣ ) أنظر فتاوى قاضي خان بها مش الفتاوى الهندية ( ١ / ١٣٣ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١١٤ / ب ) من ( ج ) . ( ٥ ) في ( د ) : سجوده .

( ٦ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) . ( ٧ ) في ( ج ) : فكان

( ٨ ) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي المعتزلي المتكلم مولى زيد بن الخطاب

أدرك مجلس أبي حنيفة ولازم ابا يوسف وثقه عليه ، اشتغل بعلم الكلام . له

أقوال شنيعة ومذاهب منكرة ، كفره أكثر أهل العلم ليدعته وضلاله ، مات سنة ٢١٨ هـ

أنظر الفوائد البهية ( ص ٩ / ٥٤ ) تاريخ بغداد ( ٧ / ٥٦ )

الجواهر المضيئة ( ١ / ٤٤٧ ) شذرات الذهب ( ٢ / ٤٤٤ )

( ٩ ) ما بين المعقوفتين مطس في ( أ ) . ( ١٠ ) آخر الورقة ( ٢٦٦ / أ ) من ( أ ) .

.....  
 الا أن الفرق : أن الأغما قد يقصر وقد يطول عادة فيعتبر في حق بعض  
 الواجبات ، فإذا قصر اعتبر بما يقصر عادة وهو النوم فلا يسقط به القضا وإذا طال  
 اعتبر بما يطول عادة وهو الجنون والصغر فيسقط القضا

ثم امتداده في حق الصلاة أن يزيد على يوم وليلة باعتبار الأوقات عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وباعتبار الصلاة عند محمد رحمهم الله على ما بيناه  
 في الجنون (١) .

وقال الشافعي رحمه الله : امتداده باستيعاب وقت الصلاة حتى لو كان مغمى  
 عليه وقت صلاة كامل لا يجب عليه القضا (٢) ، لأن وجوب القضا يبتني على وجوب  
 الأداء . وفرد بين النوم والأغما فان النوم عن اختيار منه بخلاف الأغما .

ولكننا استحسننا لحديث على رضي الله عنه ، فانه أغى عليه أربع صلوات فقضاهن  
 وعمار بن ياسر (٣) أغى عليه يوما وليلة فقضى الصلوات .

وعهد الله بن عمر رضي الله عنهما أغى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقض الصلوات

( ١ ) أنظر الدر المختار ورد المختار : ( ١ / ٣٣٠ ، ٦٨٨ ) .

( ٢ ) قال الشافعي رحمه الله في الأم ( ١ / ٧ ) : وإذا أفاق المغمى عليه وقصد  
 بقى عليه من النهار قدر ما يكبر فيه تكبيرة واحدة أعاد الظهر والعصر ولم  
 يعد ما قبلهما لا صباحا ولا مغربا ولا عشا . . . . . وانظر المذهب ( ١ / ٥٠ )  
 وكذلك ذهب المالكية الى عدم وجوب القضا على المغمى عليه

انظر : الشرح الصغير ( ١ / ٤٩٦ ) .

وأما الحنابلة فقالوا بوجوب قضا جميع الصلوات على المغمى عليه انظر المغنى

( ١ / ٣٩٨ - ٤٠١ ) .

( ٣ ) هو الصحابي الجليل : عمار بن ياسر بن عمار العنسي الشامي الدمشقي أبو  
 اليقطان ، من السابقين الى الاسلام مع أبيه وكان يعذب معهما على اسلامهما  
 واول من بنى مسجدا في الاسلام وهو مسجد قبا شهد بدر وما بعدها مناقه  
 كثيرة قتل بصفين مع على رضي الله عنهما سنة ٣٧ هـ وهو ابن ٩٣ سنة  
 الاصابة ( ٢ / ٥١٢ ) الاستيعاب ( ٢ / ٤٧٦ ) تهذيب الاسماء واللفات

( ٢ / ٣٧ ) الخلاصة ( ص ٢٧٩١ ) .

فعرفنا أن امتداده في الصلوات بما ذكرنا كذا في المبسوط<sup>(١)</sup>

وفي الصوم لا يعتبر امتداده وهو معنى قوله خاصة حتى لو كان مغس عليه فمسي  
جميع /<sup>(٢)</sup> الشهر ثم أفاق بعد مضيه لم يلزمه القضاء إن تحقق ذلك إلا عند  
الحسن البصري فإنه يقول : سبب وجوب الأداء<sup>(٣)</sup> يتحقق في حقه لزوال عقله  
بالاغما<sup>(٤)</sup> ووجوب القضاء يهتنى عليه .

وقلنا : إن الاغما<sup>(٤)</sup> عذر في تأخير الصوم إلى زوال لا في /<sup>(٣)</sup> اسقاطه ، لأن سقوطه  
بزوال الأهلية أو بالخرج ، ولا تزول الأهلية به لما بينا ولا يتحقق الحرج به أيضا ،  
لأنه إنما يتحقق فيما يكثر وجوده وامتداده في حق الصوم نادر ، لأنه مانع من  
الأكل والشرب وحياة الإنسان شهرا بدونهما لا يتحقق إلا نادره<sup>(٤)</sup> فلا يصلح لمنه  
الحكم عليه . وفي الصلاة امتداده غير نادر فيوجب حرجا فيجب باعتباره

( ١ ) أنظر المبسوط : ( ٢١٧ / ١ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٤٤ / ب ) من ( ب ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٥٩ / ب ) من ( هـ ) .

( ٤ ) في ( د ) : نادره .

وأما الرق : فهو عجز حكى ، شرع جزاءه في الأصل ، لكنه في حالة البقضاء صار من الأمور الحكيمة ، به يصير المرء عرضة للتملك والابتذال .

قوله : (وأما السرقة فكذا . . .)

الرق في اللغة : هو الضعف<sup>(١)</sup> . يقال ثوب رقيق أي ضعيف النسيج ومنه رقة القلب .

وفي عرف الفقهاء : هو عبارة عن ضعف حكى<sup>(٢)</sup> يتهماً به<sup>(٣)</sup> لقبسول ملك الغير عليه فيملك<sup>(٤)</sup> بالاستيلاء كما يملك الصيد وسائر المباحات .<sup>(٥)</sup>

- (١) أنظر هذا التعريف لغة في التعريفات (ص ٩٩) . وقال في المغرب (٣٤٢/١) : لأن أصل الرق من الرقة التي بمعنى الضعف . والرق بالكسر لغة أيضاً بمعنى الطك وهو العبودية . وهو يناسب هذا المقام .
- والرق بفتح الراء : فهو ما يكتب فيه وهو جلد رقيق ومنه قوله تعالى : = ( في رق منشور ) = سورة الطور آية ٣ .
- وانظر في تعريفه : لغة الصحاح (١٤٨٣/٤) والمفسر (٣٤٢/١) والقاموس المحيط (٢٤٤/٣) .
- (٢) قال في التلويح : ضعف حكى : أي بمعنى أن الشارع لم يجعله أهلاً لكثير ما يملك الحر مثل الشهادة والقضاء والولاية والامانة ونحو ذلك . أنظر التلويح على التوضيح (١٧٠/٢) ومراة الأصول (٦١١/٢) .
- (٣) آخر الرقة (٦/١١٥) من (ج) .
- (٤) في (د ، هـ) فيملك .
- (٥) وعرف المؤلف في كشف الأسرار بهذا التعريف .
- وعرف أمير بادشاه بقوله : بأنه عجز حكى عن الولاية والشهادة والقضاء والملكة المال والتزوج أو غيرها .
- وعرف صدر الشريعة بقوله : بأنه عجز حكى في الأصل جزاء عن الكفر . انظر في تعريفه في كشف الأسرار (٢٨١/٤) تيسير التحرير (٢٦٧/٢) التوضيح على التنقيح (١٧٠/٢) مراة الأصول (ص ٦١١) .

.....  
 وأحترز : بالحكمى عن الحسى فان العبد ربما يكون أقوى من  
 الحر حسا ، لأن الرق لا يوجب خلا فى سلامة البنية ظاهرا وباطنا ،  
 لكنه وان قوى عاجز عما يملكه الحر من الشهادة والقضاء والولاية والستزوج  
 ومالكية المال وغيرها .

ولا يلزم عليه أن أهل الحرب أرقاء حتى ملكوا بالاستيلاء . ثم أن  
 تصرفاتهم<sup>(١)</sup> نافذة ، وأنكحتهم صحيحة ، وشهادتهم فيما بينهم مقبولة ، وأملاكهم  
 ثابتة ، لأن ثبوت وصف الرق فيهم بالنسبة اليها حتى صاروا عرضة للتسلط<sup>(٢)</sup>  
 فى حقنا . فأما فيما بينهم فلم يحكم الأحرار بناء على ديانتهم<sup>فيما بينهم</sup> بالحرية  
 فتثبت هذه الأحكام فى حقهم .

( شرع ) أى ( الرق جزاء فى الأصل ) أى فى أهل وضعه وأبداً ثبوته ،  
 فان الكفار لما استنكفوا<sup>(٣)</sup> من<sup>(٤)</sup> عبادة الله تعالى وصبروا أنفسهم ملحقين  
 بالجمادات ، حيث لم ينتفعوا بعقولهم وسمعهم وأبصارهم بالتأمل فى آيات  
 الله تعالى والنظر فى دلائل<sup>(٥)</sup> وحدانية جازاهم الله تعالى فى الدنيا بالسرقة  
 الذى صاروا به محال الملك وجعلهم عبيد عبيده وألحقهم بالبهاشم فى التملك  
 والابتذال<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٦٦ ) من ( ١ ) .

( ٢ ) فى ( ب ) : التملك ، وفى ( د ، هـ ) : للتملك .

( ٣ ) قال فى مختار الصحاح ( ص / ٦٢٩ ) النكف : العدول .

وفى الصحاح ( ٤ / ١٤٣٦ ) نكفت عن الشيء : أى عدلت .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١ / ١٤٢ ) من ( د ) .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( ١ ) .

( ٦ ) الابتذال : الاستهان .

قال فى مختار الصحاح ( ص / ٤٥ ) : ابتذال الثوب وغيره : استهان .



ولكونه جزاء الكفر في الأصل لا يثبت على المسلم ابتداءً .

( لكنه في حال البقاء صار من الأمور الحكيمة ) أى صار في حال البقاء ثابتاً بحكم الشرع حكماً من أحكامه من غير أن يراعى فيه معنى الجزاء ، ومن غير أن يملتفت إلى جهة العقوبة فيه حتى يبقى العبد رقيقاً وإن أسلم وصار من الأتقياء ، ويكون ولد الأمة المسلمة رقيقاً وإن لم يوجد منه ما يستحق به الجزاء .

وهو كالخراج فإنه <sup>(١)</sup> في الابتداء يثبت بطريق العقوبة حتى لا يستدأ على المسلم لكنه في حال البقاء صار من الأمور الحكيمة حتى لو اشترى المسلم أرض الخراج لزم عليه الخراج .

والعرض المعرض <sup>(٢)</sup> المعتزى للامر أى الذى <sup>(٣)</sup> نصب لأمر فعله من العرض يقال فلان <sup>(٤)</sup> ( عرضة للبلاء أى منصها له بحيث يعرض عليه ومنه قوله تعالى : = ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ) = <sup>(٥)</sup> : أى معرضاً لها فتبتذله بكثرة الحلف به . <sup>(٦)</sup>

والمعنى ههنا أن الانسان بسبب الرق يصير معرضاً ومنصها للتطليك والابتذال : أى الامتهان .

( ١ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٤٥ ) من ( ب ) .

( ٢ ) فى ( د ) : المعرض .

( ٣ ) فى ( ب ) : للذى .

( ٤ ) فى ( د ، هـ ) : فلان جعل عرضة .

( ٥ ) سورة البقرة آية / ٢٢٤ .

( ٦ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٦٠ ) من ( هـ ) .

وهو وصف لا يحتمل التجزى فقد قال ، محد في الجامع في مجهول النسب  
إذا أقر أن نصفه عبد فلان أن يجعل عبدا في شهادته وفي جميع أحكامه .

قوله : ( وهو وصف لا يحتمل التجزى ) أصله التجزؤ بالهمزة ،  
لكن الفقهاء لينوا الهمزة تخفيفا كما هو مذهب بعض العرب في المهموزات  
فصار تجزوا بالواو ثم قلبوا الواو لوقوعها طرفا يا فقالوا : التجزى ، ومثله  
التوضو والتوضى . أى الرق لا يحتمل التجزى ثبوتا وزوالا .

وقال محد بن سلمة البلخي<sup>(١)</sup> من شائنا : أنه يحتمل التجزى ثبوتا ،  
حتى لو فتح الامام بلدة ورأى الصواب في أن يسترى أنصافهم نفذ ذلك منه .  
والأصح أنه لا يتجزى ، لأن سببه وهو القهر لا يتجزى ، إذ لا يتصور  
قهر نصف الشخص<sup>(٢)</sup> شائعا دون النصف ، والحكم<sup>(٣)</sup> يمتنى على السبب  
كذا في المبسوط .<sup>(٤)</sup>

ولأنه أثر الكفر وهو لا يتجزى .  
ولأنه شرع عقوبة وجزا ولا يتصور إيجاب العقوبة على النصف شاعرا  
دون النصف .

( ١ ) هو محد بن سلمة أبو عبد الله الفقيه البلخي ولد سنة ١٩٢ هـ تفرغ على  
شداد بن حكيم ثم على أبي سليمان الجوزجاني ، وهو شيخ أحمد بن  
أبي عمران استاذ الطحاوى وأبو بكر محد بن أحمد الاسكاف ، ونسبته  
الربلخ بين بلاد خراسان ، توفي سنة ٢٧٨ هـ .  
انظر ترجمته في : الجواهر المضيئة ( ١٦٣ / ٣ ) والفوائد البهية  
( ص / ١٦٨ ) وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ( ص / ٤٥ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٦٧ ) من ( ١ ) .

( ٣ ) " " ( ١١٥ / ب ) من ( ج ) .

( ٤ ) انظر المبسوط ( ١٠٤ / ٧ ) .

وكذلك العتق الذي هو ضده . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله :  
الاتفاق لا يتجزى ما لم يتجز انفعاله وهو العتق .

والحاصل : أن الحل لا يتجزى في قبول هذا الوصف كما لا يتجزى  
باعتصافهم (١) بالعلم والجهل ، وكما أن المرأة لا يتجزى في اعتصافها بالحل  
والحرمة .

والمراد من التجزى وعدمه فيما نحن بصدده من المسائل أن الحل  
في حق قبول حكم الرق أو العتق أو الاتفاق أو الملك ، والاتصاف به  
يقبل التجزى أو لا يقبله ؟ فافهم .

ثم استدلل على أن ما ذكره هو ومذهب أصحابنا بالسئلة المذكورة فإن  
محمدا رحمه الله ذكرها في آخر دعوى الجامع (٢) من غير ذكر خلاف فدل  
أنه (٣) مذهب أصحابنا جميعا : أنه يجعل عدا في شهادته ، وإن لم يثبت  
الملك للمقر له إلا في النصف ، حتى لو أنضم إليه مثله لم يجعل (٤) بمنزلة  
حر واحد في الشهادة ، كما جعلت المرأتان بمنزلة رجل واحد فيها وفي جميع  
أحكام مثل الحدود والارث والنكاح والحج والجمعة .

( وكذا العتق الذي هو ضد الرق ) لا يقبل التجزى باتفاق بين  
أصحابنا أيضا ، لأن العتق في الشرع عبارة عن قوة حكمية يصير الشخص به أهلا  
للملكية والشهادة والولاية ويستتبع بها عن يد المستولى حتى لا يملكه  
وإن قهره . كذا قال الامام القاضي في الأسرار . (٥)

( ١ ) في ( د ، هـ ) اتصافه .

( ٢ ) انظر الجامع .

( ٣ ) أي أن الرق لا يقبل التجزى .

( ٤ ) في ( د ، هـ ) : يجعله .

( ٥ ) انظر الأسرار الورقة

.....  
 وثبوت مثل هذه القوة <sup>(١)</sup> لا يتصور في البعض السائح دون البعض .

ثم أنهم كما اتفقوا على عدم تجزى الرق والعق اتفقوا على أن المالك وهو المعنى المطلق للتصرف الحاجز للغير عنه قابل للتجزى بثبوتها وزوالها ، بل أجمع الكل عليه فإن الرجل لو باع عبده <sup>(٢)</sup> من اثنين يجوز بالاجتماع وثبتت الملك لكل واحد منهما في النصف .

ولو باع نصف عبده يبقى الملك في النصف الآخر بالاجتماع ويؤول عن النصف المبيع لا غير .

وإذا عرفت أحكام الرق والعق والملك في التجزى وعدمه فاعلم أنهم اختلفوا في تجزى الاعتاق .

( فقال أبو يوسف <sup>(٣)</sup> ومحمد رحمهما الله : الاعتاق لا يتجزى حتى لو أعتق نصف عبده أو أعتق أحد الشريكين نصيبه يعتق كله لقوله عليه الصلاة والسلام : " من أعتق شقصا <sup>(٤)</sup> له في عبداً عتق كله ليس لله تعالى فيه شريك . " <sup>(٥)</sup> )

== وانظر في عدم تجزى العق : نور الأنوار وحاشيته قمر الأقمار (ص/٢٩٢) ومراجعة الأصول (ص/٦١٢) حيث قال من لا يخسر : فإنه قوة حكمية يصير به المرء أهلاً للملكية والولايات ولا معنى لتجزيه .

( ١ ) في ( ج ) : بثبوت .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٤٥ / ب ) من ( ب ) .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٦٠ / ب ) من ( هـ ) .

( ٥ ) الشقص والشقيص بمعنى واحد وهو في اللغة : الجزء من الشيء والنصيب .

انظر : المغرب في ترتيب المعرب ( ١ / ٤٥٠ ) .

( ٦ ) الحديث بهذا المعنى رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ( ١٠٧ / ٣ ) ==

وقال أبو حنيفة رحمه الله : الإعتاق إزالة الطلک وهو متجزى تعلق بسقوط  
كله عن العمل حكم لا يتجزى وهو العتق فإذا سقط بعضه فقد وجد شرط  
العمل فيتوقف العتق الى تكميلها .

ولأن الاعتاق انفعال العتق : أى لازمه الذى يتوقف وجوده عليه ،  
يقال : أعتقت فعتق ، كما يقال : كسرت فانكسر ، فلا يتصور الاعتاق بدون  
العتق كما لا يتصور الكسر بدون الانكسار ، لاستحالة وجود الطزوم بدون اللزوم .  
فإذا لم يكن الانفعال وهو العتق متجزيا لم يكن <sup>(١)</sup> الفعل وهو الاعتاق  
متجزيا ضرورة ، كما أن الطلاق الذى هو انفعال التطلاق لما لم يكن متجزيا  
لم يكن التطلاق الذى هو الفعل متجزيا .  
ولا وجه الى القول بتوقف الاعتاق <sup>(٢)</sup> لأنه صدر من المالك فوجب تنفيذه ،  
ونفاذه فى البعض يستدعى ثبوت العتق فى الكل .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : الاعتاق يتجزى <sup>(٣)</sup> حتى لو أعتق شقفا من عبد  
لا يعتق الكل ولكن يفسد الطلک فى الباقي ، حتى لم يكن له أن يملكه الغير ،

عن قتادة عن أبي الطميح ، عن أبيه أن رجلا أعتق شقفا له فى مملوك ،  
وأعتقه النبي صلى الله عليه وسلم كله عليه ، وقال : ليس لله شريك .  
وأصله فى الصحيحين راجع البخارى ( ١٥٦/٥ ) فى العتق ، باب اذا  
أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين شركاء رقم ٢٥٢٦ .  
وأخرجه مسلم ( ١١٤٠/٢ ) فى العتق ، باب ذكر سعاية العبد رقم  
١٥٠٣/٣ بلفظ من أعتق شقفا له فى عبد فخلاصه فى ماله ان كان له مال  
فان لم يكن له مال استسمى العبد غير شقوق عليه .

وانظر نصب الراية ( ٢٨٢/٣ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٦٢/ب ) من ( أ ) .

( ٢ ) " " ( ١١٦/ب ) من ( ج ) .

( ٣ ) فى ( د ) : لا يتجزأ وهو خطأ .

ولا أن يبقيه في ملكه بل يصير كالمكاتب حتى كان أحق بمكاسبه <sup>(١)</sup> ويخرج إلى الحرية بالسعاية <sup>(٢)</sup> إلا أنه لا يُرد إلى الرق بالتعجيز <sup>(٣)</sup> . بخلاف المكاتب <sup>(٤)</sup> ، لأن السبب في حق المكاتب عقد . يحتمل الفسخ وهو الكتابة والسبب ههنا إزالة ملك لا إلى أحد ، وذلك لا يحتمل الفسخ لقوله عليه الصلاة والسلام : " من أعتق شقفا له <sup>(٥)</sup> في عهد كلف عتق بقيقته <sup>(٦)</sup> " وهو المراد من قوله عليه الصلاة

- ( ١ ) آخر الورقة ( ١٤٢ / ب ) من ( د ) .  
 ( ٢ ) استسعاء العبد إذا : عتق بعضه ورق بعضه : هو أن يسمى فسي فكأن ما بقي من رقه ، فيعمل ويكسب ويصرف ثمنه إلى مولاه ، فسي تصرفه في كسبه سعاية . راجع النهاية لابن الأثير ( ٢ / ٢٧٠ ) .  
 ( ٣ ) انظر مسألة تجزى الاعتاق في البسوط ( ٧ / ٧٧ ، ١٠٢ - ١٠٧ ) .  
 قال السرخسي في ( ٧ / ١٠٢ ) : على أصل ابن حنيفة رحمه الله تعالى فان العتق عنده يتجزى ، حتى من أعتق نصف عبده فهو بالخيار فسي النصف الباقي ، ان شاء اعتقه وان شاء استسعاء في النصف الباقي فسي نصف قيمته فهو كالمكاتب . وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى يعتق كله ولا سعاية عليه قال الطحاوي ويقول أبو يوسف ومحمد نأخذ . انظر شرح معاني الآثار ( ٣ / ١٠٨ ) .  
 ( ٤ ) المكاتب : العبد الذي يكتب على نفسه بشئ فان سعى وأداء عتق راجع : أنيس الفقهاء ( ص / ١٧٠ ) والمغرب ( ٢ / ٢٠٦ ) .  
 الكتابة لغة : الضم والجمع . وشرعا : جمع الرقبة مالا مع حرية اليد حالا . انظر : أنيس الفقهاء ( ١٧٠ ) .  
 ( ٥ ) في ( ب ، ج ) : من .  
 ( ٦ ) انظر : تخريجه في المراجع السابقة للحديث الذي قبله .  
 وانظر أيضا الموطأ : ( ٢ / ٧٧٤ ) في العتق والولا ، باب من أعتق شركا له في ملوك .

والسلام : " عتق كله " أى يصير عتيقا باخراج الباقي الى العتق بالسعاية ، فكان بيانا أنه لا يستدام فيه الرق .

ولأن الأعتاق ازالة ملك اليمين بالقول فتجزى فى المحل كالبيع ، وذلك لأن نفوذ تصرف المالك باعتباره ملكه ، وهو مالك للمالية دون الرق ، لأنه اسم لضعف شرعى ثابت فى أهل الحرب مجازاة وعقوبة على كفرهم <sup>(١)</sup> كما قلنا ، وهو لا يحتل التملك ، لأنه شرع عقوبة بالجناية على حق الله تعالى فان حرمة الكفر حقه على الخلو فىكون جزاءه حقا له كجحد الزنا ، فلا يصلح أن يكون مملوكا للمولى وتعلق بقاء الملك ببقاء الرق فى المحل لا يدل على أنه مملوك له كتعلقه بالحياة ، فانها شرط <sup>(٢)</sup> للملك ثبوتا وبقاء ، وذلك لا يدل على أن انحياء مملوكه له .

وإذا ثبت أنه لا يملك الا المالىة كان الاعتقاق منه تصرفا فى ازالة ملك المالىة فيقبل التجزى ، لأن العبد من حيث أنه مال متجز كالنوب الا أنه اذا أزاله <sup>(٣)</sup> الى العبد - والعبد لا يملك نفسه - كان إسقاطا للمالية واسقاطها يوجب زوال الرق وثبوت العتق فكان فعله إسقاطا واعتقا بواسطة ازالة المالية على معنى أنه اذا تم ازالة الملك بطريق الإسقاط <sup>(٤)</sup> يعقبه

== وابن ماجه : ( ٨٤٤/٢ ) ، والدار قطنى : ( ١٢٣/٤ ) وما بعدها .

والنسائى : ( ٢٨١/٧ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ١/٢٤٦ ) من ( ب ) .

( ٢ ) فى ( د ، هـ ) : شرطى .

( ٣ ) أى ازال ملك المالية .

( ٤ ) أى إسقاط المالية .





(3) : ( + , - ) : .

(4) : : .

1/111 : . : . : .

(5) : : .

1/011 : .

1/011 : .

(1/011) .

1/001 : .

1/001 : .

(1) : .

(3) : .

1/001 : .

1/001 : .

1/001 : .

1/001 : .

1/001 : .

1/001 : .

(4) : .

1/001 : .

1/001 : .

1/001 : .

وهذا الرق ينافي مالكية المال لقيام المملوكية مالا حتى لا يملك العبد  
والمكاتب التسرى :

قوله ( وهذا <sup>(١)</sup> الرق ) : أى الرق الذى نحن فى بيان أحكامه .

وكانه احتراز بلفظ الاشارة عن النكاح فانه يسمى رقا ، ولا يمنع مالكية

المال .

(ينافى فى مالكية المال ) حتى لا يملك العبد شيئا من المال وان ملكه  
المولى ( لقيام المملوكية مالا ) يعنى مملوكيته من حيث المالية لا من حيث  
الانسانية ، فلا يتصور أن يكون مالكا من هذا الوجه ، لأن المالكية تنبى على  
القدرة والمملوكية تنبى عن العجز وهما متنافيان <sup>(٢)</sup> ، فلا يجتمعان بجهة  
واحدة فى حق شخص واحد .

فان قيل : يجوز أن يكون مملوكا من حيث انه مال مالكا للمال من حيث  
انه آدمى لا من حيث انه مال كما قلنا فى مالكية غير المال .

قلنا لو قيل بمالكية من حيث انه آدمى يلزم منه أن يكون المال مالكا  
للمال ، وذلك لا يجوز ، لان المالك مبتذل للمال والمال مبتذل ولا يجوز <sup>(٣)</sup>  
أن يكون المبتذل مبتذلا فى حالة واحدة ، بخلاف مالكية ماليس بمال ،  
لأن الضرورة داعية الى اثباتها . كذا فى بعض الشروح . ولا يخلو عن دها .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٤٦ / ب ) من ( ب ) .

( ٢ ) قال فى التلويح ( ١٧١ / ٢ ) : قيد المالكية والمملوكية بالمال ، لأنه  
لا تنافى بين المملوكية متعة وبين المالكية مالا وبالعكس .

وصورة السألة : اذا تزوج عبد حرة ، تكون الحرة تحت عبد مملوكية  
متعة ومالكا مالا . والعبد فى هذه الصورة مالك متعة ومملوك مالا للمولى .

انظر هامش مرآة الأصول ( ص / ٦١٣ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٦١ / ب ) من ( هـ ) .

فالأولى أن يتسك في هذا الحكم بالأجماع (١) (٢) .

فان قيل : ينبغي يجب أن لا ينفى بالرق أهلية ملك التصرف  
كما لا ينفى أهلية ملك المال لأن العبد ملوك للمولى تصرفا كما أنه ملوك له  
مالا .

قلنا : انه ملوك له تصرفا في نفسه بهما وتزويجا ، وقد فانت له أهلية  
هذا التصرف . فكان (٣) نائبا عن المولى متى باشره بأمره ، ولكنه لم يصر ملوكا  
من حيث التصرف في ذمة (٤) ، حتى أن المولى لا يملك الشراء بشئ يجب في  
ذمة عبده ابتداء فتبقى له الأهلية في ملك هذا التصرف ، كما أنه لما لم  
يصر ملوكا تصرفا عليه في الاقرار بالحدود والقصاص بغير مالكا لذلك التصرف  
كذا في مآذون المسوط . (٥)

واذا ثبت أن الرق يبطل مالكية المال لا تثبت الأحكام المبنية على الملك  
في حق الرقيق فلا يملك العبد والمكاتب التصرى وإن أذن لهما المولى بذلك  
كما لا يملكان الاعتراف ، لأنه من أحكام الملك كالاتفاق .

وقال مالك رحمه الله : يجوز لهما التصرى (٦) ، لأن ملك المتعصية

(١) ما بين المعقوفتين نقله صاحب قمر الاقمار في حاشيته على نور الأنوار

(س/٢٩٢) فقال : ولنعم ما قال صاحب التحقيق أن الأول حسن

أن يتسك في هذا الحكم بالأجماع .

(٢) آخر الورقة (٢٦٨/ب) من (أ) .

(٣) في (د ، هـ) وكان :

(٤) آخر الورقة (١٤٣/أ) من (د) .

(٥) انظر المسوط : (٢٥/٢-٣) .

(٦) انظر قول مالك في المدونة : (٢٠٦/٢) .

ولا يصح منهما حجة الاسلام لعدم أصل القدرة وهي المنافع البدنية ، لأنها للمولى إلا ما استثنى عليه من القرب البدنية .

يثبت بعقد النكاح أو الشراء<sup>(١)</sup> ، فإذا كان العبد أهلا لملك المتعة بالنكاح كان أهلا بالطريق الآخر ، لأن ملك المتعة الذي<sup>(٢)</sup> يثبت بالنكاح أقوى مما يثبت بالشراء .

والجواب ما<sup>(٣)</sup> بينا أن سببه وهو ملك الرقبة لا يثبت في حق العبد لعدم أهليته ، فكذا حكمه ، بخلاف النكاح ، ولا تأثير لأذن المولى في إثبات الأهلية إنما تأثيره في إسقاط حقه عند قيام أهلية العبد .

والسر به الأمة التي يوثقها بيثا وأعدتها للوطى ، فعلية من السرو وهو النكاح . ( يقال<sup>(٤)</sup> : تسررت جارية<sup>(٥)</sup> / وتسريت ، كما يقال : تظننت وتظنيت . وخص المكاتب بالذكر مع أن حكم الدبر كذلك<sup>(٦)</sup> ، لأنه<sup>(٧)</sup> صار أحق بمكاسبه لحريته يدا فيوهم ذلك جواز التسرى له فأزال الوهم بذكره .

قوله : ( ولا يصح منهما حجة الاسلام ) يعنى لما أبطل الرق مالكية المال لا يصح من العبد والمكاتب حجة الاسلام حتى لو حجا يقع نفلا ، وإن كان بأذن المولى<sup>(٨)</sup> ، لأن القدرة والاستطاعة من شرائط وجوب الحجج ،

( ١ ) في ( ب ) : والشراء .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١ / ١١٢ ) من ( ج ) .

( ٣ ) في ( ب ) : كما .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٤٧ ) من ( ب ) .

( ٦ ) أى المكاتب أى لا يملك التسرى .

( ٧ ) أى المكاتب .

( ٨ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

.....  
 ولا قدرة للرقيق أصلاً ، لأنها بمنافع البدن والمال ، والعبد لا يملك شيئاً منها ، أما المال فلما قلنا وأما المنافع فلأن المولى لما ملك رقبته كانت المنافع حادثة على ملكه ، لأن ملك الذات علة لملك الصفات فكانت منافعه للمولى .

وإذا عدت القدرة أصلاً لم يثبت الوجوب إلا ما (١) استثنى عليه أى على المولى فى سائر القرب البدنية من الصلاة والصوم ، فان القدرة التى يحصل بها الصوم الفرس والصلاة الفرس ليست (٢) للمولى بالاجتماع . والعبد فيها مبقى على أصل الحرية .

وإذا كان كذلك كان الحج المؤدى قبل ( وجود شرطه ) (٣) / (٤) نفلاً فلا ينوب عن الفرض .

بخلاف الفقير إذا حج ثم استغنى (٥) حيث جاز ما أدى عن الفرض لأن ملك (٦) المال ليس بشرط الوجوب لذاته فانما (٧) شرط للتمكن من الوصول إلى موضع الأداء فبأى طريق وصل إليه الفقير وجب عليه الأداء فكان (٨) أدائه (٩)

- 
- (١) فى (د) : فيها .  
 (٢) آخر الورقة (١/٢٦٢) من (هـ) .  
 (٣) ما بين المعقوفتين مطس فى (أ) .  
 (٤) آخر الورقة (١/٢٦٩) من (أ) .  
 (٥) أى صار غنياً .  
 (٦) الكلمة ساقطة من (ج) .  
 (٧) فى (د ، هـ) انما .  
 (٨) فى (هـ) : وكان . وساقطة من (د) .  
 (٩) فى (د) : وأدائه .

والرق لا ينافي مالكية غير المال وهو النكاح والدم والحياة .

حاصلا بمنافعه التي هي حقه فكان فرضا .

فأما منافع العبد فلمولاه وبإذن (١) المولى لا تخرج المنفعة عن ملكه فانما وقع أداؤه بما هو ملك غيره ، فلا يتأدى به الفرض ، كما لو أدى الكفارة بالمال لا يصح ، لأنها تتأدى بتمليك المال وهو للمولى لا لنفسه . وهذا بخلاف الجمعة إذا أداها بإذن المولى حيث تقع عن الفرض ، لأن الجمعة تؤدي في وقت الظهر خلفا عن الظهر ومنافعه لأداء الظهر مستثنى من حق المولى فكان أداؤه الجمعة بمنافع مملوكة له ، فجاز عن الفرض كذا في المبسوط . (٢)

قوله : ( والرق لا ينافي مالكية غير المال وهو النكاح والدم والحياة ) (٣) لأن الجهة مختلفة ، فإن العبد بالرق لم يصر مملوكا من حيث النكاح والدم والحياة ، فلم يستنع مالكيته لهذه الأشياء به (٤) .

فكان في حق هذه الأشياء يبقى على أصل الحرية ، لأنها من خواص الإنسانية ، والضرورة داعية إلى إثبات هذه المالكية أيضا ، لأن العبد مع صفة الرق أهل للحاجة إلى النكاح ، وإلى البقاء فيكون أهلا لقضائها وهو لا يملك الانتفاع (٥) بأمة المولى وطأ عند الحاجة كما يملك الانتفاع بمال مولاه أكلا وليس عند الحاجة ، وليست له أهلية ملك اليمين فإذن لا طريق له لدفع هذه الحاجة

(١) في (ج) : فبإذن .

(٢) انظر المبسوط .

(٣) انظر هذه المسألة في كشف الاسرار (٢٨٨/٤) المنار وحواشيه (ص/٩٥٨)

تيسير التحرير (٢٦٩/٢) التلويح على التوضيح (١٧١/٢) التقرير والتحرير (١٨١/٢) .

(٤) في (ب) : الأشياء به .

(٥) آخر الورقة (١١٧/ب) من (ج) .

.....  
 الا النكاح فتثبت له مالكية<sup>(١)</sup> النكاح وانما يوقف لفاذه منه على اذن المولى  
 دفعا للضرر عنه . فان النكاح مستلزم للسهر وفي اجباره بدون رضى المولى  
 اصرار به ، لأن السهر يتعلق برقة العبد اذا لم يوجد مال آخر يتعلق به ،  
 وماليتها<sup>(٢)</sup> حق المولى فلم يكن بد من اجازته .

الا ترى أن المولى لو أسقط حقه عن المالية بالاعتاق نفذ النكاح  
 الصادر من العبد بدون اجازته ولو أجاز بدون الاعتاق كان المالك للبضع  
 العبد دون المولى . ويشترط الشهود عند النكاح لا عند الاجازة ، فعرفنا  
 أن حكم النكاح يثبت للعبد ، وأنه هو المالك للنكاح دون المولى .

ولا يقال : أن المولى يملك اجباره على النكاح ، ولو كان العبد مالكا  
 للنكاح لا يملك المولى اجباره عليه .

لانا نقول : انما يملك اجباره تحصينا لملكه عن الزنا الذى هو سبب  
 الهلاك والنقصان لا لأنه مالك . ولهذا كان العبد هو المالك للبضع بعد  
 الاجبار دون المولى وهو المالك للطلاق الذى هو رفع النكاح فتثبت<sup>(٣)</sup> أنه هو  
 المالك للنكاح .

وكذا الدم والحياة ، لأنه محتاج الى البقاء ، ولا بقاء له الا بحياتهما<sup>(٤)</sup>  
 فتثبت له ملك الدم<sup>(٥)</sup> والحياة لأنه كما تثبت مالكية النكاح .

(١) آخر الورقة (٢٤٧/ب) من (ب) .

(٢) فى (ب) : ومالكيتها .

(٣) آخر الورقة (٢٦٢/ب) من (هـ) .

(٤) " " (٢٦٩/ب) من (أ) .

(٥) " " (١٤٣/ب) من (د) .

وينافى كمال الحال فى أهليه الكرامات الموضوعة للبشر فى الدنيا كالذمة والولاية والحل حتى أن ذمة ضعفت برقه فلم تحتل الدين بنفسها وضمت اليها الرقبه والكسب .

ولهذا لا يملك المولى اتلاف دمه إذ لا يملك له نفسه .

وصح اقرار العبد بالقصاص ، لأنه اقرار بأن ولى القصاص يستحق اراقة دمه وهو فى ذلك مثل الحر فكان (١) هذا اقرارا على نفسه لا على حق المولى فيصح ويؤخذ به فى الحال .

ويقتل الحر به (٢) ، لأنه يبقى على أصل الحرية فى حق الدم والحياة .

قوله : ( وينافى ) أى الرق ( كمال الحال فى أهلية الكرامات الموضوعة للبشر فى الدنيا ) .

وأحترز به عن الكرامات الموضوعة فى الآخرة فإن العبد يساوى الحرف فيها ، لأن أهليتها بالتقوى ولا رجحان للحر على العبد فى التقوى .

وانما ينافيه لأن كمال الحال فى الكرامات ينهى عن العز والشرف والرق ينهى عن الذل والهوان فلا بد من أن يكون بينهما تناف مثل الذمة

( ١ ) فى ( د ) : وكان .

( ٢ ) اختلف العلماء فى قتل الحر بالعبد .

فذهب الحنفية : الى قتل الحر بالعبد الا بعد نفسه .

وذهب مالك والشافعى وأحمد واسحق وابو ثور : الى عدم قتله به مطلقا .

وذهب النخعى والثورى وداود الطاهرى وابن أبى ليلى : الى أن

الحر يقتل بالعبد مطلقا سواء عده أو غيره .

انظر : الهداية ( ١٦٠ / ٤ ) ، القوانين الفقهية ( ) ، مغنى

المحتاج ( ٢٥ / ٤ ) ، بداية المجتهد ( ٣٩٨ / ٢ ) ، المنتقى للباجى

( ٢٢ / ٧ ) ، تفسير الجامع لاحكام القرآن ( ٣١٤ / ٥ ) ، تفسير ابن كثير

( ٣٦٩ / ١ ) ، كشاف القناع ( ٦١١ / ٥ ) ، المغنى ( ٦٥٨ / ٧ ) .



.....  
 فان الانسان بها يصير أهلا للايجاب والاستيجاب ويمتاز بها عن سائر  
 الحيوان فتكون كرامة .

والحل فان استفراش الحرائر وتوسعة طرق قضاء الشهوة على وجهه  
 لا يستلزم لحوق اثم وعلامة كرامة بلا شبهة ولهذا اتسع الحل فن حو النبي  
 عليه الصلاة والسلام الى التسع أو الى ما شاء لزيادة شرفه وكرامته على كافيه  
 الخلق .

والولاية فانها تنفذ القول على الغير شاء أو أبى ولا شك أن ذلك  
 كرامة لأنه من باب السلطنة .

ثم بين نقصان الأشياء الثلاثة بسبب الرق فقال (٢) حتى أن ذمته  
 أي ذمة الرقعي ضعفت بسبب رقه ، لأنه من حيث انه صار مالا<sup>(٣)</sup> بالرق صار  
 كانه لا ذمة له أصلا ، ومن حيث انه انسان مكلف لابد من أن يكون له ذمة .  
 فقلنا :<sup>(٤)</sup> بوجود أصل الذمة ، ولكنها ضعفت بالرق ، فلم تعتل الدين  
 أي لم تقو على تحمله بنفسها لضعفها ، حتى لا يمكن المطالبة به بدون انضمام  
 مالية الرقبة أو الكسب اليها ، إذ لا معنى لاحتمالها الدين الا صحة المطالبة ،  
 فاذا ضمت اليها مالية الرقبه أو الكسب تعلق الدين بها ، فيستوفى من الرقبة  
 والكسب كذمة الرقيق لما ضعفت بانعقاد سبب الإخرا ب وجب ضم الكسب اليها  
 لتعلق الدين بها .

(١) فن (هـ) : وإلى .

(٢) الكلمة ساقطه من (هـ) .

(٣) آخر الورقة (١/٢٤٨) من (ب) .

(٤) " " (١/١١٨) من (ج) .

وكذلك الحل يتنصف بالرق حتى انه ينكح العبد امرأتين وتطلق الأمـة  
ثنتين وتنصف العدة والقسم والحد .

وليس المراد من تعلق الدين بالكسب أن العبد يستسعى فيه ، بل المراد  
منه أن الكسب الموجود في يده يصرف الى الدين أولا ، فان لم ينف فيه ،  
أولم يكن له كسب تصرف مالية الرقبة اليه ، ولا تباع الرقبة بالدين ما بقى  
الكسب بالاجماع آله أشهر في الأسرار . (١)

الا أن يكون لا يمكن بيعه فيستسعى في الدين كالدبر والمكاتب ومعتق  
البعوض عند أبي حنيفة رحمه الله . (٢)

قوله ( وكذلك الحل ) أى كما ظهر أثر الرق في ضعف الذمة طهر أثره  
في تنصيف الحل الذى يمتنى عليه ملك النكاح ويصير المرء به أهلا له حتى  
لا ينكح العبد الا امرأتين / حرتين كانتا أو أمتين . (٣)

وقال مالك رحمه الله : له أن يتزوج أربعاً (٤) لأن الرق لا يؤثر في مالكية  
النكاح ومالا يؤثر فيه الرق فالحر والعبد فيه سواء ، كملك الطلاق وملك السدم

(١) انظر الأسرار الورقة

(٢) آخر الورقة (١/٢٧٠) من (أ) .

(٣) آخر الورقة (١/٢٦٣) من (هـ) .

(٤) اختلف الفقهاء في العبد هل يجل أن يتزوج أربعاً .

فذهب الحنفية والشافعية وأحمد : الى انه لا يجوز له أن يتزوج أكثر من  
اثنتين .

وذهب مالك : الى أن له أن يتزوج أربعاً .

انظر : الهداية (٢٤٠/٣) الدونة (٩٩/٢) حاشية الدسوقي (٢٥٢/٢)

الام (٤٦/٥) ، مغنى المحتاج (١٢٤/٢) ، الاوصاح لابن هبيرة

• (١/٢٤٤/٢)

في حق الاقرار<sup>(١)</sup> بالقـــــود .

وقلنا : ان الرق مؤثر في تنصيف ما كان متعددا في نفسه كالجلدات<sup>(٢)</sup> في الحدود وعدد الطلاق ، وأقراء العدة ، وذلك لأن استحقاق النعم بمصاف الانسانية ، وقد أثر الرق في نقصانها حتى انتصفت أهلية استحقاق النعم ، فلا بد من أن يؤثر في نقصان النعمة . والحل نعمة فلذلك أثر الرق في انتقاصه الى النصف كما دل عليه اشارة قوله تعالى : = ( فعليهـن نصف ما على الحصنات من العذاب )<sup>(٣)</sup> .

وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : ( لا يتزوج القيد أكثر من اثنتين )<sup>(٤)</sup> .

قوله : وتطلق الأمة اثنتين بمعنى سواء كان زوجها حرا أو عبدا<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) في ( د ) : الأحرار .

( ٢ ) في ( د ) : الحدات .

( ٣ ) سورة النساء آية ( ٢٥ ) .

( ٤ ) أثر عمر رضى الله عنه أخرجه الدار قطنى : ( ٣٠٨ / ٣ ) في النكاح بلفظ : ( ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقتين وتعتد الأمة حيضتين ، فان لم تحص فشهريين أو شهرا ونصف ) .

وأخرجه البيهقى في ( ٤٢٥ / ٧ ) .

( ٥ ) اختلف الفقهاء في عدد تطلقات الأمة اذا كان زوجها حرا أو عبدا الى قولين :

ذهب الحنفية وسفيان الثوري : الى أن طلاقها اثنتين .

وذهب مالك والشافعي وأحمد وابو ثور والليث : الى أنها تطلق ثلاث

اذا كان زوجها حرا واثنتين اذا كان زوجها عبدا .

فاعتبر الفريق الأول الطلاق بالنساء ، واعتبر الفريق الثانى الطلاق

بالرحال . =

.....

---

لأن الرق كما أثر في تصنيف حل الرجل أثر في تصنيف حل المرأة وهو ما صارت المرأة به محل النكاح ، لأن الحل نعمة في جانبها كما هو نعمة في جانب الرجل ، لأنه سبب للسكن والازدواج وتحصين النفس وتحصيل الولد والمرأة تحتاج الى هذه الأمور كالرجل وسبب لحصول <sup>(١)</sup> المهر ووجوب النفقة الدارة <sup>(٢)</sup> ، وهما يختصان بها ، فكان الحل نعمة في حقها بالطريق الأول .

فكما يتنصف حل الرجل بالرق يتنصف حلها بالرق أيضا ، والطلاق مشروع لتفويت هذا الحل فمتى كان حل المرأة أزيد كان محلبة الطلاق في حقها أوسع ، وعلى العكس بالعكس كمن ملك عديدين فانه ملك اعتاقين ، ومن ملك هذا واحدا ، ملك اعتاقا <sup>(٣)</sup> / واحدا .

ولما كان حل الأمة على النصف من حل الحرة - ( كما ان حل العبد على النصف من حل الحر ) <sup>(٤)</sup> فانه ينصف ما يفوت به حل الحرة وهو تطبيقه ونصف الا أن الطلاق الواحد لا يتجزى فكل <sup>(٥)</sup> وصار ما يفوت به حل الأمة طلاقين .

---

== انظر المسألة في : اختلاف العلماء ( ص ١٣٩ ) ، الهداية ( ٣ / ٤٩٢ )

بداية المجتهد ( ٢ / ٦٢ ) ، المذهب ( ٢ / ١٠٤ ) ، المقنع ( ٣ / ١٥٦ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٤٨ / ب ) من ( ب ) .

( ٢ ) الكلمة لم ترد في ( د ، هـ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١١٨ / ب ) من ( ج ) .

( ٤ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ب ) .

( ٥ ) في ( د ) : فكما .

ويؤيد ما ذكرنا .

قوله عليه الصلاة والسلام " طلاق الأمة شتان وعدتها حيضتان " (١) وتنتصف  
العدة لأنها نعمة من حلق النساء لما فيها من تعظيم ملك النكاح (٢) فيؤثر  
الروى في تنصيفها كما أثر في تنصيف الطلاق فكانت عدة الأمة حيضتين ،  
وكان ينهض (٣) ان يكون (٤) حيضه ونصفا ، لكن (٥) الحيضة الواحدة لا تقبل  
التنصيف فتتكمّل ولا تسقط لأن جانب الوجود راجح على جانب العدم والاحتياط  
فيه أيضا .

والقسم حتى كان للأمة الثلث من القسم وللحرة الثلثان ، لأنه نعمة منية  
على الحل فتنتصف بالروى كالحل . وقد روى أنه عليه الصلاة والسلام :  
" للحرّة يومان من القسم وللأمة يوم " (٦)

(١) الحديث أخرجه ابوداؤد في (٦٣٩/٢ - ٦٤٠) في الطلاق ، باب في  
سنة طلاق العبد حديث ٢١٨٩ . وقال ابوداؤد : وهو حديث مجهول .  
وأخرجه الترمذى في (٤٨٨/٣) في الطلاق ، باب ما جاء في طلاق الأمة  
حديث ١١٨٢ وقال الترمذى : حديث غريب لا نعرفه مرفوعا الا من حديث  
مظاهر بن اسلم ، ومظاهر لا يعرف في العلم غير هذا الحديث .  
وأخرجه ابن ماجه في (٦٧٢/١) في الطلاق ، باب ما جاء في طلاق الأمة  
وعدها حديث ٢٠٧٩ ، ٢٠٨٠ .

(٢) الكلمة مطبوعة في (أ) .

(٣) آخر الورقة (٢٧٠/ب) من (أ) .

(٤) آخر الورقة (١/١٤٤) من (د) .

(٥) في (د) : لأن .

(٦) أخرجه البيهقي : (٩٩/٢ - ٣٠٠) من حديث سليمان بن يسار .

قال السنة أن الحرّة ان اقامت على ضرار فلها يومان وللأمة يوم " ==

قوله : ( والى ) انما تنصفت الحدود فى حق العبد والأمة ، لأن تغلظ العقوبة بتغلظ الجناية وتغلظ الجناية بتوافر<sup>(١)</sup> النعم ، فان النعمة لما كملت فى حق شخص كانت جنايته على حق الضمم أعظم من جنايته من لم تكمل النعمة فى حقه .

والدليل عليه : أن النعمة لما كملت فى حق المحصن باستيفاء حظه من الحرية المنكوحة كانت جناية الزنا منه أظلم حتى استحق الرجم .

ولما كملت النعمة فى حق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم — بتشرفهم بمصاحبتهم كان شرع العقوبة فى تقدير الجناية ضعف العقوبة المشروعة فى حق غيرهم كما قال الله تعالى : « يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين » . (٢)

ولما أثر الروى فى تنصيف النعم فى حق العبد والأمة كما بينا أثر ففى تنصيف العقوبة أيضا قال الله تعالى : « فعملهن نصف ما على المحصنات من العذاب » . (٣)

== رواه ابو نعيم فى المعرفة مرفوعا . لكن فى اسناده على بن قرين . قال الذهبى : كذبه غير واحد .

وقال ابن حجر : روى ذلك عن على فاعتضد به المرسل .

انظر تلخيص الحبير ( ٢٠٢/٣ ) وميزان الاعتدال ( ١٥١/٣ ) .

رواه الدارقطنى فى ( ٢٨٤/٣ - ٢٨٥ ) عن على مرفوعا .

قال فى التعليق المغنى ( ٢٨٥/٣ ) : رواه ابن ابى شيبه وعبد الرزاق

فى مصنفيهما والبيهقى فى سننه . وفيه المنهال بن عمرو ، فيه مقال .

واسناد آخر فيه عباد الأسدى . قال فى التتقيق : قال البخارى : فيه

نظر . وحكى ابن الجوزى عن ابن المدينى أنه ضعفه . أهـ من التعليق المغنى .

( ١ ) آخر الورق ( ٢٦٣/ب ) من ( هـ ) .

( ٢ ) سورة الأحزاب آية ٣٠ / .

( ٣ ) سورة النساء آية ٢٥ / .

وانتصفت قيمة نفسه ، لأنه أهل للتصرف في المال واستحقاق اليد عليه دون ملكه فوجب نقصان بدل دية عن الدية لنقصان في أحد ضربي المالكية كما تنتصف الدية بالأثوثة لعدم أحدهما .

وبناءً على الحد الذي يمكن تنصيفه ، فأما فيما لا يمكن فيتكمّل كالقطع في السرقة فإن الحر والعبد فيه سواء .

قوله : ( وانتصفت قيمة نفسه <sup>(١)</sup> ) الى ... آخره .

ولما نافي الروي كمال الحال انتقصت قيمة نفس العبد عن قيمة نفس الحر ، حتى إذا قتل العبد خطأ وجبت على عاقله الجاني قيمته ولا تزيد على عشرة آلاف درهم بل تنقص منها عشرة دراهم وإن كانت قيمته عشرين ألفاً أو أكثر .

وعند أبي يوسف والشافعي رحمهما الله يجب قيمته على الجاني لا على العاقل بالغة ما بلغت <sup>(٢)</sup> ، لأن معنى المالية في العبد راجح على معنى النفس في هذا الباب . يدلّل أن القيمة إذا انتقصت عن الدية تجب القيمة وإن هذا الضمان يجب للمولى وملكه في العبد ملك مال وإذا كان الواجب بدل المالية يجب تقديره بالقيمة بالغة ما بلغت كما في الغصب .

( ١ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٤٩ ) من ( ب ) .

( ٢ ) اختلاف الفقهاء في دية العبد إذا قتل خطأ .

فذهب أبو حنيفة ومحمد : الى ما ذكره المؤلف .

وذهب الجمهور وأبو يوسف من الحنفية : الى أن الواجب القيمة وإن زادت على دية الحر .

انظر : الهداية ( ٣٥٤ / ١٠ ) حاشية الدسوقي ( ٢٣٨ / ٤ ) ، وبداية

المجتهد ( ٤١٤ / ٢ ) ، والمهذب ( ٢١١ / ٢ ) ، ومغنى المحتاج ( ٧٩٠ / ٤ )

والمغنى ( ٦٨٢ / ٧ ) والفتاوى لابن تيمية ( ١٦٥ / ٢٤ ) .

.....

---

ونحن نقول اعتبار /<sup>(١)</sup> معنى النفسية أولى من اعتبار معنى المالية لأنها أصل ، والمالية قائمة بها فان النفسية لو زالت بالموت لم تبقى المالمية ، ولو زالت المالية بالاعتاق بقيت النفسية .

ولهذا كان المعتبر في ايجاب القصاص والكفارة معنى النفسية منه /<sup>(٢)</sup> دون المالمية ، فكذا في ايجاب المال .

ثم ايجاب الضمان بمعنى النفسية لاطهار خطر المحل وخطره باعتبار صفة المالكية ، لأن كمال حال الانسان في الأصالة ينتهي بكمال المالكية وتتام<sup>(٣)</sup> المالكية بالحرية والذكورة فبالحرية<sup>(٤)</sup> يثبت مالكية المال وبالذكورة يثبت مالكية النكاح ، وقد انتقضت مالكية العبد بالرق فانه ينافي مالكية المال فلا بد من أن ينتقض بدله كما انتقضت دية الأنثى عن دية الرجل بصفة الأنوثة التي توجب نقصانا في المالكية .

الا ان الرق ينقص أحد ضربى المالكية وهما مالكية المال ، ومالكية النكاح ولا يعد مهرا ، لأن العبد في مالكية النكاح مثل الحر ، ومالكية المال لم تنزل عنه بالكلية ، فانها تثبت /<sup>(٥)</sup> بأمرين ملك الرقبه وملك التصرف .

وأقوى الأمرين ملك التصرف ، لأن الغرض المتعلق بالمالكية وهو الانتفاع

---

(١) آخر الورقة (١/١١٩) من (ج) .

(٢) " " (١/٢٧١) من (أ) .

(٣) في (ب) و (ج) : كمال .

(٤) في (ب) : بالحرية .

(٥) آخر الورقة (١/٢٦٤) من (هـ) .



.....

---

بالمك يحصل به ملك الرقبة وسيلة اليه ، والعبد وان لم يبق أهلا لملك الرقبة هو أهل للتصرف في المال الذي هو أصل وأهل لاستحقاق اليد على المال ، لأنه مع صفة الرقبة لأهل الحاجة ، فيكون أهلا لقضاءها وأدنى طرق قضاء الحاجة ملك اليد .

ألا ترى أن الماذون استحق اليد على كسبه كالمكاتب ، ولهذا يتعلق الدين بكسبه الذي في يده إلا أن يد المكاتب لازمه ويده غير لازمة . كالأجاره (١) مع العارية (٢) .

وكذا لو أودع العبد مالا غيره (٣) لا يملك المولى الاسترداد من المودع ماذونا (٤) كان العبد أو محبوسا . كذا في عامة شروح الجامع الصغير فوجب القول بنقصان في ديته لا بالتنصيف .

فأما بالأنوث فينعدم أحد ضربي المالكية ، وهو مالكية النكاح فانهـ وان ملكت المال رقبه وتصرفا ويذا لا تطك النكاح ، بل هي ملوكة فيه فلزوال إحدى (٥) المالكتين ، بالكيفية وجب تنصيف ديته .

---

(١) الاجارة لغة : اسم للأجرة ، وهي كراه الأجير . وقد أجره اذا اعطاه أجرته .

واصطلاحا : عقد على المنافع بعوض . انظر الباب شرح الكتاب ٨٢/٢ .  
(٢) الاعارة لغة : وهي اعارة الشيء .

وشرعا : تملك المنافع بهغير عوض . انظر الباب شرح الكتاب (٢٠١/٢) .  
(٣) من (ج) : لغيره .

(٤) آخر الورقة (٢٤٩/ب) من (ب) .

(٥) في (ب ، ج) : أحد .

.....

---

وسا ذكرنا خرج الجواب عما يقال يجب على هذا التخرج أن ينتقص دية العبد عن دية الحر بمقدار الربح لانقص مالكيته عن مالكية الحر بالربح لأننا قد بينا أن مالكية اليد والتصرف أقوى من مالكية الرقبة فلا يمكن فسخ التنصيص اعتبار الربح بل ينقص ماله خطر في الشرع وهو عشرة دراهم ، لأنها أقل ما يستولى به على الحرية استماتها ، وأقل ما يستحق به قطع اليد المحترمة التي لها حكم نصف البدن في بعض الأحكام . (١)

وتأيد ما ذكرنا بقول ابن مسعود رضي الله عنه : " لا يبلغ قيمة العبد دية الحر وينقص منها عشرة دراهم " (٢) / ومثل هذا الأثر في حكم السبع من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فان قيل : لا نسلم أن / مالكية النكاح كاملة في للعبد بل هي /  
ناقصة لوجهين :

أحدهما توقفها على اذن المولى بخلاف الحر .

والثاني اقتصارها على امرأتين بخلاف الحر حيث تجاوزت مالكيته الى الأربع .

---

( ١ ) الكلمة مطبوعة في ( أ ) .

( ٢ ) هذا الأثر عن ابن مسعود لم اشر عليه .

وقال ابن حجر في الدراية تخرج احاديث الهداية ( ٢٨٢ / ٢ ) : قوله روى عن ابن عباس انه يقتص من العبد اذا بلغت الدية عشرة آلاف ( قال ابن حجر لم أجده .

ولكن روى هذا الأثر عن ابراهيم النخعي وعن الشعبي .

قال ابن حجر : وروى عبد الرزاق وابن ابي شيبه عن ابراهيم وعن الشعبي : ( لا يبلغ بدية العبد دية الحر ) أهـ .

وأخرجه ابو يوسف في كتاب الآثار ( ص / ٢١٨ ) عن ابراهيم أنه قال الايلع بالعبد دية الحر ، وذلك لاتجد عبدا أبدا الا وفي الأحرار خير منه ( أهـ .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٧١ / ل ) من أ ( ٤ ) آخر الورقة ( ١١٩ / ب ) من ( هـ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ١٤٤ / ب ) من ( د ) .

قلنا : التوقف على الاذن لا يدل على النقصان كما في حق الصبي ، فان مالكيته كاملة مع توقفها على اذن الولي (١) ، وذلك لأن التوقف لدفع الضرر عن المولى أو عن الصبي لا لثبوت المالكية ، فلا يدل على نقصانها .

وكذا تنصيف عدد الأنكحة في حق العبد ليس لنقصان المالكية ولكن لتنصيف الحل ، فان مالكيته فيها ملك من النكاح مثل مالكية الحر بلا نقصان .

وأما الجواب عن استدلالهم بما اذا انتقصت قيمة المقتول عن دية الحر فهو أن الضمان ضمان الدم في قليل القيمة أيضا . ولهذا يجرى (٢) فيه الفسامة وتتحملة (٣) العاقلة الا أن الموجب لنقصان دمه صيرورته مالا - النى (٤) انتقصت بها مالكيته - فما دام يمكننا نقص دمه باعتبار قيمته مالا نقصنا بذلك السبب الذى انتقص (٥) به وهو المالية ، ويكون ذلك الناقص بسبب الاعتبار بالمال بدل دمه لا يدل ماليت ، واذا لم يمكن اثبات النقصان بالاعتبار مالا بأن ازدادت قيمة الماله على دية الحر وجب النقص شرعا ، لكن يقدّر له حادير كما بينا .

ووجوب الضمان للمولى لا يدل على أنه بدل المالية ، لأن النقصان وجب للمولى أيضا ، وهو بدل النفس بالاجماع بل الضمان يجب للعبد ، وله - هذا يقضى دين العبد من بدل دمه ، ولكن العبد (٦) لا يصلح مستحقا للمال فيستوفيه المولى الذى هو أولى الناس به كما يستوفى القصاص .

(١) في (ب، ج) المولى وهو خطأ ، لأن المولى هو السيد .

(٢) في (ج) : تجرى .

(٣) في (ب) : ويتحمل .

(٤) آخر الورقة (٢٦٤/ب) من (هـ) .

(٥) في (ب، ج) : انتقصت .

(٦) آخر الورقة (١/٢٥٠) من (ب) .

وهذا عندنا أن المأذون يتصرف لنفسه ويجب له الحكم الأصلي للتصرف وهو اليد .

قوله : وهذا عندنا أي كون العبد أهلا للتصرف في المــــال ولاستحقاق اليد عليه مذهبنا .

فإن المأذون يتصرف لنفسه بطريق الأمانة لا بطريق النيابة ويثبت له الحكم الأصلي وهو اليد على اكسابه فكان الأذن فك الحجر الثابت بالسرق ورفعاً للمانع من التصرف حكماً .

وأثبت اليد للعبد في كسبه بمنزلة الكتابة إلا أن اليد الثابتة بالأذن غير لازمة لخلو الأذن عن العوض واليد الثابتة بالكتابة لازمة ، ( لأنها بعوض ) (١) كالمالك المستفاد بالهبة مع الاستفاد بالبيع .

وعند الشافعي رحمه الله هو ليس بأهل للتصرف بنفسه ولا لاستحقاق اليد ولكنه يستفيد التصرف واليد بالأذن من المولى ، فهو يتصرف للمولى بطريق النيابة كالوكيل (٢) يتصرف للموكل ويده في الاكساب يد نيابة بمنزلة يد المودع .

ويستثنى عليه أن الأذن في نوع من التجارة يكون أذننا في الأنواع كلها عندنا . (٣)

(١) ما بين المعقوفتين مطبوع في (١) .

(٢) آخر الورقة (١/٢٧٢) من (١) .

(٣) انظر الهداية (٢٨٧/٩ - ٢٨٨) واللباب شرح الكتاب (٢٢٣/٢) قال : فإن أذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وقال زفر والشافعي لا يكون مأذوناً إلا في ذلك النوع .

.....

---

وعند الشافعى رحمه الله لا يكون كذلك .

وان الاذن لم يقبل التوقيت عندنا (١) حتى لو اذن لعبد شهرًا أو سنة كان مآذونا أبدا الى أن يحجر عليه ، لأن هذا اسقاط الحر والاسقاط لا يقبل التوقيت وعندنا يحتل أن يقبل التوقيت .

احتج الشافعى رحمه الله بأن المقصود من التصرف حكمة ، وهو الملك وانه يحصل للمولى لا للعبد ، لانه بالرق خرج من أن يكون أهلا للملك وإذا لم يكن أهلا للملك الذى هو المقصود من التصرف لم (٢) يكن أهلا لسببه وهو التصرف ، لأنه شرع لحكمة لا لذاته فلا ينفصل عنه ، وإذا لم يكن أهلا للتصرف بنفسه لم يكن أهلا (٣) لاستحقاق اليد أيضا ، لأن اليد لا تستفاد الا بملك التصرف ، أو بملك الرقبة وقد عدم الأمران في حقه ، وإذا ثبت أنه ليس بأهل للتصرف بنفسه كان تصرف بعد الاذن وافعا للمولى بطريق النيابة كتصرف الوكيل فيقتصر على ما وقع الاذن فيه ، ولا يثبت له عموم التصرف الا (٤) بالتفويض .

ونحن نقول : ان التصرف كلام معتبر جعل سببا لحكم شرعا . ومحلله له صالحه لالتزام الدين واعتبار الكلام بصدوره عن الأهل .

وأهلية التكلم للعبد غير سافطة بالاجماع ، لأنها تثبت بالعقل وهو لا يحتل بالرق .

---

(١) انظر الهداية (٢٨٣/٩) .

(٢) في (د) : ولم .

(٣) آخر الورقة (١/١٢٠) من (ج) .

(٤) " " (١/٢٦٥) من (هـ) .

ولهذا صح توكله وقبلت رواياته في الدين واخباراته في البيانات .

وكذا الذمة ملوكة للعبد لا للمولى لأنها عبارة عن وصف في الشخص يصير به أهلا للايجاب والاستيجاب كما بينا ، والعبد من هذا الوجه لم يصير ملوكا للمولى .

ولهذا بقي مخاطبا بحقوق الله تعالى ويصح اقراره بالحدود والقصاص ولو أراد المولى أن يتصرف في ذمته بأن يشتري شيئا على ان الثمن /<sup>(١)</sup> نفس ذمته لا يقدر عليه ولو كانت ملوكة للمولى لقدر عليه وقابله للدين أيضا .

بدليل ثبوت دين الاستهلاك في ذمته .

وبدليل أن العبد المحجور لو أقر على نفسه بالدين صح الاقرار ووجب الدين في ذمته حتى لو كفل به انسان يصح ويؤخذ به في الحال وان كان يؤخذ العبد يؤخذ به بعد العتق . وهذا لأن صلاحية الذمة لالتزام الديون من كرامات البشر ، وبالق لم يخرج من ان يكون من البشر . واذ كان كذلك بقي العبد أهلا للتصرف وكان<sup>(٢)</sup> أصلا في حكم التصرف الذي هو أمر أصلي مقصود منه وهو ملك اليد ، وكان عاملا في التصرف لنفسه<sup>(٣)</sup> / لثبوت حكمه الأصلي .<sup>(٤)</sup>

ولهذا لا يرجع على المولى بما لحقه من الديون ولو كان نائبا لرجع عليه

كالوكيل يرجع على الموكل .<sup>(٥)</sup>

(١) آخر الورقة (٢٥٠/ب) من (ب) .

(٢) في (ب ، ج) : فكان .

(٣) في (د ، هـ) : بنفسه .

(٤) آخر الورقة (١٤٥/أ) من (د) .

(٥) " " (٢٧٢/ب) من (أ) .

والمولى يخلفه فيما هو من الزوائد وهو الملك المبرور للتوصل الى الهد .

والمولى يخلفه أى العبد فيما هو من الزوائد : وهو ملك الرقبة لعدم أهلية العبد له كالمكاتب إلا أنه قبل الإذن كان ممنوعاً عن التصرف . لحق المولى مع قيام الأهلية ، لأن الدين إذا وجب فى الذمة يتعلّق بطالیه الرقبة والكسب استيفاءً ، وهما ملك المولى ، فلا يتحقق الاستيفاء بدون رضاه . فإذا أذن فقد رضى بسقوط حقه فكان الإذن فكا للحجـنـر كالكتابه فلا يقبل التخصـص بنوع دون نوع .

فان قيل : لو كان العبد متصرفاً لنفسه وكان (١) حكمه واقعاً له لكـسـان ينبغى أن ينفذ تصرف العبد المحجور فيما اذا اشترى شيئاً ثم اعتق لسقوط حق المولى كما لو تزوج ثم اعتق وكما لو باع الرهن الرهن ثم افتكه ينفذ النكاح والبيع لسقوط حق المولى والعترتهن ولما لم ينفذ علم أنه نائب حسن المولى فى التصرف .

قلنا : العبد وان كان متصرفاً لنفسه يقع ملك الرقبة لمولاه فلما أنقصد التصرف موجبا الملك للمولى لا يمكن تنفيذه على العبد بعد العتق عند زوال المانع من ثبوت الملك له ، لأن التصرف متى وقع للجهة لا ينفذ للجهة (٢) أخرى .

بخلاف النكاح (٣) لأنه ينفذ على (٤) الوجه الذى توقف اذ الملك

(١) فى (ب) : فكان .

(٢) آخر الورقة (١٢٠/ب) من (ج) .

(٣) " " (٢٦٥/ب) من (هـ) .

(٤) فى (د) : عن .

واقع للعبد فيه وكذا في الرهن يكون الملك في الثمن للراهن فيمكن  
تنفيذهما عند زوال المانع من غير تغيير .

وأعلم : أن لشائخنا رحمهم الله في ثبوت الملك للمولى طريقين :  
أحدهما أن ملك اليد بالتصرف يقع للعبد وملك الرقبة للمولى ابتداءً  
والعبد مع هذا عامل لنفسه ، لأن عمل الإنسان متى دار بين أن يقع  
له وبين أن يقع لغيره كان واقعاً له ، كالمكاتب لما كان كسبه للسيد من  
وجهه ولنفسه من وجهه لم يجعل نائباً عن المولى ، بل هو عامل لنفسه ،  
فكذا هذا .

والثاني أن ملك الرقبة لا يقع للمولى حكماً للتصرف ، لأنه ينعقد للعبد  
فيكون حكمه له ، لأنه نتيجة تصرفه إلا أنه لما لم يبق أهلاً للملك تعذر  
الايقاع له فاستحقه <sup>(١)</sup> المولى لا بالتصرف ولكن بطريق الخلافة عن العبد لأنه  
أقرب الناس إليه <sup>(٢)</sup> ، لقيام ملكه في الرقبة .

ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله : دين العبد يمتنع ملك المولى فسي  
كسبه لأن المولى إنما يتلقى الملك من جهة العبد كالوارث مع الميراث فثبت  
أن المولى يملك اكسابه بسبب ملكه في رقبة لا يتصرف <sup>(٣)</sup> العبد .

وانما جعله من الزوائد ، لأنه شرع وسيلة إلى ملك اليد الذي هو المقصود  
والممكن من الانتفاع والوسائل غير مقصوده <sup>(٤)</sup> / بل هي من الزوائد .

(١) آخر الورقة (١/٢٥١) من (ب) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٣) الكلمة مطسطة في (أ) .

(٤) آخر الورقة (١/٢٧٣) من (أ) .



ولهذا جعلنا العبد في حكم الطك وفي بقاء الاذن كالكوكيل في مسائل مرض المولى وفي عامة مسائل المأذون .

قوله : ( ولهذا ) أى ولأن الطك لا يثبت للعبد بل للمولى (١) يخلفه فيه وأن الأذن غير لازم جعلنا العبد في حكم الطك وفي حكم بقاء الاذن كالكوكيل وان كان هو أصيلا في نفس التصرف وثبوت ملك اليد <sup>للك</sup> لأنه لما لم يكن أهلا لملك الرقبة حتى وقع الطك (٢) للمولى كان (٣) هو كالكوكيل ، والمولى كالموكل حتى ثبت الملك له .

ولما كان للمولى حق الحجر عليه بعد الاذن بدون رضاه كما كان للموكل عزل الوكيل بدون رضاه ، كان العبد المأذون له في حكم بقاء الاذن بمنزلة الوكيل أيضا بخلاف المكاتب ، فان المولى لا يملك عزله بدون تعجزه نفسه فلم يمكن جعله بمنزلة الوكيل في حكم بقاء الكتابه .

وقوله : في مسائل مرض المولى متعلق بقوله في حكم الملك .

وقوله : وعامة مسائل المأذون أن أكثرها متعلق <sup>(٤)</sup> ببقاء

الاذن أن جعلناه في حكم الطك في مسائل مرض المولى وفي حق بقاء الاذن في عامة مسائل المأذون كالكوكيل .

(١) في ( د ، هـ ) : للمولى .

(٢) في ( هـ ) : فيه للمولى .

(٣) في ( د ) : كما .

(٤) في ( جـ ) : في عامة .

(٥) ما بين المعقوفتين لم يرد في ( ب ) .

فمن أمثلة القسم الأول ما إذا آذن لعبده . في التجارة ثم مرض المولى ،  
فباع العبد بعض ما كان في يده من تجارته ، أو اشترى شيئاً وحايى (١) في  
ذلك بفنٍ فاحش أو يسير ثم مات المولى ( ولا مال له غير العبد ) فجميع (٢)  
ما فعل العبد جائز عند أبي حنيفة رحمه الله / (٣) من ثلث مال (٤) المولى (٥) ،  
لأن الطلک لما كان واقعاً للمولى كما كان واقعاً للموكل في تصرف الوكيل ،  
يتغير تصرف العبد بمرض المولى لتعلق حق ورثته بملكه كما يتغير تصرف  
الوكيل بمرض الموكل وصار (٦) كما إذا باشره المولى بنفسه لاستدانت الأذن بعد  
مرضه فيعتبر من الثلث .

وكذا الحكم عندهما (٧) في المحاباة بفنٍ يسير (٨) ، فأما المحاباة بفنٍ  
فاحش (٩) / فباطلة (١٠) وإن كانت (١١) يخرج من ثلث المال لأن الماذون عندهما

(١) المحاباة في المرض : هي أن يعاوض بماله ، ويسمع لمن عاوضه ببعض  
عوضه . انظر المغنى (٩٢/٦) .

(٢) ما بين المعقوفتين من (ج) .

(٣) آخر الورقة (٦/٢٦٦) من (هـ) .

(٤) في (هـ) : المال .

(٥) الكلمة ساقطه من (هـ) .

(٦) في (د) : وصار .

(٧) أي أبي يوسف ومحمد .

(٨) وذلك لأن الفن اليسير يتعذر الاحتراز عنه .

(٩) هما يقولان أن البيع بالفن الفاحش منه بمنزلة التبرع ، حتى اعتبر من  
المرضى من ثلث ماله ، فلا ينتظمه الأذن كالأهبة ، وأبو حنيفة يقول :  
إنه تجارة والعبد متصرف بأهلية نفسه فصار كالحر .

راجع الهداية (٢٨٥/٩ - ٢٨٦) .

(١٠) آخر الورقة (١/١٢١) من (ج) .

(١١) في (د) : فباطلة .

(١٢) في (د ، هـ) : كان .

لا يملك هذه المحابة حتى لو باشرها في صحة المولى كانت باطلة .

ولو كان الذي حابه مريض ورثة المولى كانت المحابة باطلة لأن مباشرة العبد كمباشرة المولى والمريض لا يملك المحابة في شيء مع وراثته .

ولو أقر المأذون في مرس مولا بدين أو غصب أو دية قائمة أو مستهلكة أو غيرها من ديون التجارة وعلى المولى دين ثبت في صحته بدين بدين الصحة من تركته ومن رقبة العبد وكسبه فان فضل من رقبته وكسبه شيء فهو للذي أقر له العبد لأن رقبته وكسبه ملك المولى <sup>(١)</sup> فاقراره فيه كإقرار المولى ولو أقر المولى كان دين الصحة مقدما فهذا <sup>(٢)</sup> مثله <sup>(٣)</sup> / <sup>(٤)</sup> .

ففي هذه المسائل وأمثالها جعل المأذون فيها يرجع الى الملك كالوكيل والمولى بمنزلة الموكل حتى أعتبر مرضه في هذه التصرفات ولم يعتبر صحة العبد <sup>(٥)</sup> / .

ومن أمثلة القسم الثاني : أن العبد المأذون اذا آذن لعبد ففى التجارة فحجر المولى الأول لا ينحجر الثاني كالوكيل اذا وكل وقد قال له الموكل : اعمل برأيك ، لا ينعزل بعزل الأول .

ولو مات المولى صار محجورين كما لو مات الموكل صار معزولين .

( ١ ) آخر الورقة ( ١٤٥ / ب ) من ( د ) .

( ٢ ) في ( د ) : فهذه .

( ٣ ) راجع هذه المسألة في الهداية ( ٢٨٩ / ٩ - ٢٩٠ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٥١ / ب ) من ( ب ) .

( ٥ ) " " ( ٢٧٣ / ب ) من ( ج ) .

والرق لا يؤثر في عصمة الدم وانما يؤثر في قيمته وانما العصمة بالايमान والدار والعبد فيه مثل الحر .

( ١ ) ويشترط العلم للمأذون بالحجر لصحته كما يشترط علم الوكيل بالعزل ( ١ ) .

ولو أخرج المأذون من ملكه لم يبق للعبد ولاية أن يقبض شيئاً مما كان على غيره وقت الاذن كالوكيل بالبيع ليس له ولاية قبض الثمن بعد العزل .  
ولو أذن لعبد في التجارة ثم جن المولى جنونا مطبقاً أو ارتد والعيان بالله تعالى وقتل فيه أو لحق بدار الحرب صار العبد محجوراً ( ٢ ) كالوكيل يصير معزولاً ( ٣ ) ففي هذه المسائل ونظائرها جعل العبد كالوكيل في حال بقاء الاذن .

قوله : ( والرق لا يؤثر في عصمة الدم ( ٤ ) الى آخره ) .

عصمة الدم وهي حرمة تعرضه بالاتلاف حقاً له ولصاحب الشرع - على

نوعين :

موشة : وهي التي توجب الاثم على تقدير التعرض للدم ، ولا توجب

الضمان أصلاً .

( ١ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) .

( ٢ ) انظر مسألة حجر المأذون في اللباب شرح الكتاب ( ٢٢٥ / ٢ ) .

( ٣ ) ومسألة عزل الوكيل في اللباب شرح الكتاب ( ١٤٦ / ٢ ) .

( ٤ ) انظر هذه المسألة في تيسير التحرير ( ٢٢٥ / ٢ ) ، كشف الاسرار

( ٣٠٠ / ٤ ) ، والناس شرح الحساس ( ١٠٤ / ٢ ) ، وفتح الغفار

( ٩٤ / ٣ ) ، والمنار وحواشيه ( ص / ٩٥٨ ) ، والتلويح ( ١٧٣ / ٢ ) ،

ونور الانوار مع حاشيته قمر الاقمار ( ص / ٢٩٣ ) ، والمغنى للخبازي

( ص / ٣٧٧ ) ، والنظامي شرح الحساس ( ص / ١٥٠ ) .

ومقومة : وهي التي توجب الاثم والضمان جميعها على تقدير التعرض  
ثم ان كان التعرض عددا فالضمان هو القصاص وان كان خطأ فالدية .  
والاثم يرتفع في العصمتين بالكفارة ان كان القتل خطأ ، وبالتوبة  
والاستغفار ان كان عددا فالرق لا يؤثر في عصمة الدم مؤثمة <sup>(١)</sup> كانت أو مقومة  
بالاسقاط والتفويض .

وانما يؤثر في قيمته : أي قيمة الدم جواب عما يقال : كيف لا يؤثر  
الرق في عشة الدم وقد انتقصت قيمته <sup>(٢)</sup> الواجبه بسبب العصمة بالرق .  
فقال : أثره في تنقيص القيمة لما بينا لا في العصمة المؤثمة تثبتت  
بالايمان ، والمقومة تثبت بدار الايمان أي بالاحراز بها .

والعبد فيه أي في كل واحد من الأمرين مثل الحر بلا نقصان أما فسخ  
الايمان فظاهر وأما في الاحراز بالدار فلانه يتم بعدم وجوده حقيقة بما يوجب  
القرار في هذه / الروايات بأن أسلم أو التزم عقد الذمة والرق مما يوجب  
ذلك ، لأن الانسان بالرق يصير تبعاً للمولى ، فإذا كان المولى محرراً  
بدار الاسلام يصير العبد محرراً بها أيضاً كسائر أهواله .

وكذلك أي ولكون العبد مأثلاً للحر في العصمة يقتل الحر بالعبد قصاصاً  
عندنا وفان الشافعي رحمه الله لا يقتل الحر به <sup>(٤)</sup> لانتفاء المماثلة بينهما  
فيما يبتنى عليه القصاص وهو النفسية ، لانها عارية عن

(١) آخر الورقة (ب/٢٦٦) من (هـ) .

(٢) في (د) : القيمة .

(٣) آخر الورقة (ب/١٢١) من (ج) .

(٤) مسألة قتل الحر بالعبد تقدمت ص ( ) .

ذات<sup>(١)</sup> موصوفة بأنواع الكرامات التي أخصت<sup>(٢)</sup> بها وصارت بها أشرف من سائر الحيوانات ، وقد تمكن في العبد معنى المالية التي تخل بتلك الكرامات فاختلفت النفسية بمجاورة المالية ، فكان العبد في مقابلة الحر دونه في نفسه فالحر نفس من كل وجه والعبد نفس ومال فاستنع القصاص .

والدليل على انتقاص النفسية : انتقاص البدل . ولا يلزم عليه قتل الذكور بالأنثى مع أنها دون الذكور في استحقاق الكرامات ، ولهذا انتقص بدل دمها عن بدل دم الرجل ، لأن ذلك ثبت بالنص<sup>(٣)</sup> على خلاف القياس .

ولنا ما ذكرنا أن نفس العبد معصومة على سبيل الكمال لمساواته الحر في سبب العصمة والدليل على كمال العصمة وجوب القصاص بقتله إذا كان القاتل عبدا ولو اختلفت العصمة لما وجب القصاص بقتله أصلا ، لأن ذلك يوجب شبهه بالإباحة ولا يجب القصاص مع الشبهة ومجاورة المالية لا تخل

( ١ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٧٤ ) من ( أ ) .

( ٢ ) " " ( ١ / ٢٥٢ ) من ( ب ) .

( ٣ ) والذي ثبت بالنص مرفوعا ما أخرجه البيهقي : ( ٩٦ / ٨ ) عن معاذ بن

جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " دية المرأة على

النصف من دية الرجل " روى من وجه آخر عن عبادة بن انس .

قال ابن حجر في التلخيص ( ٤ / ٢٤ ) : قال البيهقي في اسناده

لا يثبت مثله .

وروى موقوفا عن علي وابن مسعود وهما : أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي

في ( ٩٥ / ٨ - ٩٦ ) قال الألباني في ارواء الغليل ( ٣٠٧ / ٧ ) : باسناد

.....

---

بالنفسية والعصمة ، لأن الوصف الذي (١) يبتنى (٢) عليه القصاص ويثبت  
 لأجله العصمة كونه متحملاً أمانة الله تعالى ، إذ التحمل والاداء لا يمكن  
 إلا بالبغاء ، والبغاء لا يتحقق بدون العصمة وهذا وصف أصلي لا يتفك عنه  
 وماعداه من الحرية والملكية (٣) والعقل صفات زائدة (٤) انتهت لتكميل الوصف  
 المطلوب ولا تعلق للقصاص بها وقد وجدت المساواة ههنا في المسمى  
 الأصلي الذي يبتنى عليه القصاص وكملت العصمة لأجله ، فلا وجه لمنع  
 القصاص ، فأما نقصان البديل فلنقصان الأوصاف الزائدة فهي (٥) معتبرة في  
 تنقيح البديل (٦) وتكميله فأما في حق القصاص فلا بدليل جريان القصاص  
 بين الذكر والانثى وثبوت التفاوت بينهما في البديل (٧).

- 
- == وللتفصيل انظر تلخيص الجبير (٢٤/٤) ، ونصب الراية (٣٦٣/٤) ،  
 ومضد عبد الرزاق (٣٩٣/٩ ، ٣٩) ، ونيل الأوطار (٦٧/٧) .
- (١) الكلمة ساقطة من (ب) .  
 (٢) في (ب) : يبتنى وهو خطأ .  
 (٣) في (د) : والمالية .  
 (٤) قال في تيسير التحرير : المناط في المساواة في عصمة الدم فقط  
 للاتفاق على اهدار التساوي بين القاتل والمقتول في العلم والحال  
 ومكارم الأخلاق والشرف .  
 انظر : تيسير التحرير (٢٧٥/٢) .  
 (٥) آخر الورقة (١/٢٦٧) من (هـ) .  
 (٦) أن الدية .  
 (٧) اتفق الفقهاء على أن دية المرأة على النصف من دية الرجل إلا .  
 راجع السألة في بدائع الصنائع (٣٥٤/٧) وبداية المجتهد  
 (٤٣/٢ - ٤١٤) والقوانين الفقهية (ص/٣٤٧) والمهذب (١٩٧/٢)  
 والمغنى (٩٧/٧) وكشاف القناع (١٨/٦) .

وأوجب الرق نقصانا في الجهاد حتى لا يجب عليه ، لأن استطاعته في الحج والجهاد غير مستثناة على المولى ولهذا لم يستوجب السهم الكامل من الغنيمة .

قوله : ( وأوجب الرق نقصانا في الجهاد ) أى نقصانا في امره لا شبهة في أن الرق لا يوجب خلا في قوى البدن حسا لكن قدره على نوعين قدرة بالمال وقدرة بالبدن ، والرق كما ينافى مالكية المال ينافى مالكية منافع البدن ، لأنها تتبع للبدن لقيامها به والبدن ملك المولى ، وملك الأصل علة لملك التبع فكانت المنافع ملكا له (١) تبعا للبدن . (٢)

غير أن الشرع استثنى منافع بدنه عن ملك المولى في بعض العبادات كالصلوة والصوم نظرا للعبد ولم يستثنى في البعض نظرا للمولى كالزكاة والجهاد .

فلهذا لا يحل له القتال بغير إذن المولى بالاجماع (٣) ولهذا أى فـلان الرق أوجب نقصا (٤) فيه لم يستوجب العبد السهم الكامل من الغنيمة بحال ، وهو مذهب العامة لأنه ان حضر ولم يقاتل لا يكون له شيء لأن (٥) مـولاه التزم مؤنته للخدمة ، لا للقتال به (٦) فكان كالتاجر .

وان قاتل باذن مولاه أو بغير اذنه يوضح له ولا يسهم .

وعند أهل الشام (٧) : يسهم للعبد وللصبي (٨) والمـرأة ،

(١) في (ب) : ملكا له أيضا .

(٢) آخر الورقة (١/١٤٦) من (ب) .

(٣) ولهذا ذكر في المغنى (٣٤٧/٨) أن من شروط وجوب الجهاد الحرية .

(٤) آخر الورقة (٢٧٤/ب) من (أ) .

(٥) آخر الورقة (١/١٢٢) من (ج) .

(٦) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٧) ومنهم الأوزاعي لما سيأتى في حديث الترمذى .

(٨) في (ب) : والصبي .



لأن النبي عليه الصلاة والسلام " أسَّهَمَ يوم خيبر للنساء والصبيان والعبيد . (١)

وتسكت / العامة بحديث فضالة بن عبيد (٢) رضى الله عنه : أنه عليه

الصلاة والسلام يرضح (٤) المالك ولا يسهم لهم . (٥)

(١) قال الحافظ في تخريج أحاديث الهداية (١٢٥/٢) أخرجه أبو داود في المراسيل عن خالد بن معدان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسَّهَمَ للنساء والصبيان والخيول . وهذا مرسل ولا يثبت . في (١٧٠/٣) في الجهاد - من طريق حشر بن زياد عن جده أم أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أسَّهَمَ لهم بخيبر كما أسَّهَمَ للرجال . . الحديث . قال الخطابي في معالم السنن (٢٠٧/٢) وروى الترمذي عن الأوزاعي قال : أسَّهَمَ النبي صلى الله عليه وسلم للصبيان يوم خيبر وللنساء وأخذ بذلك المسلمون بعده .

وقال : الخطابي : قلت : ذهب أكثر الفقهاء إلى أن النساء والعبيد والصبيان لا يسهم لهم وإنما يرجع لهم إلا أن الأوزاعي قال : يسهم لهم وأحسبه ذهب إلى هذا الحديث واسناده ضعيف لا تقوم الحجج به . أنه .

وقال ابن حجر أيضا في الدراية (١٢٥/٢) : وهذا معضل ونسب الترمذي أيضا إلى الأوزاعي : القول بالإسهام للنساء والعبيد والصبيان . انظر : الترمذي (١٢٦/٤) .

(٢) آخر الورقة (١/١٢٢) من (ج) .

(٣) هو الصحابي الجليل : فضالة بن عبيد بن نافذ الأوسي الأنصاري أبو محمد ، أسلم قديما ، ولم يشهد بدرا ، وشهد أحدا فما بعدهما . وشهد فتح مصر والشام ، ولحق القضاء بدشق بعد أبي الدرداء وتوفي بهما سنة ٥٣ هـ وقيل غير ذلك . انظر الإصابة (٢٠٦/٣) الاستيعاب ١٩٧/٣ شاهير علماء الأمصار (ص/٥٢) أسد الغابة (٣٦٣/٤) سير اعلام النبلاء (١١٣/٣) طبقات ابن سعد (٤٠١/٧) أخبار القضاة (١٠٠/٣) .

(٤) الرضخ في اللغة : العطاء القليل . انظر المغرب (٣٣٢/١) .

(٥) لم أجد هذا الحديث واصله عند مسلم (١٤٤٤/٣) ما بعدهما : ==

.....  
 وبأن العبد غير مجاهد بنفسه ، فإن للمولى أن يمنعه من الخروج  
 والقتال فلا يسوى بينه وبين الحر الذي هو أهل للجهاد بنفسه ، ولكن  
 يرضخ له إذا قاتل لمعنى (١) التحريض . (٢)

ولا يلزم عليه أن الامام إذا نقل عاما بأن قال من قتل قتيلًا فله سلبه  
 فانه يسوى في استحقاق (٣) السلب بين الحر والعبد ، وربما (٤) كان سلب  
 قتيله أكثر من سهم الحر ، فلم لا يجوز أن يسوى بينهما في استحقاق (٥)  
 السهم .

لانا نقول : استحقاق السلب بعد (٦) التنفيل : أما بالقتل أو بإيجاب  
 من الامام ولا تفاوت بينهما في ذلك ، بخلاف استحقاق الغنيمة

== وهو أن نجده بن عامر الحروري كتب الى ابن عباس يسأله عن خمس  
 خلال ومنها يسأله عن العبد والبراة يحضران المفنم ، هل يقسم لهما ؟  
 ... فقال ابن عباس : انك كتبت تسألني عن البراة والعبد يحضران  
 المفنم هل يقسم لهما شي ؟ وانما تقسم لهما شي الا ان يحذيان ...  
 والحذوة : العطية . وتسمن : الرضخ ، والرضخ والعطية الطيلة .  
 ولا بن داؤد في ( ١٢٠ / ٢ ) في الجهاد ، باب البراة والعبد يحذيان  
 من الغنيمة . كتب ابن عباس الى نجدة : " ... فأما أن يضرب لهن  
 بسهم فلا ، وقد كان يرضخ لهن " . وانظر الدراية في تخریج أحاديث  
 الهداية ( ١٢٥ / ٢ ) والحديث الآتي .

( ١ ) في ( هـ ) : بمعنى .

( ٢ ) في ( د ) : التحرير .

( ٣ ) في ( د ) : فاستحقاق .

( ٤ ) في ( د ) : وانما .

( ٥ ) في ( د ) : فاستحقاق .

( ٦ ) في ( د ) : بين .

فانه باعتبار معنى الكرامة ، والعبد في أهلية الكرامات أنقص حالا من الحر  
 ألا ترى انه يسوى في الاستحقاق في التنفيل بين الفارس والراجل ولا يبدل  
 ذلك على أنه يجوز التسوية بينهما في استحقاق الغنمة .

وما تسكوا به من الحديث محمول على الرضخ لما روى عن عمير مولى أبي  
 اللحم (١) أنه قال : شهدت خير وأنا مملوك فلم يسهم لي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم . (٢) كذا في السير الكبير (٣) والبسوط . (٤)

فتبين بما قلنا : أن ما ذكر في بعض شروح هذا الكتاب أن المحجور  
 هو الذي يستوجب الرضخ ، فأما المأذون له في القتال فيستوجب السهم (٥)  
 الكامل لالتحاقه بالحر بالأذن وهم .

(١) هو عمير .

(٢) الحديث أخرجه ابوداود في (١٧١/٣) في الجهاد ، باب المصراة  
 والعبد يحدان من الغنمة رقم (٢٧٣٠) ونسبته إلى أبيه : قال شهدت  
 خير مع ساداتي فلكموا في رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر لي ، فقدت  
 سيفي ، فإذا أنا أجري ، فأخبراني مملوك ، فأمر لي بشيء من خروشي المتاع  
 قال ابوداود : معناه أنه لم يسهم له .

وأخرجه الترمذي في (١٢٧/٤) في السير ، باب هل يسهم للعبد رقم  
 ١٥٥٧ وقال : وهذا حديث حسن صحيح .

وأخرجه ابن ماجه في ( ) في الجهاد ، باب العبيد والنساء  
 يسهدان مع المسلمين .

وأخرجه الحاكم في (١٣١/٢) وصححه .

(٣) انظر السير الكبير :

(٤) انظر البسوط :

(٥) آخر الورقة (٢٦٧/ب) من (هـ) .

وانقطعت الولايات كلها بالسرقة ، لأنه عجز حكمى .

---

قوله : وانقطعت الولايات متصل بقوله مثل الذمة والحل والولاية ،  
فبين الذمة ، ثم (١) الحل ثم شرع فى بيان الولاية يعنى لا تثبت الولايات  
المتعدية : مثل ولاية القضاء والشهادة والتزويج وغيرها للعبد ، لأنها  
تنهى عن القدرة الحكمة ، إذ الولاية تنفذ القول على الغير شاء أو أبى  
والرق عجز حكمى فيتأفى الولاية كما يتأفى مالكية المال .

ثم الأصل فى الولايات ولاية المرء على نفسه ثم التعدى منه (٢) إلى  
غيره عند وجود شرط التعدى ، ولا ولاية للعبد (٣) على نفسه فكيف يتعدى  
إلى غيره .

---

( ١ ) فى (هـ) : والحل .

( ٢ ) الكلمة ساقطه من ( د ) .

( ٣ ) فى ( د ) : فى العبد .

وانما صح أمان المأذون ، لأن الأمان بالأذن يخرج عن اقسام الولاية  
من قبل انه صار شريكا في الغنمة فلزمه ثم تعدى الى غيره مثل شهادته  
ببطلان رمضان .

وقوله : وانما صح أمان العبد المأذون أن أمان العبد المأذون في  
القتال للكافر <sup>(١)</sup> / الحربى .

جواب عما يقال لما أنقطعت الولايات كلها بالرق ينبغي أن لا يصح أمان <sup>(٢)</sup>  
المأذون في القتال كما لا يصح أمان <sup>(٣)</sup> المحجور عنه <sup>(٤)</sup> في قول أبى حنيفة  
واحدى الروايتين عن أبى يوسف رحمه الله ، لأن الأمان من باب الولاية ،  
لأنه تصرف على الغير والزام عليه كالشهادة ، ولا ولاية للعبد على الغير  
فلا يصح أمانه كما لا تصح شهادته وقضاؤه وجميع ما يتعلق بالولاية .

فقال : انما صح امانة لأن الأمان أى الأمان بسبب الاذن في الجهاد  
يخرج عن اقسام الولاية باعتبار أن المأذون له في القتال صار شريكا

(١) آخر الورقة (١/٢٧٥) من (١) .

(٢) في (ب، ج) : ايمان .

(٣) في (د، أ) : ايمان .

(٤) اختلف الفقهاء في صحة أمان المحجور .

فذهب ابو حنيفة وابويوسف في رواية : الى عدم صحة أمان المحجور

وذهب محمد بن الحسن وابويوسف في رواية ومالك والشافعي وأحمد :

الى صحته . والاوزاعي واسحاق وابن القاسم الى صحة أمانه .

انظر : الهداية مع فتح القدير والعناية (٤٦٥/٥) ، ودائع الصنائع

(١٠٦/٧) ومجمع الانهر ويدر المتقى في شرح الملتقى (٦٣٩/ ) ،

والكتاب مع اللباب (١٢٦/٢) ، وداية المجتهد (٣٨٣/١) ،

والمهذب (٢٣٥/٢) ، والمغنى (٣٩٦/٨) .

.....

---

للغزاة في الغنمة من حيث انه استحق رضا فيها <sup>(١)</sup> / فاذا آمن فقد  
 أسقط <sup>(٢)</sup> / حق نفسه في الغنمة ، فلزمه حكم الايمان ثم تعدى الى الغير  
 لعدم تجربته ، فلم يكن هذا الايمان من باب الولاية فيصح مثل <sup>(٣)</sup> شهادته  
 برؤية <sup>(٤)</sup> هلال رمضان حيث يصح ، لأنها ليست من باب الولاية بل هي  
 التزام الصوم بنفسه <sup>(٥)</sup> أولا ثم تعدى الحكم الى غيره .

فان قيل : العبد المحجور عن القتال مثل المأذون له في استحقاق  
 الرضخ اذا قاتل فينبغي <sup>(٦)</sup> أن يصح ايمانه <sup>(٧)</sup> كما ذهب اليه محمد والشافعي  
 رحمه الله <sup>(٨)</sup> لشركته في الغنمة أيضا .

قلنا : قد ذكر في السير الكبير <sup>(٩)</sup> : أن العبد اذا قاتل بغير اذن  
 مولاه لا شيء له في القياس ، لأنه ليس من أهل القتال وانما يصير أهلا له  
 عند اذن المولى فيكون حاله كحال الحرين المستأمن ان قاتل باذن الامام  
 يستحق الرضخ ، والا فلا .

- 
- ( ١ ) آخر الورقة ( ١٢٢ / ب ) من ( ج ) .  
 ( ٢ ) " " ( ١ / ٢٥٣ ) من ( ب ) .  
 ( ٣ ) في ( ج ) : كشهاده .  
 ( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .  
 ( ٥ ) في كشف الاسرار : على نفسه . ( انظر : ٣٠٢ / ٤ ) .  
 ( ٦ ) في ( د ) : ينبغي .  
 ( ٧ ) في ( د ) : آماله .  
 ( ٨ ) انظر قول الشافعي ومحمد في هاش ( ص / ) .  
 ( ٩ ) انظر السير الكبير :

وفي الاستحسان يصرح له ، لأنه غير محجور عن الاكتساب وعما (١)  
 يتمسك منفعه فيكون هو كالمأذون فيه من جهة المولى دلالة لأنه إنما حجب  
 عن القتال لدفع الضرر عن المولى ، لأنه لا يكون مشغولا بخدمة المولى  
 حاله القتال ، وربما يقتل ، فإذا فرغ من القتال سالما وأصبحت الغنيمة  
 وزال الضرر ثبت الاذن منه دلالة .

وهو نظير القياس والاستحسان في العبد المحجور إذا (٢) أجز نفسه  
 وسلم من العمل .

وإذا تقرر هذا تبين أنه لم يكن شريكا في الغنيمة حين أنهم —  
 أما على وجه القياس فظاهر ، وكذا على وجه الاستحسان ، لأن الشركة إنما  
 يثبت له بعد الفراغ من القتال - لا قبله - وحين ثبتت الشركة لم يبق وقت الايمان  
 وحين أنهم لم تكن الشركة ثابتة فيكون الايمان منه تعريضا (٤) لحق المسلمين  
 بالابطال ابتداء ، لأن حقهم حين آمن ثابت بالنظر الى السبب (٥) فكان  
 من باب الولاية .

وأجاب الامام البرغوث رحمه الله : بأن الايمان إنما شرع لكونه وسيلة (٦)  
 الى القتال في المستقبل بالاستعداد ، فيملك من يملك القتال في المستقبل ،

(١) في (هـ) : عما .

(٢) آخر الورقة (١/٢٦٨) من (هـ) .

(٣) في (ج) : فإذا .

(٤) في (ج ، د) : تعرضا .

(٥) آخر الورقة (١/١٤٦) من (د) .

(٦) " " (ب/٢٧٥) من (أ) .

وهذا العبد الذى قاتل بغير اذن المولى واستحق الرضخ محجور عن القتال  
فى المستقبل ، لانا حكنا بصحة قتاله ورفعنا الحجر عنه فى (١) الماضى  
لا فى المستقبل فلا يملك الايمان (٢)

وهو مثل العبد المحجور اذا اشترى شيئا وباعه وربح كان تصرفه  
نافذا والربح سالما للمولى ، لان تنفيذ تصرفه نفع محص فى هذه الحالة ،  
ولكنه لو تبرع بشئ لا يصح ، لأن التبرع انما صار مشروعا فى حقه لكونه  
وسيلة الى التجارة فى المستقبل ، والحجر فى المستقبل قائم فلا يصح التبرع منه .

فان قيل : كيف تثبت الشرك للعبد فى الغنيمة وقد ثبت أن الرق  
ينافى مالكية المال ، بل الشرك تثبت (٣) لمولاه ، لان رضخ العبد يكون  
لمولاه مستحقا بالعبد كما يكون السهم للفارس مستحقا بالفارس .

قلنا : الاستحقاق ثابت للعبد ، لأنه انسان مخاطب ولكن (٤) المولى  
يخلفه (٥) فى ملك المستحق كما يخلفه فى ملك سائر اكتسابه ، فتكون الشركه  
ثابتة نظرا الى السبب بخلاف الفارس قائمه ليس من أهلى الاستحقاق أصلا (٦)

والدليل عليه : أن العبد المقاتل يأذن مولاه لومات قبل الاحراز  
والفسمة لاشئ لمولاه اعتبارا بموت من له سهم ، ولو مات الفارس فى هذه  
الحاله أو بعد ما جاوز (٧) الدرب لا يبطل سهم الفارس والله أعلم .

(١) فى (ج) : فى الماضى والمستقبل .

(٢) فى (ج) : الايمان .

(٣) الكلمة ساقطه من (ج) .

(٤) آخر الورق (٢٥٣/ب) من (ب) .

(٥) فى (هـ) : يخلفه .

(٦) الكلمة ساقطه من (هـ) .

(٧) آخر الورق (١٢٣/١) من (ج) .



وعلى هذا الأصل يصح اقراره بالحدود والقصاص والسرقه المستهلكة وبالقائمة  
صح من المأذون .

قوله : وعلى هذا الأصل : وهو أن الرق لا ينافي مالكية غير المال  
من الدم والحياة ، وأن ما يملك العبد من التصرف لا يمتنع عليه بتعمدي  
ضرره الى غيره بطريق التبع .

صح ( اقرار العبد ) <sup>(١)</sup> . يحجروا كان أو مأذونا بالحدود والقصاص  
أن بما يوجب الحدود والقصاص عليه ، لأنه لما كان مبقى على أصل الحرية  
في حد الدم والحياة حتى لم يملك المولى إزاقه <sup>(٢)</sup> وإتلاف حياته ، ولم يصح  
أقرار المولى عليه بالحدود والقصاص كان اقراره ملائماً حتى نفسه تصدا فيصح ،  
كما يصح من الحر ولا يمنع صحته لزوم إتلاف ماليت التي هي حق المولى ،  
لأنه بطريق التبع كما بينا في الأمان .

بخلاف اقرار العبد المحجور بالمال حيث لا يصح <sup>(٣)</sup> في حق المولى  
لأنه يلاقى حق الغير وهو المالية تصدا فيمنع الصلحة ضرورة .

وصح اقرار العبد بالسرقه المستهلكة مأذونا كان أو محجوراً عندنا <sup>(٤)</sup> حتى  
وجب القطع ولم يجب ضمان المال .

( ١ ) في ( ب ) : اقراره .

( ٢ ) الكلمة ساقطه من ( د ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٦٨ / ب ) من ( هـ ) .

( ٤ ) وهي عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

انظر هذه السألة في : فتح القدير ( ٤٠٩ / ٥ ) ، ويدر المتقن

في شرح الملتقى ( ٦٢٦ / ١ ) .

وقال زفر رحمه الله : لا قطع عليه ويؤخذ (١) بضمان المال في الحال (٢)  
 ان كان مآدونا ومعد القطع العتق ان كان محجورا ، لأن اقراره في حق  
 المال يلاقى حقه ان كان مآدونا فانه يلاقى نفسه ، وهو منك الحجر فسي  
 ذلك ، فأما في حق القطع فيلاقى نفسه ، والفك بحكم الاذن لم يتناهلسا .  
 ألا ترى أنه لو أقر بان نفسه لفلان كان اقراره باطلا فكذا اقراره  
 بما يوجب استحقاق نفسه أو جزء منها يكون باطلا .

وجه قولنا : أن وجوب الحد على العبد باعتبار أنه آدمي مغايب  
 لا باعتبار أنه مال مملوك ، وهو في هذا المعنى مثل الحر ( مآدونا كان  
 أو محجورا فإقراره فيما يرجع الى استحقاق الجزء كإقرار الحر ) (٣) ، ولهذا  
 لا يملك المولى الإقرار عليه بذلك وما لا يملك المولى على عبده فالعبد فيه  
 ينزل منزله الحر كالطلاق .

وبالفاشه صح من المآدون يعني إذا أقر العبد المآدون بسرقة مال قائم  
 بعينه في يده صح في حق المال بالاجماع ، فيرد على السروق منه ، لأن  
 إقراره في حق المال لا في حق نفسه وهو الكسب لانه منك الحجر فيه فيصح .  
 وفي حق القطع صح عندنا خلافا لزفر رحمه الله (٤) لما مر من (٥) الوجهين .

(١) في (د) : يوجد .

(٢) آخر الورقة (١/٢٧٦) من (أ) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(٤) انظر هذه المسألة في : فتح القدير (٤١٠/٥) ، ويدر المستقصى

(١/٦٢٦) .

(٥) في (ج ، هـ) : في .

وفى المحجور اختلاف معسوف .

وفى المحجور اختلاف معروف فعند أبى حنيفة رحمه الله : اقراره بسرقة مال قائم بعينه فى يده يصح مطلقا ، فتقطع يده ، ويرد المال على المسروق منه .

وعند محمد رحمه الله لا يصح أصلا ، فلا يجب القطع ولا الرد على (١) المسروق منه .

وعند أبى يوسف رحمه الله يصح فى حق الحد دون المال فتقطع يده ويكون المال للمولى وهذا اذا كذبه المولى وقال المال مالى ، فأما (٢) اذا صدقه فانه يقطع ويرد المال إلى المسروق منه بلا خلاف . (٣)

وجه قول محمد رحمه الله : أن اقرار المحجور عليه باطل ، لأن كسبه ملك مولاه (٤) وما فى يده كأنه فى يد المولى ، ألا ترى أنه لو اقر فبمسـ بالغصب لا يصح فكذلك (٥) بالسرقة واذا لم يصح اقراره فى حق المال (٦) بقس المال على ملك مولاه فلا يمكن أن يقطع فى هذا المال ، لأنه ملك المولى ، ولا فى مال آخر ، لأنه لم يقر بالسرقة فيه .

وجه قول أبى يوسف رحمه الله : أنه اقر بشهين بالقطع وبالمسال

(١) آخر الورقة (١/٢٥٤) من (ب) .

(٢) فى (ج) : فإذا .

(٣) انظر أقوال الأئمة ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر فى : فتح القدير والعناية (٤١٠/٥) ونجى الأنهر (١/٦٢٦) وما بعدها .

(٤) فى (ج) : لمولاه .

(٥) فى (د) : فكذا .

(٦) فى (د ، هـ) : المولى .

.....  
 للسرقة منه ، وإقراره حجه في حق القطع دون المال فيثبت ما كان  
 إقراره فيه حجه دون الآخر ، لأن أحد الحكمين منفصل عن الآخر .

ألا ترى أنه قد يثبت المال دون <sup>(١)</sup> / القطع كما إذا شهد بالسرقة رجل  
 وامرأتان <sup>(٢)</sup> ، ويجوز <sup>(٣)</sup> أن يثبت القطع دون المال كما لو أقر بسرقة مـال  
 مستهلك .

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله : أنه لا بد من قبول <sup>(٤)</sup> / إقراره في حق  
 القطع لما بينا أنه في ذلك سبق على أصل الحرية .

ولأن القطع هو الأصل <sup>(٥)</sup> / فإن القاضي يقضى بالقطع إذا ثبتت السرقة  
 عنده بالبينه ثم من ضرورة وجوب القطع عليه كون المال مملوكا لغير مولاه  
 لاستحالة أن يقطع العبد في مال هو مملوك لمولاه ، وبشبهت الشيء يثبت  
 ما كان من ضروره <sup>(٦)</sup> / كما لو باع أحد التوامين فاعتقه المشتري ، ثم ادعى  
 البائع نسب الذي عنده يثبت نسب الآخر عنه ، ويبتل عتق المشتري فيسه  
 للضرورة فهذا مثله . كما في المسوط . <sup>(٧)</sup>

---

(١) آخر الورقة (١٢٣/ب) من (ج) .

(٢) في (د) : وأمران .

(٣) في (د) : وجوز .

(٤) آخر الورقة (٢٦٩/أ) من (هـ) .

(٥) " " (٢٧٦/ب) من (أ) .

(٦) " " (١٤٧/١) من (د) .

(٧) انظر المسوط .

وعلى هذا قلنا في جنابة العبد خطأ : انه يصير جزاءً لجنايته لأن العبد ليس من أهل ضمان ما ليس بمال إلا أن يشاء المولى الفداء فيصير عائداً الى الأصل عند أبي حنيفة حتى لا يبطل بالأفلاس وعندهما : يصير بمعنى الحوالة .

قوله : ولهذا أي ولأن الرق ينافى مالكية المال ، أو لأن الرق ينافى كمال الحال في أهلية الكرامات حتى أن ذمته ضعفت بركة بحيث لم يحصل الدين بنفسها .

قلنا في جنابة العبد خطأ : انه أي العبد يصير جزاءً (١) لجنايته يعني يصير العبد للمجنى عليه أو لوليه جزاءً (٢) بجنايته .

فيقال للمولى عليك تسليم العبد بالجنابة الى وليها إلا أن يختار الفداء بالارس ، لأن الواجب في باب القتل ضمان هو صلة في جانب من وجب عليه ، كانه يهب شيئاً مبتدأ ، لأن كون المتلف غير مال ينافى وجوب الضمان على المتلف ، وكون الدم ما (٤) لا ينبغي أن يهدر بوجوب الحق للمتلف عليه فوجب الضمان صلة في جانب المتلف (لانه لا يستفيد به شيئاً) (٥) وعوضاً في جانب المتلف عليه ولكونه صلة لا يصح الكفالة بالدية كما لا تصح ببسوس الكتابه كانها لم تجب بعد .

(١) في (ب) : جزاء .

(٢) في (ب) : جزاء .

(٣) في (ج) : لجنايته .

(٤) في (د) : ما .

(٥) في كشف الاسرار (٣٠٥/٤) : فوجب الضمان صلة في جانب المتلف وعوضاً في جانب المتلف عليه .

فالعبرة التي بين المعقوفتين لم يظهر لي معناها ، والكلام بدونها .  
أراه مستقيماً . والله أعلم .

ولا تحب الزكاة فيها الا بحول بعد القبض كأنها هبة .  
 ثم كون هذا / الصان صلة يمنع الوجوب على العبد ، لانه ليس بأهل  
 للصلة ، ولهذا لا يستحق عليه صلة الأقارب ولا يملك أن يهب شيئا .  
 وهو معنى قوله لأن العبد ليس من أهل ضمان ما ليس بمال وإذا لم  
 يمكن إيجابه عليه لكونه صلة (١) ولا عاقله له بالاجماع ليجب عليهم ولا يمكن  
 إهدار الدم جعل الشرع رغبة العبد مقام الارش حتى لا يكون الاستحقاق  
 على العبد ، ولا يصير الدم هدرا أيضا ، إذ الأصل في الدم أن يضمن  
 بقدر الممكن (٢) .

وقوله : الا أن يختار المولى الفداء متصل بقوله يصير جزاء أى يصير  
 العبد جزاء في جميع الأحوال الا (٣) حال شبهة المولى الفداء .  
 فيصير أى الواجب عائدا الى الأصل وهو الارش في الخطأ عنده ، والنقد  
 الى الدفع لعرض الرق فإذا عاد الأمر الى الأصل لا يبطل بالافلاس .  
 وعندهما (٤) يصير الواجب بمنزلة الحوالة أى بمنزلة المحال به على المولى . (٥)

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٥٤ / ب ) من ( ب ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٣ ) في ( ب ) : الشارع .

( ٤ ) في ( د ) : بالقدر .

( ٥ ) في ( د ) : إذ لا .

( ٦ ) انظر مسألة جناية العبد جناية خطأ في مجمع الأنهر ( ٢ / ٦٦٥ )

فما بعدها والهداية ( ١٠ / ٢٣٢ ) فما بعدها .

أو يصير التزامه الفداء بمنزلة الحوالة (١) كأن العبد أحاس بالواجب على المولى فيعود بالافلاس الى رقبته كما في الحوالة الحقيقية .

وحاصل المسئلة : أن المولى اذا اختار الفداء وليس عنده ما (٢) يؤديه الى ولي الجناية (٣) كان الارس دينا في ذمته والعبد هذه عند (٤) ابي حنيفة رحمه الله لا سبيل لغيره عليه .

وعندهما : ان أدى الذية مكانه ، والا دفع العبد الى الأولياء الا أن رضوا (٥) بأن يتبعوه (٦) بالدية فلم يكن لهم بعد ذلك ان يرجعوا على العبد .

وجه قولهما : أن نفس العبد صار حقا لولي الجناية الا أن المولى يتمكن من تحويل حقهم من العبد الى الارش باختياره (٧) الفداء ، فاذا أعطاهم الارش (٨) كان تحويلا لحقهم من محل الى محل فيه وفاً لحقهم فيكون صحيحا منه .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٢) آخر الورقة (٢٦٩/ب) من (هـ) .

(٣) " " (١/٢٧٧) من (أ) .

(٤) في (د) : وعند .

(٥) في (ج) : يرضوا .

(٦) في (ج ، د) : يبيعوه .

(٧) في (هـ) : باختيار .

(٨) آخر الورقة (١/١٢٤) من (ج) .

.....  
 وإذا كان مقلداً كان هذا باطلاً لحقهم لا تحويلاً إلى محل يعدله  
 فيكون ذلك باطلاً (١) من المولى .

ولأن الأصل أن يكون الجاني <sup>هو</sup> المصروف إلى جنائته كما في العبد وإنما  
 صير إلى الأرض في الخطأ (٢) إذا كان الجاني حراً لتعذر الدفع فكان (٣)  
 اختيار المولى الفداء نقلاً من الأصل إلى العارض فكان بمعنى الأحوال  
 كان صاحب الحق أحيل على المولى فإذا قوى ما عليه بأفلاسه يعود إلى (٤)  
 الأصل كما في سائر الأحوال .

وأبو حنيفة رحمه الله يقول : قد خير المولى في جنابة العبد بين  
 الدفع والفداء والمخير بين شيئين إذا اختار أحدهما تعين ذلك واجباً  
 من الأصل كالمكفر إذا اختار أحد الأشياء الثلاثة ، فههنا باختياره الفداء  
 تبين أن الواجب هو الدية في ذمة المولى من الأصل ، وإن العبد فارغ  
 من الجنابة (٥) فلا يكون لأولياء الجنابة عليه سبيل .

ولأن الموجب الأصلي في القتل الخطأ هو الأرض فإنه هو الثابت بالنص  
 وهو قوله تعالى : ( ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤنة ودية مسلمته  
 إلى أهله إلا أن يصدقوا ) = (٦) . وفي العبد إنما صير (٧) إلى الدفع ضرورة

(١) الكلمة ساقطة من (د) .

(٢) في (د) : الخان .

(٣) في (ج) : وكان .

(٤) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٥) آخر الورقة (٢٥٥/أ) من (ب) .

(٦) سورة النساء آية ٩٢ .

(٧) في (ج ، هـ) : يصير .



.....

---

أنه ليس بأهل للصلة ، فلما أرتفعت الضرورة باختيار المولى الفـسـدا<sup>١</sup>  
عاد الأمر الى الأصل فلا يبطل بالافلاس .

ومير : هذه المسألة مبنية في التـ في على اختلافهم في التفليس  
فعنده لما لم يكن التفليس معتبرا - لأن المال غام ورايح - كان هذا  
التصرف من المولى (١) تحويلا لحق الأولياء الى ذمة لا ابطالا وعندهم  
لما كان التفليس معتبرا والمال في ذمة المفلس كان ناويلا (٢) كان هذا  
الاختيار من المولى ابطالا لحق الأولياء . كذا في المبسوط . (٣)

---

( ١ ) الكلمة سا ط ه من ( د ) .

( ٢ ) في ( ج ) : ناويا .

( ٣ ) انظر المبسوط .

أما المرض فإنه لا ينافي أهلية الحكم ولا أهلية العبارة لكنه لما كان

قوله : ( وأما المرض <sup>(١)</sup> فكذا ... )

قيل المرض . حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعي . <sup>(٢)</sup>

والمذكور في بعض <sup>(٣)</sup> كتب الطب : أن المرض هيئة غير طبيعية

في بدن الانسان يحدث عنها بالذات آفة في الفعل ، وآفة الفعل ثلاث :  
التغير ، والنقصان ، والبطلان .

فالتغير : أن يتخيل صوراً لا وجود لها خارجاً .

والنقصان : / <sup>(٤)</sup> أن يضعف بصره مثلاً .

والبطلان : / <sup>(٥)</sup> العمى .

فإنه لا ينافي أهلية الحكم أي ثبوت الحكم <sup>(٦)</sup> ووجوبه على

الاطلاق سواء كان من حقوق الله تعالى كالصلاة والزكاة ، أو من حقوق  
العباد كالقصاص ونفقة الأزواج والأولاد / <sup>(٧)</sup> والعبيد .

ولا أهلية العبارة ، لأنه لا يخل بالعقل ولا يمنعه عن <sup>(٨)</sup> استعماله

حتى صح نكاح المريض وطلاقه وإسلامه وسائر ما يتعلق بالعبادة .

(١) وقال الجرجاني : المرض : هو ما يعرض للبدن فيخرجه عن  
الاعتدال الخاص . انظر التعريفات (ص ١٨٧) .

(٢) في ( ج ) : بعد .

(٣) وانظر تعريف المرض اصطلاحاً في : تيسير التحرير (٢٧٧/٢) والتقريب  
والتحبير (١٨٦/٢) وشرح المنار (ص ٩٠١) وكشف الاسرار (٣٠٧/٤)

(٤) آخر الورقة (٢٧٠/أ) من (هـ) .

(٥) ، ، (٢٧٧/أ) . ب من (أ) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٧) آخر الورقة (٢٧٠/أ) من (هـ) .

(٨) في (هـ) : من .

سبب الموت -- والموت علة الخلافة -- كان من أسباب تعلق حق الوارث  
والغريم بماله

ولما لم يكن المرض <sup>(١)</sup> منافيا للأهلية كان ينبغي أن لا يتعلق  
بماله حق الغير ولا يثبت الحجر عليه بسببه ، ( لكنه لما كان سبب  
الموت ) بواسطة ترادف الآلام -- ( والموت علة ) لخلافة الورثة والغريم  
في المال لأن أهلية الملك تبطل بالموت فيخلفه أقرب الناس إليه والذمة  
تخرب بالموت فيصير المال الذي هو محل قضاء الدين مشغولا بالدين <sup>(٢)</sup> /  
فيخلفه الغريم في المال -- ( كان ) المرض ( من أسباب تعلق حق  
الغريم والوارث بماله ) في الحال لأن الحكم يثبت بقدر دليله ولأن التعلق  
لما ثبت بالموت حقيقة يستتد هذا الحكم إلى أول المرض ، إذ الحكم  
يستند إلى أول السبب ، كمن جرح رجلا خطأ ثم كفر قبل السراية ، ثم  
سرى يصح التكفير ، لأن وجوب التكفير حكم متعلق بالموت فيستند إلى  
سبب القتل ، فيظهر في الآخرة أنه أداها بعد الوجوب فيجوز . فكذا  
في مسئلتنا هذه خراب الذمة وتعلق الدين بالمال حكم الموت فيستند  
إلى <sup>(٣)</sup> سببه وهو المرض .

<sup>(٤)</sup>  
ثم لكون المرض من أسباب العجز شرعت العبادات على المريض  
بقدر المكة : أي الطاقة قائما أو قاعدا أو مستلقيا على ما عرف في شروع  
الفقه . <sup>(٥)</sup>

(١) في (د) : المريض .

(٢) آخر الورقة (١٢٤/ب) . من (هـ) .

(٣) ، ، (٢٥٥/ب) من (ب) .

(٤) في (ج) : كون .

(٥) وذلك كما في مسألة المريض .

فيثبت به الحجر اذا اتصل بالموت مستندا الى أوله بقدر ما يقع به صيانة الحق

ولكونه من أسباب (١) تعلق حق الوارث والغريم بالمال كان من أسباب الحجر على المريض بقدر ما يقع به صيانة الحق : أي حق الوارث والغريم ، وهو مقدار الثلثين في حق الوارث لتعلق حقه بهذا القدر . وجميع المال في حق الغريم ان كان الدين مستغرقا .

ولم يثبت الحجر فيما لا يتعلق به حق غريم أو وارث : مثل ما زاد على الدين ومثل ما زاد على ثلثي ما بقى من الدين ، أو على ثلثي الجميع ان لم يكن عليه دين ، ومثل ما يتعلق به حاجة المريض كالتفقه وأجرة الطبيب والنكاح بمهر المثل ونحوها .

ثم الحجر انما يثبت بالمرض اذا اتصل بالموت مستندا الى أول المرض لأن علة الحجر مرض ميت لا نفس المرض ، فقبل وجود الموت لا يثبت الحجر لعدم التمام بوصفه ، واذا اتصل بالموت صار أصل المرض موصوفاً بالاماته والسراية الى الموت من أوله ، لأن الموت يحصل (٢) بضعف القوى وترادف الآلام ، وكل جزء من المرض مضعف (٣) موجب للإلثم (٤) بمنزلة جراحات متفرقة سرت الى الموت ، فانه يضاف الى كلها دون الأخيرة ، فتم (٥) المرغطة (٦) الحجر باتصاله بالموت من حين أصل

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٢) الكلمة مطسدة في (أ) .

(٣) آخر الورقة (٢٧٠/ب) من (هـ) .

(٤) في (هـ) : لألم وفي (د) : والآلم .

(٥) في (د) : فكم .

(٦) في (د) : عليه وهو خطأ .

فقييل كل تصرف واقع منه يحتمل الفسخ ، فان القول بصحته واجب ففى الحال . ثم التدارك بالنقض اذا احتيج اليه . وكل تصرف واقع لا يحصل الفسخ جسر كالمعلق بالموت اذا وقع على ح من غيره م

المرض الذى أضناه كالنصاب / (١) صار متصفا بالنماء عند تمام الحول من أول الحول فيستند حكمه وهو الحجر الى أصل المرض ، والتصرف وجد بعده ، فصارت تصرفا محجورا عليه . ولكن لما لم يعلم قبل اتصاله بالموت أنه يتصل به أم لا لم يمكن اثبات الحجر بالشك ، ان الأصل هو الاطلاق .

(فقييل : كل تصرف واقع من المريض ) يحتمل الفسخ كالهبة وبيع المعاينة ، ( فان القول بصحته واجب فى الحال ) للشك فى ثبوت الحجر فى الحال وامكان التدارك بالفسخ والنقض عند تحقق الحاجة اليه بالاتصال بالموت .

أيضا : تصرف واقع منه لا يحتمل الفسخ جعل كالمعلق (٢) بالموت ) كالاتفاق ( اذا وقع على حق غريم ) بأن أعتز المريض عبدا من ماله المستغنى (٣) بالدين أو وارث بأن اعتق عبدا قيمته تزيد على ثلث ماله . فحكم هذا المستقن حكم الدبر قبل الموت حتى كان عبدا فى شهادته وسائر أحكامه . وان لم يقع اعتاقه (٤) على حق غريم أو وارث بأن كان فى المال وفاة الدين وهو يخن من الثلث تنفذ فى الحال ، لعدم تعلق من أحده .

(١) آخر الورقة (٢٧٨/أ) من (أ) .

(١) فى (ج) : كالمعلق .

(٢) فى (ج) : المستغنى .

(٤) الكلمة ساقطة من (ج) .

أو وارث بخلاف اعتاق الرأهن حيث ينفذ ، لأن حق المرتهن في ملك  
الهدون ملك الرقبة .

وكان القياس : أن لا يملك المريض الصلة وأداء الحقوق المالية لله تعالى  
والوصية بذلك إلا أن الشرع جوز ذلك من الثلث نظرا له .

بخلاف اعتاق الرأهن حيث ينفذ ، لأن حق المرتهن / (١) في  
ملك الهدون ملك الرقبة ، وحق الوارث والغريم في ملك الرقبة ، وصحة  
الاعتاق تنهى (٢) على ملك / (٣) الرقبة دون ملك الهد . ولهذا صرح  
اعتاق الآبق مع أن الهد قد زالت عنه (٤) لبقاء الملك .

قوله : ( وكان القياس أن لا يملك المريض الصلة ) وهي تطليق مالى  
لا يحصل به عوض مالى كالهبة والصدقة ونحوهما ( وأداء الحقوق المالية  
لله تعالى ) كالزكاة وصدقة الفطر والكفارات ونحوها .

( والوصية بذلك ) أى بالصلة وأداء الحقوق المالية لما قلنا : أن  
المرض سبب تعلق حق الغير بالمال ، وذلك موجب للحجر وهذه الأشياء  
من باب التجرع ، فلا تصح من المريض لكونه محجورا عليه ، كما لا تصح من  
العبد والصبي .

( إلا أن الشرع ) أى لكن الشارع ( جوز ذلك من الثلث نظرا له )  
فإن الإنسان مغرور بأمله مقصر في عمله فيحتاج عند حلول آثار المنية إلى

( ١ ) آخر الورقة ( ١٢٥ / ١ ) من ( ج ) .

( ٢ ) في ( ب ، ج ) تنهى .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٥٦ / ١ ) من ( ب ) .

( ٤ ) في ( ج ) : فيه .

ولما تولى الشرع الايضاء للورثة وأبطل ايضاء لهم بطل ذلك صورة ومعنى  
وحقيقة وشبهة حتى لا يصح بيعه من الوارث أصلاً عند أبي حنيفة

تلافى (١) ما فرط فيه (٢) فنظر الشارع له بايقاً ثلث ماله تحت تصرفه  
ليتدارك بعض (٣) ما قصر فيه لقوله عليه الصلاة والسلام " ان الله تعالى  
تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أعبالكم فضعوا حيث  
شئتم " (٤)

قوله : ( ولما تولى الشرع الايضاء للورثة ) كان الايضاء للورثة مفوضاً  
إلى المريض / (٥) في ابتداء الاسلام بقوله (٦) تعالى : ( كتب عليكم  
إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف ) (٧)  
وقد كان يجري في ذلك ميل إلى البعض ومضارة / (٨) للبعض / (٩) فنسخ  
ذلك بقوله عز ذكره ( يوصيكم الله في أولادكم ) (١٠) وقد بين النبي عليه الصلاة  
والسلام ذلك بقوله " أمن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه ألا وصيقتلوارث " (١١)

(١) في (د) : أن يلافى .

(٢) الكلمة ساقطة من (أ) .

(٣) ، ، ، (ج) .

(٤) أخرجه الامام أحمد في مسنده (٤٤١/٦) .

وأخرجه ابن ماجه في سننه (٩٠٤/٢) في الوصايا ، باب الوصية  
بالثلاث رقم (٢٧٠٩) قال في الزوائد في اسناد طلبة بن عمرو الحضرمي  
ضعفه غير واحد . وجاء في فيض القدير (٢٢٠/٢) : والحدِيث  
تلكم فيه من قبل رواه . وقال ابن حجر : واسناده ضعيف .

(٥) آخر الورقة (٢٧١/أ) من (هـ) .

(٦) في (ج ، د) : لقوله .

(٧) سورة البقرة آية (١٨٠) .

(٨) آخر الورقة (١٤٨/أ) من (د) .

(٩) ، ، (٢٧٨/ب) من (أ) .

(١٠) سورة النساء آية (١١) .

(١١) أخرجه الترمذي في (٤٣٤/٤) في الوصايا ، باب ماجاء لا وصية =

.....

---

فالشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ أَشَارَ إِلَى مَا ذَكَرْنَا بِقَوْلِهِ : وَلَمَّا تَوَلَّى الشَّرْعُ أَيَّ الشَّارِعِ  
الْإِيصَاءَ لِلوَرَثَةِ أَيَّ بِقَوْلِهِ : ( يَوْصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ) (١)

( وَأَبْطَلَ الْإِيصَاءَ ) أَيَّ نَسَخَ الْإِيصَاءَ الْمَرِيضُ لِلوَرَثَةِ بِتَوَلِيهِ بِنَفْسِهِ لِعَجْزِ  
الْعَبْدِ عَنْ حَسَنِ التَّدْبِيرِ فِي مَقْدَارِ مَا يَوْصِي بِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ لَجَهْلِهِ بِذَلِكَ كَمَا قَالَ  
اللهُ تَعَالَى ( لَا تَدْرُونَ أَمَّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ) (٢) أَوْ يَقْصِدُهُ مُضَارَّةُ الْبَعْضِ  
كَمَا وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ (٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( غَيْرِ مُضَارٍ ) (٤) فَكَانَ هَذَا  
نَسْخَ تَحْوِيلِ كَسْخِ الْقَبْلَةِ إِلَى الْكَعْبَةِ .

( بَطَلَ ذَلِكَ ) أَيَّ الْإِيصَاءَ الْعَبْدُ لَهُمْ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ .  
وَيُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا جَوَابَ سَوْأَلٍ (٥) : وَهُوَ أَنْ يَقَالَ : لِمَا أُجَازَ  
الشَّرْعُ لَهُ الْإِيصَاءُ بِالثَّلَاثِ وَاسْتَخْلَصَهُ لِلْمَرِيضِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ الْإِيصَاءُ بِذَلِكَ  
لِلوَارِثِ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ حَقِّ (٦) الْوَرِثَةِ بِهِ (٧) كَمَا جَازَ لِلْأَجْنَبِيِّ ، وَكَمَا

---

== لَوَارِثُ رَقْمُ ( ٢١٢١ ) وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .  
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ : ( ٩٠٦ / ٢ ) فِي الْوَصَايَا ، بَابُ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ  
رَقْمُ ( ٢١٢٤ )  
وَقَالَ فِي انْزَوَائِهِ اسْنَادُهُ صَحِيحٌ .  
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ : ( ٢٠٧ / ٦ ) فِي الْوَصَايَا ، بَابُ ابْطَالِ الْوَصِيَّةِ لَوَارِثٍ .  
وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ : ( ٧٠ / ٤ ) .

- ( ١ ) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةٌ ( ١١ ) .
- ( ٢ ) ، ، ، ( ١١ ) .
- ( ٣ ) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ( د ) .
- ( ٤ ) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةٌ ( ١٢ ) .
- ( ٥ ) فِي ( د ) سَوْأَلٌ مُقَدَّرٌ .
- ( ٦ ) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ ( د ) .
- ( ٧ ) ، ، ، ( ج ) .



لو وهب شيئا من ماله لبعض ورثته في حال الصحة ، مع أن الشرع شرع في حق المريض الوصية للورثة بقوله تعالى ( كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت <sup>(١)</sup> ) الآية ، لكن الشرع لما تولى ايضاً الورثة بنفسه ونسخ ايضاً لهم بطل ذلك من كل وجه صورة ومعنى حقيقة <sup>(٢)</sup> وشبهه ، لأن الشرع لما حجبه عن ايصال النفع الي ورثته من ماله في هذه الحالة صارت صورة ايصال النفع ومعناه وحقيقته وشبهته سواء ، لأن الصورة <sup>(٣)</sup> والشبهة ملحقتان بالحقيقة في موضع التحريم .

ثم بين أمثلة هذه الأشياء :

فمثال الصورة : بيع المريض من الوارث شيئا من أعيان التركة ، فانه لا يصح أصلاً <sup>(٤)</sup> عند أبي حنيفة رحمه الله سواء كان يثقل القيمة أو لم يكن .

وعندهما : يصح بثل القيمة <sup>(٥)</sup> ، لأنه ليس في تصرفه ابطال حق

(١) سورة البقرة آية (١٨٠) .

(٢) في (٥) : وحقيقته .

(٣) آخر الورقة (٢٥٦/ب) من (ب) .

(٤) وذلك لأن الناس يتنازعون ويبرغنون في صور الأشياء مع قطع النظر عن مالهتها .

انظر : تيسير التحرير (٢٧٩/١) والتقريب والتحبير (١٨٧/٢) .

ومرآة الأصول (ص ٦٢٥) .

(٥) مسألة بيع المريض من الوارث شيئا من اعيان التركة لم اجد لها فيما لدى

من مراجع .

وقد صح صاحب التلويح بأنه لم يجد لها رواية حيث قال : وهذا مما

وبطل اقراره له وان حصل باستيفاء دين الصحة .

الورثة عن شئ<sup>\*</sup> ما يتعلق حقهم به وهو المالية ، فكان الوارث والأجنبي فيه سواء .

وأبو حنيفة يقول انه أثر بعض ورثته بعين من أعيان ماله بقوله ، وهو محجور عن ذلك لحق سائر الورثة فلا يجوز كما لو أوصى بأن يعطى احد ورثته هذه الدار بنصيبه من الميراث . وهذا لأن حق الورثة كما يتعلق بالمالية يتعلق بالعين فيما بينهم ، حتى لو أراد بعضهم أن يجعل شيئاً لنفسه بنصيبه<sup>(٢)</sup> من الميراث لا يملك ذلك بدون رضا سائر الورثة فكما أنه لو قصد ايثار البعض بشئ<sup>\*</sup> من<sup>(٣)</sup> المالية رد عليه قصده فكذلك اذا قصد ايثاره بالعين فلذلك يستنع بيعه منه بشر القيمة وأكثر .

فتبين أن البيع من الوارث ايضاً<sup>(٤)</sup> له صورته<sup>(٥)</sup> من حيث انه ايثاره بالعين وان لم يكن ايضاً معنى لاسترداد العوض منه بقضية عقد المعاوضة فلذلك لا يصح .

ومثال الايضا<sup>\*</sup> معنى : الأقارب فان المريض اذا أقر بعين أو دين

=== لا يوجد له رواية بل الروايات متفقة على انه يجوز للمريض أن يبيع العين من بعض الغرما<sup>\*</sup> بمثل القيمة وعدم الجواز مختص بالورثة .  
راجع التلويح ( ١٧٧/٢ ) .

( ١ ) آخر الورقة ( ١٢٥/ب ) من ( ج ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٧١/ب ) من ( هـ ) .

( ٤ ) في ( د ) : ايضاله . وفي ( هـ ) : ايضاً له .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٧٩/أ ) من ( أ ) .

لوارثه لا يصح عندنا (١) خلافاً لشافعي (٢) رحمه الله ، لأن (٣) فسى اقراره لبعض الورثة تهمة الكذب ، اذ من السجائز أن يكون غرضه في هذا الاقرار ايهال مقدار المال المقرب الي الوارث بغير عوض ، فيكون وصية من حيث المعنى . وان كان اقراراً بصورة فيكون حراماً لأن شبهة الحرام حرام .

وكذا لم يصح اقرار المريض باستيفاء دينه الذي له على الوارث منه وان لزم الوارث الدين في حال صحة المقر ، لأن هذا ايضاً له بمالية الدين من حيث المعنى فانها تسلم له بغير عوض .

وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه اذا أقر باستيفاء دين كان له على الوارث في حالة الصحة يجوز لأن الوارث لما عاظمه في الصعة قد استحق براءة دينه عند اقراره باستيفاء الدين منه فلا يتغير ذلك الاستحقاق بمرضه .

الا ترى أنه لو كان دينه على أجنبي فأقر باستيفائه في مرضه كان

صحيحاً في حق غريمه الصعة

لكننا نقول : اقراره بالاستيفاء في الحاصل اقرار بالدين ، لان الديون

(١) انظر بدائع الصنائع (٢٢٤/٧) وهو قول المالكية وأحمد . انظر الشرح الصغير (٦٩٧/٤) والمغنى (٢١٥/٥) .

(٢) الصحيح عند الشافعية : صحة اقرار المريض ولهم قول ثانى : انه لا يقبل اقراره .

انظر : المهذب (٣٣٤/٢) .

(٣) الكلمة ساقطة من (ج) .

وتقومت الجوده في حقهم كما تقوم في حق الصفار .

تقضى بأشالها فكان هذا بمنزلة الاقرار بالدين ، فلا يصح بخلاف اقراره بالاستيفاء من الأجنبي لأن المنع <sup>(١)</sup> هناك لحق غراماً الصحة ، وحق الغرام عند المرض لا يتعلق بالدين وانما يتعلق بما يمكن استيفاء ديونهم منه ، فلم يصادف اقراره بالاستيفاء محلاً لتعلق حقهم به ، فأما حق الورثة فيتعلق بالعين والدين جميعاً ، لأن الورثة <sup>(٢)</sup> خلافة ، والمنع من الاقرار للوارث انما كان <sup>(٣)</sup> لحق الورثة ، فاقراره بالاستيفاء في هذا كالاقرار بالدين لأنه <sup>(٤)</sup> يصادف محلاً وهو مشمول بحق الورثة فلا يجوز مطلقاً . كذا في المبسوط . <sup>(٥)</sup>

ومثال الحقيقة <sup>(٦)</sup> : ظاهر . ولهذا <sup>(٧)</sup> لم يذكره الشيخ رحمه الله

وأما مثال الشبهه : فهو ما اذا باع المريض الحنطة الجيدة بالريشة أو الفضة الجيدة بالريشة من وارثه ، فإنه لا يجوز لأن فيه شبهة

(١) ما بين المعقوفتين ساقط بن (ج) .

(٢) في (ج) : الولاية . وهو خطأ .

(٣) في (ج) : انما يكون .

(٤) آخر الورقة (٢٥٧/أ) من (ب) .

(٥) انظر المبسوط (٣٢/١٨) .

(٦) مثال الحقيقة : بأن أوصى المريض لأحد الورثة .

انظر : التوضيح على التنقيح (١٧٢/٢) ومراجعة الأصول (س)

(٦٢٥) .

(٧) في (د) : فلهذا .

.....

---

الوصية بالجوده ان<sup>(١)</sup> عدوله عن خلاف الجنس الى الجنس يدل على أن  
 غرضه ايصال منفعة الجوده اليه فانها لا تتقوم عند المقابلة بالجنس ،  
 فتقومت الجوده في حقه دفعا للضرر عن الورثه فان حقهم /<sup>(٢)</sup> تعلق  
 بالأصل والوصف جميعا كما تقومت في حق الصفار دفعا للضرر عنهم فان الأب  
 أو الوصي لو باع مال الصغير من نفسه أو من غيره تتقوم الجوده فيه /<sup>(٣)</sup>  
 حتى لم يجزله ببيع الجيد من /<sup>(٤)</sup> ماله بالردى من جنسه أصلا ، كذا  
 هنا .

ألا ترى أن<sup>(٥)</sup> المريض /<sup>(٦)</sup> لو باع الجيد بالردى من الأجنبي  
 يعتبر خروجه من الثلث ، ولو لم تكن الوجدة معتبره لجاز مطلقا ، كما لو  
 باع شيئا بشئ القيسة .

---

(١) في (ج) : لأن ،

(٢) آخر الورقه (١٢٦/أ) من (ج) .

(٣) ، ، (٢٧٢/أ) من (هـ) .

(٤) ، ، (٢٧٩/ب) من (أ) .

(٥) في (د) : أنه .

(٦) آخر الورقه (١٤٨/ب) من (د) .

وأما الحيض والنفاس فانهما لا يعدان أهلية بوجه ما لكن الطهارة عنهما شرط  
لجواز أداء الصوم والصلاة فيفوت الأداء بهما

قوله : ( وأما الحيض والنفاس فكذا . . )  
الحيض في الشريعة دم ينفضه رحم المرأة السليمة عن الداء والصفر  
واحترز بقوله : ( رحم المرأة ) عن الرعاف والدماء الخارجة عن  
الجراحات ، وعن دم الاستحاضة ، فانه دم عرق لا رحم .  
ويقوله ( السليمة عن الداء ) عن النفاس فان النفاس في حكم المريضة  
حتى اعتبر تصرفها من الثلث .

( وبالصفر ) عن دم تراه من هي ( ١ ) دون بنت تسع سنين فانه  
ليس بمعتبر في الشرع .

والنفاس : الدم الخارج من قبل المرأة عقب الولادة .  
وانهما لا يعدان أهلية لا أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء لأنهما  
لا يخلان بالذمة ، ولا بالعقل والتمييز ، ولا بقدرة البدن ( ٢ ) ، فكل  
ينبغي أن لا تسقط بهما الصلاة كما لا يسقط الصوم .

لكن الطهارة عن الحيض والنفاس شرط لجواز أداء الصوم نصا بخلاف  
القياس . ان الصوم يتأدى مع الحدث والجنابة بالاتفاق فيجوز أن يتأدى  
مع الحيض والنفاس لولا النص وهو : ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال :  
" الحائض تدع الصوم والصلاة في أيام أقرانها " ( ٣ ) .

ولجواز الصلاة قياسا فانها لا تتأدى مع الأحداث والأنجاس ، فيفوت

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

( ٢ ) في ( جـ ) : البدن .

( ٣ ) لم أجده بهذا اللفظ وأصله في الصحيحين . انظر ==

وفي قضاء الصلاة حرج لتضاعفها فسنط بهما أصل الصلاة ولا حرج في قضاء الصوم فلم يسقط أصله

الأدلة بهما أى بسبب وجود الحيض والنفاس لغوات شرط الأدلة بهما .  
 ١٠ فوات الشرط لغوات المشروط لتوقف المشروط على الشرط .

( وفي قضاء الصلوات حرج لتضاعفها ) في مدة الحيض والنفاس  
 فان الحيض لما لم يكن أقل من ثلاثة أيام ولياليها كانت الواجبات داخلية في  
 حد التكرار لا محالة .

والنفاس في العادة أكثر من مدة الحيض ، فتضاعف الواجبات فيه  
 أيضا . وهو مستلزم للحرج الذى هو مدفوع شرعا فلذلك سقط عن الحائض  
 والنفاس أصل الصلاة .

ولا حرج في قضاء الصوم ، لأن الحيض لا يزيد على عشرة أيام

=== واخرجه البخارى في ( ٤٢٠ / ١ ) في الحيض ، باب اقبال الحيض  
 وأدباره رقم ( ٣٢٠ ) عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش كان تستحيض  
 فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " ذلك عرق وليست بالحيضة  
 فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلى وصلى " .  
 واخرجه مسلم في ( ٢٦٢ / ١ ) في الحيض ، باب الاستحاضة وغسلها  
 وصلاتها رقم ( ٣٣٣ ) وفي باب وجوب قضاء الصوم على الحائض  
 دون الصلاة : ( ٢٦٥ / ١ ) حديث ( ٣٣٥ ) عن معاذة قالت : سألت  
 عائشة فقلت : ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؟  
 فقالت : أحروية أنت ؟ قلت : لست بحرورية ، ولكنى أسأل .  
 قالت : كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .  
 انظر تصب الراية ( ١٩٣ / ١ ) .

وليالها فلا يتصور أن تستغرق وقت الصوم وهو الشهر فلم يسقط أصل الصوم  
أى أصل وجوه / <sup>(١)</sup> عن ذمة الحائض وإن سقط أدائه عنه كمن أغنى عليه  
مادون يوم وليلة .

فإن قيل ينبغي أن يكون النفاس سقطاً للقضاء إذا استوعب الشهر  
كما كان سقطاً لقضاء الصلاة .

قلنا : حكمه <sup>(٢)</sup> مأخوذ من الحيض في الصلاة والصوم ، فلما لم يكن  
الحيض سقطاً للصوم بوجه كان حكم النفاس كذلك ، وإن استوعب الشهر ولما  
أسقط الحيض / <sup>(٣)</sup> الصلاة لا محالة اسقط النفاس / <sup>(٤)</sup> أيضاً وإن لم  
يستوعب اليوم والليلة .

وكذا وقوعه في وقت / <sup>(٥)</sup> الصوم من النوادر فلا يبتنى الحكم عليه  
كالأغواء إذا استوعب الشهر .

بخلاف الصلاة فإن وقوعها في وقت الصلاة من اللوازم فأثر في إسقاط  
القضاء .

ولا يلزم عليه الجنون فإنه يسقط القضاء عند استغراق الشهر وإن كان  
وقوعه في وقت الصوم من النوادر ، لأن الجنون معدوم بالأهلية أصلاً ، فكان  
القياس فيه أن يسقط <sup>(٦)</sup> وإن لم يستوعب إلا أن تركناه بالاستحسان إذا لم  
يستوعب كما بينا . فاما النفاس فلا يخل بالأهلية فلا يوجب سقوط القضاء . كذا  
في بعض الفوائد .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٥٧ / ب ) من ( ب ) .

( ٢ ) في ( د ) : حكم النفاس .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٧٢ / ب ) من ( هـ ) .

( ٤ ) ، ، ( ٢٨٠ / أ ) من ( أ ) .

( ٥ ) ، ، ( ١٢٦ / ب ) من ( جـ ) .

( ٦ ) في ( هـ ) يسقط القضاء .



وأما الموت فالح عجز خالص يسقط به ما هو من باب التكليف لفوات غرضه وهو الأداء عن اختيار .

قوله : ( وأما الموت فكذا . . . )

الموت ضد الحياة ، لأنه أمر وجودى عند أهل السنة لقوله تعالى :  
 = ( خلق الموت والحياة ) = (١) ، ولهذا قيل تفسير الموت بزوال الحياة تفسير  
 بلازمته (٢) ، لأنه لما كان ضد الحياة يلزم من وجوده زوال الحياة ، ولما كانت  
 الحياة من أسباب قدره كان الموت موجبا للمعجز لا محالة لفوات الشرط  
 فلهذا قال : ( انه عجز خالص ) أى ليس فيه جهة القدرة بوجه .

واحتراز به عن المرض والرو والصغر والجنون ، فان العجز بهذه الموارد  
 متحقق ، ولكنه ليس بخالص لبقاء جهة قدرة فيها للمبد ، بخلاف الموت .

ثم الأحكام المتعلقة بالميت : أحكام الدنيا ، وأحكام الآخرة .  
 فأحكام الدنيا أقسام أربعة :

منها : ما هو من باب التكليف كوجوب الصلاة والصوم .

ومنها : ما شرع عليه لحاجة غيره وهو أنواع .

ومنها : ما شرع لحاجته .

ومنها : ما لا يصلح لقضاء حاجته .

فقوله : ( يسقط به ) أى بالموت ( ما هو من باب التكليف ) ببيان

القسم الأول من أحكام الدنيا ، وإنما يسقط لأن التكليف يعتمد القدرة ، فإذا  
 تحقق المعجز اللازم الذى لا يرجى زواله سقط التكليف ضرورة .

( ١ ) سورة تبارك آية ٢ .

( ٢ ) فى ( ن ) : بلازمه .

ولهذا قلنا : انه يبطل عنه الزكاة وسائر وجوه القرب وانما يبقى عليه المأثم.

وقوله : ( لفوات غرضه وهو الاداء عن اختيار ) اشارة الى هذا المعنى . ثم هذا الغرض<sup>(١)</sup> بالنسبة الى المكلف من حيث الظاهر ، فأما بالنسبة الى صاحب الشرع ، فالمقصود من التكليف تحقيق الابتلاء ليظهر ما علم على ما علم<sup>(٢)</sup> مع بقاء اختيار العبد ، فيكون مبتلى بهن أن يفعل به باختياره فيتاب به ، ومن أن يتركه باختياره فيعاقب عليه .

( ولهذا ) أى ولفوات<sup>(٣)</sup> هذا الغرض وهو الاداء عن اختيار قلنا : ان الزكاة تسقط عن الميت في حكم الدنيا حتى لا يجب أدائها من التركة خلافا للشافعي<sup>(٤)</sup> رحمه الله ، بناء على أن الفعل هو المقصود ففى حقوق الله تعالى عندنا وقد فات .

- (١) فى ( د ) : الفرض .
- (٢) آخر الورقة ( ١ / ٢٥٨ ) من ( ب ) .
- (٣) فى ( د ، هـ ) : ولفوت .
- (٤) اختلف الفقهاء فيمن وجبت عليه الزكاة وتمكن أدائها فلم يخرجها حتى مات . هل تسقط عنه أم لا ؟ فذهب الأحناف : الى سقوطها عنه بالموت ، الا أن يوصى بها فتخرج من الثلث . .
- وذهب المالكية والشافعية والحنابلة : الى عدم سقوطها عنه فتخرج من ثلث التركة ، وتصير بمنزلة الوصية في مشهور مذهب مالك وتخرج من التركة كلها فى رأى الشافعي وأحمد .
- انظر : بدائع الصنائع ( ٥٢ / ٢ ) وما بعدها بداية المجتهد ( ٢٤٩ / ١ ) القوانين الفقهية ( ص / ٤١٧ ) . الأم ( ١٥ / ٢ ) المذهب ( ١٧٥ / ١ ) ، المجموع ( ١٨١ / ٦ ) ، المغنى لابن قدامة ( ٦٨٣ / ٢ ) .

وما شرع عليه لحاجة غيره ان كان حقا متعلقا بالعين يبقى ببقائه ، لأن فعله فيه غير مقصود وان كان دينيا لم يبق بمجرد الذمة حتى ينضم اليه

وعنده المال هو المقصود دون الفعل حتى لو ظفر الفقير بمال الزكاة<sup>(١)</sup>  
كان له أن يأخذ (٢) مقدار الزكاة وسقطت (٣) - الزكاة به عنده كما في دينين  
العباد .<sup>(٤)</sup>

وعندنا ليس له ولاية الأخذ ولا تسقط به الزكاة على ما عرف ، وكذا حكم  
سائر القرب في السقوط لفوات الأداء عن اختيار .

وانما يبقى عليه المأثم لا غير ، لأن الاثم من أحكام الآخرة وهو ملحق  
بالأحياء في تلك الأحكام .

قوله : ( وما شرع عليه لحاجة غيره ) بيان القسم الثاني وهو لا يخلو  
من أن يكون متعلقا بالعين أو لم يكن فان كان حقا متعلقا بالعين كما في  
المرهون والمستأجر والمغصوب والمبيع والوديعة يبقى ببقائه أي ببقاء العين  
على تأويل المعين ، لأن فعل العبد في العين غير مقصود ان المقصود في حقوق  
العباد هو المال والفعل تبع لتعلق حوائجهم بالأموال فيبقى حق العبد  
في العين بعد موت من<sup>(٥)</sup> كانت العين في يده لحصول المقصود وان فات<sup>(٦)</sup>  
الفعل .

( ١ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٧٣ ) من ( هـ ) .

( ٢ ) في ( د ) : يأخذه .

( ٣ ) من ( ب ، ج ) : سقط .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٨٠ ) من ( أ ) .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٦ ) آخر الورقة ( ١ / ١٢٧ ) من ( ج ) .

ما يؤكد به الذم وهو ذمه الكفيل .

---

وان لم يكن متعلقا بالعين بل كان متعلقا بالذمة فلا يخلو من أن يكون وجهه بطريق الصلة كالنفقة أو لم يكن : كالديون الواجبة بالمعاوضة .  
فان (١) كان ديننا لم يثق بمجرد الذمة حتى يضم اليه أى الذمة على تأويل المذكور أو الضمير راجع الى المجرد .

قال : ( أو ما يؤكد به الذم وهو ذمة الكفيل ) ، لأن ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق ، لأن الرق يرجى زواله غالبا بالاعتساق ، لأنه أمر مندوب اليه والموت لا يرجى زواله عادة ، فلما لم تحتل ذمة العبد الدين بدون انضمام مالية الرقبه والكسب اليها لضعفها لا تحتل ذمة الميت بالطريق الأولى .

ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله : الكفالة بالدين عن الميت لا تصح  
إذا لم يخلف مالا أو كفيلا كان الدين عنه ساقطا بخلاف العبد المحجور  
يقر بالدين فتكفل عنه رجل تصح ، لأن ذمته في حقه كاملة .

فواه : ( ولهذا ) أي ولأن الذمة لا تحتل الدين بنفسها .

قال أبو حنيفة رحمه الله : أن الكفالة عن الميت المفلس لا تصح <sup>(١)</sup>

إذا لم يبق كفيلا لأن الذمة لما خربت أو ضعفت بالموت بحيث لا تحتل  
الدين بنفسها صار الدين كالساقط في أحكام الدنيا ، لغوات محله .

والدليل عليه أن ثبوت الدين ووجوده <sup>(٢)</sup> يعرف بالمطالبه

( ١ ) اختلف الفقهاء في كفالة الميت المفلس إذا كان عليه دين ولم يترك  
وفاً به .

فذهب أبو حنيفة : إلى أنها لا تصح .

وذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية وأبو يوسف ومحمد : إلى صحة  
الكفالة عنه .

وذهب الحنابلة في رواية أخرى : إلى انهدام الذمة بمجرد الموت  
وأما الديون فتتعلق عند أكثرهم بالتركة ، فس مات ولا تركه له سقطت  
ديونه .

انظر : بدائع الصنائع ( ٦ / ٦ ) ، اللباب شرح الكتاب ( ١٥٩ / ٢ ) ، بداية

المجتهد ( ٢٩٨ / ٢ ) مغنى المحتاج ( ٤٠ / ٣ ) ، المقنع ( ١١٤ / ٢ ) .

قلت : والذي يرجح لى ما ذهب إليه الجمهور ويؤيد ذلك ما رواه عنه

السنة وهو ما رواه البخاري : ( ٤٧٤ / ٤ ) في الكفالة ، باب من تكفل عن

ميت ديناً فليس له أن يرجع به قال الحسن وهو " أن النبي صلى الله

عليه وسلم أتى بجنائزة ليصلى عليها فقال : هل عليه دين ؟ قالوا : لا .

فصلى عليه ، ثم أتى بجنائزة أخرى فقال : هل عليه من دين ؟ قالوا :

نعم . قال : فصلوا على صاحبكم . فقال أبو قتاده : على دينه

يا رسول الله . فصلى عليه .

( ٢ ) في ( د ) : ووجوبه .

ولهذا فسر الدين بأنه وصف شرعى يظهر أثره فى توجه المطالبة وقد سقطت المطالبة ههنا . لاستحالة مطالبة الميت <sup>(١)</sup> بالدين ، وعدم جواز مطالبة غيره ، إذ لم يبق مال يؤمر الوارث أو الوصى بالاداء منه ولا كفيل يطالب به ، والكفالة شرعت للترام المطالبة بما على الأصيل لا للترام <sup>(٢)</sup> أصل الدين ، فلما عدت المطالبة ههنا لم يصح التزامها بعد سقوطها .

الا ترى أن هذا الدين فى حكم المطالبة دون دين الكتابة ، اذا مكاتب يطالب بالمال وان لم <sup>(٣)</sup> يحبس فيه ، وهناك لا تصح الكفالة لتأديتها الى أن يكون ما على الكفيل أزيد مما على الأصيل فههنا أولى أن لا تصح <sup>(٤)</sup> لأنها تؤدى الى أن يلزم على <sup>(٥)</sup> الكفيل ما ليس على الأصيل أصلا .

( بخلاف العبد المحجور يقر بالدين ثم تكفل عنه رجل صح ) وان لم يكن العبد مطالبا به ، لأن ذمة العبد فى حق نفسه كاملة لأنه حى عاقل بالغ مكلف فتكون محلا للدين ، والمطالبة ثابتة إذ يتصور أن يصدقه المولى فيطالب فى الحال ويتصور أن يعتقه فيطالب بعد العتق ، فلما عسرت المطالبة فى الحال وفى ثانى الحال بقيت المطالبة مستعقة عليه فيصح التزامها بعقد الكفالة .

ثم اذا صحت الكفالة يؤخذ الكفيل به فى الحال وان كان الأصيل غير مطالب به ، لأن تأخر المطالبة عن الأصيل مع توجيهها لعذر <sup>(٦)</sup> عدم فى حق الكفيل

(١) آخر الورق (ب/٢٥٨) من (ب) .

(٢) فى (ب) : لا للترام .

(٣) فى (د) : كان .

(٤) آخر الورق (ب/٢٧٣) من (هـ) .

(٥) " " (١/٢٨١) من (أ) .

(٦) فى (د هـ) : بعذر .

وانما ضمت اليه المالية في حق المولى .

كمن كفل بدين عن مفسح حتى يؤخذ الكفيل به في الحال وان لم يؤخذ  
الأصيل به لأن العذر المؤخر وهو الافلاس يختص بالأصيل (١) بخلاف  
ما اذا كفل بدين مؤجل على الأصيل ، حيث لا يطالب به الكفيل قبل حلول  
الأجل لأن المطالبة قد سقطت عن الأصيل الى انقضاء الأجل فلا يقدر  
الكفيل على التزامها حاله .

وقوله : ( وانما ضمت اليها (٢) المالية )<sup>(٣)</sup> جواب عما يقال لما (٤) كملت  
ذمة في حقه ينبغي أن لا يجب ضم مالية الرقبة اليها لاحتمالها الدمين  
كما في حق الحر .

فقال : انما ضمت مالية الرقبة الى الذمة لأجل احتمال الدين في حق  
المولى لتتمكن (٥) استيفاء الدين من المالية /<sup>(٦)</sup> التي هي حق المولى اذا ظهر  
الدين في حقه لا لأن الذمة ليست بكاملة في حق العبد .

وقال : أبو يوسف ومحمد والتابعي رحمهم الله يصح الكفالة عن الميت  
وان لم يخلف مالا ولا كفلا ! لأن الدين واجب عليه بعد موته اذا الصوت  
لم يشرع ميراثا للحقوق الواجبة ولا <sup>(٧)</sup> ميظلا لها وهو واجب التسليم والايفاء  
موصوف بأنه مطالب حقا للدعي ، ولهذا يطالب به في الآخرة بالاجماع .

( ١ ) في (ب) : بالأصل .

( ٢ ) أى الى الذمة .

( ٣ ) في (د) : المطالبة .

( ٤ ) في (د) : كما .

( ٥ ) في (ب) : ليمكن .

( ٦ ) آخر الورقة (١٢٧/ب) من (ج) .

( ٧ ) في (د) : ولا ميظلا لها .

وان كان شرع بطريق الصلة بطل الا أن يوصى فيصح من التلـ\_\_\_\_\_ث .

ولو ظهر له مال يطالب به في الحـ\_\_\_\_\_ال .

ولو تبرع أحد عن الميت بالأداء ثبت حق الاستيفاء وهو فوق المطالبة  
اذ الاستيفاء هو المقصود ، فلما كان حق الاستيفاء باقيا علم ان المطالب به  
ملوكة له أيضا ، الا أنه عجز عن المطالبة لافلاس الميت وعدم قدرته على  
الأداء . والعجز عن المطالبة لا يمنع صحة الكفالة كما لو كفل عن حي مفلس .

ونحن لا نسلم أن هذا الدين مطالب به في أحكام الدنيا ، لأن عدم  
المطالبة لمعنى (١) في المحل وهو ضعف الذمة (٢) وخرابها فيكون الدين  
غير مطالب به لمعنى فيه (٣) وهو سقوطه لعدم المحل لا لعجز بالمعنى  
فينا كالذى ليس له على أحد دين (٤) لا يمكن له المطالبة بالدين لعدم  
الدين لا لعجز فيه عن المطالبة كذا ههنا .

بخلاف الكفالة عن المفلس الحي فان الذمة كاملة محتلة للدين بنفسها ،  
فيبقى الدين مستحق المطالبة كما كان اذ لا يستحيل مطالبة المفلس خصوصا  
عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الافلاس لا يتحقق عنده فصح الكفالة .

قوله : ( وان كان شرع عليه بطريق الصلة ) أى وان كان ما وجب عليه  
لحاجة الغير شروعا عليه بطريق الصلة كنفقة المحارم والزكاة (٥) وصدة الفطر  
ونحوها ( بطل ) بالموت ، لأن ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالبرق

(١) في ( د ) : بمعنى .

(٢) آخر الورقة (١/٢٥٩) من ( ب ) .

(٣) " " (٢٨١/ب) من ( أ ) .

(٤) " " (١٤٩/ب) من ( د ) .

(٥) " " (١/٢٧٤) من ( هـ ) .



وأما الذى شرع له فبنا<sup>١</sup> على حاجته ، والموت لا ينافى الحاجة فبقى له ما تنقضى به الحاجة ولهذا قدم جهازه ثم ديونه ثم وصاياه من ثلث

والرق يمنع وجوب الصلات ، فالموت به أولى ( الا أن يوصى خيصر من الثلث ) لان الشرع جوز تصرفه فى الثلث نظرا له ونفع الوصية راجع اليه فيجب نظرا له .

فوله : ( وأما الذى ) أى الحكم الذى ( شرع للمعبد ) وهو القسم الثالث ( فبنا<sup>٢</sup> على حاجته ) لأن العبودية لازمة للبشر بحيث لا يتصور زوال هذه الصفة عنهم ، ان هى تثبت فيهم يكونهم مخلوقين محدثين بخلق الله تعالى واحداً والعبودية مستلزمة للحاجة لأنها تنبى عن العجز والافتقار فشرعت لهم من المرافق ما يندفع به حوائجهم .

( والموت لا ينافى الحاجة ) لأنها تنشأ عن العجز الذى هو دليل النقصان ولهذا قيل : الحاجة نفس يرتفع بالمطلوب وينجبر<sup>(١)</sup> به ، ولا عجز فوق الموت فعرفنا أن الموت لا ينافى الحاجة . ( فيبقى له ) أى للميت<sup>(٢)</sup> ما كان مشروعا<sup>(٣)</sup> لحاجته ما ينقضى به حاجته .

( ولذلك )<sup>(٤)</sup> أى ولأنه يبقى له ما ينقضى به حاجته قدم جهازه على ديونه ، لأن الحاجة الى التجهيز أقوى الى قضاء الدين فوجب تقديم التجهيز على قضاء الدين .

( ١ ) فى ( ب ) : ويتحير .

( ٢ ) فى ( د ) : أى للميت حاجته .

( ٣ ) فى ( هـ ) : مشروعا له .

( ٤ ) فى ( د ) : وذلك .

.....

ألا ترى أن لباسه في حال الحياة مقدم على حق الفرما ، حتى لم يكن لهم أن ينزعوا ثيابه لساس حاجته اليها (١) فكذا بعد السمات وإنما يقدم التجهيز على الدين إذا لم يكن حق الغير متعلقا بالعين ، فأما (٢) إذا (٣) كان متعلقا بها كما في السناجر والمرهون والمشتري قبل القبض والعبد الجاني ونحوها فصاحب الحق أحق بالعين وأولى بها من صرفها إلى التجهيز لتعلق حقه بالعين متعلقا مؤكدا .

( ثم ديهونه ) ، وإنما قدم قضاء الدين على الوصية ، لأن الحاجة اليه (٤) أمس منها إلى الوصية لأنه واجب والوصية تبرع فكان إسقاط الواجب أهم من التبرع .

ولأن الدين حائل بينه وبين رحمة ربه كما نطقت به السنة (٥) فكان

(١) الكلمة ساقطه من (هـ) .

(٢) " " " (ج) .

(٣) في (ج) : فاذا .

(٤) آخر الورقة (١٢٨/أ) من (ج) .

(٥) روى الامام أحمد في سننده والترمذي وابن ماجه والحاكم عن ابي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه " .

أخرجه أحمد في سننده (٤٤٠/٢ ، ٤٧٥) .

والترمذي في (٣٨٩/٢) في الجنائز ، باب ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " نفس المؤمن معلقة ... " واللفظ له رقم (١٠٧٨) .

وابن ماجه : ( ٨٠٦/٢ ) في الصدقات ، باب التشديد في الدين رقم (٢٤٤٣) .

والحاكم في المستدرک ( ) وقال صحيح .

وانظر فيص القدیر ( ٢٨٨/٦ ) وقال المناوی : وصحه ابن حبان .

ثم وجبت المواريث بطريق الخلافة عنه نظرا له ولهذا بقيت الكتابه بعد موت المولى وبعد موت المكاتب عن وفا .

### النظر في تقديمه (١) على الوصية .<sup>(٢)</sup>

( ثم وصاياه من ثلثه ) . وانما قدم وصاياه على الميراث اذا لم يتجاوز الثلث ، لأن الشرع نظر له وقطع حق الوارث عن الثلث لحاجته الى تدارك<sup>(٣)</sup> ما فرط في حياته وهذه الحاجة أقوى من الحاجة الى خلافة الوارث عنه في المال فتقدم الوصية<sup>(٤)</sup> على الميراث . كيف وقد نص عليه بقوله تعالى : = ( من بعد وصية يوصى بها أو دين ) =<sup>(٥)</sup> .

( ثم وجبت ) أي ثبتت ( المواريث بطريق الخلافة عن الميت ) لأن حاجته الى من يخلفه في أمواله بعد موته وخروجه عن أهلية الملك باقية فأقام الشرع أقرب الناس اليه مقامه ، ليكون انتفاعه بملك الميت بمنزلة انتفاعه بنفسه واليه أشير بقوله عليه الصلاة والسلام : " لان تدع ورثتك أغنيا " خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس " (٦) .

وقوله : نظرا له متعلق بالجميع أي تثبت هذه الحقوق على الترتيب المذكور نظرا له ، لأن النفع راجع اليه في الكل كما بينا قوله ( ولهذا ) أي ولبقاء ما ينقص به الحاجة ( بقيت الكتابه بعد موت المولى ) بلا خلاف ،

( ١ ) الكلمة مطبوعة في ( أ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٨٢ / أ ) من ( أ ) .

( ٣ ) " " ( ٢٥٩ / ب ) من ( ب ) .

( ٤ ) " " ( ٢٧٤ / ب ) من ( هـ ) .

( ٥ ) سورة النساء آية ١٢ .

( ٦ ) تقدم تخريجه .

لأن صحة الكتابة باعتبار مالكيته ليصير معتقا ويحصل له البدل مع ذلك بمقابلة فوات ملك الرقبة وحاجته الى الامرين بعد الموت باقية ، لأنه يحتاج الى حصول الاعتاق منه بعد الموت ليحصل الولاء له وليتخلص به من العذاب كما جاءت به السنة . (١)

ويحتاج أيضا الى حصول بدل الكتابة على ملكه ليستوفي منه ديونه فيتخلص به من العذاب أيضا ولذلك (٢) بقيت الكتابة بعد موت المولى .

وبقيت بعد موت المكاتب عن وفاة عندنا (٣) ، فيؤدي كتابته منه ويحكم بحريته في آخر أجزاء حياته حتى يكون ما بقى ميراثا لورثته ويمتق أولاده المولودون والمشترون في حال كتابته وهو مذهب علي وابن سمعون رضي الله عنهما .

(١) وهو ما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ابنا امرئ مسلم اعتق امرأ مسلما استتقت الله بكل عضو منه عضوا من النار " .  
راجع صحيح مسلم (١٢٤٨/٢) في العتق ، باب فضل العتق رقم ٢٥٠٩/٢٤ .

(٢) في ( د ، هـ ) : فلذلك .

(٣) اختلف الفقهاء في حكم المكاتب اذا مات وأدى بعض كتابته وفي يده وفاة وفضل :

فذهب الاحناف والمالكية ورواية للحنابلة : الى ان تؤدي بقية كتابته لسيده وما بقى لورثته ويموت حرا وهو مذهب علي وابن سمعون ومعاوية .  
وذهب الشافعية والحنابلة في الاصح عندهم : الى ان الكتابة تنفسخ بموته ويموت عبدا . وهو مذهب زيد والزهرى وابراهيم وعمر بن عبد العزيز  
انظر : اللباب مع الكتاب (١٣٠/٣) ، وبداية المجتهد (٣٨١/٢) ،  
(الام ٨٤/٨) ، والمغنى (٤٣٠/٩) .

وقال زيد بن ثابت رضى الله عنه : ينفسخ الكتاب بموته ، والمال كله للمولى وبه أخذ الشافعى رحمه الله ، لأنها لو بقيت انما تبقى ليمتص المكاتب بوصول البدل الى المولى اذ المقصود من العقد فى جانبه تحصيل الحرية . والميت ليس بحل العتق ابتداءً لما فى العتق من أحداث قسوة المالكية وذلك لا يتصور فى الميت ، ولا يجوز أن يستند العتق الى حال حياته ، لأن المتعلق بالشرط لا يسبق الشرط ، وفى استناد<sup>(١)</sup> الى حال حياته اثبات العتق قبل وجود الشرط وهو الأداة .

وهذا بخلاف ما اذا مات المولى ، لأن بعد الموت القول ببقاء الكتابة ممكن لأن محل العقد قائم قابل للعتق والمولى انما يصير معتقاً عند أدائه<sup>(٢)</sup> البدل بالكلام السابق وذلك قد صح ولزم فى حال الحياة نفوذه لا يبطل<sup>(٣)</sup> الكتابة ، فأما العبد فمحل العتق ، وانما يحتاج الى محليته التصرف حال نفوذه وثبوت حكمه ، وقد بطلت المحلية ، فيبطل الحكم .

ونحن نقول المكاتبه عقد<sup>(٤)</sup> معاوضة وتطليق على سبيل الاستحقاق والالتزام ، فان المكاتب ملك بها يده وتصرفه من حيث الاكتساب<sup>(٥)</sup> ، ومكاسبه من حيث اليد والتصرف<sup>(٦)</sup> أيضا على سبيل التلزام لزوم ،

( ١ ) فى ( ب ، ج ) : استناده .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٥٠ / ١ ) من ( د ) .

( ٣ ) " " ( ٢٨٢ / ب ) من ( ١ ) .

( ٤ ) " " ( ١٢٨ / ب ) من ( ج ) .

( ٥ ) " " ( ٢٧٥ / ١ ) من ( هـ ) .

" " ( ٢٦٠ / ١ ) من ( ب ) .

.....  
 وثبت للمكاتب بما ملك حق أن يؤدي الكتابه من ملكه ، فيحرز به نفسه  
 وحرته كما ثبت للمالك حق أن يقبض فيتم ملكه في أصل المال وهذه  
 المالكية تثبت للمكاتب لحاجته الى احراز نفسه وصيرورته معتقا بواسطة هذه  
 المالكية كما أن مالكية المولى الثابت بهذا العقد شرعت لحاجته الى ملك  
 البديل وصيرورته معتقا بواسطة واحرازه الولاء الذي صار المعتق به بمنزلة  
 الولد ، وحاجة المكاتب أقوى الحوائج ، لأن الحرية رأس مال الحي في أحكام  
 الدنيا ان الرقيق في حكم الأموات<sup>(١)</sup> .

والدليل على كونها أقوى الحوائج أنه تدب في هذا العقد الى حط  
 بعض البديل فقله عز ذكره : = ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) =<sup>(٢)</sup>  
 ليكون أقرب الى حصول المقصود وهو العتق ثم ما ثبت من المالكية المولوية  
 يبقى بعد موته لحاجته الى ملك البديل ونسبة الولاء اليه بصيرورته معتقا ،  
 فلان يبقى ما ثبت للمكاتب من المالكية بعد موته لحاجته الى حصول الحرية  
 كان أولى ، لأن حاجته الى تحصيل الحرية فوق حاجة مولاة الى الولاء .

ولا يقال لو قيل ببقاء مالكية المكاتب لزم القول ببقاء مملوكيته ان المكاتب  
 عبد ما بقى عليه درهم ، ولا يمكن القول به بعد الموت لأن ابقاء المالكية  
 لمعنى الكرامة ، ولا كرامة في ابقاء<sup>(٣)</sup> المملوكية ، لانها تنبئ عن الذل والهوان  
 واذا لم تبق المملوكية لا يتصور أن يصير معتقا بعد موته . فتتفسخ الكتابة .

( ١ ) في ( د ) : الأموات .

( ٢ ) سورة النور آية / ٣٣ .

( ٣ ) في ( د ) : لا بقاء .

وقلنا ان المرأة تغسل زوجها بعد الموت في عدتها ، لان الزوج مالك  
فبقى ملكه الى انقضاء العدة فيما هو من حوائجه خاصة بخلاف ما اذا ماتت  
المرأة ، لأنها ملوكة وقد بطلت أهليه الملوكة بالموت .

لأننا نعلم : بقاء الملوكة بقاء المالك لا أنه مقصود بنفسه ،  
ومحلية التصرف الى وقت الأداة غير مقصود بنفسه وذلك لأننا أحتجنا الى ابقاء  
المالكة لما قلنا ، ولا يمكن ذلك الا ببقاء<sup>(١)</sup> الملوكة ومحلية التصرف الى وقت  
الأداة فبقى الملوكة شرطا لتحقيق المالكية ، وليست هي بمقصوده<sup>(٢)</sup> بالبغاء  
انما المالكية هي المقصوده ، لكن من شرط بقائها بقاء الملوكة ليتمكن انزال  
العتق فيها ، فتحقق المالكية ، والشروط أتباع فبقيناها تبعا .

ولما ثبت أن الملوكة باقية من وجه حكمنا بنفوذ العتق لوجود شرطه  
وتقرر به مالكيته التي استفادها بالعقد وادأ ثبتت استندت الى آخر أجزاء  
حياته ، لأن الارث يثبت من وقت الموت فلا بد من استئان المالكية والعتق  
المقرر لها الى وقت الموت<sup>(٣)</sup> كما في جانب المولى يثبت ملك البدل عند القبض  
واستند ملكه الى حال حياته فكذلك هنا<sup>(٤)</sup> .

قوله : وقلنا عطف على قوله بقيت أي ولبقاء ما ينقض به الحاجة بقيت  
الكتابة . وقلنا : /<sup>(٥)</sup> ان المرأة تغسل زوجها بعد الموت في عدتها لأن النكاح  
في حكم العا ، للحاجة ما لم تنقض العدة ، لأن ملك النكاح لا يحتمل التحول  
الى الورثة فبقى موقوفا على الزوا بانقضاء العدة ، كما بعد الطلاق الرجعي

( ١ ) في ( د ) : لانتفا .

( ٢ ) في ( ج ) : مقصوده .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٨٣ ) من ( أ ) .

( ٤ ) من ( د ) : فكذا .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٧٥ / ب ) من ( هـ ) .

ولو ارتفع النكاح بالموت فقد ارتفع الى خلف وهو العدة وهي حق النكاح فيقوم مقام حقيقتها (١) في ابقاء حل المس والنظر ،

كيف ؟ وقد قالت عائشة رضى الله عنها : ( لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا نساؤه ) (٢) يعنى لو علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل بعد الوفاة لما غسله الا نساؤه . بخلاف المرأة اذا ماتت حيث لم يكن لزوجها أن يغسلها - خلافاً للشافعى رحمه الله - لأن النكاح بموتها ارتفع بجميع علائقه ، فلا يبقئى حل المس والنظر ، كما لو طلقها قبل الدخول بها ، وذلك لأن المرأة ملوكة فى النكاح وقد بطلت أهلية المملوكة حقيقة بالموت ان الميت لم يسبق محلاً للتصرفات المخصوصة بالمملوكة ، ولا يمكن ابقائها حكماً بعد فوات المحل بالموت ، لعدم الحاجة الى ابقائها بالنظر الى الأصل ، لأنها لم تشرع لحاجة المملوك اليها ، بل شرعت حقاً عليه فلو بقيت لحاجته لصارت حقاً له .

ولأن الحاجة ههنا الى الغسل وهو من باب الخدمة ، فابقاء المملوكة لهذه الحاجة يؤدى الى اعتبارها لاثبات ضد موجبها وهو فاسد ، بخلاف المالكية فانها لما شرعت للحاجة فيجوز أن يحكم ببقائها بعد الموت عند بقاء

( ١ ) آخر الورقة ( ١٢٩ / أ ) من ( ج ) .

( ٢ ) رواه أحمد فى مسنده ( ٢٦٧ / ٦ ) .

وابوداود : ( ٥٠٢ / ٣ ) فى الجنائز ، باب ستر الميت عند غسله حديث ( ٣١٤١ ) .

قال ابن عبد الهادى فى المحرر فى الحديث ( ٣٠٦ / ١ ) : رواه ثقات ومنهم ابن اسحق وهو الامام الصدوق .

( ٣ ) قال فى المجموع ( ١١٢ / ٥ ) : يجوز للزوج غسل زوجته بلا خلاف عندنا .



ولهذا تعلق حق المقتول بالدية اذا انقلب القصاص مالا وان كان الأصل وهو القصاص يثبت للورثة ابتداءً بسبب انعقد للموت ، لأنه يجب عند الملك وعند ذلك لا يجب له الا ما يضطر اليه لحاجته ، ففارق الخلف الأصل لاختلاف حالهما .

### محل المليك للحاج

قوله : ( ولهذا ) أى ولما ذكرنا أن ما شرع للعبد يبقى بعد موته بقدر ما ينقض به حاجته ( تعلق حق المقتول بالدية اذا انقلب القصاص مالا ) بالصلح ، أو بعفو البعض أو بشبهة حتى يقضى منه ديون الميت ، وينفذ وصاياه ، ويجرى فيه سهام الورثة وان كان الأصل وهو القصاص يثبت للورثة ابتداءً (١) لا للمقتول (٢) ، وذلك لأن القصاص شرع لدرك الثأر ، ولتشفى الصدور ، ولإبقاء الحياة على الأولياء بدفع شر القاتل ، والميت لم يبق أهلاً لهذه الأشياء ولا حاجة له اليها .

وانه يجب عند انقضاء حياة المقتول وعند انقضاء حياته (٣) لا يجب له الا ما يصلح لقضاء حوائجه من تجهيزه وتكفينه وقضاء ديونه وتنفيذ وصاياه ، والقصاص لا يصلح لهذا الحوائج أصلاً والجناية وقعت (٤) على حق الأولياء

(١) عرف الفقهاء في القصاص هل يثبت للميت أم للورثة وهل يورث القصاص قال الجمهور : القصاص حق ثابت للورثة ابتداءً .

وقال مالك : القصاص لا يثبت الا للعصبه واما وراثه القصاص .

فعند ابي حنيفة ورواية للحنابلة : القصاص لا يورث .

وعند ابي يوسف ومحمد ورواية للحنابلة : القصاص يورث .

انظر : بداية المجتهد ( ٩٨ / ٢ ، ٣٦٩ ) ، القواعد لابن رجب ( ص ٣٤١ )

(٢) في ( ب ) : لانها للمقتول .

(٣) T . " برقة ( ١٥٠ / ب ) من ( د ) .

(٤) في ( د ) : وقت .

.....

---

من وجه لانتفاعهم بحياته / <sup>(١)</sup> بالاستئناس به ، والانتصار به على الاعسداء ، والانتفاع بماله عند الحاجة ، فوجب القصاص للورثة ابتداءً لا أنه يثبت للميت ثم تنتقل اليهم كما تنتقل سائر الحقوق لحصول <sup>(٢)</sup> منفعة التشفي لهم دون الميت ولوقوع الجناية على حقهم / <sup>(٣)</sup> ولكن السبب انعقد للميت ، لأن المتلف نفسه وحياته وقد كان منتفعا بحياته أكثر من انتفاع أوليائه <sup>(٤)</sup> بها فكانت الجناية واقعة على حقه فينتفي أن يجب القصاص له من هذا الوجه ، لكنه لما خرج عند ثبوت الحكم عن أهلية الوجوب له وجب ابتداءً للولي القائم مقامه على سبيل الخلافة عنه كما <sup>(٥)</sup> ثبت الملك للمولى <sup>(٦)</sup> في كسب عبده المأذون له ابتداءً على سبيل الخلافة عن العبد وكما ثبت الملك <sup>(٧)</sup> للموكل <sup>(٨)</sup> ابتداءً عند تصرف الوكيل بالشرأ خلافة عن الوكيل .

<sup>(٩)</sup> ويؤيده قوله تعالى : = ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ) =

بين أن ابتداءً ثبوت القصاص للولي القاسم مقام المقتول .

ولهذا صح عفو الوارث قبل موت المجرور ، وصح عفو المجرور أيضا

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٨٣ / ب ) من ( ١ ) .

( ٢ ) في ( د ) : حصول .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٧٦ ) من ( هـ ) .

( ٤ ) في ( د ) : الأولياء .

( ٥ ) في ( د ) : كما .

( ٦ ) في ( ب ، ج ) : للولي ، وفي ( هـ ) : للموكل .

( ٧ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٦١ ) من ( ب ) .

( ٨ ) في ( هـ ) : للمولى .

( ٩ ) سورة الاسراء آية / ٣٣ .

استحسانا ، لأن الحق باعتبار نفس الواجب للوارث فيصح عفوهُ وباعتبار  
السبب يصح عفو المجرور<sup>(١)</sup> / أيضا لأن العفو مندوب اليه فيجب تصحيحه  
بقدر الامكان .

فهذا معنى قوله القصاص يثبت للورثه ابتداءً بسبب انعقد للموت . وهو  
اشارة الى القسم الرابع من الافسام المذكورة .

واذا ثبت انه يثبت للورثه ابتداءً كان ينبغي ان يكون القصاص<sup>(٢)</sup> عند  
انقلابه مالا للورثه ابتداءً من غير أن يثبت للميت فيه حق ، ومن غير أن يجرى  
فيه سهام الارث ، لأن الخلف لا يفارق الأصل في الحكم .

الا ان الخلف يصلح لحوائج الميت من التجهيز ، وقضاء الديون ،  
وتنفيذ الوصايا ، فيجعل موروثا كسائر التركة حتى يقدم حقوق الميت فيه  
على حق الورثه ويجعل عند ضرورة<sup>(٣)</sup> تعذر القصاص . كأنه هو الواجب  
في الأصل ، لأن الخلف يجب بالسبب الذي يجب به الأصل والسبب وهو<sup>(٤)</sup>  
القتل انعقد للميت ، فبستند وجوب الخلف اليه وصار كأنه هو الواجب  
بهذا القتل كالدية في القتل الخطأ .

وكان الأصل في القصاص أن يجب للميت أيضا ، لانه واجب بمقابله<sup>(٥)</sup>

( ١ ) آخر الورقة ( ١٢٩ / ب ) من ( ج ) .

( ٢ ) في ( د ) : المال .

( ٣ ) في ( د ) : تعذر ضروره .

( ٤ ) في ( د ) : هو .

( ٥ ) في ( د ) : لمقابله .

وأما أحكام الآخرة فله فيها حكم الأحياء ، لأن القبر للميت في حكم الآخرة كالرحم للماء والمهد للطفل في حكم الدنيا وضع فيه لأحكام الآخرة

تفويت ذمة (١) وحياته إلا أنا أثبتناه للورثة ابتداءً لمانع وهو أنه لا يصلح حاجة الميت بعد انقضاء حياته وإن درك (٢) الثأر الذي هو المقصود الأصل حاصل للورثة لا للمقتول وفي الخلف عدم (٣) هذا المانع فجعل مورثاً (٤)

ففارق الخلف الأصل ، لا اختلاف حالهما أي حالهما وهو أن الأصل لا يصلح لدفع حوائج الميت ، ولا يثبت مع الشبهة ، والخلف يصلح لذلك ويثبت مع الشبهة والخلف قد يفارق الأصل عند اختلاف الحال كالتميم يفارق الرضوء في اشتراط النية لا اختلاف حالهما وهو أن الماء مطهر بنفسه والتراب ملوث كذا ههنا .

قوله : ( وأما أحكام الآخرة ) وهي أربعة كاحكام الدنيا :

ما يجب له على الغير من الحقوق المالية والمظالم التي ترجع الى النفس والعرض .

وما يجب عليه من الحقوق والمظالم .

وما / تلقاه من ثواب وكرامة بواسطة الايمان واكتساب الطاعات والخيرات . (٥)

وما يلقاه من عقاب وملامة بواسطة المعاصي والتقصير في العبادات .

( ١ ) في ( د ) : ذمة .

( ٢ ) في ( د ) : أدرك .

( ٣ ) في ( د ) : عدم .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٨٤ ) من ( أ ) .

( ٥ ) " " ( ٢٧٦ / ب ) من ( هـ ) .

روضة دار ونرجو الله تعالى أن يصيره لنا روضه بكرمه وفصله .

فله في جميع هذه الأحكام حكم الأحياء ، لأن العبر للميت في حكم الآخرة كالرحم للماء والمها للطفل في حق الدنيا من حيث ان الميت وضع فيه للخروج وللحياة (١) بعد الغناء ولأحكام الآخرة فكان للميت معه حكم الأحياء فيما يرجع الى أحكام الآخرة كما أن للجنيين في حكم الأحياء فيما يرجع الى أحكام الدنيا . روضة (٢) / دار آد هو روضة دار جنة ان كان من أهل الكرامة والثواب أو حفرة نار ان كان من أهل الشقاوة والعقاب .

ونرجو الله تعالى ان يصيره لنا روضه بكرمه وفصله وان يعيدنا من فتنه القبر وعذابه بعنه وطوله انه الكريم النعم والديان ذو الطول والفضل والاحسان .

( ١ ) في ( د ) : والحياة .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٦١/ب ) س ( ب ) .

## فَصْلٌ فِي الْمَوَارِضِ الْمَكْتُسَبَةِ

أما الجهل فأنواع أربعة : جهل باطل بلا شبهة وهو الكفر وأنه لا يصلح عذرا

قوله : ( وأما الجهل <sup>(١)</sup> فكذا . . )

قيل : الجهل اعتقاد الشيء على خلاف ما هو به . (٢)

وأعترض عليه : بأنه يستلزم كون المعدوم شيئا ، إذ الجهل يتحقق بالمعدوم كما يتحقق بالوجود ، أو كون <sup>(٣)</sup> النعدوم المجهول غير داخل في الحد وكلاهما فاسد .

وقيل : هو صفة تضاف العلم عند احتمال وتصوره . (٤)

واحترز به عن الأشياء التي لا علم لها فأنها لا توصف بالجهل ، لعدم تصور العلم فيها .

(١) الجهل في اللغة : خلاف العلم . انظر الصحاح (٤/٦٦٣) .

(٢) وعرفه الجرجاني بهذا التصريف وعرفه بأنه بسيط ومركب فقال :

الجهل البسيط : هو عدم العلم عما من شأنه أن يكون عالما .

والجهل المركب : هو عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع مع

اعتقاد مطابقته ، وهو عيب لا يمكن ازالته بالتعلم . لان صاحبه

يعتقد انه عالم فلا يشتغل بالعلم .

انظر التعريفات : ص (٧١) فتح الغفار (٣/١٠٢) وحاشية

الرهاوي (ص ١٧٢)

(٣) في (ج) : كان .

(٤) في (ج) : وتصور .

في الآخرة أصلاً الكفروانه لا يصلح عذرا في الآخرة أصلاً لأنه

وأنه لا يصلح عذرا في الآخرة / (١) أصلاً .

ذكر (٢) في بعض الشروح : أنه انما قيد بقوله : في الآخرة ، لأنه اختلف في ديانة الكافر أي في اعتقاده حكماً من الأحكام على خلاف ما ثبت في الاسلام في أحكام الدنيا فقال أبو حنيفة : أنها تصلح دافعة للتعريض ، ودافعة لدليل الشرع في الأحكام التي احتملت التغيير مثل حرمة الخمر ونكاح المحارم ونحوهما حتى أن اعتقاده يصلح دافعا للدليل الموجب للحرمة / (٣) فأما في محكم لا يحتمل التبدل فلا حتى أنه لا يعطى للكفر حكم الصحة بحال .

وكذلك قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الا / (٤) أنهما فرقا بين الخمر وبين نكاح المحارم على ما يترفا تمامه في أصول الفقه (٥) لفخر الاسلام ويحتمل أنه انما قيد به لأنه ربما يجعل عذرا في أحكام الدنيا بأن التزم عقد الذمة ، فان جهله سينتد يدفع عذاب القتل في الدنيا وان لم يدفع عنه عذاب الآخرة .

قوله : لأنه مكابره وجموده انكار بعد حصول العلم ووضوح الدليل قال الله تعالى : ( وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ) (٦) وعن هذا قيل : لو سأل القاضي المدعى عليه بعد دعوى المدعى تجحد أم تقر

( ١ ) آخر الورقة ( ١٣٠ / أ ) من ( ج ) .

( ٢ ) في ( ج ) : وذكر .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٨٤ / ب ) من ( أ ) .

( ٤ ) ، ، ( ١٥١ / أ ) من ( د ) .

( ٥ ) انظر أصول البزدوى ( ٣٣١ / ٤ ) وما بعدها .

( ٦ ) سورة النمل آية ( ١٤ ) .



مكابرة وجحود بعد وضوح الدليل .

فبأيهما أجاب يكون اقرارا والكفر جحود بعد وضوح الدليل ، لأن الآيات  
الدالة على وحدانية الصانع جل جلاله وكمال قدرته وعظمة الوهيته لا تعد  
كثرة ولا تخفى على من له أدنى لب كما قال أبو العتاهية :

فيا عجباً كيف يعصى الإله      أم كيف يجحده الجاحد ( ٢ )  
وفى كل شيء له آية      تدل ( ٣ ) على أنه واحد

وكذا الدلائل على صحة رسالة الرسل من المعجزات القاهرة والحجج  
الباهرة ظاهرة محسوسة في زمانهم لا وجه إلى ردها فانكارها وقد نقلت  
تلك المعجزات بعد انقراض زمانهم بالتواتر قرناً بعد قرن إلى يومنا هذا ،  
فكان انكارها بنزلة انكار المحسوس ، فلذلك لم يجعل جهل الكافر عذراً  
بوجه في الآخرة .

( ١ ) هو : اسماعيل بن قاسم بن سويد العتري بالولاء ، أبو اسحق  
المعروف بأبي العتاهية الشاعر ، كان يقول في العزل والمديح  
والهجاء ثم تنسك وعدل عن ذلك إلى الشعر في الزهد وطريقة الوعظ  
وأكثر شعره حكم وأمثال من آثاره ديوان شعر ولد سنة ١٣٠ هـ ،  
وتوفي سنة ٢١١ هـ .

انظر : تاريخ الطوك والأئم ( ٢٧٨/١٠ ) مروج الذهب ( ٨٢/٧ )  
تاريخ بغداد ( ٢٥٠/٦ ) وفيات الأعيان ( ٢١٩/١٠ ) البداية والنهاية  
( ٢٦٥/١٠ ) مرآة الجنان ( ٤٩/٢ )

( ٢ ) في ( د ) : الجاحد .

( ٣ ) في ( هـ ) : دليل .

وجهل هو دونه لكنه باطل لا يصلح عذرا في الآخرة أيضا وهو جهل صاحب  
 النهوى في صفات الله تعالى وفي أحكام الآخرة وجهل الباغي ، لأنه مخالف  
 للدليل الواضح الذى لا شبهة فيه الا أنه متأول بالقرآن فكان دون الأول ،

وقوله : ( وجهل هو دونه ) أى دون جهل الكافر ، لكنه لا يصلح  
 عذرا في الآخرة أيضا وهو جهل صاحب النهوى في صفات الله عز وجل مثل  
 جهل المعتزلة بالصفات فانهم أنكروها حقيقة بقولهم <sup>(١)</sup> : انه تعالى عالم  
 بلا علم ، قادر بلا قدرة ، سميع بلا سمع ، بصير بلا بصر ، وكذا سائر  
 الصفات .

ومثل جهل المشبهة فانهم قالوا بجواز حدوث صفات الله عز وجل  
 وزوالها عنه مشبهين الله تعالى بخلقه في صفاته .

وهذا النوع من الجهل باطل لا يصلح عذرا في الآخرة ، لأنه مخالف  
 للدليل الواضح الذى لا شبهة فيه سمعا وعقلا .

أما السمع فقوله تعالى : ( ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء ) <sup>(٢)</sup>  
 ( انزله بعلمه ) <sup>(٣)</sup> ( ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين ) <sup>(٤)</sup> ( ان الله  
 لذو فضل على الناس ) <sup>(٥)</sup> الى غيرها من الآيات ، فانها تدل على أن لله  
 تعالى صفات هي معان وراء الذات .

- ( ١ ) في ( هـ ) بقوله .  
 ( ٢ ) سورة الحقرة آية ( ٢٥٥ ) .  
 ( ٣ ) ، النساء ، ( ١٦٦ ) .  
 ( ٤ ) ، الذاريات ، ( ٥٨ ) .  
 ( ٥ ) ، البقرة ، ( ٢٤٣ ) وسورة يونس آية ( ٦٠ ) .

لكه لما كان من المسلمين أو من ينتحل الاسلام لزنا مناظرته والزامه فلم نعمل

وأما العقل : فهو أن المحدثات كما دلت على وجود الصانع جل جلاله دلت على كونه حيا عالما قادرا <sup>(١)</sup> سميعا بصيرا فوجب أن يكون له / <sup>(٢)</sup> حياة وعلم وقدره وسمع وبصر وأن تكون هذه الصفات معاني وراء الذات <sup>التي</sup> يحصل العقل أن يحكم بعالم لا علم له ، وحي لا حياة له وقادر لا قدرة له ولا يفرق بين قول القائل : ليس بعالم / <sup>(٣)</sup> وبين قوله : لا <sup>(٤)</sup> علم له ، وكذا في جميع الصفات .

وقد عرف بدلالة العقل أيضا أن ما هو محل الحوادث حادث فلا يجوز <sup>(٥)</sup> أن تكون صفاته تعالى حادثه لاستلزامه حدوث الذات الذي <sup>(٦)</sup> هو <sup>(٧)</sup> محال ، فثبت بالدليل الواضح الذي لا شبهة فيه أنه تعالى بوصف بصفات الكمال منزّه عن النقبة والزوال ، وأن صفاته تعالى قائمة بذاته وليست بأعراض تحدث وتزول بل هي أزلية لا أول لها أبدية لا آخر لها فكان ما ذهب إليه أهل الأهواء باطلا وجهلا بعد وضوح الدليل ، فلا يصلح عذرا في الآخرة .

وكذا جهلهم بأحكام الآخرة .

مثل جهل المعتزلة بسؤال منكر ونكير وعذاب القبر والميزان والشفاعة لأهل الكبائر وجواز العفو عما دون الشرك وجواز اخراج أهل الكبائر الموحد من النار وانكارهم إياها .

(١) في (هـ) : قديرا .

(٢) آخر الورقة (٢٨٥/أ) من (أ) .

(٣) ، ، ، (١٣٠/ب) من (ج) .

(٤) في (د) : عالم لا علم له .

(٥) في (ج) : ولا يجوز .

(٦) في (د ، هـ) : التي .

(٧) في (د) : هي .

بتأويله الفاسد ، وقلنا : ان الباغي اذا أتلّف مال العادل أو نفسه

ومثل انكار الجهمية خلود الجنة والبنار وأهاليهما جهيل باطل ، لأن الدلائل الناطقة <sup>(١)</sup> بهذه الأحكام من الكتاب والسنة كثيرة واضحة لا تخفى على من تأمل فيها عن انصاف فالجهل بها لا يكون عذرا في الآخرة كجهل الكافر .

وكذلك جهل الباغي <sup>(٢)</sup> : وهو الذي خرج عن طاعة الامام الحق طائفا أنه على الحق والامام على الباطل ، متسككا في ذلك بتأويل فاسد ، فان لم يكن له تأويل فحكمه حكم اللصوص كما سنبينه ، لا يصح عذرا ، لأنه مخالف للدليل الواضح ، فان الدلائل على كون الامام العدل على الحق مثل الخلفاء الراشدين ومن سلك طريقهم لاثمه على وجه يعد جاحدا مكابرا معاندا .

وتوضيحه يتوقف على معرفة قصة البغاة .

وهي ما روى أن المخالفة لما استحكمت بين علي ومعاوية رضى الله عنهما ، وكثر القتل والقتال بين المسلمين جعل أصحاب معاوية المصاحف على رؤوس الرماح وقالوا : لأصحاب علي رضي الله عنه بينا وبينكم كتاب الله تعالى ندعوكم الى العمل به .

(١) في (د) : الناطقة .

(٢) البغى لغة : التعدي وكل مجاوزة وافراط على المقدار الذي هو حد الشئ فهو بغى . انظر الصحاح للجوهري (٢٢٨١/٦)

وقال الشيخ قاسم القنوي : وفي غاية البيان : والمراد من البغاة الخوارج . ولهذا سمي في المبسوط هذا الباب بهاب الخوارج .

اسرار انيس الفقهاء (ص ١٨٧) .

ولا منعه له يضمن وكذلك سائر الاحكام يلزمه

فأجاب أصحاب على رضى الله عنه الى ذلك وامتنعوا عن القتال ،  
ثم اتفقوا على أن يأخذوا حكما من كل جانب ، فمن اتفق الحكمان على امامته  
فهو الامام ، وكان على رضى الله عنه لا يرضى بذلك حتى اجتمع عليه أصحابه  
فوافقهم عليه ، فأختير من جانب معاوية عمرو بن العاص وكان داهيا ، ومن  
جانب على رضى الله عنه أبو موسى الأشعرى <sup>(١)</sup> وكان من شيوخ الصحابة <sup>(٢)</sup>  
رضى الله تعالى عنهم فقال عمرو لأبى موسى أنت أكبر سنا <sup>(٣)</sup> فعزلها  
أولا ثم نتفق على واحد منهما فأجابه أبو موسى اليه ثم قال لأبى موسى أنت أكبر <sup>(٤)</sup>  
سنا منى فأعزل عليا أولا عن الامامة فصعد أبو موسى المنبر وحمد الله تعالى  
وأثنى عليه ودعا للمؤمنين <sup>(٥)</sup> والمؤمنات ، وذكر الفتنة ثم أخرج خاتمه من  
اصبعه وقال : أخرجت عليا عن الخلافة كما أخرجت خاتنى من اصبعى ونزل ،

(١) هو الصحابي الجليل : عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعرى  
أسلم قبل الهجرة وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة بعد فتح خيبر  
استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض اليمن واستعمله عمر على  
البصرة فاقتح الأهواز ثم اصبهان واستعمله عثمان على الكوفة ثم كس  
أحد الحكمين بصفين ثم اعتزل الفرقيين . وكان حسن الصوت ومن علماء  
الصحابة . توفي سنة ٤٤ هـ وقيل ٤٢ هـ .  
انظر : الاصابة (٣٥٩/٢) الاستيعاب (٢٧١/٣) الخلاصة  
(ص ١٠٢) سير أعلام النبلاء (٢٨٠/٢) تهذيب الاسماء واللغات  
(٢٦٨/٢) مشاهير علماء الامصار (ص ٣٧) .

(٢) آخر الورقة (٢٨٥/ب) من (أ)

(٣) ما بين المعقوفين من (ج) .

(٤) فى (د) : أكثر .

(٥) آخر الورقة (١٥١/ب) من (د) .

ثم صعد عمرو المنبر فحمد الله تعالى واثنى عليه ودعا للمؤمنين والمؤمنات ،  
 وذكر الفتنة ثم أخذ خاتمه وأدخله في أصبعه وقال ادخلت معاوية ففسى  
 الخلافة كما أدخلت خاتمي هذا في أصبعي فعرف على رضى الله عنه انهم  
 أفسدوا عليه الأمر .

فخرج على على رضى الله عنه قريب من اثني عشر ألف رجل من عسكره  
 زاعمين أن عليا كفر حين نزل حكم الله تعالى وأخذ بحكم الحاكمين فهؤلاء هم  
 الخوارج الذين تفرقوا في البلاد وزعموا أن من أذنب - نبا فقد كفر .

وكان هذا منهم جهلا باطلا ، لأنه مخالف للدليل الواضح ، فان  
 امامة على رضى الله عنه ثبتت باختيار كبار الصحابة من المهاجرين والانصار  
 رضى الله عنهم كما ثبتت امامة من قبله به .

( ١ ) ذكر ابن كثير بشأن الحكمين : أن ابا موسى وعمرو اصطلحا على  
 أن يخلعا معاوية وعليما ويتركا الأمر شورى بين المسلمين ليتفقوا  
 على من . اروه لأنفسهم . فقدم عمرو أبا موسى ليعلم الناس بما  
 اتفقا عليه . فصعد أبو موسى وقال بعد حمد الله والصلاة على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . اتفقت أنا وعمرو على خلع  
 عليا ومعاوية ، ونترك الأمر شورى . . . وانى خلعت عليا ومعاوية  
 ثم جاء بعده عمرو فحمد الله واثنى عليه ثم قال : ان هذا قد  
 قال ما سمعتم ، وانه خلع صاحبه ، وانى قد خلعته كما خلعه  
 واثنيت صاحبي معاوية ، فانه ولى عثمان بن عفان ، والطالب  
 بدمه ، وهو احق الناس بحقه ( يتصرف ) .

انظر البداية والنهاية ( ٢٩٤ / ٧ ) .

والرضا بحكم الحكم فيما لا نص فيه أمر<sup>(١)</sup> أجمع المسالين عسى  
جوازه منصوص عليه في الكتاب فكيف يكون معصية .

وكذا السلم لا يكفر بالمعصية فان الله تعالى أطلق اسم الايمان  
على مرتكب الذنب في كثير من الآيات .

كقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص )<sup>(٢)</sup>

( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء )<sup>(٣)</sup> .

( يا أيها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا عسى ربكم أن يكفر  
عنكم سيئاتكم )<sup>(٤)</sup> .

( وتوبوا الى الله جميعا أيها المؤمنون )<sup>(٥)</sup> ونحوها فجعلهم بعد  
وضوح الأدلة لا يكون عذرا كجهل الكافر .<sup>(٦)</sup>

الا أنه اى لكن صاحب الهوى أو الباغى متأول بالقرآن أى تمسك به  
ماؤل على وفق رأيه .

فان نافي الصفات تمسك بأنه تعالى وصف ذاته بالوحدانية ففى  
القرآن ونزله نفسه عن الشريك فى آيات كثيرة ، فلو أثبتنا الصفات له لكانت  
قديمة ولكانت أغمارا للذات ، وإثبات الأغيار فى الأزل مناف للتوحيد .

( ١ ) الكلمة ساقطه من ( ج ) .

( ٢ ) سورة البقرة آية ( ١٧٨ ) .

( ٣ ) سورة الممتحنة آية ( ١ ) .

( ٤ ) ، التحريم ، ( ٨ ) .

( ٥ ) ، النور ، ( ٣١ ) .

( ٦ ) فى ( د ) : الكافرين .

.....

وسجوز الحدوث في الصفات تعلق بنحو قوله تعالى :

( ١ ) ( وجاء ربك )

( ٢ ) هل ينظرون الا أن تأتيهم الملائكة )

( ٣ ) ( هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام )

( ٤ ) ( هل ينظرون الا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي أمر ربك )

والباغي احتج بقوله تعالى ( ان الحكم الا لله ) ( ٥ ) ( ومن يعص الله

ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها ) ( ٦ )

( ٧ ) ( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاءه جهنم خالدا فيها )

فكان هذا الجهل دون الجهل الأول من هذا الوجه وان كان لا يصلح

عذرا في / ( ٨ ) الآخرة لكه : أي هذا الجاهل وهو صاحب الهوى والباغي

لما كان من السليين لأنه بالبغي لم يخرج عن الاسلام وكذلك بالهوى اذا لم

يغل فيه او من ينتحل الاسلام يعني اذا غلا في هواه حتى كفر ولكنه ينتسب

الى الاسلام مع ذلك كغلاة الروافض والمجسة لزنا مناظرته والزامه قبول الحق

بالدليل فلم نعمل بتأويله الفاسد ( ٩ ) فاذا استحل الباغي الأموال والدماء

( ١ ) سورة الفجر آية ( ٢٢ ) .

( ٢ ) سورة الانعام آية ( ١٥٨ ) .

( ٣ ) ، البقرة ، ( ٢١٠ ) .

( ٤ ) ، النحل ، ( ٣٢ ) .

( ٥ ) ، يوسف ، ( ٤٠ ) .

( ٦ ) ، النساء ، ( ١٤ ) .

( ٧ ) ، ، ، ( ٩٢ ) .

( ٨ ) آخر الورقة ( ٢٧٦ / ١ ) من ( أ ) .

( ٩ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .



بتأويل أن مباشرة الذنب كفر <sup>(١)</sup> لا يحكم بإباحتها في حقه بتأويله كما حكمنا بإباحة الخمر في حق الكافر بديانته ، لأنه يعتقد الاسلام حقا فامكن مناظرته والزام الحجة عليه .

بخلاف الكافر لأن ولاية المناظرة والالزام منقطعة فوجب العمل بديانته في حقه فلذلك قلنا : ان الباغي اذا اتلف مال العادل أو نفسه ولا منعة له يضمن كما لو أتلفه غيره لبقاء ولاية الالزام <sup>(٢)</sup> .

وكذلك أي وكوجوب الضمان سائر الأحكام التي تلزم المسلمين تلزمه ، لأنه سلم ، وولاية الالزام باقية .

فإذا صار للباغي منعة سقط عنه ولاية الالزام بالدليل حسا وحقيقة فوجب العمل بتأويله الفاسد فلم يؤخذ بضمان في نفس ولا مال بمسند

(١) الكلمة ساقطة من (د) .

(٢) اتفق الجمهور على وجوب الضمان على الباغي اذا لم تكن له منعة .

وزهد الائمة الثلاثة والشافعية في أظهر القولين عندهم بعدم ضمان على الباغي المتأول في حال الحرب من نفس ولا مال واختلفوا فيما اذا كانت للباغي منعة .

فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة : إلى عدم ضمان ما أتلوه نفس أو مال ولا تقام عليهم الحدود .

وزهد الشافعية : إلى وجوب الضمان عليهم .

انظر بدائع الصنائع (١٤١/٧) حاشية الدسوقي (٣٠٠/٤) القوانين

الفقهية (ص ٢٣٨) المذهب (٢/٢٢٠ - ٢٢١) مغنى المحتاج

(١٢٥/٤) المغنى (١١٣/٨) كشف القناع (١٢٨/٤) وصحيح

سلم للنووى (١٧٠/٧) .

.....

التوبة / (١) كما لم يؤخذ به أهل الحرب بعد الاسلام .

وهذا بخلاف الاثم فان الباغي يأثم وان كان له منعة ، لأن المنعة لا تطهر في حق الشارع والخروج على الله تعالى حرام أبدا والجزاء واجب لله تعالى أبدا الى أن يعفو .

فأما ضمان العباد فيحتمل أن لا يكون كما في الخمر وانما وجب شرعا فلا يتحقق الا بعلم الخطاب والتأمل فيه .

وهذا اذا هلك المال في يده فان كان قائما في يده وجب رده على صاحبه ، لانه لم يملك ذلك بالأخذ كما لا يملك مال أهل البغى والتسوية بين الفئتين المقاتلتين بتأويل الدين في الأحكام أصل .

وقد روى عن محمد أنه قال : أفتى في أهل البغى اذا تابوا بأن يضمنوا ما أتلغوا من النفوس والأموال ولا ألزمهم ذلك في الحكم ، لأنهم كانوا معتقدين الاسلام وقد ظهر لهم خطأهم وهم في التأويل الا أن ولازمة الالتزام كانت منقطعة للمنعة فلا يجبرون على أداء الضمان (٢) في الحكم ولكن يفتى (٣) به فيما بينهم وبين ربهم ولا يفتى أهل العدل بمثله ، لأنهم محقون في قتالهم وقتلهم مستبشرين الأمر كذا في المسوط . (٤)

وحاصل هذا الفصل أن المغير للحكم اجتماع التأويل والمنعة فاذ اتحد أحدهما عن الآخر لا يتغير الحكم في حق ضمان المصاب ، حتى لو أن قوما

(١) آخر الورقة (٢٧٨/ب) من (هـ) .

(٢) في (د) : الضمان وقد ظهر في الحكم .

(٣) في (د) : يفتى .

(٤) انظر المسوط (١٠/١٢٨) .

وكذلك جهل من خالف في اجتهاده الكتاب أو السنة المشهورة من علماء الشريعة  
أو عمل بالغريب من السنة على خلاف الكتاب أو السنة المشهورة مردود باطل  
مثل الفتوى ببيع أمهات الأولاد

---

غير متأولين ظهروا على مدينة فقتلوا الأنفس واستهلكوا الأموال ثم ظهر عليهم  
أهل العدل أخذوا بجميع ذلك لتجريد النعمة عن التأويل (١).

قوله : ( وكذلك ) أى ومثل جهل الباغي وصاحب الهوى ( جهل  
من خالف في اجتهاده الكتاب أو (٢) السنة المشهورة ) مثل الفتوى ببيع  
أمهات الأولاد كان بشر العريسي ود اود الاصفهانى ومن تابعه من أصحاب  
الظواهر يقولون بجواز : بيع أم الولد .

متسكين في ذلك بما روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أنه قال :  
" كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . "

---

(١) آخر الورقة (٢٨٦/ب) من (أ) .

(٢) في ( ب ، ج ) : والسنة .

(٣) رواه ابو داود (٢٦٢/٤) في العتق ، باب حق أمهات الأولاد .

حديث رقم (٣٩٥٤) .

ورواه ابن ماجه (٨٤١/٢) في العتق ، باب أمهات الأولاد رقم

(٢٥٢٧)

عن جابر بلفظ : ( كنا نبيع سراريهن وأمهات الأولاد والنبي صلى الله  
عليه وسلم فيهن ) لا نرى بذلك بأساً . واللفظ لابن ماجه .

قال في الزوائد : اسناده صحيح ورجاله ثقات .

وانظر سبل السلام : (٢٣/٣)

وعزاء المزي في تحفة الاشراف (٣٢٣/٢ - ٣٢٤) طبع الهند : الى  
النسائي في ضمن أطراف جابر بن عبد الله رضى الله عنه .

.....  
 وبأن المأليه والمحلية لبيع قبل الولادة معلومة فيها بيقين فلا ترتفع  
 بعد الولادة بالشك .

( ١ ) وعند جمهور العلماء لا يجوز بيعها لدلالة الآثار المشهورة /  
 عليه مثل قوله عليه الصلاة والسلام : " لما رية اعتقها ولدها " ( ٢ )

====  
 ورواه الدارقطني : ( ١٣٥ / ٤ ) في كتاب المكاتب حديث ( ٣٢ )  
 ورواه البيهقي في السنن الكبرى ( ٣٤٨ / ١٠ ) .  
 وقال ابن عبد الهادي في المحرر ( ٤٧٠ / ٢ ) واسناده على شرط مسلم  
 وقال الخطابي : يحتمل أن يكون بيع أمهات الأولاد كان مباحا ثم  
 نهى عنه صلى الله عليه وسلم في آخر حياته ولم يشتهر ذلك النهي  
 فلما بلغ عمرنهاهم كذا في التلخيص .

( ١ ) آخر الورقة ( ١٥٢ / أ ) من ( د ) .  
 ( ٢ ) أخرجه ابن ماجه في السنن ( ٨٤١ / ٢ ) في العتق ، باب أمهات  
 الأولاد حديث ( ٢٥١٦ ) وفيه الحسين بن عبد الله بن عبيد الله  
 ابن عباس قال ابن معين : ضعيف وقال أحمد : له أشياء منكورة  
 وقال البخاري : قال علي تركت حديثه وقال أبو زرعة وغيره : ليس  
 بقوي . وقال النسائي : متروك . وقال ابن معين مرة : ليس به  
 بأس يكتب حديثه . وقال الجوزجاني : لا يشتغل به .  
 وقال البخاري : يتهم بالزندقة .

انظر : ميزان الاعتدال ( ٥٣٧ / ١ ) ورواه البيهقي في السنن الكبرى :  
 في ( ٣٤٦ / ١٠ ) بهذا الاسناد وقال حسين بن عبيد الله ضعفه أكثر  
 أصحاب الحديث .

ورواه باسناد آخر موصولا وعلق عليه بقوله : قال علي : تفرد به حديث  
 ابن أبي حسين زياد بن أيوب ، وزياد ثقة — ولحديث عكرمة عله عجبته  
 باسناد صحيح عنه .  
 ===

وقوله عليه الصلاة والسلام : " أيها أمة ولدت من سيدها فهي  
معتقة عن ذبرمه " (١) .

وما روى عن سعيد بن السيب أنه قال :

=== وروى موقوفا عن عمر قوله : أم الولد اعتقها ولدها وإن كان سقطا وصح

البيهقي ما روى عن عمر وقال : وقد يحتمل أن يكون لرواية قصة مارية  
أصلا ورواه الحاكم في المستدرك (١٩/٢) والدارقطني (١٣١/٤)

(١) قال ابن حجر في التلخيص (٢١٧/٤) حديث (٢١٥٨) رواه أحمد  
وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وله طرق وفي أسناده الحسين بن  
عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا وفي رواية للدارقطني والبيهقي  
من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حرة وإن كان سقطا وأسناده  
ضعيف أيضا والصحيح أنه من قول ابن عمر .  
أخرجه أحمد في سننه (٣١٧/١) .

وابن ماجه في السنن (٨٤١/١) في العتق ، باب أمهات الأولاد  
رقم (٢٥١٥) واللفظ له .

والدارقطني في (١٣١/٤)

والحاكم في المستدرك في (١٩/٢) في البيوع .

والبيهقي في السنن الكبرى (٣٤٦/١٠) .

وابن أبي شيبة (٤٣٦/٦) .

وانظر نصب الراية (٢٨٧/٣) .

وتلخيص الحبير (٢١٧ / ٤) .

( أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت أمهات الأولاد من غير الثلث وأن  
لا ييمن في دين ) . ( ١ )

وما روى عن عمر رضي الله عنه : أنه كان ينادى على النخيل ألا إن بيع  
أمهات الأولاد حرام ( ٢ ) ولا ريق عليها بعد موت مولاهما .

وقد تلقاها القرن الثاني بالقبول وأنعقد الإجماع على عدم حواز بيعها  
فكان القول بالجواز مخالفاً للأحاديث المشهورة والإجماع ( ٣ ) فكان مردوداً .

( ١ ) قال الزيلعي في نصب الراية في ( ٢٨٨ / ٣ ) في شأن هذا الحديث  
قلت : غريب ، وفي الباب أحاديث : منها

ما أخرجه الدارقطني ( ١٣٤ / ٤ ) عن ابن عمر أن النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى عن بيع أمهات الأولاد ، وقال لا ييمن  
ولا يوهبن ، ولا يورثن ، يستمتع بها سيدها مادام حياً ، فإذا  
فازا مات فهي حرة . اهـ

ورواه الدارقطني أيضاً موقوفاً على عمر من طريقين .

وقال الزيلعي قال ابن القطان رواه كلهم ثقات ، وهذا كله عند  
الدارقطني ، وعندى أن الذي أسنده خير من وقفه .

( ٢ ) راجع الحديث السابق فقد روى أيضاً موقوفاً على عمر من طريقين عند

الدارقطني في ( ١٣٤ / ٤ )

ونصب الراية ( ٢٨٩ / ٢ ) .

( ٣ ) قال ابن رشد في بداية المجتهد ( ٢١٣ / ٢ ) : فالثابت عن عمر رضي  
الله عنه أنه قضى بانها لا تباع وانها جرة من رأس مال سيدها اذا مات  
وروى مثل ذلك عن عثمان وهو قول أكثر التابعين وجمهور فقهاء الأئصار  
وكان أبو بكر وعلى وابن عباس وابن الزبير وجابر وأبو سعيد الخدري يجيزون  
بيع أم الولد وبه قالت الطاهرية من فقهاء الأئصار .

## وحل متروك التسمية عامدا أو القصاص بالقسامة

ومثل الفتوى بحل متروك التسمية عمدا (١) عملا بقوله عليه السلام :  
 " تسمية الله في قلب كل مؤمن " . (٢)

والقياس متروك التسمية بالنسيان : فانه مخالف لقوله تعالى :

(١) اختلف الفقهاء فيما اذا ترك الذابح التسمية على الذبيحة عمدا .  
 فذهب أبو حنيفة ومالك : الى أنها لا تؤكل ان كان متعمدا وانها  
 تؤكل ان كان ناسيا .

وقالت الشافعية : لا يحرم متروك التسمية ، فالتسمية عندهم مستحقة  
 ونهبت الحنابلة واهل الظاهر : الى عدم اباحة متروك التسمية  
 مطلقا . انظر : فتح القدير (٤٨٩/٩) وبداية المجتهد  
 (٤٤٨/١) والمنتقى للهاجي (١٠٤/٣) والتمرداني ص (٣٩٦)  
 والمغنى (٥٤٠/٨) والمهذب (٤٥٢/١) والافصاح لابن هبيرة  
 (٣١٩/١) .

(٢) قال الزيلعي في نصب الرابة (١٨٣/٤) أخرجه الدارقطني عن  
 أبي هريرة قال : سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم : الرجل  
 منا يذبح وينسى ان يسمى ، قال : " اسم الله على كل مسلم " .  
 وفيه مروان بن سالم . قال الدارقطني : ضعيف .  
 رواه الدارقطني في (٢٩٥/٤) في الصيد .  
 والسنن الكبرى للبيهقي (٢٤٠/٩) في الصيد .  
 ومجمع الروائد في (٣٠/٤) في الصيد .  
 ويشهد للشافعية ما رواه البخاري في (٣١١/٣) في الذبائح ،  
 باب ذبائح الأعراب : ان عائشة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله  
 ان قوما قريبى عهد بالاسلام يأتوننا بلحمان لا ندرى اسموا عليها ام لا ؟  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم — كلوا وسموا .

.....

( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق ) (١)

والعقاص بالعقاصه : اذا وجد العقيل في محله ولا يدري قاتله تجب  
القسامة على أهل المحلة ، والدية على عواقلهم ، (٢) عندنا ، ولا يجزئ  
القصاص بحال .

وقال مالك وأحمد بن حنبل والشافعي رحمهم الله في القديم :  
ان كان بين القاتل وأهل المحلة عداوة ظاهرة أولوت وهو ما يغلب على  
ظن القاضي والسامع صدى المدعى يؤمر الولي (٣) بأن يعين القاتل منهم ،  
ثم يحلف الولي خسين يميناً أنه قتله عدا ، فاذا حلف يقتض له من القاتل (٤)  
متسكين في ذلك بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لأولياء المقتول الذي

(١) سورة الانعام آية (١٢١) .

(٢) في (د) : عاقلتهم .

(٣) في (د) : المولى .

(٤) اختلف الفقهاء فيما يجب بالقسامة .

فذهب مالك وأحمد بن حنبل والشافعي في رواية : يجب بها الدم  
في العمد والدية في الخطأ .

وقال أبو حنيفة والشافعي في رواية في الجديد : يجب بالقسامة  
الدية فقط .

انظر المسألة في : بدائع الصنائع (٢٨٦/٧) الكتاب مع اللباب

(١٧٢/٣) بداية المجتهد (٤٥٩/٢) الشن الكبير (٢٩٣/٤)

الكافي (١١١٨/٢) وما بعدها ، المذهب (٣١٨/٢) مغني

المحتاج (١٠٩/٤ ، ١١٤) المغني (٦٨/٨) كشف القناع (٦/

٦٦) فما بعدها . العدة شرح العدة ص (٥٤٥) .



وجد في خير : " أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم " (١) ... الحديث :  
أى دم قاتل صاحبكم .

وحجة من أبي وجوب القصاص بالقسامة : الأحاديث المشهورة ،  
فان النبي عليه الصلاة والسلام نقض بالقسامة (٢) والدية على اليهود  
في قتل وجد بين أظهرهم " (٣) .

(١) هو جزء من حديث متفق عليه

أخرجه البخارى في (١٨٤/١٣) في الاحكام باب كتاب الحاكم الى  
عماله حديث (٧١٩٢) .

وأخرجه مسلم في (١٢٩٤/٣ - ١٢٩٥) في القسامة ، باب القسامة  
حديث (١٦٦٩/٦) .

وانظر شرح معاني الآثار (٢٠١/٣) . ونصب الراية

(٢) الكلمة مطسمة في (أ) .

(٣) في نصب الراية (٣٩٤/٤) قال الزيلعي : قال الدارقطني في-

الكلى وهو متروك وقال البيهقي في المعرفة : أجمع أهل الحديث على  
ترك الاحتجاج بالكلى وقد خالفت روايته هذه رواية الثقات .

انظر السنن الكبرى للبيهقي (١٢٣/٨) والدرامة (٢٨٥/٢) .

وقال الزيلعي في نصب الراية : (٣٩١/٤) رواه عبد الرزاق ف-

مصنفه وابن أبي شيبة في مصنفه وكذلك رواه الواقدي في المغازي .

قال الزيلعي : روى سعيد بن المسيب انه عليه السلام بدأ باليهود

في القسامة وجعل الدية عليهم ، لوجود القتل بين أظهرهم .

قال الحافظ في الدرامة (٢٨٥/٤) وروى أبو داود بسنده ان النبي

صلى الله عليه وسلم قال لليهود : وبدأ بهم يحلف منكم خمسون رجلا

فأبو ، فقال للأنصار : استحقوا ، فقالوا : لا نحلف على الغيب ،

وروى : أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انسى  
 وحدث أخى قتيلاً فى بنى فلان . فقال : اختر من شيوخهم خمسين رجلاً  
 فيدخلون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً . فقال : وليس لى من (١)  
 أحى الا هذا . قال : نعم ولك مائة من الابل . (٢)

وفى الخبر : أن قتيلاً وجد بين وادعه وأرجب وكان الى وادعه  
 أقرب . فقتل عمرضى الله عنه عليهم بالقسامة والدية فقالوا : لا أيماننا  
 تدفع عن أموالنا ولا أموالنا تدفع عن أيماننا فقال :

---

== فجعلها دية على اليهود لأنه وجد بين أظهرهم . قال الحافظ :  
 وهذا اسناد صحيح وليس مرسل لما زعم بعضهم .  
 قال الحافظ : وروى عبد الرزاق عن الحسن وعمر بن عبد العزيز نحوه وعن  
 عمرانه بدأ بالمدعى عليهم فى القسامة أخرجه مالك ثم البيهقى .

(١) آخر الورقة (٢٨٧/أ) من (أ) .

(٢) قال الزيلعى فى نصب الرأية (٣٩٤/٤) من حديث بن زياد وقال :  
 انه غريب وقال الحافظ فى الدراية (٢٨٥/٢) : لا اعرف ما  
 المراد من ابن زياد .

وقال الشوكانى فى الأوطار (٣٩/٧) : ان العقيلي قال : ليس  
 له أصل .

قلت : رواه مسلم فى صحيحه (١٢٩٥/٣) فى القسامة ، بسبب  
 القسامة . حديث (١٦٧٠) : وقضى بها — اى القسامة —  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار فى قتيل ادعوه على  
 اليهود .

والقضاء بشاهد ويمين .

" حقنتم دماءكم بأيمانكم وأفرمكم الدية بوجود القتل بين أظهركم " وكان ذلك بحضور من الصحابة رضى الله عنهم جميعهم ولم ينكر عليه أحد <sup>(١)</sup> فحل محل الاجماع وكان القول بوجوب القصاص بها مخالفا لهذه الأدلة الظاهرة المشهورة .

ولقوله عليه الصلاة والسلام : " البينة على المدعى واليمين على من أنكر " <sup>(٢)</sup> فكان مردودا .

والقضاء بشاهد ويمين أى ومثل الفتوى بوجوب القضاء بشاهد واحد ويمين المدعى <sup>(٣)</sup> مما رواه أن النبي عليه الصلاة والسلام قضى

(١) انظر جمع عمر رضى الله عنه بين القسامة والدية فى شرح معانى الآثار (٢٠٣/٢ - ٢٠٥) ، والدراية (٢٨٥/٢ - ٢٨٦) .

(٢) تقدم تخريجه فى باب السنة .

(٣) اختلف العلماء فى القضاء بشاهد واحد ويمين المدعى . فذهب الحنفية والحنابلة فى المشهور عندهم الى عدم القضاء به وذهب الجمهور مالك والشافعى : الى القضاء بالشاهد ويمين المدعى .

انظر بدائع الصنائع (٢٢٥/٦ ، ٢٣٠) وبداية المجتهد (٤٦٩/٢) الشرح الكبير (١٨٧/٤) الفواكه الدواني (٣٠٣/٢) المذهب (٣٠١/٢ ، ٣١٨) مئذنى المحتاج (٤٦٨/٤) المغنى (٢٢٥/٩) (٢٣٥) الطرق الحكيمة ص (١١٦ ، ١٣٢ ، ١٤٢) . ملحوظه :

القضاء بالشاهد باليمين عند المالكية فى الأموال وما يتولى اليها كالأجل والخيار والشفعة والاجارة وجراحات الخطأ وأداء الكتابه والايماء بالتصرف فيه والواقف على المشهور . راجع الفواكه الدواني (٣٠٣/٢ ، ٣٠٤) .

بذلك . ( ١ )

فانه محال ان الكشاف وهو قواعد في تعاليم الى :

( ١ ) روى مسلم في صحيحه ( ١٣٣٧ / ٣ ) في الأقضية ، باب القضاء باليمين ، وشاهد حديث ( ١٧١٢ / ٣ ) عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد . قال الزيلعي في نصب الراية ( ١٦ / ٤ ) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه . . . وقال الشافعي : واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن . . . لأننا نحكم بشاهدين . وشاهد ، وامرأتين ، ولا يمين . فإذا كان شاهد حكما بشاهد ويمين ، وليس هذا بخلاف ظاهر القرآن . لأنه لم يحرم أن يجوز أقل من نس عليه في كتابه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله ، وقد أمرنا الله تعالى أن نأخذ ما أتنا ، وننتهي عما نهانا . انتهى .

ان قول الشافعي في السنن الكبرى للبيهقي ( ١٧٥ / ١٠ ) .

وقال الزيلعي ايضا : وقال ابن عبد البر : هذا حديث صحيح ، لا مطن لأحد في اسناده ، ولا خلاف بين أهل العلم في صحته .

وقد روى هذا الحديث جمع من الصحابة .

وقد أورد الزيلعي أجابة الاحناف من حديث ابن عباس بوجهين احدهما أنه يداو بالاشهاد . والثاني : انه من بعد يرد عنه ، لا يبعد السوم

انظر تفصيل ذلك في نصب الراية ( ٩٢ / ٤ - ٩١ ) .

والذي يترجى ان ما ذهب اليه الجمهور بسنده القواء بالشاهد واليمين في الاموال صحة حديث ابن عباس والذي واه مسلم وقد قال النووي في شرحه

والثالث جهل يصلح شبهة وهو الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح  
أو في موضع الشبهة كالمحتجم اذا افطر على ظن أن الحجامة فطرته

( وأمر تشهدوا شهدين من رجالكم ) (١) الى أن قال ( ذلك ) (٢) أدنى  
ان لا ترتابوا ) .

وللحديث المشهور وهو قوله عليه السلام " البينة على المدعى  
واليمين على من أنكر " كما مر بهيانه في باب أقسام السنة ، فيكون مردودا  
ففي هذه المسائل ونظائرها ان اعتمد الخصم على القياس فهو عمل منه  
بالاجتهاد على خلاف الكتاب أو السنة ، وان اعتمد على الخبر فهو عمل منه  
بالغريب من السنة على خلافها أو خلاف أحدهما فيكون فاسدا .

قوله والنوع الثالث : جهل يصلح شبهة أي شبهة دارئة للحد وما  
ترجى فيه معنى العقوبة من الكفارات .

وهو الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح ، أو في موضع الشبهة أي  
الجهل في موضع تحقق فيه اجتهاد غير مخالف للكتاب أو السنة وهو المراد  
بالصحيح أو الجهل في موضع لم يوجد فيه اجتهاد ولكنه موضع الاشتباه  
كالمحتجم أي كالمصائم المحتجم في رمضان اذا افطر على ظن أن الحجامة  
فطرته (٣) لم تلزمه الكفارة ، لأنه جهل حصل في موضع الاجتهاد فلان

== لصحيح مسلم (٤/١٢) قال الحافظ : أصح احاديث الباب حديث  
ابن عباس وذكر قول ابن عبد البر السابق أيضا .

(١) سورة البقرة آية (٢٨٢) .

(٢) الكلمة ساقطة من (د) .

(٣) في (ب) : تفطره .

روى رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ==

لم تلزمه الكفارة لانه جهل في موضع الاجتهاد

الحجامة عند الأوزاعي تفسد الصوم <sup>(١)</sup> فيصلح شبهه في سقوط الكفارة .  
كذا في بعض الفوائد .

ونذكر شيخ الاسلام خواهر زاده <sup>(٢)</sup> رحمه الله في شرح كتاب  
الصوم : ان الصائم لو احتجم ففطر أن ذلك يفطره ثم أكر مقتدا ولم  
يستفت عالما ولم يبلغه الحديث أو بلغه وعرف نسخه أو تأويله وجبت عليه  
الكفارة . لأن الله حذر في غير موضعه . فان اعدام الصوم بوسول الشيء  
الى باطنه ولم يوجد فساد بالاستقاء والحيض بخلاف القياس فيكون ظنه

== " افطر الحاجم والمحجوم .

انظر عون المعبود (٢/ ٢٨١ + ٣٠٨) ابن ماجه (١/ ٥٣٧) ،  
الترمذى مع تحفة المودى (٢/ ٦٤) استدرک (١/ ٤٢٨) .

(١) اختلف الفقهاء في الحجامة هل تفطر الصائم ام لا ؟  
فذهب الاوزاعي واحمد بن حنبل الى أنها تفطر الصائم .  
ومذهب الجمهور انها لا تفطره لحديث البخارى : " ان النبي  
صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم " صحيح  
البخارى (٤/ ١٢٧) في الصوم وما رواه الدارقطنى في (١/ ٣٢٩)  
عن أبى سعيد قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فـسـى  
الحجامة للصائم : وقار رواه كلهم ثقات

(٢) هو : محمد بن الحسين بن محمد بن الحسن البخارى ، الحنفى المعروف  
ببكر خواهر زاده ، الفقيه الاصولى النحوى ، كان اماما فاضلا له طريقة  
حسنة معتبرة وكان من عظاما ما وراء النهر له مؤلفات منها : المسوط ،  
والمختصر ، والتجنيب - سمي اباه وأبا نصر أحمد بن على الحازنى والحاكم  
أبا عمر ، حدث عنه عثمان بن على البيهكندى وعمر بن محمد بن لقمان النصفى  
توفى سنة (٤٨٣هـ) ببخارى .

أنظر: الجواهر المضيئة (٣/ ١٤١) والفوائد البهية (س/ ١٦٣)

مجرد جهل وهو غير معتبر (١) .

فان استفتى فقيها يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه فأفتاه بالفساد فأفطر (٢) بعد ذلك تنعديلا لا يجب عليه الكفارة ، لأن على العاصي أن يعمل بفتوى المفتي اذا كان المفتي من يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه . وان كان يجوز أن يكون مخطئا فيما يفتي ، لانه لا دليل للعاصي سوى هذا فكان معذورا فيما صنع ولا عقوبة (٣) على المعذور .

ولولم يستفت ولكنه بلغه الحديث ولم يعرف نسخه ولا تأويله قال ابو حنيفة ومحمد والحسن بن زياد : لا كفارة عليه ، لان الحديث وان كان منسوخا لا يكون ادنى درجة من الفتوى اذا لم يبلغه النسخ فيصير شبهة .

وقال أبو يوسف : عليه الكفارة ، لأن معرفة الأخبار والتمييز بين صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها مفوض الى الفقهاء (٤) فليس للعاصي أن يأخذ بظاهر الحديث ، لجواز أن يكون مصروفا عن ظاهر أو منسوخا انما له الرجوع الى الفقهاء والسؤال عنهم فاذا لم يسأل فقد قصر فلا يعذر . وهكذا ذكر الامام شمس الائمة أيضا .

فتبين أن الظن في هذه المسألة بدون اعتماد على فتوى أو حديث ليس بمعتبر ، وان قول الأوزاعي لا يصير شبهة ، لأنه مخالف للقياس كما أن قول من قال يفسد الصوم بالغيبة غير معتبر في سقوط الكفارة لذلك .

(١) آخر الورقة (٢٨٢/ب) من (أ) .

(٢) في (د) : فان ظن .

(٣) ، ، : ولا على عقوبة .

(٤) آخر الورقة (١٥٢/ب) من (د) .

من زنى بجارية والده على ظن أنها تحل له لم يلزمه الحد لأنه جهل في موضع

الاشتباه

قوله : ومن زنا بجارية والده <sup>(١)</sup> بيان القسم الثاني وهو الجهل في موضع الاشتباه .

وأعلم أن الشبهة الدائرة للحد نوعان :  
شبهة في الفعل : وتسمى شبهة اشتباه لأنها تنشأ من الاشتباه .  
وشبهة في المحل : وتسمى شبهة الدليل ، والشبهة الحكمية .  
فالأولى هي : أن يظن الإنسان ما ليس بدليل الحل دليلاً فيه ولا بد فيها من الظن ليتحقق الاشتباه .

والثانية : أن يوجد الدليل الشرعي النافي للحرمة في ذاته مع تخلف حكمه عنه لما منع اتصال به وهذا النوع لا يتوقف تحققه على ظن الجاني .  
فمن هذا القسم ما لو وطئ الأب جارية ابنه ، فإنه لا يجب عليه الحد وإن قال علمت أنها على حرام ، لأن المؤثر في إيراث الشبهة الدليل الشرعي وهو قوله عليه الصلاة والسلام : " أنت ومالك لأبيك " <sup>(٢)</sup> وهو قائم فلا يفرق الحال بين الظن وعدمه في سقوط الحد .

( ١ ) في ( ر ) : والدته .

( ٢ ) أخرجه أبو داود في ( ٨٠١ / ٣ ) في النكاح ، باب الرجل ياكل من مال ولده حديث ( ٣٥٣٠ ) بلفظ ( أنت ومالك لوالدك ) .  
وابن ماجه في ( ٧٦٩ / ٢ ) في التجارات ، باب ما للرجل من مال ولده حديث ( ٢٢٩١ ، ٢٢٩٢ ) بلفظ المؤلف قال في الزوائد : اسناده صحيح ورجاله ثقات على شرط البخاري .

والبطحاوي في معاني الآثار في القضاء والشهادات ، باب الوالد هل يملك مال ولده أم لا ؟ ( ١٥٨ / ٤ ) .



ومن القسم الأول : ما اذا وطئ الابن جارية أبيه ، أو جارية أمه  
أو وطئ الرجل جارية امرأته بأن<sup>(١)</sup> قال : ظننت أنها تحل لى لا يجب  
الحد عليهما عندنا .<sup>(٢)</sup>

وقال زفر يجب عليهما الحد /<sup>(٣)</sup> لأن السبب وهو الزنا قد تقرر  
بدليل أنهما لو قال<sup>(٤)</sup> طمنا بالحرمة يلزمها الحد ، فلو سقط انما يسقط  
بالظن والظن لا يبنى من الحق شيئا ، كمن وطئ جارية أخيه وقال :  
ظننت أنها تحل لى .

ولكننا نقول : قد تمكنت بينهما شبهة اشتباه ، لأن الاملاك  
متصلة بين الأباء والأبناء والمنافع دائمة ، ولهذا لا تقبل شهادة أحدهما  
لصاحبه ، والولد جزء أبيه فهما يشتهيه أنها لما كانت حلالا للاصل تكون  
حلالا للجزء أيضا ، فيصير هذا الجهل شبهه فى سقوط الحد كقوم سقوا  
على مائدة خمر لم يجب الحد على من لم يعلم أنه خمر .

وهذا بخلاف ما لو زنا بجارية أخيه أو أخته وقال : ظننت أنها  
تحل لى ، حيث لم يجعل الجهل شبهه فى سقوط الحد ، لان منافع  
الاملاك بينهما متباينة عادة ، فلا يكون هذا محل الاشتباه فلا يصير  
الجهل شبهة .

(١) فى (د) (هـ) : فان .

(٢) انظر الكتاب مع شرحه اللباب (١٩٠/٣) .

(٣) آخر الورقة (٢٨٨/أ) من (أ) .

(٤) فى (ج) : لا .

والنوع الرابع جهل يصلح عذرا وهو جهل من اسلم في دار الحرب ، فانه  
يكون عذرا في الشرائع ، لأنه غير مقصر لخفا الدليل

قوله : ( والنوع الرابع جهل يصلح عذرا )

والفرق بينه وبين القسم الثالث أنه بناء على عدم الدليل والقسم  
الثالث بناء على اشتباه ما ليس بدليل بالدليل وكذا الأول <sup>(١)</sup> يؤثر في  
اسقاط ما يسقط بالشبهة دون غيره والثاني يؤثر في جميع ما يتوقف على  
العلم .

فالجهل في دار الحرب <sup>من</sup> اسلم لم يهاجر يكون عذرا في الشرائع حتى  
لو مكث مدة ولم يصل فيها أو لم يصم ولم يعلم أن عليه الصلاة والصوم لا يكون  
عليه قضاؤه .

وقال زفر : يجب عليه قضاؤهما ، لأنه بقبول الاسلام صار <sup>(٢)</sup> ملتزما  
لأحكامه ، ولكن قصر عنه خطاب الاداء لجهله به وذلك لا يسقط القضاء  
بعد تقرر السبب الموجب كالنائم اذا انتبه بعد مضي وقت الصلاة .

ونحن نقول : أن الخطاب النازل خفى في حقه لعدم بلوغه اليه  
حقيقة / <sup>(٣)</sup> بالسماع ولا تقديرا باستفاضة وشهرته لأن دار الحرب ليس  
بمحل استفاضة أحكام الاسلام ، فيصير الجهل بالخطاب عذرا ، لأنه غير  
مقتصر في طلب الدليل . وانما جاز الجهل من قبل خفا الدليل في نفسه  
حيث لم يشتهر في دار الحرب بسبب انقطاع ولاية التبليغ عنهم .  
بخلاف الذي اذا اسلم في دار الاسلام ولم يصل مدة ، ولم يعلم

( ١ ) في ( د ) : الاولى .

( ٢ ) في ( د ) : صار هذا ملتزما .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٨٠ / ب ) من ( هـ ) .

وكذلك جهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده

بوجودها كان عليه قضاؤها ، لأنه في دار شيوخ الأحكام <sup>(١)</sup> وهى شهود  
الناس الجماعات فيمكنه السؤال عن أحكام الاسلام فترك السؤال والطلب  
تقصيره فلا يعذر كمن لم يطلب الماء في العمران ظانا أن الماء معدوم  
فتسليم وصلى ولما موجود لم تجز صلاته ، لأنه مقصر في ترك الطلب في  
موضع الماء غالبا .

بخلاف ما اذا ترك الطلب في الغارة على <sup>(٢)</sup> ظن عدم الماء  
وتسليم وصلى حيث جازت صلاته ، لأنه ليس بمقصر بترك الطلب في هذا  
الموضع ، فإذا لم يكن على طمع من الماء لم يلزمه الطلب لعدم الفائدة .

قوله : ( وكذلك ) أى وكجهل من أسلم في دار الحرب ( جهل  
الوكيل ) بالوكالة وجهل ( المأذون ) بالأذن وهما المرادان ( بالاطلاق )  
يكون عذرا حتى لو تصرفا قبل بلوغ الخبر المهم لم ينفذ تصرفهما على الموكل  
والمولى .

ولو وكله ببيع شئ يتسارع اليه الفساد ولم يعلم بالوكالة حتى فسد ذلك  
الشئ لم يضمن شيئا .

ولو وكله بشرا شئ بعينه فاشترى الوكيل لنفسه قبل العلم بالوكالة  
يصح وبعد العلم لا يصح .

ولو باع متاعا للموكل قبل العلم بالوكالة لا ينفذ على الموكل ، بل يتوقف  
على اجازته كبيع الفضولى ، وذلك لأن في الاطلاق ضرب ايجاب والزام من  
حيث انه يلزم الوكيل والعبد محقوق العقد من التسليم والتسلم ونحوهما ،

( ١ ) في ( ب ) : الاسلام .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٨٨ / ب ) من ( أ ) .

وجهل الشفيع بالبيع والمولى بجنایة العبد والهكر بالانكاح

ويستنع على الوكيل شراء شئ وكذا بشرائه بعينه / (١) وبيع شئ وكل بهمه  
من لا يقبل شهادته له ، ومطالب العبد بعهدة تصرفاته بعد الاذن  
في الحال ولم (٢) يكن مطالبا بها قبل الاذن فلا يثبت حكم الوكالة والاذن  
في حقهما قيل العلم لدفع الضرر عنهما .

ألا ترى أن حكم الشرع لا يلزم في حقه مع كمال ولايته قبل العلم به  
فلان يثبت من جهة العبد الذي هو قاصر الولاية كان أولى .

وكذا جهل الوكيل بالعزل وجهل المأذون بالحجر وهما المراد ان بقوله  
وضد ، عذر لخفاء الدليل ولزوم الضرر على كل واحد منهما لصحة (٣) العزل  
والحجر ان الوكيل يتصرف على أن يلزم تصرفه على الموكل والعبد يتصرف على  
أن يقضى دينه من كسب ورقبته وبالعزل ، والحجر يلزم التصرف على الوكيل  
ويتأخر دين العبد الى العتق ويؤدى بعد العتق من خالص ملكه ، وفيه من  
الضرر مالا يخفى فيتوقف ثبوته على العلم .

( وجهل الشفيع ) بالبيع يكون عذرا حتى اذا علم بالبيع بعد زمان يثبت  
له حق (٤) الشفقة .

( والمولى ) بجنایة العبد .

اذا جنى العبد جنایة خطأ : يخير المولى بين الدفع والغدا ، فاذا  
تصرف المولى في هذا الجانب بالبيع أو بالاعتاق ونحوهما بعد العلم بجنایته  
يصير مختارا للغدا وهو الارش ، فان لم يعلم بالجنایة حتى تصرف فيه ببيع ونحوه

( ١ ) آخر الورقة ( ١٥٣ / أ ) من ( د ) .

( ٢ ) في ( هـ ) : ولم أن .

( ٣ ) في ( د ، هـ ) ج : بصحة .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( أ ) .

والأمة المنكوحة بخيار العتق بخلاف الجهل بخيار البلوغ على ما عرفت

لا يصير مختاراً للفداء بل يجب عليه الأقل من القيمة ومن الارش ويصير جهلاً بالجنابة عذراً .

والمرأة بالانكاح اى <sup>(١)</sup> جهل المرأة البكرة البالغة بالانكاح المولى تكون عذراً حتى لا يكون سكوتها قبل العلم رضا بالانكاح ، لأن دليل العلم م خفى فى حق هؤلاء ، لأن هذه الأمور لا تكون مشهورة ويستبد <sup>(٢)</sup> صاحب الدار بالبيع ، والعبد بالجنابة ، والمولى بالانكاح / <sup>(٣)</sup> فأنى يحصل العلم للشفيع والمولى . والمرأة بهذه الأمور وفى كل واحد من هذه الأمور الزام ضرر حيث يلزم على المولى الدفع أو الفداء بجنابة العبد ، ويلزم على الشفيع ضرر الجار بالبيع ويلزم أحكام النكاح على المرأة بالانكاح فيتوقف ثبوت هذه الأمور على العلم بأحكام الشرع .

ولهذا شرط أبو حنيفة رحمه الله فى الذى يبلغه <sup>(٤)</sup> من غير رسالة العدد أو العدالة ، لأن فيه الزاماً على ما مر بيانه <sup>(٥)</sup> فى بيان أقسام السنن .

قوله : ( والأمة المنكوحة تختار العتق ) .

إذا اعتقت الأمة المنكوحة ثبت لها الخياران شامت أقامت مع الزوج وإن شامت فارقت لقوله عليه الصلاة والسلام لبريرة حين أعتقت ملكك بضعك <sup>(٦)</sup>

(١) فى ( د ، هـ ) : أى وجهل .

(٢) فى ( د ) : يستند .

(٣) آخر البورقة ( ٢٨٩ / ١ ) من ( أ ) .

(٤) فى ( د ) : يبلغ .

(٥) فى ( جـ ) : بيناه .

(٦) فى ( جـ ) : نفسك .

فأختارى<sup>(١)</sup> وهو يمتد الى آخر المجلس ، لأنه ثابت بتخيير الشرع فيكون  
بمنزلة الثابتة بتخيير الزوج ، ويسمى هذا خيار العتاقة ، فان لم تعلم  
بالاعتاق أو علمت به ولم تعلم بثبوت الخيار لها شرعا كان الجهل منها عذرا  
حتى كان لها خيار مجلس العلم بعد ذلك ، لأنها دافعه عن نفسها لزوم  
زيادها المالك عليها والجهل بها عذرا للدفع .

ولأن دليل العلم بالخيار خفى في حقها ، لأنها مشغولة بخدمة المولى  
فلا تتفرغ لمعرفة أحكام الشرع ، فلا يقوم اشتها الدليل في دار الاسلام مقام  
العلم .  
وكذا دليل العلم بالاعتاق ، لأن المولى يستبد به فلا يحكمها الوقوف  
عليه قبل الاخبار .

بخلاف الجهل بخيار البلوغ على ما عرف .  
وانذا زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب والجد من الأولياء يصح  
النكاح وثبت لهما الخيار في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، لان التزويج  
صدر من هو قاصر الشفعه بالنسبة الى الأب وقد ظهرت تأثير القصور في امتناع<sup>(٢)</sup>  
ثبوت الولاية في المال فيثبت لهما الخيار اذا ملكا أمران فيهما بالبلوغ<sup>(٣)</sup>  
كالأمة اذا اعتقت ويسمى هذا خيار البلوغ .

وهو يبطل بالسكون في جانبها اذا كانت بكر لأن ثبوت الخيار لهما  
لعدم تمام الرضا منها ورضا البكر البالغة يتم بسكوتهما شرعا ، كما لو زوجت  
بعد البلوغ فسكت . ولهذا لو بلغت شيئا لا يبطل خيارها بالسكوت كما لا يبطل

( ١ ) تقدم تخريجه

( ٢ ) آخر الوقة ( ٢٨١ / ب ) من ( هـ ) .

( ٣ ) انظر السألة في الباب مع شرحه الكتاب ( ٣ / ١٠ ) . ومجمع الانهر ( ١ /

### خيار العلام (١).

فان لم تعلم بالنكاح وقت البلوغ كان الجهل منها عذرا لخفاء الدليل ان الولي سئبد بالانكاح وان علمت بالنكاح ولم تعلم بالخيار لم تعذر وجعل سكوتها رضا ، لأن دليل العلم بالخيار في حقها مشهور غير مستور ، لاشتهار أحكام الشرع في دار الاسلام وعدم المانع من التعلم ان هي لم تكن مشغولة قبل البلوغ بشئ يمنعها عن التعلم . فكان سبيلها ان تتعلم ما تحتاج اليه بعد البلوغ ، فلا تعذر بالجهل . (٢)

ولأنها (٣) تريد بذلك الزام فسخ النكاح على الزوج لأن خيار البلوغ شرع للزام النقص لا للدفع ، لان من له الخيار لا يدفع ضررا ظاهرا . فان السألة (٤) بصورة فيما اذا كان الزوج كفوا والمهر وافرا ، واسم يفعل (٥) ذلك مجانة وفسقا .

فثبت أنه شرع للالزام في حق الخصم الآخر والجهل لا يصلح حجة للالزام (٦) والمعتقة تدفع زيادة الطل عن نفسها والجهل يصلح حجة للدفع . (٧)

(١) في (د ، هـ) الغلام به .

(٢) قال محمد : ان خيارها يمتد الى أن تعلم أن لها خيارا راجع بدر المتلى في شرح الطلق (٢٣٦/١) .

(٣) في (ج) : ولأنه .

(٤) في (ج) : السلة .

(٥) في (د) : يفعل الولي ذلك .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٧) قال في مجمع الانهر (٢٣٦/١) : لان الامة لا تتفرغ لمعرفة الاحكام فتعذر بالجهل .





قال الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى )

الأسباب الموجب لها <sup>(١)</sup> من غير مرض وعلة .

وقيل : هو معنى يزول به العقل عند مباشرة بعض الأسباب المزيلة  
فعلى هذا القول بقاءه مخاطبا بعد زوال العقل يكون أمرا حكما ثابتا بطريق  
الزجر عليه لمباشرة المحرم لا ان يكون العقل باقيا حقيقة لأنه يعرف بآثره ولم  
يبق السكر من آثار العقل شيئا فلا يحكم ببقائه . <sup>(٢)</sup>

وهو نوعان :

سكر بطريق مباح كشرب الدواء أى كسكر حاصل لشرب الدواء مثل  
الافيون والبنج كذا ذكر فخر الاسلام . <sup>(٣)</sup>

وذكر القاضى الامام فخر الدين <sup>(٤)</sup> فى فتاواه وشرحه للجامع

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ب ، ج ) .

( ٢ ) وفى التحرير ( ٢٩٠ / ٢ ) وحده : اختلاط الكلام والهديان . وزاد  
ابو حنيفة فى السكر الموجب للحد ( أن لا يميز بين الأشياء ولا يعرف  
الأرض من السماء . وقال فى اللباب للميدانى : ( ١٩٣ / ٣ ) وقال  
ابو يوسف ومحمد — ، وهو الذى يخلط كلامه ويهذى لأنه التعارف  
بين الناس وهو اختيار أكثر المشايخ كما فى الاختيار . وقال قاضى  
خان : والفتوى على قوليهما . اهـ

وفى التلويح ( ١٨٥ / ٢ ) : انه حالة تعرض للانسان من اختلاء دماغه  
من الابخرة المتصاعدة اليه فيتعطل معه عقله المميز بين الأمور الحسنة  
والقبيحة . اهـ . وانظر مجمع الأنهر ( ٦٠٣ / ١ ) .

( ٣ ) انظر اصول البزدوى ( ٣٥١ / ٤ - ٣٥٢ ) .

( ٤ )

الصفير ناقلا <sup>(١)</sup> عن أبي حنيفة وسفيان الثوري ان الرجل ان كان عالما بفعل البنج وتأثيره في العقل ثم أقدم على أكله فانه يصب دلاقته وعقابه .

ونذكر في المبسوط : <sup>(٢)</sup> لا بأس بتداوى الانسان بالبنج فان اراد ان يذهب عقله منه فلا ينبغي ان يفعل ذلك لان الشرب على قصد السكر حرام .

وشرب <sup>(٣)</sup> الكره والمضطراى وكسبر حاصل بشرب الكره <sup>(٤)</sup> بما فيه الجاء الخمر وبشرب <sup>(٥)</sup> المضطراياها بأن اضطر الى شربها للعطش فشرب منها ما يرد به العطش فسكر به .

وانه اى هذا النوع من السكر بمنزلة الاغواء حتى منع صحة الطلاق والعتاق وسائر التصرفات <sup>(٦)</sup> لأنه ليس من جنس اللهو فصار من أقسام المرض .

وسكر بطريق محظور وهو السكر الحاصل بشرب كل محرم من الاشربة

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٢) في المبسوط (٢٩/٢٤) وان سكر من شرب الحلال لم يلزمه الحد كما لو سكر من اللبن أو البنج ، وان استكثر منه بعد ما سكن عطشه حتى سكر فليحذر الحد .

(٣) في (د) : وكشرب .

في (ج) : بسبب الكره .

(٤) في (د ، هـ) : وشرب .

(٦) وهو قول الشافعية والحنابلة والظاهرية .

انظر : روضة الطالبين (٦٢/٨) المذهب (٧٧/٢) فتح القدير

(٤٩٠/٣) حاشية الذوقى (٢٦٥/٢) حاشية ابن عابدين (٢٢٤/٣)

الاحكام السلطانية (س ٢٢٩) .

.....

نحو الخمر <sup>(١)</sup> والطبوح أدنى طبخه <sup>(٢)</sup> ، والنصف <sup>(٣)</sup> ونحوها .

وانه اى هذا النوع من السكر لا ينافى الخطاب بالاجماع لانه تعالى  
قال ( يا أيها الذين آمنوا لا تقرهوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) <sup>(٤)</sup>  
فان كان هذا خطايا في حال سكره فلا شبهة في انه ليس بمناف للخطاب .

وان كان في حال الصحو فكذلك أيضا اذ لو كان منافيا له <sup>(٥)</sup> لصار كأنه  
قيل لهم اذا سكرتم وخرجتم عن أهلية الخطاب فلا تصلوا ، لأن الواو <sup>(٦)</sup>

( ١ ) وهو النبي \* من عصير العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد عند أبي  
حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد : لم يشترطا قذف بالزبد .  
انظر الهداية ( ٩٣ / ١٠ ) .

( ٢ ) وهو المسمى بالهانق بكسر الهمزة والفتح والفتح والفتح والكسر أشهر عصير العنب  
اذا طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه وصار سكرًا فهو حرام .  
الحنفية اذا غلى واشتد وقذف بالزبد .

انظر الهداية وتكلمة فتح القدير : ( ٩٧ / ١٠ ) والمغرب ( ١ / ٦٤ )

( ٣ ) النصف : يضم الميم وفتح النون وتشديد الصاد المفتوحة : عصير  
العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه وصار سكرًا .  
انظر الهداية وتكلمة فتح القدير ( ٩٦ / ١٠ - ٩٧ ) .

( ٤ ) سورة النساء آية ( ٤٣ ) .

( ٥ ) في و ( أ . ب . ج . د ) : لم ترد كلمة له .

( ٦ ) الكلمة ساقطه من ( ج ) .

لا يبطل شيئاً من الأهلية وتلزمه أحكام الشرع وتنفذ تصرفاته كلها إلا الردة

استحساناً

للحال والأحوال شروط ، وحينئذ يصير كقولك للعاقل : إذا جننت فلا تفعل  
كذا ، وفساده ظاهر ، لأنه إضافة الخطاب إلى حالة منافية له ، ولما صح  
ههنا عرفنا أنه أهل للخطاب في حالة (١) السكر .

فإن قيل : السكر يعجزه عن استعمال العقل وفهم الخطاب كالنوم  
والإغماء فهينفى أن يسقط الخطاب عنه أو يتأخر كالنائم والمغمى عليه .

قلنا : الخطاب إنما يتوجه على العبد باعتدال الحال وأقبح السبب  
الظاهر وهو البلوغ عن عقل مقامه تيسيراً لتعذر الوقوف على حقيقته ، وبالسكر (٢)  
لا يفوت هذا المعنى ثم قدرته على فهم الخطاب أن فاتت بآفة مساوية تصلح (٣)  
عذراً في سقوط الخطاب أو تأخره عنه لئلا يؤدي إلى تكليف مالمس في الوسع  
والى الحرج .

فأما إذا فاتت من جهة (٤) العبد بسبب هو معصية عدت قائمة  
زجراً عليه فيبقى الخطاب متوجهاً عليه ، وذلك لأنه لما كان في وسعه دفع  
السكر عن نفسه بالامتناع عن الشرب كان هو بالأقدام على الشرب مضيقاً  
للقدرة فيبقى التكليف متوجهاً عليه في حق الاسم وإن لم يبق في حق الأداة  
وبهذا الطريق يبقى التكليف بالعبادات في حقه وإن كان لا يقدر على الأداة  
ولا يصح (٥) منه الأداة كذا في شرح التاويلات وإذا ثبت أن السكران مخاطب

(١) في (د ، ج) : حال .

(٢) في (د) : فبالسكر .

(٣) في ، : وتصلح .

(٤) آخر الورقة (٢٨٢ / ب) من (هـ) .

(٥) في (د) : يصلح .

ثبت ان السكر لا يبطل شيئاً من الاهلية لانها بالعقل والبلوغ والسكر / (١)  
لا يؤثر في العقل بالاعدام فيلزمه احكام الشرع كلها من الصلاة والصوم وغيرها  
وينفذ تصرفاته كلها قولاً وفعلًا عندنا (٢) كالطلاق والعتاق والبيع و  
والشراء وتزويجه الولد الصغير وتزويجه واقراضه واستقراضه وغيرها ، لأنه  
مخاطب كالصالح وبالسكر لا ينعدم عقله انما يغلب عليه ما يمنعه عن استعمال  
عقله وذلك لا يؤثر في تصرفه . كذا في اشربة المسوط . (٣)

قوله : الا الردة استحساناً ، فانها لا تصح منه حتى اذا تكلم بكلمة

- (١) آخر الورقة (٢٩٠/ب) من (أ) .  
(٢) اختلف الفقهاء فيما اذا سكر السكران بمحذور هل تعتبر تصرفاته  
وعقوده أم لا ؟ فذهب الحنفية والشافعية ورواية عن الامام احمد :  
الى صحة تصرفات وعقود السكران عقاباً وزجراً له سواء في الزواج والطلاق  
والعتاق والبيع والشراء والهبة والوكالة وغيرها .  
ونذهب المالكية في المشهور عنهم ورواية لأحمد وابن تيمية وابن حزم  
الظاهري ومحمد بن سلمة الحنفى والمزنى وابن سريج من الشافعية  
والطحاوى الحنفى الى بطلان عقوده وتصرفاته الا أن المالكية قالوا  
في الطلاق لو سكر سكرًا حراماً صح طلاقه الا أن لا يميز فلا طلاق عليه  
لأنه صار كالمجنون .

انظر : فتح القدير (٤٩٠/٣ - ٤٩٢) بدائع الصنائع (١٢٩/٤)  
الشرح الكبير (٥/٣) و (٣٦٥/٢) والقوانين الفقهية  
والمهذب (٧٧/٢) والمغنى (١١٣/٧) وغاية المنتهى (١١٣/٣)  
ومغنى المحتاج (٧/٢) وكشف الاسرار (٣٥٤/٤) .

(٣) انظر المسوط .

الكفر لم يحكم بكفره <sup>(١)</sup> ولم تبين منه امرأته استحسانا .

وفى القياس وهو قول أبى يوسف على ما ذكرنا فى شرح التأويلات تبين منه امرأته لأنه مخاطب كالمصاحى فى اعتبار أقواله وأفعاله <sup>(٢)</sup> .

وجه الاستحسان : أن الردء تبتنى على القصد والاعتقاد ، فنحن نعلم أن السكران غير معتقد لما يقول بدليل أنه لا يذكره بعد الصحو ، وما كان عن عقد القلب لا ينسى خصوصا المذاهب فأنها تختار عن فكر ورؤية ، وما هو الأحق من الأمور عنده وإذا كان كذلك كان هذا عمل اللسان دون القلب فلا يكون اللسان معبرا عما فى الضمير <sup>(٣)</sup> فجعل كأنه <sup>(٤)</sup> لم ينطق به حكما كما لو جرى على لسان المصاحى كلمة الكفر خطأ كيف ولا ينجو سكران من التكلم بكلمة الكفر عادة .

وهذا بخلاف ما اذا تكلم بالكفر هازلا لأنه بنفسه استخفاف بالدين وهو كفر وقد صدر عن قصد صحيح فنعتبره .

(١) قال فى تيسير التحرير (٢٨٩/٢) : وقد قيل : ان عدم صحة رده امرأته فى الحكم الدنيوى ، اما فيها بينه وبين الله تعالى فان كان فى الواقع قصد ان يتكلم بالكفر ذاكرا للمعناه اعتبر مرتدا والا فلا .

واختلف الفقهاء فى ردة السكران المتعدى بسكره فذهب الحنفية الى عدم صحة رده استحسانا .

وزذهب الشافعية على المذهب عندهم والحلبه فى أظهر الروايتين عن أحمد الى صحة رده .

انظر : بدائع السنائع (١٣٤/٧) الدر المختار (٣١١/٣) مغنى

المحتاج (١٣٧/٤) المغنى (١٤٧/٨) .

(٢) فم (٥) : أحواله .

(٣) : القلب وفى الهامش الضمير .

(٤) الكلمة ساقطة من ( - ) .

والاقرار بالحدود الخالصة لله تعالى ، لان السكران لا يكاد يثبت على  
شيء فأقيم السكر مقام الرجوع فيعمل فيما يحتمل الرجوع .

ولا يقال : لما جعل السكر المحذور عذرا في الردة حتى منع صحتها يجوز  
أن يجعل في غيرها أيضا .

لأننا نقول : عدم صحة الردة لفوات ركنها وهو تبدل الاعتقاد لا  
لأن السكر جعل عذرا فيها بخلاف ما يهتني<sup>(١)</sup> على العبادة من الأحكام مثل  
الطلاق والعتاق والعقود ، لأن ركن التصرف قد تحقق فيها من الأهل  
مضافا<sup>(٢)</sup> إلى المحل فوجب القول بصحتها .

قوله : والاقرار بالحدود أي الاقرار بمباشرة أسباب الحدود الخالصة  
لله تعالى مثل حد الزنا والشرب والسرقة الصغرى والكبرى ، فإذا أقرب شيء  
من هذه الحدود لم يؤخذ به<sup>(٣)</sup> لأن الرجوع عن الاقرار بهذه الحدود يصح  
وقد قارنه دليل الرجوع عن الاقرار وهو السكران لا يثبت على شيء  
ما يقول :

(١) في (د) : من .

(٢) ، ، : مضافا .

(٣) اختلف الفقهاء في صحة اقرار السكران

فذهب المالكية والحنابلة في القول المعتمد عندهم وابن حزم الظاهري  
إلى عدم صحة اقراره .

وذهب جمهور الحنفية : إلى صحة اقراره بالحقوق كلها ما عدا الحقوق  
الخالصة لله .

وذهب جمهور الشافعية والحنابلة في رواية إلى صحة اقراره في كل شيء

انظر : ( الاكلیل فی شرح مختصر خليل ص ( ٢٠٩ ) والانصاف ( ١٣٢/٢ )

والمحلى ( ٣٥٦/١١ ) وحاشية الدسوقي ( ٣٩٢/٣ ) والمهذب ( ٨/٢ )

وفتح القدير ( ٣١١/٥ ) وكشف الاسرار ( ٣٥٥/٤ ) .

.....

---

الا ترى أن العلماء اتفقوا على أن السكر لا يتحقق بدون هذا الحد وهو اختلاط الكلام وعدم الثبات على قول فاقم السكر مقام الرجوع فيحصل فيها يحتمل الرجوع من الأقرار .

واحترز بقوله : الاقرار بالحدود عن مباشرة سبب الحد <sup>(١)</sup> فانه يؤخذ بأفعاله حتى لو زنى في سكره يحد اذا صحى ولا <sup>(٢)</sup> يصير السكر شبهة دارة للحد ، لأنه حصل بسبب هو معصية فلا يصلح بها للتخفيف وكذا الحكم في مباشرة سائر اسباب الحدود .

ويقوله : الخالصة عن الاقرار بحد القذف والقصاص ، فان السكر لا يمنع صحته ، لانه تصريح الرجوع لا يبطل لأن حد القذف والقصاص من حقوق النجاة فدلله وهو السكر أولى أن لا يبطل .

وفي قوله : فيما يحتمل الرجوع اشارة <sup>(٣)</sup> الى أن الكافر اذا أسلم في حالة السكر يحكم بصحة اسلامه لوجود احد الركبتين ترجيحاً لجانب الاسلام كما في المكره ودليل الرجوع وهو السكر وان كان يقارنه لكن الاسلام لا يقبل الرجوع لكونه ردة ، فلا يؤثر فيه دليل الرجوع ، ولو أثبتنا الردة فالسكر مانع من صحتها ، فلا يمكن اثباتها بما يمنع ثبوتها .

---

( ١ ) المقصود بمباشرة الحد هنا أن يكون السكران قد ثبت عليه الزنا أو السرقة أو الشرب فانه يحد .

( ٢ ) في ( د ) : لا .

( ٣ ) ، ، : اشارة .



وأما الهزل فتفسيره اللعب ، وهو أن يراد بالشئ غير ما وضع له . فلا ينافي الرضا بالمشاورة .

قوله :

وأما الهزل فتفسيره اللعب أى لغة .

وفى الاصطلاح هو أن يراد بالشئ غير ما وضع له .

وليس المراد من الوضع ههنا وضع اللغة لا غير كالأسد للهيكل المعلوم ، والانسان للحيوان الناطق ، بل المراد وضع العقل أو الشرع ، فان الكلام موضوع عقلا لافساده معناه حقيقة كان أو مجازا ، والتصرف الشرعى موضوع لافادة حكمه فاذا أريد بالكلام غير موضوعه العقلى ، وهو عدم افادة معناه أصلا وأريد بالتصرف غير موضوعه الشرعى وهو عدم افادته الحكم أصلا فهو الهزل .

وتبين بما ذكرنا الفرق بين المجاز والهزل (١) ، فان الموضوع العقلى للكلام وهو افادة المعنى فى المجاز مراد ، وان لم يكن الموضوع له اللغوى مرادا ، وفى الهزل كلاهما ليس بمراد .

ولهذا فسرهُ الشيخ رحمه الله باللعب ، ان اللعب ما لا يفيد فائدة أصلا .

وهو معنى ما نقل عن الشيخ أبى منصور رحمه الله أن الهزل ما لا يراد به معنى .

(١) المعنى فى المجاز مراد وفى الهزل غير مراد . انظر فتح الغفار

يوضح الفرق بينهما : ان مقابل المجاز الحقيقة ، ومقابل الهزل  
الجد ، والمجاز داخل في الحد كالحقيقة فكان الهزل مخالفا لهما ،  
ولهذا جاز المجاز في كلام صاحب الشرع (١) ولا يجوز الهزل فيه لاستلزامه  
خلوه عن الافاده وهو باطل .

فلا ينافي الرضا بالمباشرة بمعنى لما كان تفسير الهزل ما قلنا كان  
الهزل غير مناف للرضا بمباشرة نفس التصرف لأن الهازل يتكلم بما هزل به  
عن (٢) / اختيار صحيح ورضا تام .

(١) الذي عليه قول أكثر العلماء وجود المجاز في القرآن خلافا للظاهرية  
ومعص الحنابلة وابن خويزمندان من المالكية وأبو الحسن الخريزي  
البغدادي الحنيلي وأبو عبد الله بن حامد وأبو الفضل التميمي  
وداود بن علي وابنه أبو بكر ومنذر بن سعيد البلوطي وألف فيه  
صنفا وهذا القول رجحه الشيخ محمد الأمين الشنقيطي .  
انظر : التمهيد (٨٠/١) ، والعدة (٦٩٥/٢) ، شرح الكوكب  
المنير (١٩١-١٩٢) ، السوء (ص ١٦٤) ، الأحكام لابن حزم  
٤١٣/١ ، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص (١٠٣-١٣٤) ، العبد  
علي ابن الحاجب (١٦٧/١) ، ارشاد الفحول (ص ٢٢) فما بعدها  
فوائح الرحموت (٢١١/١) ، المعتد (٢٩/١) ، المحلى على جمع  
الجوامع وحاشية البناني (٣٠٨/١) ، مذكرة أصول الفقه للشيخ محمد  
الأمين الشنقيطي (ص ٥٧) فما بعدها .

(٢) آخر الورقة (٢٨٣/ب) من (هـ) .

ولهذا يكفر بالردة هازلا لكنه ينافي اختيار الحكم والرضا به بمنزلة شرط الخيار في البيع فيؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والأجارة

ولهذا : أى ولأنه <sup>(١)</sup> / لا ينافي الرضا بالباشرة يكفر بالردة هازلا لأن التكلم بكلمة الكفر هازلا يستخفافا بالدين الحق وهو كفر فيصير مرتدا بنفس الهزل لا بما هزل به . <sup>(٢)</sup>

بخلاف المكروه على الكفر اذا أجرى على لسانه كلمة الكفر حيث لا يكفر <sup>(٣)</sup> لأنه غير راص بالتباشرة والحكم جميعا ، فصار كأن المباشرة لم توجد .

ولكنه : أى الهزل ينافي الاختيار بحكمه أى بحكم ما هزل به ، والرضا به بمنزلة شرط الخيار في البيع فانه بعدم الرضا والاختيار في حق الحكم ، لأن عمله <sup>(٤)</sup> في الحكم لا غير ولا يعد الرضا والاختيار في حق مباشرة السبب ، لأن قوله : بعث وأشتريت يوجد برضا العاقد واختياره ، فكذا في الهزل يوجد الرضا والاختيار في حق السبب ولا يوجد في حق الحكم الا أن الهزل في البيع يفسده ، وشرط الخيار لا يفيد على ما سنبينه .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٩١ / ب ) من ( أ ) .

( ٢ ) أى ليس كفره بلفظ هزل به من غير اعتقاد ، لكن بعين الهزل لكونه استخفافاً بالدين وهو كفر لقوله تعالى : = ( قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ) = سورة التوبة آية / ٦٥ . وانظر نور الأنوار ( ص / ٣٠٨ ) .

( ٣ ) استثنى سبحانه الله المكروه من الكفر بقوله تعالى : = ( الا من اكراه وقلبه مطمئن بالإيمان ) = سورة النحل آية / ١٠٦ . وانظر التمهيد

لعلوم التنزيل ( ٢ / ١٦٢ ) .

( ٤ ) في ( د ) : علمه .

فإذا تواضعا على الهزل بأصل البيع ينعقد البيع فاسدا غير موجب للملك  
وان اتصل به القبض كخيار المتبايعين كما اذا شرط الخيار لهما أهدا  
فإذا نفص احدهما انتقص وان أجازاه جاز .

---

وانما جمع بين الاختيار والرضا لأن الاختيار قد ينفك عن الرضا  
كما في مسائل الاكراه .

فصار الهزل في جميع التصرفات بمنزلة شرط الخيار فيؤثر فيما يحتمل  
النقص كالبيع والاجاره ولا<sup>(١)</sup> يؤثر فيما لا يحتمله كالطلاق والعتاق .

ولما كان الهزل يناهض اختيار الحكم والرضا به وجب تخريج الأحكام  
مع الهزل على انقسامها في حكم الاختيار والرضا فكل حكم يتعلق بالسبب  
ولا يتوقف ثبوته على الرضا والاختيار يثبت مع الهزل<sup>(٢)</sup> وكل حكم يتعلق بالرضا  
والاختيار لا يثبت مع الهزل .<sup>(٣)</sup>

ثم جملة ما يدخل فيه الهزل أنواع ثلاثة<sup>(٤)</sup> :

انشاء<sup>(٥)</sup> تصرف .

واخبار عنه .

وما يتعلق بالاعتقاد .

---

(١) في ( د ، هـ ) : فلا .

(٢) كالطلاق والعتاق ونحوهما .

(٣) كالبيع والاجاره ونحوهما .

(٤) التصرفات الشرعية ان كانت احداث حكم شرعي فانشاء كبعث واشترت

واعتقت ، وان لم يكن احداث حكم شرعي وان كان القصد منها بيمان

الواقع فاخبارات والا فعتاقد . انظر : المرأة ص ٦٤٤ .

(٥) الانشاء في اللغة : الخلق وتأتي بمعنى البدء فيقال انشاء يفعل

كذا أي ابتداء . مختار الصحاح ( ص ٦٥٩ ) ، القاموس المحيط

والانشاء على وجهين :

ما يحتمل النقص<sup>(١)</sup> كالبيع والاجاره .

وما لا يحتمله كالطلاق والعتاق .

والاخبار أيضا<sup>(٢)</sup> على وجهين :

الاقرار بما يحتمل النقص .

والاقرار بما لا يحتمله .

وما يتعلق بالاعتقاد على وجهين أيضا :

ما هو حسن كالإيمان .

وما هو قبيح كالردة .

والقسم الأول : وهو الانشاء الذى يحتمل النقص اذا دخل الهزل

فيه على ثلاثة أوجه :

أما ان دخل فى أصل العقد .

أو فى قدر الموص فيه .

أو جنسه وكل منها على أربعة أوجه :

أما ان يتفق المتعاقدان على البناء على الهزل .

(أو على الأعراس<sup>(٣)</sup>) عنه .

(١) أى الفسخ والاقاله . التقرير والتحبير (٢/١٩٤) .

(٢) الكلمة مطمسة فى (ج) .

(٣) ما بين المعقوفتين مطمس فى (أ) .

أو على أن لم يحضرهما شئ<sup>(١)</sup> .

أو يختلفان في الأعراس والبناء<sup>\*</sup> .

ففي الوجه الأول وهو ما إذا هزلا بأصل التصرف بأن قال البائع مثلاً للمشتري اني اظهر البيع بين الناس ولكنه ليس ببيع في الحقيقة بل هو تلجئة<sup>(٢)</sup> وأشهد عليه واتفقا<sup>(٣)</sup> على البناء عليه ينعقد البيع فاسداً غير موجب للملك وان اتصل به القبض حتى لو كان البيع<sup>(٤)</sup> عبداً فقبضه المشتري وأعتقه لا ينفذ لأن الملك غير ثابت له .

بخلاف ما اذا كان الفساد في البيع لوجه آخر حيث يثبت الملك عند القبض لأن الرضى بالحكم وهو الملك موجود في سائر البيوع الفاسدة ولم يوجد في الهزل .

(١) أي لم يقع بخاطرها وقت العقد شئ<sup>\*</sup> أي لا البناء المواضعة ولا الأعراس عنها . . . والمواد انهما اخبرا بالاتفاق بخطر عنهما وقت العقد .

راجع تيسير التحرير (٢/٢٩١) .

(٢) التلجئة : أن يلجئك الى أن تأتي أمراً بخلاف باطنه والتلجئة عند فجر الاسلام هي الهزل ومن الناس من فرق بينهما ، وفي فتح الغفار: فالهزل اعم منها . . . فهي ان تكون عن اضطرار ولا يكون مقارناً والهزل قد يكون مضطراً اليه وقد لا يكون وقد يكون سابقاً ومقارناً . قال فسي التقرير : الأظهر انهما سوا<sup>\*</sup> .

المغرب (٢/٢٤٢) ، فتح الغفار (٣/١٠٩) ، وابن ملك (١٨١) .

(٣) أي يتفق العاقدان في السر بأن يظهر العقد بين الناس ولا يكون

بينهما عقد . انظر ابن ملك ص (١٨١) .

(٤) آخر الورقة (١/٢٩٢) من (١) .

لكن عند أبي حنيفة يجب أن يكون مقدرا بالثلاث

ولأن الهزل الحق بشرط الخيار وأنه (١) يمنع ثبوت الملك في العقد الصحيح ففي الفاسد أولى أن يمنع (٢)، وصار اتفاقهما على الهزل بمنزلة اشتراط الخيار لهما مؤدا فيوجب فساد البيع على احتمال الجواز ويمتنع ثبوت الملك للمتعاقدين لأن خيار كل واحد يمنع زوال الملك عما في يده فكذا الهزل .

فإن نقض البيع أحدهما انتقص لأن لكل واحد منهما ولاية النقض فتفرد به وإن أجازاه أحدهما وسكت (٣) الآخر لم يجز على صاحبه لأن الهزل لما كان بمنزلة شرط الخيار لهما كان المميز سقطا خياره ولكن خيار الآخر يكفي في المنع من جواز العقد .

وإن أجازاه جاز لأن البيع إنما لم يكن مفيدا (٤) حكمة لعدم اختيارهما للحكم وقد اختارا ذلك بالإجازة لكن عند أبي حنيفة رحمه الله : يجب أن يكون وقت الإجازة مقدرا بالثلاث حتى لو أجازاه في الثلاث صح العقد وبعده لا يصح كما في الخيار المؤبد لو اسقطاه في الثلاث يصح وبعده

(١) ف. (د) : ولأنه ، وفي (هـ) : وأن .

(٢) قال الشيخ عزم زاده في حاشيته على المنار (س/٩٨١) :

قوله : وهو يمنع ثبوت الملك في البيع الصحيح ففي الفاسد أولى . كذا في التحقيق . وفيه نظر فإن ما نحن فيه ليس فيه خيار الشرط بوجه من الوجوه على أن الفساد إنما نشأ من بنائهما العقد على الهزل لا أن العقد فاسد قبل هذا الاعتبار كما هو مؤدى الكلام المذكور فتدبر . أهـ .

(٣) في (د) : أو سكت .

(٤) في (ج) : مفيدا عنده .

ولو تواضعا على البيع بألف درهم أو على البيع بمائة دينار على أن يكون الثمن ألف درهم فالهزل .

ريصح لتقرر الفساد بمعنى المدة كذا ههنا .

وعندهما : لا يتعذر وب الاجازة بالثلاث بل تجوز الاجازة بمدة الثلاث أيضا لعدم تغدر مدة الخبر بالثلاث عندهما .

وأما اذا اتفقا على الأعراض أو على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا فسنبين ذلك ان شاء الله تعالى .

قوله : ولو تواضعا على البيع بألف درهم أو بمائة دينار ببيان الوجه الأول : وهو ما اذا اتفقا ( على البناء ) (١) على الهزل من الوجهين الآخرين وهما ما اذا هزلا بقدر البدل أو بجنسه فتبين كل وجه بانفراده . فنقول إذا تواضعا على البيع بألف درهم على أن يكون الثمن ألف درهم ، واتفقا على الأعراض (٢) كان الثمن ألفين بلا خلاف .

وان اتفقا على البناء على المواضع فان الثمن الفان عند أبي حنيفة في احدي الروايتين عنه وهي الأصح .

وعندهما ينعقد البيع بألف درهم وهو رواية محمد في الاملاء عن أبي حنيفة لأنهما قصدا السمعة بذكر أحد الألفين ولا حاجة في تصحيح العقد الذي اعتبار تسميتهما الألف الذي هزلا به فكان ذكره والسكوت عنه سواء (٣) كما في النكاح .

( ١ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

( ٢ ) أن اذا اتفقا عن الأعراض عن المواضعة المتقدمة وعقد البيع على سبيل الجد فالبيع صحيح والهزل باطل .

انظر : ابن ملك ( ٩٨١ / ٢٥ ) ، افاضة الأنوار ( ص ١٨٢ ) .

( ٣ ) الكمة ساقطة من ( هـ ) .



باطل والتسمية صحيحة في الفضلين عند أبي حنيفة رحمه الله

ولأبي حنيفة رحمه الله : أن المواضعة السابقة إنما تعتبر إذا لم يوجد  
منهما ما يدل على الأعراض عنها وقد وجد ههنا ما يدل <sup>(١)</sup> عليه لأنها جدا  
في أصل العقد وقصدا بيعا جائزا ولو اعتبرت المواضعة في البذل لصار  
العقد فاسدا ، لأن أحد الألفين غير داخل في العقد فيصير قبول العقد  
فيه شرطا لانعقاد <sup>(٢)</sup> / البيع بألف ويصير كأنه قال بعثك بألفين على أن  
لا يجب أحد الألفين ، لأن عمل الهزل في منع الوجوب لا في الإخراج  
بعد الوجوب بمنزلة شرط الخيار وهذا شرط فاسد لأنه ليس من مقتضيات  
العقد ، وفيه نفع لأحد المتعاقدين ، أولهما فيفسد به العقد كما إذا جمع  
بين حر وعبد في البيع وفصل الثمن .

وهو معنى قوله والعمل بالمواضعة في البذل يجعله أي يجعل البذل  
يعنى قبول تمام البذل شرطا فاسدا في العقد ، لأن الألف الزائد لما خرج  
عن الثنية بالمواضعة كان اشتراط قبوله اشتراط قبول ما ليس من مقتضيات  
العقد .

وإذا كان كذلك لم <sup>(٤)</sup> يمكن العمل بما قصدا من تصحيح العقد وهو  
المراد بالمواضعة في أصل العقد مع العمل بالمواضعة في البذل لاندفاع  
كل واحدة من الموضعتين بالأخرى إذ العمل بالحد يوجب صحة العقد  
والعمل بالمواضعة في قدر الثمن يوجب فسادا .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٩٢ / ب ) من ( أ ) .

( ٢ ) في ( هـ ) : لانعقاد .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٨٤ / ب ) من ( هـ ) .

( ٤ ) في ( هـ ) : لا .

وقال صاحبه يصح البيع بألف درهم في الفصل الأول وسائة دينار في  
الفصل الثاني لا مكان العمل بالمواضع في الثمن مع الجدة في أصل العقد

فكان العمل بالأصل أى بالمواضع في الأصل (١) وهى أن ينعقد البيع  
صحيا عند تعارض المواضعتين فيهما أى في أصل العقد والبدل أولى  
من العمل بالمواضع في الوصف (٢) وهى أن لا يجب الألف الثانية لأن الوصف  
تابع والأصل متبوع فكان هو أولى بالاعتبار من الوصف فذلك وجب اعتبار  
التسمية فكان الثمن العين .

وهذا : أى البيع بخلاف النكاح حيث يجب الاقد بالاجماع على  
ما سنبينه فامكن العمل فيه بالمواضعتين وهما المواضع بالجدة في أصل العقد  
والمواضع بالهزى في قدر المهر .

وكذا الخلاف فيما اذا اتفقا على أنه لم يحصرهما شئ\* أو اختلفا لأن  
الجدة هو الأصل عنده فالعمل به أولى ما أمكن .

وعندهما الأصل هو المواضع فكان العمل بها أحق عند الامكان .  
وأما اذا تواضعا على البيع بمائة دينار على أن يكون الثمن ألف درهم  
فان البيع جائز بالسعى بالاتفاق على كل حال سواء اتفقا على الاعراض ،  
أو على البناء ، أو على أنه لم يحصرهما شئ\* أو اختلفا وهذا (٣) استحسان .  
وفي القياس البيع فاسد لأنهما قصدا الهزى بما سميا ولم يذكر في العقد  
ما قصدا أن يكون ثما ولا يكتفى بالذكر قبل العقد بل يشترط ذكر البدل فيه  
فبقي العقد بلا ثمن . . .

( ١ ) فى ( د ، هـ ) فى أصل العقد . . .

( ٢ ) الذى هو الثمن .

( ٣ ) الكلمة مضمرة فى ( ١ ) .

في الفصل الأول دون الثاني . وأنا نقول بأنهما جدا في أصل العقد والعمل بالمواضع في البذل بجعله شرطا فاسدا فيفسد البيع

---

وجه الاستحسان : أن البيع لا يصرح إلا بتسمية البذل وهما قصدا الجد في أصل العقد فلا بد من تصحيحه وذلك بأن ينعقد البيع بما سميها من البذل .

توضيح لما ذكرنا <sup>(١)</sup> : أن المعاقده بعد المعاقده في البيع ابطال للعقد الأول فانهما لو تبايعا بمائه دينار ثم تبايعا بألف درهم كان البيع الثاني مطلا للبيع الأول فكذلك يجوز أن يكون البيع بعد المواضعه بخلاف جنس ما تواضعا عليه مطلا للمواضعه كذا في المبسوط . (٢)

وفى ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بين الهزل بقدر البذل والهزل بجنسه فاعتبرا المواضعه في الفصل الأول والجد في الفصل الثاني حيث قالوا : ينعقد البيع بألف في الفصل الأول وبالسسى في الفصل الثاني ، لأن العمل بالمواضعه في قدر البذل مع العمل بالجد في أصل العقد ممكن ، بأن يجعل العقد منعقدا بألف وان كان السسى ألفين ، لأن الألف في ألفين موجود ، والهزل بالألف الآخر شرط لا طالب له ، لانهما وان ذكراه في العقد لا يطلبه (٣) واحد منهما لاتفاقهما على أنه هزل ، وليس لغيرهما ولاية المطالبة .

وكل شرط لا طالب له من العباد لا يفسد به العقد كما اذا اشترى فرسا على أن يعلفه كل يوم كذا منا من الشعير أو اشترى حمارا على أن لا يحمل عليه أكثر من كذا منا من الحنطة لا يفسد به العقد كذا ههنا .

---

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٩٣ / ١ ) من ( أ ) .

( ٢ ) انظر المبسوط .

( ٣ ) في ( ب ، د ) : يبطله .

فكان العمل بالأصل أولى من العمل بالوصف عند تعارض المواضعتين فيهما وهذا بخلاف النكاح حيث يجب الاقل بالاجماع لان النكاح لا يفسد بالشرط الفاسد فأمكن العمل بالمواضعتين . ولو ذكرنا في النكاح الدنانير وفرضهما

---

وإذا كان كذلك : ينعقد البيع بألف ويطل الآلف الآخر .

فاما في الهزل بجنس البدل : فالعمل بالمواضعة مع العمل بالجد في أصل العقد غير ممكن ، لأن اعتبار المواضعة يوجب خلو العقد عن الثمن والبيع لا يصح بغير ثمن فصار العمل بالجد في أصل العقد وهو (١) أن ينعقد صحيحا أولى لأن العقد أصل والثمن تبع ولا يمكن العمل بالجد الا باعتبار التسمية فلذلك انعقد البيع على الدنانير السمتة لا على الدراهم .

قوله : ولو ذكرنا (٢) في ما ينكح دنانير الانشاء الذي لا يحتمل النقص أى لا يجرى فيه الفسخ والامالة بعد الثبوت ثلاثة أنواع :

ما كان المال فيه تبعا مثل : النكاح .

وما لا مال فيه أصلا كالطلاق الخالي عن المال .

وما كان المال فيه مقصودا مثل الخلع والعتيق على مال .

والنوع الأول على أوجه : اما أن هزلا بأصله أو بقدر البدل أو بجنسه

وكل واحد على أربعة أوجه أيضا كالبيع .

فان هزلا بأصله بأن يقول لامرأة انى اريد أن اتزوجك بألف ( تزوجا

باطلا وهزلا ) (٣) ووافقت المرأة ووليها على ذلك ، وحضر الشهود هـ

المقاله وتزوجها كان الهزل باطلا والنكاح لازما في القضاء ، وفيما بينه وبين

---

( ١ ) الكلفه لم ترد في (ب) .

( ٢ ) في (ب) : ذكر .

( ٣ ) ما بين المعفوتين ساقط من (ج) .

الدرهم يجب مهر المثل لأن النكاح يصح بغير تسمية بخلاف "ع رار رار"  
بأصل النكاح فالهزل باطل والعقد لازم ، وكذلك الطهر

الله تعالى بما سميا من المهر بكل حال للحديث (١) المذكور في الكتاب .

ولأن الهزل، يؤثر فيما يحتمل الفسخ بعد نكاحه والنكاح غير محتمل للفسخ، ولهذا لا يجرى فيه الرد بالعيب وخيار الرؤية فلا يؤثر فيه الهزل.

وان هزلا بقدر البدل فيه بأن يقول لامرأة ووليها أو قال لوليها  
 دونها <sup>(٢)</sup> / انى أريد أن اتزوجك أو اتزوج بألف درهم وأظهر فى العلانية  
 ألفين <sup>(٣)</sup> / واجابه ( الولى أو المرأة ) <sup>(٤)</sup> الى ذلك فتزوجها على ألفين علانية  
 كان النكاح جائزا بكل حال والمهر ألفان ان اتفقا على الاعراض وألف <sup>(٥)</sup>  
 بالاتفاق ان اتفقا على البناء ، لأنهما قصدا الهزل بذكر أحد الألفين  
 والمال لا يجب مع الهزل بخلاف مسألة البيع عند أبي حنيفة رحمه الله ففى  
 هذا الوجه حيث يجب تمام الألفين عنده لأن ذكر أحد الألفين على وجه  
 الهزل بمنزلة شرط فاسد ، والشرط الفاسد يؤثر فى البيع ولا يؤثر فى النكاح  
 لا فى أصل العقد ولا فى الصداق <sup>(٦)</sup> كذا فى المبسوط . <sup>(٧)</sup>

وان اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء أو اختلفا :

فروى محمد عن أبى حنيفة رحمه الله أن النكاح جائز بألف بخلاف البيع  
وروى أبو يوسف رحمه الله عنه أن المهر ألفان وهو الأصح .

- (١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ( ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد . . . ) تقدم .
- (٢) آخر البقرة (٢٩٣/ب) من (أ) .
- (٣) " " (٢٨٦/ب) من (هـ) .
- (٤) في (د) : المولى والمرأة .
- (٥) في (د) : والآل .
- (٦) في (ج) : الأوصاف .
- (٧) انظر المبسوط .

والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر لقوله عليه الصلاة والسلام :

وقد بينا وجه الروايتين في الكسب ف . (١)

وان هزلا بجنس البدل بأن ذكرنا في النكاح دنانير وغرضها الدراهم فان اتفقا على الأعراس فالمهر ما سمي .

وان اتفقا على البناء وجب مهر المثل بالاجماع لانها قصدوا الهزل بما سمي في العقد ومع الهزل لا يجب المال ، وما تواضعا على أن يكون بينهما لم يذكرناه في العقد والسمي لا يثبت بدون التسمية ، فاذا لم يثبت واحد منهما صار كأنه تزوجها على غير مهر فيكون لها مهر مثلها .  
بخلاف فصل الآلف والآلفين ، لأن هناك قد سمي ما تواضعا على أن يكون مهرًا وزيادة ، لأن في تسمية الآلفين تسمية الآلف .

وبخلاف البيع ، لأن البيع لا يصح الا بتسمية الشئ فيجب الاعراض عن المواضع ، واعتبار التسمية ضرورة والنكاح يصح بلا تسمية فيمكن العمل بالمواضة ويؤثر في فساد التسمية .

وان اتفقا على أنه لم يحصرهما شئ\* ، أو اختلفا فعلى رواية محمد رحمه الله وجب مهر المثل (ملا خلاف لأن المهر تابع فيجب العمل بالهزل (٢) وبطلت التسمية فيتبقى النكاح بلا تسمية فيجب مهر المثل (٣) .

وعلى رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله يجب السمي وبطلت المواضع كما في البيع لأن التسمية في حكم الصحة مثل ابتداء البيع على ما عرف . (٤)

( ١ ) انظر كشف الاسرار ( ٣٦٣ / ٤ - ٣٦٤ ) .

( ٢ ) لثلا يصير المهر مقصودا .

( ٣ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

( ٤ ) انظر هذه المسألة في شرح المنار وحاشية الرهاوي ( ٩٨٤ / ٢ - ٩٨٥ ) =

ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين \* ، ولأن الهزل

وان (١) دخل الهزل فيما لا ( مال (٢) فيه (٣) (٤) أصلا وهو النوع الثاني من الاقسام التي ذكرناها مثل الطلاق والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر فالهزل باطل والتصرف لازم لقوله عليه الصلاة والسلام " ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين " (٥) ففي المنصوص عليه الحكم ثابت بالنص وفي الباقي ثابت باللالة لا بالقياس .

== كشف الاسرار (٣٦٢/٤ - ٣٦٤) ، التلويح على التوضيح (١٨٩/٢ - ١٩٠)

فتح الغفار بشرح النار (١١١/٣ - ١١٢) ، تيسير التحرير

(٢٩٥/٢ - ٢٩٦) ، التقرير والتحرير (١٩٢/٢ - ١٩٨) ، أصول الفقه

للخصري (ص/١٠٠) .

(١) في (د) : واذا .

(٢) في (د) : هزل .

(٣) في (هـ) : له .

(٤) ما بين المعقوفتين مخصص في (أ) .

(٥) الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه كلهم من حديث

عبد الرحمن بن حبيب بن أرك و ليس فيه لفظ اليمين والحديث عن

أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث جدهن جد

وهزلهن جد النكاح والطلاق والبيعة .

عزاه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢٠٩/٣) إلى الامام أحمد

وحسنه الحافظ .

وأخرجه أبو داود في سننه (٦٤٣/٢ - ٦٤٤) في الطلاق ، باب فسى

الطلاق على الهزل حديث (٢١٩٤) .

وأخرجه الترمذي في سننه (٤٩٠/٣) في الطلاق ، باب ماجا في الجد

والهزل في الطلاق حديث (١١٨٤) وقال حسن غريب .

وابن ماجه في سننه (٦٥٢/١ - ٦٥٨) في الطلاق ، باب من طلق أو

نكح أو راجع لأعيا حديث (٢٠٣٩) . ==





وأما ما يكون المال فيه مقصودا مثل الخلع والطلاق ، والطلاق على مال والصلح عن دم العمد .

وحكم هذه الأسباب (١) أى العلل لا يحتل الرد والتراخي أى لا يحتمل الرد بالاقالة (٢) والفسخ ولا التراخي بخيار الشرط ، وبالتعليق بسائر الشروط لأن خيار الشرط لا يدخل فى هذه الأشياء ، بل يبطل والتعليق بسائر الشروط يؤثر السبب بحكمه الى حين وجود الشرط .

ولا يلزم عليه الطلاق المضاف (٣) فانه سبب فى الحال ، وقد تراخي حكمه .  
لأننا نقول : المراد من الأسباب العلل والطلاق المضاف سبب مفض الى الوقوع وليس بعلّة فى الحال كذا قيل .

ولهذا لا يستند حكمه الى وقت الايجاب ولو كان علة لاستند كما فى البيع بشرط الخيار ، فثبت أن هذه الأسباب لا تقبل الفصل عن أحكامها فلا يؤثر فيها الهزل كما لا يؤثر خيار الشرط ، لأن الهزل لا يمنع من انعقاد السبب وإذا انعقد وجد حكمه لا محالة .

بخلاف البيع فانه يقبل الرد (٤) والفسخ وحكمه يقبل التراخي (٥) عنه بشرط الخيار فلا جرم أثر فيه الهزل فيه .

ألا ترى أنه أى هذا النوع وان دخل الهزل فيما كان المال فيه مقصودا وهو النوع الثالث من الأقسام المذكورة مثل الخلع والعق على مال والصلح

== وأورد سعيد بن منصور فى سننه آثار فيها ذكر العتق والإنذير عن ابن الدرداء وعمر ومروان بن الحكم . انظر سنن سعيد بن منصور ١/ ٢٢٠-٢٧١ .  
(١) من (د) : الأسباب التى هى العلل .  
(٢) الاقاله لغة : الرفع مطلقا . وشرعا : رفع عقد البيع .  
انظر مجمع الأنهر (٧١/٢) ودر المتقى (٧١/٢) .  
(٣) الكلمة ساقطه من (د) .  
(٤) فى (د) : النسخ والرد .  
(٥) فى (د) : للتراخي .

عن دم العبد فذلك منقسم على الأوجه الثلاثة المنقسمة على اثني عشر وجهها .  
 وإنما كان المال في هذا النوع مقصوداً ، لأن المال لا يجب فيه بدون  
 الذكر (١) فلما شرطاً (٢) المال (٣) علم أنه فيه مقصود .

وحاصل هذا الفصل : أن الهزل لا يؤثر في هذا النوع بحال عندهما  
 فيلزم التصرف ويجب المال في جميع الوجوه . (٤)

وعند أبي حنيفة رحمه الله : هو مؤثر فيه حتى أوجب توقف التصرف البسي  
 إسقاط الهزل ومنع لزوم المال في الحال بناءً على أصل ، وهو أن الهزل  
 بمنزلة شرط الخيار بلا خلاف لما مر ، والخلع لا يحتل شرط الخيار عندهما  
 لأنه تصرف يمين من جانب الزوج (٥) كأنه قال لها إن قبلت المال المسمى  
 فأنت طالق ، ولهذا لا يملك (٦) الرجوع قبل القبول ، وقبولهما (٧) شرط لليمين  
 فلا يحتل (٨) الخيار كسائر الشروط وإذا لم يحتل خيار الشرط لا يحتل  
 الهزل أيضاً .

وعند أبي حنيفة رحمه الله : يصح خيار الشرط في الخلع من جانب  
 المرأة ، لأن جانبها يسهل البيع لأنه تملك مال بعوض ، ألا ترى أن البداية

(١) أي بدون التسمية .

(٢) في ( د ) : شرط .

(٣) في ( د ) : المال فيه .

(٤) والوجوه الثلاثة هي : الهزل في الأصل أو في مقدار البدل أو في جنسه .

(٥) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

(٦) في ( د ) : لا يحتل .

(٧) في ( د ، هـ ) : وقبولها .

(٨) آخر الورقة ( ٢٩٤ / ب ) من ( أ ) .

لو كانت من جانبها فرجعت قبل قبول الزوج /<sup>(١)</sup> صح رجوعها ولو قامت من مجلسها قبل قبول الزوج بطل كما في البيع وانما جعل ذلك شرطا في حق الزوج فأما في حق نفسه فهو تطليك مال جعل شرطا بهذا الوصف كرجل قال لآخر : ان بعثك هذا العبد بكذا فعبدى الآخر هذا حر أنه معلق<sup>(٢)</sup> بالمعارضة فكذا هذا .

وإذا كان كذلك ثبت فيه الخيار ، فإذا بطل بحكم الخيار بطل كونه شرطا لأن كونه شرطا بهذا الوصف وهو أنه تطليك مال فلا يقع الطلاق بمخوات الشرط وإذا عمل فيه خيار الشرط عمل الهزل أيضا فيمنع وقوع الطلاق ووجوب المال .

وهذا إذا اتفقا على البناء في الأوجه الثلاثة وهي : ما إذا هزلا بأصل التصرف أو بقدر البدل فيه<sup>(٣)</sup> أو بهجنسه .

فأما إذا اتفقا في الأوجه الثلاثة وهي : على الاعراس أو على أنسه لم يحضرهما شيء أو اختلفا فالتصرف لازم والمسمى واجب بالاتفاق لبطلان الهزل عندهما ولرجحان الجدة عند على الهزل الذي هو خلاف الأصل كما سنبينه . فحصل الاختلاف في ثلاثة أوجه من اثني عشر وجهها وحصل الاتفاق في تسعة منها مع اختلاف التخيير .

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٨٦ / ب ) من ( هـ ) .

( ٢ ) في ( هـ ) : تعلق .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

فقد ذكر في كتاب الاكراه في الخلع : أن الطلاق واقع والمال لازم هذا عند  
أبي يوسف ومحمد ، لأن الخلع لا يحتل خيار الشرط عند هــ

قوله : فقد ذكر (١) في كتاب الاكراه (٢) كـ

ذكر (٣) في باب التلجئة من كتاب الاكراه بعد ذكر صحة النكاح  
والعتاق من الهزل ( وكذلك لو طلق امرأته على مال على وجه الهزل أو اعتق  
جاريته على وجه الهزل وقد تواضعا قبل ذلك انه هزل وقع الطلاق والعتاق  
ووجب المال ) (٤)

قال الشيخ الامام متابعاً لشمس الاثمة وفخر الاسلام وهذا أي الحكم  
المذكور عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، لأن الخلع لا يحتل خيار الشرط  
عندهما لما (٥) قلنا فلا يحتل الهزل .

ثم قال : وسواء هزلا بأصله أي بأصل التصرف أو بأصل الخلع بأن طلق  
امراته على مال أو خالعها بطريق الهزل أو بغير البدل بأن سما ألفين  
وقد تواضعا على أن يكون البدل ألفاً ( في الحقيقة ) (٦) أو بجنسه (٧)  
بأن خالعها على دينار مسماة وقد تواضعا على أن يكون البدل في الحقيقة  
كذا درهمين يجب السمي عندهما ولا اعتبار لما تواضعا عليه (٨)

(١) في (ج) : ذكره .

(٢) الكلمة ساقطة من (ب ، ج) .

(٣) الكلمة ساقطة من (ب) .

(٤) راجع المبسوط للسرخسي (١٢٤/٢٤) في كتاب الاكراه باب التلجئة .

وانظر : كشف الاسرار وأصول البزدوى (٣٦٤/٤) .

(٥) في (د) : كما .

(٦) ما بين المعقوفتين من (ب) .

(٧) الكلمة مضممة في (أ) .

(٨) الكلمة لم ترد في (ب) .

وصار كالذى لا يحتل الفسخ تبعاً .

( وصار ) أى البدل المسمى الذى يؤثر الهزل فيه لو ثبت مقصوداً بنفسه .

( كالذى ) أى مثل الصرف الذى لا يقبل الفسخ وهو الطلاق ونحوه

تبعاً له (١) يعنى الهزل (٢) وان كان مؤثراً فى المال لكن المال ثابت فى  
ضمن الخلع (٣) تبعاً فلا يؤثر فيه الهزل اذ العبرة للمتضمن لا للمتضمن  
كالوكالة الثابتة فى ضمن عقد الرهن يلزم بلزومه تبعاً .

فان قيل : لا يستقيم جعل المال فى هذا النوع تبعاً لأنه سواء فيه

مقصوداً بقوله : واما ان يكون المال فيه مقصوداً .

ولئن سلمنا أنه فيه تبع ، لا نسلم أن الهزل لا يؤثر فيه كما لا يؤثر

فى أصله ، لأن المال فى النكاح تابع وقد أثر الهزل فيه حتى كان المهر ألفاً  
فيما اذا هزلا فيه بقدر البدل دون الألفين كما مر بيانه .

قلنا المال ههنا مقصود بالنظر الى العاقد فأما فى الشبوت فهو تابع

للطلاق أو العتاق الذى هو مقصود العقد لأنه بمنزلة الشرط فيه ، والشروط  
أتباع على ما عرف فيؤخذ حكمه من الأصل فلا يؤثر فيه الهزل .

فأما المال فى النكاح فتابع بالنظر الى العاقدين ، لأن مقصود كل واحد

منهما فى الأصل حل الاستمتاع بالآخر وحصول الازدواج دون المال فأما فى  
حق الشبوت فله نوع أصالة حيث لا يتوقف ثبوته على اشتراط العاقدين بل يثبت  
بلا ذكر ويثبت مع النفى صريحاً ، واذا كان كذلك يعتبر هو بنفسه فى حكم

( ١ ) الكلمة لم ترد فى ( ب ) .

( ٢ ) فى ( ب ) : الهزل فيه .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١ / ٢٩٥ ) من ( أ ) .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

الهزل فيؤثر فيه الهزل كما يؤثر في سائر الأمـوال .

فان قيل : أليس أن الاكراه على الخلع يمنع وجوب المال ، وان كان

لا يمنع وقوع الطلاق فوجب أن يكون الهزل كذلك .

فلنا : ان الاكراه انما يمنع وجوب المال لأن المكره يجعل آلة للمكره

فهما يصلان أن يكون آله له (١) ( وفي إيجاب المار يصلح آلة ) (٢) لأن إيجابه

واستهلاك سواه وفي الاستهلاك هو آلة وإذا جعل (٣) آلة له في حق

الوجوب صار كأن الخلع حصل من المكره ، ولو كان كذلك يقع الطلاق ولا يجب

إيمان لأنه في حق الطلاق لا يصلح آله فصار كالأكراه على الاعتاق ، فان نفس

العتق مقصور على المكره حتى كآر الولاية له وفي حى الاتلاف منقول الى المكره

أما الهزل فلا يمنع المال من حيث أنه ينقل<sup>(٤)</sup> الفعل فيه إلى الغير ،

ولكن من حيث انه يفسد السبب فيمنع وجوب المال فيما أفسد السبب وفيما

۵. شیخ کالطاولی والعنایک کذا ذکره شیخ الاسلام خواہر زادہ

رحمه الله .

(۱) الكلمة ساكنة من (هـ) .

( ٢ ) ما بين المعنويتين ساقط من ( هـ ) .

(۳) فی (ب) : جمع هو آلة .

(٤) في (د) : ينعقد .

وأما عند أبي حنيفة فإن الطلاق يتوقف على اختيارها بكل حال لأنه بمنزلة خيار الشرط وقد نص عن أبي حنيفة رحمه الله في خيار الشرط من جانبها أن الطلاق لا يقع إلا أن تشاء المرأة فيقع الطلاق ويجب المال فكذلك هنا لكنه غير مقرر بالثلاث .

قوله : وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فإن الطلاق يتوقف على اختيارها أى على اختيار المرأة الطلاق بالمال المسمى بطريق الجد واسقاطها (١) الهزل بكل حال ، بمعنى (٢) سواء هزلا بأصله أو بقدر البدل أو بجنسه بعد أن يتفقا على البناء ، لأن الهزل بمنزلة خيار الشرط لما بينا .

وقد نص عن أبي حنيفة رحمه الله ، بمعنى في الجامع الصغير :  
( أن رجلا لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا على ألف درهم على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقالت قبلت . (٣) ) ان ردت الطلاق في الثلاثة الأيام بطل الطلاق ، وان اختارت الطلاق في الثلاثة الأيام أو لم (٤) ترد حتى مضت الدة فالطلاق واقع والألف لازم للزوج .

(١) في (ج) : واسقاط .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٣) آخر الورق (٢٩٥/ب) من (أ) .

(٤) في (هـ) : ولم .

(٥) انظر : الجامع الصغير لمحمد بن الحسن (١٧٢ - ١٧٨) .

نقله المؤلف بتصريف من الجامع الصغير .

وانظر مسألة الهزل في جنس المهر :

( النار ٢/٩٨٥ - ٩٨٧ ) ، التلويح على التوضيح (٢/١٩٣) ، كشف

الاسرار (٤/٣٦٤ - ٣٦٧) ، فتح الغفار (٣/١١٢ - ١١٣) ، تيسير

التحرير (٢/٢٩٦ - ٢٩٨) ، التقرير والتحبير (٢/١٩٨ - ٢٠٠) ، الناموس

شرح الحسامي (٢/١٣١ - ١٣٢) .

فكذلك ههنا أى فكالحكم المذكور فى الخيار حكم الهزل .

ولكنه : أى لكن خيار الشرط أى جوازه غير مقدر بالثلاث فى الخلع وأمثاله عنده حتى لو اشترط الخيار أكثر من ثلاثة جاز بخلاف البيع ، لأن الشرط فى باب الخلع على وفاق القياس ان الطلاق من الاسقاطات وتعليقها بالشروط جائز مطلقا فلا يجب التقدير بمدة .

وأما الشرط فى البيع فعلى خلاف القياس ، لانه من الاثباتات وتعليقها بالشروط غير جائز ، لكنه ثبت فيه بالنص مقدرا بالثلاث على خلاف القياس فيجب اعتبار هذه المدة ، ويبطل اشتراط (١) الخيار فيما وراء الثلاث عملا بالبيان . كذا فى بعض الشروح .

فعلى هذا لا يبطل خيار النقص (٢) والاجازة للمرأة فيما نحن فيه بمعنى الثلاث ، لأن الهزل بمنزلة شرط الخيار مؤيدا فيكون لها الخيار ثابتا فيما فوق الثلاث كما هو ثابت لها (٣) فى الثلاث ، فكان لها ولاية النقص والاجازة متى شئت عند ابي حنيفة رحمه الله .

ولقائل أن يقول : ينبغي أن يكون الخيار مقدرا بالثلاث فى الخلع وأمثاله لأن ثبوته فى جانب من وجب عليه المال باعتبار معنى المعاوضة لا باعتبار معنى الطلاق فوجب أن يتقدر بالثلاث كما فى حقيقة البيع .

ويمكن أن يجاب عنه : بأن المال وان كان منظورا (٤) بالنظر الى العاقد ،

( ١ ) فى ( د ) : اسقاط . وفى ( هـ ) : اشتراطهما .

( ٢ ) فى ( ب ) : البعض .

( ٣ ) فى ( ب ) : لهما .

( ٤ ) فى ( جـ ) : مقصود .



وكذلك هذا في نظائره ، ثم انه انما يجب العمل بالمواضعة فيما يؤثر فيه الهزل اذا اتفقا على البناء اما اذا اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء أو اختلفا حمل على الجدد وجعل القول قول من يدعيه في قول أبي حنيفة خلافا لهما .

---

لكه تابع في الثبوت للطلاق الذي هو مقصود العقد لما بينا والنظر الى المقصود يلزم أن لا يتقدر بالثلاث كما قلنا .

وكذلك هذا في نظائره أي مثل ثبوت الحكم والتفريع في الخلع ثبوت الحكم والتفريع في نظائره من الاعتاق على مال والصلح عن دم العمد ، يعني الكل سوء في الحكم والتفريع . (١)

قوله : ثم انما يجب العمل بالمواضعة فيما يؤثر فيه الهزل وهو ما يحتل النقض (٢) كالبيع (٣) والاجارة ، وما كان المال فيه مقصودا على أصل أبي حنيفة رحمه الله اذا اتفقا على بناء التصرف على المواضعة .

أما (٤) اذا اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء عند العقد أو اختلفا في البناء والاعراض حمل التصرف على الجدد فيما اذا لم يحضرهما شيء وجعل القول قول من يدعي الجدد والاعراض فيما اذا اختلفا في قول أبي حنيفة رحمه الله .

وجعل العمل بصحة الايجاب والجدد أولى ، لأن الأصل في العقود الشرعية اللزوم والصحة وانما يتخير لعارض فمن ادعى عدم البناء على المواضعة فهو متمسك بالأصل فكان القول قوله ، وكان (٥) دعوى الآخر البناء

---

(١) والاختلاف . انظر الناس شرح الحسامي (١٣٢/٢) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٣) في (ج) : البيع .

(٤) الكلمة ساقطة من (د ، هـ) .

(٥) في (د ، هـ) : فكان .

.....  
 على / (١) المواضع كدعواه خيار الشرط فلا يقبل .

وفيما اذا اتفقا على انه لم يحضرهما شئ\* انما صح (٢) العقد لأن مطلقه يقتضى الصحة والمواضعة السابقة لم تذكر في العقد فلا تكون مؤثرة فيه كما لو تواضعا على شرط خيار أو أجل ولم يذكر ذلك في العقد لم يثبت الخيار والأجل فهذا مثله .

وعندهما العمل بالمواضعة (٣) أولى حتى كان الفوق قون من يدهي البناء في صورة الاختلاف وكان العقد فاسدا فيما اذا لم يحضرهما شئ\* ، لانهما ما تواضعا الا لينييا عليه صوتا للمال عن يد المقلب فيكون فعلهما بناء على تلك المواضعة باعتبار الظاهر ما لم يتحقق خلافه لأنه اذا لم يجعل بنائا عليها (٤) كان اشتغالهما بها اشتغالا بما لا يفيد .

ولو سلمنا ان الظاهر هو الصحة كما قال أبو حنيفة رحمه الله كان هذا الظاهر معارضا له فيرجح السابق منهما ان السبق من أسباب الترجيح .

وذلك لأن حالة الهزل لم يعارضها شئ\* فيثبت (٥) حكمه بلا معارض والسكوت في حالة العقد أو الاختلاف في البناء والأعراض لا يصلح معارضا لأنه غير متعرض للجد ولا للهزل فكذلك وجب العمل بالسابق .

---

(١) آخر الورقة (٢٩٦/أ) من (أ) .

(٢) في (ج) : يصح .

(٣) في (ج) : المواضعة .

(٤) في (د ، هـ) : عليهما .

(٥) الكلمة ساقطة من (ج) .

وأما الاقرار فالهزل يبطله سواء كان الاقرار بما يختل الفسخ أو بما لا يحتله ، لأن الهزل يدل على عدم المخبر به .

والجواب لأبي حنيفة رحمه الله أن الآخر يصلح ناسخا للأول إذا لم يتصل به ما يوجب تغييره نصا لأن الجذ هو الأصل في الكلام شرعا وعقلا وكما يجب حمل الكلام عليه إذا لم يسبقه مواضعة على الهزل يجب حمله عليه إذا سبقته مواضعة (١) أن أمكن عملا بالأصل وقد أمكن ههنا لخلوه عن الهزل نصا وعدم اتفاقهما على البناء على الهزل فيحمل عليه ويجعل ناسخا للمواضعة السابقة لأنها تحتل الإبطال بخلاف ما إذا اتفقا على البناء على المواضعة لوجود التصريح بالعمل بخلاف موجب الشرع والعقل فلا يمكن الحمل على الصحة . قوله : وأما الاقرار (٢) . . . . . إلى آخره .

ذكر في المبسوط : ( ولو تواضعا على أن يخيرا (٣) أنهما تبايعا هذا العبد أس بألف درهم ولم يكن بينهما بيع في الحقيقة ثم قال البائع للمشتري قد كنت بعثتك عدي هذا يوم كذا بكذا وقال الآخر صدقت فليس هذا ببيع (٤) لأن الاقرار خبر متصل بين الصديق والكذب والمخبر عنه إذا كان باطلا في الاخبار به لا يصير حقا . (٥)

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٢ ) الاقرار لغة : الاعتراف بالحق مأخوذ من المقر . . . كأن جعل نفسي مقرا وموضعه .

( ٣ ) في المبسوط : يجيزا .

( ٤ ) في ( ج ) : بيع .

( ٥ ) انظر المبسوط ( ١٢٤ / ٢٤ ) .

وكذلك تسليم الشفعة بعد الطلب ، والاشهاد ببطله الهزل ، لأنه من جنس ما يبطل بخيار الشرط .

ألا ترى ان فرية المفتريين وكفر الكافرين لا يصير حقا باخبارهم وههنا قد ثبت كون المخبر عنه كذبا بالمواضع السابقة فلا يصير حقا بالاقرار .

ولو أجمعنا (١) على اجازته بعد ذلك لم يكن بيعا لأن للاجازة انما تلحق العقد المنعقد والاقرار كاذبا لا ينعقد العقد ولا تلحقه الاجازة .

الا ترى أنهما لو صنعا مثل ذلك في طلاق أو عتاق أو نكاح لم (٢) يكن ذلك نكاحا ولا طلاقا ولا عتاقا وكذلك لو أقر بشئ\* من ذلك من غير تقديم المواضعة لم يكن ذلك نكاحا ولا طلاقا ولا عتاقا فيما ( بينه ) (٣) ومن ربه عز وجل وان كان القاضي لا يصدقه في الطلاق والعتاق على انه كـذب اذا اقر به طائعا ثبت الفرق بين الاقرار والانشاء في هذه التصرفات مع التلحقة كما ثبت مع الاكراه (٤).

قوله : وكذلك أي وكالاقرار (٥) تسليم الشفعة (٦) طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب المواثبة (٧) وهو (٨) ان يطلبها كما على بالبيع حتى لو لم يطلب

( ١ ) في (ج) : اجتماعا .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٩٦ / د ) من (ج) .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٤ ) في (أ) : بالاكراه .

( ٥ ) في (ج) : كالأقرار .

( ٦ ) الشفعة لغة : نقيض الوتر .

واصطلاحا : هي تطبيق البقعة جبرا بما قام على المشتري بالشركة

والجوار . راجع التعريفات للجرجاني ص ( ١١٢ ) .

( ٧ ) المواثبة لغة : مفاعلة من الوشوب على الاستعارة وهي الطلب على وجه

استعارة والمبادره . انظر المغرب ( ٣٤١ / ٢ ) ، وطلبه الطلبة ص ( ١٢٥ )

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : الشفعة لمن واثبها : أي طلبها .

( ٨ ) آخر الورقة ( ٢٨٨ / ب ) من (هـ) .

.....

---

على الفور بطلت شفعتها والثاني طلب التقرير والاشهاد وهو أن ينهض بعند  
الطلب ويشهد على البائع أو على المشتري أو عند العقار على طلب الشفعة  
فيقول ان فلانا (١) اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد طلبت الشفعة  
وأطلبها الآن فاشهدوا على ذلك وهذا الطلب تستقر شفعتها حتى لا تبطل  
بالتأخير بعد في ظاهر الرواية .

#### والثالث طلب الخصومة والتك .

فإذا سلم هازلا قبل طلب المواثبة بطلت شفعتها لأن التسليم بطريق  
الهزل كالسكوت مختارا إذ اشتغاله بالتسليم هازلا سكوت عن طلب الشفعة  
على الفور وانها (٢) تبطل بحقيقة السكوت مختارا بعد العلم بالبيع لانه دليل  
الأعراض فكذا بالسكوت (٣) حكما وبعد طلب المواثبة وطلب الاشهاد التسليم  
بطريق الهزل باطل والشفعة باقية لأن التسليم من جنس ما يبطل بخيار  
الشرط حتى لو سلم الشفعة بعد طلب المواثبة والتقرير على انه بالخيار  
ثلاثة أيام بطل التسليم وبقيت الشفعة لأن تسليم الشفعة في معنى التجارة  
لأنه استبقاء (٤) أحد العوضين على ملكه ولهذا يملك الأب والوصى تسليم  
شفعة الصبي عند ابن حنيفة وابن يوسف رحمهما الله كما يملكان البيع والشراء  
له فيتوقف على الرضا بالحكم والخيار يمنع الرضا بالحكم (٥) فيبطل (٦) التسليم

---

(١) في (ب) : فلانا قد اشترى .

(٢) في (هـ) : وانها .

(٣) في (جـ) : السكون .

(٤) في (جـ هـ) : استيقا .

(٥) الكلمة ساقطة من (د) .

(٦) في (د) : فيبطل به .

وكذلك ابراهيم الغريم .  
وأما الكافر اذا تكلم بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه هازلاً يجب أن يحكم بايمانه  
كالمكره ، لأنه بمنزلة انشاء لا يحتمل حكمه الرد والتراخي .

فكذا الهزل يمنع الرضا بالحكم فيبطل به التسليم كما يبطل بخيار الشرط  
وتبقى الشفعة .

وكذلك أن ومنه تسليم الشفعة ابراهيم الغريم في انه يبطل بالهزل حتى  
لو ابراهيم هازلاً لا يصح ويبقى الدين على حاله لأنه لو قال ابراهيم تك على انسى  
بالخيار لا يسقط الدين ، لأن في ابراهيم معنى التملك ولهذا يرتد بالرد .

والى معنى التملك اشير في قوله تعالى : = ( وان تصدقوا خير لكم ) = (١)  
فيؤثر فيه خيار الشرط فكذا الهزل يؤثر فيه لأنه بمنزلة خيار الشرط .

وكذلك (٢) / (٣) لو (٤) ابراهيم الكفيل هـ زلاً لا يصح مع انه ما لا يرتد بالسرد  
لانه يحتمل الفسخ بدليل انه لو صالح الكفيل على عين وهلك المبيع  
أوردتها بعيب يفسخ الصلح وتعود الكفالة فاذا كان كذلك يعمل فيه الهزل  
فينتفع من الثبوت كالخيار .

كذا رأيت مكتوباً بخط شيخى رحمه الله .

وأما الكافر اذا هزل بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه هازلاً فيجب  
أن يحكم بايمانه في أحكام الدنيا لأن الايمان هو التصديق بالقلب والاقرار

( ١ ) سورة البقرة آية /

( ٢ ) في (ج) : كذا .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٩٢ / أ ) . من ( ١ ) .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من (ج) .

( ٥ ) في (هـ) المكفل .

.....

---

باللسان وقد باشر أحد الركّنين وهو الاقرار باللسان على سبيل الرضا  
والاقرار هو الأصل في أحكام الدنيا فيجب الحكم بالايمان بناءً عليه كالمكره  
على الاسلام اذا اسلم يحكم باسلامه بناءً على وجود أحد الركّنين مع انسه  
غير راض بالتكلم بكلمة الاسلام .

لأنه أى الايمان بمنزلة انشاء لا يقبل حكمه الرد والتراخي فانه اذا  
اسلم لا يحتمل ان يكون حكم الاسلام متراخياً عنه فلا (١) يحتمل ان يرد  
اسلامه بسبب كما يرد البيع بخيار العيب والرويه فكان بمنزلة الطلاق  
والعتاق فلا يؤثر فيه الهزل .

وأما حكم الرد بالهزل فقد مر بيانه .

وأما السفه فلا يدخل بالأهليه ولا يسمع شيئاً من أحكام الشرع

قوله : وأما السفه فكذا ( . . . . . )

السفه فى اللغة <sup>(١)</sup> : هو الخفة والتحرك بها <sup>(٢)</sup> يقال : تسفتت <sup>(٣)</sup> الريح الشوب

إذا استخفت وحركته ومنه دام سفه أى خفيف

وفى الشريعة هو عبارة عن خفة تعترى الانسان فتحمله على العمل بخلاف موجب

العقل والشرع مع قيام العقل حقيقة <sup>(٤)</sup> كذا ذكر فى بعض الشروح :

وهذا التعريف يتناول ارتكاب جميع المحظورات فان ارتكابها من السفه حقيقة

الا أن السفه الذى تكلم الفقهاء فيه يتعلق الأحكام به من منع المال ووجوب الحجر

هو تهذير المال واتلافه على خلاف مقتضى <sup>(٥)</sup> العقل والشرع . ولهذا فسر بعضهم

بأنه السرف والتبذير ولم يفهم عند اطلاقه ارتكاب معصية أخرى مثل شرب الخمر والزنا

والسرقة وان كان ذلك سفها حقيقة <sup>(٦)</sup> . ولذلك لم يتعلق بها أحكام السفه

( ١ ) انظر معنى السفه فى اللغة فى : الصحاح ( ٢٢٣٤ / ٦ ) والقاموس المحيط

( ٢٨٧ / ٤ ) قال فى الصحاح : السفه ضد الحلم وأصله الخفة والحركة وفـ

النهايه لابن الأثير . السفه الجهل وفى الحديث " انما البغى من سفـ  
الحق " أى حبله .

( ٢ ) الكلمة من ( د ، هـ ) .

( ٣ ) فى ( ج ) : سفيت وفى ( د ) : تسفتت .

( ٤ ) وعرفه البزدوى بقوله : السفه : العمل بخلاف موجب الشرع . راجع أصول البزدوى

( ٣٦٩ / ٤ ) وانظر المغنى للخبازى ( ص / ٣٩٥ ) .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٦ ) ما بين المعقوفتين نقله الشيخ عرقى زاده فى حاشيته على المنار ( ص / ١٩٢ ) .



وفسره بعضهم : بأنه تصرف صدر عن العاقل قصدا لا على نهج العقل والشرع<sup>(١)</sup>  
واحترز بقوله العاقل عن المجنون .

وبقوله ( قصدا ) عن الخطأ .

وبقوله : لا على<sup>(٢)</sup> نهج العقل عن تصرف الرشيد .

وانه لا يخل بالأهلية لأنه لا يخل بالقدرة ظاهر لسلامة التركيب وبقاء القسوى  
الغريزية على حالها ، ولا باطنا لبقاء نور العقل بكماله الا أن السفه<sup>(٣)</sup> يكابر عقله فليس  
عليه فلا جرم يبقى مخاطبا يتحمل أمانة الله تعالى في مخاطب بالأداء في الدنيا ويجازى  
عليه في الآخرة . وإذا بقي أهلا لتحمل أمانة الله تعالى ووجوب حقوقه بقي أهلا  
في حقوق العباد وهي التصرفات بالطريق الأولى<sup>(٤)</sup> لأن حقوق الله تعالى أعظم  
فإنها لا تحمل الا على من هو كامل الحال

ألا ترى أن الصبي أهل للتصرفات مع أنه ليس بأهل لا يجاب حقوق الله تعالى  
وتحمل أمانته فمن هو أهل لتحمل<sup>(٥)</sup> أمانته أولى أن يكون أهلا للتصرفات

فثبت أن السفه لا يمنع أحكام الشرع ولا يوجب سقوط الخطاب عن السفه بحال سواء<sup>(٦)</sup>

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( د هـ ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٣ ) السفه ، عرفه الزيلعي في تبیین الحقائق ( ١٩٢ / ٥ ) : من كانت عادته التبذير

والاسراف في النفقة ، وان يتصرف تصرفا لا لغرض ، ومن كانت عادته الغيب

الفاحش في التجارات من غير محمدة .

ونقل ابن ملك تعريف الفقهاء أيضا بقوله : وفي اصطلاح الفقهاء : عا .

التصرف في المال بخلاف مقتضى العقل . انظر ابن ملك ( ص / ٩٨٨ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٩٢ / ب ) من ( أ ) . ( ٥ ) في ( ج ) : يتحمل .

( ٦ ) آخر الورقة ( ١٥٢ / ب ) من ( د ) .

ولا يوجب الحجر أصلا عند أبي حنيفة وكذا عند غيره فيما لا يبطله الهزل، لأنه  
مكابرة العقل بغلبة الهوى فلم يكن سببا للنظر، ومنع المال عن السفه المذر فس  
أول البلوغ ثبت بالنصر عقوبة عليه أو غير معقول المعنى فلا يحتمل المقايضة

منع منه المال أو لم يمنع حجر عليه أو لم يحجر  
قوله : ولا يوجب الحجر<sup>(١)</sup> أصلا، أى لا يوجب السفه الحجر عن تصرف لا يحتمل  
الفسخ ولا يبطله الهزل والنكاح والعناق<sup>(٢)</sup> / ولا عن تصرف يحتمل الفسخ ويبطله  
الهزل كالبيع والاجارة .

واختلف فى وجوب النظر للسفيه بجعله مجبورا عن التصرفات وإثبات الولاية<sup>(٣)</sup>  
للغير<sup>(٤)</sup> على ماله صونا لماله<sup>(٥)</sup> عن الضياع كما وجب للصبي والمجنون<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) الحجر لغة : المنع انظر المتأرب ( ١ / ١٨٠ )

وشرعا : هو صفة حكيمية توجب منع موصوفها من تناول تصرفه الزائد على قوته

أو تبرعه بماله . انظر الشرح الصغير على أقرب المسالك ( ٣ / ٣٨٨ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٧٤ / أ ) ن ( ب ) . وآخر الورقة ( ١٤١ / أ ) من ( ج ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٨٩ / ب ) من ( هـ ) .

( ٤ ) فى ( د ) : بالغير .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٧٤ / أ ) من ( ب ) .

( ٦ ) اختلف الفقهاء فى وجوب الحجر على السفه فى ماله .

فذهب الجمهور والصاحبان : الى وجوب الحجر على السفه بالنسبة للتصرفات  
المالية التى تحتل الفسخ ويبطلها الهزل كالبيع والاجارة ونحوهما وأما التمس  
التى لا تحتل الفسخ ولا يبطلها الهزل كالنكاح والطلاق . ونحوهما فهى  
صحيحة منه .

ونذهب أبو حنيفة رحمه الله : الى عدم الحجر على السفه مطلقا — ويدفع  
اليه ماله اذا بلغ خمسا وعشرين سنة — سواه . أكانت تصرفاته ما تحتل الهزل  
ويبطلها الهزل أم لا .

ونذهب الظاهرية : الى انه لا يجب الحجر على السفه ، انما يلزم تسليم المال  
لكل من بلغ عاقلا ميزا .

الدسوقي على الشرح الكبير ( ٩٧ / ٣ ) مغنى المحتاج ( ١٢٠ / ٢ ) المغنى

( ٥٠٦ - ٥٠٧ / ٤ ) كشف الأسرار ( ٣٧١ - ٣٧٢ / ٤ ) التلويح ( ١٩١ - ١٩٢ )

تيسير التحرير ( ٣٠٠ - ٣٠١ / ٢ ) التقرير والتحبير ( ٢٠١ - ٢٠٢ ) المنار

( ص / ٩٨٩ ) نسمات الأسفار ( ص / ١٧٤ ) فتح الغفار ( ١١٦ - ١١٧ ) .

فقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات بسبب السفه .  
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يجوز الحجر عليه بهذا السبب عن التصرفات  
المحتالة للفسخ وهي ما يبدله الهزل دون ما لا يبدله على سبيل النظر له لقوله تعالى :  
تعالى : ( فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو  
فليمل وليه بالعدل <sup>(١)</sup> ) نص على اثبات الولاية على السفه ، وذلك لاستمرار  
الحجر عليه ، ولأن السفه مذكور في ماله فيحجر عليه نظرا له كالصبي بلا ولي ، لأن  
الصبي إنما يحجر عليه لتوهم التبذير وهو متحقق ههنا فلأن يكون محجورا عليه  
كان أولى

وكان <sup>(٢)</sup> هذا الحجر <sup>(٣)</sup> بطريق النظر واجبا حقا للمسلمين فان ضرر السفه يعود  
الى الكافة لأنه اذا أفنى ماله بالسفه والتبذير صار وبالا على الناس وعيالا عليهم ،  
يستحق النفقة من بيت المال ، والحجر على الحر لدفع الضرر عن العامة مشروع بالاجماع  
كما في الفتى الماجن <sup>(٤)</sup> ، والطبيب الجاهل والمكارى <sup>(٥)</sup> المجلس <sup>(٦)</sup>  
وحقا لدين السفه أيضا فانه وان كان عاصيا لسفهه يستحق النظر باعتبار أصل  
دينه فانه بالنظر الى أصل دينه حبيب الله تعالى ، وهذا لو مات يمل عليه ، وكذا  
كل فاسق حقا لسلامه ، وكذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شرعا بطريق النظر  
للمأمور والنهي حقا لدينه وللمسلمين

( ١ ) سورة البقرة آية ( ٢٨٢ ) .

( ٢ ) في ( د ، هـ ) : وكان

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٤ ) الماجن : الذى لا يبالي ما صنع وما قيل له . راجع المغرب ( ٢٥٩ / ٢ ) .

( ٥ ) المكارى : المؤجر .

( ٦ ) قال في البدائع ( ١٦٩ / ٧ ) . لأن الفتى الماجن يفسد أديان المسلمين  
والطبيب الجاهل يفسد ابدان المسلمين والمكارى المفلس يفسد أموال الناس  
في المفازة أ . هـ .

قال الكاساني : فكان منعهم من ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر لا من باب الحجر .

والدليل عليه : منع المال عنه فإنه ثبت بطريق النظر ليهيئ مصونا عن التلصّف  
فكذا بل الحبر عليه يثبت نظرا له لأن منع ( المال غير مقصود )<sup>(١)</sup> بعينه سهل  
لابقاء ملكه ولا يحصل هذا المقصود ما لم يقطع لسانه عن ماله تصرفا ، لأنه يتلصّف  
بتصرفه بالبيع<sup>(٢)</sup> بغير فاحر أو بالأقرار لغيره<sup>(٣)</sup> ما يحفظ الولي عليه من ماله .  
وانما لم يثبت الحبر في حق الطلاق والعتاق والنكاح ونحوها ، لأن المحجور  
عليه بسبب السفه في التصرفات كالهازل ، فان الهازل يخرج كلامه<sup>(٤)</sup> على غير  
سبب كلام العقلاء لعصده اللعوبة دون ما وضع الكلام له ، لا لنقصان في عقله ،  
فكذلك<sup>(٥)</sup> السفه يخرج كلامه على غير نهج كلام العقلاء لا تباع الهوى (ومكابرة)<sup>(٦)</sup>  
العقل لا لنقصان في عقله<sup>(٧)</sup>

فكل تصرف لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه السفه أيضا  
وكل تصرف يؤثر فيه الهزل وهو ما<sup>(٨)</sup> يحتمل الفسخ يؤثر فيه السفه .  
واحتج أبو حنيفة رحمه الله : بأنّه حر مخاطب فيكون مطلق التصرف في ماله  
كالرشيد ، فان<sup>(٩)</sup> كونه مخاطبا يثبت أهلية التصرف اذ التصرف كلام ملزم وأهلية  
الكلام يكونه ميمزا ، والكلام الملزم يكونه مخاطبا وبالحرية تثبت المالكية ويكون المال  
خالص ملكه تثبت المحلية وبعد ما صدر التصرف من أهله في محله<sup>(١٠)</sup> لا يمتنع نفوذه

( ١ ) في ( ب ) المال عنه ليس بمقصود .

( ٢ ) في ( ج ) : في البيع .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٩٨ / أ ) من ( أ ) .

( ٤ ) في ( ج ) : فكذا .

( ٥ ) في ( د ) : كلامه في التصرفات .

( ٦ ) في ( ب ) : ومكابر .

( ٧ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

( ٨ ) في ( د ) : ما لا .

( ٩ ) في ( ج ) : فإنه .

( ١٠ ) آخر الورقة ( ٢١٠ / أ ) من ( هـ ) .

.....  
 (١) لا مانع/

والسفه لا يصلح مانعا من نفوذ التصرف، لأن السفه لا يوجب انتقاص العقل ولكن  
 السفه يكابر عقله في التبذير لغلبة هواه مع علمه بقيحه وفساد عاقبته، فلم يجز  
 أن يكون سببا للنظر لكونه معصية .

ألا ترى أن من قصر في حقوق الله تعالى مجانة وفسقا لم يوضع عنه الخطأ<sup>(٢)</sup>  
 وإن تكررت الواجبات وتعددت الفوائت، بخلاف الترك بالجنون والاعماه .

والدليل عليه : أنه لا تهطل عباراته، حتى صح طلاقه وعناقه وبمينه وإقراره على  
 نفسه بالأسباب الموجبة للعقوبة ولا يعطل عليه أسباب الحدود والعقوبة حتى  
 لو شرب الخمر أو زنى أو سرق أو قتل انسانا عمدا<sup>(٣)</sup> يقام<sup>(٤)</sup> عليه الحدود ويجب  
 عليه القصاص وهذه<sup>(٥)</sup> العقوبات تندرى بالشبهات<sup>(٦)</sup> لا بقى السفه معتبرا بعد  
 البلوغ عن عقل في إيجاب النظر لكان الأولى<sup>(٧)</sup> أن يعتبر فيما يندرى بالشبهات .

ولو جاز الحبر عليه بطريق النظر لكان الأولى<sup>(٨)</sup> أن يحجر عليه عن الإقرار بالأسباب  
 الموجبة للعقوبة<sup>(٩)</sup>، لأن ضرره يلحق بنفسه والمال تابع للنفس فإذا لم

---

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٢٤ / ب ) في ( ب ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٤١ / ب ) من وجد .

( ٣ ) الكلمة ساقطة من ود ) .

( ٤ ) في ( هـ ) يقام .

( ٥ ) في ( هـ ) هذه .

( ٦ ) في ( د ) : بالشبهات عمدا .

( ٧ ) في ( د ) : أولى .

( ٨ ) في ( د ) : أولى .

( ٩ ) في ( ب ) : بالعقوبة .

ينظر له في دفع الضرر عن نفسه فعن ماله أولى وقولهما هو مستحق<sup>(١)</sup> النظر بمعد

الجنابة

قلنا النظر من هذا الوجه جائز لا واجب كما في صاحب الكبيرة يجوز العفو ولا يجب.

ثم النظر على هذا الوجه انما يحسن اذا لم يتضمن ضررا فوق هذا النظر وههنا

قد تضمن ذلك لأن في اثبات الحجر ابطال ولايته واهليته والحاق بالبهائم وهي

نعمه أصلية لأن الإنسان انما يمتاز عن سائر الحيوان<sup>(٢)</sup> بالبيان فلا يجوز<sup>(٣)</sup> ابطال

هذه<sup>(٤)</sup> / النعمة لصيانته المال بخلاف منع المال عنه<sup>(٥)</sup> لأنه انما ثبت بالنص<sup>(٦)</sup> غير

معقول المعنى لأن منع المال عن مالكة مع كمال عقله وتمييزه غير معقول اذ الطك هو

المطلق الحاجر فلا يصح القياس عليه ،

أو يثبت بطريق العقوبة عند بعض شائخنا لا بطريق النظر فان سببه جنابة وهو

مكابرة العقل<sup>(٧)</sup> / واتباع الهوى والحكم المتعلق به يصلح جزاء كما يجاب المال فيجعل

جزاء فانا عرفنا سائر الأجزاء بهذا الطريق ،

( ١ ) في ( ب ) : ملحق .

( ٢ ) في ( د ) : الحيوانات .

( ٣ ) في ( ب ، د ) : ولا يجوز .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٩٨ / ب ) من ( أ ) .

( ٥ ) اتفق الفقهاء على أن من بلغ سفيها يحجر عليه ويمنع من التصرف في ماله

ويستمر الحجر عليه الى أن يرشد ولو صار كهلا عند الجمهور والصاحبان وعند

أبي حنيفة الى أن يرشد أو يبلغ خمسا وعشرين سنة فيبلغ هذه السنة يعطس

له ماله حتى ولو لم يرشد عنه ، انظر المسألة في بدائع الصنائع ( ١٧١١٦٩ / ٢ ) ،

الدر المختار ورد المختار ( ١٠٢ / ٥ ) الباب ( ٦٨ / ٢ ) الشرح الكبير وحاشية

الدسوقي ( ٢٩٦ / ٢ ) بداية المجتهد ( ٢٧٩ / ٢ ) القوانين الفقهية مغنى

المحتاج ( ١٦٨ / ٢ ، ١٧٠ - ١٧٣ ) المذهب ( ٣٢٢ / ١ ) المغنى ( ٥٠٥ / ٤ ) ،

٥٠٦ ( ٤٤٣ - ٤٤٠ / ٣ ) كشف القناع .

( ٦ ) وهو قوله تعالى ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم

فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا ) سورة النساء آية ( ٥ ) .

( ٧ ) آخر الورقة ( ١٥٨ / أ ) من ( د ) .

وهو أننا نظرنا الى السبب فوجدناه صالحا للعقوبة فسميناه عقوبه كالجلد فـ في الزنا وقطع اليد في السرقة وانما ثبت أنه عقوبه لا يمكن تعديته الى منع اللسان وقصر العبارة الى القياس لايجرى في العقوبات .

ولا يقال : ان المنع لو كان عقوبة لفوض الى الامام والأوليا هم المخاطبون دون الأئمة لأننا نقول هو عقوبة تعزير وتأديب لا حد فيجوز ان يفوض الى الأوليا كما في تعزير العبيد والامام .

ولئن سلمنا أن النص معقول المعنى <sup>(١)</sup> وأنه معلول بحلة <sup>(٢)</sup> النظر لا بالعقوبة لا نسلم جواز قياس الحجر على المنع أيضا لعدم المساواة، لأن منع المال ابطال نعمة زائده عليه وهي اليد، والحاقه بالفقراء، واثبات الحجر ابطال نعمة أصلية، وهي الأهلوية والولاية، فهأن جواز <sup>(٣)</sup> الحاق ضرر يسير بمنع نعمة زائدة لتوفير النظر عليه لا يستدل على جواز الحاق الضرر <sup>(٤)</sup> العظيم به بتفويت النعمة الأصلية والحاقه بالبهايم بمعنى النظر له

والجواب عن الآية : ان المراد من السفه على ما قيل : هو الصبي الذي عقل <sup>(٥)</sup> فان بعض تصرفاته عن نهج <sup>تخرج</sup> الاستقامة ومن الضعيف الصبي الصغير ومن الساذج لا يستطيع أن يمل المجنون

وقيل المراد من السفه : البذر الذي اختلفنا <sup>(٦)</sup> فيه . ولكن المراد من الولي هو ولي الحق لا ولي السفه وفي الآية كلام طويل .

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٩٠ / ب ) من ( هـ ) .

( ٣ ) في ( ب ) : جواز .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( ب ) .

( ٥ ) في ( ج ) : يعقل .

( ٦ ) في ( ب ) : اختلفا .

.....  
 وعن قولهم لافائدة في منع المال مع اطلاق التصرف أن السفه انما<sup>(١)</sup> يتلف ماله  
 عادة في التصرفات التي لا تتم الا باثبات اليد على المال من اتخاذ الضيافة والهبه<sup>(٢)</sup>  
 والصدقه فاذا كانت يده مقصوده عن المال لا يمكن من تنفيذ هذه التصرفات فيحصل  
 المقصود بمنع المال منه<sup>(٣)</sup> وان كان لا يحجر عليه .

والمكايه مفاعله من كبر يكبر اذا عظم فمن اعتقد أنه عظيم في نفسه كبر عنده<sup>(٤)</sup>  
 غيره لا ينقاد لغيره ولا يدخل تحت حكمه وأمره فكايه العقل الخروج عن طاعته  
 بسبب اتباع الهوى والعمل بخلاف قضيته .

---

( ١ ) آخر الورقه ( ١٤٢ / أ ) من ( ج ) .

( ٢ ) الكلمه ساقطه من ( ج ) .

( ٣ ) في ( ج ) : عنه .

( ٤ ) في هـ : عند .



وأما الخطأ فهو نوع جعل عذرا صالحا لسقوط حق الله تعالى اذا لم يكن  
اجتهاد وشبهه في العقوبة حتى قيل : ان الخاطئ لا يأثم .

قوله : <sup>(١)</sup> وأما الخطأ <sup>(٢)</sup> فكذا قال الامام اللامع <sup>(٣)</sup> الصواب <sup>(٤)</sup> ما أصيب به المقصود ،  
والخطأ ضد الصواب ، والعدول عنه .

وقيل : الخطأ أمر يصدر عن الانسان بخير قعدة بسبب ترك التثبت عند مباشرة  
أمر مقصود سواء <sup>(٥)</sup>

قال السيد الامام أبو القاسم : الخطأ يذكر ويراد به ضد الصواب ومنه يسمى الذنب  
خطيئة ومنه قوله تعالى ( ان قتلهم كان خطأ <sup>(٦)</sup> كبيرا ) <sup>(٧)</sup> ويذكر ويراد به ضد العمل <sup>(٨)</sup>  
كما في قوله تعالى ومنه قوله تعالى ( ومن قتل مؤمنا خطأ <sup>(٩)</sup> ) وقوله عليه السلام  
" رفع عن أمتي الخطأ والنسيان " <sup>(١٠)</sup> .

( ١ ) في ( هـ ) : أما .

( ٢ ) قال في مختار الصحاح : الخطأ ضد الصواب والمخطئ من أراد الصواب فصار الى

غيره والخاطئ : من تعدد ما لا ينبغي راجع مختار الصحاح ( ص / ١٧٩ - ١٨٠ )

وانظر لسان العرب ( ١ / ٨٥٤ ) .

( ٣ ) آخر البقرة ( ٢٩٩ / أ ) من ( أ ) .

( ٤ ) في ( جـ ) : والصواب .

( ٥ ) وانظر تعريف الخطأ في كشف الأسرار ( ٤ / ٣٨٠ ) .

( ٦ ) قال في مختار الصحاح ( ص / ١٨٠ ) الخط : الذنب وهو مصدر ( خطئ ) بالكسر

والاسم الخطيئة والجمع ( الخطايا ) قال أبو عبيد : خطأ وخطأ بمعنى قال

الأموي : ( المخطئ ) من أراد الصواب فصار الى غيره ( والخاطئ ) من تعدد

ما لا ينبغي .

( ٧ ) سورة الاسراء آية ( ٣١ ) .

( ٨ ) في القاموس المحيط : والخطأ ضد الصواب . وقد يطلق الخطأ ويراد به ضد

العمل وهو المراد هنا كما في قوله تعالى : " ومن قتل مؤمنا خطأ " سورة النساء .

آية ٩٢ . . . انظر القاموس المحيط ( ١ / ١٣ ) ومن ذلك أيضا قول رسول الله

صلى الله عليه وسلم ( تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

( ٩ ) سورة النساء آية ( ٩٢ ) .

( ١٠ ) الحديث رواه ابن ماجه في سننه ( ١ / ٦٥٩ ) في الطلاق ، باب المكره والناس =

( = ) حديث ٢٠٤٣ بلفظ " ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " .

ورواه ابن حبان في موارد الظمان ص ( ٣٦٠ ) حديث ١٤٩٨ وصححه  
ورواه الحاكم في ( ١٩٨ / ٢ ) بلفظ " تجاوز الله عن امتي . . . . الحديث " وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي في التلخيص  
ورواه الدارقطني في سننه ( ١٧٠ / ٤ ) - ( ١٧١ ) في النذير حديث رقم ٣٣  
ورواه البيهقي في سننه ( ٣٥٦ / ٧ ) في الخلع والطلاق ، باب ما جاء في طلاق المكره .

واخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ( ٥٦ / ٢ )  
وابن حزم في الأحكام ( ١٤٩ / ٥ ) واحتج به وصحه . المعلق عليه  
العلامة المحقق أحمد شاكر  
وقال النووي في الأربعين ( ص / ٣٩ ) والروضة كما نقله عنه السخاوي في المقاصد الحسنة . بر ( ٢٣ ) : انه حسن وكذلك نقله عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ( ٢٨١ / ١ ) فالحديث اسناد متصل عند هؤلاء جميعا

والحديث ضعفه الامام احمد على ما نقله عنه بن رجب في جامع العلوم والحكم ص ( ٣٢٦ ) قال : هذا ليس مرفوعا انما هو عن ابن عباس وينقل الحافظ في التلخيص ٢٨٢ / ١ عن ابن أبي حاتم في العلل قوله هذه أحاديث منكسرة كأنها موضوعة قال ابن أبي حاتم في : علل الحديث ( ٤٣١ / ١ ) بتحقيق الخطيب : لا يصح هذا ولا يثبت اسناده . .

والذي اعظمش اليه . . . . هذا الحديث لاسيما وقد صححه ابن حبان والحاكم وقره الذهبي واحتج به ابن حزم وصحه العلامة أحمد شاكر وحسنه النووي وكمال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ( ٢٣ ) ومجموع هذه الطرق يظهر للحديث أصلا .

ومما يشهد لهذا الحديث ما رواه مسلم ( ٨١ / ١ ) وغيره عن ابن عباس لما نزلت ( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا " قال الله قد فعلت وما يجاب عن قول الامام احمد كما رواه الحافظ في التلخيص ٢٨٢ / ١ فيس قوله من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله =

ثم قال : الخطأ ان يكون عامدا الى الفعل لا الى المفعول كمن رمى الى انسان على ظن أنه صيد فهو قاصد الى الرمي لا الى الرمي اليه وهو الانسان هـ (١)  
نوع جعل عذرا .

(٢) واختلف في جواز المؤاخذة على الخطأ فعند المعتزلة ولا يجوز المؤاخذة عليه في الحكمة لأن الخاطئ غير قاصد الى الخطأ والجناية لا تتحقق بدون قصد وعند أهل السنة : يجوز المؤاخذة عليه عقلا ، لأن الله تعالى أمرنا بأن نبأل عنه (٣) عدم المؤاخذة بالخطأ في قوله عز ذكره اخبارا عن قول الرسول عليه الصلاة والسلام أو تعلما للعباد : ( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ) (٤) ، ولو كان الخطأ غير جائز / (٥) المؤاخذة به في الحكمة لكأن المؤاخذة جورا وصار الدعاء في التقدير : ربنا لا تجر علينا بالمؤاخذة

لكن المؤاخذة مع جوازها في الحكمة سقطت بدعاء النبي عليه الصلاة والسلام فانه لما (٦) قال ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا استجيب له في دعائه

فالشئح رحمه الله بقوله : جعل عذرا أشار الى ما ذكرنا يعني انه وان كان جائز المؤاخذة باعتبار أنه لا يخلو عن تقصير جعل صالحا لسقوط (٧) حق الله تعالى اذا حصل عن اجتتهاد حتى لو اخطأ في القبلة بعد ما اجتهد جازت صلاته ولا يأنثم (٨)

( = ) صلى الله عليه وسلم فان الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة . أن الله أعلم من رفع الخطأ والنسيان رفع المؤاخذة بهما لرفع حكمهما . والله أعلم

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ب ) .

( ٢ ) في ( د ) : على الخطأ .

( ٣ ) في ( ج ) : منه .

( ٤ ) سورة البقرة آية ( ٢٨٦ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٩١ / أ ) من ( هـ ) .

( ٦ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٧ ) آخر الورقة ( ٢٧٥ / ب ) من ( ب ) .

( ٨ ) هذا عند أبي حنيفة ومالك الا أن مالكا استحبه له الاعادة في الوقت وذلك بناء

على ان فرضه الاجتهاد في القبلة . اما الشافعي فرغم أن فرضه الاصابه وان

اذا تبين له انه أخطأ اعاد ابدا انظر : اللهاج شرح الكتاب ( ٦٤ / ١ ) الشرح =

لكنه لا ينفك عن ضرب تقصير يصلح سبباً للجزاء القاصر وهو الكفارة

ولو أخطأ في الفتوى بعد حثه لا يأتى في أجراً واحداً<sup>(١)</sup> .

واحتراز بقوله : لسقوط حق الله تعالى فوق حق العباد فإنه لم يجعل عذراً في سقوطها حتى لو أتلغ مال انسان خطأ بأن رمى إلى شاة أو بقرة على ظن أنها صيد أو أكل مال انسان على ظن أنه ملكه يجب النسيان لأنه ضمان مال لاجزاء فعله فيعتمد عصمة المحل، وكونه خاطئاً لا ينافي عصمة المحل

وقوله : وشبهه في العقوبة طلق أن قوله جعل عذراً أى جعل الخطأ شبهة دارة في باب العقوبة<sup>(٢)</sup> حتى لو زفت إليه غير امرأته فوطئها على ظن أنها امرأته لا يأتى اسم<sup>(٣)</sup> ( الزنا ) ولا يؤخذ بالحد ولو رمى إلى انسان على ظن أنه صيد فقتله لا يأتى اسم<sup>(٤)</sup> ( القتل العمد ) وان كان يأتى اسم ترك الثبوت<sup>(٥)</sup> ولا يؤخذ بالقصاص لأن عاقبة كماله فلا يجب على المعذور

لكنه<sup>(٦)</sup> أى الخطأ لا ينفك عن ضرب تقصير وهو ترك الثبوت والاحتياط إذ يمكنه الاحتراز عنه بالثبوت ، فيصلح سبباً للجزاء القاصر وهو الكفارة<sup>(٧)</sup> وان كان لا يصلح

( = ) الكبير ( ٢٢٢/١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ) بداية المجتهد ( ١١٤/١ ) المذهب

( ٦٨/١ ) المنقذ ( ١١٤/١ ) .

( ١ ) وهذا ما دل عليه الحديث المتفق عليه من حديث عمرو بن العاص " إذا حكم الحاكم فأجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد " أخرجه البخارى في ( ٣١٨/١٢ ) في الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ رقم ٧٣٥٢ وأخرجه مسلم في ( ٣٤٢/٣ ) في الاقضية ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد رقم ١٧١٦/١٥

( ٢ ) في ( ج ) : العقوبات .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٦٦/ب ) من ( أ ) .

( ٤ ) ما بين المعقوفتين ساقل من ( هـ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ١٤٢/ب ) من ( ج ) .

( ٦ ) في ( ب ) : لكنه .

( ٧ ) انظر المسألة في البدائع ( ٢٥٢/٧ ) والشرح الكبير ( ٢٦٦/٤ ) وبداية

المجتهد ( ١٠١/٢ ) والسنن ( ٦٥/٨ ) وغاية المنتهى ( ٢٤٧/٣ ) ومنه

المحتاج ( ١٠٧/٤ ) والمذهب ( ٢١٧/٢ ) والفواكه الدواني ( ٢٧٣ ، ٢٥٧/٢ )

وكشف الأسرار ( ٣٨١/٤ ) والتلويح ( ٦٥/٢ ) وتيسير التحرير ( ٣٠٦ ، ٣٠٥/٢ )

وشرح المنار ( ١٩١ ، ١٩٢ ) .

وصح طلاقه عندنا ولا يؤخذ بحد ولا قصاص

سببا للعقوبة المحضة، لأن الكفارة تشبه العباداة<sup>(١)</sup>، والعقوبة فتستدعي سببا مترددا بين الحظر والاباحة والخطأ كذلك، لأن أصل الفعل وهو الرمي إلى الصيد مباح وترك التثبت فيه محظور فكان قاصرا في معنى الجنابة فيصلح سببا للجزاء القاصر قوله: وصح طلاقه أي طلاق الخاطيء<sup>(٢)</sup> عندنا بأن أراد أن يقول مثلا اسقيني فجرى على لسانه: أنت طالق وقع الطلاق.

وقال الشافعي: لا يصح لأن الطلاق يقع بالكلام، والكلام إنما يصح إذا صدر عن قصد صحيح.

ألا ترى أن المجنون والعاقل سوا في أصل الكلام إلا أنه فسد لعدم القصد الصحيح والمخطيء غير قاصد فلا يصح طلاقه كطلاق النائم والمنسى عليه.

وأصحابنا قالوا: القصد أمر باطن لا يوقف عليه فلا يتعلق الحكم بوجوده حقيقة، بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال عليه وهو أهلية القصد بالعقل والبلوغ نفيا للحرج كما في السفر مع المشقة

ولا يقال: لو كان البلوغ من عقل قائم<sup>(٤)</sup> مقام القصد في حق طلاق الخاطيء ليصح طلاق<sup>(٥)</sup> النائم بهذا الطريق ولقام مقام الرضا أيضا فيما يعتمد الرضا من البيع والاجارة ونحوهما، لأنه أمر باطن كالقصد، وحيث لم يقم مقامه دل

(١) آخر الورقة (١٥٨/ب) من (د).

(٢) اختلف الفقهاء في طلاق الخاطيء فقال الحنفية وأحمد في رواية إلى القول بصحة طلاقه وهو رأي للمالكية أن لم يثبت سبق لسانه بالبينة وقال الشافعية وروايه لأحمد بعدم صحة طلاقه وقال المالكية إن قصد التكلم به غير لفظ الطلاق فزل لسانه فتكلم به فلا يلزمه شيء مطلقا إن ثبت سبق لسانه وإن لم يثبت يلزمه.

كشف الأسرار (٣٨١/٤) تيسير التحرير (٣٠٦/٢، ٣٠٧) التلويح ١٩٥/٢

شرح المنار ٩٩٢/٢ فتح الغفار ١١٩/٣

الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٣٦٦/٢) مغني المحتاج (٢٨٨، ٢٨٧/٣)

المغني (١٣٤/٧) غاية المنتهى (١١٢/٣-١١٣) اعلام الموقعين (٦٢/٣)،

(٦٣) و(٥١/٤).

(٣) في (هـ) لا يقع. (٤) الكلمة من (ب) وفي (ج) يقام.

(٥) آخر الورقة (٢٩١/ب) من (هـ).

على<sup>(١)</sup> أن المعتبر حقيقة القصد كحقيقة الرضا ولم يوجد  
لأننا نقول : الشيء إنما يقوم مقام غيره بشرطين :  
أحدهما أنه يحتلج دليلا عليه .

والثاني : أن يكون في الوقوف على الأصل / حرج لخفاكه<sup>(٢)</sup> فينتقل<sup>(٣)</sup> الحكم  
عند وجودهما إلى الدليل مقام الدلول تيسيرا ، وأحد الشرطين في حق النائم  
مفقود لأنه لا حرج في الوقوف على العمل بأصل العقل فانه يعرف بالنظر  
فيما يأتي به ويذره ونحن نعلم يقينا أن النوم يناقض أصل<sup>(٤)</sup> العمل بالعقل لأن  
النوم مانع عن استعمال نور العقل فكانت أهلية القصد معدومة بهيئتين من غير  
حرج في دركه فلا يصح في حقه إقامة البلوغ عن عقل مقام القصد لا انتفاء الشرط  
والرضا في حق العباد عبارة عن امتلاء الاختيار وبلوغه نهايته بحيث  
يفض أثره إلى الظاهر من ظهور البشاشة ونحوها كما يفيض أثر الغضب<sup>(٥)</sup> إلى  
الظاهر وهو ليس أمر باطن فلم يجز إقامة البلوغ عن عقل مقامه بل يتعلق الحكم  
بذلك السبب الظاهر وهو ظهور أثره لا بأهلية الرضا

( ١ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٢ ) في ( ب ) : خفاكه .

( ٣ ) في ( د ، هـ ) : فنقل . وفي ( ب ) فينتقل .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٧٦ / أ ) من ( ب ) .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٣٠٠ / أ ) من ( أ ) .

ويجب أن ينعقد بيعه كبيع المكره

قوله : ويجب أن ينعقد بيعه يعني إذا جرى البيع على لسان المرء خطياً  
بأن أراد أن يقول سبحان الله فجرى على لسانه بعت هذا العين منك  
بكذا وقال الآخر قبلت وصدة صاحبه على الخطأ إذ لا يمكن اثباته إلا بهذا<sup>(١)</sup>  
الطريق<sup>(٢)</sup> فلا رواية فيه من أصحابنا ولكنه يجب أن ينعقد فاسداً كبيع المكره ،  
لأن جريان هذا الكلام في أصل وضعه اختياري وليس بطبيع<sup>(٣)</sup> كجريان الماء  
وطول القامة فينعقد البيع لوجود أصل الاختيار ويفسد لغوات الرضا .

( ١ ) آخر الورقة ( ١٤٣ / أ ) من ( ج ) .

( ٢ ) اختلف الفقهاء في حكم عقود المخطئ فذهب جمهور الفقهاء من المالكية  
والشافعية والحنابلة إلى أن جميع عقود المخطئ لا تنعقد .  
وذهب الحنفية إلى أن المخطئ والناس يترتب على عبارتهما أثرهما ففسد  
التصرفات ورأيهم في الخطأ عكس رأيهم في الهزل .  
انظر : كشف الأسرار ( ٣٨٢ / ٤ ) ، التلويح على التوضيح ( ١٩٦ / ٢ ) التقرير  
والتعبير ( ٢٠٦ ، ٢٠٥ / ٢ ) شرح المفرد ( ١١٩ / ٣ ) بدائع الصنائع  
( ٢٠٣ / ٥ ) الفروق للقرافي ( ١٤٩ / ٢ ) القواعد والفوائد الأصولية لابن  
للحام الحنبل ص ( ٣٠ ) وما بعدها الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٩ .

( ٣ ) في ( ج ) و ( هـ ) بطبعي .

وأما السفر فهو من أسباب التخفيف يؤثر في قصر ذوات الأريح وفي تأخير الصوم .

قوله : وأما <sup>(١)</sup> السفر فكذا السفر قطع المسافة <sup>(٢)</sup> لغة .

وفي الشريعة هو الخروج على قصد السير <sup>(٣)</sup> الى موضع بينه وبين ذلك الموضع مسيرة ثلاثة أيام فما فوقها يسير الابل ومشى الأقدام <sup>(٤)</sup> .

وانه لا يحل بالأهلية بوجه لبقا القدرة الظاهرة والباطنة بكاملها ولا يمنح وجوب شيء من الأحكام نحو الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها الا انه جعل في الشرع من أسباب التخفيف بنفسه لانه من أسباب المشقة لا محالة حتى لو تنزه سلطان من بستان الى بستان في خدمة وأعوانه لحقه مشقة بالنسبة الى حال <sup>(٥)</sup> اقامته فلذلك جعل نفسه سببا للرخس واقيم قام المشقة يؤثر <sup>(٦)</sup> في قصر ذوات الأريح .

أثر السفر في حق الملوات عندنا اسقاط الشطر في ذوات الأريح حتى لم يبق الاكمال مشروعا أصلا فكان ظهر المسافر <sup>(٧)</sup> / وفجره سوا .

وعند <sup>(٨)</sup> الشافعي رحمه الله حكم السفر بثبوت حق الترخص له ربان يعلى ركعتيه ان شاء كما في الافطار حتى لو لم يشأ لم يجزه <sup>(٩)</sup> الا الأريح <sup>(١٠)</sup> واذا فاتت لزمه قضاء

(١) أما في جميع النسخ .

(٢) أنظر مختار الصحاح ص (٣٠٠-٣٠١) ، والقاموس المحيط (٢/٥٠، ٥١) ،

التعريفات ص ١٠٥ .

(٣) في (ج) السير .

(٤) وأنظر في تعريف السفر، التعريفات ص ١٠٥ ، والتقدير والتحبير (٢/٢٠٣) ،

وحاشية الرهاوي ص ٩٩٠ ، وهذه المسافة تقر بحوالي ٨٤ كم لو متر على أرجح الرأى

(٥) الكلمة ساقطة من ( د ) . (٦) في ( د ) يؤثر .

(٧) آخر الورقة ٢٩٢ أ من هـ . (٨) في ( د ) ضد .

(٩) في ( د ، هـ ) يجوز وهو خطأ .

(١٠) اختلف الفقهاء في حكم قصر الصلاة الرباعية للمسافر، فذهب الحنفية الى أن القصر

واجب وأنه رخصة اسقاط لحكم العزيمة فاذا أتم المسافر الصلاة فقد فعل مكروها بترك

الواجب . وذهب المالكية الى أن القصر سنة مؤكدة فمن تركه وأتم الصلاة فقد حرم

من ثواب هذه السنة . وذهب الشافعية والحنابلة الى أن القصر جائز وأنه أفضل



لكنه لما كان من الأمور المختارة ولم يكن موجبا ضرورة لازمة قيل : انه اذا أصبح صائما .  
وهو مسافر لا يباح له الفطر بخلاف المريض

الأربع ضده وقد مر بيان هذه المسألة في فعل العزيمة والرخصة وأثره في الصوم تأخير  
وجوب ادائه الى ادراك عدة من أيام أخر دون اسقاطه فبقى فرضا حتى صح ادائه ، لأن  
النسأوجب تأخيرها بالسفر لاسقوطه بخلاف شطر (١) الصلاة على ما عرف .

قوله لكنه لما كان كذا معنى لما كان السفر من أسباب التخفيف كان كالمرض فكان ينبغي  
أن يكون حكمهما سواء فيما ذكر (٢) من المسائل .

الا أن السفر لما كان من الأمور المختارة أى الأمور التى يتعلق (٣) وجودها  
باختيار (٤) / العبد وكسبه .

ولم يكن موجبا ضرورة لازمة يعنى بعد ما تحقق لا يوجب ضرورة تدعو الى الافطار  
بحيث لا يمكن دفعها لأن المسافر قادر على الصوم من غير تكلف ومن غير ان تلحقه أفسه  
فى بدنه أو معناه أن الضرورة الداعية الى الفطر غير لازمة لا مكان دفعها بالامتناع عن  
السفر لأنه من الأمور المختارة بخلاف المرض .

قيل : ان المكلف اذا أصبح صائما وهو مسافر لا يباح له (٥) / الفطر لعدم الضرورة  
الداعية اليه ويقرر (٦) الوجوب بالشروع .

== أنظر : شرح فتح القدير ٢/ ٣٤ ، وما بعدها ، مفتى المحتاج ( ١١ / ٢٦٢ ) وما بعدها  
المهذب ( ١ / ١٠١ ) ، الشرح الكبير ( ١ / ٣٥٨ ) ، كشف القناع ( ١ / ٤٦٦ ، ٦٠١ ،  
٤٧٣ ) ، بداية المجتهد ( ١ / ١٦٩ - ١٧١ ) ، المجموع ( ٤ / ٢١٢ ) ، المغنى  
( ٢ / ٢٦٧ ) ، الكتاب مع اللباب ( ١ / ١٠٧ ) .

- ( ١ ) فى ( د ) شرط  
( ٢ ) فى ( ج ) ذكرنا .  
( ٣ ) آخر الورقة ٢٧٦ ب من ب .  
( ٤ ) آخر الورقة ٣٠٠ ب من ب .  
( ٥ ) آخر الورقة ١٥٩ أ من " د " .  
( ٦ ) بياض فى ( ج ) .

ولو أفطر كان قيام السفر المبيح شبهه في إيجاب الكفارة ، ولو أفطر ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة بخلاف ما إذا مرض لما قلنا •

وكذا إذا أصبح مقيماً وقد عزم على الصوم ولم يحل له الفطر<sup>(١)</sup> لأن أداء الصوم في هذا اليوم وجب عليه حقاً لله تعالى وإنما انشاؤه السفر باختياره فلا يسقط به ما تقرر وجوبه عليه •

بخلافه المريض إذا تكلف للصوم<sup>(٢)</sup> بتحمل زيادة المرض ثم بدا له أن يفطر حلال له ذلك •

وكذا إذا مرض المقيم حل له الفطر لأن المرض يوجب مشقة لازمة على تقدير الصوم إذ لو لم<sup>(٣)</sup> / يوجب مشقة لما صلح سبباً للترخص بالأفطار وكذا لا يمكن دفعه لأنه أمر مساوٍ فيؤثر في إباحة الإفطار •

ولو أفطر أى<sup>(٤)</sup> في حال السفر مع أنه لم يحل له الفطر لم يلزمه الكفارة عندنا لتكثير الشبهة في وجوب الكفارة باقتران السبب المبيح بالفطر • فان السفر مبيح للفطر في الجملة<sup>(٥)</sup> فصورته تكن شبهة وإن لم يوجب إباحة •

وذكر عن الشافعي رحمه الله في مختصر البويطي<sup>(٦)</sup> أنه يلزمه الكفارة اعتباراً لآخر النهار

- (١) اختلف الفقهاء فيمن أصبح زائداً وهو سافر أو كان مقيماً ثم سافر هل يباح له الفطر أم لا ؟ فذهب الشافعية والحنابلة إلى إباحة ذلك • وذهب الحنفية والمالكية إلى أنه يحرم عليه الفطر ويأثم عليه القضاء فقط عند الجمهور في صورتين ، والقضاء والكفارة عند المالكية فيمن أصبح زائداً وهو سافر ثم أفطر •
- أنظر : بدائع الصنائع (٩٤/٢-٩٧) • الدر المختار (١٥٨/٢-١٦٨) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٥٣٤/١) ، بداية المجتهد (٢٨٨-٢٨٥/١) مغنى المحتاج (٤٣٧/١-٤٤٠) ، المهذب (١٧٨/١) ، غاية المنتهى (٣٢٣/١) المغنى (٩٩/٣) ، كشف القناع (٣٦١/٢-٣٦٥) ، الأم (١٠٢/٢) •
- (٢) في (ج) الصوم • (٣) آخر الورقة ١٤٣ ب من ج •
- (٤) الكلمة زائدة في "د" و"هـ" • (٥) ما بين المعقوفين ساقط من "هـ" •
- (٦) أنظر مختصر البويطي •

.....

---

بأوله وهذا بعيد فان الفطر في أوله يحرى من الشبهة وبعد السفر يقتزن السبب المبيح  
 بالفطر <sup>ولو وجد</sup> هذا السبب في أول النهار يباح له الفطر فاذا وجد في آخره يصير شبهة كذا  
 في المبسوط <sup>(١)</sup> ولو أفطر أى المقيم العازم على الصوم ثم سافر لا تسقط عنه الكفارة بخلاف  
 ما اذا مرض بعد الفطر مرضا يبيح الافطار حيث تسقط به الكفارة عنه لما قلنا <sup>(٢)</sup> ان  
 السفر <sup>(٣)</sup> / من الأمور المختارة ولا يزيل استحقاق الصوم عليه حتى لا يباح <sup>(٤)</sup> له الفطر  
 فلا يصير شبهة في سقوط حكم تفور عليه شرعا حقا لله تعالى لأنه يصير كأنه أسقطه  
 باختياره .

أما المرض فأمر سماوى واذا وجد في آخر النهار يزيل استحقاق الصوم لأنه يبيح له  
 الفطر لو كان صائما <sup>(٥)</sup> وزوال الاستحقاق لا يتجزى فيصير زائلا من أوله كالحيض لعدم  
 الصوم من أوله فيصير شبهة في سقوط الكفارة حتى لو صار السفر خارجا عن اختياره <sup>(٦)</sup> /  
 أيضا بأن أكره السلطان على السفر في اليوم الذى أفطر فيه متعمدا سقط عنه الكفارة أيضا  
 في رواية الحسن بن أبى حنيفة رحمهما الله كذا في فتاوى قاضى خاف .  
 فان قيل السبب المبيح انما يعمل فى القائم ولم يبق الصوم فكيف يعمل فى المعدوم .  
 قلنا لو كان الصوم قائما لما أوجب شبهة لأن الفطر انما يكون علة لوجوب الكفارة باعتبار  
 أن الصوم مستحق وانما يكون ذلك الجزاء مستحقا على تقدير عدم تحقق المبيح السبب  
 آخر النهار، لأنه ما لا يتجزى شبهة فاذا زال فى البعض زال فى الكل والله أعلم .

- 
- (١) أنظر المبسوط (٧٦/٢) .
  - (٢) فى " د " قلنا لا أن .
  - (٣) آخر الورقة ٢٩٢ ب من هـ .
  - (٤) الكلمة ساقطة من ( د ) .
  - (٥) الكلمة ساقطة من ( د ) .
  - (٦) آخر الورقة ( ٢٠١ / أ ) من ( أ ) .

وأما الاكراه فنوعان كامل يفسد الاختيار ويوجب الاجاء وقاصر بعدم الرضا  
ولا يوجب الاجاء .

قوله : وأما الاكراه (١) فكذا ..

قيل : الاكراه حمل الغير على أمر يكرهه ولا يريد مباشرته لولا الحمل  
عليه بالوعيد على تركه . (٢)

قال الامام شمس الائمة : هو اسم لفعل يفعله الانسان لغيره  
فينتقى به رضا أو يفسد به اختياره . (٣)

(١) الاكراه في اللغة : هو حمل الانسان على أمر يكرهه والكره بالضم  
المشقة وبالفتح الاكراه وقال الكسائي هما لغتان بمعنى واحد .

مختار الصحاح ص (٥٦٨ - ٥٦٩) المغرب (٢١٧/٢) لسان  
العرب (٥٣٦/١٣) .

وقال الفيروز آبادي : الكره وبضم : الابهاء والمشقة أ بالضم : ما  
اكرهت نفسك عليه .. وبالفتح ما اكرهك غيرك عليه<sup>٢</sup> . راجع القاموس  
المحيط (٢٩٣/٤) .

(٢) وعرفه اصطلاحاً في تيسير التحرير (٣٠٧/٢) : حمل الغير على ما لا  
يرضاه من قول أو فعل .

وعرفه المؤلف في الكشف (٣٨٣/٤) بقوله : هو حمل الغير على أمر يستنح  
عنه بتخويف بقدر الحامل على إيقاعه وبصير الغير خائفاً به فانت الرضا  
بالمباشرة . وانظر في تعريفه شرح النوار (٩٩٢/٢) نور الانوار ص  
(٣١١) والنظامي ص (١٦٩) والناي ص (١٣٨) .

(٣) انظر المبسوط (٣٨/٢٤) حيث قال السرخسي :

الاكراه : اسم لفعل يفعله المرء بغيره فينتقى به رضا أو يفسد به  
اختياره من غير أن تنعدم به الأهلية في حق المكره أو يسقط عنه  
الخطاب .

.....

ثم قال في الاكراه :  
يعتبر معنى في المكروه .  
ومعنى في المكروه .  
ومعنى فيما اكراه عليه .  
ومعنى فيما اكراه به .  
فالمعتبر في المكروه : تمكنه من ايقاع ما تهدده <sup>(١)</sup> به عاجلا فانه اذا  
لم يكن متمكنا من ذلك فاكراهه هذيان .  
والمعتبر في المكروه : أن يصير خائفا على نفسه من جهة المكروه قس  
ايقاع ما تهدده به عاجلا لانه لا يصير ملجأ محبولا عليه <sup>(٢)</sup> طبعيا <sup>(٣)</sup> الا  
بذلك وفيما اكراه به أن يكون متلفا أو مزمنا أو متلفا عضوا أو موجبا عما <sup>(٤)</sup> ينعدم  
به <sup>(٥)</sup> الرضا باعتباره .  
وفيما اكراه عليه أن يكون المكروه مستنعا منه قبل الاكراه أما لحقه أو  
لحق انسان آخر أو لحق الشرع وحسب اختلاف هذه الاحوال / <sup>(٦)</sup>  
يختلف الحكم . <sup>(٧)</sup>

فعلى هذا ينبغي أن يقال الاكراه : حمل الغير على أمر يستنعه عنه

(١) في (ب) : هدد .

(٢) الكلمة لم ترد في المسوط أنظر (٢٩/٢٤) .

(٣) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٤) في (ب) : ما .

(٥) الكلمة لم ترد في المسوط . أنظر المسوط (٢٩/٢٤) .

(٦) آخر الورقة (١٤٤/أ) من (ج) .

(٧) راجع المسوط (٢٩/٢٤ - ٤٠) .

والاكراه بجملته لا ينافي أهلية ولا يوجب وضع الخطاب بحال لأن المكره مهتلى

بتخويف يقدر الحامل على ابقائه ، وبصير الغير خائفا به <sup>(١)</sup> فأتت الرضا  
بالمباشرة . فيتم التعريف <sup>(٢)</sup> بهذه القيود .

ويمكن أن يجعل فوات الرضا داخلا في الامتناع ، لأنه اذا كان مستنعا  
عنه قبل الاكراه لم يكن راضيا به فيكتفى بذكر أحد القيدتين .

كامل يفسد / <sup>(٣)</sup> الاختيار ويوجب الإلجاء أى الاضطراب نحو التهديد  
بما يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه لان حرمة الأعضاء كحرمة النفس تبعها  
لها .

والاختيار هو القصد الى أمر محتمل <sup>(٤)</sup> للوجود والعدم داخل في  
قدرة الفاعل بترجيح أحد الجانبين على الآخر ، كذا قيل .

والصحيح منه أن يكون الفاعل في قصده مستبدا ، والفاقد منه أن يكون  
اختياره مبنيا على اختيار الآخر فاذا اضطر الى مباشرة أمره بالاكراه كان قصده  
في المباشرة دفع الاكراه حقيقة فيصير الاختيار فاسدا لا يمتناكه على اختيار المكره  
وان لم ينعدم أصلا .

قوله : والاكراه بجملته / <sup>(٥)</sup> أى بجميع أقسامه لا ينافي أهلية  
الضحية الوجوب ولا أهلية الأداء لأنها ثابتة بالذمة والعقل والبلوغ ،  
والاكراه لا يخل بشيء منها ولا يوجب وضع الخطاب أى سقوطه عن المكره

(١) الكلمة ساقطة من (ب) .

(٢) في (ب) : التعريب وهو تحريف .

(٣) آخر الورقة (٢٩٣/أ) من (هـ) .

(٤) في (هـ) : يحتمل .

(٥) آخر الورقة (٣٠١/أ) من (أ) .

والابتلاء يحقق الخطاب ألا ترى أنه متردد بين فرض وحظر وإباحة ورخصة  
ويأثم فيه مرة ويؤجر أخرى

بحال سواء كان ملجئاً أو لم يكن ، لأن المكروه مهتلى في حالة الإكراه كما أنه  
مهتلى <sup>(١)</sup> في حالة الاختيار ، والابتلاء يحقق الخطاب لأنه لا يثبت بدونه

ثم استدل على ثبوت الابتلاء وتحقق الخطاب في حقه فقال ألا ترى  
أنه أي المكروه في الاتيان / <sup>(٢)</sup> بما أكره عليه متردد بين فرض أي بين كونه  
مباشراً فرض كما لو أكره على أكل الميتة أو شرب الخمر بما يوجب الإلجاء فإنه  
يفترض عليه الإقدام على ما أكره عليه ، حتى لو صبر ولم يأكل ولم يشرب حتى  
قتل يعاقب عليه لثبوت الإباحة في حقه بالاستثناء المذكور في قوله تعالى :  
( إلا ما اضطررتم إليه ) <sup>(٣)</sup> ومن أكره على مباح يفترض عليه فعله / <sup>(٤)</sup> فكيف  
ههنا .

وحظر أي محظور كما في الإكراه على الزنا وقتل النفس المعصومة وإباحة  
كما في إكراه الصائم على إفساد <sup>(٥)</sup> الصوم فإنه يبيح له الفطر .

ورخصة كما في الإكراه على الكفر فإنه يرخص له اجراء كلمة الكفر على  
اللسان ويأثم المكروه فيه أي في الإكراه بالإقدام على الفعل مرة كما في الإكراه  
على الزنا وقتل النفس .

( ويؤجر أخرى ) كما في الإكراه على أكل الميتة فإن الإقدام لما صار  
فرضاً ثبت به الأجر كما في سائر الغروض .

(١) في ( د ، هـ ) مهتلا .

(٢) آخر الورقة ( ١٥٩ / ب ) من ( هـ ) .

(٣) سورة الانعام آية ( ١٣٩ ) .

(٤) آخر الورقة ( ٧٧ / ب ) من ( ب ) .

(٥) في ( هـ ) : فساد .

(٦) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

أويأثم بالامتناع مرة كما في الاكراه على الفطر للمسافر والاكراه على أكل الميتة وشرب الخمر فإن الصبر عنهما إلى أن قتل حرام .

ويؤجر أخرى كما في الاكراه على الكفر فإن الصبر عنه عزيمة وتحقق هذه الأمور علامة ثبوت الخطاب في حقه لأن هذه الأشياء لا تثبت بدون الخطاب .

ثم قيل : لا حاجة إلى ذكر الاباحة في التحقيق لأنها داخلية في الغرض أو في الرخصة ، لأنه إن أراد بها أن الأقدام على الفعل يباح له <sup>(١)</sup> بالاكراه ولو صبر حتى / <sup>(٢)</sup> قتل لا يأثم / <sup>(٣)</sup> فهو معنى الرخصة وإن أراد بها أنه <sup>(٤)</sup> يباح له ولو تركه يأثم فهو معنى الغرض .

فأكراه الصائم على الفطر أن كان مسافراً من قبيل الاكراه على أكل الميتة وشرب الخمر <sup>(٥)</sup> حتى لو لم يفطر حتى قتل كان آثماً .

وإن كان مقيماً فهو من قبيل الاكراه على الكفر ، حتى لو صبر عليه فقتل كان ماجوراً ، ولا يوجد ههنا سوى الأقسام الثلاثة <sup>(٦)</sup> مالا يتعلق بفعله ثواب ولا يترك عقاب ، فثبت أنه لا حاجة إلى ذكر لفظه الاباحة إلا أن في نفس الأمر فرقاً بين الافطار وبين اجراء كلمة الكفر في <sup>(٧)</sup> غير حالة الاكل .

(١) الكلمة ساقطة من (د) .

(٢) آخر الورقة (١٤٤/ب) من (ج) .

(٣) ، ، (٢٩٣/ب) من (هـ) .

(٤) في (ب ، ج ، د) : أن .

(٥) لأن المسافر رخص له في الفطر .

(٦) وهي العرص والحظر والرخصة .

(٧) آخر الورقة (٣٠٢/أ) من (أ) .



## فلا رخصة في القتل والجرح والزنا أصلا

فان حرمة الافطار قد تسقط بعذر المرض والسفر وحرمة الكفر لا تسقط بحال  
فلعل الشيخ رحمه الله فرق بينهما بهذا الاعتبار .

قوله : ولا رخصة في القتل والجرح والزنا : أي زنا الرجل بالمرأة  
بعذر الكره أصلا يعني سواء كان الاكراه طجئاً أو لم يكن لا يثبت الترخص في  
هذه الأشياء بالاكراه لأن دليل ثبوت الرخصة خوف التلف فانه اذا خاف  
تلف النفس أو العضو جاز له الترخص بالمحرم <sup>(١)</sup> صيانة للنفس أو العضو  
عن التلف والمكره والمكره عليه وهو المقصود بالقتل في استحقاق الصيانة عند خوف  
التلف سواء ، فلا يكون للمكره أن يتلف نفس غيره وان كان عبده ، لصيانة  
نفسه فصار الاكراه في حكم العدم في حق اباحة قتل المقصود بالقتل والترخص  
به لتعارض الحرمتين فان الترخص لو ثبت بالاكراه لصيانة حرمة نفس المكره  
منع ثبوته وجوب صيانة حرمة نفس المكره عليه لأنه مثله في استحقاق الصيانة  
فلا يثبت للتعارض .

وكذا الجرح حتى لو قيل له لتقطعن <sup>(٢)</sup> يد فلان أو لنقتلك <sup>(٣)</sup> ،  
لا يحل له ذلك ، ولو فعل كان آثماً لأن لطرف المؤمن من الحرمة بالنفس بالنسبة  
الى غيره .

ألا ترى أن المضطر لا يحل له أن يقطع طرف الغير ليأكله كما لا يحل <sup>(٤)</sup>  
له أن يقتله فيتحقق التعارض ، فلا يثبت الترخص .

(١) في (هـ) : بالهجر .

(٢) الكلمة لم ترد في ( ب ، ج ، د ) .

(٣) في ( د ) : ليقطعن .

(٤) لنقتلك .

(٥) آخر الورقة ( ٢٧٨ / ١ ) من ( ب ) .

.....

---

الا أن في الإكراه على قطع يد نفسه بأن قيل له : لنقتلك أولنقطعن يدك فقطع يده يحل له ، لأن حرمة نفسه فوق حرمة يده عند التعارض فجازله أن يختار أدنى الضررين لدفع الأعلى وهذا المعنى لا يتحقق عند مقابلة طرف الغير بنفسه ، لأن القطع أشد على الغير من قتل المكره بل من قتل جميع الخلق . لأنه لا يسلم من ذلك فوات طرفه فثبت أنها سواء في الحرمة عند مقابلة أحدهما بالآخر .

ولا يقال : الأطراف ملزمة بالأموال فينبغي أن يرخص في قطع يد الغير عند الإكراه التام كما رخص في اتلاف مال الغير .

لأننا نقول : الحاق الطرف بالمال في حق صاحبه لا في حق الغير لأن الناس لا يهذلون أطرافهم لسيانة نفس الغير <sup>(١)</sup> ويهذلون أموالهم فيها فلا يلزم من ثبوت الرخصة في اتلاف المال ثبوتها في اتلاف طرفه .

وكذا الزنا لأن فيه فساد الفراش ان كانت المرأة منكوبة الغير <sup>(٢)</sup> وضياح النسل ان لم تكن وذلك بمنزلة القتل أيضا لأن نسب الولد لما انقطع عن الزاني لا يمكن إيجاب النفقة عليه ولم تكن للمرأة قوة <sup>(٣)</sup> الانفاق على الولد لفجورها عن الكسب فيهلك الولد ضرورة / <sup>(٤)</sup> فكان الزنا بمنزلة القتل فلا يثبت الترخيص فيه بالإكراه للتعارض أيضا .

فان قيل : الحاق الزنا بالقتل فيما اذا لم تكن المرأة ذات زوج مسلم

---

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٩٤ / أ ) من ( هـ ) .

( ٢ ) ، ، ( ٣٠٢ / ب ) من ( ب ) .

( ٣ ) في ( د ) : فوق .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٤٥ / أ ) من ( أ ) .

ولا حظر مع الكامل منه في الميتة والخمر والخنزير

فاما اذا كانت منكوبة فغير <sup>(١)</sup> سلم لأن الولد حينئذ ينسب الى الفراش وان خلق من الزنا لقوله صلى الله عليه وسلم \* الولد للفراش / <sup>(٢)</sup> وللعاهر الحجر \* <sup>(٣)</sup> واذا كان كذلك وجبته نفقة الولد وتربيته على صاحب الفراش فلا يكون الزنا اهلاكا .

قلنا الأصل أن نسب الولد الى من خلق من مائة ويجب نفقته عليه لأنه جزءه فلما انقطع النسب عن الزاني كان اهلاكا حكما بالنظر الى الأصل وقد ينفي صاحب الفراش نسب مثل هذا الولد عن نفسه عادة فيؤدي السي الهلاك <sup>(٤)</sup> أيضا .

قوله : ولا حظر مع الكامل منه في الميتة والخمر والخنزير اي لا تبقى الحرمة مع الاكراه الكامل وهو الاكراه الطبعي في هذا الاشياء ، لأن حرمة هذه الاشياء لم تثبت بالنص الا عند الاختيار فان الله تعالى قال : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) <sup>(٥)</sup> استثنى حالة الضرورة والاستثناء من الحظر اباحة فبقيت هذه الأشياء حالة الضرورة على الاباحة المطلقة فكان الممتنع من تناولها مضيقا به فصار آثما ان كان عالما بسقوط

(١) في (د) : لغير .

(٢) آخر الورقة (١٦٠ / ) من (أ)

(٣) هو جزء من حديث متفق عليه .

رواه البخاري في (٢٩٢/٤) في البيوع ، باب تفسير المشبهات حديث

رقم (٢٠٥٤) واطرافه في رقم ٢٢١٨ ، ٢٤٢١ ، ٢٥٢٣ ، ٢٧٤٥ ،

٤٣٠٣ ، ٦٧٤٩ ، ٦٧٦٥ ، ٦٨١٧ ، ٧١٨٢

ورواه سلم في (٢ / ١٠٨٠-١٠٨١) في الرضاع ، باب الولد للفراش

وتوفي الشبهات حديث رقم (١٥٧٣٦) و (١٤٥٨/٣٧) .

(٤) في (د) : الاهلاك .

(٥) سورة الانعام آية (١١٩) .

.....  
 الحرمة كما لو امتنع عن أكل لحم الشاة وأكل الطعام المباح وشرب الماء ففى  
 هذه الحالة وان لم يعلم بسقوطها يرجى أن لا يكون آثماً لأنه قصد إقامة حق  
 الشرع<sup>(١)</sup> فى التحرز عن ارتكاب المحرم<sup>(٢)</sup> فى زعمه ، وهذا لأن دليله  
 انكشاف الحرمة عند الضرورة خفى فيهذر<sup>(٣)</sup> بالجهل كما أن عدم وصول  
 الخطاب إليه قبل أن يشتهر بجبل عذرا فى ترك ما ثبت بخطاب الشرع  
 كالصلاة فى حق من أسلم فى دار الحرب ولم يعلم بوجودها عليه كذا ففى  
 المبسوط . (٤)

وانما قيد بقوله مع الكامل منه ، لأن هذه الحرمة لا تسقط بالاكراه  
 القاصر لغوات الضرورة الا أن المكروه اذا تناول ما يوجب الحد فى الاكراه القاصر  
 بأن شرب الخمر لم يحد استحساناً وفى القياس يحد لأنه لا تأثير للاكراه  
 بالحبس فى الأفعال فوجوده كعدمه .

وجسسه الاستحسان : أن الاكراه لو تكامل بأن كان طبعاً أوجب  
 الحل فاذا وجد جزء منه يصير شبهة كالطك فى الجزء فى الجارية المشتركة  
 يصير شبهة فى اسقاط الحد عن /<sup>(٥)</sup> الشريك بوطئها .<sup>(٦)</sup>

(١) الكلمة ساقطة من (د) .

(٢) فى (د ، هـ) : المرام .

(٣) آخر الورقة (ب/٢٧٨) من (ب) .

(٤) المبسوط (٤٨/٢٤ ، ١٣٧) وهو رأى أبى يوسف فالأصل عنده أن الائم

يشغى عن المضطرو ولا تنكشف الحرمة بالضرورة ، وعلى ظاهر الرواية

يكون آثماً . انظر المبسوط (٤٨/٢٤) .

(٥) آخر الورقة (ب/٢٩٤) من (هـ) .

(٦) فى (د) : يعطئها .

ورخص في اجراء كلمة الكفر وفساد الصلاة والصوم واتلافه مال الغير والجنائية على الاحرام وتمكين المرأة من الزنا في الاكراه الكامل

قوله : ورخص اي المكلف في الأشياء <sup>(١)</sup> المذكورة في الاكراه الكامل دون القاصر ، وذلك لأن حرمة اجراء كلمة الكفر لا تحتل السقوط ، لأن التوحيد واجب على العباد الى الأبد وهو اعتقاد وحدانية الله تعالى والاقرار بها باللسان والكفر بالله تعالى حرام دائما الى الأبد لا تسقط حرمة بالاكراه بل يبقى حراما مع الاكراه الا انه رخص للعبد اجراء كلمة الكفر لأن فيه فوات التوحيد صورة لا معنى لأنه معتقد وحدانية الله تعالى بالقلب وهو الأصل والاقرار باللسان مرة واحدة كاف لتمام الايمان وما بعدها دوام على ذلك الاقرار وبالاجراء يفوت الدوام وذلك لا يوجب خلا في أصل <sup>(٢)</sup> الايمان لبقاء الطمأنينة ولكن لما كان <sup>(٣)</sup> الاجراء كفرا صوره كان حراما لأن الكفر حرام صورة ومعنى ولو امتنع يفوت حقه في النفس صورة ومعنى فاجتمع ههنا حقان حق العبد في النفس وحق الله تعالى في الايمان ولو استوى الحقان لترجح حقه على حق الله تعالى لشدة حاجته وغنى الله عز وجل فكيف اذا ترجح حقه ههنا لأنه يفوت في الصورة والمعنى وحق الله لم يفوت معنى فلهذا رخص له الاقدام مع كونه حراما .

واذا صبر فقد بذل نفسه لا عزازدين الله تعالى فكان شهيدا وكذا الحكم في سائر حقوق الله تعالى حتى لو اكره بما فيه الجاء على افساد الصلاة أو على تركها أو على افساد الصوم وهو مقيم كان له ان يترخص بما اكره عليه

(١) آخر الورقة (٣٠٣/أ) من (أ) .

(٢) الكلمة ساقطة من (د ، هـ) .

(٣) آخر الورقة (١٤٥/ب) من (ج) .

لأن حقه في نفسه يفوت أصلاً وحق صاحب الشرع يفوت إلى خلف .  
 فإن صبر ولم يفعل ما أمر به حتى قتل ( كان له أن يترخص بما أكره  
 عليه ) <sup>(١)</sup> كان <sup>(٢)</sup> ماجوراً أنه تتسك بالعزيمة ، لأن حق الله تعالى  
 وهو الصوم والصلاة لم يسقط عنه بالأكراه وفيما فعله اظهار الصلابة في الدين .  
 وإن كان المكروه على الإفطار سافراً فأي أن يفطر حتى قتل كان آثماً ،  
 لأنه تعالى أباح له <sup>(٣)</sup> الفطر <sup>(٤)</sup> بقوله عز اسمه ( فمن كان منكم مريضاً أو  
 على سفر فعدة من أيام أخر ) <sup>(٥)</sup> فعند خوف الهلاك أيام رمضان في حقه  
 كإياليه وكأيام شعبان في حق غيره ، فيكون آثماً في الامتناع بمنزلة المضطرب <sup>(٦)</sup>  
 فصل <sup>(٧)</sup> الميتة .

بخلاف المقيم الصحيح لأن الصوم في حقه عزيمة قال الله تعالى :  
 ( فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) <sup>(٨)</sup> والفطر له عند الضرورة رخصة فإن ترخص  
 بالرخصة فهو في سعة <sup>(٩)</sup> من ذلك وإن تسك بالعزيمة فهو أفضل له .  
 وكذا الحكم في اتلاف مال الغير حتى لو قيل له لنقتلك أو لتأخذن  
 مال هذا الغير فتدفعه إلى أو ترميه في مهلكه كان في سعة <sup>(١٠)</sup> من أن يفعل

- 
- ( ١ ) ما بين العقوبتين من ( د ) .  
 ( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .  
 ( ٣ ) ، ، ، ( ج ) .  
 ( ٤ ) في ( د ) : أن يفطر .  
 ( ٥ ) سورة البقرة آية ( ١٨٤ ) .  
 ( ٦ ) آخر الورقة ( ٢٧٩ / أ ) من ( ب ) .  
 ( ٧ ) في ( د ) : فعل .  
 ( ٨ ) سورة البقرة آية ( ١٨٥ ) .  
 ( ٩ ) في ( د ) : وسعه .  
 ( ١٠ ) في ( د ) : وسعه .

وانما فارق فعلها فعله في الرخصة ، لأن نسبة الولد لا تنقطع عنها فلم يكن في معنى القتل بخلاف الرجل ولهذا أوجب الإكراه القاصم

ذلك لأن حرمة النفس فوق حرمة المال فاستقام / (١) ان يجعل المال وقاية للنفس وان كان مال الغير بخلاف طرف الغير لانه محترم احترام النفس لما بينا ولهذا لا يباح / (٢) قطعه باذن صاحبه فلا يصلح جعله وقاية للنفس.

ولو صبر عن مال الغير حتى قتل كان مأموراً ان شاء الله تعالى لأن عصمة المال / <sup>(٣)</sup> لأجل صاحب المال باقية حالة الاكراه لبقاء حاجته اليه فبقى حرام التعرض في نفسه لبقاء دليل الاحترام فاذا صبر عن التعرض حتى قتل فقد بذل نفسه لدفع الظلم عن مال الغير ولاقامة حق محترم وهو حق صاحب المال فصار شهيداً .

قوله : وإنما فارق فعلها فعله <sup>(٤)</sup> في الرخصة حيث رخص لها في التمكين من الزنا بالاكراه الكامل ولم يرخص للرجل في الزنا بالاكراه أصلاً لأتمكينها من الزنا وإن كان تعرضاً لحق محترم في المحل لصاحب الشئ. لكن ليس فيه معنى القتل الذي هو السانع من الترخيص في جانب الرجل لأن نسبة الولد لا تنقطع عنها فيثبت الترخيص عند الاكراه الكامل بخلاف الرجل فان النسب ينقطع عنه فيتحقق <sup>(٥)</sup> معنى الاهلاك <sup>(٦)</sup> في فعله فلم يرخص له في ذلك .

(١) آخر الورقة (٣٠٣/ب) من (أ).

(٢) ، ، (١/٢٩٥) من (هـ) .

(۳) ، (۱۶۰/ب) من (د) .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٥ ) في ( ٢ ) : فليقتطع .

(٦) آخر الورقة (١٤٦/أ) من (ج).

شبهة في درء الحد عنها دون الرجل

ولهذا أى ولأن الاكراه الكامل أوجب الترخص في جانبها أوجب  
الاكراه القاصر وهو الاكراه بالقيء<sup>(١)</sup> أو بالحبس شبهة في درء الحد عنها

بخلاف الرجل فان الكامل لما لم يوجب الترخص في حقه لا يصير  
القاصر شبهة في سقوط الحد كما في الاكراه على القتل ، وكان القياس ان  
لا يسقط الحد عنه بالكامل أيضا كما قال ابو حنيفة رحمه الله أولا وهو قول زفر  
رحمه الله لأن الزنا لا يتصور من الرجل الا بانتشار الآلة وذلك دليل الطوعية  
فان الانتشار لا يحصل عند الخوف بخلاف المرأة ، فان التمكن يتحقق  
منها مع الخوف ، فلا يكون تمكنها دليل الطوعية الا أن في الاستحسان  
يسقط كما رجع اليه أبو حنيفة وهو قولهما لان الحد مشروع للزجر ولا حاجة  
اليه في حالة الاكراه ؛ لأنه كان مترجرا الى أن<sup>(٢)</sup> تحقق الاكراه  
وخوف التلف على نفسه وانما قصد بالاقدام دفع الهلاك عن نفسه لا قضاء  
الشبهة فيصير ذلك شبهة في اسقاط الحد عنه وانتشار الآلة لا يدل على  
عدم الخوف فانه قد يكون طبعيا بالغفولية المركبة في الرجال وقد يكون طوعا  
ألا ترى أن النائم قد تنتشر آلته طبعيا من غير اختيار له ولا قصد فلا يدل  
ذلك على عدم الخوف .<sup>(٣)</sup>

(١) في (د) : القتل .

(٢) في (د ، هـ) : أن يتحقق .

(٣) اختلف الفقهاء في المكروه على الزنا هل يحد أولا ؟

فقال الحنفية والمشهور عن المالكية والشافعية انه لا يحد .

وقال الحنابلة وزفر أنه يحد .

انظر الهدائع (٣٤/٧ ، ١٨٠) مغنى المحتاج (١٤٥/٤) المذهب

(٢٦٧/٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٣١٨/٤) المغنى

(١٨٧/٨ ، ٢٠٥) .



فثبت بهذه الجملة أن الإكراه لا يصلح لإبطال شيء من الأقوال والأفعال  
جملة إلا بدليل غيره على مثال فعل الطائع .

قوله فثبت / <sup>(١)</sup> بهذه الجملة وهي أن الإكراه لا ينافي أهلية  
ولا يوجب سقوط الخطاب ولا ينافي الاختيار حتى تثبت هذه الأحكام المذكورة  
أن الإكراه بنفسه لا يصلح لإبطال شيء أي لإبطال حكم / <sup>(٢)</sup> شيء من  
الأقوال مثل الطلاق والعتاق والبيع .

والأفعال مثل القتل وأتلاف المال وإفساد الصوم والصلاة ونحوها  
فيثبت موجب هذه الجملة لكونها صادرة عن أهلية واختيار حيث عرفت  
الشرين واختار <sup>(٣)</sup> أهونهما ، إلا بدليل غيره <sup>(٤)</sup> على مثال فعل

(١) آخر الورقة (٢٧٩ / ب) من (ب) .

(٢) ، ، (٣٠٤ / أ) من (أ) .

(٣) في (ب) : اختيار .

(٤) اختلف الفقهاء في تصرفات المكره ، فذهب جمهور الفقهاء إلى أن  
الإكراه يؤثر في تصرفات المكره فيبطلها سواء أكانت قابلة للفسخ  
كالبيع والإجارة ونحوها أم غير قابلة للفسخ كالنكاح والطلاق واليمين  
فلا يصح بيعه ولا نكاحه ولا طلاقه وذهب الحنفية إلى أن الإكراه  
لا يؤثر في التصرفات التي لا تقبل الفسخ كالنكاح والطلاق ونحوهما ،  
فهى صحيحة من المكره ولا يؤثر فيها الإكراه .

وأما التصرفات التي تقبل الفسخ كالبيع والإجارة فلا تصح مع الإكراه  
ويكون العقد فاسد عند أبي حنيفة وصاحبيه والمستكره بعد زوال  
الإكراه الخياريين أيضا التصرف وفسخه . بينما ذهب زفر  
والمالكية أيضا إلى أن تصرف المستكره يكون موقوفا على إجازته بعد  
زوال الإكراه .

وانما يظهر أثر الاكراه اذا تكامل في تبديل النسبة واثره اذا قصر في ثقله

الطائع / (١) الضمير للحكم أى لكن بتغير الحكم بدليل غيره بعدما صح  
الفعل في نفسه كما بتغير فعل (٢) الطائع بدليل يلتحق به يوجب  
تغيير موجهه فان موجب قوله : أنت طالق أو أنت حر وهو وقوع الطلاق  
و (٣) العتاق يثبت عقيب التكلم به الا اذا لحق به مغير من تعليق أو  
استثناء وكذا موجب فعله كشرب الخمر والزنا ثابت عقيب الفعل الا اذا تحقق  
مانع بأن تحققت هذه الأفعال في دار الحرب أو تمكنت فيها شبهة فكذا  
يثبت موجب أقوال المكره وأفعاله الا عند وجود المغير لما قلنا انها صادرة  
عن عقل وأهلية خطاب واختيار كأفعال الطائع وأقواله .

قوله : وانما يظهر الكره أى الاكراه جواب عما يقال لما لم يؤثر الاكراه  
في ابطال الاقوال والافعال فأبى يظهر أثره .

فقال : لا يظهر اثره الا في أمرين فأثره اذا تكامل بأن كان ملجئا في  
تبديل النسبة اذا احتمل ما اكراه عليه ذلك ولم يمنع عنه مانع حتى يصير الفعل

=== راجع المسألة في بدائع الصنائع (١٨٢/٧) ، (١٨٦/٧) الدر  
المختار (٣١٨/٢) ، (٨٩/٥) الكتاب مع اللباب (١٠٨/٤) ،  
شرح المنارص (٩٩٤) الهداية (٢٧٥/٣) الشرح الكبير (٢/٢)  
٣٦٧ الشرح الصغير (٣١٣/٢) المدونة (٢٩/٦) مغنى المحتاج  
(٢٨٩/٣) المغنى (١١٨/٧) الانصاف (٤٣٩/٨) الجوهرة  
(٣٢٦/٢) .

(١) آخر الورقة (٢٩٥/ب)

(٢) ساقطة من النسخة (ب) .

(٣) في (ج) : أو .

الرضا فيفسد بالاكراه ما يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا مثل البيع والاجارة ولا يصح الاقاهر كلها ، لأن صحتها تعتمد قيام المخبر به وقد قامت دلالة عدمه .

منسوبا الى المكره وأثره اذا قصر بأن لم يكن ملجئا كالاكراه بالحبس أو / (١)  
القيد في تفويت الرضا لا في تهديد النسبة .

فاما أن يكون الاكراه مؤثرا في اهدار قول أو فعل فلا .

فيفسد بالاكراه اى بالكامل والقاصر جميعا ما يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا من التصرفات مثل البيع والاجارة لان الاكراه بنوعيه لا يمنع انعقاد أصل التصرف لصدوره من اهله في محله ولكنه يمنع نفاذه لفوات الرضا الذى هو شرط النفاذ فينعقد بصفة الفساد لفوات الرضا حتى لو كان التصرف مـا لا يتوقف على الرضا كالطلاق والعتاق ينفذ من المكره كما ينفذ من الطابع .

فلو اجاز التصرف بعد زوال الاكراه صريحا أو دلالة صـح لان رضاه قد تم والفساد كان لمعنى (٢) فى غير ما يتم به العقد فيزول المعنى المفسد بالاجازه كالبتع بشرط اجل فاسد او خيار فاسد اذا سقط من له الاجل أو الخيار ما شرط له قبل تقررره كان البيع جائزا فكذا هذا .

ولا يصح الاقاهر كلها حتى لو اكره بقتل او اتلاف عضو أو حبس أو قيد على أن يقر بعق ماض أو طلاق أو نكاح أو رجعة / (٣) أو فى ايلاء أو عفه عند دم عند أو بيع أو اجارة أو دين فى ذمته للانسان أو ابراء عن دين أو على أن يقر باسلام ماض كان الاقرار باطلا لأنه اذا هد د بما يخاف التلف على نفسه فهو ملجئ الى الاقرار محمول عليه .

(١) آخر الورقة (١٤٦/ب) من (ج) .

(٢) فى (د) : بمعنى .

(٣) آخر الورقة (٣٠٤/ب) من (أ) .

والاقرار خبر متحمل بين الصدق والكذب وانما يوجب الحق باعتباره (١)  
 رجحان جانب الصدق ودلالته (٢) على وجود المخبر به وذلك بفوت  
 بالالغاء لان قيام السيف على رأسه دليل على أن اقراره هذا لا يصلح للدلالة  
 على المخبر به (٣) لانه تكلم به دفعا (٤) للسيف عن نفسه وهو معنى قوله  
 وقد قامت دلالة عدمه أى عدم المخبر به بهذا الاقرار .

وكذا ان هدد بحبس او قيد لأن الرضا ينعدم بالحبس والقيد لما  
 يلحقه من الهم والحزن وعدم الرضا يمنع ترجيح جانب الصدق في اقراره وقد ثبت  
 ان الاكراه مثل الهزل في تفويت الرضا ومن هزل باقراره لغيره وتصادق عليه  
 لم يلزمه شيء فكذا اذا اكراه عليه .

ولا يقال : ينبغي ان يجعل الاكراه بمنزلة شرط الخيار وشرط الخيار  
 لا يمنع صحة الاقرار حتى لو قال لك على ألف درهم على أنى بالخيار ثلاثة أيام  
 كان الاقرار صحيحا .

لأننا نقول متى صح شرط الخيار مع الاقرار بالمال لا يجب المال أيضا  
 حتى لو قال كفلت لفلان عن فلان بألف درهم على أنى بالخيار لا يلزمه (٥)  
 المال .

واما اذا اطلق الاقرار بالمال فهو خبر عن الماضى فلا يصح معه شرط

(١) آخر الورقة (١/١٦١) من (د) .

(٢) ، ، (١/٢٨٠) من (د) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(٤) آخر الورقة (١/٢٩٦) من (هـ) .

(٥) في (ب) : يلزم .

وان اذا اتصل الاكراه بقبول المال في الخلع فان الطلاق يقع والمال لا يجب ، لأن

الخيار والاكراه ههنا متحقق فانما يعتبر بموضع صح فيه شرط الخيار ، وكذا لو اكراه على أن يقر لعبد أنه ابنه أو لجاريته أنها أم ولده لا يعتق ولا تكون أم ولده لأن هذا اقرار عن أمر سابق غنى فالاكراه دليل على أنه كاذب فيها بخبر به .

فان قيل : أليس أن <sup>(١)</sup> ضد أبي حنيفة رحمه الله قوله لمن هو <sup>(٢)</sup> أكرهنا منه هذا ابني يوجب ان يعتق طيه وهناك يتيقن بكذبه فيها قال فوق ما يتيقن بالكذب / <sup>(٣)</sup> ضد الاقرار مكرها ، فاذا نفذ العتق ثمة ينفذ ههنا بالطريق الاولى .

قلنا : جعل ابو حنيفة رحمه الله ذلك الكلام مجازا في الاقرار بالعتق كأنه قال عتق على من حين ملكته وباعتبار هذا المجاز لا <sup>(٤)</sup> يظهر رجحان جانب الكذب في اقراره فأما عند الاكراه فلا يمكن أن يجعل اقراره مجازا في شيء ، لأنه أمر بالتكلم حقيقة <sup>(٥)</sup> ، وقد ترجح جهة الكذب فيه بالاكراه فبطل الكل من المسوط . <sup>(٦)</sup>

قوله : وان اذا اتصل الاكراه بقبول المال في الخلع / <sup>(٧)</sup> انما تعبرص لجانب المرأة لأن الرجل اذا اكراه على أن يخالع امرأته على ألف وقد دخل بها والمرأة غير مكرهة فالخلع واقع لأنه من جانب الزوج طلاق ، والاكراه لا يمنع

(١) الكلمة ساقطة من ( د ، هـ ) .

(٢) عبارة ( هـ ) : أنه اذا قال لمن هو .

(٣) آخر الورقة ( ١٤٧ / أ ) من ( ج ) .

(٤) الكلمة ساقطة من ( د ) .

(٥) بالحقيقة في ( د ، هـ ) .

(٦) انظر المسوط ( ٨٣ / ٢٤ ) وما بعدها . باب الاكراه على الاقرار .

(٧) آخر الورقة ( ٣٠٥ / أ ) من ( أ ) .

الأكراه بعدم الرضا بالسبب والحكم جميعا والمال ينعدم عند عدم الرضا فكان المال لم يوجد فوق الطلاق بغير مال كطلاق الصغيرة على مال بخلاف الهزل

---

وقوع الطلاق والمال لازم على المرأة للزوج لأنها التزمت المال طائعه بازاء ما سلم لها من البينونة .

فأما اذا اكراهت امرأة بوجه تلف أو حبس على أن تقبل من زوجها الخلع على ألف درهم ، فقبلت ذلك منه ، وقد دخل بها فالطلاق يقع ولا يجب على المرأة شيء من المال ، لأن التزام المال يحتد تمام الرضا وبالاكراه يفتى الرضا سواء كان الأكراه بحبس أو بقتل ولكن وقوع الطلاق يحتد وجود القبول لا وجود القبول كما لو طلق امرأته الصغيرة على مال يتوقف الطلاق / <sup>(١)</sup> على قبولها فاذا قبلت وقع الطلاق ولا يجب المال ، وبالاكراه لا ينعدم / <sup>(٢)</sup> القبول فلهذا كأن الطلاق واقعا .

ثم أن أصحابنا جميعا رحمهم الله احتاجوا الى الفرق بين الأكراه والهزل في الخلع لأنهم اتفقوا [ على ] <sup>(٣)</sup> أن الطلاق في الهزل لا ينفصل عن المال حتى قال ابو حنيفة رحمه الله : لا يجب المال ولا يقع الطلاق ، وقالا يقع الطلاق ويجب المال . <sup>(٤)</sup>

---

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٩٦ / ب ) من ( هـ ) .

( ٢ ) ، ، ( ٢٨٠ / ب ) من ( ب ) .

( ٣ ) الكلمة زائدة في ( ب ) و ( د ) و ( هـ )

( ٤ ) عند أبي حنيفة اذا لم تلتزم المرأة المال في الهزل بالخلع ولا تقبله لا يقع الطلاق ولا يلزم المال وعندهما يقع الطلاق ويلزم المال من غير توقف على الرضا .

راجع النامى ( ١٤٢ / ٢ ) .

لأنه يمنع الرضا بالحكم دون السبب فكان كشرط الخيار على ما مر

وفي الاكراه ينفصل <sup>(١)</sup> فأشار الى الفرق على المذهبين بقوله :  
( بخلاف الهزل الى آخره . . . . )

وبيانه : أن الهزل يمنع اختيار الحكم والرضا به ولا يمنع الاختيار  
والرضا بالسبب كشرط الخيار ، وهذا بالاتفاق .

ثم نظر أبو حنيفة رحمه الله : الى التزام المال في جانب المرأة فقال  
لما لم يؤثر <sup>(٢)</sup> الهزل في السبب صح التزام المال مع الهزل موقوفا على أن  
يثبت حكمه وهو اللزوم عند تمام الرضا به فيتوقف الطلاق عليه كشرط الخيار  
لما دخل على الحكم دون السبب وجد الاختيار والرضا بالسبب دون الحكم  
فيتوقف الحكم وهو وجوب المال على وجود الاختيار والرضا به .

فأما <sup>(٣)</sup> الاكراه فلا يعدم الاختيار في السبب والحكم وانما يعدم  
الرضا بهما فلو جود الاختيار في السبب والحكم تم القبول ووقع الطلاق ولعدم  
الرضا لا يجب المال فصار كان المال لم يذكر أصلا .

ونظر أبو يوسف ومحمد رحمهما الله الى جانب الطلاق فقالا أن ما  
يدخل على الحكم دون السبب <sup>(٤)</sup> كالهزل وشرط الخيار لا يؤثر في بدل  
الخلع <sup>(٥)</sup> بالمنع أصلا ، لأنه لما لم يؤثر <sup>(٦)</sup> في أحد الحكمين — وهو  
الطلاق — بالمنع <sup>(٧)</sup> لا يؤثر في الحكم الآخر وهو لزوم المال لأن المال فيه

( ١ ) أي وفي الخلع بالاكراه ينفصل المال عن الطلاق حيث وقع الطلاق ،

انظر النامي ( ١٤٢ / ٢ ) .

( ٢ ) يوجب في النسخة ( د ) .

( ٣ ) في ( ب ) : " وأما " .

( ٤ ) أي مالا يبطل السبب ولكن يعدم الحكم كالهزل وشرط الخيار .

انظر النامي ( ١٤٣ / ٢ ) .

( ٥ ) أي لا يمنع وجوب المال أصلا . انظر النامي ( ١٤٣ / ٢ ) .

( ٦ ) أي الهزل .

( ٧ ) لعدم توقفه على الرضا .

وإذا اتصل الاكراه الكامل بما يصلح أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره مثل اتلاف النفس والمال ينسب الفعل الى المكره ولزومه حكمه ، لأن الاكراه الكامل

تابع فمتبع الطلاق ويلزم حسب لزومه فلم يعمل فيه الهزل بشرط الخيار . (١)

فأما ما دخل على السبب مثل / (٢) الاكراه فيؤثر في المال بالنسبة دون الطلاق لأن المال لا يجب في الخلع الا بالذكر كما أن الثمن لا يجب في البيع الا بالذكر فيؤثر في المال بالنسبة دون الطلاق لأن المال لا يجب والخلع فلم يكن بد من صحة الإيجاب في الخلع كما لا بد منه في البيع وما دخل (٣) على السبب يمنع صحة الإيجاب فصار كأن المال لم يوجد فوقع الطلاق بغير مال وقد انفصل الطلاق عن المال بعد / (٤) ذكره كما في خلع (٥) الصغيرة على ما قلنا فتبين بما ذكرنا أن في (٦) قوله فكان كشرط الخيار إشارة لطيفة الى الفرق على المذهبين .

قوله : وإذا اتصل الاكراه الكامل الى آخره .

وقد ذكر الشيخ رحمه الله أن أثر الاكراه اذا تكامل في تعديل النسبة فشرع (٧) في بهانه فقال : وإذا اتصل الاكراه الكامل الى الطلج بما يصلح ان يكون الفاعل فيه آلة لغيره مثل اتلاف النفس والمال فانه يمكن للمكره ان

(١) قال في النامى (١٤٣/٢) لانه تابع للطلاق فيلزم المال يلزومه فيقع

فيقع الطلاق ويلزم المال من غير توقف على الرضا .

١- آخر الورقة (١٤٧/ب) من (ج) .

(٢) في (د) : حصل .

(٤) آخر الورقة (١٦١/ب) من (د) .

(٥) في (د) : حد .

(٦) الكلمة ساقطة من (ب) .

(٧) في (د) : شرع .



يفسد الاختيار والفاسد في معارضة الصحيح كالمعدم فصار المكروه بمنزلة

بأخذ المكروه وضرب به نفساً أو مالا فيتلفه .

نسب الفعل الى المكروه ولزمه حكم هذا الفعل وخرج المكروه من البين حتى / (١) لو اكره انسانا على قتل انسان آخر ومع المكروه ما اوجب جرح (٢) المقتول بأن قال اقتله بالسيف او لاقتلك فقتله به وجب القود على المكروه بالاجماع (٣) / (٤) كذا ذكره فخر الاسلام . (٥)

(١) آخر الورقة (٢٩٧/أ) من (هـ) .

(٢) في (هـ) : الجرح .

(٣) بعد أن اتفق الفقهاء على وجود الاثم بالنسبة للقاتل المستكره اختلفوا في القصاص منه . فذهب ابو حنيفة ومحمد وداود واحمد في رواية والشافعي في احد قوليه الى أن القصاص على المكروه بكسر الراء وعلى المستكره بفتح الراء التعذير . وذهب أبو يوسف الى أنه لا يقتص من المستكره ولا من المكروه وانما يجب على المكروه بكسر الراء الدية . وذهب زفر وابن حزم الى أنه يقتص من المستكره ولا شيء على المكروه ورجح الطحاوي هذا الرأي . وذهب المالكية والشافعية في الأرجح والحنابلة في المذهب عندهم الى أنه يقتص من المكروه والمستكره .

انظر : بدائع الصنائع (١٧٩/٦) مجمع الضمانات ص (٢٠٥) ، اللباب شرح الكتاب (١١٢/٤) تبين الحقائق (١٨٦/٥) تكملة فتح القدير (٣٠٢/٧) المحلى لابن حزم (٣٨١/٨) الاشباه والنظائر للسيوطي ص (٢٠٥) قواعد الاحكام (١٣٢/٢) الفروق (٧٨/٢) الشرح الكبير (٤٤٤/٣) ، (٢٤٦/٤) مغنى المحتاج (٩/٤) كشف القناع (٩٨/٤) ، (٦٠١/٥) وما بعدها المسوط (٦٧/٢٤) القواعد لابن رجب (ص ٢٨٦) التلويح (٢٠٠/٢) المذهب (١٧٧/٢) . (٤) آخر الورقة (٢٨١/أ) من (ب) . (٥) انظر اصول البزدوى بهامش كشف الاسرار (٣٩١/٤) .

عدم الاختيار آله للمكره فيما يحتمل ذلك .

ولو اكره على الرى الى حين فرى اليه فأصاب انسانا وجهت الدية على عاقلة المكره والكفارة عليه كما لو باشره بنفسه ، وذلك (لأن الانسان) (١) مجبول على حب الحياة فلما هدد بالقتل يطلب لنفسه مخلصا من الهلاك ولما لم يتوصل اليه الا بالاقدام على ما اكره (٢) عليه يقدم عليه وان كان حراما طلبا للخلاص فيفسد اختياره بهذا الطريق ويصير مجبولا على هذا الفعل بقضية الطبع .

فان اعارض هذا الاختيار الفاسد اختيار صحيح وجب ترجيح الصحيح على الفاسد ، وذلك باحتمال الفعل بالنسبة (٣) الى المكره يجعل المكره آله له من غير ان يلزم منه تغيير محل الجنابة . وان اترجح الاختيار الصحيح صار المكره فى حكم عدم الاختيار والتحق بالآلة التى لا اختيار لها بمنزلة سيف أو عصا استعمله المكره فى اتلاف النفس أو (٤) المال فيصير الفعل منسها اليه لا الى الآلة .

وهذا فى الاكراه الكمال أما القاصر وهو الذى لا يوجب الاجباء كالاكراه بحبس (٥) أو بقتل فلا يوجب نقل الفعل الى المكره حتى اقتصر (٦) الضمان والقود على الفاعل لأن المكره انما يصير كآلة عند تمام الاجباء لفساد الاختيار باعتبار خوف التلف على نفسه ولمس فى الاكراه القاصر ذلك فيبقى الفعل مقصورا على المكره / (٧)

- 
- (١) فى ( د ، هـ ) : لأنه .  
 (٢) فى ، ، : اكرهه .  
 (٣) فى (ج) : النسبة .  
 (٤) فى (ج) و (د) : والمال .  
 (٥) فى جميع النسخ : بحبس ، فى (ب) : بالحبس .  
 (٦) فى (هـ) : أقصر .  
 (٧) آخر الورقة (١/٣٠٦) من (أ) .

أما فيما لا يحتمله فلا يستقيم نسبته الى المكروه فلا يقع المعارضة في استحقاق

قوله : أما فيما لا يحتمله <sup>(١)</sup> أى في الفعل الذي لا يحتمل ذلك الفعل أن يصير المكروه فيه آلة للمكروه فلا يستقيم نسبته الى نسبة الفعل الى المكروه للاستحالة .

فلا تقع المعارضة في استحقاق الحكم لأن اختيار الصحيح لم يعارض الفاسد ههنا فحق الفعل منسوبا الى الاختيار الفاسد لانه صالح لاستحقاق الحكم عند عدم معارضة الاختيار الصحيح اياه .

ألا ترى : ان هذا القدر من الاختيار صالح للخطاب لما بينا أن المكروه متردد بين فرض وحظر ورخصة فيصلح / <sup>(٢)</sup> لاضافة الحكم اليه .

وقال الامام أبو الفضل <sup>(٣)</sup> الكرمانى رحمه الله في الايضاح والمراد من قولنا يصلح آلة ان المكروه يمكنه ايجاد الفعل المطلوب بنفسه فأما حمل غيره عليه بوحيد التلف صار كأنه فعل بنفسه ومن قولنا لا يصلح آلة أنسه

(١) في (٤) : ويحمل وفي (هـ) : ويحتمله .

(٢) آخر الورقة (١/١٤٨) من (ج) .

(٣) هو : أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد بن أميروه شيخ الحنفية وفقهائها انتهت اليه رئاسة المذهب الخراساني . له مصنفات منها شرح الجامع الكبير والفتاوى والاشارات والتجريد وشرحه السمي بالايضاح . ولد بكرمان سنة ٤٥٧ هـ وتوفي بمرو سنة ٥٤٣ هـ .

انظر الفوائد المبهية ص (٩١ - ٩٢) الجواهر المضيئة (٢/٣٨٨ -

٣٩٠) تاج التراجم (ص ٣٣) طبقات المفسرين للسيوطي (ص ١٨) طبقات

المفسرين للداودي (١/٢٨١ ، ٢٨٢) الطبقات السنية رقم (١١٩١)

سير اعلام النبلاء (٢٠٦/٢٠) هدية العارفين (٥١٩/٥) الأنساب

(٤٠١/١٠) اللباب (٩٣/٣) الكامل (١٣٧/١١) .

الحكم فبقى منسوبا الى الاختيار الفاسد وذلك مثل الأكل والوطى

لا يمكنه مباشرة ذلك الفعل بنفسه <sup>(١)</sup> فإذا حمل غيره عليه ببقى مقصورا عليه

قوله : وذلك أى مالا يحتمل أن يصير المكروه فيه آله للمكروه مثل الأكل

فانه لا يحتمل النسبة الى المكروه باتفاق الروايات عن أصحابنا ، حتى لو

أكره على الأكل وهو صائم يفسد صومه ولا يفسد صوم المكروه لو كان صائما لأن / <sup>(٢)</sup>

المكروه لا يصلح آله للمكروه فى نفس الأكل فيقتصر على المكروه .

فأما فى نسبته الى المكروه من حيث انه اتلاف فقد اختلفت الروايات

فيه فذكر فى شرح الطحاوى - والفلاصة وغيرها <sup>(٣)</sup> أنه لو أكره على أكل

مال الغير يجب الضمان على المكروه فدون المكروه وان كان المكروه يصلح آله

له من حيث الاتلاف كما فى الإكراه على الاتحاق لأن منفعة / <sup>(٤)</sup> الأكل

ههنا حصلت للمكروه فيجب الضمان عليه كما لو أكره على الزنا لا يجب الحد <sup>(٥)</sup>

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٢) آخر الورقة (٢٩٢/ب) من (هـ) .

(٣) انظر مجمع الانهر (٤٣٣/٢) .

(٤) آخر الورقة (٢٨١/ب) من (ب) .

(٥) بعد أن اتفق الفقهاء على وجود الاسم بالنسبة للزنى المكروه .

اختلفوا فى اقامة الحد عليه على ثلاث مذاهب .

المذهب الأول : أن الحد واجب عليه . وهو رأى أكثر المالكية ،  
وأحد قولى الشافعية . والجنابلة وزفر من الحنفية وهو مذهب الظاهرية  
المذهب الثانى : عدم وجوب الحد عليه لشبهة الإكراه وهو مختار  
المالكية والظاهر عند الشافعية والرأى الثانى للجنابلة .

المذهب الثالث : لا بى حنيفة وصاحبيه وهو ان الإكراه ان كان ملجئا  
فلا استحسان عدم وجوب الحد عليه ويجب عليه المهر فى حالة سقوط الحد

.....

---

ويجب العقر<sup>(١)</sup> على الزاني ولا يجب به على المكره لأن منفعة الوطى\* حصلت

له .

بخلاف الاكراه على الاعتاق حيث يجب الضمان على المكره لأن مالهية  
العبد تلفت بالاكراه من غير ان يحصل المنفعة للمكره .

ونذكر صاحب المحيط<sup>(٢)</sup> انه لو اكره على اكل طعام نفسه فاكسل

---

== لان الدخول بامرأه في دار الاسلام لا يخلو من حد أو مهر واما اذا كان  
الاكراه غير ملجئ\* فعلى المكره الحد . الا انه عند أبي حنيفة  
اذا كان الاكراه من السلطان فلا حد واذا كان من غير السلطان  
فعليه الحد استحسانا ، ثم استقر رأيه على عدم الحد .

انظر البسوط (٥٩/٩) بدائع الصنائع (١٨٠/٧) حاشية الدسوقي  
على الشرح الكبير (٣١٨/٤) نهاية المحتاج (٤٠٥/٧) المغنى  
(١٨٧/٨ ، ٢٠٥) كشف القناع (٧٩/٦) المحلى (٣٣٥/٨)  
كشف الاسرار (٣٩٧/٤) التلويح (٢٠/٢) التقرير والتحبير  
(٢١١/٢) شرح الطائر (١٩٦/٢) النامى (١٤٤/٢) بدايه  
المجتهد (٤٣١/٢) .

(١) العقر : صدان المرأة اذا أثبت بشبهه . راجع المغرب (٧٤/٢)

(٢) صاحب المحيط هو الامام العلامة برهان الدين محمود بن تـجـاج  
الدين أحمد بن الصدر الشهير برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر  
سازة البخارى الحنفى . توفي سنة ٦١٦ هـ .

انظر كشف الظنون (١٦١٩/١) .

ان كان جائعا لا يرجع على المكروه بشيء وان كان شعبان يرجع عليه بقيمة  
الطعام لأن في الفصل الاول منفعة الأكل حصلت للمكروه ولم تحصل فسي  
الفصل الثاني .

قال : ولو اكره على أكل طعام الغير فأكل . يجب الضمان على  
المكروه لا على المكروه وان كان المكروه جائعا وحصلت له منفعة الأكل لأن  
المكروه أكل طعام المكروه بإذنه لان الاكراه على الأكل اكراه على القبض لانه  
لا يمكنه الأكل / <sup>(١)</sup> بدون القبض في الغالب وكما قبض المكروه للطعام صار  
فضه منقولا الى المكروه فكان المكروه قبضه بنفسه وقال له كل ولو قبض بنفسه  
وقال له كل ولو قبض بنفسه <sup>(٢)</sup> صار غاصبا ثم مالكا للطعام بالضمان  
ثم آذنا له بالأكل / <sup>(٣)</sup> وهناك لا يضمن الأكل شيئا لأنه أكل طعام الغاصب  
بإذنه كذا ههنا .

وفي طعام نفسه لم يصر أكلا طعام المكروه بإذنه لانه لا يمكن ان يجعل  
المكروه غاصبا للطعام قبل الأكل لأن ضمان الغصب لا يجب ألا بإزالة يد المالك  
ولا يتصور الإزالة مادام الطعام في يده أو فقه فتعذرا بإيجاب ضمان الغصب  
قبل الأكل فلا يصير الطعام ملكا له قبل الأكل وإذا لم يوجد سبب الضمان صار  
أكلا طعام نفسه لا طعام المكروه ( الا ان ) <sup>(٤)</sup> المكروه متى كان شعبان لم  
يحصل له منفعة الأكل فكان هذا اكراها على اتلاف ماله فيجب الضمان عليه

( ١ ) آخر الورقة ( ٣٠٦ / ب ) من ( أ ) .

( ٢ ) ما بين المعكوفتين زيادة في ( ج ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٦٢ / أ ) من ( د )

( ٤ ) في ( د ) : لأن .

والأقوال كلها ، فانه لا يتصور أن يأكل الانسان بغم غيره وان يتكلم

( ١١ ) التتمة . ( ٢ )

قوله : والأقوال كلها <sup>(٣)</sup> لأن المرء لا يتصور ان يتكلم بلسان غيره حسا على وجه لا يبقى للسان التكلم اختيار فاقصر الأقوال باحكامها على / <sup>(٤)</sup> التكلم ولا يجعل كأن المكره طلق <sup>(٥)</sup> امرأة المكره

( ١ ) ( وكل ذلك في ) هذه عبارة ( د ) .

( ٢ ) كتاب " تتمة في الفتاوى " لم اشترطيه وهو للامام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز الحنفى صاحب المحيط البرهانى .  
التوفى سنة ٦١٦ هـ .

انظر كشف الظنون ( ١ / ٣٤٤ ) .

( ٣ ) اختلف الفقهاء في نسبة التصرفات القولية للمكره .

فذهب الاحناف الى أن تصرفات المكره القولية تقتصر عليه ولا تنسب الى المكره بكسر الراء .

ونذهب الجمهور الى اهدار التصرفات القولية للمكره ، فلا يترتب على اقواله اى حكم . قال الشافعى : " سقط حكم ما اكراه عليه من قول " وقال النووي : " قال اصحابنا التصرفات القولية التى يكره عليها بغير حق باطله وقال المالكية : " طلاق المكره وسائر افعاله بنفسه لغو " وقال ابن حزم " اكراه الكلام لا يجب به شئ " وان قاله المكره " شرح المنار ( ص ٩٩٤ ) تبين الحقائق ( ٥ / ١٨١ ) البسوط ( ٢٤ / ٥٩ ) الأم ( ٣ / ٢٣٦ ) المجموع ( ٩ / ١٤٦ ) المحلى ( ٨ / ٣٢٩ ) قوانين الاحكام الشرعية ( ص ٢٥٢ ) الشرح الصغير ( ٢ / ٣١٤ ) التاج والاكمل ( ٤ / ٤٤ ) الانصاف ( ٨ / ٤٤٢ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ١٤٨ / ب ) من ( ج ) .

( ٥ ) في ( د ) : يطلق .

أو اُعتق <sup>(١)</sup> عده .

فان قيل : لا تسلم أن التكلم لا يصلح آلة للمكره فان من وكل رجلا بطلاق امرأته واعتاق عده يصح ومتى طلق الوكيل كان عاملا للموكل حتى لو حلف الرجل لا يطلق ولا يعتق فوكل غيره بالطلاق والاعتاق حنث فعلم أن الوكيل / <sup>(٢)</sup> صار آلة للموكل .

والدليل عليه : أن المكره يرجع بقيمة العبد على المكره وفي الطلاق قبل الدخول يرجع <sup>(٣)</sup> بضمان نصف الصداق على المكره ولو لم يصر إليه له <sup>(٤)</sup> لما رجع وإذا صار آلة للمكره كان المكره طلق امرأة المكره أو اُعتق عده فبني على أن يلغوا قلنا المكره انما يصلح آلة للمكره <sup>(٥)</sup> فيما لو اراد المكره مباشرته بنفسه لقدر <sup>(٦)</sup> عليه فنهزل فاعلا بمباشرة غيره تقديرا فأما فيما لا يقدر عليه بنفسه فلا يمكن أن <sup>(٧)</sup> يجعل فاعلا حكما ففي تطليق امرأة نفسه واعتاق عده أمكن أن يجعل متصرفا بنفسه فإذا وكل غيره . لذلك <sup>(٨)</sup> واستعطفه جعل عاملا تقديرا فأما في تطليق امرأة المكره

(١) اعتاق في النسخه (د)

(٢) آخر الورقة (٢٩٨/أ) من (هـ) .

(٣) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٤) ، ، ، (ج ، هـ) .

(٥) في (د) (هـ) : للمكره .

(٦) يقدر في (ج) .

(٧) آخر الورقة (٢٨٢/أ) من (ب)

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (د)

(٩) عده (د) : في ذلك .



وكذلك اذا كان نفس الفعل ما يتصور أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره الا أن يكون  
المحل الذي يلاقيه الاتلاف صورة وكان ذلك يتبدل بأن يجعل آلة مثل اكراه  
المحرم على قتل الصيد أن ذلك يقتصر على الفاعل ، لأن المكروه انما حمله على

---

واضاق حده فلا يمكن ان يجعل مباشرا بنفسه فكيف يجعل المكروه آلة له فبقى  
الفعل مقتصرا على المكروه .

وكذا نقول في جميع التصرفات الشرعية نحو البيع والهبة وغيرها فنحن  
لا ننظر الى التكلم بلسان الغير لأنه لا يتصور وانما ننظر الى المقصود بالكلام  
والى الحكم فتمت / (١) كان في وسعه تحصيل ذلك الحكم بنفسه يجعل غيره  
آلة له ومتى لم يكن في وسعه لم يجعل غيره آلة له .

كذا في الطريقة البرغرية .

ولا يلزم عليه كلام الرسول فانه بمنزلة كلام المرسل على ما قيل لسان  
الرسول لسان المرسل لأن ما ذكرنا هو الامر الحقيقي وذلك ضرب من المجاز  
فلا يرد نقضا عليه وذلك من باب التبليغ لا من باب التكلم بلسان الغير اذ التبليغ  
قد يكون بلا واسطة كالمشافهة وقد يكون بواسطة كالكتاب والارسال .

قوله : وكذلك اى ومثل ما لا يصلح ان يكون المكروه فيه آلة في ان  
الحكم يقتصر عليه كون الفعل ما يتصور أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره صورة

الا أن المحل اى محل الاكراه أو محل الجنابة غير الذي يلاقيه الاتلاف  
صورة وكان ذلك أى محل الاكراه او الجنابة (٢) يتبدل بجعل المكروه آلة  
لغيره .

---

(١) آخر الورقة (٣٠٧/أ) من (أ) .

(٢) في (د) : والجنابة .

أن يجنى على احرام نفسه وهو في ذلك لا يصلح أن يكون آلة لغيره ولو جعل  
آلة يصير محل الجنابة احرام المكروه وفيه خلاف المكروه ويطلق الاكراه

مثل اكراه المحرم على قتل الصيد وهو اضافة المصدر الى المفعول  
ان ذلك اى القتل يقتصر على الفاعل في حق الاثم والجزاء وان امكن أن يجعل  
الهاشرف فيه آلة كما لو كان المكروه عليه شاة وهو استحسان .

وفي القياس لا شيء عليه ولا على الآمران كان حلالا اما الأمر فلأنه  
لو باشر قتل الصيد بيده لم يلزمه شيء فكذا اذا اكراه غيره عليه .

واما المأمور فلأنه صار آلة للمكروه بالالجباء التام فينعدم الفعل في جانبه  
كما في الاكراه على قتل المسلم .

وجه الاستحسان ان قتل الصيد منه جنابة على احرامه وهو بالجنابة  
على احرام نفسه لا يصلح ان يكون آلة لغيره لتبدل (١) محل الجنابة (٢)  
فيقتصر عليه ان لا يمكن للمكروه فيه (٣) ان يجنى على احرام (٤) الغير (٥)  
بنفسه فكذلك بالاكراه .

ولو جعل اى المكروه آلة للمكروه لتبدل محل الجنابة لأن محل الجنابة  
حقيقة احرام المكروه وان كان هو الصيد صورة فلو جعل آلة لصار محلها احرام  
المكروه لو كان محرما ويخرج الفعل عن كونه جنابة لو كان المكروه حلالا .

وفي خلاف المكروه اى في جعله آلة او في تبدل محل الجنابة

(١) آخر الورقة (١٤٨/أ) من (ج) .

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة في (ج) .

(٣) الكلمة زائدة في (د ، هـ) .

(٤) آخر الورقة (٢٩٨/ب) من (هـ) .

(٥) في (د) : غيره .

وعود الأمر الى المحل الأول .

مخالفة المكروه المكروه لانه لما اكرهه على ايقاع فعل في محل كان ايقاعه في محل آخر مخالفة له ضرورة .

وبطلان الاكراه لأن الفعل الواقع في ذلك المحل يكون فعلاً آخر خارجاً عن الاكراه واقعاً بطريق الطواعية حينئذ فبطل الاكراه لا محالة فإذا بطل الاكراه عاد الأمر الى المحل الأول وهو <sup>(١)</sup> احرام المكروه لأن سبب نقل الفعل الى المكروه بعد ما وجد من المكروه حقيقة / <sup>(٢)</sup> هو الاكراه فلما استلزم الفعل بطلان الاكراه بطل النقل ببطلانه <sup>(٣)</sup> أيضاً .

فيعود الأمر الى الجنابة الى المحل الأول وهو احرام / <sup>(٤)</sup> المكروه يعنى ينسب <sup>(٥)</sup> الفعل الى المباشر ليكون جنابة على احرامه ولما لزم من نقل الفعل العود الى المحل الأول قلنا باقتصار الفعل على المكروه ابتداءً قطعاً للسفافة واحترازاً عن الاشتغال بها لا فائدة فيه . وذكر في المبسوط: <sup>(٦)</sup> ولو كانا محرمين جميعاً فعلى كل واحد منهما كفارة .  
اما على المكروه فلما بهنا . <sup>(٧)</sup>

واما على المكروه فلانه لو باشر قتل الصيد بيده تلزمه الكفارة فكذا اذا باشر بالاكراه ولا حاجة في ايجاب الكفارة ههنا الى نسبة اصل الفعل الى

(١) في (هـ) : هو .

(٢) آخر الورقة (١٦٢/ب) من (٥) .

(٣) ، ، (٣٠٧/ب) من (أ) .

(٤) ، ، (٢٨٢/ب) من (ب) .

(٥) في (ج) : حسب .

(٦) نقله من المبسوط بتصريف . انظر المبسوط (١٥٣/٢٤ - ١٥٤) .

(٧) لأنه — أى المكروه في الجنابة على احرام نفسه لا يصلح آلة لغيره .

ولهذا قلنا : المكروه على القتل يأثم ، لأنه من حيث انه يوجب المأثم جنائمية على دين القاتل وهو لا يصلح في ذلك آلة لغيره ولو جعل آلة لتبدل محل

---

المكروه لأن هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة والاشارة وان لم يصر اصل الفعل منسوبا اليه فكذلك ههنا .

ولهذا لو توعده بالحبس وجب الجزاء عليه ايضا كما وجب على المباشر لأن تأثير الاكراه بالحبس اكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب الجزاء بهما فبالاكراه بالحبس أولى .

ولو كانا حلالين في الحرم وقد توعده بقتل كانت الكفارة على المكروه لان هذا الجزاء في حكم ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا تجب بالدلالة ولا تتعدد بتعدد الفاعلين وهذا لأن وجهه باعتباره حرمة المحل فيكون بمنزلة ضمان المال ومنزلة الكفارة في قتل الآدمي خطأ ولو توعده بحبس كانت الكفارة على القاتل (١) خاصة بمنزله ضمان المال (٢).

قوله : ولهذا اي ولأن محل الجناية اذا تبدل بالنسبة يقتصر الفعل على الفاعل قلنا أن المكروه على القتل يأثم اثم القتل وان كان القتل مما يصلح (٣) الفاعل فيه آلة لغيره لان القتل من حيث انه يوجب المأثم جنائمية على دين القاتل .

وهو أي القاتل لا يصلح / (٤) في ذلك اي في الاثم آلة لغيره لأن

---

(١) الكلمة ساقطة من (د) .

(٢) انظر المسوط (١٥٣/٢٤ - ١٥٤) .

(٣) في (د) : يصلح .

(٤) آخر الورقة (٢٩٩/أ) من (هـ) .

الجنائمه .

وكذلك قلنا في المكره على البيع والتسليم أن تسليمه يقتصر عليه لأن التسليم تصرف

الانسان في الجنائية على الدين لا يصلح ان يكون آلة لغيره ان لا يمكنه ان  
يكتسب الاثم على غيره ولو جعل الفاعل آلة اتبدل محل الجنائية لأنها حينئذ  
تكون واقعه على دين المكره وان <sup>(١)</sup> لم يأمره بذلك فيعود الامر الى المحل  
الاول / <sup>(٢)</sup> كما في السألة الاولى .

فصار المكره فاعلا في حق الحكم وهو وجوب القصاص والدية والكفارة  
وحرمان الارث بنسبة الفعل اليه يجعل المكره آلة له لعدم لزوم تبدل محل  
الجنائية وصار <sup>(٣)</sup> المكره فاعلا في حق الاثم لتعذر النسبة الى المكره بلزوم  
تبدل المحل .

وانما صار آثما لأنه اختار موت المقتول <sup>(٤)</sup> وحقق موته بما في وسعه  
وهو الجرح الصالح لزهوق الروح وأثر روح نفسه على من هو مثله في الحرمة  
وأطاع المخلوق في معصية الخالق لأنه تعالى نهى عن الاقدام عليه وقصد  
ذلك وحققه بالفعل والقصد عمل القلب وهو لم يصلح فيه آلة لغيره / <sup>(٥)</sup> ان  
لا يتصور ان يقصد الانسان بقلب غيره كما لا يتصور ان يتكلم بلسان غيره فلذلك  
بقي الاثم عليه . <sup>(٦)</sup>

قوله : وكذلك اي وكما قلنا ان القتل يقتصر على المباشر / <sup>(٧)</sup> في حق

(١) في ( د ، هـ ) : أنه .

(٢) آخر الورقة (١٤٩/ب) من (ج) .

(٣) في (د) : صار .

(٤) الكلمة مطسمة في (ج) .

(٥) آخر الورقة (٣٠٨/أ) من (أ) .

(٦) وعليه القصاص أيضا عند المالكية والشافعية في الارجح ، وزفر وابن حزم  
ورواية للحنابلة . انظر تفصيل المذاهب ص (١٥٦٦) .

(٧) آخر الورقة (٢٨٣/أ) من (ب) .

في بيع نفسه بالاتمام وهو في ذلك لا يصلح آله لغيره ولو جعل المكره آله لغيره  
لتبدل المحل وتبدل ذات الفعل لأنه حينئذ يصير غيباً محضاً

الاسم قلنا : أن المكره الى آخره .

( ١ ) اذا باع مكرها وسلم مكرها ملكه المشتري ملكا فاسدا حتى نفذ

اعتاقه وتدييره واستيلاؤه عندنا وقال زفر رحمه الله لا يملكه .

( ٢ ) ولو سلم طائعا ينفذ البيع ويقع به الطك بالاتفاق لأنه يصير اجازة للبيع

دلالة ( ٣ ) بخلاف ما اذا اكره على الهبة فوهب وسلم طائعا حيث لا يكون

اجازة لأن الاكراه على الهبة اكراه على التسليم .

( ١ ) في ( د ) : يفسد .

( ٢ ) بيع دلالة في النسخة ( د )

( ٣ ) اختلف الفقهاء في بيع المكره ، فذهب ابو حنيفة وصاحبه الى فساد

بيعه الا أن له حق اجازة العقد بعد زوال الاكراه كما له حق الفسخ

مطلقا ، فيسترد البيع الذي اكره على بيعه ولو تداولته الأيدي كان

تصرف المشتري به صيانة لصلحته ومحافظة على ارادته ورضاه ، وذهب

زفر الى بيعه موقوف على الاجازة بعد الاكراه ، والبيع الموقوف على

الاجازة لا يفيد الطك قبلها . وذهب مالك الى أن بيعه بعد الاكراه

يصح لكنه غير لازم فله الخيار في انضاء العقد وقسغه وهذا فسخ

الاكراه الحرام اما في الاكراه الحلال أو بحق مثل الاكراه على بيع

الدار لتوسعه المسجد أو الطريق العام أو على بيع سلعة لوفاء ما عليه

من ديون ونحو ذلك فالبيع صحيح لازم ، وذهب الشافعي وأحمد الى

أن بيعه غير صحيح . انظر نهاية المحتاج ( ٣٧٥ / ٢ - ٣٧٦ ) كشاف

القناع ( ١١٩ / ٣ ) مؤاخذ الجليل ( ٢٤٩ / ٤ ) حاشية الدسوقي ( ٣ /

٦ ) اللباب ( ١٠٨ / ٤ - ١٠٩ ) نتائج الافكار تكملة فتح القدير

( ٢٩٧ / ٢ ) ( ٢٣٣ / ٩ ) حاشية ابن عابدين ( ٥ / ٤ ) ( ١١٠ / ٥ )

وقد نسبناه الى المكره ونسبناه الى المكره من حيث هو غصب

وجه قوله انا حكمنا بانعقاد بيع المكره لأنه لا يصلح فيه آله لغيره  
فيمتقي مقصورا عليه فأما التسليم فأمر حسي يصلح ان يكون المكره فيه آله للمكره  
فينتقل اليه ولهذا وجب عليه الضمان الذي هو من احكام التسليم واذا انتقل  
اليه صار كأنه سلم بنفسه مال المكره الى المشتري فلا يقع به الطك .

والدليل على أن الطك لا يقع بهذا التسليم ان المشتري لو وهبه  
(١)  
او تصدق به أو باعه يفسخ عليه هذه التصرفات ولو وقع الطك بهذا التسليم  
لكان لا يفسخ عليه كما في البيع الفاسد . (٢)

ولنا ان هذا البيع منعقد بصفة الفساد فهو يجب الطك عند اتصال  
القبض به كسائر البيوع الفاسدة أما (٣) الانعقاد فمساعدة الخصم عليه  
ولهذا لو اجاز وسلم طائعا ينفذ .

وأما الفساد فلفوات شرطه وهو الرضا فان فوات الشرط يوجب الفساد  
في البيع كفوات شرط المساواة في / (٤) (٥) بدلى الربا يوجب الفساد دون البطلان  
والبيع الفاسد اذا اتصل به القبض يفيد الطك وقد وجد فان التسليم قد تحقق  
من البائع ولم ينتقل الى المكره بالاكراه لان التسليم من البائع يتم سبب الباطل .  
ولهذا كان له شبهه بائتداء العقد على ما عرف وقد اكرهه على التصرف في بيع نفسه  
بالاتمام وهو من هذا الوجه لا يصلح آله لأن المكره لا يقدر على تملك مال الغير  
واتمام تصرفه لجعل المكره آله له فيه .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

(٢) الكلمة ساقطة من (ج) .

(٣) في (هـ) : وأما .

(٤) آخر الورقة (٢٩٩/ب) من (هـ) .

(٥) في (ج ، د) : بدل .

ولو جعل المكره آله لتبدل المحل اى محل الفعل لأنه حينئذ (١)  
يصير تصرفا فى المخصوص وقد امر بالتصرف فى البيع .

ولتبدل ذات الفعل فانا لو اخرجنا هذا التسليم / (٢) من أن يكون  
متما للعقد جعلناه فيها محضا ابتداءً بنسبته الى المكره واذا لم يجز ان يتبدل  
محل الفعل بالاكره فكيف يجوز ان يتبدل ذاته واذا كان كذلك بقى / (٣)  
التسليم مقتصرا على البائع فيحصل الطك به للمشتري كما لو سلم طائعا .

وقد نسبناه أى الفعل الى المكره من حيث هو غصب / (٤) يعنى ان  
هذا التسليم مقيم للتصرف من وجه ومفوت يد المالك من وجه .

فجعلناه مقتصرا على البائع من حيث انه اتمام للعقد لانه لا يصلح آله  
لغيره ونسبناه الى المكره من حيث انه غصب لانه يصلح آله له فيه فيرجع  
بالضمان عليه .

فاما ان نجعله غصبا مضافا حتى لا ينفذ اعتاق المشتري او تسليمها  
محضا حتى لا يكون للبائع الرجوع على المكره بالضمان فلا .

ثم هو بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم / (٥) سلم وان شاء  
ضمن المشتري فاما الجواب عن قوله يفسخ التصرفات ههنا وفي البيع الفاسد

(١) حينئذ ساقطه من (ج) .

(٢) آخر الورقة (١٦٣/أ) من (د) .

(٣) ، ، (١٥٠/أ) من (ج) .

(٤) ، ، (٣٠٨/ب) من (أ) .

(٥) ، ، (٢٨٣/ب) من (ب) .



واذا ثبت أنه أمر حكى صرنا اليه استقام ذلك فيما يعقل ولا يحس .  
فقلنا ان المكروه على الاعناق بما فيه الجاء هو المتكلم ومعنى الاتلاف منه منقول

(١) (يفسخ) فهو أن القبض مع كون البيع فاسدا حصل بغير رضا البائع وفي  
 البيع الجائز لو حصل القبض قبل نقد الثمن بدون رضا البائع وتصرف المشتري  
 فيه تصرفا يحتمل (٢) الفسخ بفسخ ففي الفاسد أولى .

قوله : واذا ثبت انه اى انتقال الفعل من المكروه الى المكروه يعنى  
 نسبته اليه امر حكى صرنا اليه فى اتلاف النفس والمال لأجنبى (٣) استقام  
 ذلك (٤) الانتقال فيما يعقل ولا يحس أى فيما يعقل وجوده من المكروه  
 ولا يحس وجوده منه يعنى من شرط هذه النسبة ان يتصور ذلك الفعل  
 من المكروه ولكن لا يوجد منه اذا لولم يتصور وجوده منه لا يستقيم النسبة  
 اليه أصلا ولو تصور مع (٥) وجوده منه ووجد منه حسا كانت النسبة  
 حقيقية لا حكمية .

فقلنا : ان المكروه على الاعناق بما فيه الجاء هو المتكلم حتى يقتصر  
 الاعناق عليه ويكون الولاء له لان التكلم بما يوجب عتق هذا العبد لا يعقل  
 ولا يتصور من المكروه لانه ليس بمالك للعبد والاعناق من غير المالك لا يتصور  
 فلا يمكن ان ينسب اليه بأن يجعل المكروه آله له فيه ومعنى الاتلاف منه اى من  
 الاعناق منقول / (٦) (فيه) الى الذى اكرهه اى هذا الاعناق يتضمن

(١) الكلمة ساقطة من (د) .

(٢) فى (د) : لا يحتمل .

(٣) فى (ج، د) : لا يحس .

(٤) فى (ج) : ذكر .

(٥) الكلمة زائدة فى (ج، د) .

(٦) آخر الورقة (٣٠٠/١) من (هـ) .

(٧) الكلمة زائدة فى (ج) .

الى الذى أكرهه لأنه منفصل عنه فى الجملة متحمل للنقل بأصله

اتلاف ماله العبد معنى فينتقل ذلك الاتلاف المعنوى الى المكروه لانه (١)  
يتصور منه الاتلاف حسا فيمكن نسبته اليه بجعل المكروه آله له فيه ( لأنه ) أى  
الاتلاف منفصل عن الاعتاق فى الجملة لتحقيقه بالقتل بلا اعتاق محتمل للنقل  
الى المكروه بأصله لتصوره من المكروه ابتداء<sup>\*</sup> كما بينا فلذلك يرجع المكروه عسلى  
المكروه بقتل سبب موسرا كان المكروه او معسرا لان ضمان الاتلاف لا يختلف  
بالإسار والاعسار ويجوز أن يجب الضمان عليه ويثبت ( الولا<sup>\*</sup> ) (٢) لغيره  
كما فى الرجوع عن الشهادة على العتق فان الضمان على الشاهد والـولا<sup>\*</sup>  
للمشهود عليه بالعتق .

وهذا لأن الولا<sup>\*</sup> كالنسب ليس بمال متقوم فلا (٣)<sup>\*</sup> يمنع ثبوته للغير  
وجوب الضمان عليه ولا سعاية على العبد لأحد لأن العتق نفذ فيه من جهة  
ماله ولا حق لأحد (٤)

ولا يلزم عليه الجرم اذا قتل الصيد بالاكراه حيث لا يثبت له الرجوع  
على المكروه بالضمان ، لأنه ضمن ضمنا يقتضى به ولا يقضى به فلورجع بضمان  
يقضى به وقد عرف ( ان ) (٥) ضمان العدوان مقدرا بالمثل فلا يجوز ان يجب  
عليه زيادته على (٦) ما أتلف .

( ١ ) الكلمة زائدة فى (ج) .

( ٢ ) الكلمة مطسبة فى (ج) .

( ٣ ) فى ( ب ، د ) لا .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٣٠٩ / أ ) من ( أ ) .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٦ ) آخر الورقة ( ١٥٠ / ب ) من ( ج ) .

وهذا عندنا وقال الشافعي تصرفات المكروه قولاً تكون لغوا إذا كان الأكراه  
بغير حق لأن صحة القول بالقصد والاختيار ليكون ترجمة عما في الضمير

قوله : وهذا عندنا أي ما ذكرنا من تفصيل أحكام الأكراه مذهبنا .  
فأما الأصل فيه عند الشافعي رحمه الله فهو أن الأكراه إن كان بغير  
حق يوجب بطلان تصرفاته القولية جميعاً <sup>(١)</sup> مثل الطلاق والعتاق والبيع  
ونحوها ، لأن صحة القول بالقصد والاختيار ليكون القول باعتبار القصد ترجمة  
عما في الضمير / <sup>(٢)</sup> ودليلاً عليه والأكراه يفسد <sup>(٣)</sup> الاختيار والقصد <sup>(٤)</sup> .  
فيبطل القول به لعدم القصد .

ألا ترى أن الكلام لا يصح من النائم لعدم الاختيار ولا من المجنون  
والصبي لعدم القصد الصحيح فعرفنا أن صحة الكلام باعتبار كونه ترجمة عما في

(١) قال الشافعي في الأم (٢٣٦/٣) : " سقط عنه حكم ما أكره عليه  
من قول .

قال النووي في المجموع (١٤٦/٩) : قال أصحابنا التصرفات القولية  
التي يكره عليها بغير حق باطلة سواء الردة والبيع والاجارة والنكاح  
والخلع والطلاق والعتاق وغيرها .

وأما ما أكره عليه بحق فهو صحيح . انظر تخريج الفروع للزنجاني ص  
(٢٨٦) والاشباه والنظائر للسيوطي (ص ٢٠٤) .  
وراجع اختلاف الفقهاء في تصرفات المكروه القولية ص ( )

(٢) آخر الورقة (٢٨٤/أ) من (ب) .

(٣) في (هـ) : يفسد .

(٤) الجمهور يجعلون الاختيار والرضا متلازمان فلا اختيار بدون رضا  
ولا رضا بدون اختيار بينما الحنفية يفرقون بينهما .

ليكون ترجمة عما في الضمير فيبطل عند عدمه .

القلب والاكراه دليل على ان المكروه متكلم لدفع الشر لا لبيان ما هو مراد قلبه  
فصار في الافساد فوق الذي لا قصد له ولم يرد شيئا آخر فكان كلامه بمنزلة  
الاقرار فان الاكراه لما دل على ان المقر لم يرد اظهار امر قد سبق بل قصد  
دفع الشر عن نفسه كان اقراره كاقرار المجنون فكذلك سائر كلامه لان الاكراه  
دال على عدم قصد القلب الذي تنبئ صحة الكلام عليه .

وان كان بحق يصح تصرفاته حتى لو اكره الحربي على الاسلام يصح  
اسلامه لأنه اكره بحق .

بخلاف الذي اذا اكره على الاسلام حيث لا يصح لأنه اكره  
باطل . (١)

وكذا لو اكره القاضى المدينون على بيع ماله صح (٢) / لأنه اكره  
بحق .

والمعنى فيه ان الاكراه اذا كان بحق فقد أمرنا الشرع باكراهه على  
ذلك التصرف فيكون ذلك من الشرع طلبا للتصرف (٤) وما كان مطلوبا  
شرعا يكون محكوما بصحته لان الشرع لا يأمر بشئ غير صحيح .

فاما اذا كان الاكراه باطلا فهو محظور وذلك التصرف منه شرعا فلا  
يثبت ولا يصح . (٥)

(١) قال النووي : لا يصح اكره الذي على الاصح .  
قال النووي : الاسلام فيصح اسلام الحربي المكروه ولا يصح اسلام الذي  
على الاصح . المجموع (١٤٦/٩ - ١٤٧) .  
وفي الحديث لأننا أمرنا ان نتركهم وما يدبرون .

(٢) انظر مغنى المحتاج (٨/٢) .  
(٣) آخر الورقة (١٦٣/ب) من (د) .  
(٤) ، ، (٣٠٠/ب) ، (هـ) .  
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (د) .

والاكراه بالحبس مثل الاكراه بالقتل عنده

وانا وقع الاكراه على الفعل فاذا تم الاكراه بطل حكم الفعل عن الفاعل وتسامه  
بأن يجعل عذرا يبيح له الفعل

والاكراه بالحبس أى الحبس الدائم مثل الاكراه بالقتل عنه فى ابطال  
القول والفعل عن المكروه أصلا لأن الاكراه بالحبس بعدم الرضا وبطلان القول  
والفعل عن المكروه فى الاكراه بالقتل ليحقق <sup>(١)</sup> عصمة حقوق المكروه عليه  
(كيلا) <sup>(٢)</sup> يفوت حقوقه بدون اختياره وتحقيق العصمة ههنا فى دفع  
الضرر عن المكروه عند عدم الرضا بزوال حقه فوجب الحاق الاكراه بالحبس  
بالاكراه بالقتل دفعا للضرر .

وانا وقع الاكراه على الفعل بطل أى سقط حكم الفعل عن الفاعل اصلا  
اذا تم / <sup>(٣)</sup> الاكراه سواء أمكن نسبه الفعل الى المكروه او لم يمكن وتسامه  
بأن يجعل عذرا يبيح الفعل شرعا كالاكراه بالقتل <sup>(٤)</sup> أو الحبس الدائم  
على ائلاف مال الغير او شرب الخمر او الافطار فى نهار رمضان او اجراء كلمة  
الكفر فانه يبيح الفعل عنده ولكن لا يجب كلمة الردة بالاكراه ويجب غيرها  
ولا يباح القتل والزنا بالاكراه كذا فى ملخصهم .

وانما جعل <sup>(٥)</sup> الاباحة دليلا على تمام الاكراه لأنها تدل على تمام  
العذر فى حق الله تعالى كما فى حق المضطر فاذا ثبتت <sup>(٦)</sup> الاباحة فى  
حال الاكراه عرف ان الاضطرار قد تحقق فكان تاما .

(١) فى (ب) : ليحقق .

(٢) فى النسخة (ج) : كلا .

(٣) آخر الورقة (٣٠٩/ب) من (أ) .

(٤) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٥) فى (د) (هـ) : جعلت .

(٦) الكلمة ساقطة من (ب) .

فإن أمكن أن ينسب إلى المكروه نسب إليه ولا يبطل أصلاً وقد ذكرنا نحن أن  
الأكراه لا يعدم الاختيار لكنه ينتهي به الرضا أو يفسد به الاختيار إلى آخر  
ما قررناه .

ثم إن يمكن أن ينسب الفعل إلى المكروه نسب إليه ولا يبطل أصلاً  
فإذا أكره على اتلاف مال الغير يجب الضمان على المكروه ، لأن الفاعل  
يصلح آلة له في الاتلاف فينسب الفعل إليه فيجب الضمان عليه .

ولو أكره المحرم على قتل الصيد أو / <sup>(١)</sup> الحلال على قتل صيد  
الحرم أو الصائم على / <sup>(٢)</sup> الإفطار لا شيء على الفاعل من جزاء الصيد ولكنه  
يجب على المكروه لأن المكروه يحتمل أن يكون آلة له فينسب الفعل إليه إذا  
تم الأكراه وقد تم لأن الذي باشر بهج له الإقدام عليه ولا يفسد الصوم في  
صورة الإفطار <sup>(٣)</sup> لأن الحظر يزول بالأكراه فالتحقق الإفطار باهتلاع الهزاق  
والاكل ناسياً .

ولو أكره على الزنا يجب الحد على الفاعل لأنه لما <sup>(٤)</sup> لم يحل  
به الفعل .

ولو أكره على القتل يجب القصاص على المكروه لأنه لما لم

(١) آخر الورقة (١٥١/أ) من (ج) .

(٢) ، ، (٢٨٤/ب) من (ب) .

(٣) اختلف الفقهاء في صحة صوم المكروه ، فذهب الشافعية والحنابلة وزفر

من الحنفية إلى صحة صومه ولا أثر للأكراه فيه .

وزذهب الحنفية والمالكية وابن حزم <sup>عليه السلام</sup> أن عليه القضاء . انظر: بدائع

الصنائع (٩١/٢) الهداية مع فتح القدير (٢/٦٢-٦٣) منهاج النووي

مع مغنى المحتاج (٤٣٠/١) المغنى (٣/١٤٤-١١٥) نيل الأوطار

(٢١٨-٢١٩) وللشافعية قولان في وجوب الحد على الزاني المكروه

قول بالوجوب والقول الثاني وهو المذهب عدم وجوب الحد قال في المذهب:

(٢٦٧/٢) "وهل يجب على الرجل إذا أكره على الزنا فيه وجهان أحدهما: وهو

المذهب أنه لا يجب عليه لما ذكرنا في المرأة والثاني أنه يجب لأن الرطة لا يكون

الابالانتشار الحادث عن الشهوة والاختيار" انظر آراء الفقهاء في المسألة ص (١٥٨)

(٤) الكلمة زائدة في (د، هـ) .

يحل به <sup>(١)</sup> . الفعل لم يتم الاكراه فلا يمكن ان يجعل المباشر آلة .

ولهذا ياثم بالاتفاق ولو صار آلة لما أثم ويجب على المكره أيضا بالتسبب <sup>(٢)</sup> لأن التسبب <sup>(٣)</sup> اذا تعين للقتل صار بمنزلة المباشرة <sup>(٤)</sup> عنده .

وقد ذكرنا نحن ان الاكراه لا يعدم الفعل لانه لا يعدم الاختيار لكن ينتفى به الرضا معنى سواء كان طعنا او لم يكن او يفسد به الاختيار معنى <sup>(٥)</sup> اذا كان طعنا .

ولما لم يوجب الاكراه الا فوات الرضا أو فساد الاختيار ولم يوجب اعدام الاختيار لا يكون له اثر في اهدار التصرف قولا ولا فعلا ، فوجب ترتيب الاحكام على فوات الرضا وفساد <sup>(٦)</sup> الاختيار / <sup>(٧)</sup> لا على عديم الاختيار كما مرّ في هذه . والله أعلم .

(١) في (ب) : له .

(٢) (٣) بالتسبب في (د ، هـ) .

(٤) عند الشافعية القصاص يجب على القاتل المكره مطلقا أما بالنسبة للمكره ( بكسر الراء ) فقولان : قول بأنه يعذر والقول الأصح عندهم أنه يعذر .

راجع آراء الفقهاء في المسألة ص ( ١٠٣٥ )

(٥) الكلمة ساقطة من (هـ) .

(٦) في (ب) : وفساد .

(٧) آخر الورقة ( ٣٠١ / أ ) من (هـ) .

باب فنى  
حروف المعانى

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله : إنما آخر الشيخ رحمه الله هذا الباب الى آخر الكتاب لأنه من قسم النحولا من الفقه الصرف الا انه لما تعلق به بعض أحكام الشرع أورده فى هذا الكتاب تنسيما للفائدة واليه أشار فى اعتذاره بقوله فشطرن من مسائل الفقه مبنى عليها .

والشطر النصف الا انه يستعمل<sup>(١)</sup> فى /<sup>(٢)</sup> البعض توسعا فى الكلام واستكشارا للتقليل كما قال عليه الصلاة والسلام فى الفرائض " تعلموا الفرائض فانها نصوص العلم"<sup>(٣)</sup> وأعلم أن لفظة<sup>(٤)</sup> الحروف كما تطلق على الحروف التسعة والعشرين التى هى أصل تراكيب الكلام وتطلق على ما يوصل معانى الأفعال الى الاسماء وعلى ما يدل بنفسه على معنى فى غيره كما فسر فى علم النحو بأن الحرف ما دل على معنى فى غيره ويسمى الأول حروف التهجى أى التعداد من هجا الحروف اذا عدها والثانى حروف المعانى لما ذكرنا من إيصالها<sup>(٥)</sup> معانى الأفعال الى الاسماء أو لدلالاتها على معنى فان الباء فى قولك مرتت يزيد حرف معنى لدلالاتها على الاتصال بخلافها فى بكر وبشر فانها لا تدل على معنى وكذا الهمزة فى ازهد حرف معنى بخلافها فى أحمد .

ثم اطلاق لفظ الحروف على المذكور فى الكتاب بطريق التغليب لأن بعض ما ذكره فى هذا الباب اسما مثل كل ومن واذا لكن لما كان أكثره حروفا سمى /<sup>(٦)</sup> الجميع بهذا الاسم .

( ١ ) فى ( د ) : مستعمل ( ٢ ) آخر الورقة ( أ / ) من ( أ ) .  
( ٣ ) أخرجه الدارقطني : ( ٦٢ / ٤ ) من حديث أبي هريرة والترمذي برقم ( ٢٠٩٢ ) فى الفرائض باب ما جاء فى تعليم الفرائض وأخرجه البخارى معلقا ( ١٢ / ٤ ) فى الفرائض فى باب تعليم الفرائض من قول عقبة بن عامر بلفظ :  
" تعلموا الفرائض قبل الظانين " .

( ٤ ) فى ( ج ، د ) : لفظ . ( ٥ ) الكلمة ساقطه من ( د ) .  
( ٦ ) فى ( د ) : اتصالها . ( ٧ ) آخر الورقة ( أ / ١٦٤ ) من ( د ) .



فشطّر من مسائل الفقه مبنى عليها  
وأكثرها وقوعا حروف العطف والأصل فيه الواو وهي لمطلق الجمع عندنا من عرض  
لمقارنة ولا ترتيب وعليه عامة أهل الفقه وأئمة الفتوى .

قوله : وأكثرها وقوعا حروف العطف .

العطف في اللغة الشئ والرد يقال : عطف العود إذ ثناه ورده إلى الآخر  
فالعطف في الكلام أن ترد أحد المفردين إلى الآخر فيها حكمت عليه أو أحدى  
الجمليتين <sup>(١)</sup> إلى الأخرى في الحصول وفائدته الاختصار وإثبات المشاركة  
والأصل فيه أى في العطف الواو لأن العطف لإثبات المشاركة ودلالة الواو على  
مجرد الاشتراك وسائر الحروف تدل على معنى زائد على الاشتراك فإن الفاء  
توجب الترتيب معه وثم توجب التراخي معه فكانت الواو التحضه لإفادة الاشتراك  
أولى بالأصالة لأنها بمنزلة المطلق وسائر الحروف بمنزلة المقيد . والمطلق مقدم  
على المقيد

قوله : وهي لمطلق الجمع عندنا من غير تعرض لمقارنته كما زعمه بعض أصحابنا على  
قول أبي يوسف ومحمد .

ولا ترتيب كما زعموا على أصل أبي حنيفة في مسألة الواوات كما سيأتى وكما زعمه  
بعض أصحاب الشافعي رحمه الله بمعنى أنها تدل في عطف المفرد على المفرد <sup>(٢)</sup> على  
اشتراك المعطوف <sup>(٣)</sup> والمعطوف عليه في الحكم فقط من غير أن تدل على كونها معا  
بالزمان أو على تقدم أحدهما على <sup>(٤)</sup> الآخر وفي عطف الجملة على اشتراكها <sup>(٥)</sup> في  
الثبوت

هذا هو مذهب جماهير العلماء من أهل اللغة وأئمة الفتوى أهل الشرع .  
والفتى الشاب القوى الحدث واشتقاق الفتوى منه لأنها جواب في حادثه أو أحداث

( ١ ) آخر الورقة ( ٢٨٥ / ٢ ) من ( ب ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( ج د ) .

( ٣ ) في ( د ) : العطف . ( ٤ ) آخر الورقة ( ٣٠١ / ب ) من ( هـ ) .

( ٥ ) في ( د هـ ) : اشتراكهما .

حكم أو تقوية لبيان مشكل كذا في المغرب<sup>(١)</sup> وقال بعض أصحاب الشافعي هــ  
للترتيب ونقل ذلك عن الشافعي رحمه الله أيضا، ولهذا أوجب الترتيب حيث  
يستحيل ( في الوضوء عملا بقضية الواو

ويروى<sup>(٢)</sup> عن الفراء<sup>(٣)</sup> : أنها للترتيب حيث ) يستحيل الجمع اما في المفسر  
فكقولك زيد راكع وساجد واما في الجملة فكقوله تعالى ( اركعوا واسجدوا )<sup>(٤)</sup>

تمسك من اثبت الترتيب بما روى ان الصحابة رضى الله عنه لما سألوا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن السعي بين الصفا والمروة بايهما نبدأ وقد نزل قولـه  
تعالى : ( ان الصفا والمروة من شعائر الله )<sup>(٥)</sup> قال : " ابدأوا بما بدأ الله به "<sup>(٦)</sup>  
ففيه دليل على انها للترتيب من وجوه :

أحدها ان النبي عليه الصلاة والسلام فهم وجوب الترتيب حتى قال : " ابدأوا  
بكذا وانه عليه السلام كان اعلم باللسان وافصح العرب والعجم والثاني انه عليه

( ١ ) آخر الورق ( ٣١٠ / ب ) من ( أ ) وانظر المغرب : ( ١٢٢ / ٢ ) .

( ٢ ) في ( هـ ) : ويروى .

( ٣ ) هو : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الاسلمى الديلمى المعروف بالفراء  
أبو زكريا ، اديب نحوى لغوى ، مشارك في الفقه والطب ، صاحب الكشاش ، وأدب  
ابن المأمون . قال ابن خلكان : " كان ابرع الكوفيين واعلمهم بالنحو واللغة  
وفنون الأدب " من كتبه معاني القرآن ، الحدود في النحو المصادر في القرآن  
توفي ٢٠٧ . أنظر :

أخبار النحويين البصريين ( ص / ٥١ ) ، وفیات الأعيان ( ١٧٦ / ٦ ) بغية  
الوفاة ( ٣٢٣ / ٢ ) تذكرة الحفاظ ( ٣٣٨ / ١ ) طبقات المفسرين للدواوى  
( ٣٦٦ / ٢ ) مفتاح السعادة ( ١٤٤ / ١ ) نزهة الالباب ( ص / ١٢٦ ) . البداية

والنهاية ( ٢٦١ / ١٠ ) .

( ٤ ) سورة الحج آية ( ٧٧ ) .

( ٥ ) سورة البقرة آية ( ١٥٨ ) .

( ٦ ) أخرجه الدارقطنى ( ٢٥٤ / ٢ ) من حديث جابر .

.....

---

الصلاة والسلام نص على الترتيب عند اشتباهها عليهم أنها<sup>(١)</sup> للجمع أو للترتيب  
 فثبت بنصه عليه الصلاة والسلام أنها للترتيب والثالث أنها لو كانت للجمع المطلق  
 لما احتاجوا الى السؤال لأنهم كانوا أهل اللسان ولا يتعارض<sup>(٢)</sup> بأنها<sup>(٣)</sup> لـ  
 كانت للترتيب لما احتاجوا الى السؤال أيضا<sup>(٤)</sup> لأنهم يقولون يجوز أن يكون سؤالهم  
 لتجويزهم إياها مستعلة<sup>(٥)</sup> في الجمع المطلق تجوزا بناء على الغالب

وتمسكت العامة بقوله تعالى في سورة البقرة ( وادخلوا الباب سجدا وقولوا  
 حطه نغفر لكم )<sup>(٦)</sup> وقوله عز وجل في سورة الأعراف ( وقولوا حطه وأدخلوا الباب  
 سجدا )<sup>(٧)</sup> والقصة واحدة آتوا وأمورا وزمانا<sup>(٨)</sup> ثبت ذلك بنقل ائمة التفسير فلو  
 كانت الواو للترتيب لتناقضا لدلالة الأول على تقدم الدخول على القول ودلالة  
 الثاني على عكسه وكلامه تعالى عن ذلك منزه

وبأن لو أفاد الترتيب لكان قوله<sup>(٩)</sup> رأيت زيدا وعمرا قبله متناقضا ولكان قوله  
 رأيت زيدا وعمرا بعده تكرارا والأول باطل والثنى خلاف الأصل

---

( ١ ) في ( د ) : لأنها .

( ٢ ) في ( ج، د ) : يعارض .

( ٣ ) في ( ب ) : لأنها .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٦ ) سورة البقرة آية ( ٥٨ ) .

( ٧ ) سورة الأعراف آية ( ١٦١ )

( ٨ ) آخر الورقة ( ٢٨٥ / ب ) من ( ب ) .

( ٩ ) آخر الورقة ( ١٥٢ / أ ) من ( ج ) .

قال الامام عبد القاهر<sup>(١)</sup> : وما يدل على أن الواو لأصل له في التوهيب انهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم اشترك زيد وعمرو واختصم بكر وخالد وذلك أن الاشتراك والاختصاص يقتضى فاعلين فلو قلت في قولك اشترك زيد وعمرو ان زيدا قبل عمرو في الرتبة كان بمنزلة ان يقول اشترك زيد وسكت لأن أحدهما اذا تقدم على صاحبه لم يكن مساويا له ومجمعا معه كما انك اذا قلت جاءني زيد قبل عمرو لم يكن لزيد اجتماع مع عمرو في المعنى فمن ادعى ان الواو للترتيب لزمه ان يقول اشترك زيد واختصم بكر وسكت

ولهذا : لا يصح بالفاء وثم لانك لو قلت اختصم زيد فعمرو كان بمنزلة قولك جاءني زيد فعمرو في جعلك<sup>(٣)</sup> الاختصاص<sup>(٤)</sup> مما يسند<sup>(٥)</sup> الى فاعل<sup>(٦)</sup> واحد حتى كأنك قلت اختصم زيد وسكت لما ذكرنا ان الترتيب يزيل الاجتماع.

يوضح ما ذكرنا : انه لو قال لامرأته ان دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال فلو<sup>(٧)</sup> كان موجبها الترتيب لتعلق الطلاق بالشرط كما في قوله ان دخلت الدار فانت طالق .

وكذا لو قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب الباء يفهم منه المنع عن الجمع بينهما ولو استعملت الفاء مكان<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن ، ابو بكر الجرجاني الفقيه النحوي الشافعي الامام المشهور كان من كبار ائمة العربية والبيان من مؤلفاته اعجاز القرآن ، المقتصد في شرح الايضاح ، الحمل توفي ( سنة ٤٧١ هـ )  
 بغية الوعاة ( ١٠٦ / ٢ ) انباء الرواة ( ١٨٨ / ٢ ) طبقات الشافعية الكبرى ( ١٤٩ / ٥ ) طبقات المفسرين للدودي ( ٣٣٠ / ١ ) شذرات الذهب ( ٣٤٠ / ٣ ) .  
 ( ٢ ) في ( ب ) : متعاً . ( ٣ ) في ( ج ) : قولك .  
 ( ٤ ) آخر الورقة ( ٥ ) في ( ج ) و ( د ) : يستند .  
 ( ٦ ) آخر الورقة ( ١١ / ٣ ) من ( أ ) .  
 ( ٧ ) في ( د ، هـ ) : ولو . ( ٨ ) في ( د ، هـ ) : مكانه .

وانما يثبت الترتيب في قوله ان نكحتها فهي طالق وطالق وطالق حتى لا يقع به الا واحدة  
في قول أبي حنيفة خلافا لصاحبيه ضرورة أن الثانية تعلقت بالشرط

لتبدل المعنى وصار <sup>(١)</sup> كأنه قال لا تأكل السمك فانك ان أكلته احتجت الى شرب اللبن  
ولا مناسبة بين المعنيين فثبت أنها لا تدل على الترتيب .

وكذا لا تدل على المقارنة أيضا لأنها استعملت في موضع يستحيل المقارنة وهو قوله  
سيان عندى فيما لك وقعودك وقيام واحد <sup>(٢)</sup> / وقعوده معا يستحيل وجودهما فدل أنها  
لا تتعرض للقرآن أيضا وكانت لمطلق الجمع .

قوله وانما ثبت <sup>(٣)</sup> الترتيب جرابها يقال لو لم تكن الواو للترتيب وكانت لمطلق  
الجمع ضد أبي حنيفة لكان ينبغي أن يقع الطلقات الثلاث عند وجود الشرط في قوله  
لأجنبية ان نكحتها فهي ( طالق وطالق وطالق ) كما لو قال لها ان تزوجتها <sup>(٤)</sup> فهي  
طالق ثلاثا ولو لم تكن للمقارنة عند هذا لما وقع الثلاث في هذه المسألة بل يقع الأول وتلغو  
ما بعده لعدم المحل كما لو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق وطالق .

فقال لم يثبت الترتيب في هذه المسألة عند أبي حنيفة رحمه الله بموجب الواو وانما  
ثبت <sup>(٥)</sup> بناء على ان الطلاق الثاني يتعلق <sup>(٦)</sup> بالشرط بواسطة الأول لا بنفسه <sup>(٧)</sup> / وذلك  
لأن قوله ان نكحتها فهي طالق جملة تامة مستغنية عما بعده فلم تتوقف عليه لأن توقف  
صدر الكلام على ما بعده عند وجود المغير ولم يوجد فتعلق <sup>(٨)</sup> هذا الطلاق بالشرط بسنن  
واسطة وقوله وطالق جملة ناقصة في توقف <sup>(٩)</sup> على الأولى لا محالة لافتقارها اليها اذ الناقصة

( ١ ) في ( ج ، د ، هـ ) : فصار .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٦٤ / ب ) من ( د ) .

( ٣ ) في ( ب ، ج ، د ، هـ ) : يثبت .

( ٤ ) ما بين المعقوفين ساقط من ( ب ) .

( ٥ ) في ( ب ) : يثبت .

( ٦ ) في ( ج ) : يتعلق .

( ٧ ) آخر الورقة ( ٢٨٦ / أ ) من ( ب ) . ( ٨ ) في ( ج ، د ) : فيتعلق .

( ٩ ) في ( هـ ) : فتوقف .

بواسطة الأولى لا مقضى السواو .

مفتقرة الى الكاملة فى افادة المعنى لأنه لولا العطف لما أفادت الناقصة شيئا فاذا احتيج الى الطلاق الأول لصحة تعلق<sup>(١)</sup> / الثانى بالشرط صار الأول واسطة بينه وبين الشرط فتعلق الثانى بعد تعلق الأول والتعليق<sup>(٢)</sup> بالشرط منفصلا عنه صحيح كما لو نص على كلفة ثم أو بعد بأن قال ان دخلت الدار فأنت طالق/ ثم طالق أو قال/ بعده وطالق بعده وطالق وكان الأول متعلقا بالشرط بلا واسطة والثانى بواسطة والثالث بواسطتين واذا تعلقن بهذا الترتيب ينزلن كذلك لأن الجزاء ينزل على الوجه الذى تعلق كالجواهر اذا نظمت فى سلك ومقد رأسه ينزل ضد الانحلال على الترتيب الذى نظمت به فلذلك يقع الأول ويبطل ما بعده لعدم المحل<sup>(٣)</sup> / فثبت أن الترتيب ثبت بهذا الطريق لا موجبا للواو فلو تغير موجب هذا الكلام وبطلت الوسطة انما تبطل بقضية الواو ، والواو لا توجب القران كما لا توجب الترتيب .

وهذا بخلاف ما اذا أخر الشرط حيث يقع ( الثلاث لأن الأول توقف على ذكر الشرط لكونه مغيرا كالثانى والثالث فتعلقن معا فيقمن كذلك .

ولم تثبت المقارنة ضد هما بقضية الواو أيضا ولكن هذا انما يثبت<sup>(٤)</sup> بناء على ان موجب العطف الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فعطف الناقصة على الكاملة يوجب امسادة ما فى الكاملة لتفسير كاملة والجملة الأولى تامة لوجود الشرط والجزاء .

وقوله : وطالق جملة ناقصة لأنه جزاء بغير شرط فيصير ما يتم به الأولى وهو الشرط

شرطا للثانية لتصير كاملة ولهذا تعلقت الثانية والثالثة بالشرط ولما ساوت الثانية

( ١ ) آخر الورقة ( ١٥٢ / ب ) من ( ج ) .

( ٢ ) فى ( ب ) : التعلق .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٣٠٢ / ب ) من ( أ ) .

( ٤ ) فى ( د ) : ثبت .

والثالثة الأولى فى التعليق بالشرط وليس بين الاجزىة ما يوجب صفة الترتيب ان الواو لا يوجب ذلك وتعلقت غير موصوفة بالترتيب د فعت كذا لك كما لو كرر الشرط بأن قال ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك فانت طالق ان تزوجتك فانت طالق فالحاصل أن الطلقات تعلقت بالشرط بلا واسطة عند هما فينزلن جملة وعنده تعلق الثانى والثالث بواسطه وواسطتين فينزلن ( على الترتيب قال القاضى الامام أبو زيد رحمه الله فى الاسرار <sup>(١)</sup> هذه المسأله مشككة فانا متس اعتبرنا الطلاق المتعلق بمحسوس علق بحبل واحد اوجب <sup>(٢)</sup> التعليق بشرط واحد على التعاقب صفة ترتيب للمتعلق فى نفسه كما قال ابو حنيفه رحمه الله .

ولكن الشبهة فى المسألة من وجهين :  
أحدهما أن الترتيب انما ثبت تكلماً به <sup>(٣)</sup> فكان التعاقب فى أزمنة التعليق ونحسن نسلم التعاقب فى أزمنة تعلق الأجزىة بالشرط تكلماً بها ولكنه لا يوجب تعاقب الوقوع حين الشرط كما لو كرر الشرط وانما للترتيب فى الوقوع لفظ يوجب تفريق أزمنة <sup>(٤)</sup> الوقوع كهم أو ترتيب الواقع ان تعلقن به جملة كما ان الموجب لو قال لها ان دخلت السدار فانت طالق ثلاثا واحدة بعد واحدة

والثانى : ان المتعلق ليس بطلاق للحال بل هو كلام له عرضية أن يصير طلاقاً عند وجود الشرط فاذا لم يكن طلاقاً للحال لا يقبل وصف الترتيب فى الحال ، لأن الوصف لا يسبق الموصوف فكانت العبارة لحالة الوقوع فان وجد ما يوجب تفريق أزمنة الوقوع ككلمة <sup>(٥)</sup> ثم أو ما يبنى وصفا له بعد الوقوع ككلمة <sup>(٦)</sup> بعد يثبت الترتيب <sup>(٧)</sup> ويصير بكلمة ثم أو ببعد

( ١ ) انظر الأسرار .

( ٢ ) آخر الورقة ( ب / ٢٨٦ ) من ( ب ) . ( ٣ ) فى ( د ) : تكلم .

( ٤ ) فى ( أ ) : ان منه .

( ٥ ) آخر الورقة ( أ / ١٥٣ ) من ( ج ) .

( ٦ ) فى ( د ) : لكلمة .

( ٧ ) آخر الورقة ( أ / ٣١٢ ) من ( أ ) .

وفى قول المولى اعتقت هذه وهذه وقد زوجها الفضولى من رجل انما بطل  
نكاح الثانية لأن صدر الكلام لا يتوقف على آخره اذا لم يكن فى آخره ما يغير أوله  
وعق الأولى يبطل محلية الوقف فبطل الثانى قبل التكلم بعقها بخلاف ما اذا زوجها  
الفضولى أختين فى عقدتين فقال أجزت هذه وهذه حيث يبطل جميعا لأن صدر  
الكلام وضع لجواز النكاح واذا اتصل به آخره سلب عنه الجواز فصار آخره فى حق أوله  
بمنزلة الشرط والاستثناء .

ذلك الجزاء الذى يصير طلاقا فى الثانى <sup>(١)</sup> أنه يصير طلاقا بهذا الوصف فأما الواو  
فلا توجب ذلك

وكذا أزمه التعليق لا تكون وصفا لما يقع زمان الشرط فيلغو اعتبار تفرقهما <sup>(٢)</sup>  
واجتماعها فى حق الواقع والله أعلم .

قوله : وفى قوله اعتقت هذه وهذه جواب عن نفس آخر يرد على هذا الأصل .  
وهو ان رجلا لو زوج <sup>(٣)</sup> أمتين لرجل برضاها من رجل فى عقد أو عقدتين  
بغير اذن مولاها كان النكاح موقوفا على اجازته

فان اعتقهما المولى بلفظ واحد بأن قال اعتقتهما لا يبطل نكاح واحدة منهما  
لأن الجمع لم يتحقق بين الحرية والأمة فى حال العقد ولا فى حال الاجاره ولزم  
العقد ،

ولو اعتقهما فى كلمتين منفصلتين بأن قال أعتقت هذه ثم قال بعد زمان للأخرى  
مثل ذلك بطل نكاح الثانية لما سنبينه .

ولو اعتقهما بكلام متصل بأن قال اعتقت هذه وهذه بطل نكاح الثانية ( فلو ) <sup>(٤)</sup> لسم  
بوجب الواو الترتيب لما بطل نكاحها كما لو اعتقهما معا .

ولو زوجها الفضولى أختين فى عقد واحدة بطل النكاح ولا ينفذ بوجه ولو زوجها فى  
عقدتين فأجازهما معا بأن قال أجزتهما بطلا جميعا وان أجازهما بكلامين منفصلين  
بطل الثانى

وان أجازهما بكلامين متصلين بأن قال أجزت هذه وهذه بطلا كما لو قال أجزتهما  
فهذه المسئلة تدل على أن الواو للمقارنة

( ١ ) فى ( د ) : الباقي . ( ٢ ) آخر الورقة ( ٣٠٣ / ٢ ) من ( هـ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٦٥ / ١ ) من ( د ) . ( ٤ ) فى ( جـ ) : ولو .



فأشار الشيخ رحمه الله الى الجواب والى الفرق بين المسئلتين فقال لم يبطل  
نكاح الثانية في مسألة الأمتين بمقتضى الواو وانما يبطل<sup>(١)</sup> بناء<sup>(٢)</sup> على أصل آخر وهو  
أن الجمل اذا عطف بعضها على بعض ولم يكن في آخر الكلام ما يغير أوله لا يتوقف  
أول<sup>(٣)</sup> الكلام على آخره على ما عرف

وفي قوله : اعتقت هذه وهذه لا يغير آخر الكلام أوله لأن عتق الثانية (لو)<sup>(٤)</sup>  
ثبت وصح نكاحها لا يغير نكاح الأولى بوجه فتعتق الأولى قبل التكلم بعتق الثانية  
فلا تنقضي الثانية محلاً للنكاح الموقوف لأن الأمة لا تنقضي محلاً للنكاح في مقابلة الحرية  
حال توقف نكاح الأمة فانه لو تزوج أمة نكاحاً موقوفاً ثم تزوج حرية يبطل نكاح الأمة  
أصلاً وذلك لأن حال التوقف حال انضمام الأمة الى الحرية والنكاح الموقوف معتبر  
بابتداء<sup>(٥)</sup> النكاح لأنه غير ( لازم ) فكان في حق من يلزمه حكمه بمنزلة غير المنعقد  
والأمة ليست بحل لا بتداء<sup>(٦)</sup> النكاح منضمّة الى الحرية فلماذا يبطل نكاح الثانية بعد  
ما عتقت الأولى قبل الفراغ عن التكلم بعتقها ثم لم يصح التدارك بعد ( باعتبارها )<sup>(٧)</sup>  
لفوات المحل في حق التوقف قبله

بخلاف مسألة الأختين لأن آخر الكلام اذا كان يغير أوله توقف أول الكلام عليه كما  
في الشرط والاستثناء وآخر الكلام «سبنا» يغير أوله لأنه اذا لم يضم نكاح الثانية الى  
الأولى صح نكاح الأولى واذا ضم اليها يبطل نكاحها للجمع بينهما نكاحاً . وهو

( ١ ) في ( ب ) : يبطل .

( ٢ ) في ( هـ ) : بناه .

( ٣ ) آخر الورقة ( ٢٨٢ / ١ ) من ( ب ) .

( ٤ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

( ٥ ) لازمه في ( ب ) .

( ٦ ) باعتاقه في ( أ ) .

( ٧ ) آخر الورقة ( ٣١٢ / ب ) من ( أ ) .

وقد تدخل الواو على جملة كاملة بخبرها فلا تجب المشاركة في الخبر وذلك مشـل قوله هذه طالق ثلاثا وهذه طالق أن الثانية تطلق واحدة، لأن الشركة في الخبر كانت واجبة لافتقار الكلام الثاني إذا كان ناقصا فإذا كان كاملا فقد ذهب دليلـ الشركة . ولهذا قلنا ان الجملة الناقصة تشارك الأولى فيما تم به الأولى بعينه حتى قلنا في قوله ان دخلت الدار فأنت طالق وطالق، أن الثاني يتعلق بذلك الشرط ولا يقتضى الاستعداد به كأنه أعاده . وانما يصار اليه في قوله جاءني زيد وعمر ضرورة ان المشاركة في مجيء واحد لا يتصور .

---

معنى قوله وإذا اتصل به آخره سلب عنه الجواز فنزل آخره منزلة الشرط والاستثناء فتوقف الأولى عليه / <sup>(١)</sup> فصار كالجمع / <sup>(٢)</sup> بكلمة واحدة فلذلك بطلا فثبت أن الترتيب والمقارنة في المسئلتين ثبتا بدليل آخر لا بموجب الواو

والفضل الزيادة وقد غلب جمعه على ما لا خبر فيه ثم قيل لمن يشتغل بما لا يعنيه وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل وفتح الفاء خطأ كذا في المنعرب <sup>(٣)</sup> قوله : وقد يدخل الواو على جملة كاملة بخبرها الباء متعلقة بكاملة أى كمالها بخبرها فلا تجب بهذا العطف المشاركة في الخبر . .

وذلك : أى مثال دخولها على الجملة الكاملة مثل قوله : هذه طالق ثلاثا وهذه طالق ان الثانية تطلق واحدة وتسمى هذه الواو واو الابتداء وواو النظم عند البعض

قال الامام فخر الاسلام <sup>(٤)</sup> : وهذا فضل من الكلام بل هى للعطف كما هو اصلها لكنها انما لم توجب الشركة في الخبر لأن الشركة انما تثبت ضرورة افتقار الكلام الثاني اليها لعدم افادتها بدونها لا بمجرد العطف فإذا كان الكلام الثاني مقيدا بنفسه ذهب دليل الشركة ( وهو الافتقار .

---

( ١ ) آخر الورقة ( ٣٠٣ / ب ) من ( هـ ) .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٥٣ / ب ) من ج .

( ٣ ) انظر المغرب ( ٢ / ١٤٢ )

( ٤ ) انظر أصول البزدوى

ولهذا قلنا اي ولأن تبوب الشركة للافتقار ( والضرورة أن الجلة الناقضة تشارك الأولى فيما تم به الأولى بعينه ولا يجعل كأنه أعيد مره أخرى، لأن الاضرار خلاف - الاصل : ان هو جعل غير المنطوق منطوقا وانما يصار اليه عند الضرورة ( والضرورة ههنا )<sup>(١)</sup> متى ارتفعت بالأدنى وهو اثبات الشركة فيما تم به الأولى لا يصار الى الأعلى وهو الاضرار لأن ما ثبت بالضرورة<sup>(٢)</sup> متقدر بقدرها الا اذا تعذر اثبات الشركة فحينئذ يصار اليه .

ففي المسئلة المذكورة في الكتاب يتعلق ( الطلاق )<sup>(٣)</sup> الثاني بذلك الشرط بعينه

ولا يقتضي العطف الاستنباط التفرد بالشرط كأنه اعاد الشرط وأفرد الثاني به بمنزلة قوله ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق لما ذكرنا أن المقصود وهو افادة الكلام الثاني يحصل بتعلقه بذلك الشرط بعينه /<sup>(٤)</sup> فلا يصار الى الاضرار وفائدته تظهر فيما اذا قال كلما حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطاقك كان يمينا واحدة حتى لا يقع الا طلاقا واحدة ولو كان كالمعاد /<sup>(٥)</sup> لو قعت طلقان وكذا في مسئلة الكتاب لو كان كالمعاد لو قعت طلقان أيضا وان كانت المرأة غير مدخول بها فلا خلاف

وكذا لو قال لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الأخرى يتعلق بدخول الدار الثانية تلك التطليقة لا تطليقة أخرى حتى لو دخلت الدارين لا تطلق الا واحدة ولو اقتضى الاعادة لطلقت ثنتين

ولا يلزم على ما ذكرنا قوله هذه طالق ثلاثا وهذه حيث لا تثبت الشركة في خبر الأولى ونجعل الخبر كالمعاد حتى طلقت الثانية ثلاثا /<sup>(٦)</sup> ولو ثبتت الشركة للملقب كل واحدة ثنتين لا تقسم الثلاث عليهما كما لو قال لفلان على الف ولفلان يجعل الألف منقسما عليهما تحقيقا للشركة ولا يجعل كالمعاد حتى يكون لكل واحدة منهما

١ / ١١ حاشية بين المعقوفتين ساقطة من ج . ( ٢ ) آخر الورقة ( ٢٨٧ / ب من ب .

( ٢ ) آخر الورقة ١٦٥ / ب من د . ( ٤ ) في ج . الكتاب .

( ٥ ) آخر الورقة ( ٢١٢ / أ ) من ( أ ) . ( ٦ ) آخر الورقة ٣٠٤ من هـ / أ .

وقد تستعار الواو للحال بمعنى الجمع أيضا لأن الحال تجامع ذا الحال قال الله تعالى ( حتى اذا جاءوها وفتحت أبوابها ) أى وابوابها مفتوحة .

الف .

لانا نقول تعذر<sup>(١)</sup> ههنا اثبات الشركة لأن فى تنصيص الزوج على الثلاث اشارة الى أن مقصوده اثبات الحرمة الفليظة وسد باب التدارك بالكلية وبالا نقسم — ام لا يحصل ذلك المقصود فيجعل الخبر كالمعاد ضرورة .

ولأن موجب الكلام يفوت بالا تقسام اصلا اذ لا دلالة للثلاث على الأربع بوجه — فاما اثبات المثل فاكتر من أن يحصى فيصار اليه عند التعذر

قال الامام الهرغرى رحمه الله : اتفقوا أنه لو قال لغير المدخول بها ان دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق أو قال فطالق انه يقع عند وجود الشرط طلقة واحدة ولو كان الخبر كالمعاد لوقع ثلاث تطبيقات كما لو كرر الشرط صريحا — تخلل الأزمنة .

وانما يصار اليه اى الى الاستبداد فى قوله الرجل ( جاتنى )<sup>(٢)</sup> زيد وعمرو وفى قوله فلانة طالق وقلانه ضرورة استحالة الاشتراك اذ المشاركة لاثنتين فى مجئ واحد ولا مرأتين فى طلاق واحد لا يتصور فصار استبداد الجملة الناقصة بخبر آخر ضروريا واشتراكهما فى خبر الأولى من غير استبداد اصلها فلا يصار الى الأولى الا عند الضرورة .

قوله : وقد تستعار الواو للحال .

اعلم أن الأصل فى الجملة الواقعة موقع الحال ان لا يدخلها الواو<sup>(٣)</sup> لأن الاعراب ينظم الكلمات كقولك ضرب زيد اللص مكتوبا ( الا ) بعد أن يكون هناك تعلق ينتظم معانيها فاذا وجدت الاعراب ( قد )<sup>(٤)</sup> تناول شيئا بدون الواو كان ذلك دليل على تعلق هناك معنوى ( فذلك )<sup>(٥)</sup> يكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر الا أن النظر اليها

( ١ ) آخر الورقة ١٥٤ / من ج / أ .

( ٢ ) جاتنى فى ( د هـ ) .

( ٣ ) آخر الورقة ٢٨٨ / ب / أ .

( ٤ ) فى ( ج ) : وقد .

( ٥ ) فى ب / فذلك .

من حيث كونها جملة مستقلة بفائدة غير متحدة بالجملة السابقة كما في الحال  
 ( المؤكدة ) <sup>(١)</sup> وغير منقطعة عنها ( بجهة ) <sup>(٢)</sup> جامعة بينهما كما ترى في نحو  
 : ( من ) <sup>(٣)</sup> زيد وفرسه يعدو ويبسط <sup>(٤)</sup> العذر في أن يدخلها واو ( للجمع ) <sup>(٥)</sup>  
 ( بينها ) <sup>(٦)</sup> وبين الأولى مثله في نحو قام زيد وقعد عمرو فهذا معنى استعارة  
 الواو للحال واليه أشار بقوله لمعنى الجمع أى الواو للجمع المطلق فكان الاجتماع  
 الذى بين الحال وذى الحال من مجوزات الاستعارة فيجوز استعارتها لمعنى  
 الحال عند الحاجة . قال الله تعالى : ( حتى اذا جاءوها وفتحت أبوابها ) <sup>(٧)</sup> قيل :  
 أبواب جهنم لا تفتح الا عند دخول أهلها فيها وأما  
 أبواب الجنة فتقدم فتحها بدليل قوله تعالى : ( جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ) <sup>(٨)</sup>  
 وذلك لأن تقديم فتح باب الضيافة على وصول الضيف اكراما له وتأخير فتح باب  
 العذاب الى وصول <sup>(٩)</sup> المستحق له اليق بالكرم فلذلك جاء بالواو ( كأنه ) <sup>(١٠)</sup> فيل  
 حتى اذا جاءوها وقد فتحت أبوابها من قبل  
 وجواب اننا محذوف أى اذا جاءوها فكانت هذه الأشياء التى ذكرت الى قوله  
 تعالى : ( فادخلوها خالدين ) <sup>(١١)</sup> دخلوها ونالوا المنى وانما حذف لأنه فنى  
 صفة ثواب أهل الجنة فدل بحذفه على انه شئ لا يحيط به الوصف

- 
- ( ١ ) المذكورة في ( ب ) .  
 ( ٢ ) لجهة في ( ب ) و ( ج ) .  
 ( ٣ ) جاء في ( ب ، ج ) .  
 ( ٤ ) ينشط في ( هـ ) .  
 ( ٥ ) الجمع في ( ج ) .  
 ( ٦ ) بينهما في ( ج ) .  
 ( ٧ ) سورة الزمر آية ( ٧٣ ) .  
 ( ٨ ) سورة / ص آية ( ٥٠ ) .  
 ( ٩ ) آخر البقرة ٣٠٤ ب / من هـ .  
 ( ١٠ ) وكأنه في : ( ج ) . ( ١١ ) سورة الزمر آية ( ٧٣ ) .

وقالوا في قول الرجل لعبده اد الفا وانت حر وللحرى أنزل وانت آمن ، أن السواو  
للحال حتى لا يعتق العبد الا بأداء<sup>١</sup> ولا يأمن العزى مالم ينزل .

قوله : وقالوا في قول الرجل الى . . . . آخره .

إذا قال لعبده اد الى الفا وانت حر انه لا يعتق مالم يؤد وكذا إذا قال أنزل  
وانت آمن لا يأمن مالم ينزل . جعلوا الواو في المسئلتين<sup>(١)</sup> للحال لأنه لا يحسن  
العطف هنا لأن الجملة الأولى فعلية طلبية والجملة الثانية اسمية خبرية وبينهما  
كحال الانقطاع وذلك مانع من حسن العطف إذ لا بد لحسنه من نوع اتصال بين  
الجملتين على ما عرف فلذلك جعلوها للحال ولما صارت للحال ( وللأحوال )<sup>(٢)</sup> شروط  
لكونها مقيدة كالشروط تعلقت ( الحرية )<sup>(٣)</sup> بالأداء<sup>١</sup> والامان بالنزول كما في قوله ان  
دخلت الدار راکبة<sup>(٤)</sup> فأنت طالق تعلق الطلاق بالركوب تعلقه بالدخول وصار  
كأنه قال ان ادبت الى الفا فانت حر وان نزلت فأنت آمن هذا تقرير عامة الكتب  
فان قيل : ما ذكرت عكس ما يقتضيه هذا الكلام فان الواو دخلت في قوله انت حر  
وانت آمن لا في قوله أد وانزل فيقتضى<sup>(٥)</sup> ان يكون الحرية شرطاً للأداء<sup>١</sup> والأمان  
شرطاً للنزول كما في قوله : انت طالق وانت مريضه اذا نوى التعليق كان المـ  
شرطاً لوقوع اطلاق لدخول الواو فيه لاعكسه واذا ثبت ذلك كأن الحرية والأمان  
سابقين على الأداء<sup>١</sup> ( والنزول )<sup>(٦)</sup> لأن الشرط مقدم على المشروط لا محالة فلا يكونان  
متعلقين بالأداء<sup>١</sup> والنزول واذا انتفى التعليق كان كل واحد واقعا في الحـ

( ١ ) آخر الورقة ١٥٤ ب / من ج .

( ٢ ) والأحوال في ب و ج و هـ .

( ٣ ) في ب و ج و د الأجزية .

( ٤ ) آخر الورقة ١٦٦ أ من ج .

( ٥ ) آخر الورقة ٢٨٨ ب من ب .

( ٦ ) أو النزول في ج .

قلنا الجواب عنه من وجوه :

أحدها أنه من باب القلب ( كقوله <sup>(١)</sup> ) عرضت الناقة على الحوض أى الحوض على الناقة وهو ( شائع ) <sup>(٢)</sup> فى الكلام قال الله تعالى ( ومن من مربة اهلكناها فجاءها بأسنا ) <sup>(٣)</sup> أى جاءها بأسنا فاهلكناها على أحد التأويلين . وقال رؤبه <sup>(٤)</sup> :

شروه مهمة مفسرة أرجاءه كأن لون أرضه سماءه .

أراد كأن لون سماءه من غبرتها أرضه فيكون التقدير كن حرا وأنت مؤد الفـ

وكن آمنا وانت نازل : أى أنت حر وانت آمن فى هذه الحالة

وانما يحمل على هذا لأنه لا يصح تعليق الأداة والنزول بها دخل فيه السواو

لأن التعليق انما يصح من يصح منه التنجيز وليس فى وسع المتكلم تنجيز الأداة

والنزول فكيف يصح تعليقه .

ألا ترى ان وجوب المشروط من لوازم الشرط اذا لم ينزل قبله ولو وجدت الحرية

( أو الامان ) <sup>(٦)</sup> ( ههنا ) <sup>(٧)</sup> لا يلزم منه الأداة والنزول ولما لم يصح العمل بظاهره

ولم ( يمكن ) <sup>(٨)</sup> / <sup>(٩)</sup> العمل بالعدل أيضا جعلناه من باب القلب الذى هو

شعبة من اخراج <sup>(١٠)</sup> الكلام لا على مقتضى الظاهر وان يورث الكلام ملاحظة .

( ١ ) كقولك فى ( د ) .

( ٢ ) شائع فى ( جـ ، ب ) .

( ٣ ) " سورة

( ٤ ) رؤبه بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي أبو الجحاف أو أبو محمد .

راجز من العظماء المشهورين من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . كان

اماما فى اللغة توفى سنة ٤٥ هـ ( الاعلام ٣ / ٢٤ ) ، البداية والنهاية ( ١٠ / ٩٦ )

معجم المؤلفين ( ١٧٣ / ٤ ) .

( ٥ ) انظر البيت فى

( ٦ ) فى "ب" والأمان . ( ٧ ) هنا فى ( بـ ، جـ ) .

( ٨ ) فـ ، ( ب ) : " يمكن " . ( ٩ ) آخر الورقة ( ٣٠٥ ) من هـ / أ .

( ١٠ ) فى " د " اخراج حجة الكلام .

والثاني : ان قوله وانت حر وأنت آمن من الأحوال المقدرة كقوله تعالى ( فادخلوها )  
 خالد بن ( <sup>(١)</sup> ) أى مقدرين الخلود فى ( حالة ) <sup>(٢)</sup> الدخول لا من الاحوال الواقعة  
 فان غرض المتكلم من هذا الكلام عدم وقوع الحرية والا مان فى الحال فيكون معناه  
 ان الى ألفا مقدرًا للحرية فى حالة الأداة ( وانزل ) <sup>(٣)</sup> مقدرًا للامان فى ( حالة ) <sup>(٤)</sup>  
 النزول ولما اثبت المتكلم الحرية والأمان فى حالتى الأداة ( والنزول ) <sup>(٥)</sup> كانا متعلقين  
 بهما ومعدومين فى الحال .

والثالث : أن الجملة الواقعة حالا قائمة مقام جواب الأمر بدلالة مقصود المتكلم  
 فأخذت حكمة وبصير معنى الكلام أن الى ألفا تصير <sup>(٦)</sup> حرا واذا كان كذلك كانت الحرية  
 متعلقة بالأداة والامان متعلقا بالنزول تعلق الاكرام بالاثيان فى قوله ائتنى اكرما  
 وذكر فى بعض الشروح انه لما جمع الحرية حالا للأداة أى وصفها له لا يثبت سابقا  
 عليه ان الحال لا تسبق ذا الحال والصفة لا تسبق الموصوف

( ١ ) سورة الزمر آية ( ٧٣ ) .

( ٢ ) حال فى ( ج ) .

( ٣ ) أو أنزل فى ( ج ) .

( ٤ ) حال فى ( ج ) .

( ٥ ) أو النزول فى ( د ) .

( ٦ ) آخر الورقة ١٥٥ من ( ج ) / أ .



وأما الفاء فأنها للوصل والتعقيب ولهذا قلنا : فيمن قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فأنت طالق أن الشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى من غير تراخ وقسود تدخل الفاء على العلل إذا كان ذلك مما يدوم فيعبر بمعنى التراخي يقال أبشر فقد أتاك الغوث ولهذا قلنا فيمن قال لعبده اد إلى الفاء فأنت حر انه يعتق للحال لأن العتق دائم فأشبهه التراخي .

قوله : وأما الفاء . . .

الفاء فانه للوصل والتعقيب يعنى موجبة وجود الثانى بعد الأول بخبر مهبطه حتى <sup>(١)</sup> لو قلت ضربت زيدا فعمر كان المعنى ان ضرب عمرو وقع عقيب ضرب زيد ولم تتطاول <sup>(٢)</sup> المدة بينهما .

والدليل عليه : أنها <sup>(٣)</sup> تستعمل فى الأجزاء <sup>(٤)</sup> لأن من حق الجزاء ان يتعقب وجود <sup>(٥)</sup> / الشرط بلا فعل وتستعمل فى أحكام العلل لأن الحكم مرتب على العلة رتبة . ولهذا أى ولأن موجب الفاء ما ذكرنا قلنا فيمن قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فأنت طالق ان الشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى من غير تراخ أى مسن غير أن تشتغل بينهما بعمل آخر وتؤخر الدخول فى الثانية من غير اشتغال <sup>(٦)</sup> بعمل آخر <sup>(٧)</sup> حتى لو دخلت الدار الأخيرة أولا أو أخرت الدخول فيها لا تطلق لأن الشرط لم يوجد .

( وقد تدخل الفاء على العلل ) .

- ( ١ ) فى ( ب ) : يعنى .
- ( ٢ ) فى ( ج ) و ( هـ ) : يتطاول .
- ( ٣ ) فى ( د ) : أن .
- ( ٤ ) آخر الورقة ( ٣١٤ / ب ) من ( أ ) .
- ( ٥ ) آخر الورقة ( ٢٨٩ / أ ) من ( ب ) .
- ( ٦ ) نى ( ب ) : احتمال .
- ( ٧ ) الكلمة ساقطة من ( د ) و ( هـ ) .

.....

الأصل أن تدخل الفاء على الأحكام ولا تدخل على العلة لاستحالة تأخر العلة عن المعلول إلا أنها تدخل على العلة على خلاف الأصل بشرط أن يكون لها دوام لأنها إذا كانت دائمة كانت في حالة الدوام متراخية عن ابتداء وجود الحكم فيصح دخول الفاء عليها بهذا الاعتبار كما يقال لمن هو في قيد ظالم أو حيز ذي سلطان أو ضيق ومشقة إذا ظهر<sup>(١)</sup> انثار الفرج والخلام أبشر فقد أتاك الغوث وقد نجدت باعتبار أن الغوث الذي هو علة الإخبار باق بعد ابتداء الإخبار ويسمى هذا الفاء فاء التعليل لأنها بمعنى لام التعليل .

والإخبار لازم ومتحد يقال<sup>(٢)</sup> / بشرته بمولود<sup>(٣)</sup> / فأبشر أي صار فرحا مسرورا به وههنا بمعنى<sup>(٤)</sup> اللزوم والمراد من الغوث المغيث .

ولهذا ، أي ولأن الفاء قد تدخل على العلة الدائمة قلنا فيمن قال لعبده أد الذي ألفا فأنت حر انه يعتق للحال لأن الفاء في مثل هذا الموضع<sup>(٥)</sup> للتعليل فيصير معناه أد إلى ألفا لأنك حر فيتجز به العتق ويصح دخول الفاء عليه لأن العتق باق له دوام فأشبه المتراخي عن الحكم وهو الأداء .

ولا يقال هلا : جعلت قوله أد إلى الفاطمة وقوله فأنت حر ثابتا به كما هو حقيقة الفاء والأداء صالح لإضافة الحرية إليه فيصير كأنه قال ان أديت إلى ألفا فأنت حر كما في صورة السواو .

لأننا نقول : ان جعلناه<sup>(٦)</sup> كذلك احتجنا إلى إضمار الشرط والاضمار خلاف الأصل

(١) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

(٢) آخر الورقة ٣٠٥ ب من هـ .

(٣) آخر الورقة ١٦٦ ب من د .

(٤) في ( ب ) : معنى .

(٥) في ( ج ) : الوضع .

(٦) في ( ج ) : جعلناه .

وأما ثم فللعطف على سبيل التراخي ثم ان عند أبي حنيفة التراخي على وجه القطع  
 كأنه مستأنف حكما قولا بكمال التراخي ، وعند صاحبيه التراخي في الوجود دون التكلم ،  
 بيهانه فيمن قال لامرأته قبل الدخول بها أنت طالق ثم طالق ان دخلت الدار .  
 قال أبو حنيفة : يصح الأول وله وما بعده كأنه مكنت على الأول وقالوا رحمهم الله  
 يتعلقن جملة ويترلن على الترتيب .

فاذا صح الكلام بدونه لا يعار اليه من غير ضرورة .

ولا يقال : دخول الفاء على العلة أيضا خلاف الأصل لأن موجبه الترتيب والعلة  
 سابقة على الحكم .

لأننا نقول فيما ذهبنا اليه عمل بحقيقة الفاء من وجه لأن العلة لما كانت مستدامة  
 يحصل الترتيب فكان أولى من الاضمار <sup>(١)</sup> / .

قولهم : وأما ثم فللعطف على سبيل التراخي وهو أن يكون بين المعطوف والمعطوف  
 عليه مهلة في الفعل المتعلق بهما فاذا قلت جائي زيد ثم عمرو أو قلت ضربت زيدا ثم  
 عمرا كان المعنى أنه وقع <sup>(٢)</sup> بينهما مهلة ولهذا جاز أن يقول ضربت زيدا ثم عمرا  
 بنده بشهر ولا يصح ذلك في الفاء ثم عند أبي حنيفة رحمه الله التراخي على وجهه  
 القطع بمعنى يظهر أثره في الحكم والتكلم جميعا حتى كان بمنزلة ما لو قطع الكلام ثم  
 استأنف قولا بكمال التراخي ، يعني هذه الكلمة وضعت لمطلق التراخي فيدل على كماله  
 اذ المطلق <sup>(٤)</sup> / ينصرف الى الكامل وذلك بأن يثبت التراخي في التكلم والحكم جميعا  
 اذ لو كان التراخي في الوجود دون التكلم كان ثابتا من وجه دون وجه .

ألا ترى أن هذه الكلمة دخلت على اللفظ فيجب اظهار أثر التراخي في نفس اللفظ  
 أيضا تقديرا كما يظهر أثره في الحكم واذا <sup>(٥)</sup> ظهر أثره في اللفظ صار كما لو فصل بالسكوت .

(١) آخر الورقة ١٥٥ ب من ج . (٢) في " ب " واضح .

(٣) آخر الورقة ( ٢١٥ / أ ) من ( أ ) .

(٤) آخر الورقة ( ٢٨٩ / ب ) من ( ب ) .

(٥) في " د " و " هـ " فاذا .

.....

---

وضد صاحبيه التراخى فى الوجود دون التكلم أى يوجد ما دل عليه اللفظ متراخيا  
كما فى كلمة بعد لا فى التكلم لأنه متصل حقيقة وكيف يجعل التكلم منفصلا والعطف  
لا يمسح مع الانفصال فيبقى الاتصال حكما مراعاة لحق العطف .

بيانه فيمن قال ... الى آخره ( ) .

هذه المسألة على وجوه أربعة :

- أما أن طلق الطلاق بكلمة ثم فى المدخول بها أو فى غير المدخول بها .
- وأما ان قدم الشرط أو أخره .

فاذا أخر الشرط فى غير المدخول بها فقال أثت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت  
الدار فعند أبى حنيفة رحمه الله يقع الأول فى الحال ويلغوا بعده لأنه لما صار كأنسه  
سكت ثم استأنف (١) لا يتوقف أول الكلام على آخره وان وجد المغبر فى آخره لفوات شرط  
التوقف وهو الاتصال فيقع الأول فى الحال وتبين لا الى عدّه فيلغوا بعده ضرورة كـ  
إذا وجد السكوت حقيقة .

وإذا (٢) قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق تعلق  
الأول بالشرط ووقع الثانى لبقاء المحل اذ المعلق لا ينزل فى المحل ولغى الثالث  
لأنها باتت لا الى عدة .

ولا يقال : ينبغى أن يلغو الثانى أيضا لأن الكلام الثانى لما انقطع عن الأول حتى  
ظهر أثر الانقطاع فى عدم التعلق بالشرط لا تثبت له شركة فيما تم به الأول ولا يصير  
ذلك كالمعاد فيه أيضا لأن ذلك انما يثبت بشرط الاتصال وهو معدوم فيبقى قوله ثم  
طالق بلا مبتدأ ونواستأنف به حقيقة لا يقع شئ فكذا اذا صار مستأنفا حكما .

لأننا نقول : صحة العطف مبينة على الاتصال صورة وذلك موجود ههنا فأما

---

(١) آخر الورقة ( ٢٠٦ أ ) من ( هـ ) .

(٢) فى ( ب ، ج ) فاذا .

وقد يستعار لمعنى الواو وقال الله : ( ثم كان من الذين آمنوا ) •

التعلق<sup>(١)</sup> بالشرط فمبنى على اتصال الكلام صورة ومعنى ولهذا اختص<sup>(٢)</sup> بحرف الفاء  
الذي<sup>(٣)</sup> يجب<sup>(٤)</sup> الوصل حتى لو قال ان دخلت الدار وأنت<sup>(٥)</sup> طالق لا يثبت التعلق  
بالشرط •

وإذا أجز الشرط في المدخول بها أو قدمه تعلق بالشرط ما يليه ووقع الباقي<sup>(٦)</sup> في  
الحال وهو ظاهر •

وعندما يتعلق الكل بالشرط في الوجوه الأربعة ينزلن على الترتيب عند وجود  
الشرط لأن كلمة ثم للعطف بصفة<sup>(٧)</sup> التراخي فلو جرد<sup>(٨)</sup> معنى العطف بتعلق الكل  
بالشرط ولمعنى التراخي يقع مرتباً فإذا كانت مدخول بها تطلق ثلاثاً وان كانت غير  
مستقلة بها تطلق واحدة ويلغو الباقي لفوات العمل باليهنونه •

قوليه وقد تستعار بمعنى الواو إذا<sup>(٩)</sup> تعذر العمل بحققة<sup>(١٠)</sup> / ثم يجوز  
أن يجعل مستعاراً للواو احترازاً عن الالتفاء للاتصال الذي بينهما في معنى العطف  
فالواو<sup>(١١)</sup> لمطلق العطف<sup>(١٢)</sup> / وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فيثبت

(١) في " د " ، " هـ " التعلق •

(٢) آخر الورقة ( ٢١٥ / ب ) من ( أ ) •

(٣) في ( ج ) : التسي •

(٤) في ( ج ) : توجب •

(٥) في ( ج ) و ( هـ ) : فأنت • (٦) في ( هـ ) : الثاني •

(٧) آخر الورقة ( ١٥٦ / أ ) من ( ج ) •

(٨) في ( هـ ) : موجود •

(٩) في ( د ) : وإذا •

(١٠) آخر الورقة ( ٢٩٠ / أ ) من ( ب ) •

(١١) في ( ج ) : والواو •

(١٢) آخر الورقة ( ١٦٧ / أ ) من ( د ) •

بينهما اتصال معنوي فيجوز أن تستعمل بمعنى الواو قال الله تعالى : ( ثم كان من الذين آمنوا ) (١) أى وكان لتعذر (٢) العمل بحقيقة ثم اذ الايمان هو الأصل المقدم الذى تثبتنى عليه سائر الأعمال المألحة وهو شرط صحتها فلا يكون فـك الرقة والاطعام معتبرين قبله كالملاة قبل الطهارة فعرفنا انه بمعنى الواو .

وذكر صاحب الكشف (٣) فى مثل هذا الموضع ان كلمة التراخى لبيان تباين المنزلتين كما انها لبيان تباين (٤) الوقتين فى جائئى زيد ثم عمرو وقال فى هذه الآية جاء بـم لتراخى الايمان وتباعد فى الرتبة والفضيلة عن العتق والصدقة لا فى الوقت لأن الايمان هو السابق المقدم (٥) على غيره .

وذكر فى التيسير أنها لترتيب الأخبار لا لترتيب الوجود أى ثم أخبركم أن هذا لمن كان مؤمنا وهو كقول الشاعر : ان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قيل ذلك جده . ولهذا قلنا (٦) / فى قوله عليه السلام " من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر بيمينه ثم ليأت بالذى هو خير " (٧) ان ثم بمعنى الواو بدلالة صيغة الأ. فانها لا لايجاب ولا وجوب للكفارة قبل الحنث بالاجماع .

(١) سورة البلد : " ١٧ "

(٢) فى " د " : لعذر .

(٣) أنظر الكشف .

(٤) فى " ب " : مباين .

(٥) فى " ج " : المتقدم .

(٦) آخر الورقة : ( ٣٠٦ / ب ) من " ه " .

(٧) الحديث بهذا المعنى رواه :

البخارى : ( ٢٣٠ / ٦ ) فى الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ( ووهبنا لداود سليمان نعم العبد انه أواب ) . وأخرجه فى الايمان . ومسلم ( ١٢٦٨ / ٣ ) فى الايمان ، باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها ان يأتى خير ويكفر عن يمينه رقم

وأما بل فموضوع لاثبات ما بعده والاعراض عنه قبله يـ قال : جائئى زيد بل عمرو •

قوله : وأما بل فكذا :

أظن أن كلمة بل موضوعة للاضراب عن الأول منفيا كان أو موجبا <sup>(١)</sup> والاثبات  
للتانى على سبيل التدارك للخلط •

فاذا قلت : جائئى زيد بل عمرو كنت <sup>(٢)</sup> قاصدا للاخبار بمجئ زيد ثم تبين لك أنك  
غلطت فى ذلك فتضرب عنه الى عمرو فتقول بل عمرو واذا قلت : ما جائئى زيد بل عمرو  
يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : <sup>(٣)</sup> ما جائئى زيد بل ما جائئى عمرو قصدت أن تثبت  
نفى المجئ لزيد ثم استدركت فأثبتته لعمرو •

والثانى : أن يكون المعنى ما جائئى زيد بل جائئى عمرو ، فيكون نفى المجئ ثابتا  
لزيد واثباته لعمرو ، ويكون الاستدراك فى الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا كذا  
قاله الامام عبد القاهر وقد تدخل عليه كلمة لا تأكيداً للنفي الذى تضمنته هذه الكلمة •

وانما يصح الاضراب عن صدر الكلام بهذه الكلمة اذا كان المصدر محتملا للرد والرجوع ،  
فان كان لا يحتمل ذلك صار بمنزلة العطف المحض فيحمل فى اثبات الثانى مضموما الى  
الأول على سبيل الجمع دون الترتيب الا ترى أن من قال لامرأته بعد الدخول بها أنت  
طالق واحدة بل اثنتين <sup>(٤)</sup> تطلق ثلاثا لأنه لا يملك الرجوع عما أوقع ولو قال لغير المدخول  
بها : أنت طالق واحدة بل اثنتين تطلق واحدة ، لأنه قصد الرجوع عن الأول بإثبات  
الثانى مقامه ولم يقدر <sup>(٥)</sup> على الرجوع لأنه لازم ولا على اقامة الثانى مقامه وايقاعه ، لأنها

(١) فى ( ج ) : موجبا •

(٢) فى ( ب ) : وكنت •

(٣) الكلمة ساقطة من ( هـ ) •

(٤) آخر الورقة ( ٢٩٠ / ب ) من ( ب ) •

(٥) آخر الورقة ( ١٥٦ / ب ) من ( ج ) •

وقالوا جميعا فيمن قال لامرأته قبل الدخول : ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة لا بل  
ثنتين انه يقع الثلاث ان دخلت الدار بخلاف العطف بالواو عند أبي حنيفة ، لأنه  
لما كان لا يبطال الأول واقامة الثاني مقامه كان من قضية اتصال الثاني بالشرط بلا واسطة  
لكن بشرط ابطال الأول وليس في وسعه ذلك وفي وسعه افراد الثاني بالشرط ليتصل به  
بغير واسطة فيصير بمنزلة الحلف بيمينين فيثبت مافى مافى وسعه .

---

لم تبق محلا لوقوع<sup>(١)</sup> الأول فلغا آخر كلامه .

ولو قال لامرأته : كنت طلقك أمس واحدة لا بل ثنتين تطلق ثنتين لأن الأخبار  
يحتمل تدارك الغلط .

وكذا لو قال لرجل طلق امرأتى فلانة لا بل فلانة<sup>(٢)</sup> يملك<sup>(٣)</sup> أن يطلق الثانية  
دون الأولى لأن الرجوع عن التوكيد صحيح .

قوله : وقالوا أى أبو حنيفة ومأجباء جميعا فيمن قال لامرأته قبل الدخول بهـ  
ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة لا بل ثنتين : انه<sup>(٤)</sup> يقع الثلاث اذا دخلت  
لأنه لما قال : ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة تعلق هذا الطلاق بالشرط ، وقد  
بقى المحل طى حاله فاذا قال لا بل ثنتين<sup>(٥)</sup> فقد قصد الرجوع<sup>(٦)</sup> واقامة التطليقتين  
مقامه فلا يصح الرجوع ، لأنه تعلق بالشرط على سبيل اللزوم وتعليق الثنتين بالشرط  
يصح لأنه في وسعه وقد أتى به لأن اللفظ ينهى عنه فيجعل كأن الشرط يشبث ههنا مذكرا  
الا أنه حذف اختصار في تعلق<sup>(٧)</sup> الطلقتان<sup>(٨)</sup> بالشرط بلا واسطة ومما كأنه حلف بيمينين

---

(١) فى ( ب ، ج ) : بوقوع .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ( هـ ) .

(٣) فى ( د ) : يمكن .

(٤) فى ( هـ ) : لا .

(٥) فى ( هـ ) : ثنتين بطليقتين .

(٦) فى ( ج ) : الرجوع عن الأول واقامة .

(٧) فى ( ب ) : تعلق .

(٨) فى ( ج ) : الطليقتان .



وأما لكن فلاستدراك بعد النفي تقول ما جائنى زيد لكن عمرو .

بأن قال لها : ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة ثم قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق ثنتين فإذا دخلت مرة واحدة يقع الثلاث .

وهذا بخلاف العطف بالواو عند أبى حنيفة رحمه الله حيث لم يقع الا واحدة ففى قوله : ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة<sup>(١)</sup> وثنيتين لأن الواو ما وضعت للاستدراك بل هى للعطف المجرد لا غير فيقتضى تقرير<sup>(٢)</sup> / <sup>(٣)</sup> الأولى ومشاركة الثانى اياه فى الحكم فيصير الثانى متصلا بذلك الشرط بـ واسطة الأول ولا يصير مفردا بشرطه فلذلك لزم الترتيب كما ذكرنا .

قوله : وأما لكن :

أعلم أن لكن يستدرك به ما تقرّر فى الجملة التى قبلها من التوهم نحو قولك ما رأيت زيدا لكن عمرا فلمتوهم أن يـ توهم أن عمرا غير مرئى أيضا فأما طلت كلمة لكن هذا التوهم . والفرق بينه وبين بل من وجهين :

أحدهما ان لكن أخس من بل فى الاستدراك لأنك تستدرك بهل بعد الايجاب كقولك ضربت زيدا بل عمرا ونعد النفى كقولك : ما جائنى زيد بل عمرو<sup>(٤)</sup> ولا تستدرك بلكن إلا بعد النفى لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا<sup>(٥)</sup> .

وانما تقول ما ضربت زيدا لكن عمرا وهو معنى قوله وضع للاستدراك بعد النفى .

وهذا فى عطف المفرد على المفرد فان كان فى الكلام جملتان مختلفتان جاز الاستدراك بلكن فى الايجاب أيضا كقولك جائنى زيد لكن عمرو لم يأت فقولك عمرو لم يأت جملة منفية

(١) آخر الورة ( ٢٠٨ / أ ) من ( ه ) .

(٢) فى ( د ) : تقدير .

(٣) آخر الورة ( ٢١٧ / أ ) من ( أ ) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من

(٥) آخر الورة ( ١٦٢ / ب ) من ( د ) .

غير أن العطف به إنما يستقيم ضد اتساق الكلام كالمقر له بالعبد ما كان لى قط لكنسه  
لفلان آخر تعلق النفى بالاثبات حتى استحقه الثانى .

وما قبل لكن جملة موجبة . فقد حصل الاختلاف كذا ذكر الامام عبد القاهر .

فتبين بهذا أن قوله للاستدراك بعد النفى مختص بعطف المفرد على المفرد دون

عطف الجملة على الجملة .

والثانى أن موجب الاستدراك بهذه الكلمة اثبات ما بعده فأما نفى الأول فليس من

أحكامها بل يثبت ذلك بدليله وهو النفى الموجود فيه صريحاً بخلاف كلمة بل فـ

موجبها وضعا نفى الأول واثبات الثانى (١) / .

ألا ترى أن فى قولك ما جئنى زيد لكن عمرو لو سكت عن قولك لكن / (٢) عمرو كان

الانتفاء ثابتاً وفى قولك جئنى زيد بل عمرو لو سكت عن قولك بل عمرو لا يثبت الانتفاء بسـ

يثبت ضده وهو الثبوت (٣) فهذا هو الفرق بينهما .

قوله : غير أن العطف استثناء منقطع بمعنى لكن من قوله وضع للاستدراك بعد النفى

وتقريره (٤) لكن للعطف (٥) بطريق الاستدراك بعد النفى إلا أن العطف بهذا

الطريق إنما يستقيم ضد اتساق الكلام ، والمراد من اتساق الكلام : انتظامه من وسـ

الشيء إذا جمعه وذلك بطريقتين :

أحدهما : أن يكون الكلام متصلاً بعضه ببعض غير منفصل ليتحقق العطف .

والثانى : أن يكون محل الاثبات غير محل النفى لينكح الجمع بينهما ، ولا يناقض

آخر الكلام أوله كما فى قولك ما جئنى زيد لكن عمرو فإذا فات أحد المعنيين لا يثبت

(١) آخر الورقة (٢٩١/ أ) : من ( ب ) .

(٢) آخر الورقة (١٥٧/ أ) من ( ج ) .

(٣) فى ( هـ ) : الوجوب .

(٤) فى ( د ) : وتقريره .

(٥) فى ( ج ، هـ ) : العطف .

.....

الاتساق فلا يصح الاستدراك فيكون <sup>(١)</sup> كلاما مستأنفا .

ومثال حصول الاتساق بوجود المعنيين في الفروع : رجل فني يده جـ فـأقر بـهـ

الانسان فقال المقر له : ما كان لي قط <sup>(٢)</sup> / لكنه لفلان آخر فان وصل النلام فهو

للمقر له الثاني وهو فلان .

لأن قوله ما كان لي قط يحتمل أن يكون نفيا عن نفسه أصلا من غير تحويل الى آخر

فيه كون ردا للاقرار وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون نفيا عن نفسه الى المقر له الثاني ،

فيه كون تحويل لا ردا للاقرار ومبصر قابلا له مقرا به لغيره .

فاذا وصل قوله لكنه لفلان بقوله ما كان لي قط فقد حصل الاتساق بوجود المعنيين

وصح الاستدراك وكان <sup>(٣)</sup> وصله به بيانا أنه نفى الملك عن نفسه الى الثاني : لا أنه

نفاه مطلقا . وصار كالمجاز بمنزلة قوله لفلان على ألف درهم . به حيث به صير قوله

على مجازا للحفظ اذا وصله بالكلام فكذلك ههنا .

وهذا معنى قوله : فاذا اتسق الكلام تعلق النفي بالاثبات .

فان قيل ان المقر له متى نفى الملك عن نفسه من الأصل به قوله : ما كان لي قط ، كان

قوله لكنه لفلان اقرارا <sup>(٤)</sup> بملك الغير لا غير ، وان كان متصلا فيكون مرددا لنا اذا كان

منفصلا .

فلنا أول كلامه نفى وآخره اثبات والاثبات متى ذكر مقرونا بالنفي متصلا به كان الكل

لكلام واحد ولا يحكم لأول الكلام بشئ قبل آخره .

ألا ترى ان كلمة الشهادة تكون اقرارا بالتوحيد باعتبار آخره فيعتبر الحاصل وهو

اثبات الملك للمقر له عند اتصال آخره بأوله ويكون قوله ما كان لي قط باتصال الاثبات به ،

( ١ ) في ( ب ) : فيكون الكلام كلاما .

( ٢ ) آخر الورقة ( ٣٠٧ / ب ) من ( هـ ) .

( ٣ ) في ( ب ، ج ) : فكان .

( ٤ ) في ( ج ) : اقرار .

والا هو مستأنف كالمزوجه بمائة تقول : لا أجيزه لكن أجيزه بمائة وخمسين فانه يفسخ العقد لأنه نفى فعل واثباته بعينه فلم يتسق الكلام .

نفى الملك عن نفسه باثباته للثاني ، وكذا اتصال النفي عن نفسه بالاثبات لغيره <sup>(١)</sup> انما يكون لتأكيد عرفا .

وما ذكر تأكيد الشيء كان حكمه حكم ذلك الشيء ولا يكون له حكم نفسه قصار من حيث المعنى كأنه قال هذا العبد لفلان وسكت . وكذا النفي <sup>(٢)</sup> / لما كان لتأكيد الاقرار كان مؤخرا عن الاقرار معنى لأن التأكيد أبدا يكون بعد المؤكد فيجعل الاقرار مقدما اذ الكلام يحتمل التقديم والتأخير بصيانة لاقراره عن الالغاء وان فعل قوله لكنه <sup>(٣)</sup> / لفلان عن النفي كان هذا نفيا مطلقا فكان ردا للاقرار وتكذيبا للمقر حملا للكلام على الظاهر .

وكان قوله لكنه لفلان بعد ذلك شهادة بالملك للمقر له الثاني على المقر (لما) <sup>(٤)</sup> الأول وشهادة الفرد لا يثبت الملك فيبقى العبد ملكا للمقر الأول <sup>(٥)</sup> .

قوله " والا فهو مستأنف " : أى ان لم يوجد الاتساق لفوات أحد المعنيين فالمستأنف مستأنف بكسر النون فى التكلم ولكن ، ولا يتعلق النفي بالاثبات ، ويحتمل أن يكون بالفتح أى الكلام الذى دخل عليه لكن مستأنف غير متعلق بما قبله .

كالمزوجة بمائة الى آخره اذا زوج الفضولى الحرة البالغة العاقلة من رجل بمائة درهم فبلغها الخبر فقالت لا أجيز <sup>(٦)</sup> / النكاح بمائة ولكن أجيزه بمائة وخمسين يكون هذا فسحا للنكاح وجعل لكن لاستئناف <sup>(٧)</sup> الكلام غير متسق <sup>(٨)</sup> لأنه نفى فعل واثباته بعينه

(١) فى ( ج ) لغير . (٢) آخر الورقة ( ٢٩١ / ب ) من ( ب ) .

(٣) آخر الورقة ( ١٥٧ / ب ) من ( ج ) .

(٤) الكلمة زائدة فى ( د ) .

(٥) فى ( د ) : له . (٦) آخر الورقة ( ٣٠٨ / أ ) من ( هـ ) .

(٧) فى ( ج ) : استئناف . (٨) فى ( هـ ) : متسق به لأنه .

وأما أو فتدخل بين اسمين أو فعليين فيتناول أحد المذكورين فان دخلت في الخبر  
أفضت الى الشك ، وان دخلت في الابتداء والانشاء أوجبت التخيير .

فلا يتعلق الاثبات بالنفى ، فاذا سبق <sup>(١)</sup> / النفى لا يمكن تداركه بعد بالاثبات  
ولا يمكن أن يجعل الاجازة ههنا مقدمة <sup>(٢)</sup> على النفى كما جعل الاقرار كذلك في المسئلة  
الأولى لعدم الفائدة . فان النكاح الموقوف المنعقد بمائة لا ينفذ بقولها أجيئـه  
بمائة وخمسين فينفسخ بالنفى المتأخر فاذن لا فائدة في التقديم والتأخير .

قولـه : وأما أو فكذا \* أظـم أن كلمة أو تدخل بين اسمين أو أكثر كقولك جائي  
زيدا <sup>(٣)</sup> أو عمرو <sup>(٤)</sup> . أو بين فعلين أو أكثر ، كقولـه تعالى ( أن اقتلوا أنفسكم أو  
اخرجوا من دياركم ) <sup>(٥)</sup> : فيتناول أحد المذكورين .

هذا هو موجب هذه الكلمة باعتبار أصل الوضع لأنها في مواضع استعمالها لا تخلو  
عن هذا المعنى فعرفنا أنها وضعت له . هذا هو مذهب طائفة أهل اللغة وأئمة الفقه .  
وذهب القاضي الامام أبو زيد وأبو اسحاق الاسفراييني وجماعة من النحويين الى  
أن كلمة أو للشك : فانك اذا قلت رأيت زيدا أو عمرا لا تكون مخبرا عن رؤيتهما جميعا  
ولكنك تكون مخبرا عن رؤية أحدهما على سبيل الشك ، فانك قد رأيت أحدهما ولكن <sup>(٦)</sup>  
شككت في معرفته حتى احتـمل <sup>(٧)</sup> كل واحد منهما ان يكون هو المرئى وان لا يكسـون  
الا أنها اذا استعملت في الايجاب <sup>(٨)</sup> والأوامر والنواهي لم يوجب شكاً لعدم تصور الشك

( ١ ) آخر الورقة ( ١٦٨ / أ ) من ( د ) .

( ٢ ) في ( ج ) : مقدمه .

( ٣ ) في ( هـ ) : زيدا .

( ٤ ) في ( د ) و ( هـ ) : عمرا .

( ٥ ) سورة النساء آية ( ٦٦ ) .

( ٦ ) في ( هـ ) : ولكنك قد شككت .

( ٧ ) الكلمة ساقطة من ( ب ) .

( ٨ ) ما أثبتناه من أ ، وفي النسخ الأخرى الايجابات .

فيها : لأنها لا ثبات حكم ابتداء فأوجب التخيير .

والصحيح مذهب العامة لأن الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضعا كذا قال <sup>(١)</sup> الامام  
 " فخر الاسلام رحمه الله <sup>(٢)</sup> بل هي موضوعة لأحد المذكورين غير معين . لما قلنا  
 انها في مواضع الاستعمال لا يخلو عنه ، الا أنها في الاخبارات تفضي الى الشك  
 باعتبار <sup>(٣)</sup> / محل الكلام : لأنه أخبر عن مجيء أحدهما في قوله جائئني زيد أو عمرو ،  
 ومعلوم أن فعل المجيء وجد من أحدهما عينا لا نكره ، فوقع بهذا الاخبار الشك فسي  
 الذي وجد منه فعل المجيء فتبين أن الشك انما يثبت حكما واتفاقا يكون الكلام  
 خبرا <sup>(٤)</sup> ، لا مقصورا بحرف أو : كالبهية وضعت لفائدة ملك الرقبة للموهوب له ثم  
 اذا أصبحت الى الدين يكون اسقاطا حكما واتفاقا لا مقصورا <sup>(٥)</sup> بالبهية .  
 ألا ترى / <sup>(٦)</sup> أنها لو استعملت في الانشاء لا تؤدي الى <sup>(٧)</sup> الشك مع أنها حفية فيه  
 لا مجاز وقد عرفت أن الحقيقة لا تخلو عن موضوعها <sup>(٨)</sup> الأصل فثبت أنها لم توضح  
 للتشكيك .

وكذا التخيير يري ثبت بمحل الكلام أيضا لأنها اذا استعملت وفي الابتداء كقولك :

- (١) في ( ج ) : قاله .
- (٢) في ( هـ ) زيادة كلمة " قوله " بعد رحمه الله .
- (٣) آخر الورقة ( ٢٩٢ / أ ) من ( ب ) .
- (٤) ما بين المعقوفين ساقط من ( ج ) .
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .
- (٦) آخر الورقة ( ١٥٨ / أ ) من ( ج ) .
- (٧) في ( هـ ) : يؤدي .
- (٨) في ( د ) و ( هـ ) : موضعه ، وفي ( أ ) مطبوعة .

.....

---

اضرب زيدا أو عمرا تناولت أحدهما غير عین والأمر للاقتدار ، ولا يتصور الاقتدار  
 بإيقاع الفعل في غير العين فثبت (١) / (٢) التخيير ضرورة التمكن من الاقتدار ،  
 ولهذا لو اختلف أحدهما قولاً لا يصح لأنه لا ضرورة في ذلك إنما هي في حق الفعل .  
 وكذلك إذا استعملت في الانشاء كقوله هذا حراً وهذا ، لأنها (٣) لما (٤)  
 تناولت أحدهما غير عین أوجب التخيير لرفع الإبهام .

- 
- (١) في ( د ) و ( هـ ) فيثبت .
  - (٢) آخر الورقة ( ٢٠٨ / ب ) من ( هـ ) .
  - (٣) في ( هـ ) لأنه .
  - (٤) الكلمة زائدة في ( أ ) و ( هـ ) .

ولهذا قلنا فيمن قال : هذا وهذا انه لما كان انشا<sup>١</sup> يحتمل الخبر أوجب التخيير  
على احتمال انه بيان حتى جعل البيان انشا<sup>٢</sup> من وجه

قوله : " ولهذا " أى : ولأن أو لأحد الشئيين والشك والتخيير يثبتان <sup>(١)</sup> بمحمل  
الكلام : قلنا فيمن قال شيئا الى عبديه هذا حر، أو هذا، أنه <sup>(٢)</sup> أى : هذا القول  
لما كان انشا<sup>٣</sup> يحتمل الخبر — أى هو انشا<sup>٤</sup> — يصلح أن يكون خبرا لأنه فـ —  
وضعه الأصل خبر كقولك للرجلين أحدهما عالم، هذا عالم أو هذا . الا أن الاخبار  
تقتضى تقدم المخبّر عنه على ما عليه وضعه فاقضى الاخبار عن الحرية وجود الحرية  
سابقا عليه فيصح الاخبار عنها . فإذا لم تكن الحرية ثابتة جعلنا هذا الكلام  
انشا<sup>٥</sup> كأنه قال انشأ الحرية احترازا عن اللفاء والكذب أو جعلنا الحرية ثابتة،  
قبيل هذا الكلام بطريق الاقتضا<sup>٦</sup> تصحيحا له : لأن اثباتها <sup>(٣)</sup> فى ولايته فصار  
انشا<sup>٧</sup> شرعا وعرفا اخبارا حقيقة

وانا كان انشا<sup>٨</sup> يحتمل الخبر أوجب كلمة أو فيه التخيير من حيث انه انشا<sup>٩</sup> حتى <sup>(٤)</sup>  
كان له أن يختار العتق فى أيهما شا<sup>١٠</sup> بأن يبين العتق فى أحدهما كما كان  
للمأمور فى قوله اضرب زيدا أو عمرا : أن يختار الضرب فى أيهما شا<sup>١١</sup> على احتمال  
أنه بيان أى اختباره ببيان معنى هذا الكلام من حيث انه خبر يوجب البيان : أى  
الظهار لا التخيير ، كما لو أعتق أحدهما عينا ثم نسيه ، فأخبر أن أحدهما حر ،  
لا يكون له أن يبين العتق فى أيهما شا<sup>١٢</sup> ، بل وجب عليه أن يبين العتق فى السدى  
أوقعه فيه اذا تذكر ، ثم أنه اذا بين العتق فى أحدهما كان له حكم الانشا<sup>١٣</sup> من  
حيث ان الإيجاب الأول انشا<sup>١٤</sup> ، وهو غير نازل فى العين : لأنه ما أوجبه الا فى  
النكره والنكرة <sup>(٥)</sup> ضد المعرفة لغة <sup>(٦)</sup> فلا يمكن اثباته فى غير ما أوجبه كما اذا أوقعه

( ١ ) فى ( هـ ) : بثنان .

( ٢ ) فى ( ب ) : لأنه .

( ٣ ) فى ( هـ ) : لثباتها .

( ٤ ) فى " ب " : حيث

( ٥ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .

( ٦ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .



في سالم لا يمكن اثباته في بديع<sup>(١)</sup>، والعرق انما يتحقق في العين بالبيان، فكان  
 له حكم الانشاء ( من هذا الوجه . ولهذا شرط له أهلية الانشاء وصلاحيه المحل<sup>(٢)</sup> /  
 للانشاء<sup>(٣)</sup> حتى لو مات أحد العبدین فتبين العرق في الميت لا يصح، ومن  
 حيث<sup>(٤)</sup> ان ذلك الايجاب يحتل الخبر، يكون البيان اظهارة، أي هذا هو  
 الذي اخبرت بحريته او من حيث أن الذي أوقع العرق فيه معرفة من وجبه :  
 لأنه لا بد من ما يبين كان العرق واقعا فيه فكان البيان اظهارة ولهذا يجبر  
 عليه ولو كان انشاء من كل وجه لما اجبر عليه، واذا اجتمع فيه جهتا الانشاء  
 والظهار عمل بهما في الاحكام، فاعتبرت جهة الانشاء في موضع التهمة وجهية  
 الاظهار في غير<sup>(٥)</sup> موضع التهمة . فاذا قال لعبدین له قيمة أحدهما ألف  
 وقيمة الآخر مائة<sup>(٦)</sup> أحدكما حر أو قال هذا حر أو هذا ثم مرض فبين العرق  
 في كثير القيمة يصح ويعتبر من جميع المال، فاعتبر جهة الاظهار لعدم التهمة :  
 لأن كل واحد من العبدین متردد بين ان يعتق وبين أن لا يعتق فكان بمنزلة  
 المكاتب، فلا يتعلق به حق الورثة ولو كان تحت حرة وأمة قد دخل بهما، فقال  
 احدا كما طالق شنتين ثم أعتقت الأمة، ثم مرض الزوج وبين الطلاق في المعتقداتهما  
 تحرم حرمة غليظة، ويصير الزوج فارا حتى تترث هي، فاعتبر اظهارة في حق الحرمة  
 لعدم التهمة وانشاء في حق الارث لكان التهمة لأن حقها تعلق بماله في مرضه  
 فهو بالبيان فيها<sup>(٧)</sup>، يريد ابطال حقها ولو طلق احدي نساءه الاربع ولم يكن دخل

( ١ ) في ( هـ ) : يزيج .

( ٢ ) آخر الورقة ١٦٨ ب من د .

( ٣ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( ج ) .

( ٤ ) آخر الورقة ٢٩٢ ب من "ب" .

( ٥ ) آخر الورقة ١٥٨ ب من ( ج ) .

( ٦ ) آخر الورقة ٣٠٩ أ من ( هـ ) .

( ٧ ) الكلمة ساقطة من ( ج ) .



بل يثبت العموم بصفة الافراد أيضا كما في كلمة كل وكلمة من هو أقرب الى الحقيقة  
فوجب القول به رعايه للحقيقة بقدر الامكان، ويوجب<sup>(١)</sup> عموم الاجتماع في موضع الاباحة  
لما ذكرنا، ان الاطلاق ورفع<sup>(٢)</sup> المانع في شيء غير معين يوجب ذلك، فاذا قيل  
جالس الفقهاء أو المحدثين : يفهم<sup>(٣)</sup> منه جالس أحد الفريقين أو كليهما ان ثبت .  
ألا ترى الى قوله تعالى : ( وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي <sup>طفر</sup> ومن البقر والغنم  
حرمنا عليهم شحوسهما الا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم )<sup>(٤)</sup> : أن  
الاستثناء لما كان<sup>(٥)</sup> من التحريم متى اوجب الاباحة ( ثبت الاباحة )<sup>(٦)</sup> فليس  
جميع هذه الأشياء كما ثبت في كل واحد منهما<sup>(٧)</sup>

والى قوله عز وجل<sup>(٨)</sup> ( ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن )<sup>(٩)</sup> الآية  
ان الاستثناء لما كان موجبا للاباحة جاز لهن ابداء مواضع<sup>(١٠)</sup> الزينة لجميع  
المستثنين كما جاز لكل واحد منهم فعرفنا أن موجبها في الاباحة عموم الاجتماع  
بمنزلة واو العطف الا انها تفارق الواو في انه لو جالس واحدا من الفريقين فليس  
قوله جالس الفقهاء أو المحدثين كان جائزا ولو قال جالس الفقهاء والمحدثين لم  
يجز الا ان يجالس كل واحد من الفريقين فأو تفيد اباحة الجميع والواوتوجه ولهذا

( ١ ) في "ج" وتوجب .

( ٢ ) في "م" رفع .

( ٣ ) في "هـ" : فهم .

( ٤ ) سورة الأنعام آية ( ١٤٦ ) .

( ٥ ) آخر الورقة ٣٠٩ ب من هـ .

( ٦ ) ما بين المعقوفتين ساقط من "د" .

( ٧ ) في "د"، "هـ" منها .

( ٨ ) آخر الورقة ١٥٩ أ من ج .

( ٩ ) سورة ( النور ) آية ( ٣١ ) .

( ١٠ ) في "هـ" : موضع .

وقد تجعل بمعنى حتى نحو قوله : والله لا أدخل هذه الدار حتى لو دخل الأخيرة قبل الأولى انتهت اليمين ، لأنه تعذر العطف لاختلاف الكلامين من نفى وإثبات والغاية سالحة ، لأن أول الكلام حظر وتحريم ولذلك وجب العمل بمجازه

أى ، ولأنها توجب عموم الافراد فى النفى وعموم الاجتماع فى الإباحة . لو حلف ف لا يكلم فلانا أو فلانا يحنت اذا كلم احدهما بخلاف الواو فى قوله وفلانا فانه لا يحنت مالم يكلمهما لأن أو وقعت فى موضع النفى فتوجب عموم الافراد ولو كلمهما لم يحنت الا مرة واحدة ، كما فى الواو ولا يكون <sup>(١)</sup> بمنزلة يمينين : لأن تعدد الحنت بتعدد هتك حرمة اسم الله تعالى ولم يوجد الا هتك واحد ولو قال لا أكلم احدا الا فلانا أو فلانا كان له ان يكلمهما جميعا : لأن الاستثناء من الحظر اباحة فكانت كلمة أو واقعة فى موضع الإباحة فأوجب عموم الاجتماع فكان له أن يكلمهما جميعا كما فى قوله <sup>(٢)</sup> لا آكل طعاما الا خبزا أو لحما كان له أن يأكلهما فكذا ههنا . قوله : وقد يجعل بمعنى حتى . اعلم أن أو حرف عطف كما مر بيانه فاذا وجد الفعل بعده منصوبا <sup>(٣)</sup> من غير أن يوجد معطوف عليه منصوب كقولك : لأزمتك أو تعطينى حق فذلك باضرار إن وذلك انك <sup>(٤)</sup> لو قلت لأزمتك أو تعطينى <sup>(٥)</sup> بالرفع عطفا على الأول لكنت قد أثبت الاعطاء كما اثبت اللزوم ، ولم تقدر ان اللزوم لأجل الاعطاء فلما كان القصد ان اللزوم لأجل الاعطاء حتى كأنه قيل لأزمتك لتعطينى <sup>(٦)</sup> وجب اضرار ان يعلم ان الثانى لم يدخل فى حكم الأول وقدر ما قيل أو تقدير المصدر كأنه قيل لم يكونن لزوم منى أو اعطاء <sup>(٧)</sup> منك وينزل <sup>(٨)</sup> الكلام منزلة قولك لأزمتك <sup>(٩)</sup> الذى

( ١ ) فى ( ج ) : ولا تكون .

( ٢ ) فى " ج " قولك .

( ٣ ) آخر الورقة ١٦٩ من " د " .

( ٤ ) فى " د " از .

( ٥ ) فى " د " أو تعطينى حق .

( ٦ ) فى " ب " ، " ج " لتعطينى حق .

( ٧ ) فى " د " واعطاء .

( ٨ ) فى " هـ " وتنزل .

( ٩ ) الكلمة ساقطة من " ج " .

ان تعطيني<sup>(١)</sup> / وحتى تعطيني ويكون حرف الجار أعنى إلى أو حتى داخل على اسم في المعنى لا على الفعل وإنما تجعل أو بمعنى حتى إذا فسد العطف لاحتلاف الكلام بأن يكون أحدهما إسما والآخر فعلا، أو يكون أحدهما ماضيا والآخر مستقبلا، ويحتمل ضرب الغاية بأن كان يحتمل الإمتداد، كما إذا قال : والله لا<sup>(٢)</sup> أدخل هذه الدار، أو أدخل هذه الدار الأخرى. إن أو في هذه المسألة بمعنى حتى فيحتمل بدخول الأولى أولا، وإن أدخل الأخرى أولا<sup>(٣)</sup> في يمينه : لأنه لما لم يكن بين النفي والاثبات ازدواج<sup>(٤)</sup> تعذر العطف والكلام يحتمل الندابة : لأنه تحرهم فتركت<sup>(٥)</sup> الحقيقة وحملت على الغاية مجازا فإذا دخل الأولى قبل الأخرى فقد باشر المحذور بيمينه فحتمت وإذا<sup>(٦)</sup> دخل الثانية : أو لا فقد أصر على البر إلى وجود الغاية فصار بارا كما لو قال : والله لا أدخلها اليوم فلم يدخل حتى غربت الشمس<sup>(٧)</sup> كذا ذكر في عامة شروح الجامع، واليه أشير في الكتاب. إلا أن تعذر العطف باعتبار النفي والاثبات غير مسلم عند النحاة فإن النفي يعطف على الإثبات، وعلى العكس يقال جائن زيد وماجائن عمرو، وما رأيت زيدا لكن رأيتهم سرا : قال الله تعالى ( الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم )<sup>(٨)</sup>

فالأولى أن يقال : تعذر العطف بقاء اعتبار عدم تقدم فعل منصوب بعطف الثاني عليه، حتى لو قال أو أدخل بالرفع ينهض أن يصح العطف ويثبت التخيير أو يقال تعذره<sup>(٩)</sup> باعتبار أن الفعل المضارع مع أن في حكم الاسم

( ١ ) آخر الورقة ٢٩٢ ب من ( ب )

( ٢ ) بياض في "ج". ( ٣ ) في "د" : يوفى .

( ٤ ) آخر الورقة ٣١٠ أ من "هـ".

( ٥ ) في "ج" : وتركت .

( ٦ ) في "ج" : ان . ( ٧ ) آخر الورقة ١٥٩ ب من "ج".

( ٨ ) السورة ( الأنعام ) الآية ( ٨٢ ) .

( ٩ ) في "د" : بعذره .

## وأما حتى فللغاية فيمن

١

وانتصابه ههنا لا يصح الا باضمار ان فيلزم منه عطف الاسم على الفعل وهو فاسد ،  
فلذلك جعل بمعنى الغاية والأول هو الوجه •

قوله : (وأما حتى فللغاية) معنى الغاية هو المعنى الحقيقي لهذا الحرف فانما  
قد وجدناها مستعملة في الغاية بحيث لا يسقط بسبب معنى الغاية عنها وان استعملت  
في معان أخر فعرّفنا أن معنى الغاية هو المعنى الأصلي ، لهذا الحرف وأنه موضوع  
لهذا المعنى ويجب أن تكون الغاية فيه شيئا ينتهي به المذكور أو عنده كالرأس والمصباح  
في قولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، نمت البارحة حتى الصباح ، ولا يشترط ذلك  
في إلى ، فامتنع قولك نمت البارحة حتى نصف الليل ، وصح نمتها الى نصف الليل •  
وما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها عند أكثر النحاة كما في إلى لأن الأصل ضم .  
الغاية أن لا تكون داخله في المصباح يؤيده قوله تعالى : ( سلام هي حتى مطلع الفجر )  
الفجر ( ١ ) : فان الليلة على تقدير الوقف على سلام أو سلام الملائكة ، على تقدير  
عدم الوقف : ينتهي عند طلوع الفجر •

وذهب الامام عبد القاهر وجار الله وطاعة المتأخرين من أهل النحو : إلى أن ما بعد ها  
داخل فيما قبلها ، ففي سألتى السمكة والبارحة ، أكل الرأس ( ٢ ) / ونيم المصباح  
وذلك أن الفرض أن ينقضى الشيء الذي تعلق به الفعل شيئا فشيئا حتى يأتي الفعل  
على ذلك الشيء كله ، فلو انقطع الأكل عند الرأس لا يكون فعل الأكل آتيا على السمكة  
كلها ( ٢ ) / ولذلك امتنع أكلت السمكة حتى نصفها لأن الفرض ( ٣ ) لما كان ما ذكرنا وهو  
قد فات في الغاية الجعلية ، خلا الكلام عن الفائدة فلم يصح •

ونقل عن المبرد والفراء والسيرائي وغيرهم ( ٤ ) / ان المذكور بعد حتى ان كان بعضا

( ١ ) القدر آية ( ٥ ) •

( ٢ ) آخر الورد ( ٢٩٤ / أ ) من ( ب ) •

( ٣ ) في ( ج ) : الرأس •

( ٤ ) آخر الورد ( ٣١٠ / ب ) من ( هـ ) •

ولهذا قال محمد فى الزيادات فيمن قال : عبده حر إن لم أضربك حتى تصيح انسه  
 من أشع بين الغاية ، واستعير للمجازاة بمعنى لام كى فى قوله : إن لم آتاك  
 غدا حتى تغدبنى حتى إذا أتاه فلم يخرجه لم يحنث ، لأن الاحسان لا يصلح منهيا  
 للاتيان بل هو سبب له فان كان الفعلان من واحد كقوله لم آتاك حتى اتغدى عندك تعلق  
 البر بهما لأن فعله لا يصلح جزا لفعله على المعطف بحرف الفاء لأن الغاية تجانس  
 التحقيق .

للمذكور قبله يدخل فيما ضرب (١) / له الغاية ، وإن لم يكن لا يدخل .  
 مثال الأول زارنى أشرف البلدة حتى الأمير ، وسبنى الناس حتى العبيد .  
 ومثال الثانى قرأت القرآن البارحة حتى الصباح ، فالمصباح لا يكون داخلا لأنسه  
 ليس ببعض الليل فعلى هذا أكل الرأس وما نهم (٢) المصباح فى مسئلتى (٣) السمكة والبارحة  
 قوله : (ولهذا) أى ولأن حتى للغاية قال محمد رحمه الله كذا إذا دخلت هذه الكلمة  
 فى الأفعال تجعل للغاية إن أمكن كقوله سرت (٤) حتى أدخلها لأن أصلها للغاية فوجب  
 العمل به ما أمكن ، وشرط الامكان ان يحتل المصدر الامتداد بأن (٥) / صلح فيه (٦) /  
 ضرب المدة وإن يصلح الآخر دلالة على الانتهاء ، فان لم يستقم أن يجعل غاية لفوات  
 المعنيين المذكورين أو أحدهما يحمل على المجازاة ، بمعنى لام كى إن أمكن لمناسبة  
 بين المجازاة وبين الغاية من حيث ان الفعل الذى هو سبب ينتهى بوجود (٧) الجزاء عادة

- 
- (١) فى ( د ) : صرف .  
 (٢) فى ( ب ) : ومنهم .  
 (٣) فى ( ب ) مسألة .  
 (٤) فى ( د ) و ( هـ ) : صرت .  
 (٥) آخر الورقة ( ١٦٠ / أ ) من ج .  
 (٦) آخر الورقة : ١٦٩ / ب من ( د ) .  
 (٧) فى " د " لوجود .

.....

---

وشرط الامكان أن يكون الخلف معقودا على فعلين أحدهما من شخص ، والآخر من شخص آخر : لأن فعل نفسه لا يصلح جزاء لفعله إذ الجزاء مكافأة الفعل وهو لا يكافئ نفسه عادة تعذر ذلك يحمل على العطف المحض ومن حكم الغاية ان يشترط وجودها للبر ومن حكم لام السبب ان يشترط وجود ما يصلح سببا لا وجود السبب ومن حكم العطف أن يشترط وجودها للبر فإذا قال الآخر عدى حر ان لم أضربك حتى تصيح فأخذ في الضرب ، ثم أقطع أى امتنع قبل الصياح بحيث لأن الفعل المحلوف عليه وهو الضرب يحتمل الامتداد بطريق التكرار فكان شرط البر وهو المد إلى الغاية المضروبة له متصورا ، وكان الكف محتمل هذا الفعل لا محالة ، فيكون شرط الحنث متصورا أيضا والصياح يصلح دلالة على الاقلاع عن الضرب : لأن الانسان قد يمتنع عن الضرب به ، فيصلح غاية فوجب العمل بحقيقة الغاية وحمل حتى طيها ، فكان الكف عن الضرب قبل وجود الغاية شرط الحنث فإذا أقطع قبل الغاية كان حائشا ، وهذا اذا لم يخلب على الحقيقة عرف كما فى المسألة المذكورة ، فان طلب طيها عرف ظاهر<sup>(١)</sup> وجب العمل به : لأن الثابت بالعرف بمنزلة الحقيقة حتى لو قال<sup>(٢)</sup> ان لم أضربك حتى أقتلك أو حتى تموت كسان هذا على الضرب الشديد لا على حقيقة القتل والموت للعرف : فانه متى كان قصده القتل لا يذكر لفظ الضرب ، وانما لم<sup>(٤)</sup> يذكر ذلك إذا لم يكن قصده القتل .

وجعل القتل غاية لبيان شدة الضرب معتاد متعارف .

ولو قال إن لم آتك غدا حتى تغدبنى فعبدى حر فأتاه ولم يغده<sup>(٥)</sup> / لم يحنث : لأن التغدية لا تصلح دليلا على انتهاء الإتيان بل هو داع إليه ، وكذا الاتيان ليس بمستدام

- 
- ( ١ ) فى ( ب ) : فإذا .  
 ( ٢ ) ظاهر ساقطة من ( هـ ) .  
 ( ٣ ) آخر الورقة ٢٩٤ / ب من ب .  
 ( ٤ ) لم زائدة فى نسخة ( ج ) .  
 ( ٥ ) آخر الورقة ٣١١ / أ من هـ .



أَيْضاً •

ألا ترى أنه لا يسمح صرب العدة فيه ففات شرطاً (١) الغاية جميعاً (٢) ، فلم يمكن حمل حتى على الغاية ، ولكنه يصلح سبباً للتعدية لأن الاتيان على وجه التعظيم إحسان لدنى (٣) الى المزور فيصلح سبباً (٤) لا حسان مالى (٥) منه الى الزائر وعن هذا قيل : من (٦) زار حياً ولم يذوق شيئاً فكأنما زار ميتاً •

والتغذية صالحة للجزاء لأنها احسان أيضاً فتصلح مكافأة للإحسان فيحمل على المجازاة فصار شرط (٧) بـه فعل الاتيان على وجه يصلح سبباً للجزاء بالفداء وقد وجد ولو قال: عدى حران لم آتك حتى اتغدى عندك ، أو ان لم تأتنى حتى تغدىنى فعبدى حر ، فان حتى للعطف المحس ، من غير رعاية معنى الغاية فيه : لأن التغدى من غداً الغير عند الاباحة احسان فلا يصح منهيها (٨) للاتيان ، ولا يصلح اتيانه سبباً لفعل نفسه كما ان فعله لا يصلح جزءاً لاتيانه ، فتعذر الحمل (٩) على المجازاة أيضاً فحمل على العطف بمعنى الفاء أو بمعنى ثم : لأن التعقيب يـناسب معنى الغاية فيتوقف البر على وجود الفعلين ، كما لو قال ان لم آتك فاتغدى عندك •

(١) شرط فى ( ج ) •

(٢) جميعاً ساقطة من ( هـ ) •

(٣) بياض فى ( ج ) •

(٤) فى ( ج ) فيصلح سبباً لتعديه • • •

(٥) مالى فى ( ج ) •

(٦) من ساقطة من ( ج ) •

(٧) فى ( ج ) بمنزلة •

(٨) نهاية الورقة ١٦٠ ب من ( ج ) •

(٩) فى ( ب ) الحمل •

ومن ذلك حروف الجر فالباء للالصاق ولهذا قلنا في قوله ان اخبرتنى  
بقدم فلان انه يقع الصدق .

قوله ومن ذلك : أى من باب حروف المعاني حروف الجر وسميت حروف  
الجر لأنها تجر فعلا الى اسم نحو مررت بزيد ، أو اسما الى اسم نحو المال لزيد .  
أما الباء فالالصاق هو معناها بدلالة استعمال العرب اياها فيه وهو أقوى دليل  
في اللغة ، كالنص في أحكام الشرع ثم الالصاق يقضى طرفين ملصقا وملصقا به ،  
فما دخل عليه الباء فهو الملتصق به والطرف الآخر هو الملتصق ففي قولك كتبت  
بالقلم الكتابة ملصق والقلم ملصق به ومعناه : ألصقت الكتابة بالقلم .  
ولهذا أى : ولأنها للالصاق والالصاق يقضى ملصقا وملصقا به .  
قلنا في قول الرجل ان اخبرتنى بقدم فلان (١) فعبدى حرانه يقع على الصدق حتى  
لو اخبره كاذبا لا يحسن لانه اذا قال ان اخبرتنى بقدم فلان (٢) كان معناه ان  
الصدق الاخبار بالقدم أو ان اخبرتنى اخبارا ملصقا بالقدم فالصاق بالقدم  
لا يتصور قبل وجوبه لأنه فعل حسى فكان شرط الحنث الاخبار بطريق الصدق ،  
فلا يحسن بالاعخبار كذبا بخلاف ما اذا قال : ان اخبرتنى أن فلانا قد قدم حنث  
كان شرط الحنث فيه مجرد الاخبار صدقا كان أو كذبا : لأن قوله (٣) أن فلانا قد قدم  
خبر نفسه وهو المفعول الثاني للاخبار فصار كأنه قال : ان اخبرتنى خبر (٤) قد قدم  
فلان : والخبر اسم للكلام دال على أمر كان أو سيكون غير مضاف كينونته الى الخبر  
فكان شرط الحنث نفس الخبر (٥) فمتناول الصدق والكذب ، ولا يلزم على ما ذكرنا  
قوله ان كنت تحببني بقلبك فكذا فقالت كاذبة احبك حيث تطلق خلافا لمحمد  
رحمه الله - مع أن محبته لم تلتصق بقلبهما لأن اللسان جعل خلفا عن القلب  
لعدم امكان الاطلاع على ما في القلب فلم يلتفت اليه . فاما القدم فأمر محسوس  
فأعتبر الالصاق به .  
وهذا ايضا بخلاف قوله ان أعلمتنى (٦) أن فلانا قدم فعبدى حر فأعلمه حيث لم يحسن  
الا أن يكون حقا : كما لو قال : ان أعلمتنى بقدمه : لأن الاعلام ما يفيد العلم ،  
والباطل لا يسمى علما وإنما العلم اسم للحق فلم يكن الاخبار بالباطل اعلا ما  
فأما الاخبار فاثبات (٧) الخبر .

- (١) وأما في نسخة . (د) . (٢) . خبرتنى في (ج)  
(٣) ما بين المعقوفتين زيادة من ( ) و (هـ) .  
(٤) نهاية الورقة : ١٢٠/أ من د - (٥) نهاية الورقة : ٥٩٥/أ من ب .  
(٦) آخر الورقة : ٣١١/ب من (هـ) - (٧) علمتنى في (ح)  
(٨) هو اثبات في (ب) .

وعلى للالزام في قوله : على ألف، وتستعمل للشرط قال الله :  
( يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا )

وهو اسم لما يصلح دليلا على المعرفة في العرف، فصار ينطلق على الصدق والكذب . ألا ترى أنه يقال : هذا خبر باطل وزور وكذب ولا يقال مثل ذلك في العلم فلهذا افترقنا .

قوله : (( وعلى للالزام )) كلمة على وضعت للاستعلاء ، ومنه يقال : فلان علينا أميراً : لأن للأمير علوا وارتفاعا على غيره ويقال زيد على السطح لتعليه عليه .

ومنهم قولهم : على فلان دين : لأن الدين يستعمل من يلزمه ولذا يقال ركه دين وهو معنى قوله على للالزام في قولك على ألف درهم بمعنى لما كانت هذه الكلمة موضوعا للاستعلاء والاستعلاء في لفلان على : كذا في اللزوم دون غيره . كانت في مثل هذا الموضع للإيجاب والالزام باعتبار أصل الوضع فكان منلق / هذا الكلام محمولا على الدين : لأن الاستعلاء فيه إلا أن يصل به الوديعة فنقول لفلان علم ألف درهم وديعة فحينئذ لا يثبت الدين : لأن على يحتمل معنى (٢) الوديعة من حيث أن فيها وجوب الحفظ فيحمل عليه بهذه الدلالة ويستعمل بمعنى الشرط باعتبار أن الجزاء يتعمل بالشرط فيكون لا زما عند وجوده فكان استعمالها في الشرط بمنزلة الحقيقة ، كانه أحد نوعي الحقيقة ولهذا قال فيه يستعمل ولم يقل يستندار كما قاله فيها بعد . قال الله تعالى ( يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ) (٤) أي بشرط عدم الاشراك بالله .

هذا هو المذكور في كتب الفقه والمذكور في كتب التفاسير أي على صلة المبايعه يقال ببايعه (٥) على كذا .  
إلا أنه لما أدى الى معنى الشرط : إذ (٦) المبايعه تؤكد كالشرط ، توسع الفقهاء في ذلك وقالوا انه بمعنى الشرط وعلى هذا

(١) آخر الورقة ١٦١ / أ من (ج) - (٢) معنى ساقطة من (ب) .

(٣) تستعمل في نسخة (ج) - (٤) المتحنة الآية (١٢) .

(٥) في ((ب)) ببايعه - (٦) أن في النسخة (ب) .

الأصل قالوا إذا حاصر المسلمون حصنا فقال : رأس الحصن آمنوني  
على عشرة من أهل الحصن على أن افتحه عليكم، فقالوا لك ذلك  
نفّتح الحصن فهو آمن . وعشرة معه لأنه : استأمن لنفسه  
نصا<sup>(١)</sup> بقوله آمنوني وشرط أمان عشرة مع أمان نفسه<sup>(٢)</sup> فكانت  
العشرة سواء والخيار في تعيين العشرة إلى رأس الحصن : لأنه  
جعل نفسه ذا حظ من أمانهم : لأن على للاستعلاء وهو ليس  
بذي حظ [باعتبار أنه داخل في أمانهم لأنه استأمن لنفسه بلفظ على  
حده ولا باعتبار أنه مباشر]<sup>(٣)</sup>.

(١) نصا ساقطة (هـ)

(٢) آخر الورقة ٢٩٥ ب من النسخة (ب)

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

وتستعار بمعنى الباء في المعاوضات المحضة، لأن اللصاق  
يناسب اللزوم . . .

لامانهم فان ذلك لا يصح فعرفنا انه ذو حظ على أن يكون معيناً لمن  
سأله <sup>(١)</sup> الامان منهم باعتبار أن التعيين في المجهول كالايجاب المتدا  
من وجه ، بخلاف ما لو قال آمنوني عشرة أو عشرة ، حيث كان الخيار نفسى  
تعيين العشرة الى الامام لأن المتكلم لم يجعل نفسه ذا حظ من امان العشرة  
وانما عطف امانهم على امان نفسه فكان الامام <sup>(٢)</sup> هو الموجب لهم الامان فكان  
اليه التعيين .

قوله ويستعار بمعنى الباء في المعاوضات المحضة  
وهى التى تخلو عن معنى الاسقا كالبيع والاجارة والنكاح بأن قال بعثك على  
الف درهم ( أو أجرتك ) <sup>(٣)</sup> على كذا او تزوجتك على كذا لان العمل لماتعذر  
بحقيقتها يحمل <sup>(٤)</sup> على ما يليق بالمعاوضات ، وهو الباء لان العوض فى هذه  
التصرفات لازم واللزوم يناسب اللصاق ، فان الشئ اذا لزم الشئ كان ملتصقا  
به لا محالة ولا يحمل على الشرط : لأن المعاوضات المحضة لا تحتصل  
العليق بالحذر لما فيه من معنى القمار فتحمل على ما تحتله تصحيحا للكلام  
واحتراز بقوله المحضة عن المعاوضة التى ليست بمحضة كالطلاق على مال فانها  
اذا قالت لزوجها طلقنى ثلاثا على ألف درهم تحمل على الشرط عند أبى حنيفة  
. روى الله عنه حتى لو طلقها واحدة لا يلزمها شئ فكان الطلاق رجعيا ،  
وعندهما تحمل على الباء حتى لو طلقها واحدة يجب عليها ثلث الألف ، وكان  
الطلاق بائنا ، كما لو قالت طلقنى ثلاثا بألف : لأن الطلاق على مال معاوضة  
من جانب المرأة .

( ١ ) يتناوله فى نسخة ( ح ) .

( ٢ ) الكلمة ساقطة من ( هـ ) .

( ٣ ) ما بين المعقوفتين ساقطة من ( ب ) .

( ٤ ) فى ( ح ) تحمل .

.....

وانما يجب<sup>(١)</sup> المال عليها عوضا عن الطلاق وكلمة على تحتل معنى الباء  
وقد صدرت من جانبها فتحمل على المعاوضة لاحتمال الطلاق ايهاها  
ودلالة الحال عليها، وصار كقوله أحمل هذا الطعام الى منزل على درهم:  
وقال ابو حنيفة رحمه الله كلمة على للزوم كما بينا وليس بين الطلاق  
وبين مالزها مقابلة لينعقد معاوضه بل بينهما معاينة<sup>(٢)</sup> لأنه يقع الطلاق  
أولا ثم يجب المال أو يجب المال ثم يقع الطلاق والمعاينة معنى<sup>(٣)</sup> المراءاة  
والجزاء، لا معنى المعاوضة، ومعنى الشرط بمنزلة حقيقة هذه الكلمة :  
لأن<sup>هذه</sup> الكلمة للزوم وبين الشرط والجزاء ملازمة فكان الحمل عليه لكونه  
أقرب الى الحقيقة اولى من الحمل على الباء وقد امكن العمل بمعنى الشرط  
هاهنا : لأن الطلاق وان دخله المال يصلح<sup>(٣)</sup> تعليقه بالشرط مثل ان يقول  
: ان قدم فلان فأنت طالق على الف درهم صح ، ولم يمنع معنى المعاوضة  
من صحة التعليق لأنه تابع :  
== == ==

---

(١) آخر الورقة ١٦١ ب من (ج) .

(٢) معاوضة في (هـ) .

(٣) يصح في (ح) و (د) .

ومن للتبعيض ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله فيمن قال : اعتق من عبدي  
من شئت عتقه كان له ان يعتقهم الا واحدا بخلاف قوله من شاء لأنسه  
وصفه بصفة عامة فأسقط الخصوص .

قوله ومن التبعض ذكر / <sup>(١)</sup> النحاة أنها لا ابتداء الغاية يقال  
سرت من الكوفة الى البصرة ، وهذا الكتاب من فلان الى فلان . وقد يكون  
للتبعيض كقولهم أخذت من الدراهم ، وزيد من القوم وللتبيين كقوله تعالى  
( فأجنبوا الرجل من الاوثان ) <sup>(٢)</sup> وكقولهم خاتم من فضة ، وباب من  
ساج .

وقد تكون مزيدة كقولك ما جئتني من أحد فجعلوا ابتداء الغاية  
أصلا في هذه الكلمة والهاقي تابعا حتى قال المحققون منهم الكل راجع الى  
معنى ابتداء الغاية وهذا هو المختار الا أن بعض الفقهاء لما وجدوها  
أكثر استعمالا في التبعض جعلوها فيه أصلا وفيما سواه دخيلا واليه مال  
المصنف .

ورأيت في بعض نسخ أصول الفقه أنها للتبعيض وابتداء الغاية  
جميعا عند الفقهاء وكل واحد في موضعه حقيقة .

ولهذا : اي ولأنها للتبعيض قال أبو حنيفة رحمه الله : فيمن  
قال لا اعتق ( من عبدي ) <sup>(٣)</sup> من شئت عتقه كان له أن يعتقهم الا واحدا  
منهم فان أعتقهم واحدا بعد واحد عتقوا الا الآخر ، وان أعتقهم جملة  
عتقوا الا واحدا منهم والخيار فيه الى المولى وعندهما له ان يعتقهم جميعا :

(١) آخر الورقة (٢٩٦/أ) من (د) .

(٢) سورة الحج الآية (٣٠) .

(٣) من عبدي ساقطة من (ب) .

لأن كلمة من عامة وحرف من كما يكون <sup>(١)</sup> للتبعيض يكون لتمييز الجنس :  
أى للبيان قال الله تعالى ( فاجتنبوا الرجس من الاوثان ) <sup>(٢)</sup> .

وههنا المراد بحرف من تمييز عبده من غيرهم فيتناولهم جميعا كما

فى قوله : ( من شاء من عدى عتقه فهو حر .

وجه قول أبى حنيفة رحمه الله : ان المولى جمع بين كلمة العموم والتبعيض  
فوجب العمل بحقيقتيهما ما امكن ، والعموم أصل : لانه أضاف الفعل اليه  
فوجب القول بالعموم الا بقدر ما يقع به العمل بالتبعيض وذلك ان ينقص عن  
الكل واخذ ليصير عاما يتناوله <sup>(٣)</sup> الاكثر ويتحقق العمل بالتبعيض وقد أدخلت  
كلمة التبعيض فى العبيد فوجب ان يعمل فى التبعيض فيه لا فى غيره ،

بخلاف قوله : من شاء من عدى عتقه فاعتقه فانه وان تناول البعض ايضا  
لدخول حرف التبعيض فيه الا ان البعض الداخلى تحت <sup>(٤)</sup> الشرط ذكره  
( لأنه ) <sup>(٥)</sup> لا يعلم ما دخل تحت الشرط وقد وصفت <sup>(٦)</sup> بصفة عامة وهى  
المشيئة لأن فى الصلة معنى الصفة فتعم ضرورة عموم الصفة فأسقط : أى  
الوصف بهذه الصفة الخصوص : أى التبعيض فأما البعض فى التنازع فيه <sup>(٧)</sup>  
فلم يوصف بصفة عامة اذ المشيئة فيه اسندت الى المخاطب فيبقى معنى

(١) فى (هـ) : تكون .

(٢) الحج الآية (٣٠) .

(٣) دخلت فى (ج) و (هـ ، د) .

(٤) آخر الورقة (١٦٢/أ) من (ج) .

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٦) فى (د) : وصف .

(٧) فيه ساقطه من (ج) .



والى لانتها الغاية

التبويض معتبرا فيه مع صفة العموم فيتناول بعضها عاما ونظيره لوقيل مسن  
سرق من الناس فاقطعه <sup>(١)</sup> ، فمهم وجوب القطع للسراق كلهم . ولوقيل  
اقطع من السراق من شئت لم يوجب اللفظ استيعاب الجميع بالقطع .

ولا يقال المفعولية صفة كالفاعلية ولهذا يوصف بها فيقال عمرو المضروب  
كما يقال : زيد الضارب / <sup>(٢)</sup> وشيء معلوم كما يقال رجل عالم ، وهذه  
الكلمة قد صارت موصوفة بالمفعولية : أى بالشيئة <sup>(٣)</sup> ، فى المتنازع فيه كما  
صارت موصوفة بالفاعلية فى تلك السئلة فلتسم <sup>(٤)</sup> لعموم هذه الصفة . <sup>(٥)</sup>

لأننا نقول حقيقة <sup>(٦)</sup> الصفة معنى تقوم بالموصوف وذلك المعنى الذى  
نسميه وصفا انما يقوم <sup>(٧)</sup> بالفاعل لا بالمفعول : اذ الضرب قائم بالضا رب  
والعلم قائم بالعالم لا بالمضروب والمعلوم ، وأما للمفعول تعلق بذلك  
المعنى باعتبار التأثير ، فلا يؤثر ذلك فى العموم على أننا لا نسلم أنها وصفت  
بالمفعولية بل الموصوف بها المستق فى قوله عتقه فلا يرد هذا السؤال .

قوله : والى لانتها <sup>(٨)</sup> الغاية هى لانتها <sup>(٩)</sup> الغاية على مقابلة

(١) فاقطعوه فى (ج) .

(٢) آخر الورقة (٢٩٦/ب) من (ب) .

(٣) فى (ج) الشية .

(٤) فالتسم فى (ج) .

(٥) فى (د) (هـ) : الصفة أيضا .

(٦) فى (د) : بحقيقة .

(٧) فى (ب) : تقوم .

(٨) فى (ج) و (د) : لانها .

(٩) فى (ج) و (د) : لانها .

من : أى هى <sup>(١)</sup> تدخل فى الغاية التى ينتهى بها صدر الكلام ، كما  
أن من لا ابتداء الغاية : أى هى تدخل فى الغاية التى يبتدأ بها صدر  
الكلام : يقال سرت من البصرة الى الكوفة ، فالكوفة منقطع السير <sup>(٢)</sup> ،  
كما كانت البصرة مبتداء . ويقول الرجل انا اليك : أى أنت غاييتى ،  
ويقول قمت إلى فلان فتجعله منتهاك من مكانك وكذلك استعملت فى آجال  
الديون : لأن آجال الديون غاياتها ثم هى تفيد معنى الغاية مطلقا فأما  
دخول الغاية فى الحكم وخروجها منه <sup>(٣)</sup> فأمر يدور مع الدليل . فبما <sup>(٤)</sup>  
فيه دليل على الخروج قوله تعالى ( فنظرة الى مهسرة ) <sup>(٥)</sup> : لأن الاعسار  
علة الانظار وبوجود المهسرة تزول العلة ولو دخلت المهسرة فيه لكان منتظرا  
فى كلتا الحالتين معسرا أو موسرا .

وكذلك قوله تعالى ( ثم أتموا الصيام الى الليل ) <sup>(٦)</sup> فانه لو حل  
الليل لوجب الوصال وما يدل على الدخول قولك قرأت القرآن من أوله الى  
آخره : لأن الكلام سبق لقراءة القرآن كله .

وما لا دليل فيه على أحد الأمرين قوله تعالى : ( الى المرافق ) <sup>(٧)</sup>  
و ( الى الكعبين ) <sup>(٨)</sup> : فأخذ عامة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولهما

- 
- (١) هى ساقطة من (ج) .
  - (٢) بالسير فى (ج) .
  - (٣) منه ساقطة من (هـ) .
  - (٤) ما فى (ج ، ب) .
  - (٥) سورة البقرة آية (٢٨٠) .
  - (٦) ، ، ، (١٨٧) .
  - (٧) ، المائدة ، (٦) .
  - (٨) انظر الكشف (١/٥٩٧) .

وفى للظرف وبفرق حذفه وإثباته بقوله ان صحت الدهر وقع على الأبد

وفى الدهر على الساعة

فى الفصل . وأخذ زفروداود بالمتيقن فلم يدخلها كذا فى الكشف .

قوله وفى للظرف هذه الكلمة تجعل ما تدخل هى عليه ظرفا لما قبلها ووعاء له فاذا قلت الخروج فى <sup>(١)</sup> يوم الجمعة فقد أخبرت أن اليوم قد اشتمل على الخروج وصار وعاء له وكذلك قولك الركض فى الميدان ، وزيد فى الدار هذا اصل هذه الكلمة . ثم قيل زيد ينظر / <sup>(٢)</sup> فى العلم وأنا فى حاجتك توسعا : على معنى أن العلم جعل وعاء لنظره وتأمله ، وعسلى معنى أنه لما صرف العناية الى حاجته صارت كأنها قد اشتملت عليه <sup>(٣)</sup> لغلبتها على قلبه وهمه ، وبفرق بين حذفه وإثباته .

اختلف اصحابنا فى حذفه وإثباته فى ظروف الزمان مثل أن تقول أنت طالق غدا أو فى غد : فقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله هما سواء حتى لو <sup>(٤)</sup> نوى آخر النهار فى قوله فى غد لا يصدق قضاء ، كما لا يصدق فى قوله غدا : لأن حذف / <sup>(٥)</sup> فى وإثباته فى الكلام سواء ان لا فرق بين قوله خرجت يوم الجمعة ، وقوله خرجت فى يوم الجمعة . وسكنت الدار وسكنت فى الدار .

وقد أجمعنا انه لو قال غدا ونوى آخر النهار يصدق ديانة لا قضاء ،

(١) فى ساقطة من (د) .

(٢) آخر الورقة (١٦٢/ب) من (ج) .

(٣) استعملت عليها فى (د) .

(٤) لو ساقطة من (ج) .

(٥) آخر الورقة (٢٩٧/أ) من (ب) .

فكذا اذا قال فى غد ألا ترى أن قوله غدا معناه فى غد الا أنه حذف عنه حرف  
الظرف إختصارا فكان سواء فى الحكم .

وفرق أبو حنيفة رحمه الله بينهما فيما اذا نوى آخر النهار فقال  
فى قوله فى هذا تصدق ديانة وقضاء وفى قوله غدا يصدق ديانة لا قضاء ؛  
لأن الظروف اذا اتصل به الفعل بغير واسطة اقتضى استيعابه ان امكن (١)  
لأنه حينئذ يشابه المفعول به من حيث أنه صار مفعولا للفعل ومنصوبا به ألا  
ترى أنه اذا اتسع فى مثل هذا الظرف ولم يقدر فيه حرف فى أحد حكم المفعول  
به حتى اذا اخبرت عنه بالذى عملت به ما عملت بالمفعول به فقلت فى مثل  
قولك ، متسعا ؛ سرت يوم الجمعة الذى سرت يوم الجمعة ؛ كما تقول  
الذى ضربته زيد ، ولم تقل الذى سرت فيه يوم الجمعة .

وانذا اتصل به الفعل بواسطة حرف الظرف اقتضى وقوعه فى جزء  
منه (٢) ؛ ان ليس من ضرورة الظرفية الاستيعاب فاذا قال غدا ونوى آخر  
النهار لم يصدق قضاء ؛ لأن الطلاق اتصل بالغد بلا واسطة فاقتضى استيعاب  
الغد اعنى كونها (٣) موصوفة بالطلاق فى جميع الغد ، فلا بد من ان يكون  
واقعا فى أوله ، فيحصل الاستيعاب . فاذا نوى آخر النهار فقد غير موجب  
كلامه الى ما هو تخفيف عليه فلا يصدق قضاء ولكنه يصدق ديانة ؛ لانه  
نوى محتمل كلامه وأما اذا قال فى غد فموجب كلامه الوقوع فى جزء من الغد  
مبهم واليه ولاية التعمين كما لو طلق احدى نساءه فاذا نوى آخر النهار كانت

( ١ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( هـ ) .

( ٢ ) فى ( ب ) : حرمة .

( ٣ ) فى ( ب ) : لكونها .

وتستعمار للمقارنة في نحو قوله : أنت طالق في دخولك السدار

نيتة تعيينا لما أبهمه لا تغييرا للحقيقة ، فيصدق قضاء كما يصدق ديانة .

وانا لم ينوشينا كان الجزء الاول أولى لعدم المزاحم <sup>(١)</sup> والسبق  
فلذلك يقع فيه توضيح الفرق بينهما : أن قوله ان صمت الدهر فكذا واقع  
على الأبد ، حتى كان شرط الحنث صوم جميع العمر .

وقوله ان صمت في الدهر واقع على ساعة حتى لوني الصوم الى الليل  
ثم افطر بعد ما شرع فيه حنث .

قال شيخنا العلامة مولانا حافظ الطة والدين قدس الله روحه : ان  
الله تعالى ذكر نصرته الرسل والمؤمنين في الدنيا مقرونة بحرف في ونصرتهم  
في الآخرة غير مقرونة به في قوله عز اسمه ( انا لننصر رسلا والذين آمنوا في  
الحياة / <sup>(٢)</sup> الدنيا وهم يقومون ) <sup>(٣)</sup> لأن نصرته الله اياهم في  
الآخرة مستوعبة لجميع الأوقات دائمة : لأنها دار الجزاء ، فأما نصرته  
اياهم في الدنيا فقد يقع في بعض الأوقات دون البعض لأنها دار ابتلاء .

قوله : وتستعمار للمقارنة اذا قال انت طالق في دخولك الدار لم  
تطلق قبل / <sup>(٤)</sup> الدخول لأنه ادخل كلمة في في الفعل وهو لا يصلح ظرفا  
للطلاق ؛ على معنى أن يكون الطلاق شاغلا له : لأنه عرض لا يبقى فتعذر  
العمل بحقيقة في فيجعل استعمارا للمعنى المقارنة ، لأن في الطرف معنى  
المقارنة ان من قضيته الاحتواء على المظروف فيقارنه بهجوانه الاربع <sup>(٥)</sup>

( ١ ) في ( ب ) : المزاحمة .

( ٢ ) آخر الورقة ( ١٦٣ / أ ) من ( ج ) .

( ٣ ) سورة غافر آية ( ٥١ ) .

( ٤ ) آخر الورقة ( ٢٩٢ / ب ) من ( ب ) .

( ٥ ) كذا في جميع النسخ عدا ( أ ) و ( ب ) فلفظها الأربعة .

ومن ذلك حروف الشرط ، وحرف ان هو الاصل في هذا الباب

فصار بمعنى مع فيتعلق وجود الطلاق بوجود الدخول : لأن قران الشيء بالشيء يقتضى وجوده : ضرورة ، فكان من ضرورته تعلقه بوجود الدخول الا أنه لا يكون شرطاً محضاً : لأنه يقع الطلاق مع الدخول لا بعده وعند البعض يجعل مستعاراً - لمعنى <sup>(١)</sup> الشرط لمناسبة <sup>(٢)</sup> بينهما من حيث أن كل واحد من الطرفين والشرط ليس يؤثر من <sup>(٣)</sup> حيث أن تعلق الجزاء بالشرط بمنزلة قوام المظروف بالطرف ومن حيث أنه <sup>(٤)</sup> لا يتخلل بينهما زمان كما في الشرط والمشروط فيتعلق الجزاء به .

فعلى هذا يقع الطلاق متأخراً عن الدخول كما لو قال ان دخلت الدار ولكن الأول أصح : فانه لو قال لأجنبية أنت طالق في نكاحك فتزوجها ، لا تطلق كما لو قال مع حكامك ولو جعل مستعاراً للشرط لطلقت كما لو قال أنت طالق ان تزوجتك . اليه اشار القاضي الامام فخر الدين رحمه الله .

قوله ومن ذلك : أى ومن باب حروف المعانى حروف الشرط : أى كلماته أو الفاظه وتسميتها حروفاً باعتبار أن الأصل فيها كلمة إن وهى حرف ، وحرف ان هو الأصل في هذا الباب : أى باب الشرط .

لأنه المختص بمعنى الشرط ليس له معنى آخر سواه ، بخلاف سائر ألفاظ <sup>(٥)</sup> الشرط فانها تستعمل في معانٍ أخرى سوى الشرط .

(١) في (ب) : بمعنى .

(٢) في (هـ) : بمناسبة .

(٣) في (ب) : من .

(٤) في (ب) : أنهما .

(٥) في (جـ) : الألفاظ في .



عنها مثل متى فانها للوقت لا يسقط عنها بحال والمجازات بها لازمه في غير  
موضع الاستفهام وبانها غير لازمة بل هي في حيز الجـواز

ان كما في / (١) سائر الألفاظ المشتركة اذا استعملت في أحد المعاني لم  
يبق فيها دلالة / (٢) على غيره واليه ذهب ابو حنيفة رضي الله عنه .

وعند البصريين هي موضوعة للوقت وتستعمل في الشرط من غير سقوط  
معنى الوقت كمتى ، واليه ذهب أبو يوسف ومحمد رحمهما الله .

فاذا قال لامرأته اذا لم اطلقك فأنت طالق ولم ينوشها لا يقع

الطلاق في قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - حتى يموت أحدهما : كما

في قوله ان لم اطلقك فأنت (٣) طالق ( وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما

الله وقع الطلاق اذا فرغ من اليمين كما في قوله متى لم اطلقك فأنت طالق (٤)

فأما اذا نوى الوقت أو الشرط المحض فهو على ما نوى بالاتفاق .

وجه قولهما أن اذا اسم للوقت (٥) بمنزلة سائر ظروف الزمان .

يقال كيف الرطب اذا اشتد الحر أى حينئذ . وقال تعالى ( والليل اذا

بخشى ) (٦) الا أنه قد يستعمل في الشرط مجازا مع قيام معنى الوقت لأن

اذا للاستقبال وفيه إيهام فناسب المجازة ان الشرط لا يكون الا مستقبلا

مجهول الشأن لتردده بين أن يكون وأن لا يكون ، واستعماله في الشرط

(١) آخر الورقة (٢٩٨/أ) من (ب) .

(٢) ، ، (١٦٣/ب) من (ج) .

(٣) وأنت في (ج) .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

(٥) الوقت في (ج) .

(٦) سورة الليل آية (١) .



لا يوجب<sup>(١)</sup> سقوط معنى الوقت عنه لأن المجازاة في متى ألزم منها في اذا لأنها في متى لازمة في غير موضع<sup>(٢)</sup> الاستفهام وفي اذا جائزة ، ثم لم يسقط معنى الوقت عن متى في المجازاة فأولى أن لا يسقط عن اذا فيها .

وإذا ثبت ما ذكرنا كان الطلاق مضافا الى زمان خال عن الإيقاع وكما سكت وجد ذلك الوقت فتطلق .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه ان اذا قد تكون حرفا بمعنى الشرط المحض كما كان اسما بمعنى الوقت ( كما )<sup>(٣)</sup> قال الشاعر :

وإذا تصبك خصاصة فتحمل .

معناه ان تصبك خصاصة : لأن اصابة الخصاصة من الأمور المترددة وكلمة اذا ، اذا كانت بمعنى الوقت انما تستعمل في الأمر الكائن أو المنتظر الذى لا ريب فيه عادة أو شرعا : نحو مجئ الغد والقيام الى الصلاة ، فلو لم تصر كلمة اذا ههنا بمعنى الشرط ونفى معنى الوقت فيها ، لما جاز استعمالها في الأمر المتردد بخلاف متى ، لأنها لا<sup>(٤)</sup> تستعمل في الأمور الكائنة لا محالة ، فاستعمالها للشرط لا يدل على سقوط معنى الوقت عنها ولا يقال ينبغى أن تحمل على متى حتى يبقى الوقت فيها معتبرا وان جوزى بها كما في متى : لأننا نقول لو فعلنا ذلك يلزم منه<sup>(٥)</sup> ترك خاصيته :

( ١ ) لا توجب في ( ج ) .

( ٢ ) موضع ساقطة من ( ج ) .

( ٣ ) كما ساقطة من ( ج ) و ( ب )

( ٤ ) لا ساقطة من ( ب ) .

( ٥ ) منه ساقطة من ( ج ) -

ومن ، وما ، وكل ، وكلما تدخل في هذا الباب .

وهي الدخول في الأمور الكائنة اذا كانت بمعنى الوقت كما ذكرنا .

وانما ثبت هذا الوجه . فيه وقع الشك في وقوع الطلاق : لأنه ان جعل بمعنى الشرط لا يقع . وان جعل بمعنى الوقت يقع <sup>(١)</sup> فلا يقع بالشك . ثم أشار الى الفرق بين اذا ومتى فقال : المجازاة بها أى بكلمة متى لازمة في غير موضع الاستفهام / <sup>(٢)</sup> لأن متى اسم للوقت المبهم ولا تختص وقتاً دون وقت ، فكان مشاركا في الإبهام لكلمة ان : لتردد ما دخل عليه متى بين ان يوجد وبين أن لا يوجد ، كما في كلمة ان فلهذه المشاركة لزم في باب المجازاة فلذلك وقع الطلاق بقوله أنت طالق متى لم اطلقك عقيب اليمين .

وأما اذا فإفادة الوقت الخالص . ولهذا تدخل على / <sup>(٣)</sup> أمر كائن أو منتظر فلم تلزم المجازاة بل هي في حيز الجواز لما بينا .

قوله : ومن وما وكلما يدخل في هذا الباب أى في نوع الشرط أما من وما فلأنهما مهما يصلحان للشرط فان كل واحد منهما لا يتناول عينا . وتحقيقه انهما لما دخل في العموم لابهامهما ، والعموم في الشرط مقصود المتكلم ، وتخصيص كل واحد من الأفراد بالذكر متعذر أو متعسر ، ومن وما يؤيد بيان هذا المعنى مع الإيجاز ، ناهيا شاب ان فقليل من يأتني اكرمه وما تصنع <sup>(٤)</sup> أصنع قال الله تعالى ( من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه ) <sup>(٥)</sup>

(١) في (ج) : يقع به .

(٢) آخر الورقة (٢٩٨/ب) من (ب) .

(٣) ، ، (١٦٤/أ) من (ج) .

(٤) في (ب) : أصنع .

(٥) الآية (٩٧) من سورة النحل .

وفى كل معنى الشرط أيضا من حيث ان الاسم الذى يتعقبه —  
يوصف بفعل لا محالة ليتم الكلام وهى توجب الاحاطة على سبيل

(وما تقدوا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ) (١)

ومثالهما من المسائل : من شأ من عبيد عتقه فهو حر ، من دخل  
هذا الحصن فله راس ، من دخل الدار فهو حر ، ما بايعت فلانا فعلى  
ما ذاب لك على فلان ، فعلى ومن تستعمل لذوات من يعقل وما لصفات  
من يعقل وذوات ما لا يعقل : فإذا قيل ( من ) <sup>(٢)</sup> في الدار ؟ قلت زيد  
وإذا ( قيل ) <sup>(٣)</sup> ما في الدار ؟ قلت فرس او حمار أو متاع ، ولو قيل ما زيد  
قلت عالم او جاهل . وأما كلما فتوجب <sup>(٤)</sup> عموم الأفعال قال الله تعالى  
( كلما نضجت جلودهم ) <sup>(٥)</sup> كلمة ما هذه للجزاء ضمت الى كلمة كل فصارت  
أداة لتكرار الفعل ونصب كل على الظرف ، والعامل فيه الجواب كذا في عين  
المعاني . فإذا قال <sup>(٦)</sup> كلما تزوجت امرأة فهي طالق ، فيزوج مرتين :  
( يحدث في كل مرة بخلاف ، قوله كل امرأة أتزوجها فهي طالق فستزوج  
امرأة مرتين ) <sup>(٧)</sup> حيث لا يحدث في المرة الثانية لانها توجب عموم الاسماء  
لا عموم الأفعال .

قوله : وفي كل معنى الشرط .

قيل كلمة كل مأخوذة من الاكليل الذى هو محيط بجوانب الرأس

(١) الآية (١١٠) من سورة البقرة .

(۲) فی (ج) : ما .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(۴) فیوجب فی (ج) .

(٥) الآية (٥٦) من سورة النساء .

(٦) في (هـ) : قلت .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (هـ) .

الافراد ومعنى الافراد أن يعتبر كل مسمى بانفراده كان ليس معه غيره

فلذلك توجب الاحاطة ( وهى من الاسماء اللازمة )<sup>(١)</sup> للاضافة : ولهذا لا تدخل الا على الاسماء اذ الاضافة من خصائص الاسم فان اضيفت السى معرفة توجب ( احاطة الاجزاء )<sup>(٢)</sup> وان اضيفت<sup>(٣)</sup> الى نكرة توجب احاطة الافراد فيصح قول الرجل كل التفاح حامض اى جميع اجزائه التى توكل كذلك ( ولا يصح كل تفاح حامض )<sup>(٤)</sup> لحلاوة بعض منه واذا اضيفت معنى الشرط يؤتى بفعل بعد الاسم المضاف اليه كل صفة له<sup>(٥)</sup> لمصلحة ( للشرطيه ان الاسم لا يصلح لذلك )<sup>(٦)</sup> لأنه : لا بد للشرط من أن يكون مترددا وذلك فى الافعال دون الاسماء وهى توجب الاحاطة على سبيل الافراد ( بكسر الهزة قال الله تعالى /<sup>(٨)</sup> ( كل نفس )<sup>(٩)</sup> ذائقة الموت )<sup>(١٠)</sup> فمعنى<sup>(١١)</sup> الاحاطة تستفاد من كل ومعنى الافراد تستفاد<sup>(١٢)</sup> من المضاف اليه ان هو نكرة فى ( موضع الاثبات ومعنى الافراد )<sup>(١٣)</sup> ان يعتبر كل مسمى بانفراده فى ثبوت

( ١ ) ما بين المعقوفتين بياض فى ( د ) .

( ٢ ) فى ( هـ ) : الأخذ .

( ٣ ) ما بين المعقوفتين بياض فى ( د ) .

( ٤ ) ، ، ، ، ( د ) .

( ٥ ) تؤتى فى ( د ) .

( ٦ ) له ساقطة من ( هـ ) .

( ٧ ) ما بين المعقوفتين بياض فى ( د ) .

( ٨ ) آخر الورقة ( ١٧٢ / ب ) من ( ب ) .

( ٩ ) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) .

( ١٠ ) الآية ( ١٨٥ ) سورة آل عمران .

( ١١ ) ومعنى فى ( د ) .

( ١٢ ) الكلمة ساقطة من ( جـ ) .

( ١٣ ) ما بين المعقوفتين بياض فى ( د ) .

.....

---

الجزء له كأن ليس معه غيره ، فإذا قال الامام كل من دخل منكم ( هذا الحصن أولاً فله رأس )<sup>(١)</sup> فدخل عشرة معا فلكل واحد منهم رأس لأن كلمة كل تجتمع الأسماء على أن يتناول كل واحد منهم على الانفراد فعند ذكره يجعل كل واحد من الداخلين<sup>(٢)</sup> ، كأن اللفظ تناوله خاصة ، وكأن ليس معه غيره ، فيكون من واحد منهم رأس ولو دخلوا /<sup>(٣)</sup> متواترين كان النفل<sup>(٤)</sup> للأول خاصة لانه كل الداخل أولاً فان من دخل بعده<sup>(٥)</sup> ليس بأول حين سبقه فسيبره بالدخول وفي الفصل الأول لم يسبق كل واحد منهم<sup>(٦)</sup> غيره بالدخول وعلى اعتبار افراد<sup>(٧)</sup> كل واحد منهم كما هو موجب كلمة كل يكون كل واحد منهم أول داخل في حق من تخلف عنهم ، وهذا بخلاف قوله : من دخل منكم أولاً فله كذا فان هناك اذا دخلت العشرة معا لم يكن لهم شيء لأن كلمة من<sup>(٨)</sup> توجب عموم الجنس ولا توجب افراد كل واحد من الداخلين كانه<sup>(٩)</sup> ليس معه غيره وعلى اعتبار معنى العموم ليس فهم أول ان هو اسم لفرد سابق ولهم يوجد فلذلك بطل النفل ، وبخلاف كلمة جميع فان الامام اذا قال جميع من دخل هذا الحصن أولاً فله رأس فدخله عشرة معا حيث كان النفل الواحد

---

( ١ ) ما بين المعقوفتين بياض في ( د ) .

( ٢ ) من الداخله في ( ج ) .

( ٣ ) آخر الورقة ( ١٦٤ / ب ) من ( ج ) .

( ٤ ) بياض في ( د ) .

( ٥ ) في ( ب ) : بعد .

( ٦ ) منهم بياض في ( د ) .

( ٧ ) اخراج في نسخة ( د ) .

( ٨ ) الكلمة ساقطة من ( د ) .

( ٩ ) كان في نسخة ( د ) .

بينهم بالسوية : (١) لأن هذه الكلمة تدل على الاجتماع دون الافراد فيكون باعتبار (٢) جميع الداخلين كشخص واحد في أنهم أول فلهم راس واحد .

وكلمة (٣) كل تقتضى الاحاطة على سبيل الافراد فيجعل باعتبارها كأن كل واحد من الداخلين تناوله الايجاب خاصة . والله اعلم بالصواب واليه المرجع المآب .

قال العبد الضعيف عبد العزيز بن أحمد احسن الله احواله وقرن بالنجاح آماله هذا آخر ما قصدته من شرح مشكلات هذا الكتاب ، وتمة ما رمته من انجاح مسئول الاحبة والأصحاب قد يسر الله تعالى على الشروع في هذا الأمر المهم بفضله واحسانه واذل الى صعب هذا الخطب المدلهم بجوده وامتنانه ، فبدلت مجهودى فى توصيح ما استبهم من حقائقه وانجزت موعودى فى تشریح ما استصعب من دقائقه وبالغث نسي تصحيح ألفاظه وتنقيح معانيه بقدر الامكان ، واجتهدت فى شرح لغاته وكشف نكاته بالبلغ بيان وأوضح تبيان ، فكم من يوم عانيت فيه شدائد الفكر وكنت من ليلسة قاسيت فيها مشاق السهر حتى تيسر لى هذا التحقيق

( ١ ) بالتسوية فى ( هـ ) .

( ٢ ) باعتباره فى ( هـ ، د ) .

( ٣ ) فكلمة فى ( د ) .

وقادنى التوفيق الى هذا الطريق ، وذلك من جلائل نعم الله على  
وسرائر اكرامه ، ولطائف براءه ورغائب انعامه ، والمستول من  
فضله العظيم وكرمه العميم أن يجعل مقاساتى ذريعتى الى  
الثناء الجميل فى الدنيا ووسيلة الى الثواب الجزيل فى العقبى  
وأن يصيرنى من الذاكرين لقسمه ، والشاكرين لنعمه ، انه النعم  
المنان ، المكرم الديان ، والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين .

الفقر سارس





# فخرس الآيات القرآنیه

• فهرس الآيات •

سورة البقرة

=====

الآية	الرقم	المصحف
( وعلم آدم الاسماء كلها )	٣١	٣٨٩
( وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة نغفر لكم )	٥٨	١٠٦٠
( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة )	٨٣	٢١١
( أو أنفسها )	١٠٦	٢٨٥
( وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله )	١١٠	١١١٧
( وكذلك جعلناكم أمة وسطا )	١٤٣	٣٤٢
( فولّ وجهك شطر المسجد الحرام )	١٤٤	٢٧٩
( ان الصفا والمروة من شعائر الله )	١٥٨	١٠٦١
( ان في خلق السموات والارض )	١٦٤	٤٨٣
( وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون )	١٦٩	٢٢
( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه )	١٧٣	٤٤٦
( يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص )	١٧٨	٩٢٩
( ولكم في القصاص حياة يا اولى الالباب )	١٧٩	٥١٩
( كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف )	١٨٠	٨٩٠
( كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت )	١٨٠	٨٩٢
( فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من ايام آخر )	١٨٤	١٠٢٤
( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر )	١٨٥	٦٧٤
( فمن شهد منكم الشهر فليصمه )	١٨٥	١٠٢٤
( ثم أتموا الصيام الى الليل )	١٨٧	١١٠٨

الرقم	الصفحة	الاية
١٩٤	١٢٨	( ما اعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم )
١٩٥	٦٩١	( ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة )
١٩٥	٦٥٨	( وأحسنوا )
١٩٥	٦٥٨	( وأنفقوا )
٢١٠	٩٣٠	( هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام )
٢٢٤	٨٢٨	( ولا نجعلوا الله عرضة لأيمانكم )
٢٤٣	٩٢٤	( ان الله لذو فضل على الناس )
٢٥٥	٩٢٤	( لا يأتى بخلق من علمه الا بما شاء )
٢٨٠	١١٠٨	( فنفثوا الى ميسرة )
٢٨٠	٩٩٢	( وأن تصدقوا خير لكم )
٢٨٢	٣٨٠	( واستشهدوا شهيدين من رجالكم )
٢٨٢	٩٤٣	( ذلكم افسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا )
٢٨٢	٩١٧	( ما كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليطبل وليه بالعدل )
٢٨٦	١٠٥٥	( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا )

### سورة آل عمران

١٣	٣٠٢	( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله )
١٨	٣١٧	( واذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به )

الآية	الرقم	الصفحة
( ومن دخله كان آمنا )	٩٧	٨٨
( كنتم خير امة اخرجت للناس )	١١٠	٣٤٢
( لا يألونكم خبالا )	١١٨	٩٨
( كل نفس ذائقة الموت )	١٨٥	

سورة النساء

( ولا توتوا السفهاء أموالكم )	٥	١٠٠٠
( فان أنتم منهم رشتدا )	٦	٧٢٦
( يوصيكم الله في أولادكم )	١١	٨٩١-٨٩٠
( فان لم يكن له ولد وورثه أباه فلأمه الثلث )	١١	٢٣٩
( وورثه أبواه فلأمه الثلث )	١١	٢٤٠
( فان كان له اخوة فلأمه السدس )	١١	١٧١
( لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا )	١١	٨٩١
( من بعد وصية يوصي بها أو دين )	١٢	٩١٠
( غير مضار )	١٢	٨٩١
( ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها )	١٤	٩٣٠
( فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب )	٢٥	٨٤٦-٨٤٩
( يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى )		
( حتى تعلموا ما تقولون )	٤٣	٩٥٧
( كلما نضجت جلودهم )	٥٦	١١١٧

الصفحة	الرقم	الآية
		( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكبوا فيها شجر بينهم )
٢٠٩	٦٥	ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضين
١٠٨٧	٦٦	( أن أقتلوا أنفسكم أو أخرجوا من دياركم )
		( ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة )
١٠٠٣	٩٢	إلى أهله إلا أن يصدقوا )
٨٨٣	٩٢	( ومن قتل مؤمنا خطأ )
٩٣٠	٩٣	( ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها )
		( ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع )
٣٣٦	١١٥	غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم )
١١١٣	١٢٨	( وإن امرأة خافت )
٨٠٣	١٤١	( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا )
٧١٥	١٦٥	( لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل )
٩٢٤	١٦٦	( أنزل به علمه )
١١١٣	١٧٦	( إن أمروا هللك ليسر له ولد )

### سورة المائدة

٤٤٦	٣	( فمن اضطر في مخصصة )
٩٠	٦	( فاغسلوا )
١١٠٨	٦	( إلى المرافق ) ( إلى الكعبين )

الرقم	الصفحة	الاية
٦	٦٥	( وأرجلكم )
٣٨	٦٠٢	( جزاء بما كنتم تكفرون )
٤٨	٣١٥	( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا )
٨٩	٣٩٨	( فكفارتهم اطعام عشرة مساكين )
٨٩	٦٥	( أو تحرير رقبة )
٨٩	٦٥	( فصيام ثلاثة أيام )
٩٢	٣٠٣	( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول )
٩٤	٦٢٨	( ليلوونكم الله بشئ من الصيد تناله أيديكم )

### سورة الأنعام

٣٨	٦٠٩	( ولا طائر يطير بجناحيه )
٧٤	٧١٦	( انى أراك وقومك فى ضلال مبين )
٨٢	١٠٩٥	( الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم )
٨٣	٧١٦	( وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه )
٩٠	٢١٥	( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده )
١١٩	١٠٢١	( وقد فصل لكم ما حرم عليكم )
١١٩	١٠٢١، ٤٢١	( الا ما اضطررتم اليه )
١٢١	٩٣٨	( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه )

الآية	الرقم	الصفحة
( أو من كان ميتا فأحييناه )	١٢٢	٥٧٥
( وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفرو من البقر والغنم حرمنا عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما أو		
الحوايا أو ما اختلط بعظم )	١٤٦	١٠٩٣
(هل ينظرون الا أن تأتيهم الملائكة )	١٥٨	٩٣٠

### سورة الأعراف

( وأن تقولوا على الله مالا تعلمون )	٣٣	٧٢
( وأختر موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا )	١٥٥	٤٤
( يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر )	١٥٧	٢٤١
( واتبعوه لعلكم تهتدون )	١٥٨	٣٠٣
( وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا )	١٦١	١٠٦١
( وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم )	١٧٢	٧٣٥
( ألسنت بريقكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة		
انا كنا عن هذا غافلين أو تقولوا انما أشرك آبائنا		
س قبل وكنا ذرية من بعدهم أفنتهلكنا بما فعل		
المبطلون )	١٧٢	٧٣١
( وإذا قرأ القرآن فاستمعوا اليه وأنصتوا )	٢٠٤	١٧٥

الرقم	الصفحة	الآية
٢٠٦	٤٦٥	( ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته )

### سورة الأنفال

١	٦١٨	( قل الأنفال لله والرسول )
١٣	٢٣٧	( ومن يشاقق الله ورسوله فان الله شديد العقاب )
٦٤	٤٣	( يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين )
٦٥	١٠١	( ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين )
٦٦	٢٠٨	( الان خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا )

### سورة التوبة

١٠	٧٣٤	( لا يقرضون في مؤمن الا ذممة )
٤٣	٣٠٩	( عفا الله عنك لم أذنت لهم )
٥٤	٤٠٤	( ولا يأتون الصلاة الا وهم كسالى )
٦٠	٤٢١	( انما الصدقات للفقراء )
		( والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه )
١٠٣	٤١١	( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها )
١٠٤	٤١١	( ألم يعلموا أن الله يخذل التوبة عن عاده ويأخذ الصدقات )



الآية	الرقم	الصفحة
( فيه رجال يحبون أن يتطهروا )	١٠٨	٨٨
( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين )	١١٩	٣٣٧
( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة )	١٢٢	٧٢
( لعلهم يحذرون )	١٢٢	٧٣

### سورة يونس

( قل ما يكون لى أن أيدله من تلقاء نفسه ان أتبع الا ما		
يوحى الىّ )	٥١	٢٧٧
( فأجمعوا أمركم )	٧١	٢٣٢

### سورة هود

( وما من دابة فى الارض الا على الله رزقها )	٦	٤٠٧
( نتمتعوا فى داركم ثلاثة أيام )	٦٥	٢٥٨

### سورة يوسف

( انى أرانى أعصر خمرا )	٣٥	٦٢٨
( ان الحكم الا لله )	٤٠	٩٣٠
( نزرعون سبع سنين دأباً )	٤٧	٢٥٨

الآية	الرقم	الصفحة
<u>سورة الرعد</u>		
( ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها )	١٥	٢٦٥
<u>سورة الحجر</u>		
( انا نحن نزلنا الذكر واننا له لحافظون )	٩	٢٨٥
( فسجد الملائكة كلهم أجمعون )	٣٠	٢٠٩
<u>سورة النحل</u>		
( هل ينظرون الا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي أمر ربك )	٣٢	٩٣٠
( لتبين للناس ما نزل اليهم )	٤١	٢٧٧
( أولم يروا الى ما خلق الله من شئ * يتفيوه ظلاله		
عن اليمين والشمال سجدا لله )	٤٨	٤٦٤
( ولله يسجد ما في السموات والأرض من دابة )	٤٩	٤٦٥
( فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون )	٦١	٢٥٥
( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا )	٧٨	٧٧٦
( ونزلنا عليم الكتاب تبينا لكل شئ )	٨٩	٢٧٨
( من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه )	٩٧	١١١٦

الصفحة	الرقم	الآية
٣٥٢	١٢٠	( ان ابراهيم كان أمة قانتا )
٣١٥	١٢٣	( ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا )

### سورة الاسراء

٧١٤	١٥	( وما كنا مسذبين حتى نعمت رسولا )
٤٣٣	٢٨	( أقم الصلاة لدلوك الشمس )
١٠٠٣	٣١	( ان قتلهم كان خطأ كبيرا )
٩١٧	٣٣	( ومن قتل مللوما فقد جعلنا لولييه سلطانا )
٧٢-٧١	٣٦	( ولا تقف ما ليس لك به علم )
٧١٧	٤٤	( وان من شر الا يسبح بحمده )

### سورة الكهف

٦٢٢	٨٤	( وآتيناه من كل شيء سببا )
٢١٩	٢٣	( ولا تقولن لشئى انى فاعل ذلك غدا )

### سورة مريم

٧٦٠	١٢	( وآتيناه الحكم صبيا )
٨٠٣	٥	( فإني من لدنك وليا يرثنى )

الرقم	الصفحة	الاية
		<u>سورة طه</u>
١١١	٢٩٩	( ومضى آدم ربه )
		<u>سورة الحج</u>
١٦	٤٦٤	( ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض )
٢٩	٢٩٥	( وليطوفوا بالبيت العتيق )
٣٠	١١٠٥	( فاجتنبوا الرجس من الأوثان )
٧٧	٤٦٥	( يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا )
٧٧	١٠٦٠	( اركعوا واسجدوا )
٧٨	٧٥٥	( وما جعل عليكم في الدين من حرج )
		<u>سورة النور</u>
٥	٦٥	( الزانية والزاني )
٣١	١٠٩٣	( ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن )
٣١	٢٢٩	( وتوبوا الى الله جميعا أية المؤمنون )
٣٣	٩١٣	( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم )
		<u>سورة الفرقان</u>
٤٨	٥١٩	( وأنزلنا من السماء ماء طهورا )
		( والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس
٦٨	٣٣٧	التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون )

الصفحة	الرقم	الأبـ
		<u>سورة الشعراء</u>
		(أمرأيتكم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ، فإنهم عدولى إلا رب العالمين )
٢٣٧	٧٧-٧٦-٧٥	
		<u>سورة النمل</u>
		( ووجدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا )
٩٢٢	١٤	
		<u>سورة القصص</u>
		(مألتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا )
٤٢٢	٨	
		( قال هذا من عمل الشيطان )
٢٩٩	١٥	
		<u>سورة العنكبوت</u>
		( ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه إن الله لغنى عن العالمين )
٨١٤	٦	
		( فلبت فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما )
٢٣٣	١٠٤	
		<u>سورة الروم</u>
		( وأشاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها )
٦١٥	٩	
		( ومن آياته أن خلقكم من تراب )
٤٤٣	٢٠	
		( ومن آياته أن تنوم السماء والأرض بأمره )
٤٤٣	٢٥	

الصفحة	الرقم	الآية
		<u>سورة السجدة</u>
		( فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين جزاء )
٦٠٢	١٧	بما كانوا يعطون )
		<u>سورة الأحزاب</u>
٣١٤	٢١	( لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة )
		( انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت )
٣٤٣	٢٣	ويطهركم تطهيرا )
		( يا نساء النبى من يأتى منكم به حاشة منهنة يضاعف )
٨٤٩	٣٠	لها العذاب ضعفين )
		( فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكي لا يكون )
٣٠٤	٣٧	على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم )
٣٠٤	٥٠	( خالصة لك من دون المؤمنين )
٢٨٤	٥٢	( لا يحل لك النساء من بعد )
٤٠٤	٥٣	( لا تدخلوا بيوت النبى الا أن يؤذن لكم )
٧٣٣	٧٢	( وحملها الانسان )
		<u>سورة ص</u>
٤٦١-٤٦٠	٢٤	( وخسر راكما وأنساب )
١٠٧١	٥٠	( جنات عدن مفتحة لهم الأبواب )

الآية	الرقم	الصفحة
<u>سورة الزمر</u>		
( انك ميت وانهم ميتون )	٣٠	٦٢٨
( ألم يأتكم رسل منكم يلون عليكم آياتي )	٧١	٧١٥
( حتم اذا جاءها ) وفتحت أبوابها )	٧٣	١٠٧١
( ما دخلوها خالدين )	٧٣	١٠٧١

سورة غافر

( انا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا )		
( ويوم يقوم الأشهاد )	٥١	١١١١
( أفلم يسيروا في الارض فينظروا كيف كان عاقبة		
( الذين كانوا من قبلهم )	٨٢	٨١٧

سورة فصلت

( سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين		
( لهم أنهم الحق )	٥٣	٧٢٥

سورة الفتح

( لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة )	١٨	١٣١
( والذين معه أشداء على الكفار )	٢٩	١٣٠

الآية	الرقم	الصفحة
<u>سورة الذاريات</u>		
( ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين )	٥٨	٩٢٤
<u>سورة النجم</u>		
(وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى )	٤-٣	٣١٠-٣٠٧
( ان يتيمون الا الطين )	٢٣	٧٢-٧١
( فاسجدوا لله واعبدوا )	٦٢	٤٦٢
<u>سورة الرحمن</u>		
( خلق الانسان علمه البيان )	٤-٣	٧٧١
<u>سورة الواقعة</u>		
( جزاء بما كانوا يعملون )	٢٤	٧٤٣
<u>سورة المجادلة</u>		
( فتحرير رقبة من قبل . ان يتماسا )	٣	٣٩٨
( فاطعام ستين مسكينا )	٤	٣٩٨
( أحصاء الله ونسوه )	٦	٨٣٨
<u>سورة الحشر</u>		
( فاعتبروا يا أولى الأبصار )	٢	٥٥٨



الصفحة	الرقم	الآية
		<u>سورة المتحننة</u>
٩٢٩	١	( يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء )
٣٩٩	٨	( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم )
٧١	١٠	( فان علمتموهن مؤمنات )
٢٨٣	١٠	( فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار )
١١٠١	١٢	( بها يمينك على أن لا يشركن بالله شيئا )

سورة المنافقون

٦١٦	٨	( والله العبرة برسوله وللمؤمنين )
-----	---	-----------------------------------

سورة التغابن

٢٦١-٢٥٨	٩٠	( حالدين فيها ابدا )
---------	----	----------------------

سورة الطلاق

٣٨١	٢	( وأشهدوا ذوي عدل منكم )
١٤٧	٢	( لا تخرجوهن من بيوتهن )

سورة التحريم

		( يا ايها الذين آمنوا تموا الى الله توبة نصوحا )
٩٢٩	٨	( عسى ربكم أن يكرر عنكم سيئاتكم )

الآية	الرقم	الصفحة
<u>سورة الملك</u>		
( لعلوكم ألكم أكن عملأ )	٢	٧٤٣
<u>سورة المزمل</u>		
( فآ قرؤا ما تكسر من القرآن )	٢٠	٢٩٤-١٧٥-٨٩
<u>سورة المدثر</u>		
( ورك فكبـر )	٣	٤١٤
<u>سورة الأعلى</u>		
( سنقرئك فلا تكسى )	٦	٨٨٥
<u>سورة الفجر</u>		
( وكناء ركب )	٢٢	٩٣٠
<u>سورة البلد</u>		
( ثم كان من الذين آمنوا )	١٨	١٠٨٠
<u>سورة الليل</u>		
( والليل اذا ففشى )	١	١١١٤
<u>سورة العلق</u>		
( واسجد واقترب )	١٩	٤٦٢

الآية	الرقم	الصفحة
-------	-------	--------

سورة القدر

( سلام هي حتى مطلع الفجر )	٥	١٠٩٦
----------------------------	---	------

# تفسير الأحاديث النبوية

---

(( فهرس الأحاديث ))

الصفحة	الحديث
	" ابدأوا بما بدأ الله به "
٩٣٩	" اتلفون وتستحقون دم صاحبكم "
١٨٦	" اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله . "
	" أختبر من شيوخهم خمسين رجلا . "
٧٣٥	" اخذ الله الميثاق من طهر آدم . "
٣٩٩	" ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله فان هم اطاعوا . "
١٠٨	" أدوا ممن تمونون . "
٤٧٧	" إذا اختطف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا . "
٦٧٣	" إذا اختطف النوعان فبيعوا كيف شئتم . "
٦١٥	" إذا تبايعتم بالعسين . "
١٠٠٦	" إذا حكم الحاكم فأجهد فأصاب فله اجران . "
٣٩٧	" إذا روى لكم عن حديث فأعرضوه على كتاب الله . "
٤٣٤	" أرايت لو تعضضت ببعاء "
٢١١	" أرجع فصل فانك لم تصل . "
٨٦٨	" أسهم (ص) يوم خيبر للنساء والصبيان والعبيد . "
١٣١	" أصحاب كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم . "
٤١٦	" أعتق رقبة . "

الصفحة

الحديث

- " أعتقها فانها مؤمنة
- " أغنهم عن المسألة فى هذا اليوم
- ٩٤٤ " أفطر الحاجم والمحجوم
- ٥٩٩ " أفلا أكون عبدا شكورا
- ٣١٨ " أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى
- ٦٠٨ " أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر
- ٩٣٦ " أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعق أمهات الأولاد
- ٤٦٦ " أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء
- ٥٦٠ " أن لا ماء الا من الماء
- ٢٣ " انا خاتم النبيين لا نبي بعدى ، الا أن يشاء الله
- ٩٤٦ " أنت ومالك لأبيك
- " أن بريرة اعتقت وزوجها عبد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . .
- ١٩١
- " أن رجلا جاء الى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : إني وجدت أخى قتيلا فى بنى فلان .
- ٩٤٠
- " أن رجلا صلى خلف الصف وحده فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعبد .
- ١٣٥
- " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاه ورجلا من الأنصار فزوجاه ميمونة .
- ١٩٣

الصفحة

الحديث

- ٩٧٨ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يجوز اللعب في ثلاث :
- ٩٠ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين الطالب .
- ٩٤٢ " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد
- ٦٥٧ " أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعجل زكاة ماله .
- ٨٩٠ " أن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث
- ٨٩٠ " أن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم
- ١٧٨ " أن النبي صلى الله عليه وسلم أباح لحوم الحمر الأهلية
- ٩٠٤ " أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة ليصلى عليها
- ٩٤٤ " أن النبي صلى الله عليه وسلم أحتجم وهو محرم
- ٢٦٤ " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بخمسين صلاة ليلة المعراج
- ١٧٧ " أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحمر الأهلية يوم خير .
- ١٧٦ " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف كما تصلون بركعة وسجدة .
- ٩٣٩ " أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالقسامة والدية على اليهود .

الصفحة

الحديث

- " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم .  
٩٢
- " أنك لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس  
٦٦٥
- بهم تنصرون بضعفائكم .  
٦١٤
- " إنما أطعمك الله وسقاك .  
٣٩٤-١٢٧
- " إنما البغي من سفه الحق (هـ)  
١٩٤
- " أنه تزوجها وهو محرم .  
١٩٣
- " أنه صلى الله عليه وسلم بعث الأفراد إلى الآفاق لتبليغ الرسالة وتعليم الأحكام .  
٧٤
- " أنه صلى الله عليه وسلم كان يرضخ المماليك ولا يسهم لهم  
٨٦٨
- " أنه صلى الله عليه وسلم ولي على الصدقات قيس بن عاصم  
٧٨
- " أنها تقيم حتى تطهر فتطوف  
١٥٧
- " أنها ليست بنجس . . .  
٤٤٥
- " أنى تارك فيكم الثقلين فإن تمسكتم بهما لم تضلوا  
٣٤٣
- " أنى كنت نهيتكم عن ثلاث، عن زيارة القبور فزوروها . .  
٢٨١
- " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل  
١٥٤
- " أيما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبر  
٩١١
- " أيما امرئ اعتقه امرأ مسلما



الصفحة	الحديث
٤٣٤	" أينقص الرطب اذا جف
	(( ب ))
٧٥	" بعث معاذ الى اليمن
١٥٨	" البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام
	" بيننا وبينكم كتاب الله تعالى
٩١	" البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه
٩١	" البيعة على المدعى واليمين على من أنكر
	(( ت ))
٩٣٧	" تسمية الله في قلب كل مؤمن . .
١٠٥٨	" تعلموا الفرائض فانها نصف العلم
	(( ث ))
٩٧٥	" ثلاثة جدهن جد وهزلن جد . .
٤٣٥	" ثمرة طيبة وما طهور
	" ثم أعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم . . .
٤١٤	" ثم أغسله بالماء
٤١٥	" ثم قل الله اكبر
٣٦	" ثم يفسوا الكذب

الصفحة	الحديث
٦٢	" الثبب بالشيب جلد مائة ورجم بالحجارة
١٣٨	" حديث يروع بنت واشق
١٢٥	" حديث حمل بن مالك فى الجنين
١٢٢	" حديث القهقهة
٩٣	" حديث ممر الذكر
٨٨	" الحرم لا يعيذ عاصيا ولا فارا بدم
٣٨٩	" حرمت الخمر بعينها
٦٠١ (هـ)	" الحلال بين والحرام بين
	(( د ))
٨٦٥	دنة المائة على النصف من دية الرجل
	(( ذ ))
٨٩٨	" ذلك عرق وليست بالحیضة
	(( ر ))
٦٣	" رجم ماعز . . .
٩٤٤	" رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحامة للمائم
١٥٧	" رخص للحائض فى أن تترك طواف الصدر
١٠٠٣	" رفع عن أمتى الخطأ والنسيان

الصفحة	الحديث
٧٢٣	" رضع القلم عن ثلاث ...
	(( ز ))
٤٣٦	" زنا ماعز فرجم ...
	(( س ))
١٣٨	" سئل صلى الله عليه وسلم عن تزوج امرأة ولم يسلم لها
٤٣٦	" سهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد
	(( ش ))
٨٧٠	" شهدت خير وأنا مطوك فلم يسلم لى رسول الله صلى الله عليه وسلم
	(( ط ))
٧٤٨	" طلاق الأئمة اثنتان وعدتها حيضتان
٩٥	" الطلاق بالرجال
٢٩٥	" الطواف بالبيت صلاة
	(( ع ))
٣٤٠	" عليكم بالسواد الأعظم
	(( ف ))
٤٠٥	" فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة

الصفحة	الحديث
٨١٢	" فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها
١٣٦	" فان طاوعته فهي له وعليه مثلها
١٤٦	فانك اذا وضعت خمارك لم يرك
	(( ف ))
٣٨٣	" قصة خزيمة
١٦٤	" قضى بشاهد ويمين
٧١١	" قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة
	(( ك ))
٣٩٩	" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بركة الفطر
٤٣٣	" كنت قد نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي
٢٢٩	" كيلا بكيلا
	(( ل ))
٢٢٦	" لا تبيعوا الطعام بالطعام الأسوأ
٣٣٨	" لا تجتمع أمني على الضلالة
١٣١	" لا تذكروا أصحابي الا بخير
	" لاتزال طائفة من هذه الأمة ظاهرين على الحق الى يوم
٣ ( ت )	القيامة .

الصفحة	الحديث
١٢٠	" لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين "
٦٥٩	" لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول "
٨٩	" لا صلاة الا بفاتحة الكتاب "
٨٩	" لا صلاة لمن لا وضوء له "
٢٤٧	" لا ضرر ولا ضرار في الاسلام "
٦٠١	" لكل ملك حمى وحمل الله تعالى محارمه "
٧٤٨	" للحرة يومان من القسم وللأمة يوم "
٩٣٤	" لماربة اعتقها ولدها "
١٤٧	" لها النفقة والسكنى "

(( م ))

٣٣٩	" ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن "
١٧٦	" ما روت عائشة أنه صلاها ركعتين "
٢٨٣	" ما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة عليه . "
٩٥١	" ملكك بصنعك فأختارى "
٤٧٢	" من أسلم منكم فليسلم في وكيل معلوم "
٥٦١	" من أصبح جنباً فلا صيام له "
١١٨	" من أعتق شقصا له في عبد قوم عليه "

الصفحة	الحديث
٨٣١	" من أعتق شقفا له في عبد عتق كله
٨٣٣	" من أعتق شقفا له في عبد كلف عتق بقيته
٤٣٦	" من بدل دينه فأقتلوه
٢٢٠	" من حلف على يمين فرأى غيرها خيا منها
٣٤٠	" من خرج من الجماعة قيد شبر
٣٨٠	" من شهد له خزيمة فحسبه
٧٩٣ هامش	" من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال
٢٤٧	" من غشنا فليس منا
١٧٥	" من كان له امام فقرأه الامام له قراءة
٣٠	" من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
٨٠٢	" من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا
٨٧	" من ذكره فليנוصأ
٦٦٧	" من ملك ذا رحم محرم عليه عتق عليه
١١٦	" من وطئ جارية أمراًته فان طأعته فهي له وعليه مثلها
	(( ن ))
٣٠٨	" نعم حجى عنه فانه لو كان عليه دين قضيته
٩٠٩	" نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه

الصفحة	الحديث
٤١٩	" نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول
١٨٠	" نهى عن لحوم الحمر الأهلية
	(( ه ))
٢١٢	" هاتوا ربع عشر أموالكم
٤٤٥	" الهرة ليست بنجس فانها من الطوافين
	(( و ))
١٧٦	" واذا قرىء فأنصتوا
٧٣٤	" وان أرادوكم أن تعطوهم ذمة الله فلا تعطوهم ذمة
٦٣	" وضأت النبي صلى الله عليه وسلم فمسح خفيه وصلى
١٠٢٩	" الولد للفراش وللعاهر الحجر
٢٨٢	" ولا تشربوا مسكرا
	(( ي ))
٤١٢	" يامعشر بنى هاشم ان الله تعالى كره لكم أوساخ الناس
٣ (ت)	" يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله
٨٦٨	" يرضح المماليك ولا يسهم لهم
١٥٣	" يغسل الاناء من ولوغ الكلب سبعاً

فوق سر الآشار



((فهرس الآثار))

- أنس بن مالك رضى الله عنه  
" أنه سئل عن مسألة فقال : اسألوا عنها مولانا  
الحسن .  
٣٣١
- أبو بكر الصديق رضى الله عنه .  
كان يبرى التسوية فى القسمة .  
٣٥٤
- جابر رضى الله عنه .  
" قال بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأبى بكر"  
٣٥٤
- الخلفاء رضى الله عنهم .  
" أنهم أبوا الجمع بين الرجم والجلد"  
١٥٩
- زيد بن ثابت رضى الله عنه .  
أنه قال " تنفسخ الكتابة بموت المكاتب والعمال كله للمولى"  
٩١٢
- عائشة رضى الله عنها .  
أنها زوجت بنت أخيها عبد الرحمن"  
٤٥٥
- عائشة رضى الله عنها :  
ان بريرة أعتقت وزوجها عبد فخرها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم .  
١٩١
- عائشة رضى الله عنها :  
ان زوج بريرة كان حرا حين اعتقت .  
١٩٢
- عائشة رضى الله عنها :  
" ما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اباح  
الله تعالى له من النساء ما شاء"  
٢٨٤

عن عائشة رضى الله عنها :  
 قالت: ولو استدبرنا من أمرنا ما استقبلنا ما غسل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الا نساؤه .  
 ٩١٥

ابن عباس رضى الله عنهما :  
 الأخسوان ليسا بأخوة

ابن عباس رضى الله عنهما :  
 " أنه تزوجها وهو محرم "  
 ١٩٣

ابن عباس رضى الله عنهما .  
 " أن الحمار يعلف القتّ والتين فسوءه طاهر  
 لا بأس بالتوضوء به "  
 ١٨٢

عبدة السلماني رضى الله عنه .  
 " أنه قال ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على شيء كأجتمعهم على المحافظة على الأربع  
 قبل الظهر وعلى الاسفار بالفجر وعلى تحريم نكاح  
 الاخت فى عدة الاخت . "  
 ٣٧٠

عبدة السلماني رضى الله عنه :  
 " رأيك فى الجاعة أحب الى من رأيك وحدك . "  
 ٣٥٥

عثمان رضى الله عنه :  
 " حجب الأم عن الثلث الى السدس بأخوين "  
 ٢٧١

على رضى الله عنه :  
 " ما نضع بقول أعرابي بوال على عقبه "  
 ١٤٠

على رضى الله عنه :  
 " كفى بالنفس فتنة "  
 ١٥٠

على رضى الله عنه :  
 " لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخف بالمسح  
 أولى من طاهره . "  
 ٢٦٩

علي رضي الله عنه :

٣٢٢ " أنه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجعات "

علي رضي الله عنه :

٣٣٠ " كان يرى جواز شهادة الابن لأبيه "

علي رضي الله عنه :

٣٥٤ " كان يرى جواز بيع امهات الأولاد "

علي رضي الله عنه :

" اني كنت رجلاً اذا سمعت من رسول الله صلى الله

عليه وسلم حديثاً نفعني الله منه بما شاء ان ينفعني به

واذا حدثني رجل من أصحابه استحلقتة فاذا حلف

لي صدقته "

(هـ) ٥٦١

علي ومحمد رضي الله عنهما :

٩٧٨ " ثلاث لا لعب فيهن : النكاح والطلاق والعتاق "

عمر رضي الله عنه :

١٢٦ " كدنا أن نقضى فيه برأينا "

عمر رضي الله عنه :

١٤٦ " لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة "

عمر رضي الله عنه :

١٥٩ " والله لا انفي احدا ابداً "

ابن عمر رضي الله عنهما :

١٨٠ " انه كان يكره التوضوء بسوء الحمار والبغل "

ابن عمر رضي الله عنهما :

" انه قال لرجل ائت سعيد بن جبير فانه أعلم

بالحساب مني . "

٣٣٠

عمر رضى الله عنه :

٣٥٤

" فضل فى القسمة بالسبق فى الاسلام والعلم "

عمر رضى الله عنه :

٣٥٤

" كان يرى عدم جواز بيع امهات الأولاد "

عمر بن الخطاب رضى الله عنه :

(هـ) ٥٧٣

خرج فى ركب فيهم عمرو بن العاص حتى وردوا حوضاً  
فقال عمر : يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد على  
السباع وترد علينا "

عمر رضى الله عنه :

(هـ) ٧٩٣

" قال من يحفظ حديث الرسول صلى الله عليه وسلم  
فى الفتنة .

عمر رضى الله عنه :

٨٤٦

" لا يتزوج العبد اكثر من اثنتين "

عمر رضى الله عنهما :

٩٣٦

" انه كان ينادى على المنبر ألا إن بيع امهات  
الأولاد حرام "

عمر رضى الله عنه :

٩٤١

" حقنتم دماءكم بايمانكم "

ابن مسعود رضى الله عنه :

٣٢٢

" ان أخطأت فعننى ومن الشيطان "

ابن مسعود رضى الله عنه :

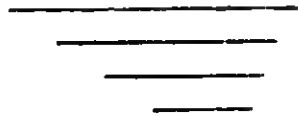
٨٥٣

" قال : لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر "

# مفسر الأبيات الشعرية

---

فهرس الابيات الشعرية



١- ان من بدخل الكنيسة ينوما

٢٠٤ يلق منها جاذر وطباء

\* \* \*

٢- شره مهمة مغبرة أرجساء

١٠٧٢ كان لون أرضه سماء

\* \* \*

٣- فيا عجبا كيف يعصى الاله

ام كيف يجمده جاحد

وفى كل شىء له آية

٩٢٣ تبدل على انسه واحد

\* \* \*

٤- وكىم لطلا الطيل عندى من يد

٤ تخبر أن المانوية تكذب

ففرس الأعلام

(( فهرس الاعلام ))

( أ ) الاعلام الواردة فى القسم التحقيقى .

(( حرف الألف ))

- ١- إبراهيم بن أحمد بن اسحاق ( أبو اسحاق المروزي ) ٢١٤
- ٢- إبراهيم بن رستم المروزي ٧٩٥
- ٣- إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى الأسلمى القدرى الرافضى ١٩
- ٤- إبراهيم بن محمد بن ابراهيم ( أبو اسحق الاسفرايينى ) ١٠٨٧
- ٥- إبراهيم بن يزيد بن عمرو بن الأسود أبو عمران ( النخعى ) ٩
- ٦- إبراهيم بن يسار بن هانى أبو اسحق البصرى ( النظام ) ٤٩
- ٧- إبرويز بن هرمز ( كسرى ) ٧٦
- ٨- أسى بن كعب ( الصحابى ) ٧٣٦
- ٩- أحمد بن أسعد الخريفعى ٣٧ ( ت )
- ١٠- أحمد بن بشر بن عامر ( القاضى أبى حامد ) ٢١٤
- ١١- أحمد بن الحسين بن الحسن ( أبو الطيب المتنبى ) ٤
- ١٢- أحمد بن الحسين بن على ( شمر الأئمة البيهقى ) ١٧٩
- ١٣- أحمد بن الحسين ( أبو سعيد البردعى ) ١٧٢
- ١٤- أحمد بن حنبل ( الامام ) ١٤
- ١٥- أحمد بن على بن أبى الضياء ( ابن الساعاتى ) ٥٠ ( ت )
- ١٦- أحمد بن على ( أبو بكر الجصاص الرازى ) ٣٦



- ١٧- أحمد عمر بن سريج ( ابن سريج ) ٢٦٧
- ١٨- أحمد بن عمر بن مهر الشيباني ( الخفاف ) ١٦٣
- ١٩- أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم ( الميداني ) ٤٤٦
- ٢٠- أحمد بن محمد بن سلامة ( أبو جعفر الطحاوي ) ١٤٧
- ٢١- أحمد بن مسعود بن عبد الرحمن القنوي ٣٩ ( ت )
- ٢٢- أحمد بن يحيى الشيباني ( ثعلب ) ٥١٩
- الأخسيكي = محمد بن محمد بن عمر ٤٩ ( ت )
- ٢٣- أسامة بن زيد ( الصحابي ) ٧٩
- ٢٤- اسحق بن ابراهيم بن مخلد ( اسحق الحنظلي ، اسحق بن راهويه ) ١٢٩
- ٢٥- اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة ( السدي الكبير ) ٧٣٦
- ٢٦- اسماعيل بن عمر بن كثير ( ابن كثير )
- ٢٧- اسماعيل بن قاسم بن سويد ( أبو العتاهية ) ٩٢٣
- ٢٨- الأسود بن يزيد بن قيس ١٤٨
- ٢٩- أصحمة ملك الحبشة ( النجاشي ) ٧٦
- الأعمش = سليمان بن مهران ٢٩
- الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو
- ٣٠- أنس بن مالك ( الصحابي ) ١٢٣

(( حرف الباء ))

- البخاري = محمد بن اسماعيل صاحب الصحيح
- ٤٠ ( ت )
- البرزالي = محمد بن يوسف الأشبيلي ٥١ ( ت )

- ٣١- البرغرى
- ٣٢- برور بنت واشق ( الصحابة ) ١٣٨
- ٣٣- سريرة مولا عائشة رضى الله عنها ( الصحابة ) ١٩١
- ٣٤- بسيرة بنت صفوان ( الصحابة ) ٩٣
- ٣٥- بشر بن غياث المريسى ٩٣٣
- ٣٦- بشر بن وليد الكندى ٥٩٢
- أبو بكر الباقلانى = محمد بن الطيب ١١٤
- أبو بكر الدقاق = محمد بن محمد بن جعفر ٢٠٧ أو ٢٠٨
- أبو بكر الرازى = أحمد بن على ٣٦
- أبو بكر الصديق = عبد الله بن عثمان بن عامر بن كعب ( الخليفة الراشد )
- أبو بكر الصيرفى = محمد بن عبد الله البغدادى ٢٠٧
- أبو بكر القفال - محمد بن على بن اسماعيل القفال الشافى ٣٦٤
- أبو بكر محمد بن الفضل ٦٤٥

(( حرف الثاء ))

- ٥١٩ ثعلب = أحمد بن يحيى الشيبانى
- ١٨ الثورى = سفيان بن بن سعيد بن مسروق

(( حرف الجيم ))

- ٣٧- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ( الصحابة ) ١٢٣

- ٣٨- جابر بن يزيد بن الحارث ( الجعفي ) ١٨
- الجبائي = محمد بن عبد الوهاب ٦٦
- ٣٩- أبو الحراح صاحب راية الأشجعين = الجراح بن أبي الجراح ١٣٨
- الجرجاني = الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن ١٠٦٢
- أبو جعفر الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة ١٤٧
- ٤٠- جعفر بن محمد أبو العباس = ( المستغفر ) ١٩٤
- ٤١- جريج بن ميناء القبطي ٧٧
- جلال الدين الخبازي = عمر بن محمد بن عمر
- ٤٢- جلال الدين بن شمس الدين الكراني ٤١ ( ت )

(( حرف الحاء ))

---

- ٤٣- الحارث بن أبي شمر الغساني ٧٨
- ٤٤- الحارث بن عبد الله الأعير ١٧
- ٤٥- حاطب بن أبي بلتعة ( الصحابي )
- حافظ الملة والدين ١١١١
- ٤٦- حذيفة بن اليمان ( الصحابي )
- ٤٧- الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى = ( أبو سعيد الاصطخري ) ٣٠١
- الحسن البصري = الحسن بن يسار
- ٤٨- الحسن بن زياد اللؤلؤي ٧٩٥-١٠٣

٤٩- الحسن بن عبد الله بن العزبان = ( أبو سعيد السيرافي ١٠٩٦

٥٠- الحسن بن عمارة ٢١

أبو الحسن الكوفي - عبد الله بن الحسن بن دلال ٣٤

٥١- الحسن بن منصور بن محمود ( قاضي خان ) ٧٧٨

٥٢- الحسن بن يسار = ( الحسن البصري ) ١٠

٥٣- أبو الحسن من علمائنا ١٩٣

أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطيب ٥٠

٥٤- الحسين علي بن حجاج السفناقي ( ٢٩٩ ت )

٥٥- الحسين بن علي بن أبي القاسم ( أبو عبد الله البصري ) ٧٢٠

٥٦- حمل بن مالك بن النابتة ( الصحابي ) ١٢٥

٥٧- حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ١٥٥

حميد الملة والدين = علي بن محمد بن علي الرامشي البخاري ٥٣٧

٥٨- حميد بن أبي حميد الدلويد ١٤٤

ابن الحنفية = محمد بن علي بن أبي طالب ٨٢

### (( حرف الخاء ))

٥٩- خالد بن الوليد ( الصحابي ) ١٤٥

٦٠- خزيمة بن ثابت الأنصاري ( الصحابي ) ٣٨٠

الخصاف = أحمد بن عمر بن محمد الشيباني ١٦٣

٩٤٤ - ٦١ - خواهر زادة = محمد بن الحسين بن محمد

(( حرف السدال ))

٦٢ - داؤد بن أغلبك بن على الرومي ( البدر الطويل ) ٤٠ ( ت )

٦٣ - داؤد بن خلف الظاهري ٧١

٦٤ - دحية بن خليفة الكلبي ( الصحابي ) ٧٥

(( حرف السدال ))

٦٥ - ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني ١٦٤

(( حرف السراء ))

٦٦ - رؤبة بن عبد الله بن العجاج ١٠٧٣

٦٧ - أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الصحابي ) ١٩٣

٦٨ - ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ ١٦٤

٦٩ - ابن رستم = ابراهيم رستم المروزي ٧٩٥

٦٩ - رفيع بن مهران الرياحي = أبو العالية  
(( حرف الزاي ))

٧٠ - الزبيرقان بن بدر ( الصحابي ) ٧٨

- ٧١- زفر بن الهذيل
- ٧٢- زيد بن ثابت ( الصحابي ) ٩٤
- ٧٣- زيد بن حارثة ( الصحابي ) ٧٨
- أبو زيد الدبوسي - عبيد الله بن عمر بن عيسى
- (( حرف السين ))
- ابن الساعاتي = أحمد بن علي بن أبي الضياء
- ٧٣٦ السدي = اسماعيل بن عبد الرحمن
- ٢٦٧ ابن سريج = أحمد بن عمر بن سريج
- ٧٤- سعد بن مالك بن أمية بن أبي وقاص ( الصحابي ) ٢٨٧
- ٧٥- سعيد بن جبير ٨٢
- ٧٦- سعيد بن المسيب ١
- ١٧٢ أبو سعيد البردعي = أحمد بن الحسين
- ٣٠١ أبو سعيد الأصبخري = الحسن بن أحمد بن يزيد
- ٧٧- سفيان بن سعيد بن مسروق ( الثوري ) ١٨
- ٧٨- سلمان الفارسي ابن الاسلام ( الصحابي ) ٧٣
- ٧٩- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ١٤٨
- ٧٤ أم سلمة = هند بنت أبي أمية ( أم المؤمنين )
- ٨٠- سلمة بن المحبق ( الصحابي ) ١٣٤
- ٨١- سليمان بن مهران - ( الأعشى ) ٢٩
- السمعاني = منصور بن محمد بن عبد الجبار

١٦٤ - ٨٢ - سهيل بن أبي صالح

١٠٩٦ السيرافى = الحسن بن عبد الله بن المرزبان

٢٨ ابن سيرين = محمد بن سيرين

(( حرف الشين ))

---

الشافعى = محمد بن ادريس

٧٧ - ٨٣ - شجاع بن وهب الأسدى ( الصحابى )

٨١٩ - ٨٤ - شداد بن أوس

٣٢٩ - ٨٥ - شريح بن قيس الكندى

١٤٥ - ٨٦ - أم شريك العامرية ( صحابية )

١٨ - ٨٧ - شعبة بن الحجاج بن الورد

١٧ - الشعبي = عامر بن شراحيل

شمس الأئمة السرخسى = محمد بن أحمد بن سهل

١٧٩ شمس الأئمة البيهقى = أحمد بن الحسين بن على

٧٥١ شمس الأئمة الخلوانى = عبد العزيز بن أحمد بن نصر

٧٨٧ الشيخ الامام أبو المعين = ميمون بن محمد <sup>بن</sup> مكحول

الشيخ أبى منصور = محمد بن محمد العاترىدى

(( حرف الصاد ))

---

صدر الاسلام أبو المصير = محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ٦٠

الأصطخرى = الحسن بن أحمد بن يزيد

(( حرف الضاد ))

---

١٢٦ - ٨٨ - الضحاك بن سفيان بن عوف ( الصحابي )

(( حرف الطاء ))

---

١٤٧ - ٨٩ - طاهر بن اسلام بن قاسم الشهير بسعد غدبوش (ت) ٤٢

٩٠ - طاووس بن كيسان

١٤٧ الطحاوي = أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة

٠٠٤ أبو الطيب المتنبي = أحمد بن الحسين

(( حرف العين ))

---

٢٥ أبو العالية = رفيع بن مهران

١٧ - ٩١ - عامر بن شراحيل ( الشعبي )

٩٢ - عامر بن عبد الله بن الجراح ( أبو عبيدة بن الجراح ) ( الصحابي )

٩٥ - عائشة أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق

١٥٨ - ٩٤ - عبادة بن الصامت ( الصحابي )

٢٦٧ أبو العباس بن سريج = أحمد بن عمر بن سريج

(ت) ٤٢ - ٩٥ - عبد الأول بن برهان علي بن عماد الدين

٣٤ - ٩٦ - عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار ( القاضي )

٩٧ - عبد الحميد بن عبد العزيز ( القاضي أبو حازم )

١٥٥ - ٩٨ - عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ( الصحابي )



- ٩٩- عبد الرحمن بن صخر ( أبو هريرة ) ( الصحابي ) ١٠
- ١٠٠- عبد الرحمن بن عمرو ( الأوزاعي )
- ١٠١- عبد الرحمن بن عوف الوهري ( الصحابي ) ٨٠
- ١٠٢- عبد الرحمن بن محمد بن أميروه ( أبو الفضل ) ١٠٣٧
- ١٠٣- عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب ( أبو هاشم الجبائي ) ٢١٣
- ١٠٤- عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح ( شمس الأئمة الحلواني ) ٧٥١
- ١٠٥- عبد العزيز بن محمد بن عبيد ( الدراوردي ) ١٦٤
- ١٠٦- عبد القاهر بن عبد الرحمن ( أبو عبد الله الجرجاني ) ١٠٦٢
- ١٠٧- عبد الكريم بن أبي أمية البصري ٢٠
- ١٠٨- عبد الله بن أحمد بن محمود ( الكعبي ) ٥٠
- ١٠٩- عبد الله بن أبي أوفى ( الصحابي ) ١٧٧
- ١١٠- أبو عبد الله البصري = بن الحسين بن علي ٧٢٠
- ١١١- أبو عبد الله البلخي = محمد بن شجاع ٥٠
- ١١٢- أبو عبد الله الجرجاني = يوسف بن محمد
- ١١٣- عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي ( الصحابي ) ٧٦
- ١١٤- عبد الله بن الزبير ( ابن الزبير الصحابي ) ١١٨
- ١١٥- عبد الله بن عباس ( ابن عباس الصحابي ) ٢٣
- ١١٦- عبد الله بن عثمان بن عامر = ( أبو بكر الصديق )
- ١١٧- عبد الله بن عمر بن الخطاب ( ابن عمر الصحابي ) ٢٣

- ١١٨- عبد الله بن عمر بن عيسى ( الامام أبوزيد ) ٥٩
- ١١٩- عبد الله بن قيس بن سليم ( أبو موسى الأشعري ) ٩٢٧-١٢٣
- ١٢٠- عبد الله بن قيس بن زائدة ( ابن أم كلثوم الصحابي ) ١٤٦
- ١٢١- عبد الله بن المحرر ٢٢
- ١٢٢- عبد الله بن محمد ( الكفي ) ٨١٩
- ١٢٣- عبد الله بن مسعود بن غافل ( ابن مسعود الصحابي ) ٢٩
- ١٢٤- عبد الملك بن عبد الله ( الجويني ، امام الحرمين ) ٣٥٠
- ١٢٥- عبد الله بن ابراهيم المحبوبي أبو الفضل ٢٦ ( ت )
- ١٢٦- عبيد الله بن الحسن بن دلال ( أبو الحسن الكرخي ) ٣٤
- أبو عبيدة بن الجراح = عامر بن عبد الله بن الجراح ( الصحابي ) ٨٠
- ١٢٧- عبيدة السلماني = عبيدة بن قيس بن عمرو ٣٥٥
- ١٢٨- عتاب بن أسيد ( الصحابي ) ٧٥
- ١٢٩- أبو العتاهية .. اسماعيل بن قاسم بن سويد ٩٢٣
- ١٣٠- عثمان بن سعيد بن بشار ( أبو القاسم الأنطاقي ) ٢٦٨
- ١٣١- عثمان بن أبي العباس ( الصحابي ) ٧٥
- ١٣٢- عثمان بن عفان ( الخليفة الراشد ) ٩٥
- ١٣٣- عروة بن الزبير ( الصحابي ) ١٩١
- ١٣٤- عطاء بن أبي رباح ٢٤
- ١٣٥- عطاء بن السائب ٧٢٧

- أبو العلاء البخارى = محمود بن أبى بكر بن أبى العلاء الكلاباذى ٣٦ (ت)
- ١٤١ - علقمة بن قيس بن عبد الله النخعى
- ٨٢ - ١٣٧ - على بن الحسن بن على بن أبى طالب
- ٩٦ - ١٣٨ - على بن أبى طالب ( الخليفة الراشد )
- ٤٣ (ت) - ١٣٩ - على بن علاء الدين السيرافى
- ٣١ - ١٤٠ - على بن محمد بن الحسين عبد الكريم ( فخر الاسلام البزدوى )
- ٥٣٧ - ١٤١ - على بن محمد بن على الرامشى ( حميد الملة والدين )
- ١٥ - ١٤٢ - عمر بن الخطاب ( الخليفة الراشد )
- ٣٩ - ١٤٣ - عمر بن محمد بن عمر ( جلال الدين الخبازى )
- ١٢٤ - ١٤٤ - عمران بن الحصين ( الصحابى )
- ٧٦ - ١٤٥ - عمرو بن أمية الضمرى ( الصحابى )
- ١٤٦ - عمرو بن حزم بن يزيد
- ١٤٥ - ١٤٧ - أبو عمرو بن حفص المخزومى ( الصحابى )
- ٩٠ - ١٤٨ - عمرو بن شعيب بن محمد
- ٧٩ - ١٤٩ - عمرو بن العاص ( الصحابى )
- ٨٢٤ - ١٥٠ - عمار بن ياسر ( الصحابى )
- ٨٧٠ - ١٥١ - عمير مولى أبى اللحم ( الصحابى )
- ٣١ - ١٥٢ - عيسى بن أبان بن صدقة

(( حرف الغين ))

- ١٧٨ - ١٥٣ - غالب بن أبجر ( الصحابى )

(( حرف الفاء ))

---

- ١٥٤- فاطمة بنت قيس ( الصحابة ) ١٤٤  
٣١ فخر الاسلام = علي بن محمد الحسين بن عبد الكريم  
١١١٢ فخر الدين - الحسن بن منصور بن محمد ( قاضي خان )  
١٥٥- فضالة بن عبيد ( الصحابة ) ٨٦٨  
١٥٦- الفضل بن العباس ( الصحابة ) ٥٦٠  
١٠٦٠ الفراء = يحيى بن زياد بن عبد الله  
٣٥٢ ابن فورك = محمد بن الحسن بن فورك

(( حرف السكاف ))

---

- ٢٦٨ أبو القاسم الأنماطي = عثمان بن سعيد بن بشار  
٣٠٠ أبو القاسم بن كج = يوسف بن أحمد بن كج  
١٥٧- القاسم بن محمد بن أبي بكر ١٩٧  
١٥٨- الامام أبو القاسم  
٧٠ القاشاني المعتزلي = أبو بكر بن اسحق  
٦٤٥ القاضي أبو بكر الباقلاني = محمد بن الطيب  
القاضي أبو حازم = عبد الحميد بن عبد العزيز السكوني  
٢١٤ القاضي أبي حامد = أحمد بن بشر بن عامر

- ٧٧٨ قاضى خان = الحسن بن منصور بن محمود
- ٥٩ القاضى الامام أبوزيد = عبد الله بن عمر بن عيسى
- ١١١٢ القاضى فخر الدين = الحسن بن منصور بن محمد
- ٣٦٤ القفال الشاشى = محمد بن على بن اسماعيل
- ٤١ (ت) قوام الدين الكاكى = محمد بن محمد بن أحمد البخارى
- ٧٨ ١٥٩- قيس بن عاصم بن سنان بن خالد ( الصحابى )

(( حرف السكاف ))

- ١٦ (ت) ابن كثير = اسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء
- ٦٩ كسرى = أبرويز بن هرمز
- ٥٠ الكعبى = عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبى
- ٨١٩ الكفينى = عبد الله بن محمد بن أحمد

١٦٠- الكسنانى

(( حرف اللام ))

- اللامش = محمود بن زبيد

(( حرف الميم ))

- ٦٣ ١٦١- ماعز بن مالك الأسلمى ( الصحابى )
- ١٤ ١٦٢- مالك بن أنس ( الصحابى )

- ١٦٣- مالك بن نويرة ٧٨
- ١٦٤- مجاهد بن جبر ٢١٧
- المبرد = محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ٦٠٢
- ١٦٥- محمد بن أحمد - ( شمس الأمة السرخسي ) ٣٧
- ١٦٦- محمد بن ادريس ( الشافعي ) ١٣
- ١٦٧- محمد بن اسحق ( القاساني ) ٧٠
- ١٦٨- محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ( الامام البخاري ) ١٣٠
- ١٦٩- محمد بن الحسن الشيباني ٢١
- ١٧٠- محمد بن الحسن ( ابن فورك ) ٣٥٢
- ١٧١- محمد بن الحسين بن محمد ( خواهر زاده ) ٩٤٤
- ١٧٢- محمد بن داود الظاهري ٧٠
- ١٧٣- محمد بن سعيد المصلوب ١٤٣
- ١٧٤- محمد بن سماعة بن عبد الله ٦١٢
- ١٧٥- محمد بن سلمة ( أبو عبد الله البلخي ) ٨٢٩
- ١٧٦- محمد بن سيرين ٢٨
- ١٧٧- محمد بن شهاب حافظ الدين ٤٢ ( ت )
- ١٧٨- محمد بن الطيب ( أبو بكر العاقلاني ) ١١٤
- ١٧٩- محمد بن عبد الستار شمس الأئمة الكردي ٣٦ ( ت )
- ١٨٠- محمد بن عبد الله البغدادی ( أبو بكر الصيرفي ) ٢٠٧

- ٦٦ - ١٨١ - محمد بن عبد الوهّاب بن سلام ( الجبائي )
- ٣٦٤ - ١٨٢ - محمد بن علي بن اسماعيل ( القفال الشاشي )
- ٨٢ - ١٨٣ - محمد بن علي بن أبي طالب ( ابن الحنفية )
- ٥٠ - ١٨٤ - محمد بن علي بن الطيب ( أبو الحسن البصري )
- ( ت ) ٥٠ - ١٨٥ - محمد بن عمر بن محمد بن ظهير النوحا باذى
- ٦٤٥ - ١٨٦ - محمد بن الفضل ( أبو بكر محمد بن الفضل )
- ٨١٩ - ١٨٧ - أبو محمد الكفيني = سيد الله بن محمد الكفيني
- ( ت ) ٥١ - ١٨٨ - محمد بن يوسف البرزالي الأشبيلي
- ( ت ) ٤١ - ١٨٩ - محمد بن محمد أحمد البخاري ( قوام الدين الكاكي )
- ( ت ) ٤٨ - ١٩٠ - محمد بن محمد الياس الماي مغري
- ( ت ) ٤٣ - ١٩١ - محمد بن محمد الجملي
- ( ت ) ٢٥ - ١٩٢ - محمد بن محمد ( نصير الدين الطوسي )
- ٢٠٧٠٥١ - ١٩٣ - محمد بن محمد بن جعفر ( أبو بكر الدقاق )
- ٦٠ - ١٩٤ - محمد بن محمد بن عبد الكريم ( صدر الاسلام أبو اليسر )
- ( ت ) ٤٩ - ١٩٥ - محمد بن محمد بن عمر ( حسام الدين الأسيكتي )
- ٨١ - ١٩٦ - محمد بن محمد بن محمد ( الغزالي )
- ٨٦ - ١٩٧ - محمد بن محمد بن محمود ( أبو منصور الماتريدي )
- ( ت ) ٣١ - ١٩٨ - محمد بن محمد بن نصر ( حافظ الدين الكبير البخاري )
- ٥٦٢ - ١٩٩ - محمد بن مسلمة ( الصحابي )

- ٢٠٠ - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ( المبرد ) ٦٠٢
- ٢٠١ - محمد بن يحيى بن مهدى ( أبو عبد الله الجرحاني ) ٢٠٢
- ٢٠٢ - محمود بن أبي بكر بن أبي العلاء ٥١ ( ت )
- ٢٠٣ - محمود زيد = اللامشى
- ٢٠٤ - محمود بن محمد بن زيد الأفشنجى البخارى ٣٧ ( ت )
- ٢٠٥ - مروان بن الحكم ١٤٨
- المستغفرى = أبو العباس جعفر بن محمد
- ٢٠٦ - مسروق بن الأجدع ١٤١
- ٢٠٧ - معاذ بن جبل ( الصحابى ) ٧٥
- ٢٠٨ - معبد الجهنى ( الصحابى )
- ٢٠٩ - معقل بن سنان ( الصحابى ) ١٣٤
- أبو المعين = ميمون بن محمد بن محمد ٧٨٧
- ٢١٠ - المغيرة بن شعبة ( الصحابى ) ٦٣
- ٢١١ - مقاتل بن حسيان ٢٣٨
- المقوقس = جريج بن مينا ٧٧
- ٢١٢ - مكحول بن يزيد الدمشقى ٩
- ٢١٣ - المنذر بن الزبير ١٥٥
- الشيخ أبو منصور = محمد بن محمد أبو منصور الماتريدى ٨٦



٢١٤ - منصور بن محمد بن عبد الجبار ( السمعاني )

- أبو موسى الأشعري = عبد الله بن قيس بن سليم

٤٤٦ - الميداني = أحمد بن محمد لأحمد

٢١٥ - ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد ( الشيخ أبو المعين ) ٧٨٧

٢١٦ - ميمونة بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين ١٩٢

(( حرف النون ))

---

٢١٧ - نافع بن جبير ٨٢

- النجاشي = أصعمة ملك الحبشة ٧٦

- نصير الدين الطوسي = محمد بن محمد

٢١٨ - النعمان بن بشير بن سعد ( الصحابي ) ١٧٦ ، ٢٣

٢١٩ - النعمان بن ثابت ( أبو حنيفة ) ١٩

(( حرف الهاء ))

---

- أبو هاشم الجبائي = عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب ٢١٣

٢٢٠ - هبة الله بن أحمد بن علي التركستاني ٤٠ ( ت )

٢٢١ - هرقل ملك الروم ٧٥

- أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر الدوسي ( الصحابي ) ١٠

٢٢٢ - هشام بن عبيد الله الرازي ٧٩٦

٢٢٣ - هلال بن مرة ( الصحابي ) ١٣٩

٢٢٤- هند بنت أبي أمية ( صحابية ) ( أم سلمة أم المؤمنين ) ٧٤

(( حرف الواو ))

---

٢٢٥- وابصة بن معبد الأسدي ( الصحابي ) ١٣٤

(( حرف اليا ))

---

٢٢٦- ياقوت بن عبد الله الرومي ٤٩ ( ت )

٢٢٧- يحيى بن زياد بن عبد الله = ( الفراء ) ١٠٦٠

٢٢٨- يزيد بن الأصم ١٩٢

- أبو اليسر = محمد بن محمد بن عبد الكريم ٦٠

٢٢٩- يعقوب بن إبراهيم ( الإمام، أبو يوسف ) ٢١

٢٣٠- يوسف بن أحمد بن كج ( أبو القاسم بن كج ) ٣٠٠

- أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم ٢١

نمحرر الفرق والمذاهب والطوائف

---

فهرس الفرق والمذاهب والطوائف

---

٤٨١	١- الاشعرية
٣٤٣	٢- الامامية
٤٩	٣- الجاهمية
١١٥	٤- الخياطية
٣٣٤	٥- الخوارج
٧١	٦- الرافضة
٣٤٣	٧- الزيدية
٥٦	٨- السفطائية
٤٨	٩- السلفية
١١٦	١٠- الكرامية
٤	١١- المانوية
٤٩	١٢- المعتزلية
٢٨٥	١٣- الملاحدة
٣٧٥	١٤- النجيدات

(( المصنف ))

(( أ ))

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الآثار .  
لأبي يوسف ، يعقوب بن ابراهيم الأنصاري  
طبعة حيدرآباد ، الطبعة الأولى
- ٣- الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج .  
تأليف : عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري  
تحقيق وتخرير : سمير طه المجذوب  
عالم الكتب ، بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ
- ٤- ابطال القياس والرأى والاستحسان .  
لأبي محمد ، علي بن أحمد بن سعد بن حزم الأندلسي  
الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)
- ٥- الاسهاج في شرح المنهاج .  
لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ  
وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى  
سنة ٦٦١ هـ .  
طبعة دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ
- ٦- اجمال الاصابة في أقوال الصحابة .  
للعلائي : الامام صلاح الدين خليل بن كيكلي المتوفى  
سنة ٧٦١ هـ  
مخطوط في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة  
في كتب المجاميع رقم ١١٧ تحت مصطلح الحديث .

- ٧- الأحكام فى أصول الاحكام .  
لسيف الدين : على بن أبى على بن محمد الآمدى  
المتوفى سنة ٦٣١ هـ .  
دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٤٠٣ هـ  
مؤسسة النور للطباعة بالرياض سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٨- الأحكام فى أصول الاحكام .  
لأبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى  
الظاهرى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ  
مطبعة العاصمة بالقاهرة . نشر : زكريا على يوسف .
- ٩- أحكام القرآن .  
لأبى بكر ، أحمد بن على الرازى الجصاص الحنفى  
المتوفى سنة ٣٧٠ هـ  
تحقيق : محمد الصادق قمحاوى  
مطبعة الأوقاف الاسلامية باستانبول سنة ١٣٣٣ هـ  
دار احياء التراث العربى - بيروت سنة ١٤٠٥ هـ .
- ١٠- أحكام القرآن .  
للامام عماد الدين بن محمد الطبرى المعروف بالكيا الهراس  
المتوفى سنة ٥٠٤ هـ  
تحقيق : موسى محمد على ، ود . عزت على عيد عطية  
نشر : دار الكتب الحديثة بالقاهرة .  
ط : مطبعة حسان بالقاهرة .
- ١١- أحكام القرآن  
للامام أبى عبد الله ، محمد بن ادريس الشافعى المتوفى  
سنة ٢٠٤ هـ  
نحقيق : الشيخ عبد الغنى عبد الخالق  
دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٠ هـ .

١٢- أحكام القرآن .

لأبي بكر، محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي  
المتوفى سنة ٥٤٣ هـ

تحقيق : علي محمد البجاوي . طبع دار المعرفة بيروت .  
١٣ أخبار أبي حنيفة وأصحابه .

للفاضل أبي عبد الله ، حسين بن علي الصيمري المتوفى  
سنة ٤٣٦ هـ - طبعة مصورة عن وزارة المعارف بالهند  
سنة ١٣٩٤ هـ - نشر دار الكتاب العربي - بيروت .

١٤- أخبار القضاة .

لوكيع محمد بن خلف بن حسان - تعليق : عبد العزيز  
مصطفى المراغي - مطبعة السعادة - القاهرة - الأول سنة ١٣٦٦ هـ

١٥- أخبار النحويين البصريين .

السيرافي . أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزبان  
تحقيق : فريتمس كرنلو - بيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٩٧١  
+ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - ١٣٧٤ هـ .

١٦- اختلاف العلماء .

لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي المتوفى سنة ٢٩٤ هـ  
تحقيق : صبحي السامرائي - طبع عالم الكتاب - بيروت  
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .

١٧- الاختيار لتعليل المختار .

للعلامة عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفى  
( ت سنة ٦٧٣ ) - تعليق : محمود أبو دقيقة  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧١ هـ .

١٨- الأربعين في الحديث .

للإمام يحيى بن شرف الدين النووي (ت ٦٧٦ هـ)  
طبع دار العلوم الحديثة - بيروت .

- ١٩- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول .  
لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ  
طبع : مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٢٠- إرواء القليل في تخريج أحاديث منار السبيل .  
تأليف : محمد ناصر الدين الألباني - طبع : المكتب  
الإسلامي - الطبعة الاولى سنة ١٣٩٩ هـ - بيروت .
- ٢١- الاستغناء في أحكام الاستثناء .  
لشهاب الدين ، أحمد إدريس القرافي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ  
تحقيق : د . طه محسن - طبع : مطبعة الرشاد ببغداد  
سنة : ١٤٠٢ هـ .
- ٢٢- الاستيعاب في أسماء الأصحاب .  
لأبي عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأنديلسي  
المتوفى سنة ٣٦٣ هـ - مطبعة السعادة بالقاهرة على  
هامش الاصابة .
- ٢٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة .  
لعز الدين : أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن  
الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٣٠ هـ - طبع دار الشعب  
بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م .
- ٢٤- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون .  
لعبد اللطيف بن محمد رياضي زادة المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ  
تحقيق : محمد التونجي - طبع : مكتبة الخانجي بمصر  
سنة ١٩٧٧ م .
- ٢٥- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان .  
للعلامة : زين العابدين بن ابراهيم بن نجم المتوفى  
سنة ٩٧٠ هـ - طبع : دار الكتب العلمية - بيروت سنة  
١٤٠٠ هـ .



- ٢٦- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع الشافعية .  
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ  
طبع : مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ .
- ٢٧- الاصابة فى تمييز الصحابة .  
لأحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ  
- بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ . الطبعة الأولى .
- ٢٨- أصول البزدوى .  
لعلى بن أحمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوى المتوفى  
سنة ٤٨٢ هـ - مطبوع بهامش كشف الأسرار - طبع دار  
الكتاب العربى بيروت - سنة ١٣٩٤ هـ .
- ٢٩- أصول السرخسى .  
لأبى بكر محمد بن أبى سهل السرخسى الحنفى المتوفى  
سنة ( ٤٩٠ هـ ) تحقيق : أبوالوفاء الأفغانى - مطبعة :  
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت :
- ٣٠- أصول الفقه .  
للشيخ محمد أبى زهرة - طبع دار الفكر العربى .
- ٣١- أصول الفقه .  
للشيخ محمد أبى النور زهير .  
دار الطباعة المحمدية بالقاهرة .
- ٣٢- الاعتبار فى الناسخ والمنسوخ من الآثار .  
للمحافظ أبى بكر ، محمد بن موسى بن عثمان الحازمى  
المتوفى سنة ٥٨٤ هـ - مطبعة الأندلس - حمص - سوريا  
سنة ١٣٨٦ هـ .

- ٣٣- اعلام الموقعين عن رب العالمين .  
لشمس الدين ، محمد بن أسى بكر بن القيم الجوزية المتوفى  
سنة ٧٥١ - تحقيق : طه عبد الرؤف سعد - طبع :  
شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٨ هـ .
- ٣٤- الاعلام .  
لخير الدين الزركلى - طبع دار العلم للملايين ،  
الطبعة السادسة ١٩٨٤ م - بيروت .
- ٣٥- اغاثة اللفان .  
لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر الشهير بابن قيم الجوزية  
المتوفى سنة ٧٥٢ هـ
- ٣٦- الافصاح عن معانى الصحاح .  
للعلامة عون الدين أبى المنذر يحيى بن محمد بن هبيرة  
المتوفى سنة ٥٦١ هـ - طبع : المؤسسة السعيدية  
 بالرياض - سنة ١٣٩٨ هـ .
- ٣٧- الأم .  
للامام محمد بن ادريس الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ  
طبع : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٣٨- انباه الرواة على أنباء النحاة .  
لجمال الدين على بن يوسف القفطى ( ت ٦٤٦ )  
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم - طبع : دار الكتب  
بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ .

- ٣٩- الانتقاء فى فضائل الأئمة الثلاثة الفضلاء .  
للحافظ أبى عمر يوسف بن عبد البر النمرى القرطبى المتوفى  
سنة ٤٦٣ هـ - مطبعة المعاهد ، نشر مكتبة القدسى  
بالقاهرة .
- ٤٠- الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد  
ابن حنبل .  
لعلاء الدين بن سليمان المرداوى الحنبل ( ت ٨٨٥ هـ )  
تحقيق : محمد حامد الفقى - مطبعة السنة المحمدية  
بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ - الاولى .
- ٤١- الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال .  
للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الاسكندرى  
مطبوع مع الكشاف - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٤٢- أنوار الحلك على شرح المنار لابن ملك .  
مطبوع مع شرح المنار - لرضى الدين محمد بن ابراهيم  
الشهير بابن الحلبي - المتوفى سنة ٩٧١ هـ  
مطبعة دار سعادت عثمانية سنة ١٣١٥ هـ .
- ٤٣- أنيس الفقهاء .  
تأليف الشيخ قاسم بن عبد الله القونوى الحنفى ( ت ٩٧٨ )  
تحقيق : أحمد بن عبد الرازق الكيسر - طبع : دار  
الوفاء للنشر والتوزيع - جده - الطبعة الاولى - سنة ١٤٠٦ هـ .
- ٤٤- ايران ماضيها وحاضرها .  
تأليف : دونالد ولبر - ترجمة : عبد المنعم  
محمد حسين - ط : دار مصر للطباعة بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ

- ٤٥- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون .  
لإسماعيل باشا بن محمد أمين العدادي المتوفى سنة  
١٣٣٩هـ - نشر مكتبة المثنى - بغداد .

(( الباء ))

- ٤٦- بدائع الزهور في وقائع الدهور .  
لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفى المصرى (ت ٩٣٠ هـ)  
مطابع الشعب ١٩٦٠ م .

- ٤٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .  
لعلاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى (ت ٥٨٧ هـ)  
مطبعة الجمالية بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .

- ٤٨- بداية المجتهد ونهاية المقتصد .  
لأبى الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٩٥ هـ  
دار المعرفة بيروت - سنة ١٤٠٣ هـ - الطبعة السادسة .

- ٤٩- المداسة والنهارة في التاريخ .  
للحافظ : اسماعيل بن عمر بن كتية الفرشى (ت ٧٧٤ هـ)  
مكتبة المعارف بيروت - الطبعة الرابعة - سنة ١٤٠٢ هـ .

- ٥٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع .  
للعلامة محمد بن على الشوكانى (ت ١٠٢٥٠ هـ)  
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٤٨ هـ .

- ٥١- بذل المجهود في حل ألفاظ أبى داود .  
لخليل بن أحمد السهارنفورى (ت ١٣٤٦ هـ)  
درا اللواء للنشر والتوزيع - بالربيع .

- ٥٢- البرهان فى أصول الفقه .  
لامام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله  
الجوينى المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .  
تحقيق د . عبد العظيم الديب - مطابع الدوحة  
قطر - سنة ١٣٩٩ هـ .
- ٥٣- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة .  
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى (سنة ٩١١ هـ)  
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم -  
مطبعة : عيسى البابى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٥٤- بيان المختصر .  
لأبى الثناء ، محمود بن عبد الرحمن شمس الدين الأصفهاني  
المتوفى سنة ٧٤٩ - تحقيق د . محمد منظر بـ  
مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .
- ٥٥- بدر المتقى فى شرح الملتقى .  
لمحمد علاء الدين بن على بن محمد الحصنى - مطبوع  
بهاشم مجمع الأنهر - طبع دار احياء التراث العربى  
بيروت .
- (( ت ))
- ٥٦- تاج التراجم فى طبقات الحنفية .  
لأبى العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة  
٨٢٩ - مطبعة كراتشى - باكستان سنة ١٤٠١ هـ +  
مطبعة العانى - بغداد سنة ١٩٦٢ م .
- ٥٧- تاج العروس فى جواهر القاموس .  
لمحيب الدين محمد مرتضى الحسين الزبيدى (ت ١٢٠٥ هـ)

- ٥٨- تاريخ الأدب العربى .  
لكارل بروكمان - ترجمه الى العربية د . عبد الحليم  
ط : دار المعارف ، الطبعة الرابعة .
- ٥٩- تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى .  
لحسن ابراهيم - الطبعة السابعة ١٩٦٤ م .
- ٦٠- تاريخ بخارى .  
تأليف : أرمنيون فامبرى . ترجمة د . أحمد محمد  
الساداتى - مراجعة وتقديم : د / يحيى الخشاب  
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- ٦١- تاريخ بغداد .  
للحافظ : أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى  
( ت ٤٦٣ ) - طبعة الخانجى بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٦٢- تاريخ التمدن الاسلامى .  
لجرجى زيدان - مؤسسة خليفة للطباعة - نشر :  
دار مكتبة الحياة بيروت .
- ٦٣- تاريخ الحضارة الاسلامية .  
تأليف : ق ، بار تولد - ترجمة حمزة طاهر - طبع :  
طبع دار المسطوف بمصر - الطبعة الرابعة .
- ٦٤- تاريخ الخلفاء .  
للامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى  
( ت ٩١١ ) هـ - تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد  
ط : المكتبة التجارية الكبرى بمصر سنة ١٣٨٩ هـ - الرابعة
- ٦٥- تاريخ الفقه الاسلامى .  
للشيخ : محمد على السائس - مطبعة : محمد على  
صبيح وأولاده بالقاهرة .

- ٦٦- تأسيس النظر .  
لعبيد الله بن عمر الدبوسى - الناشر مطبعة الايام بالقاهرة
- ٦٧- تأويل مشكل القرآن .  
لأبى عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ - تحقيق :  
الاستاذ سيد أحمد صقر - مطبعة الحضارة العربية بالقاهرة  
سنة ١٣٩٣هـ - الطبعة الثانية .
- ٦٨- التبصرة فى أصول الفقه .  
للشيخ : أبى اسحق ، ابراهيم بن على الفيروزابادى  
الشيرازى ( ت ٤٧٦هـ ) - تحقيق د / محمد حسن هبتو  
طبعة : دار الفكر بدمشق - سنة ١٤٠٠هـ .
- ٦٩- تبين الحقائق بشرح كنز الدقائق .  
لفخر الدين عثمان بن على الزيلعى الحنفى - المتوفى  
سنة ٧٤٣هـ - المطبعة الأميرية - بولاق - ١٣١٣هـ .
- ٧٠- تبين كذب المفترى فيما نسب الى الامام أبى الحسن الأشعري .  
لأبى القاسم على بن الحسن بن هبة الله بن عساكر  
المتوفى سنة ٥٧هـ - مطبعة التوفيق بدمشق سنة ١٣٤٧هـ
- ٧١- التحرير فى أصول الفقه .  
لابن الهمام ، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد  
الاسكندرى - ( ت ٨٦١ ) - مطبوع مع شرحه ( ) تيسير  
التحرير ( ) - مطبعة البابى الحلبي - القاهرة سنة ١٣٥٠هـ
- ٧٢- تخريج احاديث البزدوى .  
لأبى العدل ، زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى  
سنة ٨٧٩هـ - مطبوع على هامش أصول البزدوى  
أصح المطابع بكراتشى - باكستان .

- ٧٣ - تخريج احاديث اللمع .  
للشيخ : عبد الله بن محمد الصديقي الغماري .  
طبع : عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥ هـ - الطبعة الأولى
- ٧٤ - تخريج احاديث مختصر المنهاج .  
للمحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ( ت ٨٠٤ هـ )  
تحقيق الأستاذ : صبحي البدرى السامرائي - مطبوع  
بمجلة البحث العلمى والتراث الاسلامى - بجامعة  
ام القرى سنة ١٣٩٩ هـ .
- ٧٥ - تخريج الفروع على الأصول .  
لأبى المناقب، شهاب الدين محمد بن أحمد الزنجانى  
( ت ٦٥٦ ) - تحقيق : محمد أديب الصالح - طبع :  
مؤسسة الرسالة - بيروت الرابعة ١٤٠٢ هـ .
- ٧٦ - تدريب الراوى فى تقريب النووى .  
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطى ( ت ٩١١ هـ )  
تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الكتب الحديثة  
بالقاهرة - الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥ هـ .
- ٧٧ - تذكرة الحفاظ .  
لأبى عبد الله شمس الدين محمد الذهبى ( ت ٧٤٨ هـ )  
تصوير : احياء التراث العربى - عن مطبعة : وزارة  
المعارف الحكومية بالهند .
- ٧٨ - تسهيل الوصول الى علم الأصول .  
لمحمد بن عبد الرحمن المحلاوى - طبع : مصطفى  
البابى الحلبي - سنة ١٣٤١ هـ .



٧٩- التعريفات .

للعلامة : على بن محمد الشريف الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦ هـ) - طبع - مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة  
سنة ١٣٥٧ هـ .

٨٠- التعليق المغني .

للعلامة أبي الطيب محمد بن شمس الحق العظيم آبادي  
مطبوع بهامش سنن الدارقطني - ط : مطبعة فالكن  
لاهور - باكستان .

٨١- تفسير ابن عزي : التسهيل لعلوم التنزيل .

للعلامة محمد بن أحمد الكلبى (ت ٧٤١ هـ) - دار  
الكتاب العربى - بيروت - الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٣ هـ .

٨٢- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .

لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي المتوفى  
سنة ٦٧١ هـ . - طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة  
سنة ١٣٨٠ هـ .

٨٣- التفسير الكبير .

لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى .  
( ٦٠٦ هـ ) ط : الأولى دار الفكر للطباعة والنشر  
سنة ١٤٠١ هـ .

٨٤- تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم .

للامام أسى الفداء اسماعيل بن كثير - المتوفى سنة ٧٧٤ هـ  
نشر : دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - سنة ١٣٨٨ هـ

٨٥- تقريب التهذيب .

للحافظ : أحمد بن مجد العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) مطبعة  
نفيس برنرز - لاهور - باكستان - ١٣٩٣ هـ .

- ٨٦- التقريب والتحرير .  
للعلامة ابن أمير الحاج ( ٨٧٩ هـ ) - دار الكتب العلمية  
بيروت - سنة ١٤٠٣ هـ - الثانية .
- ٨٧- تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع .  
من أول باب القياس الى آخر الكتاب .  
لأبى زيد ، عبيد الله بن عمر الدبوسى ( ت ٤٣٠ هـ )  
رسالة دكتوراة بالجامعة الاسلامية - أصول فقه  
تحقيق : عبد الرحيم صالح الأفغانى .
- ٨٨- تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع .  
لأبى زيد ، عبيد الله بن عمر الدبوسى ( ت ٤٣٠ هـ )  
مصور بالجامعة الاسلامية برقم ( ١٨٢٢ ) عن النسخة  
المخطوطة بدار الكتب برقم ( ٢٥٥ ) .
- ٨٩- التخليص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير .  
لحافظ أحمد بن على بن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ  
تصحيح : عبد الله هاشم يمانى -  
شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٩٠- التلويح على التوضيح .  
لسعد الدين بن عمر التفتازانى  
( ت ٧٩٢ ) - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٩١- التمهيد فى أصول الفقه .  
للعلامة : محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب  
الحنبللى - ( ت ٥١٠ هـ ) - طبع دار المدنى جده  
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - توزيع : المركز العلمى  
بجامعة ام القرى .

- ٩٢- التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول .  
لجمال الدين أبى محمد عبد الرحيم الأسنوى (ت ٧٧٢)  
تحقيق : د / محمد حسن هيتو  
مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - سنة ١٤٠١ هـ .
- ٩٣- التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد .  
لأبى عمر ، يوسف بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ )  
طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب سنة  
١٣٨٧ هـ - الطبعة الثانية .
- ٩٤- التنبيه فى الفقه الشافعى .  
للإمام أبى اسحق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزأبادى  
الشيرازى - المتوفى سنة ٤٧٦ هـ  
عالم الكتب بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ .
- ٩٥- تهذيب الأسماء واللغات .  
للإمام أبى ذكريا ، محى الدين يحيى بن شرف النووي  
( ت ٦٧٦ هـ )  
طبع : ادارة الطباعة المنيرية بمصر ، تصوير : دار الكتب  
العلمية - بيروت .
- ٩٦- تهذيب التهذيب .  
للحافظ أحمد بن على بن حجر ( ت ٨٥٢ هـ ) .  
تصوير عن مطبعة دائرة المعارف الهندية - دار صادر  
بيروت - سنة ١٣٣٥ هـ .
- ٩٧- توجيه النظر فى أصول الأثر .  
لظاهر بن صالح الجزائرى ( ت ١٣٣٨ هـ ) .  
المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

- ٩٨- التوضيح في حل غوامض التنقيح .  
لصدر الشريعة : عبيد الله بن مسعود ( ت ٧٤٧ هـ ) .  
مطبوع بهامش التلويح - درا الكتب العلمية - بيروت .
- ٩٩- تيسير التحرير .  
لأمير بادشاه الحسيني ، محمد أمين ( ت ٩٨٧ هـ )  
ط : مصطفى الدار الحلي سنة ١٣٥٠ هـ .
- (( الجسيم ))
- ١٠٠- جامع بيان العلم وفضله .  
لابن عبد البر ، أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي  
( ت ٤٦٣ هـ ) . - الناشر : المكتبة السلفية بالمدينة  
المنورة . - ط : مطبعة العاصمة بالقاهرة - الطبعة الثانية  
سنة ١٣٨٨ هـ .
- ١٠١- جوامع التواريخ .  
لرشيد الدين فضل الله الهمداني المتوفى سنة ٧١٨ هـ  
نقله الى العربية : محمد صادق نشأت وفؤاد عبد المعطي  
السياد . - مراجعة : يحيى الخشاب .  
طبع : عيسى البابي الحلبي .
- ١٠٢- الجامع الصغير .  
لمحمد بن الحسن الشيباني . ( ت ١٨٩ هـ )  
مطبوع مع شرحه النافع الكبير . .  
ط : ادارة القرآن والعلوم الاسلامية - كراتشي - باكستان
- ١٠٣- الجرح والتعديل .  
للمحافظ : محمد بن ادريس بن أبي حاتم الرازي ( ت  
( ت ٣٢٧ هـ ) -  
طبع : دائرة المعارف العشمانية - حيدرآباد - الهند  
سنة ١٣٧١ هـ .

١٠٤- جمع الجوامع .

لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المعروف  
بابن السبكي ( ت ٧٧١ هـ )  
مطبوع مع حاشية البناني - طبع : عيسى الباسي  
الحلي بالقاهرة .

١٠٥- الجواهر المضيئة في طئقات الحنفية .

لعبد القادر محمد بن نصر القرشي المتوفى سنة ٧٧٥ هـ  
تحقيق : د / عبد الفتاح محمد الحلو . طبع : دار  
العلوم بالرياض سنة ١٣٩٩ هـ + ط : حيدرآباد بالهند  
سنة ١٣٣٢ هـ .

١٠٦- الجوهر النقي .

للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني الشهير  
بابن التركماني المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .  
مطبوع بهامش السنن الكبرى للبيهقي - طبع : دائرة  
المعارف النظامية ، بحيدرآباد - الهند سنة ١٣٤٤ هـ

١٠٧- الجوهرة النيرة على مختصر القدوري .

لأبي بكر علي بن محمد الحداد الحنفي  
طبع : مطبعة محمود بك ١٣٠١ هـ .

(( الحاء ))

١٠٨- حاشية البناني على شرح المحلى .

لعبد الرحمن بن جاد الله الناني المالكي ( ت ١١٩٨ هـ )  
طبع : عيسى الباسي الحلي بالقاهرة .

١٠٩- حاشية التفتازاني على شرح العضد .

لسعد الدين بن مسعود التفتازاني ( ت ٧٩١ هـ )  
مراجعة وتصحيح : شعبان محمد اسماعيل  
ط : مطبعة الفجالة الجديدة بمصر سنة ١٣٩٣ هـ .

[illegible]

• תדעו וראו כי ד' תתקס"א יתק' - 911

॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

أنا محمد بن علي بن محمد المصطفى الشافعي

311- चण्डिका मन्त्रः । १०९ श्री गुरुभ्यो नमः ।

$\frac{d}{dt} \left( \frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

411-  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

[illegible]

५११- चण्डिकायाः श्री गुरुभ्यो नमः ।

٥١٢٣٠ هـ - الميمني - العربية السورية - محمد بن محمد

١١١- .

(۱۷۱) اے میری قوم! تم نے اپنے رب سے کیا وعدہ کیا تھا کہ اگر وہ تم کو اپنا رسول بھیجے گا تو تم اس کی متابعت نہ کرو گے۔

[illegible]

١١٦- حاشية النفحات على الورقات .  
تأليف : محمد بن عبد اللطيف الجاوى الشامعى  
ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٥٧ هـ .

١١٧- الحدود فى الأصول .  
للامام أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى الأندلسى  
المتوفى سنة ٤٧٤ هـ .

١١٨- الحسامى ( المنتخب فى أصول المذهب . )  
لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأسيكتى -  
المتوفى سنة ٦٤٤ - مطبوع مع شرحه : النامى . والذمام

١١٩- حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة .  
للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ( ٩١١ هـ )  
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .  
ط : دار الكتب العربية بالقاهرة - سنة ١٣٨٧ هـ .

١٢٠- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء .  
للحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني -  
توفى سنة ( ٤٣٠ ) - تصوير عن مطبعة السعودية بمصر  
سنة ١٣٥١ هـ .

١٢١- الحور العين .

## (( الخاء ))

١٢٢- خلاصة تهذيب الكمال فى اسماء الرجال .  
للحافظ : صفى الدين أحمد عبد الله الخزرجى الأنصارى  
المتوفى سنة ( ٩٢٣ هـ ) . - تصوير عن المطبعة الأولى  
بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٠١ هـ .

(( الدال ))

- ١٢٣- الدارس فى تاريخ المدارس .  
لعبد القادر بن محمد بن عمر النعيمي ( ت ٩٢٧ هـ )  
مطبوعات المجمع العلمى بدمشق - مطبعة الترقسى  
بدمشق سنة ١٣٦٧ هـ .
- ١٢٤- الدراية فى تخريج أحاديث الهداية .  
لشهاب الدين :- أحمد بن على بن حجر العسقلانى  
( ت سنة ٨٥٢ هـ ) - تصحيح وتعليق : عبد الله  
هاشم اليمانى المدنى - ط : مطبعة الفجالة الجديدة  
بمصر سنة ١٣٨٤ هـ .
- ١٢٥- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة .  
للمحافظ : أحمد بن على بن حجر العسقلانى ( ت ٨٥٢ هـ )  
مطبعة المدنى بالقاهرة .
- ١٢٦- الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب .  
للقاضى برهان الدين ، ابراهيم بن على المعروف بابن  
فرحون المالكى - المتوفى سنة ٧٩٩ هـ ) .  
تحقيق د / محمد الأحمدي أبو النور  
طبع : دار التراث للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٣٩٤ هـ
- ١٢٧- دول الاسلام .  
لشمس الدين بن أحمد بن عثمان الذهبى ( ت ٧٤٨ )  
تحقيق : فهيم محمد شلتوت ومحمد مصطفى ابراهيم .  
الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤ م هـ .
- ١٢٨- الدول الاسلامية .  
تأليف ستانلى لين بول .



(( الرا ))

١٢٩- الرحبية .

الرحبي . أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسين  
شرح : محمد بن محمد سبط المارديني - تعليق :  
مصطفى ديب بغا .

١٣٠- الرسالة .

للامام : محمد بن اديس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ  
تحقيق : الأستاذ أحمد محمد شاكر  
طبع : مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .

١٣١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني .

للعلامة : أبي الفضل محمود الألوسي  
ادارة الطباعة المنيرية - دار احياء التراث العربي - بيروت

١٣٢- الروض الندي شرح كافي المبتدي .

للشيخ : أحمد بن عبد الله بن أحمد النعالي ( توفي  
سنة ١١٨٩ هـ . - اشراف وتصحيح : الشيخ عبد الرحمن  
ابن حسن محمود - من منشورات : المؤسسة السعيدة  
 بالرياض .

(( الذال ))

١٣٣- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث .

للعلامة : عبد الغني النابلسي الدمشقي (ت ١١٤٣ هـ)  
تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .

(( الشين ))

١٣٤- سلم الوصول بشرح نهاية السؤل .

لمحمد بخيت المطيعي . - جمعية نشر الكتب العربية  
بالقاهرة سنة ١٢٤٥ هـ ، نشر : عالم الكتب بيروت

سنة ١٩٨٢ م .

١٣٥- سنن الترمذى .

للمحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (ت ٢٧٩هـ)  
تحقيق : أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي  
وابراهيم عطوة عوض .  
دار احياء التراث - بيروت طبعة مصورة سنة ١٣٥٦هـ .

١٣٦- سنن الدارقطنى .

للمحافظ : على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة ٣٨٥ هـ  
طبع : مطبعة فالكن - لاهور - باكستان .

١٣٧- سنن الدارمى .

لأبى محمد ، عبد الله عبد الرحمن الفضل الدارمى  
المتوفى سنة ٢٥٥ هـ - تعليق وتحقيق : عبد الله  
هاشم يمانى . - حديث أكارمى للنشر والتوزيع  
فيصل آباد - باكستان .

١٣٨- سنن أبى داود .

للمحافظ : سليمان بن الأشعث السجستانى المتوفى  
سنة ٢٧٥ هـ . تعليق : عزت عبيد الدعاس، وعادل  
السيد - حمص، نشر محمد السيد - الأولى سنة ١٣٨٨هـ

١٣٩- السنن الكبرى = سنن البيهقى .

للمحافظ : أبى بكر، أحمد بن حسين بن على البيهقى  
المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .  
الطبعة الأولى - بحيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٥هـ

١٤٠- سنن ابن ماجة .

للمحافظ : أبى عبد الله ، محمد بن يزيد القزوينى  
المتوفى سنة ٢٧٥ هـ . - تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي  
طبع : عيسى البابى الحلبي سنة ١٣٧٢ هـ القاهرة .

١٤١- سنن النسائي .

للحافظ : أحمد بن شعيب بن علي - المتوفى سنة ٣٠٣ هـ  
مع شرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، وحاشية السندی  
تصوير دار الكتاب العربي - وبيروت عن الطبعة الأولى  
سنة ١٣٤٨ هـ المطبعة المصرية بالأزهر .

١٤٢- سير أعلام النبلاء .

للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي  
( ت سنة ٧٤٨ هـ ) - تحقيق : مجموعة من العلماء تحت  
إشراف : شعيب الأرنؤوط .  
طبع مؤسسة الرسالة - بيروت سنة ١٤٠١ هـ - ١٤٠٥ هـ  
الطبعة الأولى .

(( الشين ))

١٤٣- الشامل في أصول الدين .

لامام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن  
يوسف الجويني - المتوفى سنة ٤٧٨ هـ  
تحقيق : د / علي سامي النشار وفيصل بدير وسهير  
محمد مختار . - نشر منشأة المعارف بالاسكندرية  
سنة ١٩٦٩ م .

١٤٤- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية .

لمحمد بن محمد مخلوف - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٤٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب .

لعبد الحي بن العماد العنيلي المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ  
طبعة القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .

- ١٤٦- شرح الأصول الخمسة .  
للقاضى عبد الجبار بن أحمد الهمداني المتوفى  
سنة ٤١٥ هـ . - تحقيق د / عبد الكريم عثمان  
مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة - الاولى سنة ١٣٨٤ هـ .
- ١٤٧- شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول .  
شهاب الدين ، أحمد بن ادریس القرافى - المتوفى  
سنة ٦٨٤ هـ - تحقيق : طه عبدالرؤف سعد  
نشر مكتبة الكيان الأزهرية بالقاهرة ودار الفكر للطباعة  
والنشر والتوزيع بالقاهرة .
- ١٤٨- شرح السير الكبير ( لمحمد بن الحسن الشيبانى ت ١٨٩ هـ )  
املاء : محمد بن أحمد السرخسى المتوفى سنة ٤٨٤ هـ .  
تحقيق : صلاح الدين المنجد - منشورات ادارة القرآن  
والعلوم الاسلامية - كراتشى - باكستان .
- ١٤٩- شرح صحيح مسلم .  
للامام الحافظ محى الدين يحيى بن شرف النووي  
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .  
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت سنة ١٤٠١ هـ .
- ١٥٠- الشرح الصغير على أقرب المسالك .  
لأحمد بن محمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١ هـ .  
مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ١٥١- شرح العقيدة الطحاوية .  
للشيخ على بن على بن محمد بن أبى العز الحنفى المتوفى  
سنة ٧٩٢ هـ - تحقيق : محمد ناصر الدين الألبانى  
طبع دار الفكر العربى - بيروت .
- ١٥٢- الشرح الكبير على مختصر خليل .  
لأحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالدردير المتوفى  
سنة ١٢٠١ هـ .  
عيسى البابى الحلبي وشركاه - بالقاهرة .

- ١٥٣- شرح الكوكب المنير .  
لمحمد أحمد عبد العزيز بن علي الفتوصي المشهور  
بأبي النحار ( ت ٩٧٢ ) - تحقيق : د / محمد  
الزحيلي ، وتريّة حماد - طبع : دار الفكر  
دمشق - سنة ١٤٠٠ هـ .
- ١٥٤- شرح المحلى على جمع الجوامع .  
لجلال الدين محمد بن أحمد المحلى المتوفى سنة  
٨٦٤ هـ - مطبعة دار أحياء الكتب العربية  
لعيسى البابي الحلبي بمصر .
- ١٥٥- شرح معاني الآثار .  
للامام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي  
( ت ٣٢١ هـ ) - تحقيق محمد زهري النجار  
دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - سنة ١٣٩٩ هـ .
- ١٥٦- شرح المنار ( للنسفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ )  
للعلامة عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز ( ت ٨٠١ )  
مطبعة : دار سعادت عثمانية - سنة ١٣١٥ هـ .
- ١٥٧- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل .  
للامام محمد بن محمد الطوسي الغرالي ( ت ٥٠٥ هـ )  
تحقيق : د / حمد الكبيسي - مطبعة الارشاد  
بغداد - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٠ هـ .
- (( ص ))
- ١٥٨- الصحاح .  
لإسماعيل بن حماد الجوهري ( ت ٤٠٠ هـ )  
تحقيق : أحمد عبد الغفار العطار - مطابع دار العلم  
للملايين - بيروت - الطبعة الثالثة - سنة ١٤٠٤ هـ .

- ١٥٩- صحيح البخارى .  
للامام الحافظ أبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى  
( ت ٢٥٦ هـ )  
مطبوع مع (( فتح البارى )) المكتبة السلفية .
- ١٦٠- صحيح ابن حبان .  
للحافظ الامام محمد بن حبان البستي ( ت ٣٥٤ ) .  
طبعة المكتبة السلفية .
- ١٦١- صحيح ابن خزيمة .  
للحافظ : أبوبكر محمد بن اسحق بن خزيمة ( ت ٣١١ هـ )  
تحقيق : محمد مصطفى الأعظمى -  
المكتب الاسلامى - بيروت - سنة ١٣٩١ هـ .
- ١٦٢- صحيح مسلم .  
للحافظ الامام : أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى  
النيسابورى ( ت ٢٦١ هـ ) - تحقيق : محمد فؤاد  
عبد الباقي - طبع : عيسى البابى الحلبي بمصر  
سنة ١٣٧٤ هـ .
- ١٦٣- صفة الصفوة .  
لجمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى  
( ت ٥٩٧ هـ ) - تحقيق : محمود فاخورى ومحمد  
رواس قلعة جى - نشر : دار الوبى بحلب  
الطبعة الأولى - بمطبعة الأصيل - ١٣٨٩ هـ .
- (( ط ))
- ١٦٤- طبقات الحفاظ .  
للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ( ت ٩١١ هـ )  
تحقيق : على محمد عمر . - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣ هـ  
نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .

- ١٦٥- طبقات الحنابلة .  
للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفرّ الحنبلي  
(٥٢٦٠٠ هـ) - تحقيق : محمد حامد الفقي  
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧١ هـ .
- ١٦٦- طبقات ابن سعد .  
لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري  
(ت ٢٣٠ هـ) - طبع : دار صادر ، دار بيروت  
لبنان - ١٣٨٠ هـ .
- ١٦٧- الطبقات السنية في تراجم الحنفية .  
لتقي الدين عبد القادر التيمي الدار الحنفية  
(ت ١٠١٠ هـ) - تحقيق : د / عبد الفتاح محمد الحلو  
دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع - الطبعة الأولى  
١٤٠٣ هـ + طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
بالقاهرة ١٣٩٠ هـ .
- ١٦٨- طبقات الشافعية .  
لأبي بكر بن هداية الله الحسين ، الملقب بالمصنف  
(ت ١٠٤١ هـ) - دار الآفاق الجديدة - بيروت  
الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .
- ١٦٩- طبقات الشافعية الكبرى .  
لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن الكافي السبكي  
(ت ٧٧١ هـ) - تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، محمود  
الطناحي - طبع : عيسى البابي الحلبي بالقاهرة  
١٣٨٣ هـ + دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية .
- ١٧٠- طبقات الفقهاء .  
للشيخ أبي اسحق ، ابراهيم علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)  
تحقيق : الدكتور احسان عباس - نشر دار الرائد العربي  
بيروت - ١٩٧٠ م .

- ١٧١- طبقات المفسرين .  
للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
( ت ٩١١ هـ ) . - طبع : دار الكتب العلمية - بيروت  
الأولى - ١٤٠٣ هـ .
- ١٧٢- طبقات المفسرين .  
للحافظ شمس الدين ، محمد بن علي بن أحمد الداودي  
( ت ٩٤٥ هـ ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى  
سنة ١٤٠٣ هـ .
- ١٧٣- طبقات النحويين واللغويين .  
لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ( ت ٣٧٩ هـ )  
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم  
طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣ م .
- (( ع ))
- ١٧٤- العبر في أخبار من غير .  
لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي  
( ت ٧٤٨ هـ ) - تحقيق : د / صلاح الدين المنجد  
وفؤاد سيد - طبع الكويت ١٩٦٠ م .
- ١٧٥- العدة في أصول الفقه .  
للقاضي ز : أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء  
( ت ٤٥٨ هـ ) - تحقيق : د . أحمد علي المبارك  
طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ( ١٤٠٠ هـ ) .
- ١٧٦- العرف الطيب . في شرح ديوان أبي الطيب .  
للعلامة ناصيف اليانجي - طبع دار صادر - دار بيروت  
لبنان - سنة ١٣٨٤ هـ .
- ١٧٧- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين .  
للامام أبي الطيب التقى محمد بن أحمد الحسيني المكي  
الفاشي ( ت ٨٣٢ هـ ) - تحقيق : فؤاد سيد  
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة .



- ١٧٨- عقود الجمان في مناقب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان .  
للامام شمس الدين محمد بن يوسف الصالحى الدمشقى  
الشافعى - ( ت ٩٤٢ هـ ) .  
مطبعة المعارف الشرقية بالهند سنة ١٣٩٤ هـ .
- ١٧٩- العقود الحواهر المنيفة فى أدلة مذهب أبى حنيفة .  
لمحمد مرتضى الزبىدى المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ -  
تصحيح : عبد الله هاشم اليماني - مطبعة الشكشى  
بالازهر بمصر .
- ١٨٠- علوم الحديث .  
للامام أبى عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى  
( ت ٦٤٣ هـ ) - تحقيق : نور الدين عتير - منشورات  
المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - الطبعة الثانية ١٩٧٢ م .
- ١٨١- العلال .  
لأبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى ( ٣٢٧ هـ )  
مكتبة المثنى - بغداد ( ١٣٤٣ هـ ) .
- ١٨٢- العناية شرح الهداية .  
لمحمد بن محمد الباهرتى - ( ت ٧٨٦ هـ ) .  
مطبوع مع فتح القدير ( لابن الهمام ) - دار الفکر  
للطباعة والنشر - الطبعة الثانية - ( ١٣٩٧ هـ ) .  
مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٨٩ هـ .
- ١٨٣- عون المعبود شرح سنن أبى داود .  
لأبى عبد الرحمن محمد أشرف بن أمير بن على الصديقى  
العظيم أبادى - نشر دار الكتاب العربى - بيروت .

١٨٢- غاية القصى دى دراية الفتوى .

لقاضى القضاة عبد الله بن عمر البيضاوى ( ت ٦٨٥ هـ )  
تحقيق : على محى الدين على القرداغى - طبع :  
دار النصر بمصر ، نشر دار الاصلاح للطبع والنشر والتوزيع  
السعودية - الدمام .

١٨٥- غاية المنتهى فى الجمع بين الاقناع والمنتهى .

للشيخ مرعى يوسف الحنبلى ( ت ١٠٣٢ هـ )  
مطبعة الكيلانى بالقاهرة - الطبعة الثانية - منشورات :  
المؤسسة السعيدية بالرياض .

١٨٦- غاية النهاية فى طبقات القراء = طبقات القراء .

لشمس الدين أبى الخير محمد بن محمد الجزرى  
( ت ٨٣٣ هـ ) - شرح ز : برجستراس - تصوير عس  
مكتبة الخانجى بمصر - سنة ١٣٥٢ هـ .

١٨٧- غاية الوصول شرح لب الأصول .

لشيخ الاسلام أبى يحيى زكريا الأنصارى ( ت ٩٣٦ هـ )  
طبعة : عيسى الياهى الحلبي بمصر .

١٨٨- غريب الحديث .

للامام اسحق ابراهيم بن اسحق الحربى ( ت ٢٨٥ هـ )  
تحقيق ودراسة د / سليمان بن ابراهيم بن محمد العائد  
صف بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخاتجى - من منشورات  
مركز البحث العلمى بكلية الشريعة بجامعة ام القرى بمكة  
المكرمة .

(( ف ))

١٨٩- فتاوى ابن تيمية .

لشيخ الاسلام نقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن  
عبد السلام ابن تيمية ( ٧٢٨ هـ ) .  
جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العصمى  
طبعة خادم الحرمين اشرف الرئاسة العامة لشئون الحرمين  
١٤٠٤ هـ .

- ١٩٠- فتاوى قاضى خان .  
لفخر الدين أبى المحاسن الحسن بن منصور بن عبد العزيز  
الفرغانى الحنفى المعروف بقاضى خان ( ت ٥٩٢ هـ )  
الطبعة المصرية .
- ١٩١- فتح البارى شرح صحيح البخارى  
للحافظ أحمد بن حجر العسقلانى ( ت ٨٥٢ هـ ) .  
المطبعة السلفية بالقاهرة - الاولى - سنة ٣٧٩ هـ .
- ١٩٢- فتح الغفار بشرح المنار .  
للشيخ زين الدين بن ابراهيم الحنفى المشهور بابن نجم  
( ت ٩٧٠ هـ ) - طبع : مصطفى البابى الحلبي بمصر  
سنة ١٣٥٥ هـ .
- ١٩٣- فتح القدير شرح الهداية .  
لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام  
المتوفى سنة ٨٦١ هـ - طبع : مصطفى البابى  
الحلبى سنة ١٣٨٩ - دار الفكر للطباعة والنشر  
الطبعة الثانية .
- ١٩٤- الفتح المبين فى طبقات الأصوليين .  
للشيخ عبد الله مصطفى المراغى - طبع : دار الكتب العلمية  
بيروت - الثانية سنة ١٣٩٤ هـ - الناشر : محمد أمية  
دمج وشركاه - بيروت .
- ١٩٥- فتح المغيـث بشرح النية الحديث .  
للأمام الشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوى ( ت ٩٠٢ هـ )  
تصحیح وتعليق : حبيب الرحمن الأعظمى - مطبعة  
الأعظمى بالهند - نشر : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
- ١٩٦- الفرق بين الفرق .  
لعبد القاهر بن طاهر البغدادى ( ٤٢٩ هـ )  
دار الآفاق الجديدة - بيروت - الثانية - سنة ١٩٧٨ م .

١٩٧- فرق وطبقات المعتزلة .

للقاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي ( ت ٤١٥ هـ )  
تحقيق : د . علي سامي النشار والأستاذ عصام الدين محمد  
درا المطبوعات الجامعية بمصر سنة ١٣٩٢ هـ .

١٩٨- الفروق .

للعلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي  
المتوفى سنة ٦٨٤ هـ . - طبع : مطبفي الباهسي  
الحلي بمصر سنة ١٣٤٤ هـ - تصوير دار المعرفة - بيروت .

١٩٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل .

للامام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي النابهي  
ت ٤٥٦ هـ - المطبعة الأدبية بالقاهرة سنة ١٣٢٠ هـ .  
الأولى .

٢٠٠- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة .

تأليف : أبي القاسم البلخي ( ت ٣١٩ هـ ) والقاضي عبد الحار  
( ت ٤١٥ هـ ) والحاكم الجشمي ( ت ٤٩٤ هـ )  
تحقيق : فؤاد شيد - نشر الدار التونسية بتونس - سنة  
١٣٩٣ هـ .

٢٠١- الفقيه والمتفقه .

للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي  
( ت ٤٦٣ هـ ) - طبع : مطبعة الامتياز بمصر  
الناشر : زكريا علي يوسف .

٢٠٢- الفهرست .

لابن النديم أبي الفرج بن اسحق المعروف بالوراق ت ٣٨٠ هـ  
تحقيق : رضا تجدد - طبعة طهران - سنة ١٣٩١ هـ .

٢٠٣- الفوائد السهلة فى تراجم الحنفية .  
لأبى الحسنات محمد بن عبد الحى الكنوى ( ت ١٣٠٤ هـ )  
تصوير دار المعرفة بيروت - عن طبعة كراتشى سنة ١٣٩٣ هـ

٢٠٤- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت .  
للعلامة : عبد العلى محمد بن نظام الدين الأنصارى  
( ت ١١٨٠ هـ ) - الطبعة الأميرية ببولاق - مطبوع  
مع المستصفى .

٢٠٥- الفواكه الدوانى على رسالة أبى زيد القيروانى .  
للشيخ أحمد غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى المالكى  
( ت ١١٢٠ هـ ) - مطبعة مصطفى البابى الحلبي  
بمصر - الثالثة - سنة ١٣٧٤ هـ .

٢٠٦- فيض التقدير شرح الجامع الصغير .  
للعلامة : محمد عبد الرؤوف المناوى ( ١٠٣١ هـ )  
الطبعة الأولى بمطبعة مصطفى مجيد بالقاهرة سنة ١٣٥٦ هـ .

• (( ق )) •

٢٠٧- القاموس المحيط .  
لمجد الدين ، محمد بن يعقوب الفيروز آبادى ( ت ٨١٧ هـ )  
تأليف : مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة الطبعة الثانية  
سنة ١٣٧١ هـ .

٢٠٨- تكملة الأقطار على نور الأنوار شرح المنار .  
لمحمد بن عبد الحليم بن محمد أمين اللكنوى ( ت ١٢٨٥ هـ )  
طبع : حاجى عبد الغفار - أفغانستان .

٢٠٩- قواعد الأحكام فى مصالح الأنعام .  
للإمام أبى محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام  
( ت ٦٦٠ ) - تعليق : طه عبد الرؤوف سعد  
دار الشرق للطباعة - القاهرة سنة ١٣٨٨ هـ .

٢١٠ - قواعد التحديث .

للقاسمى : جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم  
( ت ١٣١٧ هـ ) - دار الكتب العلمية بيروت - ١٣٩٩ هـ .

٢١١ - القواعد فى الفقه الاسلامى .

لأبى الفرج عبد الرحمن بن رجب الجنبلى ( ت ٧٩٥ هـ )  
تحقيق : طه عبد الرؤف سعد - ط : مؤسسة الفكر  
العربى للطباعة - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢ هـ - الناشر  
: مكتبة الكليات الأزهرية .

٢١٢ - القواعد والفوائد الأصولية .

لابن اللحام البعلبى علاء الدين أبى الحسن بن محمد بن  
عباس الجنبلى ( ت ٨٠٣ هـ ) - تحقيق : محمد حامد  
الفقى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى  
سنة ١٤٠٣ هـ .

٢١٣ - القوانين الفقهية .

لمحمد بن أحمد بن محمد بن جزى الكلبي ( ت ٧٤١ هـ )  
دار الكتاب العربى ، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى  
سنة ١٤٠٤ هـ .

(( ك ))

٢١٤ - الكاشف .

للامام شمس الدين محمد بن أحمد عثمان الذهبى ( ٧٤٨ هـ )  
تحقيق : عزت على سيد عطية وموسى محمد على الموشى  
طبع : دار النصر للطباعة بالقاهرة - الأولى - سنة ١٣٩٢ هـ .

٢١٥ - الكافى فى فقه أهل المدينة المالكى .

للامام يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ( ت ٤٦٣ هـ )  
مكتبة الرياض الحديثة - الطبعة الأولى - سنة ١٣٩٨ هـ .

- ٢١٦- الكامل فى التاريخ .  
عزالدين أبى الحسن على بن أبى بكر المعروف بابن  
الاثير ( ٦٣٠ هـ ) دار صادر - بيروت ١٣٩٩ هـ .
- ٢١٧- الكليات .  
للقدورى : أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بالقدورى  
الحنفى ( ت ٤٢٨ هـ ) - مطبوع مع شرحه (( اللباب ))  
طباعة : ونشر وتوزيع : دار الحديث - حمص .
- ٢١٨- كشاف اصطلاحات الفنون .  
لمحمد أعلى بن على التهانوى ( ١١٥٨ هـ ) تحقيق :  
د . لطفى عبد البديع و د . عبد المنعم محمد حسنين  
والاستاذ / أمين الخولى - المؤسسة المصرية العامة  
للتأليف والترجمة والنشر - سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٢١٩- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل .  
لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ( ٥٣٨ هـ ) .  
طبع مصطفى الهابى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ .
- ٢٢٠- كشاف إقناع على متن الإقناع .  
للعلامة : منصور بن يونس بن ادريس البهوتى ( ت ١٠٥١ هـ )  
مطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٩٤ هـ .
- ٢٢١- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الاحاديث علم السنة الناصر .  
للشيخ اسماعيل بن محمد العجلونى ( ١١٦٢ هـ ) -  
دار احياء التراث العربى - بيروت الطبعة الثانية  
سنة ١٣٥١ هـ .
- ٢٢٢- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .  
لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة  
طبعة المثنى - بغداد - سنة ١٣٨٧ هـ .

٢٢٣- الكفاية في علم الدراية .  
للمحافظ . أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي  
( ت ٤٦٣ هـ ) . - طبع : دائرة المعارف العثمانية  
بحيدرآباد الدكن سنة ١٣٥٧ هـ .

٢٢٤- الكليات .  
لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفري ( ١٠٩٤ هـ )  
المطبعة العامة بمصر سنة ١٣٨١ هـ .

٢٢٥- كنز العمال ، في سنن الأقوال والأفعال .  
لعلی المتقی بن حسام الدين الهندي ( ت ٩٧٥ هـ )  
مطبعة البلاغة بحلب - الطبعة الأولى - سنة ١٣٨٩ هـ .

(( ل ))

٢٢٦- لسان العرب .  
لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور  
( ت ٧١١ هـ ) . - دار صادر - بيروت .

٢٢٧- اللباب (( شرح )) الكتاب .  
للشيخ عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفی  
من علماء القرن الثالث عشر  
طباعة ونشر وتوزيع دار الحديث - حمص - سوريا .

٢٢٨- " اللباب " في تهذيب الأنساب .  
لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد المعروف  
بابن الأثير ( ت ٦٣٠ هـ ) .  
دار صادر - بيروت - سنة : ١٤٠٠ هـ .

٢٢٩- اللمع في أصول الفقه .  
للشيخ أبي اسحق إبراهيم بن علي الشيرازي ( ت ٤٧٦ هـ )  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .



(( م ))

- ٢٣٠- المسحوط .  
لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد أبي سهل السرخسي .  
( ت ٤٩٠ هـ ) - دار المعرفة للطباعة والنشر - الدار .  
الثالثة - سنة ١٣٩٨ هـ .
- ٢٣١- المجروحين من المحدثين .  
للحافظ محمد بن حبان بن أحمد ، أبو حاتم البستي  
المتوفى سنة ( ٣٥٤ هـ ) - طبع : المطبعة العربية  
حيدرآباد الدكن - الهند - سنة ١٣٩٠ هـ .
- ٢٣٢- مجمع الأنهر بشرح ملتقى الأبحر .  
لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بلامادافند ،  
( ت ١٠٨٧ هـ ) - دار الطباعة العامة سند ١٢١٦ هـ  
نشر : دار احياء التراث العربي .
- ٢٣٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد .  
لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ( ت ٨٠٧ هـ )  
طبعة القدسي - سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٢٣٤- المجموع شرح المذهب .  
للإمام الحافظ : أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي  
( ت ٦٧٦ هـ ) - دار النصر للطباعة بالقاهرة - مصر  
المكتبة العالمية بالقاهرة .
- ٢٣٥- محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية .  
للشيخ محمد الخضري بك .  
المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- ٢٣٦- المحصول في علم أصول الفقه .  
للإمام الأصولي النظار فخر الدين محمد بن عمر ابن الحسن  
الرازي ( ت ٦٠٦ هـ ) - تحقيق : د . طه حاصر  
فياض العلواني - مطابع الفرزدق بالرياض سنة ١٣٩٩ هـ  
الطبعة الأولى .

- ٢٣٧- المحلى .  
للمحدث أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم  
( ت ٤٥٦ هـ ) -  
المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- ٢٣٨- مختار الصحاح .  
للشيخ محمد بن أبى بكر الرازى ( ت ٦٦٦ هـ )  
عنى بترتيبه : محمود خاطر .  
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- ٢٣٩- المختصر فى أصول الفقه على مذهب الامام أحمد ابن حنبل .  
لعلاء الدين أبى الحسين على بن محمد البعلبسى  
الدمشقى المعروف بابن اللحام ( ت ٨٠٣ هـ ) .
- ٢٤٠- مختصر ابن الحاجب .  
لجمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر  
المشهور بابن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ )  
مطبوع مع شرحه (( العضد )) وحاشية التفتازانى ،  
نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٩٣ هـ .
- ٢٤١- المدخل الى مذهب الامام أحمد .  
للشيخ العلامة : عبد القادر بن أحمد بن مصطفى  
المعروف بابن بدران ( ت ١٣٤٦ هـ )  
طبعة ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- ٢٤٢- المدونة الكبرى .  
للإمام مالك ( ١٩٧ هـ ) رواية سحنون بن سعيد  
التنوخى ( ت ٢٤٠ هـ ) عن عبد الرحمن بن قاسم العتقى  
( ت ١٩١ هـ ) - طبع : مطبعة السعادة بمصر  
سنة ١٣٢٣ هـ - تصوير دار صادر بيروت .

- ٢٤٣- مذكرة أصول الفقه .  
للشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي  
من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- ٢٤٤- مرآة الأصول في شرح مسرقة الوصول .  
لمحمد بن فراموز الشهر نعملا خسرو ( ت ٨٨٠ هـ )  
طبعة استنبول - سنة ١٩١٦ م .
- ٢٤٥- مرآة الجنان وعدة اليقظان في معرفة ما يعتير من حوادث الزمان .  
لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي الياقعي اليمني  
المكي - ( ت ٨٦٨ هـ ) - منشورات مؤسسة  
الأعظمي - بيروت - الطبعة الثانية - سنة ١٣٩٠ هـ .
- ٢٤٦- مراقى السعود .  
لعبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي ( ت ١٢٣٣ هـ )  
مطبوع مع شرحه (( نشر البنود ))  
طبعة فضالة بالمغرب .
- ٢٤٧- المستدرك على الصحيحين في الحديث .  
للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم  
النيسابوري ( ت ٤٠٥ هـ )  
تصوير عن طبعة حيدرآباد الدكني - بالهند - سنة  
١٣٣٥ هـ .
- ٢٤٨- المستصفي في علم أصول الفقه .  
للأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ( ٥٠٥ هـ )  
الطبعة الأميرية ببولاك - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢ هـ .
- ٢٤٩- مسلم الثبوت .  
لمحب الدين عبد الشكور البهاري ( ت ١١١٩ هـ )  
مطبوع وشرحه مع المستصفي - الطبعة الأميرية ببولاك -  
سنة ١٣٢٢ هـ .

- ٢٥٠ - مسند الامام أحمد بن حنبل .  
للأمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)  
المطبعة الميمنية بالقاهرة - سنة ١٣١٣ هـ .
- ٢٥١ - مسند أبي داود الطيالسي .  
للحافظ سليمان بن داود بن الجارود البصري (ت ٢٠٣ هـ)  
ط : مطبعة حيدر آباد الدكن - الهند - الطبعة الأولى  
سنة ١٣٢١ هـ .
- ٢٥٢ - المسودة في أصول الفقه .  
لثلاثة أئمة من آل تيمية تتابعوا على تأليفها : هم :  
١ - محمد بن أبي البركات عبد السلام بن عبد الله  
بن تيمية (ت ٦٥٢ هـ) .  
٢ - شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم بن عبد السلام  
بن تيمية (٦٨٢ هـ) .  
٣ - شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن عبد  
الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) .  
جمعها وبيضا : أحمد بن محمد بن أحمد الحراني  
الدمشقي الحنبلي - (ت ٧٤٥ هـ) .  
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد -  
طبع : مطبعة المدني بالقاهرة - سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٢٥٣ - مشاهير علماء الامصار .  
للحافظ محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)  
تصحيح : م . فلايشهر .  
دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٥٤ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير .  
لأحمد بن محمد بن علي المغربي الفيومي (ت ٧٧٠ هـ)  
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - سنة ١٣٩٨ هـ .

- ٢٥٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير .  
لأحمد بن محمد بن علي الفيومي - (ت. ٨٨٠هـ)  
دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٥٦- مصنف ابن أبي شيبة .  
للامام الحافظ : عبد الله بن محمد بن أبي شيبة  
(ت ٢٣٥هـ) - تحقيق : عبد الخالق الأفغاني  
الدار السلفية - بوساي - سنة ١٣٩٩هـ .
- ٢٥٧- مصنف عبد الرازق .  
للحافظ أبي بكر ، عبد الرازق بن همام الصنعائي (٢١١هـ)  
تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الاسلامي  
المطبعة الأولى .
- ٢٥٨- المنعارف .  
لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم المتوفى سنة ٢٧٦هـ  
تحقيق : د . ثروت عكاشة - دار المعارف بالقاهرة  
الطبعة الثانية - سنة ١٩٦٩ م .
- ٢٥٩- معالم السنن " شرح سنن أبي داود المتوفى سنة ٢٧٥هـ "  
للامام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي  
(٣٨٨هـ) - المكتبة العلمية - بيروت سنة ١٤٠١هـ  
الطبعة الثانية .
- ٢٦٠- المعترف في تخرج أحاديث المنهاج والمختصر .  
تألف : بدر الدين ، محمد بن عبيد الله الزركشي  
تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي - دار الأرقم  
للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٤هـ .

- ٢٦١- المعتمد في أصول الفقه .  
لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي  
( ت ٤٣٦ هـ ) - تحقيق : د . محمد حميد الله  
طبع : المعهد العلمي الفرنسي بدمشق - سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٢٦٢- معجم المؤلفين .  
لعمر رضا كحالة - مكتبة المثنى - لبنان - دار احياء  
التراث العربي - بيروت .
- ٢٦٣- معجم البلدان .  
لياقوت بن عبد الله الحموي ( ٦٢٦ هـ ) - دار صادر  
سنة ١٤٠٤ هـ .
- ٢٦٤- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .  
ليدن هولندا ، بريل - الطبعة الاولى - سنة ١٣٥٥ هـ
- ٢٦٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .  
محمد فؤاد عبد الباقي  
مطبعة دار الكتب المصرية - سنة ١٣٦٤ هـ .
- ٢٦٦- المغرب في ترتيب المعرب .  
لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد علي المطرزي الخوارزمي  
( ت ٦١٦ هـ ) - تحقيق : محمود فاخوري وعبد الحميد  
مختار - مكتبة اسامة بن زيد - حلب - سورية - الطبعة  
الأولى سنة ١٣٩٩ هـ .
- ٢٦٧- المصنف " شرح الخرقى المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ " .  
للإمام موفق الدين ، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة  
المقدسي ( ت ٦٢٠ هـ ) - مكتبة الرياغي الحديثة - الرياض  
السعودية - سنة ١٤٠١ هـ .

- ٢٦٨ - المغنى فى أصول الفقه .  
لجلال الدين أبى محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازى  
( ت ٦٢٩ هـ ) - تحقيق : د . محمد مظهر بقا .  
طبع : مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى مكة المكرمة  
الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٣ هـ .
- ٢٦٩ - مغنى المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج .  
للشيخ محمد الخطيب الشربيني - المتوفى سنة ( ٩٩٧ هـ )  
تصوير دار الفكر - بيروت .
- ٢٧٠ - مغول ايران بين المسيحية والاسلام .  
للدكتور / مصطفى طه بدر - طبع : دار الفكر العربى
- ٢٧١ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة .  
لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة ( ت ٩٦٨ هـ )  
تحقيق : كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور .  
طبع : مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة - سنة ١٩٦٨ م .
- ٢٧٢ - المقاصد الحسنة فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة .  
لحافظ شمس الدين أبى الخير محمد بن عبد الرحمن  
السخاوى - ( ت ٩٠٢ هـ )  
تصحيح وتعليق : هيد الله محمد الصديق وعبد الوهاب  
عبد اللطيف - دار الكتب العلمية - بيروت  
الطبعة الأولى - سنة ١٣٩٩ هـ .
- ٢٧٣ - مقالات الاسلاميين .  
للإمام أبى الحسن على بن اسماعيل الأشعري  
( ت ٣٣٠ هـ ) - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد  
الطبعة الأولى سنة ١٣٦٩ هـ .
- ٢٧٤ - مقدمة ابن خلدون .  
لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون ( ت ٨٠٨ هـ )  
طبع دار الشعب

- ٢٧٥- الملك والنحل .  
لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني ( ت ٥٤٨ هـ )  
تحقيق : محمد سعيد كيلا ني  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٢٧٦- المنار .  
لأبي البركات، عبد الله بن أحمد النسقي ( ت ٧١٠ هـ )  
مطبوع مع شروحه - دار سعادت عثمانية باستنبول .
- ٢٧٧- مناهج العقول في شرح منهاج الأصول .  
لمحمد بن الحسن البدخشي ( ت هـ )  
مطبوع مع نهاية السؤل - مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .
- ٢٧٨- المنتلم في تاريخ الملوك والأمم .  
لأبي الفرج ، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ( ت ٥٩٧ هـ )  
الطبعة الأولى - بحيدر آباد الدكن - الهند - سنة  
١٣٥٩ هـ .
- ٢٧٩- المنتقى شرح الموطأ .  
لأبي الوليد ، سليمان بن خلف الباهي الأندلسي المالكي  
( ت ٤٧٤ هـ ) - مطبعة السعادة بالقاهرة - سنة  
١٣٣٢ هـ .
- ٢٨٠- المنقى في اخبار المصطفى .  
لمجد الدين أبي البركات، عبد السلام بن تيمية الجرائي  
( ت ٦٥٣ هـ ) - تصحيح وتعليق : محمد حامد الفقيس  
طبع ونشر : الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية  
والافتاء والدعوة والارشاد - الرياض - سنة ١٤٠٣ هـ .
- ٢٨١- المنحول من تعليقات الأصول .  
لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ( ت ٥٠٥ هـ )  
تحقيق : د . محمد حسن هبتو - دار الفكر - دمشق  
سنة ١٤٠٠ هـ .



٢٨٢- منهج الوصول الى علم الأصول  
للقاضى ناصر الدين ، عبد الله بن عمر البيضاوى (ت ٦٧٥هـ)  
مطبعة محمد على صبيح وأولاده بالقاهرة .

٢٨٣- المنهج الأحمد فى تراجم أصحاب أحمد .  
لمجد الدين عبد الرحمن بن محمد العليمى (ت ٩٢٨هـ)  
الطبعة الاولى بمطبعة المدنى بالقاهرة سنة ١٣٨٤هـ .

٢٨٤- المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى .  
لابن تغرى بردى الاتابكى جمال الدين يوسف (ت ١٧٤هـ)  
طبع : دار الكتب المصرية ، الطبعة الاولى - سنة ١٣٧٥هـ .

٢٨٥- المذهب فى فقه الامام الشافعى .  
أبى اسحق ، ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازى (ت ٤٧٦هـ)  
مطبعة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة .

٢٨٦- موارد الظمان الى زوائد ابن حبان " المتوفى سنة ٣٥٤هـ"  
للمحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى (ت ٨٠٧هـ)  
تحقيق : محمد عبد الرازق حمزة  
دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٨٧- الموافقات فى أصول الشريعة .  
لأبى اسحق ابراهيم بن موسى اللخمي الساطبي  
مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة .

٢٨٨- الموطأ .  
للإمام مالك بن أنس الأصبحى (ت ١٧٩هـ)  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي  
دار احياء التراث العربى لعيسى البابى الحلبي بالقاهرة  
سنة ١٣٧٠هـ .

٢٨٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال .

للمحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي

( ت ٧٤٨ هـ ) - تحقيق : علي محمد الجاوي

دار المعرفة بيروت .

٢٩٠- الميزان في الأصول .

لعلاء الدين شمس النظر أبي بكر، محمد بن أحمد السمرقندي

( ت ٥٣٩ هـ ) - تحقيق : د . محمد زكي عبد البر

مطابع الدوحة الحديثة - قطر - الطبعة الاولى - سنة ١٤٠٤ هـ .

(( ن ))

٢٩١- النافع الكبير شرح الجامع الصغير .

للعامة أبي الحسنات عبد الحي اللكندي ( ت ١٣٠٤ هـ )

مطبوع مع الجامع الصغير

ادارة القرآن والعلوم الاسلامية - كراتشي - باكستان .

٢٩٢- النامى على الحسامى .

لأبي محمد ، عبد الحق بن محمد أمير

كتب خانة مجيدية بالهند - سنة ١٣٢٢ هـ .

٢٩٣- نتائج الأفكار في كشف الرموز والاسرار .

لشمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضى زاده أفندى

( ت ٩٨٨ هـ ) وهو تكملة " فتح القدير " شرح

الهداية للكمال بن الهمام . - طبع : دار الفكر

للطباعة والنشر - الطبعة الثانية - سنة ١٣٩٧ هـ .

٢٩٤- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة .

لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الاتابكي

( ت ٨٧٤ هـ ) - الطبعة الاولى ، بدار الكتب المصرية

بالقاهرة - سنة ١٣٤٩ هـ .

- ٢٩٥- نزهة الالباء في وطهقات الادب .  
الأنباري كمال الدين أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد بن  
عبد الله ابن أبي سعيد الأنباري - دار نهضة مصر للطبع  
والنشر - ١٣٨٦ هـ .
- ٢٩٦- نسعات الاسحار حاشية على افاضة الأنوار .  
لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين ت ١٢٥٢ هـ  
طبع الاسكتانة - سنة ١٣٠٠ هـ .
- ٢٩٧- نشر البنود على مراقى السعود .  
لعبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي المالكي  
( ت ١٢٢٣ هـ ) - مطبعة فضالة بالمغرب .
- ٢٩٨- نصب الراية لأحاديث الهداية .  
للحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزليعي  
( ت ٧٦٢ هـ ) - الطبعة الثانية - المكتب  
الاسلامي بدمشق .
- ٢٩٩- النظامي على الحسامي .  
لمحمد نظام الدين الكيراني  
طبعة سعيدي قران بالهند .
- ٣٠٠- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول .  
لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاسندي ت ٧٧٢ هـ  
مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .
- ٣٠١- النهاية في غريب الحديث .  
لمجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد ابن الاشر  
( ت ٦٠٦ هـ ) - تحقيق : محمود الطناجي ، وطاهر أحمد  
الزاوي - المكتبة الاسلامية - الطبعة الاولى ١٣٨٣ هـ .
- ٣٠٢- نور الانوار شرح المنار .  
للسقي ت ٧١٠ هـ - للشيخ أحمد ملاجيون ت ١١٣٠ هـ  
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الاولى  
سنة ١٤٠٦ هـ .

- ٣.٣- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار .  
للامام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ( ت ١٢٥٠ هـ )  
دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت .  
( ( هـ ) )
- ٣.٤- الهداية شرح بذاية المبتدى .  
للعامة : علي بن أبي بكر المرغيناني ( ت ٥٩٣ هـ )  
مطبوع مع فتح القدير - دار الفكر للطباعة والنشر  
الطبعة الثانية - سنة : ١٣٩٧ هـ .
- ٣.٥- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين .  
لإسماعيل بن محمد أمين ت ١٣٣٩ هـ -  
مطبعة المثنى بغداد - طبع بالانفست .  
( ( و ) )
- ٣.٦- الوافي بالوفيات .  
تأليف صلاح الدين خليل بن آيبك الصفوي ( ت ٧٦٤ هـ )  
الطبعة الثانية .. باعتناء هلموت ريمتر .
- ٣.٧- الوصول الى الأصول .  
لأحمد بن علي بن برهان البغدادى ( ت ٥٢٠ هـ )  
تحقيق : د . عبد الحميد علي أبو زنيد  
مكتبة المعارف - الرياض - سنة ١٤٠٣ هـ .
- ٣.٨- الوفاء بأحوال المصطفى .  
للامام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ( ت ٥٩٧ هـ )  
تصحيح وتعليق : محمد زهرى النجار  
مطبعة الكيلاني بالقاهرة - نشر المؤسسة السعيدية بالرياض
- ٣.٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .  
أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان  
( ت ٦٨١ هـ ) - تحقيق : د . احسان عباس  
طبع : دار صادر - بيروت .

(( ى ))

- ٣١٠- يحيى بن معين وكتابه التاريخ .  
دراسة وترتيب د / أحمد نور سيف  
الطبعة الاولى سنة ١٣٩٩ هـ - نشر مركز البحث  
العلمي بكلية الشريعة بجامعة ام القرى بمكة المكرمة .

# فهرس الموضوعات

---

فهرس القسم الدراسي

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	٢
الافتتاحية <sup>١*</sup>	٣
سبب اختيار الموضوع	٧
مقدمة التحقيق	٩
الباب الاول في حياة المؤلف	١١
الفصل الاول في عصر المؤلف	١٢
الناحية السياسية	١٣
الناحية الاجتماعية	٢٣
الناحية العلمية	٢٥
الفصل الثاني : اسم المؤلف ولقبه ونسبه وولاده ونشأته	٢٧
اسمه ولقبه	٢٨
نسبه	٢٩
ولادته ونشأته	٣٠
رحلاته العلمية وطلبه للعلم	٣٢
الفصل الثالث : مكانته العلمية	٣٣
شيوخه	٣٦
تلاميذه	٣٩
وفاته	٤٤
آثاره العلمية	٤٥
الباب الثاني : دراسة كتاب التحقيق	٤٧

الصفحة

الموضوع

٤٨	الفصل الاول : نبهة عن صاحب المتن وكتابه المنتخب .....
٤٩	التعريف بالأخسيكتي .....
٥٢	التعريف بالم متن " المنتخب في أصول المذاهب " .....
٥٣	نسخ المتن .....
٥٥	شروع المتن .....
٥٧	الفصل الثاني : وصف كتاب التحقيق .....
٥٨	عنوان الكتاب .....
٥٩	صحة نسبة الكتاب الى المؤلف .....
٦٠	وصف نسخ الكتاب .....
٦٦	السبب في عدم اتخاذ نسخة معينة اصلا .....
٦٧	الفصل الثالث : محتويات الكتاب .....
٦٨	مجلد للقسـم الاول من كتاب التحقيق .....
٧١	تفصيل القول في ابواب القسم الثاني .....
٨٨	الفصل الرابع : منهج المؤلف وتقييم الكتاب .....
٩٠	تقييم الكتاب .....
٩٣	الفصل الخامس : أهمية الكتاب وانتشاره .....
٩٤	أهمية الكتاب .....
٩٤	انتشاره .....
٩٥	مصادر الكتاب .....
٩٨	الكتب التي نقلت من كتاب التحقيق .....
١٠٠	الخاتمة : منهجى في التحقيق .....



١	.....	باب فى بيان اقسام السنة
٤	.....	تعريف الخبر
٨	.....	السنة نوعان مرسل ومسند
٨	.....	تعريف المرسل عند المحدثين
١٠	.....	المنقطع
١١	.....	المعضل
١٢	.....	اقسام المرسل
١٢	.....	المرسل من الصحابي مسموع على السماع
١٤	.....	الاحتجاج بمرسل القرن الثانى والثالث
٢٢	.....	دليل من احتج بالمرسل
٣١	.....	المرسل فوق المسند عند الاحناف
٣٢	.....	من قال باستواء المرسل والمسند
٢٣	.....	الجمهور على ترجيح المسند على المرسل
٣٤	.....	الاختلاف فى قبول مراسيل من بعد القرون الثلاثة
٣٩	.....	ما ارسل من وجه واسند من وجه
٤٠	.....	اقسام المسند
٤٠	.....	تعريف المسند
٤١	.....	تعريف التواتر
٤٣	.....	العدد فى التواتر
٤٥	.....	اشتراط خروج عدد المخبين عن الاحصاء والحصص
٤٦	.....	اشتراط الاسلام والعدالة فى التواتر
٤٧	.....	اشتراط تباين الاماكن والبلدان فى التواتر



٩٧	..... الضبط
٩٨	..... العدالة
٩٨	..... الاسلام
١٠٢	..... رواية المستور
١٠٦	..... رواية الكانسر والصبي والمعتوه
١١٢	..... رواية صاحب الهوى
١٢٤	..... اشتراط فقه الراوى لتقديم الخبر على القياس
١٣٠	..... رواية المجهول
١٥١	..... عمل الراوى بخلاف ما روى
١٦٠	..... انكار الراوى للرواية
١٦٦	..... فصل فى المعارضة
١٧١	..... حكم المعارضة بين الایتمین
١٧٢	..... حكم المعارضة بين الشنيتين
١٩٠	..... الاختلاف فى خبر النفى هل يعارض خبر الاثبات
٢٠٢	..... الترجيح بفضل عدد الرواة
٢٠٣	..... الترجيح بالذكورة والحرية
٢٠٦	..... فصل فى البيان
٢٠٩	..... البيان على خمسة اوجه
٢٠٩	..... بيان التقرير
٢١٠	..... بيان التفسير
٢١٥	..... بيان التغير
٢٢١	..... تخصيص العموم
٢٢٣	..... الاستثناء
٢٢٨	..... بيان الضرورة

الموضوع الصفحة

٢٥٢	..... بيان التبديل وهو النسخ
٢٥٥	..... تعريف النسخ
٢٥٩	..... الاختلاف في جواز ما لحقه تأييد أو ثوقيت
٢٦٢	..... شروط النسخ
٢٦٧	..... القياس المظنون لا ينسخ شيء عند الجمهور
٢٧١	..... النسخ بالاجماع
٢٧٥	..... نسخ الكتاب والسنة
٢٨٤	..... نسخ التلاوة والحكم
٢٨٤	..... نسخ احدهما دون الآخر
٢٨٦	..... نسخ الحكم دون التلاوة
٢٨٩	..... الزيادة على النص نسخ عند الاحناف خلافا للشافعية
	✓ فصل في افعال الرسول صلى الله عليه وسلم اختلف في كونه
٢٩٧	..... صلى الله عليه وسلم متعبدا بالاجتهاد
٣١٢	..... شرع من قبلنا
٣١٩	..... فصل في متابعة اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم
٣٢٢	..... باب الاجماع
٣٢٢	..... تعريف الاجماع في اللغة
٣٢٢	..... تعريف الاجماع في الشريعة
	..... الاجماع حجة عند جميع المسلمين خلافا لأهل الاهواء من ينعقد
٣٤٢	..... بهم الاجماع
٣٤٣	..... اجماع أهل المدينة

٢٤٣	اجتماع اهيل المعترة .....
٢٥٠	اشتراط قلعة العلماء وكسرتهم .....
٢٥٢	انقراض المصرفي الاجماع .....
٢٥٨	مراتب .....
٢٦٩	تشكيير جاحد الاجماع عند من جعل انكار الاجماع كفرا .....
٢٧٢	باب القياس .....
٢٧٤	تعريف القياس .....
٢٧٦	شروط القياس .....
٢٧٦	أن لا يكون الاصل مخصوصا بحكم بنص آخر .....
٣٨٤	أن لا يكون الاصل معدولا به عن القياس .....
٣٨٧	أن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه .....
٤٠٠	ان يبقى حكم النص بعد التعليق على ما كان قلع .....
٤٢٩	ركن القياس .....
٤٣٧	اختلفوا فيما يسلح دليلا على العلة عند عدم النص والاجماع .....
٤٤٠	اختلفوا في تفسير العدالة .....
٤٤٩	الاستحسان .....
٤٤٩	الاستحسان في اللغة والاصطلاح .....
٤٥٥	تقديم الاستحسان على القياس .....
٤٥٨	تقديم القياس على الاستحسان .....
٤٧٢	تعدي المستحسن بالقياس .....
٤٧٤	الاستحسان بالقياس الخفي .....

٤٧٩	..... الاستحسان ليس من باب خصوص العسلل
	..... تخصيص العسللة
٤٨٦	..... حكم القياس
٤٩٦	..... دفع القياس
	..... العسلل نوعان طردية وموئرة
٤٩٨	..... وجوه دفع العسلل . الطردية . اربعة اقسام
٤٩٩	..... القول بموجب العسللة
٥٠٢	..... المانعة
٥١١	..... مساد الوضع
٥١٦	..... المناقضة
٥٢٢	..... دفع العسلل
٥٢٧	..... الغرض
٥٣٣	..... المعارضة
٥٣٨	..... القلب
٥٥٨	..... فصل في الترجيح
٥٦٤	..... تعريف الترجيح
٥٧١	..... الذى يقع به الترجيح أربعة
٥٧١	..... الترجيح بقوة الأثر
٥٧٦	..... الترجيح بقوة ثباته على الحكم المشهود به
٥٧٨	..... الترجيح . بكثرة الاصول
٥٨٢	..... الترجيح بالعدم عند عدم
٥٨٤	..... اذا تعارض نوعان من الترجيح

٥٨٩	..... فصل جملة ما يثبت بالحجج شيان
٥٩٠	..... الأحكام المشروعة وهي أربعة أنواع
٥٩٩	..... حقوق الله تعالى ثمانية أنواع
٦٢١	..... القسم الثاني فأربعة أنواع السبب والعلة والشروط والعلامة
٦٢١	..... السبب
٦٢١	..... تعريف السبب في اللغة
٦٢٣	..... تعريف السبب في اصطلاح أهل الشرع
١٤٠	..... العلة في اللغة والشريعة
٦٤١	..... العلة الشرعية الحقيقية تتم بأوصاف ثلاثة
٦٤٢	..... العلة اسما ومعنى وحكما وهي العلة الحقيقية
٦٤٢	..... العلة اسما ومعنى لا حكما
٦٤٣	..... العلة اسما وحكما لا معنى
٦٤٣	..... العلة معنى وحكما لا اسما
٦٤٣	..... العلة معنى
٦٤٣	..... العلة اسما
٦٤٣	..... العلة حكما
٦٤٣	..... العلة التي لها شبه بالأسباب
٦٧٨	..... الشرط
٦٧٨	..... الشرط في اللغة وفي الشريعة
٦٧٩	..... الشرط ينقسم إلى خمسة أقسام
٦٧٩	..... شرط محض
٦٨٠	..... شرط له حكم الملل
٦٨٠	..... شرط له حكم الاسباب

## الصفحة

## الموضوع

٦٨٠	..... شرط اسما
٦٨٠	..... شرط هو بمعنى العلامة
٧٠١	..... العلامة
٧٠٧	..... فصل في العقل
٧١٨	..... محل العقل
٧٢٣	..... فصل في بيان الأهلية
٧٥٤	..... أهلية الاداء نوعان قاصر وكامل
٧٨٤	..... فصل في الامور المعترضة على الأهلية
٧٨٥	..... العوارض نوعان سحاوى ومكتسب
٧٨٧	..... الجنون
٨٠٠	..... الصفر
٨٠٥	..... العتة
٨١١	..... النسيان
٨١٦	..... النوم
٨٢١	..... الاعماء
٨٢٦	..... الرق
٨٨٥	..... المرض
٨٩٧	..... الحيض والنفاس
٩٠٠	..... المسوت
٩٢١	..... فصل في العوارض المكتسبة
٩٢١	..... الجهل انواع اربعة
٩٢١	..... تعريف الجهل



٩٥٤	.....	السكر
٩٦٣	.....	الهزل
٩٩٤	.....	السفه
١٠٠٣	.....	الخطأ
١٠١٠	.....	السفر
١٠١٤	.....	الأكراه
١٠٥٨	.....	باب حروف المعاني ✓
١٠٦١	.....	الواو
١٠٧٥	.....	الفاء
١٠٧٧	.....	ثم
١٠٨١	.....	بل
١٠٨٣	.....	لكن
١٠٨٧	.....	أو
١٠٩٦	.....	حتى
١١٠٠	.....	حروف الجر
١١٠٠	.....	الباء
١١٠١	.....	على
١١٠٥	.....	من
١١٠٧	.....	الى
١١١٠	.....	في
١١١٢	.....	ان
١١١٣	.....	اذا

الصفحة

الموضوع

١١١٦

..... من وما وكل وكلما

( ١٣٤٣ )

دليل الفهارس

---

- |      |                                 |
|------|---------------------------------|
| ١١٢٢ | ١- فهرس الآيات القرآنية         |
| ١١٤١ | ٢- فهرس الأحاديث النبوية        |
| ١١٥٣ | ٣- فهرس الآثار                  |
| ١١٥٨ | ٤- فهرس الأبيات الشعرية         |
| ١١٥٩ | ٥- فهرس الأعلام                 |
| ١١٧٩ | ٦- فهرس الفرق والمذاهب والطوائف |
| ١١٨١ | ٧- فهرس المصادر                 |
| ١٢٣١ | ٨- فهرس الموضوعات               |